

مَوْسُوعَةٌ

خَزَائِنُ الْعَجَائِفِ وَالْقَائِمِيَّةِ

الْأَجَزَةُ الْأُولَى
الْأَحَدُ وَالْمِائَةُ

إِسْتَدَاءُ
رَأْسُ الْخَزَائِنِ
الْمَكْتَبَةُ

١٩٢٨

مَكْتَبَةُ الْخَزَائِنِ وَالْقَائِمِيَّةِ
بِالْمَكْتَبَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ
بِالْمَكْتَبَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

موسوعة

تراث المعارف القانونية

الجزء الأول
الإصدار المبدئي

إعداد
ياسر محمد نصار
المحامي

١٩٩٨

إصدار: المحرقة الأولى للمحاماة
٣٣ شارع صفية زغلول - الإسكندرية
٤٨٣٣٨٠٨ - ٤٨٤٠٥٩٥ : ت

موضوعات
الكتاب الرابع
(الإصدار المدني)

إيجار
براءة الاختراع
بطـلان
بنـاء
تأمين
تأمينات إجتماعية
تحكيم
ترخيص
تسوية الديون العقارية
تضام
تعليل
تعويض
تمويل

تابع إيجار

* الموضوع الفرعي : إمتداد عقد الإيجار :

الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٢٥ مكتب فني ١٠ صفحة رقم ٥١٤ بتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٥

قيدت الأوامر العسكرية و التشريعات الإستثنائية الصادرة في شأن الأماكن المبنية المؤجرة للسكنى وغيرها من الأغراض نصوص القانون المدني الخاصة بانتهاء مدة الإيجار و ما ترتبه من انقضاء حقرق المستأجر في البقاء بالعين المؤجرة و جعلت عقود الإيجار ممتدة تلقائياً و بحكم القانون إلى مدة غير محددة لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه برفض دعوى التعويض التي أقامها الطاعن بوصفه مستأجراً للمكان المنزوع ملكيته - على أن عقد إيجاره قد انتهت مدته - فانه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٤٩٠ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٧

- إذ كانت التشريعات الخاصة بإيجار الأماكن قد منعت المؤجر من إخراج المستأجر من المكان المؤجر و لو بعد انتهاء مدة الإيجار و سمحت للمستأجر بالبقاء شاغلاً له ما دام مؤلفاً بالتزاماته على النحو الذي فرضه عقد الإيجار و أحكام القانون ، فان هذه التشريعات تكون قد قيدت في شأن إيجار الأماكن الخاضعة لأحكامها نصوص القانون المدني المتعلقة بانتهاء مدة الإيجار و جعلت عقود الإيجار ممتدة تلقائياً و بحكم القانون إلى مدة غير محدودة بالنسبة للمؤجر و للمستأجر على السواء طالماً بقيت سارية تلك التشريعات الخاصة التي أملتھا إعبارات النظام العام حماية للمستأجرين و حلاً لازمة الإسكان إلا إذا رغب المستأجر في ترك المكان المؤجر مراعيّاً في ذلك مواعيد التبيّه بإخلائه أو أغلّ بالتزاماته القانونية مما يحقّ معه للمؤجر أن يتخذ الإجراءات التي رسمها القانون لإنهاء العقد و وضع حد لإمتداده لأحد الأسباب التي حددها تلك التشريعات ، على أنه فيما عدا ذلك يبقى العقد مصدر التزامات الطرفين تهيمن عليه أحكام قوانين إيجار الأماكن و ما لا يتعارض معها من أحكام القانون المدني ، و تظل للعقد طبيعته من حيث كونه من العقود المستمرة المدة ركن من أركانه و أن غدت غير محدودة لإمتدادها بحكم القانون بعد انتهاء مدة العقد .

- لا محل للقول بأن عقد إيجار الأماكن إذا انتهت مدته يعتبر منعقداً للفترة المعينة لدفع الأجرة إستناداً إلى حكم المادة ٥٦٣ من القانون المدني أو بأنه قد تجدد بشروطه الأولى تجديداً ضمناً لهذه الفترة إعمالاً لأحكام المادتين ٥٦٣ ، ٥٩٩ من هذا القانون ، ذلك لأن المادة ٥٦٣ المشار إليها خاصة

بالحالات التي يكون الإيجار فيها قد عقد دون اتفاق طرفيه عند إبرامه على مدة أو عقد لمدة غير معينة أو تعذر إثبات المدة المدعاة ، و هي حالات يكون المتعاقدان قد أغفلاً فيها تحديد مدة للعقد أو عرضاً للمدة و لكنهما لم يعيناها أو إتفقا على مدة معينة و تعذر على أيهما إثباتها ، فتدخل المشرع و فسر إرادتهما بأن حملها على أنهما قد قصدا إلى العقد العقد للفترة المعينة لدفع الأجرة ، أما حالة انتهاء المدة في العقود الخاضعة لأحكام قوانين إيجار الأماكن ، فقد وضع المشرع لها حكماً مغايراً ، بأن فرض بنصوصه الأمرة في تلك القوانين إمتداد هذه العقود إلى مدة غير محدودة دون حاجة إلى توافق إرادة المتعاقدين على ذلك ، مما لا محل معه للإستناد في هذا الخصوص إلى حكم المادة ٥٦٣ الآنف ذكرها و التي جاءت مفسرة لإرادة المتعاقدين ، كما أن المادة ٥٩٩ من القانون المدني إذ نصت على انه ، إذا انتهى عقد الإيجار و بقي المستأجر متنعاً بالعين يعلم المؤجر و دون اعتراض منه إعتبر الإيجار قد تجدد بشروطه الأولى و لكن لمدة غير معينة و تسرى على الإيجار إذا تجدد على هذا الوجه أحكام المادة ٥٦٣ ، و من ثم يعتبر إيجاراً جديداً منعقداً للفترة المعينة لدفع الأجرة ، فإنها تكون قد أخلت أن تجديد العقد إنما يتم في هذه الحالة بتوافق الإرادة الضمنية للطرفين و بذلك لا يسرى حكم هذه المادة على عقود الإيجار الخاضعة لأحكام قوانين إيجار الأماكن التي لا يتوقف إمتداد مدتها على توافق إرادة الطرفين للصريحة أو الضمنية على النحو السالف بيانه ، لما كان ذلك ، فان عقود إيجار الأماكن المشار إليها لا تنتهي بانتهاء مدتها المطلق عليها ، بل تمتد تلقائياً إلى مدة غير محدودة إمتداداً تنظمه أحكام قوانين إيجار الأماكن و تضع ضوابطه و تحكم آثاره على نحو يغير أحكام القانون المدني المتعلقة بالإيجار المنعقد لمدة غير معينة "م ٥٦٣ مدني" أو الإيجار الذي يتجدد بإرادة المتعاقدين الضمنية بعد انتهاء مدته "م ٥٩٩ مدني" .

الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٤١ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٤٩٩ بتاريخ ٢٧/٣/١٩٧٣

- إذ كانت التشريعات الخاصة بإيجار الأماكن قد منعت المؤجر من إخراج المستأجر من المكان المؤجر و لو بعد انتهاء مدة الإيجار و سمحت للمستأجر بالبقاء شاغلاً له ما دام موفياً بالتزاماته على النحو الذي فرضه عقد الإيجار و أحكام القانون ، فان هذه التشريعات تكون قد قيدت في شأن إيجار الأماكن الخاضعة لأحكامها نصوص القانون المدني المتعلقة بانتهاء مدة الإيجار ، و جعلت عقود إيجار تلك الأماكن ممتدة تلقائياً و بحكم القانون إلى مدة غير محدودة بالنسبة إلى المؤجر و المستأجر على السواء ظالماً بقيت سارية تلك التشريعات الخاصة التي أملت إعتبارات النظام العام حماية للمستأجرين و حللاً لأزمة الإسكان، إلا إذا رغب المستأجر في ترك المكان المؤجر مراعيّاً في ذلك مواعيد التنبيه

بالإخلاء أو أخل بالتزاماته القانونية مما يحق معه للمؤجر أن يتخذ الإجراءات التي رسمها القانون لإنهاء العقد و وضع حد لإمتداده لأحد الأسباب التي حددتها تلك التشريعات ، على انه فيما عدا ذلك يبقى العقد مصدر للالتزامات الطرفين تهيمن عليه أحكام قوانين إيجار الأماكن و ما لا يتعارض معها من أحكام القانون المدني و تظل للعقد طبيعته من حيث كونه من العقود المستمرة ، المدة ركن من أركانه ، و أن غدت غير محدودة لإمتدادها بحكم القانون بعد انتهاء مدة العقد .

— لا محل للقول بان عقد إيجار الأماكن إذا انتهت مدته يصير متعلقاً للفترة المعنية لدفع الأجرة إستناداً إلى حكم المادة ٥٦٣ من القانون المدني ، أو بأنه قد تجدد بشروطه الأولى تجديداً ضمنياً لهذه الفترة إعمالاً لأحكام المادتين ٥٦٣ و ٥٩٩ من هذا القانون ، ذلك لان المادة ٥٦٣ المشار إليها خاصة بالحالات التي يكون الإيجار فيها قد عقد دون إتفاق طرفيه عند إبرامه على مدة أو عقد لمدة غير معينة أو تعذر إثبات المدة المدعاة ، و هي حالات يكون المتعاقدان قد أغفلا فيها تحديد مدة العقد أو عرضاً للمدة و لكنهما لم يعيناها أو إتفقا على مدة معينة و تعلق على أيهما إثباتها ، فتدخل المشرع و لفسر إرادتهما بان حملها على النهما قد قصدا إلى انقضاء العقد للفترة المعنية لدفع الأجرة ، أما حالة انتهاء المدة في العقود الخاضعة لأحكام قوانين إيجار الأماكن ، فقد وضع المشرع لها حكماً مغايراً ، بان فرض بنصوصه الآمرة في تلك القوانين إمتداد هذه العقود إلى مدة غير محدودة دون حاجة إلى توافق إرادة المتعاقدين على ذلك ، مما لا محل معه للإستناد في هذا الخصوص إلى حكم المادة ٥٦٣ الآنف ذكرها و التي جاءت مفسرة لإرادة المتعاقدين ، كما أن المادة ٥٩٩ من القانون المدني إذ نصت على انه إذا انتهى عقد الإيجار و بقي المستأجر منتفعاً بالعين يعلم المؤجر و دون إعتراض منه إعتبر الإيجار قد تجدد بشروطه الأولى و لكن لمدة غير معينة و تسرى على الإيجار إذا تجدد على هذا الوجه أحكام المادة ٥٦٣ ، و من ثم يعتبر إيجاراً جديداً متعلقاً للفترة المعنية لدفع الأجرة ، فإنها تكون قد أمدت أن تجديد العقد إنما يتم في هذه الحالة بتوافق الإرادة الضمنية للطرفين ، و بذلك لا يسرى حكم هذه المادة على عقود الإيجار الخاضعة لأحكام قوانين إيجار الأماكن التي لا يعترف إمتداد مدتها على توافق إرادة الطرفين الصريحة أو الضمنية على النحو السالف بيانه لما كان ذلك ، فان عقود إيجار الأماكن المشار إليها لا تنتهي بانتهاء مدتها المتفق عليها ، بل تمتد تلقائياً إلى مدة غير محدودة إمتداداً تنظمه أحكام قوانين إيجار الأماكن ، و تضع ضوابطه و تحكم آثاره على نحو يباير أحكام القانون المدني المتعلقة بالإيجار المنعقد لمدة غير معينة "م ٥٦٣ مدني" أو الإيجار الذي يتجدد بإرادة المتعاقدين الضمنية بعد انتهاء مدته "م ٥٩٩ مدني" .

الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٧٢٠ بتاريخ ١٩٧٥/٤/١

يشترط للائطاع بالإمتداد القانوني لعقد الإيجار بعد وفاة المستأجر فى ظل العمل بأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أن يكون المستفيدون من هذا الإمتداد سواء كانوا من الورثة أو غيرهم ، مقربين عادة مع المستأجر عند وفاته . و لما كان الين من الحكم المطعون فيه انه خلص إلى أن الطاعين وهما من أقارب زوجة المستأجر - انقطعت علاقتهما بالشقة موضوع النزاع قبل وفاة المستأجر وانتهى إلى أن ترددهما على الشقة بعد أن انقطعت صلتهما بها كان من قبيل الإستتاف ، و كان لا يعيب الحكم انه لم يبين على وجه التحديد التاريخ الذى انقطعت فيه إقامة الطاعين بالشقة ، إذ يكفى لإقامة قضائه بعدم أحقية الطاعين فى شغل العين بعد وفاة المستأجر أن يكون قد حصل أن إقامتهما بها قد انقطعت من قبل وفاته على النحو السالف ذكره . لما كان ذلك ، فان النى على الحكم يكون على غير أساس .

الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٦١٠ بتاريخ ١٩٧٥/٣/١٧

لئن كان الأصل انه إذا إمتد الإيجار بحكم القانون بعد القضاء ملته فانه طبقاً للقواعد المقررة فى إمتداد الإيجار يمتد بنفس شروط الإيجار الأصلي فتكون إلتزامات المؤجر هى نفسها إلتزاماته السابقة و كذلك تكون إلتزامات المستأجر و تبقى التأمينات العينية و الشخصية التى تكفل إلتزامات المستأجر فى الإيجار الأصلي كافلة لهذه الإلتزامات بعد أن إمتد الإيجار ، إلا انه معى كان الإمتداد تطبيقاً لتشريعات إستثنائية فان الكفيل الذى يكفل المستأجر قبل صدور هذه التشريعات لا تمتد كفالته لإلتزامات المستأجر عن إمتداد الإيجار إلا إذا قبل ذلك لأنه وقت أن كفل المستأجر كان يقصد كفالته فى المدة المتفق عليها فى الإيجار و لم يدخل فى حسابه أن هذه المدة ستمتد بحكم التشريع الإستثنائى إذ كان ذلك و كان الطاعن الثالث قد كفل الطاعين الأول و الثانى فى سداد أجرة الستين المتفق عليهما فى العقد و قبل صدور القرار بقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٢ و هو تشريع إستثنائى قضى بإمتداد عقود الإيجار بحكم القانون إلى نهاية سنة ١٩٦٥/٦٤ الزراعية فان كفالته لا تمتد بإمتداد الإيجار إلا إذا قبل ذلك . و لما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر و إستخلص إمتداد الكفالة أخذاً بإمتداد العقد دون أن يعنى ببحث دفاع الطاعن الثالث من انه لم يرتض إمتداد كفالته و هو بحث قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون و شابه قصور فى التسبيب .

الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٤٠ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ١٠٩١ بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٧

مفاد نص المادة الثانية من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ انه لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخراج المستأجر بعد انقضاء مدة العقد ما دام قائماً بالالتزاماته إلا لأحد الأسباب التي حدتها هذه المادة بل يمتد العقد بحكم القانون لمدة غير معينة و إذ كان النزاع بين الطرفين قد انحصر في أحقية الطاعنة شقيقة المستأجر - بعد وفاة مورثها في شغل العين المؤجرة طبقاً لقواعد الإمتداد القانوني للعقد التي قررها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، و كان يشترط لانقضاء بالإمتداد القانوني لعقد الإيجار بعد وفاة المستأجر في ظل العمل بأحكام القانون مالف الذكر - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن يكون المستفيدون من هذا الإمتداد سواء كانوا من الورثة أو غيرهم مقيمين عادة مع المستأجر عند وفاته و كانت العبرة في معرفة ما إذا كان الحكم صادراً في منازعة ناشئة عن تطبيق القانون سالف الذكر أو غير ناشئة عن تطبيقه هو بما قضت به المحكمة لا بما طلبه الخصوم . لما كان ذلك ، و كان يبين من الحكم الابتدائي انه قضى بإخلاء الطاعنة من الشقة موضوع النزاع إستناداً إلى إنها لا تستفيد من إمتداد العقد لأنها لم تكن تقيم مع مورثها عند وفاته في هذه العين ، فانه يكون قد قضى في منازعة ناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بالمعنى المقصود في المادة الخامسة عشرة منه ، و إذ إلزم الحكم المطعون فيه هذا النظر و قضى بعدم جواز الإستئناف فانه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٤٢ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ١٥٦٣ بتاريخ ١٩٧٦/١١/١٠

لا محل لإطلاق القول بان الإمتداد القانوني - لعقد إيجار الأماكن - يقتصر على حالة انقضاء مدة العقد الإنشائية التي صار إمتداده إليها طبقاً لأحكامه و بعد ثبوت عدم قابلية العقد للإمتداد الإنشائي بإبداء التنبيه بالإخلاء دون الأحوال التي تكون المدة المعنية التي صار إمتداده إليها وفقاً لأحكام العقد ذاته لما تنقص لعدم إبداء التنبيه بالإخلاء في الميعاد ، لان المشرع قد فرض بتصووصه الآمرة إمتداد عقود الإيجار العاضمة لأحكام قوانين إيجار الأماكن إلى مدة غير محددة دون حاجة إلى توافق إرادة العالدين صريحة أو ضمنية ما دامت مدة العقد الأصلية المتفق عليها فيه قد انتهت ، و لا إعتداد بكون هذه المدة قد صار تحديدها بعدم توصية التنبيه بالإخلاء من أي من الطرفين أو إمتداداً إضافياً ، أو إعتبر عقد الإيجار منعقداً للفترة المعنية لدفع الأجرة تبعاً لعدم الاتفاق على المدة أصلاً أو عدم تعيينها أو تعلل إثباتها في معنى المادتين ٥٦٣ ، ٥٩٩ من القانون المدني .

الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٤٣ مكتب قني، ٢٨ صفحة رقم ١٩٠٢ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢٨

الأحكام العامة الواردة في القانون المدني المنظمة لانقضاء الحق في الإيجار لا محل لها عند وفاة مستأجر المكان للسكنى بعد انقضاء المدة المطلق عليها و خلال فترة إمتداد إيجار الأماكن بحكم القانون ، إعتباراً بأن حق المستأجر في هذه الفترة يكون لصيقاً بشخصه و مستمداً من التشريع الإستهتائي المنظم له لا من بنود العقد أو أحكام القانون العام، بحيث تزول الأسباب الداعية لهذا الإمتداد القانوني متى توفي المستأجر وانتهى شغله للعين التي استأجرها ، لما كان ذلك فانه و أن لم يرد في القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المطبق على واقعة الدعوى حكم خاص بانقضاء حق المستأجر خلال فترة الإمتداد القانوني فان المحكمة التي حفزت التشريع الاستثنائي إلى تقرير هذا الإمتداد و التي إستهدفت حماية شاطلي العين من عسف المؤجر وتمكينه من السكنى في أزمة الإسكان القائمة ، تقضى بأن الانتفاع بالإمتداد القانوني لعقد الإيجار بعد وفاة المستأجر في ظل العمل بأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يقتصر على الأشخاص الذين كانوا يقيمون إقامة مستديمة مع المستأجر قبل وفاته بمعنى أن غير المقيمين مع المستأجر لا شأن لهم بهذا الإمتداد ولو كانوا من ورثته ، و المقيمون يستفيدون و لو كانوا من غير الورثة لما كان ما تقدم و كان يقصد بالإقامة في هذا المعنى الإقامة المستقرة المعتادة و انصراف نية المقيم إلى أن يجعل من هذا المسكن مراحه و معده بحيث لا يعول على ماوى دائم و ثابت سواء ، فتخرج الإقامة العرضية و العابرة الموقوتة مهما إستطالت ، و أياً كان محلها و دافعها و كان الفصل في كون الإقامة مستقرة أم لا من مطلق سلطة قاضي الموضوع دون معقب متى أقام قضاءه على أسباب سائفة و كان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد إعتمد في قضائه على أن الطاعنة قد تزوجت و تركت شقة النزاع و إتخذت لنفسها سكناً مستقلاً مع زوجها و أولادها في اليوم ، و أن إقامتها بها كانت على سبيل الإستضافة و في فترة مرض والدتها التي انتهت بوفاتها ، و رتب على ذلك عدم أحقيتها في التمسك بالإمتداد القانوني بعد وفاة مورثها و كان لهذا الإستعلاص مآخذه من الأوراق ، فانه يكون قد إنترم صحيح القانون في مواجهته لدفاع الطاعنة .

الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٤٣ مكتب قني، ٢٨ صفحة رقم ٥٤٢ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٣

إذا كانت الدعوى الماثلة يدور النزاع فيها حول فسخ عقد الإيجار و إخلاء العين المؤجرة و كانت المادة ٨/٣٧ من قانون المرافعات تقضى بأنه إذا كانت الدعوى يطلب فسخ العقد كان التقدير بإعتبار المقابل التقدي عن المدة الواردة في العقد ، فإذا كان العقد قد نفذ في جزء منه كان التقدير بإعتبار

المدة الباقية لما كان ذلك و كان عقد الإيجار موضوع النزاع - بعد انتهاء مدته الأصلية - قد امتد تلقائياً إلى مدة غير محدودة طبقاً لأحكام قوانين إيجار الأماكن ، فمن لم يكون المقابل التقدي لهذه المدة غير محدد و تكون الدعوى غير قابلة لتقدير قيمتها و بالتالي تعتبر قيمتها - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة زائدة على مائتين و خمسين جنبها طبقاً للمادة ٤١ من قانون المرافعات ، و يكون الحكم الصادر فيها جائزاً استئنافه و إذ إلزم الحكم المطعون فيه هذا النظر و قضى بجواز الاستئناف فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٦٨٨ بتاريخ ١٦/٣/١٩٧٧

إذ كان الواقع فى الدعوى أن المطعون عليها الأولى أقامتها بعد صدور القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ إستناداً إلى أن عين النزاع مفروشة و أن المادة ٢٣ من ذلك القانون أخرجت المساكن المؤجرة مفروشة من حكم الإمتداد القانونى خلافاً لما كانت تقضى به المادة الأولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الذى أبرم عقد الإيجار موضوع النزاع فى ظله ، و أن المادة ٢٦ منه أباحت للمالك أن يوجر شقة واحدة مفروشة فى كل عقار يملكه و هى تجوز فى ذات العقار شقة أخرى مفروشة ، و أن المادة ٢٩ أوجبت على الملاك و المستأجرين تعديل أوضاعهم وفقاً لهذه الأحكام و كانت الطاعة قد أجمعت على الدعوى بأن ما ألت بالمقد من أن الشقة مفروشة ضرورى و إنها أوجرت خالية ، و كان مفاد ذلك القول أن عقد الإيجار محل النزاع يسرى على الإمتداد القانونى ، فإن مثار النزاع فى الدعوى يكون فى حقيقه الواقع دائراً حول ما إذا كان العقد معتداً امتداداً قانونياً تبعاً لتأجير العين المؤجرة خالية طبقاً لتصوير الطاعة ، أو أن هذا الإمتداد قد انحسر عنه بعد إذ أدركه القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بالنظر لتأجير العين المفروشة أخذاً بقول المطعون عليها الأولى . لما كان ما تقدم و كانت المادة ٨/٣٧ من قانون المرافعات تقضى بأنه إذا كانت الدعوى متعلقة بامتداد العقد كان التقدير بإعتبار المقابل التقدي للمدة التى قام النزاع على إمتداد العقد إليها ، و كانت المادة المشار إليها فى الدعوى المطروحة غير محدودة ، فإن قيمة الدعوى تعد عندئذ زائدة على مائتين و خمسين جنبها طبقاً للمادة ٤١ من قانون المرافعات ، و يجوز الطعن بطريق الإستئناف فى الأحكام الصادرة فيها ، و إذ لم يساير الحكم المطعون فيه هذا النظر و قضى بعدم جواز الإستئناف فإنه يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٧٤٠ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٣٤٦ بتاريخ ١٦/٣/١٩٧٧

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن عقود الإيجار الخاضعة لأحكام قوانين إيجار الأماكن لا تنتهى بانقضاء المدة المتفق عليها ، و إنما تمتد تلقائياً بحكم القانون بعد انقضاءها - دون توقف على إرادة الطرفين

الصريحة أو الضمنية إمتداداً تنظمه أحكام قوانين لإيجار الأماكن وتضع ضوابطه و تحكم آثاره على نحو يغير أحكام القانون المدني المتعلقة بالإيجار المتعدد لمدة غير معينة أو للإيجار الذى يتجدد بإرادة المتعاقدين الضمنية بعد انتهاء مدته الأصلية .

الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٨٥٩ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢١

إذا كان البين من الأوراق أن الطاعة أقامت دعواها بأحققتها لإستئجار شقة النزاع تأسيساً على أن وزارة الأوقاف التى يملكها المطعون عليه الثالث أعنتها لوالديها بدلاً من منزلها المهذوم ، وأن والدتها إذ توليت يقوم حقها فى إستئجارها باعتبارها وارثها و المقيمة معها عند هدم المنزل ، و أن المطعون عليها الأولين تمكنا من وضع يديهما على شقة النزاع بطريق الإحتيال ، و كان مؤدى هذا إنها تؤسس حقها فى شغل هذه الشقة إما بصفتها وارثة لوالدتها باعتبارها صاحبة الحق الأصلية فى الإستئجار أو باعتبار أن إقامتها معها بالمنزل المهذوم يعطيها هذا الحق ، لما كان ذلك و كان الصائب أن والدة الطاعة توليت دون التعاقد على إستئجار شقة النزاع و كان معنى تعهد وزارة الأوقاف بتمكينها من إستئجار إحدى الشقق التى كانت ترمع إقامتها هو إعداد مكان لإقامتها بدلاً من مسكنها المهذوم بذلك يكون حقها الناشئ عن هذا التعهد حقاً معلقاً بشخصها فلا ينتقل من بعدها إلى مورثها طبقاً لنص المادة ١٤٥ من القانون المدني .

الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٩٠٠ بتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٩

لعقد الإيجار طابع عائلى و جماعى لا يتعاقد فيه المستأجر ليسكن بمفرده بل ليعيش معه أفراد أسرته وللمن يتراءى له إيواءهم . و قد استهدفت التشريعات الخاصة بإيجار الأماكن حماية شاغل العين المؤجرة من عسف المؤجر و تمكينه و المقيمين معه من إقامة مستقرة فى السكن إبان أزمة الإسكان و جعلت عقود إيجار تلك الأماكن ممتدة تلقائياً و يحكم القانون إلى غير مدة محددة طالما بقيت تلك التشريعات التى أمثلتها إعبارات النظام العام ، بحيث لا يجوز إخراج المقيمين إقامة مستديمة مع المستأجر بغير إرادتهم إلا بسبب من الأسباب التى حددتها تلك التشريعات على سبيل الحصر ، إلا أن ذلك لا ينفي نسبة أثر عقد الإيجار من حيث الأشخاص فلا يلتزم بها غير عاقديه الأصليين اللذين يأتمران بقانون العقد ، و من حيث المضمون فلا يلتزم العقد إلا بما تضمنه من إلزام . طالما بقى المستأجر الأصلي على قيد الحياة يسكن العين المؤجرة لم يبرحها إلى مسكن آخر ، و لم ينسب إليه أنه تنازل عن حقه فى الإيجار أو أجره من باطنه خلافاً لما يفرضه عليها القانون . يزيد هذا النظر الذى لم يرد به نص صريح فى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أن المشرع فى المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢

لسنة ١٩٦٩ ثم في المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على تعيين المستفيد من ميزة الإمتداد القانوني بعد وفاة المستأجر الأصلي أو تركه العين بما يشير إلى أن المقيمين مع المستأجر الأصلي لا ترتب في زمتهم إلتزامات قبل المؤجر خلال فترة مشاركتهم المستأجر الأصلي في السكن ، و يبقى هذا الأخير هو الطرف الأصلي و الوحيد في التعامل مع المؤجر ، و لا يسوغ القول بأن المقيمين مع المستأجر يعتبرون مستأجرين أصليين أخذاً بأحكام النياحة الضمنية ، الحرأفاً عن المبادئ العامة في نسبية أثر العقد حين يقوم بإرادة النائب و ينصرف أثره إلى الأصلي لأن هؤلاء ليسوا طبقاً للقانون أطرافاً في عقد الإيجار و لا تربطهم بالمؤجر أية علاقات تعاقدية مباشرة أو غير مباشرة سواء كانت إقامتهم في بداية الإيجار أو بعده ، و إنما تمتعهم بالإقامة في العين قياماً من المستأجر بالإلتزامات و واجبات أدبية ذات طابع خاص قابلة للتفسير و التعديل متعلقة به هو و لا شأن لها بالمؤجر ، و كهيئة استعمال المستأجر لمنفعة المسكن مسألة عارضة لا تبرر فكرة المجاز القانوني على أساس النياحة الضمنية . لما كان ذلك و كان الواقع في الدعوى أن عقد إيجار عين النزاع أبرم في ١٩٦٧/٩/١٦ بين الطاعنة و بين إنتها التي كانت زوجاً للطاعن آنذاك ، و أن المؤجرة إستصدرت حكماً في الدعوى رقم ١٠٩٧٧ لسنة ١٩٧٠ مدلى مستعجل القاهرة قبل إنتها المستأجرة منها بطردها من العين المؤجرة لتعطلها في سداد الأجرة من أول يناير ١٩٦٨ و لتضمن عقد الإيجار الشرط الصريح الفاسخ ، و كان هذا الحكم قد نفذ بإخلاء المستأجرة و زوجها المطعون عليه الذي كان يقيم معها في ١٩٧١/٤/١٢ فان ما خلص إليه الحكم المطعون فيه من أن المطعون عليه غير ملزم بأجرة شقة النزاع طالما انه كان مقيماً بها مع المستأجرة الأصلية بسبب علاقة الزوجية التي كانت تربطهما خلال الفترة المطالب بأجرتها و طالما انه لم ينفرد بشغل الشقة بأى سبيل بعد خروج المستأجرة الأصلية منها هو النتيجة التي تنطق و التطبيق الصحيح للقانون .

الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٢٧٤ بتاريخ ١٩٧٨/٥/١٧

مفاد المواد ٥٦٣ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ من القانون المدلى انه إذا إنتق المأقدان على مدة ما انقضى الإيجار بفواتها ما لم يشترط لإنهائه صدور تنبيه للإخلاء من إحداهما للأخر قبل فوات المدة بوقت معين ، و إلا فيمعد الإيجار إلى مدة أخرى طبقاً لإتفاقهما ، فإذا انقضت المدة الثانية فإن الإيجار ينتهى دون حاجة إلى تنبيه بالإخلاء ما لم يطق على خلاف ذلك ، و يعد بقاء المستأجر في العين برضاء المؤجر بعد ذلك تجديدأً ضمناً و ليس إمتداداً للإيجار و مدته هي المدة المحددة لدفع الأجرة مع وجوب التنبيه بالإخلاء

في المواعيد القانونية ، و هي بالنسبة للمساكن و الغرف المؤتلفة قبل نصفها الأخير إذا كانت الفترة المعنية لدفع الأجرة أقل من شهرين .

الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٤٤ مكتب قتي ٢٩ صفحة رقم ١٣٧٣ بتاريخ ١٩٧٨/٥/٣١

- المقرر في قضاء هذه المحكمة انه يشترط للانتفاع بالإمتداد القانوني بعد وفاة المستأجر في ظل العمل بأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أن يكون المستفيدون من هذا الإمتداد سواء من الورثة أو غيرهم مقيمين عادة مع المستأجر الأصلي عند وفاته ، و إذ كان الطاعن لا يمارى في إقامة المطعون عليها الثالثة مع والدها بشقة النزاع عند وفاته و إستمرارها في البقاء بها بعدها و كان لعقد الإيجار طابع عائلي و جماعي لا يشهد منه المتطوع بالعين - سواء كان مستأجراً أو مستفيداً مما شرعته القوانين الإستثنائية إستعداداً لحماية شاغلي الأماكن المؤجرة و لحل أزمة الإسكان المستفحلة - مجرد السكن بمفرده بل يعيش مع أفراد أسرته و لمن يقع عليهم عبء إيوائهم قانونياً أو أدبياً ، فان إقامة المطعون عليه الرابع مع زوجته المطعون عليها الثالثة و انتفاعه بالسكنى في جزء من شقة النزاع هو انتفاع متفرع عن حق زوجته و تابع لها في إستمرارها في شغلها طالما بقيت هي فيه ، و من ثم فان تكيف الحكم المطعون فيه لإقامة المطعون عليه الرابع بأنه إيواء أو إستضافة ليس فيه ما يعاب ، و لا محل للتدرع بان الزوج و ليس الزوجة هو الذى يفرض عليه الشريعة تهية مسكن الزوجية ، لان هذا الجدل فضلاً عن غروجه عن نطاق الدعوى الماثلة المتصل سببها بالتأجير من الباطن ، فان إقامة الزوج في منزل أسرة زوجته لا يتنافى البتة - حسبما قرر الحكم - مع أحكام قوانين الأحوال الشخصية .

- إذ كان البين من الأوراق أن القضى وفاة المستأجر الأصلي ثم زواج إبنته المطعون عليها الثالثة صادفتا محلها في غضون سنتي ١٩٦١ ، ١٩٦٤ أى في ظل سريان أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الذى لم يكن يتضمن نصاً مماثلاً للمادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، و كان الحكم الذى تقضى به هذه المادة ليس له من أثر رجعي فلا يسرى على واقعة النزاع .

الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٤٥ مكتب قتي ٢٩ صفحة رقم ١٩٢٠ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/١٣

المساكنة التى تنشئ للمتعين بالعين المؤجرة من غير المشار إليهم بالمادة ٢١ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - المنطبقة على واقعة الدعوى - حقاً في البقاء فيها رغم ترك المستأجر الأصلي العين أو وفاته تستلزم - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حصول المشاركة السكنية منذ بدء الإجارة ، فكلما لم تنقطع إقامة هؤلاء المشاركين بالعين فانه يحق لهم بهذه الصفة البقاء فيها طوال مدة العقد و الانتفاع بالإمتداد القانوني بعد انتهائها دون إشتراط إستمرار بقاء المستأجر الذى أبرم العقد باسمه في العين

المؤجرة فإن انقضى هذا الشرط ، أصبح شغل المتطفلين المشار إليهم دون مند ، و تعين إخلاصهم منها عند ترك المستأجر الأصلي العين أو وفاته .

الظعن رقم ١٥١ لسنة ٤٥ مكتب قنى، صفحة رقم ١٩٧٢ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢٠

— مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ٢١ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المضافة للمادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، أن المشرع رغبة منه فى حماية شاغلى الأماكن المؤجرة و لحل أزمة الإسكان إستحدث فى المادة المذكورة حكماً يقضى باستمرار عقد الإيجار و إمتداده — فى حالة وفاة المستأجر أو تركه العين المؤجرة — لصالح زوجته أو أولاده أو والديه المقيمين معه وقت الوفاة أو الترك و يكفى لكى يتمتع أى من هؤلاء بميزة الإمتداد أن تثبت له إقامة مستقرة مع المستأجر بالعين المؤجرة أياً كانت مدتها و أياً كانت بدايتها بشرط أن تستمر حتى تاريخ الوفاة أو الترك ، فلا يؤثر على قيام هذا الحق انقطاعه عن الإقامة مع المستأجر الأصلي إذا عاد و أقام من بعد معه إقامة مستقرة قبل الوفاة أو الترك و استمرت لحياتها .

— إذا كانت إقامة المطعون عليه الثانى زوج الأخت — أخت المستأجر — بالعين و انتفاعه بسكانها ، هو انتفاع متفرع عن حق زوجته و تابع لها فى استمرار شغلها ما دامت بقيت هى فيها — بعد ترك والدها للمسكن — اعتبار بان لمقد الإيجار — و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — طابعاً عائلياً و جماعياً لا ينشأ منه المنافع بالعين سواء كان مستأجراً أو مستفيداً مما شرعته القوانين الإستثنائية مجرد السكنى بمفرده بل ليعيش مع أفراد الأسرة الأمر الذى ينفي اعتبار الوضع حالة تاجير من الباطن أو تنازل عن الإيجار بالنسبة للمطعون عليه الثانى .

الظعن رقم ١١١٠ لسنة ٤٧ مكتب قنى، صفحة رقم ١٩٨٣ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢٠

أن النص فى المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن و تنظيم العلاقة بين المؤجر و المستأجرين — المنطبق على واقعة الدعوى — قد أطلق القول فى صدد النقال حقوق المستأجر إلى سائر الأقارب حتى الدرجة الثالثة من غير زوجه أو أولاده أو والديه بشرط إقامتهم معه بصفة مستقرة مدة سنة على الأقل سابقة على وفاته أو مدة شغله المسكن أيهما أقل و عقد الإيجار — و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — له طابع عائلي و جماعي لا يعاقل فيه المستأجر ليسكن بمفرده بل ليعيش معه أفراد أسرته و من ثم فإن القرابة المعنية بالفقرة الثانية من المادة آتية الذكر تشمل قرابة النسب و قرابة المصاهرة بحيث يعتبر أقارب أحد الزوجين فى نفس القرابة و الدرجة بالنسبة إلى الزوج الآخر وفق المادة ٣٧ من القانون المدنى — يؤيد هذا النظر أن الفقرة الأولى من ذات المادة أشارت إلى

الزوجة إضفاء للطابع الأسرى لعقد إيجار الأماكن ، و يساند هذا القول أن المشرع ألصق عن مقصوده في المادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير و بيع الأماكن و تنظيم العلاقة بين المؤجر المستاجر - و المقابلة للمادة ٢١ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ و أوضح أن النص على الأقارب حتى الدرجة الثالثة يتسع للأقارب نسباً أو مصاهرة على سواء . لما كان ذلك و كان الحكم قد بنى قضاءه على أساس أن المادة سافلة الذكر مقصورة على أقارب النسب و لا تمتد إلى قرابة الأصهار ، و رتب على ذلك أن إقامة مورث الطاعة الثانية بعين النزاع مهما إستطاعت لا تنشئ له حقاً ، و حجب بذلك نفسه عن تمحيص توافر شرائط انطباق هذه المادة عليه و هل من حقه الإستفادة منها حال ترك المستاجر الأصلي عين النزاع ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ١٤٦٣ لسنة ٤٧ مكتب فتي، صفحة رقم ٢٠٥٣ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢٧

إذ كان الواقع في الدعوى أحدًا من مدونات الحكم المطعون فيه انه أثير في عقد الإيجار المبرم بين مورث الطاعة الثانية و المالك السابق على أن الغرض من التأجير هو إستغلال العين مكتباً للمحاماة و جرى الوضع فعلاً على هذا النحو حتى تاريخ وفاة المستاجر الأصلي ، و كانت المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ التي حدثت الوفاة في ظل العمل بها - حددت المستفيدين من الإمتداد القانوني عند وفاة المستاجر فيما يصلح بعقود إيجار المساكن دون سواها ، فانه لا يجوز تطبيق حكمها على حالة إيجار أى مكان ليس مسكناً و إنما يسرى عليها حكم القواعد العامة . و إذ تقتضى المادة ٣٩١ من القانون المدلى الملغى الذى تم التعاقد في ظله - المقابلة للمادة ١/٦٠٩ من القانون القائم - بأن موت المستاجر ليس من شأنه أن ينهى عقد الإيجار ، و كان الغرض من الإجارة محل الدعاوى هو إستغلال المكان مكتباً للمحاماة ، فان وفاة مورث الطاعة الثانية و لو بعد انتهاء مدة العقد الإنقائية و إمتداده بقوة القانون لا ينهيه ككاعدة عامة ، بل ينتقل الحق في الإجارة إلى ورثته من بعده و الإستفادة مما يخوله لهم عقد الإيجار طبقاً للقواعد العامة ، و يكون الحكم و قد أقيم منطوقه على سند من أن وفاة المستاجر الأصلي تنهى عقد إيجاره بمجرد وقوعها و لا تجعل للطاعة الثانية بصفتها وريثة له حقاً في الانتفاع بالعين المؤجرة منطوقاً على خطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٤٥ مكتب فتي، صفحة رقم ٦٩٩ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢٠

لئن كان عقد الإيجار رهنياً مؤقتاً ، إلا أن المشرع لم يضع حداً أقصى لمدته ، فيستطيع المتعاقدان تحديد أية مدة للإيجار ما دامت هذه المدة لا تجعل الإيجار مؤبداً أو في حكم المؤبد ، فإذا إتفقا على مدة طويلة تجعل الإيجار في حكم المؤبد ، أو إتفقا على مدة يعذر تحديدها ، انعقد الإيجار لمدة

يحددها القاضي تبعاً لظروف وملايسات الصائد ويجوز له تحديدها بحياة المستأجر . لما كان ذلك وكان المتعاقدان في الاتفاق المؤرخ ... قد حددا سريانه بمدة حياة المظنون عليه وورثته من بعده وكان الحكم المظنون فيه يستعمل حقه في تحديد تلك المدة بمدة حياة المظنون عليه فإنه لا يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٦٥٢ بتاريخ ١٩٧٩/٦/١٦

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الأحكام القانونية تدور مع علتها لا مع حكميتها و من ثم لا يجوز إهدار الملة و هي الوصف الظاهر المنضبط المناسب للحكم للأخذ بحكمة النص و هو ما شرع الحكم لأجله من مصلحة أريد تحقيقها أو مفسدة أريد دفعها ، و انه متى كان النص عاماً مطلقاً فلا محل لتخصيصه أو تقييده باستثناء الحكمة منه ، إذ في ذلك إستحداث لحكم مغاير لم يأت به النص عن طريق التأويل . لما كان ذلك ، و كانت عبارة نص المادة ٦٠٦ من القانون المدني عامة مطلقة بحيث تسع لكافة ورة المستأجر المتوفى بما تجيزه لهم من الإستمرار في الانطاع بالمكان المؤجر ، و كانت المادة ٦٣ لم تخص فئة معينة منهم بالحق في الانطاع دون فئة أخرى ، فان قصر تطبيقه على الحالات التي يمارس فيها الوارث ذات حرفة موروثة ، يعتبر تقييداً لمطلق النص و تخصيصاً لعمومه بغير مخصص و هو ما لا يجوز ، و من ثم يكون من حق ورة المستأجر البقاء في الصن المؤجرة لمورثهم أن رغبوا في ذلك دون إشتراط إحتراف أنهم لذات حرفة المورث .

الطعن رقم ٥٤ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٨٢٣ بتاريخ ١٩٧٩/٣/١٧

إذ كان تفسير الحكم المظنون فيه لنص المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ التي تقضي بأنه لا ينتهي عقد إيجار المسكن بوفاة المستأجر أو تركه الصن إذا بقى فيها زوجة أو أولاده أو والداه الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك .. و يلتزم المؤجر بتحرير عقود إيجار لهم " بأن المستأجر يعتبر كقديلاً " عن أفراد أسرته في تحرير عقد الإيجار و انهم يعتبرون مثله مستأجرين أصليين و أن لم يكن له سند من عبارة النص التي تدل على إقتصار حكمه على تنظيم حقوق هذه الطائفة من المقيمين مع المستأجر بعد وفاته أو تركه المسكن لهم دون أن يجاوز ذلك إلى تكليف ما قد يربطهم من علاقة بالمؤجر أو بالمستأجر قبل الوفاة أو الترك ، و هو ما يحكمه القواعد المقررة في القانون المدني بحكم انطباقه على سائر المعاملات المدنية بما فيها الإيجار باستثناء ما نصت عليه القوانين المنظمة للعلاقات بين المؤجر و المستأجر مما مؤده أن نص المادة ٢١ انف الذكر هو مصدر الحق المقرر فيه و بالتقيد الوارد به ، و هو إستلزام إقامة المستفيدين منه مع المستأجر حتى الوفاة أو الترك و هو ما لا تتطلبه

قواعد القانون المدني بالنسبة للمستأجرين الأصليين ، و آيه ذلك ما عوله النص لهؤلاء المتنفعين من حق مطالبة المؤجر بتحرير عقد إيجار لهم مما يدل عن انهم ليسوا مستأجرين بمقتضى عقد الإيجار الأصلي .

الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٤٦ مكتب قتي ٣٠ صفحة رقم ٢١ بتاريخ ١٩٧٩/٤/٤

مؤدى نص المادة ٢١ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شان إيجار الأماكن و تنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين - المنطبق على واقعة الدعوى أن المشرع أجاز لبعض أقارب المستأجر البقاء فى المسكن المؤجر حتى لو تركه المستأجر و أقام فى مسكن آخر ، و ميز بين طائفة زوج المستأجر وأولاده والديه فلا يشترط لبقائهم فى المسكن المؤجر سوى أن يكونوا مقيمين مع المستأجر وقت الترك أياً كانت مدة إقامتهم معه فيه - و بين باقى أقارب المستأجر لمشرط ألا تتعدى لربابهم له الدرجة الثالثة و أن تكون مدة إقامتهم سنة على الأقل سابقة مباشرة على تاريخ ترك المستأجر للمسكن ، أو مدة شغله له أن قلت عن سنة - و لا مساخ للقول أن الفقرة الثانية من المادة حين تناولت فريق الأقارب حتى الدرجة الثالثة لم تذكر حالة الترك و إقتصرت على أن تكون مدة إقامتهم فى المسكن مدة سنة على الأقل سابقة على وفاة المستأجر أو مدة شغله للمسكن أيهما أقل ، إذ أن ذلك لا يعدو أن يكون عيباً فى الصياغة و يتالى مع ما صرح به فى صدر المادة من انه لا ينتهى عقد إيجار المسكن بوفاة المستأجر أو بتركه العين مما يستأهل الاستهزاء بمحكمة التشريع و الرجوع إلى الأعمال التحضيرية لمشروع القانون و كلها مؤدية إلى أن المشرع إنما قصد به التصويه بين حالتي الترك و الوفاة بالنسبة إلى كل من طائفتي الأقارب على سواء يؤيد هذا النظر ما جلته المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون من انه نص على علم انتهاء عقد الإيجار بوفاة المستأجر أو تركه العين المؤجرة إذا بقي من كانوا يقيمون معه من ورثته أو أقاربه حتى الدرجة الثالثة بشرط أن تكون الإقامة مستمرة فى السنة السابقة مباشرة على الوفاة أو الترك أو مدة شغل المكان أيهما أقل - مساند هذا القول أن المشرع كان لا يفرق أصلاً بين طائفتي الأقارب ، و كان يجعل منها فريقاً واحداً ، و أن التعديل الذى أجرته اللجنة التشريعية المشتركة من لجنتي الشؤون التشريعية و الخدمات إنما إستهدف التفرقة بينهما فى مدة الإقامة السابقة و قصرها على الطائفة الثانية دون الأولى ، و لم يقصد على الإطلاق تمييزاً بين حالتي الوفاة و الترك . يظهر هذا الرأى ما ورد على لسان ممثل الحكومة بمجلس الأمة عند مناقشة هذا النص من أن هناك تكون الفائدة اعم هو مجرد الإقامة لمدة سنة قبل الوفاة أو الترك " و ما لبث المشرع أن أفصح عن اتجاهه السابق متداركاً هذا السبب فى الصياغة إذ نص صراحة فى العبارة الأخيرة من الفقرة الأولى من المادة ٢٩ من القانون

رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الأماكن الذي حل محل القانون السابق - على انه يشترط في الفريق الثاني من الأقارب إقامتهم في المسكن مدة سنة سابقة على وفاة المستأجر أو تركه العين أو مدة شغله المسكن أيهما أقل ، و انقضت المذكرة الإيضاحية في شأنها على بيان إنها تقابل المادة ٢١ من القانون السابق مما مفاده أن الهدف هو مجرد أحكام الصياغة و ليس إنشاء لحكم مستحدث مغاير تأكيداً بأن المشرع هو استقرار الأوضاع في هذه المسألة التي استحدث بموجب القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ و منع البلبلة في صدها تبعاً لقصر الفترة الفاصلة بين القانونين . لما كان ذلك و كان البين من الحكم المطعون فيه انه أقام قضاء بالإخلاء على سند من أن نص المادة ٢١ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ لا يبيح للأقارب المستأجرين حتى الدرجة الثالثة البقاء مهما كانت مدة إقامتهم في العين قبل الدرك فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٦٧٢ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٣٩١ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٦

عقود إيجار الأماكن المشار إليها تعتبر ممتدة تلقائياً غير محددة بحكم التشريعات الخاصة بإيجار الأماكن التي منعت المؤجر من إخراج المستأجر من المكان المؤجر و لو بعد انتهاء مدة الإيجار و كان النزاع في الدعوى يدور حول تحديد قيمة استهلاك المياه و ما إذا كان المطعون ضدهم يلتزمون بقيمة استهلاكهم الفعلي للمياه كما جاء بعقد الإيجار فتقدر قيمتها بقيمة الاستهلاك الحاصل في المدة المطالب عنها أو أن عقد الإيجار يمدد في هذا الخصوص باتفاق لاحق يحدد مقابل استهلاك المياه بمبلغ ثابت يضاف للأجرة أخذاً بما تمسك به المطعون ضدهم ، فتعتبر قيمتها غير محددة باعتبار أن هذا المبلغ يستحق طالما استمر عقد الإيجار لمدة غير معلومة تلقائياً طبقاً لأحكام قوانين إيجار الأماكن مما يجعل قيمة هذا الاتفاق غير قابلة للتقدير ، و إذ كان الفصل في الدعوى يقتضي بحث قيام هذا الاتفاق و نفاذه من عدمه ، فإن قيمتها تكون غير قابلة للتقدير ، فتعتبر قيمتها زائدة على ما تبين وعزمين جنباً ، طبقاً للمادتين ٤٠ ، ٤١ من قانون المرافعات و يكون الحكم الصادر فيها جائزاً استئنائه .

الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٩٧٧ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٤

النص في المادة ٦٠٠ من القانون المدني على انه " إذ تبه أحد الطرفين على الآخر بالإخلاء و استمر المستأجر مع ذلك منتفعاً بالعين بعد انتهاء الإيجار في تفرض أن الإيجار قد تجدد ما لم يقم الدليل على عكس ذلك " و ما هو مقرر في الصويات المنتظمة لإيجار الأماكن من إمتداد عقود الإيجار بقوة القانون لا ينفي هذا نزول المستأجر عن ميزة الإمتداد في هذه الحالة يكون النزول عنها باتفاق يتم بين طرفي من قيام العقد يتعهد فيه المستأجر بإخلاء المكان المؤجر في ميعاد معين فيكون هذا التعهد ملوماً و لا

ينتهي لملاقة التاجرية بينهما بحلول الميعاد المذكور و يصبح المستأجر بعد ذلك شاغلاً المكان المؤجر دون سند .

الطعن رقم ٧٤٤ لسنة ٤٧ مكتوب قضي ٣٠ صفحة رقم ٥٥ بتاريخ ١٩٧٩/٤/٧

- المقرر في قضاء هذه المحكمة انه إذا كان المكان المؤجر مما يخضع لحكم المادة الأولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ و من بعدها المادة الأولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، فان عقد إيجاره يمتد بعد انتهاء مدته الإثباتية لمدة غير محدودة ، و تضحى الدعوى المقامة بطلب فسخه غير مقبلة القيمة و من ثم زائدة على مائتين و خمسين جنيهاً إتباعاً لحكم المادة ٤١ من قانون المرافعات وداخله بذلك في اختصاص المحكمة الابتدائية عملاً بحكم المادة ٤٧ منه ، بفرض النظر عن عدم استناد طلب الفسخ إلى سبب من الأسباب الواردة في قانون إيجار الأماكن ، و لما كان المحللان مشار النزاع من الأماكن التي تسرى عليها المادة الأولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . فان مدة إيجارهما تكون بعد انتهاء المدة الإثباتية بمدة بقوة القانون ، و من ثم تخص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى المقامة بطلب فسخ العقد المتصل بها وفقاً لأحكام قانون المرافعات .

- مفاد نص المادتان ٦٠١ ، ٦٠٢ من القانون المدني أن الأصل هو أن الإيجار لا ينتهي بموت المستأجر وان الحقوق الناشئة عن العقد و الإلتزامات المترتبة عليه تستقل إلى ورثته ، و أن كان يحق لهم طلب إنتهائه إذا كان لم يقبل إلا بسبب حرفة مورثهم أو لإعتبارات أخرى متعلقة بشخصه ، إذ قد يكون في استمرار الإيجار رغم عثم توفر القدرة لدى ورثته على استعمال الشئ المؤجر فيما أجز لتحقينه من أضرار إعتات لهم رأى المشرع إعفاءهم منه ، كما يحق للمؤجر طلب الإنهاء إذا كانت الإعتبارات الشخصية في المستأجر هي التي دفعت المؤجر إلى التعاقد معه بحيث لا يصلح ورثته للحلول محله في تحقيق الغرض من الإيجار .

- يجب على المؤجر في حالة طلبه إنهاء الإيجار لوفاة المستأجر أن يقيم الدليل على أن العقد إما حرر لإعتبارات متعلقة بشخص المستأجر و أن استمرار الورثة في استعمال العين بقوت على المؤجر مصلحة كانت هي الدافع له على التعاقد ، و لما كان الحكم المطعون فيه قد خلط بين الغرض من الإيجار و بين إعتبارات معنية في شخص المستأجر يتخاذله من أولها دليلاً على تحقيق الأخرى ، مع انتهاء التلازم بينهما قانوناً ، كما أجاز للمؤجر إنهاء الإيجار إستناداً إلى المادة ٦٠٢ من القانون المدني لمجرد وفاة المستأجر وعدم مزاولة ورثته للعمل الذي كان يزاوله في المكان المؤجر دون أن تكون المطعون عليها قد أقامت الدليل على توافر مقومات معنية في شخصية مورث الطاعنين بالذات كانت هي السبب الدافع

لمورثها في التعاقد معه ، لما كان ما تقدم فان الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه .

الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ٨٩٠ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢١

— إذ كانت التشريعات الخاصة بإيجار الأماكن إذ منعت المؤجر من إخراج المستأجر من المكان المؤجر و لو بعد انتهاء مدة الإيجار سمحت للمستأجر بالبقاء شاغلاً له ما دام مؤجراً بالتزاماته على النحو الذي فرضه عقد الإيجار و أحكام القانون ، فان هذه التشريعات — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة تكون قد قيدت في شأن إيجار الأماكن الخاضعة لأحكامها لنصوص القانون المدني المتعلقة بانتهاء مدة الإيجار و جعلت عقود إيجار تلك الأماكن ممتدة تلقائياً و بحكم القانون إلى مدة غير محدودة ، بالنسبة للمؤجر و المستأجر على السواء طالما بقيت سارية تلك التشريعات الخاصة ، إلا إذا رغب المستأجر في ترك المكان المؤجر مراعيّاً في ذلك مواعيد التنبيه بالإخلاء أو أتمم بالتزاماته القانونية مما يحق معه للمؤجر أن يتخذ الإجراءات التي رسمها القانون لإنهاء العقد و وضع حداً لإمتداده لأحد الأسباب التي حددتها تلك التشريعات ، على انه فيما عدا ذلك يبقى العقد إلزاماً للطرفين ، تهيمن عليه أحكام قوانين إيجار الأماكن ، و ما لا يتعارض معها أحكام القانون المدني و تغلظ للعقد طبيعته من حيث كونه من العقود المستمرة ، المدة ركن من أركانه و أن غدت غير محددة لإمتدادها بحكم القانون بعد انتهاء مدة العقد الإضافية .

— الإمتداد القانوني يدرك عند الإيجار بانتهاء مدته الأصلية المطبق عليها فيه ، دون تفرقة بين مدة ينقضي بانتهائها العقد تلقائياً ، أو مدة محددة قابلة للإمتداد ما لم يخطر أحد الطرفين الآخر في الميعاد القانوني بعدم رغبته في الإمتداد ، أو متى كان العقد يعبر طبقاً للقواعد العامة متعدياً أو محدداً للفترة المعينة لدفع الأجرة . ذلك لان صدور قوانين إيجار الأماكن المتعاقبة التي قرّرت الإمتداد القانوني لعقود الإيجار بعد انتهاء مدتها الإضافية ، أفقد التنبيه برغبته المؤجر في إنهاء العقد القابل للإمتداد إمتداداً إضافياً فأنتهه طالما انه لا يترتب عليه إمكان إخلاء المستأجر ، فصار لعقد المؤجر عن إرسال التنبيه المشار إليه لا يعد دليلاً على قبوله الإمتداد القانوني متحققاً بمجرد انتهاء المدة المطبق عليها في العقد دون حاجة للتنبيه بالرغبة في عدم الإمتداد الإضافي ، يؤيد هذا النظر انه لا يقبل أن يطالب القانون المؤجر بعدم رغبته في عدم تجديد العقد عند انتهاء مدتها المقررة في الوقت الذي يحرم عليه فيه المطالبة بفسخها وإنهائها و إخلاء المستأجر من العين المؤجرة . و لا يقدح في ذلك — و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — انه قد يكون للتنبيه بالإخلاء بعض الآثار المترتبة على التفرقة بين العلاقة

الإيجارية خلال مدة العقد الإنشائية أو الممتدة إنشائياً و تلك التي تلحقها بسبب الإمتداد القانوني لأن هذه الآثار لا تنفي أن التنبيه المشار إليه فقد فائدته و جذواه المباشرة في تمكين المؤجر من إخلاء المستأجر من العين المؤجرة كنتيجة حتمية للإمتداد القانوني .

الطعن رقم ٦٤٣ لسنة ٤٨ مكتب قنى، ٣٠ صفحة رقم ٢٥٣ بتاريخ ١٩٧٩/٥/٢

المساكنة التي تنشئ للمتقنين بالعين المؤجرة من غير المشار إليهم بالمادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المنطبق على واقعة الدعوى حقاً في البقاء فيها رغم ترك المستأجر الأصلي العين أو وفاته تستلزم و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة حصول المشاركة السكنية منذ بدء الإجارة ، و كان البين من الحكم المطعون فيه أن الطاعنين أقاما دفاعهما على ثانيهما يقيم بعين النزاع منذ سنة ١٩٦٧ وكانت الإجارة قد بدأت في غضون ١٩٥٦ ، فان الحكم إذا انتهى إلى عدم اعتبار هذه الإقامة مسكنة يحق معها للطاعن الثاني البقاء في العين بعد ترك الطاعن الأول لها يكون قد انتهى إلى تطبيق صحيح على واقعة الدعوى .

الطعن رقم ١٣٦٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى، ٣٠ صفحة رقم ٧٣٢ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢٣

القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن و تنظيم العلاقة بين المؤجرين و المستأجرين تناول بالبيان فيما أورده من أحكام أمرة - تسرى من تاريخ العمل به - حقوق المقيمين في المسكن المؤجر من أقارب المستأجر ، بما نصت عليه المادة ٢١ منه انه " مع عدم الإخلال بحكم المادة الخامسة من هذا القانون لا ينتهي عقد إيجار المسكن بوفاة المستأجر أو تركه العين إذا بقي فيها زوجته أو أولاده أو والدها الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك ، و فيما عدا هؤلاء من أقارب المستأجر حتى الدرجة الثالثة يشترط لإستمرار عقد الإيجار إقامتهم في السكن مدة سنة على الأقل سابقة على وفاة المستأجر أو مدة شغله للمسكن أيهما أقل ، و يلتزم المؤجر بتحرير عقد إيجار لهم " مما مفاده انه يكفي لإستمرار عقد إيجار المسكن لأولاد المستأجر بعد وفاته ثبوت إقامتهم معه عن الوفاة ، و انه يحقق ذلك يصبحون مستأجرين للمسكن على نحو يلتزم المؤجر بتحرير عقد إيجار باسمهم ، يخضع في أحكامه لما تسبغه القواعد العامة المقررة في القانون المدني على عقود الإيجار وما أضافه إليها القوانين الإستثنائية المنظمة لإيجار الأماكن من ضمانات للمستأجرين ، لما كان ذلك وكان البين من ملونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد تمسك بأن إقامته في الشقة مشار النزاع لم تنقطع منذ ولادته فيها و إلى ما بعد وفاة والده في سنة ١٩٦٩ - ثم والدته - في سنة ١٩٧٦ - و كان قوام ما شاد عليه الحكم لقضائه بالإخلاء هو قوله أن الطاعن يعمل في شركة خصصت لديها سكناً لإقامته وانه

أقام به و استقر فيه بدليل إلحاق إبنته في مدرسة مجاورة إعتباراً من ديسمبر سنة ١٩٧٥ مما قد أسقط حقه في الإقامة في شقة النزاع و لا يجوز له الإعتماد بحكم المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، لعدم إقامته مع والدته في تاريخ وفاتها في سنة ١٩٧٦ ، لما كان ما تقدم فإن الحكم يكون قد أهدر بذلك الحق المستند للطاعن من إقامته في تلك الشقة مع والده المستأجر لها عند وفاته - مما لم ينفه الحكم عن الطاعن - و هو ما يتنفي عليه صفة المستأجر لها كوالدته سواء بسواء - منذ ذلك التاريخ ، و استدلل الحكم على ما اعتبره إسقاطاً من الطاعن لحقه في إجارة تلك الشقة ، بتخصيص مسكن له في الشركة التي يعمل بها مدة عمله فيها ، في حين أن إسقاط الحق بوصفه تعبيراً عن إرادة صاحبه في التخلي عن منفعه مقررة بحكمها القانون - لا يكون إلا صراحة أو بإتخاذ موقف لا تدع ظروف الحال شكاً في دلالته على حقيقة المقصود ، و إذ كانت المساكن الملحقة بالمرافق والمنشآت و غيرها من المساكن التي تشغل بسبب الوظيفة ، لا تحظى بالحماية المقررة في الباب الأول من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن ، و منها الإمتداد القانوني لعقد الإيجار - مما يسوغ معه الاستدلال بتلك الواقعة على الإسقاط فإن الحكم المطعون فيه يكون علاوة على ما عابه من خطأ في تطبيق القانون قد شاب فساد في الاستدلال .

الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٥٧٨ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢١

النص في المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن و تنظيم العلاقة بين المؤجرين و المستأجرين ، على انه " مع عدم الإخلال بحكم المادة الخامسة من هذا القانون لا ينتهي عقد الإيجار المسكن بوفاة المستأجر أو تركه العين إذا بقي فيها زوجه أو أولاده أو والدها الذين كانوا يقيمون معه حتى تاريخ الوفاة أو الترك ... " يدل على أن المشرع أفاد من مزية الإمتداء القانوني لعقد الإيجار زوجة المستأجر و أولاده و والديه المقيمين معه أقامه مستقرة حال وفاته أو تركه المسكن دون تحديد لمدة الإقامة ، و لما كان النص جاء مطلقاً غير مقيد بجعل واحد من المستأجرين فإن هذه القاعدة تطرد تطبيقها سواء كان المستأجر المتوفى أو التارك هو من أبرم عقد الإيجار ابتداء من المالك أو من إمتد العقد قانوناً لصالحه بعد وفاة المستأجر الأصلي أو تركه العين ، يؤيد هذا النظر أن المادة ذاتها في نهاية فقرتها الأولى ألزمت المؤجر بتحرير عقد إيجار لمن كان يقيم مع المستأجر طالما توافرت فيه الشروط التي يستوجبها تأكيداً لحقهم في البقاء بالعين حداً من إستعمال أزمة الإسكان لما كان ذلك ، و كان الواقع في الدعوى حسيماً إستظهره الحكم المطعون فيه أن زوجة الطاعن كانت تقيم

مع والدها المستأجر الأصلي حتى وفاته و أن الطاعن أقام مع زوجته حتى مغادرتها البلاد ، فانه يغدو صاحب حق أصيل في البقاء بالشقة بالتطبيق لحكم المادة ٢١ أنفة الذكر .

الظعن رقم ٤٩٠ لسنة ٤٤ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ٢١٢ بتاريخ ١٩/١/١٩٨٠

- المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن لعقد إيجار المسكن طابقاً عائلياً لا يعاقد المستأجر بمقتضاه ليقم في المسكن بمفرده ، و إنما ليضم إليه فيه أفراد أسرته ليساكنه فيه ، و أن التشريعات الإستثنائية المنظمة للعلاقات الإيجارية قد استهدفت حماية شاغلي المساكن من عسف المؤجرين فأضفت حمايتها على المستأجرين و المقيمين معهم فيها إقامة مستقرة و جعل عقود إيجارهم ممتدة بحكم القانون لمدة محددة ما بقيت تلك التشريعات التي أملت لها اعتبارات النظام العام ، بحيث لا يحق إخراج أولئك الساكنين للمستأجرين من المساكن التي يقيمون فيها إلا لسبب من الأسباب في حدود القانون على سبيل الحصر انه و أن كان ذلك إلا انه ليس فيه ماء من نسبة الآثار المترتبة على عقود الإيجار بحيث لا يلزم بها غير عائلتيها الذين يأمرهم بأحكامها ، إذ ليس في مجرد إقامة آخر مع المستأجر في المسكن ما يشيء بذاته علاقة إيجارية بينهم و بين المؤجرين ، و لو كانت مساكنهم للمستأجر معاصرة لإستئجار المسكن لمنافاة ذلك لأحكام القواعد القانونية المقررة في شأن تسبب آثار العقود مما لا يسوغ معه القول باعتبار أولئك المساكن مستأجرين للمسكن تعلقاً بأحكام النيابة الضمنية في غير موضعها .

- يشترط للإعتداء بالمساكنة في مفهوم القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ تنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين - خلافاً للتأجير من الباطن و التنازل عن الإيجار - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة معاصرة المساكنة لعقد إيجار المسكن ، و عدم انقطاعها منذ ابتدائها و ذلك تأكيداً للطابع العائلي للعقد كما إتجهت إليه رغبة المستأجر عند التعاقد من جهة و إغراباً من أفراد عائلته عن إستمساكه بما أتاحة لهم المستأجر من حق الإقامة معه في ذلك المسكن من جهة أخرى مما مؤداه انه إذا قطع الساكن صلته بالمسكن بإتخاذة لنفسه مسكناً آخر مستقلاً عن مسكن ذلك المستأجر فانه يعتبر مسقطاً لحقه السابق بإدارته و منهياً بالتالي لصفته التي كانت تجيز له الإقامة في ذلك المسكن ، بحيث إذا ما تراءى له العودة إليه بعد ذلك كان شأنه شأن الأجنبي عنه الذي لا يملك المستأجر إسكاله معه فيه سواء على سبيل التنازل الجزئي عن الإجارة أو التأجير من الباطن إلا بإذن كتابي من المالك .

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٤٥ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ١٧٤٦ بتاريخ ١٩٨٠/٦/١١

لن كانت نصوص القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الذي يحكم واقعة الدعوى التي تمت في ظله بوفاء المورث - المستأجر الأصلي - قد خلت من قواعد تنظيم الآثار المترتبة على وفاة المستأجر مما يتعين معه الرجوع في شأنها للقواعد العامة المقررة في القانون المدني و التي تقضي وفقاً للمادة ٦٠١ بعدم انتهاء الإيجار بموت المؤجر أو المستأجر و استمرار العلاقة الإيجارية قائمة مع ورثته و لم يطلبوا إنهاء العقد ، إلا انه لما كانت المادة ١٠ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ قد حظرت على الشخص الواحد أن يحتجز في البلد الواحد أكثر من مسكن واحد ، فان هذا النص بفساده ما يكون سبباً لجواز طلب إخلاء المساكن المحتجزة بالمخالفة له ، فانه و لا شك يعد قيداً على الأحوال التي يكون استمرار العلاقة الإيجارية فيها أو إمتدادها مستمداً من نصوص القانون لأنه من غير المقبول أن يقرر المشرع استمرار هذه العلاقة مع وارث المستأجر بعد وفاته مع حظره عليه البقاء في العين المؤجرة لإحتجازه عيناً أخرى ، و لذا فقد عمد إلى أن ينص صراحة في قانوني إيجار الأماكن اللاحقين رقمي ٥٢ لسنة ١٩٦٩ و ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أن إمتداد العلاقة الإيجارية مع ورقة المستأجر و قرابته المقيمة معه وقت الوفاة لا يخل بما هو مقرر من عدم جواز إستحجار الشخص الواحد أكثر من مسكن في البلد الواحد دون مقتضى . لما كان ما تقدم فانه تقوم للمطعون ضدهم مصلحة في التمسك بهذا القيد توصلاً إلى نفي موجب استمرار العلاقة الإيجارية مع الطاعنة بعد وفاة زوجها المستأجر لعين النزاع .

الطعن رقم ٨٥ لسنة ٤٦ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ٣٠٦ بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٦

إزاء عدم النص في القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على قواعد خاصة لتنظيم حق إستئناف الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية في المنازعات الناشئة عن تطبيقه ، فانه يصح الإنترام في ذلك بالأحكام المقررة في قانون المرافعات ، و لما كان مناه الحق في الإستئناف - على ما تنص عليه المادة ٢١٩ من هذا القانون أن يكون الحكم صادراً من محكمة الدرجة الأولى في إختصاصها الإبتدائي و كانت الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية تعتبر كذلك ، إذا تجاوزت قيمة الدعوى مائتين و خمسين جنيهاً - على ما يفيد نص المادة ٤٧ منه ، و كان تقدير قيمة الدعوى فيما يتعلق بنصاب الإستئناف - يخضع على ما تنص عليه المادة ٢٢٣ من قانون المرافعات - لأحكام المواد من ٣٦ إلى ٤١ منه ، و كان مقتضى نص البند الثامن من المادة ٣٧ منه انه إذا كانت الدعوى متعلقة بإمتداد عقد مستمر و كان التقدير باعتبار المقابل التقدي للمدة التي قام النزاع على إمتداد العقد إليها ، لما كان ذلك ، و كان الثابت من أوراق الدعوى أن النزاع فيها كان جائزاً حول ما إذا كان محل الإيجار عيناً مفروشة و لمدة

شهر بأجرة مقدارها عشرة جنيهات و ٦٥ مليم - فتقدر قيمة الدعوى المقامة بطلب لفسخ عقد إيجارها بهذه القيمة كما يقول الطاعن - المستاجر - أم انه عن عين غير مفروشة فيخضع إيجارها لحكم المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ التي تنص على عقود إيجار الأماكن غير المفروشة امتداداً مستعراً بقوة القانون لمدة غير محددة - مما يجعل الدعوى المتعلقة بطلب لفسخ عقد إيجارها غير قابلة لتقدير قيمتها وفقاً للقواعد المقررة في المزداد من ٣٦ إلى ٤٠ من قانون المرافعات ، و تعتبر قيمتها من ثم زائدة على مائتين وخمسين جنيهاً حسبما تقضى به المادة ٤١ منه - كما يدعى المطعون عليهما - لما كان ما سلف و كان عقد الإيجار من العقود المستمرة فان الدعوى المائلة - و قد تعلق النزاع فيها بامتداد هذا العقد - تقدر قيمتها بأجرة المدة المتنازع على امتداد العقد إليها ، و إذ كانت هذه البدءة - في قول أحد طرفي النزاع غير محددة فتكون أجرتها تبعاً لذلك زائدة على مائتين وخمسين جنيهاً ، و يكون الحكم الصادر في هذه الدعوى - أيأ كانت الوجهة التي يأخذ بها - فاصلاً في نزاع تجاوز قيمته هذا القدر ، و من ثم جائزاً إستئنافه .

الطعن رقم ٥٠٧ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢

التكرار في الإمتناع أو التأخير عن سداد الأجرة الموجب للحكم بالإعلاء رغم الوفاء بها أثناء السير في الدعوى عملاً بنص الفقرة "أ" من المادة ٢٣ من قانون إيجار الأماكن رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذي يحكم واقعة النزاع يستلزم لتحقيقه سبق إقامة دعوى بالإعلاء وفق الإجراءات المنصوص عليها بصدر هذا النص و كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه لم يسبق للمطعون ضدهم المؤجرين إقامة مثل هذه الدعوى من الطاعن ، و كان لا يفنى عن ذلك سبق إقامتهم دعويين بالطرد أمام القضاة المستعجل فان الحكم إذ قضى بالإعلاء رغم ثبوت وفاء الطاعن بالأجرة أثناء سير الدعوى على سند من ثبوت تكرار تأخره عن الوفاء بالأجرة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٤٦٠ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢١

- المقرر في قضاء محكمة النقض انه إذا خلا قانون إيجار الأماكن من تنظيم حالة معينة تعين الرجوع فيها إلى أحكام القانون المدني حتى ولو كانت المدة المتعاقدة عليها قد انتهت و أصبح العقد مستعراً بقوة القانون الخاص . و إذ كان الواقع في الدعوى أخذاً من مدونات الحكم المطعون فيه انه أثير في العقد المؤرخ إلى أن العين أجرت لإستعمالها مكتياً و مكتناً ، و كان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ التي حددت وفاة المستاجر في ظل العمل به حدد المستفيدين من الإمتداد القانوني عند وفاة

المستأجر فيما يصح به عقود إيجار المساكن دون سواها ، فلا يجوز تطبيق حكمه على ما عقد لغير هذا الغرض إنما يطبق على تلك الأماكن المؤجرة لغير السكنى القواعد العامة الواردة في القانون المدني .

- إذ كانت المادة ١/٦٠١ من القانون المدني تقضي بأن موث المستأجر ليس من شأنه أن ينهي عقد الإيجار ، وكان الغرض من إيجار العين موضوع الدعوى هو استعمالها مسكناً ومكباً ، فإن الإجازة لا تنتهي بوفاء المستأجرة بالنسبة للمكان المؤجر لغير السكنى ، بل ينتقل الحق فيها إلى ورثتها ، لما كان ما تقدم ، وكان البين من الإعلام الشرعى الصادر من محكمة القاهرة الابتدائية " دائرة الأحوال الشخصية لستون الأجانب " أن المستأجرة توفيت و انحصرت إرثها في الطاعن دون سواه بموجب وصيتها كان الموصى له بجميع التركة يعتبر خلفاً عاماً للموصى و يأخذ حكم الوارث بخلاف المصلى له بمال معين الذى يعتبر خلفاً خاصاً و لا يأخذ حكم الوارث ، فانه يحق للطاعن التمسك باستمرار عقد الإيجار لصالحه فى المكان الذى كانت المستأجرة تمارس فيه نشاطها الإقتصادى متى ثبت إنها استمرت فى مزاوله هذا النشاط حتى وفاتها و لم يحدث تعديلاً فى استعمال العين و تقتصره على السكنى وحدها . و إذ خالف الحكم هذا النظر ، و أقام قضاءه على أن الطاعن ليس من بين الأشخاص الذين عدلتهم المادة ٢١ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ و أن الوارث بالوصية لا يستفيد من حكم الإمتداد المقرر لورثة المستأجر ، فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٧٤١ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٥

مفاد نص المادة ١/٥٦٣ من القانون المدني انه كلما تعلمت معرفة الوقت الذى جعله المتعاقدان ميقاتاً ينتهى إليه العقد بان لم تحدد له مدة ينتهى بانتهائها ، أو عقد لمدة غير معينة بحيث لا يمكن معرفة التاريخ الذى ينتهى إليه على وجه التحديد أو ربط انتهائه بأمر غير محقق الوقوع ، أو استحالة معرفة التاريخ الذى قصد المتعاقدان أن يستمر إليه ، فى هذه الحالات جميعاً لا يمكن معرفة متى ينتهى العقد وحالاً لما يمكن أن ينشأ عن هذا من منازعات تدخل المشرع بالنص على اعتبار العقد منعقداً للفترة المحددة لرفع الأجرة ، و إذا كانت الطاعنة - المستأجرة - لم تقدم ما يثبت صدور قرار بمنزع ملكية الأرض المؤجرة فان ما ذهب إليه الحكم من أن الإشفاق على إعتبار مدة العقد ممتدة حتى صيرورة قرار نزع الملكية نهائياً ، هو أمر مستقبل غير محقق الوقوع مما يعتبر معه عقد الإيجار فى حكم المؤبد بمعنى أن مدته تصبح غير معروفة هذا الذى أورده الحكم يجعل العقد طبقاً لنص المادة ١/٥٦٣ من القانون المدني ساقطة الذكر منعقداً للفترة المعينة لدفع الأجرة و هي كل شهر ، و لا محل لإفراض مدة العقد

طالما كانت عبارته لا تدل عليها ولم يرد نص بشأنها ، أو القياس على نص خاص بحالة أخرى أو أخذاً بنص ورد في مشروع التقنين المدني لم يستبعد .

الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٤٩ مكتب قتي ٣١ صفحة رقم ٥٣٠ بتاريخ ١٩٨٠/٢/١٦

مفاد المواد ٣١ ، ٤٦ ، ٤٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن بيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، يدل على أن لمستأجر المكان المفروض أن يستفيد من الإمتداد القانوني لعقد الإيجار خلافاً للأصل المقرر في المادة ٣١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ إذا كان مصرحاً إستأجر المكان لسكنه من مالكة لمدة خمس سنوات متصلة سابقة على ١٩٧٧/٩/٩ - تاريخ العمل بالقانون سالف - الذكر ولا يكون تأجير المكان إليه بسبب إقامة مالكة في الخارج و ثبوت عودته نهائياً .

الطعن رقم ١٠٦٦ لسنة ٤٩ مكتب قتي ٣١ صفحة رقم ١٦٣٧ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٣١

الأصل في عقود الإيجار الخاصة لحكم القانون المدني إنها تقتضي بانتهاء المدة المحددة فيها ، ولا مخالفة للقانون في تعليق انتهاء مدة إيجار المسكن على انتهاء مدة إستغلال المحل التجاري المؤجر للمستأجر ذاته.

الطعن رقم ١٨٩٣ لسنة ٤٩ مكتب قتي ٣١ صفحة رقم ١٧٥٩ بتاريخ ١٩٨٠/٦/١١

المقصود القرابة في المادة ٢١ من قانون إيجار الأماكن رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي القرابة من النسب أو المصاهرة ، وكان المقرر وفقاً لنص المادة ٣٧ من التقنين المدني أن الأقارب أحد الزوجين يصبرون في نفس القرابة والدرجة بالنسبة إلى الزوج الآخر ، وكانت المادة ٢١ سائلة الإشارة و أن صيغت في عبارة قد يفهم من ظاهرها إنها تسوي بين حالة وفاة المستأجر وتركه العين بالنسبة للزوجة وأولاده والديه ، لأنها تقتصر الأمر على حالة وفاته بالنسبة لباقي أقاربه حتى الدرجة الثالثة ، إلا أنه إستهداء بحكمة التشريع وما تضمنته المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون يتضح أن قصد الشارع لم ينصرف إلى جعل الحكم مختلفاً في هذا نتيجة إدخال تعديل على المشرع الأصلي ، فبعد به مجرد قصر إشتراط توافر مدة إقامة في العين على المراد الفريق الثاني من الأقارب دون الزوجية والأولاد والوالدين ، بعد أن كان يشترطه بالنسبة للفريقين معاً ، مما يترتب عليه الاختلاف الظاهري المشار إليه وإذ أفصح الشارع عن قصده بإفادة هؤلاء الأقارب من الإمتداد القانوني عند وفاة المستأجر أو تركه العين بإيراده نص المادة ٢٩ من قانون إيجار الأماكن اللاحق رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذي أدرك الدعوى قبل أن تستقر مراكز الخصوم بصور حكم نهائي فيها فيحكمها بسرياته بأثر فوري على المراكز القانونية التي لم تكتمل وتسفر بالنظام العام ، المقابلة للمادة ٢١ من القانون

رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، صريحاً في إفادتهم منه في كلتا الحالتين ، شأن المطعون فيه إذا خالف هذا النظر و حجب بذلك نفسه عن التحقيق من توافر شروط عقد الإيجار بالنسبة إلى الطاعن - النريب بالمصاهرة للمستاجر الأصلي الذى تنازل عن الإيجار يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ١٩١٣ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٦٧٨ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٤

حق المستاجر فى البقاء فى العين المفروضة المؤجرة له من مالكيها أو مستاجرها الأصلي و لو انتهت المدة المتفق عليها ، إذ أمضى فيها المدة المقررة ٤٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، مقرر طبقاً لمصريح نص المادة ٤٨ من هذا القانون للمستاجر المصرى فقط دون المستاجر الأجنبى .

الطعن رقم ٥٠ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢٠٢٧ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/١٣

من المقرر - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن القانون يسرى على الوقائع التى تنشأ بعد نفاذه إلا إذا كان قد إستحدث أحكاماً متعلقة بالنظام العام أفرغتها نصوص أمرة فإنها تسرى بأثر فوري على المراكز القانونية القائمة وقت العمل به و لو كانت ناشئة قبله ، و كان ما تنظمه قوانين إيجار الأماكن من أحكام خاصة بالإخلاء هى مما يتعلق بالنظام العام . لما كان ذلك ، و كانت المادة ٣١ ج من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، المقابلة للمادة ٢٣ ج من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد إستحدثت حكماً جديداً بما نصت عليه من جواز الإخلاء إذا إستعمل المكان المؤجر أو سمح باستعماله بطريقة تخالف شروط الإيجار المعقولة أو المتعارف عليها و تضر بمصلحة المؤجر أو باستعماله فى غير الأغراض المؤجر من أجلها ، فإن هذا النص يكون هو الواجب التطبيق على واقعة الدعوى الماثلة .

الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٨٠٦ بتاريخ ١٩٨١/٣/١٤

مؤدى المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ يدل على أن المشرع لم يشترط لسريان الإمتداد القانونى و انتفاع أقارب المستاجر بالعين موى إقامتهم معه فيها بالشروط الواردة فى هذا الشق من المادة فحسب ، و إذا كان حكمها أمراً و متعلقاً بالنظام العام و يعين على القاضى إلزامه ، و كان ما آثاره الطاعن بالنسبة لما قضى به حكم محكمة أول درجة الصادر قبل الفصل فى الموضوع و حاله الدعوى إلى التحقيق لإثبات واقعة إعالة المطعون عليه الأول للثانى و ما أسفر عنه تحقيقها - من انتهاء هذه الإعالة إنما ينصب على أمر لم يظلمه القانون . فإن التمسك بذلك أياً كان وجه الرأى فيه يكون غير منتج .

الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٧٦٧ بتاريخ ١٩٨١/٣/٧

مؤدى الفقرة الثانية من المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المقابلة للمادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ أن المشرع رغبة منه فى حماية شاغلى المساكن المؤجرة ولحل أزمة الإسكان إستحدث فى المادة المذكورة حكماً يقضى باستمرار عقد الإيجار و إتمداده فى حالة وفاة المستأجر أو تركه العين المؤجرة لصالح أقارب المستأجر حتى الدرجة الثالثة بشرط أن تثبت إقامتهم مع المستأجر بالعين المؤجرة مدة سنة سابقة على وفاة المستأجر أو تركه العين أو مدة شغله للمسكن أيهما أقل وكان المقصود بالإقامة مع المستأجر فى مسكنه الإقامة المستقرة فى هذا المسكن قبل الوفاة أو الترك ، فلا يحول دون توافرها انقطاع الشخص عن الإقامة بالعين لسبب عارض طالما انه لا يكشف عن انه أنهى هذه الإقامة بإرادته ، لما كان ذلك و كان بين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن تملك أمام محكمة الموضوع انه كان يقم مع عمته المستأجرة بعين النزاع منذ إستجارها لها و حتى وفاتها و أن وجوده بالخارج كان على سبيل الإعارة و إذ إستند الحكم المطعون فيه فى قضائه إلى أن الطاعن لم يكن مقبلاً بشخصه فى عين النزاع قبل وفاة عمته المستأجرة بسنة على الأقل و إنما كان خارج البلاد فى بعثة و لم يحضر إلا بعد وفاتها ، و رتب على ذلك عدم توافر شرط الإقامة المنصوص عليه فى المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى حقه مع أن عدم إقامة الطاعن بشخصه فى عين النزاع لإعارته للخارج لفترة محددة مهما إستطالت لا يكشف بذاته عن انه قد أنهى إقامته بها بإرادته و هو ما يعيب الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ٨٤٩ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢١٩٥ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢

المقصود من الإيذاء أو الإستضافه أن يستزل المستأجر ضيقاً تربطه بهم صلة قرابة أو صداقة معينة لمدة قصيرة أو طويلة ، و ذلك بصفة عارضة و إستجابة لظروف طارئة شريطة أن يظل المستأجر محتفظاً بالعين المؤجرة دون أن يتغلب عليها .

الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٨١٣ بتاريخ ١٩٨١/٣/١٤

أن عقد إيجار عين للسكنى إنما يخضع للأصل المقرر قانوناً و هو نسبية أثر العقد فى شان موضوعه و بالنسبة لمآلديه ، و انه و لئن كانت القوانين المتعاقبة المنظمة لإيجار المساكن قد تضمنت نصراً أمراً بالنسبة لمآلدها ، و اعتبرت العقود التى محلها عين خالية غير محددة المدة لصالح المتعاقد الأصلي ، و ممتدة قانوناً لمصلحة أقاربه الذين عددهم المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك إعتباراً من المشرع بان من يستأجر عيناً للسكنى ليس

لنفسه فحسب ، بل له ولأسرته و كانت الزوجة من بين الفئات الذين أوردتهم المادة ساقطة الذكور ، إلا أن شرط إفادتها من عقد إيجار المسكن الذي أبرمه الزوج مقرون بعلة و هي إستمرار رابطة الزوجية فإذا ما انقضت عراها و لم يعد الزوج يسكن إلى زوجه فإن العلة تكون قد انقضت و لا يتبقى لها من سبيل على العين ، و مما يؤكد هذا النظر ما نصت عليه المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية على أنه للمطلقة الحاضنة بعد طلاقها الإستقلال مع صغيرها بمسكن الزوجية المؤجر ما لم يهوى المطلق سكناً آخر مناسباً ، فإذا انتهت الحضانة أو تزوجت المطلقة للمطلق أن يستقل دون مطلقة بذات المسكن إذا كان من حقه ابتداء الاحتفاظ به " و كان الثابت من واقع الدعوى أنه قد قضى في الدعوى رقم . . . أحوال شخصية مصر الجديدة بتاريخ . . . بضم الولدين إلى والدهما الطاعن لتجاوزهما سن الحضانة لميلادهما لى . . . و في . . . و قد نفذ هذا الحكم ، و تم تسليم الولدين إلى الطاعن في . . . و لم يثبت أنه أذن للمطعون ضدها باستمرار حضانتها لهما ، هذا إلى إنها تزوجت بآخر حسبما يبين من مطالعة وثيقة الزواج بأوراق الطعن ، و لما كانت شقة النزاع مؤجرة إلى الطاعن بموجب عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٠/١١/١ و كانت إقامة المطعون ضدها بها ابتداء لأنها كانت زوجة للطاعن و انقضت تلك العلاقة بالطلاق لم لشت بها بموافقة الطاعن بسبب حضانتها لولديها منه وكانت الأحكام تدور مع عليها و قد زال حق المطعون ضدها في الحضانة ، لأنها تضحى و الحالة هذه لفائدة لسندها حيازتها ، و يكون للطاعن المطلق - أن يستقل دون مطلقة بذات المسكن الذي من حقه أن يستمر في إقامته فيه و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر و قضى طلب الطاعن تمكنه من عين النزاع على سند من إستمرار الحضانة والعلامة لانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٥٠٧ لسنة ٤٧ مكتب قضى ٣٢ صفحة رقم ١٧٧٤ بتاريخ ١٩٨١/٦/١٣

لئن كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المقيمين مع المستأجر مع لهم حق الانتفاع بالإمتداد القانوني لعقد الإيجار في حالة الوفاة أو الترك لا يعتبرون معه مستأجرين أصليين للعين فلا ترتب في ذمتهم خلال مشاركتهم في السكن - أية التزامات قبل المؤجر حتى إذا ما اخل بالتزاماته جاز للمؤجر مقاضاته دون إختصاص المقيمين معه ، و يكون الحكم الصادر ضده في هذه الحالة حجة عليه و عليهم . إلا أنه إذا ما ترك المستأجر العين لمن كان مقيماً معه - من زوجة أو أولاد - فإنهم يستطيعون من إمتداد الإيجار لصالحهم بقوة القانون إعمالاً لحكم المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ و يكون لهم منذ الترك جميع الحقوق الناشئة عن العلاقة الإيجارية كما يلتزمون بالتضامن فيما بينهم بكافة

الالتزامات المترتبة عليها بما يستوجب إختصاصهم عند مقاضاتهم بشأنها ، أما المستأجر التارك فتزول عنه بالتارك صفته كمستأجر ويصبح بالتالي خارجاً عن العلاقة الإيجارية بحيث لا تجوز مطالبتـــــــــــــــــه أو إختصاصه في شأنها وإلا كانت المطالبة غير مقبولة لوفاء على غير ذى صفة و كان الحكم الصادر ضده فيها غير ذى حجة على المقيمون فيها ولو أضحى نهائياً ولا يكون له بالتالي أى أثر على قيام صفتهم في العين وبقاء علاقتهم الإيجارية عنها . مما مؤداه انه يمتنع على المؤجر في هذه الحالة الاستناد إلى ذلك الحكم في تأجير هذه العين إلى الغير وإلا وقع تأجيرها اللاحق باطلاً بطلاناً مطلقاً إعمالاً لنص المادة ١٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .

الطعن رقم ١١٤٦ لسنة ٤٧ مكتب قضي، صفحة رقم ١٦٤٩ بتاريخ ١٩٨١/٥/٣٠

أن الفقرة الثاني من المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ٦٩ المقابلة للمادة ٥٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ أن المشرع رغبة منه في حماية شاغلي الأماكن المؤجرة و لحل أزمة الإسكان إستحدث في المادة المذكورة حكماً يقضى باستمرار عقد الإيجار و إتمداده في حالة وفاة المستأجر أو تركه العين المؤجرة لصالح أقارب المستأجر حتى الدرجة الثالثة بشرط أن تثبت إقامتهم مع المستأجر بالعين المؤجرة مدة سنة سابقة على وفاة المستأجر أو تركه العين أو مدة شغله للمسكن أيهما أقل ، و كان المقصود بالإقامة مع المستأجر في مسكنه الإقامة المستقرة في هذا المسكن قبل الوفاة أو الترك ، فلا يحول دون توافرها انقطاع الشخص عن الإقامة بالعين لسبب عارض طالما انه لا يكشف عن انه أنهى هذه الإقامة بإرادته و إذ استند الحكم المطعون فيه في قضائه إلى أن الطاعن لم يكن مقيماً بشخصه في عين النزاع قبل وفاة خاله المسأجرة بسنة على الأقل و إنما كان خارج البلاد في بعث و رغب على ذلك عدم توافر شرط الإقامة المتصوص عليها في المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ٦٩ في حقه مع أن عدم إقامة الطاعن بشخصه في عين النزاع لوجوده في أجازة دراسية بالخارج لفترة محددة مهما إستطاعت لا تكشف بذاته عن انه قد أنهى إقامته بها بإرادته ، فانه يكون معيأ بالخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٥٠ مكتب قضي، صفحة رقم ٤٢٥ بتاريخ ١٩٨١/٢/٧

و إذ نص في المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أن عقد الإيجار لا ينتهي بوفاة المستأجر أو تركه العين إذا بقي فيها و زوجته أو أولاده أو أى من والديه الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك . و فيما عدا هؤلاء من أقارب المستأجر نسباً أو مصاهرة حتى الدرجة الثالثة بشرط لإستمرار عقد الإيجار أن تكون لهم إقامة في المسكن مدة سنة على الأقل سابقة على وفاة المستأجر أو تركه العين أو مدة شغله للمسكن أيهما أقل ، و كان هذا النص آمراً ، و كانت آثار المركز القانوني الذي

يتمتع به المطعون ضده الأول طبقاً للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، و يخوله الحق في الإخلاء قد أدرکہ القانون الجديد رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، و قبل أن تتحقق تلك الآثار و تستقر فعلاً بصدر حکم نهائي فانه ينطبق عليها ، بما مژده عدم جواز حکم بالإخلاء إذا ما تراثرت الشروط المنصوص عليها في المادة ٢٩ منه واذ كان ذلك ، و كان الثابت من مدونات حکم المطعون فيه أن الطاعن تمسك بتطبيق هذا النص باعتبار أن المطعون ضده الثاني كان يتخذ من العين سكناً و انه أقام معه مدة تزيد على سنة سابقة على الترك ، و كان حکم المطعون فيه قد أقام قضاء بالإخلاء على أن المادة ٢٩ سالفه الذكر لا تنطبق على الواقعة الدعوى باعتبار أن الترك في ظل سريان أحكام القانون رقم ٥٢ السنة ١٩٦٩ ، و طبقاً للمادة ٢١ منه لم يكن من حق الأقارب حتى الدرجة الثالثة الاستفادة من الإمتداد القانوني لعقد الإيجار إلا في حالة الوفاة فقط فانه يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٦٣٨ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٢٢٢ بتاريخ ١٧/١/١٩٨١

النص في المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أن " ... لا ينتهى عقد إيجار المسكن بوفاة المستأجر أو تركه العين إذا بقي فيها زوجة أو أولاده أو أى من والديه اللذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك .. " ، يدل على أن الترك الذى يجيز لهؤلاء المقيمين مع المستأجر البقاء في العين المؤجرة بالإمتداد القانوني للعقد في مفهوم هذه المادة ، هو الترك الفعلي من جانب المستأجر مع بقاء من كانوا يقيمون معه وقت حصول الترك بشرط إستمرا عقد إيجاره مع المؤجر قائماً .

الطعن رقم ٩٠٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٧٦٤ بتاريخ ٧/٣/١٩٨١

المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن التشريعات الخاصة بإيجار الأماكن إذ منعت المؤجر من إخراج المستأجر من المكان المؤجر و لو بعد انتهاء مدة الإيجار و سمحت للمستأجر بالبقاء شاغلاً له ما دام موافياً بالتزاماته على النحو الذى فرضه عقد الإيجار و أحكام القانون ، فان هذه التشريعات تكون قد قيدت في شأن إيجار الأماكن الخاضعة لأحكامها نصوص القانون المدنى المتعلقة بانتهاء مدة الإيجار وعلت عقود إيجار تلك الأماكن ممتدة تلقائياً و بحكم القانون إلى مدة غير محدودة بالنسبة للمؤجر والمستأجر على السواء طالما بقيت سارية تلك التشريعات الخاصة التى أملتھا اعتبارات تتعلق بالنظام العام ، إذ كان ذلك ، و كان الطاعن قد تمسك بان تعهده بإخلاء العين المؤجرة بانتهاء عمله بالسفارة السعودية كان معاصراً لانقضاء العقد ، و كان البين من حکم المطعون فيه انه أقام قضاء بالإخلاء على أن عقد الإيجار قد انعقد بسبب عمل الطاعن بالسفارة السعودية بالقاهرة لمدة تنتهى بانتهاء عمله وضمن العقد بنداً خاصاً بذلك و كان هذا الإلتزام مغالفاً لما إستقرت عليه التشريعات آنفة الذكر من

أن إيجار الأماكن غير المفروضة يمتد بقوة القانون لمدة محددة و هو أمر يتعلق بالنظام العام فإنه يكون باطلاً بطلاناً مطلقاً و لا يجوز إعماله .

الطعن رقم ١٠٨٨ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٥٦٨ بتاريخ ١٩٨١/٢/٢١

— مودى نص المادة ١٥٢ مدنى أن مبدأ نسية العقد يهيمن على قوته الملزمة بالنسبة للأشخاص والموضوع بما يقتضى أنه أثر العقد إنما يقتصر على طرفيه و الخلف العام أو الخاص أو الدائنين فى الحدود التى بينها القانون فلا تنصرف الحقوق الناشئة عنه و الإلتزامات المتوالة منه إلا إلى عاقلبيه ولئن كان لعقد إيجار الأماكن طابع عائلى و جماعى لا يتناقد فيه المستأجر ليسكن بمفرده بل يعيش معه أفراد أسرته ولعن يترأى له إيواؤهم الذين لا ترتب فى ذمتهم إلتزامات قبل المؤجر خلال فترة مشاركتهم المستأجر الأصيل فى السكن ، وبقى هذا الأخير هو الطرف الأصيل و الوحيد فى التعامل مع المؤجر ، و لا يسوغ القول بأن المقيمين مع المستأجر يعتبرون مستأجرين أصليين أخذاً بأحكام النياحة الضمنية انحرافاً عن المبادئ العامة فى نسية آثار العقد لأن هؤلاء ليسوا طبقاً للقانون أطرافاً فى عقد الإيجار و لا تربطهم بالمؤجر أية علاقة تعاقدية مباشرة أو غير مباشرة سواء كانت لإلتزامهم فى بداية الإيجار أو بعده و إنما تمتعهم بالإقامة فى العين كان قياماً من المستأجر بالإلتزامات و واجبات أدبية ذات طابع خاص قليلة للتغيير والتبدل متعلقة به هو و لا شأن لها بالمؤجر ، و كيفية إستعمال المستأجر لمنفعة المسكن مسألة عارضة لا تبرر فكرة المجاز القانونى على أساس النياحة الضمنية .

— المساكنة التى تنشئ حقاً للبقاء فى العين للمتفعين بالعين المؤجرة من غير الأقارب المشار إليهم فى المادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ و لئن كانت تستلزم أن تبدأ بإقامتهم بالعين مع المستأجرين منذ بدء الإيجار إلا أن كل إقامة بالعين منذ بدء الإيجار لا تعتبر بالضرورة مشاركة سكنية ، إذا كان ذلك و كان الحكم المعلنون فيه قد خلص فى حدود سلطته الموضوعية من أقوال الشهود فى الدعوى ولأسباب كالية لحمله أن الطاعن إنما كان يقيم بغرفة النزاع على سبيل الإيواء تقديراً لظروفه الخاصة فتكون إقامته مبنية على عمل من أعمال التسامح الذى لا يكسبه حقاً يعارض حق المستأجرة على عين النزاع ، و أن لم تكن مستمرة الإقامة فيها طيلة مدة الإيواء .

الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٢٦٥ بتاريخ ١٩٨١/١/٢٤

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه و أن كان المشرع لم يعتبر المستأجر لعين للسكنى نائباً عن الأشخاص الذين عددهم نص المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المقابلة للمادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ — و لذلك فقد عنى بالنص على استمرار عقد الإيجار لمصلحة من يكون

مقيماً منهم معه عند وفاته أو تركه العين إلا أنه مع ذلك - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - فإن المساكنة تنشئ للمنتفعين بالعين المؤجرة من غير الأقارب المنصوص عليهم في المادتين سالفتي البيان حقاً في البقاء فيها بالرغم من ترك المستأجر لها أو وفاته بشرط أن يثبت حصولها عند بدء الإيجار ، ما دام أن إقامة هؤلاء المساكين بالعين لم تنقطع ، فانه يحق لهم الاستفادة من الإمتداد القانوني فإذا ثبت هذا الشرط بأن كانت الإقامة ثبتت مع المستأجر عند بدء الإيجار ، فإن شغل هؤلاء بالعين بعد ترك المستأجر لها ، أو في حالة وفاته يكون لها منبها من القانون ولا ينال من هذا النظر أن المشرع قد عدد في المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فئات أقارب مستأجر عين للسكنى ممن يحق لهم الإستناد إلى مساكنتهم له كى يمتد عقد الإيجار لصالحهم بعد وفاته أو تركه للعين ، ذلك لأن النص عليهم في التشريع سالف البيان أو في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لا ينفي حق من عداهم في التمسك بالمساكنة و ما رتبته القانون عليه من إستمرارهم فيها في الحالتين سالفتي الذكر لأن حلهم مضروا ما تعارف المالكون و المستأجرون عليه في إستمرار و إنضطاد من تحرير عقد الإيجار باسم مستأجر واحد في حالة تعددهم عند إستيجار عين واحدة و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، و كان البين من مدوناته انه ذهب في قضائه إلى أن المساكنة منذ بدء الإيجار لا تنشئ للطاعن - فيما لو صح ما تمسك به في هذا الشأن - حقاً في الإستمرار بالعين بعد ترك المستأجر المتعاقد [المطعون عليه الثاني] مع المالك [المطعون عليه الأول] لها فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ مكتب قضى ٣٣ صفحة رقم ٤٨٤ بتاريخ ١٩٨٢/٥/٥

النص في المادة الثانية والعشرين من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن العى تقابل المادة الثانية عشر من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على انه "إستثناء من حكم المادة ٦٠٤ من القانون المدني تسرى عقود الإيجار القائمة على المالك الجديد للعقار و لو لم يكن لسند الإيجار تاريخ ثابت بوجه رسمي سابق على تاريخ انتقال الملكية" يدل على أن الأجرة المحددة بعقد الإيجار الخاضع لقانون إيجار الأماكن الصادر من المالك السابق حجة على المالك الجديد دون إشتراط أن يكون له تاريخ ثابت سابق على التصرف الناقل للملكية ، و ترتيباً على ذلك فان إتفاق المالك السابق و المستأجر أثناء الإمتداد القانوني للعقد على أجرة تقل عن الأجرة القانونية حجة على المالك الجديد و لو لم يكن لهذا الإتفاق تاريخ ثابت سابق على التصرف الناقل للملكية ما لم يثبت المالك الجديد صورية هذا الإتفاق .

الطعن رقم ٧٤٠ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٢٢٣ بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٨

الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ اعتبر المطعون ضدها مستأجرة أصلية لعين النزاع إستناداً إلى أحكام النياحة الضمنية والإشترط لمصلحة الغير ، ذلك أن الزوجة لا تعد طرفاً فى عقد الإيجار الصادر لمصلحة الزوج إلتزاماً بنسبية أثره ، وأن حقها فى الإقامة مستمد من حقه مقروناً بعلمه وهى إستمرار العلاقة الزوجية بحيث إذا انفصلت ، انقضت العلة فلا يبقى لها من سبيل على العين .

الطعن رقم ١٥٣٥ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٥٤٥ بتاريخ ١٩٨٢/٥/١٩

تقضى المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بأن لا ينتهى عقد إيجار المسكن بوفاة المستأجر أو تركه العين إذا بقي فيها زوجة أو أولاده الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك دون أن تشترط ثبوت الزواج بوثيقة رسمية .

الطعن رقم ٩٧٠ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٤٢٠ بتاريخ ١٩٨٣/٦/١٣

مفاد نص المادتين ٦٠١ ، ٦٠٢ من القانون المدنى يدل على أن المشرع جعل القاعدة هى أن موت أحد المصالحدين فى عقد الإيجار لا ينهيه ، بل تنتقل الحقوق والإلتزامات الناشئة عنه إلى الورثة أختلاً بأن الأصل فى العقود المالية إنها لا ترم عادة لإعتبارات شخصية ، فإذا لم يعقد الإيجار خلافاً للأصل إلا بسبب حرفة المستأجر ، أو إذا كان الإيجار لم يرم إلا لإعتبارات شخصية مراعاة فيه فان الإيجار لا ينتهى بقوة القانون بل يجب أن يطلب إنهائه ، ولئن كان ظاهر نص المادة ٦٠٢ آتفة بالإشارة بفيد أن طلب الإنهاء مقرر لكل من المؤجر وورثة المستأجر المتوفى فى الحالتين المنصوص عليهما فيه ، إلا أنه إسعفاء بالمحكمة التى أمته فان طلب الإخلاء مخول لورثة المستأجر دون المؤجر إذا لم يعقد الإيجار إلا بسبب حرفة المستأجر لأن مباحرة مهنة المستأجر المورث تقتضى كفاية قد لا تتوافر فيهم بخلاف الحالة التى يراعى فى إتمام الإيجار إعتبارات مصلية بشخص المستأجر فانه يجوز طلب الإخلاء لكل من المؤجر وورثة المستأجر على سواء يؤيد هذا النظر ما أورده المذكرة الإيضاحية من أنه " .. إذ كان الإيجار قد عقد لإعتبارات شخصية فى المستأجر كما إذا أجرت العين لتكون مكتب محاسب أو عيادة طبيب ، و كما فى عقد المزارعة يجوز لورثة المستأجر كما فى مكتب المحامى و عيادة الطبيب ويجوز للمؤجر كما فى حالة المزارعة ، أن يطلب إنهاء العقد " . وقد الصح المشرع عن هذا الإتجاه فى المادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر والمقابلة للمادة ٢١ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ السابق عليه فاستحدثت إضافة فقرة تنص على أنه " فإذا كانت العين مؤجرة لمزاولة نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى أو حرفى

استمرت الطاعة بعد ذلك تلعبه لخالها ، إذ بالترك قد انقطعت صلته قانوناً بشقة النزاع و ليس له أن يتصرف في منفعتها .

الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ١٤٤٠ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٠

مؤدى نص المادة ١/٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ أن المشرع رغبة منه فى حماية شاغلي الأماكن المؤجرة و لحل أزمة الإسكان إستحدث فى المادة المذكورة حكماً يقضى باستمرار عقد الإيجار و إمتداده فى حالة وفاة المستأجر أو تركه للعين المؤجرة لصالح أقربائه إلى الدرجة الثالثة إذا ثبت إقامتهم مع المستأجر بالعين المؤجرة إقامة مستقرة لمدة سنة على الأقل سابقة على الوفاة أو الترك

الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٤٥ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ١٥٤٥ بتاريخ ١٩٨٤/٦/٦

لما كانت المادة ١/٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد أجازت للمؤجر أن يطلب إخلاء العين المؤجرة إذا أجراها المستأجر من الباطن أو تنازل عنها أو تركها للغير بأى وجه من الوجوه بغير إذن كتابي صريح من المالك و إستأداً لهذا النص دلف الطاعن " المؤجر " الدعوى طالباً إخلاء المطعون ضدهم ورثة المستأجر الأصلي - و المستأجرين من الباطن - من العين التى إستأجرها أصلاً مورث المطعون ضدها الأولي لمزاولة : مهنته فيها " عيادة طبية " لتنازل ورثة " المطعون ضدها الأولي " الذين إسمع عقد الإيجار لصالحهم بعد وفاته عن إجراء منها للمطعون ضدهما الثانى و الثالث خالية لمزاولة مهنة الطب فيها وأثناء نظر الإستئناف صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ و نص فى المادة ٤٠ منه على إجازة تأجير المستأجر المكان المؤجر له مفروضاً أو خالياً إذا كان مزاولاً لمهنة حرة أو حرفة غير مقلقة للراحة أو مضرة بالصحة وأجر جزءاً من المكان المؤجر له لهذا الغرض إلى من يمارس مهنة أو حرفة ولو كانت مغايرة لمهنته أو حرفته و إذا كان هذا النص آمر . و كانت آثار المراكز القانونية التى كان يتمتع بها الطاعن طبقاً للقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ يخوله الحق فى الإخلاء قد أدركها القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قبل أن تكتمل آثاره و تستقر فعلا بصدور حكم نهائي فيه فانه ينطبق عليها القانون سالف الذكر.

الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ١٠٨٣ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٦

- النص فى المادة ١/٦٠١ من القانون المدني قد جرى على أن عقد الإيجار لا ينتهى بوفاء المستأجر و جرى لقضاء هذه المحكمة على انه يشترط للاتفاوع بالإمتداد القانوني للعقد بعد وفاة المستأجر فى ظل العمل بأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أن يكون المستفيدون من هذا الإمتداد - سواء من الورثة أو غيرهم مقيمين عادة مع المستأجر الأصلي عند وفاته ، فانه يشترط لإعمال هذا الحكم المتقدم ثبوت إقامة المستفيد إقامة مستقرة بالمكان المؤجر قبل وفاة المستأجر و ألا يتعارض الحكم باستمرار عقد

الإيجار للمستفيد من أي نص أمر متعلق بالنظام العام و إذ نصت المادة ١٠ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على أنه " لا يجوز للشخص الواحد أن يحتجز في البلد الواحد أكثر من مسكن واحد لسكانه و نصت المادة ١٦ من هذا القانون على تأنيب هذا الفعل جنائياً فإن الحظر المنصوص عليه في المادة العاشرة سائلة البيان يكون متعاقباً بالنظام العام ، و إذ أقام المطعون ضدهم الدعوى بالإخلاء لانتهاء العقد بوفاء المستأجرة الأصلية و تمسكوا في دفاعهم أمام محكمة الإستمئناف و على ما جاء بمذونات الحكم المطعون فيه بأن الطاعن لا حق له في الإمتداد لعدم إقامة بعين النزاع ، و لأنه يحتجز مسكناً آخر يقيم فيه بصفة دائمة هو و أسرته و قدموا المستندات التي تؤيد دفاعهم بما مفاده أنهم ينازعون الطاعن في دفاعه لتعارضه مع نص أمر متعلق بالنظام العام و لا يندرج ذلك بحال في مفهوم الطلبات الجديدة المحظور إبدائها أمام الإستمئناف في حكم المادة ١٥/٢٣ من قانون المرافعات و لا تشريب على المحكمة أن تحققت من هذا الدافع و هو شرط لازم لإمتداد العقد و لا يعد تمييزاً منها لموضوع الدعوى .

— عندما نظم المشرع حالة إمتداد العقد للمقيمين مع المستأجر عند وفاته في القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن و تنظيم العلاقة بين المؤجرين و المستأجرين نص في المادة الخامسة منه على حظر إحتجاز أكثر من مسكن دون مقتضى في البلد الواحد ثم جرى نص المادة ٢١ من هذا القانون على أنه " مع عدم الإخلال بحكم المادة الخامسة من هذا القانون لا ينتهي عقد إيجار المسكن بوفاء المستأجر أو تركه العين إذا بقي فيها زوجه أو أولاده أو والداه الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك " مما مفاده أن المشرع إشتراط إمتداد العقد ألا يكون مخالفاً للحظر الوارد في المادة الخامسة من هذا القانون و هو إعمال الأحكام الآمرة في القانون الواجب التطبيق دون حاجة للنص عليها و كذلك نصت المادة ٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير و بيع الأماكن و تنظيم العلاقة بين المؤجر و المستأجر على حظر إحتجاز أكثر من مسكن دون مقتضى في البلد الواحد ثم جاء نص المادة ٢٩ من هذا القانون الخاص بإمتداد العقد للمقيمين من الأقارب بعد وفاة المستأجر — مقروناً بضرورة مراعاة حكم المادة ٨ و عدم الإخلال بها ، لما كان ما تقدم ، و كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أعمل نص المادة العاشرة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ و المتعلق بالنظام العام فإنه لا يكون قد غير من موضوع الدعوى أو خالف القانون و غير صحيح القول بأن الحكم المطعون فيه لم يتحقق من توافر الشروط التي يتطلبها القانون لقيام الحظر ، إذ تمسك المطعون ضدهم بأن الطاعن لا حق له في المطالبة بعين النزاع لإحتجازه مسكناً آخر .

الطعن رقم ١٤١٦ لسنة ٤٨ مكتب قتي ٣٥ صفحة رقم ١٦٨٧ بتاريخ ١٩٨٤/٦/٢٠

- المقرر في قضاء هذه المحكمة انه و لئن كان عقد إيجار المسكن يتصف بطابع عائلي لا يشهد فيه المنفعة بالعين مجرد السكن بمفرده بل يعيش مع افراد أسرته و لمن يقع عليه عبء إيوائهم قانونياً أو أدبياً إلا أن ذلك لا ينفي نسبة الآثار المترتبة على عقود الإيجار من حيث الأشخاص بحيث لا يقيد ولا يلتزم بها غير عاقلها الأصليين إذ ليس في مجرد إقامة آخرين مع المستأجر في المسكن ما ينشئ بذاته علاقة إيجارية بينهم و بين المؤجرين و لو كانت إقامتهم مع المستأجر منذ بداية عقد الإيجار . إذ لا ترتب في ذمتهم التزامات قبل المؤجر خلال فترة الإقامة مع المستأجر الأصلي إذ يبقى هذا الأخير هو الطرف الأصلي والوحيد في التعامل مع المؤجر و لا يسوغ القول بأن المقيمين مع المستأجر يعتبرون مستأجرين أصليين أخذاً بأحكام النيابة الضمنية انحرافاً عن المبادئ العامة في نسبة أثر العقد لأن هؤلاء ليسوا طبقاً للقانون أطرافاً في عقد الإيجار و لا تربطهم بالمؤجر أية علاقة تعاقدية مباشرة أو غير مباشرة سواء كانت إقامتهم في بداية الإيجار أو بعدها

- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الإيواء بطريق الإستضافة يقوم على انتفاء العلاقة التعاقدية بين المستأجر و بين ضيفه أو بين الأخير و بين المؤجر ، فلا يعتبر الضيف من ثم مستأجراً مع المستأجر الذي أبرم العقد باسمه و ليس له من ثم حق في الانتفاع بالعين المؤجرة يجابه به المستأجر إذ أن إقامته لديه إنما هي على سبيل التسامح منه أن شاء أبقي عليها و أن شاء أنهىها بغير إلتزام عليه فهي متفرعة عن انتفاع المستأجر ومرتبطة باستمراره في هذا الانتفاع بنفسه و لا تنقلب هذه الإقامة مهما طال أمدها إلى مساكاة تعطيه الحق في الاحتفاظ بالشقة لنفسه بعد موت مستأجرها دون أولاد هذا الأخير ، لما كان ذلك و كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه و سائر الأوراق أن المطعون ضده و زوجته " الطاعنة " قد أقاما بداية بعد زواجهما في ١٩٦٦/١٠/٣٠ بمسكن أسرة الزوجة التي تقع بالدور الثالث من ذات المقار ثم انتقلا ومعهما والد الزوجة للإقامة بشقة النزاع التي تقع بالدور الثاني من المقار سالف الذكر و المحرر عقد إيجارها المؤرخ ١٩٦٦/١/١ باسم الطاعنة و قد استمر الزوجان على هذا النحو حتى وفاة والد الزوجة و ظلّا يقيمان بها بعد ذلك ، و إذ كان الزوج هو الملتزم شرعاً بإعداد منزل الزوجية ، فإن إقامته بمسكن والد الزوجة لم يكن إلا على سبيل الإستضافة حتى يتمكن الزوج من إعداد مسكن مستقل للزوجية و هي بهذه العتبة لا تعد إقامة مستقرة بحيث تولد للزوج حقاً في الإمتداد القانوني إذا ما توفي والد الزوجة و من ثم فإن المطعون ضده و لئن كان زوجاً للطاعنة ابنة المستأجر فإن إقامته بالعين المؤجرة لوالد الطاعنة منذ الإيجار لا يجعل منه مستأجراً لها و لا ترتب في ذمته التزامات قبل المؤجر خلال فترة إقامته مع المستأجر الأصلي إذ لا يعد طرفاً في عقد الإيجار الصادر لمصلحة

والد الزوجة " الطاعة إعمالاً لقاعدة نسبية آثار العقود ، و أن حقه في الإقامة منفرغاً عن حقها في الانتفاع بشقة النزاع بسبب العلاقة الزوجية التي كانت تربطهما بحيث إذ انقسم عراها بالطلاق لتكون إقامته بها مفتقرة إلى سندها من القانون . و لما كان ما تقدم و كان البين من الأوراق أن عقد زواجهما قد فسخ بطلاق بالن و انقضت مدة عدتها منه فأصبح أجنبياً عنها لا تربطها به لمة علاقة فان بقاء المطعون ضده بالعين يكون قد فقد أساسه - و لا يجوز له و هو يقيم بالعين على هذا النحو أن يدعى لنفسه حقاً عليه في مواجهة الطاعة إئنة المستأجر التي إمتد لصالحها دونه عقد الإيجار بعد وفاة والدها المستأجر الأصلي ، فيكون لها الحق في طلب طرده منها لشغله إياها بلا سند قانوني ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر و أقام قضاءه برفض دعوى الطاعة على أن من حق المطعون ضده الاستمرار في الإقامة في شقة النزاع ، بعد وفاة مستأجرها و بعد تطبيقه للطاعة إئنة المستأجر على سند من القول بأنه يعتبر مستأجراً أصلياً لعين النزاع و شريكاً للمستأجر الأصلي في العلاقة التي تربطه بالمؤجر منذ بدء الأجازة في ١٩٦٦/١/١ و حتى وفاة مستأجر الشقة " ولد الطاعة " في ١٩٧٢/١٠/١٠ لانه يكون معيياً بالفساد في الاستدلال الذي أدى به الخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ١١٦ بتاريخ ١٩٨٤/١/٢

مدة الإيجار في العقود الخاضعة للتشريعات الخاصة بإيجار الأماكن أصبحت غير محددة بعد انتهاء مدتها الأصلية لإمتدادها بحكم القانون فان طلب الإخلاء و هو طلب بفسخها غير قابل لتقدير قيمة الدعوى به (الدة على مائتين و خمسين جنبها طبقاً للمادة ٤١ من قانون المرافعات .

الطعن رقم ٤ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ٢١٣ بتاريخ ١٩٨٤/١/١٦

تقدير قطع المساكن صلته بالمسكن و تغليه عن صلة المساكنة التي كانت تجيز له الإقامة في ذلك المسكن من مسائل الواقع التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب عليها من محكمة النقض متى أقامت ذلك على أسباب سائفة لها أصلها الثابت بالأوراق و من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها لما كان ذلك و كان الحكم المطعون فيه قد خلص في أسبابه إلى ... فان ما جاء بسبب النعي لا يعلو أن يكون جديلاً موضوعياً مما تستقل به محكمة الموضوع و لا يقبل التحدى به أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ١٥٩٦ بتاريخ ١٩٨٤/٦/١١

مؤدى نص المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المنطبق على واقعة الدعوى علم انتهاء عقد الإيجار عند وفاة المستأجر أو تركه المسكن إذا بقي من كانوا يقيمون معه من أقرابه حتى الدرجة الثالثة

من غير زوجه أو أولاده أو والديه بشرط أن تكون الإقامة مستقرة في السنة السابقة على الوفاة أو الترك أو مدة شغله المسكن أيهما أقل .

التنصيص رقم ٣٨٨ لعملة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٢٦٠ بتاريخ ١٠/٥/١٩٨٤

- النص في المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - الذى تخضع له والقيمة النزاع . على انه "إستثناء من حكم المادة ٦٠٤ من القانون المدنى تسرى عقود الإيجار القائمة على المالك الجديد للعقار ولو لم يكن لسند الإيجار تاريخ ثابت بوجه رسمى سابق على تاريخ انتقال الملكية " . يدل على أن عقد الإيجار يظل سارياً فى حق المالك الجديد بذات شروطه دون حاجة لتحرير عقد إيجار جديد وأن قيام المالك الجديد بتحرير عقد إيجار باسمه مع المستأجر لا يعنى قيام علاقة إيجارية جديدة بل يعتبر إستمراراً للعلاقة الإيجارية ذاتها .

- النص في المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على انه " لا ينتهى عقد إيجار المسكن بوفاة المستأجر أو تركه العين إذا بقى فيها زوجه أو أولاده أو والداه الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك " يدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أن - الإمتداد القانونى لعقد الإيجار بعد وفاة المستأجر الأصلية مشروط بأن يكون المستفيد به مقيماً مع المستأجر الأصلية إقامة مستقرة قبل وفاته وإن انقطاع هذه المساكنة لسبب عارض لا يمنع إمتداد عقد الإيجار بعد وفاة المستأجر الأصلية .

الطعن رقم ٥٤٠ لعملة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٥٥٨ بتاريخ ١٠/٧/١٩٨٤

النص فى الفقرة الأولى من المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المقابلة للمادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - يدل على أن المشرع رغبة منه فى حماية شاغلى الأماكن المؤجرة و لحل أزمة الإسكان إستحدث فى المادة المذكورة حكماً يقضى بإستمرار عقد الإيجار و إمتداده فى حالة وفاة المستأجر أو تركه العين المؤجرة لصالح زوجه أو أولاده أو والديه المقيمين معه وقت الوفاة أو الترك ويكفى لكى يتمتع أى من هؤلاء بميزة الإمتداد أن يثبت له إقامة مستقرة مع المستأجر بالعين المؤجرة أية كانت منزلها وأياً كانت بدايتها بشرط أن تستمر حتى تاريخ الوفاة أو الترك ، ولما كان النص جاء مطلقاً غير مقيد بجعل واحد من المستأجرين فإن هذه القاعدة يطرد تطبيقها سواء كان المستأجر المتوفى أو التارك هو من أبرم عقد الإيجار ابتداء مع المالك أو من إمتد العقد قانوناً لمصلحته بعد وفاة المستأجر الأصلية أو تركه العين .

الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٢٤١ بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٨٤

من المقرر أن الدعوى يطلب صحة عقد إيجار أو إبطاله تقدر قيمتها طبقاً للمادة ٣٧/٨ من قانون المرافعات باعتبار مجموع المقابل النقدي عن المدة كلها ، و كان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذى يحكم واقعة النزاع - ند أصنى على عقود إيجار الأماكن التى تخضع لحكمه امتداداً قانونياً غير محدود المدة مما تعتبر معه قيمة عقد الإيجار و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة غير قابلة للتدبير و من ثم و عملاً بالمادة ٤١ من قانون المرافعات - قبل تعديلها بالقانون ٩١ لسنة ١٩٨٠ - تعتبر قيمتها زائدة على ماتين و خمسين جنيهاً ، و يكون الإختصاص بنظر الدعوى للمحكمة الابتدائية ، لما كان ذلك و كانت الدعوى المائلة تتعلق بإبطال عقد إيجار شقة النزاع - الذى حرره الطاعن للمطعون ضدهما السادسة و السابع فان محكمة الإسكندرية الابتدائية تكون هى المختصة قيمياً بنظر الدعوى .

الطعن رقم ٧٤٨ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٠٥٠ بتاريخ ٤/١٩/١٩٨٤

النص فى المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المقابلة للمادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ على انه " . . لا ينتهى عقد إيجار المسكن بولاء المستأجر أو تركه العين إذ بقى فيها زوجه وأولاده الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك ... " يدل على أن الترك الذى يجيز لهؤلاء المقيمين فى البقاء فى العين المؤجرة و الإفادة من الإمتداد القانونى للعقد فى مفهوم هذه المادة ، هو الترك الفعلى من جانب المستأجر مع بقاء من كانوا يقيمون معه وقت حصول الترك بشرط إستمرار عقد إيجاره مع المؤجر قائماً لما كان ذلك و كان مؤدى إتفاق المطعون ضده الأول - زوج المطعون ضدها الثانية - بصفته الأصيل فى الإيجار مع الطاعنة فى عقد الصلح المقدم على إنهاء العقد و إخلاء عين النزاع فى موعد غايته آخر سبتمبر سنة ١٩٧٧ و سريان هذا الإنهاء فى حق المطعون ضدها الثانية لان وجودها مع زوجها بالعين بان التعاقد منذ بدء الإجارة ، لا يجعل منها مستأجرة لها ، إذ لم يعتبر القانون المستأجر الأصيل نائباً عن الأشخاص الذين أوردتهم نص المادة سائلة البيان فى إستجار العين و لذلك نص على إستمرار الإيجار لمصلحة من يكون مقيماً منهم مع المستأجر عند وفاته أو تركه العين و ما كان فى حاجة لإيراد هذا الحكم إذا كان يعتبر أن المستأجر قد تعادل عن نفسه و نهاية عن أسرته و غاية ذلك كله انه لا يجوز للمطعون ضدها الثانية التمسك بحكم المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ بعد أن أنهى زوجها المستأجر الأصيل المطعون ضده الأول ، عقد إيجاره لعين النزاع و لم يعد لأى منهما سند فى شغلها و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون فضلاً عن خطئه فى تطبيق القانون - معيياً بالفساد فى الإستدلال بما يستوجب نقضه

الطعن رقم ١٠٤٤ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ١٧٥١ بتاريخ ١٠/٢٥/١٩٨٤

جرى قضاء هذه المحكمة على أن الإمتداد القانوني يتحقق بمجرد انتهاء مدة العقد الأصلية ، و لو كان العقد ينص على انه يمتد لمدة أخرى معينة إذا لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر بعدد رغبته في الإمتداد و لا يعتبر بقاء المستأجر في العين المؤجرة بعد انتهاء مدة العقد الإضافية تجديدًا ضمناً للعقد و إنما يعتبر العقد بعد انتهاء تلك المدة ممتداً بقوة القانون لمدة غير محدودة و لا يتوقف هذا الإمتداد على توافق إرادة المتعاقدين صراحة أو ضمناً و لا محل في هذا الصدد لأعمال المادتين ٥٩٣ ، ٥٩٩ من القانون المدني إذ فقد التنبية بالإخلاء فالدته المباشرة في تمكين المؤجر من إخلاء المستأجر من العين المؤجرة نتيجة حماية للإمتداد القانوني .

الطعن رقم ١٠٨٤ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ١٧٨٤ بتاريخ ١١/١/١٩٨٤

— المقرر في قضاء هذه المحكمة انه يشترط للانقضاء بالإستمرار القانوني لعقد الإيجار بعد وفاة المستأجر في ظل العمل بأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أن يكون المستفيدون من هذا الإستمرار من المساكين للمستأجر الذي تكون مساكنهم له معاصرة للعقد و لا تنقطع منذ ابتدائها .

— يدل نص المادة ١/٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على أن المشرع قد وضع لتنظيم الحق في الانقضاء بالإستمرار القانوني لعقد الإيجار بعد وفاة المستأجر شروطاً و أحكاماً أوردها نص المادة ٢١ انف الذكر ، مستهدفاً بذلك إعيارات تتعلق بالنظام العام ، و تحقيق التوازن بين حقوق المستأجر و بين حقوق المؤجر ، و بالتالي فلا يصح إعمال ما يكون وارداً في عقود الإيجار المبرمة قبل العمل بهذا القانون و التي انتهت مدتها الإضافية — كشأن العقد مثار النزاع و على ما يفيد سياق الحكم المطعون فيه — من شروط مغايرة لأحكامه ، إذ في ذلك خروج على ما اعتبره القانون من الأحكام المتعلقة بالنظام العام ، لما كان ذلك و كان الحكم المطعون فيه قد إلزم هذا النظر و أعمل على واقعة النزاع حكم المادة ١/٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ و التي تنطبق — و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على العقود السارية وقت العمل بها ، فأقام قضاءه بعدم إستمرار العقد على انه لم تكن للطاعن إقامة ثابتة بين النزاع عند وفاة المستأجرة ، و لم يأخذ في ذلك بما ورد بعقد الإيجار من انه أبرم لسكانها وعائلتها ، و أطرح بذلك ضمناً إدعاء الطاعن بأنه كان من المساكين لها ، فانه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه

- المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن إغفال الحكم الرد على دفاع أبداه الخصم لا يعدو من قبيل التقصير في أسباب الحكم الواقعية بحيث يترتب عليه بطلانه إلا إذا كان هذا الدفاع جوهرياً ومؤثراً في النتيجة التي انتهى إليها بحيث أن المحكمة لو كانت قد عنت ببحثه وتمحيصه لجاز أن يتغير وجه الرأي فيها ومن المقرر كذلك أنه ولئن نصت المادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المنطبقة على واقعة الدعوى - على أنه " مع عدم الإخلال بحكم المادة ٨ من هذا القانون لا ينتهي عقد إيجار المسكن بوفاة المستأجر أو تركه العين إذا بقي فيها زوجه و أولاده أو أى من والديه الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك ... " و الفقرة الأولى من المادة الثامنة من ذات القانون على أنه " لا يجوز للشخص أن يحتجز في البلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتضى - إلا أن هذا الخطر الوارد بصفة عامة في هذه المادة الأخيرة لا يسرى على الأماكن التي يؤجرها مالكها مفروشة لحسابه بمقتضى الرخصة المخولة له في المادة ٣٩ من هذا القانون و التي تجيز فقرتها الأولى أن يؤجر وحدة واحدة مفروشة في كل عقار يملكه و ذلك في غير المصايف و المشاتي المحددة وفقاً لأحكام هذا القانون وانه إستثناء من ذلك يجوز له أيضاً فوق حقه الأصلي في تأجير وحدة مفروشة أن يؤجر وحدة أخرى مفروشة في كل عقار يملكه في أى من الأحوال و الأغراض الآتية :

"١" التاجر لإحدى الهيئات الأجنبية أو الدبلوماسية و القنصلية أو المنظمات الدولية أو الإقليمية أو لأحد العاملين بها من الأجانب للأجانب المرخص لهم بالعمل أو الإقامة بجمهورية مصر العربية في التاجر للسائحين الأجانب أو لإحدى الجهات المرخص لها في مباشرة أعمال السياحة بفرض إسكان السائحين و ذلك في المناطق التي يصدر بتحديدتها قرار من وزير السياحة بالإتفاق مع المحافظ المختص بما مؤداه أنه إذا توافر للمالك حق التأجير مفروشاً وفق حكم هذه المادة فإن ذلك يعتبر من قبيل المقتضى في نظر القانون و الذي يخوله التمسك بأحكام الإمتداد القانوني لعقد إيجار المسكن موضوع النزاع كما لا يحول ذلك بالتالي بين المؤجر و بين حقه في طلب الإخلاء المؤسس على احتجاز أكثر من مسكن في البلد الواحد بدون مقتضى إذ لا يعدو هذا التأخير أن يكون إستعمالاً لحق حوله القانون للطاعة لا ينبغي أن يتقلب مضاره عليها و حرمانها من حق آخر مقرر في القانون مما لو توافرت شروطه .

- لما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالإخلاء على ما أورده في مدوناته من أنه " لا خلاف بين طرفي الداعي في أن المستأنف عندهما تمتلكت شقتين تؤجرهما مفروشتين و هما الشقتان ١٥ ، ١٦ ، بالعقار رقم ٣٤ شارع الدكتور على إبراهيم رامت ... و إذ كان ذلك و كانت المادة ٢٩ من القانون

٤٩ لسنة ١٩٧٧ قد أوردت في صدرها تحفظاً مؤداه عدم الإخلال بأحكام المادة الثامنة من هذا القانون للاستفادة من حكم الإمتداد القانوني المنصوص عليه في المادة ٢٩ سائلة الذكر ، وكانت المادة الثامنة المشار إليها تحظر أن يحتجز الشخص في البلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتضى يسعى في ذلك أن يكون هذا المسكن مستقلاً يتأجره للغير خالياً أو مفروشاً و سواء كان المسكن المحتجز مملوكاً أو مستأجراً و بناء على ذلك فإن المستأنف ضدها الطاعة يحتجهاها مسكين بخلاف العين موضوع الداعي في بلد واحد فإنها لا تتمتع بالإمتداد القانوني . و كان هذا الذى خلص إليه الحكم المطعون فيه وانتهى إليه لا سند له في الأوراق و لا يتسق مع التطبيق الصحيح لأحكام القانون وقد حجه هذا الخطأ عن بحث و تمحيص دفاع الطاعة الجوهري الذى تمسكت به أمام محكمة الموضوع من أنها تزجر هاتين الشقتين في العقار المملوك لها مفروشاً لأجنبى و أوردت المستندات الدالة على ذلك ، فإن الحكم إذ انتهى إلى القضاء بإخلاء الطاعة من عين النزاع بمقولة أنها لا تستطيع من الإمتداد القانوني المنصوص عليه في المادة ٢٩ من القانون المشار إليه لإحتجازها أكثر من مسكن دون مقتضى يكون ميباً بالخطأ في تطبيق القانون و القصور في التسيب .

الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٦٥٧ بتاريخ ١٢/٣/١٩٨٤

لما كان لتقدير قيمة الدعوى يخضع لأحكام المواد من ٣٦ إلى ٤١ من قانون المرافعات و كان مقتضى البند الثامن من المادة ٣٧ فيه انه إذا كانت الدعوى متعلقة بإمتداد عقد مستمر ، كان التقدير باعتبار المقابل النقدي للمدة التي قام النزاع على إمتداد العقد إليها ، لما كان ذلك و كان الثابت من أوراق الدعوى أن النزاع فيها كان دائراً حول ما إذا كان عقد الإيجار سند الدعوى المبرم لى ١٩٧٥/٤/١١ مشاهرة بأجرة قدرها ٣٢٥ قرشاً لا يخضع لقانون إيجار الأماكن فيكون طلب إنهاء العلاقة الإيجارية وإخلاء العين والتسليم لا تزيد قيمته عن ٢٥٠ جنهماً كما يقول المطعون ضده - أم أن هذا العقد مما يخضع لقانون إيجار الأماكن بدخول قرية ميت محسن نطاق تطبيقه بمقتضى قرار المحافظ رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٠ فيكون العقد ممتداً بقوة القانون و لمدة غير محددة مما يجعل الدعوى بطلب إنهائه و الإخلاء و التسليم غير قابلة لتقدير قيمتها وفقاً للقواعد المقررة في المواد من ٣٦ إلى ٤٠ من قانون المرافعات و تعتبر قيمتها من ثم زائدة على ماتنين و خمسين جنهماً حسبما تقضى به المادة ٤١ منه كما يدعى الطاعن - لما كان ما سلف ، و كان عقد الإيجار من العقود المشهورة فإن الدعوى و قد تعلق النزاع فيها بإمتداد هذا العقد - تقدر قيمتها بأجرة المدة المتنازع على إمتداد العقد إليها ، و إذ كانت هذه

المدة وفي قول أحد طرفي النزاع - غير محددة فتكون أجرته تبعاً لذلك زائدة على مائتين وخمسين جنهماً .

الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٥٣ مكتب قني، ٣٥ صفحة رقم ٢٠٦٦ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٨٤

من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه يشترط في الإقامة التي ترتب لأقارب المستاجر نسباً أو مصاهرة حتى الدرجة الثالثة ، حقاً في استمرار عقد الإيجار لصالحهم في حالة ترك المستاجر الأصلي للمبنى أو وفاته إعمالاً للمادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذي يحكم النزاع المائل - أن تكون إقامة مستقرة قضاء مما يخرج معها الإقامة العرضية والعبارة والموقوتة مهما إستطاعت وأياً كان مبعثها ودوالها والفصل في إستقرار الإقامة من علمه يدخل في مطلق سلطة قاضي الموضوع متى أقام قضاءه على أسباب سائفة تكفي لحمله ولها أصلها الثابت بالأوراق .

الطعن رقم ٩١٦ لسنة ٥٣ مكتب قني، ٣٥ صفحة رقم ٨٤١ بتاريخ ٣/٢٦/١٩٨٤

المقرر في قضاء هذه المحكمة انه إذا كانت وفاة المستاجر قبل انقضاء المدة المنطق عليها في عقد الإيجار فإن وفاته ليس من شأنها وفق القاعدة العامة الواردة في المادة ٦٠١ من القانون المدني - أن تنتهي العقد فيظل قائماً بعد الوفاة ، و ينتقل الحق في الانتفاع بالعين إلى الورثة الشرعيين الذين يلتزمون نحو المؤجر بأداء الأجرة ما بقيت مدة العقد الإنفاذية إلا أن الأحكام العامة الواردة في القانون المدني المنظمة لانتقال الحق في الإيجار لا محل لها عند وفاة مستاجر المكان للسكنى بعد انقضاء المدة المتفق عليها وخلال فترة إمتداد إيجار الأماكن بحكم القانون ، إعتباراً بأن حق المستاجر في هذه الفترة يكون لصيقاً بشخصه و مستمداً من التشريع الإستثنائي المنظم له لا من بنود العقد أو أحكام القانون العام ، بحيث تزول الأسباب الداعية لهذا الإمتداد القانوني متى توفي المستاجر وانتهى شغله للعين التي إستأجرها ، لما كان ذلك و كان الواقع في الدعوى أن المستاجر الأصلي لشقة النزاع المرحوم قد توفي بتاريخ ١٩٦٦/٢/٦ أي قبل نفاذ القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المعمول به إعتباراً من ١٩٦٩/٨/١٨ فإن القانون الواجب التطبيق على واقعة الدعوى هو القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وإذا لم يرد في هذا القانون حكم خاص بانتقال حق المستاجر خلال فترة الإمتداد القانوني فإن الحكمه التي حفزت التشريع الإستثنائي إلى تقرير هذا الإمتداد والتي إستهدفت حماية شاغل العين من عسف المؤجر و تمكنه من السكنى في أزمة الإسكان القائمة تقضي بأن الانتفاع بالإمتداد القانوني لعقد الإيجار بعد وفاة المستاجر في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٤٧ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يقتصر على الأشخاص الذين كانوا يقيمون إقامة دائمة مع المستاجر قبل وفاته

بمعنى أن غير المقيمين مع المستأجر لا شأن لهم بهذا الإمتداد و لو كانوا من ورثته ، و المقيمون يستفيدون و لو لم يكونوا من الورثة ، و لما كان الثابت من الأوراق و مدونات الحكم المطعون فيه أن وفاة المستأجر الأصلية حدثت بعد انقضاء المدة المتفق عليها بالعقد فان الحكم المضمون فيه إذ انتهى إلى وجوب أن يكون الطاعن من ورثة المستأجر الأصلية طبقاً لأحكام المادة ١٦٠١ من القانون المدني حتى يستفيد من إقامته معه و إمتداد عقد الإيجار لصالحه ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٥٣ مكتب قتي ٣٥ صفحة رقم ١٣٥١ بتاريخ ١٩٨٤/٥/١٧

إذ كان عقد الإيجار مثار النزاع مبرماً في ١٩٦١/٩/١ فانه يخضع بذلك لأحكام القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ في شأن إيجارات الأماكن و ما لا يخالفها من أحكام القانون المدني . و لما كان هذان القانونان خالين من الحكم الوارد في المادة ٢١ من القانون ٥٢ سنة ٦٩ المقابلة للمادة ٢٩ من القانون ٤٩ سنة ١٩٧٧ التي يجري نصها بعدم انتهاء عقد إيجار المسكن بوفاة المستأجر أو تركه العين إذا بقي فيها زوجته أو أولاده أو أي من والديه الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك ، و فيما عدا هؤلاء من الأقارب المستأجر نسباً أو مصاهرة حتى الدرجة الثالثة و يشترط لإستمرار عقد الإيجار لصالحهم إقامتهم في المسكن مدة سنة على الأقل سابقة على وفاة المستأجر أو تركه العين أو مدة شغله للمسكن أيهما أقل و يلتزم المؤجر بتحرير عقد إيجار لهم ، و كان حكم هذه المادة و أن كان متعلقاً بالنظام العام ، إلا انه إنما ينظم علاقة الأقارب المستأجر بالمؤجر مما يحول بينه و بين إعتبار عقد الإيجار منتهياً بوفاة المستأجر أو تركه العين إذا ما توافر في هؤلاء الأقارب الشروط المنصوص عليها في القانون ، دون أن يمتد حكمه إلى تنظيم العلاقة بين هؤلاء الأقارب فيما قد يكون لهم من حقوق متبادلة ، لما كان ذلك فان حكم هذه المادة لا ينطبق على علاقة الطاعين بالمطعون ضده الأول بل تظل هذه العلاقة محكومة بما يكون بينهم من اتفاق في ظل أحكام القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ و القانون المدني في شأن المساكنة .

الطعن رقم ١٣٦٦ لسنة ٥٣ مكتب قتي ٣٥ صفحة رقم ٩٥٤ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٩

لما كان الثابت من الأوراق و مما قرره الحكم المطعون فيه أن وفاة المستأجرة الأصلية لعين النزاع حصلت في يولية سنة ١٩٨٠ أي قبل نفاذ القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المعمول به إعتباراً من ١٩٨١/٧/٣١ فان القانون الساري وقت وفاتها و هو القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ هو الذي يحكم أثر وفاتها على عقد الإيجار في حالة بقاء إبنتها الطاعنة في العين المؤجرة و إذ نصت المادة ١/٢٩ منه على انه " مع عدم الإخلال بحكم المادة ٨ من هذا القانون لا ينتهي عقد الإيجار المسكن بوفاة

المستأجر أو تركه العين إذا بقي فيها زوجه أو أولاده أو أى من والديه الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك ... " بما مؤداه أن عقد إيجار عين النزاع المؤرخ ١٩٧٢/١٢/١ الصادر للسيدة ... لا ينتهى بوفاتها و يكون من حق ابنتها الطاعة ، إذا ثبت إقامتها فى العين معها حتى الوفاة أن تستمر فى شغل العين - و أن كان للمطعون ضده أن يطلب إخلاؤها بعد العمل بأحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ باعتبارها أجنبية إذا كانت إقامتها بجمهورية مصر العربية قد انتهت و ذلك إعمالاً لنص المادة ٢/١٧ منه - و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر و أسس قضاءه بإخلاء الطاعة - على قوله " فانه مع ثبوت إقامة الطاعة بشقة النزاع لا يمتد عقد إيجار والدتها لصالحها لأنها أجنبية و ليست مصرية و من ثم ينتهى هذا الإيجار بانتهاء إقامة هذه المستأجرة الأجنبية بوفاتها طبقاً لنص المادة ١٧ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨١ ... " فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٥٤ مكتب شئى ٣٥ صفحة رقم ٢٢٨١ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٧

لئن تمسكت الطاعة بصورية وصف العين المؤجرة فى عقد الإيجار بأنها أرض فضاء ، و أن المؤجرين قصدوا التحايل على أحكام قوانين إيجار الأماكن التى تقرر الإمتداد القانونى لعقد الإيجار و لو انتهت مدتها الإفتالية ، مما يجيز لها إثبات هذا التحايل بكافة طرق الإثبات القانونية إستثناء من نص المادة ١/٦١ من الإثبات ، إلا أن الثابت من مذكرات دفاع الطاعة أمام محكمة الموضوع إنها تبقى من هذا الدفاع إثبات أن العين المؤجرة عليها منشآت مبنية ، و قد رأت محكمة الدرجة الأولى التحقق من وصف العين المؤجرة الوارد فى عقد الإيجار ، فحكمت بتدبير خبير فى الدعوى لمعاينة أرض النزاع و بيان ما بها من منشآت و تاريخ إقامتها ، و من أقالها ، و الغرض منها ، و تاريخ إستغلالها ، و بيان المستغل لها و منده فى ذلك ، و بيان مساحة كل منشأة على حده ، و صرحت له بسماع أقوال الخصوم و شهودهم و من يرى لزوماً لسماعه ، و الإطلاع على المستندات لدى أى جهة ، و بعد أن قدم الخبير تقريره انتهى الحكم صحيحاً إلى أن الوصف الوارد بعقد الإيجار للعين المؤجرة مطابق لحقيقة الواقع إذ ثبت له من هذا التقرير أن المنشآت مملوكة للمستأجرين و منهم الطاعة ، و أقاموها من مالهم الخاص و خلص سائلاً إلى أن المنشآت لم تكن محل اعتبار عن التعاقد ، و من ثم فإن محكمة الموضوع تكون قد أتاحت للطاعة إثبات دفاعها بكافة طرق الإثبات القانونية و قد سأل الخبير فى محضر أعماله القائم على إدارة الجراج التابع لها واطلع على المستندات المقدمة منها ، و من باقى الخصوم و قد أثبتت الطاعة أن العين المؤجرة كانت عليها منشآت سابقة على التعاقد ، إلا أن الخبير

أثبت أن تلك المنشآت غير مملوكة للمؤجرين ، و من ثم تكون الطاعة قد أخفقت لدى إثبات التحايل على القانون و من ثم فإن النعي بهذا السبب يكون غير منتج .

الطعن رقم ١٣٨٤ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٧ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٣٠

- مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - المقابلة لنص المادة ٢٩ من القانون القائم رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - أن عقد إيجار المسكن لا ينتهي بوفاة المستأجر أو تركه له وتستمر العلاقة الإيجارية قائمة مع زوجه أو أولاده أو والديه اللذين كانوا يقيمون معه فيه إقامة مستقرة حتى الوفاة أو الترك ، ولا يحول دون قيامها انقطاع المستفيد عن الإقامة بالعين لسبب عارض مهما استطاعت ملته ما دام أنه لم يكشف عن إرادته في التخلي عنها صراحة أو ضمناً بإتخاذها موقفاً لا تدع ظروفاً الحال شكاً في دلالة على الصراف قصدته إلى إحداث هذا الأثر القانوني .

- إذ كان البين من الأوراق أن الطاعين - ولدى المستأجر - تمسكا أمام محكمة الموضوع بأنهما لم يتغلبا عن الشقة محل النزاع - و حتى وفاة والدهما - و أن إقامتهما - بمسكن آخر مع والدتهما الحاضنة بعد طلاقها - كانت بصفة مؤقتة إذ لم يتخذا لهما مسكناً مستقلاً و يحق لهما بالتالي الاستفادة من حكم المادة ٢١ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، و كان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه بإسمرار عقد إيجار تلك الشقة لصالح المطعون ضدها الأولى - زوجة أخرى للمستأجر - و حدها إلى أن الطاعين لم تكن لهما إقامة فيها بشخصيهما قبل وفاة والدهما المستأجر الأصلي ، و كان هذا الذي ساقه الحكم لا يبراه دواع الطاعين المشار إليه مع أنه دواع جوهري قد يتغير به وجه الراى في الدعوى فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور في السبب

الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٣٨٩ بتاريخ ١٩٨٦/٤/٢

لئن كان القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ قد نص في الفقرة الأولى من المادة الرابعة عشر منه على أنه "تسرى أحكام هذا القانون على الأماكن و أجزاء الأماكن غير الواقعة في المناطق المبنية بالجدول المشار إليه في المادة الأولى إذا كانت مؤجرة لمصالح الحكومة و فروعها أو لمجالس المديريات البلدية و القروية و لئن كان القانون ٥٢ سنة ١٩٦٩ قد سار على ذات النهج فنص في الفقرة الأخيرة من المادة الأولى على أنه " و تسرى أحكام الفصل الثالث من هذا الباب على الأماكن المؤجرة لمصالح الحكومة و فروعها و المجالس المحلية و الهيئات و المؤسسة العامة ... في القرى التي لم يصدر بشأنها قرار من وزير الإسكان و المرافق " إلا أن القانون ٤٩ سنة ١٩٧٧ قد جاء خلواً من نص مماثل ، و إذ كان ما جاء بالقانونين ١٢١ سنة ٤٧ ، ٥٢ سنة ١٩٦٩ بهذا الشأن أن هو إلا إستثناء من الأصل المقرر في

قوانين إيجار الأماكن عامة من عدم تطبيق أحكامها إلا في النطاق المكاني الذي تحدده ، وكانت المادة ٤٧ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ قد ألغت القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ عدا أحكامه المتعلقة بتحديد الأجرة و الأحكام المقررة على مخالفتها أمداً لصريح المادة ٤٣ منه و كان القانون ٤٩ سنة ١٩٧٧ قد نص في المادة ٨٦ منه إلغاء القانون ٥٢ سنة ١٩٦٩ و كل حكم يخالف أحكامه عدا تلك المتعلقة بالأجرة عملاً بنص المادة التاسعة منه ، فان مؤدى ما تقدم أن عقود إيجار الأماكن الكائنة خارج النطاق المكاني لقوانين إيجار الأماكن المؤجرة لمصالح الحكومة و فروعها أو للمجالس المحلية أو للهيئات والمؤسسات العامة و أن كانت قد خضعت للإمتداد القانوني أصحاً للقانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ و من بعده للقانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ فقد انحسر عنها هذا الإمتداد منذ العمل بالقانون رقم ٤٩ سنة ٧٧ الذي أُلغى ما كان ينص عليه القانونان السابقان في هذا الشأن .

الطعن رقم ١٧٣٠ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٣٤٧ بتاريخ ١٩٨٦/٣/٢٠

الإمتداد القانوني يترك عقد الإيجار بانتهاء مدته الأصلية المتفق عليها فيه ، دون تفرقة بين مدة ينقضي بانتهائها :المقد تلقائياً ، أو مدة محددة قابلة للإمتداد ما لم يخطر أحد الطرفين الأمر في الميعاد القانوني بعدم رغبته في الإمتداد أو متى كان العقد يعتبر طبقاً للقواعد العامة منعقداً أو محدداً للفترة المعينة لدفع الأجرة ذلك لان صدور قوانين الإصلاح الزراعي المتعاقبة التي قررت الإمتداد القانوني لعقود الإيجار أُلغيت التنبيه برغبة المؤجر في إنهاء العقد القابل للإمتداد إمتداداً إيجابياً فالدته ، طالما انه لا يترتب عليه إمكان إخلاء المستأجر ، فصار عقود المؤجر عن إرسال التنبيه المشار إليه ، لا يعد دليلاً على قبوله الإمتداد الإيجابي بعد انقضاء مدة العقد الأصلية ، الأمر الذي يجعل الإمتداد القانوني متحققاً بمجرد انتهاء المدة المتفق عليها في العقد .

الطعن رقم ١٧٦٤ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٩٠٢ بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٧

النص في الفقرة الثانية من المادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير و بيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر و المستأجر ، يدل على أن إمتداد العقد لمصالح الورثة و الشركاء في هذه الحالة معناه مواصلة المستأجر السابق لنشاط تجاري أو صناعي أو مهني أو حرفي بالفعل قبل وفاته أو تركه العين دون إعتداد بالفرض من استعمال العين الثابت بعقد الإيجار . ذلك أن المشرع فرق بين حالة تأجير المسكن المنصوص عليه بالفقرة الأولى من المادة المشار إليها و بين حالة التأجير لأحد الأنشطة المذكورة بالفقرة التالية منها حيث وضع المشرع قيوداً على إمتداد الإيجار في الحالة الأولى بعد وفاة المستأجر أو تركه العين بينما أطلق الفقرة الثانية من كل قيد و حرص على استمرار الورثة عامة و شركاء

المستأجر في النشاط دون تخصيص لأحد منهم ، الأمر الذي يفصح عن أن هذه التفرقة إنما قصد بها حماية أوجه النشاط المذكورة والقائمة بالفعل و ذلك ضماناً لإستمرارها أياً كانت الظروف الخاصة بكل وارث أو شريك مما مفاده أن العبرة في تطبيق حكم الفقرة الثانية من النص هي بقيام المستأجر الأصلي بمزاولة أحد الأنشطة المبينة به في العين المؤجرة له .

الطعن رقم ٢٢١٠ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ١٤١ بتاريخ ١٩٨٦/١/٢٣

النص في المادتين ١/٨ ، ١/٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ يدل على أن المشرع عمد إلى تقرير قاعدة عامة بامتداد الإيجار لمصلحة فئة محددة من الأقارب المقيمين مع المستأجر ولت الوفاة أو الترك على اختلاف في شرط مدة الإقامة - وأن هذه القاعدة لا يحد منها إلا أن يترتب على تطبيقها صيرورة من أمد العقد لمصلحة محتجز أكثر من مسكن في البلد الواحد دون مقتض ، كما يدل على أن المشرع لم يكثف بحماية ذوى القرى المكلف المستأجر بإعالتهم قانوناً من غائله أزمة الإسكان و إنما بسط هذه الحماية لتبسط دائرتها فتحتوى من لا إلزام من القانون في إعالتهم في حجب من المشرع على الروابط الأسرية التي تتجاوز في أعماقها حد التكليف القانوني .

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٧٧٤ بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٦

مؤدى نص المادة ٥٣٣ من القانون المدني انه إذا عقد الإيجار دون إتفاق على مدة أو عقد لمدة غير معينة أو تعلل إثبات المدة المدعاة ، اعتبر الإيجار منعقداً للفترة المعينة لدفع الأجرة ، و ينقضى بانقضائها بناء على طلب أحد المتعاقدين إذا نه على المتعاقد الآخر بالإخلاء في المواعيد المنصوص عليها في هذه المادة و لم يفرق المشرع في وجوب حصول التنبيه بالإخلاء بين رفع دعوى أصلية بطلب إنهاء الإيجار لانتهاء مدته وبين رفعها عن طريق الدعوى الفرعية أو الطلب المعارض ، إذ يجب أن تستوفي الدعوى شرائط قبولها في الحالتين .

الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ١٧ بتاريخ ١٩٩١/٢/٢٥

- النص في المادتين ٤٦ ، ٤٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ يدل وعلى ما أوضحت عنه مناقشات مجلس الشعب انه حرصاً من المشرع على معالجة أوضاع مواطنين إستقرت بالسكنى في أعيان إستأجروها مفروشة لسنوات و حتى لا يطردوا منها بعد انتهاء مدة العقد ، فقد أعطى إمتداداً قانونياً لعقد إيجار الشقة المفروشة المؤجرة لمصرى بالشروط التي حددتها المادة و لو انتهت مدة العقد .
- المقرر في قضاء هذه المحكمة انه إذا إستحدثت القوانين الجديدة إحكاماً متعلقة بالنظام العام لإنائها تسرى بأثر فوري على المراكز و الوقائع القانونية القائمة وقت نفاذها و لو كانت ناشئة قبله و أن الأحكام

الخاصة بتحديد الأجرة و الإمتداد القانوني و تعيين أسباب الإخلاء في قوانين إيجار الأماكن هي قواعد أمره و متعلقة بالنظام العام و من ثم يتعين إعمال حكم المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على المراكز و الوقائع القانونية القائمة و التي تستقر نهائياً وقت العمل به باعتباره حكماً من النظام العام لتعلقه بالإمتداد القانوني لمكان يخضع لقانون إيجار الأماكن .

الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٩٧٤ بتاريخ ١٩٨٧/١١/٢٢

مفاد نص المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير و بيع الأماكن و تنظيم العلاقة بين المؤجر و المستأجر أن إستمرار عقد الإيجار بعد وفاة المستأجر الأصلي أو تركه العين المؤجرة إنما يكون في حالتين الأولى : أن يكون عقد الإيجار وارداً على عين للسكنى ، و في هذه الحالة يستمر العقد بالنسبة للأشخاص المذكورين في الفقرة الأولى بالشروط الواردة فيها . و الثانية : أن يكون عقد الإيجار وارداً على عين لمزاولة نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى أو حرفى ، و في هذه الحالة يستمر العقد بالنسبة لورثة المستأجر صاحب النشاط أو شركائه في ذات النشاط ، و في هاتين الحالتين فقط يلتزم المؤجر بتحرير عقد إيجار لمن لهم حق الإستمرار في شغل العين ، و إذا كان القانون هو مصدر الحق المقرر في هذه المادة بالنسبة لإستمرار عقد الإيجار و إلزام المؤجر الوارد فيها ، فإن حكمها لا يسرى على المستأجرين من الباطن في الحالة المنصوص عليها في المادة ٤٠ بند "ب" من ذات القانون لأن علاقة هؤلاء المستأجرين . بالمؤجر لهم يحكمها عقد الإيجار من الباطن المحرر في شأنها ، و إذا كان الطاعن يشغل حجرة شقة النزاع لممارسة عمله في مهنة المحاماة بهما و ذلك بمقتضى عقد إيجار من الباطن و من ثم فهو لا يعد شريكاً في نشاط المرحوم ... المستأجر الأصلي للشقة لتكون عيادة يزاول فيها مهنته الطبية لتغاير النشاطين و إستقلال كل منهما عن الآخر ، فإن حكم المادة ٢٩ فقرة ٢ ، ٣ مאלفة الذكر لا يسرى في حقه .

الطعن رقم ١٨١٢ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٩٦٤ بتاريخ ١٩٨٧/١١/١٨

أن ثبوت إقامة الطاعنين بالعين إقامة فعلية في أشهر الصيف مع المورث و إقامتهم بها حكماً خلال فترات تأجيرها مفروشة للغير لا يعد تخلياً منهم عن الإقامة فيها سواء قبل أو بعد وفاة المورث و من ثم يحق لهم الإستفادة من حكم المادة ١/٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير الأماكن فيما تفضى به من عدم انتهاء عقد إيجار المسكن بوفاة المستأجر متى بقى فيها زوجة أو أولادة الذين كانوا يقيمون معه حتى وفاته و من ثم فإن طلب إخلاء شقة النزاع يكون له و لا سند له من القانون .

الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ٧١ بتاريخ ١٩٨٨/١/٧

النص في الفقرة الثانية من المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ يدل على أن المشرع قد أقر حتى ورة المستأجر الأصلي و شركائه الذين يدخلهم معه في إستغلال العين و التي يستأجرها لمزاولة نشاط تجاري أو صناعي أو مهني أو حرفي - في الإستمرار بالاتضاع بها بعد وفاته أو تركه لها والمقصود بالشركاء في إستعمال العين الذين يستطيعون بحق الإمتداد القانوني المشار إليه بملك المادة هم كل من يشارك المستأجر الأصلي في نشاطه المالي الذي يشاره في العين المؤجرة عن طريق تكوين شركة بينهم بحيث تكون - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة من جانب المستأجر متابعه للاتضاع بالعين فيما أجرت من أجله بعد أن ينضم إلى رأسماله المستثمر فيها حصصاً لآخرين على سبيل المشاركة في إستغلال هذا المال و دون أن يتطوى هذا بذاته على معنى تغلّي المستأجر عن حقه في الاتضاع بملك العين سواء كلها أو بعضها إلى شريكه في المشروع المالي بأى طريق من طرق التغلّي . لما كان ذلك و كان الين من الأوراق أن المطعون ضدهم الثلاثة الأول أقروا بأنهم قد إستأجروا من الباطن من مورث الطاعنين أجزاء من العين لإستعمالها كل في نشاطه مستقلاً عن الآخر و لحسابه الخاص و دون أن تقوم شركة بينهم و بين المستأجر الأصلي بالمفهوم السابق ، و كان الحكم المطعون فيه قد إستعبرهم بالرغم من ذلك شركاء له . إليها إستعمال العين و أعمل في حقهم حكم الفقرة الثانية من المادة ٢٩ المشار إليها فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ١٩٥٨ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ٣١٦ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٥

المقرر وفقاً لنص المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ أن عقد الإيجار لا ينتهي كاصل بوفاة المستأجر بل يمتد إلى زوجته و أولادة الذين يقيمون معه حتى الوفاء أو الترك ، و مؤدى ذلك - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الإقامة التي يترتب عليها مزية الإمتداد القانوني لعقد الإيجار بعد وفاة المستأجر أو تركه العين هي الإقامة المستقرة المعتادة مع المستأجر بالعين المؤجرة أيأ كانت مدتها و بدايتها بشرط أن تستمر حتى تاريخ الوفاة أو الترك ، و لا تعد الإقامة العرضية و العابرة كذلك و تقدير الإقامة المستقرة من أمور الواقع و تدخل في سلطة محكمة الموضوع إلا أن ذلك مشروط بأن يكون إستخلاصها سائفاً و ألا تخرج بأقوال الشهود عن حدودها و لا إلى ما لا يؤدي إليه مدلولها لما كان ذلك و كان مؤدى أقوال شاهدي المطعون ضدها أنها كانت تقيم مع والدها بالشقة محل النزاع قبل سنتين تقريباً سابقتين على وفاته و ذلك لخلاف عائلي بينها و زوجها و أن إقامتها كانت بسبب هذا الخلاف و لخدمة والدها المريض المسن و كانت الإقامة على هذا النحو لا تتصف بالإستمرار و هو

مناط الإمتداد القانوني لعقد الإيجار فإن الحكم المطعون فيه إذ استخلص من أقوال الشهادين أن إقامة المظنون ضدها إقامة مسطرة معتادة و عول عليها في إمتداد عقد الإيجار بعد وفاة والدها فإنه يكون قد خرج بهذه الأقوال عن حدودها إلى ما لا يؤدي إليه مدلولها .

الطعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٥٠ مكتب فني، ٣٩ صفحة رقم ٤٩١ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٧

إذ كانت دعوى الطاعة تقوم على أنها كانت تقيم في حين النزاع منذ زواجها بالمستاجر له و إستمرت فيها بعد طلاقها منه ، و كان النص في الفقرة الأولى من المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير و بيع الأماكن و تنظيم العلاقة بين المؤجر و المستاجر المقابلة للمادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على أن " مع عدم الإخلال بحكم المادة " ٨ " من هذا القانون لا ينتهي عقد إيجار المسكن برفاة المستاجر أو تركه العين إذا بقي فيها زوجه أو أولاده أو أى من والديه الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك يدل - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أن إستمرار عقد إيجار المسكن بالنسبة لأحد الزوجين بعد وفاة الزوج المستاجر له أو تركه إياه مقرون بعلمه و هي إستمرار رابطة الزوجية بين الطرفين إلى وقت حدوث الوفاة أو الترك بحيث إذا انفصمت هذه الرابطة قبل ذلك انقضت المدة و لا يبقى للطرف الآخر من سبيل على العين . و كان الحكم المطعون فيه قد أقام لقضائه برفض دعوى الطاعة على ما استخلصه من أقوال الشهود من أنها تزوجت ... مستاجر شقة النزاع و أقامت معه فيها و ألحقت منه ابنتها ... ثم طلقته منه و تزوجت من آخر ليسى الجنسية و أقامت معه في مسكنه بالدلي بكل متقولاتها الزوجية و من ثم فإنها تكون قد تركت شقة النزاع بزواجها من هذا الأخير و إقامتها معه و يسقط بذلك حقها في إمتداد العقد بالنسبة لها ، و كان الحكم بذلك لم يبين ما إذا كان طلاق الطاعة من زوجها المستاجر لعين النزاع قد وقع قبل ترك الأخير الإقامة فيها أم أنه جاء لاحقاً لحصول هذا الترك رغم كون ذلك جوهرياً و مؤثراً في الدعوى مما يعجز محكمة النقض عن بسط رقابتها بالنسبة لتطبيق القانون .

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٥١ مكتب فني، ٣٩ صفحة رقم ١٢٦ بتاريخ ١٩٨٨/١/٢١

- قبول المؤجر للأجرة من ورة المستاجر الأصلي بعد وفاته لا يعبر بمثابة موافقة منه على قيام علاقة إيجارية جديدة ، ما دام قد تحفظ عند الوفاة بها ، و حرر إيصال السداد باسم المستاجر الأصلي إذ تقتضى بذلك الموافقة الصريحة أو الضمنية على قيام تلك العلاقة ، و إذ ذهب الحكم المطعون فيه إلى أن الإيصال المؤرخ ١٩٧٨/١٢/١ قد حرر باسم المستاجر الأصلي و أن ذلك لا يعد إقراراً بإمتداد عقد الإيجار لورثة المستاجر فإن التي يكون على غير أساس .

- مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أن المشرع رغبة منه فى حماية شاغلى الأماكن المؤجرة و لحل أزمة الإسكان إستحدث فى المادة المذكورة حكماً يقتضى باستمرار عقد الإيجار و إمتداده فى حالة وفاة المستأجر أو تركه العين المؤجرة لصالح زوجته و أولاده و والديه المقيمين معه وقت الوفاة أو الترك ، و يشترط لكى يتمتع أى من هؤلاء بميزة الإمتداد أن تثبت له إقامة مستقرة مع المستأجر بالعين المؤجرة ، أياً كانت مدتها و أيا كانت بدايتها بشرط أن تستمر حتى تاريخ الوفاة أو الترك ، و من المقرر أن الفصل فى كون الإقامة مستقرة من عدمه من مطلق سلطة قاضى الموضوع متى أقام قضاؤه على أسباب ماثلة .

الطعن رقم ١١٣٤ لسنة ٥١ مكتب قضاى ٣٩ صفحة رقم ١١٦٥ بتاريخ ١٦/١١/١٩٨٨

- لما كان المساكون للمستأجر الأصلي منذ بدء الإجارة يحق لهم بهذه الصفة البقاء فى العين طوال مدة العقد و الانتفاع بالإمتداد القانونى بعد انتهائها دون اشتراط إقامة المستأجر الذى أبرم العقد باسمه فى هذه العين ، و يكون لهم منذ تاريخ وفاته أو تركه للعين جميع الحقوق الناشئة عن العلاقة الإيجارية بما يستوجب إعصامهم جميعاً عند مقاضاتهم بشأنها إذا لا يمثل بعضهم بعضاً فيما قد ينشأ بينهم و بين المؤجر من المنازعات لما كان ذلك و كان البين من الأوراق أن المظنون ضدها لم تختصم فى الدعوى رقم " " جنوب القاهرة التى أقامتها الطاعنون عن ورثة المرحوم " " المستأجر الأصلي و التى قضى فيها بإنهاء عقد الإيجار و إلزامهم بإخلاء العين المؤجرة ، من ثم فإن هذا الحكم لا يكون له أية حجية قبل المظنون ضدها التى تمسكت بمسакنتها للمستأجر الأصلي منذ بدء الإجارة و إلى ما بعد وفاته و إذ إلزم الحكم المظنون فيه هذا النظر و قضى برفض الدلع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بالحكم المشار إليه فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

- المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن إقامة المستفيد من الإمتداد القانونى لعقد الإيجار إقامة مستقرة بالعين المؤجرة لا يحول دون قيامها انقطاع المستفيد عن الإقامة بالعين لسبب عارض مهما إستطالت مدته ما دام انه لم يكشف عن إرادته فى التخلي عنها صراحة أو ضمناً بإتخاذة موقفاً لا تدع ظروف الحال شكاً فى دلالة على انصراف قصده إلى إحداث هذا الأثر القانونى ، و لمحكمة الموضوع السلطة النامة إلى إستخلاص ثبوت أو نفي واقعة التخلي عن العين المؤجرة و لا رقابة عليها فى ذلك من محكمة النقض متى أقامت قضاؤها على أسباب ماثلة .

الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٤٦٨ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٣

- المقرر في قضاء هذه المحكمة - انه و لنن كان لعقد الإيجار الأماكن طابع عائلي و جماعي لا يتعاقد فيه المستأجر ليسكن بمفرده ، بل ليعيش مع أفراد أسرته و لمن يترأى له أيوانتهم الذين لا تخرب في ذمتهم إلتزامات قبل المؤجر خلال فترة مشاركتهم المستأجر الأصلي في السكن ، و يبقى هذا الأخير هو الطرف الأصلي و الوحيد في التعامل مع المؤجر و لا يسوغ القول بان المقيمين مع المستأجر يعتبرون مستأجرين أصليين أخذاً بأحكام النيابة الضمنية العرفاً عن المبادئ العامة في نسبة آثار العقد لان هؤلاء ليسوا طبقاً للقانون أطراً في عقد الإيجار و لا تربطهم بالمؤجر أية علاقة تعاقدية مباشرة أو غير مباشرة سواء كانت إقامتهم في بداية الإيجار أو بعده و إنما تمتعهم بالإقامة في العين كان قياماً من المستأجر بالتزامات و واجبات أبوية ذات طابع خاص ، قابلة للتغيير و البديل متعلقة به هو ولا شأن لها بالمؤجر .

- إذ كان البين من الأوراق أن المطعون ضده الثالث هو المستأجر لشقه النزاع مفروشه بمقتضى العقد المؤرخ "....." دون الطاعة التي لم تقدم إلى محكمة الموضوع ما يفيد قيام علاقة إيجارية مباشرة بينهما و بين المطعون ضده الأول " المالك " أو ما يفيد تأجير العين خالية إلى زوجها السابق المطعون ضده الثالث . و من ثم فان تركه لمسكنه المؤجر له مفروشاً سواء من المستأجرة الأصلية له أو من مالكة حسبما تدعي الطاعة لا ينشئ لها حقاً في إمتداد العقد لمالحتها أو البقاء في العين وفقاً لما تقتضي به المادة ٤٦ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لمجرد إقامتها فيها مدة خمس أو عشر سنوات لان المستفيد من حكم هذا النص - وفقاً لصريح عبارته - هو المستأجر نفسه للمسكن المفروش دون ذرية المقيمون معه.

الطعن رقم ٢٢٩٦ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٢١٨ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٨

- المقرر في قضاء هذه المحكمة انه و ان كان المشرع لم يعتبر المستأجر لعين للسكنى نائباً عن الأشخاص الذين عددهم نص المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، و لذلك عني بالنص على إستمرار عقد الإيجار لمصلحة من يكون مقيماً منهم معه عند وفاته أو تركه للعين .

- المساكنة تنشأ للمتغيبين بالعين المؤجرة من غير الأقارب المنصوص عليهم في المادة سالفة البيان حقا في البقاء فيها بالرغم من ترك المستأجر لها أو وفاته بشرط أن يثبت حصولها عند بدء الإيجار ، ما دام أن إقامة هؤلاء الساكنين في العين لم تنقطع لانه يحق لهم الإفادة من الإمتداد القانوني ، فان شغل هؤلاء للعين بعد ترك المستأجر لها أو في حالة وفاته ، يكون له منته القانوني ، و لا ينال من هذا النظر

أن المشرع قد عدد في المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فئات أقارب مستأجر عين للسكنى ممن يحق لهم الإستناد إلى مساكنهم له كى يمتد عقد الإيجار لصالحهم بعد وفاته أو تركه للعين ، ذلك لأن تخصيصهم بالذكر في النص لا ينفي حق من عداهم في التمسك بالمساكنة و ما رتب القانون عليه من إستمرارهم فيها في الحالتين سالفتي الذكر ، لأن حقهم مصدره ما تعارف المالكون و المستأجرون عليه في إستمرار و إستمرار من تحرير عقد الإيجار باسم مستأجر واحد في حالة تعددهم عند إستئجار عين واحدة .

الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٠٩٩ بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢٩

- إذ كانت دعوى المطعون ضدها الأولى يطلب تحرير عقد إيجار عن شقة النزاع تستند إلى إمتداد عقد المستأجر الأصلي لها المبرم مع مورث الطاعن " مالك العين " تطبيقاً لنص المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ و باعتبارها مساكنة له و هو إلزام يتعلق بالعين المؤجرة ينتقل إلى تركة المؤجر ويدخل ضمن عناصرها و من ثم فإن الدعوى تعتبر موجهة إلى تركته و يكون الطاعن بإعتباره أحد هؤلاء الورثة ممثلاً للتركة و نائباً عن سائر الورثة مما يصبح توجيه الدعوى إليه وحده و إذ كانت المطعون ضدها الأولى هي صاحبة صفة في الدعوى لمطالبتها بحق تدعية لنفسها متعلقاً بالعين محل النزاع فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الدعوى لرفعها من أو على غير ذى صفة لا يكون قد خالف القانون .

- المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن المساكنة التى تنشئ للمنفعة بالعين المؤجرة حقاً في البقاء فيها رغم ترك المستأجر الأصلي العين يستلزم حصولها منذ بدء الإجارة و إستمرارها دون انقطاع

الطعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٥٢٤ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٨

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المشرع نظم الأحكام العامة لعقد الإيجار في القانون المدني و هي واجبة التطبيق في الأصل على ما يرم في ظلها من عقود ، ما لم يرد في تشريعات إيجار الأماكن الإستثنائية نص خاص يتعارض و أحكامها فإنها تسرى في نطاق الأغراض التى وضعت لها دون توسع في تفسير و كان النص في المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ على انه " لا ينتهى عقد إيجار المسكن بوفاة المستأجر أو تركه العين إذا بقي فيها زوجه أو أولاده أو أى من والديه الذين كانوا يقومون معه حتى الوفاة أو الترك " يدل على أن المشرع جعل لبعض أقارب المستأجر المقيمين معه حقاً في الإستمرار و الانتفاع بالعين بشروط معينة بينها ، بما لزمه أن تكون العين المؤجرة قد تم تسليمها للمستأجر و أن الأخير أقام بها مع عائلته أو أقاربه حتى وفاته ، و إذ خلت نصوص التشريعات

الخاصة سائلة البيان من إيراد نص يحكم حالة حصول وفاة المستاجر أثناء مدة العقد الإنشائية ، فإنه يتعين الرجوع إلى للقواعد العامة للإيجار المنصوص عليها في القانون المدني باعتبارها التي حكم واقعة النزاع و منها ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ٦٠١ من انه " لا ينتهي عقد الإيجار بموت المؤجر و لا بموت المستاجر و مع ذلك إذا مات المستاجر جاز لورثه أن يطلبوا إنهاء العقد إذا أثبتوا انه بسبب موت مورثهم أصبحت أعباء العقد أثقل من أن تحملها مواردهم ، أو أصبح الإيجار مجاوزاً حدود حاجتهم " بما مفاده أن المشرع جعل القاعدة العامة أن موت المستاجر الأصلي لا ينهي عقد الإيجار ، بل تنتقل الحقوق و الإلتزامات الناشئة عنه إلى الورثة أخذاً بأن الأصل في العقود المالية إنها لا ترم عادة لإعتبارات شخصية ، فإذا توفى المستاجر قبل انتهاء المدة المطلق عليها في العقد فإن عقد الإيجار يبقى قائماً و يحق لورثة المستاجر الانتفاع بالعين المؤجرة ، باعتبارهم وارثين لحق إيجارها دون إعتبار لسبق إقامة أو إقامتهم فيها .

الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٥٧ مكتب قضي صفحة رقم ٤٣٦ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢١

- النص في المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية على أن : " للقاضي أن يأذن بحضانة النساء للصغير بعد سبع سنين إلى تسع و للصغيرة بعد تسع سنين إلى إحدى عشرة سنة إذا تبين أن مصلحتها تقتضي ذلك " و لما صدر القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية نص في الفقرة الأولى من المادة " ٢٠ " على أن : " ينتهي حق حضانة النساء ببلوغ الصغير من العاشرة و بلوغ الصغيرة سن إثنتي عشرة سنة ويجوز للقاضي بعد هذه السن إبقاء الصغير حتى سن الخامسة عشرة و الصغيرة حتى تتزوج في يد الحاضنة دون أجر حضانة إذا تبين أن مصلحتها تقتضي ذلك . " مفاده سواء في المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ أن القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ سأل في الذكر أن المشرع و أن راعى إنهاء حضانة النساء للصغير ببلوغ السن المحددة في هذه المادة إلا انه لم يجعل من هذا البلوغ حداً تنتهي به حضانة النساء حتماً و إنما استهدف في المقام الأول مصلحة الصغير لا مصلحة الحاضنة من النساء ، فإذا تبين أن مصلحة الصغير إبقاء الحضانة حتى سن الخامسة عشرة ، و الصغيرة حتى تتزوج فإنما يكون ذلك بإذن القاضي لا برغبة الحاضنة أو بإرادتها ، يؤكد هذا أن المذكرة الإيضاحية للقانون أوردت : " و انه يصبح المنازعات الدائرة في شأن الصغار تبين أن المصلحة تقتضي العمل على إستقرارهم حتى يتوفر لهم الأمان و الإطمئنان و تهدأ نفوسهم فلا يتزعجون من الحاضنات و من أجل هذا إرتأى المشرع إنهاء حضانة النساء للصغير ببلوغه العاشرة وحضنتهن للصغيرة ببلوغها من الثانية عشر ، لم أجاز للقاضي بعد

هذه السن إبقاء الصغير في يد الحضانة حتى سن الخامسة عشر و للصغيرة حتى تتزوج أخذاً بمذهب الإمام مالك في هذا الموضوع على انه في حال إقائهما في يد الحاضنة لهذا الاعتبار لا يكون للحاضنة حق في اقتضاء أجره حضانه ... " و إستطردت المذكرة : "... و إنما يد الحاضنة للحفظ و التربية " لما كن ذلك فان الأصل أن حضانة الطاعنة الأولى لإبتها الطاعنة الثانية بعد بلوغها سن الثانية عشرة حتى تتزوج لا يقرر إلا إذا أجاز القاضي ذلك ، و إذ خلت أوراق الدعوى مما يفيد حصول الطاعنة الأولى على حكم بحضانتها لإبتها حتى تتزوج و كان لا يكفى في هذا الصدد قولها أنها إستمرت حاضنة لها إذ انه مخالف للأصل بإنهاء حق حضانة . النساء ببلوغ الصغير أو الصغيرة السن المقرر قانوناً - حسبما سلف بيانه - و لا تبقى الصغيرة في حضانة النساء حتى تتزوج إلا بإجازة القاضي و بما له من سلطة تقديرية ، و تالياً لمصلحة الصغيرة لا بالنظر إلى قول الحاضنة من النساء ، لما كان ما تقدم و كان واقع الدعوى الذى سجله الحكم المطعون فيه أن طلاق الطاعنة الأولى وقع بتاريخ ١٩٨٢/٧/٢٨ ، و قد انتهت عدتها ، و أصبحت غير حاضنة لولديها " الطاعنتين الثانية و الثالثة و كانت الأحكام تدور مع عليها و قد زال حق الطاعنة الأولى في الحضانة فلا يحق لها البقاء بمسكن الحضانة إعمالاً لنص المادة " ١٨ مكرراً ثالثاً " المضافة إلى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ بالتعديل الحاصل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ المشار إليه و من لم تضحي و الحالة هذه فائدة لسند حيازتها عين النزاع .

- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النص في المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على انه مع عدم الإخلال بحكم المادة " ٨ " من هذا القانون لا ينتهى عقد إيجار المسكن بوفاء المستأجر أو تركه المين إذا بقي فيها زوجته أو أولاده أو أى من والديه الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك..... " يدل على أن الترك الذى يجيز لهؤلاء المقيمين مع المستأجر البقاء فى العين المؤجرة و بالإمتداد القانوني للعقد فى مفهوم هذه المادة هو الترك الفعلى من جانب المستأجر مع بقاء من كانوا يقيمون معه وقت حصول الترك .

الطعن رقم ١٣٢١ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٣٣٥ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٩

المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن الإيواء بطريق الإستضافة يقوم على انتفاء العلاقة التعاقدية بين المستأجر و بين ضيفه أو بين الأخير و بين المؤجر ، فلا يعتبر الضيف مستأجراً مع المستأجر الذى أبرم العقد بإسمه وليس له حق فى الانتفاع بالعين المؤجرة يجابه به المستأجر إذ أن إقامته لديه على سبيل التسامح منه أن شاء أبقي عليها و أن شاء أنهاها بغير إلزام عليه . فهى مطرعة عن انتفاع المستأجر

الأصلي ومرتبطة باستمراره في هذا الانتفاع بنفسه و لا تنقلب هذه الإقامة مهما طال أمدها إلى مساكنة تعطيه الحق في الإحفاظ بالمسكن .

الطعن رقم ١٤٦٥ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٥٣٢ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٨

لما كان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين قد تناول بالبيان فيما أورده من أحكام أمرة حقوق المقيمين في المسكن المؤجر من أقارب المستأجر ، بما نصت عليه المادة ٢١ منه - المقابلة للمادة ٧ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ من أنه " مع عدم الإخلال بحكم المادة الخامسة من ذلك القانون لا ينتهي عقد إيجار المسكن بوفاة المستأجر أو تركه المين إذا بقي فيها زوجه أو أولاده أو والداه الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك ، و فيما عدا هؤلاء من أقارب المستأجر حتى الدرجة الثالثة يشترط لإستمرار عقد الإيجار إقامتهم في المسكن مدة سنة على الأقل سابقة على وفاة المستأجر أو مدة شغل للمسكن أيهما أقل ويلزم المؤجر بتحرير عقد إيجار لهم مما مفاده أنه يكفي لإستمرار عقد إيجار المسكن بالنسبة لأولاد المستأجر بعد وفاته ثبوت إقامتهم معه عند الوفاة ، و أنه يتحقق ذلك يصبحون مستأجرين للمسكن على نحو يلزم المؤجر بتحرير عقد إيجار باسمهم ، يخضع في أحكامه لما تسبغه القواعد العامة المقررة في القانون المدني على عقود الإيجار و ما أضافته إليها القوانين الإستثنائية المنظمة لإيجار الأماكن من الضمانات للمستأجرين . لما كان ذلك و كان البين من الأوراق أن إقامة الطاعنة في الشقة منازع لم تنقطع إلى ما بعد وفاة والداه في ١١/٢٣/١٩٩٧ ، و كان الحكم قد أقام قضاءه بإخلاء على أن إقامة الطاعنة بعين النزاع قد انقطعت منذ زوجها في سنة ١٩٧٩ وإقامتها و زوجها بمقر عملها بمحافظة المنيا . لما كان ما تقدم فإن الحكم يكون قد أهدر بذلك الحق المستمد للطاعنة من إقامتها في تلك الشقة مع والداه المستأجر لها عند وفاته مما لم ينصف الحكم عن الطاعنة وهو ما يضاف عليها صفة المستأجر لها منذ تاريخ الوفاة .

الطعن رقم ١٨٦٧ لسنة ٥١ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٤٢٦ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٥

المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن أثر العقد يقتصر على طرفيه و الخلف العام و لئن كان لعقد إيجار المساكن طابع عائلي يتعاقد فيه رب الأسرة ليقم مع باقي أفراد أسرته إلا أن رب الأسرة المتعاقد يبقى دون أفراد أسرته المقيمين معه هو الطرف الأصلي في العقد . و النفي في المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ و المقابلة للمادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - يدل على أن المشرع لم يعتبر المستأجر نائباً عن الأشخاص الذين أوردهم النص في إستئجار العين و لذلك نص على إستمرار

عقد الإيجار لمصلحة من يكون مقيماً منهم مع المستأجر عند وفاته أو تركه العين و ما كان في حاجة لإيراد هذا الحكم إذا كان يعتبر أن المستأجر قد تعاقد عن نفسه و نيابة عن أفراد أسرته . لما كان ذلك و كان الثابت من الحكم المطعون فيه انه أقام قضاءه بتسكين المطعون ضده الأول من الشقة محل النزاع و طرد الطاعنة منها على أن الأخير كانت زوجة للأول أبان إستجاره لهذه الشقة بتاريخ ١٩٦١/٩/١ و أن إقامتها معه بها منذ بدء الإجارة لا يجعل منها مستأجرة أصلية و يظل زوجها المطعون ضده الأول هو الطرف الأصيل في العقد طالما ظل على قيد و لم يتخل عنها لأحد ممن نصت عليهم المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

الطعن رقم ١٨٩٥ لسنة ٥١ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٥٨٣ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٣

— المسألة التي تشيء حقاً للبقاء لى العين للمتضمنين بالعين المؤجرة من غير الأقارب المشار إليهم بالمادة ٣٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ و لكن كانت تستلزم أن تبدأ إقامتهم بالعين مع المستأجر منذ بدء الإجارة إلا أن هذه الإقامة لا تعتبر بالضرورة و في جميع الأحوال من قبيل المشاركة السكنية فقد يكون الإيواء على سبيل الاستضافة ، و تقدير القصد من الإقامة من سلطة قاضي الموضوع متى أقام قضاءه على أسباب مائقة .

— إذ كان الواقع في الدعوى أن الطاعنة الثانية — و هي زوجة الطاعن الأول قد أقامت بحجرة في شقة النزاع منذ بدء إستجار و الذتها المطعون ضدها الأولى فإنها لا تعتبر مستأجرة أصلية لانتهاء فكرة النيابة الضمنية على ما سلف بيانه و من ثم لا يستطيع زوجها الطاعن الأول أن يتحدث بها للإقامة بالعين المؤجرة رغم إدارة المستأجر الأصلية ، فضلاً عن إقامته حسبما إستخلصها الحكم المطعون فيه من أوراق الدعوى ومستنداتها و ظروف الحال فيها كانت على سبيل التسامح و هي لا تكسب حقاً مهما طالت.

الطعن رقم ٢١٤٧ لسنة ٥١ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٣٢ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٥

— مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن الذي يحكم واقعة النزاع — المقابلة لنص المادة ٢٩ من القانون القائم رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ أن عقد إيجار المسكن لا ينتهي بوفاة المستأجر أو من إمدد العقد لمصلحه و تستمر العلاقة الإيجارية قائمة مع زوجة أو أولاده أو والديه الذين كانوا يقيمون معه إقامة مستقرة حتى الوفاة ، و يشترط لإستمرار العقد بالنسبة لمن عدا هؤلاء من الأقارب و حتى الدرجة الثالثة أن يكونوا قد أقاموا في المسكن إقامة مستقرة مدة سنة سابقة على الأقل قبل وفاته ، و لا يحول دون إستمرار العقد — و على ما جرى به قضاء هذه

المحكمة القطاع المستفيد من الإقامة بالعين لسبب عارض مهما استطاعت مدته ما دام انه لم يكشف عن إرادته في التخلي عنها صراحة أو ضمناً بإتخاذة موقفاً لا تدع طرف الحال شكاً في دلالة على انصراف قصده إلى إحداث هذا الأثر القانوني .

- لئن كان يكفي أن تكون إقامة المستفيد بالعين المؤجرة بقصد استخدامها مصيفاً بمدينة الإسكندرية موسمية ومقطعة لكسب طبيعة الإقامة فيها كمصيف إلا انه يشترط لإعداد عقد الإيجار لصالحه أن تكون له إقامة مستقرة مع المستأجر الأصلي أو من إمتد إليه عقد الإيجار بمقر إقامته المعتاد حتى تاريخ الوفاة لما كان ذلك و كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على مسند من أن عقد الإيجار قد إمتد لصالح المطعون ضده لانه كان يقيم بالعين محل النزاع بمدينة الإسكندرية حين تواجده فيها باعتبار أن لجده المستأجر الأصلي وأسرته محل إقامة أخرى خارجها و ذلك دون أن تتحقق المحكمة من أن للمطعون ضده ثمة إقامة مستقرة مع المستأجر الأصلي للعين أو مع من إمتد لصالحه عقد إيجارها في محل إقامته المعتاد خارج مدينة الإسكندرية حتى تاريخ وفاة من تلقى عنه الحق في الإمتداد القانوني للعقد و لا يكفي مجرد تروده على العين المؤجرة في أوقات متفاوتة للقول بأحقته في إستمرار العلاقة الإيجارية قائمة معه و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٤٧٣ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٦٨ بتاريخ ١٩٨٩/١/٣٠

مفاد نص المادة ١/٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - المقابلة للمادة ٢١ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - يدل على أن الإقامة التي يعتد بها لإعداد العقد لصالح المذكورين من أقارب المستأجر هي الإقامة المستقرة مع المستأجر و الممتدة لحين وفاته أو تركه السكن دون إشتراط إقامة لاحقة ، فإذا ما توافرت الإقامة بشروطها على النحو المتقدم أضحي من إمتد إليه العقد مستأجراً أصلياً بحكم القانون الذى أوجب على المؤجر في الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة تحرير عقد إيجار له و لا إلزام عليه من بعد أن يقيم بالعين المؤجرة إذ أن انتفاعه بها حق له و ليس عليه .

الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٧٤ بتاريخ ١٩٨٩/٤/١٢

إذ كان البين من الأوراق أن الطاعنة قد تمسكت أمام محكمة الإستئناف بأحقها في الإقامة بالعين محل النزاع بعد وفاة والدها المستأجر الأصلي و إستندت على ذلك بما قبلته من مستندات رفقت حالظها تضمنت إقراراً صافراً من المطعون ضده " المؤجر " بتاريخ " " يفيد إستلامه أجره شهري مارس وإبريل سنة ١٩٧٨ من ورثة المرحوم " " المستأجر الأصلي مناوله كريمة " " الطاعنة عن العين محل النزاع مما مفاده نشوء علاقة إيجارية جديدة و مباشرة بين المطعون ضده وبين الطاعنة

بوصفها من ورثة المستأجر الأصلي ولا يحول دون قيام هذه العلاقة انقضاء عقد الإيجار الأصلي مع 'نورث بولفاته في سنة " " و عدم إبتداده لصالح أحد ورثته وفقاً لحكم المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن - المقابلة لنص المادة ٢٩ من القانون الحالي رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ حسبما خلص إليه الحكم الصادر في الدعوى رقم "....." مدنى كلى المتصورة و ذلك لإستقلال هذه الرابطة القانونية الجديدة عن عقد الإيجار السابق المبرم مع المورث و إذا أغفل الحكم المشار إليه و أهمل دلالة رغم انه مستند جوهري تمسكت به الطاعة تأييداً لدعواها فانه يكون قد شابه القصور فى التسيب .

الطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٣٨٠ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢

- المقرر فى قضاء هذه المحكمة - انه إذا خلا قانون إيجار الأماكن من تنظيم حالة معينة تعين الرجوع فيها إلى أحكام القانون المدنى حتى ولو كانت المدة المتعاقدة عليها قد انتهت و أصبح العقد ممتداً بقوة القانون الخاص و إذا كان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن إيجار الأماكن و تنظيم العلاقة بين المأجورين والمستأجرين قد حدد المستفيدين من الإمتداد القانونى عند وفاة المستأجر فيما يتعلق بعقود إيجار المساكن دون مواها فلا يجوز تطبيق حكمه على ما عقد لمير غرض السكن و يطبق على الأماكن الأخيرة فى حالة وفاة مستأجرها فى ظل العمل بأحكامه - ما نصت عليه المادة ٦٠١ من القانون المدنى من انه " لا ينتهى الإيجار بموت المأجور و لا بموت المستأجر و المادة ٦٠٢ منه على انه "إذا لم يعقد الإيجار إلا بسبب حرفة المستأجر أو لإعتبارات أخرى تتعلق بشخصه ثم مات جاز لورثته أو للمأجور أن يطلب إنهاء العقد " .

- المقرر - فى قضاء هذه المحكمة أن ما نصت عليه المادتين ٦٠١ ، ٦٠٢ من القانون المدنى يدل على أن المشرع جعل القاعدة العامة أن موت أحد المتعاقدين فى عقد الإيجار لا ينهيه بل تنتقل الحقوق و الإلتزامات الناشئة عنه إلى الورثة أخذاً أن الأصل فى العقود المالية أنها لا تبرم عادة لإعتبارات شخصية فإذا لم يعقد الإيجار خلافاً للأصل بسبب المستأجر أو إذا كان الإيجار لم يبرم إلا لإعتبارات شخصية مراعاة فيه فان الإيجار لا ينتهى بقوة القانون بل يجب إنهاؤه و لكن كان ظاهر نص المادة ٦٠٢ آتفة الإشارة يفيد أن طلب الإنهاء مقرر لكل من المأجور و ورثة المستأجر المتوفى فى الحالتين المنصوص عليهما فيه إلا انه إستثناء بالحكمة التى أملت أن طلب الإنهاء مخول لورثة المستأجر دون المأجور إذا ما يعقد الإيجار إلا بسبب حرفة المستأجر لأن مباشرة مهنة المستأجر المورث قد تقضى كفاية ربما لا تتوافر فيهم بخلاف الحالة التى يراعى فى إتمام الإيجار إعتبارات تتعلق بشخص المستأجر

فانه يجوز طلب الإخلاء لكل من المؤجر و ورثة المستأجر على السواء يؤيد هذا النظر ما أورده المذكرة الإيضاحية من انه " إذا كان الإيجار قد عقد لإعتبارات شخصية في المستأجر كما إذا أجرت العين لتكون مكتب محام أو عيادة طبيب و كما في عقد المزارعة فيجوز لورثة المستأجر كما في مكتب المحامي و عيادة الطبيب و يجوز للمؤجر - كما في حالة المزارع أن يطلب إنهاء العقد " و قد أضح المشرع عن هذا الإتجاه في المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير و بيع الأماكن و تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر و المقابلة للمادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ السابق عليه فاستحدث إضافة فقرة تنص على انه " فإذا كانت العين مؤجرة لمزاولة نشاط تجاري أو صناعي أو مهني أو حرفي فلا تنتهي ب وفاة المستأجر أو تركه العين و يستمر لصالح و رثته و شركائه في إستعمال العين بحسب الأحوال " مما مفاده أن ورثة المستأجر و وحدهم هم الذين يحق لهم طلب الإنهاء طالما كان الإيجار معقوداً بسبب حرفة مورثهم " لما كان الواقع في الدعوى أن مورث المطعون ضدهم إستأجر العين محل النزاع من الطاعن لإستعمالها مكتباً للمحاماة و سكناً ثم قصر إستعمالها مكتباً حتى وفاته بتاريخ ١٩/٨/١٩٧٧ في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ و لم يقدم الطاعن - أمام محكمة الموضوع دليلاً على ما ساقه بسبب العي من أن الإيجار كان لإعتبارات تتعلق بشخص المستأجر و لم يطلب من المحكمة تحقيقه و كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض طلب الإخلاء لانتهاء العقد على ما أورده بمدولاته فانه يكون بهذه الأسباب فضلاً عن تطبيقه الصحيح للمادتين ٦٠١ ، ٦٠٢ من القانون المدني - قد أظهر أن الشقة محل النزاع إقتصر إستعمالها على مكتب للمحاماة بما ينطوي معه الحظر لإحتجاز أكثر من مسكن في البلد الواحد .

الطعن رقم ٩٩٤ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ١٧٣ بتاريخ ٢٦/٤/١٩٨٩

النص في المادة ٢١ من قانون إيجار الأماكن السابق رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٩ - المقابلة للمادة ٢٩ من القانون الحالي رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - على تحديد المستفيدين من إمتداد عقد الإيجار بعد وفاة المستأجر أو تركه للعين بدل على أن حق الإجارة في هذه الحالة ينتقل و بقوة القانون لصالح هؤلاء المستفيدين دون غيرهم يشتركون معاً في الانتفاع بكامل العين المؤجرة فإذا ما ترك أحدهم الإقامة فيها خلص الحق للآخرين في شغل العين و يحق لهم طلب طرد الغير الذي دون انتفاعهم بها بغير سند .

الطعن رقم ١٤٧٩ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٢٦١ بتاريخ ٦/١٢/١٩٨٩

لما كانت المادة ٢١ من القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٦٩ - المنطبق على واقعة الدعوى و المقابلة لنص المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - تقضي بإمتداد عقد الإيجار في حالة وفاة المستأجر

لصالح زوجته أو أولاده أو والديه المقيمين معه حتى تاريخ الوفاة و كذلك لصالح أقاربه حتى الدرجة الثالثة الذين كانوا يقيمون معه بالمسكن مدة سابقة على وفاته ، و يلتزم المؤجر بتحرير عقد إيجار لهم فان مفاد ذلك ان حق المستفيدين من امتداد العقد مستمد من القانون مباشرة ، و من ثم فان ما يرد بعقد الإيجار من شرط خاص بتحديد المستفيدين من الإجارة يكون باطلاً بطلاناً مطلقاً لمخالفته نصاً أمراً متعلقاً بالنظام العام .

الطعن رقم ١٤٨٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥٢٥ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٢

تقضى الفقرة الثانية من المادة ٢٩ من قانون إيجار الأماكن رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بأنه " إذا كانت العين المؤجرة لمزاولة نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى أو حرفى فلا ينتهى العقد بولاء المستأجر أو تركه العين ويستمر لصالح ورثته و شركائه فى استعمال العين بحسب الأحوال " و مناط - إعمال حكم هذه الفقرة ألا يكون هناك اتفاق خاص بين المستأجر الأصلي و شركائه بشأن تنظيم الانتفاع بالمكان و كيفية إستغلاله فإذا ما ثبت أن وضع يد الشركاء على العين المؤجرة يستند إلى عقد إيجار من الباطن صادراً لهم من المستأجر الأصلي فانه هو الذى يحكم العلاقة بين طرفيها و يعين إستبعاد تطبيق حكم المادة المشار إليها ، لما كان ذلك و كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فانه يكون قد أعطى فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ١٦٥٤ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٤٨ بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٣

المقرّر فى قضاء هذه المحكمة أن المقصود بالإقامة التى تعطى لأقارب المستأجر حتى الدرجة الثالثة حق الإفادة من امتداد الإيجار فى حالة وفاة المستأجر أو تركه العين هى الإقامة المستمرة لمدة سنة سابقة على الوفاة أو الترك و لا يحول دون اعتبار الإقامة مستمرة انقطاع الشخص عن الإقامة بالعين لسبب عارض طالما لم يكشف عن انه أنهى هذه الإقامة بمفرده كما و أن إستخلاص الإقامة الفعلية مع المستأجر الأصلي قبل و حتى الوفاة أو الترك من مسائل الواقع التى تستقل محكمة الموضوع بتقديره متى أقامت قضاها على أسباب سائفة .

الطعن رقم ٢٠٤٣ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٥٢ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٢٣

إذا كانت الطاعنة لم تتمسك أمام محكمة الموضوع بانعدام صفة المطعون ضدها الأولى فى رفع الدعى لكونها ليست المؤجرة فى عقد الإيجار أو الوارثة الوحيدة للمؤجر فان النعى بهذا الوجه يكون سبباً جليداً لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٢١٦١ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٥٧ بتاريخ ١٩٨٩/١/١٦

إذ كان البين من نصوص عقد إيجار عين النزاع انه أبرم بين المطعون ضده الأول كمؤجر و بين الطاعن كمتأجر . و كان ما أثبت بالتقيد بصدد المنفون ضدها الثالثة بشأن تحديد العرض من التأجير و هو إستعمالها سكناً خاصاً للطاعن و لزوجته المطعون ضدها الثالثة ، و كان مؤدى ذلك أن المطعون ضدها الثالثة لا تعتبر مستأجرة أصلية فى العقد . فان ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه إستخلاصاً من هذه المبادىء إلى أن المطعون ضدها المذكورة تعد شريكه فى الإيجار صاحبة حق أصلى فى الانتفاع و ما رتبته على ذلك من حقها فى الإستقلال بشقة النزاع فى حالة تغلب الطاعن عن عقد إيجارها فضلاً عن مخروجه عن المعنى الظاهر لمبارات العقد ، فانه ينطوى على فساد فى الإستدلال و خطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥٥٣ بتاريخ ١٩٨٩/٦/٨

إذ كانت المادة ٣٠ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قد نصت على انه إستثناء من حكم المادة ٦٠٤ من القانون المدلى " تسرى عقود الإيجار القائمة على المالك الجديد للعقار " بما مؤداه أن عقود الإيجار تسرى فى مواجهة المالك الجديد و هى لا تكون كذلك إلا إذا صدرت صحيحة ممن له حق التأجير طبقاً للقانون ، و لما كان عقد إيجار المستأجر الأصلى صادراً ممن يملكه - الطاعن - بوصفه ملكاً لنصف العين شيوعاً و مستأجر للنصف الآخر و مصرح له بالتأجير من الباطن و من ثم فان هذا العقد يسرى فى حق ورثة المالك لنصف العقار بوصفهم ورثة المؤجر الأصلى كما يسرى فى حق المشتري منهم بوصفهم الملاك الجدد للعين المؤجرة فإذا أخل المستأجر من الباطن بشروط عقد الإيجار الصادر إليه من الطاعن فيكون للأخير - المؤجر - كافة الحقوق قبله و منها إقامة دعوى الإخلاء لإخلاله بشروط عقد إستئجاره دون ما دخل للمؤجر الأصلى أو المشتري منه و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ١٣٨٣ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٦٠٢ بتاريخ ١٩٨٩/٦/١٥

إذ كان البين من عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٠/١٠/١٠ انه قد نص فيه على أن محله " قطعة أرض خالية مساحتها ٢٥ ، ٤٧١ متر مربع مسورة يحاط من بابين لإستعمالها لتأسيس ورشة منشأ و مخزن و حديق " و كانت المحكمة قد أدخلت بما جاء بقرير الخبير من أن العين عبارة عن ورشة لتصنيع الأثاث من مباني بالطوب الأحمر المسقوف بجمايون من الحديد و الصاج له بابان من الحديد و قد أعدت من ثلاثين عاماً و أضاف إليه المستأجر بعد التأجير حجرتين و مندره من الخرسانة المسلحة و أن العين قد وردت بهذا الوصف ذاته فى محضرى جرد عموم ٥٠/٤٩ ، ٥٠/٥٩ ، و خلصت المحكمة من

ذلك إلى أن عين النزاع كانت وقت إبرام العقد مكاناً و أن هذا المكان هو الذى انصرف إليه قصد المتعاقدين بالنظر إلى الغرض فى إستعمال العين فى تصنيع الآثاث و انه لا عبرة بالسمية الواردة بالعقد لمخالفته للواقع و انتهت فى قضائها إلى أن العقد يخضع لأحكام الإمتداد القانونى و لما كان هذا الذى أوردته المحكم المطعون فيه فى مدوناته و أقام عليه قضاءه سابقاً له أصله الثابت بالأوراق و انتهى به إلى النتيجة الصحيحة فى القانون فإن النعى عليه يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٣٩٤ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٠

- النص فى المادة ١/٢١ من قانون إيجار الأماكن رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذى يحكم واقعة الدعوى و المقابل لنص المادة ١/٢٩ من القانون القائل رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على انه " لا ينتهى عقد إيجار المسكن بوفاة المستأجر أو تركه إذا بقي فيها زوجه أو أولاده أو ولداه الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك " يدل و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن عقد إيجار المسكن لا ينتهى بوفاة المستأجر الأصلي أو من إمتد العقد لصالحه و تستمر العلاقة الإيجارية قائمة مع أى من المستفيدين المشار إليهم بالنص متى كانت إقامتهم بالعين إقامة مستقرة حتى تاريخ الوفاة .

- لا يحول دون إمتداد الإيجار انقطاع المستفيد عن الإقامة بالعين لسبب عارض ما دام انه لم يكشف عن إرادته فى التغلغل عنها صراحة أو ضمناً و يكفى أن تكون إقامة المستفيد بالعين المؤجرة بقصد إستخدامها كمصيف إقامة موسمية و متقطعة بحسب طبيعة الإقامة فيها فى فصل الصيف .

الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٣٩٤ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٠

من المقرر - أن الفصل فى كون الإقامة بعين النزاع إقامة مستقرة أم إنها على سبيل الإيواء أو الإستضافة هو من سلطة محكمة الموضوع متى أقامت قضاها على أسباب ماله .

الطعن رقم ١٦ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٢٠٥ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٧

إذا كان الطاعن يستد فى طلب تحرير عقد إيجار له عن شقة النزاع إلى حقه فى إمتداد العقد إليه طبقاً لنص المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ باعتبار انه كان يقيم مع شقيقة المستأجر الأصلي بشقة النزاع منذ إستئجار الأخير لها و شاركته فيها حتى تاريخ تركه العين و تخليه عنها نهائياً إليه و هو ذات ما أستند إليه الطاعن فى الطعن الثانى فى دفاعه و بالتالى فإن واقعة الإقامة تلك تكون متعلقة بشخص الطاعنين لا بشخص المستأجر الأصلي " المطعون ضده الثالث " و إليهما و حدهما يرجع الأمر فى حسم النزاع بشأنها إذا ما عين للمؤجر " المطعون ضدهما الأول و الثانى " اللجوء إلى اليمين الحاسمة ، و لازم ذلك انه يجب لكى تتجج اليمين أثرها فى حسم النزاع بشأن إقامتها بالعين المؤجرة

مع المستأجر الأصلي مدة تزيد على سنة سابقة على ترك الأخير الإقامة بها أن توجه إلى شخصهما أما وقد قبل الحكم توجيهها إلى غيرهما ورتب على ذلك قضاءه برفض طلب إمتداد عقد الإيجار و بفسخه والإخلاء والتسليم على سند من تكول هذا الغير عن حلفها فانه يكون معياً بمخالفة القانون و الخطأ في تطبيقه .

الطعن رقم ١٨١ لسنة ٥٥ مكتب فني، ٤٠ صفحة رقم ٥٢ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٨

- الأصل أن عقد الإيجار بطبيعته من العقود الرضائية الموقوتة إلا أن المشرع بسبب تفاقم مشكلة الإسكان إستحدثت نصوماً أمره متعلقة بالنظام العام بالإمتداد القانوني لعقد الإيجار بعد انتهاء مدته حال حياة المستأجر ، وإستمراره لصالح طوائف محدده من أقاربه الذين كانوا يقيمون معه قبل الوفاة أو ترك العين و المشرع يهدف بذلك إلى إستمرار عقد إيجار المساكن لشاغليها من المستأجرين و الأقارب وهو ما يتصل اتصالاً وثيقاً بالسلام الإجتماعي و بكفالة الطمأنينة للمواطنين ، ومن هذه النصوص الآمره ما جرى به نص الفقرة الأولى من المادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ من أن " مع عدم الإخلال بحكم المادة ٨ من هذا القانون لا ينتهى عقد إيجار المسكن بوفاة المستأجر أو تركه العين إذا بقى فيها زوجه أو أولاده أو أى من والديه الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك و فيما عدا هؤلاء من أقارب المستأجر نسباً أو مصاهرة حتى الدرجة الثالثة يشترط لإستمرار عقد الإيجار لإقامتهم لى المسكن مدة سنة على الأقل سابقة على وفاة المستأجر أو تركه العين أو مدة شغل المسكن أيهما أقل " مما مفاده أن عقد الإيجار يستمر لطوائف محدده من أقارب المستأجر المقيمين معه حتى الوفاة أو الترك ويقصد بالإقامة فى هذا المعنى الإقامة المستقرة المعتادة و النصراف نية المقيم إلى أن يجعل من هذا المسكن مراحه و مغداه بحيث لا يعول على مأوى دائم و ثابت سواء ، فتخرج الإقامة العرضية و العابرة و الموقوتة مهما إستطالت و أيا كان معنهما و دواعيها .

- مفاد النص القانوني فى المادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ يفرق بين طائفتين من الأقارب الأولى وهم أولاد المستأجر و زوجه و والدها - فلم يحدد المشروع فترة زمنية لإقامتهم بالعين المؤجرة فيستمر عقد إيجار المسكن لصالحهم متى كانت لهم إقامة مستقرة - طالت أو قصرت - حتى وفاة المستأجر أو تركه العين المؤجرة ، و أفراد هذه الطائفة قد حباهم المشرع بتلك الميزة باعتبارهم من الطبقة الأولى للأقارب التى تتكون منها الأسرة ، و هم فى الأصل يعيشون فى كنف المستأجر يتولى رعايتهم و الإنفاق عليهم وهذا المبدأ القانوني الذى إعنتقه المشرع يقضى حسب الحكمه منه و دواعيه بإستمرار عقود إيجار الوحدات التى يستأجرها لصالح أفراد الطبقة الأولى من الأقارب متى كانت لهم

إقامة مستقرة في كل سنة - أي كانت مدتها قبل الوفاة أو الترك ما لم يصطلح هذا التطبيق بالنص الذي يحظر اجتياز أكثر من مسكن في البلد الواحد دون مقتض ، أما فيما عدا هؤلاء من أقارب المستأجر نسباً أو مصاهرة حتى الدرجة الثالثة فقد اشترط المشرع إقامتهم لمدة سنة على الأقل سابقة على وفاة المستأجر أو تركه العين المؤجرة باعتبار أن أفراد هذه الطائفة في الأصل لا يتولى المستأجر رعايتهم والإنفاق عليهم و من ثم فقد قيد المشرع الحماية المقررة لهم و هي استمرار عقد الإيجار لصالحهم بقيد و هو الإقامة المستقرة لمدة سنة سابقة على الوفاة أو الترك باعتبار أن الأصل في تقريرها هو توافق مشكلة الإسكان و هدف المشرع من إسباغ تلك الحماية كثافة بقائهم في المسكن الذي يعيشون فيه و من ثم ينبغي عدم التوسع في تطبيق هذا الاستثناء و يلزم إعمال نطاقه في حدود هذا الهدف الذي إبتغاه المشرع من وصفه و من ثم فإن حماية القانون لهم تجد حداً لها في تقرير المسكن اللازم لإقامتهم فلا ينصرف استمرار عقد الإيجار لصالحهم إلا للمسكن الذي تتوافر إقامتهم المستقرة فيه لمدة سنة دون غيره من الوحدات التي يستأجرها المستأجر حتى لو كانت في بلد آخر ، إذ تنطى على إسباغ تلك الحماية في الوحدات الأخرى ، هذا إلى أنه لا يتصور أن يتوافر شرط الإقامة المستقرة لمدة سنة سابقة على الوفاة أو الترك في مسكنين في وقت واحد ، و لا محل للتحدث بأن القانون المدني أجاز تعدد الموطن بتعدد محل الإقامة إذ أن النص في قوانين إيجار الأماكن على استمرار عقد الإيجار لغير المستأجر هو استثناء من الأصل العام لا يجوز التوسع فيه و يعمل به في الهدف الذي إبتغاه المشرع ولكل من القانونين نطاق و مجال لتطبيقه .

الطعن رقم ١٢٦٢ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٧٨٠ بتاريخ ١٩٨٩/٧/٢٥

لما كانت المادة الأولى من القانون ٥١ لسنة ١٩٨٩ بتنظيم المنشآت الطبية المعمول به من ١٩٨٩/٩/٢٦ تنص على أن " تعتبر منشأة طبية كل مكان أعد للكشف على المرضى أو علاجهم أو تعريضهم أو إقامة الناقهين و تشمل ما يأتي "١" العيادة الخاصة و هي كل منشأة يملكها أو يستأجرها أو يديرها طبيب " كما تنص المادة الخامسة منه على أنه " لا ينتهي عقد إيجار المنشأة الطبية بوفاة المستأجر أو تركه العين ، و يستمر لصالح ورثته و شركائه في إستعمال العين بحسب الأحوال و يجوز له و لورثته من بعده التنازل عنها لطبيب مرخص له بمزاولة المهنة و في جميع الأحوال يلتزم المؤجر بتحرير عقد إيجار لمن لهم حق في الإستمرار في شغل العين " ، مما مفاده و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن لمستأجر المنشأة الطبية و لورثته من بعده التنازل عنها في أي وقت لطبيب و ينتج هذا التنازل أثره في حق المؤجر فيظل عقد إيجار المنشأة قائماً و مستمراً لصالح المتنازل إليه

تغلياً للمصالح العام على المصلحة الخاصة للمؤجر ، إذ حرص المشرع على الإبقاء على المنشآت الطبية حتى لا يتأثر نشاطها بوفاة صاحبها أو تنازله - لكي تستمر في أداء الخدمات الطبية للمواطنين و هو إختيار متعلق بالنظام العام لتجريم مخالفته بنص المادة ١٦ من القانون ذاته و كان مژدى ذلك أن ورثة الطبيب الذين يستمر لصالحهم عقد إستئجار مكان عيادته الخاصة لا يكون لهم بموجب هذه الأحكام الحق في تأجير هذا المكان من بائنههم إلى الغير لإستعماله في نشاط آخر دون إذن كتابي صريح من المالك و كان نص المادة ١٩ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ لا يغير من هذا النظر .

الطعن رقم ٢٦٩٦ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٤٢ بتاريخ ١٩/٤/١٩٨٩

مفاد نص المادتين الأولى و الخامسة من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٥١ بتنظيم المنشآت الطبية بدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع حرص على الإبقاء على المنشآت الطبية حتى لا يتأثر نشاطها بوفاة صاحبها أو تنازله عنها لكي تستمر في أداء الخدمات الطبية للمواطنين تغلياً للمصالح العام على المصلحة الخاصة للمؤجر و هو إعتبار متعلق بالنظام العام فقد نصت المادة ١٦ من ذات القانون على تجريم مخالفة النص المشار إليه مما مفاده أن عقد إيجار العيادة الطبية يمتد بقوة القانون لمصالح ورثة المستأجر الأصلي و لو لم يشاركوه في إستعمالها و دون إشتراط ممارسة أحدهم لمهنة الطب و ليس ذلك إلا تطبيقاً خاصاً للنص الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٢٩ من قانون إيجار الأماكن رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ و التى تقضى باستمرار عقد الإيجار لمصالح ورثة المستأجر الأصلي إذا ما كان يزاول في العين المؤجرة نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو مهنياً أو حرفياً .

الطعن رقم ١٥٨٢ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٦٨ بتاريخ ١٣/١١/١٩٨٩

انه و لن كان المؤجر لا يستطيع إنهاء عقد الإيجار الخاضع لقوانين إيجار الأماكن إلا لأحد الأسباب الواردة بها - إلا انه لما كان الإمتداد القانونى الذى قرره هذه القوانين قد قصد به حماية المستأجرين لانه يجوز للمستأجر بعد أن تتم له هذه الحماية بالتعاقد على الإيجار - أن ينزل عنها لمصلحة خاصة به أو بإتفاق بينه و بين المؤجر و لمصلحة هذا الأخير .

الطعن رقم ٣٥٨٤ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٦٤ بتاريخ ١٣/١١/١٩٨٩

عقد إيجار عين للسكنى و على - ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنما يخضع للأصل العام المقرر قانوناً وهو نسبه أثر العقد في شأن موجهه و بالنسبة لماقديه و كان شرطة إفادة الزوجة من عقد إيجار المسكن الذى أبرمه الزوج مقروناً بعقلته وهى استمرار رابطة الزوجية فإذا انفصلت عراها فان العلة تكون قد انقضت و لا يبقى لها من سبيل على العين - و كانت الزوجة تحبى بعد الطلاق شخصاً من

الغير يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاؤها من العين المؤجرة لأى سبب من الأسباب المنصوص عليها فى المادة ١٨ من قانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المنطبق على واقعة الدعوى ومنها التنازل لها عن المكان المؤجر بغير إذن كتابى صريح من المالك .

الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٠٧ بتاريخ ١٩٨٩/١١/١٥

المقصود بالإقامة فى حكم المادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ هى الإقامة المستقرة مع المستأجر أو مع من إمتد إليه العقد بحكم القانون و لا يحول دون توافرها انقطاع الشخص عن الإقامة بالعين لسبب عارض طالما انه لا يكشف عن إرادته الصريحة أو الضمنية فى تخليه عنهما ، و لا تشرب على المستأجر أو من إمتد إليه العقد أن هو لم يتنفع بالعين بالمؤجرة فعلاً ما علم انه قائماً بتنفيذ إلتزاماته قبل المؤجر .

الطعن رقم ١٥٢٧ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٢٤٨ بتاريخ ١٩٩٠/١/٢٤

النص فى المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير و بيع الأماكن و تنظيم العلاقة بين المؤجر و المستأجر يدل - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن مناط إعمال حكمه أن تكون العلاقة الإيجارية قائمة بين طرفيها عند العمل بأحكام هذا القانون ، و انه لا يمنع من إستفادة مستأجر العين المفروضة من الإمتداد القانونى للعقد وفقاً لهذا النص انقضاء العلاقة الإيجارية معه بعد ذلك إذ أن نص المادة ٤٦ المشار إليها صريح و على ما أوضحت عنه مناقشات مجلس الشعب - فى انه يعطى إمتداداً قانونياً للعقد إيجار الشقة المفروضة بالشروط التى حددتها المادة ، و لو انتهى العقد حتى لا يعرض المستأجر للطرد و لا يغير من هذا النظر انقضاء عقد المستأجر الأسمى بولائه و عدم إمتداده لأى من المستفيدين المشار إليهم بنص المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، طالما أن المستأجر من الباطن قد إكتسب حقاً فى إمتداد عقده وفقاً لنص المادة ٤٦ من قبل وفاة المستأجر الأسمى الذى أجر له العين من باطنه .

الطعن رقم ١٧ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٧٠٢ بتاريخ ١٩٩٠/٣/٨

- النص فى المادتين ٨ ، ١/٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - فى شأن تأجير و بيع الأماكن و تنظيم العلاقة بين المؤجر و المستأجر - يدل على أن المشرع إستلزم تطبيق هذا النص القانونى أن تكون للمقيم درجة قرابة معينة بالإضافة إلى شرط الإقامة عند وفاة المستأجر ، و يعنى على المحكمة أن تستظهر هذين الشرطين لإستمرار عقد الإيجار لألارب المستأجر .

- إذ كان الطابت من أوراق الطمن أن المستأجرة الأصلية - قد توفيت بتاريخ ١٩٨٠/٧/١١ قبل العمل بأحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - المعمول به من تاريخ ١٩٨١/٧/٣١ ومن ثم فإن وفاة المستأجرة و هي الواقعة المنشئة لإستمرار عقد الإيجار للأناوب تخضع لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الواجب التطبيق الذى لم يحظر إستمرار عقد الإيجار للأقارب الأجانب إلا انه و قد صدر القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ و نص فى المادة ١٧ منه على أن " ينتهى بقوة القانون عقود التأجير لغير المصريين بانتفاء المدة المحددة قانوناً لأقامتهم بالبلاد و بالنسبة للأماكن التى يستأجرها غير المصريين فى تاريخ العمل بأحكام هذا القانون يجوز للمؤجر أن يطلب إخلالها إذا ما انتهت إقامة المستأجر غير المصرى فى البلاد و تثبت إقامة غير المصرى بشهادة من الجهة الإدارية المختصة يبدل على أن المشرع - فى سبيل العمل على توفير الأماكن المخصصة للسكنى - كما أضحى عن ذلك تقرير مجلس الشعب ، اعتبر عقود التأجير القائمة للأجانب الغير مقيمين فى البلاد منتهية بقوة القانون بانتفاء المدة المحددة قانوناً لأقامتهم و أعطى للمؤجر بالنسبة للأماكن التى يستأجرها الأجانب فى تاريخ العمل بأحكام هذا القانون الحق فى طلب إخلاء المكان المؤجر إذا ما انتهت إقامة الأجنبى فى البلاد .

الطعن رقم ٤١ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٧٥٩ بتاريخ ١٩٩٠/١١/٢٦

إذ كان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير و بيع الأماكن و تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر قد أورد نصوماً عامة فى إلتزامات المؤجر و المستأجر و قواعد إيجار الأماكن المفروضة تنطبق على جميع الأماكن المؤجرة أياً كان الغرض من تأجيرها و سواء كان لممارسة مهنة الطب أو غيرها من المهن أو الحرف الأخرى لم صدر القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ بتنظيم المنشآت الطبية يقرر فى مادته الرابعة عدم انتهاء رخصة صاحب المنشأة الطبية بمجرد وفاته و جواز إبقائها لصالح الورثة مدة عشرين عاماً شريطة أن يتقدموا بطلب ذلك خلال ستة أشهر من تاريخ الوفاة و أن يعين مديراً للمنشأة يكون طبيباً مرخصاً له بمزاولة المهنة يقوم بإخطار الجهة الإدارية و نقابة الأطباء بذلك ، فان تخرج أحد أبناء المعوفى من إحدى كليات الطب خلال هذه الفترة نقل ترخيص المنشأة بإسمه و أن كان لا يزال باحدى سنوات الدراسة بالكلية عند انتهاء المدة منح المهلة اللازمة لحسن تخرجه لتنتقل إليه الرخصة أما إذا انقضت المدة دون أن يكون من بين أبناء صاحب المنشأة طبيب . أو طالب بأحدى كليات الطب وجب على الورثة التصرف فيها لطبيب مرخص له بمزاولة المهنة ينتقل إلى الترخيص الذى ظل قائماً لصالحهم طوال هذه المدة و إلا حق للجهة الإدارية المختصة بمنح الترخيص التصرف فى المنشأة و كان هذا النص لم يستحدث أسباباً لانتهاء عقد إيجار الأماكن المؤجرة لمزاولة نشاط مهنة الطب على

خلاف الحكم العام الوارد في المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بالنسبة لسانو المهن الأخرى و إنما يفيد الإبقاء على رخصة صاحب المنشأة الطبية لصالح ورثته بعد وفاته و هو ما يؤكد النص في المادة الخامسة من ذات القانون على انه "لا ينتهي عقد إيجار المنشأة الطبية بوفاة المستأجر أو تركه العين و يستمر لصالح ورثته و شركائه في إستعمال العين بحسب الأحوال و يجوز له و لورثته من بعده التنازل عنها لطبيب مرخص له بمزاولة المهنة و في جميع الأحوال يلتزم المؤجر بتحرير عقد إيجار لمن لهم حق في الإستمرار في شغل العين " مما مفاده أن عقد إيجار العيادة الطبية يمتد بقوة القانون لصالح وثة المستأجر الأصلي و لو لم يشارك في إستعمالها دون إشتراط ممارسة أحدهم مهنة الطب و ليس ذلك إلا تطبيقاً خاصاً للنص الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ و التي تقضي باستمرار عقد الإيجار لصالح وثة المستأجر الأصلي إذا ما كان يزاول في العين المؤجرة نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو مهنياً أو حرفياً .

الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٥٤ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٤٤٢ بتاريخ ١٩٩٠/٢/٥

المقرر في قضاء هذه المحكمة من أن مفاد ما نصت عليه المادة ٥٦٣ من القانون المدني من انتهاء الإيجار المتعقد للفترة المعنية لرفع الأجرة بانقضاء هذه الفترة بناء على طلب أحد المتعاقدين إذا هو نبه على المعاهد الآخر بالإخلاء في المواعيد المبينة بالنص أن التنبه الصادر ممن يملك ذلك هو عمل قانوني من جانب واحد يحقق أثره بمجرد أن يعلن عن إرادته في إنهاء العقد إلى المتعاقد الآخر لتتحل تبعاً لذلك الرابطة العقدية التي كانت قائمة بينهما بعد مدة معينة - و كان تحديد هذه المدة تقرر لمصلحة الطرف الموجه إليه التنبه حتى لا يفاجئ بما لم يكن في حسبانته قبل أن يتنبه لمواجهة كما يترتب على ذلك من وضع جديد فإذا ما تحقق هذا الأمر انقض العقد فلا يقدم من بعد إلا بإيجاب وقبول جديدين .

الطعن رقم ١١٩٣ لسنة ٥٤ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٤٣٦ بتاريخ ١٩٩٠/٢/٥

- النص في المادتين ٣٥ ، ٣٦ من القانون المدني - يدل و على ما جاء بالأعمال التحضيرية أن قرابة إبنه الخال هي قرابة من الدرجة الرابعة باحساب درجته صعوداً إلى الأصل المشترك - و درجتين نزولاً منه إلى القريب .

- النص في المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على انه مع عدم الإخلال بحكم المادة ٨ من هذا القانون - لا ينتهي عقد إيجار المسكن بوفاة المستأجر أو تركه العين إذا بقي فيها زوجة أو أولاده أو أي من والديه الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك و فيما عدا هؤلاء من أقارب المستأجر

نسباً أو مصاهرة حتى الدرجة الثالثة - يشترط لإستمرار عقد الإيجار - إقامتهم في المسكن مدة سنة على الأقل سابقة على وفاة المستأجر أو تركه العين أو مدة شغلته للمسكن إيهما أبل - يدل على أن الحق في امتداد عقد الإيجار مقصور على أقارب المستأجر حتى الدرجة الثالثة فقط - بما لازمه عدم أحقية الطاعنة في الإستفادة من حكم هذه المادة - أيأ كان وجه الرأى في حقيقة إقامتها و والدتها مع المستأجرة الأصلية وإذ خلص الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة يكون لد طبق القانون على وجهه الصحيح .

الطعن رقم ١٨٠٣ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٧٠٨ بتاريخ ١٩٩٠/٣/٨

المشروع بعد أن بين في الفقرات الثلاثة الأولى من المادة ١٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ مصر عقد الإيجار عند انتهاء مدة إقامة الأجنبي و وسيلة إثبات تلك الإقامة حرص على النص فى الفقرة الأخيرة على أنه و مع ذلك يستمر عقد الإيجار بقوة القانون فى جميع الأحوال لمصالح الزوجة المصرية و لأولادها منه الذين كانوا يقيمون بالعين المؤجرة ما لم يثبت مفادرتهم البلاد نهائياً مما يدل على أن المشروع قصد أن يقصر إستمرار العقد للزوجة المصرية و لأولادها من زوجها الأجنبى فقط ، دون سائر الأقارب ، و لو قصد المشروع إستمرار عقد الإيجار لغيرهم من الأقارب لنص على ذلك صراحة أو أحال على المادة ١/٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ و التى بموجبها يستمر عقد إيجار المسكن للزوجة والأولاد و الوالدين المقيمين مع المستأجر عند الوفاة أو للترك . لما كان ذلك ، و كان الحكم المطعون فيه قد إستند فى قضائه بالإخلاء إلى أن الطاعن الثانى انتهت إقامته بالبلاد و بالتالى انتهى عقد الإيجار بالنسبة له ، و لا يستمر العقد لوالدته الطاعنة الأولى سواء كانت مصرية أو أجنبية ، و كان هذا الذى إستند إليه الحكم لا مخالفة فيه للقواعد القانونية سالقة البيان ، و من ثم فلا يجدى حصول الطاعنة الأولى على الجنسية المصرية قبل العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ أو بعده .

الطعن رقم ٧٤٤٠ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٩٢٦ بتاريخ ١٩٩٠/٤/٥

- النص فى المادتين ٥٥٨ ، ٥٦٣ من القانون المدنى - يدل على أن المشروع إستلزم توقيت إستمرار الإيجار و اعتبر المدة ركناً فيه و أنه مهما تعلل معرفة الوقت الذى جعله المتعاقدان ميقاتاً ينتهى إليه العقد بان لم تحدد له مدة ينتهى بانتهائها أو عقد لمدة غير معينة بحيث لا يمكن معرفة التاريخ الذى ينتهى إليه على وجه التحديد أو ربط انتهائه بأمر مستقبل غير محقق الوقوع أو إستحالة معرفة مدة العقد و حلاً لما يمكن أن ينشأ عن ذلك من منازعات تدخل المشروع بالنص على إعصار العقد متعلداً للفترة المحددة لدفع الأجرة و لم يلق المشروع عند حد تعيين المدة على هذا النمو بل رخص لكل من طرفيه المؤجر

و المستأجر الحق في إنهاء العقد إذا نيه أحدهما على الآخر بالإخلاء في الميعاد القانوني المبين في المادة ٥٦٣ مملكة البيان .

- النص في البند الرابع من عقد الإيجار المؤرخ / / / سند الدعوى على أن "مدة الإيجار مباشرة تبدأ من ١٩٧١/٢/١ وتنتهي في ١٩٧١/٢/٢٨ قابلة للتجديد مدة بعد أخرى ما لم يطلبه المستأجر إنهاء هذا العقد من جانبهم" يدل على أن الإيجار و لئن بدأ سريانه لمدة معينة إلا أنه قد لحقه الإمتداد مدة بعد أخرى وفقاً لشروطه ولا يوقف انتهاء الإيجار على مجرد انقضاء المدة التي إمتد إليها العقد بل لايدن من أن يتنبه المستاجر على الموجرين بانتهاء الإيجار وعدم رغبتهم في إستمراره ، وما لم يحصل هذا التنبيه إمتد العقد مدة بعد أخرى وأصبح الإيجار غير محدد المدة إذ يتعلم معرفة التاريخ الذي ينتهى إليه العقد على وجه التحديد لأن شروطه جعلت نهاية مدته غير محددة بحد معين ولما كانت العلاقة الإيجارية يحكمها المقد والنصوص القانونية التى وضعها المشرع مكاملة لأحكام أو منظمة لشروطه فإن المادة ٥٦٣ من القانون المدنى أصبحت هى الواجب التطبيق وهى تحدد مدة الإيجار وفق الطرفين - المؤجر أو المستاجر - فى إنهاءه ، وإذ جاء النص صريحاً بتعيين تطبيقه ولا محل للقول بأن العقد ينقد لمدة يحددتها القاضى تبعاً لطروف وملابسات التعاقد أو أن الإيجار ينتهى بوفاة المستاجر أو بالقبضاء ستين عاماً على إبرام عقد الإيجار قياساً على أحكام الحكر إذا لا محل للإجهاد أو القياس وهناك نص قانوني يحكم الواقعة، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول فى قبضاه بإنهاء العقد على التنبيه الحاصل من الموجرين فإنه يكون قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة إذ يستمد المؤجر هذا الحق من القانون مباشرة ، ولا يعيب الحكم قصوره فى أسبابه القانونية إذ تستكملها هذه المحكمة على النحو صاف البيان .

الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٥٥ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٣٨٩ بتاريخ ١٩٩٠/١/٣١

النص في المادة الثانية من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر والوارد في الباب الأول الخاص بإيجار الأماكن - على أنه " لا تسرى أحكام هذا الباب على "٢ المسكن الملحقة بالمرافق والمنشآت وغيرها من المساكن التي تشغل بسبب العمل "بل على أن المنط في عدم سريان أحكام الباب الأول من هذا القانون هو ثبوت أن تكون السكنى مردها العمل بين مالك العين - أو القائم عليها وبين المرخص له بالسكنى فيها بسبب هذه الرابطة و ذلك سواء كان المسكن ملحقا بالمرافق والمنشآت ، أو غير ملحق بها ما دام أن شغله كان بسبب العمل ، فإذا كان المنتفع بالمسكن من موظفي الحكومة فإنه يسعوى أن يكون المكان من

أملك الدولة العامة أو الخاصة ، ولا يحق له التمسك بالحماية التي أسبغها المشرع فى قوانين إيجار الأماكن الإستثنائية على مستأجرى الأماكن الغالية بشأن الإمتداد القانونى للعقد .

الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٤٥٥ بتاريخ ١٩/٧/١٩٩٠

نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٩ مالفه البيان - بالنسبة للأماكن المؤجرة لغير السكنى على انه إذا كانت العين مؤجرة لمزاولة نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى أو حرفى فلا ينتهى العقد بوفاة المستأجر أو تركه العين و يستمر لصالح ورثته و شركائه فى إستعمال العين بحسب الأحوال " - مما يدل على انه فى حالة إستغلال المكان المؤجر لمزاولة الأنشطة مالفه البيان ، أجاز المشرع إستمرار عقد الإيجار لورثة المستأجر عند وفاته ، - و جاء النص عاماً بغير قيد فلم يشترط المشرع أن يكون الورثة قد زاولوا هذا النشاط مع مورثهم قبل وفاته بل يستمر عقد الإيجار لصالحهم و لو لم يكن لهم أى نشاط البتة وهدف المشرع من ذلك هو الإبقاء على إستمرار تلك الأنشطة فى الأماكن المؤجرة حماية لها وتشجيعاً للإستثمار لئكى تنمو وتزدهر لما لها من أثر كبير فى الحياة الإقتصادية . أما إذا قام المستأجر بإشارك آخر معه فى النشاط الذى يمارسه فلا يعدو آن يكون هذا متابعة منه للارتفاع بالمكان المؤجر فيما أجر من أجله بعد أن ضم إلى رأس المال المستثمر فيها حصة لآخر على سبيل المشاركة فى إستغلال هذا المال المشترك دون أن يتطرى هذا بذاته على معنى تخلى المستأجر عن المكان المؤجر و قد إنزعم المشرع بهذا النهج الذى هدف إليه بإستمرار عقد الإيجار لصالح ورثة المستأجر ، و أوجب إستمرار عقد الإيجار لشركائه فى إستعمال العين وجاء النص عاماً بغير قيد إنتماً بهذا الهدف فيستمر عقد الإيجار لشركائه و لو كانت الشركة من شركات الواقع أو لم يتم تسجيلها و شهرها وفقاً للقانون ما دام الهدف الذى قصده المشرع فى قانون إيجار الأماكن هو الإبقاء على النشاط ذاته و إستمراره يؤيد ذلك أن المادة ٢/٢٩ مالفه البيان نصت على إستمرار عقد الإيجار " لشركائه " و لو كان القصد هو أن تكون الشركة مستوفية الشروط التى إستلزمها القانون لجاء النص على إستمرار عقد الإيجار للشركة باعتبارها من الأشخاص الاعتبارية ، و ليس هناك أى تعارض بين قانون إيجار الأماكن و قانون الشركات إذ لكل من القانونين مجال و نطاق مستقل لتطبيقه ، لما كان ذلك فلا يجدى الطاعة التمسك ببطان الشركة لعدم إتخاذ إجراءات الشهر التى نص عليها القانون .

الطعن رقم ٧٨٥ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ١٠١٠ بتاريخ ١٨/٤/١٩٩٠

النص فى المادة ٢١ من قانون إيجار الأماكن رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - الواجب التطبيق و المقابل لنص المادة ٢٩ من القانون الحالى رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ يدل على أن المشرع جعل لبعض أقارب المستأجر

المقيمين معه حتى تاريخ وفاته حقاً في الإستمرار بالانتفاع بالعين المؤجرة بشروط معينة بينها مما مفاده أن مناط تطبيق هذا النص أن تكون العين المؤجرة قد تم تسليمها للمستأجر وأقام مع أقاربه حتى وفاته وإذ خلت نصوص التشريعات الخاصة بإيجار الأماكن من إيراد نص يحكم الحالة التي يترتب فيها المستأجر أثناء مدة العقد الإضافية ، وقبل إستلامه العين معدة للسكنى ، فإنه يتعين الرجوع إلى القواعد العامة للإيجار المنصوص عليها في القانون المدني ، ومنها ما تقضى به المادة ١٠١/٦ من القانون المدني من أن الإيجار لا ينتهي بوفاة المؤجر أو المستأجر ، وأنه إذا مات المستأجر جاز لورثته أن يطلبوا إنهاء العقد متى أثبت أنه بسبب موت مورثهم أصبحت أعباء العقد أثقل من أن تتحملها مواردهم أو أصبح الإيجار مجاوزاً لحدود حاجتهم ، مما مفاده أنه بوفاة المستأجر تنتقل الحقوق والالتزامات الناشئة عن عقد الإيجار إلى ورثته أخذاً بأن الأصل في العقود المالية إنها لا ترم عادة لإعتبارات شخصية وبحق لهم الانتفاع بالعين المؤجرة بغض النظر عن سبق إقامة مورثهم أو إقامتهم معه فيها .

الطعن رقم ٨٨٠ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ٢٢١ بتاريخ ١٩٩٠/٥/٣٠

النص في الشق الأول من المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أنه " مع عدم الإخلال بحكم المادة ٨ من هذا القانون لا ينتهي عقد إيجار المسكن بوفاة المستأجر أو تركه العين إذا بقي فيها زوجة أو أولاده أو أي من والديه الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك بذل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن عقد إيجار المسكن لا ينتهي لهؤلاء بوفاة المستأجر الأصلي أو تركه العين وتستمر العلاقة الإيجارية قائمة مع أي من المستفيدين المشار إليهم متى كانت إقامتهم بالعين مستقرة حتى تاريخ الوفاة أو الترك ولا يحول دون إمتداد العقد إلى أي منهم انقطاعه عن الإقامة بالعين لسبب عارض ما دام أنه لم يكشف عن إرادته في التصلي عنها صراحة أو ضمناً ، ويكفي أن تكون إقامة المستفيد بالعين المؤجرة بقصد إستعمالها كمصيف تتفق مع طبيعة الغرض من هذا التأجير .

الطعن رقم ٣١ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ٤٩٣ بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢٥

- المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ٢١ من القانون السابق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن - التي تحكم واقعة النزاع و المقابلة لنص المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - أن عقد إيجار المسكن لا ينتهي بوفاة المستأجر ويستمر لصالح زوجته أو أولاده أو أي من والديه الذين كانوا يقيمون معه حتى وفاته أو تركه العين وأن المقصود بالإقامة التي يترتب عليها مزية الإمتداد القانوني لعقد إيجار العين المؤجرة بقصد إستخدامها مصيفاً هي الإقامة الموسمية المنقطعة بحسب طبيعة الإقامة فيها كمصيف وغير من ذلك النص عقد الإيجار على

إستعمال العين المؤجرة مسكناً ذلك أن الإقامة الموسمية بالعين لا يعد تغييراً في وجه إستعمالها كمنسكن .

من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن نقاضي الموجدع سلطة التعرف على الغرض من إستئجار العين وتقدير مدى فوائف الإقامة فيها التي يترتب عليها مزية إستمرار عقد الإيجار بما له من سلطة فهم الواقع في الدعوى وتقدير الدليل فيها ، كما له سلطة تقدير أقوال الشهود حسبما يطمئن إليه وجدانه من غير أن يكون ملزماً ببيان أسباب ترجيحه لما أخذ به من أقوالهم وإطراح ما عده ظالماً كان إستخلاصه مائفاً يتفق والثابت بالأوراق ولا يتجافى مع مدلول ما أخذ به من أقوال الشهود .

- متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءً بامتداد عقد الإيجار لصالح المطعون ضدهم إستناداً إلى ما حصله من أقوال شاهديهم بجلسة التحقيق من أن مورثهم إستأجر شقة النزاع بمدينة الإسكندرية بقصد إستخدامها مصيفاً ، وانه كان يقيم معهم فيها في موسم الصيف حتى تاريخ وفاته وتب الحكم على ذلك إلزام الطاعن بحبر عقد إيجار لهم . و إذ كان هذا الذي خلص إليه الحكم سائفاً له أصل ثابت بالأوراق ولا خروج فيه بأقوال الشاهدين إلى غير ما يؤدي إليه مدلولها مطلقاً وصحيح القانون ومن ثم فإن النعي لا يعدو أن يكون جدلاً فيما لمحكمة الموضوع من سلطة فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة المقدمة فيها بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير تلك التي أخذت بها المحكمة وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٢١١ لسنة ٥٣ مكتب فني ٤٧ صفحة رقم ٦٥٥ بتاريخ ١٩٩١/٣/٦

المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - في شأن تأجير الأماكن - أن المشرع رغبة منه في حماية شاغلي المساكن المؤجرة ولحل أزمة الإسكان إستحدث في المادة المذكورة حكماً يقضي بإستمرار عقد الإيجار وإمتداده في حالة وفاة المستأجر أو تركه العين المؤجرة لصالح زوجته أو أولاده أو أي من والديه المقيمين معه وقت الوفاة الترك ويكلى لكي يتمتع هؤلاء بميزة الإمتداد القانوني لعقد الإيجار أن يثبت لهم إقامة مستقرة مع المستأجر الأصلي بالعين المؤجرة أيأ كانت بدايتها بشرط أن يستمر حتى تاريخ الوفاة أو الترك وأن القطار المستفيد عن الإقامة في العين المؤجرة لسبب عارض مهما إستطالت مدته لا يحول دون قيامها . أن الفصل في كون الإقامة مستقرة من عدمه من إطلاقات قاضي الموضوع دون معقب عليه في ذلك من محكمة النقض .

الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٥٣ مكتب قتي، ٤٢ صفحة رقم ٢٩٦ بتاريخ ١٩٩١/١/٢٤

مفاد النص في المادة ١٥٢ من التقنين المدني يدل على أن مبدأ نسبية العقد يهيمن على قوته الملزمة بالنسبة للأشخاص والموضوع بما يقتضي أن أثر العقد إنما يقتصر على طرفيه والخلف العام أو الخاص الدائنين في الحدود التي بينها القانون ، فلا تصرف الحقوق الناشئة عنه والإلتزامات المتولدة منه إلا إلى عاقلديه ، و لكن كان لعقد إيجار الأماكن طابع عائلي و جماعي لا يتعاقد فيه المستأجر ليسكن بمفرده بل ليعيش معه أفراد أسرته و من يترأى له إيوائهم ، إلا أن ذلك لا ينفي نسبية أثر العقد من حيث الأشخاص فهو لا يلزم غير عاقلديه و يبقى المستأجر هو الطرف الأصلي في التعاقد مع المؤجرة و لا يسوغ القول بأن المقيمين معه يعتبرون مستأجرين أصليين أخلاً بأحكام النيابة الضمنية انجرافاً عن المبادئ العامة في نسبية أثر العقد لأن هؤلاء ليسوا طبقاً للقانون أطرافاً في عقد الإيجار و لا تربطهم بالمؤجرة أية علاقة تعاقدية مباشرة أو غير مباشرة سواء كانت إقامتهم منذ بدء الإجارة أو بعد ذلك وإنما تمتعهم بالإقامة في العين كان قياماً من المستأجر بالتزامات قانونية أو واجبات أدبية ذات طابع خاص قابلة للتغير و متعلقة به هو و لا شأن للمؤجر بها ، و كيفية استعمال المستأجر لمنفعة المسكن مسألة عارضة لا تبرر فكر المجاز القانوني على أساس النيابة الضمنية .

الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٥٣ مكتب قتي، ٤٢ صفحة رقم ٢٩٦ بتاريخ ١٩٩١/١/٢٤

المساكنة التي تنشئ حقاً بالبقاء في العين للمتعين من غير الأقارب المشار إليه في المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير و بيع الأماكن و تنظيم العلاقة بين المؤجر و المستأجر المنطبقة على واقعة الدعوى - و أن كانت تستلزم إقامتهم مع المستأجر في العين المؤجرة منذ ذلك التاريخ لا تعتبر بالضرورة مشاركة مكنية ، فلا يسوغ القول بأن تابعي المستأجر و من يعملون في خدمته مساكنون له حتى و لو كانت إقامتهم معه منذ بدء الإجارة ، لأن هذه الإقامة - مهما إستطالت هي من قبيل الإيواء الذي لا يمنحهم حقاً في البقاء في العين المؤجرة بعد وفاته أو تركه لها ، ذلك أن انقضاءهم بها مفرغ من مغلومهم المستأجر الأصلي و إستمراره في شغل تلك العين .

الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٥٣ مكتب قتي، ٤٢ صفحة رقم ١١٨٠ بتاريخ ١٩٩١/٥/٢٣

إذا كان البين من الإطلاع على العقدين محل النزاع انه نص في البند السابع من كل منهما على انه في حالة وفاة أي من المطعون ضدهما يؤول حق الانتفاع إلى الزوج و الأولاد فقط دون سواهم من باقي الورثة فان هذا الشرط ينال طبيعة بيع حق الانتفاع و يخرج التعاقد عن نطاقه ، كما أن النص في البند التاسع منهما على انه إذا رغب المطعون ضدهما بعد انتهاء مدة الانتفاع أن يستمر في شغل الشقة يحق

لهما ذلك إما بنفس الشروط الواردة في العقد أو بالقيمة الإيجارية التي تقديرها لجنة تقدير الإيجارات مؤداة أن طبيعة التعامل و النية المشتركة للمتعاقدين و طريقة تنفيذ العقد يرجع منها انه عقد إيجار وليس بيعاً لحق انتفاع . لما كان ذلك و كانت محكمة الموضوع قد إستخلصت من هذين البتدين و من ظروف التعاقد أن العقدين موضوع النزاع في حقيقتهما عقد إيجار و هو إستخلاص سائع يتفق مع ما جرت به عبارات البتدين مالم يالفي الذكر و يتساند مع ظروف التعاقد فإنها تكون قد نهجت نهجاً صحيحاً في تكيف العقدين و لم تخرج فني تفسيرها لتصوصها عما تحتمله عبارتهما . وفقاً لهذا التكيف الصحيح الذي إستظهرت به المحكمة إرادة الطرفين فإن الشرط الوارد في البند السابع في كل من العقدين و الحال هذه يكون غير منفصل عن جملة التعاقد و يصبح غير سديد ما يثيره الطاعن من أن العقد يصح كبيع لحق انتفاع بينما يطل ذلك الشرط .

الطعن رقم ١٠٤٩ لسنة ٥٣ مكتب فني ٤٢ صفحة رقم ٨٣٠ بتاريخ ١٩٩١/٣/٢٧

المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن إستخلاص إقامة المستفيد من إمتداد عقد الإيجار مع مستأجر العين إقامة مستقرة وفقاً لنص المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - بشأن إيجار الأماكن و تنظيم العلاقة بين المؤجرين و المستأجرين هو مما تستقل به محكمة الموضوع دون مقرب عليها في ذلك متى أ قامت قضاؤها على أسباب سائفة تكفي لحملة .

الطعن رقم ١٦٨٨ لسنة ٥٣ مكتب فني ٤٢ صفحة رقم ٤٥٩ بتاريخ ١٩٩١/٢/١٤

مفاد النص في الفقرة الثانية من المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير و بيع الأماكن و تنظيم العلاقة بين المؤجر و المستأجر . يدل على أحقية و رثة و شركاء - مستأجر العين المؤجرة لمزاولة نشاط تجاري أو صناعي أو مهني أو حرفي - في أي الانتفاع بالعين المؤجرة بعد وفاته حق لصيق بأشخاصهم مقرر لهم و حدهم و على سبيل الإستثناء - لا يحق لغيرهم التحدي به أمام القضاء .

الطعن رقم ٢٢٧٠ لسنة ٥٥ مكتب فني ٤٢ صفحة رقم ٣٦٢ بتاريخ ١٩٩١/١/٣١

إذ كانت إقامة أولاد المستأجر بالعين المؤجرة مرتبطة بانتفاع والدهم المستأجر الأصلي و رهن مشيئة فإذا تزوج أحد الأولاد بالعين المؤجرة فإن انتفاع زوجته لا يعدو - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون انتفاعاً مطرئاً عن حقه هو في الانتفاع بالسكن و تابعاً له ليدور معه وجوداً و عدماً ، إذ تستمد هذا الحق من زواجها دون المستأجر الأصلي . و من ثم فلا ترتب لها تلك الإقامة أي حق في إستمرار عقد الإيجار لصالحها بعد وفاة المستأجر الأصلي أو تركه العين المؤجرة . لما كان

ذلك ، و كان الثابت أن الطاعة تزوجت بالمطعون ضده الأول و أقامت معه بالشقة محل النزاع إستئجار والده . فان انتفاعها بالسكنى يكون انتفاعاً مفرعاً عن حق زوجها و تابعاً له فى إستمراره فى شغل العين و لا يرتب بالتالى لها حقاً فى إستمرار عقد الإيجار لصالحها بعد وفاة والد زوجها المستأجر الأصلي حال قيام الزوجية .

الظعن رقم ٢٣٢٠ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٧٢١ بتاريخ ١٣/٣/١٩٩١

- إذ كان المشرع . و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قد أورد بالمادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قاعدة عامة فى إمتداد عقود الإيجار كافة - سواء كان المستأجر مصرياً أم غير مصرياً ليستفيد من حق الإمتداد القانونى لمقود الإيجار زوجة المستأجر و أولاده و والدها المقيمون معه إقامة مستقرة قبل وفاته أو تركه المسكن دون تحديد لمدة الإقامة بالنسبة لهؤلاء إلا أن مفاد النص فى المادة ١٧ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - يدل على أن عقود الإيجار الصادرة لصالح الأجانب و السارية المفعول وقت العمل بالقانون المذكور فى ١٩٨١/٧/٣١ دون أن يكون له مدة إقامة سارية المفعول فى ذلك الوقت قد أصبحت منتهية بقوة ذلك القانون و منذ نفاذه ، أما إذا كانت مدة إقامتهم ممتدة إلى تاريخ لاحق أو كانت عقود الإيجار الصادرة إليهم لم ترم إلا فى تاريخ تال لسريان القانون المذكور فان هذه المقود لا تنتهى بقوة القانون إلا بانتهاء مدة إقامتهم و انه إذا ما انتهت هذه المقود على النحو المتقدم ولجأ المؤجر إلى المحكمة طالباً إخلاء المستأجر فان المحكمة لا تملك إلا إيجابته إلى طلبه متى تحققت من أن المستأجر أجنبى الجنسية و أن مدة إقامته بالبلاد قد انتهت .

- إذ كان الثابت فى الدعوى أن المطعون عليه - و هو أجنبى الجنسية - و أن إمتد عقد الإيجار إليه بعد ترك والده المستأجر الأصلي العين المؤجرة فى عام ١٩٧٧ و قبل صدور القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ إلا أن إقامته بالبلاد قد انتهت فى ١٩٨٣/٣/٣ و من ثم فان عقد الإيجار يكون قد انتهى بقوة القانون فى هذا التاريخ و لا عبرة من بعد يكتسب المطعون عليه الجنسية السودانية - و أباً كان وجه الراى فيه أو حصوله على تصريح جديد بالإقامة إذ أن ذلك ليس من شأنه أن يعيد إلى العقد الذى انتهى بقوة القانون سريانه و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون و أخطأ فى تطبيقه .

الظعن رقم ٢١٨٦ لسنة ٦٠ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٤١٤ بتاريخ ٢/٢/١٩٩١

- النص فى المادة ٢٩/٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - بشأن إيجار الأماكن - يدل - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على انه إذا كانت العين مؤجرة لمزاولة نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى

أو حرفى و شارك المستأجر الأصلي آخرون فى هذا النشاط سواء أكان ذلك منذ بدء الإجارة أم بعد ذلك فان عقد الإيجار يمتد إلى هؤلاء الشركاء إذا تولى المستأجر الأصلي أو ترك العين المؤجرة و أن أمر تحديد الغرض من استعمال العين يرجع فيه عادة إلى ما أثبت بشأن عقد إيجارها و أى تغيير فى هذا البيان لابد وان يؤثر على مركز الشريك و مصلحته ينشئ له حقاً فى الدفاع عنها .

- إذ كان البين من الأوراق أن الطاعن - و هو خصم فى الدعوى - قد ادعى بتزوير عقد الإيجار مسند الدعوى فيما تضمنه من تغيير فى بياناته بجعل الغرض من استعمال العين المؤجرة قاصرة على السكنى فقط دون التصريح باستعمالها مكتباً و ذلك بغية الاستفادة من الإمتداد القانونى لعقد الإيجار تفادياً من إخلاء من عين النزاع بإعتباره مشاركاً للمستأجر الأصلي لهذه العين قبل وفاته فى شركة واقع للإصايج وتوزيع الأفلام السينمائية اتخذت عين النزاع مقراً لها - و لم يدع أحد بصورتها - و من ثم يكون الإدعاء بالتزوير منجأ فى النزاع و جائز ، و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر بان قضى بعدم قبول الإدعاء بالتزوير و تأييد الحكم المتأنف فيما قضى به من إخلاء عين النزاع على مسند من أن الطاعن نم يكن طرفاً فى عقد الإيجار المدعى بتزويره و أن لم يقدم ثمة دليل على إسعفاء إجراءات نشر الشركة التى كونها مع المستأجر الأصل حتى يحتج بشخصيتها قبل المطعون ضدهم الملاك فانه يكون معيماً بمخالفة القانون و الخطأ فى تطبيقه .

* الموضوع الفرعى : إمتياز دين الأجرة :

الطعن رقم ١٣٦٢ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣٢٢ بتاريخ ١٠/٥/١٩٧٩

النص فى المادة ١١٤٣ من القانون المدنى على أن " أجرة المالى و الأرضى الزراعية لستين أو لمدة الإيجار أن قلت عن ذلك و كل حق آخر للمؤجر بمقتضى عقد الإيجار يكون لها جميعاً إمتياز على ما يكون موجوداً بالعين المؤجرة و مملوكاً للمستأجر من منقول قابل للحجز ... " . فساد أن إمتياز دين الأجر على المنقولات الموجودة بالعين المؤجرة قاصر على أجرة ستين ، و لما كان دين الأجرة المستحق للمطعون عليهم الخمسة الأول هو مبلغ ٥٥١٢ جنيهاً فقط ، و كان الحكم المطعون فيه قد خصصهم بكامل دين الأجرة المستحق لهم و قدره ٧٥٠٥ جنيهاً على مسند من القول بان دين الهيئة الطاعنة الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية - طبقاً للفقرة الرابعة من المادة ١١٤٣ من القانون المدنى لا ينفذ فى حقهم ، مع أن ذلك النص فيما فرضه من إسعفاء حقوق الإمتياز التى تقدم إمتياز المؤجر و من بينها المبالغ المستحقة للحزنة العامة و التى إعتبر المشرع مستحقات الهيئة الطاعنة فى مرتبتها بالمادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، لا يكون بالنسبة للأجرة على إطلاقها ، و إنما يعنى الأجرة

التي حددتها الفقرة الأولى من ذات المادة بستين فقط ، و من ثم فإن إمتياز المؤجر بإعتباره حسن النية طبقاً للمادة ١١٣٣ مدني - لا يقدم على إمتياز الهيئة الطاعة إلا في حدود سنتين ، و إذ خالف الحكم انسطرون فيه هذا النظر ، فانه يكون قد خالف القانون و أخطأ في تطبيقه .

* الموضوع الفرعي : إنتهاء عقد الإيجار :

الطعن رقم ١٨١ لسنة ٢١ مكتب فني ٦ صفحة رقم ٥٤٠ بتاريخ ١٩٥٥/١/٢٧

انتهاء مدة الإجارة قبل تسليم العين المؤجرة للمستأجر لا يحول دون توافر مصلحته في طلب التنفيذ العيني و وجه تحقق هذه المصلحة هو تقرير حق قانوني له حتى و لو استحال التنفيذ بالتسليم لانتهاء المدة و لقت صدور الحكم لما يترتب على قبول هذا الطلب من إمكان رجوعه بالتعويض على المؤجر .

الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٢٢ مكتب فني ٦ صفحة رقم ١٥١٦ بتاريخ ١٩٥٥/١١/٢٤

لما كان عقد الإيجار ينتهي بانقضاء المدة المنطق عليها بلا احتياج للتبنيح بإخلاء العين المؤجرة وفقاً للمادتين ٣٨٢ و ٣٨٥ من القانون المدني القديم الذي يحكم واقعة الدعوى و أن الإيجار لا يتجدد باستمرار المستأجر بعد انتهاء المدة منتظماً بالشئ المؤجر إلا إذا كان ذلك برضاء المؤجر كما هو مفهوم المادة ٣٨٦ من القانون المذكور ، و كان الواقع في الدعوى هو أن المستأجر قد استمر واضعاً يده على العين بعد انتهاء مدة الإجارة رغم معارضة المؤجر مما يترتب عليه وجوب اعتبار وضع يده بغير سند ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر أن ما يتعين القضاء به للمؤجر عن المدة اللاحقة لنهاية عقد الإيجار هو الأجرة المنطق عليها في العقد يكون قد أعمل حكم هذا العقد خلافاً للقانون الذي يقضي بانتهائه .

الطعن رقم ٦٩ لسنة ٢٣ مكتب فني ٨ صفحة رقم ٧١٩ بتاريخ ١٩٥٧/١٠/١٧

متى كان قد قضى نهائياً بقيام علاقة تجارية لمدة معينة فلا مانع من التقرير بعبود الطرفين عن هذه العلاقة و للمحكمة أن تستخلص هذا العبود من وقائع سواء كانت سابقة أو لاحقة للحكم القاضي بتقرير العلاقة الإيجارية مادام أنها مغايرة للوقائع التي تكونت منها هذه العلاقة و لاحقة لها و دون ما نظر إلى تاريخ الفصل في قيام العلاقة التجارية و الحكم بتقريرها - و لا يحسب في هذا الصدد بقوة الأمر المقضي للحكم القاضي بتقرير العلاقة التجارية لمدة معينة .

الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٢٩ مكتب فني، ١٥ صفحة رقم ٨١٩ بتاريخ ١١/٦/١٩٦٤

مقتضى الحكم بإخلاء المستأجر من البناء وتسليمه إلى المؤجر ألا يكون للمستأجر حق في الانتفاع بالبناء من تاريخ صدور هذا الحكم . و إذ قضى الحكم للمستأجر بتعويض مقابل حرمانه من هذا الانتفاع بعد هذا التاريخ فإنه يكون مخلفاً للقانون .

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٤ مكتب فني، ١٨ صفحة رقم ١٢٤٨ بتاريخ ١٣/٦/١٩٦٧

إذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطرفين إتفقا في عقد الإيجار على أن مدته ثلاث سنوات وأنه لما قام النزاع بينهما تصالحا أمام لجنة الإصلاح الزراعي على أن يسدد المستأجر الأجرة المتأخرة وتعهد بإنهاء عقد الإيجار وتسليم الأرض في نهاية السنة الزراعية ، وجاء هذا التعهد متفقا مع نصوص عقد الإيجار المبرم أصلا بين الطرفين من حيث إنهاء العقد في هذا الوقت ، فإن صدور القانون ١٧٢ لسنة ١٩٦١ بعد ذلك والذي قضى بأن تمتد سنة زراعية أخرى عقود الإيجار التي تنتهي في السنة الزراعية المتفق بين طرفي النزاع على إنهائه فيها سواء لانقضاء المدة المتفق عليها في العقد أو التي ائتمد إليها تنفيذاً للقوانين السابقة يكون من مقتضاه أن للمستأجر الحق في التمسك بامتداد عقده طبقاً لهذا القانون ، ولا يسلبه هذا الحق سيق إتفاق الطرفين على إنهاء العقد في آخر السنة الزراعية السابقة لصدور القانون المشار إليه . ولا محل للقول بأن هذا الاتفاق كان سابقاً على نشوء حق المستأجر في الإمتداد بمقتضى هذا القانون لا يصح افتراض التزول عن حق لم يكن قد نشأ بعد .

الطعن رقم ٢١١ لسنة ٣٤ مكتب فني، ١٨ صفحة رقم ١٥٧٢ بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٦٧

يشترط - طبقاً للقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٨ - لاعتبار عقد الإيجار متبهما من تلقاء نفسه دون تنبيه أو إنذار في حالة عدم قيام المستأجر بالوفاء بجميع التزاماته حتى نهاية سنة ١٩٥٩ - ١٩٦٠ الزراعية أن يكون عدم الوفاء بغير حق فإن كان الالتزام الذي لم يوف به المستأجر هو التزامه بدفع الأجرة وكان من حقه أن يحبسها بسبب تعرض المؤجر له في الأرض المؤجرة وحرمانه من الانتفاع بها فإنه لا يجوز في هذه الحالة إعتبار المستأجر مغلا بهذا الالتزام وحرمانه على هذا الأساس من الانتفاع بالامتداد القانوني لعقد الإيجار طبقاً للقوانين الاستثنائية التي تقضي بهذا الإمتداد .

الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٨ مكتب فني، ٢٥ صفحة رقم ١٣٦٩ بتاريخ ٨/١٢/١٩٧٤

- نظم المشرع الأحكام العامة لعقد الإيجار في القانون المدني و هي واجبة التطبيق على ما أهرم في ظلها من عقود و لا يستثنى من ذلك إلا الأحكام التي صدرت بها تشريعات خاصة فإنها تسري في نطاق الأغراض التي وضعت لها دون ما توسع في التفسير . و لما كانت التشريعات الخاصة بإيجار الأملاك

وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين ابتداء بالأوامر العسكرية التي صدرت إعتباراً من سنة ١٩٤١ حتى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ثم القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد نصت على منع المؤجر من طلب إخلاء المكان المؤجر للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض ولو عند انتهاء المدة المتفق عليها في العقد إلا لأحد الأسباب المبينة بها ، فقد ترتب على ذلك ، إمتداد عقود إيجار الأساكين بقوة القانون واستمرار العلاقة التأجيرية بين طرفيها بعد انقضاء مدة العقد إلى أن يقرر إنهاؤها وفقاً للقانون في الحالات التي يجوز فيها ذلك أو بتشريع جديد يلغى ذلك الإمتداد .

- إذ كان الثابت من الحكم الصادر في الدعوى ، الذي حاز قوة الأمر المقضى وتمسكت به الطاعنة أمام محكمة الموضوع ، أن عقد الإيجار المبرم بتاريخ ١٥/٣/١٩٤٠ ، كان الفرض منه الإستغلال التجارى وأنه يخضع لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، لما كان ذلك وكان هذا القانون الأخير قد جاء علواً من تنظيم أثر وفاة المستأجر الذي إمتد عقده إمتداداً قانونياً فقد تعين الرجوع إلى حكم القانون المدلى في هذا الخصوص ، وإذ نصت المادة ٣٩١ من القانون المدلى الملغى الذي تم التعاقد في ظله على انه " لا ينسخ الإيجار بموت المؤجر ولا بموت المستأجر ... " وكان الفرض من عقد الإيجار محل المنازعة وفقاً لما سلف البيان - هو الإستغلال التجارى فإن موت المستأجر " مورث الطاعنة " بعد إمتداد العقد بقوة القانون لا يبيح ويقتل الحق في الإجارة إلى ورثة المستأجر من بعده .

الطعن رقم ١٧١ لسنة ٤٢ مكتب قضى، صفحة رقم ٢٠٧٤ بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٧٨

مفاد الفقرة جـ من المادة الثانية من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأساكين وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين - المنطبق على واقعة الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن التشريع الإستثنائي بعد أن سلب المؤجر الحق الذي تخوله إياه القواعد العامة في مطالبة المستأجر بإخلاء العين المؤجرة عند انتهاء مدة العقد مقررأ مبدأ إمتداد الإيجار إمتداداً تلقائياً - أجاز للمؤجر طلب الإخلاء إذا أدخل المستأجر بالتزاماته المتعلقة باستعمال العين المؤجرة ومنها المادة ٥٧٩ من القانون المدنى التى تنص على انه " يلتزم المستأجر بان يستعمل العين المؤجرة على النحو المنطق عليه فإن لم تكن هناك إتفاق يلتزم بان يستعمل العين بحسب ما أعدت له " وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه أقام قضاءه بالإخلاء على أسباب حاصلها أن الفرض من إيجار شقة النزاع هو أن تكون مكتباً للإتحاد ، وأن أعمال المكتب لا تتفق مع استعمال الشقة لمبيت عملاء الإتحاد وهو الأمر الثابت من تحقيق محكمة الدرجة الأولى و تقرير الخبير المقدم فى القضية رقم المودع صورة منه ملف الدعوى ، وأن هذا الإستعمال يلحق ضرراً بالمطعون عليه يتمثل فيما يترتب على إقامة الأشخاص

بالشقة على هذا النحو من حوضاء و إقلاق لراحة سكان المنزل علاوة على زيادة إستهلاك المياه و كان هذا الذى ساقه الحكم سائفاً و كافياً فى حمل النتيجة التى انتهى إليها فان النعى عليه بالقصور فى التسبب يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٦٥٢ بتاريخ ١٦/٦/١٩٧٩

مؤدى نص المادتين ٦٠١ ، ٦٠٢ من القانون المدنى - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن المشرع جعل القاعدة أن موت أحد المتعاقدين فى عقد الإيجار لا ينهاه بل تنتقل الحقوق و الإلتزامات الناشئة عنه إلى الورثة ، أخلدً بأن الأصل فى العقود المالية أنها لا تهرم عادة لإعتبارات شخصية ، فإذا لم يعقد الإيجار خلافاً لهذا الأصل - إلا بسبب حرفة المستأجر أو كان لم يهرم إلا لإعتبارات شخصية مراعاة فيه ، فانه يجوز إنهاؤه . و لكن كان ظاهر عبارة نص المادة ٦٠٢ انه الذكر يوحى بأن طلب الإنهاء مقرر لكل من المؤجر و ورثة المستأجر المتوفى فى الحالتين المنصوص عليهما فيه ، إلا أن الأخذ بهذا الظاهر غير سديد مخالفة لملة الحكم الوارد بالنص ، و هى إنهاء العقد إذا فات الغرض الذى العقد تحقيقاً له و انقلب تنفيذه إلى سبب للإضرار ، ذلك انه أن صبح انه حيث يكون لبعض الإعتبارات الداتية فى شخص المستأجر أثرها الدافع للمؤجر إلى إبرام عقد الإيجار معه ، فانه بولاة المستأجر تقوم للمؤجر مصلحة مشروعة فى طلب إنهاء الإيجار لما يترتب على إستمراره فى شخص ورثة المستأجر من تفتت المصلحة التى إستهدفها المؤجر من التعاقد مع ذلك المستأجر بالذات ، إلا أن الأمر يختلف إذا كان الإيجار لصاحب حرفة صرح له المؤجر بأن يباشر أعمال حرفته فى المكان المؤجر دون أن يكون لشخص هذا المحترف أثر فى التعاقد ، إذ لا يضير المؤجر أن يستمر ورثة المستأجر بعد وفاته فى مباشرة النشاط الذى إرتضى المؤجر إستعمال المكان المؤجر فيه ، و من ثم فلا مصلحة له فى طلب إنهاء العقد فى هذه الحالة غاية الأمر انه إذا شق على الورثة الإستمرار فى إستعمال المكان فى هذا الغرض ، كان لهم - تقديرأ من المشرع لظروفهم - التخلص من أعباء هذه الإجاره بطلب إنهاؤها وذلك على نسق ما يجرى به نص الفقرة الثانية من المادة ٦٠١ آفة الذكر من انه " .. إذا مات المستأجر جاز لورثته أن يطلبوا إنهاء العقد ... إلخ " و ذلك هو ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون المدنى بقولها " إذا كان الإيجار قد عقد لإعتبار شخصى فى المستأجر كما إذا أجرة العين لتكون مكتباً لمحام أو عيادة لطبيب ، و كما فى عقد المزارعة فيجوز لورثة المستأجر " كما فى مكتب المحامى و عيادة الطبيب " و يجوز للمؤجر نفسه " كما فى عقد المزارعة " أن يطلبوا

إنهاء العقد ... " ما مفاده أن ورثة المستاجر وحدهم هم الذين يحق لهم طلب الإنهاء إذا كان الإيجار مقبوضاً بسبب حرفة مورثهم .

الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣٧٣ بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٤
تنص المادة ٥٩٨ من القانون المدني الذي تم التصديق عليه في ظلته بإنهاء الإيجار بانقضاء المدة المبينة في العقد وإذا كان الغرض من استئجار محل النزاع هو الإستغلال التجاري ، فإن العقد لا يسرى عليه الإعتداد القانوني الوارد بالمادة ٤٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

الطعن رقم ١٢١٣ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٣٦٥ بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٤
الأصل أن لمالك الشيء وحده - في حدود القانون - حق إستعماله وإستغلاله و التصرف فيه ، مراعيًا في ذلك ما تقتضيه القوانين و المراسيم و اللوائح المتعلقة بالمصلحة العامة ، أو بالمصلحة الخاصة عملاً بالمادتين ٨٠٢ ، ٨٠٦ من القانون المدني ، مما مؤداه أن يكون للمالك أن يؤجر الأماكن التي يملكها و أن يطلب إخلاء المكان المؤجر إذا انتهت المدة المفق عليها ، أو قام سبب لفسخ عقد الإيجار و أن يختار مستأجره ، و أن يستعمل العين في أى وجه مشروع يراه ، غير أن المشرع رأى بمناسبة أزمة الإسكان تنقيح حق المؤجر في طلب الإخلاء . لانتهاء المدة المفق عليها أو لفسخ العقد الذى نشأ صحيحاً و لم يطل أو يفسخ بقوة القانون أثناء مدته ، إلا للأسباب التى نص عليها فى المادة ٣١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذى يحكم والقعة الدعوى لنفاذه قبل أن تستقر المراكز القانونية للخصوم بصنور حكم نهائى وتصلقه بالنظام العام فيما أورده من نصوص أمره ، ففسرى بأثر لورى على آثار العقود حتى إذا كانت قد أبرمت قبل مريان القانون .

الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٦٨٧ بتاريخ ١٩٨٢/٦/٧
إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تكييف العقد المؤرخ بأنه عقد شركة و كان من المقرر فى المادة ١/٥٢٦ من القانون المدني أن الشركة تنتهى بانقضاء الميعاد المعين لها و قد انقضت مدة هذا العقد وبقي الطاعن يعين النزاع دون رضاه المطعون ضده و من ثم فانه يعد مقصداً إذ لم يعد له سند فى البقاء بها و إذ قضى الحكم المطعون فيه بالإخلاء تأسيساً على ما تقدم فلا يكون مشوباً بالتناقض و لا يغير من ذلك أن المطعون ضده طلب طرد الطاعن إذ أن الإخلاء و الطرد لفظان بمعنى واحد يفيدان بأن الطاعن لم يعد له الحق فى البقاء يعين النزاع ، و يكون الحكم قد فصل فى مصير هذا العقد و أوضح انه غير قائم لانتهاء مدته .

الطعن رقم ٢٤١٣ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ١١٧٨ بتاريخ ١٢/٢٠/١٩٨٢

لما كانت قواعد القانون المدني هي التي تنظم كيفية انتهاء الإيجار بانتهاء مدته بالنسبة لعقود إيجار الأماكن المفروشة التي لا تخضع لقواعد الإمتداد القانوني ، و لما كان مفاد نص المادتين ٥٦٣ ، ٥٩٨ من القانون المدني أن المتعاقدين إذا إتفقا على تحديد مدة العقد ينتهي بانقضائها الإيجار . فانهما يريدان بذلك أن العقد ينتهي بمجرد انقضاء المدة دون أي إجراء آخر ، فلا حاجة عندئذ للتنبية بالإخلاء ما دام التنبية ليس مشروطاً في العقد ، أما إذا عقد الإيجار دون إتفاق على مدة أو عقد لمدة غير معينة أو تعلق إبراء المدة المدعاة ، اعتبر الإيجار منقطعاً للفترة معينة لدفع الأجرة ، فإذا اعتبرت مدة الإيجار هي المدة المحددة لدفع الأجرة فإن الإيجار لا ينتهي بمجرد انتهاء المدة المحددة لدفع الأجرة بل لابد من أن يثبت أحد المتعاقدين على الآخر بالإخلاء في المواعيد التي ذكرتها المادة ٥٦٣ من القانون المدني .

الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٤٦٠ بتاريخ ٣/٢٦/١٩٨٧

— الأصل في عقود الإيجار الخاضعة لحكم القانون المدني أنها تنتهي بانتهاء المدة المحددة فيها و أن التنبية بالإخلاء الصادر من أحد طرفي عقد الإيجار للطرف الآخر في المواعيد المبينة بالمادة ٥٦٣ من القانون المدني يؤدي إلى انحلال الرابطة العقدية التي كانت قائمة بينهما بعد فترة معينة .

— إذ كان الغائب بالأوراق أن الطاعن أقام دعواه بطلب إنهاء عقد إيجار النزاع المؤرخ ١٩٥٣/٧/١ لانتهاء مدته بعد أن تبه على الشركة المطعون ضدها بالإخلاء في ١٨/٩/١٩٧٩ وفقاً لشروط هذا العقد ، و إذ نازعت الأخيرة في طبيعة العين المؤجرة في أنها لا تعد من الأراضي الفضاء لانه كان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يفصل في طلب إنهاء العقد وفقاً للأحكام المقررة في هذا الشأن ، و لا يغير من ذلك أن المادة الأولى من قرار وزير الترميم و التجارة الداخلية رقم ١٨٢ لسنة ١٩٧٨ - المنفدل لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٥ تحظر على ملاك العقارات التي تحوي منشآت تموينية و التي حددها الجدول المرفق لهذا القرار و من بينها مطاحن الجبوب من إتخاذ أي إجراء لهدم العقارات قبل الحصول على ترخيص بذلك من المحافظ المختص ، إذ أن هذا الحظر قاصر على هدم تلك المنشآت و لا يمتد أثره إلى العلاقة الإيجارية القائمة بشأنها ، بل تظل خاضعة من حيث قيامها أو انقضائها للقواعد القانونية التي تنظمها سواء في القانون المدني أو قوانين إيجار الأماكن بحسب الأحوال و لا يحول دون القضاء بانتهاء عقد الإيجار أن يطلب المؤجر تسليم العين المؤجرة خالية من المنشآت التي أقامها المستاجر بما يعارض مع القرار الوزاري المشار إليه إذ هو ليس شرطاً لقبول طلب

إنهاء العقد ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر و قضى برفض الدعوى برمتها لعدم حصول الطاعن على ترخيص لهدم المطحن الذى أقامه المستأجر بالأرض المؤجرة فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون

الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٨١ بتاريخ ١٩٨٧/١/٨

إذ كانت المطعون ضدها قد استهدفت من دعوها الحكم بانتهاء عقد الإيجار محل النزاع لوروده على أرض فضاء بعد انتهاء مدته و كان الطاعن لم يدع أمام محكمة الموضوع بأن محل هذا العقد هو من المباني الخاضعة لأحكام قانون إيجار الأماكن بما مقتضاه امتداده بقوة القانون إلى مدة غير محددة وكان ما ينهى به من صورية ما ورد بالعقد من أنها أرض فضاء هو سبب جليل لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتضمنه هذا الدافع من واقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع هو التحقق من طبيعة العين محل النزاع .

الطعن رقم ٢٧٣٧ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٩٢٠ بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٢٨

مؤدى ما تنص عليه الفقرة الأولى من المادة ١٧ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر من انه " تنتهى بقوة القانون عقود التأجير لغير المصريين بانتهاء المدد المحددة قانوناً لإقامتهم بالبلاد " انه يجوز للمؤجر أن يتمسك بإعمال حكمها . أما بطريق الدعوى المبدأة أو عن طريق الدفع فى الدعوى التى يقيمها المستأجر الأجنبى بطلب تمكينه من الانتفاع بالعين المؤجرة ، لما كان ذلك و كان الثابت بالأوراق أن الطاعنين قد تمسكوا فى المذكرة المقدمة منهم إلى محكمة الاستئناف بأن العلاقة الإيجارية الجديدة على لرض قيامها قد انقضت بقوة القانون لان المستأجر غير مصرى الجنسية و انتهت إقامته بالبلاد ، و كان الحكم المطعون فيه قد أورد فى مذكراته بهذا الصدد أن " الأثر المترتب على تجديد عقد الإيجار هو تمكين المستأجر من شغل العين المؤجرة و تسليمها إياه طالما لم يصدر حكم بإنهاء العلاقة الإيجارية المترتبة على تجديد العقد " مما مفاده إن الحكم قد حجب نفسه عن بحث ما أبداه الطاعنون من دفاع بانتهاء عقد الإيجار وفقاً لنص المادة ١٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ملتجئاً عن تحقيقه رغم انه دفاع جوهري كان من المعين على المحكمة أن تقول كلمتها فيه ، إذ من شأنه لو صبح أن يغير وجه الرأى فى الدعوى ، و من ثم فان الحكم يكون فضلاً عن مخالفته القانون - قد شابه لصور فى التسبب .

الطعن رقم ٧٦٦ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٨٦٦ بتاريخ ١٩٩٣/٢/٢٣

- مفاد النص في المادتين ٥٥٨ ، ٥٦٣ من القانون المدني يدل على أن المشرع إستلزم توقيت عقد الإيجار و اعتبر المدة ركناً فيه و انه إذا عند العند دون إتفق على ميثاق ينتهي فيه الإيجار أو تعذر إثبات المدة المدعاة أو عقد لمدة غير معينة بحيث لا يمكن معرفة تاريخ انتهاء الإجارة على وجه التحديد كان ربط انتهائها بأمر مستقبل غير محقق الوقوع تعين اعتبار العقد منعقداً للفترة المعينة لدفع الأجرة و يكون لكل من المتعاقدين الحق في إنهاء العقد بعد التنبيه على الآخر بالإخلاء في المواعيد المبينة بالمادة ٥٦٣ مאלقة البيان .

- إذ كان الثابت إن عقد الإيجار محل النزاع المؤرخ قد انعقد لمدة خمس سنوات تتجدد طالما كان المستأجر قائماً بسداد الأجرة و له وحده الحق في طلب إنهائه و أن الأجرة مبلغ ١٨٠ جنيه تدفع شهرياً فإنه مع وجود هذا الشرط يعتبر العقد بعد انتهاء مدته الأولى منعقداً للفترة المحددة لدفع الأجرة و هي شهر يتجدد و يكون لأي من المتعاقدين الحق في إنهاء العقد إذا نبه على الأخير قبل النصف الأخيرة من الشهر إعمالاً لنص المادة ٥٦٣ مدني و إذ كان الطاعون قد نبهوا المطعون رسمياً في ١٩٨٣/١/١٧ بإنهاء العقد فإن العلاقة الإيجارية تكون انقضت بهذا التنبيه و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وعمد إلى تحديد مدة الإجارة تحديداً تحكمياً بتأويل عام لأنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٨٨٤ لسنة ٥٧ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٣٧٠ بتاريخ ١٩٨٨/٣/١٠

- النص في المادة ١٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير و بيع الأماكن و تنظيم العلاقة بين المؤجر و المستأجرة يدل على أن المشرع في سبيل العمل على توفير الأماكن - كما أفصح عن ذلك تقرير اللجنة التشريعية بمجلس الشعب - اعتبر عقود التأجير القائمة للأجانب الغير مقيمين في البلاد منتهية بقوة القانون بانتهاء المدة المحددة لإقامتهم ، و أعطى للمؤجر بالنسبة للأماكن التي يستأجرها الأجانب في تاريخ العمل بأحكام هذا القانون - الحق في طلب إخلاء المكان المؤجر إذا ما انتهت إقامة الأجنبي في البلاد .

- مفاد ما نصت عليه المادة الثامنة من قرار وزير الداخلية رقم ١٨٠ سنة ١٩٦٤ بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم ٨٩ سنة ١٩٦٠ في شأن دخول و إقامة الأجانب بأراضي جمهورية مصر العربية و الخروج منها و المعدل بالقرار رقم ١١٦٤ لسنة ٧٩ أن الأجنبي المرخص له بإقامة مؤقتة بمصر يجوز له خلال المدة المرخص له فيها السفر للخارج و العودة دون الحصول على تأشيرة بالعودة و تعتبر إقامته

المرخص له فيها سارية المفعول طالما انه لم يتغيب بالخارج أكثر من ستة أشهر و لم يتجاوز مدة إقامته المرخص له فيها أيهما أقل ما لم يتجاوز مدير مصلحة وثائق السفر الهجرة و الجنسية عن هذا الأجل أو يستلزم حصوله على تأشيرة عوده لسفرة واحدة أو أكثر للمدة التي يراها .

الظعن رقم ٧٣٥ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٢٩ بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٩

- لن كان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شان تأجير و بيع الأماكن و تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر قد حدد فى بعض نصوصه الأحكام التى تولف تنفيذها على صدور قرار من وزير الإسكان ومن بينها ما نصت عليه الفقرة الثانية من مادته الأولى من انه يحوز بقرار من وزير الإسكان و التعمير مد نطاق سريان أحكام الباب الأول منه كلها أو بعضها على القرى بناء على إقتراح المجلس المحلى للمحافظة بما لا زمه أن وزير الإسكان و التعمير هو المختص دون غيره بإصدار القرارات المنفذة للفقرة الثانية من المادة الأولى من هذا القانون و من ثم فان قرار رئيس الوحدة المحلية بمركز شبين القناطر رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٠ إذ نص على مد نطاق سريان أحكام الباب الأول من القانون المشار إليه على عزبة اليمين الكاتبة بها العين محل النزاع يكون عديم الأثر لصدوره من سلطة غير مختصة بإصداره مما يكون معه قضاء الحكم المطعون فيه بان العلاقة التأجيرية بين الطاعن و المطعون ضده الثالى بموجب العقد المورخ ١٩٧٢/٥/١ فى وقت رفع الدعوى المطعون فى حكمها قد خضعت للإمتداد القانونى الذى ينص عليه القانون سالف إمتداداً إلى ذلك القرار المشار إليه قد جاء مخالفاً للقانون .

- التنبيه بالإخلاء هو تصرف قانونى صادر من جانب واحد يتضمن رغبة صاحبه إمتداداً إلى إرادته فى انتهاء الإيجار و يتحقق أثره بمجرد أن يعلن عن هذه الإرادة فى انتهاء العقد إلى المتعاقد الآخر فتتحل تبعاً لذلك الرابطة العقدية التى كانت قائمة بينهما بعد فترة معينة ، و كانت مواعيد التنبيه بالإخلاء كما أوردتها المادة ٥٦٣ من القانون المدنى ليست من النظام العام فيجوز الإتفاق على خلالها فى عقد الإيجار و كان تحديد هذه المدة مقررّاً لمصلحة الطرف الموجه إليه التنبيه حتى لا يفاجأ بما لم يكن فى حسبانته قبل أن يتبها لمواجهه ما يترتب على ذلك من وضع جديد فان عدم إلتزام المؤجر بالمهلة المتفق عليها فى العقد للتنبيه بالإخلاء يترتب عليه ألا ينتج هذا التنبيه أثره و يتجدد العقد .

الظعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٢٥٢ بتاريخ ١٩٩٠/١/٢٤

مفاد ما نصت عليه المادة ٥٦٣ من القانون المدنى من انتهاء الإيجار المتعقد للفترة المعنية لدفع الأجرة بانقضاء هذه المدة بناء على طلب أحد من المتعاقدين إذا هو نيه على المتعاقد الآخر بالإخلاء فى المواعيد المبينة بالنص - أن التنبيه بالإخلاء هو تصرف قانونى صادر من جانب واحد يتضمن رغبة

صاحبه إستناداً إلى إرادته في إنهاء العقد فيجب أن يشتمل على ما يفيد - بغير غموض - الإفصاح عن هذه الرغبة و لا يلزم إحتواء التنبيه الموجه من أحد طرفي العقد إلى الطرف الآخر لإخلاء المكان المؤجر لانتهاء مدته على ألفاظ معينة أو تحديد السبب الذي حمل موجه التنبيه إلى طلب الإخلاء مما مؤداه انه يكفي لتحقيق الأثر المترتب على التنبيه دلالة عابرة في عمومها على القصد منه و هو إبداء الرغبة في إعتبار العقد منتهياً في تاريخ معين إعمالاً للحق المستمد من العقد أو نص القانون فتحتل بذلك الرابطة العقدية التي كانت قائمة و ينقضي العقد فلا يقوم من بعد إلا بإيجاب و قبول جديدين ، و إذا أفصح موجه التنبيه عن السبب الذي صدرت عن إرادته في الإخلاء لزم الوقوف في إعمال الأثر المترتب على التنبيه عن هذا السبب دون سواء و النظر في الدعوى على هذا الأساس . و من ثم فلا يمتنع ذلك الأثر إلا إذا غير موجه التنبيه السبب الذي صدرت عنه إرادته في طلب الإخلاء ليستوى في ذلك أن يقيم الدعوى بالإخلاء أمام القضاء المستعجل أو القضاء الموضوعي أو يعقب الدعوى المستعجلة بالدعوى الموضوعية و إذا لزم الحكم المطعون فيه هذا النظر و إعتد في خصوص الدعوى بالتنبيه الذي وجه إلى الطاعن قبل رفع الدعوى المستعجلة و الذي أفصح فيه المطعون عليهم عن رغبتهم في إعتبار العقد منتهياً بانقضاء مدته فإنه لا يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٤٧ صفحة رقم ١١٨٠ بتاريخ ١٩٩١/٥/٢٣

القاعدة العامة أن موت المستأجر لا ينهي عقد الإيجار بل تنتقل الحقوق و الإلتزامات الناشئة عنه إلى ورثته أخذاً بأن الأصل في العقود المالية إنها لا ترم عادة لإعتبارات شخصية و الأصل من أن الحقوق و الإلتزامات الناشئة عند العقد تنتقل إلى ورثة المستأجر و أن كان لهم حق إنهائه إذا كان لم يعقد إلا بسبب حرفة مورثهم أو لإعتبارات أخرى متعلقة بشخصه و ذلك بخلاف حق الانتفاع الذي ينتهي حتماً بموت المنتفع طبقاً للمادة ١/٩٩٣ من القانون المدلى حتى قبل انقضاء الأجل الممن له لما ينطوي عليه من انقاص من حق الملكية .

الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٤٧ صفحة رقم ٣٣٦ بتاريخ ١٩٩١/١/٣٠

إذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه أقام قضاءه برفض الدعوى على ما غلص إليه من توافر القوة القاهرة المتمثلة في إحتلال إسرائيل لشبه جزيرة سيناء على أثر حرب ١٩٦٧ و إستحالة إستمرار الطاعن في وضع يده على العين التي يستأجرها و التي تقع بالمنطقة المحتلة و رتب على ذلك إنفساخ عقد الإيجار ، و كان مفاد ما غلص إليه و ما ثبت من الدعوى من بقاء العين المؤجرة - بعد أن زال الإحتلال صالحة للغرض الذي أجرت من أجله انه من شأن القوة القاهرة إستحالة تنفيذ عقد الإيجار

إستحالة مطلقة إنما انحصر في وقف تنفيذ العقد حتى إذا ما زال الحادث الذي كان يعوق تنفيذه وإسترد المطعون عليها الثاني و ثلثا - المؤجران - العين المؤجرة فإن إلتزاماتهما الناشئة عن انعقد تكون واجبة التنفيذ ، و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر و رتب على توافر القوة القاهرة - بطريق اللزوم إنفساخ عقد الإيجار . فإنه يكون قد خالف القانون .

*** الموضوع الفرعي : انعقاد الإيجار لإعتبارات شخصية :**

الطعن رقم ٧٤٤ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٥٥ بتاريخ ١٩٧٩/٤/٧
المقرر في قضاء هذه المحكمة انه لا يكفى لإعتبار أن العقد لم يعقد إلا بسبب حرفة المستأجر أو لإعتبار شخصي فيه ، مجرد النص في العقد على الحرفة أو الفرض من الإيجار إذ لا يعدو ذلك أن يكون بياناً واقعياً لا يدل بذاته على تلافي نية الطرفين على إعتبار الإيجار منعقداً بسبب الحرفة أو الإعتبارات الشخصية .

الطعن رقم ٨ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٢٤٥ بتاريخ ١٩٨٤/٥/١٠
أفصح المشرع عن هذا الإجماع في المادة ٢٩ من القانون ٤٩ سنة ٩٧٧ بشأنه تاجير و بيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر و المستأجر و المقابلة للمادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ سنة ٩٦٩ السابق عليه لإستحداث إضافة لفقرة تنص على انه " ... فإذا كانت العين مؤجرة لمزاولة نشاط تجارى أو صناعي أو مهني أو حرفي فلا ينتهي العقد بوفاة المستأجر أو تركه العين و يستمر لصالح ورثته و شركائه في إستعمال العين بحسب الأحوال " مما مفاده أن وريثة المستأجر و حدهم هم الذين يحق لهم طلب الإنهاء طالما كان الإيجار معقوداً بسبب حرفة مورثهم لما كان ذلك ، و كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، و قضى بإنهاء عقد الإيجار و الإخلاء إستناداً إلى المادة ٦٠٢ من القانون المدني لمجرد وفاة المستأجر و عدم مزاولة وريثه للعمل الذي كان يمارسه في المكان المؤجر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون و تأويله .

*** الموضوع الفرعي : إيجار أسطح للمباني :**

الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٩٩٠ بتاريخ ١٩٥٣/٥/٧
لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ قد نصت على أن ((تسرى أحكام هذا القانون فيما عدا الأرض القضاء - على الأماكن و أجزاء الأماكن على اختلاف أنواعها المؤجرة للسكنى أو لغرض ذلك من الأغراض)) . وكان سطح المنزل المؤجر من الطاعن للمطعون عليه لوضع لافتة تحمل

إعلاناً هو جزء من البناء يقع في أعلاه ، وكان الإعلان كما جاء بالحكم قد ثبت على سورهِ وروعى في التأجير وضعه في هذا المكان من البناء حتى يكون على عين من كل عابر ، لما كان ذلك فإن المحكمة لا تكون قد أخطأت في تأسيس قضائها بعدم اختصاص القضاء المستعجل بإزالة الإعلان على ما استظهرته من عدم اعتبار العين المؤجرة أرضاً فضاء لأنها جزء من مكان مبنى يسرى عليه حكم القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

* الموضوع الفرعي : إيجار الأرض الفضاء :

الطعن رقم ١٦ لسنة ١٩ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ١٥٨ بتاريخ ١٤/١٢/١٩٥٠
نصت المادة الأولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على انه يسرى على الأماكن وأجسزاء الأماكن المؤجرة للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض واستنتت صراحة الأراضي الفضاء . فإذا كانت العين المؤجرة بمقتضى العقد الذى يستند إليه المؤجر - الطاعن - هى أرض فضاء فإن دعواه بزيادة الأجرة لاستمرار المستأجرين - المطعون عليهما - متضمن بالعين المؤجرة رغم إنذارهما بالإخلاء بعد انقضاء مدة الإجارة السابقة تخضع لقواعد القانون المسام الخاصة بالاختصاص وليس بغير من هذا النظر أن المستأجرين قد أقاما عليهما بناء إذ مناط البحث ينحصر فيما إذا كانت العين المؤجرة أرضاً فضاء أم مكاناً معدداً للسكنى أو غير ذلك من الأغراض ولا محل للتوسع في تفسير هذا القانون الاستثنائي لأنه جاء على خلاف أحكام القانون العام . و إذن فتمتلى كان الحكم قد انتهى إلى اعتبار أن العين المؤجرة ليست أرضاً فضاء وإنما هى أرض مقام عليها مبان وأن كان المطعون عليهما هما اللذان أقاماهما إلا أنها تصبح من حق الطاعن عند انتهاء الإيجار بشرط دفع ثمنها للمطعون عليهما ورتب على هذا الاعتبار أن زيادة أجرتها هى من اختصاص المحكمة الكلية عملاً بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٤٥٦ بتاريخ ٥/٢/١٩٥٣
لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ نصت على انه يسرى على الأماكن وأجزاء الأماكن المؤجرة للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض واستنتت صراحة الأرض الفضاء ، وكان الغائب من عقد الإيجار أن العين المؤجرة من الطاعنة إلى المطعون عليه هى أرض فضاء ، وكانت إقامة المستأجر منشآت على هذه الأرض لإمكان - الانتفاع بها لا بغير من وصف العين المؤجرة بأنها أرض فضاء لا يسرى عليها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، وكان لا يغير من هذا النظر تعديل مبلغ الإيجار في العقد وإرفاق رسم به موضح فيه معالم النادى الذى أقامه المستأجر لأن كل ذلك لا يدل على أن عقد الإيجار

الجديد تناول تأجير مبنى النادى أسوة بالأرض التى أقيم عليها متى كان لم يذكر فى أى نص من نصوص العقد أن الإيجار الجديد يشمل الأرض وما عليها من مباني - لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض طلب الإخلاء تأسيسا على أن - العين المؤجرة هى من الأماكن التى يسرى عليها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١١٥٢ بتاريخ ١٩٥٣/٦/١٨

متى كان الثابت من عقد الإيجار هو أن موضوعه أرض فضاء فلا يغير من طبيعته أن يكون المستأجر قد أقام بها على مسئوليته مبنى أو أن يكون المؤجر قد طالب المستأجر بزيادة الأجرة بالنسبة التى يجيزها قانون إيجار المساكن خصوصا إذا كان المستأجر لم يقبلها مما يدل على أن تغيرا فى طبيعة موضوع العقد كما اتفق عليه عند التأجير لم يحصل التراضى عليه . و إذن لمضى كان الحكم قد اعتبر موضوع هذا الإيجار مبنى ورتب على ذلك الحكم بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى فإنه يكون قد مسخ شروط العقد وأخطأ فى تطبيق القانون مما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ٧١ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١١٢٤ بتاريخ ١٩٥٥/٥/١٢

لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ قد استتت صراحة الأرض الفضاء من تطبيق أحكامه ، وكان الثابت من عقد الإيجار أن العين المؤجرة هى أرض فضاء ، فإنه لا يسرى عليها أحكام القانون المشار إليه بل يكون النزاع القائم فى شأنها خاضعا لأحكام القانون العام ، ولا يغير من ذلك أن يكون المستأجر فى سبيل الانتفاع بها قد أقام عليها منشآت ، و لو كان ذلك فى تاريخ سابق لعقد الإيجار متى كان الإيجار مقصورا على الأرض الفضاء دون المباني المملوكة للمستأجر . و إذن لمضى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وإحالتها على دائرة الإيجارات لتطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ فإن هذا الحكم يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٢٦٠ بتاريخ ١٩٥٦/٣/١

- مناط الرضا بالنزول عن الحق الذى يتمتع منه الاعتراض عليه أن يكون الرضا بالنزول عن ذلك الحق صريحا واضحا أو أن تكون دلالته قطعية لا تفترض . فإذا كان الحكم قد نفى لأسباب مؤدية مظنة رضا المستأجر بالزيادة التى دفعها فى إيجار أرض فضاء و النزول عن حق الاعتراض عليها أو القبول لتعاقد جديد فإن ذلك تغدير موضوعى و لا مخالفة فيه للقانون .

- إذا طالب المؤجر بأجرة أرض فضاء مضافاً إليها الزيادة المقررة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ فإن هذه الزيادة في الأجرة تعتبر بمثابة تعديل لأحكام عقد الإيجار المبرم بين الطرفين يتطلب توافق إرادتهما بشأنه إذ أن الأرض الفضاء لا تخضع لأحكام ذلك القانون .

الطنين رقم ٤١ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٣٦٨ بتاريخ ١٩٥٩/٤/٢٣

الضابط في شأن القاعدة القانونية التي تحكم مسأله الاختصاص بطلب الإخلاء على ما جرى به قضاء محكمة النقض - هو وصف العين المؤجرة في عقد الإيجار فإذا كان عقد الإيجار وارداً على أرض فضاء فإن الدعوى بالإخلاء تخضع لقواعد القانون العام الخاصة بالاختصاص - وذلك بصرف النظر عما إذا كان يوجد بملك الأرض مبان وقت انعقاد عقد الإيجار أم لا - وإن كانت الاجازة واردة على مكان معد للسكنى أو غير ذلك من الأغراض فإن المنازعة على الإخلاء تخضع لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وترفع دائماً إلى المحكمة الابتدائية المختصة .

الطنين رقم ٣٥١ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٤٧٢ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/١٨

معي كان الثابت من نصوص عقد الإيجار أن العين المؤجرة هي أرض فضاء أجرت لمدة ثلاثين سنة ، مع الترخيص للمستأجر في أن يقيم عليها مصنعاً على أن تؤول ملكية مبانية و منشآت و آلاته إلى المؤجر عند فسخ عقد الإيجار أو انتهاء مدته ، فإن إنشاء هذا المصنع لا يغير من موضوع عقد الإيجار - على إعتبار أنه أرض فضاء - إذ لا عبره في هذا الخصوص بالفرض الذى استؤجرت من أجله الأرض الفضاء و لا بما يقيم عليها المستأجر من منشآت تحقيقاً لهذا الفرض ، ما دام أن الأجرة المتفق عليها في العقد تستحق سواء أقام عليها المستأجر هذه المباني أم لم يقيمها مما يدل على أن المنشآت لم تكن هي محل العقد و إذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى أن عقد الإيجار موضوع الدعاوى يخضع لقواعد القانون المدنى ولا تسرى عليه أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً

الطنين رقم ٤٧٤ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٥٨٠ بتاريخ ١٩٧٥/٣/١٢

إذا كانت المادة الأولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المقابلة للمادة الأولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد إستنتت صراحة الأرض الفضاء من تطبيق أحكامه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خلص إلى عدم انطباق أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ و انتهى إلى تطبيق القواعد العامة في القانون المدنى فإنه يكون قد صادف صحيح القانون

الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ١٨٢٨ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢٩

- إذ كانت المادة الأولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن والمقابلة لذات المادة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد إستنت صراحة الأرض الفضاء من تطبيق أحكامه . و كان الضابط فى تعيين القانون الواجب التطبيق فى طلب الإخلاء مرده فى الأصل إلى وصف العين المؤجرة فى عقد الإيجار ، فان ورد العقد على أرض فضاء فان الدعوى بالإخلاء تخضع للقواعد العامة فى القانون المبنى بصرف النظر عما إذا كان يوجد بتلك الأرض مبان إبرام العقد شريطة أن يكون ما ورد بعقد الإيجار فى هذا الشأن حقيقياً انصرفت إليه إرادة العاقلين .

- إذ كان البين من عقد الإيجار والمستندات المقدمة أن موضوعه أرضاً فضاء تبلغ مساحتها ١٢١٨ متراً مربعاً إستعملها مقهى صيفى ولا تشغل المباني منها سوى مساحة ٢٧، ١٢٠ متراً مربعاً فقط وكان العاقدان قد تعهدا فى ملحق العقد بالمحافظة على المباني التى تسلمها حتى نهاية العقد ، سواء كان الانتهاء وفقاً للتعاقد أم حال بيع المؤجر الأرض المؤجرة مما يدل على أن التعاقد انصب على أرض فضاء وأن كون الأرض مسورة أو مقام عليها بعض المباني أمر لم يكن محل اعتبار ولا يغير من طبيعة محل العقد بإعتباره أرضاً فضاء ، فان الحكم المطعون فيه متى قرر أن عقد الإيجار المشار إليه يخضع لقواعد القانون العام ولا تسرى عليه أحكام التشريع الإستثنائى يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ولا مخالفة فيه لظاهر نصوص العقد ولا لمدلوله ، و يكون النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون على غير أساس .

الطعن رقم ٧١٢ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ١٢٨٥ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٢٥

إذ كانت المادة الأولى من كل من القانونين رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ و رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ نصت على أن أحكامها تسرى على الأماكن وإجراء الأماكن المؤجرة للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض وإستنت صراحة الأرض الفضاء لمتمى وصفت العين فى العقد بأنها أرض فضاء ، و لم يثبت أن هذا الوصف يخالف الحقيقة ؛ فان أحكام قانون إيجار الأماكن لا تسرى عليها ولا عبرة فى هذا الخصوص بالفرض الذى إستوجرت من أجله الأرض الفضاء كما لا يغير من طبيعة الأرض إنها مسورة بسور من البناء لأنها تعتبر مع ذلك أرض فضاء وتخضع لأحكام القانون المبنى ، لما كان ذلك و كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن التابت من عقد الإيجار أن العين المؤجرة من المالك السابق للعقار إلى الطاعن هى أرض فضاء فانه لا يغير من وصفها ذلك إنها مسورة طالما لم يثبت أن إحاطتها بهذا السور

كان عنصراً روعى عند استجارتها أو عند تقدير أجرتها ، كما لا يغير منه الإشارة في العقد إلى انه قصد من الإيجار استعمالها ورشة لإصلاح العربات و بالتالي فلا تسرى أحكام القانون الإستثنائي .

الطعن رقم ٧٤٤ لسنة ٤٧ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ٥٥ بتاريخ ١٩٧٩/٤/٧

عدم سريان أحكام القانونين رقمي ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على إيجار الأراضي القضاء وخضوع الدعوى المقامة بطلب لفسخ عقد إيجار قطعة الأرض مشار النزاع الراهن للقواعد الإختصاص المقررة في قانون المرافعات و المؤسسة على تقدير قيمة الدعوى وفقاً للقواعد المبينة في المادة ٣٧ منه لا يستتبع بذاته عدم إختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى إذ لا يسلبها الإختصاص العام المقرر لها إلى إختصاص محكمة المواد الجزئية بنظرها لعدم مجاوزة قيمتها مائتين وخمسين جنهماً عملاً بحكم المادتين ٤٢ ، ٤٧ من قانون المرافعات .

الطعن رقم ٧٤٤ لسنة ٤١ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ٥٥١ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٢٠

إستنتت المادة الأولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ صراحة الأرض القضاء من تطبيق أحكامه وكانت العبرة في تعريف نوع العين المؤجرة هي بما تضمنه عقد الإيجار من بيان لها ، و كان الثابت من عقد الإيجار موضوع النزاع أن العين المؤجرة للطاعن هي أرض قضاء مسورة تبلغ مساحتها ٦٣٠ متراً مربعاً مقام بداخلها حجرة غير مسقوفة ، و كانت محكمة الموضوع قد إستدلت من هذا الوصف على أن العين المؤجرة هي في حقيقتها أرض قضاء و أن وجود حجرة غير مسقوفة بداخلها لا يغير من طبيعتها هذه كما لا يغير منها ما عبرت به بعض نصوص العقد عنها بعبارة " المحل المؤجر " و ما وصفت به في سجلات مصلحة الأموال المقررة من إنها مخزن لتشوين مواد البناء منها إستدلال سائق يتفق مع طبيعة العين المؤجرة حسب الوصف المعطى لها في العقد و الذي لم يتنازع الطاعن في مطابقته للواقع و أن نازع في التكييف و العبرة في تحديد طبيعة محل العقد هو بحقيقته المستفادة من عبارات العقد و ليس بما يرد على لسان المتعاقدين من أوصاف له بما لا مجال معه للإلتزام بما عبرت به المطعون ضدها المؤجرة عن عين النزاع في التحقيقات الإدارية من انه مخزن طالما خالف هذا الوصف المطلق غير المقصود لذاته الحقيقة الثابتة بالعقد .

الطعن رقم ٧١ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ٨٠٣ بتاريخ ١٩٨٠/٣/١٢

إستنتت المادة الأولى من كل من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ و القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ صراحة الأرض القضاء من تطبيق أحكامهما ، و العبرة في تعريف نوع العين المؤجرة هي بما تضمنه عقد الإيجار من بيان لها طالما جاء مطابقاً لحقيقة الواقع ، و إذ كانت عين النزاع قد وفقت في العقد بأنها

أرض فضاء و كان لا يغير من هذه الطبيعة أن تكون مسورة كما لا يغير منها إعداد مظلة من البوص والخشب في جزء من الأرض المؤجرة لتستظل بها السيارات تحقيقاً للغرض ، و كان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر ، فان النعى يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١١٦٠ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٨٢

لما كانت قوانين إيجار الأماكن قد استتت صراحة من نطاق تطبيقها " الأرض الفضاء " و كان المناط في تحديد طبيعة العين المؤجرة هو بما أثبت في العقد بشرط أن يكون ذلك مطابقاً للحقيقة وإرادة المتعاقدين و كان الثابت في عقد الإيجار موضوع الدعاى أن العين المؤجرة وصفت بأنها " حديقة بها بعض الأشجار المعمرة " فإنها بهذا الوصف لا تعد قى مفهوم قوانين الإيجار مكاناً يخضع لأحكامها وإنما تعتبر أرض فضاء تخرج عن نطاق تطبيق هذه القوانين و تحكمها القواعد العامة في القانون المدنى و لا يغير من ذلك أن العين أجرت لإستعمالها فناء لمدرسة مجاورة مؤجرة من ذات الطاعن لذات المطعون ضدها بعقد سابق - على تأجير المدرسة - إذ ليس ذلك إلا تحديداً للغرض من إستئجارها لا تأثير له على طبيعتها و لا يترتب عليه إلحاقها بالعقد السابق بحيث تضحق معه وحدة واحدة ، و إنما تظل بعائنها التى أجرت بها مما لازمه أن يخضع عقد تأجيرها للقواعد العامة لتحديد مدته وفقاً للشروط التى إتفق عليها فيه ، و إذا انقضت مدة الصاقد و رغب الطاعن - المؤجر - عن تجديده و قام إلتزاماً - منه بشروط الصاقد بالذار المطعون ضدهما - المستأجرون - بذلك - فانه كان يعين القضاء لإنهاء العقد و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون و أخطأ في تطبيقه .

الطعن رقم ٣٣٤ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٤٧٩ بتاريخ ٥/٥/١٩٨٢

النص في المادة الأولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن و تنظيم العلاقة بين المؤجرين و المستأجرين على انه " فيما عدا الأراضى الفضاء تسرى أحكام هذا الباب - الباب الأول في شأن إيجار الأماكن - على الأماكن و أجزاء الأماكن على إختلاف أنواعها المعدة للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض سواء كانت مفروشة أو غير مفروشة مؤجرة من المالك أو من غيره . و فى المادة ١٦ من ذات القانون - التى وردت في الفصل الثالث من الباب الأول - على انه " إعتباراً من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون ترم عقود الإيجار كتابة ، و يلزم المؤجر عند تأجير أى مبنى أو وحدة منه أن يثبت في عقد الإيجار تاريخ و رقم و جهة إصدار ترخيص البناء و مقدار الأجرة الإجمالية المقدرة للمبنى و الوحدة المؤجرة وفقاً للمادة السابعة من هذا القانون ، يدل على أن صدور الفقرة الأولى من هذه المادة ينصرف إلى كل عقود إيجار الأماكن أياً كان نوعها أو الغرض منها ، و سواء كانت مفروشة

أو غير مفروشة مؤجرة من المالك أو من غيره يجب أن ترم كتابة أما عجزها فهذه قاصر على طائفة من تلك العقود وهي المبرمة بين مالك البناء ومستأجرى وحدات المبنى الخالية إستلزم المشرع تضمين العقد المكتوب البيانات المحددة المنصوص عليها ، ذلك أن الهدف الذى إبتغاه المشرع من إبرام عقود الإيجار الأماكن كتابة - وعلى ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية - هو قيام العلاقة بين طرفى التعاقد على أسس ثابتة تحول دون إثارة أية منازعات بينهما ، وهو أوجب أن يراعى فى عقود إيجار الأماكن وأجزاء الأماكن المفروشة من مالكةا أو من مستأجرها الأصلي لأنه لا يؤجر فى هذه الحالة المكان وحده بل يؤجر معه الأرض فيلزم إثبات العقد كتابة إستهداء بالمحكمة التى تليهاها المشرع كما أن إيجار المكان المفروش يشمل المقار والمنقول فى أن واحد فيلزم إبرام عقد الإيجار كتابة إعمالاً للقاعدة العامة التى تتضمنها نص المادة الأولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . لما كان ما تقدم وكان البين من الأوراق أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بعدم جواز إثبات المطعون عنده - المؤجر - تأجير عين النزاع له مفروشة بالبنية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر كما أغفل الرد على ذلك الدفع يكون معيباً بمخالفة القانون والقصور فى التسييب .

الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٥٤ مكتب الشئى ٣٥ صفحة رقم ٢٢٨١ بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٨٤

- المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن ورود عقد الإيجار على أرض فضاء يجعل دعوى الإخلاء خاضعة للقواعد العامة فى القانون المدنى ، بصرف النظر عما إذا كان يوجد بتلك الأرض مبان وقت إبرام العقد أو سابقة عليه ، طالما أن المبانى لم تكن محل إعتبار عند التعاقد أو عند تقدير الأجرة ، ومن المقرر أيضاً أن العبرة فى تعريف نوع العين المؤجرة هى بما تتضمنه عقد الإيجار من بيان لها ، طالما جاء مطابقاً لحقيقة الواقع لما كان ذلك ، و كان الثابت من تقرير الخبير المقدم لمحكمة الدرجة الأولى ، أن العين المؤجرة عليها منشآت عبارة عن محطة بنزين و جراج للسيارات أقامها المستأجر الأول لعين النزاع .. من ماله الخاص ، ولما انتهت مدة عقده ، باع تلك المبانى للمستأجرة التى خلفته .. بموجب عقد البيع المؤرخ ١٩٦٦/٧/٢٧ وأن الطاعة آثمت محطة لتشحيم السيارات من ماله الخاص و كان الثابت من عقد الإيجار من الباطن المؤرخ ١٩٦٢/٣/١ الصادر من الطاعة لشركة مصر للبترول المطعون ضدها الرابعة والمقدم من الأخيرة لخبير الدعوى ، وجاء به إنها - أى الطاعة - تملك المبانى والمنشآت المقفلة على أرض النزاع ، و مؤدى ما جاء بتقرير الخبير أن تلك المنشآت غير مملوكة للمؤجرين ، فإذا ما انتهى الحكم الابتدائى الموليد بالحكم المطعون فيه إلى أن العين المؤجرة أرض فضاء ونسب ذلك إلى ما جاء بتقرير الخبير ، فإنه لا يكون قد خالف الثابت بالأوراق - و يكون

ما ثبت بعقد الإيجار محل الدعوى يفتق و حقيقة الواقع ، و إذ رتب الحكم على تلك النتيجة أن المبنى
و هي غير مملوكة للمؤجرين - لم تكن محل إعتبار - عند التعاقد فانه يكون قد إستدل على ما ذهب
إليه بأسباب سائفة لها أصلها الثابت من الأوراق ، و يكون النعى عليه بالفساد فى الإستدلال على غير
أساس ، و إذ انتهى الحكم إلى إنهاء عقد الإيجار سالف الذكر لانتهاء مدته تطبيقاً للأحكام العامة فى
القانون المدنى ، فانه يكون قد أعمل صحيح حكم القانون ، إذ أن قوانين إيجار الأماكن لا تسرى على
الأراضى القضاء .

- المادة ٥١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بصريح نصها لا تسرى إلا على المباني المؤجرة لغير
أغراض السكن ، يؤيد ذلك ما نصت عليه المادة ٤٩ من نفس القانون الواردة فى نفس الفصل منه انه*
يجوز لمالك المبنى المؤجرة كل وحداته كغير أغراض السكن أن يئنه على المستأجرين بإعلان على يد
محضر بإخلاء المبنى بقصد إعادة بنائه و زيادة مسطحته و عدد و حداته و ذلك وفقاً للشروط
و الأوضاع الآتية * و يترتب على ذلك أن نص المادة ٥١ سالف الذكر لا ينطبق على الأراضى
القضاء المؤجرة .

الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٤٦٠ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢٦

المقرر - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن ورود عقد الإيجار على أرض قضاء يخضع
لقواعد القانون المدنى ، و لا عبرة بالعرض الذى استؤجرت العين من أجله ، و لا بما بقيمة عليها
المستأجر من منشآت تحقيقاً لهذا الغرض .

الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٠٢ بتاريخ ١٩٨٧/١/١٤

استنتت المادة الأولى من قوانين الإيجار المتعاقبة من تطبيق حكمها الأرض القضاء و الضابط فى تحديد
وصف العين - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مرده إلى عقد الإيجار ذاته شريطة أن تكون ما
ورد فى هذا الشأن حقيقةً انصرفت إليه إرادة المتعاقدين و إلى طبيعة العين و قلت التعاقد دون ما يطرأ
عليها بعد ذلك ، و انه لا حرة فى تحديد طبيعتها بالعرض الذى استؤجرت من أجله . لملحقات إذا ما
أجرت للإستغلال منفردة من المقار الملحقة به لأنها قد تعد مكاناً أو أرضاً قضاء بحسب طبيعتها .

الطعن رقم ٦٤ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٧٢١ بتاريخ ١٩٨٨/٤/٢٨

لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن و المقابلة لذات
المادة من القانونين رقمى ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، ٤٩ سنة ١٩٧٧ - و قد استنتت صراحة الأرض القضاء
من نطاق تطبيق أحكامها ، و كانت المرة فى تعرف نوع العين المؤجرة لتعين القانون الواجب التطبيق

عليها- هي و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة بما تضمنه عقد الإيجار من بيان لها حتى جاء مطابقاً لحقيقة الواقع لمتمى تبين من العقد أن العين هي أرض قضاء و لم يثبت أن هذا الوصف يخالف الحقيقة فان الدعوى بإخلالها تخضع للقواعد العامة في القانون المدني ، و لا عبرة في هذا الخصوص بالفرض الذى إستجزرت هذه الأرض من أجله ، كما لا يغير من طبيعتها إحاطتها بسور من البناء أو يكون المستأجر في سبيل الانقطاع بها قد أقام عليها أو إستحدث بها إنشاءات لم تكن محل إعتبار عند التعاقد

الطعن رقم ١٩١٤ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٤٦٤ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٣

- لما كانت كالة التشريعات الإستئنائية التى صدرت بشأن إيجار الأماكن و هى القوانين رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، و رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، و رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قد إستنتت صراحة في مادتها الأولى من نطاق تطبيق أحكامها " الأراضى القضاء " و كان المناط فى تحديد طبيعة العين المؤجرة و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو بما وصفت به فى عقد الإيجار بشرط أن يكون هذا الوصف مطابقاً للحقيقة .

- النص فى المادة ١/٢٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بشأن إيجار الأماكن على أن " تعامل فى تطبيق أحكام هذا القانون معاملة المبانى المؤجرة لأغراض السكنى الأماكن المستعملة فى أغراض لا تدخل فى نطاق النشاط التجارى أو الصناعى أو المهنى الخاص للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو الضريبة على أرباح المهن غير التجارية يدل على أن شرط إعمال حكم هذا النص أن تكون العين المؤجرة من الأماكن و لو قصد المشرع أن يسرى حكمها على الأراضى القضاء لما عجز على الإيضاح عن قصده هذا صراحة و إذ لم يبين ثمة منازعة بشأن طبيعة العين المؤجرة محل النزاع باعتبارها أرضاً قضاء و كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء بإنهاء عقد الإيجار بانتهاء مدته بعد التنبه على المستأجر بإخلاء العين محل النزاع على سند من أن الأرض القضاء التى لا يسرى عليها أحكام قانون إيجار الأماكن فانه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

الطعن رقم ٣١٤ لسنة ٥١ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٨٢٣ بتاريخ ١٩٨٩/٩/٢٥

تشريعات إيجار الأماكن و قد صدرت لمواجهة أزمة الإسكان فقد حرصت جميعاً على إستثناء الأرض القضاء من نطاق تطبيقها و من ثم يخضع عقد إيجارها للقواعد العامة الواردة فى القانون المدني و إذ كانت العبرة فى تحديد طبيعة العين محل التعاقد هى بحقيقة الواقع وقت إبرام العقد دون إعتداد بما تزول إليه إبان سريانه ، إلا انه إذا فسح العقد أو انتهى و أبرم عقد جديد بين ذات المتعاقدين فانه يجب النظر إلى طبيعة العين محل التعاقد وقت إبرام العقد الأخير بحيث إذا كانت قد أقيمت عليها صان إبان

مريان العقيد السابق آلت إلى مالك الأرض بحكم الإنصاف يجعلها مكاناً لأن العقيد الجديد - و هو ليس إمتداد إلى أجل غير مسمى إلزاماً بأحكام تلك القوانين دون إعتداد بالمدة الإنتفاة الواردة بالعقد .

الطعن رقم ١٣٨٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤١ بتاريخ ١٩٨٩/١/١

المادة الأولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ٤٧ بشأن إيجار الأماكن المقابلة لذات المادة من القانون رقم ٥٢ لسنة ٦٩، ٤٩ لسنة ٧٧ قد إستتت صراحة الأرض القضاء من نطاق تطبيق أحكامها وكانت العبرة في تعرف طبيعة العين المؤجرة - لتعين القانون الواجب التطبيق عليها هي - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بما تضمنه عقد الإيجار من بيان لها متى جاء مطابقاً لحقيقة الواقع ، باعتبار أن المناطق في تكيف العقيد إما هو بوضوح الإرادة و ما إتجهت إليه ، و ليس بما أطلقه المالكون على المالكين من أوصاف ، أو ضمنوه من عبارات متى تبين أن هذه الأوصاف أو العبارات تخالف حقيقة مرادهم و أن التعرف على ما عناه المالكين مما يدخل في سلطة قاضى الموضوع ، و متى إستخلصت المحكمة فإن التكيف القانوني لما قصدوه و تطبيق لصوص القانون عليه هو من المسائل القانونية التي تخضع لرقابة محكمة النقض .

الطعن رقم ١٤٥٩ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٨٦ بتاريخ ١٩٨٩/١/١٨

- النص في المادة الرابعة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن إيجار الأماكن على أن " تسرى أحكام هذا الباب على الأماكن التي ينشأ اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون ، مستأجرو الأراضي القضاء على هذه الأراضي بترخيص كتابي من مالكها متى توافرت الشروط الآتية : "أ" أن يكون الترخيص تالياً لتاريخ العمل بهذا القانون . "ب" أن تكون المباني شاغلة لنسبة مقدارها خمسون في المائة "٥٠%" على الأقل من الحد الأقصى المسموح بالارتفاع به مسطحاً و ارتفاعاً وفقاً لأحكام قانون توجيه وتنظيم أعمال البناء "ج" ألا يقل مسطح المباني المخصصة للسكنى عن ثلاثة أرباع مجموع مسطحات المباني . و إذا انتهى عقد إيجار الأرض القضاء لأي سبب من الأسباب إستمر من إنشاء الأماكن المقامة عليها أو من إستأجرها منه بحسب الأجوال شاغلاً لهذه الأماكن بالأجرة المحددة قانوناً " يدل على أنه لا مجال لسريان أحكام الباب الأول من قانون إيجار الأماكن على ما يقيمه مستأجرو الأراضي القضاء من أماكن إلا إذا توافرت الشروط المنصوص عليها في هذه المادة مجتمعة و التي تستهدف - وعلى ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون تحقيق المصالح العام و الحفاظ على مصالح من أقام هذه المباني ومن شغلها و حمايتهم من الطرد و التشريد ، فإذا تغلف أى من هذه الشروط كان كان المبنى الذى أقامه المستأجر على الأرض القضاء المؤجرة له بصريح من مالكها لا

يشتمل على وحدات سكنية أو كان مسطحها يقل عن ثلاثة أرباع مجموع مسطحات مباني فانه يتعين إسعاد تطبيق حكم هذا النص و إذ إلزم الحكم المطعون فيه هذا النظر و أقام قضاءه برفض الدعوى على سند من أن المبنى الذى إنشاء الطاعن لا يشتمل على أماكن مخصصة لغرض السكن فانه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه

- المقرر فى قضاء هذه المحكمة انه متى أقيم الحكم على دعائم متعددة و كانت إحدى هذه الدعائم كافية وحدها ليستقيم الحكم بها فانه يكون من غير المنتج تمييزه فى باقيها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلص صحيحاً - و على ما سلف بيانه - إلى تخلف أحد شروط تطبيق المادة الرابعة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ و هو عدم إشماتل المبنى الذى أقامه الطاعن على أماكن مخصصة لغرض السكنى ، و كانت هذه الدعامة كافية بذاتها لحمل قضاء الحكم فان النعى عليه لما أورده بشأن عدم التصريح للطاعن بإقامة البناء -أيأ كان وجه الرأى فيه- يكون غير منتج ولا جدوى منه

الطعن رقم ١٦٧٨ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٨٥٧ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٧

أن المادة الأولى من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ للمادة الأولى من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ و القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - قد إستنتت صراحة إيجار الأرض الفضاء من الخضوع لحكم القانون المذكور و لما كان المقرر أن العبرة فى تحديد طبيعة العين المؤجرة بما ورد فى العقد طالما انه لا يخالف الواقع أو يجافى الحقيقة و انه لا يخرج الأرض للفضاء عن طبيعتها هذه أن تكون مسورة أو مقام عليها مبان لم تكن محل اعتبار المتعاقدين و من ثم فان ما انتهى إليه الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه من أن عقد الإيجار قد انصب على أرض فضاء و أن كون هذه الأرض مسورة أمر لم يكن محل اعتبار فلا يغير من طبيعتها و من ثم لا تخضع لقوانين إيجار الأماكن . فانه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح

الطعن رقم ١٣٨٣ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٦٠٢ بتاريخ ١٩٨٩/٦/١٥

قوانين إيجار الأماكن إستنتت صراحة الأرض الفضاء من تطبيق أحكامه و انه لئن كانت العبرة فى وصف العين المؤجرة بأنها أرض فضاء هى - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بما جاء بعقد الإيجار دون غيره و لا عبرة فى ذلك بالفرض الذى أجرت من أجله هذه الأرض و لا بما يقيمه عليها المستاجر من مشتات تحقيقاً لهذا الفرض إلا انه يشترط لذلك أن يكون ما ورد فى العقد حقيقياً انصرفت إليه إرادة المتعاقدين . فإذا ثبت أن ما جاء بالعقد صورى قصد به التحايل على أحكام قانون إيجار الأماكن المتعلقة بتحديد الأجرة و الأتمتاد القانونى لعقد الإيجار بعد انتهاء مدته ، فانه لا يمول عليه و تكون

العبرة بحقيقة الواقع أى بطبيعة العين وقت الصالدة عليها وما إتجهت إليه إرادة المتعاقدين بالفعل فى ذلك الوقت .

الظعن رقم ١١٠ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٣٧٩ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢١

العبرة فى التعرف على طبيعة العين المؤجرة لتعين القانون الواجب التطبيق عليها هى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بما تضمنه عقد الإيجار من بيان لها - متى جاء مطابقاً لحقيقة الواقع باعتبار أن المناط فى تكيف العقد إنما هو بوضوح الإرادة وما إتجهت إليه ، وليس بما أطلقه الماقدون فى تعاقدهم من أوصاف أو ضمنوه من عبارات متى يبين أن هذه الأوصاف والعبارات تخالف حقيقة مرامهم و كان لمحكمة الموضوع التصرف على ما عناه المتعاقدون و ذلك بما لها من سلطة تفسير الإقرارات و الإنفصالات والمستندات و سائر المحررات بما تراه إلى نية عقائدها و أوفى بمقصودهم و فى إستخلاص ما يمكن إستخلاصه منها مستهدية بواقع الدعوى و ظروفها دون رقابة لمحكمة النقض عليها فى ذلك ما دامت لم تخرج فى تفسيرها عن المعنى الظاهر الذى تحتمله عباراتها ، و ما دام أن ما انتهت إليه سائفاً و مقبولاً بمقتضى الأسباب التى بنته عليها و متى إستخلصت المحكمة هذا القصد فإن التكيف القانون الصحيح لرقابة محكمة النقض .

الظعن رقم ٣٨١ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٦٧٩ بتاريخ ١٩٩٠/١١/١٨

قوانين إيجار الأماكن إستنت صراحة الأرض الفضاء من تطبيق أحكامها والضابط فى تعيين القانون الواجب التطبيق مرده فى الأصل إلى وصف العين المؤجرة فى عقد الإيجار شريطة أن يكون ما ورد به مطابقاً لحقيقة الواقع و ما قصد إليه المتعاقدان و هو ما تستل بتقديره محكمة الموضوع متى أقامت قضاءها على أسباب سائفة لها أصلها من الأوراق ، و لا عبرة فى هذا الخصوص بالفرض المؤجرة من أجله هذه الأرض و لا بما يقيم عليها المستأجر من منشآت تحقيقاً لهذا الغرض .

الظعن رقم ٣٨ لسنة ١٥ مجموعة صر ٥٥ صفحة رقم ٩٣ بتاريخ ١٩٤٦/١/٣١

إذا كان الغائب من أوراق الدعوى أن مالك الأرض قد أجرها المستأجر لقيم عليها منزلاً و أقام المستأجر المنزل و ظل قائماً إلى أن بيع و ربطت عليه عوائد مبان و بلدية و خفر و أدخلت فيه المياه والنور ، فهذا المنزل هو مال ثابت ينطبق عليه تعريف المادة الثانية من القانون المدنى . و لا يؤثر فى ذلك أن مالك الأرض اشترط فى عقد الإيجار أن يكون له حق الفسخ و إسترداد الأرض بما عليها من مبان فى أى وقت على أن يدفع قيمة المبانى التى إتفق على إقامتها بحسب تقدير أهل الخبرة . و ذلك لأنه لا يشترط لإعتبار البناء عقاراً أن تكون إقامته مزيدة بل يكفى أن تكون مؤقتة لأنه فى الحالين لا

يمكن فصله عن الأرض بدون أن يتلف . و على ذلك فإذا قضت المحكمة بأن هذا البناء يعتبر إنقاصاً وان يبعه يعتبر بيع منقول ناقلاً للملكية بمجرد العقد طبقاً للمادة ٢٦٧ مدنى ثم أبطلت فى حق المشتري بيعاً ثانياً مسجلاً صدر من البائع بعد ثبوت تاريخ البيع الأول ، فهذا الحكم يكون مخطئاً فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ١ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٢٧٨ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٤٦

أن العبرة فى تعريف نوع العين المؤجرة - كلما كان هذا الصنف لازماً لتكييف عقد الإيجار وتحديد حقوق طرفيه على موجب هذا التكييف - هى بما جاء فى العقد ذاته مبيناً نوع هذه العين و بما أجراه المستأجر فيها فى حدود ما رخص له به بموجب نصوص عقد الإيجار . فإذا كان عقد الإيجار صريحاً فى أن المستأجر إنما يستأجر قطعة أرض قضاء ليقوم عليها بيتاً من خشب لأغراض الاستحمام لا غير فاعتبر الحكم أن العين المؤجرة هى من قبيل المكان المسكون المنصوص عليه فى الأمر العسكرى رقم ٣١٥ لسنة ١٩٤٢ أخذاً فى ذلك برأى أجنبى عن العقد و بأن المستأجر قد تدخل من العين مسكناً له فى حين انه إذ فعل كان مخالفاً لمقده ، فهذا الحكم يكون قد خالف القانون .

* الموضوع الفرعى : إيجار الحصة للشائعة :

الطعن رقم ٧٨ لسنة ١٨ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٩ بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٥٠

إذا أجرت شريكة حصتها شائعة فى أطيان و أنابت المستأجر فى تسلم هذه الحصة مفسرة بالإتفاق مع باقى شركائها و قام المستأجر فعلاً بتسليمها مفرزة و وضع يده عليها محددة و علمت الشريكة بذلك و أقرته فانه لا يجوز لها توقيع الحجز التحفظى على نصيبها شائعاً فى محمولات جميع الأطيان إستناداً إلى عقد الإيجار لأن حقها فى الملكية قد انحصر فيما إختصت به مفرزاً محدداً و لأن حقها فى توقيع هذا الحجز مقيد بما زرعه المستأجر فى الحصة التى إختصت بها و لأن حق إمتيازها مقصور على ما يوجد بهذه الحصة دون غيرها و لا يشفع لها ما تتمسك به من أن المستأجر توطأ مع شريكها و زرعا الأطيان شركة بينهما وكذلك ما قرره من أن هذا الشريك هو الذى قام بالزراعة فعلاً دون المستأجر لأن هذا و ذاك على فرض صحته لا يخلوها تجاهل عقد القسمة و فرز نصيبها و لا يجوز لها أن تحجز على ملك غيرها ممن يكونون قد إشتروا مع المستأجر .

الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ١٦٢٨ بتاريخ ٣١/٥/١٩٨٠

النص فى المواد ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٥٥٩ ، ٧٠١ من القانون المدنى يدل على أن حق تاجر المال الشائع باعتباره من أعمال الإدارة كما يكون للشركاء مجتمعين ، يصح أن يكون لأصحاب الأغلبية

وتعتبر الأغلبية في هذه الحالة ناتجة عن أصحاب الأقلية نيابة قانونية في المال الشائع ولكن لا تنفذ هذه الإجازة في حق الأقلية إلا لمدة ثلاث سنوات ، فإذا عقدت الأغلبية إجازة لمدة تجاوز ذلك كان للأقلية أن تطالب بإفناص المدة بالنسبة إليها إلى هذا الحد ، إذ تعتبر الأغلبية فيما جاوز أعمال الإدارة المصرح لها بإدائها متعبدية على حقوق الأقلية التي يحقق لها إزاء ذلك المطالبة بتعويض الضرر الناجم عن هذا التعبد وذلك بطريق التفهيد المعنى ما دام ممكناً بإنهاء عقد الإيجار المنصب على نصيبهم بعد انتهاء مدة السنوات الثلاث آنفة الذكر دون أن يغير من ذلك حسن نية المستأجر بإعتقاده أن المؤجر له هو صاحب الحق في تأجير العين ما دام لم يقع من صاحب الأغلبية ما يفضي على ذلك من المظاهر ما يوحى إلى المستأجر بأنه هو صاحب الحق في التأجير إذ يؤول ذلك من مساحب الأقلية يكون مخطئاً فلا يحق له الإفادة من عطفه في مواجهة المستأجر .

الطعن رقم ٧٦٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٦٩٤ بتاريخ ١٩٨٤/٣/١٥

النص في المادة ٨٢٧ من القانون المدني على أن " تكون إدارة المال الشائع من حق الشركاء مجتمعين ما لم يوجد اتفاق يخالف ذلك و النص في المادة ٨٢٨ من هذا القانون على أن ما يستقر عليه رأى أغلبية الشركاء في أعمال الإدارة المعتادة يكون ملزماً للجميع و تحسب الأغلبية على أساس قيمة الانصباء فان لم تكن لمة أغلبية للمحكمة بناء على طلب أحد الشركاء ، أن تتخذ من التدابير ما تقتضيه الضرورة و لها أن تعين عند الحاجة من يدير المال الشائع ، و للأغلبية أيضاً أن تختار مديراً و إذ تولى أحد الشركاء الإدارة دون إعتراض من الباقين عد وكيلاً عنهم " يدل - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن حق تأجير المال الشائع يجب للأغلبية المطلقة للشركاء محسوبة على أساس الانصباء و لا يجب لأحد المشتاعين بمفرده طالما انه لا يملك أكثر من نصف الانصباء ، و أن الإيجار الصادر من أحد الشركاء متى كان لا يملك أكثر من نصف الانصباء لا يسرى في مواجهة باقى الشركاء إلا إذا ارتضوه صراحة أو ضمناً و انه يجرب على عدم سريان الإيجار من أحد المشتاعين في مواجهة الباقين ثبوت الحق لهؤلاء في إعتبار الإيجار غير قائم بالنسبة لهم ، و بالتالى في إعتبار المسأجر معرضاً لهم فيما يملكون إذ كان قد وضع يده بالفعل على العين .

الطعن رقم ٣٤٠ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٨ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٥

إذ كان لا خلاف بين الخصوم في إن المؤجرات بهذا العقد يمتلكن تلك الحصة و هى تمثل أغلبية الانصباء في المال الشائع و من ثم فان إجارتهم لكامل العين المؤجرة تكون ملزمة لمالكة الحصة الباقية و قدرها ١٦ من ٣ ط مورثة المطعون ضدهم من النامن للأخير و ذلك وفقاً لنص المادة ٨٢٨ من

القانون المدني فإذا ما أجرت الأخيرة هذه العين فلا تكون أجازتها مساوية في مواجهة باقي الشركاء أصحاب الأغلبية سواء فيما يتعلق بحصتها أو بحصتهم فيها و يحق لهم إعتبار هذه الإجازة غير نافذة في حقهم و لا أثر لها و من ثم فانه لا يجوز للطاعن الإحتجاج قبل المطعون ضدهم الثلاثة الأوليات بعقد الإيجار المؤرخ " " الصادر له من مورثه المطعون ضدهم من الثامن للأخير .

الطعن رقم ٧٩٩ لسنة ٥٩ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٤٩٢ بتاريخ ١٤/٢/١٩٩٠

المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن إدارة المال الشائع وفقاً لنص المادتين ٨٢٧، ٨٢٨ من القانون المدني حق للشركاء على الشيوع مجتمعين ، و مع ذلك إذا تولي أحدهم الإدارة دون إعتراض من الباقين عد و كلاً عنهم ، و أن الطعن في المنازعات المتعلقة بتحديد أجره الأماكن بعبر من أعمال الإدارة يحق لأي من الشركاء في ملكية العقار القيام به منفرداً ، و يعد في هذه الحالة نائباً عن باقي الشركاء في الطعن طالما أن أحداً منهم لم يعترض على هذا الإجراء .

* الموضوع الفرعي : إيجار المساكن الشعبية :

الطعن رقم ٢٢٥٦ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٩٤٩ بتاريخ ٩/٤/١٩٨٤

مؤدى المواد ١ ، ٢ ، ٤ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن الإهراق على المساكن الشعبية أن الحظر الوارد في المادة الثانية ألفه البيان متعلقاً بالنظام العام ، و لأى من الخصوم التمسك بأعماله كما تقتضى المحكمة به من لقاء نفسها ، لما كان ذلك و كان الواقع في الدعوى طبقاً للشايت من الأوراق أن المطعون ضدها و هي مالكة المسكن الشعبي الموضحة بصحيفة دعواها قد إستصدرت الترخيص رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٧١ إمابة من السلطة القائمة على شئون التنظيم ببناء غرفة بحديقة هذا المسكن و كان لازم النصوص المقدمة انه كان يتعين على المحكمة المطعون في حكمها أن تيقن أن ثمة موانعة قد صدرت من الجهة المنشئة للسكن الشعبي بإضافة تلك الغرفة ، و إذ جاء الحكم المطعون فيه غفلاً عن إيراد هذا البيان الجوهرى الذى قد يؤثر على النتيجة التى انتهى إليها فانه يكون مشوباً بالقصور المبطل .

الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٢٤٣ بتاريخ ١٩/١/١٩٨٤

لما كانت المادة ٧٢ من القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٧ قد نصت على أن " تملك المساكن الشعبية الإقتصادية و المتوسطة التى أقامتها المحافظات و تم شغلها قبل تاريخ العمل بهذا القانون ، نظير أجره تقل عن الأجرة القانونية إلى مستأجرها على أساس سداد الأجرة المنخفضة لمدة خمس عشرة سنة وذلك وفقاً للقواعد و الشروط و الأوضاع التى يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء " و كان النص

في البند الأول من المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ - و الصادر وفقاً للمادة ٧٢ مאלفة البيان - على انه " بالنسبة لوحدات المساكن الشعبية الإقتصادية و المتوسطة التي أقامتها المحافظات و شغلت قبل ١٩٧٧/٩/٩ و أجرت بأقل من الأجرة القانونية ، بواقع جنيه للفرفة من الإسكان الإقتصادى ، و جنيه و نصف للفرفة من الإسكان المتوسط يتم تمليكها وفقاً لأحكام المادة ٧٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه و طبقاً للقواعد و الشروط و الأوضاع الموجحة بالملحق رقم ١ المرافق لهذا القرار يدل على انه يشترط لتمليك هذه المساكن - إلى جانب الشروط الأخرى التي تضمنتها المادة ٧٢ مאלفة البيان و ملحق القرار - أن تكون أجرتها - التي تقل عن الأجرة القانونية جنبهاً للفرفة من الإسكان الإقتصادى ، و جنبهاً و نصف للفرفة من الإسكان المتوسط ، لا أن تكون لد أجرت بأقل من ذلك حسيما ذهب إليه الحكم المطعون فيه ، و كان بين من تقرير الخبير الذي أخذ به الحكم أن شق النزاع من النوع المتوسط و أنها أجرت فى سنتى ١٩٦٠ و ١٩٦١ بسعة جنبها للشفة المكونة من صالة و ٤ غرف و خمسة جنبها للشفة المكونة من صالة و ٣ غرف ثم مرت عليها التخفيضات المقررة بالقوانين ١٦٨ ، ١٦٩ لسنة ١٩٦١ و ٧ لسنة ١٩٦٥ فأصبحت أجرتها ٤٥٦ مليم ، ٣ جنيه و ٢٨٨ مليم ، ٢ جنيه على التوالي ، فان أجرتها تكون سواء قبل محضورها للتخفيضات أو بعده - أقل من الأجرة المحددة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ و من ثم فلا ينطبق عليها هذا القرار .

الطعن رقم ١٢٢٧ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٠٢١ بتاريخ ١٩٨٧/١١/٢٩

النص فى المادة ٧٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شان تأجير و بيع الأماكن و تنظيم العلاقة بين المؤجر و المستأجر و النص فى المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ و النص فى البند ثانياً ن الملحق رقم "١" المرافق بقرار رئيس الوزراء ، يدل على انه يشترط لتمليك المساكن الشعبية الإقتصادية و المتوسطة التي أقامتها المحافظات للمستأجر أو خلفه العام أو من تلقى عنه حق الإيجار بالأداة القانونية السليمة إلى جانب الشروط الأخرى التي تضمنتها المادة ٧٢ مאלفة البيان و الملحق رقم "١" من قرار رئيس مجلس الوزراء المشار إليه ، أن يكون شاغل العين طالب التملك قد أوفى ١٨٠ مثل القيمة الإيجارية الشهرية للوحدة إعتباراً من تاريخ شغلها .

الطعن رقم ١٧١٦ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٩٤٠ بتاريخ ١٩٨٧/١١/١١

النص فى المادة ٧٢ القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شان تأجير و بيع الأماكن و تنظيم العلاقة بين المؤجر و المستأجر على أن تملك المساكن الشعبية الإقتصادية و المتوسطة التي أقامتها المحافظات

وتم شغلها قبل تاريخ العمل بهذا القانون نظير أجره نقل عن أجرة القانونية إلى مستأجرها على أساس سداد الأجرة المخفضة لمدة خمس عشرة سنة وذلك وفقاً للقواعد والأوضاع التي يصدر بها قرار رئيس مجلس الوزراء يدل على أن مناط تقرير حق تملك الوحدات السكنية المشار إليها أن يكون طالب التملك قد شغل الوحدة قبل ١٩٧٧/٩/٩ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

الطعن رقم ١٤٦٩ لسنة ٥٨ مكتب قتي ٤١ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١٤/٤/١٩٩٤

النص في المادة ٧٢ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير و بيع الأماكن و تنظيم العلاقة بين المؤجر و المستأجر على أن " تملك المساكن الشعبية الإقتصادية و المتوسطة التي أنشأتها المحافظات و تم شغلها قبل تاريخ العمل بهذا القانون نظير أجره نقل عن أجرتها القانونية إلى مستأجرها على أساس سداد الأجرة المخفضة لمدة خمس عشرة سنة ، و ذلك وفقاً للشروط و الأوضاع . التي يصدر بها من رئيس مجلس الوزراء " و في المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء ١١٠ لسنة ١٩٧٨ على أنه " فيما عدا المساكن التي أقيمت من إستثمارات التعمير يكون تملك وحدات المساكن الشعبية الإقتصادية و المتوسطة التي أنشأتها المحافظات و شغلت قبل ١٩٧٧/٩/٩ و أجرت بأقل من الأجرة القانونية بواقع جنبه للفرقة من الإسكان الإقتصادي و جنبه و نصف للفرقة من الإسكان المتوسط يتم تملكها وفقاً لأحكام المادة ٧٢ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه و طبقاً للقواعد و الشروط والأوضاع الموضحة بالملحق رقم "١" المرافق لهذا القرار " - يدل على أن المشروع رأى أن مسألة أجرة هذه المساكن إلى الحد الذي بينه قرار رئيس مجلس الوزراء من شأنه أن يجعل تكاليف إدارتها وصيانتها تروى على أجرتها و تمثل عبئاً على موازنة المحافظات فرأى أن تخفف من هذه العبء بعملية هذه المساكن لشاغليها و هو ما يدل من باب أولى على انصراف حكم النص إلى تملك المساكن التي نقل أجرة الفرقة فيها عن هذا الحد .

الطعن رقم ١٤٦٩ لسنة ٥٨ مكتب قتي ٤١ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١٤/٤/١٩٩٤

مفاد نص المادة ٧٢ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ و المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء المشار إليهما أن المشروع قرر تملك المساكن الشعبية الإقتصادية التي نقل أجرتها عن الأجرة القانونية متى كانت الأجرة بواقع جنبه للفرقة الواحدة أو أقل و المتوسطة متى كانت أجرة الفرقة جنبه و لنصف أو أقل و ذلك على التفصيل السابق بيانه و أن ما إشتراطه بصريح هذين النصين أن تكون هذه المساكن قد تم شغلها قبل ١٩٧٧/٩/٩ و لم يوجب أن يكون طالب التملك هو الشاغل لها في هذا التاريخ يؤكد هذا النظر ما أورده المشروع في الملحق رقم "١" المرافق بقرار رئيس المجلس الوزراء المشار إليه

من التصريح بإتمام إجراءات التملك مع الخلف العام للمستأجر أو من تلقى حق الإجارة عنه بأداة قانونية سليمة و ما أوجبه من مراعاة أن يخصم من مقابل التملك المبالغ المدفوعة كأجرة لوحدة سكنية أخرى مماثلة في المحافظة ذاتها أو حق في محافظة أخرى .

* الموضوع الفرعي : إيجار المنشأة الطبية :

الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٤٨ مكتب قتي ٣٠ صفحة رقم ١٦٢ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٥
إذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن مورث الطاعنين إستأجر العين محل النزاع لإستعمالها عيادة طبية ثم توفي في ظل سريان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، و لما كانت المادة ٢١ منه حددت المستفيدين من الأمتداد القانوني عند وفاة المستأجر فيما يتعلق بعقد إيجار المساكن دون سواها فإنه لا يجوز تطبيق حكمها على عقد الإيجار محل النزاع و إنما يسرى عليه حكم القواعد العامة .

الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٤٨ مكتب قتي ٣٣ صفحة رقم ٣٧١ بتاريخ ١٩٨٢/٣/٣١
النص في المادة الخامسة من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ بشأن تنظيم المنشآت الطبية المعمول به من ١٩٨١/١٠/١١ على أنه " لا ينتهى عقد إيجار المنشأة الطبية بوفاة المستأجر أو تركه للمسن و يستمر لصالح ورثته و شركائه في إستعمال العين بحسب الأحوال ، و يجوز له و لورثته من بعده التنازل عنها لطبيب مرخص له بمزاولة المهنة و في جميع الأحوال يلتزم المؤجر بتحرير عقد إيجار لمن لهم حق في الإستمرار في شغل العين " يدل على أن لمستأجر المنشأة الطبية التنازل عنها في أى وقت يشاء لطبيب مرخص له بمزاولة المهنة و ينتج هذا التنازل أثره في حق المؤجر و لو إعترض عليه فيظل عقد إيجار المنشأة قائماً و مستمراً لصالح المتنازل إليه ، و إذ كان المشرع قد حرص بهذا النص على الإبقاء على المنشآت الطبية حتى لا يتأثر نشاطها بوفاة شاغلها أو تنازله عنها لكي يستمر في أداء الخدمات الطبية و كان هذا الإيعاز يتعلق بالنظام العام لتجريم مخالفته بنص المادة ١٦ من نفس القانون ، فإن هذا الحكم يسرى على واقعة الدعوى بأثر فوري .

الطعن رقم ٧٥٣ لسنة ٤٧ مكتب قتي ٣٥ صفحة رقم ٥٣٦ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٢
صدر القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ بتنظيم المنشآت الطبية المعمول به ابتداء من ١٩٨١/٩/٢٦ إذ نصت مادته الأولى على أنه . في تطبيق أحكام هذا القانون تعتبر منشأة طبية كل مكان أعد للكشف على المرضى أو علاجهم أو تمرينهم أو إقامة الناقهين و تشمل ما يأتي " أ - العيادة الخاصة و هي كل منشأة يملكها أو يستأجرها و يديرها طبيب .. " و إذ نصت مادته الخامسة على أنه " لا ينتهى عقد إيجار المنشأة الطبية بوفاة المستأجر أو تركه العين و يستمر لصالح ورثته و شركائه في إستعمال العين بحسب

الأحوال ويجوز له و لورثته من بعده التنازل عنها لطبيب مرخص له بمزاولة المهنة و في جميع الأحوال يلتزم المؤجر بتحرير عقد إيجار لمن لهم حق في الإستمرار في شغل العين " . مما دلالة أنه لمستأجر المنشأة الطبية و لورثته من بعده التنازل عنها في أى وقت لطبيب و ينتج هذا العازل أثره في حق المؤجر فيظل عقد إيجار المنشأة قائماً و مستمراً لصالح المتنازل له تغلياً للصالح العام على المصلحة الخاصة للمؤجر إذ حرص المشرع على الإبقاء على المنشآت الطبية حتى لا يتأثر نشاطها بوفاء صاحبا أو تنازله عنها لكي تستمر في أداء الخدمات الطبية للمواطنين و هو إعتبار متعلق بالنظام العام لتجريم مخالفته بنص المادة ١٦ من ذات القانون

الطعن رقم ٩٣٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٨٧٢ بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٢

إذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن مورث المظنون جدما إستأجر العين محل النزاع لإستعمالها عيادة طبية ، ثم توفي بتاريخ ٧٧/٧/٢٣ في ظل سريان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ والذي حددت المادة " ٢١ " منه المستفيدين من الإمداد القانوني عند وفاة المستأجر فيما يتعلق بقعود إيجار المساكن دون سواها ، فإنه لا يجوز تطبيق حكمها على عقد الإيجار محل النزاع ، وإنما يسرى عليه حكم القواعد العامة .

الطعن رقم ١٧١٨ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٧٠٤ بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢٨

- إذ كان البين من الأوراق أن مورث الطاعنين قد أقام الدعوى يطلب إخلاء شقة النزاع التي كان يستأجرها المظنون عنده الأول - و هو طبيب - كعيادة طبية إستناداً إلى تنازله عنها للمظنون عنه الثاني - و هو طبيب أيضاً دون إذن كتابي صريح من المؤجر ، و إذ قضى الحكم المطعون فيه بأيدي الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى و بتحرير عقد إيجار له عن شقة النزاع و تمكنه منها و ذلك إستناداً إلى حكم المادة الخامسة من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ بتنظيم المنشآت الطبية الذي عمل به اعتباراً من ١٩٨١/٩/٢٦ و التي تنص على أنه " لا ينتهي عقد إيجار المنشأة الطبية بوفاء المستأجر أو تركه العين و يستمر لصالح ورثته و شركائه في إستعمال العين بحسب الأحوال و يجوز له و لورثته من بعده التنازل عنها لطبيب مرخص له بمزاولة المهنة ، و في جميع الأحوال يلتزم المؤجر بتحرير عقد إيجار لمن لهم حق في الإستمرار في شغل العين " و إذ كان هذا النص أمراً بتجريم مخالفة المؤجر له وفقاً لنص المادة ١٦ من ذات القانون ، و كانت آثار المركز القانوني الذي يتمتع به الطاعنون طبقاً لأحكام التشريع الإستثنائي لإيجار الأماكن الذي تجيز لهم الحق في إخلاء العين المؤجرة إذا ما تنازل عنها المستأجر للغير دون إذن كتابي منهم قد أدركها القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ المشار

إليه أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الاستئناف وذلك قبل أن تتحقق تلك الآثار وتستقر بصدر حكم نهائي في النزاع فإن مؤدى ذلك هو عدم جواز الحكم بالإخلاء متى توافرت الشروط المنصوص عليه في المادة الخامسة من القانون المذكور ، و إذ أعمل الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض إخلاء العين بالمؤجرة لثبوت تنازل المطعون ضده الأول الطبيب المستاجر - عنها إلى المطعون ضده الثاني وهو طبيب مرخص له بمزاولة المهنة وهو ما أباحه المشرع في القانون المشار إليه فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ، ولا يغير من ذلك الإتفاق في عقد الإيجار باعتباره مفسوخاً في حالة تنازل المستاجر عن الإجازة دون إذن من المؤجر لأن ما ورد بهذا الإتفاق يتعارض مع نص قانوني آمر فيظل عقد إيجار المنشأة الطبية قائماً لصالح المتنازل إليه ولو خالف ذلك ما إتفق عليه المتعاقدان . - النص في المادة الخامسة من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ لم يشترط لإستمرار الإجازة لصالح المتنازل إليه سوى أن يكون طبيباً مرخصاً له بمزاولة المهنة ولم تضع شرطاً بأن يكون مزاولاً لها بالفعل في تاريخ التنازل .

للطعن رقم ٢٠١٢ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ٧٨٩ بتاريخ ١١/٢٨/١٩٩٠
 إذ كان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير الأماكن - لاحقاً في صدره للقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ تنظيم المنشآت الطبية وجاء نص المادة ٢٠ منه عاماً مطلقاً فإنه يسرى على كافة الحالات التي يجوز للمستاجر فيها قانوناً بيع المتجر أو المصنع أو التنازل عن حق الانتفاع بالوحدة السكنية أو المؤجرة لغير أغراض السكنى بما في ذلك التنازل عن المنشآت الطبية متى استوفى الشروط المنصوص عليها في المادة الخامسة من القانون ٥١ لسنة ١٩٨١ وذلك إعمالاً لعموم النص وإطلاؤه إذ لا تخصص لعموم النص بغير مخصص ووصولاً لتحقيق ما هدف إليه المشرع وإعفاء من له ما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر . فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

للطعن رقم ٢٣٧١ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٤٢ صفحة رقم ٧٧٠ بتاريخ ٣/٢٠/١٩٩١
 مؤدى نص المادة الخامسة من القانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ بتنظيم المنشآت الطبية أن لمستاجر المنشأة الطبية ولورثته من بعده التنازل عنها في أي وقت لطبيب مرخص له وينتج هذا التنازل أثره في حق المؤجر فيظل عقد إيجار المنشأة قائماً ومستمراً لصالح المتنازل إليه إلا أن مناط ذلك ألا يتعارض الحق في إستمرار عقد الإيجار للطبيب المتنازل إليه مع أي نص أمر متعلق بالنظام العام .

- مفاد النص في الفقرة الأخيرة من المادة السادسة و المادة ١٦ من القانون رقم ٥٩ لسنة ٨١ بتنظيم المنشآت الطبية - يدل على أن الحظر على الطبيب في إمتلاك أو إدارة أكثر من عيادة طبية خاصة بغير ترخيص من النقابة الفرعية المتخصصة و لمدة محددة متعلق بالنظام العام لما رتبته المشرع على مخالفته من توقيع عقوبة جنائية و كان الثابت في الدعوى أن الطاعن تمسك في مذكرته المقدمة لمحكمة الإمتئناف بجلسته . . . بعد فساد التنازل عن عقد الإيجار للمطعون عليهما الأولين تأسيساً على أن كل منهما يستأجر عيادة طبية أخرى و هو الأمر الذي حظره القانون - المشار إليه - فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل هذا الدفاع و لم يرد عليه رغم انه دفاع جوهري إذ من شأنه - لو صح - أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى فانه يكون مشوباً بالقصور في التسيب .

* الموضوع الفرعي : إيجار الأراضي الزراعية :

الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٣٨ مكتب قني، ٢٤ صفحة رقم ٦٩٣ بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٦
إذا كان الطاعن قد إستند في طلب تسليمه الأوطان التي إشتراها من المطعون عليه الأول إلى أن المطعون عليهما الثاني و الثالث يضمنان يدعما عليها دون سند قانوني ، و كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه برفض الدعوى على أن وضع يدعما يستند إلى عقد الإيجار الذي حرره لهما الجمعية التعاونية الزراعية بعد أن إمتنع الطاعن عن تحريره تطبيقاً لنص المادة ١/٣٦ مكرر من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ فإن النعي على ما إستطرد إليه الحكم من قيام علاقة إيجارية سابقة على الشراء بين المطعون عليه الأول و المطعون عليهما الثاني و الثالث و إعتدادها بقوة القانون يكون غير منتج .

* الموضوع الفرعي : إيجار مكتب للمحامى :

الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٧ مكتب قني، ٣٥ صفحة رقم ١٣٢٦ بتاريخ ١٩٨٤/٥/١٦
صدور القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن إصدار قانون المحاماة المعمول به إعتباراً من ١٩٨٣/٤/١ وقد نص في الفقرة الثانية من المادة ٥٥ منه على انه " و إستثناء من حكم المادة ٢٥ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ يجوز للمحامى أو لورثته التنازل عن حق إيجار مكتب المحاماة لمزاولة مهنة حرة أو حرفة غير مقلقة للراحة أو ضارة بالصحة " يدل على أن للمحامى و لورثته التنازل عن إيجار مكبيه في الحالات الواردة بالنص ، و ينتج هذا التنازل اثره في حق المؤجر ، فيظل عقد الإيجار قائماً و مستمراً لصالح المتنازل له .

*** الموضوع الفرعي : إيجار ملك الغير :**

الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٤٧ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ٥٨١ بتاريخ ١٩٨٢/٥/٢٤
و أن كان إيجار ملك الغير صحيحاً فيما بين المؤجر و المستأجر إلا أنه لا ينفذ في حق المالك الحقيقي
و إذا ادعى الغير أنه المالك للمين المؤجرة و أقام دعوى بحقه الذي يدعيه ، كان هذا تعرضاً قانونياً
للمستأجر يميز له حسن الأجرة تحت يده حتى يدفع المؤجر التعرض .

الطعن رقم ١١٠٠ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ١١٥٠ بتاريخ ١٩٨٣/٥/١١
المقرر بأن إيجار ملك الغير صحيح بين طرفيه ، و نافذ قبل المالك متى أجازوه ، و إذ أقر المطعون ضده
الأول المالك- هذا العقد الصادر لصالح مورث المطعون ضدها الثانية فإنه يكون نافذاً في حقه .

الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ١٥٩٦ بتاريخ ١٩٨٤/٦/١١
مؤدى ما تقتضيه المادة ٥٥٨ من القانون المدني من أن الإيجار عقد يلتزم المؤجر بمقتضاه أن يمكن
المستأجر من الانتفاع بشيء معين مدة معينة لقاء أجر معلوم ، لا يشترط أن يكون المؤجر مالِكاً بما
يعني أن إيجار تلك المين صحيح في حدود العلاقة المؤجر و المستأجر وانه ليس لهذا الأخير التنصل من
آثاره طالما مكن من الانتفاع بالشئ المؤجر و لم يدع تعرض المالك له فيه ، و حق لأى من طرفيه
التقاضى بشأن المنازعات الناشئة عنه ، لما كان ذلك و كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعنين
دفعاً في صحيفة إستئنافهم بعدم قبول الدعوى لاتفاء صفة المطعون ضدهما لأنهما لا يملكان المنزل
الكان به شقة النزاع و كان الحكم قد رد على هذا الدفع بما أورده في أسبابه من أن مما مؤداه
أن الحكم رتب على كون المطعون ضدهما مؤجرين للمين موضوع النزاع توافر صفتهم في إقامة
الدعوى بطلب إلقاء عقد الإيجار الصادر منهما ، و هو ما يتفق و صحيح القانون و يكون النعى على ما
إستطرد إليه الحكم في شأن التعريف بالحق و بالدعوى و الضيقة بينهما - بئياً كان وجه الرأى فيه - غير
منج .

الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ٢٢٦٣ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٧
الإيجار الصادر من شخص لا يملك الشئ المؤجر و ليس له الحق في التصالح في منفعة و أن وقع
صحيحاً بين طرفيه إلا أنه لا ينفذ في حق مالكة أو من له الحق في الانتفاع به إلا بإجازة هذا الأخير له
فان لم يجزه ظل المستأجر بالنسبة له غاصباً للمين المؤجرة .

الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ٧٦٨ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٤

الإيجار الصادر من شخص لا يملك العين المؤجرة ، و ليس له حق التعامل في منفعه ، و أن وقع صحيحاً بين طرفيه إلا انه لا ينفذ حق مالكه إلا بإجازته له بحيث لا يجوز له أن يتعرض للمتنتفع بالعين المبيعة بسند صادر من مالكها .

الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٥١ مكتب قني ٤٠ صفحة رقم ٣٨ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٦

إيجار ملك الغير صحيح فيما بين المؤجر و المستأجر إلا انه لا ينفذ في حق المالك الحقيقي إلا إذا أقر هذا التعاقد صراحة أو ضمناً .

الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٥٥ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٤٨٤ بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢٥

- المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن آثار عقد الإيجار تنتقل إلى مشتري العقار متى سجل عقد شرائه وفق أحكام القانون و لو لم يتم البائع بحواله حقوقه في عقد الإيجار إلى هذا المشتري .
- الإيجار الصادر من شخص لا يملك الشيء المؤجر و ليس له الحق في التعامل في منفعه صحيح فيما بين طرفيه غير قابل للإبطال إلا انه لا ينفذ في حق مالكه أو من له الحق في الانتفاع به إلا بإجازة هذا الأخير ، و انه طالما أن المالك الحقيقي لم يتعرض للمستأجر في انتفاعه بالعين فليس لهذا الأخير طلب إبطال الإيجار أو فسخه .

* الموضوع الفرعي : بطلان عقد الإيجار :

الطعن رقم ٩٦ لسنة ٢٢ مكتب قني ٦ صفحة رقم ١٤٢٣ بتاريخ ١٩٥٥/١١/٣

ليس للمستأجر أن يجادل المؤجر في سند ملكيته و عما إذا كان له الحق في القسمة التي أجراها أو أن هذه القسمة قد شابهها بطلان أو مخالفة للقانون .

الطعن رقم ٥١٠ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ٨٥٣ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٣٠

إذ كان الحكمان السابقان قد قطعاً بأن الأطنان المؤجرة للطاعن بمعرفة الناظر السابق - كانت وفقاً و انتهى الحكم الصادر في الدعوى . . . إلى أن عقود الإيجار الصادرة للطاعن من المستحقين عن تلك الأطنان غير صحيحة لانعدام ولايتهم في تأجيرها إذ ناط القانون ولايه إدارتها إلى ناظر الوقف السابق بوصفه حارساً عليها و من ثم اعتبر الإجارة الصادرة منه هي الإجارة الصحيحة و قد تأيد هذا الحكم استئنافاً فحاز قوة الأمر المقضي و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر و أقدم قضاءه على أن عقد إيجار الأطنان و أمر الأداء المعارض فيه قد صدرت باسم - الناظر السابق - بصفته الشخصية و ليس

بصفته ناظرًا على الوقف أو حارساً على أعيانه يكون قد خالف حجية الأحكام المقدم ذكرها وهي تسمو على النظام العام ، وقد أدت هذه المخالفة إلى الخطأ في تطبيق القانون إذ مد نطاق الحراسة المفروضة على الأموال والممتلكات الخاصة بالنظر السابق إلى أمر الأداء الصادر بالإيجار المتأخر عن الأبطان التي يتولى إدارتها بصفته حارساً عليها بعد انتهاء وقفها . وقبل حلول إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة محل هذا الحارس في تجديد السير في المعارضة المرفوعة عن أمر الأداء المشار إليه وفي طلب الحكم بسقوط الخصومة فيها .

الطعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٥٢ مكتب قتي ٣٣ صفحة رقم ١٢٧١ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٣٠
لئن كان من المقرر قانوناً أن المكان المؤجر يجب أن يكون معيّنًا كائناً ، وصف في العقد وصفاً مانعاً للجهاالة فإذا لم يتعين وقع الإيجار باطلاً لعدم تحديد محل إلتزام المؤجر إلا أن السات من إستجواب الخصوم أمام محكمة الدرجة الأولى أن المطعون ضده الأول قرر بان عقد الإيجار ينصب على الشقة البحرية رقم ... الواقعة على الواجهة وأن المطعون ضدها وهي - المالكة - لم تنازعه في ذلك ومن ثم تكون شقة النزاع قد عينت معيّنًا كائناً مانعاً للجهاالة ولما كان النزاع على تعيين المكان المؤجر ألا يكون أصلاً إلا بين طرفي عقد الإيجار وهما المؤجر والمستأجر فإن منازعة الطاعنة وهي مستأجرة المطعون ضده الأول تكون غير مقبولة .

الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٥٣ مكتب قتي ٣٥ صفحة رقم ٨٣٣ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٦
قد الإيجار الصادر من المؤجر الذي زال سند ملكيته بالر رجعي لبطالته لا ينفذ في حق المالك إذا كان مشوباً بالفس أو بالتواطؤ بين المؤجر والمستأجر للإضرار بالمالك لان الفش مبطل للتصرف ، ولما كان إستخلاص ثواتر الفش والتواطؤ مما تستقل به محكمة الموضوع المتعلقة بفهم الواقع في الدعوى ما دام الإستخلاص سائفاً ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه ببطالان عقد الإيجار سند الطاعن على ما أورده من انه . . . تم آورد الحكم المطعون فيه رداً على أسباب الإستئناف بان عقد الإيجار باطل لقيامه على الفش والتواطؤ للإضرار بالمستأنف عليها ومن ثم فلا وجه للإعتداد به وكانت هذه الأسباب التي إستند إليها الحكم سائفة ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها فلا يعيه ما أورده

(٥) لا يجب - الحكم - ما أورده في موضع من أسبابه أن عقد الإيجار صادر من المستأنف الثاني إذ أن ذلك لا يعدو أن يكون خطأ مادياً من الحكم لا يؤثر على سلامة قضيائه يؤكد ذلك ذكره أسماء أشخاص هذا العقد بأنه محرر للطاعن من

الطعن رقم ٩٢١ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٥٧٧ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٧

انه إذا كان عقد إيجار الوحدة غير ثابتى التاريخ فإن العبرة فى تحديد العقد اللاحق الذى يلحقه البطان يكون بالأسبقية بينهما فى تاريخ تحريرهما دون تاريخ تفاهما طالما أن أياً من الطرفين لم يطعن على تاريخ تحرير عقد الطرف الآخر بشمة مطعن .

الطعن رقم ١٣٥٠ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٨٠ بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٧

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن عدم صلاحية الورقة لإثبات الحق سواء لبطلانها أو تنازل الخصم عن التمسك بها لا يعنى بطلان الاتفاق أو التنازل عن الحق المثبت بها ، و إنما ينصرف فقط إلى الورقة ذاتها ولا يحول ذلك دون إثبات حصول ما تضمنته بأى دليل مقبول قانوناً الأمر الذى لا يصح معه إعتبار تنازل الخصم عن التمسك بدليل فى الدعوى تنازلاً عن الأدلة الأخرى المقبولة قانوناً طالما انه لم يتنازل عنها صراحة أو ضمناً .

* الموضوع الفرعى : بيع الجندك :

الطعن رقم ٩٨ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٦٢٨ بتاريخ ١٩٥٢/٣/١٣

أن المتجر أو المصنع الذى عبر عنه الشارع "بالجندك المعد للتجارة أو الصناعة" فى المادة ٣٦٧ من القانون المدنى القديم وبعبارة *Etablissement de commerce ou d'industrie* فى المادة ٤٥٠ من القانون المدنى المختلط المنطبقة على واقعة الدعوى تشمل جميع عناصر المتجر أو المصنع من ثابت ومتنقل ومن مقومات مادية وغير مادية ولا يهم أن يكون قائماً على أرض موقوفة أو غير موقوفة إذ ليس لمة ما يوجب التقيد فى هذا الخصوص بتفسير فقهاء الشريعة لمعنى الجندك متى كان قد وضح من عبارة النصين السالف ذكرهما أن الشارع قصد به معنى آخر و أن تقرير الحكم المطعون فيه أن موضوع العقد فى الدعوى هو بيع مصنع فى معنى المادة ٣٧٦ مدنى " قديم " هو تقرير صحيح إذ يبين من عقد البيع المقدم ضمن أوراق الدعوى و الذى أشار إليه الحكم فى أسبابه انه واقع على ورشة ميكانيكية بكافة محتوياتها مع التنازل للمشتري عن إجاره المكان المعد لإستغلالها و انه و أن كان الاسم التجارى هو من المقومات غير المادية للمصنع إلا انه ليس بلازم أن يشمل البيع فلا يترتب على عدم النص عليه فى العقد كتمصر من عناصر المبيع حرمان المشتري من الإستفادة من حكم المادة السالف ذكرها .

الطعن رقم ٨٤ لسنة ٢٢ مكتب فني ٦ صفحة رقم ٩٩٠ بتاريخ ١٤/٤/١٩٥٥

أن أحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٦ وأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ لا تفيد صراحة أو ضمنا إلغاء الرخصة المخولة للمحكمة بسقضي المادة ٤٥٠ مدني مختلط المقابلة للمادة ٣٦٧ مدني قديم التي تجيز لها بالقيود الواردة فيها إبقاء الإيجار لمشتري المتجر أو المصنع رغم وجود شرط صريح في عقد الإيجار يحرم التأجير من الباطن أو التنازل عنه للغير .

الطعن رقم ٨٤ لسنة ٢٢ مكتب فني ٦ صفحة رقم ٩٩٠ بتاريخ ١٤/٤/١٩٥٥

- بيع الجدل الصادر من المستاجر من شأنه أن ينقل حقوقه للمتنازل إليه بما في ذلك عقد الإيجار ويصبح مستاجرا مثله بموجب هذا البيع مما يترتب عليه وفقا لقانون إيجار الأماكن المنظم للعلاقة بين المؤجرين والمستاجرين أن لا يكون للمؤجر حق إخراجه من العين المؤجرة .

- المتجر أو المصنع الذي عبر عنه الشارع في المادة ٣٦٧ مدني قديم بالجدك المعد للتجارة أو الصناعة وفي المادة ٤٥٠ مدني مختلط بعبارة *Etablissement de commerce ou d'industrie* هو ما يشمل جميع عناصر المتجر أو المصنع من ثابت ومتنقل ومن مقومات مادية وغير مادية كالاسم التجاري والعلاء . و إذن فمتى كان الحكم قد أثبت أن البيع شمل ما أقامه المستاجر في المؤسسة "دار للسمن" من آلات و أدوات كما شمل اسم الدار التجارية و عملاتها ومتنولاتها و بين الضرورة الملجئة لبيع ونفي الضرر عن مالك العين المؤجرة فإنه لا يكون قد أخطأ إذ قرر أن هذا البيع هو بيع لمنشأة تجارية في معنى المادة ٤٥٠ مدني مختلط .

الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٣٤ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٨٣٥ بتاريخ ١٠/٥/١٩٧٢

الحق في الإجارة ليس من الحقوق المتعلقة بشخص المستاجر خاصة ، و هو حق مالي يجوز التصرف فيه والحجز عليه ، و من ثم يجوز لدائن المستاجر أن يستعمل هذا الحق نهاية عنه طبقا لما تقتضيه به المادة ٢٣٥ من القانون المدني . و إذ كان الثابت في الدعوى أن مدين مصلحة الضرائب كان يستأجر من الشركة المظنون عليها متجرا ، ثم غادر الديار المصرية دون أن يولي بما عليه ، و وقعت الطاعة مصلحة الضرائب الحجز على موجودات المحل الخشبية ، و على حق مدينها في الإجارة لم قامت ببعضها ، و تمسكت في دفاعها أمام محكمة الموضوع بأن تصرفها في حق الإجارة هو بيع للمتجر بأكمله نظرا لأن سمعته التجارية متوقفة على الصقع الذي يقع فيه ، و إذ خالف الحكم المظنون فيه هذا النظر و حظر استعمال المصلحة لحق مدينها المستاجر في الإجارة ، كما اشترط ضرورة شمول بيع المتجر لكافة مقوماته المعنوية ، و لم يعن يبحث الظروف الملائمة للبيع ، و ما قد يكون لها من

دلالة على توافر العناصر المعنوية اللازمة لتكوين المتجر موضوع الدعوى ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون و عاره قصور في السبب .

الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٧ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٦٥٧ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٦
مضى كان العرض الأساسي من الإجارة ليس المبني ذاته ، وإنما ما إشمعل عليه من أدوات و آلات أعدت للإستغلال الصناعي أو التجاري بحيث يعتبر المبني عنصراً ثانوياً بالنسبة لها ، فان هذه الإجارة لا تخضع لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ و القوانين المكمله له .

الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ١٥٦٣ بتاريخ ١٩٧٦/١١/١٠
لم يضع المشرع في المادة ٥٩٤/٢ من القانون المدني ضابطاً يستهدي به في تحديد الضرورة الملجئة لبيع المتجر أو المصنع ، و التي يترتب على توافرها الإبقاء على الإيجار للمشتري رغم الشرط المانع بل ترك أمر تقديرها لمحكمة الموضوع تستخلصها من ظروف الدعوى و ملاسبتها دون معقب من محكمة النقض متى أقامت قضاهاها على أسباب مائفة مستمدة من أصل ثابت بالأوراق و مؤدبة عقلاً إلى النتيجة التي انتهت إليها .

الطعن رقم ٧٥٧ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ١٤٠٥ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٢٣
مفاد نص الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المدني انه يلزم أن يكون هناك متجر مملوك لشخص ومقام على عقار مملوك لشخص آخر و يكون مالك المتجر مستأجراً لهذا العقار و ممنوعاً في عقد الإيجار من التاجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار ، مما مفاده وجوب - أن يكون المستأجر هو مالك الجدك و ليس أحداً سواه و هو الذي تتحقق في شأنه الضرورة التي تقتضي بيعه . و إذ كان الغابت في الدعوى أن عقد بيع الصيدلية صدر من المظعون عليه الثاني و من زوجته المرخصة الصيدلية باسمها و كان الطاهن قد تمسك أمام محكمة الإستئناف بان الصيدلية ليست مملوكة للمظعون عليه الثاني المستأجر ، و كان الحكم المظعون فيه قد إلتفت عن هذا الدفاع و عن بيان من المالك للمحل التجاري و ما إذا كان المظعون عليه الثاني المستأجر هو المالك له أم لا رغم انه دفاع جوهرى من شأنه لو صح أن يغير وجه الرأى في الدعوى فانه يكون لناصر السبب .

الطعن رقم ٤٦٧ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٦٩٣ بتاريخ ١٩٧٧/٣/١٦
إذ كان البص في الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المدني على انه " و مع ذلك إذا كان الأمر خاصاً بإيجار عقار أنشئ به مصنع أو متجر ، و أقتضت الضرورة أن يبيع المستأجر هذا المصنع أو المتجر جاز للمحكمة بالرغم من وجود الشرط المانع أن تقضى بإبقاء الإيجار . . . " يدل على أن

المشروع أجاز التجاوز عن الشرط المانع ، و أباح للمستأجر التنازل عن الإيجار على خلافه متى كان الشيء المؤجر عقاراً مملوكاً لشخص و انشا فيه المستأجر محلاً تجارياً سواء كان متجراً أو مصنعاً بشرط أن تبث الصفة التجارية للنشاط الذى كان يزاوله المتنازل وقت إبرام بيع المتجر أو المصنع وكان ما أورده الحكم المطعون فيه ينطوى على خطأ فى تطبيق القانون ، ذلك انه عول فى إعتبر العين المؤجرة - و هى محل حلاقة - من قبيل المتجر الذى يباح التنازل عن إيجاره على أن مشتره استغله فى تاريخ لاحق على البيع فى ممارسة عمل تجارى ، مع أن العبرة فى التعرف على طبيعة المحل المبيع إنما يكون وقت البيع لا بعده . لما كان ذلك ، و كان الحكم قد تحجب عن بحث ما إذا كانت المستأجرة تمارس نشاطاً تجارياً فى المحل عند إبرام البيع ، فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون علاوة على القصور فى السبب .

الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٧٨٤ بتاريخ ١٤/١٢/١٩٧٧
إذا كان يشترط لأعمال حكم المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدنى أن يكون متجر أو مصنع مملوك لشخص ومقام على عقار مملوك لشخص آخر ، و يكون مالك المتجر مستأجراً لهذا العقار ، و ممنوعاً فى عقد الإيجار من التأجير من الباطن أو من التنازل عن الإيجار و كان المتجر فى معنى المادة المشار إليها و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يشمل جميع العناصر من ثابت و منقول و من مقومات مادية و معنوية فى وقت معاً و يتوقف تحديد العناصر التى لا شئ عنها لوجود المحل التجارى على نوع التجارة التى يزاولها المحل ، و هذا التحديد متروك لقاضى الموضوع متى كان إستخلاصه سائفاً . لما كان ذلك و كان البين من الحكم المطعون فيه انه إستند فى قضائه على أن الصيدلية المتنازل عنها لم يكن لها وجود و لم تراول نشاطها منذ إبرام عقد الإيجار و حتى حصول التنازل إستخلاصاً من أقوال شاهدى المطعون عليها الأولى و إستناداً إلى قصر الفترة الفاصلة بين إبرام العقد و بين حصول التنازل إذ لم تتجاوز تسعة عشر يوماً ، و أن الإعداد لإنشاء صيدلية يستغرق وقتاً أطول خاصة و أن مفهوم عقد التنازل ذاته أن رخصة إنشاء الصيدلية لما تصدر بعد و كان هذا الإستخلاص سائفاً و له سند من الأوراق ، فان النعى عليه بان الصيدلية كانت معدة إعداداً كاملاً عند التأخير أخذاً بتحقيقات اللجنة أو أقوال شاهدى الطاعن لا يمدو أن يكون جديلاً موضوعياً فى تقدير الأدلة و فى حق المحكمة فى استنباط الواقع منها .

الطعن رقم ٩١٣ لسنة ٤٣ مكتب قتي ٢٨ صفحة رقم ١٥٧٩ بتاريخ ١٠/٢٦/١٩٧٧

و لأن كان بيع الجدد الصادر من المستأجر من شأنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن ينقل حقوقه للمتنازل إليه بما في ذلك عقد الإيجار و يصبح بدوره مستأجراً مثله بموجب هذا البيع ، إلا انه متى أبرم المالك مع المتنازل إليه - المستأجر الجديد - عقد إيجار يتضمن شروطاً و فترداً تحكم العلاقة بينهما فإن هذا العقد يضحى شريعة العاقلين الذي إرضيا التعامل على أساسه .

الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٤٣ مكتب قتي ٢٩ صفحة رقم ١١٢٤ بتاريخ ٤/٢٦/١٩٧٨

- المتجر يشتمل على عناصر مادية و أخرى معنوية ، و المقومات المعنوية هي - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - عماد فكرته و أهم عناصره و لا يلزم توافرها جميعها لتكوينه بل يكفي بوجود بعضها و يتوقف تحديد العناصر التي لا غنى عنها لوجود المحل التجاري على نوع التجارة التي يزاولها المحل و المبنى المنشأ عليه المتجر لا يعدو أن يكون عنصراً من عناصره المادية ، و من ثم فإن تأجيرها بما يشتمل عليه من مقومات مادية و معنوية و دون أن يكون الغرض الأساسي من الإجارة المبنى ذاته لا يخضع و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لأحكام قوانين إيجار الأماكن و إنما للقواعد المقررة في القانون المدني و لما كان ما أورده الحكم انه إستدل من ورود الإجارة على العين المؤجرة باعتبارها دار للسینما عرفت باسم سینما سبورتنج و مرخصاً بإدارتها و من وجود عملاء لها تكونوا على مدار السنوات السابقة على التأجير ، على أن الإجارة تنصب على منشأة تجارية و هو إستدلال سائب ، ذلك أن الحصول على الترخيص اللازم لإستغلال العين المؤجرة داراً للسینما و إدارتها طيلة السنوات السابقة على الإيجار و تردد العملاء عليها خلالها يكسبها سمعة تجارية تتكون منها و من المبنى و ما يلحق به من تركيبات ثابتة منشأة تجارية فلا ينصب تأجيرها على مجرد المبنى و إنما على المنشأة التجارية بما فيها من مقومات مادية يشكل المبنى إحداها و مقومات معنوية يدخل فيها السمعة التجارية و حق الإتصال بالعملاء .

- لا يشترط لإكتساب المنشأة صفتها التجارية أن تتوافر فيها كافة المقومات المعنوية و إنما يكفي لذلك توافرها بعضها ، و لا ينال من هذا التقرير أن تكون الشركة الطاعنة قد ساهمت في تكوين هذه السمعة التجارية لأنها ترتبط بذات المنشأة بعيداً عن مصادرها فإذا ما قامت الشركة الطاعنة إستنتاجها بعد أن تكونت لها سمعتها التجارية بموجب عقد جديد بعد انتهاء العلاقة الإيجارية السابقة التي كان موضوعها الأرض الفضاء المقامة عليها المنشأة ، فإنها تكون قد إستأجرتها بما لها من سمعة تجارية .

الطنن رقم ٦٠٧ لسنة ٤٤ مكتب قنى، ٢٩ صفحة رقم ٥٥٨ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٢

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقدير توافر الضرورة في معنى المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدني أمر متروك لقاضي الموضوع يستخلصه من ظروف البيع و الدوافع التي حفزت إليه ، شريطة أن يكون إستخلاصه سائفاً ، و الضرورة التي تقتضى بيع المحل التجارى و تبرر إبقاء الإجازة لمصلحة المشتري هي تلك التي تضع حداً لنوع النشاط الذى كان يزاوله المستأجر فى العين المؤجرة ، و لا يشترط فيها أن ترقى إلى حد القوة القاهرة التي لا مسيل إلى دفعها أو تلافي نتائجها ، دون اعتداد بما إذا كانت الظروف التي أدت إلى هذه الحالة خارجة عن إرادة المستأجر أو بسبب منه طالما توافرت الأسباب الإضطرارية .

الطنن رقم ٦٠٦ لسنة ٤٥ مكتب قنى، ٢٩ صفحة رقم ١٨٥٨ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٦

— مؤدى الضرورة في معنى الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤/٢ من التقنين المدني أن يكون المستأجر مضطراً بحكم الواقع و إدعاءً للظروف المحيطة به إلى بيع متجره أو مصنعه للغير ، بحيث لا يعد من قبول الضرورة الملجئة في هذا المجال أن يستهدف مالك المتجر من بيعه مجرد الكسب ، لم يعود في وقت معاصر إلى ممارسة ذات النشاط الذى كان يزاوله ، بل يعين قيام ضرورة تضع حداً لهذا النشاط بالذات و يكون بيع المتجر آخر عمل يقوم به في ميدانه .

— المقرر في قضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع هي التي تقدر ما إذا كانت هناك ضرورة تبرر بيع المتجر و تسوغ التنازل عن الإيجار بالرغم من الشرط المانع .

الطنن رقم ٦١٨ لسنة ٤٥ مكتب قنى، ٣٠ صفحة رقم ٤٠ بتاريخ ١٩٧٩/٤/٧

من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه يجوز الطعن من كل من كان طرفاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه و لم يتخلف عن منازعته مع خصمه حتى صدر الحكم ضده و إذ كان البين من الأوراق أن الطاعن لم يلف من الخصومة التي كان طرفاً فيها موقفاً سلبياً ، بل طلب رفض دعوى الإخلاء الموجهة إليه و مورث المطعون عليهم — الثانية إلى الأخير ، و إذ صدر الحكم بالإخلاء طعن فيه بالإستئناف طالباً إلغائه لأسباب متعلقة به و تسنى له حقاً مباشراً في إستيجار العين المؤجرة من بينها شراؤه لها بالجدك ، و لم يتخل عن منازعته حتى صدور الحكم المطعون فيه فإنه يكون من ثم خصماً حقيقياً توافر له المصلحة في الطعن في الحكم بغض النظر عن عدم طعن ورثة المستأجر الأصلي فيه .

الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٥٨٢ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢١

المقررات المادية و المعنوية التي يشملها المتجر في معنى الفقرة الثانية من السادة ٥٩٤ من القانون المدني ومن بينها الحق في الإجارة ليست - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من الحقوق المتصلة بشخص المستأجر خاصة ، بل هي من العناصر المالية التي يجوز التصرف فيها و الحجز عليها و يحق من ثم لدائن المستأجر أن يستعمل هذا الحق نيابة عن مدينة طبقاً للمادة ٢٣٥ من ذات القانون .

الطعن رقم ١٣٧٦ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١٢٧٤ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٣٠

- المقرر في قضاء محكمة النقض أن ما نصت عليه المادة ٥٩٤ من القانون من انه " إذا كان الأمر خالصاً بإيجار عقار أنشئ به مصنع أو متجر و إقتضت الضرورة أن يبيع المستأجر هذا المصنع أو المتجر جاز للمحكمة بالرغم من وجود الشرط المانع أن تقضى بإبقاء الإيجار إذا قدم المشتري ضماناً كافياً و لم يلحق المؤجر من ذلك ضرر محقق " إنما هو إستثناء من الأصل المقرر و هو إلزام المستأجر باحترام عقد الإيجار فيما نص عليه من حظر التنازل عن الإيجار ، إقتضاء حرص المشرع على إستبقاء الرواج التجاري في حالة إضطراب صاحبه إلى التوقف عنه ، و يشترط لتطبيقه أن يكون المكان المؤجر مستعملاً لممارسة الأعمال ذات الصلة التجارية و التي ينطبق عليها وصف المصنع أو المتجر دون سواها من الأماكن التي لا يمارس فيها هذا النوع من النشاط ، و من المقرر أن الإستثناء لا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه .

- يشترط لإسباغ الصفة التجارية على عمل صاحب الحرفة أن يستخدم عمالاً أو آلات يضارب على عمل هؤلاء العمال أو إنتاج تلك الآلات ، أما إذا إقتصر الأمر على مباشرة حرفته بمفرده ، انضمت صفة المضاربة و يصبح من الحرفيين و لا يعتبر انه قد انشا متجراً بالمكان المؤجر ، إذ تقوم صلته بعماله في هذه الحالة على قنهم في شخصيته و خبرته ، بخلاف المحل التجاري الذي يتردد عليه العملاء لقتهم فيه كمنشأة مستقلة عن شخص مالكة .

- إذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعن - مشتري المحل بالجدة - قد تمسك بان يبيع المحل يرجع لأسباب منها متاعب البائع - المستأجر الذي كان يشغل المكان المؤجر محلاً للحلاقة - مع العمال بما يفيد انه ادعى أن المستأجر السابق كان يضارب على عمل عماله الذي يستخدمهم و لم يقل الحكم كلمته في هذا مكتطاً بالقول بعدم انطباق المادة ٥٩٤ من القانون المدني ، مما يعيبه بالقصور .

الطعن رقم ١١٧٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٦٧٨ بتاريخ ١٩٨١/٦/٢

الحق في الإجارة باعتباره أحد مقومات المحل التجارى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة يعتبر من قبيل الأموال المنقولة ويخضع لقاعدة الحيازة في المنقول سند الملكية ، والمستاجر بعد إستلامه العين المؤجرة لا يكون دائئاً للمؤجر بالانتفاع بتلك العين، بل يكون هذا الحق فى ذمة المستاجر باعتباره عنصراً من عناصر المحل التجارى ، ويتم الحجز عليه بإجراءات حجز المنقول لدى المدين وفقاً لنص المادة ٤ وما بعدها من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى وليس بطريق حجز ما للمدين لدى الغير .

الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٤٢٠ بتاريخ ١٩٨١/٢/٧

- الطعن بان العقد الظاهر يستر عقداً آخر هو طعن بالصورية النسبية بطريق الستر يقع على من يدعيها عبء إثباتها فان عجز وجب الأخذ بظاهر نصوص العقد الذى يحد حجة عليه ، و كان تقدير أدلة الصورية مما تستدل به محكمة الموضوع لعلقه بفهم الواقع فى الدعوى ، و كان البين من الحكم المطعون فيه أن الطاعنين تمسكاً بان عقد إيجار المقهى يستر عقد إيجار عين خالية و إستدلا على ذلك بالإيهال المؤرخ الصادر من المطعون عليهما الأولين ، و قد أقام الحكم قضاءه برفض الإدعاء بالصورية على أن الإيهال المذكور ليس فيه ما ينشئ أو يشير إلى أن المقهى المؤجر خالياً أو ما ينفي ما ثبت بالعقد من أن التاجر ينصب على مقهى بما يحويه من عناصر مادية أو معنوية ، و هى تقريرات موضوعية سائفة تكفى لحمل النتيجة التى انتهى إليها و من ثم فلا عليه أن أخذ بظاهر نصوص عقد الإيجار من انه ينصب على مقهى بمحتوياتها باعتباره حجة على الطاعنين و قد عجزا عن إثبات صوريته .

- لمحكمة الموضوع سلطة تحصيل فهم الواقع فى الدعوى و تقدير ما يقدم إليها من أدلة و ترجيح ما تظمن إليه منها لما كان ذلك و كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بان عقد الإيجار قد انصب على المقهى المتنازع عليه بما إشتعل عليه من منقولات مينة بظهر العقد بأجرة يومية قدرها ثلاثون قرشاً وخلص إلى أن الإيجار قد وقع على المقهى بما يحويه من عناصر مادية و معنوية ، و رتب على ذلك أن هذه الأجرة لا تخضع لقانون إيجار الأماكن و لا ينسرى عليها بالقالى الإمتداد القانونى ، و كان البين من هذا الذى قرره الحكم أن المحكمة ، قد إستخلصت فى حدود سلطتها التقديرية من إرادة المتعاقدين وظروف العائد و ملاساته أن الفرض الأصلى من الإجارة لم يكن المبني فى حد ذاته وإنما المنشأة بما لها من عناصر مادية و معنوية ، و هو إستخلاص موضوعى سائغ يكفى لحمل الحكم لا يغير من ذلك

عدم بيان المتقولات بالكامل ما دامت أنها كانت تحت بصر المحكمة و ضمن العناصر التي أخضعها لتقديرها ، و من ثم يكون النتي على غير أساس .

الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٤٧٣ بتاريخ ١٤/٢/١٩٨٣

مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المدني أن الحكم الوارد بها إستثناء من الأصل العام وان مجال إعماله مقصور على الحالة التي تقوم فيها لدى المستأجر ضرورة تفرض عليه بيع المصنع أو المتجر الذي أنشأه في العقار المؤجر إليه مع قيام الشرط المانع من التأجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار ، و ذلك بهدف تسهيل البيع الاضطرارى للمتجر أو المصنع ، الأمر المتفق في حالة احتفاظ المستأجر بالمحل و إستغلاله له بطريقة تأجيره إلى الغير ، و إذ كان الإستثناء لا يجوز التوسع فيه ، فانه لا وجه لأعمال حكم المادة ٢/٥٩٤ آفة البيان على حالة تأجير المحل من الباطن .

الطعن رقم ١٥١٨ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٢٦٢ بتاريخ ١٢/٢/١٩٨٣

- المبنى المنشأ به المتجر لا يعدو أن يكون عنصراً من عناصره المادية ، و كان تأجيره بما إشتعل عليه من مقومات مادية و معنوية و دون أن يكون الفرض الأساسي من الأجاره المبنى في ذاته ، لا يخضع وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لأحكام قوانين إيجار الأماكن و إنما القواعد المقررة في القانون المدني .

- تأجير المحل التجاري ، يختلف عن بيعه الذي تجيزه المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدني في حالة حصوله وفقاً للشروط المبينة بها إبقاء الإيجار لصالح مشتري المتجر ذلك أن حكم هذا النص ، وفقاً للمقرر في قضاء هذه المحكمة إنما هو إستثناء من الأصل العام وان مجال إعماله مقصور على الحالة التي تقوم فيها لدى المستأجر ضرورة تفرض عليه بيع المتجر الذي أنشأه في العقار المؤجر إليه مع قيام الشرط المانع من التأجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار ، و ذلك بهدف تسهيل البيع الاضطرارى للمحل الأمر المتفق في حالة احتفاظ المستأجر بالمحل و إستغلاله له بطريق تأجيره إلى الغير و إذ كان الإستثناء لا يجوز التوسع فيه فانه لا يكون هناك وجه لإعمال حكم المادة ٢/٥٩٤ سالفة الذكر على حالة تأجير المحل من الباطن.

الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٧٠٥ بتاريخ ١٩/٣/١٩٨٤

بيع المتجر وفق المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدني من شأله - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن ينقل حقوق المستأجر و التزاماته للمتنازل إليه بما في ذلك عقد الإيجار و يصبح بدوره مستأجراً مثله بموجب البيع ليحل محل المشتري الجدك محل المستأجر الأصلي فيما له من حقوق و ما عليه من

إلزامات متولدة عن عقد الإيجار ، و يكون للمؤجر التمسك قبله بالدفع التي كان يحق له إيدؤها في مواجهة المستأجر الأصلي عند حصول التنازل و ينقل عقد الإيجار إلى المشتري محملاً بما قد يشوبه من أسباب الفسخ أو البطلان .

الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٢٢١٦ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٦

انه و أن كانت المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدني تشرط للحكم بإبقاء عقد الإيجار في حالة بيع المتجر قيام ضرورة تقتضي أن يبيع مالك المتجر متجره و لكن كان تقدير الضرورة التي تسوغ التنازل عن الإيجار بالرغم من الشرط المانع متروك لقاضي الموضوع يستخلصه من ظروف البيع مسترشداً في ذلك بالأسباب الباعثة إليه ، إلا انه ينبغي أن يكون إستخلاص الحكم سائفاً و له أصله الثابت بالأوراق لما كان ذلك و كان ما قرره الحكم المطعون فيه في هذا الصدد لا يؤدي بذاته إلى توافر حالة الضرورة التي تسوغ بيع الصيدية إذ أن مجرد حسن إستغلالها لا يؤدي بطريق اللازم إلى ضرورة بيعها إذ فيمكن المطعون ضده الأول أن يعهد بإدارتها فنياً إلى ابنه الصيدلي المطعون ضده الثاني دون حاجة إلى بيعها و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون مشوباً بالخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ١٦٠٣ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٢٥٣ بتاريخ ١٩٨٤/١/٢٣

- تقدير الضرورة التي تشرط المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدني قيامها للحكم بإبقاء عقد الإيجار في حالة بيع المتجر بالرغم من الشرط المانع من التنازل عن الإيجار ، متروك لقاضي الموضوع طبقاً لما يستخلصه من ظروف البيع مسترشداً في ذلك بالأسباب الباعثة عليه متى كان إستخلاصه سائفاً و مستنداً إلى دليل قائم في الدعوى يؤدي منطقاً و عقلاً إلى ما انتهى إليه ، لما كان ذلك و كان الحكم المطعون فيه قد إستخلص قيام الضرورة مما إطمأن إليه من أقوال شهود المطعون ضده الأول من تدهور حالة المستأجر الأصلي المالية و مرضه و مما إطمأن إليه من مستندات من لبت ذلك المرض و هو إتهاب كبدي وبالي من الشهادة الطيبة المقدمة و ما ثبت من الإيصالات من تأخره في سداد الأجرة بما ينسب عن إضطرابه المالي ، وهو إستخلاص سائق له أصله الثابت بالأوراق و يؤدي في مجموعه إلى ما انتهت إليه فلا يجوز مناقشة كل قرينه منها على حدة للتدليل على عدم كفايتها و يكون النعي في حقيقته مجرد جدل موضوعي في تقدير الدليل مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

- النص في المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على انه لا يجوز أن يزيد مقدار " الضامن " الذي يدفعه المستأجر على ما يعادل أجرة شهرين لا يتصرف إلى " الضمان الكافي " الذي أوجبت المادة ٩٤ من القانون المدني أن يقدمه مشتري الجندك عندما تقتضي المحكمة بإبقاء الإيجار بالرغم من

وجود الشرط المانع إذا كان الأمر خاصاً بإيجار عقار أنشئ به مصنع أو متجر و إقتضت الضرورة أن يبيع المستأجر هذا المصنع أو المتجر عندما يكون هذا الضمان مبلغاً من المال ، لان المادة ٥٩٤ المذكورة جاءت مطلقة لم تبين نوع الضمان الكافى ولم تضع حداً له و هو يخضع لتقدير المحكمة بما تراه محققاً لغاية المشرع ، و لا محل لان يطبق فى شأنه حكم المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذى جاء إستثناء لا يتوسع فيه أو يقاس عليه و هو مقصور على الحالة التى ورد بشأنها و هى حالة تحديد مبلغ التأمين الذى يدفعه المستأجر للمؤجر عادة عند بدء الإيجار .

الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢١٦٩ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٠

- يدل نص المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدنى - و على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة على أن القانون أباح للمستأجر أن يتنازل عن الإيجار لغیره ، بالرغم من وجود الشرط المانع ، إذا كان العقار المؤجر قد أنشئ به مصنع أو متجر ، متى توافرت الشروط المبينة فيه .

- الضرورة هى تلك التى تضع حداً لنوع النشاط الذى كان يزاوله المستأجر فى العين المؤجرة ، و لا يشترط فيها أن ترقى إلى حد القوة القاهرة التى لا سبيل إلى دفعها أو تلافي نتائجها ، دون اعتداد بما إذا كانت الظروف التى أدت إلى هذه الحالة خارجة عن إزادة المستأجر أو بسبب منه طالما توافرت الأسباب الإضطرارية .

الطعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٢٥٨ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٧

يدل نص المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدنى - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع أباح للمستأجر التنازل عن الإيجار بالمخالفة للشرط المانع له من ذلك ، إذا كان قد أنشأ فى العقار المؤجر متجراً أو مصنعاً بشرط أن تثبت الصفة التجارية للنشاط الذى كان يزاوله المتنازل وقت إتمام بيع المتجر أو المصنع ، و العبرة فى ذلك هى بحقيقة الواقع و ليس بما أثبت بعد البيع ، أو بما أفصح عنه فى عقد الإيجار غرضاً للإستعمال ، بمعنى أن العين إذا أجزت لإقامة متجر أو مصنع فيها ولقد المستأجر عن ذلك و إستعملها فى غرض مخالف ، فليس له أن - يبيعها جديداً متدرباً بما أثبت بعقد الإيجار غرضاً للإستعمال كما انه إذا أنشأ المستأجر متجراً أو مصنعاً بالعين خلافاً لفرض الإستعمال المطبق عليه فان ذلك لا يحول دون بيعها جديداً متى توافرت الشروط المنصوص عليها فى المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدنى ، و ليس من بينها أن يتفق غرض الإستعمال الوارد بالعقد مع النشاط الذى يمارس فى العين وقت بيعها جديداً .

الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٥٤ مكتب قتي ٣٥ صفحة رقم ٢٠٨٣ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٨٤

(١) المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المحكمة من الإستثناء المقرر بالمادة ٧/٥٩٤ من القانون المدني هي رغبة المشرع في الإبقاء على الزواج المالي و التجاري في البلاد لتسهيل بيع المتجر عندما يضطر صاحبه إلى بيعه و تمكين مشتريه من الإستمرار في إستغلاله و مفاد إستلزام توافر العنصر المعنوي الخاص بالإتصال بالعملاء و جوب أن يكون الشراء بقصد ممارسة ذات النشاط الذي كان يزاوله بالعم المتجر .

(٢) عبء إثبات التنازل صريحاً كان أو ضمنياً يقع على عاتق مدعيه .

(٣) تقدير الأدلة على قيام أحد طرفي العقد بالتنازل ضمناً عن حق من الحقوق التي يرتبها له العقد هو من مطلق سلطان محكمة الموضوع ، و حسب تلك المحكمة أن تقيم قضاءها على أسباب سائفة تكفي لحمله دون أن تكون ملزمة بتسريح جميع الخصوم و مستنداتهم و الرد عليها إستقلالاً ، ما دام قيام الحقيقة التي إقتضت بها و أوردت دليلها فيه الرد الضمني المسقط لتلك الحجج و المستندات .

(٤) علم المؤجر بواقعة التنازل و سكوته لا يبنى عن الإذن الخاص و لا بعد نزولاً عن حقه في طلب الإغلاء .

(٥) لا يقبل من الطاعن النعي على الحكم المطعون فيه إغفاله دلالة علم المطعون ضده بالتنازل المستمد من سكانه بلبات العقار الذي به محل النزاع ، إذ لم يسبق له إبداء هذا الدفء أمام محكمة الموضوع ، فلا يسوغ له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٤٩ مكتب قتي ٣٦ صفحة رقم ١٠٤٩ بتاريخ ٢٧/١١/١٩٨٥

إذ كان القانون المدني قد أباح في المادة ٥٩٤/٢ منه للمستأجر أن يتنازل عن الإيجار لغيره بالرغم من وجود الشرط المانع و بالرغم من عدم تنازل المؤجر عن هذا الشرط صراحة أو ضمناً في حالة بيع المصنع أو المتجر إذا توافرت شروط معينة ، فلازم ذلك أن يكون المستأجر البائع هو مالك المتجر أو المصنع باعتبار أن جوهر البيع هو نقل ملكية شيء أو حق مالي آخر مقابل ثمن نقدي ، و لما كان المتجر في معنى المادة المذكورة يشمل المقومات المعنوية كما يشمل العناصر المادية و منها المهمات كآلات المصنع و الأثاث التجاري ، و لئن كانت المقومات المعنوية هي عماد فكرته إلا أن ذلك لا يبنى إهدار العناصر المادية إذ لا يقوم المتجر إلا بتوافر بعض العناصر المعنوية التي تواسم طبيعة التجارة أو الصناعة إلى جانب أسد العناصر المادية التي لا غنى عنها لوجود المحل التجاري ، و إذ كان عنصر الإتصال بالعملاء هو محور العناصر المعنوية و أهمها بحيث يترتب على شتيته انقضاء فكرة المتجر

ذاتها فإن عنصر المهمات المتمثل في آلات المصنع أو في الأثاث التجارى الذى انشئ بالمكان المؤجر لتهيئته لمباشرة الأعمال التجارية به هو ركيزة العناصر المادية بحيث يستعصى قيام المتجر مع تخلف هذا العنصر إذ بانتفائه يضحى المكان المؤجر عالياً كما أن عدم ملكية المستأجر له مع تواجده يجعل ييمه للمحل وارداً على غير متجر فى مفهوم المادة ٢/٥٩٤ مدنى ، لما كان ذلك و كان الثابت بالأوراق أن الطاعن تملك أمام محكمة الموضوع بأنه هو الذى انشأ الأثاث التجارى بالمحل المؤجر بمنقولاته إلى المطعون ضده الأول كما أثبت بالمقد المحرر بينهما ، و كان مؤدى ذلك أن المستأجر لا يملك ذلك الأثاث و هو ركيزة العناصر المادية الذى يعين توافره إلى جانب بعض العناصر المعنوية لقيام المتجر و قد إلتفت الحكم المطعون فيه عن الرد على هذا الدافع رغم انه دافع جوهري إذ من شأنه لو صح لتغير به وجه الراى فى الدعوى ، و انتهى إلى رفض دعوى الإخلاء إستناداً إلى توافر شروط بيع المحل التجارى ، فانه يكون إلى جانب خطئه فى تطبيق القانون قد شابه قصور فى التسبب بما يوجب نقضه .

الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ١١٨٣ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٥

ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المدنى إنما هو إستثناء من الأصل المقرر بإلتزام المستأجر باحترام شروط حظر التنازل عن الإيجار و أن هذا الإستثناء يقتصر على الأماكن التى تمارس فيها الأعمال ذات الصفة التجارية و التى ينطبق عليها وصف المصنع أو المتجر دون سواهما و لا يجوز التوسع فى تفسيره أو القياس عليه و من ثم فلا ينصرف حكمه إلى بيع عيادة الطبيب إذ تجرى فيها ممارسة مهنة لا تعتبر من قبيل الأعمال التجارية فى مفهوم قانون التجارة و إنما تقوم أساساً على النشاط الذهنى و إستثمار الملكات الفكرية و المعلومات المكتسبة لصاحبها و لا تدر عليه ربحاً و إنما يحصل من جهده المبذول فيها على أجر يدخل فى تقديره ظروفه الشخصية و ظروف عمله و الظروف العامة التى تحيط بممارسته لأعمال مهنته و من ثم لا يشملها البيع بالجدك المنصوص عليه بالمادة ٥٤٩ من القانون المدنى و لا تعتبر مشروعاً تجارياً و لا تدخل ضمن تعبير المصنع أو المتجر ، و لذلك فان بيعها لا يمدو فى حقيقته أن يكون تنازلاً عن الإيجار بمقابل .

الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٤٦٤ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢٦

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المدنى ، إنما هو إستثناء لا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه ذلك أن الأصل المقرر هو إلتزام المستأجر باحترام الحظر من التنازل عن الإيجار و أن الدافع على تقريره هو حرص المشرع على إستبقاء الرواج التجارى متمثلاً

في عدم توقف الإستثمار الصناعي أو التجاري في حالة إضطراب صاحبه للتوقف عنه ، فأباح المشرع للمستأجر التجاوز في الشرط المانع والتنازل عن الإيجار للغير متى كانت العين المؤجرة عقاراً أنشأ فيه المستأجر محلاً تجارياً سواء كان متجراً أو مصنّعاً بشرط أن تثبت الصفة التجارية للنشاط الذي كان يزاوله المتنازل ولت إتمام بيع المتجر أو المصنع ، و مؤدى ذلك انه إذا كان المحل مستقلاً في نشاط قوامه الإعتماد و بصفه رئيسية على إستغلال المواهب الشخصية والخبرات العملية والمهارات الفنية لصاحبه و دون أن يستخدم آلات أو عمالاً و لا يضارب على عمل هؤلاء العمال أو إنتاج تلك الآلات فإنه لا يعتبر متجراً إذ تقوم صلته لعماله في هذه الحالة على ثقتهم الشخصية وخبرته بخلاف المحل التجاري الذي يتردد عليه العملاء بقتهم فيه كمنشأة لها مقوماتها الخاصة مستقلة عن شخص مالكيها كما يشترط أن يكون الشراء بقصد ممارسة ذات النشاط الذي كان يزاوله بالتع المتجر .

الطعن رقم ١٤٨٤ لسنة ٥١ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ١٢٤ بتاريخ ١٩٨٩/١/١١

- المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المدني على انه " إذا كان الأمر خاصاً بإيجار عقار أنشئ به مصنع أو متجر و إقتضت الضرورة أن يبيع المستأجر هذا المصنع أو المتجر جواز للمحكمة بالرغم من وجود الشرط المانع أن تقضى بإبقاء الإيجار " إنما هو إستثناء من الأصل المقرر و هو إلزام المستأجر باحترام الحظر من المتنازل عن الإيجار و إذا كان الدافع إلى تقرير هذا الإستثناء هو حرص المشرع على إستيفاء الرواج التجاري ممثلاً في عدم توقف الإستثمار الصناعي و التجاري في حالة إضطراب صاحبه إلى التوقف عنه ، فإن هذا الحكم يكون مقصوراً على الأماكن التي تمارس فيها الأعمال ذات الصلة التجارية و التي يطبق عليها وصف المصنع أو المتجر دون مواها .

- المتجر - في معنى المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدني - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة يشمل جميع عناصره من ثابت- و منقول و من مقومات مادية و معنوية و هذه المقومات المعنوية هي عماد فكرته و أهم عناصره ، و أن كان لا يلزم توافرها جميعاً لتكوينه إلا أن العنصر المعنوي الرئيسي و الذي لا غنى عن توافره لوجود المحل التجاري و الذي لا يختلف باختلاف نوع التجارة هو عنصر الإتصال بالعملاء و السمعة التجارية باعتباره المحور الذي تدور حوله العناصر الأخرى فيرتب على انتفائه انقضاء فكرة المتجر ذاتها .

الطعن رقم ٢٠٤٣ لسنة ٥٢ مكتب قني ٤٠ صفحة رقم ١٥٢ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٢٣

حين يكون المتجر مشأ في عقار و يكون من انشا المتجر مستأجراً لهذا العقار فان تاجر العقار ضمن عقد تأجير المتجر يعتبر في العلاقة بين مالك العقار و مستأجره الأصلي تأجيراً من الباطن يخضع لقوانين إيجار الأماكن دون القواعد العامة في القانون المدني .

الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٥٣ مكتب قني ٤٠ صفحة رقم ٨٨ بتاريخ ١٩٨٩/٤/١٦

المبرة في تكيف بيع المستأجر للجدك هو يكونه وارداً على محل تجارى على النحو المتقدم دون تعويل على الوصف المعطى له بالعقد و كان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على عدم اعتبار العين التي تمارس فيها المطعون ضدها الفاتئة نشاطها في رسم و طباعة الأقمشة عملاً تجارياً في حكم المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدني إستناداً إلى ما تبين له من أوراق الدعوى من إنها كانت تتخذ العمل اليدوى أساساً لنشاطها مستعينة في ممارستها بمهارتها الشخصية و خبرتها العملية و عدم تسوت إستخدامها عملاً لتضارب على عملهم أو آلات تضارب على إنتاجها إستقلالاً عن شخصيتها أو إسماً تجارياً مميزاً مع خلو العين من أية عناصر مادية ذات قيمة و كان ما إستخلصه الحكم سائفاً و مقبولاً وله أصله الثابت بالأوراق و في حدود ما لقاضى الموضوع من سلطة تقدير الدليل و فهم الواقع في الدعوى و يكفى لحمل ما انتهى إليه قضاء الحكم و يطق و صحيح القانون فان النعى عليه بما جاء في مسبى الطعن يكون على غير أساس .

الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٥٤ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٤٤٢ بتاريخ ١٩٩٠/٢/٥

لمحكمة الموضوع سلطة الفصل فيما إذا كانت العناصر المطروحة عليها كالية لوجود المتجر و لها في سبيل التعرف على حقيقة المقعد التحرى عن قصد المتصرف من تصرفه و تقدير الأدلة و القران المقدمة في الدعوى و إستخلاص ما تقتض به و حسبما أن تبين الحقيقة التي إقتضت بها و أن تقيم قضاءها على أسباب سائفة تكفى لحمله - و هي غير ملزمة بان تتبع الخصوم في مختلف ألوالهم و حججهم ، و ترد إستقلالاً على كل حجة أو قول آثاروه ما دام مقام الحقيقة التي إقتضت بها و أوردت دليها فيه الرد الضمنى المسقط لتلك الأقوال و الحجج .

الطعن رقم ١٢٧٧ لسنة ٥٤ مكتب قني ٤٢ صفحة رقم ٦٢٦ بتاريخ ١٩٩١/٢/٢٧

- المتجر في معنى المادة ٥٩٤ من القانون المدني يشمل جميع عناصره من ثابت و متقول و من مقومات مادية و معنوية و المقومات المعنوية و أن كانت هي عماد فكرة المحل التجارى و أهم عناصره إلا انه لا يلزم توافرها جميعاً لتكوينه بل يكفى بوجود بعضها عدى العنصر الرئيسى الذى لا غنى عن

توافره لوجود المحل التجارى و هو عنصر الإتصال بالعملاء و السمعة التجارية بإعتباره المحور الذى تدور حوله العناصر الأخرى .

— أن توافر قيمة السلع و البضائع التى يجرى بيعها و توافرها ثمن بيع مقومات المحل و موقعه لا تمدد دليلاً على انتفاء صفة المحل التجارى .

— إذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه أقام قضاءه بفسخ عقد الإيجار و إخلاء العين المؤجرة و التسليم على ما خلص إليه من انتفاء صفة المتجر فى مفهوم — المادة ٥٩٤ مدنى — مستنداً على ذلك من موقع المحل و وجوده فى حارة داخلية و عدم وجود إسم تجارى له و توافر السلع التى يجرى التعامل عليها و رب على ذلك انتفاء عنصر الإتصال بالعملاء و السمعة التجارية و هى أسباب لا تزدى إلى النتيجة التى خلص إليها . فانه يكون مشوباً بالفساد فى الإستدلال و القصور فى التسيب .

* الموضوع الفرعى : بيع العين المؤجرة :

الطعن رقم ٢٣ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ١١٤ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٢٢

بيع العين المؤجرة ، و أن كان لا يفسخ عقد الإجارة الثابت تاريخه رسمياً قبل البيع ، إلا انه ينقل بحكم القانون الحقوق و الإلتزامات المتولدة من هذا العقد من ذمة المؤجر البائع إلى ذمة المشتري بحيث يقوم مقام المؤجر فى هذه الحقوق و الإلتزامات جميعاً . و من ثم فتمتى علم المستأجر بالنقل ملكية العين إلى مشتري جديد فان ذمته لا تبرا من أجزائها إلا بالوفاء بها إلى هذا المشتري . و يسعى أن يكون مستأجر العين قد إستأجرها من مالكيها الذى باعها أو إستأجرها من شخص آخر تلقى عن المالك البائع حق إستغلالها بمقتضى عقد قسمة مهياة . ذلك أن هذا العقد لا يولد إلا حقوقاً شخصية ، و من ثم لا يسرى بغير نص فى حق المشتري الذى سجل عقده . و يرتب على ذلك أن ذمة المستأجر من المقاسم مهياة لا تبرا من دين الأجرة إلا بالوفاء به إلى المشتري . و إذن فالحكم القاضى بإلزام الشفيع ، الذى كان مستأجراً للعين التى حكم له بأخلها بالشفعة بعقد ثابت التاريخ ، ببيع العين المشفوعة من تاريخ علمه بشراء المشفوع منه المسجل عقده حتى تاريخ دفعه ثمنها تنفيذاً لحكم الشفعة هو حكم صائب .

الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٨١٩ بتاريخ ١٩٦٤/٦/١١

خلافة المشتري للبائع فى الحقوق و الواجبات المتولدة من عقد الإيجار تحدث بحكم القانون نفسه و بتمام البيع . فإذا كان البائع قد أسقط حقه فى طلب إزالة ما على الأرض المؤجرة من مبان لا يجوز للمشتري بإعتباره خلفاً للبائع أن يعود إلى التمسك بما أسقط السلف حقه فيه إذ أن الخلف لا يكون له من الحقوق أكثر من السلف .

*** الموضوع الفرعي : تلجير المالك الشائع :**

الطعن رقم ٧٩٩ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٤٩٢ بتاريخ ١٤/٢/١٩٩٠
لما كان البين من الأوراق - وبما لا نزاع فيه بين الطرفين - أن المطعون ضده الرابع هو أحد الملاك على الشيوع فى العقار الكائن به الأعيان محل النزاع ، وقد أقام طعنه على القرار الصادر بتحديد الأجرة قبل إخطاره بصدر قرار اللجنة و من ثم فإن الطعن المرفوع منه يكون قد أقيم فى الميعاد ويرتب على قبول طعنه إعادة النظر فى تقدير القيمة الإيجارية لجميع وحدات العقار باعتبار أن موضوع الخصومة غير قابل للتعزلة ، إذ خلص الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة الصحيحة بقبول الطعن المرفوع من المطعون ضده الرابع شكلاً فإن النعى عليه بشأن ما قضى به قبول الطعن على قرار اللجنة شكلاً المرفوع من المالك الآخر " المطعون ضده الأول " و أياً كان وجه الرأى فيه يكون غير منتج ولا جدوى منه .

*** الموضوع الفرعي : تلجير المحل التجارى :**

الطعن رقم ٢٠٤٣ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٥٧ بتاريخ ٢٣/٤/١٩٨٩
تأجير المحل التجارى يختلف عن بيعه الذى تجيزه المادة ٥٩٤/٢ من القانون المدنى فى حالة حصوله وفقاً للشروط المبينة بها مع إبقاء الإيجار لصالح مشترى المتجر ، ذلك أن حكم هذا النص وفقاً للمقرر فى قضاء هذه المحكمة هو إسثناء من الأصل العام - و أن مجال إعماله مقصور على الحالة التى تقوم فيها لدى المستأجر ضرورة تفرض عليه بيع المتجر الذى أنشأه فى العقار المؤجر إليه مع قيام الشرط المانع من التأجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار و ذلك بهدف البيع الإضرائى للمحل الأمر المنطوق فى حالة احتفاظ المستأجر بالمحل و إستغلاله عن طريق التأجير إلى الغير - وإذ كان هذا الإستثناء لا يجوز التوسع فيه فإنه لا يكون هناك وجه لإعمال حكم المادة ٥٩٤/٢ مسالفة الذكر على حالة تأجير المحل من الباطن.

*** الموضوع الفرعي : تلجير المنشآت الفندقية :**

الطعن رقم ١٥٤٣ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٩١١ بتاريخ ٢٧/١١/١٩٨٦
إذ كان البين من العقد المبرم بين الطرفين انه انصب على تأجير مبنى لإستغلاله فندقاً و ألزم المطعون ضدهما بتجهيز الفندق و ملحقاته بما يقاذه أن المبني كان خالياً ، و كان الثابت أن وقت التعاقد لم تكن هناك أية عناصر مادية - متمثلة فى المنقولات و خلاله - أو معنوية مثل الأسم التجارى أو السمعة

أو الاتصال بالعملاء إذ لم يكن قد سبق إستغلاله في هذا النشاط من قبل الأمر الذي يفيد بان المبنى في ذاته كان الغرض الرئيسي من التعاقد ، و تضحى معه العلاقة بين الطرفين علاقة إيجارية تخضع لأحكام قوانين إيجار الأماكن و لا يخرجها من نطاقها وجود المكان المؤجر في موقع مميز .

الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ١٠٢٤ بتاريخ ١٩٨٨/٦/١٢

المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن الرخص للمستأجر باستعمال المكان المؤجر فندقاً ينطوي على التصريح له بالتأجير مفروضاً الذي يحق معه للمؤجر زيادة الأجرة بنسبة ٧٠ ٪ من الأجرة القانونية فإن هذه الزيادة تسرى حتى ١٩٧٧/٩/٩ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ثم تسرى الزيادة بالنسبة التي حددها هذا القانون في المادة ٤٥ منه التي نصت على انه في جميع الأحوال التي يجوز فيها للمستأجر تأجير المكان أو جزء من المكان مفروضاً يستحق المالك أجرة إضافية مدة التأجير مفروضاً بواقع نسبة من الأجرة القانونية تحسب على الوجه الآتي "١٠ ٪ عن الأماكن المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ و ذلك أمتهجاً لما أوردته المذكرة الإيضاحية لهذا القانون من أن الأحكام التي تتضمنها قوانين الإيجارات تأخذ في حسابها الإستعمال الأغلب الأعم للأماكن و هو السكنى و لا يستماع أن تسرى هذه الأحكام و ما يتعلق منها بتحديد الأجرة على الأماكن التي تستعمل في غير هذا الغرض وبالأذات في الأغراض التجارية و المهنية التي تدر عائداً مجزئاً فيصبح من العدالة زيادة هذه الأجرة تعويضاً للمالك مما يحيط بالإستعمال لغير السكن من إعصارات و ظروف تعجل باستهلاك المبنى ، و قد قطع تقرير لجنة الإسكان بمجلس الشعب في الإلصاح عن نطاق تطبيق المادة ٤٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فأكّد أن الأجرة الإضافية تستحق في كل صور المفروض و منها الفنادق و اللوكاندات و البنسيونات فكشف بذلك عن غرض الشارع من أن الأجرة الإضافية تستحق عن مدة التأجير مفروضاً في كل صور التأجير المفروض سواء إتفق عليه لدى بدء التعاقد أو لاحقاً له .

الطعن رقم ٩٣٧ لسنة ٥٩ مكتب فني ٤٢ صفحة رقم ٣٧٠ بتاريخ ١٩٩١/١/٣١

إذ كانت الطاعة قد إستاجرت وحدات النزاع و هي في الأصل معدة للسكنى - لإستعمالها بنسبوتاً فإن إستعمال تلك الوحدات في الغرض المؤجرة من أجله أجازته القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ الخاص بالمنشآت الفندقية و يحتر من قبيل الرخص القانونية التي يرتفع عند إستعمالها الحظر المقرر على الإحتجاز فإذا لم تضع هذا الإستغلال موضع التنفيذ فيرتب على ذلك إرتفاع المقتضى القانوني على إحتجاز تلك الوحدات و تكون الطاعة بحسب الواقع قد إستاجرت وحدات خالية و هي في الأصل معدة للسكنى و تتوافر لها عندئذ السيطرة المادية و القانونية و هي عماد الإحتجاز ، و لا يغير من ذلك

إنها مسكناً قامت بتأجيرها خالية أو مفروشة - للسكنى أو لغيره - فهذا الفعل من قبيل المضاربة على الأماكن المعدة أصلاً للسكنى والتي منعها المشرع على ما سلف بيانه ولا يتوالى به المقتضى الذى يجيز الاحتجاز .

* الموضوع للقرعى : تبادل الوحدات السكنية :

الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٥١ مكتب قصى ٣٣ صفحة رقم ٤٥٣ بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٨

- النص فى الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن إيجار الأماكن على انه ، فى البلد الواحد يجوز تبادل الوحدات السكنية بين مستأجر وآخر ، وذلك فى البلاد وبين الأحياء و طبقاً للحالات و وفقاً للقواعد و الشروط و الإجراءات و الضمانات التى يحددها قرار وزير الإسكان والمرافق ، و النص فى المادة الثانية من قرار وزير الإسكان و المرافق رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٠ فى شأن تبادل الوحدات السكنية بين مستأجر و آخر و الذى صدر بناء على هذا التعريض التشريعى على انه ، يجوز بأحياء كل من مدينتى القاهرة و الاسكندرية تبادل الوحدات السكنية بين المستأجرين بسبب ظروف العمل إذا كانت مقدار أعمالهم تحد عن محال إقامتهم " و النص فى المادة الثالثة منه على انه يجوز تبادل الوحدات السكنية بين المستأجرين بسبب ظروفهم الصحية فى حالات الأمراض المستعصية و المزمنة و بثبوت ذلك بشهادة من إثنين من الأطباء المختصين على أن ترقى هذه الشهادة بمستندات تقبلها الجهة المؤجرة ، و يجوز التبادل بسبب الظروف الإجتماعية للمستأجرين كحالة ضيق أو إتساع المسكن بالنسبة لعدد أفراد الأسرة تبعاً لمتى حجمها ، و فى هذه الأحوال يجوز أن يتم التبادل بين الوحدات السكنية فى عقار واحد أو بين عقار واحد أو بين عقار و آخر فى نفس الحى أو فى حى آخر بالمدينة الواحدة ، و يقتصر التبادل بسبب الظروف الصحية و الإجتماعية للمستأجرين على الوحدات السكنية بالعقارات المملوكة للدولة و القطاع العام دون سواها يدل على أن المشرع و أن قيد تبادل الوحدات السكنية بسبب ظروف العمل بين أحياء كل من مدينتى القاهرة و الاسكندرية لحسب إلا انه لم يورد هذا القيد فى حالة تبادل الوحدات السكنية المملوكة للدولة أو القطاع العام بسبب الظروف الصحية أو الإجتماعية ، بل جاء النص عاماً مما مفاده جواز تبادل هذه الوحدات السكنية بسبب هذه الظروف موافقة المالك بين أحياء كل مدن الجمهورية .

- مفاد المادتين الرابعة و الخامسة من قرار وزير الإسكان و المرافق رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٠ يدل على أن المؤجر للوحدات السكنية المملوكة للدولة أو القطاع العام إذا وافق على عقد التبادل المبرم بين المستأجرين لوحدتين مملوكين له - لظروف صحية أو إجتماعية ، فانه يتفاد فى حقهما دون حاجة إلى

إفراغ ذلك التبادل في النماذج أو تنازل كل من المستأجرين عن عقد الإيجار ، إذ لم يقصد المشرع بهذه الإجراءات جعل عقد التبادل عقداً شكلياً لا رضائياً إنما هي إجراءات تنظيمية لا يترتب على عدم مراعاتها بطلان عقد التبادل . لما كان ذلك ، وكان البين من أوراق الدعوى انه بموجب عقد تبادل مؤرخ ١٩٧٦/١١/١٥ تبادل الطاعن و المطعون ضده الأول لظروفه الصحية المسكين الكائنين بمدينة السويس و المملوكين للدولة و المؤجرين لهما من محافظ السويس المطعون ضده الثاني الذي وافق على هذا التبادل بتاريخ ١٩٧٦/١١/١٥ فإنه يتلذ في حقهما ، و إذا لم يعد الحكم المطعون فيه بهذا التبادل لوقوع المسكين خارج مدينتي القاهرة و الأسكندرية و لان التبادل لم يتم على النحو الموضح بالقرار رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٠ فإنه يكون خالف القانون .

الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٢٦١ بتاريخ ١٩٨٣/١/١٠

التبادل الذي أباحه المشرع لمستأجري الوحدات السكنية طبقاً للمادة ٣/٧ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المقابلة للمادة ٣/٤ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٥٩ و بالشروط الواردة في قرار وزير الإسكان والمرافق رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٠ يتضمن تنازلاً من كل من المستأجرين المتبادلين عن إيجار مسكنه للأخير إذ يترتب على موافقة المؤجر عليه أو صدور حكم قضائي به إلزام المؤجر بتعويض عقد إيجار جديد للمستأجر المتنازل له عن الإيجار طبقاً لما تم من تبادل وفقاً لنص المادة الخامسة من القرار المذكور و لا يُلحَق في ذلك أن تلك المادة قد جعلت المسأجر السابق مستولاً مع المسأجر الجديد بطريق التضامن عن الالتزامات الناشئة عن عقد الإيجار ، ذلك انه ضمان مقرر بحكم القانون الذي رسم حدوده و من ثم فان هذا الضمان القانوني لا ينفي عن البذل فكرة التنازل عن الإيجار و لا يؤدي إلى إعتبره إيجاراً من الباطن .

الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ١٠١ بتاريخ ١٩٨٩/١/٩

الأصل أن العامل المنقول من بلد يجوز له كغيره من الناس أن يحتفظ بمسكنه فيه فضلاً عن إستجاره مسكناً في البلد المنقول إليه ، غير انه بسبب أزمة الإسكان منح المشرع في مادة ١/١٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير و بيع الأماكن و تنظيم العلاقة بين المؤجر و المسأجر - المقابلة للمادة ١/٤ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ و المادة ٩ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ للعامل المنقول إلى بلد بدلاً من عامل آخر في ذات جهة العمل حق الأولوية على غيره في إستجار المسكن الذي كان يشغله هذا العامل بشروط معينة ، و لتمكين العامل المنقول إلى بلد من مسكن المكان الذي كان يشغله العامل المنقول منها نصت الفقرة الثانية من المادة المذكورة على وجوب أن يخلى العامل

الأخير المسكن الذي كان يشغله بمجرد حصوله على مسكن في بلد المنقول إليه ، إلا إذا قامت ضرورة ملجئة تمنع من إخلاء مسكنه و بمجرد زوال الضرورة يلتزم العامل بإخلاء المسكن ويخلف من كل ذلك أن إلزام العامل المنقول من البلد بإخلاء مسكنه إلزام مقرر لمصلحة العامل الحديد ومشروط برغبة الأخير في شغل ذلك المسكن .

الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٥٣٠ بتاريخ ١٩٨٩/٦/٤

- النص في الفقرتين الأولى والثانية من المادة والسابعة من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر يدل على انه لئن كان الأصل أن العامل المنقول يجوز له كغيره من الناس أن يحتفظ بمسكنه في البلد المنقول منه فضلاً عن إستيجاره مسكناً آخر في البلد المنقول إليه إلا أن المشروع رغبة منه في توفير المساكن للعاملين في حالات نقلهم من بلد إلى آخر رأى وضع تنظيم يوجد نوعاً من تبادل مساكن هؤلاء العاملين فيما بينهم بأن جعل للعامل المنقول إلى بلد بدلاً من عامل آخر في ذات العمل حق الأولوية على غيره في إستيجار المسكن الذي كان يشغله هذا الأخير وذلك بشروط معينة و أوجب على العامل المنقول إخلاء مسكنه بمجرد حصوله على مسكن في البلد المنقول إليه إلا إذا أقامت لديه ضرورة ملجئة تمنع من ذلك - مما مفاده أن إلزام العامل المنقول من بلد ما بإخلاء مسكنه هو إلزام مقرر لمصلحة زميله المنقول بدلاً منه إلى هذا البلد ومشروط برغبة الأخير في شغل مسكن الأول و هو بذلك لا يرتب حقاً لمالك العين المؤجرة في طلب إخلائها لمجرد نقل العامل المستأجر لها

- لما كانت علة تقرير الحكم الواردة في المادة السابعة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ صالفة الإشارة إليها هي قيام حالة تبادل العاملين في جهة العمل الواحدة بسبب النقل فإن هذا الحكم لا يسرى على غيرهم من العاملين في حالة تقاعدهم عن العمل أو إحالتهم إلى المعاش لإختلاف الأمر في الحالتين ولا مجال في هذا الصدد للبحث في حكمة التشريع ودواعيه ما دامت عبارة النص واضحة الدلالة عليه المعنى على قصد الشارع منه .

الطعن رقم ٢١٢٥ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ١٦٣ بتاريخ ١٩٨٩/١/١٦

- النص في الفقرة الثالثة من المادة السابعة من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على انه " في البلد الواحد يجوز تبادل الوحدات السكنية بين مستأجر وآخر وذلك في البلاد و بين الأحياء و طبقاً للحالات ووفقاً للقواعد و الشروط و الإجراءات و الضمانات التي يحددها قرار من وزير الإسكان و التعمير ... " و النص في المادة الثالثة من قرار وزير الإسكان رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٨ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون

المذكور على انه يكون تبادل الوحدات السكنية بالتطبيق للمادة ٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في الحالات الآتية : ثانياً : مقتضيات الحالة الصحية لأى من المستأجرين راغى التبادل أو كليهما إذا كانت تستلزم انتقاله إلى مسكن آخر أكثر ملائمة لظروفه الصحية " يدل على أن المشرع أجاز تبادل الوحدات السكنية بين المستأجرين في البلد الواحد ككفالة عامة ، و ذلك فى حالات معينة أوردتها القرار التنفيدى انق الذكر أهمها الحالة الصحية لأى من المستأجرين راغى التبادل إذا كانت تستلزم انتقاله إلى مسكن آخر أكثر ملائمة لظروفه الصحية .

— إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى رفض طلب إجراء التبادل إستناداً إلى ما أورده فى أسبابه من أن الطاعن أقام عقاراً من سبعة أدوار بعد مرض زوجته و كان يوسع أن يحفظ لنفسه بشقة فى الدور الأول منه مراعاة لظروف زوجته الصحية و كان مؤدى ذلك أن الحكم قد إستلزم لصحة التبادل شرطاً لم يطلبه المشرع فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون و قد حجب هذا الخطأ عن بحث مدى توافر الشروط الموضوعية فشابه إلى جانب هذا الخطأ قصور فى التسيب .

الطعن رقم ٢٢٦٤ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٦٣ بتاريخ ١٣/٢/١٩٨٩

— ملاد نص الفقرة الأخيرة من المادة السابعة من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ — المقابلة للفقرة الثالثة من المادة الرابعة من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ — و المادتين السادسة و السابعة من قرار وزير الإسكان رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٨ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ يدل على أن التبادل لا يعد وان يكون عقداً رضائياً بين مستأجرين يتنازل كل بمقتضاه عن الوحدة السكنية التى يستأجرها للآخر وإذا كان المقصود بالنزول عن الإيجار هو قيام المستأجر الأصلي بنقل حقوقه و إلتزاماته الناشئة عن العقد إلى شخص آخر يحل محله فيها أى انه يتضمن حوالة حق بالنسبة لحقوق المستأجر قبل المؤجر وحواله دين بالنسبة لإلتزاماته قبله ، و لما كانت الحوالة لا تنفذ فى حق المدين و إلتزاماً بحكم المادة ٣٠٥ من القانون المدنى إلا من وقت قبوله لها أو إعلانه بها ، و من ثم فإن عقد التبادل متى إستقام بالتدريج فى إحدى الحالات التى أجاز فيها و توافرت له شرائطه و إلتزمت قواعده فانه يتعقد فى حق المالك أو المالك من تاريخ إخطارهم به بالطريق الذى رسمه المشرع فى اللائحة التنفيذية ، و من ثم فانه يتعين النظر فى توافر حالاته و شروطه و أوضاعه إلى وقت إخطار المالك بالتبادل باعتبار انه و منذ ذلك التاريخ و متى توافرت لتبادل مقومات صحته يلتزم المالك و إعمالاً للمادة السادسة من اللائحة التنفيذية بتحرير عقد إيجار للمستأجر المتنازل إليه بلمات شروط عقد المستأجر المتنازل و إلا قام الحكم بصحة التبادل و عملاً بالمادة السابقة من ذات اللائحة مقام ذلك العقد ، أى أن الحكم يعد

مقرراً لهذه الحالة وليس منشأ لها ولازم ذلك انه لا عبرة بأى تغيير قد يطرأ على ظروف المتعاقدين فى تاريخ لاحق لإخطار الملاك بالتبادل ولو كان من شأنه زوال السبب الذى من أجله أجاز التبادل طالما أبرم وتم ونفذ فى حق الملاك قبل زوال السبب .


- إذا كان الثابت من الأوراق أن تبادلاً انعقد بين المظعون ضده الأول باعتباره مستأجر لوحدة سكنية بعقار الطاعن و بين مستأجرة لوحدة سكنية أخرى فى ذات العقار مرده حاله هذه المستأجرة إلى جانب الحالة الإجتماعية للمظعون ضده الأول و إنترم المستأجران ما نصت عليه اللائحة التنفيذية من شروط وأوضاع لإتمام التبادل و لما يخطر المالك بالطريق الذى رسمته المادة الخامسة من تلك اللائحة و إذ رفض المالك فقد أقام الدعوى المائلة و إبان نظر خصومه الإستئناف توليت المستأجرة الأخرى التى يملكها المظعون ضده الثانى فان هذه الوفاة و أن كان من شأنها زوال سبب التبادل المتمثل فى الحالة الصحية للصيقة بالمستأجرة المتوفاه إلا انه ليس لها أثر على عقد التبادل الذى انعقد صحيحاً و توافرت له شروطه و مقوماته و نفذ فى حق المالك بإخطاره به لى تاريخ سابق على الوفاة و إذا إنترم الحكم المظعون فيه هذا النظر فانه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

- أن تحصل توافر مقتضيات الحالة الصحية و الإجتماعية كمبرر للتبادل بين مستأجرى الوحدات السكنية هو من مسائل الواقع التى تستقل محكمة الموضوع بتقديرها متى أقامت قضائها على أسباب صائفة لها أصلها الثابت فى الأوراق و تكفى لحمله .

الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٥٤١ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٩٠

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن القائمين على خدمة العاملين بالمرافق لا تربطهم علاقة عمل بالمرافق و كان المظعون ضده هو مدرس بوزارة التربية و التعليم يقوم بالتدريس فى أحد مدارسها لا تربطه لمة علاقة عمل بالشركة ، و لا ينال من ذلك أن يقوم بالتدريس لأبناء العاملين بالشركة المتحقين بالمدرسة الحكومية التى يعمل بها ، و من ثم فان شغله أحد مساكن الشركة المخصصة سكنى عمالها و موظفيها لا يكون مرده علاقة عمل و يحق له التمسك بالحماية التى أسبغها المشرع على المستأجرين للأماكن المهيئة إذا ما تحققت العلاقة الإيجارية .

للطعن رقم ٢٣٩٠ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ١٣٠٣ بتاريخ ٣٠/٥/١٩٩١

- النص فى المادة ٣/٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على انه " و فى البلد الواحد يجوز تبادل الوحدات السكنية بين مستأجر آخر و ذلك فى البلاد و بين الأحياء و طبقاً للحالات وفقاً للقواعد والشروط و الإجراءات و الضمانات التى يحددها قرار وزير الإسكان و التعليم " 

الثالثة من اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه الصادر بها قرار وزير الإسكان و التصمير رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٨ الحالات التي يجوز فيها التبادل و منها الحالة الأولى و هي بعد موقع العمل الأصلي لكل من المستأجرين راغى التبادل عن محل إقامته على النحو يترتب عليه إذا ما تم التبادل بينهما توفيراً للرقى و التخفيف من إستعمال وسائل المواصلات و نصت أيضاً على أن يكون التبادل في هذه الحالة فيما بين مدن كل إقليم من الأقاليم الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ و البين من الإطلاع على هذا القرار الأخير انه قسم جمهورية مصر العربية إلى ثمانية أقاليم أحدهما إقليم القاهرة وعاصمتها القاهرة و يشمل القاهرة و الجيزة و مفاد ما تقدم انه يجوز تبادل الوحدات السكنية فى إقليم القاهرة و الجيزة بين مستأجر و آخر فى حالة بعد مواقع العمل للمستأجرين و لا تعارض فى ذلك مع ما نصت عليه المادة ٣/٧ من القانون إذ أن المشرع فى ذات النص القانونى فوض وزير الإسكان و التصمير إصدار القرارات المنفصلة التى تعدد البلاد و الأحياء و الشروط و الإجراءات و الضمانات اللازمة لإجراء التبادل و لا مانع من أن يحدد القرار الوزاى مداول البلد الواحد بأحكام القرار الجمهورى رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ .

- إذ كانت ما نصت عليه المادة ٤ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ و الصادر بها قرار وزير الإسكان و التصمير رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٨ من الشروط اللازمة لإجراء التبادل و ما نصت عليه المادتان ٥ ، ٦ منها مما يجب على المستأجرين راغى التبادل القيام به من تحرير النماذج الخاصة بذلك و تنازل كل منهما للآخر - بعد رضاء الملاك أو صدور حكم من القضاء بالتبادل عن عقد الإيجار الخاص به للمستأجر الآخر و إعطاف الملاك بذلك و ما يتعين على الملاك من تحرير عقد إيجار للمستأجر المتنازل إليه بذات شروط عقد المستأجر المتنازل ، و ما نصت عليه المادة ٧ منها على انه " فى حالة توافر الشروط اللازمة للتبادل و رفض بعض الملاك أو كلهم صراحة أو عنماً لإجرائه يقوم الحكم الصادر لصالح المستأجرين مقام العقد اللازم لإثبات التبادل طبقاً لأحكام المادة السابقة " فانه لا يعدو أن يكون بياناً للشروط و الضمانات و الإجراءات و لا يقصد بها . و على ما إستقر عليه قضاء هذه المحكمة " . إضفاء الشككية على عقد تبادل الوحدات السكنية فهو عقد رضائى يتم بمجرد إتفاق طرفيه و إنما إستهدف المشرع بما قرره من وضع الضمانات هو عدم إستغلال التبادل فى غير ما شرع له تحايلاً على أحكام القانون و من ثم فانه إذا ما توافرت الشروط اللازمة للتبادل و إتبع المستأجرون إجراءاته و أخطروا الملاك بها فرفض بعضهم أو كلهم إتمامه كان لهم أن يلجأوا إلى القضاء مجابهة لهذا الرفض - للحكم لهم بصحة التبادل أو أن يتموا إجراء التبادل فعلاً تحت مسئوليتهم فإذا ما رفع الملاك أمر الإنعازة فى صحته إلى القضاء انبسط سلطاناه على مراقبة مدى توافر شروط الموضوعية يؤيد

هذا النظر ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة في شأن بيع المحل التجاري بالجدك المنصوص عليه في المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدني من انه عقد بيع رضائي تنتقل فيه الملكية بمجرد تلاقى إرادة عاقديه ولا يتسبب المشرع له إجراء قبل انعقاده وكل ما حوله القانون للمؤجر عند رفضه الموافقة على التنازل قبل أو بعد تمامه اللجوء إلى القضاء الذي يصبح من حقه مراعاة توافر الشروط التي يتطلبها القانون .

* الموضوع الفرعي : تجديد العلاقة الإيجارية :

الطعن رقم ١٣٢ لسنة ١٩ مكتب قني ٣ صفحة رقم ٢١٠ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٥١
أن إعادة تجديد الإجارة ضمناً أساسه تسليم المستأجر بقيام عقد الإيجار استمراره منقطعاً بالعين المؤجرة يعلم المؤجر ودون اعتراض منه ، وعلى ذلك فانه إذا كان المستأجر قد أنكر وضع يده على الأطنان المؤجرة وانذر المؤجر بفسخ عقد الإيجار بسبب عدم وضع يده عليها و عدم انتفاع بها فانه يتمتع عليه أن يدعى تجديد الإجارة ضمناً - و إذن فإذا كان الحكم بعد أن أثبت على المستأجر انه قد أقر لى عقد الإيجار بإستلامه الأطنان المؤجرة ووضع يده عليها والتزامه بتسليمها في نهاية مدة الإيجار و إذ إستخلص من تقرير الغير وأقوال الشهود انه وضع يده فعلاً على الأطنان المؤجرة وانه عجز عن إثبات تسليم هذه الأطنان إلى المؤجرة بعد انتهاء الإجارة قد ألزمه بأجر المثل عن المدة التالية للعقد فلا يصح أن يعاب عليه انه لم يعتبر العقد مجدداً - و إذا كان الحكم قد اعتبر المستأجر مفتصاً في المدة التالية بحجة أن العقد لم ينص على التجديد فانه يكون قد أخطأ ولكن هذا الخطأ ليس من شأنه أن يؤثر في سلامة النتيجة التي انتهى إليها .

الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٢١ مكتب قني ٦ صفحة رقم ٣٢٢ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٥٤
- إذا كانت المحكمة قد استخلصت من مناقشة المستأجر من انه دفع للمؤجر مبلغاً من إيجار السنة التالية بالإضافة إلى القرائن الأخرى التي أوردتها أن تحت يد المستأجر وصولاً بهذا المبلغ وان في امتناعه عن تقديمه يجعل واقعة تجديد عقد الإيجار المدعى بها قريبة الاحتمال مما يجوز معه إثباتها بكافة الطرق القانونية بما فيها القرائن ، فان هذا الذي ذهبت إليه المحكمة و أقامت عليه قضاها لا يصبر تجزئة للاعتراف ز من ثم لا تكون قد أخطأت في القانون .
- ثبوت تجديد الإجارة تجديداً ضمناً برضاء الطرفين هو من المسائل الموضوعية التي يترك الفصل فيها لقاضي الموضوع و لا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك مادام قد أقام قضاها على دليل مقبول مسعمد من وقائع الدعوى و أوراها .

الطنن رقم ٢١٢ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٥٦٣ بتاريخ ١٩٧٦/١١/١٠

المقرر انه طالما سلب المشرع من المؤجر حقه فى عدم تجديد العقد أو عدم إمتداده بإرادته المنفردة فلم يعد لمة جدى من التدرع بان عدم توجيه التنبيه يتضمن تجديد العقد لان عقود إيجار الأماكن الخاصة للتشريعات الخاصة بإيجار الأماكن تنتهى بانتهاء مدتها بل تمتد إلى مدة غير محددة . و تنظم هذا الإمتداد و تضع ضوابطه و تحكم آثاره قوانين إيجار الأماكن على نحو يغير أحكام القانون المدنى لا يوهن من ذلك انه قد يكون للتنبيه بالإخلاء بعض الآثار المترتبة على التفرقة بين العلاقة الإيجارية خلال مدة العقد الإضافية أو الممتدة إضافياً و تلك التى تليها بسبب الإمتداد القانونى لان هذه الآثار تنفى أن التنبيه المشار إليه قد فقد فائدته المباشرة فى تمكين المؤجر من إخلاء المستأجر من العين المؤجرة كنتيجة لحماية للإمتداد القانونى

الطنن رقم ٦٨٧ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٠١٩ بتاريخ ١٩٧٦/٤/٢٨

من المقرر قانوناً انه لا يكفى لتجديد عقد الإيجار تجديداً ضمنياً وفقاً للمادة ٥٩٩ من التقنين المدنى بقاء المستأجر فى العين المؤجرة بعد انتهاء مدته ، بل يعين فوق ذلك انصراف نية إلى التجديد و توجيه التنبيه بالإخلاء من أحد المتصادقين للآخر يقيم طبقاً للمادة ٦٠٠ من القانون المدنى - قرينة قابلة للإثبات العكس تمنع من إفراض التجديد الضمنى لو بقى المستأجر فى العين بعد انتهاء الإيجار و عبء إثبات بقاء المستأجر فى العين يقع على من يتمسك بالتجديد الضمنى . و إذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى تجديد عقد الإيجار رغم قيام الطعن - المستأجر بالتنبيه على المطعون عليه و إخطاره برغبته فى عدم التجديد بما يحول دون إفراضه ، و ذلك أن يدلل المطعون عليه على بقاء المستأجر فى العين أو يستظهر الحكم ما يهدد القرينة المانعة من قيام هذا التجديد ، فانه يكون قد خالف القانون .

الطنن رقم ٦٨٢ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٢٧٨ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٢٥

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن التشريعات الإستثنائية المتتابعة الصادرة فى شأن الأماكن المبنية المؤجرة للسكنى و لغيرها من الأغراض قيدت نصوص القانون المدنى الخاصة بانتهاء مدة الإيجار و ما ترتبه من إنتضاء حقوق المستأجر فى البقاء فى العين المؤجرة ، و جعلت عقود الإيجار ممتدة تلقائياً وبحكم القانون إلى مدة غير محدودة بحيث لا يعتبر بقاء المستأجر بعد انتهاء مدة العقد الإضافية تجديدياً ضمنياً للعقد .

الطعن رقم ٦٩٩ لسنة ٤٣ مكتب فني، ٢٨ صفحة رقم ١٢٤٧ بتاريخ ١٨/٥/١٩٧٧

انقطاع الساكن المعاصر لبدء التعاقد عن الإقامة في العين المؤجرة و إستقلاله بالسكن في مكان آخر يترتب عليه انتهاء العلاقة الإيجارية بينه وبين المؤجر فان عاد إليها وتركها المستأجر الأصلي فلا يحق لمساكنه التمسك بعودة هذه العلاقة بعد انقضائها توصلاً للبقاء في العين المؤجرة .

الطعن رقم ٦٠ لسنة ٤٣ مكتب فني، ٣٠ صفحة رقم ٩٩٣ بتاريخ ٣١/٣/١٩٧٩

الإستدلال على موافقة المطعون عليه الأول - المؤجر - على تجديد العقد ضمناً من إستمراره في قبض الأجرة رغم تحقيق سبب الفسخ و حتى بعد الحكم بالإخلاء ابتدائياً و إستئنافياً - هو دفاع جديد لم تقدم الطاعة ما يثبت إثارته له أمام محكمة الإستئناف ، و متعلق بفهم الواقع في الدعوى بما لا يجوز معه التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٧ مكتب فني، ٣٠ صفحة رقم ٩٥٢ بتاريخ ٢٨/٣/١٩٧٩

مؤدى المادة ٦٠٠ من القانون المدني أن تجديد عقد الإيجار لا يفترض إذا نه المؤجر على المستأجر بالإخلاء عند انتهاء مدته و استمر هذا الأخير مع ذلك متنعاً بالعين ، ما لم يقم الدليل على عكس ذلك و ثبوت تجديد الإيجارة سواء كان تجديداً ضمناً أم صريحاً هو من المسائل الموضوعية التي يترك تقديرها لقاضى الموضوع و لا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك ، ما دام ألام قضاءه على دليل مقبول مستمد من واقع الدعوى و أوراقها ، لما كان ذلك ، و كان الحكم المطعون فيه قد ألام قضاءه بالنشاء واقعة التجديد اتفاقاً على ما استمده من أن المطعون عليه ألام دعوى الإخلاء و ظل مصمماً عليها منذ أن أحل الطاعن بالتزامه بإخلاء العين و أن في قبضه مبالغ من الطاعن لا تنبى على مواقفه على التجديد بل هي مقابل الانطاع بالعين حتى تمام إخلالها ، و كان ذلك إستخلاص سائغ مأخوذ من واقع و ظروف الدعوى و له أصله الثابت بالأوراق ، فان النتي عليه يكون على غير أساس

الطعن رقم ١٦٩٨ لسنة ٤٨ مكتب فني، ٣١ صفحة رقم ١١٧ بتاريخ ٩/١/١٩٨٠

إذا إستأجر شخص مكاناً لتشغله شركة فانه طبقاً للمادة ١٥٣ من القانون المدني يعتبر متصهلاً بأن تقبل الشركة باعتبارها شخصاً معنوياً أن تستأجر المكان ، فإذا قبلت يعتبر المستأجر قد أوفى بالتزامه و ينشأ عقد إيجار جديد بين المؤجر و الشركة كشخص معنوى و لا يعود بصفته الشخصية علاقة بالمكان المؤجر وأخذاً بهذا فان حيازة المطعون عليه - مستأجر المكان للشركة - للمعين تنفي و لا يملك الإدعاء باستنجاهه للمكان لرفع دعاوى اليد ضد الأجنبى من عقد الإيجار طبقاً للمادة ٥٧٥ من القانون المدني .

النص في عقد الإيجار على انعقاده لمدة محددة تتجدد تلقائياً لمدة أخرى ماثلة طالما كان المستأجر قائماً بتنفيذ التزاماته و أحقية الأخير وحده دون المأجر فى إبداء الرغبة فى إنهاءه يؤدى إلى إغتر العقد بعد انتهاء المدة المتفق عليها - متجدياً تلقائياً لمدة أخرى ماثلة لا يعرف على وجه التحديد تاريخ انتهائها منوطه بمحض مشيئة المستأجر وحده أو خلفه العام ولا يعرف متى يبدى أيهما الرغبة فى إنهاء العقد خاصة وأن الأصل فى عقد الإيجار أنه لا ينتهى - إعمالاً لنص المادة ٦٠١ من القانون المبنى بوفاء المستأجر و تصرف آثاره إلى خلفه العام - عملاً بنص المادة ١٤٥ من ذات القانون - ما لم يعين من العقد أو طبيعة الصامل أو نص القانون أن هذا الأثر لا ينصرف إليهم . و من ثم فإن عقد الإيجار يعتبر فى هذه الحالة منعقداً لمدة غير معينة و يعين إعمال نص المادة ٥٦٣ مدنى و إعتباره - بعد انتهاء مدته الأولى المتفق عليها متجدياً للفترة المحددة لدفع الأجرة بالقضائها بناء على طلب أحد المتعاقدين إذا هو له على المتعاقدين الآخر بالإخلاء فى المواعيد المبينة بنص هذه المادة . فإن لم يحصل التنبه تتجدد العقد للمدة المحددة لدفع الأجرة ثم لمدة ماثلة و هكذا إلى أن يحصل التنبه و لا يسوغ استبعاد نص المادة ٥٦٣ مدنى و القول بانتهاء العقد بموت المستأجر الذى لم يد الرغبة فى حياته فى انتهائه إذ يعتبر تطبيق هذا القول فى حالة ما إذا كان المستأجر شخصاً إعتبارياً إذ القضاء الشخصية الإعتبارية أمر غير محقق الوقوع كما لا محل للقول أيضاً بوجوب تدخل القاضى لتحديد مدة العقد أو انتهاء العقد بمعنى سون عام قياماً على حق الحكم ذلك أن الأصل أنه يتمتع على القاضى - إعمالاً لنص المادة ١٤٧ مدنى التدخل لتصديق إرادة المتعاقدين إلا لسبب يقره القانون و لو إرتأى المشرع أن يدخل القاضى لتحديد مدة العقد أو تحديد حد أقصى للمدة فى عقد الإيجار - كما فى حق الحكم لنص على ذلك صراحة و من ثم فلا محل للقياس و الاجتهاد مع وجود نص المادة ٥٦٣ مدنى سالف البيان . و يلزم هذا النظر أن المشروع التمهيدى للقنين المدنى الحالى كان نص فى الفقرة الأولى من المادة ٧٦٠ على أن " إذا عقد الإيجار لمدة تزيد على ثلاثين سنة أو إذا كان مؤبداً جاز أن ينتهى بعد انقضاء ثلاثين سنة بناء على طلب المتعاقدين مع مراعاة المواعيد القانونية المنصوص عليها فى المادة التالية " و قد حذفت لجنة الشؤون التشريعية بمجلس النواب هذا النص بعد أن كانت قد قرره لجنة المراجعة دون أن تشير إلى هذا الحذف فى تقريرها و بذلك تركت المسألة للقواعد العامة الواردة فى المادة ٥٦٣ مدنى .

الطنن رقم ٧٨٩ لسنة ٥٩ مكتب فتى ٤٠ صفحة رقم ١٣٧ بتاريخ ١١/٢٢/١٩٨٩

متى انقضت العلاقة الإيجارية بفسخ العقد قضاء أو رضاء و رأى طرفاه تجديد هذه العلاقة فان هذا التجديد يعد إيجارياً جديداً لا مجرد إمتداد للإيجار الأصلي ولو كان بنفس الشروط .

الطنن رقم ٢٤٤٠ لسنة ٥٤ مكتب فتى ٤١ صفحة رقم ٩٢٦ بتاريخ ٥/٤/١٩٩٠

المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن التجديد الضمنى لمقد الإيجار برضاء الطرفين من المسائل الموضوعية التى يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها و لا رقابة عليه فى ذلك ما دام قد أقام قضاؤه على أسباب سالفة لها أصلها الثابت فى الأوراق .

الطنن رقم ٨٥ لسنة ٩ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ١٥١ بتاريخ ٤/٤/١٩٤٠

أن الإدعاء بأن الإجارة جددت تجديداً ضمناً بناء على رضاء المصالحين من المسائل الموضوعية التى يترك الفصل فيها لقاضى الدعوى ، و لا رقابة لمحكمة النقض عليه فيما يقضى به فى ذلك ما دام قد أقام قضاءه على دليل مقبول مستمد من وقائع الدعوى و أوراقها . فإذا قالت المحكمة أن الإجارة لم تجدد تجديداً ضمناً لانعدام الرضا بذلك من المؤجر بناء على أن الإتفاق السابق على الإجارة منصوص فيه على إلزام المستأجر بتسليم الأرض المؤجرة فى نهاية مدة الإجارة ، و أن المؤجر لذلك قد باذر قبل نهاية المدة إلى إظهار مزاد تأجير الأرض ، و أن المستأجر نفسه دخل فى المزايدة و لكن المؤجر "وزارة الأوقاف" رفض التأجير إليه و قبل عطاء شخص آخر ، و أن هذا المستأجر لما إمتنع عن تسليم الأرض رفع المؤجر ضده دعوى طلب فيها الحكم بالزامه بالتسليم ، ثم لما وجد تأمين المستأجر الجديد معيباً رفع ضده دعوى بفسخ الإجارة فقدم المستأجر القديم و قبل إستئجار الأرض بأجرة تقل عن الأجرة التى كان قد قبل أن يستأجرها عند المزايدة ، فلا تغريب على المحكمة فيما قالت به . و إذن يكون إستئجار المستأجر القديم للأرض " فى مايو سنة ١٩٣٠ " إنما هو إجارة جديدة يصح له فيها أن ينقطع بأحكام القوانين رقم ١٠٣ سنة ١٩٣١ و ٣٢ سنة ١٩٣٢ و ١٢ سنة ١٩٣٤ الخاصة بتخفيض الإيجارات الزراعية . و ذلك لأن جميع هذه القوانين تشترط أن تكون الإجارة عن سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الزراعية و إستمرت إلى ما بعدها مما يدل على أن الإجارة يجب أن تكون قد عقدت قبل أول يناير سنة ١٩٣٠ .

*** الموضوع الفرعي : تحقق الشرط الفاصخ في عقد الإيجار :**

الطعن رقم ١٦٧٩ لسنة ٥٤ مكتب قني ٤٢ صفحة رقم ١٣٨ بتاريخ ١٩٩١/١/١٠
إذا كان تحقق الشرط في عقد الإيجار - واقعاً كان هذا الشرط أو فاسخاً - ليس له أثر رجعي لأن طبيعة هذا العقد باعتباره عقداً زمنياً يتتالي مع الأثر الرجعي للشرط لأن وجود الالتزامات الناشئة عنه إنما يكون في الوقت الذي تحقق فيه الشرط طبقاً للمادة ١/٢٧٠ من القانون المدني .

*** الموضوع الفرعي : تشكيل محكمة الإيجارات :**

الطعن رقم ٩٤٥ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ٧٩٢ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٠
لما كان ما يرد في الحكم من قضاء قطعي يعتبر كذلك بصرف النظر عن مكان وروده في المنطوق أو الأسباب ، وكانت أسباب الحكم المطعون فيه و المرتبطة بمنطوقه ارتباطاً وثيقاً أفصحت عن أن طلب الطاعن إعادة تسوية معاشه على غير أساس من القسائون بما يفيد رفض الدعوى فإن النعي على الحكم بأنه لم يتضمن في منطوقه قضاء في الموضوع يكون ولا أساس له .

*** الموضوع الفرعي : تغيير النشاط في العين المؤجرة :**

الطعن رقم ٧٨١ لسنة ٤٥ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ٤٩٠ بتاريخ ١٩٨٠/٢/١٣
إذا كان الحكم - الذي قضى بإخلاء المستأجرين - قد استند إلى مستندات الطاعنين - المستأجرين وإلى أقوال شهودهم الذين شهدوا - كما أبان الحكم - بأن الطاعن الأول إستعمل عين النزاع " ورشة ميكانيكية " ، و انتهى إلى ثبوت الضرر بالمؤجرين لتغيير إستعمال العين من مكتبه إلى ورشة و هو من قبيل المعلومات العامة المفروض علم الكافة بها فإن النعي يكون غير سديد .

الطعن رقم ٩٧ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ١٢٥٥ بتاريخ ١٩٨٤/٥/١٠
قيام مستأجر العين بإشراك آخر معه في النشاط المالي الذي يباشره فيها عن طريق تكوين شركة بينهما لا يعدو أن يكون متابعة من جانب المستأجر للانتفاع بالعين فيما أجرت من أجله بعد أن ضم إلى رأس ماله المستثمر فيها حصته لأخر على سبيل المشاركة في إستغلال هذا المال المشترك دون أن ينطوي هذا بذاته على معنى تغلي المستأجر لتلك العين عن حقه في الانتفاع بها سواء كلها أو بعضها إلى شريكه في المشروع الحالي بأي طريق من طرق التغلي - إيجاراً كان من الباطن أو تنازلاً عن الإيجار - لانتهاء مقتضى ذلك قانوناً ، بل يظل عقد إيجار العين على حاله قائماً لصالح المستأجر وحده ما لم يثبت بدليل آخر تخليه عن حقوقه المتولدة عن ذلك العقد إلى الغير .

الطعن رقم ١٧٦٤ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٩٠٢ بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٧

إذا عמד المستأجر إلى تغيير الغرض المنصوص عليه في العقد لمباشرة النشاط " نشاط تجاري أو صناعي أو مهني أو حرفي " إلى غرض مخالف بعد إسلامه العين و قبل وفاته أو تركه ليا فانه لا محل للتعرض بما أثبت بعقد الإيجار غرضاً للإستعمال ، و هذا التغيير مما يجوز لكل ذي مصلحة إثباته بكافة طرق الإثبات القانونية بإعتباره واقعة مادية مستقلة عن العقد ، بما لا تعد معه مخالفة لما أثبت به كتابه .

الطعن رقم ٢٤٨٩ لسنة ٥٥ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٨٠٣ بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢١

مفاد نص المادة ١٨ / د من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ أن المشرع غول المستأجر حق تغيير وجه إستعمال العين المؤجرة بإرادته المنفردة - إستثناء من الأصل العام - بشرط ألا يعرّتب على هذا التغيير إلحاق ضرر بالمبنى أو بإغراضه مما مؤداه أن المشرع هدف إلى انصراف الأثر المتعرب على إستعمال المستأجر لهذا الحق إلى توقي دعوى الإخلاء التي يقيمها المؤجر عليه لهذا السبب دون أن يستطيل ذلك إلى غيره من الآثار والأوضاع التي ينظمها القانون .

الطعن رقم ٣٧٣٩ لسنة ٥٩ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٩١٢ بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١٣

مفاد النص في المادة ٢٣ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير و بيع الأماكن و تنظيم الملاقة بين المؤجر و المستأجر - يدل و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع ارتأى تحقيقاً للعادلة وإعادة التوازن بين الملاك و المستأجرين - تقدير أحقية الملاك في تقاضي أجره إضافية في إستعمال العين لغير أغراض السكن و ذلك في كل هذه الأحوال سواء صدر هذا الأذن بتغيير الغرض من الإستغلال في عقد الإيجار أم في إتفاق لاحق و ذلك لحكمة أفصح عنها بما أورده في المذكرة الإيضاحية لذلك القانون و ما جاء بتقرير لجنة الإسكان و المواقف العامة و التعمير بشأن القانون المذكور و هي أن الأحكام التي تضمنتها قوانين الإيجارات تأخذ في حسابها الإستعمال الغالب الأعم للأماكن و هو السكني و لا يستساغ أن تسرى هذه الأحكام و بالذات ما يتعلق منها بتحديد الأجرة على الأماكن التي تستعمل في غير هذا الغرض و بالذات في الأغراض التجارية و المهنية التي تدر عائداً مجزياً ليصبح من العدالة زيادة هذه الأجرة تعويضاً للملاك عما يحيط بالإستعمال غير السكني من إصابتات وظروف تعجل بإستهلاك المبنى وحاجته إلى الصيانة و التدعيم مما يقتضي إيجاد الحافز لدى المالك للقيام بذلك و مما يؤكد المعنى الذي يبتته المذكرة الإيضاحية أن النص قد غاير في النسب المستحقة بالنظر إلى تاريخ إنشاء المبنى فزادت النسبة عن المباني القديمة هذا إلى أن قواعد تحديد الأجرة تأخذ في إعتبارها و في المكان الأول أغراض السكني بذلك فانه إذا ما تفسر الغرض فلا تشريب

على المشرع ولا ضير أن هو قضي بزيادة الأجرة وهو ما يكشف عن عمومية النص و شموله الإستعمال غير السكنى عند إبرام العقد أو في تاريخ لاحق لتوافر الحكمة التي قصدها المشرع في الحالتين خاصة و أن أحكام الأجرة الإضافية و حسبما سلف بيانه - هي من الأمور المتعلقة بالنظام العام و من لم فإنها تسمى على حالات التأجير القائمة سواء وقع التغير في إستعمال العين المؤجر سابقاً أم لاحقاً على نفاذ القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سالف الذكر و يسعى أن يتم ذلك عند إبرام العقد أو في تاريخ لاحق و غنى عن البيان انه لا محل للإستناد إلى حكم المادة ٢٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في القول باعتبار إستعمال الهيئة المطعمون ضدها للأعبان المؤجرة كمكاتب لها في حكم الإستعمال السكنى إذ أن هذا النص قضى بعدم دستوريته في ٢٩/٤/١٩٨٦ في الطعن رقم ٢١ لسنة ٧ ق دستورية كما انه لا محل للإستناد إلى حكم المحكمة المختصة في الطعن على قرار لجنة تقدير الإجراءات بمقولة أن عناصر التقدير لم تشمل نسبة الأجرة الإضافية المقررة بنص المادة ٢٣ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ إذ أن أحكام تقدير الأجرة تأخذ في اعتبارها أن المكان أمعد للسكنى و يتم التقدير على هذا الأساس باعتباره الإستعمال العادى للأماكن المؤجرة أما تغير الإستعمال فهو من الأمور المضيرة و لا يستأخ أن تشملها قرارات لجان تحديد الأجرة ابتداء إذ التأجير لسير السكنى أو إضافة ميزة جديدة يستحق المؤجرة عنها مقابلاً مشروط بتحققها ثم يضاف إلى الأجرة الزيادة المقررة في القانون و لا شأن للجان تحديد الأجرة بذلك .

*** الموضوع الفرعى : تقديم دعوى الإخلال :**

الطعن رقم ١٠٤٤ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ١٧٥١ بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٨٤
أن ما أثارته الطاعنة عن تراخى المطعون ضدها الأولى في رفع دعوى الإخلال مدة تزيد على أربع سنوات مما يفيد لزولها الضمئى عن حقها في طلب الإخلال ، مردود بما أورده الحكم من أن المؤجرة لا تقيم في عقار النزاع و انه ليس ثمة دليل على أنها علمت بوفاة المستأجر بعد وقوعها ، و أن تأخرها لا يهدر حقها في طلب الإخلال .

*** الموضوع الفرعى : تقديم دين الأجرة :**

الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٢٠٤٦ بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٧٨
مؤدى نص المادة ٣٨٤ من التقنين المدني انه إذا أقر المدين بحق الدائن إقراراً صريحاً أو ضمناً فإن من شأن هذا الإقرار أن يقطع التقادم و المقصود بالإقرار هو إقرار شخص بحق عليه لأخر بهدف إعتبار هذا الحق ثابتاً في ذمته و إعفاء الآخر من إثباته ، و من مقتضى ذلك إتجاه الإرادة فيه نحو إحداث

هذا الأثر القانوني ومن ثم فإنه يصح لكي ينتج إقرار المدين أثره في قطع التقادم أن ينطوى على إرادة المدين النزول عن الجزء المنقضي من مدة التقادم ، فمضى كان الحق المدعى به متنازعا في جزء منه وقام المدين بسداد القدر غير المتنازع فيه ، فإن هذا الوفاء لا ينطوى على إقراره بمدىونه بالجزء من الحق موضوع النزاع أو نزوله عما انقضى من مدة التقادم بالنسبة إليه ، لما كان ذلك و كان الواقع في الدعوى أن نزاعا ثار بين الطاعن والمطعون عليه الأخير ومروقة بالي المطعون عليهم منذ بداية تملك الأخيرين لعين النزاع حول مقدار الأجرة القانونية و دأب الطاعن على سدادها وفق القدر الذي يدعيه هو وإستمر الوضع كذلك حتى أقام المالكان الدعوى الحالية مطالبين بالفروق المستحقة لهما عن المدة السابقة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض الدفع بالتقادم الخمسي المبدى من الطاعن على سند من أن هذا الوفاء يعد إقراراً قاطعاً للتقادم بالنسبة للفروق المتنازع عليها ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٧٠ لسنة ٥ مجموعة عمراء صفحة رقم ١٠٧٢ بتاريخ ١٩٣٦/٢/٢٧

أن القانون المدني إذ نص في المادة ٢١١ على أن المراتب والفوائد والمعاشات والأجر هي مما يسقط الحق في المطالبة به بمعنى خمس سنوات ، و إذ عطف على هذه الأنواع قوله : " وبالجملة كافة ما يستحق دفعه سنوياً أو بمواعيد أقل من سنة " قد دل بذلك على أن مناط الحكم في هذا النوع من التقادم هو كون الإلتزام مما يتكرر ويستحق سنوياً أو بمواعيد أقل من سنة ويكون تكراره وإستحقاقه دورياً مما يتواءم بحدوده بمرور الوقت أو ترك بغير مطالبة مدة تزيد على خمس سنوات . فإذا أقر المستأجر في عقد الإيجار أنه إذا زرع أكثر من ثلث الأرض قطعاً أو كرر الزراعة القطنية فيما سبقت زراعته قطعاً يكون ملزماً بمثل الأجرة ، و يجعل لنظارة الوقف حق خصم ما يجب من ذلك الصويص من كل مبلغ دفعه أو يدفعه المستأجر ، ووقع الاتفاق على أن يسرى هذا الحكم و يتكرر في مستوى الإيجار فإن الظاهر من هذا المقدر أن الطرفين اتزلا الصويص المذكور منزلة الأجرة قدرأ وإستحقاقاً و تكراراً ومعنى قام بالإلتزام الصويص المنقرب على مخالفة المستأجر لإلتزاماته الأصلية وصفت كونه مقدراً تقديراً الأجرة و مستحقاً إستحقاقها و دأراً معها عن مدة الإيجار فقد جاز عليه حكم السقوط بالتقادم الخمسي سقوط الأجر .

الطعن رقم ١٧ لسنة ٧ مجموعة عمراء صفحة رقم ١٩٠ بتاريخ ١٩٣٧/١٠/٢٨

أن الحقوق الناشئة عن عقد الإيجار التي تسقط المطالبة بها بمعنى المدة المنصوص عنها في المادة ٢١١ من القانون المدني هي فقط المتعلقة بدين الأجرة . و إذن فالدعوى التي يقيمها المستأجر على

المؤجر بما أوفاه بالنهاية عنه مما هو ملتزم به كالأموال الأميرية هي من دعاوى الحقوق العادية التي لا تسقط المطالبة بها إلا بمضي المدة الطويلة >خمس عشرة سنة<

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٩ مجموعة عمر ٣٠ صفحة رقم ٢٢ بتاريخ ١٩٣٩/١١/٣٠

متى كان منصوباً في عقد الإجارة على أن المستأجر يستبقى من الأجرة المستحقة عليه مبلغاً معيناً ليدفعه في الأموال الأميرية المقررة على العین المؤجرة فهذا النص لا يخرج المبلغ المستحق عن طبيعته و هي انه دين أجرة سبب الإلتزام به عقد الإجارة . و تخصيصه لدفع في الأموال الأميرية لا يعد تبديلاً للإلتزام . وإذن لمدة السقوط المقررة له هي خمس سنوات عملاً بالمادة ٢١١ من القانون المدني .

* الموضوع الفرعي : تقدير للقيمة الإيجارية :

الطعن رقم ١٦ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٦٥٣ بتاريخ ١٩٥٢/٣/٢٠

أن الأجرة تستحق متى كان المؤجر قد قام من جانبه بتبديل عقد الإيجار و يعتبر أن العقد قد تم تنفيذه بالتعاقب بين المستأجر و العین المؤجرة بحيث يتمكن من وضع يده عليها و الانتفاع بها في المدة المتفق عليها . و إذن لمعنى كان الثابت بالحكم أن المظعون عليها قد قامت بوفاء ما التزمت به بان وضعت العقار المؤجر تحت تصرف الطاعن و أنها أخطرت به بذلك و لم يكن ثمة ما يمنعه من الانتفاع به وفقاً لعقد الإيجار فإنه يكون ملزماً بدفع الأجرة المتفق عليها و لو لم يتسلم العقار المؤجر بالفعل بسبب عجزه عن استغلاله نظروف خاصة به و لا شأن للمظعون عليها فيها .

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٣٩٥ بتاريخ ١٩٥٤/١/٧

متى كان الفصل في طلبات الطاعن يستلزم المفاضلة بين عقده و عقد المظعون عليه الثاني المستأجر من نفس المؤجر له وكانت هذه الطلبات تقتضي الفصل في صحة عقد إيجاره و نفاذه حتى تكون له الأولوية على عقد إيجار المظعون عليه الثاني ، فان تقدير قيمة الدعوى في هذه الحالة يكون باعتبار مجموع الأجرة عن مدة إيجار الطاعن كلها وفقاً للمادة ٣٨ من قانون المرافعات ، و لا محل لتطبيق الفقرة الأولى من المادة ٤٦ من هذا القانون ، ذلك أن هذا النص إنما ورد استثناء من القاعدة العامة للاختصاص النوعي لمحكمة المواد الجزئية المبينة بالمادة ٤٥ مرافعات ، فهو لا يطبق إلا في الأحوال المنصوص عليها فيه على سبيل الحصر ، و هذه الأحوال جميعها محصورة في العلاقة بين المؤجر و المستأجر و لا تصدى إلى الفصل في نزاع خاص بتفضيل عقد إيجار على عقد إيجار آخر صادر من نفس المؤجر .

الطنن رقم ٥٩ لسنة ٢١ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٤٨٢ بتاريخ ١٢/٢/١٩٥٣

النزاع الخاص بتحديد مبدأ زيادة الأجرة واستحقاق أجر المثل من المنازعات التي تفصل فيها دائرة الإجراءات فصلاً نهائياً وفقاً للمادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وإذن لسان محكمة الاستئناف لم تخالف القانون إذ قضت بعدم قبول الاستئناف المتعلق بهذا النزاع .

الطنن رقم ٣٩٥ لسنة ٢٧ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ٦٦٣ بتاريخ ١٤/٥/١٩٦٤

إذ كانت الدعوى بطلب تخفيض الأجرة منهاها بطلان الإتفاق على أجرة تزيد على الحد الأقصى المقرر بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وكان هذا البطلان - على ما يبين من نصوص هذا القانون - بطلاناً مطلقاً لتعلقه بالنظام العام ، فإن هذه الدعوى يصح رفعها في أي وقت ولو بعد انقضاء العلاقة الإيجارية مادام لم يسقط الحق في رفعها بالتقادم ولا يصح إعتبار سكوت المستأجر مدة من الزمن نزولاً منه عن الحق المطالب به لأن هذا النزول صريحاً كان أو ضمناً باطلاً ولا يعد به .

الطنن رقم ٩٣ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ١٦٥٩ بتاريخ ١١/١١/١٩٦٧

إذاً كان الثابت في واقعة النزاع أن المين المؤجرة أعدت كمصنع للغرب فإن ذلك يخرجها عن نطاق قانون الإصلاح الزراعي وأحكامه الخاصة بتحديد القيمة الإيجارية عن الأراضي الزراعية .

الطنن رقم ١٤ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٣٦٨ بتاريخ ٢٧/٢/١٩٦٨

إذ تنص المادة ٣٣ من قانون الإصلاح الزراعي على أنه لا يجوز أن تزيد أجرة الأرض الزراعية على سبعة أمثال الضريبة الأصلية المربوطة عليها ، فإن هذا النص لا يحكم سوى العلاقة الإيجارية التي تقوم بين المالك والمستأجر .

الطنن رقم ٤٣ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٥٠٣ بتاريخ ٢٤/٣/١٩٧٠

متى كان الثابت وفقاً للتكييف القانوني الصحيح أن ثمة نزاعاً لم يرق بين الطرفين حول مدى قانونية الأجرة المتفق عليها ابتداءً في العقد ، وإنما دار النزاع حول الإدعاء بنقص في منفعة المين المؤجرة جد بعد تنفيذ العقد ، ولئن تمسكت الطاعنة - المستأجرة - أمام المحكمة الابتدائية بتطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على النزاع ، وتمسك المطعون عليه - المؤجر - بعدم انطباقه بما يجعل النزاع بهذه الصورة نزاعاً في مسألة أولية تتعلق بانطباق القانون المشار إليه ، ويتوقف على الفصل فيها تطبيقه أو عدم تطبيقه إلا أنه لما كان هذا النزاع وفقاً للتكييف السالف البيان غير مبني في حقيقته على مخالفة أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المذكور بالمعنى الذي تتطلبه المادة ١٥/ منه ، فإنه يخضع من حيث قابليته للطنن للقواعد القانونية العامة وتكون هي الراجحة التطبيق بشأنه .

الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٣٧ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ١٤٦٦ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٦

— العبرة في معرفة ما إذا كان الحكم صادراً في منازعة ناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ أو غير ناشئة عن تطبيقه هي ما قضت به المحكمة لا بما طلبة الخصوم . إذ كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي قد طبق القانون رقم ١٦٨ سنة ١٩٦١ في شأن تخفيض إيجار الأماكن وأجرى تخفيض الأجرة باعتبار أن العين أُنشئت بعد العمل بالقانون رقم ٥٥ سنة ١٩٥٨ ، فإنه بذلك يكون قد قضى في منازعة ناشئة عن تطبيق القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ المعدل بالقانونين ٥٥ سنة ١٩٥٨ ، ١٦٨ سنة ١٩٦١ ويكون هذا الحكم غير قابل للطعن فيه طبقاً للفقرة الرابعة من المادة ١٥ من القانون المشار إليه .

— إذا احتللت بالمنازعة الإيجارية التي ينطبق عليها القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ منازعة غير إيجارية وفصلت المحكمة فيهما معاً لما بينهما من ارتباط ، فإن الحكم يكون غير قابل للطعن فيما يتعلق بالمنازعة الأولى وقابلٌ له فيما يتعلق بالمنازعة الأخرى وفقاً للقواعد العامة في قانون المرافعات . و إذ كان كل من المطعون عليهم قد طلب تخفيض الأجرة بالنسبة المقررة بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ الذي أدمجه المشرع في القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ و بالتخفيض المنصوص عليه بالقانونين ١٦٩ سنة ١٩٦١ ، ٧ سنة ١٩٦٥ فإن الحكم بالتخفيض في شقه الأول يكون نهائياً ، لأنه يدخل في المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ ، ويكون قابلاً للطعن بالأوجه المقررة في قانون المرافعات بالنسبة لشقه الثاني الخاص بالقانونين رقمي ١٦٩ سنة ١٩٦١ ، ٧ سنة ١٩٦٥ ، لأن هذين القانونين لم يدمجا في القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ ، ومن ثم لا تدخل المنازعة الناشئة عن تطبيقهما في المنازعات الإيجارية . إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى هذه النتيجة الصحيحة فإن التناقض المدعى به يكون لا وجود له .

الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٣٧ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٤٢٥ بتاريخ ١٩٧٣/٣/١٥

تحديد أجرة المساكن هو من مسائل النظام العام التي نص المشرع على تأييم مخالفة القواعد الواردة بشأنها والتعاطيل على زيادة هذه الأجرة يجوز إثباته بكافة طرق الإثبات بما في ذلك البيعة والقرائن .

الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٣٧ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ١٨٥ بتاريخ ١٩٧٣/٢/٨

متى كان الحكم الابتدائي قد استند في قضائه بتخفيض الأجرة إلى أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ فإنه يكون صادراً في منازعة ناشئة عن تطبيقه ، ولا يكون قابلاً للطعن فيه عملاً بنص المادة ١٥ منه ، ولا يغير من ذلك تمسك الطاعن بحصول تعديلات وتحسينات في العين المؤجرة لأن إجراء

التعديلات والتحسينات في المباني المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ لا يعفى هذه المباني من الخضوع لأحكام القانون المشار إليه وإنما يجوز للمالك المطالبة بزيادة الأجرة مقابل تكاليفها ، مما تختص به المحكمة الابتدائية طبقاً لأحكامه ، ويكون حكمها في ذلك غير قابل للطعن .

الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٣٧ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ١٩٤ بتاريخ ١٩٧٣/٢/٨

المستفاد من ظاهر النص في المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ بإجراء تخفيض بنسبة ٣٥٪ من الأجرة المحددة في عقود الإيجار عن الأماكن التي لم يتم تقدير قيمتها الإيجارية تقديرًا نهائيًا طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ أن الأجرة المخفضة تقدير حكمي بدلاً من تقدير القيمة الإيجارية لهذه الأماكن يستتبع إنهاء الحالات التي كانت منظورة أمام لجان التقدير من تاريخ المصل بهذا القانون في ٢٢ من فبراير سنة ١٩٦٥ تحقيقاً للغرض الذي هدف إليه من التخفيض باعتباره أن هذه النسبة وعلى ما أوضحت عنه مذكرته الإيضاحية - هي التي دلت الإحصاءات عن عمل اللجان أنها النسبة التي يضيفها المؤجرون عادة على القيمة الحقيقية .

الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٢٧٤ بتاريخ ١٩٧٣/٢/١٧

- لا عبرة لإقرار المؤجر في عقود الإيجار بخضوع المساكن المؤجرة للقانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ ذلك لأنه متى توافرت في المبني شروط سريان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ تمين إعضاع أجرته لأحكامه لأن أحكام هذا القانون أحكام أمرة لا يجوز الإطفاق على مخالفتها .

- يترتب على خضوع المساكن المؤجرة للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ وعدم صدور تقدير نهائي للأجرة وجوب إعمال المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ التي تنص على أن تخفيض بنسبة ٣٥٪ الأجر المتعاقد عليها للأماكن الخاضعة للقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتي لم يكن قد تم تقدير قيمتها الإيجارية طبقاً لأحكام هذا القانون تقديرًا نهائيًا غير قابل للطعن فيه على أن تسرى بالترجيح من بدء تنفيذه عقد الإيجار

الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٤٧٥ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٢

تحديد أجرة المساكن من المسائل التي يحكمها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ لنصه عليها في المادة الرابعة منه . وإذ كانت " دائرة الإيجارات " قد قضت بتخفيض الأجرة مطابقة أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ المعدل له ، فإن حكمها يكون صادراً في منازعة إيجارية ناشئة عن تطبيقه بالمعنى المقصود في المادة الخامسة عشرة ، وبالتالي غير قابل لأي طعن وفقاً للفقرة الرابعة من هذه المادة ولا يغير من وصف هذه المنازعة بأنها إيجارية فصل الحكم في تحديد تاريخ إتمام المبني وإعداده السكني

لان الفصل فيه لا يعبر فصلاً في منازعة مدنية مما يخرج عن نطاق تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ و يقبل الطعن وفقاً للقواعد العامة ، بل هو فصل في صميم المنازعة الإيجارية التي قضت فيها المحكمة ، و لا يغير منه خطأ الحكم أو صوابه في إعتبار ما قرره الحكم الصادر بدينب الخبير فصلاً في انطباق أى من القانونين ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ ، ٥٥ لسنة ١٩٥٨ على واقع مطروح عليه ، و لا قصوره لإغفاله بحث أمر المباني التي بدئ في إنشائها قبل ١٩٥٢/٩/١٨ و أعدت للسكنى بعد هذا التاريخ إذ أن قضاءه في الأصل و فيما تفرغ عنه لا يقبل الطعن .

الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٣٨ مكتب قنى، ٢٤ صفحة رقم ٩٥٣ بتاريخ ١٩٧٣/٦/٢١

يجب في تفسير العقد أعمال الظاهر الثابت به ، و لا يجوز المدول عنه إلا إذا ثبت ما يدعو إلى هذا المدول ، و إذ كان إدعاء المظنون عليه وقوع الفلظ في تحديد الأجرة المثبتة بعقد الإيجار بإعماله التخفيض الوارد بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ يستلزم - و على ما نصت عليه المادة ١٢٠ من القانون المدنى أن يثبت إما أن المصالحد الآخر اشترك معه في الفلظ أو كان يعلم به أو كان من السهل عليه أن يتبينه وكانت القرائن التي ساقها الحكم المظنون فيه لا تؤدي إلى ذلك ، فانه إذ قضى بتحديد أصل الأجرة على خلاف ما ورد صريحاً بالعقد يكون قد خالف القانون و أخطأ في تطبيقه .

الطعن رقم ١١٢ لسنة ٣٨ مكتب قنى، ٢٥ صفحة رقم ٢٥٩ بتاريخ ١٩٧٤/١/٣١

النص في المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ على أن تخفض " بنسبة ٣٥٪ الأجر المتعاقد عليها للأماكن الخاضعة للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، و التي لم يكن قد تم تقدير قيمتها الإيجارية طبقاً لأحكام هذا القانون تقديراً نهائياً غير قابل للطعن فيه " يدل على أن المقصود بالأجر المتعاقد عليها هي تلك الأجر الحقيقية التي تم التعاقد عليها عند بدء الإيجار دون الأجر الصورية . فإذا ثبت أن الأجر الواردة بعقد الإيجار صورية ، و أن الأجر الحقيقية هي المؤداة فعلاً من المستأجرين ، فان هذه الأجر الأخيرة هي التي يجب التعويل عليها عند إجراء التخفيض .

- متى كانت محكمة الموضوع قد استخلصت من أقوال الشهود و القرائن أن الأجرة الحقيقية المتعاقد عليها هي الأجرة المؤداة فعلاً ، و كانت هذه الأجرة هي التي يتعين إجراء التخفيض منها - طبقاً للمادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ - و أياً كانت نتيجة ذلك ، فان بحث مطابقة تلك الأجرة لأجرة المثل يكون غير لازم .

الطعن رقم ٦٧ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٥٢٠ بتاريخ ١٨/٣/١٩٧٤

المستفاد من نصور القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أن الإتفاق على أجرة تتجاوز الحد الأقصى للأجرة المقررة بهذا القانون يقع باطلاً بطلاناً مطلقاً لتعلقه بالنظام العام و يسرى أن يكون الإتفاق على هذه الزيادة قد ورد فى عقد الإيجار أو أثناء سريانه و انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة .

الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٧٠٧ بتاريخ ١٨/٤/١٩٧٤

مفاد نص المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تخفيض إيجار المساكن أن المقصود بالأجور المصاعف عليها هى تلك الأجور الحقيقية التى تم التصاعد عليها منذ بدء الإيجار ، واستخلاص حقيقة هذه الأجور مما يستقل به قاضى الموضوع دون رقابة عليه فى ذلك من محكمة النقض متى كان استخلاصه سالفا .

الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٩١٧ بتاريخ ٥/٢٠/١٩٧٤

— متى كان الثابت ، وفقاً للتكييف القانونى الصحيح ، أن نزاعاً لم يقم بين الطرفين حول مدى قانونية الأجرة ، وإنما دار النزاع حول الإدعاء بنقص فى منفعة العين المؤجرة ، جد بعد تنفيذ العقد ، و لمن تمسك المطعون بذه أمام المحكمة الابتدائية بتطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على النزاع وتمسكت الطاعة بعدم الطهاله بما يجعل النزاع بهذه الصورة نزاعاً فى مسألة أولية تتعلق بانطاق القانون المشار إليه و يتوقف على الفصل فيها أو عدم تطبيقه ، إلا أنه وفقاً للتكييف السالف البيان هو نزاع غير مبنى فى حقيقته على مخالفة أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المذكور بالمعنى الذى تتطلبه المادة ١٥ منه فيخضع من أجل ذلك للقواعد العامة القانونية ، و تكون هى الواجبة التطبيق بشأنه .

— مقتضى القواعد العامة أن يراعى عند تقدير قيمة الدعوى — دعوى تخفيض الأجرة مقابل النقض فى المنفعة — أجرة المدة الواردة فى العقد أو الباقي منها باعتبارها دعوى فسخ جزئى لعقد الإيجار بالنسبة للمزايا المدعى بالعمومان منها وفقاً للمادة ٣٨/٢ من قانون المرافعات السابق .

الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٧٦٩ بتاريخ ٤/٢٩/١٩٧٤

إذ كان الثابت أن الطاعن رفع الدعوى بطلب تخفيض أجرة مسكنه الذى يستأجره من المطعون بذهما وذلك على أساس أن الأجرة المتفق عليها بينهما تزيد على الأجرة القانونية بحسب القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ و القوانين المعدلة له ، و كان تحديد الأجرة من المسائل التى يحكمها القانون المذكور لنصه عليها فى المادة الرابعة منه ، و لقد قضت المحكمة بتخفيض الأجرة مطابقة أحكام ذلك القانون

فان حكمها يكون صادراً في منازعة ناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بالمعنى المقصود في المادة ١٥ منه .

الطعن رقم ٣١٥ لسنة ٣٩ مكتب قنى، صفحة رقم ١٢٤٣ بتاريخ ١٩/١١/١٩٧٤
تحديد اجرة الأماكن طبقاً للقوانين المحددة للإيجارات هو من مسائل النظام العام ولا يجوز الإتيان على ما يخالفها ، ومن ثم يجوز إثبات التحايل على زيادة هذه الاجرة بكافة طرق الإثبات .

الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٤٠ مكتب قنى، صفحة رقم ١٤٧٢ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٧٤
لا يجوز للمؤجر أن يحدد الاجرة بإرادته المنفردة ، بل يجب الإتفاق عليها بينه وبين المستأجر كما لا يجوز تفويض المؤجر في زيادتها أثناء مدة الإيجار إذا رأى أن الظروف تبرر ذلك إلا إذا قبل المستأجر تلك الزيادة ، أو صدر حكم قضائي باعتمادها .

الطعن رقم ٥٨ لسنة ٣٩ مكتب قنى، صفحة رقم ٧٦٦ بتاريخ ٨/٤/١٩٧٥
نص المادة ١/٥٩٥ من القانون المدني على أن للمستأجر أن يطلب إنقاص الاجرة بقدر ما نقص من الانضاح بالعين المؤجرة ، و لما كان تقدير النقص في الانضاح بالعين المؤجرة الذي يحسب على أساسه إنقاص الاجرة هو من سلطة محكمة الموضوع ، و كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية قدرت مقابل النقص في الانضاح بالمصاعد بمبلغ واحد وعشرين جنيهاً في الشهر مستهدية في ذلك بالحكم الصادر في الدعوى السابقة بشأن حيز جزء من الاجرة مقابل عدم الانضاح بالمصاعد و بأجرة الأعيان المؤجرة عموماً ، فان النقص على الحكم يكون في غير محله .

الطعن رقم ٤٩٢ لسنة ٣٩ مكتب قنى، صفحة رقم ٣٠٦ بتاريخ ١/٣/١٩٧٥
إذ نص القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ بشأن تخفيض إيجار المساكن في المادة الثانية منه على أن نخفض بنسبة ٣٥٪ الأجور المتعاقد عليها للأماكن الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، و التي لم يكن قد تم تقدير قيمتها الإيجارية طبقاً لأحكام هذا القانون تقديراً نهائياً غير قابل للطعن فيه ، فقد دل على أن المقصود بالأجور المتعاقد عليها هي تلك الأجور الحقيقية الحقيقية التي تم التعاقد عليها منذ بدء الإيجار دون الصورية . و إذا كان إستخلاص الاجرة المتعاقد عليها هو مما تستقل به محكمة الموضوع و لا تخضع فيه لرقابة محكمة النقص متى كان إستخلاصها سائلاً ، و كان ما قرره الحكم المطعون فيه وأقام عليه قضاء يكفي لحمل النتيجة التي انتهى إليها ، فان ما يثيره الطاعن بسبب النقص لا يملو أن يكون جدلاً موضوعياً مما لا يجوز إيدأؤه أمام محكمة النقص .

الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٠ مكتب فني، ٢٦ صفحة رقم ١٦٨١ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٤

مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ٥٨٦ من القانون المدني أن المستأجر يلتزم بقاء الأجرة عن مدة الإيجار و يتعين عليه أن يفى بها كما إتفق عليها دون زيادة أو نقصان أخذاً بأن العقد قانون المتعاقدين طالما وضعت العين المؤجرة تحت تصرفه بعلمه وكانت صالحة للاستعمال المقصود ، على اعتبار أن الأجرة فى عقد الإيجار مقابل المنفعة . و لكن كان الأصل أن للمتعاقدين الحرية فى تحديد مقدار الأجرة فان بعض القوانين الإستثنائية قد تغد من إرادتهما فى هذا النطاق ، فإذا إتفق فى العقد على ما يتجاوز الأجرة المقررة قانوناً كان من حق المستأجر ألا يدفع ما يزيد عليها ، ويكون على المستأجر عند مطالبته بالأجرة أن يقدم الدليل على انه لم يتطع بالعين المؤجرة إليه و أن للمؤجر دعواً فى ذلك أو أن الأجرة المتفق عليها تتجاوز الأجرة المقررة قانوناً ، و إلا كان عليه القيام بسداد الأجرة فى مواعيدها طبقاً للثابت بالمقدد لما كان ذلك و كان الواقع فى الدعوى أن الطاعن جادل فى إثباته بكامل الأجرة على سند من انه لم يستلم كافة الأعيان المؤجرة قولاً بأن المظنون عليه الثانى يضع اليد على جزء منها بالإضافة إلى الأجرة المحددة ليست هى الأجرة الواجبة عليه طبقاً لقانون إيجار الأسكن و انه أقام دعوتين أشار إليهما ، بطلب تخفيض الأجرة و كان الحكم المظنون فيه قد دلى على إستلام الطاعن كامل الأماكن المؤجرة بأنه لم يقدم دليلاً على ما يدعيه من تعرض المظنون عليه الثانى و لم يخطر المؤجرة - المظنون عليها الأولى بذلك وفق المادة ٥٧٢ من القانون المدنى ، بل انه لم يطالبها بتخفيض الأجرة عقب تنفيذ عقد الإيجار مباشرة بل قام بدفعها كاملة دون تحفظ . كما رد الحكم على ما تدرج به الطاعن من دلالة إقامته دعوى التخفيض بأن الأجرة المتفق عليها فى العقد تظل مستحقة لحين الحصول على حكم من القضاء المختص بأنها غير قانونية ، فان ما قرره الحكم فى هذا الشأن إستدلالاً مانع على أن الطاعن لم يستطع إثبات ما يدعيه . لا يغير من ذلك ما قبل من أن تقارير الخبراء فى دعوى التخفيض - أياً كان صحة ذلك القول - قد دلت على أحقيته فى خفض الأجرة ، لان تقارير الخبراء غير مقيدة للمحكمة قد تأخذ بها و قد طرحها عند البت فى الموضوع .

الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٤٠ مكتب فني، ٢٦ صفحة رقم ١٦٨٦ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٤

- مؤدى نص المادة ٥ مكرراً ١٠ من قانون إيجار الأسكن رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المتضالة بالمرسوم بقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ و المادة ٥ مكرراً ٢٠ منه و المادة ٥ مكرراً ٣٠ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الأماكن التى تسرى عليها هذه النصوص هى تلك التى كان البدء فى إنشائها سابقاً على ١٩٥٢/٩/١٨ و تاريخ العمل بها ، دون اعتداد بتمام إنشائها وإعدادها للاستعمال

و سواء كان ذلك بعد هذا التاريخ أو قبله ، بمعنى أن العبرة هنا بتاريخ البدء في الإنشاء لا بتاريخ تمامه و لما كان الواقع في الدعوى يتفق الأطراف المتداعين أن الأعيان المؤجرة موضوع الدعوى قد بدىء في إنشائها قبل التاريخ المشار إليه ، فإن أجرتها تخضع لقواعد التحديد المنصوص عليها في المرسوم بقانون انف الذكر ، لاتخاذ أجرة المثل في شهر سبتمبر سنة ١٩٥٢ أساساً مع تخفيضها بمعدل ١٥ ٪ طالما الثابت أن هذه الأعيان أجرت و لأول مرة في تاريخ لاحق للعمل بأحكام المرسوم بقانون السالف - مؤدى ما تنص عليه المادة ٥ مكرراً " ٤ " من قانون إيجار الأماكن رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المتضافة بموجب القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ أن يشمل نطاق تطبيقها إعتباراً - من تاريخ العمل بهذا القانون في ١٢ يولييه سنة ١٩٥٨ تلك الفئة من المباني التي بدىء في إنشائها قبل ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ولم تتم إلا بعد هذا التاريخ ، و من ثم فإنها تدخل في مجال تطبيق أحكام المرسوم بقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ و كذلك القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ . و إذ كانت المذكرة الإيضاحية للقانون الأخير واضحة الدلالة على أن المقصود به تنظيم أجور الأماكن التي يشملها المرسوم بقانون السابق عليه بسبب إنشائها بعد تاريخ العمل به ، و لا تنفيذ إرادة المشرع الجمع بين كلا التخفيضين المقررين بالقانونين ، فإن هذه الأمكنة تخضع لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ فتتخضض أجرتها بنسبة ١٥ ٪ حتى آخر يوليو سنة ١٩٥٨ ثم تصير نسبة التخفيض بمعدل ٢٠ ٪ ابتداء من أول يوليو سنة ١٩٥٨ إعمالاً للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ .

- إذ كان الحكم المطعون فيه قد أخطئ أجرة الأماكن المؤجرة للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ دون مراعاة لانطباق المرسوم بقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ في الفترة السابقة عليه ، و قد ترتب على هذا الخطأ أن حجب الحكم نفسه عما ساقه الطاعنان من دفاع قوامه انهما راعيا عند التماثل أحكام المرسوم بقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ و أن الأجرة المثبتة في العقود مخفضة فعلاً بمعدل ١٥ ٪ عن أجرة المثل في شهر سبتمبر سنة ١٩٥٢ ، و هو دفاع جوهري قد يكون من شأن تمحيصه تفسير وجه الرأى في الدعوى ، فانه يبين نقض الحكم .

الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ١١٧٠ بتاريخ ١٩٧٥/٦/٩

و أن نصت المادة السابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على أن الأماكن الصادر في شأنها قرارات إستيلاء ، تعتبر فيما يتعلق بتطبيق القانون مؤجرة إلى الجهات التي تم الإستيلاء لصالحها ، إلا أن القانون رقم ٧٦٠ لسنة ١٩٤٧ الذي حول لوزير التربية و التعليم سلطة إصدار قرارات إستيلاء على الأماكن اللازمة لشئون و زارته ، و الذي إستمر العمل به بالمرسوم الصادر في ١٩٤٨/٧/١١ قد نص

في مادته الأولى على أن تتبع في تقدير التعويض عن الأماكن المستولى عليها المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون اضمين . و إذ وضع هذا المرسوم الأخير قواعدا خاصة لتقدير التعويض عن الانتفاع بالأشياء المستولى عليها على أساس فائدة رأس المال المستمر وفقاً للسعر العادي الجاري في السوق في تاريخ حصول الإستيلاء مضافاً إليها مصروفات الإستهلاك و الصيانة للمباني أو المنشآت ، و كانت تلك القواعد تغاير الأسس التي إتخذها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ لتحديد أجره الأماكن التي يسرى عليها ، فانه يمين - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة إلزام القواعد المنصوص عليها في المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ عند تقدير مقابل انتفاع الأماكن المستولى عليها و إستبعاد ما ورد بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، و ما طرأ عليه من تعديل بالقانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ من أحكام خاصة بتحديد الأجرة و ما يرد عليها من زيادة أو خفض .

المطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ١٧٧٥ بتاريخ ١٢/٣١/١٩٧٥

- جرى قضاء هذه المحكمة على انه متى كان الثابت أن النزاع يدور حول تحديد الأجرة القانونية للمعين المؤجرة ، و كان الاتفاق على أجرة تجاوز الحد الأقصى المقرر قانوناً يعتبر باطلاً ، كانت المادة ١/٣٨ من قانون المرافعات السابق الذي صدرت الأحكام الابتدائية في ظله - تقتضي بتقدير قيمة الدعوى بصحة الإيجار باعتبار مجموع الأجرة عن مدته كلها ، و كانت عقود الإيجار موضوع النزاع قد إتممت تلقائياً بعد انتهاء مدتها المنصوص عليها فيها - إلى مدة غير محدودة طبقاً لأحكام قانون إيجار الأماكن فان مجموع الأجرة لهذه المدة لا يكون محدداً ، و تكون الدعاوى غير قابلة لتقدير قيمتها ، و بالتالي تعتبر قيمتها زائدة عن ماثنين و خمسين جنيهاً في معنى المادة ٤٤ من نـقـن المرافعات السابق و تكون الأحكام الصادرة فيها جائزاً إستئنافاً . و إذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة ، فإن النعي عليه يكون غير أساس .

- مؤدى نص المادة ١/٢ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ انه و أن كان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد ناط باللجان المشكلة طبقاً لأحكامه تحديد أجور الأماكن الخاضعة له إلا انه بالنظر لما لمسه المشرع وعلى ما جاء بالمذكرة الإيضاحية - من بطلان عمل اللجان مما أدى إلى مغالاة الكثير من الملاك في تقدير الأجرة وإستمرار المستأجرين في دفع الأجرة المرتفعة وفقاً لطويلاً حتى تنتهي اللجان من عملها ، قد إستهدف تلافي عيوب التطبيق العملي لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ فنص على أن يكون تحديد الأجرة القانونية لهذه الأماكن على أساس أن الأجرة المعاقدة عليها مخفضة بمعدل خمسة و ثلاثين في المائة بالنسبة للحالات التي ما زالت قائمة عند صدوره سواء أمام لجان التقدير

أو مجالس المراجعة و التي لم يصدر في شأنها تقدير نهائي غير قابل للطعن ، على أن يقوم هذا التحديد المحكسي مقام تقرير اللجان و يكون له أثر رجعي من بدء التعاقد مما مفاده أن القرارات غير النهائية للجان التقدير التي أدركها القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ تضمني غير ذات موضوع و عديمة الأثر فلا يتعلق بها أي حق للمؤجر أو المستأجر يمكن بموجبه تحديد المراكز القانونية بينهما ، و بالتالي فلا يسوغ القول بإمكان الطعن عليها أو التظلم منها بأي سبيل على أن ذلك لا يخل بدهاء بحق طرفي النزاع في اللجوء إلى المحاكم صاحبة الولاية العامة بالفصل في جميع المنازعات إلا ما إستثنى بنص خاص للمناضلة في صحة إعمال أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ و في مدى انطباقه على عين النزاع .

- مودى ما تقضى به المادة الثانية من التفسير التشريعي رقم ٩ لسنة ١٩٦٥ الذي أصدرته اللجنة العليا لتفسير أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ألا اختصاص للجان تقدير الإيجارات بتحديد أجرة الأماكن المتعاقدة عليها قبل ١٩٦٥/٢/٢٢ متى كان المؤجر قد أعطرها عنها تلك اللجان أو ثبت أن الأماكن المؤجرة قد شغلت قبل هذا التاريخ . و إذ كان البين من الأوراق ما يشير إلى الإخطار عن الأهبان المؤجرة تم في تاريخ سابق على ١٩٦٥/٢/٢٢ الذي جعل منه التفسير التشريعي فصلاً لإختصاص اللجان ؛ فإن القرارات الصادرة تكون خارجة من حدود الولاية التي حولها الشارع للجان تقدير الإيجارات ، فلا تكون لها أية حجية و تعتبر كأن لم تكن بحيث تكون للمحكمة ذات الولاية إذا ما رفع إليها النزاع أن تنظر فيه كان لم يسبق عرضه عليها .

الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ١٥٩٤ بتاريخ ١٩٧٦/١١/١٧

المقود بالأجرة التعاقدية - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - في معنى المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ هي الأجرة الحقيقية التي انصرفت إليها إدارة المتعاقدين منذ بدء تنفيذ عقد الإيجار

الطعن رقم ١٣١ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٤٩٤ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٥

نص المادة ٥ مكرراً " ٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المتبالة بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ المعمول به اعتباراً من ١٩٦١/١١/١٥ و أن كان يدل على أن المشرع قد أخضع لأحكامه المباني التي تم إنشاؤها و إعدادها للسكنى بعد ١٩٥٨/٦/١٢ سواء كان قد بدء في إنشائها قبل أو بعد هذا التاريخ و أن الأجرة الحالية التي تعتبر أجرة الأساس و يجري عليها التخفيض بمعدل ٢٠ ٪ هي الأجرة المسماة في العقد الساري في ١٩٦١/١١/٥ أو الأجرة التي يثبت انه جرى التعامل بها في شأن المكان المؤجر ذاته طوال السنة السابقة على ذلك التاريخ أيهما أقل أو أجرة المشل في نوفمبر ١٩٦١ إذا لم يكن المكان قد سبق تأجيريه ، إلا أن شرط الأخذ بالأجرة المسماة في العقد الساري أن

يكون عقد الإيجار المبرم عقداً حقيقياً و أن تكون الأجرة الواردة فيه أجرة حقيقية لا تريد على الأجرة الفعلية بحيث يجوز للمستأجر اللاتق إذا لم يكن طرفاً في العقد أن يثبت صوريته و زيادة الأجرة الواردة به على الأجرة الفعلية بكافة طرق الإثبات بما في ذلك البينة و القرائن .

الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٠ مكتب قتي ٢٧ صفحة رقم ١٥٣ بتاريخ ١٩٧٦/١/٧

إذ كان البين أن الأجرة المطبق عليها تشمل أجرة المثل للمكان المؤجر كما تشمل مقابل مزايما خولها المؤجر للمستأجر لها و كيانها المنفصل عن الانشاع العادي بالمكان المؤجر ، وإن أجرة المثل قد اختلطت بالمقابل المالي للمزايما آتفة الذكر اختلاطاً يصغر معه الفصل بينهما طالما أن المعلنون عليه لم يذهب إلى أن تقويم هذه المزايما قد أتخذ حرية للتحايل على أحكام القانون ، و كان من المقرر و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن المؤجر إذا أعطى المستأجر مزايما مستقلة عن العين المؤجرة فإن مقابل هذه المزايما يبقى حراً غير خاضع لقوانين تحديد الأجرة ، فإذا اتفق الطرفان على مقابل لهذه الخدمات وجب أعمال إطفالهما ما لم يثبت أن القصد منه هو التحايل على أحكام القانون ليكون للقاضي عندئذ سلطة التقدير وفق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ و أطرحت الحكم هذا التقدير لما تبينه من وجود خدمات و مزايما تقتضي تحديد الأجرة بمبلغ على سند من أن أسعار هذه الخدمات في ارتفاع مستمر ، متجالياً عن أن الإ اتفاق في هذا الخصوص هو شريعة المتعاقدين و دون أن يدل على أن هناك تحايلاً على أحكام القانون يسوغ له سلطة التقدير ، فانه يكون قد أعطى في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٧٧ لسنة ٤١ مكتب قتي ٢٧ صفحة رقم ٢٠٢ بتاريخ ١٩٧٦/١/١٤

انه و أن إتفق الخصمان _ بصدد تقدير أجرة الجراج - أمام الخبير الذي ندينه محكمة الدرجة الأولى على إنها بمبلغ جنبيين شهرياً ، و كان لا يبين من محاضر أعمال الخبير انه - روعى في هذا التحديد شهرا القياس في أغسطس ١٩٣٩ ، و إبريل ١٩٤١ عللاً لحكم المادتين ٤ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، ٤٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ و كان خصم المحكمة أجرة الجراج على هذه الطريقة المخالفة من أجرة الشقة يجعل تحديدها هي الأخرى مخالفاً للقانون فانه يكون معنياً بلفظه .

الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٤١ مكتب قتي ٢٧ صفحة رقم ٨٢٣ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٣١

- مفاد نص المادة ٤ من قانون إيجار الأماكن رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أن الشارع جعل أجرة الأساس للمباني التي أنشئت قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ أجرتها الفعلية في شهر إبريل سنة ١٩٤١ ، كما جعل بديلاً عن هذه الأجرة أجرة مثلها في الشهر ذاته وإذا كان الأصل في أجرة المثل إنها أجرة بناء قائم فعلاً بماثل عن النزاع من كافة الوجود بقدر الإمكان ، وكان مؤدى ما أورده الحكم الابتدائي المؤيد

بالحكم المطعون فيه انه انتهى إلى أن الاختلاف بين عين النزاع وعين المقارنة بعدم التماثل بين العقارين إستناداً إلى رجحان ميزة الموقع التي تتمتع بها عين النزاع على عين مقارنة ، وكان توافر التماثل أو انعدامه لا يعدو أن يكون من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع حالما كان إستخلاصه سائفاً ومؤدياً إلى النتيجة التي انتهى إليها ، وكان ما قرره الحكم له سند من الأوراق فان النعي عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس .

-- عبء إثبات الأجرة الأساسية يقع على من يدعي أن الأجرة الحالية تختلف عن الأجرة القانونية زيادة أو نقصاً ، ويكون ذلك بكافة طرق الإثبات .

-- طلب إجراء التحقيق ليس حقاً للخصوم ، وإنما هو من الرخص التي تملك محكمة الموضوع عدم الإستجابة إليها متى وجدت في أوراق الدعوى ومستنداتها ما يكفي لتكوين اعتيادها دون أن تلزم ببيان سبب الرفض .

الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ٦٧٦ بتاريخ ١٧/٣/١٩٧٦

نص المادة ٥ مكرراً ٥٠ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المضافة بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ والمعمول به اعتباراً من ١٩٦١/١١/٥ و أن كان قد يستفاد منه لا يلجأ إلى أجره المثل إلا إذا لم يكن المكان المؤجر قد سبق تأجيره إلا انه في حالة سبق تأجير المكان وتعار الوصول إلى الأجرة المسماة في العقد الساري في ١٩٦١/١١/٥ أو الأجرة التي ثبتت انه جرى التعامل بها في شأن المكان المؤجر ذاته طوال السنة السابقة على ذلك التاريخ أيتهما أقل ، فليس لمة ما يمنع من التعرف على أجرة المثل في شهر نوفمبر ١٩٦١ ، لما كان ذلك و كان البين من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه انه في صدد تحديد أجرة الشقة المؤجرة للطاعة الأولى إتخاذ الأجرة المتعاقد عليها أساساً إستناداً إلى عقد إيجار سبق صدوره من المعطون عليه الأول إلى الطاعة المذكورة ، و انه في خصوص الشقة المؤجرة للطاعة الثانية قد إتخذ أجرة المثل أساساً لتعبر إثبات الأجرة المتعاقد عليها فانه لا مخالفة في ذلك القانون .

الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ١٥٥٤ بتاريخ ١٠/١١/١٩٧٦

مفاد ما تقتضي به المادة الرابعة من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أنها اعتدت بتحديد أجرة شهر أبريل ١٩٤١ أو أجرة المثل لهذا الشهر باعتباره الشهر السابق مباشرة على أزمة المساكن في الحرب العالمية الثانية ، على تقدير أن الأجرة فيه لا تزيد على الأسعار الطبيعية التي كانت سائدة قبلها ، دون أن تحفل بالاختلاف بين تكاليف إنشاء عين النزاع و تكاليف المثل بسبب الظروف الاقتصادية التي أدت إلى أن

الأماكن التي شيدت بعد قيام الحرب العالمية الثانية زادت تكاليفها عما تم بناؤها قبل نشوبها إكتفاء بما قدره المشرع من أن هذا الفرق يقابله بالنسبة المئوية التي يقابلها القانون إلى أجرة ذلك الشهر ، يؤيد ذلك أن المشرع كان يوسع النص على ذلك حسبما فعل بالنسبة لمبانى مدينة الإسكندرية و التي جعل الخيار فيها بين أجرة شهر أغسطس ١٩٣٩ أو إبريل سنة ١٩٤١ للظروف الخاصة بتلك المدينة .

الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٤٢ مكتب قتي ٢٧ صفحة رقم ٤٦٢ بتاريخ ١٨/٢/١٩٧٦

مى حددت أجرة الأساس وجب تعيين الحد الأقصى لأجور الأماكن المنشأة قبل يناير سنة ١٩٤٤ زيادة الأجرة بنسب مئوية تختلف باختلاف وجوه استعمال الأماكن و الطريقة التي تستغل بها ، و قد جعلها القانون بنسبة ٣٠ ٪ لأصحاب المهن غير التجارية ما لم تكن تلك الأماكن موزعة بقصد استغلالها مفروشة أو أجرة مفروشة فانه يكفى في هاتين الحالتين بزيادة الأجرة المطبق عليها أو أجرة المثل إلى ٧٠ ٪ ، و لا يجوز الجمع بين هذه الزيادة و زيادة ٣٠ ٪ آتفة الذكر .

الطعن رقم ٣١١ لسنة ٤٢ مكتب قتي ٢٧ صفحة رقم ٩٨٨ بتاريخ ٢١/٤/١٩٧٦

مى كانت الدعوى الحالية يدور النزاع فيها حول تحديد الأجرة القانونية للعين المؤجرة ، و كان الاتفاق على أجرة تجاوز الحد الأقصى المقررة قانوناً يعتبر باطلاً ، كانت المادة ٣٧/٨ قانون المرافعات تقضى بأنه إذا كانت الدعوى بطلب صحة أو إبطال عقد مستمر ، فان قيمتها تقدر باعتبار مجموع المقابل النقدي عن مدة العقد كلها ، و كان عقد الإيجار موضوع النزاع بعد إنهاء مدته - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قد أمتد تلقائياً إلى مدة غير محدودة طبقاً لأحكام قوانين إيجار الأماكن فمن لم يكون المقابل النقدي لهذه المدة غير محددة ، و تكون الدعوى غير قابلة لتقدير قيمتها وبالتالي تحصر قيمتها زائدة على مائتين و خمسين جنبها طبقاً للمادة ٤١٢ من قانون المرافعات ، و يكون الحكم الصادر فيها جائزاً إستئنافية وإذ إنتم الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون

الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٢ مكتب قتي ٢٧ صفحة رقم ١٥٠٥ بتاريخ ٣/١١/١٩٧٦

- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن توافر التماثل أو اندماجه بين العين المؤجرة التي يستغل بتقديرها قاضى الموضوع طالما كان لإستخلاصه مائفاً و مؤدياً إلى النتيجة التي انتهى إليها .
- مفاد نص المادة الرابعة من القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة انه يجب لتعيين الحد الأقصى لأجور الأماكن المنشأة قبل أول يناير ١٩٤٤ أن تزاد الأجرة بنسب مئوية تختلف باختلاف وجوه استعمال الأماكن و الطريقة التي تستغل بها و تحسب بمعدل

٤٥٪ بالنسبة للمحال المؤجرة لأغراض تجارية إذا كانت الأجرة المتفق عليها أو أجرة المثل لا تتجاوز خمسة جنيهات شهرياً ، و لما كان البين من الحكم المطعون فيه انه حدد أجرة الدكان محل النزاع على ضوء أجرة الدكان المجاور باعتبارها مماثلة من واقع تحنيدها طبقاً للثابت بالحكم الصادر فى الدعوى ... و كان البين من إستظهار هذا الحكم الأخير انه حدد أجرة المثل للمحل المسترشد به عملاً بحكم المادة الرابعة من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، مما يدل على أن الأجرة المقضى بها فى الحكم المطعون فيه شاملة الزيادة القانونية وبالتالي فإن النemy على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس

الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١١٩٩ بتاريخ ١٩٧٦/٥/٢٦

- أجرة المثل المنصوص عليها فى المادة الرابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ هى أجرة مكان مماثل للمكان موضوع النزاع بقدر الإمكان و لنفس المنفعة المطلق على تأجيرها مع مراعاة تقييم الفروق بين المكانين بالزيادة أو بالنقص فى الأجرة ، إلا انه ليس من المحتمل لقيام التماثل إتحاد نوع الإستعمال فى المكانين إذا كانت المغايرة فيه ليست بذات تأثير جوهري على القيمة الإيجابية ، و يترك ذلك لتقدير قاضى الموضوع بحسب ظروف كل قضية . و إذ كان الثابت أن عين النزاع لم تشيد أصلاً لتكوين معمل و إنما هى شقة عادية فى العمارة بالدور الأرضى منها ظلت على حالها منذ إنشائها و لم يطلب إستعمالها كمعمل للأدوية أية تغييرات جوهريه ، فإن إتخاذ شقة أخرى فى ذات العمارة باعتبارها شقة مثل و دون إحساب زيادة تقابل الإختلاف فى نوع الإستعمال تضاف لأجرة الأساس هو أمر يتعلق بالواقع يستقل به قاضى الموضوع ما دام إستغلاصه سائفاً ، و يكون النemy على الحكم بمخالفة للقانون على غير أساس

- تحديد الأجرة القانونية إعمالاً للمادة السادسة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ من الأمور المتعلقة بالنظام العام التى لا يجوز للأفراد الإتفاق على مخالفتها .

الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٥٠٢ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٥

مفاد نص المادة ١/٢ ، ٤ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن إيجار المساكن و تنظيم العلاقة بين المؤجرين و المستأجرين أن إحساب كامل قيمة الأرض و غيرها مفيد بشرطين : أولهما : البناء على كل المساحة المسموح ببناء عليها ، و ثانيهما : إستيفاء الإرتفاع فى حدود القيود المفروضة على المنطقة وأحكام قوانين تنظيم المباني وغيرها من القوانين و اللوائح . و إذا كان الثابت من تقرير الخبير أن الدكانين موضوع التداعى لا يشغلان من الأرض سوى مساحة لا شأن لها بمدخل الأدوار العليا

والمنور و المرافق التي شغلت مساحة أخرى ، و كان لا مسيل إلى انقاع الدكانين بشيء من هذه المساحة فان إعتداد الحكم في تقدير الأجرة بمساحة الأرض التي أقيم عليها الدكانان وحدها يكون في محله .

الطعن رقم ٦١٠ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٣١٦ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٩

مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الأماكن أن المشرع فرق بين عبارتي القيمة الإيجارية و الأجرة القانونية ، و جعل الأولى تقوم على عنصرين هما نسبة محددة من كـل من قيمة الأرض و تكاليف البناء ، بينما تقوم الأجرة القانونية على هذين العنصرين مضافاً إليها الضرائب التي لا يشملها الإعفاء المقرر بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ ، بمعنى أن القيمة الإيجارية في نظر ذلك القانون لها مدلول مستقل محدد ينصرف إلى ما يقابل صافي فائدة استثمار المقار و مقابل إستهلاك رأس المال و مصروفات الإصلاحات و الصيانة و الإدارة دون الضرائب . و إذ كان مؤدى ما تنص عليه الفقرتان الأولى و الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ أن المشرع لم يشأ طبقاً لصريح اللفظ أن يخرج عن مدلول القيمة الإيجارية كما حددها القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ و أنه عرض لمجرد تخفيفها وحدها ، غاية الأمر أنه حددها جزئياً بنسبة معينة من الأجرة المتصاـد عليها وأصل هذا التحديد الحكمي محل تقدير اللجان و إعتبره قاصراً على النسبة المحددة من عنصرى قيمة الأرض و تكاليف المباني دون أن يمتد إلى الضرائب التي لا تخصم لحساب المستأجر و إنما يلتزم بها أو لا يلزم وفقاً للإعفاءات المقررة بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ على ما سلف بيانه . لما كان ذلك و كان الحكم المطعون فيه قد إلزم هذا النظر و إعتبره أجرة الشقة محل النزاع بعد تخفيفها بنسبة ٣٥٪ من الأجرة المتعاقد عليها تضاف إليها الضرائب التي لا يشملها الإعفاء ، و تب على ذلك قضاءه بأحقية المطعون عليها - المؤجرة - في إقتضاها من الطاعن - المستأجر - فإنه يكون قد إلزم صحيح القانون . و لا يعيبه بعد ذلك عدم نقضية المحكمة التي أملت إصدار القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ والإستبعاد بها لان البحث في حكمة التشريع لا يكون إلا عند غموض النص أو وجود لبس فيه الأمر المقتضى في واقعة الدعوى ، مما ينطى معه القول بوجود إزدواج ضريـى . و إذ كان لا وجه لما يثيره الطاعن من أن تطبيق القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ على هذا النحو من شأنه أن يخل بالمساواة بين المستأجرين ذلك أن هذا القانون - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - و إتخذ من الأجرة التعاقدية التي تختلف من عقد لآخر وفقاً لإرادة المتعاقدين أساساً يجرى عليه التخفيض ، إذ كان تحديد

القيمة الإيجابية بمثل الوعاء الذي تحسب على أساسه الضريبة الأصلية والضرائب الإضافية المستحقة على العين المؤجرة ، فإن دعوى المساواة بين المستأجرين في هذا النطاق يكون لا محل لها .

الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٤١ مكتب قتي ٢٨ صفحة رقم ١١٧٣ بتاريخ ١٩٧٧/٥/١١

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الإصلاحات والتحسينات الجديدة التي يكون المؤجر قد أدخلها في العين المؤجرة تقوم ويضاف ما يقابل الانقضاء بها إلى الأجرة التي تحدد وفقاً للأسس التي قورها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ و القوانين المدمجة فيه و القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ باعتبار أن هذه الإصلاحات والتحسينات تعتبر ميزة جديدة إضافية يجوز للمؤجر أن يتقاضى مقابلها عنها .

الطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٢ مكتب قتي ٢٨ صفحة رقم ١٦٦ بتاريخ ١٩٧٧/١/٥

إذ كانت المادة السادسة من القانون رقم ١٢١ تقضي برد ما حصل زائداً على الأجرة المستحقة قانوناً أو باستقطاعه من الأجرة التي يستحق دفعها ، وكانت هذه المادة ضمن المواد التي نصت المادة ٤٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على إستبقائها واستمرار العمل بأحكامها على الأجرة المحددة طبقاً للقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، وكانت الدعوى يطلب إسترداد ما دفع زائداً على الأجرة القانونية يجوز رفعها مستقلة بدعوى مبتدأة أو مندمجة في دعوى تخفيض الأجرة ، ويصح رفعها ولو بعد انتهاء العلاقة الإيجابية وكانت نصوص أى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أو القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ خلواً مما يُلغى المحلولة دون إقامة تلك الدعوى إلا بعد تحديد الأجرة بحكم نهائي ، فإنه لا تأثير لإبادة الصادر بالتخفيض نهائياً لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي قضى بتخفيض أجرة الجراج فإن لازم ذلك أن يقضى برد الفروق المطلوبة منه ، وإذ إلزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعمى عليه بمخالفه القانون والتصور في التسبب يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٢ مكتب قتي ٢٨ صفحة رقم ١٧٤ بتاريخ ١٩٧٧/١/٥

— تحديد أجرة الأمان من مسائل النظام العام التي نص المشرع على تأثيم مخالفة القواعد الواردة بشأنها فلا يجوز الاتفاق على ما يخالفها ، ومفاد المادة السادسة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ التي تمنع لأحكامه عين النزاع بطلان كل شرط مخالف لهذه القواعد ووجوب الحكم برد ما حصل زائداً عن الأجرة المستحقة قانوناً ولزم ذلك عدم الإعتماد بأي شرط ينزل بموجبه المستأجر عن حقوقه التي فرضتها له هذه القوانين الإستثنائية ولا تلحقه الإجازة الصريحة أو الضمنية .

- إذ كان الحكم المطعون فيه - إعتد بأجرة العين التي حددتها المحكم الصادر في الدعوى - المرددة بين المستأجر والمالك السابق - باعتبارها الأجرة القانونية للعين و المحددة بحكم نهائي قبل المالك السابق دون الأجرة الإضافية الواردة بعقد الإيجار المبرم بين الطاعن والمطعون عليه وذلك لزيادتها عن الأجرة القانونية وكان الحكم على ما أفصح في أسبابه لم يحول على أن للحكم الصادر في الدعوى آتفة الذكر حجية على الطاعن - لانقضاء ملكية العين إليه قبل صدور حكم تحديد الأجرة دون أن يمثل فيها - ولم يتم قضاءه على هذا الأساس ، وإنما اتخذ مما جاء به دليلاً على الأجرة القانونية للعين ، فإن ما ينهى به الطاعن في هذا الصدد - من الإعتداد بحجية حكم تحديد الأجرة قبله - لا يصادف محلاً من قضاء الحكم .

- يشترط لجواز طلب الإخلاء وفق المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أن تكون ثمة أجرة مستحقة غير متنازع فيها تأخر المستأجر في الوفاء بها ، لما كان ذلك وكان الواقع في الدعوى أملاً من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الأول - المستأجر - قام بسداد ما يربو على الأجرة الواجب أدائها قانوناً ومن ثم تنفي واقعة التأخير في الوفاء بالأجرة التي تقوم عليها دعوى الإخلاء .

الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٤٢ مكتب في ٢٨ صفحة رقم ٢٦١ بتاريخ ١٩٧٧/١/١٩

إذ كانت الدعوى بطلب تخفيض الأجرة مبناها بعلان الإفقاق على أجرة تزيد على الحد الأقصى المقرر بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، وكان هذا الإعلان على ما يبين من نصوص التشريع الإستثنائي بطلاناً مطلقاً لتعلقه بالنظام العام فإن من حق المستأجر رفع دعواه بالتخفيض في أي وقت أثناء قيام العلاقة التأجيرية أو بعدها مهما طاللت الفترة الفاصلة بين بدء التأجير وبين رفع الدعوى طالما لم يسقط الحق بالتقادم ، ولا يصح اعتبار سكوتة مدة من الزمن نزولاً منه عن الحق المطالب به لأن هذا النزول صراحة أو ضمناً يقع باطلاً ولا يعتد به .

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٤٣ مكتب في ٢٨ صفحة رقم ٤٢٢ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٩

- إذ كان الحكم المطعون فيه قضى بتخفيض الأجرة المعالدة عليها بنسبة ٣٥ ٪ بالتطبيق للمادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، وكانت هذه الأجرة المخفضة تعد بديلة عن القيمة الإيجارية المحددة بضرورة لجان التقدير وفق القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ وبمعمل بها بأثر رجعي من وقت المعالدة . كانت الأماكن الخاضعة لهذا التقدير لا يتم ربط الضريبة عليها إلا على أساس تقدير أجرتها تقديراً نهائياً ، بما يتعين معه سقوط الربط السابق وما تم من وفاء على أساسه اعتباراً بأنه ربط قام على

أساس قيمة إيجارية سقطت بأثر رجعي و إجراء ربط جديد على أساس القيمة الإيجارية التي أحلها القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في مادته الثانية محلها بأثر رجعي ، فانه لا مجال في هذا النطاق للتدريج بأحكام القرار التفسيري رقم ١ لسنة ١٩٦١ لأحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليها بسبب النعي . لما كان ذلك و كان الحكم المطعون فيه قد إنترم هذا النظر و إعتبر أن القيمة الإيجارية المتعادل عليها هي مبلغ ٢٧ جنيهاً و أجرى تخفيضها بنسبة ٣٥ ٪ وفق القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ ثم أجرى عليها أحكام القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ لتصبح مبلغ ١٥ جنيهاً و ٦١٠ مليمات منذ بدء التعاقد فان النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

- إذ كان القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ قد إتخذ من الأجرة التعاقدية وفقاً لإرادة المتعاقدين أساساً يجرى عليه التخفيض ، و كانت هذه الأجرة الإضافية - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تختلف بهذه المطالبة من عقد لآخر دون نظر إلى ما قد يكون بين وحدات العقار الواحد من تماثل أو اختلاف في الميزات التي تتمتع بها كل وحدة ، فانه لا وجه لما يفهمه الطاعن من أن تطبيق ذلك القانون على الشقة موضوع النزاع من شأنه أن يجعل بالمساواة بين المستأجرين في ذات العقار قولاً منه أنها تفوق الطابقين الآخرين موقعاً و صفماً .

الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٤٦٨ بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٦

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المستفاد من أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أن الإصلاحات والتحسينات الجديدة التي يكون المؤجر قد أدخلها في العين المؤجرة قبل التأجير تقوم و يضاف مقابل انقطاع المستأجر بها إلى الأجرة التي تحدد على الأسس التي قررها القانون ، و أن الأصل وجوب إعمال ما إتفق عليه المؤجر و المستأجر في هذا الشأن سواء تم ذلك في عقد الإيجار ذاته أو في إتفاق لاحق ما لم يثبت أن القصد منه هو التعايل على أحكام القانون فيكون للتقاضى عندئذ سلطة التقدير .

الطعن رقم ٣٨٠ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٨٣٧ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٣٠

إبداء الدفلاع بشأن تخفيض الأجرة مبناه بطلان الإتفاق على أجرة تزيد على الحد الأقصى المقرر بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ و القوانين المعدلة له أو المنتمجة فيه و من بينها القانونان رقمي ٥٥ لسنة ١٩٥٨ و ١٦٨ لسنة ١٩٦١ و هذا البطلان متعلق بالنظام العام و جائز إسداده في أية حالة تكون عليها الدعوى إذ كان ذلك و كان الثابت أن الشركة الطاعنة تمسكت أمام محكمة الاستئناف بطلب تخفيض الأجرة وفقاً لذلك القانونين و أغفل الحكم الرد على ذلك الدفلاع رغم جوهرية فانه يكون معيباً بالقصور .

الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ٧٦٤ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٣

مفاد المادة الأولى من القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٩ بتقرير بعض الإعفاءات من الضريبة على العقارات المبنية و خفض الإيجارات بمقدار الإعفاءات ، و في المادة الأولى من القرار رقم ١ لسنة ١٩٦٩ الصادر من اللجنة العليا ، أن المشرع أحصى من أداء الضريبة الأصلية على العقارات المبنية المساكن التي يزيد متوسط الإيجار الشهري للحجرة بالوحدة السكنية على ثلاث جنيهاً و لا يجاوز خمسة جنيهاً ، بحيث يقع عبء التخفيض على عاتق الخزينة في صورة إعفاء الملاك من الضرائب مقابل تخفيض الأجرة بما يعادلها و ذلك بقصد التخفيف عن كاهل المستأجرين ، و جعل المناطق بالإيجار الشهري الإجمالي المدون بدفاتر الحصر و التقدير دون إستعداد شيء منها نظير ما يتحمله المالك من مصروفات لإمكان إستخراج متوسط الإيجار الشهري للحجرة الواحدة بقسمته على عدد الحجرات و دون إحصاء الأجرة الفعلية المشار إليها في العقد أو التي جرى المستأجر على دفعها للمؤجر متى كانت مخالفة للثابت في دفاتر الحصر و التقدير و لما كان الثابت من الكشف الرسمية المستخرجة من سجلات البلدية بمحافظة القاهرة و السابق عرضها على محكمة الموضوع أن الوحدة السكنية موضوع النزاع عدد حجراتها سبع و القيمة الإيجارية الإجمالية المبثقة بها هي مبلغ ٣٥ جنيهاً و ٥٠٠ مليماً و كان البين من الحكم المطعون فيه أنه إعتد بالأجرة الواردة في عقد الإيجار بعد تخفيضها و إحتسب على أساسها متوسط الحجرة في هذه الوحدة ، فإنه يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ٩٤٨ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٦

- مفاد نص المادة الأولى من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع قد فرق بين عبارتي القيمة الإيجارية و الأجرة القانونية ، و جعل الأولى تقوم على عنصرين هما نسبة محددة من كل من قيمة الأرض و تكاليف البناء ، بينما الأجرة القانونية تقوم على هذين العنصرين مضافاً إليها الضرائب التي لا يشملها الإعفاء المقرر بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٩ بمعنى أن القيمة الإيجارية في نظر ذلك القانون لها مدلول مستقل محدد ينصرف إلى ما يقابل صافي فائدة إستثمار العقار و مقابل إستهلاك رأس المال و مصروفات الإصلاحات و الصيانة دون الضرائب .

- مؤدى ما تبص عليه الفقرتان الأولى و الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ أن المشرع لم يشأ طبقاً لمصريح اللفظ أن يخرج عن مدلول القيمة الإيجارية كما حددها القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ و أنه عرض لمجرد تخفيضها وحدها ، غاية الأمر أنه حددها جزئياً بنسبة معينة من الأجرة المتصادقة عليها ، و أحل هذا التحديد الحكمي محل تقدير اللجان و إعتبره قاصراً على النسبة المحددة

من عنصرى قيمة الأرض و تكاليف المباني دون أن يمتد إلى الضرائب التى لا تخصم لحساب المستأجر و إنما يلتزم بها أو لا يلتزم وفقاً للإعفاءات المقررة بالقانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ ، لما كان ذلك و كان الحكم المطعون فيه قد إلتم هذا النظر و اعتبر أجرة شقق النزاع بعد تخفيضها بنسبة ٣٥ ٪ من الأجرة المتعاقد عليها لا تشمل الضرائب العقارية بنوعها و رتب على ذلك إلزام الطاعن - المستأجر - بها وخلص إلى تأييد أمر الأداء فانه يكون قد إلتم صحيح القانون .

الطعن رقم ٦٩٠ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ١٠١٢ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٠

مفاد الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أن الشارع إذ إتخذ من أجرة شهر إبريل ١٩٤١ أو أجرة المثل لذلك الشهر أجرة أساس للمباني المنشأة قبل يناير ١٩٤٤ أوجب مراعاة ما يطرا على التعاقد السارى فى شهر الأساس من تعديل فى إلتزامات كل من المتعاقدين بحيث إذا فرض القانون أو الإتفاق أو العرف على المستأجر إلتزامات جديدة لم تكن مفروضة عليه فى شهر الأساس أو فرض شيئاً من ذلك على المؤجر ، فانه يعين تقديم تلك الإلتزامات و إستنزال مقابلها من أجرة الأساس فى الحالة الأولى و إضافتها إليها فى الحالة الثانية ، لما كان ذلك و كانت المادة ٥٦٧ من النطقين المدنى الصادر بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ و المعمول به من ١٥/١٠/١٩٤٩ إستحدثت حكماً جديداً أضافت به على عائق المؤجر إلتزاما بصيانة العين المؤجرة و إجراء جميع الترميمات الضرورية و هو إلزام لم يكن وارداً فى ظل القانون المدنى القديم الذى كان سارياً فى شهر إبريل ١٩٤١ و الذى كانت إلتزامات المؤجر بموجبه سلبية تقتصر على ترك المستأجر ينتفع بالعين المؤجرة ، و يعين من ثم تقويمه و إضافة قيمته إلى أجرة هذا الشهر ، لما كان ما تقدم و كان الثابت أن الطاعنة تمسكت أمام محكمة الموضوع بوجوب تقويم هذا الإلتزام الذى لم يكن متفقاً عليه من قبل و إضافة مقابلة إلى أجرة شهر الأساس ، فان الحكم إذا إلتفت عن تمحيص هذا الدفاع الجوهري و لم يعمل بشأنه حكم الفقرة الثانية من المادة الرابعة مألفة الذكر يكون فضلاً عن مخالفته القانون قد شابه قصور لى السبب .

الطعن رقم ٦٩١ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ١٠٢٠ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٠

المستفاد من نص المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ بإجراء تخفيض بنسبة ٣٥ ٪ من الأجرة المحددة فى عقود الإيجار الخاضعة للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن الأجرة المخفضة بمقتضاها تعد من قبيل التقدير الحكيم بدلاً من تقدير القيمة الإيجارية بما يستتبع إنهاء الحالات التى كانت منظره أمام لجان التقدير تحقيقاً للفرض المستهدف من التخفيض

باعتبار أن هذه النسبة وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية هي التي دلت الإحصاءات عن عمل اللجان أنها النسبة التي يضيفها المؤجرون عادة إلى القيمة الحقيقية .

الطعن رقم ٧١٥ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٣٩٢ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٨

— مفاد المادة الأولى من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الأماكن والفقرة الأولى من القرار التفسيري التشريعي الملزم رقم ١ لسنة ١٩٦٤ ، أن القيمة الإيجارية للأماكن الخاضعة لهذا القانون والمحددة بواسطة لجان التقدير لا تقابل فقط صافي استثمار العقار أرضاً وبناءً ومقابل إستهلاك رأس المال وإنما تشمل كذلك مصروفات الإصلاحات والصيانة والإدارة ، بمعنى انه لا يحق للمؤجر بعد تقدير القيمة الإيجارية وفق أحكامه أن يتقاضى من المستأجر مقابلاً لهذه الخدمات الإضافية ، إذ يفترض انه يتقاضى مقابلها ضمن الأجرة المحددة بواسطة لجان التقدير .

— مفاد ما تنص عليه المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، وما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية — بشأن الدافع لإصداره — ، أن القيمة الإيجارية المخفضة طبقاً للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ لا تخرج في عناصرها وفحواها عن مدلول القيمة الإيجارية المحددة وفق القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ وأن المشرع إستعاض عن التقدير الواقعي للأجرة التي نص عليه القانون الأخير بتقدير حكمي لها عن طريق إجراء خفض في عقود الإيجار بالنسبة التي حددها إعتباراً بأنها النسبة التي يضيفها المؤجرون عادة على القيمة الإيجارية الحقيقية بما يؤدي إلى التسوية بين التقدير الحكومي والتقدير الواقعي ، يؤكد هذا النظر أن الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ أوجبت أن تعدل القيمة الإيجارية للأماكن التي تم تقديرها نهائياً على أساس الأجرة المخفضة طبقاً لحكم الفقرة الأولى أو طبقاً للتقدير الذي تم وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ أيهما أقل والمفاضلة بين قيمتين لا تنأى إلا على أساس مدلول موحد لكل منهما ، لما كان ذلك وكان هذا القانون الأخير أورد أساساً موضوعية لتقدير القيمة الإيجارية شاملة مصروفات الإدارة التي ضرب التفسير التشريعي أمثلة لها وأورد بنصوصه الآمرة أن تحل إرادته محل إرادة المتعاقدين الحرة ، فلا يستأخ أن يكون قصد عدم انصراف التقدير الحكمي إلى مقابلها وترك أمر الإتفاق عليها إلى إرادة المتعاقدين ، لما كان ما تقدم وكان يستتبع أن تدخل في الأجرة المتعاقد عليها التي تتخذ أساساً في تطبيق القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ كل ما إنترت المستأجر في عقد الإيجار بأدائه للمؤجر في مقابل الانضاع بالعين المؤجرة وبتدرج في ذلك الأجرة وما يلحق بها من مقابل الخدمات ، فتضاف هذه الملحقات بعد تقويمها إلى الأجرة الأصلية المسماة في العقد لتكوين من مجموعها الأجرة المتعاقد عليها والتي تتخذ أساساً للتقدير

الحكمى و إذ إلزم الحكم المطعون فيه هذا النظر و أجرى التخفيض على الأجرة المتعاقدة عليها شاملة ما إنتفى عليه الطرفان بالنسبة لمصروفات الإدارة ، فان التمس عليه بالتخفى فى تطبيق القانون يكون على غير أساس .

الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٢٦٨ بتاريخ ١٩٧٧/١/١٩
مفاد المادة ١١ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أن العبرة فى تقدير قيمة الأرض هى بضمن المثل وقت البناء على أساس قيمتها السوقية ، دون اعتداد بالضمن الحقيقى الذى يكون المالك قد دفعه ، وان كان ليس ثمة ما يمنع من الإستئناس بضمن الشراء باعتباره من الدلائل التى يقام لها وزن عند التعرف على لمن المثل وكان ما غلص إليه التقرير لا يتطوى على خطأ فى تطبيق القانون ، ذلك انه لم ينقص من نفس أسعار المثل عند البناء ووجد انها لا تختلف عن القيمة الحقيقية الثابتة فى عقد الشراء ، خاصة وان تاريخ الشراء معاصر لتاريخ البناء .

الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١١٣٠ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٦
مؤدى المادة الرابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المنطبق على واقعة النزاع انه لا يجوز أن تزيد الأجرة المظن عليها فى عقود إيجار الأماكن التى أنشئت بمدينة الإسكندرية قبل ١٩٤٤/١/١٩ عن أجرتها فى شهر إبريل ١٩٤١ أو شهر أغسطس ١٩٣٩ إلا بمقدار النسب المينة بتلك المادة . و لما كان تحديد أجرة تلك الأماكن طبقاً لهذا القانون من مسائل النظام العام و لا يجوز الإتفاق على ما يخالفها و يجوز إثبات التحايل على زيادتها بكافة طرق الإثبات ، لما كان ذلك و كانت الدعوى بطلب تخفيض الأجرة على مقتضى الأساس الذى تمسك به الطاعن أمام محكمة الإستئناف منهاها بطلان الإتفاق على الأجرة التى تزيد على الحد الأقصى المقرر بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، و كان هذا البطلان على ما يبين من نصوص هذا القانون - بطلاً مطلقاً لصلقه بالنظام العام ، فان هذه الدعوى يصح رفعها فى أى وقت و لو بعد انقضاء العلاقة الإيجارية ما دام لم يسقط الحق فى رفعها بالتقادم ، و لا يصح اعتبار سكوت المستأجر مدة من الزمن نزولاً منه عن الحق المطالب به لان هذا النزول صريحاً كان أو ضمنياً يقع باطلاً و لا يعتد به

الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٤٣٤ بتاريخ ١٩٧٨/٦/٧
- إذا كانت المباني التى أنشئت بعد العمل بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ و حتى صدور القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ لم تكن تخضع من حيث تقدير أجرتها لقواعد قانونية معينة و إنما كان تقديرها متروكاً لمطلق إرادة المتعاقدين لا يحكمها فى ذلك سوى قانون العرض و الطلب ، فان مؤدى إخضاع

أجور هذه الأماكن إلى التخفيض المقرر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ الذي قضى بزيادة أحكامه على الأجرة التي كان يدفعها المستأجر خلال سنة سابقة على تاريخ العمل به أو الأجرة الواردة في عقد الإيجار أيهما أقل أن تكون الأجرة المعتبرة في هذا المقام هي الأجرة الحقيقية التي اعتقدت عليها الإرادة الصحيحة للمتعاقدين عند بدء التأجير أو التي اتفق المتعاقدان فيما بعد متى استمر المستأجر في دفعها خلال السنة السابقة على العمل بالقانون وكانت تقل عن الأجرة الأصلية .

— إذ كانت المطعون عليها قد أسست دفاعها على أنها وقعت في غلط في القانون عند تأجيرها شققي النزاع في تاريخ سابق على العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ إذ اعتقدت أن المبنى يخضع لأحكام التخفيض المقررة بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ لبدء إنشائه في ظله وقامت بتخفيض الأجرة المطبق عليها وفقاً للنسب المحددة به وهي ١٥٪ وكان المقرر وفقاً للمادتين ١٢٠ ، ١٢٢ من القانون المدني أن للمتعاقد الذي وقع في غلط القانون أن يطلب إبطال التصرف الذي شابه هذا الغلط متى كان جوهرياً ووقع فيه المتعاقد الآخر أو اتصل علمه به أو كان من السهل عليه أن يتبينه وكان الحكم المطعون فيه لم يحدد غلط في القانون نتيجة إعمالها قواعد التخفيض المقررة بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ رغم عدم سريان أحكامه ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه سائفاً في الدليل على أن الاتفاق على تخفيض الأجرة المتعاقد عليها لم يكن من قبيل التحايل على القانون وإنما جاء وليد الغلط فيه ومن ثم يقع باطلاً وتكون الأجرة قبل تخفيضها هي المعتبرة إنفاذاً أساساً للتخفيض المقرر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ .

الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٤٤ مكتب قضاة ٢٩ صفحة رقم ٢٤٨ بتاريخ ١٨/١/١٩٧٨

إذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه حصل من أسباب الحكم الصادر في الدعوى ما يفيد أن المطعون عليه كان خصماً للطاعتين اللتين ألتامتا حثيه بطلب إلزامه بالأجرة المتأخرة وأنه نازع في قانونية الأجرة المتعاقد عليها طالباً للتخفيض المقرر بالتشريع الاستثنائي وأن المحكمة ندمت خبيراً هندسياً لتحديد تاريخ إنشاء المبنى المؤجرة وتخفيض أجرتها طبقاً للقوانين المتعاقبة . و إذ تناقص المطعون عليه من دفع أمانة الخبير و طلب المدول عن الحكم بتدبير إكتفاء بما قدمه من مستندات والحكم في الدعوى بحالها فقد حكمت بإلزامه بالأجرة المتأخرة وفقاً للقدر المتعاقد عليه ، تبعاً لخلو الدعوى مما يفني عن بيان تاريخ إنشاء المبنى المؤجرة وما تضمن له بصدد ذلك ، وكان مؤدى ذلك أن المطعون عليه أثار نزاعاً في تلك الدعوى حول مدى خضوع أجرة عمن النزاع لقواعد التخفيض المقررة بقوانين الإيجار وأن الطرفين تناقشا في هذه المسألة وتابوا بشأنها المستندات وأن المطعون

عليه إكفي في إثبات مدعاه بطلب المستندات ، و من ثم فإن المحكمة إذ انتهت من تمحيص المستندات المقدمة من الطرفين إلى أن الدعوى خالية من الدليل على توافر أسس التخفيض المطلوب وقضت تبعاً لذلك بإلزام المطعون عليه بالأجرة المتصادة عليها ، بما تكون هذه الأسباب مرتبطة بالمنطوق إرتباطاً وثيقاً بحيث لا تقوم له قائمة بدونها وتكون معه وحدة لا تتجزأ و يرد عليها ما يرد عليه من قوة الأمر المقضي ، فأنها تكون قد حسمت النزاع حول مسألة عدم خضوع الأجرة المتصادة عليها للتخفيضات القانونية بما لا يجوز لطرفيها العودة إلى مناقشتها بأية دعوى تالية و لو بأدلة قانونية أو واقعية لم تسبق إثارتها ، لا يغير من ذلك ما ذهب إليه الحكم كتبرير لرفض الدفع من أن الحكم الانتهائي الصادر في الدعوى الأولى لم يحسم حقيقة الأجرة المتنازع عليها لأن قوة الأمر المقضي إنما ثبتت لما انتهى إليه الحكم النهائي في شأن الوقائع المتنازع فيها ، و على أساس مطابقة الحقيقة القضائية للحقيقة الواقعية ، و المسألة الأساسية التي حسمها الحكم الأول - و على ما سلف بيانه و هي مدار النزاع في الدعوى المائلة أن الأجرة المتفق عليها بالمقد هي الأجرة القانونية إذ لم تكف مستندات الدعوى لتطبيق قوانين التخفيض الإستثنائية وهو ما يحاول المطعون عليه إثارته من جديد ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها يكون قد أعطى في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ١٢١٠ بتاريخ ١٠/٥/١٩٧٨

- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن حجية الأمر المقضي ترد على منطوق الحكم و على ما يكون من أسبابه مرتباً بالمنطوق إرتباطاً وثيقاً و لازماً للنتيجة التي انتهى إليها ، و من شروط الأخذ بقربة الأمر المقضي وفقاً للمادة ١٠٩ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ وحدة الموضوع بين الدعوى التي سبق الفصل فيها و الدعوى المطروحة ، بحيث تكون المسألة المقضية فيها مسألة أساسية لم تتصير و أن يكون الطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى الأولى و إستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول إستقراراً جامعاً مانعاً . و تكون هي بذاتها الأساس فيما يدعيه بالدعوى الثانية أي من الطرفين قبل الآخر من حقوق مطروحة عنها لما كان ذلك و كان يبين من الأوراق أن موضوع المنازعة في الدعوى رقم ... هو مطالبة الطاعين المطعون عليه بأجرة متأخرة لشقة النزاع باعتبار أن أجرتها الإضافية مبلغ ٤ جنيهات و ٣٥٠ مليماً شهرياً وقد نازع الطرفان حول حقيقة الأجرة الإضافية و حددتها المحكمة بمبلغ ٤ جنيهات و ٣٥٠ مليماً شهرياً و أبرزت بأسباب حكمها إلزام المستاجر دفعها حتى تعدل بحكم يثبت تحديد الأجرة القانونية ، لما كان ذلك ، و كان النزاع الذي نازع بين الطرفين في الدعوى المائلة يدور

حول تحديد الأجرة القانونية للشقة المؤجرة تطبيقاً لأحكام قوانين الإيجارات و هي مسألة لم تكن مطروحة على المحكمة في الدعوى السابقة ولم يعرض لها الحكم الصادر فيها ، و من ثم فإن الدعويين تختلطان موضوعاً و سبباً .

— مؤدى المادة الرابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المعمول بها بمقتضى المادتين ٤٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، ٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، أن المشرع إتخذ من أجرة شهر أبريل ١٩٤١ أساساً لتحديد الأجرة بالنسبة لمقود الإيجار المبرمة من أول مايو ١٩٤١ على المباني المنشأة قبل أول يناير ١٩٤٤ إعتباراً بأن أول مايو سنة ١٩٤١ هو التاريخ الذى بدأت فيها العشريعات الإستثنائية الخاصة بمواجهة أزمة الإسكان بصدور الأمر المسمى ١٥١ لسنة ١٩٤١ و إلتراضاً بأنه منذ هذا التاريخ بدأت أجور الأماكن فى التصاعد و أصبح المستأجر بحاجة إلى حماية القانون مما مفاده أن المنع من أجرة تجاوز الحد الأقصى ، و حظر تقاضى أية مبالغ تزيد عليها لا يستعمل إلى العقود المبرمة قبل هذا التاريخ فلا يسرى عليها هذا المبدأ ، و يعمل بالأجرة المسماة فيها مهما بلغت طالما أن المدة الأصلية لهذه العقود لم تنقض ، فإذا جدد العقد أو إمتد بحكم القانون بعد انتهاء مدته الأصلية فإن الأجرة تصبح خاضعة للعشريعات الإستثنائية و يجب ألا تجاوز الحد الأقصى الذى فرضه القانون .

الطعن رقم ٤٩ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩-صفحة رقم ٩٩٩ بتاريخ ١٢/٤/١٩٧٨

— المستفاد من نصوص القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الذى يحكم واقعة الدعوى — و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن الإلتفاق على أجرة تجاوز الحد الأقصى للأجرة المقررة بهذا القانون يقع باطلاً بطلاناً مطلقاً لثقله بالنظام العام فلا يزول بالتنازل عنه صراحة أو ضمناً و لا يحصر السكوت عن التمسك به نزولاً عنه ، و من ثم فإن الحكم إذ إتخذ من تراخى الطاعن فى رفع الدعوى قرينة على جدية شرط التصريح بالتأجير من الباطن و عدم إيرادده تحايلاً على قواعد تحديد الأجرة يكون قد أعطى فى تطبيق القانون .

— المقصود بأجرة المثل — و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو أجرة مكان مماثل من جميع الوجوه بقدر الإمكان لشقة المثل فى شهر الأساس و أن توافر المائل بين عين النزاع و عين المثل أو اعتداله لا يعدو أن يكون من مسائل الواقع التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع طالما كان إستخلاصه سائفاً و مؤدياً إلى النتيجة التى انتهى إليها ، و إذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه خلص إلى عدم توافر المائل بين شقة النزاع و بين شقة المثل من مجرد عدم تطابقهما فى الموقع و عدد الوحدات و هو ما لا يستقيم به الدليل على عدم صلاحية الشقة المقيسة لإتخاذها مثلاً لشقة النزاع

ذلك انه لا يشترط لتحقيق التماثل في هذه الحالة أن تتحد الشقتان تماماً في الموقع و عدد الوحدات بحيث يتعين أن يشملها مبنى واحد و أن يتطابق عدد الغرف فيهما و إنما يكفي لذلك أن تتواءم أوجه التماثل بينهما و لو اختلفا من حيث الموقع و عدد الوحدات على أن يراعى ما قد يوجد بينهما من فروق مؤثرة على تحديد مقدار الأجرة لما كان ذلك فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون و شابه الفساد في الاستدلال .

الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٤٤ مكتب قني، صفحة رقم ١١٦٨ بتاريخ ١٩٧٨/٥/٣

مفاد المادتين ١٠ ، ١١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أن تقدير قيمة الأرض وفقاً للمثل وقت البناء و انه لا عبء بالتمن الذي إشتريت به الأرض كما تقدر قيمة المبنى وفقاً لسعر السوق في ذلك الوقت ، و قرر المشرع للمؤجر ٥٠٪ من قيمة المبنى يضاف إليها ٣٪ مقابل مصروفات الإصلاح والصيانة و الإدارة و تشمل تكاليف الأسامات و الأسوار و التوصيلات الخاصة بالمرافق .

الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٤٤ مكتب قني، صفحة رقم ١٣١٥ بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٤

النص في الفقرة الرابعة من المادة الرابعة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الأماكن المعدلة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ على انه .. " و يجوز للمالك قبل صدور قرار اللجنة بتحديد الإيجار وتوزيعه أن يؤجر المبنى كله أو بعضه على أن يسرى قرار اللجنة بأثر رجعي من بدء تنفيذ عقد الإيجار " وفي الفقرة السادسة من المادة الخامسة منه على انه " و تكون قرارات لجان التقدير نافذة رغم الطعن فيها ... " تدل على أن المشرع قدر أن لجان تقدير القيمة الإيجارية المنصوص عليها فيه والمنوط بها تحديد إيجار المبنى الخاضعة لأحكامه ، سوف تستغرق في إنجاز عملها وقتاً قد يطول فاجاز للمالك بعد إتمام مبناه و إعداده للسكنى ألا ينتظر حتى تفرغ اللجنة من عملها فتجيز للمالك إيجار الوحدات السكنية كلها أو بعضها و يعين إيجار كل وحدة تعييناً مؤقتاً فإذا أتمت لجنة التقدير عملها و أصبحت قرارها كان هذا الإيجار هو المعتبر فإن كانت القيمة الإيجارية التي حددتها اللجنة أقل من المطلق عليه بالعقد تعين خفض الأجرة العقدية إلى النتيجة المحددة بأثر رجعي من وقت إبرام العقد و إن حددت اللجنة قيمة أكثر فالأصل ألا تسرى زيادة القيمة الإيجارية إلى المستأجر المتعاقد طوال مدة الإيجار الأصلية ، اعتباراً بأن المالك قبل النزول عن الحد الأقصى للأجرة و إرضى الأجرة الأقل شريطة ألا يكون هذا الرضاء مشوباً بحب يسده ، و ألا يكون المالك قد تحفظ صراحة أو ضمناً عند التعاقد بحقه في التمسك بقرار اللجنة عند صوبه ، و يجوز إستظهار هذا التحفظ من كافة الظروف

وللملازمات المحيطة بالتعاقد، فإذا انقضت المدة الأصلية و امتد الإيجار بحكم القانون جاز للمالك أن يرفع الأجرة إلى حدها الأقصى .

الطعن رقم ٩٦٩ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ٧٦٢ بتاريخ ١٥/٣/١٩٧٨

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تحديد أجرة الأماكن طبقاً للقوانين المحددة - للإيجارات من مسائل النظام العام ولا يجوز الإتفاق على ما يخالفها ، و كل نزاع بهذا الشأن متى كان لازماً للفصل في الدعوى لا يعد طلباً جديداً في الإستئناف إذ يجوز إثارته في أى مرحلة من مراحل التقاضى و لو لأول مرة أمام محكمة النقض ، و لما كان التصرف إلى حقيقة الأجرة القانونية و القدر الذي لم توف به المظنون عليها أمراً لازماً لإمكان الفصل فيما يطلبه الطاعن من أجرة متأخرة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ عرض لبحث الأجرة القانونية و حقق النزاع حولها و أعمل قوانين التخفيض المتعلقة بالنظام العام و التي أوردتها تقرير الخبير المنتدب في الدعوى يكون قد إلتزم صحيح القانون .

الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ٩١٠ بتاريخ ٢٩/٣/١٩٧٨

مؤدى المادة العاشرة ، و الفقرة الأولى من المادة ١١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، أن المشروع جعل القاعدة الأساسية في تقدير قيمة الأرض بقيمتها السوقية وقت البناء ، دون اعتداد بالظمن الحقيقي الذي اشترت به الأرض ، اعتباراً بأنه طالما تقدر الأجرة بنسبة من قيمة الأرض مفروضة أن تمثل المالك العادل لإستثمار المالك لها فانه يتحقق وقت البناء لا وقت تملك الأرض ، و يقصد بوقت البناء أن تقدر قيمة الأرض حسبما تساوى وقت تمام إنشاء المباني حتى و لو إستغرق الإتمام وقتاً طويلاً منذ البدء فيه و لا عبء بوقت المعاينة التي تجريها لجان تحديد الأجرة التي قد تتراخى زمناً عن هذا الوقت، و لما كان البين من ملونات الحكم المطعون فيه انه إعتد بالنتيجة التي خلص إليها الخبير في تقريره من تقدير ثمن الأرض المقام عليها البناء موضوع النزاع بمبلغ ثلاثين جنيهاً للمتر وقت إنشاء المباني و أن هذا التقدير لا مبالغة فيه و كان الطاعن لا يجادل في أن هذه القيمة موازنة لوقت إتمام إنشاء هذه المباني بالفعل فانه لا محل لإختلاف متوسط الأسعار في الفترة بين بدء الإنشاء و حتى تمامه لتوافر ذلك القول مع الوقت المنضبط الذي حدده القانون بإتمام إنشاء البناء .

الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٥ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ٢٠٧٧ بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٧٨

أن بحث حقيقة الأجرة الواجبة على المستأجر في ضوء القوانين المنظمة لها يعبر إذا ما أثار المستأجر نزاعاً على سند من الجد حول مجاوزة الأجرة الإتفاقية لحدود القانون - مسألة أولية داخلية في الدعوى المقامة بطلب الأجرة و لازمة للفصل فيها بما يقتضى من المحكمة المنظورة أمامها الدعوى - و على ما

جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تعرض لهذه المسألة و تقول كلمتها فيه بغير حاجة إلى أن يرفع المستأجر دعوى بتخفيض الأجرة باعتبار أن ما يجوز طلبه بطريق الدعوى يجوز إبداءه بطريق الدفع إلا أنه في الأصول العامة التي يقوم عليها نظام القضاء أن أحكامه في المنازعات هي عنوان الصحة المطلقة و أن قول الفصل فيها لا يقبل بطبعه تعدداً في الرأي و لا عودة إلى النظر فيه ، لذلك قام التشريع على إستبعاد طرح نزاع بذاته بشأن حق بعينه على أكثر من قاض واحد إتقاء ما قد يؤدي إليه ذلك من تعدد في الأحكام أن تطابقت يصبح تعددها عبئاً لا طائلاً من ورائه ، و أن تنافرت تماحت و ضاع الحق بينها مما يهدر قرينة الصحة التي إلتزمها القانون في حكم القاضى و يفض من قيمة القضاء ، و هذا و ذاك ما ينهى تنزيهه عنه ، كان النص في المادة ١١٢ من قانون المرافعات على أنه إذا رلع النزاع ذاته بين محكمتين وجب إبداء الدفع بالإحالة أمام المحكمة التي رفع إليها النزاع أخيراً للحكم فيه و تلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها ، لما كان ذلك فانه لا على المحكمة التي يثار أمامها نزاع في مسألة أولية في دعوى مطروحة عليها و يكون هو بذاته مطروحاً على محكمة أخرى لم تفصل فيه أن هي غضبت النظر عنه ، تاركة لتلك المحكمة الأخرى أمر الفصل فيه ، و مضت هي في نظر الدعوى المطروحة عليها بحالتها ما دامت صالحة لذلك بغير حاجة إلى وقفها انتظاراً لما يسفر عنه الفصل في ذلك النزاع من المحكمة الأخرى و ذلك إتقاء مغبة نظر النزاع أمام محكمتين في وقت واحد و إعمالاً لمقتضى الإحالة المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون المرافعات ، فيما لو كانت قد دفع بها ، لما كان ما تقدم و كان الثابت من أوراق الطعن أن الطاعن كان قد إستبق قبل منازعته في الأجرة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه إلى إقامة دعوى بطلب تخفيض الأجرة أمام محكمة أخرى لم تكن قد فصلت في دعواه بعد ، و كان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أطرحت النظر في منازعة الطاعن في حقيقة الأجرة المستحقة في ذمته ، فانه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٤٥ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ١٨١١ بتاريخ ١١/٢٩/١٩٧٨

- مؤدى نص المادتان ٤٣ ، ٤٧ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، أن المشرع و أن ألفى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إلا أنه أبقي على أحكامه الخاصة بتحديد الأجرة و المقررة على مخالفتها . لما كان ذلك و كانت القواعد المحددة لطرق الطعن في الأحكام لا تدخل ضمن قواعد تحديد الأجرة والآثار المترتبة على مخالفتها ، و كانت نصوص القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد خلت من نص مماثل للمادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ و التي تقضى بعدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة في المنازعات الناشئة عن تطبيقه ، فإن الأحكام التي تصدر في ظل العمل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في

منازعات ناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ تخضع من حيث جواز الطعن فيها وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - للتواعد العامة المنصوص عليها قانون المرافعات والتي تجعل مناط استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية هو تجاوز فيه الدعوى للنصاب الانتهازي لها وقدره مائتان وخمسون جنيتهاً .

- مدة الإيجار في العقود الخاصة لتشريعات الإستمائية الخاصة بإيجار الأماكن أصبحت غير محددة بعد انتهاء مدتها الأصلية لإمتدادها بحكم القانون و إذ كانت دعوى تحديد الأجرة البين المؤجلة هي وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - دعوى لطلب صحة أو إبطال عقد مستمر تقدر قيمتها باعتبار مجموع المقابل التقدي عن مدة العقد كلها فإن عقد الإيجار موضوع الدعوى وقد امتد بعد انتهاء مدته الأصلية إلى مدة غير محددة طبقاً لأحكام قوانين إيجار الأماكن يكون للمقابل التقدي لهذه المدة غير محدودة وتكون الدعوى غير قابلة لتقدير قيمتها وبالتالي تعتبر زائدة على ماتين وخمسين جنيتهاً طبقاً للمادة ٤١ من قانون المرافعات ، ويكون الحكم الصادر فيما جاز استئنائه .

الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٤٥ مكتب قتي ٢٩ صفحة رقم ١٧٣١ بتاريخ ١١/٢٢/١٩٧٨

المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن أجرة شهر إبريل المتخذة أساساً لتحديد أجور الأماكن الخاضعة لأحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات بما فيها البينة والقرائن مهما كانت قيمة الأجرة وذلك لأن المطلوب إثباته ليس الصاقد في ذاته بل قيمة الأجرة في تاريخ معين وهي تعتبر بهذه المثابة واقعة مادية تدخل منها المشرع أساساً لتحديد الأجرة القانونية الحالية كما أن الإيصال بسداد الأجرة عن مدة معاصرة لشهر الأساس وأن كان لا يهملح دليلاً كاملاً على الأجرة فيه إلا أنه يجوز اعتباره قرينة قضائية عليها لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه لم يتخذ من أجرة الشقطين المشار إليهما بسبب النعي أجروه مثل لشقة النزاع وإنما استدل على أجرتها في شهر إبريل ١٩٤١ بعقود إيجار وإيصالات صادرة عن شقق أخرى مماثلة في ذات المبني تراوحت الأجرة المحددة بها بين ... فيما تحرر منها قبل العمل بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وبين ... بالنسبة لما صدر منها بعد ذلك . وهو منه استدلال سائق له سند من تعاملات وحداث متعددة في العقار من حيث مقدار أجرة الأساس وما صارت إليه بعد إضافة الزيادة المقررة بالقانون فإن الحكم إذ اتخذ من هذه الأجرة أساساً لتحديد الأجرة القانونية لعين النزاع يكون قد أصاب صحيح القانون .

الطعن رقم ٧٣٩ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٦٨١ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢٠

إذ كان البين من الصورة الرسمية للحكم الصادر في الدعوى ... - المرفوعة من الطاعين ضد المؤجر الأصلي بائع المقار للمطعون ضده - أن الطرفين قد تناضلاً حول الأجرة الأصلية للمحلات و ما يجب إنقاصه منها و قد حسمها الحكم في أسبابه المرتبطة بمنطوقه إرتباطاً وثيقاً و قضى أنها مبلغ ٣٧ جنيها و ٩٠٠ مليماً بعد إستبعاد مبلغ ٧١٠ قرشاً مقابل النقص في الانتفاع و قد تأيد هذا القضاء في الإستئناف و كان الحكم المطعون فيه - و الذي صدر بعد ذلك التاريخ - قد قام على أساس أن الأجرة الأصلية هي ٤٥ جنيهاً شهرياً على خلاف الحكم السابق الحائز لقوة الأمر المقضى و الذي يعتبر حجة على الطرفين فإن الطعن فيه بالنقض يكون جائزاً .

الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ١٤٣ بتاريخ ١٩٧٩/١/١٠

إذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء على سند من أن وصول الأجرة عن شهر سبتمبر ١٩٧٩ مضافاً إليها الزيادة القانونية يعتبر بمثابة ترخيص بالتأجير من الباطن على مدار السنة ، مع انه بمجرد انه ليس من شأنه أن يفيد هذه الدلالة باعتباره من شهور الصيف التي يباح فيها التأجير من الباطن موسماً و بغير إذن من المالك و كان منطبق الحكم على هذا النحو قد حجب عن تمحيص دفاع الطاعن من أن تقاضيه الزيادة القانونية عن شهر واحد من شهور الصيف ليس من شأنه أن يعد تصريحاً بالتأجير من الباطن فانه يكون قد خالف القانون و شابه الإغلال بحق الدفاع .

الطعن رقم ٦١٩ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٦٠٠ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٤

مؤدى نصوص المواد ١٤٨/٢ ، ٥٦٤ ، ٥٦٦ ، ٤٣٢ من القانون المدني أن العين المؤجرة لا تقتصر على ما ورد ذكره في العقد بشأنها و إنما تشمل أيضاً ما يكون من ملحقاتها التي لا تكمل منفعتها المقصودة من الإيجار إلا بها و انه إذا تعلق المتعاقدان على تحديد ملحقات العين المؤجرة و جب إعمال اتفاقهما فان لم يوجد اتفاق و جب الرجوع إلى طبيعة الأشياء و إتباع العرف دون التقيد في هذا المعصوم بوسيلة بعينها من وسائل الإثبات لان هذه الأمور هي من قبل الواقع المادى الذي يجوز إثباته بكافة الطرق ، و لما كان عقد الإيجار المؤرخ شانه في ذلك فان عقد الإيجار المؤرخ لم يحدد ملحقات العين المؤجرة و لم يتضمن من جهة أخرى ما ينفي وجودها فان طريقه يكون ان قد تركا أمر تحديد تلك الملحقات لحكم المادة ٥١٦ مدني باعتبارها مكملة لإرادتهما .

الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣٧٦ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٦

إذا كان البين من عقدى الإيجار ، و من ملحق العقد الأخير ، أن المستأجر فى كل من المقدمين إلترم بدفع مقابل أجر إستخدام بواب و إستعمال نور السلم بالإضافة إلى إلترامه بدفع الأجرة القانونية للعين المؤجرة لما كان ذلك ، و كان لكل من المزمين المذكورين كيانها المستقل عن الإنتفاع بالعين المؤجرة ذاتها و يمكن فصلها عن العين دون إخلال بانتفاع المستأجر بها ، فان إتفاق الطرفين على مقابل لها زيادة على الأجرة القانونية يكون جائزاً و بمنأى عن أية رقابة قضائية ما لم يتضح انه صورى أريد به سر تحايل على قوانين تحديد الأجرة .

الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٤٠٣ بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٧

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن من حق المؤجر أن يزيد على الأجرة المحددة وفقاً للأسس القانونية قيمة ما يضيفه إلى العين المؤجرة قبل تأجيرها من تحسينات جديدة يتفق بها المستأجر و إنه يعتبر فى حكم التحسينات بهذا المعنى كل ميزة جديدة يولها المؤجر للمستأجر فيضاف ما يقابلها - بعد تقويمها إلى الأجرة و الواجب فى هذا الصدد إحترام إرادة الطرفين ما لم يثبت أن القصد من الإتفاق هو التحايل على الأحكام الآمرة فى القانون فيكون للقاضى عندئذ سلطة التقدير .

الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١٢١ بتاريخ ١٩٧٩/١/٦

المقرر بقضاء هذه المحكمة انه متى كان وجه النعى قد تضمن دفاعاً جديداً يخالفه واقع لم يثبت إيدأؤه أمام محكمة الموضوع فانه لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض و لما كان دفاع الطاعنة بان المطعون عليه لم يوف بجميع المبالغ المستحقة لى ذمته من أجرة و فوائد و مصاريف هو دفاع يخالفه واقع و كانت الطاعنة لم تقدم ما يثبت أنها تمسكت به لدى محكمة الموضوع و ليس فى الحكم المطعون فيه ما يفيد ذلك فمن لم يكون ما تضمنه وجه النعى سبباً لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٦٩٩ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢٠

الإتفاق على نقض الأجرة عن الحد الأقصى لا يعتبر مخالفاً للنظام العام إعتباراً بان الأجرة التى يحددها القانون تعتبر حداً أعلى لا يجوز للمؤجر تجاوزه ، و لكن ليس لمة ما يمنع من الإتفاق على أجرة أقل منه و يتعين إعمال الإتفاق على الأجرة الأقل طوال المدة المطلق عليها .

الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١٠ بتاريخ ١٩٧٩/٤/٤

إذ كان الدافع فى الدعوى أنها أقيمت بطلب تحديد أجره عين النزاع باعتبارها أرضاً لقضاء تحكمها القواعد العامة فى القانون المدنى دون أحكام قوانين الإيجار الإستثنائية ، وكان الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٧٣/١/٢٥ قطع بإغضاعها لهذه القوانين الأخيرة ، و ناط بأحد الخبراء تحديد قيمتها الإيجارية و خفضها ، و كان الحكم المنهى للخصومة صدر فى ١٩٧٤/٤/٢٣ طرحة تقدير الخبير و معتبراً الأجره المئجه بالعقد هى الأجره القانونية ، و كان الطلب المطروح فى الدعوى وهو تحديد الأجره يستدعى لزوماً بيان القانون الواجب التطبيق ، فان ما قطع فى الحكم الأول من تطبيق التشريع الإستثنائى لا يعد فصلاً فى طلب موضوعى مستقل بذاته و إنما هو قضاء فى وجه من وجوه الدفاع المطار حول طبيعة العين المؤجرة ، من شان إستئناف الحكم المنهى للخصومة طرحة مع الموضوع على المحكمة الإستئنائية . لما كان ما تقدم و كان لم يكن فى إستطاعة المظنون عليه إستئناف الحكم الأول رغم الطوائه على قضاء لغير صالحه تبعاً لانه غير منه للخصومة فى معنى المادة ٢١٢ من قانون المرافعات و كان ممنوعاً أيضاً من إستئناف الحكم الأخير أخذاً بأنه إستجواب لطلباته وفق المادة ٢١١ من ذات القانون ، فان الأفراد الطاعن رفع الإستئناف و قصره على الحكم الصادر فى ١٩٧٤ ليس من شاله أن يحول دون محكمة الإستئناف والتصدى لموضوع النزاع و لكافة ما أثر حوله من أوجه دفاع .

الطعن رقم ٦٦٦ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١٥٢ بتاريخ ١٩٧٩/١/١٠

- أوردت المادة الأولى من القانون ١٩٦٢ لسنة ٤٦ قواعد خاصة بتحديد أجره الأماكن الغاضقة له تخالف تلك الواردة بقوانين إيجار الأماكن السابقة و قد هدف المشرع منها - - على ما صرحته به المذكرة الإيضاحية للقانون -وضع تنظيم ثابت للعلاقة بين المؤجرين و المستأجرين بما يتضمن إستقرارها و يقضى عن صدور التشريعات المتوالية فى هذا الشأن و تحقيقاً لهذا الغرض إتخذ معايير عينية لتحديد الأجره لا تخضع لإرادة المصافدين و إنما ترتبط بالمكان المؤجر ، فأوجب إحتسابها بنسبة معينة من قيمة الأرض و المباني باعتبارها تمثل صافى فائدة إستثمار العقار و نسبة أخرى من قيمة المباني وحدها مقابل إستهلاكها ومصروفات الإصلاح و الصيانة و الإدارة فضلاً عما يخص العين المؤجرة من الضرائب العقارية أصلية أو إضافية و ذلك ما لم يشملها الإعفاء المقرر بالقانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ و مؤدى هذا التنظيم المستحدث أن المشرع رأى أن يكفل للمالك ربحاً صافياً منسوباً إلى مجموع التكاليف الرأسمالية و لذا فقد حمل المستأجر مقابل إستهلاك المبنى و مصاريف الإدارة والصيانة فضلاً

عن الضرائب العقارية الأصلية والإضافية و هو ما تقتضاه تحميل المستأجر كافة الضرائب الإضافية سواء ما ألقى عبؤها على عاتقه أو على عاتق المالك و لا مجال لتقصدها على ما فرض منها على المستأجر لانه فضلاً عما فيه من تخصيص للنص دون مخصص فان الأمر لو اقتصر عليها لما كان المشرع في حاجة إلى تقرير إضافتها إلى القيمة الإيجارية طالما أن عبئها يقع من الأصل على عاتق المستأجر و من ثم يتعين إضافة كافة الضرائب الإضافية بما فيها ما كان مفروضاً على المالك إلى القيمة الإيجارية و ذلك ما لم يشملها الإعفاء المقرر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ ، و من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه لا يجوز إهدار القانون الخاص لإعمال القانون العام لما في ذلك من منافاة صريحة للفرض الذي من أجله وضع القانون الخاص و من ثم فان صدور القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٦٤ بمضاعفة سعر ضريبة الدفاع المقررة بالقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ و إشماله على نص يلتزم المالك بها دون المستأجر ثم صدور القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٧ بفرض ضريبة لأغراض الأمن القومي و نعمة على أن تسرى في شأنها أحكام القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ ، لا ينسخ ما أورده المادة الأولى من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ من قواعد تقضى بتحميل المستأجر كافة الضرائب العقارية الأصلية و الإضافية لإشمال القانونين الأولين على أحكام عامة تسرى على كافة العقارات المبنية ، بينما يطوى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ على قواعد خاصة للأماكن الخاضعة له يؤيد هذا النظر أن المشرع إذ فرض ضريبة إضافية للجهاد بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٣ وألقى عبئها على ملاك هذه الأماكن دون المستأجرين على إفرادهم بهذا العبء حسبما أورد بمذكرته الإيضاحية بأنهم لا يتحملون أية أعباء ضريبية بمقتضى القواعد السارية وقت صدوره ، و كذا فقد رأى إشراكهم في الأعباء المالية العامة بفرض هذه الضريبة عليهم لا يقدح في ذلك تضمن المشرع للمادة العاشرة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن و تنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين قهراً بصدد تحميل المستأجر نصيب العين المؤجرة من الضرائب العقارية الأصلية و الإضافية مما تقتضاه عدم الإحلال بأحكام القوانين الأخرى الخاصة بالتزامات كل من المؤجرين والمستأجرين بشأن الضرائب و الرسوم لان المادة ٤٣ منه و قد نصت على استمرار العمل بالأحكام المحددة للأجرة و المقررة على مخالفتها لقوانين إيجار الأماكن السابقة و منها القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ فانه لا مجال لإعمال هذه القاعدة في نطاق الدعوى بما لغرض من النزاع لأحكام القانون الأخير لما كان ما سلف فان الحكم المطعون فيه يكون صحيحاً فيما انتهى إليه من تحميل الشركة الطاعة ما خص العين المؤجرة من ضريبي الدفاع و الأمن القومي .

- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الأجرة المخفضة طبقاً للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ تمثل القيمة الإيجارية وحدها دون عناصر الضرائب التي يتعين إضافتها إلى هذه القيمة إعمالاً لنص المادة الأولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ توصلاً إلى تحديد الأجرة القانونية للعين المؤجرة و أن هذه الضرائب تأخذ حكمها باعتبارها أجرة لا ضريبة في نطاق العلاقات التجارية بين المؤجر والمستأجر و من ثم فإنها تخضع للتقادم الخمسي باعتبارها من الإلتزامات الملحقة بالأجرة و المعبرة من عناصرها و لها صفة الدورية و التجدد .

الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٢٧٦ بتاريخ ١٩٧٩/٥/٥

تحديد أجرة الأماكن - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - طبقاً للقوانين المحددة للإيجارات من مسائل النظام العام و لا يجوز الإتفاق على ما يخلفها و أن الإتفاق على أجرة تجاوزت الحد الأقصى للأجرة القانونية يقع باطلاً بطلاناً مطلقاً و يسعى أن يكون الإتفاق على هذه الزيادة قد ورد في عقد الإيجار أو أثناء سيراله و انقضاء المستأجر بالعين المؤجرة .

الطعن رقم ٧٦٢ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٤٨ بتاريخ ١٩٧٩/٤/٧

النص في المادة الرابعة من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على انه " لا يجوز أن تزيد الأجرة المتفق عليها في عقود الإيجار التي أبرمت من أول مايو ١٩٤١ على أجرة شهر أبريل ١٩٤١ أو أجرة المثل لهذا الشهر إلا بمقدار ما يأتي ... " يدل على أن القانون إتخذ أساساً لحساب الحد الأقصى لأجرة هذه الفئة من الأماكن الأجرة الفعلية التي كانت العين مؤجرة بها في شهر إبريل ١٩٤١ فإذا لم تكن العين مؤجرة في هذا التاريخ وجب التوصل على أجرة المثل عن ذلك الشهر ، لما كان ذلك و كان الحكم المطعون فيه قد حول في تحديد أجرة المحل رقم ٧ على ما ثبت من انه كان موضوع عقد إيجار مستقل مؤرخ ١٩٤١/٤/١ و أن طرفي الدعوى قد تلاقيا على أن أجرته كانت عشرة جنيهات مما مؤداه أن هذا الأمر لم يكن محل نزاع يقتضي من الحكم فصلاً فيه ، و كان لا وجه لإفراض مخالفة ما تلاقيا عليه للقانون لان الأصل في التصرفات هو المشروعية ، فان الحكم يكون قد ألزم صحيح القانون .

الطعن رقم ٦٣١٠ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٣٨٤ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٦

استحدثت المشرع بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ قواعد لتحديد أجرة الأماكن المنشأة بعد العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ بأن جعل تقديرها يتم بمعرفة لجان إدارية وفقاً لمعايير محددة ، و رأى إزاء ذلك سريان هذه القواعد على الوحدات السكنية و غير السكنية التي كانت تخضع للقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ طالما لم يسبق تأجيرها أو شغلها لأول مرة قبل تاريخ العمل به في ١٩٦١/١١/٥ .

الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٢٦١ بتاريخ ١٧/١/١٩٧٩

- الإستئناف وفقاً لنص المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات ينقل الدعوى بحالتها التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الإستئناف ، و للمستأنف على ما تقتضى به الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٥ من ذات القانون أن يغير السبب الذى أقام عليه طلبه الأصلي أو يضيف إليه اسباباً أخرى طالما بقى الطلب على حالته التى كان عليها أمام محكمة أول درجة و إذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن و أن أقام الدعوى بطلب زيادة الأجرة القانونية تأسيساً على قيام المطعون عليه بتأجير الشقتين المؤجرتين مفروشتين لأطباء آخرين إلا انه لدى إستئنافه الحكم الابتدائى القاضى برفض الدعوى لعدم ثبوت واقعة التأجير مفروشاً للغير عدل عن هذا السبب و أسس طلبه على سبب جديد . هو منحه المطعون عليه ميزة إستعمال الشقتين مستشفى أو عيادة ، فتكون واقعة التأجير مفروشاً التى أقيمت عليها الدعوى إبقاء غير مطروحة على محكمة الإستئناف و لا يجوز لها التصدى للفصل فيها .

- النص فى المادة الأولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ - الذى أبرم فى ظله المقدم موضوع الدعوى - على تحديد أجرة الأماكن الخاضعة لأحكامه بنسبة معينة من قيمة الأرض و المباني إنما يستهدف و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أجرة عادلة فى حالة الانتفاع العادى ، بحيث إذا خول المؤجر المستأجر علاوة على هذا الانتفاع ميزة إضافية كان محروماً منها سواء تراضياً على ذلك فى عقد الإيجار ذاته أو فى اتفاق لاحق ، فان ذلك يهدد بمقابلة إضافية تحسينات أو خدمات يتنفع بها المستأجر فوق الانتفاع الأصلي العادى الذى تقابله الأجرة المحددة قانوناً . و يصبح أن يمر إضافة إلى الأجرة فى حدود الزيادات المقررة بالنسبة للأماكن الخاضعة لقوانين الإيجارات الإستثنائية . و لما كان قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن تحديد إيجار الأماكن إستن قواعد تضمنت معايير عينية بعيداً عن إرادة المتعاقدين لتحديد الأجرة رأى فيها علاجاً ناجحاً يحقق العدالة فى هذا التحديد بوضعه على أسس ثابتة بعيدة عن المبالغة أو النحائل و لم يتصد هذا القانون لمعالجة الإلتزامات المتبادلة بين المؤجر و المستأجر و التى ظلت محكومة بالنصوص و الأحكام الواردة فى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ مما مفاده أن المناط فى تقدير الأجرة حال الانتفاع العادى يتحدد بداهة بنطاق القيود المقررة على أوجه انتفاع المستأجر بالمكان المؤجر إعتباراً بأنه طالما أوجب المشرع تحديد الأجرة طبقاً لمعدلات معينة من قيمة الأرض و المباني فانه قدر مراعاة حدود الانتفاع المصرح به للمستأجر بمقتضى قانون إيجار الأماكن المعمول به ، و أخذ بأن فيه إستعماراً عادلاً و مجزياً و منطوقاً فى ذات الوقت على الموازنة بين حقوق طرفى المقدم و إلتزاماتهم فى الحالة العادية المتراضع عليها بحكم القانون .

- حظرت المادة الثانية من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ - فيما حظرت- على المستأجر تأجير المكان المؤجر من الباطن دون إذن كتابي من المالك ومنعه من إستعمال المكان المؤجر أو السماح باستعماله بطريقة تتألى شروط الإيجار المعتبرة و تضر بمصلحة المالك ، إلا أنها لم تضع قيداً على حق طرفي العقد في التراضي على الانقطاع بالعين المؤجرة وتحديد وجه إستعمالها على النحو الذي يتفقان عليه في العقد و أن كانت قد حرمت المستأجر من تغيير نوع الإستعمال المتفق عليه . و المراد بالميزة في هذا المجال أن تكون محل عطاء من المؤجر و بإجراء إيجابي منه يوليه المستأجر متجاوزاً المعايير المعنية المشار إليها ، و خارج نطاق القيود القانونية المتبادلة و التي تحكم الانقطاع العادي بمعنى انه يلزم لإعتبارها ميزة أن يحل المؤجر المستأجر من أحد هذه القيود المفروضة بمقتضى قانون إيجار الأمان ، كما يسوغ القول باستحقاقه في مقابلها إضافة إلى الأجرة المحددة بمقتضى قرار لجنة تقدير القيمة الإيجارية و يكون بهذه المثابة مجرد إتفاق المتعاقدين على وجه الانقطاع بالعين المؤجرة في عرض معين ليس من قبيل الميزة الإضافية التي يستحق المؤجر مقابلها عنها زيادة على الأجرة القانونية . و لما كان الواقع في الدعوى أن الساتر من عقدي الإيجار موضوع التنازع أن العرض من التأجير إستعمال الشققين المؤجرتين عادة و مسكناً و تضمن العقدان إتفاق المتعاقدين على قيام المستأجر بالتعديلات اللازمة لجعل العين صالحة للانقطاع بها عبادة طيبة على نفقته الخاصة شريطة أن يعيدها إلى الحال التي كانت عليها حالة تركه المبنى ، فإن هذا الإتفاق لا يمنح الطاعن ميزة يجمل قانون الإيجار تمنعها بها رهنأ بموافقة المالك و لا تلقى على عاتق المؤجر التزاماً يحق له أجرة إضافية تزداد على الأجرة الأصلية ، و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر و قضى بزيادة أجرة عين النزاع مقابل نوع الإستعمال المتعاقد عليه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٤١٧ بتاريخ ١٩٧٩/٥/٢٣

الدعوى يطلب تخفيض الأجرة للأماكن الخاضعة للتشريعات الإستثنائية منها بطلان الإتفاق على أجرة تزيد عن الحد الأقصى المقرر قانوناً ، فتتصل بالنظام العام ، و لا يعد سكوت المستأجر عنها لزوماً عن الحق المطالب به لا صراحة و لا ضمناً .

الطعن رقم ١١ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٢٤٧ بتاريخ ١٩٧٩/١/١٧

- مؤدى نص المادة ١٨ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، أن الشارع - و بعبارة ناهية - حظر على المالك تقاضي تأمين يزيد على ما يعادل أجرة شهرين على أن يشمل هذا الحكم العقود القائمة عند صدور القانون ، و إذ جاء التعبير مطلقاً دون تخصيص ، فإنه لا يسوغ إبداء تفرقة بين تأمين عادي

يقصد به الوفاء بالأجرة و بين تأمين آخر يستهدف ضمان الوفاء بالتزام إعادة الحال إلى أصله عند نهاية الإيجار وقد أفصحت عن ذلك المذكرة الإيضاحية من انه " روعي في تأمين حماية المؤجر في الأحوال التي تكون القيمة الإيجارية فيها زهيدة و لا تغطي ما قد يحدث من تلف بالمكان المؤجر مع عدم إيهاق المستأجرين " بما يقطع أن المشرع بنصه الأمر قد اعتبر أن في مبلغ التأمين بما لا يجاوز الشهرين موازنة كافية بين الالتزامات المتقابلة في عقود الإيجار ، و من ثم يسرى حكم هذه المادة على مبلغ التأمين الذي يدفعه المستأجر أيا كانت الالتزامات التي خصص للوفاء بها بمقتضى العقد .

— إجازت الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات لتعصوم مع بقاء موضوع الطلب الأصلي على حالة تغير سبه و الإضافة إليه و إذ كان المطعون عليه قد طلب من محكمة أول درجة أجرة إضافية تعادل ٧٠٪ من الأجرة التي جددتها لجنة تقدير القيمة الإيجارية إستناداً إلى إستغلال الطائفة الشق المؤجرة مفروشة ، و طلب من محكمة الإستئناف الحكم بذا الأجرة الإضافية إستناداً إلى الميزة التي حولها للطائفة بإستغلالها مستثلى ، فإن موضوع الطلب الأصلي في الحالين يكون قد بقي على حالة لم يتغير و أن تغير السبب الذي يستند إليه المطعون عليه في المطالبة بالأجرة الإضافية ، و إذ قضى الحكم المطعون فيه برفض الدفع بعدم قبول الإستئناف فإنه يكون قد إلزم صحيح القانون .

— إذ كان المين من الحكم الصادر في الدعاوى التي أقامها مالك المطار و المستأجرون طعناً على قرار لجنة تقدير الإيجارات انه اقتصر على تحديد الأجرة القانونية للشق الأربع المؤجرة للطائفة ، دون أن يتعرض لما إذا كان المؤجر يستحق إضافة عليها لسبب أو لآخر ، كما لم يكن هذا الأمر مثار نزاع بين الخصوم ، لما كان ذلك و كان مفاد المادة ١٠١ من قانون الإثبات انه لا تكون للأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى حجية فيما فصلت فيه من الحقوق إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم و بذات الحق محللاً و سبباً ، فإن القول بصدور الحكم المطعون فيه على خلاف حكم سابق يكون على غير أساس .

— من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النص في المادة الأولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ الذي أبرمت عقود الإيجار في ظله على تحديد أجرة الأماكن الخاضعة لأحكامه بنسبة معينة من قيمة الأرض والمباني إنما يستهدف تحديد أجرة عادلة بالنسبة إلى الانتفاع العادي بحيث ، إذا خول المؤجر للمستأجر حلاوة على هذا الانتفاع ميزة إضافية كان محروماً منها سواء تراخيا على ذلك في عقد الإيجار ذاته أو في إتفاق لاحق ، فإن ذلك يعد بمثابة إضافة تحسينات أو خدمات ينتفع بها المستأجر فوق الانتفاع الأصلي العادي الذي تقابله الأجرة المحددة قانوناً يصح أن يبرر إضافة إلى الأجرة في حدود الزيادات المقررة بالنسبة للأماكن الخاضعة لقوانين الإيجارات الإستثنائية . و لما كان

قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن تحديد إيجار الأماكن إستن قواعد تضمنت معايير عينيه بعيداً عن إرادة المتعاقدين لتحديد الأجرة ، رأى فيها علاجاً ناجحاً يحقق العدالة لى هذا التحديد بوضعة على أسس ثابتة بعيدة عن المبالغة أو التحايل ، و لم يتسدد هذا القانون لنتيجة الإلتزامات المتبادلة بين المؤجر والمستاجر و التى ظلت محكمة بالنصوص والأحكام الواردة لى القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، مما مفاده أن المناط لى تقدير الأجرة حال الانتفاع العادى يتحدد بداهة بنطاق القيود المقررة على أوجه انتفاع المستاجر بالمكان المؤجر إعتباراً بأنه طالما أوجب المشرع تحديد الأجرة طبقاً لمعدلات معينة من قيمة الأرض و المباني فانه قدر مراعاة حدود الانتفاع المصرح به للمستاجر بمقتضى قانون إيجار الأماكن المعمول بهن و أخلاً بان فيه إستثماراً عادلاً و مجزياً و منطقياً لى ذات الوقت على الموازنة بين حقوق طرفى العقد و إلتزاماتهم لى الحالة العادية المتواضع عليها بحكم القانون .

الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٤٦ مكتب فنى، ٣٠ صفحة رقم ٤٨٦ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٧

المقرر لى قضاء هذه المحكمة أن المادة الخامسة مكرر "٤" من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن و المضاهة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ إذ نصت على انه " .. لا يسرى التغييض المشار إله فيما تقدم بالنسبة إلى ما يأتى أولاً ، المباني التى يبدأ فى إنشائها بعد العمل بأحكام هذا القانون ... " فقد دلت بمفهوم المخالفة على أن مقصود الشارع عنها أن يدخل فى نطاق تطبيقها المباني التى بدىء فى إنشائها قبل ١٩٥٨/٦/١٢ - تاريخ العمل به - سواء أعدت للسكنى قبل أو بعد هذا التاريخ .

الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٧ مكتب فنى، ٣٠ صفحة رقم ٩٥٣ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٨

الأصل - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - عدم خضوع أجرة الأماكن المؤجرة مفروضة بالثالث من عند مؤجرها للتحديد القانونى ، إلا أن شرط ذلك ألا يكون تأجيرها مفروضاً صورياً بقصد التحايل على القانون و التخلص من قيود الأجرة ، فلزم لإعتبار المكان مؤجراً مفروضاً حقيقة أن يثبت أن الإجارة شملت بالإضافة إلى منفعة المكان فى ذاته مفروشات أو متقولات ذات قيمة تبرر تغليب منفعة تلك المفروشات أو المتقولات على منفعة العين و إلا إعتبرت العين مؤجرة خالية و تسرى عليها أحكام قانون إيجار الأماكن . و يسرى هذا المبدأ سواء كان المؤجر للمكان مفروضاً هو المالك أو المؤجر الأصلى أو كان هو المستاجر الأصلى و أجر من باطنه العين التى يستأجرها إلى الغير مفروضة .

الطنين رقم ٢٨١ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٨٩٠ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢١

الإتفاق على نقص الأجرة عن الحد الأقصى لا يعتبر مخالفاً للنظام العام ، إعتباراً بأن الأجرة التى يحددها القانون تعتبر حداً أعلاً لا يجوز تجاوزه . و لكن ليس ثمة ما يمنع الإتفاق على الأجرة أقل منه ، و نقص الأجرة عن هذا الحد يقيد المؤجر بالأجرة المسماة - فيه أخذاً بشرعية العقد ما دامت مدة الإيجار المظق عليها لا زالت سارية ، فإذا انقضت هذه المدة و إستمر المستأجر شاغلاً العين بناء على الإمتداد القانونى فإنه يجوز للمؤجر إقتضاء الأجرة القانونية مستقبلاً ، لأن الإمتداد القانونى يمد العقد بشروطه الإضافية إلا فيما يتعلق بأركان العقد التى ينظمها التشريع الإستثنائى بإيجار الأماكن كالمدة و الأجرة المسماة لمدة العقد الإضافية .

الطنين رقم ٥٢٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٥٨٢ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢١

إذ كان الين من مدونات الحكم المطعون فيه أن مصلحة الضرائب أوقعت حجزاً إدارياً على الجراج المنشأ بين النزاع و باشرت بيعه بالمزاد العلنى بإستيفاء لدينها قبل المستأجر بعين النزاع و باشرت بيعه بالمزاد العلنى إستيفاء لدينها قبل المستأجر الأصلي ، فرسا البيع على الشركة الطاعنة فى ١٩٩٧١/١٢/٢٥ و كان المؤجر - المطعون عليه - لم ينازع فى أثر هذه الإجراءات على بقاء العلاقة الإيجارية بل و إقتضى الأجرة من الشركة الطاعنة فان العلاقة الإيجارية تصبح من هذا التاريخ قائمة بينهما مباشرة و تقضى كل علاقة بين المؤجر و بين المستأجر الأصلي ، فإذا أقام الأخير الدعوى رقم .. ضد المطعون عليه بطلب تحديد الأجرة القانونية لعين النزاع و إستمرت الدعوى إلى ما بعد القضاء العلاقة الإيجارية بينهما و أيلولت حق الإجارة للشركة الطاعنة دون إختصاصها فيها و حتى صدور الحكم فى ١٩٧٣/١٢/٩ برفضها تأسيساً على ورود الإيجار على أرض قضاء و تأيد إستثنائياً فى ١٩٧٥/١/٢٩ ، فان الشركة الطاعنة لا تحتاج بهذا الحكم تبعاً لصدوره فى تاريخ لاحق لخلوها محل المستأجر فى عقد الإيجار ، و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر و أرقام قضاء على محاجة الطاعنة بهذا الحكم و تحجب بذلك عن البحث فيما أقامت الطاعنة دفاعاً عليه من أن الإيجار يرد على مكان و ليس مجرد أرض قضاء و أن البيع بالمزاد انصب على جندك خاص بجراج ، فإنه يكون علاوة على خطئه فى تطبيق القانون قد شاب قصور فى التسبيب .

الطنين رقم ٩٩١ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٦٥٦ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٨

معنى الأجرة المستحقة وفق المادة ٢٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ لا تقتصر على الأجرة المثبتة بالمقد أو تلك المحددة بمقتضى قرار لجنة التقدير أو بموجب حكم صدر فى الطعن عليه ، و إنما

يقصد بها ما جعله القانون في حكم الأجرة ، و من ملحقاتها عملاً بالقاعدة العامة المقررة بالمادة ١٩ من ذات القانون و التي تقضى بوجوب أن يتم الوفاء بالأجرة المحددة و ما في حكمها كاملة إلى المؤجر في موعد معين ، و مؤدى نص المادة العاشرة من القانون المشار إليه أن الأجرة تشمل الضرائب و الرسوم التي لم يرد عليها الإعفاء بالقانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ و من بينهما رسم النطافة ، و يترتب على عدم الوفاء بها النتائج المترتبة على عدم سداد الأجرة ، و إذا أجازت المادة الثامنة من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ في شأن النطافة العامة للمجالس المحلية فرض رسم إجباري يؤديه شاغلو العقارات المبنية بما يجاوز ٢٪ من القيمة الإيجارية ، فان حكم نكول الطاعن عن سداد هذا الرسم هو ذات حكم عدم سداد الأجرة و تعامل نفس معاملتها من حيث إدراجها في التكاليف بالوفاء .

الطعن رقم ١٠٣٨ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٦٢٣ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٣١

التفويض التشريعي المقرر لوزير الإسكان بنص المادة ١ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بسريان أحكام هذا القانون على القرى التي يصدر بتحديدتها قرار منه قد جاء خلواً مما يشير إلى رجعية أثر ذلك السريان و هو ما لا يناهى إلا بنص قانوني صريح ، فان أحكام ذلك القانون لا تنطبق على الأماكن المؤجرة في القرى التي إمتد إليها سريانه إلا ابتداء من تاريخ العمل بالقرار الوزاري الصادر بذلك دون المساس بأوضاع الأجرة التعاقدية التي كانت قائمة انذ احتراماً لإرادة المتعاقدين التي نشأت في ظل المشروعية والتي تحتفظ بهذه الصفة ، فلا يسوغ من ثم تعديلها ما دام لم يرد في القانون ما يجيز ذلك لما كان ما تقدم و كان إلحاق الجهة التي تقع بها العين متار النزاع بالجدول المرفق بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ لم يتحقق إلا في سنة ١٩٦٤ فان الأجرة الإضافية القائمة انذ لتلك العين تظل بمأمن من المساس بها ما لم يطرأ بعد هذا التاريخ الأخير قانون يقضى بتعديلها فيسرى عليها عندئذ بأثر لوري ولما كان الحكم المطعون فيه قد إلتزم في قضائه هذا النظر القانوني الصحيح بما قرره من انطباق حكم القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ دون غيره من القوانين السابقة عليه على الأجرة الإضافية بمقتضى عقد الإيجار المبرم بين الطرفين وانه ما دام المسلم به من جانب الطاعن - المستأجر - انه قد تم تخفيض تلك الأجرة بنسبة ٢٠ ٪ عملاً لهذا القانون ، فانه لا يكون له من ثم حق طلب المزيد من التخفيض . لما كان ذلك ، فان الحكم يكون قد أصاب وجه الحق في قضائه و لا يكون لنمى الطاعن عليه بهذا الطعن من سند من القانون .

الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٦ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ٦٧١ بتاريخ ١٩٨٠/٣/١

- من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن عقد الإيجار يخضع لأحكام القانون المعمول به وقت إبرامه سواء ما كان متعلقاً بالنظام العام إجمالاً لقوتها الملزمة التي لا تحيز الإتفاق على ما يخالفها أو ما لم يكن كذلك باعتبارها مفسرة أو مكملّة لإرادة المتعاقدين ويستمر سريان هذه الأحكام وتلك ما دام العقد سارياً سواء بنص القانون أو نقضاً لإتفاق عاقلديه وذلك ما لم يصدر أثناء سريانه مدته قانون جديد يتعلق بالنظام العام لأنه يكون واجب التطبيق لتسري أحكامه على العقد باثراً مباشراً .

- حكم المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ و أن كان متعلقاً بالنظام العام إلا أنه ينظم علاقة أقارب المستأجر بالمؤجر بما يحول بينه وبين اعتبار عقد الإيجار منتهياً بوفاة المستأجر إذا ما توافر في هؤلاء الأقارب الشروط المنصوص عليها في القانون دون أن يمتد حكمه إلى تنظيم العلاقة بين هؤلاء الأقارب فيما يكون لهم من حقوق متبادلة . لما كان ذلك ، فإن حكم هذه المادة لا ينطبق على علاقة الطاعن بالمطعون عليهما الرابع والخامسة بل تظل هذه العلاقة محكمة بما يكون بينهم من إتفاق في ظل أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ - الذي أبرم العقد في ظله - والقانون المدني ومن لم فانه لا على الحكم - المطعون فيه - أن هو إنتفت عن تطبيق أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ و طبق على الدعوى أحكام المساكاة .

- جرى قضاء هذه المحكمة على أحقية المشاركين للمستأجر أو المؤجر إجبارهم على إخراجها .
الإستمرار بالانتفاع بها دون أن يحق للمستأجر أو المؤجر إجبارهم على إخراجها .

الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٤٦ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ٧٣٤ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٥

المقرر في قضاء محكمة النقض أن النص في قوانين إيجار الأماكن على تحديد أجرتها بمبلغ معين مقرر لمصلحة المستأجر و هو في نفس الوقت متعلق بالنظام العام بحيث يحظر الإتفاق على أجرته تزيد على تلك الأجرة التي حددها القانون و لكن يجوز الإتفاق على أقل منها ، فالإتفاق على زيادتها عن الحد القانوني يقع باطلاً بطلاناً مطلقاً لا يعتد به و يؤخذ بالأجرة القانونية . لما كان ذلك ، و كان البين من الأوراق أن الأجرة الحقيقية التي تم التصاقد عليها كانت أربعة جنيهات شهرياً و قد إتفق الطاعن - المستأجر - والمطعون عليه - المؤجر - على تخفيضها إلى مبلغ ٢ ج و ٤٠ م و تمسك الطاعن بذلك أمام محكمة الموضوع وطلب تخفيضها إلى مبلغ ١ ج و ٢٦٠ م ، و كان هذا التخفيض الإتفاقي ملازم للطرفين خلال مدة الإيجار المتفق عليها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ حدد الأجرة الشهرية لعين النزاع

بما يزيد عن تلك الأجرة المطلق عليها على أساس إلزام الطرفين بالأجرة القانونية ، يكون قد أخطأ بذلك في تطبيق القانون .

الطعن رقم ١٧٠٩ لسنة ٤٩ مكتوب غشري ٣١ صفحة رقم ٢٠٣٦ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٨٠

- مفاد نص المادة ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن إعادة تقدير أجرة وحدات المبنى لا يكون إلا إذا اشتمل قرار اللجنة المطعون فيه على تقدير لأجرة وحدة أو أكثر خلاف الوحدة المطعون على تقديرها . ذلك أن المشرع أوجب في هذه الحالة - إستثناء من القاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ١/٢١٨ من قانون المرافعات عند الحكم لمصلحة الطاعن إعادة النظر في تقدير أجرة باقي الوحدات و لو لم تكن محلاً للطعن من ذوى الشأن ، مما مؤداه أن المستأجر لا يضار بطعنه إلا إذا كان الطعن منصباً على توزيع الأجرة الإجمالية على وحدات المبنى أو كان منصباً على تلك الأجرة ، و كان المالك قد طعن عليها ، ففي أى من هاتين الحالتين يصاد النظر في تقدير الأجرة ويكون الحكم الصادر في هذا الشأن ملزماً لكل من المالك و المستأجرين إعمالاً لنص المادة ١٣ آتفة البيان .

- من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تحديد الحد الأقصى لأجرة الأماكن هي من المسائل المتعلقة بالنظام العام التي نص المشرع - حماية للمستأجر - على تأليهم مخالفة القواعد الواردة بشأنها و التحايل على زيادتها أو إخفاء حقيقة مقدارها للتهرب من حكم القانون ، مما مؤداه انه يحوز للمالك أن يتعاقد على أجرة أقل من الحد الأقصى للأجرة القانونية ، و كان الثابت من الأوراق انه لا خلاف بين الطاعنين على توزيع الأجرة على الشقيتين موضوع التداعى ، و أن المطعون عليهما - و هما المالكان لعين النزاع قد إرتضيا حكم محكمة أول درجة و لم يستأنفا ، في حين أن الطاعنين سلكا سبيل الطعن عليه بالإستئناف بنية تخفيض أجرة هاتين الشقيتين ، و كان من المقرر طبقاً للمادة ١/٢١٨ من قانون المرافعات انه لا يفيد من الطعن إلا من رفعه ، كما انه من المقرر انه لا يجوز لمحكمة الدرجة الثانية أن تسوى مركز المستأنف بالإستئناف الذي أقامه ، لما كان ذلك . و كان الحكم المطعون فيه قد قضى بزيادة أجرة الشقيتين مالتى البيان عما قضى به حكم محكمة أول درجة على الرغم من أن المطعون عليهما إرتضياه و أن الطاعنين هما اللذان طرحا الإستئناف على محكمة الدرجة الثانية ، فانه بذلك يكون قد خالف القانون و أعطاه في تطبيقه .

الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٤٩ مكتب فني، صفحة ٣١ رقم ١٨٠١ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢١

إذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه - المسافر - قد حدد طلباته في الدعوى بتخفيض أجره العين المؤجرة منه إلى ٣١٠ قرشاً شهرياً لأنه بذلك يكون قد حدد نطاق الخصومة بينه وبين الطاعن - المؤجر - بما لا يجيز للمحكمة الخروج عليها أيًا كان مبلغ تعلق قواعده بتحديد أجره الأماكن المؤجرة بالنظام العام ، و لما كان الحكم المطعون فيه قد حاد عن هذا النهج في قضائه - بتخفيض الأجرة إلى مبلغ ١٧٦ قرشاً - بمقولة أن إعتبارات النظام العام تملو على إعتبارات الحكم بما يطلبه أو لا يطلبه الخصوم و هو . . . قول غير صحيح .

الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٤٥ مكتب فني، صفحة ٣٢ رقم ٢٢٨٢ بتاريخ ١٩٨١/١٢/١٤

مفاد المادتين ١٠ و ١١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أن يبين التعريف على القيمة الفعلية لتكاليف المباني كأحد العناصر التي يمكن بمقتضاها التوصل إلى تقدير الأجرة ، و لما كان مدخل الوابطة تعتبر من المباني و لا يندرج ضمن حساب المتر المسطح منها ، و كانت الأتعاب الهندسية و إشتراكات الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية عن العمال الذين قاموا بالبناء تعتبر من المصروفات التي تدخل ضمن التكاليف الفعلية للبناء و التي يجب مراعاتها عند تقدير قيمة المباني ، فان النعي بأنها لا تدخل في أي تقدير الأجرة يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٦٨٢ لسنة ٤٥ مكتب فني، صفحة ٣٢ رقم ٢٤٥٨ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٨

- مفاد نص المادة الخامسة من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أن أجره الأساس ثبت أولاً بالعقد الساري خلال هذا الشهر إلا أن الشارع قد عامل الأجرة معاملة الواقعة المادية فأحل إثباتها عند عدم إمكان الحصول على العقد المكتوب بطرق الإثبات كافة بما فيها البينة و القرائن .

- من المقرر أن تقدير توافر العمائل أو العدم بين الشقة المؤجرة و شقة المثل من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع طالما كان إستخلاصه مائلاً و مؤدياً إلى النتيجة التي انتهى إليها .

الطعن رقم ٩٧١ لسنة ٤٥ مكتب فني، صفحة ٣٢ رقم ٢٢٣٤ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٧

يجوز للمستأجر إثبات إدعائه بأن العين أجرت خالية على خلاف الثابت بالعقد بكافة طرق الإثبات لانه إدعاء بالتجاول على أحكام آمرة تتعلق بالنظام العام ، و لمحكمة الموضوع تقدير جدية الفســــــــــــر أو صوريته في ضوء ما تستبطه من أدلة و قرائن قضائية مائلة إذ العبرة بحقيقة الحال لا بمجرد وصف العين في العقد بأنها مؤجرة مفروشة .

الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٤٨٩ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٣٠

النس في المادة ٤ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الصادر بها قرار وزير الإسكان والمرافق رقم ١٠٤٣ لسنة ١٩٦٩ - عملاً بالتوبيخ التشريعي الوارد بالمادة ٤٨ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - على أنه " يجب أن يتضمن قرار اللجنة تقديراتها لقيمة الأرض والأساسات والمرافق والمباني وكافة عناصر التكلفة التي يتم على أساسها تحديد الأجرة " والنص في النموذج حرف [أ] الملحق بهذه اللائحة على البيانات المحددة الخاصة بكيفية تقدير القيمة الإيجابية مؤداها أنه يتعين تحديد قيمة مستقلة لتكلفة مباني الأدوار محل التقدير محسوبة باعتبار قيمة المتر المربع من المباني في مساحة الأدوار جميعها ، و قيمة مستقلة لكل ما يتوالى من العناصر التي أشارت إليها من تكاليف المنشآت والتركيبات الأخرى ومنها المعاهد و طلبات المياه والأسوار والمدخل والتكسيات وأصاب تصميم وتنفيذ تكاليف الترخيص وبما يقطع بأن قيمة هذه العناصر المكونة للمنشآت والتركيبات لا تندرج في السعر المحدد للمتر من المباني وإنما هي منفصلة عنه وتضاف إلى باقي التكاليف ومنها سعر المتر من المباني . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر رافضاً ما جاء بتقرير الخبير المنتدب من احتساب قيمة التشطيبات والرسومات الهندسية والإشراف والتنفيذ ومقرراً أن قيمة هذه التكاليف يتضمنها ثمن تكلفة المباني ومقرراً أنه يعتمد مبلغ ١٠٥٠ جنيهاً الذي قدرته لجنة التقدير للمرافق وتشطيبات المدخل رغم أن الغائب من قرار لجنة التقدير المرفقة صورته الرسمية بالأوراق - أنه حدد هذا المبلغ إجمالاً للمرافق وتشطيبات المدخل دون بيان وتحديد قيمة لكل من هذين العنصرين من التكاليف فان الحكم بذلك يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٨٦١ بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٠

مؤدى نص المادة الأولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ يدل على أن الشارع لإعبارات خاصة تتعلق باستقرار المعاملات وعدم توزيع الروابط القانونية التي تكون قد نشأت قبل صدور قرار وزير الإسكان عند سريان قوانين إيجار المساكن على الجهات التي كانت في الأصل غير خاضعة لأحكامها رأى عدم المساس بالأجرة المتعاقدة عليها للمباني القائمة والمؤجرة بتلك الجهات قبل صدور القرار ، ولقد كشف المشرع عن قصده هذا بالنص صراحة في المادة الأولى من كل من القانونين رقمي ٥٢ لسنة ٦٩ ، ٤٩ لسنة ١٩٧٠ على ألا يكون لقرار وزير الإسكان أثر على الأجرة المتعاقدة عليها قبل صدوره مما مفاده أن قواعد تحديد الأجرة لا يسرى إلا على الأماكن التي تستحدث بعد نشر قرار وزير الإسكان بمد سريان قانون إيجار الأماكن إلى القرية والأماكن التي تؤجر لأول مرة بعد ذلك النشر ، أما

بالنسبة للإيجارات المبنية القائمة و المؤجرة و لست نشر القرار المذكور فإن الأثر يقتصر على منع المالك من زيادة الأجرة بعد النشر و لا يتناول الأجرة المطبق عليها قبل نشر ذلك القرار .

الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٤٧ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ١٠٣٩ بتاريخ ١٩٨١/٤/٤

مؤدى المادة ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن إعادة النظر في تقدير أجرة وحدات المبنى لا يكون إلا إذا أشتمل القرار المطعون فيه على تقدير أجرة وحدة أو أكثر خلاف الوحدة المطعون على تقديرها ، و انه حتى يستفيد المستأجر من ممن لم يطعنوا على قرار لجنة تقدير الإيجارات بتخفيض الأجرة عما حددته اللجنة ، يجب أن يكون هناك طعن من أحد المستأجرين على تقدير اللجنة لأجرة الوحدة التى يشغلها ضمن وحدات المبنى التى شملها القرار ، مما رأى معه المشرع مراعاة لعدالة توزيع الأجرة الكلية على وحدات المبنى ، إعتبار الحكم ملزماً لكل من المالك و المستأجر وذلك خلافاً للقاعدة العامة فى قانون المرافعات التى تقضى بألا يضار الطاعن من طعنه و لا يستفيد من الطعن إلا من رفعه ، بما مؤداه أن المالك لا يضار بطعنه إذا كان طعنه منصباً على تقدير الأجرة الكلية للمبنى و لم يطعن أحد من المستأجرين على قرار اللجنة ، لما كان ذلك و كان الثابت من الأوراق أن الطاعنة بصفقتها المالكة لعقار النزاع هى وحدها التى طعنت على قرار لجنة تقدير الإيجارات و لم يطعن أحد من المستأجرين المطعون عليهم على هذا القرار فأصبح نهائياً بالنسبة لهم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتخفيض الأجرة التى حددتها اللجنة فإنه يكون يكون قد عدل قرار لجنة تقدير الإيجارات لصالح المطعون عليهم الذين لم يطعن أحد منهم عليه و خالف بذلك نص المادة ٢١٨ من قانون المرافعات التى تنص على أنه لا يفيد من الطعن إلا من رفعه .

الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٤٧ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ١٤٩٠ بتاريخ ١٩٨١/٥/١٦

- مؤدى المادة الرابعة من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الصادر بقرار وزير الإسكان و الموافق رقم ١٠٤٣ لسنة ١٩٦٩ . يدل على أن المعول عليه فى توزيع الأجرة على وحدات المبنى هو نسبة مساحة كل وحدة للمساحة الكلية للمبنى و ظروفها و صفاتها و الغرض من إستعمالها و كان البين من تقرير الخبير انه أورد فى مجال توزيع الأجرة الكلية على وحدات المبنى أن المنطقة الواقع بها عقار النزاع يغلب عليها الطابع التجارى ، و أن الدور الأول يستغل معرض و تشغله الشركة المطعون عليها السادسة و انه أخذ فى الإعتبار عند تحديد الإيجار الشهري لهذا الدور الغرض من الإستعمال و إذ إعتق الحكم المطعون فيه تقرير الخبير فى هذا الشأن فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

- مفاد المادتان ١١ و ١٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ يدل على أن المشروع رأى في حالة البناء على كل المساحة المسموح بالبناء عليها و لم يبلغ البناء في الإرتفاع عدد الأدوار المسموح به ، ألا يحسب في التقدير من قيمة الأرض إلا نسبة ما يقام فعلاً من أدوار إلى العدد الكلى للأدوار الكاملة التى تسمح بها قيود الإرتفاع ، و أن يظل هذا التشدير ثابتاً لا يعاد النظر فيه بالنسبة إلى الأدوار التى أقيمت أولاً مهما رفع المالك البناء بعد ذلك و أن تقدير قيمة الأرض لا يعاد النظر فيه عند حساب أجرة الأدوار التى تضاف بعد ذلك إلا فى حالة حصول التعلية بعد مضي خمس سنوات على الأقل من تاريخ إنشاء المبانى الأصلية أو فى حالة ما إذا طرأ على العقار ما يستوجب فرض مقابل تحسين ، و لا يعمل بهذا التقدير الجديد إلا فى حساب أجرة الدور أو الأدوار المستحدثة ، فيضاف إلى تكاليف كل منهما ما يخضه من قيمة الأرض على أساس تقديرها الجديد .

الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٣٦٠ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢١

طلب تخفيض الأجرة مقابل النقص فى المنفعة إما هو طلب بفسخ جزئى لعقد الإيجار فيما يتعلق بهذا النقص ، و مفاد نص المادة ٥٦٥ من القانون المدنى أن الأجرة تنقص بمقدار ما نقص من الانتفاع سواء أكان ذلك راجعاً إلى فعل المؤجر أو إلى سبب أجنبى ، و هو حكم يتفق مع قواعد الفسخ و الانسحاق و التى تسوى بين هاتين الحالتين فى الأثر المترتب عل نقص المنفعة .

الطعن رقم ٧٦١ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٨١٥ بتاريخ ١٩٨٢/٦/٢٢

الدعوى يطلب تخفيض أجرة الأماكن الخاضعة للتشريعات الإستثنائية - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - منها بطلان الاتفاق على أجرة تزيد عن الحد الأقصى المقرر قانوناً فتتصل بالنظام العام ولا يعد سكوت المستأجر عنها نزولاً عن الحق المطالب به لا صراحة و لا ضمناً و هى بهذه المثابة تختلف عن دعوى إسترداد ما دفع زائداً عن الأجرة القانونية التى تنصب على مطالبة المستأجر بحق مالى يشمل فى فروق الأجرة التى دفعها زيادة عن الحد الأقصى للأجرة القانونية فلا تتعلق بالنظام العام و تسقط بكل عمل يستخلص منه نزولاً عن هذا الحق - لما كان ذلك و كان يتعين رد أى مبلغ يزيد عن الحد الأقصى للأجرة طبقاً للقواعد العامة فى دفع غير المستحق - مما يقتضاه أن الحق فى الإسترداد يسقط بالتقادم بانقضاء أقصر الأجلين بمعنى ثلاث سنوات تسرى من اليوم الذى يعلم فيه المستأجر بحقه فى الإسترداد أو فى جميع الأحوال بانقضاء خمس عشرة سنة من وقت دفع الأجرة وفقاً للمادة ١٧٧ من القانون المدنى

الطعن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٢٥٤ بتاريخ ١٩٨٢/٢/١٧

إذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه يقتصر على الإشارة إجمالاً إلى المستندات التي قدمها الطاعن وعلى مجرد القول أن المبالغ التي سددها الطاعن لمصلحة المزايدات و المبالغ التي عرضها غير مبررة لعدمه لان العرض ناقص لعدم إشتماله على فوائد الأجرة المتأخرة في ذمته بواقع ٧ ٪ من تاريخ إستحقاقها حتى تاريخ السداد و المصاريف الرسمية دون أن يبين جملة المبالغ المستحقة عليه و المبالغ التي أوفائها الطاعن بهذه المستندات و كيف أأادت أنها تولى الأجرة لحسب دون المصاريف الرسمية فإنه يكون معيياً بالقصور .

الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٥٨١ بتاريخ ١٩٨٢/٥/٢٤

يكون إدعاء الغير بالملكية إذا كان جدياً منازعة في إستحقاق المؤجر للأجرة يعين تصفيها أولاً قبل الفصل في طلب الإخلاء المؤسس على التأخير في الوفاء بالأجرة ، و إذا كانت هذه المنازعة من اختصاص محكمة الإخلاء تعين عليها حسمها و إلا أمرت بوقف الدعوى حتى يبت فيها من المحكمة المختصة - لما كان ذلك و كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن نزاعاً جدياً قام بين الطاعن و بين الهيئة العامة للأوقاف حول ملكية العين المؤجرة و أن هذا النزاع معروض على القضاء في الدعوى ... و لم يفصل فيها بعد و انه لا يحول دون جدية هذا النزاع سبق الحكم لصالح الطاعن في دعوى حيازة لانه لا أثر لها على دعوى المطالبة بالحق ، فان ملهب الحكم في هذه الخصوصية صحيح لوجوب البت في النزاع حول الملكية قبل التعرض للفصل في طلب الإخلاء .

الطعن رقم ٩٤٤ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١١٨٤ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٠

- مؤدى ما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة ١١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذي يحكم واقعة الدعوى - انه إذا كان البناء لا يشغل غير جزء من الأرض المسموح بالبناء عليها فلا يحتسب في تقدير الإيجار من قيمة الأرض إلا القدر المخصص لمنفعة البناء فقط بشرط تحديد هذا القدر بقواصل ثابتة و إلا فلا تحسب سوى المساحة المبنى عليها بالفعل .

- عملاً بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ و لائحته التنفيذية تقدر أجرة المبنى على أساس قيمة الأرض والمباني . و إذا كان البناء قد ارتفع إلى المسموح به قانوناً أو إلى أكثر من المسموح به ، فإنه يعين احتساب ككل قيمة الأرض على الأدوار المقامة فعلاً ، و يتكون من مجموع عنصرى قيمة الأرض والمباني القيمة الإيجارية الكلية للمبنى بالنسب التي نص عليها القانون لم توزع هذه القيمة على

وحدات المبنى على أساس نسبة مساحة كل وحدة للمساحة الكلية للمبنى و ظروفها و صفتها و الفرض من إستعمالها .

الطعن رقم ٥٧٥ لسنة ٤٩ مكتب قتي ٣٣ صفحة رقم ٧٠١ بتاريخ ١٩٨٢/٦/٩

إذا كان الترخيص للمستاجر بإستعمال المكان المؤجر لتدقاً يتطوى على التصريح له بالتأجير بالفرض الذى يحق معه للمؤجر زيادة الأجرة بنسبة ٧٠٪ من الأجرة القانونية فإن هذه الزيادة تسرى على الأمة الدعوى حتى ١٩٧٧/٩/٩ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذى رفع هذه الزيادة إلى نسب حدها فى المادة ٤٥ بان نص على انه "فى جميع الأحوال التى يجوز فيها للمستاجر تأجير المكان أو جزء من المكان المؤجر مفروضاً يستحق المالك أجرة إضافية عن مدة التأجير مفروضاً بواقع نسبة من الأجرة القانونية تحسب على الوجه الآتى : " أ .. ب ، ... ج " مائة و خمسون فى المائة [١٥٠٪] " عن الأماكن المنشأة منذ ٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ حتى تاريخ العمل بهذا القانون " و ذلك إستصحاباً لما أوردته المذكرة الإيضاحية لهذا القانون من أن الأحكام التى تتضمنها قوانين الإيجارات تأخذ فى حسابها الإستعمال الأغلب الأعم للأماكن و هو السكنى و لا يستساغ أن تسرى هذه الأحكام و ما يتعلق بتحديد الأجرة على الأماكن التى تستعمل فى غير هذا الفرض و بالذات فى الأغراض التجارية و المهنية التى تدر عائداً مجزئاً ليصبح من العدالة زيادة هذه الأجرة تعويضاً للمالك عما يحيط بالإستعمال لغير السكنى من إصطارات و ظروف تعجل بإستهلاك المبنى . و قد قطع تقرير لجنة الإسكان بمجلس الشعب فى الإفصاح عن نطاق تطبيق المادة ٤٥ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فأكد أن " الأجرة الإضافية قيمة تستحق فى كل صور المفروش و منها الفنادق و اللوكالات و البنسيونات و الشقق المفروشة و غير ذلك من صور التأجير المفروش " فكشف بذلك عن غرض الشارع من أن الأجرة الإضافية تستحق فى كل صور التأجير المفروش - سواء إتفق عليه لدى بدء الصالدة أو لاحقاً له و ذلك عن مدة التأجير مفروضاً . لما كان ذلك و كانت عين النزاع التى أجرها الطاعنان للمطعون ضدّها قد أجرت لأستعمالها ملحقاً لفندق سان جيوفانى فإنه يسرى عليها حكم المادتين ٢٨ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، ٤٥ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ و إذ جرى الحكم المطعون فيه على غير هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ١٥٥٨ لسنة ٥١ مكتب قتي ٣٣ صفحة رقم ٧٢٦ بتاريخ ١٩٨٢/٦/١٠

النص فى الفقرة الثانية من المادة ١٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على انه " يترتب على قبول الطعن إعادة النظر فى تقدير أجرة باقى الوحدات التى شملها قرار لجنة تحديد الأجرة و يعتبر الحكم الصادر

في الطعن ملزماً لكل من المالك والمستأجرين " يدل على أن مناط إعادة النظر في تقدير اجرة باقي الوحدات و لو لم تكن محلاً للطعن من ذوي الشأن أن يحكم في موضوع الطعن بالقبول ، أما وقد انتهى الحكم المطعون فيه إلى رفض دعوى الطاعن فلا محل للتحدي بالنسب سالف البيان هذا ومن المقرر انه إذا ثبت الحكم عن الرد على دفاع غير مؤثر في النتيجة التي انتهى إليها فإنه لا يكون معيلاً بالقصور ولا الإخلال بحقوق الدفاع .

الطعن رقم ٨٣٤ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٩٢٦ بتاريخ ١٩٨٣/٤/١١

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن عبء إثبات الأجرة الأساسية يقع على عاتق من يدعي أن الأجرة الحالية تختلف عن الأجرة القانونية زيادة أو نقصاً .

الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٤٤٩ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٩

– قيود الأرتفاع التي يعين الإعداد بها عند تقرير الأجرة ، وطبقاً لما قضى به المادة ٩١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ – المنطبق على والعة الدعوى – هي تلك التي تفرضها قوانين تنظيم المباني وغيرها من اللوائح والقوانين ، ولما كان مؤدى المادتين ٥ ، ٦ من اللاحة التنفيذية للقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني والصادر بها القرار الوزاري رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ انه إذا كان البناء يقع عند تلاقي طريقين معامدين يختلف عرضاهما جاز أن يصل الإرتفاع في الواجهة المطلة على أقل الطريقين عرضاً إلى مثل ونصف عرض أكبر الطريقين عرضاً طالما أن هذا الإرتفاع لا يزيد عن ثمانية أمثال نصف عرض الطريق الأضيق ، وذلك بطول من الواجهة المطلة على هذا الطريق مساوي لعرض الطريق الأوسع .

– مؤدى نص المادة ١١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ انه في حالة عدم الوصول بالمباني إلى الإرتفاع الذي تسمح به قيود التنظيم فيحسب من كمال قيمة الأرض المخصصة لمنفعة البناء ومن تكاليف إقامة الأساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق نسبة تقدر ما أقيم من طوابق إلى العدد الذي يسمح به قيود الإرتفاع وهو ما يصدق على حالة التعليه في مبنى أقيم دون استكمال قيود الإرتفاع إذ يعين إحتساب حصة هذه المباني المستحقة في كمال قيمة الأرض المخصصة لمنفعة البناء وفي تكاليف إقامة الأساسات والمرافق والتوصيلات الخارجية وذلك بنسبة ما أقيم فعلاً من أدوار مستحقة إلى العدد الكلي الذي تسمح به قيود الإرتفاع .

الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٥٣٧ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٣

المشروع إتخذ كأجرة أساس بالنسبة لمدينة الإسكندرية أجرة شهر أغسطس سنة ١٩٣٩ و شهر إبريل سنة ١٩٤١ ، و أجرة المثل ، و المقصود بأجرة المثل هو أجرة شقة مماثلة لشهر الأساس و ذلك بالنسبة للأماكن المنشأة قبل يناير سنة ١٩٤٤ ، و على أن يقع عبء إثبات أجرة الأساس على من يدعى أن الأجرة الواردة بالمقد تختلف عن الأجرة القانونية زيادة أو نقصاً - لما كان ذلك و كان الثابت من الأوراق أن الحكم المطعون فيه قد اعتد فى تحديد القيمة الإيجارية لمين النزاع المنشأة بمدينة الإسكندرية قبل يناير سنة ١٩٤٤ و التى يستأجرها الطاعن بمبلغ شهرياً قياساً على أجرة المثل لشقة أخرى بذات العقار فى شهر أغسطس سنة ١٩٦٨ فى غير شهر الأساس فانه يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٤١٥ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٠٨٣ بتاريخ ١٩٨٣/٤/٢٨

النص فى الفقرة الرابعة من المادة ١١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذى يحكم والعة الدعوى و التى كانت تقابلها الفقرة الخامسة من المادة الثانية من القانون رقم ١٩٦٢/٤٦ ، و النص فى الفقرة الخامسة من المادة ١١ سالفه البيان و التى كانت تقابلها الفقرة السادسة من المادة الثانية من القانون رقم ١٩٦٢/٤٦ - يدل على انه و لئن كانت القاعدة العامة فى تقدير قيمة الأرض عند البناء على جزء منها ألا يحسب من قيمتها إلا القدر المخصص لمنفعة البناء فقط ، و تحميل الجزء المعطل منها على حساب المالك إلا انه يستثنى من هذه القاعدة إذا كان المبنى مسكناً مستقلاً كالفلا أو كان ذا صفة خاصة كالمدارس والمستشفيات فيحسب كامل قيمة الأرض و الأساسات و التوصلات الخارجية و أبناً كانت المساحة المبنية و أبناً كان ارتفاع البناء إذ أن هذه المعايير أعدت لتكون على الحالة التى انشئت بها دون زيادة ما لم يغير المالك فى وضعها فعندئذ يعاد تقدير القيمة الإيجارية بما يتناسب مع الوضع الجديد .

الطعن رقم ٨٢٤ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٦٥٨ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٩

أن النص فى المادة ٧/٣ من القانون ١٩٦٥ لسنة ١٩٦٥ على وجوب أن تعدل القيمة الإيجارية للأماكن التى تم تقديرها نهائياً على أساس الأجرة المخفضة طبقاً لحكم الفقرة الأولى منها بمقولة ٣٥٪ من الأجرة المصافد عليها ، أو طبقاً للتقدير الذى تم وفقاً لأحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ أيهما أقل يدل على أن المشروع قد امتساض عن التقدير الواقع للأجرة الذى نص عليه القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتقدير حكى لها متى كان ذلك لصالح المستأجر ، مما مؤداه أن التقدير الواقع للأجرة الذى تم تطبيقاً

للقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ يضحى عديم الأثر ، و مما مؤداه أيضاً أن المشرع قد افترض في التقدير الحكمي الذي أتخذله انه يمثل القيمة الإيجارية الصحيحة بمراعاة أسس و عناصر تقديرها المتصوص عليها في القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بما تضمنه من انه في حالة عدم إستكمال البناء الحد الأقصى للإرتفاع المسموح به ألا تحسب من قيمة الأرض و الأساسات و التوصلات الخارجية للمرافق إلا نسبة ما أقيم فعلاً من أودار إلى العدد الكلي لها الذي تسمح به قيود الإرتفاع و كان البين من تقرير الخبير أن البناء لم يكن قد إستوفى بأدواره قبل الصلة أقصى قيود الإرتفاع الذي يسمح بالصلة دوراً آخر ، مما يترتب عليه بالضرورة به أن التقدير الحكمي الذي أتخذ أساساً للقيمة الإيجارية لهذه الأودار عملاً بالقانون ٧ لسنة ١٩٦٥ لم يتضمن من قيمة الأرض و تكاليف إقامة الأساسات و التوصلات الخارجية للمرافق إلا نسبتها بحيث انه كان يصح عند تقدير القيمة الإيجارية لدور الصلة محل النزاع إحساب نسبة ما يخصه منها طبقاً للقانون ، و إذ لم يحتسب الحكم المطعون فيه عند تقدير القيمة الإيجارية لدور الصلة هذه النسبة فانه يكون قد خالف القانون و أخطأ في تطبيقه - هذا إلى انه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المبالغ المدفوعة إلى هيئات التأمينات الإجتماعية مقابل الاشتراك بها عن عملية البناء و كلها مصروفات الرخصة و الإشراف الفعلي تعبر من التكاليف الفعلية للبناء و يجب مراعاتها عند تقدير قيمة المباني متى كان صاحب البناء هو الذي تحملها ، و كان الحكم المطعون فيه قد رفض إحساب هذه المبالغ على سند من أنها تدخل في تكلفة متر المباني التي أوردها الخبير في تقريره الذي أقام عليها قضاؤه رغم أن هذا التقدير لم يفصح عن مدى مراعاته لها عند تقدير التكلفة فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٩١٠ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٥٤٠ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٣

- النص في المادة ١٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ صريح في قصر تطبيق أسس التقدير الواردة به على المباني التي رخص لإقامتها بعد العمل بالقانون المذكور في ١٩٧٧/٩/٩ و إذ كان البين من الأوراق أن المباني محل النزاع قد تم بناؤها في عام ١٩٧٦/١/٥ أي قبل العمل بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فانه لا محل لتطبيق أسس التقدير الواردة به على المباني موضوع النزاع .

- مفاد نص المادة ٤/١١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - المنطبق على الدعوى - انه إذا كانت بعض وحدات المبنى لا سبيل إلى اتفاعها بجزء من المساحة المخصصة لمنفعة المقار فلا يحسب في تقدير أجرتها من قيمة الأرض سوى النسبة المقررة لها من المساحة التي أقيمت عليها هذه الوحدات .

لنظمن رقم ١١٢٧ لسنة ٤٨ مكتب فتى ٣٤ صفحة رقم ٩٨٥ بتاريخ ١٨/٤/١٩٨٣

- مودى نص المادة ٥ مكرراً [٥] من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المضافة بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ أن الأجرة التي يجرى عليها التخفيض بنسبة ٢٠٪ هي الأجرة المسماة في التقدير الساري في ١٩٦١/١١/٥ أو الأجرة التي يثبت أنه جرى التعامل بها في شأن المكان المؤجر ذاته طوال السنة السابقة على ذلك التاريخ أيتهما أقل ، و لا يلجأ إلى أجرة المثل إلا إذا لم يكن قد سبق تأجيله أو تعذر إثبات الأجرة المتعادل عليها .

- مودى نص المادة الأولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ أن الأجرة التي يحسب على أساسها التخفيض بنسبة ٢٠٪ هي الأجرة الحالية أي الأجرة الأصلية بعد أعمال التخفيضات طبقاً لقوانين التخفيض السابقة التي انطبقت على المكان المؤجر ، و لا يشار إلى أجرة المثل إلا إذا كان المكان لم يسبق تأجيله قبل العمل بأحكام هذا القانون .

لنظمن رقم ١١٢٧ لسنة ٤٨ مكتب فتى ٣٤ صفحة رقم ٩٨٥ بتاريخ ١٨/٤/١٩٨٣

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن عبء إثبات أجرة الأساس يقع على عاتق من يدعى أن الأجرة المتفق عليها تختلف عن الأجرة القانونية فإن فشل تعين الأخذ بالأجرة الإضافية .

لنظمن رقم ١١٥٦ لسنة ٤٨ مكتب فتى ٣٤ صفحة رقم ١٥٩٥ بتاريخ ١١/١٤/١٩٨٣

- المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى كان النص واضحاً جلى المعنى في الدلالة على المراد منه فلا يجوز الخروج عليه أو تأويله ، و أنه متى كانت صياغته عامة مطلقة فلا يجوز تخصيص عمومته أو تقييد إطلاقه ولما كان النص في المادة ٥ مكرراً [١] من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المضالمة بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ على أن " تخفيض بنسبة ١٥ ٪ الأجرور الحالية للأماكن التي أنشئت منذ أول يناير سنة ١٩٤٤ وذلك ابتداء من الأجرة المستحقة عن شهر أكتوبر سنة ١٩٥٢ يدل في وضوح و جلاء على أن المشروع إتخذ من أجرة شهر سبتمبر سنة ١٩٥٢ أجرة أساس يجرى عليها التخفيض بنسبة ١٥٪ بالنسبة للأماكن التي أنشئت منذ أول يناير سنة ١٩٤٤ و جاءت صياغة النص عامة مطلقة فلا محل لتخصيص عمومته وتقييد إطلاقه بقصر إتخاذ أجرة شهر سبتمبر سنة ١٩٥٢ أجرة أساس على حالة وحدة الغرض من إستعمال العين في هذا الشهر في المدة التالية له و لان إتفاق المتعاقدين على وجه إستعمال العين المؤجرة في غرض أو آخر لا تأثير له على الأجرة المحددة ما دام هذا الاتفاقي في الحالتين انتفاعاً عادياً و في نطاق القيود القانونية المقررة بشأنه ما لم ينص القانون على غير ذلك .

- النص في المادة ٥ مكرراً [٧] من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المتضافة بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ على أن تكون الأجرة بالنسبة للأماكن المذكورة في المادة السابقة إذا لم يكن قد سبق تأجيرها على أساس أجرة المثل عند العمل بهذا القانون مخفضة بنسبة ١٥٪ . " يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انه لا يلجأ إلى أجرة المثل إلا إذا لم يكن المكان قد سبق تأجيره أو إذا كان قد سبق تأجيره وتعلم الوصول إلى أجرة شهر سبتمبر سنة ١٩٥٢ .

- أجرة شهر سبتمبر سنة ١٩٥٢ المتخذة أساساً يجرى عليه التخفيض المنصوص عليه في المادة الخامسة مكرراً [١] من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ يجوز إثباتها عند علم إمكان الحصول على المقد المكتوب بكافة طرق الإثبات بما فيه البينة و القرائن لأن المطلوب إثباته ليس التعاقد في ذاته بل قيمة الأجرة في تاريخ معين و هي تعتبر بهذه المثابة واقعة مادية تدخل منها المشرع أساساً يجرى عليها التخفيض

الطعن رقم ١٤٤٩ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ١٩٦٤ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٨

- النص في المادتين العاشرة والحادية عشرة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - المقابلتين للمادتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - على أسس معينة لتحديد أجرة المباني يوجه تقدير أجرة المبنى إجمالاً لم توزعها على وحداته ، و من ثم فإن تقديرها هو مما تتأثر به جمعاً أجرة كافة الوحدات و يكون النزاع في أسس هذا التقدير المشتركة - ومنها ثمن الأرض وتكاليف الأساسات و توصيلات المرافق الخارجية و عدد الطوابق التي يجب أن يقسم عليها كل ذلك هو نزاع في موضوع غير قابل للتجزئة و لا يحتمل الفصل فيه غير حل واحد بعينه و يستلزم أن يكون الحكم فيه واحداً بالنسبة لجميع مالكي المبنى و مستأجره على السواء .

- لما كانت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات التي قيدت مطلق حكم الشق الأخير في المادة ٢/٢١٨ منه توجب إشتغال صحيفة الطعن بالنقض على أسماء جميع الخصوم الواجب إختصاصهم فيه مما مفاده وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، انه إذا أغفل الطاعن أن يختصم في الميعاد بعض المحكوم لهم في الحكم المطعون فيه الصادر في موضوع غير قابل للتجزئة ، كان طعنه باطلاً و كان البين من أوراق الطعن أن الحكم المطعون فيه صادر في مادة تقدير أجرة المبنى الذي يملكه الطاعنان و يستأجر المطعون ضدهم وحدات فيه و هؤلاء و أولئك يتنازعون في أسس تقدير الأجرة الخاصة بتمن الأرض وتكاليف الأساسات و توصيلات المرافق الخارجية و عدد الطوابق التي يقسم عليها مجموع كل ذلك هل هو الخمسة الطوابق القائمة الآن أن هو العشرة الطوابق التي تسمح بها قيود الإرتفاع القانونية و من

ثم فهو صادر في موضوع غير قابل للتجزئة ، لما كان ذلك و كان الطاعنان لم يوجها طعنهما العالي في الميعاد المقرر لرفعه إلى المستأجر السابق عليه - و هم من المستأجرين الصادر لصالحهم الحكم المطعون فيه ، فان الطعن يكون باطلاً و لا يصححه إختصاصهم فيه بعد انقضاء ميعاد رفعه .

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٣ مكتب قتي ٣٥ صفحة رقم ٣٦٦ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢
النص في المادة الأولى من قرار بلدية القاهرة الصادر في ١٩٥٦/٣/٨ - و الذي فرض رسماً على شاغلي المباني الواقعة في حدود إختصاص المجلس البلدي لمدينة القاهرة يدل على أن رسم شاغلي المباني الذي فرضه بلدية القاهرة بواقع ٢٪ من القيمة الإيجارية يلتزم المستأجر بأدائه للمؤجر مع الأجرة الشهرية وملحقاته اعتباراً من ١٩٥٦/٤/١ ، و إذ حدد المطعون فيه القيمة الإيجارية بعد أن أجرى التخفيضات المقررة قانوناً دون أن يحمل المطعون ضده الأول برسم الشاغلين بقولر بلدية القاهرة المؤرخ ١٩٥٦/٣/٨ الذي تمسك به الطاعن في شرح إستئنافه الفرعي ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٢٨٠ لسنة ٤٨ مكتب قتي ٣٥ صفحة رقم ١٣٨ بتاريخ ١٩٨٤/١/٥
النص في المادة ١٤ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على انه " تسرى أحكام هذا القانون على الأماكن و أجزاء الأماكن غير الواقعة في المناطق المبنية بالجدول المشار إليه بالمادة الأولى إذا كانت مؤجرة لمصالح الحكومة و فروعها . . . و يكون احتساب الأجرة على أساس أجرة شهر أغسطس سنة ١٩٤٤ . . . أو أجرة المثل . . . يدل و على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - على سريان جميع أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على تلك الأماكن بكافة ما إشتمل عليه من قيود و قواعد منظمة للعلاقة بين المؤجر و المستأجر و من بينها المتعلقة بتحديد الأجرة و آية ذلك ما ورد بالفقرة الثانية من النص من تحديد أجرة تلك المباني و طريقة احتسابها على أساس خاص ، تبعاً للجهة الحكومية المستأجرة لها .

الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٤٩ مكتب قتي ٣٥ صفحة رقم ٩١٧ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٥
- النص في الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن تخفيض أجرة الأماكن و المعمول به في ١٩٦٥/٢/٢٢ على انه " تخفض بنسبة ٣٥٪ الأجر المعتاد عليها للأماكن الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ و التي لم يكن قد تم تقدير قيمتها الإيجارية طبقاً لأحكام هذا القانون تقديراً نهائياً غير قابل للطعن فيه ... " يدل - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على انه وان كان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد ناط باللجان المشكلة طبقاً لأحكامه

تقدير أجور الأماكن الخاضعة له إلا أنه بالنظر لما لمسه المشرع - و على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية من بقاء عمل هذه اللجان مما أدى إلى مفالات الكثير من الملاك في تقدير الأجرة ، و إستمرار المستأجرين في دفع الأجرة المرتفعة وفقاً طرئاً حتى تنتهى اللجان من عملها قد إستهدف تلافي عيوب التطبيق العملي لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ فنص على أن يكون تحديد الأجرة المتعاقد عليها منخفضة بمعدل ٣٥٪ بالنسبة للحالات التي ما زالت قائمة في تاريخ صدوره سواء أمام لجان التقدير أو أمام مجلس المراجعة و التي لم يصدر في شأنها تقدير نهائي غير قابل للطعن على أن يقوم هذا التحديد الحكمي ، مقام تقدير اللجان و يكون له أثر رجعي من بدء التعاقد .

- عالج المشرع ما درج عليه بعض المؤجرين من إعطاء عقود الإيجار التالية لتاريخ العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ تاريخاً سابقاً على تاريخ نفاذه في ١٩٦٥/٢/٢٢ و النص في هذه العقود على أجور تعاقدية مرتفعة كي يستطيعوا من أحكام التقدير الحكمي سالف الذكر فأصدرت اللجنة العليا لتفسير أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ القرار التفسيري التشريعي رقم ٩ لسنة ١٩٦٥ و قد نصت المادة الثانية منه على أنه لا تخصص اللجان بتقدير أجرة الأماكن المتعاقد عليها قبل ١٩٦٥/٢/٢٢ إذا كان قد تم إخطار اللجان عنها أو شملت فعلاً قبل هذا التاريخ " و مؤدى ما تقتضي به هذه المادة - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ألا اختصاص للجان بتقدير الإيجارات بتحديد أجرة الأماكن المتعاقد عليها قبل ١٩٦٥/٢/٢٢ متى كان المؤجر قد أعطى عنها تلك اللجان أو ثبت أن الأماكن المؤجرة قد شملت قبل هذا التاريخ .

الطعن رقم ٥٤٧ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ١٦٤٥ بتاريخ ١٩٨٤/٦/١٣

تراعى المطعون ضده - المستأجر في رفع دعوى إنقاص الأجرة لا يعد نزولاً عن حقه في هذا الطلب لأن هذا النزول الصريح أو الضمني يقع باطلاً و لا يحده به لصاق قواعد تحديد الأجرة بالنظام العام .

الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ٧٣٠ بتاريخ ١٩٨٤/٣/١٩

مفاد المادة ١١ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٩ المنطبق على القصة المدعى أن العبرة في تقدير قيمة الأرض هي بمن المثل وقت البناء وعلى أساس قيمتها السوقية كما أن تقدير قيمة المباني إنما يتعين أن يكون على أساس التكاليف الفعلية مهما بلغت محسوبة وفقاً لسعر السوق وقت إتمام البناء حتى ولو خالفت هذه التكاليف الفئات المحددة بقرار وزير الإسكان .

الظعن رقم ٥٨٤ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ٤٦٨ بتاريخ ١٣/٢/١٩٨٤

مؤدى المادة الأولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ و المادة الخامسة مكرراً "١" من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المتصلة بالرسوم بقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ من ذات القانون أن تختص لأحكام هذا المرسوم المباني التي أنشئت منذ أول يناير سنة ١٩٤٤ و كان البدء في إنشائها ، سابقاً على ١٨/٩/١٩٥٢ تاريخ العمل به ، و لما كان البين من تقرير الخبير على ما سجله الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أن عين النزاع أنشئت في سنة ١٩٥٠ فإنها تخضع لأحكام المرسوم بقانون سالف الذكر و من ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ عمل أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ على أجرة تلك العين لا يكون قد مخالف القانون .

الظعن رقم ٦٢١ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ٢٢٢١ بتاريخ ٢٦/٢/١٩٨٤

- العبارة في نطاق تقدير الأجرة القانونية هي بقيمة التكاليف التي تحسب منها الأجرة بنسب معينة حددها القانون كالثلاثة رأس المال المستمر في المباني و ليست بقيمة أحد العناصر الداخلة في هذا التقدير فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى زيادة الأجرة القانونية تبعاً لزيادة التكاليف الإجمالية للمبنى عما حددها الحكم المستأنف أخذاً بتقرير الخبير الذي إطمأن إليها لسلامته ، فإن الطاعن لا يكون بذلك قد أضر بعلقه حتى و لو كان الحكم المطعون فيه قد نزل في تحديده لأحد عناصر الأجرة عما حدده الحكم المستأنف أن جعل قيمة التوصلات الخارجية خمسمائة جنيه بدلاً من ألف جنيه و خمسمائة .

- المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن ملاد نص المادة ١١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - المنطبق على واقعة الدعوى - أن العبارة في تقدير قيمة الأرض هي بضمن المثل وقت على أساس قيمتها السوالية دون الإعتداد بالضمن الحقيقي الذي يكون قد دلعه المالك .

الظعن رقم ٨٧٨ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ٢٢٢٧ بتاريخ ٢٦/٢/١٩٨٤

أوجب المشرع في المادتين ١١ ، ١٢ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المنطبق على واقعة الدعوى احتساب نسبة محددة من قيمة الأرض يدخل في حساب تقدير الأجرة ، فإن مخالفة هذه النسبة هو الذي يوجب الخطأ في تطبيق القانون .

الظعن رقم ٨٨٨ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ٢١٥٧ بتاريخ ١٩/٢/١٩٨٤

لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن أحكام تحديد الأجرة الخاضعة لقوانين إيجار الأماكن هي قواعد أمرة و معلقة بالنظام العام و كان مؤدى المادتين العاشرة و الحادية عشرة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المنطبق على واقعة الدعوى - وجوب احتساب تكاليف الأساسات و التوصلات

الخارجية للمرافق ومنها توصيلات الكهرباء والمياه والمجارى ضمن عناصر تقدير الأجرة وفقاً لهذا القانون وذلك سواء قام بها المالك أو المستأجر الذى له حق الرجوع على الأول بقيمة ما أنفقه أن كان هو الذى قام بإنشائها على نفقته .

الطعن رقم ٩٨٨ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢١٦٥ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٨٤

- من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن قواعد تحديد الأجرة - فى ظل القوانين الخاصة بتأجير الأماكن هي قواعد أمرة لا يجوز الإتفاق على مخالفتها بما يجاوز الأجرة التى تحددها هذه القوانين .

- إذا أدخلت على نفقة المؤجر تعديلات جوهرية على جزء من مبنى قديم غيرت من طبيعته أو فى طريقة استعماله بحيث تؤثر على قيمته الإيجارية تأثيراً محسوساً ، فإن هذا الجزء يعتبر فى حكم المنشأ حديثاً وقت إدخال التعديلات عليه و يخرج من نطاق تطبيق القانون السابق و يخضع من حيث تحديد أجرته لحكم القانون الذى تمت تحت سلطانه هذه التعديلات .

إذا كانت التعديلات لا ترقى إلى مرتبة التعديلات الجوهرية على النحو السابق و إنما مجرد تحسينات زادت من منفعة المستأجر العين المؤجرة فإنها تقوم و يضاف مقابلها إلى الأجرة السارية ، و إذا ما حصل إتفاق على تقويم هذه التعديلات تعين إعمال هذا الإتفاق ما لم يثبت أن هذا التقويم كان مبالغاً فيه بقصد التحايل على أحكام القانون ففقدت المحكمة قيمته .

الطعن رقم ١٠٨٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٧٨٤ بتاريخ ١١/١/١٩٨٤

أحكام التشريعات الإستثنائية الخاصة بإيجار الأماكن و تنظيم العلاقة بين المؤجرين و المستأجرين ، بما تضمنته من قواعد بشأن استمرار عقود إيجار تلك الأماكن بقوة القانون لمدة غير محددة و انتهائها فى الحالات التى يجوز فيها ذلك ، هي - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من القواعد القانونية الآمرة المتعلقة بالنظام العام ، فيلتزم المتعاقدان بالنزول عليها و إذ كانت تلك التشريعات - و من بينها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ - الذى أبرم عقد الإيجار مثار النزاع فى ظله ليد منعت المؤجر من إخراج المستأجر من المكان المؤجر و لو بعد انتهاء مدة الإيجار و سمحت للمستأجر بالبقاء شاغلاً له ما دام موثقاً بالتزاماته على النحو الذى فرضه عقد الإيجار و أحكام القانون ، فإن تلك التشريعات تكون قد قيدت فى شأن إيجار الأماكن الخاضعة لأحكامها من نصوص القانون المدنى المتعلقة بانتهاء مدة الإيجار و جعلت عقود تلك الأماكن ممتدة تلقائياً و بحكم القانون إلى مدة غير محددة لصالح المستأجر طالما بقيت تلك التشريعات التى أملتھا إعتبارات النظام العام سارية .

الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٥٦ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ١٨ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٨٧

إذ كان الين من الأوراق أن المطعون ضدهم و السيدة / أقاموا الدعوى ابتداء بطلب إخلاء الشقة محل النزاع و تسليمها لهم بينما أقامت الطاعنة دعوى فرعية ضد المدعين بطلب تحرير عقد إيجار لها عن تلك الشقة و حكم ابتدائياً برفض الدعوى الأصلية و بإجابة الطاعنة إلى طلباتها في الدعوى الفرعية فإستأنف المطعون ضدهم فقط هذا الحكم دون المدعية الرابعة السيدة / و لم تأمر المحكمة بإختصاصها في الإستئناف حتى صدور الحكم فيه ، و كانت الدعوى بطلب إخلاء العين المزجورة و تسليمها للمؤجر و طلب الخصم إلزام المؤجر بتحرير عقد إيجار لا تقبل التجزئة بحسب طبيعة المحل في كلا الطرفين فان الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الإستئناف شكلاً دون إختصاص المحكوم عليها التي لم تطعن بالإستئناف يكون قد خالف قاعدة قانونية إجرائية متعلقة بالنظام العام كانت عناصرها الموضوعية مطروحة على محكمة الموضوع بما يجوز معه التمسك ، بها لأول مرة أمام محكمة النقض

الطعن رقم ١٢٨٦ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ٢٩٢ بتاريخ ٢٠/٢/١٩٨٥

مفاد النص في الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ من انه " يدخل في في تقدير الأجرة المطلق عليها أو أجرة المثل تقدير كل شرط أو إلزام جديد لم يكن وارداً في العقود المبرمة قبل أول مايو ١٩٤١ أو لم يجر العرف في هذا التاريخ بقرضه على المستأجر " ، كما يواجه صراحة حالة ما إذا فرضت على المستأجر التزامات جديدة بموجب القانون أو الإتفاق أو العرف لم تكن مفروضة عليه في شهر الأساس ، فانه يواجه أيضاً - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حالة ما إذا فرضت على المؤجر التزامات جديدة بموجب القانون أو الإتفاق أو العرف لم تكن مفروضة عليه في شهر الأساس ليعين تقويمها بقرض أنها كانت موجودة في شهر الأساس و إضافتها إلى الأجرة الإثباتية أو أجرة المثل في ذلك الشهر .. و مصدر القيد أو الميزة المقابلة إتفاق المتعاقدين بغطاء من أحدهما يوليه المتعاقد الآخر متجاوزاً نطاق القيود القانونية ، و في هذه الحالة و سواء تراضا على ذلك في عقد الإيجار ذاته أو في إتفاق لاحق فانه يعين إعمال ما تلاقى عليه إرادتهما بشأن تقديم هذه الميزة ما لم ينطوي ذلك على تحايل على أحكام الأجرة القانونية لما كان ما تقدم و كان ملحق عقد الإيجار قد حذر في ظل الأمر العسكري رقم ٣١٥ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالأمر العسكري ٤٠٢ لسنة ١٩٤٣ الذي كان لا يجيز للمؤجر طلب الإخلاء إلا في حالات ثلاث هي التأخير في سداد الأجرة و إساءة إستعمال العين المؤجرة ، و قيام ضرورة قصوى للمالك لتجنته إلى شغل المكان المؤجر ، و كان ما ورد بهذا الملحق من قيد على المؤجر بعدم طلب إخلاء المستأجر لأي سبب كان سواء لشغل العين بنفسه

أو بأحد ذويه أو لأي سبب آخر طالما بقي المستأجر ملتزماً بتنفيذ شروط و التزامات العقد ، ينطوي على حجب المؤجر عن استعمال حقه في طلب الإخلاء إذا قامت به ضرورة لشغل المكان المؤجر فقط و ليس لأي من السببين الأولين المشار إليها بالأمر العسكري المعدل انفس الذكر و هما التخلف عن سداد الأجرة و إساءة استعمال المكان باعتبار أنها من شروط التعاقد التي يلتزم المستأجر بتنفيذها طبقاً لما ورد بملحق العقد و بالتالي فلا يشملها القيد الوارد به و كان ما انتظمه هذا القيد يمثل انقصاصاً لحقوق المؤجر قبل المستأجر على نحو لم يكن وارداً في عقود الإيجار المبرمة قبل أول مايو ١٩٤٢ ولم يجر العرف في هذا التاريخ بفرضه على المؤجر ، بما يعد ميزة للمستأجر إتفق على تفويضها و إضافة مقابلها إلى أجرة شهر الأساس ، و لما كان حق المؤجر في طلب الإخلاء لقيام ضرورة تلجئه إلى شغل العين المؤجرة الذي تقرر له بمقتضى الأمر العسكري ٣١٥ لسنة ١٩٤٢ بعد تعديله بالأمر العسكري ٤٠٢ لسنة ١٩٤٣ قد استمر قائماً في ظل الأوامر العسكرية والمراسيم بقوانين متتالية حتى بعد صدور القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ و لم يبلغ إلا بموجب القانون ٢٤ لسنة ١٩٦٥ و كان مقتضى هذا الإلغاء زوال القيد و الميزة المقررة بمقتضى الاتفاق بعد أن أصبحت مفروضة بموجب القانون الذي إرتأى في مجرد فرضها لذاتها ما يحقق التوازن بين طرفي التعاقد دون أن يمنح المؤجر حقاً في تقاضى مقابل إضافي عنها ، و كان يصير الإلتزام بما فرضه القانون في هذا الشأن بما لازمه إلتزام المؤجر بهذا القيد أن يكون له حق في تقاضى مقابل إضافي يقابل ما عاد على المستأجر من ميزة و إلا كان في تقاضيه لهذا المقابل الإضافي - على خلاف ما قد يقضى به القانون - تعادل على أحكام الأجرة القانونية المتعلقة بالنظام العام .

الطعن رقم ١٣٦٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٥٢٢ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٧
المقرر أن تحديد أجرة الأماكن طبقاً للقوانين المحددة للإيجارات و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة من النظام العام - إذ تتحدد به - متى صار نهائياً - القيمة الإيجارية إزاء الكلفة .

الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٥٠٨ بتاريخ ١٩٨٦/٤/٣٠
المنازعة بين المؤجر و المستأجر بصدد تحديد الأجرة هي خصومة مدنية بحسب طبيعتها و أصلها بحيث لا يفقدها هذا الطابع الموضوعي ما يلبسها من عنصر إداري شكلي هو صدور قرار تحديد الأجرة في أول الأمر من لجنة إدارية ، لان من شأن الرأى الفاصل في هذه الخصومة أن تتحدد به المراكز المالية و الحقوق المتبادلة بين أطرافها و هو اختصاص مدني بحت ، و قد أنفث المشرع عن ذلك العنصر الإداري و أعاد بالطابع المدني لهذه المنازعات نص في الفقرة الثانية من المادة ١٣ من

القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ على أن يكون الطفن على قرارات تحديد الأجرة أمام المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها المقار الموزع ، كما أوجب في المادة ٤٢ على مجالس المراجعة التي كانت تخصص بنظر التظلمات في قرارات لجان تقدير القيمة الإيجارية طبقاً للقانون رقم ٤٦ سنة ١٩٦٢ لتحديد إيجار الأماكن - أن تحيل التظلمات المعروضة عليها عند العمل بأحكام القانون رقم ٥٢ سنة ٦٩ إلى المحاكم الابتدائية الكائن في دائرتها محل المقار بغير رسوم بالحالة التي كانت عليها .

الطفن رقم ١٣٩٣ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٣٣٨ بتاريخ ١٩/٣/١٩٨٦

مفاد نص الفقرة الثانية من المادة ١١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - المنطبق على واقعة الدعوى انه إذا سبق أن أحسب لصالح المالك كامل قيمة الأرض والأساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق العامة في الأدوار التي إسعوى البناء الارتفاع إليها طبقاً لقوانين تنظيم المباني وأصبح تقدير أجرته نهائياً حائزاً لقوة الأمر المقضي ، فإن إقامة دعواً جديداً بعد ذلك مجزواً حدود الارتفاع المسموح بها سواء رخص به أو لم يرخص به ، لا يجوز أن يدخل في تقدير أجرته القانونية شيء من قيمة الأرض والأساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق العامة تزيد عن الحد الأقصى المقرر في الفقرة ١ من المادة ١٠ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ لأن تحديد قيمة استثمار الأرض والمباني الواردة في القانون سالف الذكر ولائحته التنفيذية من النظام العام .

الطفن رقم ١٩٦٤ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٦٧٧ بتاريخ ١٢/٦/١٩٨٦

النص في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ١١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - المنطبق في الدعوى يدل على أن العبرة في احتساب كامل قيمة الأرض والأساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق العامة في تقدير القيمة الإيجارية هي باستكمال المبنى الحد الأقصى التي تسمح به قيود الارتفاع ليست بما يقيم فعلاً من الأدوار ، فإذا لم يقيم المالك إلا عدداً من الأدوار دون العدد الكلي للأدوار الكاملة التي تسمح بها تلك القيود ، فلا تحسب قيمة الأرض والأساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق إلا بنسبة ما يقيم من الأدوار إلى العدد الكلي الذي تسمح به قيود الارتفاع المشار إليها ولا يغير من ذلك أن يكون المالك قد قصد الإقتصار في إستغلال الأرض على إقامة هذا العدد الأدنى من الأدوار ، أو يكون قد أنشأ الأساسات وما يلحق بها بحيث لا تحتمل إلا الأدوار التي أقامها .

الطفن رقم ١٥٨١ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ١٢١ بتاريخ ١٦/١/١٩٨٦

النص في المادة ٥ مكرر "٥" من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المضاهة بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ والمعمول به من تاريخ نشره في ١٩٦١/١/٥ يدل و على ما جرى به قضاء النقض على أن

المشرع أوجب تخفيض أجره الأماكن التي أنشئت بعد ١٩٥٨/٦/١٢ - تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ - بنسبة ٢٠ ٪ ابتداء من أجرة شهر ديسمبر سنة ١٩٦١ وأن الأجرة التي تعتبر أجرة الأساس و يجرى عليها التخفيض هي الأجرة المسماة في العقد الساري في ١٩٦١/١١/٥ أو الأجرة التي يثبت انه جرى التعامل بها في شان المكان المؤجر ذاته طوال السنة السابقة على هذا التاريخ أيهما أقل . أو أجرة المثل في نوفمبر ١٩٦١ إذا لم يكن المكان قد سبق تأجيره ، إلا أن شرط الأخذ بالأجرة المسماة في العقد الساري أن يكون عقد الإيجار المبرم عقداً حقيقياً و أن تكون الأجرة الواردة فيه أجرة حقيقية لا تزيد عن الأجرة الفعلية بحيث يجوز للمستأجر اللجوء إذا لم يكن طرفاً في العقد أن يثبت صوريته و زيادة الأجرة الوارد به على الأجرة الفعلية بكافة طرق الأدلة .

الطعن رقم ١٧٣٠ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٣٤٧ بتاريخ ١٩٨٦/٣/٢٠

لئن كان الإ اتفاق على إنقاص أجرة الأراضي الزراعية عن الحد الأقصى لا يعتبر مخالفاً للنظام العام . باعتبار أن الأجرة التي يحددها القانون هي الحد الأعلى الذي لا يجوز للمؤجر تجاوزه و انه ليس ثمة ما يمنع من الاتفاق على أجرة أقل منه ، إلا أن إنقاص الأجرة عن هذا الحد يقيد المؤجر بالأجرة المسماة فيه أعتداً بشريعة القصد ما دامت مدة الإيجار المتفق عليها ما زالت سارية فإذا انقضت هذه المدة واستمر المستأجر مع ذلك شاغلاً المين بناء على الإتماد القانوني فإنه يجوز للمؤجر طلب إقتضاء الأجرة القانونية مستقبلاً لأن الإتماد القانوني يمد المدد بشروطه الإضافية ، إلا فيما يتعلق بالمدة و الأجرة التي يحددها القانون بصرف النظر عن الأجرة المسماة لمدة العقد الإضافية .

الطعن رقم ١٨٠٥ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٣٦١ بتاريخ ١٩٨٦/٣/٢٦

- و لئن كان المشرع - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قد إلتزم من أجرة شهر إبريل سنة ١٩٤١ أو أجرة المثل لذلك الشهر ، أجره أساس للمباني المنشأة قبل شهر يناير سنة ١٩٤٤ و ذلك بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الذي أوجب في الفقرة الثانية من المادة الرابعة منه مراعاة ما قد بطراً على التعادل الساري في شهر الأساس من تعديل في الإلتزامات كل من المعاقدين بحيث إذا فرض القانونون أو الإ اتفاق أو العرف على المستأجر أو المؤجر إلتزامات جديدة لم تكن مفروضة في شهر الأساس فإنه يتعين تقويمها - و إستنزال أو إضافة مقابلها من أو إلى أجرة الأساس ، و لئن كان هذا النص متعلقاً بالنظام العام إلا أن أمر حدوث تعديل في الإلتزامات لا يعدو أن يكون واقعاً يصح التمسك به و آثاره أمام محكمة الموضوع ، و لو كان مرده إلى قانون طالما انه غير متعلق بالنظام العام كما هو الشأن بالنسبة لما أورده القانون المدني القائم من إلتزامات في جانب كل من المؤجر و من المستأجر لم تكن

سارية في شهر الأساس في ظل القانون المدني الملغى و منها ما إستحدثته المادة ٥٦٧ من القانون المدني الصادر في تاريخ لاحق للقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ من أضافة لإتزام على عائق المؤجر بصيانة اثنين المؤجرة و إجراء جميع الترميمات الضرورية بها و هو إتزام لم يكن وارداً في ظل القانون المدني القديم الذي كان سارياً في شهر الأساس ، بإعتبار أن ما أورده القانون المدني في هذا الشأن من قواعد لا يعدو أن يكون قواعد محكمة غير أمره يجوز الإتفاق على مخالفتها و قد يحمل مكوت من إتزام بها قانوناً عند طلب تقييما و أضافتها إلى أجرة الأساس أو إستزائها منها إلى عدم إتزامه بها من حيث الواقع و يتحمل الطرف الآخر بها إتفاقاً ومن ثم فلا تلزم محكمة الموضوع بالمعرض من تلقاء نفسها لكل ما أورده قوانين غير أمرة من تعديل في الإتزامات الطرفين عما كانت عليه في شهر الأساس .

— إذ كانت الدعوى قد إقيمت بطلب تحديد الأجرة القانونية و يرد ما دفع زائداً عن فترة امتدت إلى ما بعد العمل بالقانون ٣٨ لسنة ١٩٦٧ في شأن النظافة العامة و القاضى بفرض رسم النظافة ، و كانت الأجرة القانونية تشمل إلى جانب القيمة الإيجارية الضرائب التى لا يشملها الإعفاء المقرر بالقانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ و الرسوم و منها رسم النظافة و كان تحديد فروق الأجرة المدفوعة بالزيادة يقتضى خصم رسم النظافة ، بإعتبار أن المستأجر هو المزم به ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل أضافة رسم النظافة إلى القيمة الإيجارية توصلاً منه لتحديد الأجرة القانونية و أغفل خصمه أيضاً من فروق الأجرة فإنه يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٢٩٠ بتاريخ ٢٤/٢/١٩٨٨

أن إستحقاق أجرة متجددة في ذمة المستأجر أثناء سير الدعوى هو دليل فيها لتلزم المحكمة بالنظر فيه وإعمال اثره دون موجب لقيام المؤجر بتكليف المستأجر بأداء ما إستجد في ذمته من أجرة لتحقق العلة من التكليف من باب أولى ببلوغ الأمر مبلغ الخصومة القضائية المؤسسة على ذلك التأخير و تمسك المؤجر بطلب الإحلاء لقيام سبه .

الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٩٢ بتاريخ ١٣/١/١٩٨٨

لما كان النص في الفقرة الأولى من المادة ١١٥ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ " لا يجوز توجيه اليمين الحاسمة في واقعة مخالفة للنظام العام " و النص في التشريعات الإستثنائية لإيجار الأماكن على تحديد الأجرة وفقاً للقواعد الواردة بها هو أمر متعلق بالنظام العام بحيث يحظر الإتفاق على أجرة تزيد على تلك الأجرة التى حددها القانون و يقع مثل هذا الإتفاق باطلاً بطلاناً مطلقاً ، و من ثم فإنه لا يجوز اليمين الحاسمة للخصم بهدف إثبات أن الأجرة المطق عليها تجاوز القيمة الإيجارية المحددة

قانوناً للعين المؤجرة - لما كان ذلك و كان الطاعن قد طلب توجيه اليمين الحاسمة للمطعون ضده على انه اجر له شقة النزاع خالية و ليست مفروشة كما وصفت بعقد الإيجار سند الدعوى بهدف إثبات تحايله على قواعد تحديد الأجرة فان الحكم المطعون فيه وقد انتهى إلى رفض توجيهها للمطعون ضده يكون إلزام التطبيق الصحيح لأحكام القانوني .

الطعن رقم ١٦ لسنة ٥١ مكتب قتي ٣٩ صفحة رقم ٢٦٤ بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٨

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المؤجر إذا أعطى المستاجر مزايا مستقلة عن العين المؤجرة فان مقابلها يبقى حراً غير خاضع لقوانين تحديد الأجرة ، فإذا إتفق الطرفان على مقابل لهذه المزايا مستقل عن أجرة العين المؤجرة ، وجب إعمال إثنائهما ما لم يثبت أن القصد منه هو التحايل على أحكام القانون فيكون للقاضي عندئذ سلطة التقدير و على ذلك فانه يجوز للطرفين الاتفاق على تعديل مقابل المزايا زيادة أو نقصاً كما يجوز لأيهما أن يلجأ إلى القضاء لتعديلها لأسباب يقرها القانون أو إذا طرأت حوادث إستثنائية عامة لم يكن في الوسع توقعها ترتب على حدوثها أن يصبح تنفيذ الإلتزام التعاقدى بشأنها مرهقاً له بحيث يهدده بخسارة فادحة طبقاً لنص المادة ١٤٧ من القانون المدني ، لما كان ذلك ، و كان الثابت أن المطعون ضده قد إلزم بعقد الإيجار بان يدفع للطاعن مبلغ إربعين قرشاً قيمة ما يخصه من أجرة بواب المطار الكائن به الشقة إستجاره و هو إلزام مقابل مزية مستقلة عن أجرة العين المحددة في العقد بمبلغ . . . سنوياً فان الإتفاق بشأنه يكون قابلاً للتعديل اتفاقاً أو قضاءً .

الطعن رقم ١٦٦٠ لسنة ٥١ مكتب قتي ٣٩ صفحة رقم ١٢٤١ بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢٨

معنى الأجرة المستحقة و في المادة ١٨ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ التي حلت محل المادة ٣١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لا تقتصر على الأجرة المبينة في العقد أو تلك المحددة بمقتضى قرار لجنة التقدير أو بموجب حكم صدر في الطعن عليه ، و إنما يقصد بها أيضاً ما جعله القانون في حكم الأجرة ومن ملحقاتها عملاً بالقاعدة العامة المقررة في المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سالف الإشارة و التي تقضي بوجود أن يتم الوفاء بالأجرة و بما في حكمها كاملة إلى المؤجر في موعد معين و كان مؤدئاً لنص المادة ٣٧/٢ من القانون الأخير انه يترتب على التأخير في سداد قيمة إستهلاك المياه المستحقة للمؤجر ما يترتب على التأخير في سداد الأجرة من آثار فان حكم نكول المستاجر عن سداد هذه القيمة هو ذات حكم عدم سداد الأجرة و يعامل نفس معاملته من حيث إدراجة في التكاليف بالوفاء .

الطعن رقم ٦٩٠ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٤٤٥ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢١

- لما كانت المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير و بيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر تنص انه " في جميع الأحوال التي يتم فيها تغيير إستعمال العين المؤجرة بعد تاريخ العمل بهذا القانون وبموافقة المالك إلى غير أغراض السكنى تزداد الأجرة القانونية بنسبة ٢٠ ٪ للمباني المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ ، ١٠٠ ٪ للمباني المنشأة منذ أول يناير سنة ١٩٤٤ و قبل نوفمبر سنة ١٩٦١ ، ٧٥ ٪ للمباني المنشأة منذ ٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ حتى تاريخ العمل بهذا القانون ٥٠ ٪ للمباني التي يخصص في إقامتها إعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون فان مؤدى ذلك أن المشرع أرتأى تحقيقاً للعدالة ولإعادة التوازن بين الملاك والمستأجرين تقدير أحقية الملاك في تقاضي أجرة إضافية في حالة إستعمال العين لغير أغراض السكنى وذلك في كل هذه الأحوال سواء صدر هذا الإذن بتغيير الغرض في إستغلال في عقد الإيجار أم في إتفاق لاحق وذلك لحكمة المصالح عنها بما أوردت في المذكرة الإيضاحية لذلك القانون و هي أن الأحكام التي تتضمنها قوانين الإيجارات تأخذ في حسابها الإستعمال الغالب للأهم للأماكن و هو السكنى و لا يستماع أن تسرى هذه الأحكام وبالذات ما يتعلق منها بتحديد الأجرة على الأماكن التي تستعمل في غير هذا الغرض وبالذات في الأغراض التجارية و المهنية التي تندر عائداً مجزئاً فيصبح من العدالة زيادة هذه الأجرة تعويضاً للمالك عما يحيط بالإستعمال غير السكنى من إعتبارات و ظروف تعجل بإستهلاك المبنى ، و مما يؤكد المعنى الذي يبيته المذكرة الإيضاحية أن النص قد غاير في النسب المستحقة بالنظر إلى تاريخ إنشاء المبنى فزاد النسبة عن المباني القديمة ، و إلى جانب ذلك فقد قطع تقرير لجنة الإسكان والمرافق العامة و التعمير بشأن القانون المذكور في الإصلاح عن نطاق تطبيق هذه المادة فأورد أن الزيادة تجد تبريرها في أن الإستعمال غير السكنى غالباً ما يكون لأغراض مهنية أو تجارية كما يندر عائداً مجزئاً على المستأجر فضلاً عن أن هذا النوع من الإستعمال يعجل بإستهلاك المبنى و يؤدي إلى إستمرار حاجته إلى الصيانة والتدعيم ما يقتضى إيجاد الحافز لدى المالك للقيام بذلك فضلاً عن انه من المستقر فقهاً و قضاء أن قواعد تحديد الأجرة أياً كان أسلوب هذا التحديد إنما تأخذ في إعتبارها و في المكان الأول أغراض السكنى و بذلك فانه إذا ما تغير هذا الغرض فلا تخريب على المشرع و لا ضمير أن هو قضى بزيادة الأجرة لكشف بذلك عن عمومية النص وشمولة على النحو المشار إليه آنفاً .

- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النصوص المنظمة لتحديد الأجرة قانوناً لنصوص آمرة و متعلقة بالنظام العام لا يجوز الإتفاق على مخالفتها بالزيادة ، و تسرى على الطرود السارية في تاريخ العمل بالقانون وبالشروط المقررة فيه لما كان ذلك و كانت الميزة الأفضل و تقرير زيادة الأجرة مقابل لها -

و حسبما سلف بيانه - هي من الأمور المتعلقة بالنظام العام بما إستحدثته في تنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين ولأسباب مبررة رآها الشارع ، و من ثم لأنها تسرى سواء وقع التغيير في إستعمال العين المؤجرة سابقاً أم لاحقاً على نفاذ أحكام القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ مالف الذكر ، ما دام هذا التغيير كان بعد العمل بالقانون .

الطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٠٣٠ بتاريخ ١٣/٦/١٩٨٨

النص في عجز المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦ سنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الأماكن - التي أباحت لكل من المالك والمستأجر أن يتظلم من قرار لجنة التقدير - على انه " لا يجوز لأى مستأجر آخر المنازعة في الأجرة متى صار تحديدها نهائياً " . يدل على أن الشارع قد جعل تقدير أجرة العين المؤجرة لصيقاً بها فإذا صار هذا التقدير نهائياً ، فلا يجوز للمستأجر الذى تم التقدير أثناء استئجاره أو أى مستأجر لاحق العودة إلى المنازعة فيه .

الطعن رقم ١٠٧٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٥٨ بتاريخ ١٣/٢/١٩٨٩

إذ كانت المحكمة قد انتهت إلى انعدام حجية قرار لجنة التقدير شأن ما أثاره الطاعنون أمام محكمة الموضوع بشأن التمسك بهذه الحجة لا يعد دفاعاً جوهرياً إذ ليس من شأنه تغيير وجه النظر فى الدعوى ولا على الحكم المطعون فيه أن أغفل الرد عليه بأسباب مستقلة .

الطعن رقم ١٢٣١ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٧١٤ بتاريخ ٢٨/٦/١٩٨٩

مفاد المادة ١١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - المتطبق على واقعة الدهوى - أن العمرة فى تقدير الأرض هي بضمن المثل وقت البناء وعلى أساس قيمتها السوقية كما أن تقدير قيمة المباني إنما يتعين أن يكون على أساس التكاليف الفعلية محسوبة وفقاً لسعر السوق وقت البناء .

الطعن رقم ١٧٣٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٦٤٧ بتاريخ ٢٧/٢/١٩٨٩

المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن الأجرة الواجب على المستأجر سدادها لرقى الحكم بإخلائه طبقاً للمادة ١٨/ب من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ هي تلك المستحقة قبله حتى إقفال باب المرافعة أمام محكمة أول درجة أو أمام محكمة الاستئناف بحسب الأحوال - طبقاً لمعناها الواردة بالتكليف بالإضافة إلى المصاريف والنفقات الفعلية و إذ كان الثابت بالأوراق أن المطعون ضده قد أوفى بجلسة المرافعة الأخيرة كامل الأجرة المستحقة قبله حتى قفل باب المرافعة و طبقاً لمعناها الواردة بالتكليف إلى جانب المصاريف والنفقات الفعلية التى قدرتها المحكمة فإنه يكون قد توفى الحكم بإخلائه و لا عبرة من بعد بما أثاره الطاعن بمذكرته الختامية المقدمة أبان فترة حيز الدعوى للحكم من أن ما قام

المطعون ضده بسداد لا يشمل رسم النظافة طالما أن التكليف بالوفاء جاء خالياً منه و لا يكون أمام المؤجر إلا المطالبة بالزام المستأجر بهذا الرسم في دعوى تالية و بالتالي فلا على الحكم المطعون فيه أن أغفل الرد على هذا الدفاع باعتباره دفاعاً غير جوهري إذ ليس من شأنه تغيير وجه النظر في الدعوى .

الطعن رقم ٢٢٦٥ لسنة ٥٢ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٧١٦ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٥

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تحديد أجره الأماكن طبقاً للقوانين المحددة للإيجارات من مسائل النظام العام التي لا يجوز الإنشاق على ما يخالفها ، و أن الإنشاق على تجاوز الحد الأقصى للأجرة القانونية يقع باطلاً بطلاناً مطلقاً لا يعتد به و يؤخذ بالأجرة القانونية ، و يسرى أن يكون الإنشاق على هذه الزيادة قد ورد في عقد الإيجار أو أثناء سريانه و انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة .

الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٥٣ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٤٨٦ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٣١

- المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الأماكن - و الفقرة الأولى من القرار التفسيري رقم ١ لسنة ١٩٦٤ و المادة ١٠ من قانون إيجار المساكن السابق رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ اللذين أقيم البناء محل النزاع في ظل العمل بأحكامها - على نحو ما خلص إليه خبير الدعوى في تقديره - أن القيمة الإيجارية للأماكن المحددة بواسطة لجان التقدير لا تقابل فقط صافي فائدة استثمار العقار أرضاً و بناء و مقابل إستهلاك رأس المال و إنما تشمل أيضاً مصروفات الإصلاحات و الصيانة و الإدارة بما و مؤداه انه لا يحق للمؤجر بعد تقدير القيمة الإيجارية وفق أحكامه انه يظاضي من المستأجر مقابلاً لهذه الخدمات الإضافية إذ يفترض انه تقاضي مقابلها ضمن الأجرة المحددة ، بواسطة لجان التقدير .

- المقرر أن تحديد الأماكن - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من المسائل المتعلقة بالنظام العام فلا يجوز الإنشاق على مخالفتها و أن الإنشاق على أجره تجاوز الحد الأقصى للأجرة يقع باطلاً مطلقاً يسرى في ذلك أن يكون الإنشاق على هذه الزيادة قد ورد في عقد الإيجار أو أثناء سريانه و انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة .

الطعن رقم ٩٥٦ لسنة ٥٣ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٢٥٤ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٦

وفقاً لنص المادة ١١ من قانون إيجار الأماكن رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المنطبق على واقعة النزاع - تقدر قيمة الأرض وفقاً للتمثل المثل وقت البناء كما تقدر قيمة المباني وفقاً لسعر السوق في ذلك الوقت و تحسب كامل قيمة الأرض و المباني و الأساسات و التوصلات الخارجية للمرافق العام في حالة البناء على المساحة المسموح بالبناء عليها و إستبقاء الإرتفاع طبقاً للقيود المفروضة على المنطقة ومن

المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن المقصود بوقت البناء الذي تقدر في تاريخه قيمة الأرض والمباني هو وقت تمام إنشاء المبنى حتى ولو إستغرق الإنكماش وقتاً طويلاً منذ البدء فيه ولا محل لاتخاذ متوسطه الأسعار بين بدء الإنشاء وحتى تمامه لمناسبة ذلك مع الوقت المنضبط الذي حدده القانون بتمام إنشاء البناء .

الطنين رقم ٥٢١ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٤٧٠ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٨
الأصل أن تقديرات البلدية للعوائد والتي تحصل على المقار لا يصلح أن تكون أساساً لتحديد الأجرة القانونية إلا أن ربط العوائد يصلح كمجرد قرينة قضائية ترك تقديرها لمحكمة الموضوع دون إلزام عليها بالأخذ بها شأنها في ذلك شأن كافة ما يتقدم لقاضي الموضوع من الدلائل والمستندات فيكون له سلطة بحثها وموازنة بعضها البعض الآخر و ترجيح ما يطمئن إليها و إستخلاص ما يراه منطقاً مع رفع الدعوى و لا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك متى كان إستخلاصه سائغاً و مستمداً من الأوراق .

الطنين رقم ٢٢٨٦ لسنة ٥١ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ٥٣٦ بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٢١
مفاد نص المادتين الثالثة والرابعة من اللائحة التنفيذية للقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الصادر بها قرار وزير الإسكان رقم ١٠٤٣ لسنة ١٩٦٩ انه يتعين تحديد قيمة مستقلة لتكليفه بمباني الأدوار محل التقدير محسوبة باعتبار قيمة المتر المربع من المباني في مساحة الأدوار جميعاً و قيمة مستقلة لكل ما يتوافر من العناصر الأخرى من تكاليف المنشآت و التركيبات منها المصاعد مما يبنى عليه توزيع قيمة تكلفة المصعد كاملاً على وحدات المبنى المنتفعة به ، و كان المبنى من تقرير الخبير الذي ندبه محكمة الإستئناف انه انتهى إلى تقدير قيمة تكاليف المصعد بمبلغ ٤٤٠٠ جنيهاً و أجرى توزيع مبلغ ٣٧٧١,٤٢٨ جنية من قيمته على الوحدات السكنية المنتفعة به ، بينما ذهب إلى تحميل الطاعنين ببالي التكاليف على سند من إنها تخص بالي الوحدات التي لا تنفع بالمصعد في حين انه كان يتعين تحميل الوحدات المنتفعة به قيمته كاملة .

الطنين رقم ٢١٦ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ٣٩٣ بتاريخ ١٩٩٠/١/٣١
انص في المادة السابعة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على انه "اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون ، ترد في أول يناير من كل سنة أجرة الأماكن المؤجرة لتفسير أغراض السكنى" . و النص في المادة ٢٧ من ذات القانون - التي قضى بعدم دستورتها في الطنين رقم ٢١ لسنة ٧ ق دستورية بتاريخ ١٩٨٩/٤/٢٩ بعد صدور الحكم الإستئنافي الحائز لقوة الأمر المقضي بالنسبة لمدة النزاع- يعامل في تطبيق أحكام هذا القانون معاملة المباني المؤجرة لأغراض السكنى الأماكن المستعملة

في أغراض لا تدخل في نطاق النشاط التجاري أو الصناعي أو المهني الخاضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو الضريبة على أرباح المهن غير التجارية ولا يفيد من أحكام هذه المادة سوى المستأجرين المصيرين " يدل على أن الأماكن المؤجرة في أغراض لا تدخل في نطاق النشاط التجاري أو الصناعي أو المهني - الخاضع للضرائب النوعية الخاصة بها - لا تسرى عليها زيادة الأجرة المقررة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .

الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٥٤ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٤٣٠ بتاريخ ١٩٩٠/٢/٤

نص المادة ١٩ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - قد جرى على أنه " في الأحوال التي يتم فيها تغيير استعمال العين إلى غير أغراض السكنى تزداد الأجرة القانونية بنسبة ٤ - ٥٠ ٪ للبهاني المنشأة أو التي تنشأ بعد ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٧ مما مفاده أن شرط حصول المؤجر على هذه الزيادة أن يتم تغيير استعمال العين المؤجرة إلى غير أغراض السكنى - وكان الثابت من معلومات الحكم المطعون فيه أن استعمال العين المؤجرة لم يتغير منذ نشأة عقد الإيجار إذا أجرت الشقق ابتداءً للطابعين لإستعمالها في غير أغراض السكنى مما لا محل معه لزيادة أجرتها القانونية لتخلف شرط إعمال المادة ١٩ سالفه الذكر و كان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر و جرى في قضائه على أن حكمه نص المادة ١٩ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ أن المشرع رأى زيادة أجرة العين عند تغيير إستعمالها إلى غير أغراض السكنى لأن هذا التغيير غالباً ما يكون لأغراض مهنية مهنية أو تجارية أو صناعية و هو ما يدر عائداً مجزياً على المستأجر فضلاً عن أن هذا النوع من الإستعمال يعجل باستهلاك المبنى و يؤدي إلى إضعاف حاجته إلى الصيانة و التدعيم و كان البين من ماديات الدعوى أن تقدير أجرة الوحدات محل المنازعة تم على أساس تأجيرها للسكنى و لو أن عقود الإيجار موضحاً بها أنها أجرت لغير أغراض السكنى و من ثم يكون ما قضى به بين ذات الخصوم في موضوع الطعن على القيمة الإيجارية لتلك الوحدات باعتبار أن قيمة إيجار الشقة الشهري ٢٦,٤٥١ جنيه و لا عبرة بما ورد بدفاع المدعي عليهم من أنهم لم يغيروا إستعمال العين - إنما العبرة هي بتحقيق الغاية التي من أجلها تدخل المشرع بإستحداث ذلك النص لتضيض الملاك " فإنه يكون قد أعطى في تطبيق القانون بإستحداث حكم لم يرد في المادة ١٩ من القانون ١٣ لسنة ١٩٨١ عن طريق التأويل بما يستوجب نقضه " .

الطعن رقم ٨٨٩ لسنة ٥٦ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٢٨٧ بتاريخ ١١/٦/١٩٩٠

ولئن كان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ قد أورد أحكاماً موضوعية وأخرى إجرائية لتقدير الأجرة منها ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة منه متعلقاً بجواز الطعن في الأحكام الصادرة فيها إلا أنه لما كانت تلك القواعد تسرى على الأماكن الخاضعة لحكمه - وهي بصريح نص الفقرة الأولى التي رخص في إقامتها بعد العمل بأحكامه في ١٩٨١/٧/٣١ فان مؤدى ذلك أن القواعد الموضوعية المتعلقة بتقدير الأجرة الواردة في قوانين سابقة والقواعد المتعلقة بطرق الطعن في الأحكام الصادرة عنها والتي انظمها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لازالت سارية واجبة الإعمال بالنسبة للأماكن التي تختص في تقدير أجزائها للقواعد الموضوعية والإجرائية الواردة في القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ يؤكد ذلك أن المشرع في المادتين الثانية والثالثة منه بعد أن وضع قواعد تقدير الأجرة وكيفية احتسابها استدعاءً بالتطبيقات السنوية الصادرة عن اللجان المشكلة بقرار من المحافظ المختص أوجب في المادة الرابعة على مالِك المقار تحديد الأجرة وفقاً للضوابط والمعايير والتقارير والدراسات المشار إليها سلفاً فان أبرم عقد الإيجار قبل إتمام البناء وحددت فيه الأجرة بصفة مبدئية كان على مالِك المقار إخطار المستأجر بالأجرة المحددة للمكان وفقاً لأحكام هذا القانون خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إتمام البناء وبشرط ألا تتجاوز الأجرة المبدئية إلا بمقدار الخمس ثم أتبع ذلك في الفقرة الأولى من المادة الخامسة منه أن المستأجر إذا رأى أن الأجرة التي حددها المالك تزيد عن الحدود المنصوص عليها في المواد السابقة عليها جاز له خلال تسعين يوماً من تاريخ التعاقد أو من تاريخ الإخطار أو من تاريخ شغل المكان أن يطلب من لجنة تحديد الأجرة المختصة القيام بتحديد أجرة المكان وفقاً للأسس المنصوص عليها في هذا القانون وأضافت فقرتها الثانية أن " ويكون الطعن على قرارات هذه اللجان أمام المحكمة الابتدائية التي يقع في دائرتها المكان المؤجر ثم يبتت فقرتها الأخيرة أنه لا تسرى على هذه الطعون أحكام المادتين ١٨ ، ٢٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

الطعن رقم ٨٨٩ لسنة ٥٦ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٢٨٧ بتاريخ ١١/٦/١٩٩٠

لما كانت القواعد الواردة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن قواعد تحديد الأجرة و طرق الضمن فى الأحكام لا تزال سارية لم تناولها الإنشاء بنص صريح فى القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، و كانت دعوى كل من الطاعنين الأول و الثالث و الرابع أرقام ٨٣٢ لسنة ١٩٨١ ، ٢٢٢٩ لسنة ٨٢ ١٩١٠ لسنة ٨١ بها الإبتدائية رفعت على التوالى فى ١٩٨١/٣/٢٦ ، ١٩٨١/٥/٤ ، ١٩٨١/٧/٢ ، أى فى ظل القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ كما أن دعوى الطاعن الثانى رقم ٢٢١٤ لسنة ١٩٨١ بها

الإبتدائية و أن رفعت في ١٩٨١/٩/١١ بعد العمل بأحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ إلا أن الطعن تعلق بحقار النزاع المرخص في إقامته قبل العمل بالقانون الأخير فان أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تكون هي واجبة التطبيق على الطعون الأربعة ما رفع منها في ظل العمل بأحكامه و ما رفع منها بعد العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ و لما كانت المادة ١٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قد نصت على أن يكون الطعن في قرارات لجان تحديد الأجرة أمام المحكمة الإبتدائية و نصت المادة ٢٠ من ذات القانون على عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة من المحكمة المشار إليها في المادة ١٨ إلا للخطأ في تطبيق القانون ، و على أن يكون حكم محكمة الاستئناف غير قابل للطعن فيه بأي وجه من أوجه الطعن و من ثم يكون الطعن بالنقض على الحكم المطعون فيه غير جائز .

الطعن رقم ٢٨٤٧ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ٢٣٠ بتاريخ ١٩٩٠/٥/٣١

إذ كان لوار وزير الإسكان رقم ٢٩٩ لسنة ١٩٧٤ يقضي بسخان أحكام الباب الأول من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على قرية شلنجة التي يقع بها عقار النزاع و قد عمل بهذا القرار من تاريخ نشره في ٣٠/٧/١٩٧٤ و من ثم فان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ يسرى - على المقارنات التي يتم بتأهسا أو شغلها لأول مرة بعد هذا التاريخ . و لما كان الطاعون قد شغلوا الوحدات محل النزاع بموجب عقود إيجار مؤرخة ١٩٧٥/٢/١ ، ١٩٧٥/٨/١ ، ١٩٧٦/٣/١ ثم تنفيذا في تاريخها حسبا هو ثابت من الواقع المطروح في الدعوى ، و كان ذلك بعد خضوع القرية لأحكام القانون و لا خلاف بين الطرفين على أن المالك - المطعون ضده الأول - لم يقدم طلبه إلى اللجنة المختصة بتقديم الأجرة إلا في ١٠/٢/١٩٨٤ بعد ميعاد الثلاثين يوماً من تنفيذ تلك العقود و من ثم فان الإخطار لا يحدث أنه لسقوط حق المطعون ضده في طلب تقدير الأجرة على ما سلف بيانه، و إذ - خالفت لجنة تقدير الأجرة المختصة هذا النظر و تصدت للطلب و أعادت تقدير الأجرة فانها تكون قد خالفت القانون و أخطأت في تطبيقه و قد سايرها الحكم المطعون فيه مما يعيه .

الطعن رقم ٣٧٣٩ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ٩١٢ بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١٣

إذ كان الثابت بالأوراق أن الهيئة المطعون ضدها إستأجرت العين محل النزاع من الطاعنين لإستعمالها في غير غرض السكنى و كان الحكم المطعون فيه قضى للمطعون ضدها بعدم أحقية الطاعنين في إقتضاء زيادة الأجرة القانونية المنصوص عليها في المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ كما قضى لها بإسترداد ما دفعته من هذه الزيادة على سند من أن الطاعنين قد صرحوا للمطعون ضدها في عقد الإيجار

باستعمال العين المؤجرة في غير أغراض السكنى و انه لا يسوغ زيادة الأجرة مقابل نوع الإستعمال المتعاقد عليه إذ لا يعتبر مزية تبرر زيادة الأجرة فانه يكون قد خالف القانون و أخفاً في تطبيقه .

الطنن رقم ٣١٢ لسنة ٥٢ مكتب فني ٤٢ صفحة رقم ١٤٦ بتاريخ ١٠/١/١٩٩١

المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن توافر التماثل أو فقدانها بين عين النزاع و شقة المثل مسألة واقع يستقل بتقديرها قاضي الموضوع طالما كان إستخلاصه سالفاً و مؤدياً إلى النتيجة التي انتهى إليها .

الطنن رقم ١٨٤٧ لسنة ٥٤ مكتب فني ٤٢ صفحة رقم ٧٤٩ بتاريخ ١٤/٣/١٩٩١

- المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن طرق الطعن في الأحكام من النظام العام لتصلحها بالتنظيم القضائي و مفاد نص المادتين ١٨ ، ٢٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير و بيع الأماكن و تنظيم العلاقة بين المؤجر و المستأجر - يدل على أن المشرع رأى لمصلحة قدرها الإكتفاء بنصر المنازعة في تحديد القيمة الإيجارية أمام لجنة تقدير الأجرة أمام المحكمة الابتدائية و لم يروجها للطعن في الحكم . الذي تصدره تلك المحكمة بالإستئناف إلا لخطأ في تطبيق القانون و إعتبر الحكم الذي تصدره محكمة الإستئناف باتاً غير قابل للطعن بأي وجه من أوجه الطعن و من ثم لا يجوز الطعن بطريق النقض .

- إذ كان الثابت من تقرير الخبير و الأوراق أن عقار النزاع مكون من سبعة طوابق و قد خضع لأحكام القانونين ٤٥ لسنة ١٩٦٢ ، ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سالف البيان و أن المظنون جدها " المؤجرة " قامت بتركيب المصعد عام ١٩٧٦ أي بعد تاريخ العمل بالقرار ٦٥١ لسنة ١٩٧٠ و من ثم يتم تقدير قيمته و يضاف مقابل الانتفاع به إلى الأجرة القانونية و من ثم تخضع المنازعة في هذا التقرير للقواعد المنصوص عليها في المادتين ١٨ ، ٢٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ و إذ ألزم الحكم المظنون فيه هذا النظر فان الطعن بالنقض المائل يكون غير جائز .

الطنن رقم ٣٦٨٣ لسنة ٦٠ مكتب فني ٤٢ صفحة رقم ٧٧٥ بتاريخ ٢١/٣/١٩٩١

المقرر في قضاء هذه المحكمة - انه ليس هناك ما يمنع من الإنفاق في عقد الإيجار على أن يتقاضى المؤجر من المستأجر أجرة تثل عن الأجرة المحددة وفقاً لقوانين إيجار الأماكن الإستثنائية و التي تعتبر من النظام العام و أن هذا الإنفاق يقيد المؤجر بالأجرة المسماة فيه أخذاً بشريعة العقد ما دامت مدة الإيجار المتفق عليها لازالت سارية فإذا انقضت هذه المدة و إستمر المستأجر شاغلاً العين بناء على قواعد الإمتداد القانوني للعقد فانه يجوز للمؤجر إقتضاء الأجرة القانونية مستقبلاً لأن الإمتداد القانوني يمد العقد بشروطه الإضافية إلا فيما يتعلق بأركان العقد التي ينظمها التشريع الإستثنائي بإيجار الأماكن

ولما كان النص في المادة الرابعة من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ الذى حل محل القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ سالف البيان أثناء نظر الدعوى و الذى ينطبق حكمه على انه " لا يجوز إنشاء مبان أو إقامة أعمال أو توسيعها أو تعديلها .. بعد الحصول على ترخيص فى ذلك من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم بالجلس اخلى .." و النص فى الفقرة الثانية من المادة ٧ من القانون ذاته على انه " لا يجوز الموافقة صراحة أو ضمناً على طلبات الترخيص فى الصلعة إلا إذا كان الهيكل الإنشائي للمبنى و أساساته تسمح بإحتمال الأعمال المطلوب الترخيص فيها و يجب الإلتزام فى هذا الشأن بالرسومات الإنشائية السابق تقديمها مع الترخيص الأول و لو كانت قواعد الإرتفاع تسمح بالصلعة المطلوبة " و تقرير جزاء جنائى فى المادة ٢٥ منه عاقبة الحظر الذى فرضته المادتان ٤ ، ٧ يبدل على أن حق المالك فى الصلعة ، أياً كان سند القانون فيه مشروط بضروره حصوله على ترخيص بإجرائها من الجهة المختصة بشئون التنظيم بعد التحقق من أن الهيكل الإنشائي المبني و أساساته تسمح بإحتمال هذه الصلعة ، و كان الحكم المطعون فيه قد تمكن المطعون عليها الأولى من تلبية الدور الثانى فوق الأرضى رغم عدم حصولها على هذا الترخيص فانه يكون قد خالف القانون ، و عدم حصول المطعون عليها الأولى على ترخيص بصلعة المبنى يجعل دعوها غير مقبولة

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٣٠٥ بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٦

حق المالك فى الإضافة أو الصلعة فى المبنى المؤجر و لو كان عقد الإيجار يمنع من ذلك رهن بان تكون تلك الإضافة أو الصلعة بقصد زيادة عدد الواحدات السكنية و أن يصدر ترخيص بإقامة هذه الواحدات .

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٠٨٣ بتاريخ ١٩٨٣/٤/٢٨

النص فى المادة ١٢ من القانون رقم ١٩٦٩/٢ يبدل على أن المشرع جعل من قيمة الأرض عنصراً أساسياً فى تحديد القيمة الإيجارية لكل بناء يستجد بالصلعة بشرط أن تسم الصلعة بعد مضى خمس سنوات على الأقل من تاريخ إنشاء المباني الأصلية و كان الثابت من الأوراق أن المبنى الأصلى كان مكوناً من طابقين و انه أجر لإستعماله كمدرسة .. ثم تمت تلبيةه فى سنة ١٩٧٠ بان يستجد عليه طابق ثالث هو عين النزاع بالإضافة للمدرسة بعد أكثر من خمس سنوات من إنشاء المباني الأصلية فانه كان يعين أعمال حكم المادتين ٥/١١ ، ١٢ من القانون رقم ٥٢/١٩٦٩ سالف الذكر و تقدير أجرة ذلك الطابق المستجد بإحساب ما يخصه من قيمة الأرض بعد إعادة تقديرها و كلفة ما إستجد من الأساسات و التوصيلات الخارجية بصرف النظر عن الحد الأقصى المسموح به لإرتفاع البناء .

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ١٢٤٩ بتاريخ ١٠/٥/١٩٨٤

النص في المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على انه ، " يجوز للمالك زيادة عدد الوحدات السكنية في المبنى المؤجر بالإضافة أو التعلية و لو كان عقد الإيجار يمنع ذلك و لا يخل هذا بحق المستأجر في إنقاص الأجرة أن كان لذلك محل " . مؤداه أن المشرع يستهدف بهذا الحكم إزالة أى أثر لشرط المنع من الإضافة أو التعلية إذا ورد في عقد الإيجار ليقى عقد الإيجار فيما عدا ذلك باسماً لمسلطته على العلاقة بين المؤجر و المستأجر فتحدد بجهوهر ما أنصب عليه العقد حيزاً الحدود التي لا يجوز للمالك أن يلج إليها فيما يجريه من تعلية أو إضافة أما ما خرج عن هذه الحدود فلم تشمله الإجارة أو ما لا يقوم به عقد الإيجار على إستقلال لتأنيته في مثل ظروف التعاقد فهو ما جعله المشرع نطاقاً يجوز للمالك أن يجرى البناء فيه بقدر ما تقتضيه عمليات التعلية أو الإضافة غير مقيد في ذلك إلا بالقيد القانوني المقرر إذ كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي التي أخذ بها الحكم المطعون فيه و أقام عليها قضاءه أن عقد الإيجار المؤرخ ١١/٢٩/١٩٦٨ و انحرر بين الطاعن والمطعون ضده لم يشمل من أعيان الدور الأرضي إلا الحجرتين الواقعتين فيه بما يكون معه القضاء الواقع أمامها خارجاً عن نطاق هذا العقد وتكون يد المالك طليقة في البناء فيه لا تحدها إلا القيود القانونية .

الطعن رقم ١١٢٨ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٢٢٣ بتاريخ ١٩/٧/١٩٨٦

- النص في المادة ٣٢ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - المنطبقة على واقع الدعوى و المقابلة لنص المادة ٢٤ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ يدل على أن المشرع منح المالك رخصة زيادة الوحدات السكنية في العقار المملوك له أياً كانت طبيعته ، و المؤجر للسكنى أو لغيرها بعقد يمنع ذلك حتى و لو نتج عن هذه التعلية أو تلك الإضافة إخلال بحق المستأجر في الانتفاع بالعين المؤجرة على النحو الذى يحولله أباه عقد الإيجار ، آيه ذلك ما ورد بنص المادة ٣٢ المشار إليها آنفاً من انه " و لا يخل هذا بحق المستأجر في إنقاص الأجرة أن كان لذلك محل " ، إذ لا يكون ثمة مرور لإنقاص الأجرة إلا إذا كانت التعلية أو الإضافة قد أدت إلى حرمان المستأجر من حق من حقوقه أو فقدته ميزة كان ينطع بها ، و ذلك على خلاف القاعدة العامة الواردة في المادة ٥٧١ من القانون المدني التي تنص على انه " على المؤجر أن يحتنع عن كل ما من شأنه أن يحول دون انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة و لا يجوز أن يحدث بالعين أو بملحقاتها أى تغيير يخل بهذا الانتفاع " و إستثناء من حكم المادة ٢٨ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المقابلة للمادة ٢٠ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - و التي تنص على انه " لا يجوز حرمان المستأجر من أى حق من حقوقه أو

منعه من أى ميزة كان ينتفع بها " و ذلك لعله تقيهاه المشرع و هى تفريغ أزمة المساكن إلى جانب تعويض الملاك بعد تجميد أجورها بالرغم مما طرأ على مستوى الأسعار من إرتفاع كبير .

— إذ كان القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ و من قبله القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد منحا المالك رحصة زيادة الوحدات السكنية فى المبنى المؤجر بالإضافة أو التعلية و لو كان عقد الإيجار يمنع ذلك ، إلا انها لم ينظما كيفية ممارسة هذا الحق و من ثم يلزم الرجوع إلى القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شان تنظيم المباني المعدل بالقانون ٣٠ لسنة ١٩٨٣ الذى حل محل القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ — و لما كان النص فى المادة الرابعة والفقرة الثانية من المادة السابعة من القانون المذكور يدل على أن حق المالك فى التعلية مشروط بالحصول على تراخيص بإجرائها ، و أن صدور هذا الترخيص زهين بان يكون الهيكل الإنشائي للمبنى يسمح بإجراء تلك التعلية و ذلك من واقع الرسوم الإنشائية السابق تقديمها مع الترخيص الأول مما مؤداه أن صدور ترخيص لإجراء تعلية يعد فى القليل قرينه على تحمل المبنى لتلك التعلية .

الطعن رقم ١٤٣٨ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٦٥٥ بتاريخ ١٩٨٨/٤/١٤

إقتصر المشرع فى نص المادة ٣٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على تقرير حق المالك فى زيادة لوححدات السكنية بالإضافة أو التعلية ، و سكت عن تنظيم كيفية ممارسة هذا الحق الذى تكفل به القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شان توجيه و تنظيم أعمال البناء ، و إذ كان النص فى المواد ٤ ٧/٢ ، ٢٢ منه يدل على أن حق المالك فى التعلية أيأ كان سنده القانونى فيه مشروط بضرورة حصوله على ترخيص بإجرائها من الجهة المختصة بشئون التنظيم بعد التحقق من أن الهيكل الإنشائي للمبنى وأساساته تسمح بإجراء هذه التعلية ، لما كان ذلك ، و كانت الطاعنة قد حصلت فى ١٩٧٨/١١/٥ على الترخيص رقم ١٤٦ لسنة ١٩٧٨ بإجراء أعمال التعلية و الإضافة محل الدعوى الماثلة إلا أن هذا الترخيص قد انتهى مفعوله فى ١٩٨٠/١١/٥ قبل رفع دعوى النزاع لعدم تنفيذه خلال سنتين من تاريخ إصداره عملاً بالمادة التاسعة من القانون رقم ١٠٦ سالف الذكر فيسعى فى ذلك انتهاء الترخيص مع عدم الحصول عليه إذ أن القانون المذكور يحظر على المالك إقامة البناء فى الحالتين .

الطعن رقم ١٠٢٥ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٥٨٩ بتاريخ ١٩٩١/٢/٢٥

النص فى المادة ٥٥٨ من القانون المدنى على أن " الإيجار عقد يلتزم المؤجر بمقتضاه أن يمكن المستأجر من الانتفاع بشئ معين مدة معينة لقاء أجر معلوم " و فى المادة ٢٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على انه " لا يجوز حرمان المستأجر من أى حق من حقوقه أو منعه من أية ميزة كان ينتفع بها " و فى المادة ٣٥ من ذات القانون على انه " يجوز للمؤجر زيادة عدد الوحدات السكنية فى المبنى المؤجر بالإضافة أو التعلية

و لو كان عقد الإيجار يمنع ذلك و لا يخل هذا بحق المستأجر في إنقاص الأجرة أن كان لذلك محل " يدل على أن المشرع استهدف بالمادة الأخيرة إسثناء من المادة ٢٨ سالفه البيان تقرير حق المؤجر في طلب زيادة عدد الوحدات السكنية في المبنى المؤجر بالإضافة أو التعلية دون أن يخل بذلك حداً يستحيل معه على المستأجر الانتفاع بالعين المؤجرة في الغرض المؤجرة من أجله بما يكون في حقيقته إنهاء لعقد الإيجار لغير الأسباب المحددة في القانون على سبيل الحصر ذلك أن المشرع لو استهدف بنص المادة ٣٢ سالفه الذكر غير هذا القصد لجعل الإضافة أو التعلية من أسباب إنهاء العقد و من ثم فإن أعمال الإضافة أو التعلية في معنى المادة ٣٢ المشار إليها يجب أن لا تعمل إلى حد تعطيل ركن الانتفاع بالعين المؤجرة فيما أجرت له و هو ركن جوهرى من أركان عقد الإيجار ، لما كان ذلك و كانت الشركة الطاعنة قد أجرت عين النزاع من بناء و حديقة إلى مورت المظنون منهم بفرض إستغلالا مطعماً و كازينو و تم إستغلالها منذ بدء الإيجار في هذا الغرض بخصيص صادر من وزارة السياحة فتكون الحديقة عنصرأ أساسياً في التعاقد على هذا النوع من الإستغلال لا يصلح العين المؤجرة بدونها للانتفاع بها لانه لا يمكن للطاعن طلب إقتطاعها من العين المؤجرة للبناء عليها إستناداً إلى المادة ٣٢ لما يوجب عليه من إستحالة الانتفاع بالعين في الغرض المحتر من الطرفين عند إبرام العقد .

*** الموضوع الفرعي : حق المستأجر في رفع دعاوى الحيازة :**

الطعن رقم ١١٨٨ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٠٢٠ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٨٤
أباح القانون المدني في المادة ٥٧٥ منه للمستأجر رفع دعاوى البد جميعاً ضد غير المؤجر و من ثم فانه يجوز لكل من المستأجرين المتزامين أن يرفع دعوى على الآخر دون حاجة لإدخال المؤجر في الدعوى .

الطعن رقم ٢٥٧٣ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ١٤٧ بتاريخ ١٠/١/١٩٩٠
من المقرر وفقاً لنص المادة ١/٥٧٥ من القانون المدني انه يجوز للمستأجر رغم أن حيازته حيازة مادية فحسب ، أن يرفع جميع دعاوى الحيازة سواء كان تعرض الغير له تعرضاً مادياً أو تعرضاً مبنياً على سبب قانوني ، و من ثم فان إقامة دعوى الحيازة من المستأجر ، و الإثارة فيها إلى صفته هذه للتدليل بها على حقه في رفع الدعوى لا يعد من قبيل الإستناد إلى أصل الحق الذي يسقط ادعاؤه بالحيازة وفقاً لنص المادة ١/٤٤٤ من المرات .

*** الموضوع الفرعي : حكم المؤجر الذي يدخل تحسينات في العقار :**

الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٦٦٣ بتاريخ ١٤/٥/١٩٦٤

- استناد من أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أن الإصلاحات و التحسينات الجديدة التي يكون المؤجر قد أدخلها في العين المؤجرة قبل التأجير تقوم و يضاف مقابل انتفاع المستأجر بها إلى الأجرة التي تحدد على الأسس التي قررها ذلك القانون ، و قد يطق على ذلك بين المؤجر و المستأجر في عقد الإيجار ذاته أو في إتفاقي لاحق و يعمل بما إتفق عليه الطرفان ما لم يثبت المستأجر أن القصد من هذا الإتفاقي هو التحايل على أحكام القانون ، فعندئذ يقوم القاضى بالتقدير . ويعتبر في حكم التحسينات التي يدخلها المؤجر في العين المؤجرة كل ميزة جديدة يولها المؤجر للمستأجر كما لو كان محروما من حق التأجير من الباطن و رخص له المؤجر في هذا الحق .

- مجرد القيام بتجديدات أو إصلاحات في المبنى المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ لا يخرج هذه المبنى عن القيود الواردة في القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، و إنما يميز للمالك إضافة زيادة مقابل تكاليفها على أجرة شهر إبريل سنة ١٩٤١ ، و من ثم فإن الأحكمة الابتدائية تختص بنظر المنازعات في هذا الشأن و يكون حكمها فيها غير قابل للطعن .

الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٣٨٤ بتاريخ ٦/٣/١٩٧٣

- المستناد من أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن و تنظيم العلاقات بين المؤجرين و المستأجرين و القوانين رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ و ٥٥ لسنة ١٩٥٨ و ٦٨ لسنة ١٩٦١ التي أدمجت فيه تحت رقم المادة ٥ مكرراً ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ و على ما جرى به قضاء هذه احكمة أن الإصلاحات و التحسينات الجديدة التي يكون المؤجر قد أدخلها في العين المؤجرة قبل التأجير تقوم و يضاف ما يقابل انتفاع المستأجر بها إلى الأجرة التي تحدد على الأسس التي قررتها تلك القوانين فإذا إتفق الطرفان على ذلك وجب إعمال إتفاقيهما ما لم يثبت أن القصد منه هو التحايل على أحكام القانون فيكون للقاضى عندئذ سلطة التقدير .

- يعتبر في حكم التحسينات التي يدخلها المؤجر في العين المؤجرة كل ميزة جديدة يولها للمستأجر كما لو كان محروماً من حق التأجير من الباطن مفروضاً فرخص له المؤجر بذلك ، فإن هذه الميزة تقوم ترداد على الأجرة وفقاً لما تقتضى به المادة الرابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ التي خولت المؤجر الحق في زيادة الأجر بنسبة ٧٠٪ في حالة تأجير الأماكن بقصد إستغلالها مفروشة و ذلك على تقدير من المشرع بأن الأجرة التي يتخذها أساساً للتحديد إنما هي مقابل انتفاع المستأجر بالمكان المؤجر في حدود الزايا

العادية التي كانت قائمة في التاريخ الذي عينته القوانين سالفة الذكر ، فإذا تحول المؤجر المستأجر زيادة في الزايا عما كانت عليه وتلك فقد حق تقويمها و إضافة قيمتها إلى أجرة الأساس .

- لكن كان المشرع لم يدمج القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ في نصوص القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ولم يورد فيه نصاً عاماً مائلاً لنص المادة الرابعة من القانون الأخير ، إلا أنه لما كان القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد صدر لذات الغرض المقصود من إصدار القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقوانين المدججة فيه و هو الحد من مغالاة المالك في تقدير الأجرة ، و كان عدم إدماجه في هذا القانون كشأن القوانين السابقة عليه مرده إلى الرغبة في وضع تنظيم ثابت للعلاقة بين المؤجرين و المستأجرين بما يضمن إستقرارها و ينسئ عن صدور تشريعات متوالية في هذا الشأن على نحو ما أوضحت عنه مذكرته الإيضاحية فإن النص في مادته الأولى على تحديد أجرة الأماكن الخاضعة لأحكامه بنسبة معينة من قيمة الأرض و المباني إنما كان يستهدف تحديد الأجرة بالنسبة إلى الانقضاء العادي ، بحيث إذا تحول المؤجر المستأجر علاوة على هذا الانقضاء ميزة إضافية بأن رخص له في تأجير المكان من الباطن مفروشاً فإن هذه الميزة تعتبر في حكم التحسينات فيجوز للمؤجر أن يقاضي مقابلها عنها على نحو ما هو مقرر بالنسبة للأماكن الخاضعة للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ و القوانين المندرجة فيه ، و قد كشف المشرع عن هذا القصد عندما أصدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن و تنظيم العلاقة بين المؤجرين و المستأجرين إذ أنه و قد حدد الأجرة وفقاً لذات الأسس التي كانت مقرررة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ فإنه نص في المادة ٢٨ منه على أنه في جميع الأحوال التي يجوز فيها للمستأجر تأجير مسكنه مفروشاً ، يستحق المالك أجرة إضافية تعادل ٧٠٪ من الأجرة القانونية عن مدة التأجير مفروشاً " فدل بذلك على أن تحديد الأجرة وفقاً لنسب معينة سواء في هذا القانون أو في القانون السابق عليه ، لا يخلو أن يكون وسيلة لتحديد أجرة عادلة في حالة الانقضاء العادي ، و أنه ليس غة ما يمنع من زيادتها في مقابل تأجير المكان من الباطن مفروشاً .

الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ١٠٥٩ بتاريخ ١٣/٦/١٩٧٤

مضى كان يبين من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه و أخذ بأسبابه أنه إستند في إعتبار عين النزاع في حكم المنشأة في سنة ١٩٦٤ على ما حصلهم من الكشف الرسمي المستخرج من سجلات بلدية القاهرة عن العقار الكائنة به العين المذكورة في المدة من سنة ١٩٦٠ إلى سنة ١٩٦٧ من أن الشقة أنشئت قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ مكونة من أربع حجرات ، و أصبحت في سنة ١٩٦٤ بفعل المدعى عليها مكونة من شقتين منفصلتين نتيجة التعديلات التي أدخلت عليها من مد و فتح أبواب وإلى أن هذه التعديلات تعتبر تعديلات جوهرية في حكم المنشأة حديثاً في سنة ١٩٦٤ ، و تسرى عليها أحكام القانون

رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، و ليست إصلاحات ضرورية و تحسينات كما ذهب إلى ذلك الخبر في تقديره و كان هذا الذى استخلصه الحكم يكفى لحمل قضائه فى هذا الخصوص . و يؤدى إلى تطبيق أحكام القانونين رقمى ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ٧ لسنة ١٩٦٥ ، و فيه الرد الكافى على دفاع الطاعة الوارد بسبب النعى و كان لا يعيب الحكم ما أورده - فى صدد مرد الوقائع - من أن الخبر قد أثبت فى تقريره أن بعض تجارة الشقة قد غيرت ظالما أن ذلك التعبير لم يكن محل إعتبار محكمة الموضوع فيما استخلصته من أن ما جرى بالعين هو تعديلات جوهرية ، فإن النعى عليه بمخالفة الثابت بالأوراق والقصور فى التسبيب يكون على غير أساس .

الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٠٥٩ بتاريخ ١٣/٦/١٩٧٤

إذا كان بين من الحكم الابتدائى الذى أيدى الحكم المطعون فيه و أحال إلى أسبابه أن محكمة الموضوع بما لها من سلطة فى تقدير الدليل قد إستندت فى قضائها بحصول التعديلات - بالعيون المؤجرة - فى سنة ١٩٦٤ إلى ما استخلصته من كشف الجرد المقدم إليها من المطعون عليه ، و كان هذا الإستخلاص منها سائغا و له أصله الثابت فى الأوراق ، و كان لا تغريب على محكمة الإستئناف عند وضع حكمها أن تستند إلى الأسباب التى أقيم عليها الحكم الابتدائى متى رأت فى هذه الأسباب ما يبنى عن إيراد جديد فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق القانون و مخالفة الثابت بالأوراق والقصور فى التسبيب يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٩٨٣ بتاريخ ١٢/٥/١٩٧٥

المستفاد من أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أن التحسينات و الإنشاءات التى تضاف إلى العين المؤجرة و يستحق عنها المؤجر زيادة فى الأجرة تقوم و يضاف مقابل انتفاع المستأجر بها إلى الأجرة التى تحدد على الأسس التى قررها ذلك القانون ، و لا يجوز للمؤجر إقتضاء زيادة فى الأجرة تتجاوز ما يستحق مقابل الانتفاع بملك التحسينات و الإنشاءات سواء فى ذلك أنشائها المؤجر أو أنشائها المستأجر و تملكها المؤجر .

الطعن رقم ٥٨٨ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٧٥٢ بتاريخ ٢٤/٣/١٩٧٦

تكيف التعديلات الحاصلة فى جزء من مبنى قديم و إسباغ وصف التعديلات الجوهرية عليها بحيث تغير من طبيعة و طريقة استعماله و تؤثر على القيمة الإيجارية تأثيراً محسوساً و أن كان بعد تكييفاً قانونياً إلا أنه يستند إلى تقدير والنسب . و إذ كان الحكم المطعون فيه إعتد تقرير الخبر فيما يختص بالإصلاحات التى تمت فى العين و اعتبرها غيرت من صفتها و طريقة استعمالها ، و كان البين من ذلك التقرير أن التعديلات

انصبت على تحويل شقة سكنية إلى محل تجارية بما إستلزم خفض منسوب الغرف إلى منسوب الشارع وتوسيع فتحات المنافذ وجعلها أبواباً وهدم حوائط فإن هذه التعديلات تعتبر في حكم الإنشاءات و ما يفرضه الطاعن في شأن اعتبارها غير موجودة لا يصدو أن يكون جدلاً موضوعياً في كفاية الدليل الذي إقتضت به محكمة الموضوع لا يبرز طرحه على محكمة النقض .

الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٤٦٢ بتاريخ ١٨/٢/١٩٧٦

مؤدى نص المادة الرابعة من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الإصلاحات والتحسينات التى يدخلها المؤجر فى العين للمؤجرة قبل التأجير تقوم و يضاف ما يقابل انبعاث المستأجر بها إلى الأجرة التى تتحدد على الأسس التى قررها القانون ، و قد ينطق على ذلك بين المؤجر والمستأجر فى عقد الإيجار ذاته أو فى اتفاق لاحق ، و يعتبر فى حكم التحسينات كل ميزة يولمها المؤجر للمستأجر كما لو كان محروماً من حق التأجير من الباطن ثم رخص له المؤجر بذلك فإن هذه الميزة تقوم وتضاف قيمتها إلى الأجرة المحددة فى شهر إبريل سنة ١٩٤١ ، و يتكون من مجموعهما أجرة أساس على أن يخضع هذا القويم لرقابة المحكمة .

الطعن رقم ٣١١ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٩٨٨ بتاريخ ٢١/٤/١٩٧٦

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تكليف التعديلات التى تجرى فى العين المؤجرة أبنائها جوهرية تغير من طبيعة المبنى و تجعله فى حكم المنشأ أو إنها بسيطة لا تحدث به هذا الأثر إنما هو تكييف قانونى يستند إلى تقدير الواقع . و إذا كان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بأن التعديلات ليست جوهرية حتى أن الدكان الأصلي انشئ قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ و كانت له ثلاث أبواب و انه سنة ١٩٤٦ قسم إلى ثلاثة حوائط صغيرة خصص لكل منها باب مستقل و إلتصقت شقة صغيرة من جزئه الخلفى و أن هذه التعديلات كانت بسبب موقع العقار و بعده عن العمران آنذاك ، و لا تعدو كونها إقامة حائطين داخل الدكان الكبير بين الأبواب الثلاثة و لم يكن من شأنها إفادة المؤجر منها إذ أن أجرة الدكان الكبير عند إنشائه كانت ثلاثين جنيها شهراً و أصبحت أجرة الحوائط الثلاثة و الشقة الخلفية لا تتجاوز مبلغ ٢٠ جنيهاً و ٥٤٤ مليم و أضاف الحكم انه إذ تعلل على الخبر تعيين أجرة الأساس فى شهر إبريل سنة ١٩٤١ لأن المنطقة التى تقع بها عين النزاع كانت صحراء جرداء وقت إنشائها لم يكن اعتماد الأجرة المفق عليها عند التعاقد و كان يبين من هذا الذى إستلخصه الحكم انه أساط بمحققة التعديلات التى تمت بالدكان الأصلي و لم يغفل وجود الشقة الصغيرة عند تحددتها ، و كان لا يدخل ضمن الإنشاءات الجديدة التعديلات التى يجربها المالك لتسهيل إستغلال المبنى القديم مما لا تصحبه تغييرات فى أجزائه

الأساسية ، و كان ما قرره في هذا الشأن إستخلاصاً سائفاً في حدود سلطته الموضوعية بالنظر لما جرى بالعين محل النزاع - الدكان - دون سواها بأعتبار أنها هي التي يعتد في نطاقها بما أدخل عليها من تعديلات ، فان النعي عليه يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١١٩٣ بتاريخ ١٩٧٦/٥/٢٦

- لا يوجد ما يحول في القانون أو الواقع دون إقامة إنشاءات جديدة في مبنى قديم بحيث يعتبر مسكناً جديداً لا يخضع لقانون إيجار الأماكن الذي كان يخضع له من قبل بشرط أن يكون ذلك وليد تغييرات مادية جوهرية في الأجزاء الأساسية من المبنى الأصلي . و لكن كان لكل قانون مجاله الذي يحكم الوقائع المطبق عليها ، إلا انه ليس ثمة ما يمنع - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - في مجال تحديد المقصود بالتعديلات الجوهرية من الإمتناس بالمعايير التي وضعها القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على المقاررات المبنية إعتباراً بان إستكناه طبيعة التعديلات في العقار سيوجب عليه تعديل الأجرة و تعديل الضريبة العقارية في وقت معاً .

- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تكيف التعديلات بأنها جوهرية تغير من طبيعة المبنى و تجعله ليس حكم المنشأ في تاريخها أو بسيطة لا تحدث به مثل هذا التغير إنما هو تكيف قانوني يستند إلى تقدير الواقع .

الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٤٦٨ بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٦

- يجب وفق الفقرة الأولى من المادة ١٤٧ من القانون المدني أن يتضح من عقد الإيجار أو الإتفاق اللاحق انصراف إرادة الطرفين إلى أن الزيادة هي مقابل التحسينات المستجدة في هذه الحالة يتعين على القاضي أن ينزل حكم العقد كما يذهب حكم القانون ، و أن يعتبر العقد شريعة المتعاقدين فلا يملك أن يعدل مضمونه أو يعرض لتفويض هذه التحسينات ، متى إستبان له أن الإتفاق له سمة الجدية و خلا من شبه التحايل على أحكام القانون ، لما كان ذلك و كان البين من عقد الإيجار المبرم بين طرفي الدعاوى انه جاء خلوا من أية إشارة إلى أن هناك ثمة إتفاق على أن زيادة الأجرة المحددة فيه هي مقابل الإصلاحات و التحسينات المستجدة ، و كان ما أورده الحكم من موضوع تقدير مقابل هذه التحسينات لرعايه القاضي لا يخالفه فيه للقانون ، ذلك انه عمد إلى تفسير المستندات المقدمة له و إستخلاص ما يمكن إستخلاصه منها فيما يتعلق بموضوع الدعوى و هو في مطلق حقه بلا رقابة عليه من محكمة النقض متى كان تفسيره لها يحتمله عباراتها و لا خروج فيها عن المعنى الظاهر لها .

- إذ كان تحديد الحكم المطعون فيه للفترة التي توزع فيها إستهلاك التحسينات التي تقوم وتضاف إلى الأجرة يدخل في السلطة التقديرية لقاضي الموضوع ، متى أورد الإعتبارات المبرره لها و كان الحكم قد أفصح عن وجه نظره بإعتبارات سائفة ، فإن النعي عليه مما تحصر عنه رقابة محكمة النقض .

الطعن رقم ٣٥٣ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٣٨١ بتاريخ ١٩٧٨/٢/١

يشترط في التحسينات والإصلاحات التي يستحق المؤجر في مقابلها زيادة في الأجرة أن يكون قد إستحدثها هو أو سلفه من ماله الخاص دون أن يكون المستأجر هو الذي قام بها ، وإذ كان المالك يستهدف بإجراء التحسينات في ملكه العمل على زيادة دخله وتحسين إستثماره للعين و ليس مجرد أداء خدمة للمستأجر و كان ما عرضه الطاعن بهذه المثابة على محكمة الموضوع من إيفاء المطعون عليها المؤجرة ما أتفقته في أداء التحسينات دون إضافة ما يقابلها إلى الأجرة الأصلية بعيداً عن قصد المؤجر و كان الأصل انه يتعين تقويم هذه التحسينات وإضافة مقابل الانتفاع بها إلى الأجرة القانونية فانه لا يجوز العدول عن هذا الأصل دون قبول صريح من المؤجر ، و يكون لا على الحكم أن هو أغفل الرد على هذا الطلب الذي خللت الأوراق من دليل على قبوله .

الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٨١١ بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٩

الإجراءات المشار إليها بالمادة ٣٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ واردة في الباب الثاني الخاص بالمنشآت الآيلة للسقوط و الترميم و الصيانة و تواجه حالة المنشآت التي تنذر بالانقراض و كذلك تلك التي و أن كانت لا تنذر به و لا تعرض الأرواح و الأموال للخطر إلا إنها تحتاج إلى ترميم و صيانة للحفاظ على حالتها جيدة و منع تفاقم تدهورها ، فنخرج عن نطاق أعمال التحسين التي تسم بالاتفاق بين المؤجرة و المستأجر و التي من شأنها زيادة الانتفاع بالعين المؤجرة لقاء مقابل إلى القيمة الإيجابية .

الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٧٣١ بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٢

إذ كانت الإصلاحات التي أجراها الطاعن - المؤجر - في العين المؤجرة قد تمت في ظل العمل بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الذي لم ينظم قواعد خاصة بتحديد مقابل زيادة الانتفاع نتيجة الإصلاحات و التحسينات الجديدة التي يدخلها المؤجر في العين المؤجرة بما لا مجال معه لأعمال القواعد المقررة القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٦ في هذا الخصوص .

الطعن رقم ٦٩٣ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٨٤٨ بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٠

لما كان مفاد النص في المادة الثالثة فقرة ج من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ أن المشرع و هو بصدد تقدير الضريبة العقارية - قد عرف التعديلات الجوهرية بأنها تلك التي يكون من شأنها التغيير من معالم

العقارات أو من كيفية استعمالها بحيث تغير من قيمتها الإيجارية تغيراً عموسماً ، و كان من المقرر في قضاء القضا أن تكيف التعديلات بأنها جوهزية تغير من طبيعة المبنى و تجعله في حكم المنشأ في تاريخها أو بأنها بسيطة لا تحدث به مثل هذا التغير إنما هو تكيف قانوني يستند إلى تقدير الواقع ويخضع بالتالي لرقابة محكمة التقضا .

الطعن رقم ٥٧٥ لسنة ٤٩ مكتب قضاى ٣٣ صفحة رقم ٧٠١ بتاريخ ١٩٨٢/٦/٩

- جرى قضاء محكمة التقضا على أن الإصلاحات و التحسينات الجديدة التى يكون المؤجر قد أدخلها فى العين المؤجرة تقوم و يضاف مقابل انتفاع المستأجر بها إلى الأجرة التى تحدد على الأسس التى قررتها تلك القوانين فإذا اطلق الطرفان على ذلك وجب إعمال إيفالهما ما لم يثبت أن القصد منه هو التحايل على أحكام القانون . فيكون للقاضى عندل سلطة التقرير .

- يعتبر فى حكم التحسينات التى يدخلها المؤجر فى العين المؤجرة كل ميزة جديدة يولها للمستأجر كما لو كان محروماً من حق التأجير من الباطن مفروضاً فرخص له المؤجر بذلك فإن هذه الميزة تقوم وتزاد على الأجرة القانونية .

- إذا كانت المادة [١٠] من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد نصت على تحديد أجرة الأماكن الخاضعة لأحكامه بنسب معينة من قيمة الأرض و المبنى و ذلك فى حالة الانتفاع العادى بحيث إذا خول المؤجر المستأجر علاوة على هذا الانتفاع ميزة إضافية بان وخص له فى تأجير المكان من الباطن مفروضاً فإن هذه الميزة تعتبر فى حكم التحسينات فيجوز للمؤجر أن يتقاضى مقابلاً عنها و هو ما نصت عليه المادة ٢٨ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ من انه : " فى جميع الأحوال التى يجوز فيها للمستأجر تأجير مسكنه مفروضاً يستحق المالك أجرة إضافية تعادل ٧٠٪ من الأجرة القانونية عن مدة التأجير مفروضا " فدللت بذلك على أن تحديد الأجرة وفقاً للنسب المعينة التى حددتها المادة ١٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ لا يعدو أن يكون وسيلة لتحديد أجرة عادلة فى حالة الانتفاع العادى و أن ليس ثمة ما يمنع من زيادتها فى مقابل تأجير المكان من الباطن مفروضاً .

الطعن رقم ٨٣٤ لسنة ٤٧ مكتب قضاى ٣٤ صفحة رقم ٩٢٦ بتاريخ ١٩٨٣/٤/١١

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن من حق المؤجر أن يزيد على الأجرة المحددة وفقاً للأسس القانونية قيمة ما يضيفه إلى العين المؤجرة قبل تأجيرها من تحسينات جديدة ينتفع بها المستأجر و انه يعتبر فى حكم التحسينات بهذا المعنى كل ميزة جديدة يولها المؤجر للمستأجر فيضاف ما يقابلها - بعد تقويمها - إلى

الأجرة ، و الواجب في هذا الصدد إحرام إرادة الطرفين ما لم يثبت أن القصد من الإتفاق هو التحايل على الأحكام الآمرة في القانون فيكون للقاضي عندئذ سلطة التقدير .

الطعن رقم ٥١٠ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ١٣٨٥ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٩

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الإصلاحات والتحسينات الجديدة التي يكون المؤجر قد أدخلها في العين المؤجرة قبل التأجير تقوم و يضاف ما يقابل انتفاع المستأجر بها إلى الأجرة التي تحدد على الأسس التي قررتها تشريعات إيجار الأماكن المتعاقبة .

الطعن رقم ١٦٧٣ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٦٤٩ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٧

يشترط في التغييرات التي تلحق العين المؤجرة و التي يوجب عليها قانوناً إعتبار العين في حكم المنشأة حديثاً لیسرى عليها قانون آخر يعدل من أجرتها السابقة أن يكون المؤجر هو الذي أجزاها لا المستأجر .

الطعن رقم ١٣٦٠ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٥٢٢ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٧

– من المقرر انه إذا أجريت بالعين المؤجرة تعديلات جوهرية تغير من طبيعة و معالم المبنى بحيث تؤثر على القيمة الإيجارية تأثيراً محسوساً ، أو إذا أقيمت منشآت جديدة في مبنى قديم بحيث تعتبر مسكناً جديداً فان هذا المكان يخضع من حيث تحديد أجرته لأحكام القانون الذي تمت التعديلات أو الإنشاءات المذكورة في ظله . أما التعديلات أو التحسينات البسيطة كالدخان و الطلاء أو إقامة حائط لفصل جزء من مكان و التي يدخلها المؤجر في العين المؤجرة لهذه يضاف ما يقابلها – بعد تقويمها إلى الأجرة القانونية الواجب في هذا الصدد إحرام إرادة الطرفين ما لم يثبت أن القصد من الإتفاق هو التحايل على الأحكام الآمرة في القانون فيكون للقاضي عندئذ سلطة التقدير .

– من المقرر – في قضاء هذه المحكمة – أن تكييف التعديلات التي تجرى في العين المؤجرة بأنها جوهرية تغير من طبيعة المبنى و تجعله في حكم المنشأ في تاريخها أو إنها بسيطة لا تحدث هذا الأثر هو تكييف قانوني يستند إلى تقدير والمعي تستقل به محكمة الموضوع و لا تخضع فيه لرقابة محكمة النقض إلا أن هذا مشروط بأنه يكون إستغلالها سائفاً و مؤدياً إلى النتيجة التي انتهت إليها .

الطعن رقم ١٠٧١ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٧٥٥ بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٥

المقرر – و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة – أن الإصلاحات و التحسينات الجديدة التي يكون المؤجر قد أدخلها في العين المؤجرة ، تقوم و يضاف مقابل انتفاع المستأجر بها إلى الأجرة القانونية لإذا اتفق الطرفان على ذلك و جب إعمال إتفاقهما ما لم يثبت أن القصد منه هو التحايل على أحكام القانون فيكون للقاضي عندئذ سلطة التقدير و يعتبر في حكم التحسينات التي يدخلها المؤجر في العين المؤجرة كل ميزة

جديدة يوليها المستأجر ، كما لو كان محروماً من حق التأجير من الباطن مفروضاً فرخص له المؤجر بذلك بهذه الميزة تقوم و تزداد على الأجرة القانونية وفقاً لما تقتضى به المواد ٤ من القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ و ٢٨ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ ، ٤٥ من القانون رقم ١٩٧٧ التى حولت المؤجر الحق فى زيادة الأجرة بنسب حددتها كل منها فى حالة تأجير الأماكن بقصد إستغلالها مفروضة ، و ذلك على تقدير من المشرع بان الأجرة التى إلتجها أساساً للتحديد طبقاً لهذه - القوانين إنما هى مقابل الانتفاع العادى بالمكان المؤجر بحيث إذا تحول المؤجر للمستأجر علاوة على هذا الانتفاع ميزة إضافية كان محروماً منها سواء تراضياً على ذلك فى عقد الإيجار ذاته أو فى إتفاق لاحق فإنه يلزم تقويمها و إضافتها إلى الأجرة ، لما كان ذلك و كان الرخص للمستأجر بإستعمال المكان المؤجر " مستشفى لاستقبال المرضى و مبيتهم ينطوى على التصريح له بالتأجير بالفرض الذى يحق معه المؤجر زيادة الأجرة بنسبة ٧٠٪ حتى ١٩٧٧/٩/٩ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ الذى رفع الزيادة إلى النسب التى حددتها المادة ٤٥ منه حسب تاريخ إنشاء المبنى و ذلك إستصحاباً لما أورده المذكرة الإيضاحية لهذا القانون من أن الأحكام التى تتضمنها قوانين الإيجارات تأخذ فى حساباتها الأستعمال الأغلب الأعم للأماكن و هو السكن و لا يستلزم أن تسرى هذه الأحكام و ما يتعلق بتحديد الأجرة على الأماكن التى تستعمل فى غير هذا الغرض و بالذات فى الأغراض التجارية و المهنية التى تدر عائداً مجزئاً فيصبح من العدالة زيادة هذه الأجرة تصريفاً للملاك مما يحيط بالأستعمال لغير السكن من اعتبارات و ظروف تعجل باستهلاك المبنى ، و قد قطع تقرير لجنة الإسكان فى مجلس الشعب فى الإفصاح عن نطاق تطبيق المادة ٤٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فلذلك أن الأجرة الإضافية تستحق فى كل صور المفروض و منها الفنادق و اللوكاندات و البنىونات و الشقق المفروشة و غير ذلك من صور التأجير المفروض ، يكشف بذلك عن غرض الشارع من أن الأجرة الإضافية تستحق فى كل صور التأجير المفروض و سواء إتفق عليه لدى بدء التعاقد أو لاحقاً له ، و ذلك عن مدة التأجير مفروضاً .

الطعن رقم ٨٣٨ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٦٢٨ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٦

من حق المؤجر أن يزيد على الأجرة المحددة وفقاً للأسس القانونية قيمة ما يضيفه إلى العين المؤجرة من تحسينات جديدة يتفق بها المستأجر و يعتبر فى حكم التحسينات بهذا المعنى كل ميزة جديدة يوليها المؤجر للمستأجر .

الطعن رقم ٢٢٦٥ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٧١٦ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٥

نص المادة الرابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ يدل - و طبقاً لما جرى به قضاء هذه المحكمة

على أن الإصلاحات والتحسينات التي يدخلها المجر في العين المؤجرة قبل التأجير تقوم و يضاف ما يقابل انتفاع المستاجر بها إلى الأجرة التي تحدد على الأسس التي قررها القانون ، و قد ينطبق على ذلك بين المجر و المستاجر في عقد الإيجار ذاته أو في إتفاق لاحق . و يعتبر في حكم التحسينات كل ميزة جديدة يوليهها المجر للمستاجر كما لو كان محروماً من حق التأجير من الباطن ثم يرخص له المجر بذلك ، فإن هذه الميزة تقوم و تضاف قيمتها إلى الأجرة المحددة في شهر إبريل سنة ١٩٤١ و تتكون من مجموعهما أجرة الأساس ، على أن يخضع هذا التقويم لرقابة المحكمة .

الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٥٢ مكتب قني ٤٧ صـ ٤٦ رقم ١٤٦ بتاريخ ١٠/١/١٩٩١

— المقرر في قضاء هذه المحكمة — أن الإصلاحات والتحسينات الجديدة التي يكون المجر قد أدخلها في العين المؤجرة قبل التأجير تقوم و يضاف ما يقابل انتفاع المستاجر بها إلى الأجرة التي تحدد على الأسس التي قررتها تشريعات إيجار الأماكن المتعاقبة .

— التحسينات التي يجرها المجر في العين المؤجرة بعد التأجير و أثناء انتفاع المستاجر و التي تعتبر ميزة جديدة يوليهها له بقصد تسهيل هذا الانتفاع و دون أن — تكون ضرورية له ، فإنه لا سبيل إلى إلزام المستاجر بمقابل الانتفاع بها يضاف إلى الأجرة إلا بموافقة ، كما أنه لا يحق له الانتفاع بها دون أداء مقابلة و ذلك كله إعمالاً للأصل العام المقرر بالفقرة الأولى من المادة ١٤٧ من القانون المدني من أن العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه و لا تعديله إلا باتفاق الطرفين أو للأسباب التي يقرها القانون مما مؤداه أنه لا يجوز إجبار المستاجر على أداء مقابل هذه الميزة التي لم تكن في حسابه عند التعاقد مع قد تطله من عبء على كاهله ، إلا إذا كان قد طلبها أو وافق عليها فأصبح بذلك إلزامه بمقابل الانتفاع بها إلزاماً تعاقدياً لا يجوز التملك من الوفاء به أو إذا ثبت أنه انتفع بها و أن لم يكن قد وافق عليها فعندئذ يقوم مقابل ما انتفع به و يلزم بأدائه و كل ذلك ما لم ينص القانون على إلزام المستاجر بمقابل الانتفاع بهذه الميزة .

— لا يوجد ما يحول قانوناً أو واقعاً دون إقامة منشآت جديدة في مبنى قديم بحيث يعتبر مكاناً جديداً لا يخضع لقانون إيجار الأماكن الذي كان يخضع له من قبل طالما أن ذلك ولبد تغييرات مادية جوهرية في الأجزاء الأساسية من المبنى الأصلي .

— تكييف التعديلات بأنها جوهرية تغير من طبيعة المبنى و تجعله في حكم المنشأ في تاريخها أو بسيطة لا تحدث به مثل هذا التغيير هو تكييف قانوني يستند إلى تقدير الواقع .

* الموضوع الفرعي : حكم المستأجر الذي يبني في العقار المؤجر :

الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٢٩ مكتب قني ١٥ صفحة رقم ٨١٩ بتاريخ ١١/٦/١٩٦٤

- انه و ان كان المستأجر الذي يقيم على الأرض المؤجرة لا يعتبر حسن النية في حكمه الفقرة الثانية من المادة ٦٥ من القانون المدني القديم لانه يعلم ان هذه الأرض التي بنى عليها مملوكة للمؤجر إلا ان الرأي الذي كان مائدا في ظل القانون المدني القديم و الذي تفره محكمة النقض هو ان المستأجر الذي يبني في الأرض المؤجرة بتصريح من المؤجر ينزل منزلة الباني في أرض الغير بحسن نية و يأخذ حكمه لتطبق عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٦٥ المشار إليها ، و هذا النظر هو ما كتبه القانون القائل في المادة ٥٩٢ بشأن البناء الذي يقيم المستأجر في العين المؤجرة بعلم المؤجر و دون معارضته . و إذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى أن البناء قد أقيم على الأرض بتصريح من المؤجر الذي أسقط حقه في طلب الإزالة و طبق عليه حكم الباني بحسن نية فانه لا يكون مخالفا للقانون .

- إذا كانت الطاعة لا تنزع في أن ما ألزمها به الحكم هو قيمة المواد و أجرة العمالة و كانت هذه القيمة على ما جاء بقرار الجبر الذي اعتمده الحكم المطعون فيه تقل عما زاد في قيمة الأرض بسبب البناء فان الحكم إذ ألزمها بأقل القيمتين قد إلتزم حكم القانون .

الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣١ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ١٣٥٩ بتاريخ ١٤/٦/١٩٦٦

معي كان مبني الإزالة أن المستأجر أحدث تغييراً في العين المؤجرة بإقامة منشآت بغير إذن المؤجر وكانت المادة ٣٧٦/٢ من القانون المدني القديم الذي أقيمت المباني المطلوب إزالتها في ظله "وتقابلها المادة ٥٨٠ من القانون الحالي" تقضي بان يلتزم المستأجر بالألا يحدث تغييراً مادياً يضر بالعين المؤجرة بغير إذن من المالك ، و كان المستأجر الذي يبني في العين المؤجرة بغير إذن من المؤجر تطبق في شأنه قواعد الإلتصاق المنصوص عليها في المادة ٦٥ من القانون المدني القديم - الذي يحكم واقعة الدخوى - وهي تقضي بان يكون للمالك الخيار بين طلب إزالة البناء و طلب إبقائه " و هذا الخيار هو ما أخذ به القانون المدني الحالي في المادة ٥٩٢ بشأن البناء الذي يقيم المستأجر في العين المؤجرة دون علم المؤجر أو وهم معارضته " ، لما كان ذلك و كانت المباني التي أقامها المستأجر هي منشآت لم يوجب عليها ضرر للعين المؤجرة فان مصلحة المؤجر في طلب إزالتها لا تنور إلا عند انقضاء الإيجار حيث يلتزم المستأجر برد العين بالحالة التي تسلمها بها .

الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣١ مكتب قتي ١٧ صفحة رقم ١٣٧٣ بتاريخ ١٤/٦/١٩٦٦

النزاع بين المالك والمستأجر حول زيادة الأجرة مقابل المبنى التي أحدثها المستأجر إستناداً إلى الاتفاق على هذه الزيادة أو إلى أحقية المؤجر في إقتضائها طبقاً لأحكام الإنصاف هو نزاع يخرج ببطئته عن نطاق أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ويخضع الفصل فيه لأحكام القانون المدني .

الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٣٢ مكتب قتي ١٧ صفحة رقم ١٢٥١ بتاريخ ٢٦/٥/١٩٦٦

- متى كان الواقع في الدعوى هو أن المؤجر قد صرح للمستأجر بأن يقيم على نفقته بناء فوق العين المؤجرة على أن يلتزم بأداء عوايد المبنى التي تربط على هذا البناء المستجد وسكت الطرفان عن بيان مصير هذه المنشآت فإن ملكيتها تكون للمستأجر طوال مدة الإجارة ولا تزول إلى المؤجر إلا عند انتهاء عقد الإيجار ذلك أن حق المؤجر بالنسبة لتلك المنشآت لا يتحدد إلا بالنظر إلى حالة العقار المؤجر في هذا الوقت ويحق للمستأجر أن يزيلها قبل انتهاء عقد الإيجار بشرط أن يعيد العين المؤجرة إلى حالتها الأصلية بينما يمنع على المؤجر في هذا الغرض طلب إزالة هذه المنشآت . ولا يصح الاحتجاج بأن أحكام الإنصاف المقررة في القانون المدني تقضي باعتبار المؤجر مالكا للبناء من وقت إنشائه إذ أن ترخيص المؤجر للمستأجر في إقامة البناء على نفقة هذا المستأجر مع التزام الأخير بدفع الضريبة العقارية عن هذا البناء وهي مما يلتزم به أصلاً المالك - ودون اتفاق على مصير هذا البناء ذلك يتضمن قبول المؤجر تأجيل أعمال أحكام الإنصاف حتى ينتهي عقد الإيجار وهي أحكام لا تتعلق بالنظام العام وبمجرد ذلك الاتفاق على تعديلها .

- إذا رخص المؤجر للمستأجر بإنشاء " مبان " على سطح المكان المؤجر فإن هذه الإنشاءات لا تعتبر خارجة عن نطاق العين المؤجرة بل داخلية فيها ويجري عليها أحكام القانون الخاصة بالبناء الذي يحدده المستأجر في العين المؤجرة مما لم يكن هناك اتفاق يقضي بغير ذلك . ولا يلزم خضوع البناء الجديد لتلك الأحكام أن تكون قد حددت له أجرة مستقلة بالإضافة إلى الأجرة المفق عليها في عقد الإيجار إذ أن تحديد هذه الأجرة ليست شرطاً لانطباق أحكام القانون في هذا الخصوص ولا يوجد ما يمنع من أن يقضى المؤجر المستأجر من أية أجرة إضافية عن انتفاعه بالبناء الذي أحدثه هذا المستأجر على نفقته وتكون في هذه الحالة الأجرة المفق عليها أصلاً في العقد هي المقابل لانفعال المستأجر بالعين المؤجرة شاملة هذا البناء المستجد .

- جرى قضاء محكمة النقض بأن المستأجر الذي ينشئ في ظل القانون المدني الملغى في العقار المؤجر بتصریح من المؤجر يتزول منزلة الباني في أرض الغير بمسئولية وبأخذ حكمه لتطبيق بالنسبة له الفقرة

الأخيرة من المادة ٦٥ من ذلك القانون ما لم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك وهذا النظر هو ما قننه القانون القائم في المادة ١/٥٩٢ منه بشأن البناء الذي يقيمه المستأجر في العين المؤجرة بعلم المؤجر ودون معارضته ، ومن ثم يلزم المؤجر بان يرد للمستأجر عند انقضاء الإيجار ما أنفق في المنشآت أو ما زاد في قيمة العقار بسبب هذه المنشآت .

الطعن رقم ٧٧ لسنة ٤١ مكتب قنى، ٢٧ صفحة رقم ٢٠٢ بتاريخ ١٩٧٦/١/١٤

من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الإصلاحات والتحسينات الجديدة التي يكون المؤجر قد أدخلها في العين المؤجرة تقوم ويضاف ما يقابل المستأجر إلى أجرة الأساس ، فإذا إتفق الطرفان على ذلك وجب إعمال اتفاقهما ما لم يثبت أن القصد منه التحايل على أحكام القانون ليكون للقاضي عندئذ سلطة التقدير .

الطعن رقم ٣٥٣ لسنة ٤٤ مكتب قنى، ٢٩ صفحة رقم ٣٨١ بتاريخ ١٩٧٨/٢/١

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الإصلاحات والتحسينات اللصقية الجديدة التي يكون المؤجر قد أدخلها في العين المؤجرة قبل التأجير تقوم ويضاف ما يقابل انتفاع المستأجر بها إلى الأجرة التي تحدد على الأسس التي قررت بها تشريعات إيجار الأماكن المصاقل ، وإذا إتفق الطرفان على ذلك وجب إعمال اتفاقهما ما لم يثبت أن القصد منه هو التحايل على أحكام القانون ليكون للقاضي عندئذ سلطة التقدير .

الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٤٥ مكتب قنى، ٢٩ صفحة رقم ١٨١١ بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٩

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مجرد القيام بتجديدات أو إصلاحات في المبنى المنشأة قبل أول يناير ١٩٤٤ لا يخرج هذه المبنى عن القيود الواردة في القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، وإنما تجوز للمالك إضافة زيادة مقابل تكاليفها على أجرة شهر إبريل ١٩٤١ ، وقد ألغى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وأبقى منها ما يتعلق بتحديد الأجرة والآثار المترتبة على عائلتها ، إذ كان تقدير مقابل الإصلاحات أو التحسينات المستحدثة في العين المؤجرة يدخل ضمن عناصر تحديد الأجرة فإن هذا التقدير لا يخضع للقواعد المقررة بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . لما كان ذلك وكان المستطاد من أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الإصلاحات والتحسينات الجديدة التي يكون المؤجر قد أدخلها في العين المؤجرة تقوم ويضاف ما يقابل انتفاع المستأجر بها إلى الأجرة التي تحدد على الأسس التي قررها ذلك القانون ، وأن الأصل وجوب إعمال ما إتفق عليه المتعاقدان في هذا الشأن سواء

تم ذلك في عقد الإيجار ذاته أو في إتفاق لاحق ما لم يثبت أن القصد منه هو التحايل على أحكام القانون فيكون القاضي عندئذ سلطة التقدير .

الطعن رقم ٦٩٢ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٢٤٧ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٧٩
المعرة بوصف العين بما ثبت في عقد الإيجار ولا يغير من طبيعة العين المؤجرة الغرض من الإيجار أو الإنفاق في عقد الإيجار على تملك المؤجر ما يقيمه المستأجر من مبان على الأرض المؤجرة .

الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٧٩٤ بتاريخ ١٢/٣/١٩٨٠
حول الشارح في المادة ٥٩٢ من القانون المدني - الذى ينطبق على واقعة النزاع - المؤجر الحق في طلب إزالة البناء الذى يقيمه المستأجر في العين المؤجرة دون علمه أو رغم معارضته ، أو إستيقاته ، فان طلب إزالته وجب على المستأجر أن ينزعه من العين المؤجرة و أن يعيد العين إلى أصلها ، و للمؤجر أن يطلب تعويضاً عن الضرر الذى يصيب العين أن كان له مقتضى ، و أن طلب إستيقاته فعليه أن يرد للمستأجر أدنى القيمتين ، ما أنفق في هذه المباني أو ما زاد في قيمة العقار ، و مؤدى ذلك أن البناء الذى يقيمه المستأجر من ماله الخاص دون إذن من المؤجر يكون ملكاً لصاحب العين المؤجرة معلقاً على شرط واقف هو إعلان المؤجر في تملكه . و لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليهم المؤجرين - لم يبدو رغبتهم في تملك المباني التى أقامها الطاعن - المستأجر - من ماله الخاص ، فان هذه المباني تبقى مملوكة لهذا الأخير و لا يحق للمطعون عليهم أن يطالبوا بمقابل انتفاع عنها .

الطعن رقم ٨٢١ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ١١٦١ بتاريخ ١٨/٤/١٩٨١
لئن كان الإتفاق على أن البناء الذى يوجده المستأجر في العين المؤجرة يكون ملكاً للمؤجر في مقابل تعويض أو بلا تعويض ، يوجب عليه ملكية المؤجر للبناء من وقت إنشائه ، و لا يكون للمستأجر بالنسبة إليه إلا حق شخصي يتولاه الانتفاع به انتفاعه بالعين المؤجرة نفسها ، و تكون في هذه الحالة الأجرة المفق عليها أصلاً في عقد الإيجار هي مقابل انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة شاملة هذا البناء المستجد طالما أن الإتفاق قد أقصر على تملك المؤجر للبناء دون تحديد أجرة إضافية له . لما كان ذلك و كان البند الخامس في كل من عقدي الإيجار لم يتضمن الإتفاق على أى أجرة إضافية عن انتفاع المستأجر المطعون عليها الأولى - بالبناء الذى تحدده بالعين المؤجرة على نفقتها ، فان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض طلب التعويض مقابل انتفاع المطعون عليها الأولى بالبحرات التى أقامتها على نفقتها لأن من حقها الانتفاع بكامل العين المؤجرة من الأرض و البناء ، فانه يكون قد أخذ في الاعتبار أن الأجرة المفق عليها أصلاً في العقد هي مقابل الانتفاع بالعين المؤجرة شاملة هذا البناء المستجد .

الطعن رقم ١٤٧٦ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ١٦٠١ بتاريخ ١٤/١١/١٩٨٣

إذا كان البين من الأوراق أن البند السابع من عقد إيجار عين النزاع يجري على أن " المستأجر غير مأذون بان يحدث إحداثاً باخل مثل هدم أو بناء أو تغير تفاصيل أو تقسيم الأود أو فتح شبايك وأبواب بدون إذن كتابي من المالك و أن أجرى شيئاً من ذلك فيكون ملزماً بجميع المخلات لحالتها الأصلية و يدفع قيمة المصاريف والأضرار و المالك يكون له الحق أن ينتفع بالتحسينات والإصلاحات الناشئة عن تلك الأحداث أو يجانب منها بدون ملزومية عليه بدفع قيمتها أو بدفع مبلغ عنها مهما كان" و كان ظاهر هذا البند يعتبر أن لية المتاعدين قد انصرفت إلى تحديد الجزاء على مخالفته بإعادة الحال إلى أصلها بمصروفات على عاتق المستأجر أو الإبقاء على هذه التعديلات أو بعضها دون تحميل المجرر نفقاتها و كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد عمد إلى تطبيق المادة ٢٣/جـ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ التي تجيز للمؤجر طلب فسخ العقد وإخلاء المكان المؤجر إذا استعمله المستأجر بطريقة تتنافى شروط الإيجار المعقولة أو تعرض بمصلحة المالك ، و قضى بالإخلاء تأسيساً على أن الطاعن "المستأجر" أحل والتزامه المنصوص عليه في البند السابع من عقد الإيجار بان أجرى تغييراً في العين المؤجر دون أن يبين في الأسباب مبررات عدوله عن الدلول الظاهر للعقد من عدم توقيع الجزاء بالفسخ في هذه الحالة رغم أن للمؤجر عند التعاقد أن يتزل عن التمسك بالرخصة التي حولها له المشرع في كل أو بعض المواضع التي تجيز له طلب فسخ العقد والإخلاء مما حددته تلك المادة .

الطعن رقم ١٥٤٣ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٩١١ بتاريخ ٢٧/١١/١٩٨٦

لا يغير من اعتبار التعاقد قد انصب على مكان محال - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الإنفاق على قيام المستأجر ببعض التجهيزات بالعين للوجرة على أن يملكها المؤجر بعد إتمامها أو عند انتهاء العقد إذ العبرة في وصف المكان هو بحالته وقت التعاقد .

الطعن رقم ١٠٧١ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٧٥٥ بتاريخ ٢٥/٦/١٩٨٦

المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن النص في المادة ٥٩٢ من القانون المدني على انه "١" " إذا أوجد المستأجر في العين المؤجرة بناء أو غراساً أو غير ذلك من التحسينات مما يزيد في قيمة العقار يلتزم المؤجر أن يرد للمستأجر عند انقضاء الإيجار ما أنفق في هذه التحسينات أو ما زاد في قيمة العقار ما لم يكن هناك إتفاق بغير ذلك "٢" فإذا كانت تلك التحسينات قد استحدثت دون علم المؤجر أو رغم معارضته كان له أيضاً أن يطلب من المستأجر إلزامها ، و له أن يطلب فوق ذلك تعويضاً عن الضرر الذي يصيب العقار من هذه الإزالة أن كان التعويض مقتضى "٣" فإذا أختار المؤجر أن يحتفظ بهذه التحسينات في

مقابل رد إحدى القيمتين المتقدم ذكرهما ، جاز للمحكمة أن تنظر إلى أجل للوفاء بهما " يدل على انه في حالة إذا ما أوجد المستأجر في العين المؤجرة بناء يعلم المؤجر ودون معارضته ، بما يعنى انه موافق على إنشائه موافقة ضمنية ، و لم يكن هناك إتفاق بينهما بشأن ما يجب إتياعه ، فانه يكون للمؤجر أن يستبقى البناء على أن يرد للمستأجر عند نهاية الإيجار أقل القيمتين و للمحكمة أن تنظره إلى أجل للوفاء بهما ومقتضى عدم دفع القيمة للمستأجر إلا بعد انتهاء الإيجار ألا يلزم بدفع أجرة عما أنشأه على نفقته من بناء ويؤكد ذلك أن المادة العاشرة من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ تنص على أن تقدير أجرة المبنى يتم على أساسين أولهما صافي عائد استثمار العقار ثانيهما مقابل إستهلاك رأس المال والمصروفات و هو ما يتنافى مع القول باستحقاق المالك لأجرة منشآت أقامها المستأجر على نفقته

الطعن رقم ١٧٣ لسنة ٥٣ مكتب قنى، ٣٨ صفحة رقم ٦٩٤ بتاريخ ١٠/٥/١٩٨٧ .

النص في المادة ١/٥٩٢ مدني على انه " إذا أوجد المستأجر في العين المؤجرة بناء أو غراساً أو غير ذلك من التحسينات مما تزيد من قيمة العقار إلتزم المؤجر بان يرد للمستأجر عند انقضاء الإيجار ما أنفق في هذه التحسينات أو ما زاد من قيمة العقار ما لم يكن هناك إتفاق يقضى بغير ذلك يدل على أن المشرع إذ ألزم المؤجر بصيوض المستأجر عما أنفق في التحسينات التي أقامها بعلمه و رضاه في العين المؤجرة أثناء قيام العلاقة الإيجارية سواء كانت بناء أو غراساً أو غير ذلك من التحسينات و قد حدد معالم و عناصر هذا التصيوض و أبان عن كلفة و وقت تقدير عناصره .

الطعن رقم ١٦٦٨ لسنة ٥٥ مكتب قنى، ٤١ صفحة رقم ٩٦ بتاريخ ٩/٥/١٩٩٠ .

إذ كان الثابت في الدعوى أنها أقيمت بطلب فسخ عقد الإيجار محل النزاع لسببين أولهما القضاء مدة العقد و ثانيهما إخلال الطاعة بالتزامها بعدم إقامة بناء على الأرض المؤجرة دون إذن المؤجر و كان البين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه انه أقام قضاءه بفسخ العقد على تحقق السبب الأول المشار إليه و كانت أسباب ذلك الحكم التي أيد بها الحكم المطعون فيه و أقام قضاؤه عليها و لم تكن محل نعي من الطاعة - كالفية حمل ما انتهى إليه قضاؤها في هذا الخصوص ، فان تضييق الحكم المطعون فيه فيما استعرد إليه تزييداً من تقارير تتعلق بالسبب الثاني بطلب الفسخ - أي كان وجه الراى فيه يكون غير منتج .

• الموضوع الفرعي : حكم المصري الذي تحسرت عنه الجنسية :

الطعن رقم ٦٨٢ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ١٢٧٨ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٢٥
إن كانت الإجارة من الباطن حال التصريح بها فى عقد الإيجار الأصلى تنفيذ فى حق المؤجر أو من يمثله أو يخلفه دون حاجة لقبوله ، وكان بقاء المساجر الأصلى فى العين أو مباحه لها ليس من أثر على إعتداد الإجارة الأصلية وإستمرارها ، فإن مغادرة المطعون عليها الثانية - المساجرة الأصلية - الديار المصرية مغادرة نهائية أو موقوته والحسار الجنسية المصرية عنها بسبب أو لآخر لا يوهن من قيام الإجارة الأصلية كما لا يؤثر على الإجارة من الباطن ، طالما حصلت الإجارة من الباطن قبل ذلك وقت سليمة .

الطعن رقم ٢١٧٨ لسنة ٥١ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٢٠٨ بتاريخ ١٩٨٩/١/١٩
مغادرة المساجر الأصلى الديار المصرية مغادرة نهائية أو مؤقتة والحسار الجنسية المصرية عنه لسبب أو لآخر لا يوهن من قيام الإجارة الأصلية كما لا يؤثر على الإجارة من الباطن .

• الموضوع الفرعى : دعوى إسترداد فرق لأجرة :

الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ١٧٤ بتاريخ ١٩٧٧/١/٥
حول المشرع فى المادة السادسة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ القاضى سلطة تحديد وسيلة الوفاء بالمبالغ التى حصلها المؤجر بالزيادة على الأجرة القانونية فأعطاه الحق فى القضاء بردها فوراً أو بإستقطاعها من الأجرة التى يستحق دفعها مستقبلاً ، ويكون له من باب أولى إستقطاع هذه الزيادة من الأجرة الحالية التى إستحققت بالفعل .

الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٩٣٦ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٦
لا تبرير على المدعى أن هو جمع فى دعوى واحدة بين طلبين يقوم أحدهما على الآخر و يعتبر نتيجة لازمة له ، ولما كانت الدعوى يطلب إسرداد ما دفع زائداً عن الأجرة القانونية موزعة على طلب التفضيى فإنه يجوز رفعها مستقلة بدعوى مبدأة أو بالتبع لدعوى تخفيض الأجرة ، كما يصح رفعها ولو بعد انتهاء العلاقة الإيجارية .

• الموضوع الفرعى : ضمان دين الأجرة :

الطعن رقم ١٠٥ لسنة ١٨ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٢١٥ بتاريخ ١٩٥٠/١/٢٦
انه و أن كانت المادة ٦٦٨ من قانون المرافعات القديم قد أجازت لملاك البيوت و الأتبان و ملحقاتها ومستأجرها الأصليين الذين لهم فيها حق فى الحال أن يمجزوا المقروضات و نحوها و المنقولات الموجودة

بأخال المستأجرة و الثمار و المحصولات حجزاً تحفظياً للتأمين على أداء الأجرة المستحقة فم إلا أن محل تطبيق هذه المادة ألا يكون المؤجر عالماً بأن ما حجز عليه ليس مملوكاً للمستأجر أو المستأجر من الباطن ويجوز إستخلاص هذا العلم من ظروف الدعوى و ملاساتها . فإذا إستدل بالحكم على علم مالك الأرض بأن الحاصلات المحجوزة ليست مملوكة للمستأجر أو المستأجر من الباطن بأن العين المؤجرة جرن لا تنتج محاصيل و إنما هنت لينقل إليها سكان العزبة محاصيلهم لدرسها به يكون قد إستخلص ذلك إستخلاصاً صائفاً .

* الموضوع الفرعى : عبء الترميم و الصيانة :

الطعن رقم ١٠٨٤ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٥٥٨ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٨
 إستحدث القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فساعد موضوعية آمرة متعلقة بالنظام العام بما نص عليه فى المادة التاسعة منه من تحمل المستأجر مع المؤجر تكاليف أعمال الترميم أو الصيانة الدورية و العامة بنسب متفاوتة بحسب تاريخ إنشاء المبنى ، و نصت المادة المذكورة فى الفقرة الأخيرة منها على إلغاء المادة ٦١ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، و إذ كان مؤدى ما تقدم أن حصة المستأجر فى تكاليف أعمال الترميم أو الصيانة الدورية لا تأخذ حكم الأجرة و لا يوجب على الواعى فى الوفاء بها ما يوجب عل التأخير فى سداد الأجرة من آثار ، و إذ كان القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ قد لحق الدعوى إبان نظرها أمام محكمة الموضوع و قبل أن تستقر المراكز القانونية فيهما و من ثم يسرى عليها بمقتضى الأثر الفورى .

الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٨٦ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٣١
 المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن النص التشريعى و لو كان متعلقاً بالنظام العام لا يسرى إلا على ما يلى نفاذه من وقائع و ما تم فى ظله من آثار و لو نتيجة لعلاقات تعاقدية أبرمت قبل نفاذه ، إذ تخضع هذه الآثار لأحكام القانون الجديد تطبيقاً لإعتبارات النظام العام التى دعت إلى إصداره لما كان ذلك شأن ما تقتضى به المادة التاسعة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بشأن إيجار الأماكن بخصوص توزيع أعباء الترميم و الصيانة الدورية و العامة للمباني بين المالك و شاغلى المبنى بالنسبة المحددة حسب تاريخ إنشاء المبنى و هو نص مستحدث لم يكن له مثيل فى قوانين إيجار الأماكن السابقة عليه لا تسرى أحكامه إلا إعتباراً من تاريخ العمل بالقانون المذكور فى ١٩٨١/٧/٣١ و لما كانت التكاليف التى يلتزم بها المستأجر وفقاً لهذا النص إعتباراً من هذا التاريخ لا تدخل ضمن القيمة الإيجابية المحددة للعين المؤجرة بل عد إلزاماً مستقلاً عن إلزام المستأجر بالوفاء بالأجرة فى المواعيد المقررة قانوناً فلا يوجب على التأخير فى سدادها ما يوجب على التأخير فى سداد الأجرة من آثار ذلك أن المشرع لو أراد أن يسوى بين أثر تخلف المستأجر عن

الوفاء بكل من هذين الالتزامين لما أعرّضه النص على ذلك على نحو ما نص عليه صراحة في المادتين ١٤ ، ٣٧ من قانون إيجار الأماكن الصادر رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ من أنه يترتب على عدم وفاء المستأجر بالضرائب العقارية و الرسوم المستحقة و قيمة إستهلاك المياه ما يترتب على التأخر في سداد الأجرة من آثار .

*** الموضوع الفرعي : عدم قابلية بعض قوانين إيجار الأماكن للطعن :**

الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ١١٤٠ بتاريخ ١٥/١٠/١٩٧٤
تقضي المادة ٤/١٥ من قانون إيجار الأماكن رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بأن الأحكام الصادرة في المنازعات الناشئة عن تطبيق هذا القانون لا تكون قابلة لأي طعن ، و لما كانت المنازعة في مدى صلاحية شقة القياس لطدير أجرة الخلل هي منازعة إيجابية ينطبق عليها القانون سالف الذكر فلا يجوز إستئناف الحكم الصادر فيها عملاً بالمادة ٤/١٥ من ذلك القانون .

الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٤٠ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ٩٧٦ بتاريخ ١٢/٥/١٩٧٥
- إذ نص المشرع في الفقرة الرابعة من المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على أن "الحكم" الذي يصدر في المنازعات الناشئة عن تطبيقه لا يكون قابلاً لأي طعن ، فقد أورد النص عاماً مبهطاً على جميع الأحكام التي تصدر في المنازعات الإيجابية و لفظ " الحكم " الوارد به متى جاء عاماً و لم يرقم دليل على تخصيصه و يجب حمله على عمومته و إثبات حكمه قطعاً لجميع أفرادها و من ثم فلا يصح لغيره على الأحكام الصحيحة وحدها .

- ما أجازته المادة ٢٢١ من قانون المرافعات من إستئناف الأحكام الصادرة بصفة نهائية من محاكم الدرجة الأولى بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم لا يعتبر إستثناء من حكم المادة ٤/١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، ذلك لأن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ هو تشريع خاص تضمنت نصوصه قواعد تعتبر إستثناء من أحكام قانون المرافعات و لا سبيل إلى إلغاء أحكامه إلا بتشريع ينص على هذا الإلغاء ، و لا يستفاد هذا الإلغاء من نص المادة ٢٢١ من قانون المرافعات ذلك أن النص العام لا يعلو حكماً النص الوارد في قانون خاص و لا وجه للتحديد بأن نص المادة ٤/١٥ هو النص العام و أن نص المادة ٢٢١ من قانون المرافعات هو النص الخاص في هذا الصدد ، ذلك أن نصوص قانون المرافعات في الطعن في الأحكام تعد كلها من النصوص العامة في الإجراءات لشمولها كل أنواع الأنزعة إلا ما إستثنى بنص خاص في حين أن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ لا يتضمن إلا نصوصاً خاصة بالمنازعات الإيجابية الناشئة عن تطبيق أحكامه خرج فيها المشرع عن القواعد العامة في قانون

المرافعات من حيث الإختصاص وإجراءات التقاضى و طرق الطعن فى الأحكام تحقيقاً للأهداف التى تنهياها من سن أحكامه تحقيقاً لأزمة المساكن و من بينها رغبته فى حسم المنازعات الناشئة عن تطبيقه فى درجة واحدة من درجات التقاضى كما انه لا وجه للإحتجاج بما نصت عليه المادة الأولى من قانون إصدار قانون المرافعات الحالى من إلغاء كل نص آخر يخالف أحكامه ذلك أن هذا النص العام ليس إلا ترديداً لمبدأ الإلغاء الضمنى دون زيادة ، و من ثم فلا يلقى النص الوارد فى قانون خاص . لما كان ذلك ، و كان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر ، و قضى بعدم جواز الإستئناف المرفوع عن الحكم الصادر من محكمة القاهرة الإبتدائية برفض تخفيض أجره العين المؤجرة تطبيقاً للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، فإن النسي عليه بمخالفة القانون و الخطأ فى تطبيقه يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٧٢٢ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٦١ بتاريخ ١٩٨١/١/٢٤

مفاد نص المادة ٨٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يذلل على إستمرار القانون السابق فى التطبيق بالنسبة للمنازعات التى رفعت بها دعاوى قبل نفاذ القانون الحالى لأن النص فى هذه المادة على سريان القواعد و الإجراءات المعمول بها قبل نفاذ القانون الجديد على ما كان قد رفع من دعاوى قبل ذلك ، لا ينصرف إلى الأحكام الموضوعية التى إستحوها القانون المذكور و هو ما أفصحت عنه المناقشات البرلمانية فى هذا الشأن و إذ جاءت صياغة المادة ٨٥ سائلة البيان عامة مطلقة تشمل الإجراءات و ما تعلق بالإختصاص و المواعيد و طرق الطعن فى الأحكام ، فإنه لا يجوز قصر نطاقها على مرحلة نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة دون محكمة الإستئناف إذ فى ذلك لعمومها لإطلاعها بغير تخصص ، و ترتيباً على ما تقدم فإن حكم تلك المادة يسرى على الدعاوى التى تكون قد أقيمت قبل نفاذ القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بمراحلها المختلفة وإن كان القانون الجديد قد أدرجها ، و لما كان الثابت من أوراق الطعن أن الطاعن أقام دعواه ٧٩٥٩ لسنة ١٩٧٦ مدنى كلى شمال القاهرة فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧٦ أى فى ظل العمل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذى كان يميز الطعن فى الأحكام طبقاً للقواعد العامة و قبل نفاذ القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المعمول به إعتباراً من ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٧ وإن أدرج هذا القانون الأخير تلك الدعوى قبل الفصل فيها و كذلك الإستئناف المرفوع عن الحكم الصادر فيها ، فإنه يصح تطبيق القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ و ذلك إعمالاً لحكم المادة ٨٥ سائلة البيان و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر و قضى بعدم جواز الإستئناف لاتضاء الخطأ فى تطبيق القانون فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون فإنه يكون قد أعطى فى تطبيق القانون .

*** الموضوع الفرعي : عقد الإيجار المطبوع :**

الطعن رقم ١٥٧ لسنة ١٨ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٢٧٠ بتاريخ ١٩٥١/١/٢٥
كون العقد من المقرر المطبوعة المدة أصلاً لتأجير النازل لا يمنع من إستعماله في تأجير عاتمة متى كان
ليس في أحكامه ما يتنافى مع طبيعتها .

*** الموضوع الفرعي : عقد الإيجار عقد معاوضة :**

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٢٨٤ بتاريخ ١٩٣٣/١٢/٧
يؤخذ من تعريف إجارة الأشياء ، حسب نص المادة ٣٦٢ مدنى ، أن الإيجار عقد معاوضة ملزم لطرفيه
بالتزامات متبادلة يعتبر كل منها سبباً لوجوب مقابله . فتمضى إلزام المؤجر فى عقد الإجارة بالقيام بعمل
إصلاحات معينة مقدرة فى العين المؤجرة فلا يجوز له مطالبة المستأجر بالأجرة إلا إذا قام أولاً بما ألزم به
من الإصلاحات . لأن الأجرة هى مقابل الانتفاع بالعين المؤجرة ، فإذا فوت المؤجر الانتفاع على المستأجر
بإعماله القيام بما ألزم به ، يكون من حق المستأجر قانوناً - فوق طلب الفسخ و طلب إلزام المؤجر بعمل
الإصلاحات أو الإذن له هو بعملها على حسابه و طلب إنقاص الأجرة - أن يدفع بعدم إستحقاق المؤجر
للأجرة كلها أو بعضها .

*** الموضوع الفرعي : عقد الإيجار من أعمال الإدارة :**

الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٥١٠ بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢١
مفاد المادة ٥٥٨ من القانون المدنى أن حق المستأجر فى طبيعته حق شخصى وليس حقاً عينياً ، و هو
بهذه الطبيعة يعتبر مالاً منقولاً و لو كان محل الإجارة عقاراً ، كما يعد عقد الإيجار من أعمال الإدارة لا من
أعمال التصرف .

*** الموضوع الفرعي : عقد الإيجار يخضع لمبدأ سلطان الإدارة :**

الطعن رقم ٢١٦٤ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٦٤٢ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٦
عقد الإيجار عقداً رضائياً يخضع فى قيامه و انقضائه لمبدأ سلطان الإدارة فيما عدا ما فرضه القانون من
أحكام مقيدة لهذا المبدأ فى حدودها و دون مجاوزة لنطاقها فهو متى قام صحيحاً يلزم عاقلديه بما يرد
الإتفاق عليه ، فلا يجوز نقضه أو تعديله إلا باتفاق عاقلديه ، و يكون هذا الإتفاق بمثابة عقد جديد .

* الموضوع الفرعي : عقد الوعد بالإيجار :

الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٨٦٥ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٣٠

- إذ كان الوعد بالإيجار المزمع لجانب واحد هو عقد بمقتضاه يتعهد صاحب العين بان يؤجرها لآخر إذا رغب في إستجارتها ، و كان هذا العقد وفقاً للمادة ١٠١ من القانون المدني لكي يعتبر ملزماً لمن صدر منه الشرط أن تبين فيه العناصر الجوهرية لعقد الإيجار و أن تحدد فيه المدة التي يجوز فيها إلزام الواعد بإتمام الإيجار خلالها ، و كان الاتفاق على تحديد هذه المدة لا يشترط أن يكون صريحاً بل يجوز أن يكون ضمناً فيحق أن يستخلص من ظروف الاتفاق المدة المعقولة التي يقدرها نفاذ الوعد بالإيجار ، لما كان ذلك و كان الوعد بالإيجار مثار النزاع قد خلا من تقرير المدة التي يجوز فيها إلزام الطاعن الأول بإبرام عقد الإيجار الموعود به للمطعون عليه الأول فإنه لا تريب على محكمة الموضوع أن هي قدرت المدة التي اعتبرتها معقولة - تسع سنوات - في نطاق ما تستقل به من سلطة تقديرية وفق مقصود العالدين و كان هذا التقدير لا ينطوي على مخالفة لأية قاعدة أمرة نصت عليها القوانين الإستثنائية لإيجار الأماكن ، فإن النسي على تحديد هذه المدة - يكون على غير أساس .

- الوعد بالإيجار ليس بإيجار بل يدخل في طائفة العقود غير المسماة ، باعتباره يقتصر على إلزام الواعد بان يرم عقد إيجار إذا طلب الطرف الآخر سنة ذلك خلال مدة معينة و لا ينشئ في ذمة الواعد أو الموعود له أيّاً من الإلتزامات التبادلية بين المؤجر و المستأجر المترتبة على عقد الإيجار وبالتالي - فإنه لا مسأغ للنسي على المدة التي قدرتها المحكمة لنفاذ الوعد - تسع سنوات - بمجاورتها مدة السنوات الخمس المحددة لسقوط الأجرة بالتقادم في عقد الإيجار لإختلاف مجال كل من العقدين .

* الموضوع الفرعي : عقد إيجار للمسكن ذو طابع عائلي :

الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٩١٣ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٦

أثر العقد يقتصر على طرفيه و الخلف العام و لنن كان لعقد إيجار المساكن طابع عائلي يصاحبه فيه رب الأسرة ليقم فيه مع باقي أفراد أسرته إلا أن رب الأسرة المتعاقد يقى دون أفراد أسرته المقيمين معه هو الطرف الأصيل في العقد ، و النص في المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المقابلة للمادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٧ على انه " مع عدم الإخلال بحكم المادة الخامسة من هذا القانون لا ينتهي عقد إيجار المسكن بوفاة المستأجر أو تركه العين إذا بقي فيها زوجته و أولاده أو أي من والديه الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاء أو الدرك يلتزم المؤجر بتحرير عقد إيجار لمن لهم حق في الإستمرار في شغل العين " و يدل على أن المشرع لم يعتبر المستأجر نائباً عن الأشخاص الذين أوردتهم

النص في إستجار العين ، و لذلك نص على إستمرار عقد الإيجار لمصلحة من يكون مقيماً منهم مع المستأجر عند وفاته أو تركه العين ، و ما كان في حاجة لإيراد هذا الحكم إذا كان يعتبر أن المستأجر قد تعاقد عن نفسه و نيابة عن أفراد أسرته .

الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٩٧١ بتاريخ ١٨/١١/١٩٨٢

المقرر في قضاء هذه المحكمة انه و لن كان لعقد إيجار المسكن طابع عائلي يتعاقد فيه رب الأسرة ليقيم به مع باقي أفراد أسرته ، إلا أن ذلك لا ينفي نسبية أثر عقد الإيجار من حيث الأشخاص فلا يلتزم به غير عاقلبيه الأصليين الذين يأمرون بقانون العقد ، و على ذلك فإن رب الأسرة المتعاقد يقضي - دون أفراد أسرته المقيمين معه - هو الطرف الأصل و الوحيد في العقد يؤيد هذا النظر أن النص في المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المنطبق على واقعة الدعوى على انه " لا ينتهي عقد إيجار المسكن بوفاته المستأجر أو تركه حتى الوفاة أو الوك . و يلتزم المؤجر بتحرير عقد إيجار لمن هم الحق في الإستمرار في شغل العين ... يدل على أن المشرع لم يعتبر المستأجر نائباً عن الأشخاص الذين أوردتهم النص في إستجار العين ، و لذلك نص على إستمرار عقد الإيجار لمصلحة من يكون مقيماً منهم مع المستأجر عند وفاته أو تركه العين ، و ما كان في حاجة لإيراد هذا الحكم لو أن المستأجر قد تعاقد عن نفسه و نيابة عن أفراد أسرته ، و من ثم فانه لا يسوغ القول بأن المقيمين مع المستأجر يعتبرون مسافرين أصليين أخذاً بأحكام النياحة الضمنية سواء كانت لإقامتهم في بداية الإيجار أو بعده .

الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٣٠٢ بتاريخ ٢٥/١/١٩٨٤

المقرر و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن عقد إيجار المسكن يتصف بطابع عائلي و جماعي لا يثبت تعاقده المستأجر عند حد إتخاذ مسكناً لنفسه بل ليعيش فيه أفراد أسرته إلا أن ذلك لا ينفي نسبية أثر عقد الإيجار ما بين أطرافه فيظل قائماً على حالة طالما بقي المستأجر على قيد الحياة فلا يصح القول بأن المقيمين مع المستأجر الأصلي مسافرين أصليين مثله و إذ كانت إقامة الطاعنة مع زوجها المطعون ضده بعين النزاع إنما هي ناشئة عن زواجها معه فيستمر حقها في الإقامة بعين النزاع ما بقي هذا الزواج و من ثم فإن إقامتها فيه بعد طلاقها منه تكون بطور سند .

الطعن رقم ٤ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٢١٣ بتاريخ ١٦/١/١٩٨٤

المقرر في قضاء هذه المحكمة انه و أن كان لعقد إيجار المسكن طابعاً عائلياً لا يتعاقد المستأجر بمقتضاه ليقيم في المسكن بمفرده و إنما ينضم إليه فيه أفراد أسرته ليساكنوه فيه ، و أن التشريعات الاستثنائية المنظمة للعلاقات الإيجارية قد إستهدفت حماية شاغلي المساكن من عسف المؤجرين فأضفت حمايتها على

المستأجرين و المقيمين معهم فيها إقامة مستقرة و جعلت عقود إيجارها ممتدة بحكم القانون لمدة غير محددة ما بقيت تلك التشريعات التي أملت إعتبرات النظام العام بحيث لا يحق إخراج المقيمين إقامة مستندية مع المستأجر بغیر إرادتهم إلا لسبب من الأسباب التي حددتها تلك التشريعات على سبيل الحصر ، إلا أن ذلك لا ينفي نسبية آثار عقد الإيجار ما بين أطرافه لفظل المستأجر الأصلي وحده - دون غيره من المقيمين معه - هو الطرف الوحيد في التعاقد مع المؤجر و لا يسوغ القول بأن المقيمين مع المستأجر يعتبرون مستأجرين أصليين أخذاً بأحكام النياية الضمنية أو الإشراف لمصلحة الغير مخالفاً عن المبادئ العامة في نسبية أثر العقد ، لان هؤلاء ليسوا طبقاً للقانون أطرافاً في عقد الإيجار و لا تربطهم بالمؤجر علاقة تعاقدية سواء كانت إقامتهم منذ بداية الإيجار أو بعده ، لما كان ذلك و كان يشترط للإعتداد بالمساكنة إستقرار المساكن في المسكن فإذا قطع المساكن صلته بالمسكن فانه يعتبر مسقطاً لحقه السابق بإرادته و منهياً بالتالى لصفته التي كانت تميز له الإقامة في ذلك المسكن ، و كان الثابت من الحكم المطعون فيه انه واجه دفاع الطاعن المؤسس على إقامته بالعين منذ بدء الإيجار منتهياً إلى أن لا حق له في عين النزاع بعد أن تركها تركاً نهائياً فانه لا يكون قد أعطى في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٩١٢ لسنة ٥١ مكتب قتي، ٣٩ صفحة رقم ٩٢٠ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٩

- و لن كان لعقد إيجار المسكن طابع عائلي يتعاند فيه رب الأسرة لقيم فيه مع باقي أفراد أسرته إلا أن رب الأسرة المتعاقد يبقى دون أفراد أسرته المقيمين معه هو الطرف الأصلي في العقد و لا محل لإعمال أحكام النياية الضمنية أو الإشراف لمصلحة الغير و من ثم فلا تعتبر زوجة الطاعن الأولى المقيمة معه في عين النزاع مستأجرة أصلية يتعين إختصاصها في دعوى إخلاء هذه العين و إذ يشترط لإختصاص الغير وفقاً لنص المادة ١١٧ من قانون المرافعات توالى شروط قبول الدعوى و أن يكون جائزاً إختصاصه عند رفعها و ان يحوال الإرتباط بين الطلب الأصلي و الطلب الموجه إلى هذا الغير و هو ما يخضع لتقدير المحكمة دون رقابة من محكمة النقض .

- إذ كانت الفقرة الأولى من المادة ٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٩ و من المادة ٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ التي تحظر على الشخص مالكا كان أو مستأجر أن يحتفظ بأكثر من مسكن في البلد الواحد قد إستنتت من حكمها حالة وجود مقضى للتعدد دون أن تضع المعايير المحددة له ، و من ثم فان أمر تقدير المقضى لحجز أكثر من مسكن في البلد الواحد يخضع لمطلق سلطان قاضى الموضوع يستخلصه من ظروف الدعوى و ملاساتها و لا رقابة عليه في ذلك غمكة النقض طالما ركن في تقديراته إلى أسباب سائفة تؤدي إلى ما انتهى إليه في قضائه .

الطعن رقم ١٨٩٥ لسنة ٥١ مكتب قني ٤٠ صفحة رقم ٥٨٣ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٣

النص في المادة ١٥٢ من القانون المدني على انه لا يترتب بالعقد إلزاماً في ذمة الغير و لكن يجوز أن يكسبه حقاً - يدل على أن مبدأ نسبية العقد يهيمن على قوته الملزمة بالنسبة للأشخاص والموضوع بما يقتضي أن العقد إنما يقتصر على طرفيه و الخلف العام أو الخاص أو الدائنين في الحدود التي بينها القوانين ، فلا تنصرف الحقوق الناشئة عنه و الإلتزامات المتولدة عنه إلى عاقيه ، و لكن كان لعقد إيجار الأماكن طابع عائلي و جماعي لا يتعاقد فيه المستأجر ليسكن بمفرده بل ليعيش معه أفراد أسرته و لمن يورث له إيواءهم الذين لا يترتب في ذمتهم إلتزامات قبل المؤجر خلال فترة مشاركتهم المستأجر الأصلي في السكن ، و يبقى هذا الأخير هو الطرف الأصل الوحيد في التعامل مع المؤجر ، و لا يسوغ القول بأن المقيمين مع المستأجر يعتبرون مستأجرين أصليين أخذاً بأحكام النيابة الضمنية الشرافة عن المبادئ العامة في نسبية أثر العقد ، لأن هؤلاء ليسوا طبقاً للقانون أطرافاً في عقد الإيجار و لا تربطهم بالمؤجر أية علاقة عقدية و مباشرة أو غير مباشرة سواء كانت إقامتهم في بداية الإيجار أو بعده و إنما تمتعهم بالإقامة في العين كان قياماً من المستأجر بالإلتزامات و واجبات إدارية ذات طابع خاص قابلة للتغير و التبديل متعلقة به هو لا شأن لها بالمؤجر و كيفية استعمال المستأجر لمنفعة السكن مسألة عارضة لا تبرر فكرة انجاز القانوني على أساس النيابة الضمنية .

الطعن رقم ١٨٠٣ لسنة ٥٤ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٧٠٨ بتاريخ ١٩٩٠/٣/٨

غير صحيح ما قرره الطاعة الأولى أنها مستأجرة أصلية لعين النزاع إذ أن النص في عقد الإيجار على أن إستئجار المكان لسكني المستأجر و عائلته - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو بيان للعرض من الإستعمال ، لما لعقد إيجار المسكن من طابع عائلي و جماعي لا يتعاقد فيه المستأجر ليسكن بمفرده بل ليعيش معه أفراد أسرته المقيمين بالعين المؤجرة .

الطعن رقم ٢٢٧٠ لسنة ٥٥ مكتب قني ٤٢ صفحة رقم ٣٦٢ بتاريخ ١٩٩١/١/٣١

المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن لعقد إيجار المسكن طابع عائلي يتعاقد فيه رب الأسرة ليقيم فيه مع باقي أفراد أسرته و أن إقامتهم معه من قبيل الانتفاع بالعين المؤجرة و من بين هذه الفئات زوجة المستأجر وأولاده .

*** الموضوع الفرعي : عقوبة من أجر مكان لأكثر من مستأجر :**

الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ٨٨٧ بتاريخ ١٠/١١/١٩٨٢

المادة الأولى من الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٣ قد جرى نصها بأن يعاقب بالعقوبة المقررة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات كل من أجر مكاناً مبيتاً أو جزءاً منه لأكثر من مستأجر عن نفس المدة و كذلك كل من باع مثل هذا المكان لأكثر من شخص واحد ، مما مفاده أن بيع المالك المكان المبيت أو جزءاً منه لمشور ثانٍ يعقد لاحق بعد سبق بيعه لمشور آخر يكون باطلاً بطلاناً مطلقاً لمخالفته ذلك للنظام العام ، إذ أن مقتضى تجريم بيع المكان المبيت أو جزء منه في هذه الحالة يرتب البطلان ، و هو ما إنجبه إليه المشرع منذ أن صدر الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٣ حتى صدور القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ثم القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ و الذي نص في المادة ٣٣ منه على أن يعاقب بعقوبة جرمية النصب المتصوص عليها في قانون العقوبات المالك الذي يبيع وحدة من المبيت لغير من تصادف معه على شرائها و أن يطل كل تصرف بالبيع لاحق لهذا التاريخ و لو كان مسجلاً ، لما كان ذلك و كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنين باعوا الشقة محل النزاع إلى المطعون عليها بتاريخ ١٩٧٣/٣/٩ ثم قاموا ببيعها إلى غيرها مرة أخرى في تاريخ لاحق بمقد مسجل بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٢ ليكون هذا البيع اللاحق باطلاً بطلاناً مطلقاً لمخالفته للنظام العام ، لا يفر من ذلك تقديم طلب شهره بتاريخ ١٩٧٤/٩/٢ ، و لا يحول تسجيله دون الحكم للمطعون عليها بصحة عقدها و نفاذه لأن التسجيل لا يصحح عقداً باطلاً .

*** الموضوع الفرعي : فسخ عقد الإيجار :**

الطعن رقم ٩٢ لسنة ٢٠ مكتب قني ٣ صفحة رقم ٥٥٥ بتاريخ ٢٨/٢/١٩٥٢

أن عقد الإيجار من الباطن يقتضي حتماً بانقضاء عقد الإيجار الأصلي و لو كان قائماً بحسب الشروط التي اشتمل عليها و انه لا يلزم لسريان حكم فسخ عقد المستأجر الأصلي على عقد المستأجر من الباطن أن تقام الدعوى على هذا الأخير و لا يهم في هذه الحالة أن يكون عقد المستأجر من الباطن ثابت التاريخ قبل رفع دعوى الفسخ أو بعد رفعها كما لا يهم أن يكون علاناً بسبب الفسخ وقت استيجاره أو غير عالم به و لا يشترط كذلك أن ينه عليه بالإغلاء لكي يسرى عليه حكم فسخ عقد الإيجار الأصلي إذ هو لا يعتبر في هذه الحالة في حكم الغير كما أن حيازته المرحية للأطيان المؤجرة لا تخوله حق ثقل الفمار بعد انقضاء عقده بما لفسخ عقد المستأجر الأصلي إذ يصبح حائزاً بلا سند .

الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٤٩٩ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٧

إذ كانت الدعوى التي يقيمها المؤجر بإخلاء العين المؤجر هي دعوى بطلب فسخ عقد الإيجار "أي إنهائه" يدور النزاع فيها حول إمتداد العقد ، وكانت المادة ٨/٣٧ من قانون المرافعات تقضى بأنه إذا كانت الدعوى بطلب فسخ عقد مستمر كان تقدير قيمتها باعتبار المقابل التقدي عن المدة الواردة في العقد فإذا كان العقد قد نفذ في جزء منه كان التقدير باعتبار المدة الباقية ، وإذا كانت الدعوى متعلقة بإمتداد العقد كان التقدير باعتبار المقابل التقدي للمدة التي قام النزاع على إمتداد العقد إليها مما مفاده انه إذا كانت المدة الباقية من العقد المستمر أو المدة التي قام النزاع على إمتداد العقد إليها مدة محدودة ، كان المقابل التقدي هذه المدة محدداً ، وتكون دعوى فسخ العقد أو إمتداده مقدرة القيمة بذلك المقابل المحدد ، أما إذا كانت المدة الباقية من العقد أو المدة التي قام النزاع على إمتداده إليها غير محدودة فإن المقابل التقدي لهذه المدة يكون غير محدد ، ويكون طلب فسخ العقد أو إمتداده طلباً غير قابل لتقدير قيمته ، وتعتبر قيمة الدعوى به زائدة على مائتين وخمسين جنيهاً طبقاً للمادة ٤١ من قانون المرافعات ، ومن ثم يكون الحكم الصادر فيها جائزاً إستئنافه . لما كان ذلك ، وكان الحكم الطعون فيه قد جانب هذا النظر واعتبر أن عقد الإيجار مثار النزاع وهو يخضع لقانون إيجار الأماكن قد تجدد وفقاً لأحكام المادتين ٥٦٣ ، ٥٩٩ من القانون المدني ، ورتب على ذلك تقدير قيمة الدعوى بأجرة المدة التي تجدد إليها العقد وهي تقل عن مائتين وخمسين جنيهاً ، وقضى على هذا الأساس بعدم جواز الإستئناف فانه بذلك يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ١٥٦٣ بتاريخ ١٩٧٦/١١/١٠

إذ كانت الدعوى التي يقيمها المؤجر بإخلاء العين المؤجرة هي دعوى بطلب فسخ عقد الإيجار بمعنى إنهائه وكانت المادة ٨/٣٧ من قانون المرافعات تقضى بأنه إذا كانت الدعوى بطلب فسخ العقد كان التقدير باعتبار المدة الباقية ، وإذا كانت الدعوى متعلقة بإمتداد العقد . كان التقدير باعتبار المقابل التقدي للمدة التي قام النزاع على إمتداد العقد إليها ، فان مفاد ذلك انه إذا كانت المدة الباقية من العقد غير محدودة فإن المقابل التقدي يكون غير محدد ويكون طلب الإخلاء غير قابل لتقدير قيمته وتعتبر قيمة الدعوى به زائدة على مائتين وخمسين جنيهاً طبقاً للمادة ٤١ من قانون المرافعات ، ومن ثم يكون الحكم الصادر فيها جائزاً إستئنافه ، لما كان ما تقدم وكان عقد الإيجار مثار للنزاع انخرط بين الطاعن وبين المطعون عليه الأول قد انعقد مشاعة بتاريخ أول أكتوبر ١٩٦٣ ، فانه يكون قد إمتد تلقائياً وبمحكم القانون لمدة غير

محدودة بعد أن انتهت مدته الأصلية و يكون طلب الإخلاء غير مقدر القيمة ، و إذ استزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإن النمي عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس

الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٢١٧ بتاريخ ١٩٧٧/١/١١.

أن شرط اعتبار الفسخ واقعاً عند عدم الوفاء بالأجرة في المواعيد المحددة دون تنبيه أو إنذار أو إستصدار حكم قضائي بالفسخ هو شرط فاسخ صريح يسلب القاضي كل سلطة تقديرية في صدد الفسخ ولا يبقى له في اعتبار الفسخ حاصلاً لإلا التحقق من حصول المخالفة التي يترتب عليها ، ويعتبر العقد فسخاً من تاريخ حصول هذه المخالفة وبالتالي لا يستحق المؤجر عن المدة السابقة على الفسخ إلا الأجرة المتفق عليها أما عن المدة اللاحقة فيكون المستأجر واجباً اليد على العين المؤجرة بغير سند ويعتبر خاصاً ومن لم فانه يلزم بمعيض الأضرار الناشئة عن هذا الفسخ ، ولا تنفيذ المحكمة بالأجرة المتفق عليها عند قضائها بالبيع لصاحب العين مقابل ما حرم من ثمار .

الطعن رقم ٧٤٠ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ١٣٤٦ بتاريخ ١٩٧٧/٦/١

إذ كانت الدعوى - بإخلاء المسأجر - هي دعوى بطلب فسخ عقد الإيجار يدور النزاع فيها حول إمتداد المقد ، وكانت المادة ٨/٣٧ من قانون المرافعات تقضي بأنه إذا كانت الدعوى بطلب فسخ عقد مستمر كان تقدير قيمتها باعتبار المقابل النقدي عن المدة الواردة في العقد فإذا كان المقد قد نفذ في جزء منه كان التقدير باعتبار المدة الباقية و إذ كان عقد الإيجار موضوع النزاع قد إمتد لتلقاها إلى مدة غير محدودة طبقاً لأحكام قوانين إيجار الأمكن ، فمن ثم يكون المقابل النقدي هذه المدة غير محدد و تكون الدعوى غير قابلة لتقدير قيمتها وبالتالي تعتبر زائدة عن مائتين و خمسين جنبهاً طبقاً للمادة ٤١ من قانون المرافعات و يكون الحكم الصادر فيها جائزاً إستئنافه لا يقدر في ذلك إستناداً المطعون عليهما للطاعن إلى المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدني ، إذ لا تأثير لهذه المنازعة على تقدير قيمة الدعوى .

الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ١٧٢٤ بتاريخ ١٩٧٧/١١/٣٠

إذ كان البين من مدونات الحكم الابتدائي أن البند السابع من عقد الإيجار محل النزاع يجري على أنه "غير مسموح للمستأجر أن يعمل أي تغيير باخل إستجاره لا من هدم ولا بناء ولا فتح أبواب ولا شبابيك بدون رضا المالك و أخذ إذن كتابي منه و أن حصل منه شيء يرجعه إلى أصله و يلزم بالفعول و الإضرار و للمالك الخيار بإبقاء تلك التغييرات بدون تكليفه شيء في مقابلها أو ترجعها لأصلها ومصاريفها على المؤجر " و كان ظاهر هذا البند يفيد أن نية الماعدين قد انصرفت إلى تحديد الجزاء على مخالفته بإعادة الحالة إلى أصلها بمصرفات على عاتق المستأجر أو الإبقاء على هذه التعديلات دون تحميل المؤجر نفقاتها

و كان الحكم المطعون فيه قد عمد إلى تطبيق المادة ٢٣/ج من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ التي تجيز للمؤجر طلب فسخ العقد وإخلاء المكان المؤجر إذا استعمله المستأجر بطريقة تنافي شروط الإيجار العقولة أو تضر بمصلحة المالك دون أن يبين في الأسباب مبررات عدوله عن المدلول الظاهر للعقد من عدم توقيع الجزء بالفسخ رغم أنه يجوز للمؤجر عند التعاقد أن ينزل عن التمسك بالرخصة التي خولها إياه التشريع الاستثنائي في كل أو بعض المواضع التي تجيز له طلب فسخ العقد وإخلاء ما عدته تلك المادة ، فإنه يكون معنياً بقض الحكم .

الطعن رقم ٧٤٢ لسنة ٤٦ مكتب قني، صفحة رقم ٤٦٨ بتاريخ ١٠/٢/١٩٨١

من المقرر أن فسخ عقد الإيجار إشفاقاً أو قضاء - بعد البدء في تنفيذه - و خلافاً للقواعد العامة لا يكون له أثر رجعي ، إذ يعتبر العقد مفسوخاً من وقت الاتفاق عليه أو الحكم النهائي بفسخه ، لأن طبيعة العقود الزمنية ومنها عقد الإيجار تستعصي على هذا الأثر و يبقى عقد الإيجار بالنسبة للمدة التي انقضت من قبل قائماً بحكم العلاقة بين الطرفين في شأن إدعاء أى منهما قبل الآخر بعد تنفيذ التزاماته الناشئة عن هذا العقد خلال تلك المدة باعتبار أحكام العقد - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة هي وحدها التي تضبط كل علاقة بين الطرفين بسبب العقد سواء عند تنفيذه تنليداً صحيحاً أو عند الإخلال بتنفيذه فلا يجوز الأخذ بأحكام المسؤولية التقصيرية في مقام العلاقة العقدية ، لأن في ذلك إهدار لنصوص العقد المتعلقة بالمسؤولية من عدم تنفيذه مما يخل بالقوة الملزمة له . لما كان ذلك و كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر و أقام قضاءه بتأييد الحكم المستأنف على أن تعديل طلبات المطعون عليه يعتبر منه تسليماً بفسخ عقد الإيجار موضوع الدعوى و رب على ذلك إعماله قواعد المسؤولية التقصيرية بدلاً من قواعد المسؤولية العقدية، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٤٨ مكتب قني، صفحة رقم ٣٥ بتاريخ ١٩٤٣/١١/٢٨

لما كان الثابت أن الطاعة و من اختصاصها في هذا الطعن قد احتصموا الشركة المضمونين فيها المستأجرة الأصلية طالبين فسخ عقدي الإيجار المبرمين بينهم و بينها لمخالفته لشروط المنع من التأجير من الباطن والتنازل عن الإيجار بتنازها عن جزء من العقار المؤجر إليها إلى شركة و لم تنزع المطعونون فيها من الباطن ذلك ، بل قام دفاعها على أن هذا الوضع قد صحح بصور قرار إستيلاء على الجزء المتنازل عنه لصالح شركة و كان البين من الأوراق أن قرار الإستيلاء سالف الذكر قد صدر بعد واقعة التنازل و بعد أن تم إنشاء فرع الشركة ... على جزء من الأرض موضوع المخالفة ، لما كان ذلك فإن حق الطاعين في طلب الفسخ يقوم بمجرد حدوث واقعة التنازل المشار إليها ، دون أن يكون في الإستجابة إلى هذا الطلب

تعرض للقرار الإداري الصادر بالإستيلاء في تاريخ لاحق على التنازل ، ذلك انه وفقاً لنص المادة ١٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية و ليس للمحاكم أن تنظر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في أعمال السيادة و لها دون أن تزول الأمر الإداري أو توقف تنفيذه أن تفصل فـــــــى ١- ، في كل المسائل الأخرى التي يخوفا القانون حق النظر فيها و ترتباً على ذلك فانه لما كانت المنازعة المطروحة هي فسخ عقدي الإيجار موضوع النزاع و الذي تحقق فعلاً بقوة القانون لحظة وقوع المخالفة التي علق الشرط الفاسخ الصريح على وقوعها و هي التنازل عن جزء من العين المؤجرة إلى الغير ، و هي منازعة مدنية محضة لا يوجب على الحكم فيها لمصلحة رافعها تعطيل هذا الأمر أو وقف تنفيذه ، و إذ كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر و أقام قضاءه على انه مع التسليم فان هناك علاقة لشروط التعاقد قد وقعت فعلاً إلا أن صدور القرار الإداري انف الذكر لصالح حركة قبل رفع الدعوى أضحى تواجدها هذا الجزء مستنداً إلى هذا القرار مما يتمتع معه على احكامه تأجيل هذا القرار أو إلغائه ، و على أن في تعرض احكامه لعقدي الإيجار موضوع الدعوى بالفسخ ، تعرض بطريق غير مباشر للقرار الإداري المذكور بالإلغاء بمقولة أن ذلك من اختصاص جهة أخرى ، فانه يكون قد خالف القانون و أخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

الطعن رقم ٢٥١٠ لسنة ٥٦ مكتب قتي، ٣٩ صفحة رقم ٢٢٩ بتاريخ ١٠/٢/١٩٨٨

إذ كان البين من الأوراق أن الطعون ضدّها الأولين - المؤجرين - أقاما الدعوى بطلب فسخ عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٨/١٢/٢٠ المبرم مع المستأجر الأصلي وإخلاء عين النزاع إستناداً إلى أن التنازل عن الإجارة الصادر منه إلى الطاعن قد تمّ دون إتباع الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٢٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ مما يوجب عليه بطلان التنازل المذكور وفقاً لما تقضي به المادة ٢٥ من ذات القانون ومن ثمّ فان إبطال التنازل انف البيان يكون أمراً معروضاً على محكمة الموضوع باعتبارها سبباً لطلب الفسخ المطروح عليها .

الطعن رقم ١٩٢٩ لسنة ٥٢ مكتب قتي، ٤٧ صفحة رقم ٨٨٦ بتاريخ ١١/٤/١٩٩١

مفاد نص المادة ١٦٠ من القانون المدني على توافر الأثر الرجعي للفسخ ، إلا أن المقرر بالنسبة لعقد الإيجار هو من عقود المدة فانه يستعصي بطبيعته على فكرة الأثر الرجعي ، لان الأمر فيه مقصود لذاته باعتباره أحد عناصر اخل الذي يتعقد عليه و التقابل بين الإلتزامين فيه يتم على دفعات بحيث لا يمكن الرجوع فيما نفذ منه فإذا فسخ عقد الإيجار بعد البدء في تنفيذه فان آثار العقد التي أنتجها قبل الفسخ تظل قائمة عملياً ، و يكون المقابل المستحق عن هذه المدة له صفة الأجرة لا التعويض ، و لا يعد العقد

مفسوخاً إلا من وقت الحكم النهائي الصادر بالفسخ لا قبله ، إلا أن الأمر يختلف إذا كان عقد الإيجار لم يتم تنفيذه و لم يسلم المستأجر العين المؤجرة فان تقاعس المؤجر عن تنفيذ التزامه بتسليم العين المؤجرة يوجب فسخ العقد متى طلب المستأجر ذلك و يرد الطرفان إلى الحالة التي كانوا عليها عند عقد التعاقد وللمستأجر أن يسود ما دفعه لحساب الأجرة التي سوف تستحق عليه عند تنفيذ العقد .

* الموضوع القرعي : قفل باب المرافعة :

الطعن رقم ١٠٧٨ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٨٢٧ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٣
إذ كان الثابت أن الطاعن قد عمسك أمام محكمة الإستئناف بطلان إجراءات إيداع المطعون ضده للأجر لم يقدم الدليل على إخطاره بكتاب موصى عليه يعلم الوصول لإستلام الأجرة و إخطاره بخطاب مماثل بما يفيد إيداعه لها فإزالت تلك الجهة عن مدد ٤٤ شهراً اعتباراً من ١٩٧٧/٤/١ كما أنه تعمد - بالإتفاق مع موزع البريد إتمام الإخطارات - عن المدة من ١٩٩٨/٣/١ - ١٩٨١/٦/٣٠ - بطريق الفش حتى لا يتصل علمه بها فإزالت الإخطارات إلى مرسلها بتأشيرات وهمية و هو دفاع جوهرى قدم الدليل عليه شهادة من الإدارة العامة للبريد كما ثبت أن المطعون ضده لم يقدم سوى ٣٧ خطاباً فقد دون باقى الإخطارات و يثبت على صحة هذا الدفاع بطلان إجراءات الإيداع و إعتبار ما تم من إيداع غير مبررى لئذ المطعون ضده من دين الأجرة و كان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على هذا الدفاع الجوهري على سند من أن المشرع لم يربط البطلان كجزاء على عدم مراعاة المستأجر للإجراءات المنصوص عليها فى المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون و حجية ذلك الخطأ عن بحث دفاع الطاعن الجوهري سالف البيان مما يبيحه أيضاً بالإخلال بحق الدفاع

* الموضوع للقرعي : قيود الإرتفاع فى المبنى :

الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٩٧٢ بتاريخ ١٩٨٤/٤/١١
إذا كان البناء قد إرتفع إلى الحد المسموح به قانوناً أو إلى أكثر من المسموح به فإنه يصعب احتساب كل قيمة الأرض و غيرها على الأحوار القائمة فعلاً و لو كان البناء قد أقيم بالمخالفة لأحكام قوانين تنظيم المباني و غيرها من النوائح و لما كان ذلك و كان المبنى الكائن به عين النزاع قد إستكمل قيود الإرتفاع أخذاً بما أورده الطاعن بصحيفة إستئنافه و ما جاء بقرار الخبير المنتدب فى الدعوى فانه لا محل لإعمال المادة ١١ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن تحديد النسبة و لو كان البناء قد تم بالمخالفة لقواعد التنظيم التى لا تسمح ببناء الدور الرابع بالمبنى الكائنة به عين النزاع فجاوزته الإرتفاع المسموح به ذلك أن التقدير يتم فى

هذه الحالة بناء على الأدوار المقامة لعل يفرض المغالطة و عدم الحصول على ترخيص البناء لبعضها باعتبار أنها خاضعة للإستغلال و بالتالى للتقدير .

*** الموضوع الفرعي : لجان تقدير الأجرة :**

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٥٠ بتاريخ ١٩٧٢/١/١٨

انه و أن كان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد ناط باللجان المشكلة طبقاً لأحكام تحديد أجور الأماكن الخاضعة لهذا القانون ، إلا أن المشرع أصدر القانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٦ بشأن تخفيض إيجار الأماكن ونص في الفقرة الأولى من المادة الثانية منه على أن " تخفض بنسبة ٣٥٪ الأجور المتعاقد عليها للأماكن الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ و التي لم يكن قد تم تقدير قيمتها الإيجارية طبقاً لأحكام هذا القانون تقديراً نهائياً غير قابل للطعن فيه " . كما أصدرت اللجنة العليا لتفسير أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه تفسيراً تشريعياً رقم ٩ لسنة ١٩٦٥ نص في المادة الثانية منه على انه " لا تختص اللجان المشكلة طبقاً للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتقدير أجرة الأماكن المتعاقد عليها قبل ٢٢ فبراير ١٩٦٥ إذا كان قد تم إخطار اللجان عنها أو شغلت فعلاً قبل هذا التاريخ " و مفاد نص المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، و ما نص عليه في القرار التشرىي التفسيرى ، انه لا اختصاص للجان بتقدير الأجور المتعاقد عليها للأماكن التي أشارت إليها المادة ١/٢ من هذا القانون متى كان الموجه قد أخطر عنها تلك اللجان في تاريخ سابق على ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٥ أو أن يثبت أن الأماكن الموجهة بهذه العقود قد شغلت بموجبها قبل التاريخ المذكور ، و إنما يكون الإختصاص للمحاكم صاحبة الولاية العامة بالفصل في جميع المنازعات إلا ما إستثنى بنص خاص .

الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٩٤ بتاريخ ١٩٧٣/٢/٨

مفاد نص المادتين الأولى و الثانية من قرار التفسير التشرىي رقم ٩ لسنة ١٩٦٥ أن المشرع أراد أن يجعل إختصاص اللجان المشكلة طبقاً للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ مستمراً بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ فى ٢٢ من فبراير سنة ١٩٦٥ لتقدير أجرة الأماكن المتعاقد عليها ، و التي لم يتم إخطار اللجان عنها ، أو لم تشغل فعلاً قبل هذا التاريخ ، فلا تكون هذه الأماكن خاضعة للأجرة المخفضة بنص المادة الثانية من هذا القانون لمنع الإحتيال على التخفيض بفرض أجرة مرتفعة في عقود تحمل تاريخاً سابقاً عليه ، و إذ صدر قرار التفسير التشرىي باستمرار اللجان في تقدير أجرة هذه الأماكن لسد الدرائع و لم يعدد بالأجور المفق عليها في هذه العقود إلا إذا تم إخطار اللجان عن الأماكن أو شغلت فعلاً قبل العمل بقانون التخفيض ، فلا تختص اللجان بتقدير أجرتها لاتفاء الشبهة في حصول الإثبات على الأجرة وقت

صدوره ، و إنما تخضع للتخفيض اعداد بنسبة ٣٥٪ من الأجرة المتعاقد عليها من قبل ، و كان القرار الصادر من اللجنة العليا المخول لها تفسير أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد نشر بالجريدة الرسمية في أول يولييه سنة ١٩٦٥ لبيان قصد المشرع بالأجرة المتعاقد عليها في ظل العمل بأحكامه ، و تحديد الأماكن التي تخضع لتقدير المجان من الأماكن التي تخضع للتخفيض المنصوص عليه في المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ فان قرار التفسير الصادر بهذا التحديد يكون تخصيصاً لعموم هذا النص وقيداً بصرفه عن إطلاقه ، و لا وجه لتحدي بتقصير المالك في إخطار المجان أو تعمد علم الإخطار على نصوص قرار التفسير وتحديد القيمة الإيجارية عن هذه الأماكن وفقاً لتقدير اللجنة النهائي أو الأجرة المخفضة وفقاً لنص المادة الثانية ، لان قرار التفسير لا يحول على الأجرة المتعاقد عليها إذا لم يتم الإخطار أو لم يشغل المكان بالفعل قبل العمل بقانون التخفيض لأعتبارات لا تتعلق بترتيب جزاء على قيام المالك بواجب الإخطار عن عمد أو تقصير و لا مجال للتخفيض إلا عن أجرة متعاقد عليها من قبل ، و لا وجه لتحديد القيمة الإيجارية وفقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ إلا إذا كان المكان المؤجر قد تم تقدير أجرته تقديراً نهائياً غير قابل للطعن فيه وقت صدور القانون ، و إذ كان الحكم المطعون فيه قد أجرى التخفيض المنصوص عليه بالفقرة الأولى من المادة الثانية من هذا القانون دون أن يظيد بقرار التفسير التشريعي رقم ٩ لسنة ١٩٦٥ ، و دون أن يحقق الشروط اللازمة لتطبيقه رغم تمسك الطاعنة في دفاعها بموافقة هذه الشروط في المكان موضوع النزاع فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٢٧٤ بتاريخ ١٧/٢/١٩٧٣

الأجرة المتعاقد عليها التي تتخذ أساساً للتخفيض بنسبة ٣٥٪ هي الأجرة الأصلية التي تم الاتفاق عليها في العقد منذ بدء الإجارة و قبل أي تخفيض يكون قد أجرى عليها ، سواء كان هذا التخفيض طبقاً لقوانين تخفيض الأجرة أو طبقاً للقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ الخاص بالإعفاءات الضريبية .

الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٦٦٢ بتاريخ ٢٤/٢/١٩٧٣

إذ كان عقد الإيجار موضوع النزاع قد أبرم في تاريخ لاحق على صدور قرار لجنة تقدير الإيجارات بتحديد أجرة العين المؤجرة بمبلغ شهرياً و روعيت هذه الأجرة عند التعاقد ، و نص في العقد صراحة على ذلك ، فان الحكم المطعون فيه إذ أجرى التخفيض بنسبة ٣٥٪ عملاً بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ على تلك الأجرة يكون قد أخطأ في تفسير القانون و تطبيقه و أدى به هذا الخطأ إلى أن حجب نفسه عن بحث ما إذا كان الطاعن " انزجر " قد أدخل على العين المؤجرة بعد تقدير أجرتها بمعرفة لجنة تقدير الإيجارات

تحسينات وتعديلات زادت من منفعتها عما كانت عليه في ذلك الوقت و مدى أحقية الطاعن في إقتضاء مقابل الانتفاع بها ، بما يشوبه بالقصور في التسيب .

الطعن رقم ٣٣٣ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٨١٣ بتاريخ ١٩٧٤/٥/٧

إذ كان الثابت مما أوردته الحكم المطعون فيه و من عقد الإيجار أن موضوع عقد الإيجار هو شقة معدة للسكنى فلا يغير من طبيعة هذا الموضوع بوصفه مكاناً من الأماكن المعدة للسكنى و التى تسرى عليها أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ و القوانين المعدلة و المكمله له - أن يكون المؤجر قد حول المستأجر بمقتضى العقد الحق فى إيداع سيارته بجراج العساره ، و فى الانتفاع باستارئين معدتين لبعض نوافذ الشقة و مشمع لأرجية بعض غرفها ، ما دام الفرض الأساسى من الإيجار على ما هو ثابت بالعقد هو المكان ذاته ، بحيث يعتبر ما حوله المؤجر للمستأجر فى العقد على النحو المذكور هو عنصر ثانوى بالنسبة للمكان المؤجر ، و لا يعدو أن يكون من قبيل الميزات الإضافية التى تعتبر بهذا الوصف و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - فى حكم التحسينات التى يدخلها المؤجر فى العين المؤجرة قبل التأخير فىحق له توقيعها و إضافة مقابل الانتفاع بها إلى أجرة المكان التى تحدد على الأسس التى قررها القانون السالف ذكره ، و لما كان الحكم المطعون فيه ، و أن لم يخرج فى تكييفه للعقد موضوع الدعوى عن انه عقد إيجار مكان معد للسكنى و لم يعتبر المزايا المذكورة مقصودة لذاتها بوصفها الفرض الأساسى من التعادل أو أن عقد الإيجار يخلط بعملية مالية أخرى مغايرة ، بل اعتبر ما حوله المؤجر للمستأجر من حقوقه مجرد مزايا ملحقة بالمكان المؤجر ، إلا انه قضى - و على الرغم من ذلك - بعدم عضوع أجرة الشقة مثار النزاع لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ و القوانين المعدلة و المكمله له تأسيساً على أن ما ألحق بها من مزايا غير لصيق بها ، و يمكن الانتفاع بها بدونه ، فى حين أن ذلك ليس هو النشاط فى تكييف العقد قانوناً و لا أثر له فى تحديد طبيعته ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ بذلك فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٥٦٦ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٦

- انه و أن كان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد ناط باللجان المشكلة طبقاً لأحكامه تحديد أجور الأماكن الخاضعة لهذا القانون . إلا أن المشرع أصدر بعد ذلك القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ بشأن تخفيض إيجار الأماكن و نص فى الفقرة الأولى من المادة الثانية منه على أن تخفيض بنسبة ٣٥٪ لأجور المتعادل عليها للأماكن الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ و التى لم يكن قد تم تقدير قيمتها الإيجارية طبقاً لأحكام هذا القانون تقديراً نهائياً غير قابل للطعن فيه . كما أصدرت اللجنة العليا لتفسير أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه تفسيراً تشريعياً رقم ٩ لسنة ١٩٦٥ نص فى المادة الثانية منه

على انه " لا تخص اللجان المشكلة طبقاً للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتقدير أجره الأمان المتعاقد عليها قبل ١٩٦٥/٢/٢٢ إذا كان قد تم إخطار اللجان عنها أو شغلت فعلاً قبل هذا التاريخ " و مفاد نص المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ و ما نص عليه في قرار التفسير التشريعي المذكور انه لا إختصاص للجان بتقدير الأجور المتعاقد عليها للأماكن التي أشارت إليها ١/٢ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ متى كان المؤجر قد أخطر عنها تلك اللجان في تاريخ سابق على ١٩٦٥/٢/٢٢ أو ثبت أن الأماكن المؤجرة بهذه العقود قد شغلت بموجبها قبل التاريخ المذكور و إنما يكون الإختصاص للمحاكم صاحبة الولاية العامة بالفصل في جميع المنازعات إلا ما إستثنى بنص خاص

- متى كان القرار الصادر من مجلس المراجعة خارجاً عن حدود ولايته ، فلا تكون له حجية و يعتبر كان لم يكن بحيث يكون للمحكمة ذات الولاية إذا ما رفع إليها النزاع أن تنظر فيه كان لم يسبق عرضه على المجلس المشار إليه .

الطعن رقم ٣١ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ١٢٤٣ بتاريخ ١٩٧٤/١١/١٩

- لما كان الثابت في الدعوى أن لجنة التقدير المشكلة وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ قدرت أجره شقة النزاع و نظم الطاعن - المؤجر - و المستأجر السابق من هذا التقدير أمام مجلس المراجعة و لم يكن هذا التقدير قد أصبح نهائياً وقت العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، فإنه يتعين تطبيق المادة الثانية من هذا القانون على أجره هذه الشقة و هي تنص على أن " تخفض بنسبة ٣٥٪ الأجور المتعاقد عليها للأماكن الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ و التي لم يكن قد تم تقدير قيمتها الإيجارية طبقاً لأحكام هذا القانون تقديراً نهائياً غير قابل للطعن فيه " .

- ينص قرار التفسير التشريعي رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ الصادر من اللجنة العليا لتفسير أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ في المادة الأولى منه على أنه " إذا إنشق المالك و المستأجر على تحديد أجره الوحدة المؤجرة طبقاً لما تقررته لجنة التقدير فلا يكون هناك أجره إئتلافية متعاقد عليها و تستمر لجان التقدير في تقدير الأجره طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ و إذا كان المكان قد حددت أجرته لجنة التقدير و لم يصبح قرارها نهائياً فتستمر مجالس المراجعة في نظر الطعون ، أما إذا كانت قرارات لجان التقدير بالنسبة لهذه الأماكن نهائية ، فيعتبر تقديرها هو الأجره النهائية المتعاقد عليها " مما مفاده أن هذا القرار إنما يواجه الحالة التي لم يتفق فيها المالك و المستأجر أصلاً على تحديد أجره للعين بل تركا تحديدها إلى لجنة التقدير ، إذ لا تكون هناك أجره مضمق عليها وقت صدور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ حتى يمكن تخفيضها بنسبة ٣٥٪ طبقاً لما تقضي به المادة الثانية من القانون المذكور ، و في هذه الحالة تستمر اللجنة

فى تقدير الأجرة طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ فإذا كانت اللجنة قد حددت الأجرة ولم يصبح قرارها نهائياً بسبب التظلم منه يستمر مجلس المراجعة فى نظر الطعن . و لما كانت هناك أجرة متعادل عليها بين الطاعن و المستأجر السابق للمين موضوع النزاع و لم يكن تقدير اللجنة للأجرة قد صار نهائياً وقت العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ فلا يكون هناك محل لتطبيق قرار التفسير التشريعى سالف الذكر و يعين تطبيق حكم المادة الثانية من هذا القانون على أجرة شقة النزاع

الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٥٩٤ بتاريخ ١٩٧٦/١١/١٧

- النص فى المادة السادسة مكرر " ب " من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المضافة بالقانون ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ على تشكيل لجنة عليا فوضها المشرع فى إصدار تفسيرات ملزمة لأحكامه جعل لها قوة القانون ولنص على نشرها فى الجريدة الرسمية أسوة به مفاده وجوب أن تقتصر هذه التفسيرات التى تصدرها اللجنة على نطاق هذا القانون وحده و لا تعداه إلى سواه ، إذ كان ذلك و كانت المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ واجهت نوعين من الحالات السابقة على صدوره هى الحالات التى سميت فيها أجرة تعاقدية و لم يصدر بشأنها من اللجان تقدير للأجرة حتى صدور ذلك القانون و كذلك الحالات التى سميت فيها أجرة تعاقدية و قدوت اللجان أجزتها تقديرأ نهائياً ، و بينت الحكم الذى يطبق فى شأن كل منهما و لم تتناول حالة الأماكن التى أوجرت و أخطرت عنها اللجان أو شغلت قبل صدورها و لم تكن لها أجرة تعاقدية تصلح أساساً لتقدير الحكيمى ، و من بينها الأماكن المؤجرة بقرود إتفق فيها على تحديد أجزتها طبقاً لما تقرره لجنة التقدير ، اعتباراً بأنه لا يعد تعييناً لأجرة تعاقدية حرة و كان القرار التفسيري التشريعى رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ إنما نصت على هذه الحالة الأخيرة التى بقيت خاضعة لأحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ دون القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، فان القرار المشار إليه يكون قد صدر فى حدود التفويض التشريعى المخول للجنة العليا دون أن يجاوزه إلى أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ .

- النص فى المادة الأولى من القرار التفسيري التشريعى رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ على انه "إذا إتفق المالك والمستأجر على تحديد أجرة الوحدة المؤجرة طبقاً لما تقرره لجنة التقدير فلا تكون هناك أجرة إتفاقية متعادل عليها و تستمر لجان التقدير فى تقدير الأجرة طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه وإذا كان المكان قد حددت أجرته لجنة التقدير و لم يصبح قرارها نهائياً فتستمر مجالس المراجعة فى نظر الطعون و ذلك كله مع مراعاة أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه " يدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن القرار إنما يواجه الحالة التى لم يتفق فيها المالك والمستأجر أصلاً على تحديد أجرة المين بل تركا أمر تحديدها إلى لجنة التقدير ، إذ لا يكون هناك أجرة متفق عليها وقت صدور

القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ حتى يمكن تخفيضها بنسبة ٣٥٪ بالتطبيق لما تقتضيه المادة الثانية منه ، و في هذه الحالة تستمر اللجنة في تقدير الأجرة طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، فإذا كانت اللجنة قد حددت الأجرة و لم يصبح قرارها نهائياً بسبب التظلم منه فستعمر مجالس المراجعة في نظر الطعن بمعنى انه لا مجال للأخذ بالقرار التفسيري سالف الإشارة إلا إذا لم تكن أجرة إنفاقية متعاقدة عليها بين المؤجر و المستأجر فإذا إتضح وجودها كان لا مناص من إعمال أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ .

- المقرر أن تحديد أجرة الأماكن هي من مسائل النظام العام التي نص المشرع على تأليم مخالفة القواعد الواردة بشأنها ، و التحايل على زيادتها أو إخفاء حقيقة قدرها للتهرب من حكم القانون يجوز إثباته بكافة طرق الإثبات بما في ذلك البينة و القرائن .

- إذا نصت المادة ٤٧ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن و تنظيم العلاقة بين المؤجر و المستأجر و المعمول به في ١٨/٨/١٩٦٩ على إلغاء القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بما تضمنته المادة الخامسة منه من تشكيل مجالس المراجعة للتظلم أمامها في قرارات لجان التقدير و كانت المادة ٤٢ من ذات القانون لغت بإحالة التظلمات المعروضة على مجالس المراجعة عند العمل بأحكامه إلى المحاكم الابتدائية الكائن في دائرتها المقار بالحالة التي يكون عليها ، و كان الحكم المطعون فيه قد صدر في ١٤/١٢/١٩٦٩ أي في تاريخ لاحق للعمل بأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قاضياً بإخصاص مجالس المراجعة - بنظر دعوى تحديد الأجرة طبقاً للقرار التفسيري رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ و التي لم يعد لها وجود مع أن الولاية قد أصبحت معقودة للقضاء العادي فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٥٨٨ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٧٥٢ بتاريخ ٢٤/٣/١٩٧٦

- مفاد نص المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن تخفيض إيجار الأماكن أن حالات المباني الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ و التي كانت لا تزال معروضة عند صدور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ سواء أمام لجان التقدير أو مجالس المراجعة و لم يكن قد صدر في شأنها تقدير نهائي غير قابل للطعن و تكون فيها أجرة متعاقدة عليها بإدارة الطرفين الحرة قبل صدور قرار اللجنة فانه يتم تحديد الأجرة القانونية لها على أساس الأجرة المتعاقدة عليها مع تخفيضها بالنسبة المقررة فيه على أن يقوم هذا التحديد الحكمي للأجرة مقام تقدير اللجان و يكون له أثر رجعي من وقت التعاقد .

- لئن كان تقدير لجان تقدير الإيجارات يعتبر نهائياً حتى و لو رفع عنه طعن أمام مجلس المراجعة لم يفصل فيه إذا لم تتوفر الشروط التي يتطلبها القانون لقبوله من الناحية الشكلية ، إلا أن البت في تقرير علم قانونية التظلم إنما ينبغي للمحاكم صاحبة الولاية العامة في جميع المنازعات إلا ما استثنى بنص خاص . يؤيد

ذلك أن المشرع إنما استهدف بإصدار القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ و على ما جاء بمذكرته الإيضاحية علاج بلاء عمل اللجان و تراكم الحالات المشظورة و في تقرير إختصاص مجالس المراجعة بالتفصل في المسألة الشكلية المشار إليها بمحاولة حكمة التشريع لا يغير من ذلك أن القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ لم يبلغ لجان التقدير و مجالس المراجعة لأن بقاءها بالنسبة لبعض الأماكن لا يبقى إلغاء إختصاصها الموضوعي في التقدير أو المراجعة بالنسبة للمباني المترو عنها فيه و التي إستعاض فيها المشرع عن تقدير اللجان بالتقدير الحكيم . كما إستغنى عن فصل مجالس المراجعة بالتالي في التظلمات التي كانت معروضة عليه و لت صدور القانون . و إذ كان الحكم المطعون فيه قد تصدى للفصل فيما إذا كان الطعن في قرار اللجنة مقبولاً من الناحية الشكلية و كان ذلك يندرج في نطاق ولايته فإن النعي يكون على غير أساس .

- من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الأجرة المتعاقدة عليها و التي تتخذ أساساً للتخفيض بنسبة ٣٥٪ وفق المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ هي الأجرة الأصلية التي تم الإنتقال عليها في العقد منذ بدء الإجارة و قبل أي تخفيض يكون قد أجرى عليها سواء كان هذا التخفيض طبقاً لقوانين تخفيض الأجرة المتابعة أو طبقاً للقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ الخاص بالإعفاءات الضريبية .

- لكن كان تحديد أجرة السكنى من مسائل النظام العام التي نص المشرع على تأييد مخالفة القواعد الواردة بشأنها ، و كان التحايل على زيادة الأجرة مما يجوز إثباته بكافة سبل الإثبات ، إلا أن ما سألته المحكم من قول مرسل من إعتبار الأجرة المتعاقدة عليها هي مبلغ جنبها و أن المؤجر قصد التحايل على قوانين التخفيض دون أن يبين ظروف الحال المبررة أو يثبت ما يدعو إلى هذا التحايل أو يورد البينات التي إستخلص منها ضرورة الإتفاق بعينه فضلاً عن الخطأ في تطبيق القانون بالقصور في الدسبب

الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٤٢ مكتب قتي ٢٧ صفحة رقم ١٥٥٤ بتاريخ ١٠/١١/١٩٧٦

النص في المادة الرابعة من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجارات الأماكن و تنظيم العلاقة بين المؤجرين و المستأجرين على انه " لا يجوز أن تزيد الأجرة المطلق عليها في عقود الإيجار التي أبرمت منذ أول مايو سنة ١٩٤١ على أجرة شهر إبريل سنة ١٩٤١ أو أجرة المثل لذلك الشهر إلا بمقدار ما يأتي و لا تسرى أحكام هذه المادة على المباني المنشأة منذ أول يناير سنة ١٩٤٤ " يدل على أن المشرع جعل أجرة الأماكن المعنية بهذا النص لا تزيد على أجرة شهر إبريل ١٩٤١ أو أجرة المثل لهذا الشهر وحددها بأنها تلك التي يكون قد تم إنشاؤها فعلاً قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ ، و لا يمكن أن يكون قد بدء في إنشائها قبل هذا التاريخ و أن مجرد القيام بتجديدات أو إصلاحات في المباني المشار إليها و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يخرجها عن القيود الواردة في تلك المادة وإنما يجوز للمالك إضافة

زيادة مقابل تكاليفها على أجرة شهر إبريل سنة ١٩٤١ ، غير انه إذا حدثت تعديلات جوهرية فيها غيرت من طبيعتها و من طريقة إستعمالها بعد أول يناير ١٩٤٤ فإن الجزء الذى أصابه التعديل يعتبر فى حكم المنشأ حديثاً ولا تسرى عليه وحده أحكام تحديد الأجرة الواردة بالمادة .

الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١١٧٣ بتاريخ ١٩٧٧/٥/١١

إذ كان الواقع فى الدعوى انه نص فى عقد الإيجار المبرم بين الطرفين أن الغرض من التأجير هو إستعمال العين المؤجرة فندقاً و أن القيمة الإيجارية لها تتحدد طبقاً لتقدير لجنة تقدير الإيجارات ، فانه لا مجال لإعتبار هذا الإستعمال المفق عليه فى العقد مزية جديدة إضافية تقوم و يضاف ما يقابل الانضاع بها إلى الأجرة التى حددتها لجنة التقدير ، و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر و أعتبر الانضاع المقصود من الإيجار و هو إستغلال العين فندقاً مزية يستحق المؤجر مقابلها لها وفق المادة الرابعة من القانون ١٠٢١ لسنة ١٩٤٧ و المادة ٢٨ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ اللذين لا تخضع العين المؤجرة لأحكام أى منهما فانه يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٦٩٠ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٠١٢ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٠

إذ كان المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن عوائد الأملاك البنية المرتبطة على المكان المؤجر لا تصلح أساساً لتعيين الأجرة المفق عليها و أن صلحت قرينة على مقدار أجرة الخلل فانه لا على الحكم إذا لم يتخذ من مقدار العوائد العائدة بالشهادة المقارنة المقدمة من الطاعنة دليلاً قاطعاً فى مجال تحديد القيمة الإيجارية لشقة النزاع .

الطعن رقم ٦٩١ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٠٢٠ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٠

المقرر فى - قضاء هذه المحكمة - أن المقصود بالأجرة المتعاقدة عليها التى عنها المشرع فى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ و إدخالها أساساً للتخفيض بنسبة ٣٥ ٪ هى الأجرة التى إتفق عليها الطرفان دون قيد على إيرادتهما قبل صدور قرار لجنة تقدير الإيجارات ، إذ هى التى إفرض فيها المشرع المغالاة فى التقدير لمضى انتظت عنها هذه الشبهة تكون بمنأى عن هذا التخطي .

- إذ كان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه روعى عند التعاقد فى تحديد الأجرة المتفق عليها بمبلغ ٨ ج ٧٠٠ ملزم الأجرة التى سبق أن قدرتها لجنة تقدير الإيجارات تقديراً نهائياً للشقة التى تقع أسفل شقة النزاع و المماثلة لها ، إعتبار بأن وجود تقدير سابق للجنة لأجرة وحدة مماثلة يعنى أن الوحدات المماثلة الأخرى مستقدر بنفس الأجرة طبقاً للجارى عليه العرف و أن قرار اللجنة الذى صدر فى تقدير أجرة الشقة محل النزاع فيما بعد إستند صراحة فى مدوناته بسبق تقدير أجرة شقة المثل بذات القدر ، فان

أجرة عين النزاع التي عينت في عقد الإيجار قبل تقدير اللجنة لها والتي روعي فيها مطابقتها للقيمة الإيجارية التي قدرتها اللجنة لوحدة أخرى ماثلة لها في المبني ذاته لا تعتبر أجرة تخضع لمطلق إرادة المتعاقدين الحرة ولا يصح أن تتخذ أساساً للتخفيض الذي قضى به القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ بل هي أجرة تقيد المتعاقدين في تحديد بها الأساس والعناصر التي فرضها القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ دون أن تخضع لظروف العرض والطلب بما لا يمكن معه إعمال التخفيض عليها بمعدل الخمسة والثلاثين في المائة وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأجرى التخفيض انق الذكر على الأجرة السالفة فجرد أنها محددة في عقد الإيجار ورتب على ذلك قضاءه ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ مكتب قني، ٢٨ صفحة رقم ٢٦٨ بتاريخ ١٩/١/١٩٧٧

إذ كان مؤدى ما ذهب إليه المطعون عليه الثاني في دفعه أن ما أورده المادة ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ من خروج على مبدأ نسبية أثر الطعن يقتصر على الطعن في قرار لجنة تحديد الأجرة أمام المحكمة الابتدائية وحدها دون محكمة الاستئناف أو النقض ، وكان الثابت أن المطعون عليه الثاني لم يثر هذه المسألة أمام محكمة الاستئناف رغم اختصاص الطاعن - المستأجر - للمطعون عليهم من الثالث إلى الأخير المستأجرين الآخرين - أمامها . وبالتالي فإن الحكم المطعون فيه لم يعرض لها ، وكان مطلب المطعون عليه ينطوي على مجاوزة الخصومة للمجال الذي كانت مطروحة داخل حدوده أمام محكمة الموضوع ولا يتحقق به إصلاح عيب اعتبرت قضاء الحكم المطعون فيه تبعاً لأنه ينصب على أمر لم يثر أمامه ولم يبدل برأى فيه لأن الدافع المبدي - أيّاً كان وجه الرأى فيه - يكون غير مقبول .

الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٤٤ مكتب قني، ٢٩ صفحة رقم ٣٢٢ بتاريخ ٢٥/١/١٩٧٨

مؤدى نصوص المواد ٤ ، ٥ ، ٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، و المواد ٨ ، ٩ ، ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أن المشرع إخص بتقدير إيجار الأماكن الخاضعة لأحكام هذين القانونين لمجاناً خاصة من سلطتها إجراء هذا التقدير طبقاً للأسس التي وضعها ، وغول لكل من المالك والمستأجر الحق في الطعن في قرارها أمام المحكمة الابتدائية المختصة ، وهى بذلك تكون جهة طعن لا جهة تقدير فلا يحق لها أن تتصدى ابتداء تقدير أجرة تلك الأماكن .

الطعن رقم ٩٥٩ لسنة ٤٤ مكتب قني، ٢٩ صفحة رقم ٦٤٧ بتاريخ ١/٣/١٩٧٨

إذ كان من المسلم به بين الطرفين أن عين النزاع خاضعة لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ وكان مفاد المادتين ٤ ، ٥ منه معدلتين بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ أن لجنة تقدير القيمة الإيجارية تختص بتحديد إيجار المباني الخاضعة لأحكامه طبقاً لأسس الموضحة به ، و انه يتعين إعطاء مالك العين المؤجرة بما

تصدره هذه اللجان من قرارات بكتاب مسجل مصحوب بعلم وصول ضماناً لوصول القرار إليه بحيث يكون علم الوصول هو سبيل الإثبات عند الإنكار ، و كان يحق للمالك التظلم من هذه القرارات أمام مجلس المراجعة خلال ستين يوماً من تاريخ وصول إخطار اللجنة إليه ، فان فوت الميعاد رغم إخطاره تخمس قرار اللجنة و إمتعت المنازعة فيه . لما كان ذلك و كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن تمسك في دفاعه بأن المالكه الأصلية لم تحظر بقرار اللجنة و لم تعلم به ، و انه تحقيقاً لهذا الدفاع أطلع على ملف لجنة التقدير و ثابت به إرسال إخطار للمالكه بموجب كتاب مسجل بعلم وصول بتاريخ ١٩٦٧/١١/١٤ و رتب على ذلك أن ما ثبت من إرسال الإخطار للمالكه السابقة يسرى لى حق الطاعن الذى تلقى الملكية عنها فلا يحق له من ثم المجادلة فى تحديد الأجرة أو الطعن فى قرار اللجنة فان هذا الذى أوردته الحكم ينطوى على مخالفة للقانون لانه يتخذ من مجرد الإشارة فى الملف إلى إرسال الإخطار للمالكه السابقة دليلاً على صحة وصوله إليها دون أن يتحقق من وجود علم الوصول باعتباره دليل ثبوت وصول الإخطار فعلاً أو يثبت من حصول علم المالكه بأية وسيلة يكون فيها الغناء عنه .

الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٤٥ مكتب قنى، ٢٩ صفحة رقم ١٦٨٣ بتاريخ ١٩٧٨/١١/٤

إذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه و من تقرير الخبير الذى إستند إليه أن لجنة تقدير القيمة الإيجارية عاينت اغل موضوع النزاع فى منتصف عام ١٩٦٩ و حددت أجرته و أعلن قرارها للطاعن و المطعون عليه فى ٦٩/٩/٢٤ و تظلم منه أولهما فى ٦٩/٨/٣ أمام مجلس المراجعة ، و كان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن إيجار الأماكن و تنظيم العلاقة بين المؤجرين و المستأجرين قد صدر و عمل به إعتباراً من ١٩٦٩/٨/١٨ فان أحكامه و منها حكم المادة ١٣ الذى إستحدث قاعدة إعادة تقدير أجرة جميع وحدات المبنى نتيجة الطعن بالنسبة لإحداها لا تسرى على ذلك التظلم إلا فيما نصت عليه المادة ٤٢ منه من إلزام مجلس المراجعة المعروف عليه بإحالته إلى المحكمة الابتدائية ، و تكون أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ - التى رفع التظلم فى ظلها - هى وحدها الواجب التطبيق عليه .

الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٤٥ مكتب قنى، ٢٩ صفحة رقم ١٦٨٣ بتاريخ ١٩٧٨/١١/٤

مقاد نص المواد ١ ، ٤ ، ٥ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ أن لجنة تقدير القيمة الإيجارية تختص بتحديد إيجار المباني الخاضعة لأحكامه طبقاً للأسس الموضحة به و أن للمالك و المستأجر التظلم من قرارات هذه اللجنة أمام مجلس المراجعة الذى حلت محله المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها العقار بعد صدور القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، لما كان ذلك و كان الثابت من أوراق الطعن أن الدكان موضوع النزاع قد تم بناؤه

وعاينته اللجنة المشار إليها وحددت أجرته وتظلم الطاعن من تقديرها قبل أن يفرغ من إعداد باقي وحدات المبنى للسكنى ، و قبل أن يصدر بالتالى قرار لجنة تحديد الأجرة بالنسبة لباقي وحدات المبنى ، فان نطاق الخصومة بين الطاعن والمطعون عليه يكون بذلك محدوداً بالذكان انف الذكر ويكون النعى على الخير بعدم مجاوزته لهذا النطاق فى مجته والنعى على إجراءات الدعوى لعدم إعطاط المستأجرين لباقي وحدات المبنى بالطعن إتباعاً لحكم المادة ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على غير أساس فى وجهيه

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٧٩٢ بتاريخ ١٤/٣/١٩٧٩

— مؤدى المادة الخامسة من القرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الأماكن ، و المادتان ٤٢ ، ٤٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، موابطة ، أن القرارات الصادرة من مجالس المراجعة قبل العمل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ تعتبر صادرة من جهة إختصاص قضائى وتحوز قوة الأمر المقضى طالما لم تعدد نطاق ولايتها وإختصاصها ، و أن ما يحال إلى المحاكم الابتدائية إنما هى التظلمات التى تكون معروضة على مجالس المراجعة و لما يفصل فيها عند العمل بأحكام القانون الأخير دون سواها ، مما مفاده أن صدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أثناء نظر التظلم فى قرار اللجنة المقدم من أحد المستأجرين أمام مجلس المراجعة و ما يستتبع من وجوب إحالته إلى المحكمة الابتدائية أن يحل بمجعية قرارات أصدرها مجلس المراجعة فى حدود إختصاصه قبل العمل بالقانون المشار إليه بالنسبة لمستأجرين آخرين بذات المبنى .

— مفاد المادة ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أنها أتت بحكم جديد مؤداه أن إعادة النظر فى تقدير الأجرة بناء على تظلم المالك أو أحد المستأجرين يوجب تقدير المبنى جميعه وتوزيع القيمة الإيجارية على وحداته جميعاً دون أن يقتصر ذلك الحق على من تقدم بالتظلم و إذ كانت أحكام القوانين لا تسرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها فان الحكم المستحدث الذى قرره المادة آتفة الذكر لا ينمطف على الماضى و تكون أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ التى رفع التظلم إشغال فى ظل تطبيقها هى وحدها الواجبة التطبيق . لما كان ما تقدم و كان الواقع فى الدعوى أن لجنة تقدير القيمة الإيجارية أصدرت فى ١٩٦٨/٩/١ قراراً بتظلم منه الطاعنون من الثانى إلى الثالث و فصل فيه مجلس المراجعة بتاريخ ١٩٦٩/٥/٧ و كان الطاعن الأول قد اتفرد بعد ذلك بالتظلم من قرار اللجنة السابق فى ١٩٦٩/٤/١٠ تبعاً لإعلانه به فى تاريخ لاحق و عمل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بتاريخ ١٩٦٩/٨/١٨ أثناء تردد التظلم أمام مجلس المراجعة فان الإحالة إلى المحكمة الابتدائية إذعاناً للحكم الوقى المقرر بالقانون الأخير لا تسبغ ألتلوع بأحكام المادة ١٣ منه و لا تبج إعادة النظر فيما خلص إليه مجلس المراجعة من قرار يصدر الطاعنين عدا الأول .

الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٧٢٦ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢٣

مؤدى نصوص المواد ٨ ، ١٣ ، ٤٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شان إيجار الأساكن و تنظيم العلاقة بين المؤجرين و المستأجرين انه اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ / ١٨ - قد زال ما كان مجالس المراجعة من اختصاص بالفصل فى التظلمات من قرارات لجان تقدير الأجرة ، و عاد الإختصاص بالفصل فيها إلى المحاكم صاحبة الولاية العامة بالفصل فى جميع المنازعات إلا ما إستثنى بنص خاص و تعين على تلك المجالس من ثم رفع يدها عن تلك التظلمات و وضعها بين يدى السلطة صاحبة الولاية بالفصل فيها فان أصدر المجلس الذى كان معروضاً عليه تظلم من هذا القبول قراراً فيه بعد ذلك التاريخ كان خارجاً عن حدود ولايته و من ثم - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يكون غير ذى حجية و كأنه لم يكن بحيث يكون للمحكمة ذات الولاية إذا ما وقع إليها للنزاع أن تنظر فيه كان لم يسبق عرضه على المجلس المشار إليه .

الطعن رقم ١٣٢٣ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٤٢٨ بتاريخ ١٩٧٩/٥/٢٣

لما كان لجان تحديد الأجرة المنصوص عليها فى المادة الثانية من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، و أن كانت بتشكيلها المنصوص عليه فيها هيئة إدارية ، إلا أنها و قد أعطاهما القانون ولاية القضاء للفصل فى خصومة بين المؤجرين و المستأجرين ، فان قراراتها تكون لها صفة الأحكام و يتبع فى شأنها ما يوجب المشرع إتباعه فى قانون المرافعات بشأن بدء سريان ميعاد الطعن فيها .

الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٨١ بتاريخ ١٩٨٠/١/٢

النص فى المادة ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المنطبق على والفة الدعوى على أن " و تكون قرارات لجان تحديد الأجرة نالدة رغم الطعن عليها و تحتر نهائية إذا لم يطعن عليها فى الميعاد و يكون الطعن على هذه القرارات أمام المحكمة ... و على قلم الكتاب أن يحظر جميع المستأجرين لباقي وحدات المبني بالطعن و بالجلسة المحددة . و يترتب على قبول الطعن إعادة النظر فى تقدير أجرة جميع الوحدات التى شملها القرار المطعون عليه . و يحتر الحكم الصادر فى هذا الشأن ملزماً لكل من المالك و المستأجرين " يدل على أن إعادة تقدير أجرة وحدات المبني لا يكون إلا إذا إشتعل قرار اللجنة المطعون فيه ، على تقدير لأجرة وحدة أو أكثر خلاف الوحدة المطعون على تقديرها و على أن المشرع أوجب فى هذه الحالة إستثناء من القاعدة العامة المنصوص عليها فى المادة رقم ١/٢١٨ من قانون المرافعات ، عند الحكم لمصلحة الطاعن - و هو ما عير عنه النص بعبارة " قبول الطعن " - إعادة النظر فى تقدير أجرة باقى الوحدات ولو لم يكن محلاً لطعن من ذوى الشأن ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن قرار لجنة التقدير

الصادر بتاريخ ١٩٧٢/٣/١ بتقدير الوحدات المؤجرة للطاعن بمبلغ ٣٤ جـ و ٦٢٠ م لم يشمل تحديد وحدات أخرى خلالها ، لظن عليه الطاعن - المستاجر - بطلب تحقيقه و لم يظن عليه المطعون عليه الأول - المالك - لحاز قوة الأمر المقضي بالنسبة له ، بحيث لا يجوز الحكم بتعديل القرار لمصلحته ، فان الحكم المطعون فيه إذ رفع الأجرة إلى مبلغ ٣٥ جـ و ٣٥١ م يكون قد أعطى في تطبيق القانون .

الظعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٤٧ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ١٩٧٠ بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٧
مؤدى المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ - التى أباحث لكل من المالك و المستاجر أن يتظلم من قرار لجنة التقدير - أن الشارع قد جعل تقدير أجرة العين المؤجرة لصيقاً بها ، فإذا صار هذا التقدير نهائياً أصبح غير جائز للمستاجر الذى تم التقدير أثناء إستجاره ، أو أى مستاجر لاحق و بالأولى المؤجر العودة إلى المنازعة فيه .

الظعن رقم ١٢٦٣ لسنة ٤٧ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ١٨٠٠ بتاريخ ١٩٨١/٦/١٣
لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر فى ظعن على قرار لجنة تحديد أجرة مكان يخضع لأحكام القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، و يوجب على قبوله وفقاً لنص المادة ١٣ إعادة النظر فى تقدير أجرة جميع الوحدات التى شملها القرار المطعون فيه ، و يعبر الحكم الصادر فى هذا الشأن ملازماً لكل من المالك و المستاجر ، مما مؤده أن دعاوى الطعون فى قرارات لجان تحديد الأجرة أصبحت طبقاً لهذا النص من الدعاوى التى أوجب فيها القانون إختصاص كل من شملهم القرار المطعون فيه حتى لو كان ظعن الطاعن قد اقتصر على البعض منهم دون البعض الآخر ، لما كان ذلك وكان المشرع فى المادة ٢١٨ من قانون المرافعات قد أجاز خروجاً على مبدأ نسبية الأثر الملزم على إجراءات المرافعات أن يفيد خصم من ظعن مرفوع من غيره فى الميعاد فى حالة ما إذا كان الحكم صادراً فى موضوع غير قابل للتجزئة أو فى إلزام بالتضامن أو فى دعوى يوجب فيها القانون إختصاص أشخاص معينين بالتدخل فى الظعن بالوسيلة التى يبيتها المادة المذكورة فأجاز الشارع لمن قبل الحكم أو لم يظعن فى الميعاد أن يظعن فى الحكم أثناء نظر الظعن المقام فى الميعاد من أحد زملائه المحكوم عليهم أو يتدخل فيه متضمناً إليه فى طلباته .

الظعن رقم ٨٣ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٢١٥ بتاريخ ١٩٨١/١/١٧
مؤدى نصوص المواد أرقام ١٨ ، ٢٠ ، ٨٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير و بيع الأماكن و تنظيم العلاقة بين المؤجر و المستاجر الذى عمل به فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٧ ، أن القواعد الإجرائية و الإجراءات التى تضمنها القانون المذكور تسرى و تطبق على الدعاوى التى أقيمت أمام المحاكم بعد نفاذ أحكامه ، أما الدعاوى التى أقيمت قبل نفاذ أحكامه فتستمر المحاكم فى نظرها طبقاً

للقواعد الإجرائية والإجراءات السارية العمل بأحكامه - و من هذه الدعاوى الطعون على قرارات لجان تحديد الأجرة - منذ رفعها أمام المحاكم الابتدائية و خلال مراحلها المختلفة ، إذ بها تبدأ الإجراءات التي ينتجىء عن طريقها صاحب الحق أو مدعيه إلى القضاء مباشرة حتى الدعوى - أى - أن القانون السابق الذى رفعت فى ظله - هو الذى تسرى أحكامه عليها سواء فى مواعيد الطعن أو تحديد الجهة التى تنتظر هذا الطعن ، و من ثم فالطعن فى قرار لجنة تحديد الأجرة الذى كان قائماً أمام المحكمة الابتدائية وقت بدء العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، يستمر نظره أمام تلك المحكمة وفقاً للقواعد الإجرائية والإجراءات السارية قبل نفاذه ، و يكون حكم المحكمة الابتدائية فيه قابلاً للإستئناف وفقاً للقواعد العامة و لو صدر بعد إنفاذ أحكام هذا القانون .

الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٧٥ بتاريخ ١١/١/١٩٨٢

إذ كان الثابت بالأوراق أن المطعون عليها الأول طلب فى مذكرتها الختامية - التى تسلم الطاعن صورتها أمام محكمة أول درجة - الحكم بحد هذا الأخير بإلغاء قرار لجنة تقدير الإيجارات عن مدخل العقار المبين بصحيفة الدعوى و طرده من هذا المدخل تأسيساً على أنها منعه بمقتضى العقد المؤرخ ... حتى إستغلاله ، و أن تلك العلاقة لا تخضع للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ و لا لقواعد تحديد الأجرة المنصوص عليها فيه ، و انتهت بانتهاء مدتها ثم طلبت المطعون عليها الأول فى مذكرتها المشار إليها - احتياطياً نذب غير لتقدير الأجرة ، و كان حكم محكمة أول درجة الصادر بجملة ... قد اقتصر على القضاء برفض طلب الطرد و نذب غير لتحقيق باقى الطلبات ، فانه يكون قد فصل فى شق من الطلبات التى وجهتها المطعون عليها للطاعن إستناداً إلى أساس واحد ، و إذا كان ذلك الحكم غير قابل للتنفيذ الجبرى فان الطعن فيه على إستقلال يكون غير جائز ، و يكون إستئنافه بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها و فى هذه الحالة تنتظر محكمة الإستئناف الدعوى بمآلتها التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لا رفع عنه الإستئناف .

الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٩١٧ بتاريخ ٤/٥/١٩٨٤

النص فى المادة الرابعة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ على أن لجان التقدير هى اللجان المنصوص عليها فى المادة ١٣ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ على أن يعدل تشكيلها بان يضم إلى عضويته إثنان من المهندسين الموظفين بالحكومة أو بالمجالس المحلية يصدر بإختيارهما قرار من المحافظ و تكون رئاسة اللجنة للموظف الأعلى درجة من الأعضاء و لم ينص القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ و القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٤ على تبعية هذه اللجان لجهة معينة ، و الاستفادة من نصور القانونين

سألني الذكر أنها هيئات إدارية تباشر اختصاصاً بالفصل في خصومة بين المالك والمستأجرين و هي تحديد القيمة الإيجارية القانونية للأماكن المؤجرة .

الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ٢٢٢١ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٦
لن كانت المادة ٢١٨ من قانون المرافعات تنص على انه لا يفيد من الطعن إلا من رفعه و لا يحجج به إلا على من رفع عليه ، و كان الثابت من الأوراق أن المالك هو الذي طعن على قرار لجنة تقدير الإيجارات ولم يطعن عليه أحد من المستأجرين و بذلك أصبح القرار نهائياً بالنسبة لهم .

الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ٢٢٢٧ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٦
تقدير ثمن الأرض ، فان المشرع و أن أوجب في المادة ١١ من القانون مالف الذكر ، أن يكون احتسابه وفقاً لثمن وقت البناء ، إلا أن تقدير هذا الثمن في حد ذاته يعتبر مسألة واقع تستقل بتقديرها محكمة الموضوع التي يجوز لها إستخلاصها من المستندات المقدمة في الدعوى أو بمعرفة أهل الخبرة

الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٩٣٥ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٤
النزاع بشأن تقدير القيمة الإيجارية للمبنى موضوع غير قابل للتجزئة ، لان خصومة تقدير الأجرة تقتضي تحديد القيمة الإيجارية للمبنى بأكمله ثم توزيعها على وحداته ، بما يجعل تعديلها مؤثراً على جميع الشاغلين لها ، و هو أمر لا يتأتى إلا بحصام جميع المستأجرين ، و لذلك فقد أوجبت المادة ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن المنطبق على واقعة النزاع على قلم كتاب المحكمة إخطار جميع المستأجرين لوحدة المبنى بالطعن في القرار الصادر بشأن تحديد الأجرة وبالجلسة المحددة لنظره و رتب على قبول الطعن إعادة النظر في تقدير الأجرة لكافة وحدات العقار التي شملها القرار المطعون فيه واعتبرت الحكم الصادر في هذا الشأن ملزماً لكل من المالك و جميع المستأجرين سواء في ذلك من طعن منهم في القرار أو لم يطعن ، فإذا إختصم المالك " الطاعن " جميع مستأجري وحدات المبنى أو بعضهم فان الخصومة أمام المحكمة تخضع لكافة القواعد و الإجراءات الواردة في قانون المرافعات ، و يكون لن إختصم فيها التمسك بكافة أوجه الدفوع و الدفوع التي عولها هم القانون دون وجه للإحتجاج عليهم بان إخطار قلم الكتاب هم يكفي لأمتداد أثر الطعن إليهم طالما انه سبق إختصامهم في صحيفة الدعوى

الطعن رقم ١٦٥٥ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ١٠٧٧ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢٩
وضع المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التامين قواعد خاصة لتقدير التعويض عن الانخفاض بالأشياء المستوى على أساس فائدة رأس المال المستثمر وفقاً للسعر العادي الجاري في السوق في تاريخ حصول الإستهلاء مضافاً إليها مصروفات الإستهلاء و الصيانة للمباني أو المنشآت ، و هذه القواعد

تكون هي الواجب إتباعها في تقدير مقابل الانتفاع لما يستولى عليه من المقارنات لأغراض الزية والتعليم تطبيقاً لحكم القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ دون غيرها من قواعد تحديد الأجرة المستحقة عن الأبنية في قواعد أخرى مادامت تعارضها .

الطعن رقم ١٥٩٧ لسنة ٥٠ مكتب فني، ٣٩ صفحة رقم ١٢١٩ بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢٧

تصرف السلطة الإدارية في الأموال العامة المملوكة للدولة أو الشخص الاعتباري العام لانتهاء العام للأفراد بها لا يكون إلا على سبيل الرخص وهذا يعني بذاته و طبيعته مؤقتاً و غير ملازم للسلطة العامة التي لها دائماً لدواعي المصلحة العامة الحق في إلغائه و الرجوع فيه قبل حلول أجله . ثم هو عدا ذلك خاضع لحكم الشروط و القيود الواردة فيه و إعطاء الرخص و رفضه الرجوع فيه كل أولئك أعمال إدارية يحكمها القانون العام و لا يخضع للقانون الخاص أو القيود التي تفرضها قوانين إيجار الأماكن و كون الرخص يمنح للمنتفع مقابل رسم يدفعه لا يخرجها عن طبيعته تلك و لا يجعل منه عقد إيجار . لما كان ما تقدم فان المبني الكائنة به الوحدات محل النزاع لا يخضع لأحكام تحديد الأجرة الواردة في قوانين إيجار الأماكن و من ثم فلا يخضع لجان تحديد الأجرة بتقدير قيمة إيجارية لوحدة - - و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر و قضى في الدعوى على أساس مريان قانون إيجار الأماكن على المبني سالف الذكر و عقد للجان تحديد الأجرة الإختصاص بتحديد أجرة وحدات محل النزاع فانه يكون قد خالف صحيح القانون .

الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٥٢ مكتب فني، ٣٩ صفحة رقم ١١٤٦ بتاريخ ١٩٨٨/١١/٦

النص في المادة ١٤ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المنطبق على واقعة الدعوى على أن " إذا لم تكن العين مؤجرة وقت صدور قرار لجنة تحديد الأجرة جاز لأول مستأجر لها أن يطعن على هذا القرار خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نفاذ عقده " يدل على أن المشرع قد أتاح لأول مستأجر للعين الطعن على قرار تحديد أجرتها الصادر قبل إستجاره لها ، و ذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ حيازته للعين بناء على عقد الإيجار ، و لازم ذلك أن يكون المستأجر في هذا التاريخ عالماً علماً يقينياً يسبق صدور القرار بتحديد الأجرة و بأنه المستأجر الأول للعين و انه و لئن كان إستخلاص هذا العلم هو من مسائل الواقع التي تستغل بها محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقدير أدلة الدعوى و إستخلاص الواقع منها ، إلا انه يصحح عليها أن تفحص عن مصادر الأدلة التي كونت منها عقيدتها و فدواها ، و أن يكون لها ما خلصها الصحيح من الأوراق . ثم تنزل عليها تقديرها و أن يكون مؤدياً إلى النتيجة التي خلصت إليها ، و ذلك حتى يتأتى حكمة النقص أن تعمل وقاتها على مصاد الحكم و على أن الأسباب التي أقيم عليها جاءت سائفة لها أصلها الثابت بالأوراق و تتأدى مع النتيجة التي خلص إليها . لما كان ذلك و كان البين من الحكم المطعون

فيه انه أقام قضاءه بسقوط من الطاعن في طعنه على ما قرره من أن " الثابت من الأوراق انه قد توافق للمستأنف عليه " الطاعن " العلم بأنه أول مستأجر لعين النزاع و انه قد صدر قرار بتحديد أجره العين قبل شغلها ، و إذ كان تاريخ نفاذ عقده هو ١٩٧٥/٧/١٦ و لم يقيم بالطعن على هذا القرار إلا في ١٩٧٦/٨/١١ فإنه يكون قد فوت ميعاد الطعن " و كان الحكم على هذا النحو لم يلمح عن المصدر الذي أسقى منه توافر العلم المشار إليه لدى الطاعن في تاريخ نفاذ عقده و موضع ذلك من أوراق الدعوى ، فإنه يكون مشوباً بالقصور .

الطعن رقم ١٠٧٢ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٤٥٨ بتاريخ ١٩٨٩/٢/١٣

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن القرارات الصادرة من لجان تقدير الإيجارات خارج حدود الولاية التي عونها الشارع هذه اللجان لا تكون لها أى حجية و تعتبر كأن لم تكن بحيث يكون للمحكمة ذات الولاية العامة إذا ما رفع إليها النزاع أن تنظر فيه كأن لم يسبق عرضه عليها ، لما كان ذلك ، و كانت لجان تقدير الأجرة قد خولت تقدير أجره الأماكن التي تخضع في تقدير أجرتها للقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ و القوانين اللاحقة و كان الثابت من الأوراق أن العقار الكائنة به شقة النزاع انشئ سنة ١٩٤٠ و كانت التعديلات التي أجريت بشقة النزاع و كما أوضح الخبير بظريه لا تعد و أن تكون التقاصاً لحجرة من حجراتها لإستخدامها كمحل ، و هي بذلك لا تعد تعديلاً جوهرياً و لا تجعلها في حكم المنشأة حديثاً حيث يعاد تقدير أجرتها طبقاً للقانون السارى وقت إجراء التعديل و من ثم فإن لجنة تقدير الإيجارات إذ أعادت تقدير أجرتها تكون قد خرجت عن حدود ولايتها و يكون قرارها في هذا الشأن منعزلاً و لا حجية له ، و إذ خلص الحكم المطعون فيه إلى ذات النتيجة و معنى في تقدير شقة النزاع معملاً بالقانون الواجب التطبيق تبعاً لتاريخ إنشائها فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أعطأ في تطبيقه .

الطعن رقم ١٢٣١ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٧١٤ بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢٨

مفاد نص المادتين ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - المنطبق على واقعة الدعوى ٢١٨ من قانون المرافعات يدل على انه لا يجوز للمحكمة أن تسوئ من مركز الطاعن بالطعن المرفوع منه عما مؤداه أن مالك العقار لا يجوز أن يضار بطعنه على قرار اللجنة المختصة بتحديد الأجرة أو بطعنه على الحكم الابتدائي متى كان طعنه منضماً على تقدير الأجرة الكلية للمبنى و لم يطعن أحد من المستأجرين على هذا التقدير فإذا ما قضت محكمة الطعن بتخفيض القيمة الإيجارية الإحتالية للعقار في هذه الحالة فإنها تكون قد أساءت إلى مركز الطاعن ، أما إذا إقتصر الحكم على إعادة توزيع القيمة الإيجارية المذكورة على وحدات

المقار بما يزيد من أجرة وحدة سكنية معينة و ينقض من أخرى دون المساس بالأجمالي القيمة الإيجارية محل الطعن - و تخفيضها فلا يعد ذلك إضراراً بمصلحة المالك الطاعن .

الطعن رقم ٢١٦٤ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٦٤٢ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٦

المقرر أن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شان تأجير و بيع الأماكن و تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر قد حدد فى بعض نصوصه الأحكام التى يؤلف تفليها على صدور قرار من وزير الإسكان و التعمير ، و من بينها ما نصت عليه الفقرة الثانية من مادته الأولى من انه " و يجوز بقرار من وزير الإسكان و التعمير مد نطاق سريان أحكام هذا الباب الأول منه " كلها أو بعضها على القرى بناء على إقراح المجلس اغلى للمحافظة " مما يكون معه وزير الإسكان و التعمير هو المخصص دون غيره بإصدار القرارات المنفذة لحكم تلك الفقرة من ذلك القانون و بالتالى يكون قرار محافظة الدقهلية بمد سريان أحكام القانون المشار إليه على قرية بنى عبيد مركز دكرنس الكائنة بها العين المؤجرة قد صدر من سلطة غير مختصة بإصداره و من ثم فلا اثر له فى تحديد أجرة هذه العين .

الطعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٥٥٢ بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢١

مؤدى المواد ١٢ ، ١٣ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ من القانون رقم ٤٩ و لسنة ١٩٧٧ فى شان تأجير و بيع الأماكن و تنظيم العلاقة بين المؤجر و المستأجر - أن المشرع إختص بتقدير إيجار الأماكن الخاضعة لأحكامه لجأناً خاصة جعل من سلطتها إجراء هذا التقدير طبقاً للأوضاع التى وصفها و خول المالك و المستأجر الحق فى الطعن فى قرارها أمام المحكمة الابتدائية المختصة و تقف حجية تلك القرارات حين صيرورتها نهائياً إما باستفاذ طرق الطعن عليه أو فوات مواعيده .

الطعن رقم ١٣٢٧ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٧٥٠ بتاريخ ١٩٩٠/٣/١٤

- اتباع أحكام القانون السابق رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إجراءات نظر الدعى بتحديد الأجرة و الطعن على الحكم الصادر فيها لا محل له إلا إذا كانت الدعى قد أقيمت ابتداء قبل العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ و ذلك وفقاً لما تقتضى به المادة ٨٥ منه .

- النص فى المادتين ١٨ ، ٢٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شان تأجير الأماكن يدل على أن المشرع رأى - لمصلحة قدرها - الإكفاء بنظر المنازعة فى تحديد القيمة الإيجارية أمام اللجنة المختصة بتحديد الأجرة ثم أمام المحاكم الابتدائية و لم $x x$ للطعن بالإستئناف فى الحكم الذى تصدره المحكمة إلا للخطأ فى تطبيق القانون ، و اعتبر الحكم الصادر من محكمة الإستئناف باتاً غير قابل للطعن فيه بآى وجه من أوجه الطعن مما مفاده انه لا يجوز الطعن بطريق النقض فيما تصدره محكمة الإستئناف من أحكام فى

هذا الخصوص و ذلك إستثناء من القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات . و إذ قضى المحكم المطعون فيه بعدم جواز الإستئناف على منته من أن أسبابه لا تتعلق بالخطأ في تطبيق القانون و من ثم فإنه لا يجوز الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

- لا محل لتطبيق نص المادة الخامسة من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بشأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن المعمول به إعتباراً من ١٩٨١/٧/٣١ على واقعة الطعن المائل - المرفوع بشأن تحديد الأجرة في ظل القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ و التي أجازت للمستأجر الإلتجاء إلى اللجنة المختصة لإعادة النظر في الأجرة التي حددها المالك للعين المؤجرة وفقاً للأسس المبينة بالمواد الأربع الأولى منه و أباحت الطعن في قرار اللجنة أمام المحكمة الإبتدائية و نصت على عدم سريان أحكام المادتين ١٨ و ٢٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على هذا الطعن ذلك أن نطاق تطبيق هذا النص يقتصر على الطعون التي يرفقها ذو الشأن في قرارات لجنة تحديد الأجرة الصادرة وفق أحكام القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فلا يسرى على غيرها من الطعون المرفوعة قبل صدوره في منازعات تحديد الأجرة ، و من ثم فلا محل لإستبعاد تطبيق حكم المادة ٢٠ من القانون سالف الذكر للقول بجواز الطعن في الحكم لصنور الحكم الإبتدائي و الحكم المطعون فيه بعد العمل بأحكام القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ و ذلك لإختلاف نطاق تطبيق كل من القانونين المذكورين في خصوص منازعات ذوى الشأن حول تحديد الأجرة .

الطعن رقم ٢٨٤٧ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٢٣٠ بتاريخ ١٩٩٠/٥/٣١

- لجان تقدير الأجرة المشكلة طبقاً لقوانين إيجار الأماكن لا تعدو أن تكون من الهيئات الإدارية التي خوفها المشرع ولاية الفصل في الخصومة بين المؤجر و المستأجر بشأن تقدير القيمة الإيجارية و قد تضمنت المواد من ٦ إلى ١٥ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - المنطبقة على واقعة النزاع - كيفية تشكيل اللجان وقواعد و إجراءات عملها و عناصر تقدير أجرة الأماكن و كيفية تحريك الخصومة أمام اللجنة و الفصل فيها و الطعن في قراراتها فأوجبت المادة السادسة من القانون على المالك أن يرفق بطلب ترخيص البناء بياناً بقيمة الأرض و المباني و مواصفات البناء و تقديره للأجرة و توزيعها على وحدات العقار و إعتبر المشرع هذه البيانات متمة لمستندات الترخيص .

- أوجبت المادة السابعة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ " على الجهة المختصة بشئون التنظيم أن تحدد مع الترخيص بالبناء الأجرة المبدئية للوحدات المرخص ببنائها و التي يتم التعادل على أساسها إلى أن يتم تحديد الأجرة بمعرفة اللجان المختصة ، و هدف المشرع من ذلك - و على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون المذكور - أنه إذا ما تم تحديد الأجرة النهائية بزيادة أو بنقص فإنما يكون بفروق طفيفة لا ترهق أياً

من المؤجر أو المستأجر... والذين من نص المادتين ٩ ، ٤٤ من القانون المشار إليه و الثانية و السادسة من اللائحة التنفيذية للقانون سالف الذكر و الصادرة بقرار وزير الإسكان رقم ١٠٤٣ لسنة ١٩٦٩ أن المشرع أوجب على المالك و المستأجر إخطار اللجنة المختصة و بالتنسيق للمالك أوجب أن يكون الإخطار خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نفاذ عقد الإيجار أو شغل العين المؤجرة وإلا تعرض المالك للعقوبة الجنائية المنصوص عليها في القانون . كما يدل على أن إلتزام المالك بإخطار اللجنة في المواعيد يتعلق بالنظام العام ومرد ذلك أن المالك هو وحده الذى يوجد تحت يده كافة المستندات الختصة للتكاليف و التى تساعد اللجنة على عملها فى تحديد الأجرة و بعد الإخطار بمثابة صحيفة الدعوى التى تودع قلم الكتاب لتحريك الخصومة أمام اللجنة و قد قيد المشرع بموعد حتمى يعين أن يتم الإخطار فى خلاله فلا يجوز الإلتفاق على إنقاصه أو زيادته و يوجب على تجاوزه سقوط حق المالك فى طلب تقدير الأجرة و لا يعتبر من المواعيد التنظيمية و إلا لما أوجب المشرع عقاب المالك على مخالفته حسبما يبين بوضوح من المادة ٤٤ من القانون و المادة السادسة من اللائحة التنفيذية .

الطعن رقم ١٦٦٦ لسنة ٥١ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٥٥٣ بتاريخ ١٩٩١/٢/٢٤

إذ كان مفاد ما تقضى به المادتان ٤١، ٤٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين و المستأجرين و المعمول به اعتباراً من ١٩٦٩/٨/١٨ من جعل الطاعن فى قرارات لجان تقدير القيمة الإيجارية من إختصاص المحاكم الابتدائية الكائن فى دائرتها العقار يقتصر على القرارات التى تصدر بعد بدء العمل بالقانون سالف الذكر أو تلك التى صدرت من هذه اللجان و لم تصبح نهائية بعد حتى ذلك التاريخ فلا يستطيع نطاقها إلى قرارات اللجان التى عرضت بالفعل على مجالس المراجعة وفصل فيها أو صارت نهائية قبل بدء العمل به ، فهذه و تلك تختص محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة بنظر الطعون فيها باعتبار أنها قرارات صادرة من جهات إدارية ذات إختصاص قضائى وفقاً للمادة ٨/١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الدولة .

الطعن رقم ١٦٦٦ لسنة ٥١ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٥٥٣ بتاريخ ١٩٩١/٢/٢٤

إذ كان نص المادة ٨/١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الدولة قد جعل نطاق إختصاص محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة بنظر الطعون المشار إليها منوطاً بأن يكون مرجع الطعن عدم الإختصاص أو حياً فى الشكل أو مخالفة القوانين و اللوائح أو الخطأ فى تطبيقها أو تأويلها إلا أنه لما كان الواقع فى الدعوى أن محكمة القضاء الإدارى قد قضت فى ١٩٧٤/٦/١٣ بعدم إختصاصها بنظر الطعن المرفوع إليها من الطاعنين فى القرارات محل النزاع الصادرين من مجلس المراجعة بمحافظه القاهرة

في ١٩٦٨/٤/٢٤ ، ١٩٦٨/٥/٢ و بإحالة الدعوى بشأنهما إلى المحكمة شمال القاهرة الابتدائية على سند من أن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد عقد الاختصاص كاملاً للمحاكم المدنية دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ عن تطبيق أحكام قانون إنجاز الأعمال . فان المحكمة المدنية هي تنظر هذه الدعوى إعمالاً لحكم الإحالة لا تكون مقيدة بالنطاق الذي رسمه قانون مجلس الدولة في المادة ٨/١٠ منه فحكمه القضاء الإداري على نحو ما سلف بيانه لكون الخطاب في هذه المادة غير موجه إلى المحاكم المدنية و من ثم يكون لها أن تعرض لما يوجه إلى القرارين محل التداعي من جميع الوجوه وصولاً إلى تحديد الأجرة المتنازع عليها وفق ما تقضي به أحكام القانون .

*** الموضوع الفرعي : ماهية الإستضافة :**

الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٤٥ مكتب قنى، ٢٩ صفحة رقم ١٩٧٨/١٢/١٣ بتاريخ ١٩٧٠
لا يغير من طبيعة الإيواء الذي لا يسمح للمجر حقاً في البقاء بالعين بعد وفاة المستأجر أو تركه لها ، إسهام الطاعن الأول في بعض نفقات النزول أو علم المعلنون عليه - المأجر - و المالك السابق بإقامة الطاعنين بالعين المؤجرة دون إعراض ، لان انتفاعهما بالعين كان منفرداً من انتفاع المستأجرة الأصلية و إستمرارها في شغلها طيلة وجودها .

الطعن رقم ١٦٢١ لسنة ٥٢ مكتب قنى، ٤٠ صفحة رقم ١٩٨٩/٤/١٠ بتاريخ ٥٣
المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن المقصود بالإيواء أو الإستضافة أن يستغل المستأجر ضيوفاً تربطه بهم قرابه أو صداقة لمدة قصيرة أو طويلة و ذلك بصفة عارضة و إستجابة لظروف طارئة شريطة أن يظل المستأجر محظوظاً بالعين المؤجرة دون أن يتخلل عنها .

*** الموضوع الفرعي : ماهية المتجر :**

الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٢ مكتب قنى، ٢٧ صفحة رقم ١١٩٩ بتاريخ ١٩٧٦/٥/٢٦
المتجر في معنى المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدني - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يشمل جميع عناصره من ثابت و متقول و من مقومات مادية و معنوية كالملاء و السمعة التجارية و الحق في الإجارة لئن كانت هذه المقومات المعنوية هي عماد فكرته و أهم عناصره إلا انه لا يلزم توافرها جميعاً لتكوينه بل يكفي بوجود بعضها . و يتوقف تحديد العناصر التي لا غنى عنها لوجود محل التجارى على نوع التجارة التي يزولها و التي توافرها طبيعته . لا كان ذلك و كان المقصود بالحق في الإدارة كأحد مقومات محل التجارى هو حق صاحب المتجر المستأجر في الانتفاع بالمكان المؤجر الذي يزاول فيه تجارته و في التنازل

عن عقد الإيجار للغر فإن بيع اخل التجارى يتم مجرداً من هذا العنصر إذا كان التاجر يمارس تجارته فى عقار مملوك له . و إذا كان الثابت أن المظنون عليه الثانى كان يملك العقار الواقع به اخل التجارى الذى باعه للمظنون عليه الأول فإن هذا البيع يشمله ضمن المقومات المادية و المعنوية لانه يقع على غير محل ويكون ما ورد بالعقد المشار إليه من تحرير عقد إيجار العين المبيعة تأكيداً لإستقلال البيع بمقوماته من الإجارة بشروطها ، و لا ينفى أن المكان المؤجر يخضع لأحكام قانون إيجار الأماكن و هى أحكام أمرة لا يجوز للمتبادلين مخالفتها ، و إذ إنلزم الحكم المظنون فيه هذا النظر و قرر أن عقد الإيجار مستقل عن عقد البيع فانه لا يكون قد انحطأ فى تطبيق القانون .

الظعن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٤٠٥ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٢٣

لئن كان المتجر فى معنى المادة ٥٩٤ من القانون المدنى يشمل جميع عناصره من ثابت و منقول و مقومات مادية و معنوية ، إلا انه لا يلزم توافرها جميعاً لتكوينه . و لئن جاز إعتبار البضاعة بكل مفرداتها ضمن عناصر اخل التجارى التى يشملها البيع حتى و لو لم ينص على ذلك فى العقد ، إلا انه ليس شمة ما يمنع الطرفين من الإتفاق على إستفاظ البائع بالبضائع و عدم دخولها ضمن الأشياء التى ينصب عليها البيع دون أن يخل ذلك بإعتباره بيعاً للمتجر ، و إذ كان الثابت من عقد البيع موضوع النزاع انه وقع على صيدلية بدون أدوية ، و كان من الجائز على ما سلف الإتفاق على عدم إدراج البضائع و السلع ضمن عقد بيع المتجر ، فانه لا محل لتعيب الحكم إذ أغفل دافع المؤجر بفقدان المتجر لأحد عناصره و لم يرد عليه بمخالفة القانون و القصور فى التسييب .

الظعن رقم ٨٠٨ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢١٦٩ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٠

المتجر فى معنى تلك المادة يشمل جميع عناصره من ثابت و منقول و مقومات مادية و معنوية ، و لئن كانت هذه المقومات المعنوية هى عماد فكرته ، و أهم عناصره إلا انه لا يلزم توافرها جميعاً لتكوينه وتحديد هذه العناصر من سلطة محكمة الموضوع .

الظعن رقم ٢٤٨ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٤٦٤ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢٦

تحديد عناصر المتجر من ثابتة و منقول و مقومات مادية و معنوية هو من سلطة قاضى الموضوع متى كان إستخلاصه فى ذلك سابقاً .

*** الموضوع الفرعي : متى تطبق القواعد العامة على عقد إيجار الأماكن :**

الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٢٠ مكتب قتي ٤ صفحة رقم ٣٩٥ بتاريخ ١٩٥٣/١/٢٩

إذا كان العقد كما وصفه الحكم المطعون فيه يشمل إيجار المكان المؤجر كما يشمل عملية مالية أخرى مرتبطة بها ارتباطاً لا يقبل التجزئة ، فإن النزاع الناشء عن هذا العقد يخرج عن نطاق أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، و من ثم يكون خاضعاً للقواعد القانونية العامة من حيث موضوعه والإختصاص القضائي و الإجراءات وفقاً لنص الفقرة الرابعة من المادة ١٥ من القانون المشار إليه ويكون الحكم الصادر في المنازعة الناشئة عنه جائزاً استثناءه وفقاً لنص المادة ٣٩٤ من المرافعات . و إذن فمتى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بجواز الاستئناف استند في ذلك إلى أن الإلتحاق المزمع بين الطرفين يشمل أجرة المكان كما يشمل عملية مالية أخرى وهي أن المطعون عليهما دفعا إلى الطاعن مبلغاً اتفق في تجديده وتجميل العين المؤجرة [دار للسنيما] وأن المتعاقدين قد إتفقا على أن هذا المبلغ يستهلك بأقساط شهرية تدفع كأجرة للسنيما بكل محتوياتها على أن تسلم هذه الدار وما شملته عدا آلة السنيما إلى المطعون عليهما في نهاية عقد الإيجار ، وإلى أنه قد لوحظ في تقدير المبلغ الواجب دفعه شهرياً ما أدخل على دار السنيما من تحسين وما يستهلك من الأدوات والإشاءات وهي جملة عناصر متداخلة بتعلق التفرقة بينها ، لأن في ذلك تجزئه لتعاقد واحد معروف من الطاعن بوجوده وبجميع عناصره وإلى أن هذا الإلتفاق لم يعقد بقصد التحايل على أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، فإن ما قرره هذا الحكم صحيح في القانون .

الطعن رقم ٤١ لسنة ٣٤ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ١٠٥٤ بتاريخ ١٩٦٧/٥/١٨

متى استخلصت محكمة الموضوع - في حدود سلطتها التقديرية - من إدارة المتعاقدين ومن ظروف التعاقد وملابساته أن الغرض الأساسي من إجارة المخلج ليس هو المبنى في ذاته وإنما ما يشتمل عليه من أدوات وآلات وأن المبنى ليس إلا عنصراً ثانوياً بالنسبة لهذه الأدوات والآلات فإن هذه الإجارة لا يسرى عليها القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٣٧ مكتب قتي ٢٢ صفحة رقم ١١١٥ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٨

متى استخلصت محكمة الموضوع - في حدود سلطتها التقديرية - من إدارة المتعاقدين ومن ظروف التعاقد وملابساته أن الغرض الأساسي من الإجارة ليس هو المبنى في ذاته ، وإنما ما اشتمل عليه من أدوات وآلات المذبة ، و أن المبنى يعتبر عنصراً ثانوياً بالنسبة لهذه الأدوات والآلات فإن هذه الإجارة لا يسرى عليها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ مكتب قنى، صفحة رقم ١٧٧٥ بتاريخ ١٢/٣١/١٩٧٥

إذ كانت المنازعة الناشئة عن تطبيق القانونين رقمى ٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٧ لسنة ١٩٦٥ لا تعتبر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - منازعات إجبارية لأن كلا منهما لم يدمج فى قانون إيجار الأماكن رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، بل بقيت أحكامهما خارجة عنه مسقلة بذاتها ، فإن الأحكام الابتدائية الصادرة بالتطبيق لأحكام دينك القانونين تكون خاضعة للقواعد العامة من حيث جواز الطعن فيها ، لأن العبرة فى تكييف المنازعة بأنها منازعة إجبارية ليست بتكييف الخصوم بل بما تقتضى به المحكمة .

الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٤٣ مكتب قنى، صفحة رقم ١١٢٤ بتاريخ ٤/٢٦/١٩٧٨

إذا كان الين من الأوراق أن الدكان المشار إليه بأسباب النعى قد ألحق بالعين المؤجرة - سينما - منذ بدء إنشائها إسقيافاً للشروط اللازمة لاستخراج الوخيص اللازم للتشغيل فيصبح إعتباره جزءاً لا يتجزأ من المنشأة يسرى عليه ما يسرى عليها من أحكام .

الطعن رقم ٨٣٩ لسنة ٤٣ مكتب قنى، صفحة رقم ١٤٢٨ بتاريخ ٦/٧/١٩٧٨

يعتبر التقنين المدنى الشريعة العامة فتسود أحكامه سائر معاملات الناس على سبيل الدوام والاستقرار بحيث تعتبر النصوص المنظمة لعقد الإيجار هى الواجبة التطبيق أصلاً ما لم تطرأ ظروف معينة يرمى المشرع معها ضرورة تعطيل بعض أحكامه أو إحلال تشريعات خاصة بدلاً عنها و يعتبر القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن و تنظيم العلاقة بين المؤجرين و المستأجرين تشريعاً خاصاً فى طبيعته و نطاقه إذ يخرج به المشرع عن الأحكام العامة لعقد الإيجار و وضع لها أحكاماً خاصة ، فصرح بمقتضاها إلتزامات معينة على كل من المؤجر و المستأجر قصد بها الحد من حرية المؤجر فى تحديد الأجرة و فى طلب الإخلاء و قصر تطبيقه على الأماكن المشار إليها فيه ، و كان القانون الخاص لا يلغيه إلا قانون خاص مثله و لا ينسخ بقانون عام ما لم يكن التشريع الجديد الذى وود الحكم العام قد أشار بعبارة صريحة إلى الحالة التى كان يحكمها القانون الخاص و جاءت عباراته قاطعة فى سريان حكمه فى جميع الأحوال و من ثم ، فإن القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ يظل نافذاً و قائماً حتى بعد صدور القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ بشأن القانون المدنى و لا يسوغ القول بأن القانون المدنى قد نظم أحكام عقد الإيجار من جديد ليعتبر وفقاً للمادة الثانية ملغياً بكل ما سبقه من قوانين متعلقة بعقد الإيجار و بالعلاقة التى بين المؤجرين و المستأجرين لأن الأعمال التشريعية لهذا القانون صريحة فى الإبقاء على نصوص قانون إيجار الأماكن بذليل حذف اللجنة التشريعية مجلس الشيوخ الفقرة الثانية من المادة الثانية ساقطة البيان و التى كانت تقضى بإلغاء كل

نص يتألف أحكام القانون المدني ، و بورت اللجنة هذا الحذف بان المقصود هو الإبقاء على التشريعات الخاصة التي صدرت إستثناء من القانون المدني منشئة أوضاعاً دائمة أو موقوتة حتى لا ينصرف النص في عمومته إلى إلغاء هذه الأوضاع الأمر الذي لا يدخل في قصد المشرع " مما مفاده أن المادة الثانية سالفه الذكر إنما قصد بها مجرد إحلال القانون المدني الحالي محل نصوص القانون المدني القديم الصادر في سنة ١٨٨٣ دون أن يستلزم إلى إبطال القوانين الخاصة و من بينها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إذ لكل من القانونين مجاله .

الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٤٧ مكتب قتي ٢٩ صفحة رقم ٢٠٥٣ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢٧

المقرر في قضاء هذه المحكمة ، أن المشرع نظم الأحكام العامة لعقد الإيجار في القانون المدني و هي واجبة التطبيق في الأصل على ما يرم في ظلها من عقود ما لم يرد في تشريعات إيجار الأماكن الإستثنائية نص خاص يعارض و أحكامها لتعلق أحكام التشريعات الأخيرة بالنظام العام ، فإذا خلا التشريع الإستثنائي من تنظيم حالة معينة تعين الرجوع فيها إلى أحكام القانون المدني باعتبارها القواعد الأساسية حتى لو كانت المدة المتعاقدة عليها قد انتهت و أصبح العقد محمداً بقوة القانون الإستثنائي .

الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٤٨ مكتب قتي ٣٠ صفحة رقم ١٦٢ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٥

– المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المشرع نظم الأحكام العامة لعقد الإيجار في القانون المدني و هي واجبة التطبيق في الأصل على ما يرم في ظلها من عقود ، ما لم يرد في تشريعات إيجار الأماكن الإستثنائية نص خاص آخر يعارض و أحكامها فإذا خلا التشريع الإستثنائي من تنظيم حالة معينة تعين الرجوع فيها إلى أحكام القانون المدني باعتبارها القواعد العامة الأساسية حتى لو كانت المدة المتعاقدة عليها قد انتهت و أصبح العقد محمداً بقوة القانون الإستثنائي .

– مؤدى المادتين ٦٠١ و ٦٠٢ من القانون المدني – و على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة – أن المشرع جعل القاعدة العامة أن موت مورث أحد المتعاقدين في عقد الإيجار لا ينهيه بل تتنقل الحقوق والالتزامات الناشئة عنه إلى الورثة أخذاً بان الأصل في العقود المالية أنها لا تترجم عادة لإعتبارات شخصية و إستثنى من ذلك عقد الإيجار المعقود بسبب حرفة المستأجر أو مهنته فانه أخذاً بما دلت عليه المذكرة الإيضاحية للمادة ٦٠١ من القانون المدني لا ينتهي بمجرد وفاة المستأجر و إنما يجوز لورثة هذا المستأجر وحدهم طلب إنهاء العقد إذا كانت ممارسة المستأجر لمهنته أو حرفته بالعين المؤجرة تعود منفعتها عليه وحده كما يجوز لهم وللمؤجر طلب إنهائه إذا كانت المنفعة الناتجة عن ممارسة المستأجر لمهنته أو حرفته بالعين المؤجرة تعود عليه و على المؤجر معاً لما كان ذلك و كانت ممارسة مورث الطاعنين لمهنته بالعين

المزجرة تعود لالتدهار عليه وحده فلا يكون للمؤجر أو ورثته طلب الإخلاء لانتهاء عقد الإيجار بوفاء المستأجر المذكور و يكون الحكم إذ قضى بانتهاء العقد والإخلاء من العين المزجرة كعبادة طيبة مخططاً في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٥٥٧ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٢٠

لم ترد قوانين الإيجار السابقة على العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد الأماكن ، قواعد خاصة بالإلتزام بضمن المياه ، و من المقرر - فى قضاء محكمة النقض - انه متى خلت التشريعات الإستثنائية من قواعد تنظيم بعض آثار عقد الإيجار يمين الرجوع بصدها إلى القواعد العامة فى القانون المدنى .

الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٠٨٣ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٦

لما كانت وفاة المسأجر الأصلية قد وقعت فى يناير سنة ١٩٦٣ أى فى ظل سريان أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن و تنظيم العلاقات بين المؤجرين و المستأجرين ، و الذى لم ينظم حالة إمتداد العقد لمن كان يقيم مع المسأجر عند وفاته ، و من ثم يصين الرجوع إلى القواعد العامة فى القانون المدنى عند خلو قانون إيجار الأماكن من تنظيم تلك الحالة ، و لو كان عقد الإيجار بمحدد بقوة القانون .

الطعن رقم ٨٣٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٩٥٢ بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٩

لم يرد بالقانون نص يبين كيفية توصيل المسأجر إلى إثبات انتفاء خطئه عن التلف أو الهلاك ، و لذا تطبق القاعدة العامة المنصوص عليها فى المادة ١/٢١١ من القانون المدنى و التى تقضى بأنه ١- فى الإلتزام بعمل إذا كان المطلوب من المدين هو أن يحافظ على الشئ أو أن يقوم بإدارته أو أن يعرض الحيطه فى تنفيذه إلتزامه فان المدين يكون قد وفى الإلتزام إذا بذل فى تنفيذه من العناية كل ما يبذله الشخص المادى و لو لم يحقق الغرض المقصود ، هذا ما لم ينص القانون أو الإشفاق على غير ذلك ومؤدى ذلك انه إذا أراد المسأجر أن يثبت انتفاء خطئه أو الهلاك ، و يبعد عن نفسه بالتالى المسئولية عنها ، أن يقيم الدليل على انه بذل فى رعاية العين ، و فى حفظها عناية الرجل المعتاد ، أى العناية التى يبدلها فى مثل ظروفه سواء الناس ، و تستثنى من هذه الحالة حالة الإشفاق على غير ذلك ، و حالة وقوع التلف أو الهلاك بسبب الحريق إذ أن القانون يقرر لها حكماً خاصاً ، فلا يكفى للخلاص من المسئولية عنها أن يثبت المسأجر انه بذل فى رعاية العين المؤجرة عناية الرجل المعتاد بل يلزمه لذلك إثبات أن للحريق سبباً أجنبياً لا يرجع إليه أو يلزمه بعبارة المادة ٥٨٤ أن يثبت أن الحريق نشأ عن سبب لا يد له فيه و يتوجب على ذلك أن مسئولية المسأجر فى حالة الحريق تختلف عن مسئولية فى حالة غيره من أسباب التلف أو الهلاك ، يؤيد ذلك أن

المشروع التمهيدى للقانون المدنى كان يتضمن نصاً حاسماً فى ذلك ، إذ كانت المادة ١/٧٨٣ تقضى بأنه " ١- المستأجر مسئول عن حريق العين المؤجرة ، إلا إذا ما ثبت أن الحريق لم ينشأ عن خطئه أو عن خطأ تابعيه " مما مؤداه وجوب تطبيق القاعدة العامة على حالة الحريق والإكضاء من المستأجر - لدفع المسؤولية عنه - بإثبات أنه هو و أتباعه فى رعاية العين عنابة الرجل المعتاد ، و لكن لجنة المراجعة عدلت النص السابق و جعلته بالصيغة التى وردت فى المادة ١/٥٨٤ من القانون المدنى على ما سلف بيانه و جاء تقرير لجنة المراجعة تبيراً لهذا التعديل أنها أجرتة لكى " تجعل الحكم أدق و أوضح .

الطعن رقم ٨٤١ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٢٤٩ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٧

لقاضى الموضوع سلطة تحصيل فهم الواقع فى الدعوى ، و بحث الأدلة و المستندات المقدمة فيها وحسبه أن يبين الحقيقة التى انتجت بها ، و أن يقيم قضائه على أسباب مسائلة تكفى لحمله ، و كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه انه أقام قضائه على " أن عقد الإيجار المسئوخ ١/١٠/١٩٦٨ المبرم بين الطرفين قد انصب على محل " طحن " عبارة عن عنبر طحين و حجرة ماكينة و غزن و المرافق الصحية ، و هو مقام على أرض تبلغ مساحتها ستة قراريط و يشمل على طاحونة السن أربعة قدم و على تروس بفرشها و منخل بكسوته الخيرية و ميزان طبلية بسنجة و سير إدارة الماكينة و فطاسين للغاز و جنزير بلكورجيد حولة ٥ طن ، و انتهى الحكم من ذلك إلى أن المبني ليس إلا عنصراً ثانوياً بالنسبة لهذه الأدوات والآلات ، و كان إستخلاصه مائلاً و له أصله الثابت فى الأوراق فان العقد لا يلغى - و على ما جرى به قضاء محكمة النقض - لقوانين إيجار الأماكن و يكون الحكم قد أعمل صحيح القانون ، و لا يغير من ذلك ، أن يشترى الطاعن ماكينة للطحن من ماله الخاص ، أو أن يقوم باستخراج الرخيص و إذن الإدارة من الجهات الإدارية المختصة ، إذ نص العقد فى قيده الرابع على أن يسرد الطاعن ماكينته و ملحقاتها عند نهاية مدة التعاقد ، مما يفيد أن المقصود من التعاقد الأدوات والآلات الأخرى المبينة بالعقد ، و التى كانت وحدها الأساس فى تقويم الأجرة ، و ليس هناك ما يمنع أن يصرح المؤجر لمستأجر المكان الخاضع لأحكام القانون المدنى من إستعمال ما يراه لازماً لنشاطه من الآلات و أن يحصل على الرخيص اللازمة لإدارة المحل .

الطعن رقم ٩٣٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٨٧٣ بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٢

المقرر فى قضاء هذه احكامه أن المشرع نظم الأحكام العامة لعقد الإيجار فى القانون المدنى ، و هى واجبة التطبيق فى الأصل على ما يبرم فى ظلها من عقود ، ما لم يرد فى تشريعات إيجار الأماكن الإستثنائية نص خاص آخر يتعارض و أحكامها . فإذا خلا التشريع الإستثنائى من تنظيم حالة معينة تعين الرجوع فيها إلى

أحكام القانون المدني باعتبارها القواعد العامة الأساسية ، حتى ولو كانت المدة المتعاقد عليها قد انتهت وأصبح العقد محمداً بقوة القانون الإستثنائي .

الطعن رقم ٤ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٦٧٧ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٠٧

عقد الإيجار كغيره من العقود يخضع للقاعدة العامة الواردة في المادة ١٥٢ من القانون المدني ومزادها أن أثر العقد إنما يقتصر على طرفيه والخلف العام وإحاط في الحدود التي بينها القانون فلا تصرف الحقوق الناشئة عنه والإلتزامات المتولدة منه إلا لعاقديه ، بحيث لا يسوغ القول بأن للمساكن وهو ليس طرفاً في عقد الإيجار ، حقاً قبل المؤجر - ولو عاصرت المساكنة بداية الإيجار - طالما بقي عقد المستأجر الأصلي قائماً ، ولا يملك المؤجر قبل انتهاء عقد المستأجر الأصلي أو فسخه أن يخلع على المساكن صفة المستأجر عن كامل العين المؤجرة أو جزء منها وإلا عد ذلك إيجاراً ثانياً وهو باطل مطلقاً طبقاً لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة في تفسير نص المادة ١٦ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وإعمالاً لصريح نص المادة ٢٤ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ١٣٥١ بتاريخ ١٩٨٤/٥/١٧

- من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن عقد الإيجار يخضع لأحكام القانون المعمول به وقت إبرامه ، سواء ما كان معلقاً بالنظام العام - إعمالاً لقوتها الملزمة التي لا تجيز الإثناق على ما يخالفها - أو ما لم يكن كذلك باعتبارها مفسرة أو مكملة لإرادة المتعاقدين ، ويستمر صريان هذه الأحكام وتلك ما دام العقد صارياً سواء بنص القانون أو نفاذاً لإثناق عاقلديه ، وذلك ما لم يصدر أثناء صريانه مدته قانون جديد يتعلق بالنظام العام لانه يكون واجب التطبيق فتسرى أحكامه على العقد بأثر مباشر .

- إذا كان حكم المادة ٢١ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ لا ينطبق على علاقة الطاعنين بالمطعون ضده الأول بل تظل هذه العلاقة محكومة بما يكون بينهم من اتفاق في ظل أحكام القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ والقانون المدني في شأن المساكنة بما تقدم عليه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة من أحقية المشاركين للمستأجر في سكن العين منذ بدء الإجارة في الإستمرار بالاتضاع بها دون أن يحق للمستأجر أو المؤجر إجبارهم على إعلانها لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد طبق على علاقة الطاعنين بالمطعون ضده الأول حكم المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وقضى بعدم أحقيتهما في الإستمرار بالاتضاع بالعين المؤجرة تأسيساً على أن المطعون ضده الأول هو الطرف الأصلي في العلاقة التعاقدية دون غيره طالما أنه لم يتدخل عن الإجارة لأى من عدديهما المادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، وقد حجه هذا الخطأ عن بحث دفاع الطاعن الأول من إقامة الطاعنين المؤجرة منذ بدء

الإجارة مع المظنون ضده الأول وأحقته في الإستمرار بالاتضاع بها هو و زوجته الطاعة الثانية مما يعنيه بالقصور في السبب بما يوجب نقضه لهذا السبب دون بحث باقي أوجه الطعن .

الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٤٠٧ بتاريخ ١٩٨٧/٣/١٨

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الأحكام العامة الواردة في القانون المدني هي الواجبة التطبيق في الأصل ما لم يرد في تشريعات إيجار الأماكن نص خاص يعارض معها ، لما كان ذلك و كان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير و بيع الأماكن و تنظيم العلاقة بين المالك و المستأجر لم يورد في الفصل الأول من الباب الثاني الخاص بهدم المباني غير السكنية لإعادة بنائها بشكل أوسع ، قاعدة تحدد التعويض في حالة تسليم المالك للمستأجر وحدة بالعقار الجديد لا تصلح لذات المراض الذي كانت تستعمل فيه الوحدة المهدومة و لم يمرض حالة اتفاق المالك و المستأجر على مواصفات خارجية بالوحدة الجديدة ، فان أحكام القانون المدني تكون هي واجبة التطبيق في هذه الحالة .

الطعن رقم ١٠٦٩ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٨٦٠ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢٥

المقرر في قضاء هذه المحكمة انه في حالة خلو التشريع الإستثنائي لإيجار الأماكن من تنظيم حالة معينة وجب الرجوع إلى القواعد العامة في القانون المدني .

الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٩٥٠ بتاريخ ١٩٨٨/٥/١١

إذ كان الين من الأوراق أن الطاعين قد تمسكوا بصحيفة الإستئناف و في مذكرتهم المقدمة بمجلسة "....." بدفاع مؤداه أن جراح النزاع الذي يستأجر كل منهم حيزاً فيه هو جراح خاص لا يقدم أى خدمات و يحكم علاقتهم بالمالك عقد إيجار المكان و لا يعد عقد إيواء سيارة و انه يجوز للمستأجر إثبات واقعة التأجير بكافة طرق الإثبات القانونية و قدموا تأييداً لدعائهم بإصالات الأجرة التي تضمنت تخصيص مبلغ لاستعمال الجراج ، و إذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالإعلاء على سند مع أن عين النزاع جراج عام لا يتفق الطاعون بالحيز المكاني فيه فقط بل يشمل الانتفاع بمجموعة من الخدمات هي الحراسة و النظافة و خلافه مقابل ما يدفعونه من أجرة و من ثم لا تخضع علاقتهم بالمطعون ضده لأحكام قانون إيجار الأماكن و كان الحكم لم يكشف في مدوناته عن مصدر الذي أسقى منه وجود الخدمات التي أشارت إليها في أسبابه و اعتبرها هي العنصر الجوهرى في التعاقد دون الحيز المكاني ذاته و أطرحد دفاع الطاعين في هذا الخصوص دون أن يعنى بحثه على نحو يدل بان المحكمة قد ظنت إلى حقيقة هذا الدفاع و أخضعت لتقديرها رغم انه دفاع جوهرى قد يتغير به - أن صح - وجه الرأى في الدعوى فانه يكون معيماً بالقصور في التسبيب .

الطعن رقم ١٩١٤ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٤٦٤ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٣

إذ كان الثابت بعقد الإيجار سند الدعوى وبتقدير الخير المنتدب فيها أن وصف العين المؤجرة بأنها أرض غير مسورة و خالية من أية منشآت أو مباني و من ثم فإنها بهذا الوصف لا تعد من الأماكن الخاصة لأحكام التشريعات الخاصة بإيجار الأماكن بل تحكمها القواعد العامة في القانون المدني و لا يغير من ذلك أن العين قد أجرت لإستعمالها فناء لخدمة مجاورة إذ ليس ذلك إلا تحديداً للفرض من إستجارها و لا يغير من طبيعتها

الطعن رقم ٥٣ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٩٤ بتاريخ ١٩٨٩/١/٨

المقرر في قوانين إيجار الأماكن أن الأحكام الخاصة بتحديد الأجرة و الإمتداد القانوني و تطبيق أسباب الإعلاء هي قواعد أمرة و متعلقة بالنظام العام و من ثم فإنها تسرى بأثر فوري على جميع المراكز و الوقائع القائمة و التي لم تستقر نهائياً وقت نفاذها و لو كانت ناشئة قبل تاريخ العمل بها مما مؤداه انه إذا صدر قانون لاحق يتضمن تعديلاً في تشريعات إيجار الأماكن من شأنه إستحداث حكم جديد متعلق بذاتيه تلك القواعد الموضوعية الأمرة سواء بالإلغاء أو بالتغيير إضافة أو حذفاً هذا التعديل يأخذ بدوره حكم القاعدة الأمرة من حيث سريانه بأثر فوري مباشر على المراكز و الوقائع القائمة وقت نفاذه .

الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ٥٤١ بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٢٢

قوانين إيجار الأماكن المتعاقبة عينت بتحديد نطاق تطبيقها سواء من حيث طبيعة المكان وموقعه أو من حيث الرابطة العقدية المبرمة بشأنه ، و من ثم فقد حرص كل من هذه القوانين ، و بصدد الرابطة العقدية على النص في المادة الأولى منه على أن أحكامه لا تسرى إلا على الأماكن المؤجرة أى التي مردها عقد إيجار ، بحيث إذ انتفت تلك العلاقة الإيجارية سواء لعلم وجود رابطة تعاقدية أصلاً أو بوجود رابطة عقدية غير إيجارية فإن المكان يخرج من نطاق تطبيق قوانين إيجار الأماكن و يتلخص للقواعد العامة هذه القاعدة تسرى حيث يكون شغل المكان مرده علاقة عمل .

الطعن رقم ٧٨٥ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ١٠١٠ بتاريخ ١٩٩٠/٤/١٨

من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن المشرع نظم القواعد العامة لعقد الإيجار في القانون المدني و هي واجبة التطبيق في الأصل ما لم يرد في تشريعات إيجار الأماكن الإستثنائية نص خاص يتعارض وتلك القواعد العامة .

الطعن رقم ١٦١٦ لسنة ٦٠ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٩٧٤ بتاريخ ١٢/٢٠/١٩٩٠

- إذ انتهى الحكم المطعون فيه صحيحاً - إلى أن محل الإجارة منشأة تجارية تخضع للقواعد العامة المنصوص عليها في القانون المدني . و من ثم فإن الدعوى يطلب فسخ تلك الإجارة لا تسرى عليها أحكام قانون إيجار الأماكن .

- المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه إذا تسبب الدائن بخبطه في عدم تنفيذ المدين لإلتزامه وجب على القاضى التجاوز عن شرط الفسخ الإفتائى ولا يبقى للدائن سوى الفسخ القضائى طبقاً للمادة ١٥٧ من القانون المدني .

* الموضوع الفرعى : متى يجوز للممتلئ أن يذجر من الباطن :

الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ٦٠١ بتاريخ ٥/٢٧/١٩٨٢

لئن أجازت المادة ٤٠ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ للمستأجر أن يؤجر جزءاً من المكان المؤجر له إلى من يمارس مهنة أو حرفة - إلا أن شرط إعمالها أن يكون المستأجر الأصلى مزاولاً لمهنة أو حرفة غير مقلقة للراحة أو مضرة بالصحة العامة ، و إذا كان البين من الأوراق أن الطاعة الأولى - مستأجرة عين النزاع هى الغرفة التجارية اليونانية بالإسكندرية - لا تراول مهنة أو حرفة بالمعنى المقصود من ذلك إذ العرف التجارية - وعلى ما نصت عليه المادة الأولى من قانون إنشائها ١٨٩ لسنة ١٩٥١ - لا تعدوا أن تكون هيئات تمثل فى دوائر اختصاصها المصالح التجارية والصناعية والإقليمية لدى السلطات العامة ، فإنها لا تفيد من حكم المادة ٤٠ آتفة البيان لعدم توالى شروط إعمالها .

* الموضوع الفرعى : مقدم الإيجار :

الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ٢٠٤٧ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٨٤

إذا كان ما أسند إلى الطاعن أمام المحكمة الجنائية أنه تقاضى من المطعون ضده مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار تتجاوز " أجرة شهرين كغلو رجل " و هو ما يؤكده القانون و يعاقب عليه إذ يقوم أساساً على واقعة التأجير - حسبما ورد بإتهام النيابة العامة له و ما ذهب إليه الحكم الجنائى - و كان الفصل فى هذه الواقعة - التأجير - أمراً لازماً لهذا التجريم و هذا العقاب باعتباره مسألة أولية تعين التصدى لها أولاً حتى إذا ما ثبت قيامها تلى ذلك تأييم واقعة تقاضى المبلغ مسالف الذكر بما مؤداه أن واقعة التأجير - وهى بذاتها المتنازع عليها فى الدعوى المدنية المعروضة - هى الأساس المشترك فى كل من الدعويتين الجنائية والمدنية ، لما كان ما تقدم و كان البين من الأوراق أن هذا الحكم لم يصدق عليه بعد و بالتالى لم يصبح نهائياً و على ضوء ما يسفر عنه الحكم الجنائى نهائياً تتحدد مواقف الخصوم إذا ما صدق عليه فيلزم

الحكمة المدنية بأعمال حجته في إثبات واقعة التأجير أما إذا ما أُلغى و صدر الحكم النهائي بالبراءة فقد يكون ذلك راجعاً إلى عدم قيام العلاقة التجارية أصلاً حتى مع ثبوت تقاضى المبلغ ليكون تقاضيه - حينئذ - غير مؤثر - و هنا تنطبق به المحكمة المدنية بعدم قيام العلاقة - و أما أن تقوم البراءة على سند من عدم تقاضى المبلغ أصلاً و حينئذ لا تنطبق به المحكمة المدنية حتى و لو تعرض لدى قيام العلاقة التجارية من عدمه باعتبار أن الفصل فيها ليس لازماً في هذه الحالة إذ يكفي سنداً عدم ثبوت تقاضى المبلغ كأمراً لازم و كان وحدة للبراءة ، لما كان ذلك - و كان الحكم المطعون فيه ذهب إلى أن المحكمة " تنفق و محكمة أول درجة في استنادها في قضائها إلى التحقيق الذي أجرته بنفسها و انه لا يعيب قضائها أن تعززه بقرينة مستفادة من تحقيقات اللجنة رقم ٨٤٨ لسنة ١٩٧٦ المشار إليها حتى لو كان الحكم الصادر فيها لم يصدق عليه بعد ... و رغم قيام الدليل أمامه على أن هذه اللجنة خاصة بتقاضى مبالغ تجاوزت " أجرة شهرين كخلو رجل " صدر بتأييد الحكم المستأنف الذي مضى قديماً بالدعوى إلى نهايتها بإصدار حكم أنهى الخصومة فيها دون أن يأبه بما يصير إليه الحكم الجنائي بصفة نهائية من أثر على الدعوى المدنية فيرتب حتى الفصل في الدعوى الجنائية نهائياً و التي تتناول ذات الأساس المشترك في الدعويين - واقعة التأجير - و كان الفصل في هذه الواقعة مما يتوقف الفصل فيها - أمام هذه المحكمة - على ما يقضى به نهائياً من المحكمة الجنائية على النحو السالف البيان و من ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون و أعطى في تطبيقه .

الطعن رقم ١٩٣٩ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٩٢٠ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٩٠

لما كانت المادة ٦ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير و بيع الأماكن تنص على انه " يجوز لمالك المبنى المنشأ اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون أن يتقاضى من المستأجر مقدم إيجار لا يجاوز أجرة سنتين و ذلك بالشروط الآتية " مما مفاده أن حكم هذه المادة لا يسرى على المباني المنشأة قبل ١٩٨١/٧/٣١ تاريخ العمل بهذا القانون وفقاً للمادة ٢٩ منه وكانت المادة ٢٥ من ذات القانون تنص على انه " يقع باطلاً بطلاناً مطلقاً كل شرط أو تعاقـد يتم بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القوانين السابقة المنظمة للعلاقة بين المالك و المستأجر " لما كان ذلك و كان الطاعن قد تنسك في مذكرة دفاعه المقدمة أمام محكمة أول درجة بمجلسة ١٩٨٤/٦/٣ أن المبنى الكائنة به شقة النزاع قد أنشأ قبل العمل بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ و من ثم فإنه يخضع لأحكام القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ و كانت المادة ٢٦ من هذا القانون تنص فى فقرتها الأخيرة على انه " كما لا يجوز بأية صورة من الصور للمؤجر أن يتقاضى أى مقدم إيجار و تقرر المادة ٧٧ منه جزاءً على مخالفة هذا

الخطر فإن الحكم المطعون فيه إذ طبق نص المادة ٦ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على والعة الدعوى و أجاز تقاضى المظنون ضده مقدم إيجار مستتين ، على سند من أن الشقة محل النزاع قد أعدت للسكنى وتم التعاقد عليها في ١٧/٩/١٩٨١ لشغلها لأول مرة بعد مريان هذا القانون دون التحقق من تاريخ إنشائها ، و تحجب بذلك عن بحث دفاع الطاعن رغم كونه دفاعاً جوهرياً من شأنه - لو صح - أن يعبر وجه الرأى فى الدعوى فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون و عابه القصور فى السبب .

* الموضوع الفرعى : ملحقات العين المؤجرة :

الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٦٩٤ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢٠
مؤدى المواد ٤٣٢ ، ٥٦٤ ، ٥٦٦ من القنين المدني أن ملحقات العين المؤجرة تشمل كل ما أعد لها بصفة دائمة لإستعمال العين المؤجرة فى الغرض المقصود منها أو حتى يستكمل هذا الإستعمال طبقاً لما يقضى به طبيعة الأشياء و عرف الجهة و قصد المتعاقدين ، و تحديد ما يعتبر من ملحقات العين المؤجرة وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يختلف باختلاف الظروف ، و هو بهذه المثابة يترك لتقدير قاضى الموضوع إستهداء بالمعايير السالفة ، باعتباره مسألة تتعلق بتنفيذ العقد ، و لا يخضع فيها لرقابة محكمة النقض متى كان إستخلاصه سائفاً لما كان ذلك و كان البين من الحكم المطعون فيه انه وهو بصدد تفسير عقد الإيجار سند الدعوى أن إضافاً تم بين طرفيه على إعتبار أن مسطح الحديقة المقابلة للعين المؤجرة الكائنة بالطابق الأرضى ملحق بها باعتباره لازماً للنهوية و الإضاءة ، و أنها تعد بمثابة منفذ أو مغل لازم للإستعمال ، و أزدف الحكم أن تخصيص قدر عديد من الأجرة للحديقة ليس من شأنه أن يجعل لها كياناً متميزاً مستقلاً عن الشقة طالما هى بطبيعتها من المنافع المخصصة لخدمتها و هو إستخلاص مانع لانحراف فيه من المدلول الظاهر لعبارة العقد ، فإن النعى يكون على غير أساس .

الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣٩٥ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٦
إذ كان تحديد ملحقات العين المؤجرة حسبما بين من نصوص الإتفاق و ظروف التعاقد و طبيعة الأشياء و العرف الجارى و كذلك إستخلاص الضرر الذى يلحق بالمؤجر فى حالة إستعمال المستأجر العين المؤجرة بطريقة تخالف شروط العقد من الأمور التى تسقط محكمة الموضوع بتقديرها متى أقامت قضاها على أسباب سائفة ، فإن ما قرره الحكم المطعون فيه من أن أسفل السلم من توابع العين المؤجرة و من المرافق التى لا غنى عنها للمستأجرين فى إستعمالهم الشقق المؤجرة هم ، و ما خلص إليه من أن إقامة الطاعن خطيرة الدواجن فى هذا المكان و على النحو الثابت بتقرير الخبر ، مما ينال شروط عقد الإيجار المقولة

ومن شأنه أن يلحق الضرر بالمؤجر لما ينبعث من مخالفتها من روائح كريهة و ما يتخلف عنها من قاذورات
فإن هذا الذي أورده الحكم ينفق و صحيح القانون .

الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٤٧ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٢١٧٣ بتاريخ ٣٠/١١/١٩٨١

مؤدى لنصوص المواد ٢/١٤٨ ، ٥٦٤ ، ٥٦٦ ، ٤٣٢ من القانون المدني أن العين المؤجرة لا تقتصر على
ما ورد ذكره في العقد بشأنها و إنما تشمل أيضاً ما يكون من ملحقاتها التي لا تكتمل منفعتها المقصودة
من الإيجار إلا بها ، و أنه إذا اتفق المتعاقدان على تحديد ملحقات العين المؤجرة و يجب إعمال اتفاقهما فإن
لم يوجد اتفاق و يجب الرجوع إلى طبيعة الأشياء و إنباع العرف دون التقيد في هذا الخصوص بوسيلة
بينهما من وسائل الإثبات فإن هذه الأمور من قبيل الواقع المادى الذى يجوز إثباته بكافة الطرق .

الطعن رقم ٧٤٦ لسنة ٤٦ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٦٢ بتاريخ ١/٤/١٩٨٢

— إذا كانت ملحقات العين المؤجرة تشمل كل ما أضحى لها بصفة دائمة و التي لا يتأتى الحصول على منفعة
العين أو لا تستكمل هذه المنفعة إلا بها ، فإن ذلك مشروط بعدم تجاوز المستأجر لإستعمال الملحقات
للغرض الذى وجدت من أجله أو تجاوز لما هو غير ضرورى لتحقيق هذا الغرض ، فإن فعله فإنه يكون قد
خرج عن حقه في إستعمال الملحقات إلى الإعتداء على الملكية بما يـ رد هذا الإعتداء بإعادة الحال إلى ما
كانت عليه دون حاجة لإثبات وقوع ضرر على المالك و ذلك ما لم يوجد اتفاق خاص بخلاف بين المستأجر
و بين المالك .

— إذا كان الممر المؤدى إلى الطريق العام يحترق من ملحقات الأماكن المؤجرة الكائنة داخل الممر غير أن
ذلك لا يكون إلا في نطاق ما خصص هذا الممر من أجله و هو المرور ، لما كان ذلك . و كان الشايت
بالأوراق أن الطاعن أقام القضية موضوع النزاع و لبثها على حائط عمارة المظنون عليها الأولى بعيداً عن
حائط المظنين المؤجرين له و شغل جزء منها حيزاً من فراغ الممر ، فإن الطاعن يكون قد تجاوز حقه في
إستعمال الممر ، و أن كان الحكم المظنون فيه قد انتهى إلى ذلك مقررّاً أن القضية وضعت بمدخل الممر في
مكان لا يعد جزءاً من العين المؤجرة أو ملحقاتها ، فإنه يكون قد إلتمز صحيح القانون محمولاً على أن
جزء القضية الواقع داخل الممر لا يعدو إستعمالاً مشروعاً للممر في حدود الغرض المخصص له .

الطعن رقم ١٦٥٦ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٥٦٢ بتاريخ ٨/٤/١٩٨٧

القرار في قضاء هذه المحكمة طبقاً للمواد ٥٦٤ ، ٥٦٦ ، ٤٣٢ من القانون المدني أن العين المؤجرة لا
تقتصر على ما ورد ذكره في العقد بشأنها و إنما تشمل أيضاً ما يكون من ملحقاتها التي لا تكتمل منفعتها
المقصودة من الإيجار إلا بها و أن العبرة في تحديد هذه الملحقات تكون بما اتفق عليه الطرفان أو بالرجوع

إلى طبيعة الأشياء و عرف الجهة ، لما كان ذلك و كانت مباني العزب طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٠ بشأن فرض خدمات إجتماعية و صحية على ملاك الأراضي الزراعية - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي مجموعة المباني المخصصة لشغلها بالقائمين و على خدمة الأرض الزراعية بما مفاده انه في الأحوال التي تعتبر فيها هذه المساكن من ملحقات الأرض الزراعية المؤجرة فان ذلك بحسبانها منافع مشتركة بين المستأجرين و غيرهم من مستغلي هذه الأطنان لإيواء عمال الزراعة الذين يخدمون الأطنان الزراعية الواقعة في نطاقها بما لا يخفى معه مستأجر جزءاً من هذه الأطنان أن يتخذ مبنى مسكناً خاصاً له على وجه الاستقرار .

الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٥٣ مكتب قني ٤٠ صفحة رقم ٢٧٤ بتاريخ ١٩٨٩/٥/١٤

مؤدى نصوص المواد ١/٤٨ ، ٤٣٢ ، ٥٦٤ ، ٥٦٦ من القانون المدني أن العين المؤجرة لا تقتصر على ما ورد ذكره في العقد بشأنها وإنما تشمل أيضاً ما يكون من ملحقاتها التي لا تكمل منفعتها المقصودة من الإيجار إلا بها ، و يوك تحديد ما يحتر من ملحقات العين المؤجرة لتقدير قاضي الموضوع إستهزاء بما تقتضى به طبيعة الأشياء و عرف الجهة و قصد المتعاقدين دون رقابة عليه في ذلك فحكمه النقض متى كان إستخلاصه سالفاً .

الطعن رقم ٢٥٩٦ لسنة ٦٠ مكتب قني ٤٢ صفحة رقم ٤٨٠ بتاريخ ١٩٩١/٢/١٧

إذ كانت الفقرة الأولى من المادة ١٤٧ من القانون المدني تنص على أن ، " العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه و لا تعديله إلا باتفاق الطرفين أو للأسباب التي يقرها القانون " . و تنص المادة ١٤٨ منه على انه " يجب تنفيذ العقد طبقاً لما إشتعمل عليه و بطريقة تطلق مع ما يوجب حسن النية . و لا يقتصر العقد على إلزام المتعاقدين بما ورد فيه . و لكن يتناول أيضاً ما هو من مستلزماته وفقاً للقانون و العرف و العدالة بحسب طبيعة الإلزام . و كانت الطاعة قد تمسكت في صحيفة إستئنافها بان عقد إيجار المطعون ضده ، قد إقتصر على الشقة المؤجرة إليه و لم يذكر به وجود ملحقات لها لان الحديقة محل التداعى مخصصه لمنفعة العقار بجميع أدواره على نحو ما جاء بتقرير الحير في الدعوى المنضمة وهو دفاع جوهرى له مسند من أوراق الدعوى قد يتغير به وجه الراى فيها لو عرضت له المحكمة و محصته فان الحكم المطعون فيه إذا إلتفت عنه و قضى بتأييد الحكم المستأنف الذى حمل قضاءه على أن العرف جرى باعتبار حديقة المنزل متعدد الطبقات ملحقة بالطبقة الأولى أخذاً بما يشير به الفقهاء و من ثم أعتبر البناء فى الحديقة محل التداعى تعرضاً للمطعون ضده تحظره المادة ٥٧١ من القانون المدني على الطاعة المؤجرة دون أن يبين مدى إتصال هذه الحديقة بالشقة المؤجرة رغم خلو عقد الإيجار من الإشارة إليها و أثرها على الانتفاع بهذه الشقة دون

غيرها من باقي وحدات المقار و ما جرى عليه تنفيذ ذلك المقدم من بدء الإجازة فإنه يكون قد عابه
القصور في السبب الذي يبره إلى الخطأ في تطبيق القانون .

براءة الاختراع

* الموضوع الفرعي : إجراءات منحها - حقيقتها :

الطعن رقم ٧٠٨ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٥٢٣ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢١
النص فى المادة الأولى و المواد ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٣٥ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ - يدل على أن المشرع تطلب شروطاً لمنح براءة الإختراع عن الإبتكارات الجديدة و أجاز المعارضة من ذوى الشأن فى إصدار البراءة أمام لجنة إدارية خاصة تكون قراراتها قابلة للطعن فيها أمام محكمة القضاء الإداري مما مؤداه أنه متى صدر قرار من وزير التجارة بمنح البراءة لصاحب الحق فيها بعد إستيفاء كافة الإجراءات و الأوضاع المقررة فى القانون - كان لهذا القرار حجية أمام الكافة و يظل الإختراع الممنوح عنه البراءة موضوع حماية القانون و إحترام الكافة طوال مدة بقاء البراءة ما لم يصدر قرار من إدارة البراءات بإلغاء البراءة أو بنزع ملكية الإختراع للمنفعة العامة أو ما لم يصدر حكم نهائى من محكمة القضاء الإداري بإبطال البراءة .

* الموضوع الفرعي : تعويض الشخص الذى توصل إلى إختراعه :

الطعن رقم ١٤٩٨ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٦٩ بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٥
إستحقاق التعويض المادل للشخص الذى توصل إلى الإختراع ، مناطه عدم وجود إتفاق بينه و بين من كلفه الكشف عن الإختراع عملاً بالمادة السابعة من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ فى شأن براءات الإختراع المعدل بالقانون رقم ٦٥٠ لسنة ١٩٥٥ .

* الموضوع الفرعي : ماهيتها :

الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٤٠٩ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/١٦
لا تنطبق المادة ١٤ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ إلا حيث يكون موضوع الإختراع تعديلات أو تحسينات أو إضافات يدخلها صاحبه على إختراعه سبق أن منحت عنه براءة إختراعه .

بطـلـان

* الموضوع الفرعي : أثر بطلان الحكم الابتدائي :

الطعن رقم ٩٥ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٥٥٧ بتاريخ ١٩٦٥/٥/٥

بطلان الحكم الابتدائي لصدوره في جلسة سرية - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - لا يسوغ إعادة القضية إلى محكمة أول درجة بعد أن استنفدت ولايتها بالحكم في موضوعها ويتعين على محكمة الاستئناف أن تفصل فيها بحكم جديد تراعى فيه الإجراء الصحيح الواجب إتباعه .

الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٢٣ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٥٠٩ بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٨

مضى كان المظنون عليهم قد رفعوا الدعوى على الطاعنين بطلب إزالة منسب القبلا الخاصة بالمظنون عليه الأول وإعادة بنائها على نفقة الطاعنين و يالزامهم بالتعويض متضامين للتأخير في تسليم القبلا ، فقضى الحكم المظنون فيه بالإزالة وإعادة البناء وحصل التأخير في تسليم القبلا ، و رتب عليه القضاء بالتعويض فإن موضوع الخصومة يكون مما لا يقبل الجزئية ، ويوجب على بطلان الحكم بالنسبة لبعض الطاعنين بطلانه بالنسبة لباقيهم .

الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٣٧ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ١٨٥ بتاريخ ١٩٧٣/٢/٨

ما أجازته المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات السابق من إستئناف الأحكام الصادرة بصفة نهائية من المحاكم الابتدائية بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم لا يعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إستثناء من حكم المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ التي تقضي بأن الأحكام الصادرة في المنازعات الناشئة عن تطبيقه لا تكون قابلة لأي طعن ، لأن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ هو تشريع خاص ، تضمنت نصوصه قواعد تعتبر إستثناء من أحكام قانون المرافعات ، ولا سبيل لإلغاء أحكامه إلا بتشريع خاص ينص على هذا الإلغاء ، ولا يستفاد هذا الإلغاء من نص المادة ٣٩٦ مرافعات بعد تعديله بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ .

الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١٨٠١ بتاريخ ١٩٨٠/٠٦/٢١

لا قضاء في الخصومة ولا خصومة بغير دعوى يقيمها مدعيها ويحدد طلباته فيها حسبما يجري به نص المادة ٦٣ من قانون المرافعات ، من أجل ذلك كان إلتزام المحكمة بما يطلبه الخصوم أمراً نابعاً من طبيعة وظيفة القضاء بوصفه إحكاماً بين متخاصمين على حق متنازع عليه ، فإذا ما خرجت المحكمة عن هذا

النطاق ورد حكمها على غير محل و وقع بذلك باطلاً بطلاناً أساسياً و من ثم تخالفاً للنظام العام مخالفة تعلق على مائر ما عداها من صور الخطأ في الحكم فيما يدخل في نطاق الخصومة المطروحة على المحكمة.

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١٤٣٠ بتاريخ ١٢/٥/١٩٨١

إذا كان المشرع قد حصر طرق الطعن في الأحكام و وضع لها آجالاً محددة و إجراءات معينة فإنه وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يمتنع بحث أسباب العوار الذي يلحق بالأحكام إلا عن طريق التظلم منها بطرق الطعن المناسبة لها بحيث إذا كان الطعن فيها غير جائز أو كان قد إستغلق فلا سبيل لإصدار حجبتها تقديراً لهذه الحجية باعتبارها عنوان الحقيقة في ذاتها ، و أنه و أن جاز إستثناء من هذا الأصل العام - في بعض الصور - القول بإمكان رفع دعوى بطلان أصلية أو التمسك بالعدم الحكم عند الإحتجاج به ، غير أن ذلك لا يتأتى إلا في حالة تجرد الحكم من أركانه الأساسية . لما كان ذلك و كان إغفال الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٨ كلى بنى موييف بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى الرأي في الدعوى و أن ترب عليه بطلانه وفقاً لنص المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات السابق الذي صبر في ظله إلا أنه لا يفقده أبياً من مقوماته الأساسية و من ثم يبقى حائزاً لحجيته ما دام لم يطعن فيه بالطريق المناسب و بقضى بالعدالة ، فإن الحكم المطعون فيه إذا أهدر هذه الحجية على سند عاظم من أن توافر هذا العيب فيه يفقده ركناً من أركانه الأساسية يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

* الموضوع الفرعي : البطلان المطلق :

الطعن رقم ٥ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٦٠٧ بتاريخ ٣/٥/١٩٥٣

بطلان حكم التصديق على التبنى لصدوره من محكمة لا ولاية لها هو بطلان يتعلق بالنظام العام ، و من ثم فإنه يكون للمطعون عليه أن يتمسك به ولو كان هو الذي قدم طلب التبنى إلى القنصلية اليونانية .

الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٩٠٢ بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٦٥

ما هو مقرر من أن المحكمة يجب عليها أن تقضي بالبطلان من تلقاء نفسها في حالة عدم حضور المطعون عليه يقتضي أن يثبت البطلان للمحكمة من أصل ورقة إعلان الخصم الغالب المقدمة إليها إذ إنه متى كان لا يجوز لغير الخصم أن يتمسك بالبطلان المرتب على وجود عيب في الصورة المسلمة إليه فإنه لا يصح بالتالي للمحكمة أن تقضي بالبطلان إستناداً إلى وجود عيب في هذه الصورة خلا منه الأصل المقدم إليها ما دام أن صاحب هذه الصورة لم يحضر ولم يقدمها متمسكاً بالبطلان لهذا السبب

الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٣٠ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٤٧٦ بتاريخ ١٩٦٥/٤/٨

لما كان غرض الشارع من إيجاب توقيع محام على صحف الدعاوى - وهو ما صرح به المذكورة الإيضاحية لقانون المحاماة - رعاية المصالح العام إلى جانب صالح الضاميين وذلك لضمان مراعاة أحكام القانون في تحرير هذه الصحف وقطعه المنازعات التي كثيراً ما تنشأ بسبب قيام من لا غيره فم بتحريرها مما يعود بالضرر على ذوى الشأن فإنه يجب إعتبار البطلان المبرتب على عدم توقيع محام على صحف الدعاوى متعلقاً بالنظام العام يجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو أمام محكمة الاستئناف .

الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ٨٧٩ بتاريخ ١٩٦٧/٤/٢٧

مضى كان العقد قد تناول الصرف في أرض كانت قد اكتسبت صفة المال العام قبل صدوره فإنه يكون باطلاً بطلاناً مطلقاً متعلقاً بالنظام العام وفي هذه الحالة لا يعلن المشرى الحائز بمجهل عيوب سنده .

الطعن رقم ٣٥٣ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٧٥٥ بتاريخ ١٩٦٨/٤/١١

إذا كان البطلان المبرتب على عدم تدخل النيابة العامة في الدعاوى المتعلقة بالوقف بطلاناً متعلقاً بالنظام العام فإن محكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها على الرغم من عدم تمسك الطاعن به بل ومن معارضته في الأصل به و ذلك عملاً بحق المحكمة المقرر بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ .

الطعن رقم ٤٣٧ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٣٥٦ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢

لا يحمل الحكم - المعلن فيه - ما أورده من أن المحامي قد وقع على ورقة إعادة الإعلان أمام محكمة الدرجة الأولى متضمنه بيانات صحيفة افتتاح الدعوى و هو ما يكفي لصحيح البطلان العالق بالصحيفة عدم توقيع محام عليها - ، ذلك أن المحكمة قد انتهت في حكمها في شكل الاستئناف إلى بطلان هذه الورقة لإنعدام أثرها لعدم إعلانها في الموطن الأصلي للطاعن ، فإنها لا تصلح لصحيح البطلان ، إذ الإجراء الباطل لا يصححه إجراء باطل و لو اختلف سبب البطلان .

الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ١٧٥٩ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٧

إغفال البيان الخاص بتوقيع المحضر على صورة الإعلان بعدم ذاتيتها كورقة رسمية فيكون البطلان الناشئ عنه متعلقاً بالنظام العام فلا يسقط بالحضور و لا بالنزول عنه و إنما يكون للخصم أن يحضر الجلسة و أن يتمسك به .

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٣٧٣ بتاريخ ١٥/٥/١٩٨٠

مفاد النص في المادتين ٤٧١ ، ٤٧٢ من القانون المدنى - و على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية أن جزاء حظر بيع الحقوق المتنازع فيها لعمال القضاء و المحامين هو البطلان المطلق الذى يقوم على إعتبرات تتصل بالنظام العام .

الطعن رقم ١٦٩٢ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٥٦١ بتاريخ ٢٠/٥/١٩٨٢

النص فى المادة ٤٧١ من القانون المدنى على أنه " لا يجوز للقضاء و لا لأعضاء النيابة و لا للمحامين .. أن يشعروا لا بأسمائهم و لا بأسم مستعار الحق المتنازع فيه كله أو بعضه إذا كان النظر فى النزاع يدخل فى إختصاص المحكمة التى يباشرون أعمالهم فى دائرتها و إلا كان البيع باطلاً " و النص فى الفقرة الثانية من المادة ٤٦٩ من ذلك القانون على أن " يعتبر الحق متنازعاً فيه إذا كان موضوعه قد رفعت به دعوى أو قام فى شأنه نزاع جدى " يدل على تحريم شراء القضاء و أعضاء النيابة و المحامين و غيرهم من أعوان القضاء الحقوق المتنازع عليها إذا كان النظر فى النزاع بشأنها يدخل فى إختصاص المحكمة التى يباشرون أعمالهم فى دائرتها و إلا وقع البيع باطلاً بطلاناً مطلقاً سواء اشروه بأسمائهم أو بأسم مستعار و يعتبر الحق المبيع متنازعاً عليه فى حالتين الأولى إذا رفعت به دعوى كانت مطروحة على القضاء و لم يفصل فيها بحكم نهائى وقت البيع و الثانية أن يقوم فى شأن الحق المبيع نزاع جدى و يسعى أن يكون النزاع متصباً على أصل الحق و إنقضائه ؛ و أن فصل محكمة الموضوع فى كون الوقائع التى ألتبتها و قدرتها مؤدية أو غير مؤدية إلى إعتبر الحق المبيع متنازعاً فيه خاضع لرقابة محكمة النقض بإعتباره مسألة قانونية تتعلق بتوافر الأركان القانونية لحكم الفقرة الثانية من المادة ٤٦٩ من القانون المدنى آتفة البيان .

الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٢٩٤ بتاريخ ٢٣/١/١٩٨٣

- جرى قضاء هذه المحكمة على أن البطلان المترتب على عدم توقيع محام مقرر أمام المحكمة على صحيفة الدعوى أو الطعن يتعلق بالنظام العام يجوز الدفع به فى أية حال تكون عليه الدعوى و كان تصحيح هذا البطلان بتوقيع محام على الصحيفة بعد تقديمها مشروط بأن يتم ذلك فى ذات درجة التقاضى التى إستلزم القانون توقيع المحامى على صحتها إذ يصدور الحكم منها تخرج الدعوى من ولايتها .

- إذ كان ما جاء بأسباب الحكم من أن الغاية من الإجراء قد تحققت لأن مورث المظنون ضدهم و هو محام بإدارة قضايا الحكومة قد وقع الصحيفة من أول الأمر مردود عليه أن المحامى بتلك الإدارة موظف عام و ليس محامياً مقيداً بجندول المحامين و مقرر للمرافعة أمام المحاكم .

الطنع رقم ١٦٤٩ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٨١٩ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٨٣

بطلان العقد بطلاناً مطلقاً لسبب معين لا يمنع من إبرام عقد جديد بدلاً منه لا يشوبه البطلان .

الطنع رقم ١٩٩٠ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٦٦٨ بتاريخ ١١/٦/١٩٨٦

حظر التصرف فى الأراضى الخاضعة للقانون - رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضى المدة للبناء - قبل صدور قرار الموافقة على التقسيم ، هو حظر عام دعت إليه إعلانات تتعلق بالنظام العام ، مقتضاها ترتيب البطلان جزاء مخالفته ، و هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان مطلق .

الطنع رقم ١٩٨٤ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٧٣٣ بتاريخ ١٢/٣/١٩٩٠

المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن الأصل فى الإرادة هو المشروعية فلا يلحقها بطلان إلا إذا نص القانون على بطلان الإلتزام الناضى عنها صراحة أو كان هذا الإلتزام مخالفاً للنظام العام أو الآداب محلاً أو سبباً أو كان على خلاف نص أمر أو ناهى فى القانون ، و يتحدد - نوع البطلان بالغاية التى تعيها المشرع من القاعدة محل المخالفة لأن كانت حماية مصلحة عامة جرت أحكام البطلان المطلق و يجوز لكل ذى مصلحة التمسك به .

الطنع رقم ٢٧٦٣ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٧٥٤ بتاريخ ٢٥/١١/١٩٩٠

مفاد نص المادة ١٥٥ من قانون المرافعات أن المشرع أوجب على رئيس المحكمة التى تقرر أمامها بالرد أن يرسل صورة من تقرير الرد إلى النيابة ، و هو إجراء متعلق بالنظام العام مما يوجب على مخالفه بطلان الحكم الصادر فى الدعوى .

* الموضوع الفرعى : لبطلان التمسبى :

الطنع رقم ٤٥٩ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٥٧٩ بتاريخ ٢٥/٤/١٩٦٣

- إنه و أن أوجب المادة ١٢ من قانون المرافعات على المحضر إذا لم يجد المطلوب إعلانه أن يسلم ورقة الإعلان إلى وكيله أو خادمه أم لم يكن ساكناً معه من أقاربه أو أصحابه و أن يبين كل ذلك فى حينه بالتفصيل فى أصل الإعلان و صورته ، و رتب المادة ٢٤ منه البطلان جزاء على مخالفة هذه الإجراءات إلا أن هذا البطلان هو من ضروب البطلان النسبى الغير متعلق بالنظام العام فلا يملك التمسك به إلا من شرع ذلك البطلان لمصلحة - فإذا وقع بطلان فى إعلان تقرير الطعن إلى أحد المطعون عليهم فخلو الصورة المسلمة إليه من بيان من البيانات الجوهرية الواجب إثباتها فيها و التى يوجب على إغفالها بطلان هذا الإعلان فىكون له وحده التمسك بهذا البطلان وتقديم دليله المائل فى صورة إعلانه ، و ليس لغيره من

المطعون عليهم الذين صح إعلاتهم أن يتمسك بالبطلان بسبب العيب اللاحق بترك الصورة التي لا شأن لها بها ، وبالتالي فلا يقبل منه تقديم الدليل على قيام ذلك البطلان ولا يغير من ذلك أن يكون الموضوع غير قابل للتجزئة ، ذلك أنه في حالة عدم التجزئة فإن إفادة من صح إعلاتهم من البطلان الحاصل في إعلان غيرهم من المطعون عليهم لا يكون إلا بعد أن يثبت هذا البطلان بالطريق الذي يتطلبه القانون فيتمسك به صاحب الشأن فيه وتحكم به المحكمة وعندئذ فقط يستتبع بطلان الطعن بالنسبة لمن لم يصح إعلانه من المطعون عليهم بطلانه أيضا بالنسبة للجميع ومن ثم فلا يسوغ قانونا للمطعون عليهم الحاضرين التمسك بما يعيب صور إعلان المطعون عليهم الآخرين حتى ولو صح أن الموضوع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه غير قابل للتجزئة .

— ما أوجبه المادة ٩٥ مرافعات على المحكمة من أن تقضى من تلقاء نفسها بطلان إعلان من لم يحضر من المطعون عليهم يستلزم أن يثبت البطلان للمحكمة من أصل ورقة إعلان الخصم الطاعن المقدمة إليها ، إذا أنه متى كان لا يجوز لغير الخصم أن يتمسك بالبطلان المرتب على وجود عيب في الصورة المسلمة إليه فإنه لا يصح بالتالي للمحكمة أن تقضى بالبطلان استنادا إلى وجود عيب في هذه الصورة خلا منه الأصل المقدم إليها مادام أن صاحب هذه الصورة لم يحضر ويقدمها متمسكا بالبطلان لهذا السبب .

الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١٥٣ بتاريخ ١٩٦٣/١/٢٣

بطلان أوراق التكليف بالحضور لعب في إعلاتها لا يتعلق بالنظام العام على ما يستفاد من المادة ١٤٠ من قانون المرافعات ومذكرته التفسيرية ، وإذا كان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه و من الصورة الرسمية المذكورة الطاعن المقدمة محكمة الاستئناف أنه تمسك بأن حضور محام عن المطعون عليه في أول جلسة حددت لنظر الاستئناف يزيل العيب الذي لحق إعلان صحيفة الاستئناف في مكتب محام كان وكلاء عنه أمام محكمة أول درجة ولم يتخذ مكتبه خلا مختارا فلم في ورقة إعلان الحكم الابتدائي وكان الحكم المطعون فيه قد التفت عن هذا الدفاع الجمهوري الذي قد يرتب على الأخذ به تغيير وجه الفصل في النفع ببطلان صحيفة الاستئناف فإنه يكون قد عاره قصور في التسبب يستوجب نقضه .

الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٩٠٢ بتاريخ ١٩٦٥/١٠/٢٦

إذا وقع بطلان في إعلان تقرير الطعن إلى أحد المطعون عليهم خلو الصحيفة المسلمة إليه من بيان من البيانات الجوهرية الواجب إثباتها فيها والتي يرتب على إغفالها بطلان هذا الإعلان فإن لهذا المطعون عليه وحده التمسك بالبطلان وتقديم دليله المائل في صورة إعلانه وليس لغيره من المطعون عليهم الذين صح إعلانهم أن يتمسكوا بسبب العيب اللاحق بترك الصورة الذي لا شأن له به ولا يقبل منه تقديم الدليل

على قيام ذلك البطلان لأنه من ضروب البطلان النسي الغير متعلق بالنظام العام فلا يملك التمسك به إلا من شرع لمصلحته .

ولا يغير من هذا النظر أن يكون الموضوع غير قابل للتجزئة ذلك إنه في حالة عدم التجزئة لا تكون إعادة من صح إعلانهم من البطلان الحاصل في إعلان غيرهم من المطعون عليهم إلا بعد أن يثبت هذا البطلان بالطريق الذي يتطلبه القانون فيتمسك به صاحب الشأن فيه وتحكم فيه المحكمة وعندئذ فقط يستتبع الحكم بطلان الطعن بالنسبة لمن لم يصح إعلانه من المطعون عليهم بطلانه أيضاً بالنسبة للجميع ومن لم لا يسوغ قانوناً للمطعون عليهما الحاضرين التمسك بما يعيب صور إعلان المطعون عليهم الغائبين .

الطعن رقم ٦٥ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٢١٦ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٤

مفاد نص المادة السادسة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أن الأحكام التى تصدر من دوائر الإيجارات بالمحاكم الإبدائية بتحديد القيمة الإيجارية طبقاً لتلك المادة لا يوجب عليها سوى بطلان الإنفاق الخاص بالأجرة المسماة فى العقد وردها إلى الحد القانونى دون مساس بشروط العقد الأخرى التى لا تخالفه فيها للقانون فظلت نافذة بين المأدبين منذ نشوء العقد .

الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١١٠٢ بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٥

معى كانت الإجراءات المدهى بطلانها قد تمت أمام محكمة أول درجة و لم تتمسك الطاعنة بهذا البطلان أمام محكمة الموضوع و كان هذا البطلان ليس بما يتعلق بالنظام العام فإنه لا يجوز للطاعنة أن تتحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٥ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٩٢ بتاريخ ١٩٦٧/١/٥

- البطلان المرفوع على إعلان الإمتتاف فى غير موطن المستأنف عليه هو بطلان نسي مقرر لمصلحته وليس لغيره - من المستأنف عليهم - أن يمسك به متى كان موضوع الدعوى التى صدر فيه الحكم المستأنف مما يقبل التجزئة .

- البطلان المرفوع على عدم إعلان أحد الخصوم بمنطوق حكم التحقيق مقرر لمصلحته و له وحده التمسك به .

الطعن رقم ٣٤١ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٢٩٦ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢٣

الدفع بطلان صحيفة الدعوى للتجهيل بالمدهى به هو - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - دفع شكلى يجب إيدأؤه قبل التعرض لموضوع الدعوى و إلا سقط الحق فى التمسك به ، و يعد البطلان الذى يلحق بالصحيفة بسبب هذا التجهيل بطلاناً نسبياً لا يتعلق بالنظام العام و يعتبر الكلام فى الموضوع مسقطاً

في جميع الأحوال للحق في التمسك بهذا الدفع . أما الدفع بعدم قبول الدعوى لإنعدام الصفة فهو دفع موضوعي يقصد به الرد على الدعوى برمتها ، فإذا كان الثابت أن الطاعن أبدى الدفع بطلان صحيفة الدعوى للتجهيل بالمدعى به بعد سابقة إيداعه الدفع بعدم قبول الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون إذ أيد الحكم الابتدائي في قضائه بسقوط الحق في التمسك بطلان صحيفة الدعوى تأسيساً على ما قضت به المادة ١٣٢ من قانون المرافعات السابق من وجوب إيداع هذا الدفع قبل إيداع الدفع بعدم قبول الدعوى .

الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٣٥ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ١١٦٤ بتاريخ ١٩٦٩/١١/٦
الطعن المطروح على عدم إتباع الإجراءات الواجب إتباعها بالنسبة للشركاء القصر في عقد القسمة هو بطلان نسي لا يحق لغیر من شرع بمصلحته من الشركاء التمسك به .

الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٣٥ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ١٢٥٨ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٤
الطعن المنصوص عليه في المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات هو بطلان لا يتعلق بالنظام العام وإنما هو بطلان نسبي فلا يفيد إلا الإقصاء الذي تقرر لمصلحته ، و من ثم فليس للطاعن أن يتمسك في هذا المقام بالبطلان الناشئ عن عدم دعوة الحبير لحضمه .

الطعن رقم ٦٩ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٦٨٩ بتاريخ ١٩٧٠/٤/٢٣
الطعن الناشئ عن عدم مراعاة إجراءات الإعلان هو بطلان نسبي لا يعلم الحكم بل يظل قائماً موجوداً و أن كان مشوباً بالبطلان فينتج كل آثاره ما لم يقض ببطلانه بالطعن عليه بإحدى طرق الطعن المقررة قانوناً فإن مضت مواعيد الطعن أو كان غير قابل لهذا الطعن ، فقد أصبح بمنجى من الإنهاء حائزاً لقوة الشيء المقضي دالاً بذاته على صحة إجراءاته .

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ١٣٣٠ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٦
يشترط لتحول التصرف الباطل إلى تصرف آخر صحيح أن يكون التصرف الأصلي باطلاً ، و أن تتوافر فيه جميع عناصر الصرف الآخر الذي يتحول إليه .

الطعن رقم ١١٩ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٩٠٩ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٥
مؤدى نص المادة ١٠٨ من قانون المرافعات أن الإجراء يعتبر صحيحاً رغم ما قد يتعوره من أوجه البطلان غير المتعلقة بالنظام العام طالما أن الدفع بهذا البطلان لم يتمسك به صاحب المصلحة فيه في الوقت الذي حدده القانون .

الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٢١١ بتاريخ ١٩٧٧/١/١١

لئن أجازت المادة ٤٤٦ من القانون المدنى للمشوى فى حالة بيع ملك الغير أن يطلب إبطال هذا البيع إلا أنها لم تنقعه من المطالبة بفسخ العقد على أساس أن البائع قد أحل يالزامه بنقل الملكية .

الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٢٢٤ بتاريخ ١٩٧٧/١/١٢

بطلان أوراق التكليف بالحضور لعب فى الإعلان هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان نسى مقرر لمصلحة من شرع لحمايته وليس متعلقاً بالنظام العام ، فلا يجوز لغير الخصم الذى بطل إعلانه الدفع به ، ولو كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة ، و إلأهه من صح إعلانهم البطلان الحاصل فى إعلان غيرهم من المظنون عليهم لا يكون إلا بعد أن يثبت هذا البطلان بالطريق الذى يتطلبه القانون ليمسك من له الحق فى ذلك وتحكم به المحكمة .

الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٢١٧ بتاريخ ١٩٧٧/١/١١

بطلان إعلان صحيفة الطعن هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان نسى غير متعلق بالنظام العام ولا يملك التمسك به غير من شرع لمصلحته ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة .

الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٦٩٣ بتاريخ ١٩٧٧/١/١٦

بطلان أوراق التكليف بالحضور فى الإعلان هو - على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - بطلان نسى مقرر لمصلحة من شرع لحمايته ، وليس متعلقاً بالنظام العام ، فلا يجوز لغير الخصم الذى بطل إعلانه الدفع به .

الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٤٣٠ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٩

النص فى المادة ١١٤ من قانون المرافعات على أن " بطلان صحف الدعاوى وإعلانها وبطلان أوراق التكليف بالحضور الناشى عن عيب فى الإعلان أو فى بيان المحكمة أو فى تاريخ الجلسة يزول بحضور المعلن إليه فى الجلسة أو بإيداع مذكرة بدفاعه " يدل على أن حضور الخصم الذى يعنيه المشرع يسقط الحق فى التمسك بالبطلان هو ذلك الذى يتم بناء على إعلان الأوراق ذاتها فى الزمان والمكان المعنيين فيها لحضوره دون الحضور الذى يتم فى جلسة ثانية من تلقاء نفس الخصم أو بناء على ورقة أخرى فإنه لا يسقط الحق فى التمسك بالبطلان ، إذ العلة من تقرير هذا المبدأ هى اعتبار حضور الخصم فى الجلسة التى دعى إليها بمقتضى الورقة الباطلة حق المتصود منها ويعد تنازلاً من الخصم عن التمسك ببطلانها وبالتالي فإن ما خلص إليه الحكم يتطوّر على خطأ فى تطبيق القانون بإطلاقه القول بأن الحضور يسقط الحق فى التمسك ببطلان الإعلان دون قصره على الحضور الذى يتم بناء على ذات الإعلان الباطل .

الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٥٧٣ بتاريخ ١٩٨١/٢/٢١

العقد القابل للإبطال بسبب نقص الأهلية أو لعب شاب الإرادة له وجود قانوني إلى أن يتقرر بطلانه ولا يستطيع أن يطلب إبطاله سوى من تقرر البطلان لمصلحته - ناقص الأهلية أو من شاب إرادته عيب لما كان ذلك و كان المظعون ضدهم الأربعة الأول - وهم ليسوا طرفاً فى عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٦/٢/١ - قد طلبوا إبطاله تأسيساً على أن إرادة وزارة الأوقاف المؤجرة - قد شابها عيب الغش والتدليس ، و إذ استجاب الحكم المظعون فيه لطلباتهم و قضى بالبطلان لمعب شاب إرادة المؤجرة فإنه يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٠٩٧ بتاريخ ١٩٨١/٤/١١

و لئن كان عدم إخبار النيابة العامة بالدعوى الخاصة بالقصر إعمالاً لنص المادة ٩٢ من قانون المرافعات يعتبر - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من الإجراءات الجوهرية التى يوجب على إغفالها بطلان الحكم ، إلا أن هذا البطلان نسبي فلا يجوز التمسك به إلا من أصحاب المصلحة فيه دون غيرهم من الخصوم ، و يعين عليهم التمسك به أمام محكمة الموضوع و إلا فلا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك ، و كان الثابت من الأوزاق أن المظعون عليه المدخل وهو الولي الشرعى على القصر المشمولين بولاية الذين شرع البطلان لمصلحتهم - لم يتمسك به أمام محكمة الموضوع ، فإنه يجتمع على الطاعن التحدى به و يكون النعى بهذا السبب على الحكم المظعون فيه غير مقبول .

الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٨٥٤ بتاريخ ١٩٨٢/٦/٣٠

البطلان الموجب على عدم إخطار النيابة العامة بالدعوى وفقاً للمادة ٨٨ من قانون المرافعات - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو بطلان نسبي لا يجوز التمسك به إلا من صاحب المصلحة فيه ولا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ١١٨٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٧٦٣ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٤

البطلان المقرر بالمادة ٨٢٤ من القانون المدنى لمخالفة شرط المنع من التصرف - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليس بطلاناً مطلقاً بل هو بطلان يتفق مع الغاية من تقرير المنع وهى حماية مصلحة خاصة مشروعة لأحد الأشخاص و من ثم يتحتم ضرورة قصر المطالبة بهذه الحماية أو التنازل عنها على صاحب المصلحة وحده و يجتمع على المحكمة الحكم به من تلقاء نفسها .

الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٨٠٨ بتاريخ ١٩٨٤/١١/٩

البطالان الناشء عن صدور حكم على من تولى أثناء سير الخصومة هو بطلان نسى ليس لغیر ورثته التمسك به .

الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٠٢٢ بتاريخ ١٩٨٥/١١/٢٠

عددت المادة ٩٣ من قانون الإثبات الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ البيانات التى يجب إشتعال محضر التحقيق عليها و لم تستلزم - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ذكر إسم القاضى المتدب للتحقيق و الكاتب ، و إكتفت بتوقيع كل منهما على هذا المحضر ، و إذ حرر محضر التحقيق على أوراق منفصلة إشتعلت الأخيرة منها على جزء من التحقيق و إتصل بها القرار الصادر بإحالة الدعوى إلى المرافعة لم وقع عليها القاضى المتدب للتحقيق و الكاتب ، فإن التوقيع على هذه الورقة يعتبر توقيعاً على محضر التحقيق و القرار مما يتحقق به غرض الشارع فيما يسعجه من توقيع القاضى المتدب للتحقيق و الكاتب على محضر التحقيق و لا يكون هذا المحضر باطلاً .

الطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٤٩ بتاريخ ١٩٨٧/١/٢٢

لئن كان يجوز تصحيح الإجراء الباطل عملاً بالمادة ٢٣ من قانون المرافعات إلا أن هذا التصحيح وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يجب أن يتم فى ذات مرحلة التقاضى التى إتخذ فيها الإجراء محل التصحيح . و الثابت أن وكيل الطاعن لم يرفق توكيلاً خاصاً بالرد لدى التقرير به و لم يقدم مثل هذا التوكيل أمام محكمة أول درجة حتى صدور حكمها بعدم قبول طلب الرد ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد هذا القضاء يكون صحيح النتيجة .

الطعن رقم ٨٣٤ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٩٥ بتاريخ ١٩٨٧/١/١٣

(١) لئن كان بطلان إجراءات الخصومة لنقص أهلية أحد أطرافها هو ما يقع بحكم القانون ، إلا أنه بطلان نسى مقرر لمصلحة من شرع الإنقطاع لحمايته ، لم يصح بنزوله عنه صراحة أو ضمناً . كما يسقط الحق فى التمسك به إذ لم يده للطاعن فى صحيفة طعنه عملاً بنص المادة ١٠٨ من قانون المرافعات و لا يكون لمن نزل عنه أو أسقط حقه فى التمسك به أن يعود للتمسك به ، كما لا يكون للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .

الطعن رقم ٣٤١٢ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٩٥٤ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢٢

البطالان المرفوع على عدم إعلان أحد الخصوم مذكرة دفاع الخصم الأحكام المقدمة أثناء فترة حجز الدعوى للحكم هو بطلان نسى مقرر لمصلحة من شرع لحمايته و ليس متعلقاً بالنظام العام ، فلا يجوز

لغير الخصم الذي لم يتم إعلانه التمسك به و لو كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة . و لما كان المطعون ضدهما الثالث و الرابع لم يتمسكاً بهذا البطلان فإن ما يشير به الطاعن في هذا الوجه من سبب للطعن يكون غير مقبول .

الطعن رقم ٩٥٦ لسنة ٥٣ مكتب قتي ٤٠ صفحة رقم ٢٥٤ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٦
المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن بطلان الإجراءات المبني على إنعدام صفة أحد الخصوم في الدعوى لا شأن له بالنظام العام و هو مقرر لمصلحة من وضع لحمايته .

الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٥٥ مكتب قتي ٤٠ صفحة رقم ٣٢٢ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/١٣
من المقرر أن البطلان المرتب على عدم إعلان أحد المستأنف عليهم بالصحيفة هو بطلان نسبي مقرر لمصلحة من تخلف إعلانه فلا يجوز لغير من الخصوم التمسك به و لو كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة أو محكوماً فيه بالتضامن إذ لا يهد من البطلان في هذه الحالة إلا إذا تمسك به صاحبه .

الطعن رقم ٢٨٩٧ لسنة ٥٧ مكتب قتي ٤١ صفحة رقم ١٨٧ بتاريخ ١٩٩٠/١/١٧
المقرر - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن بطلان الخصومة لعدم إعلان أحد الخصوم إعلاناً صحيحاً هو بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع لحمايته و لا يتعلق بالنظام العام فلا يجوز لغير الخصم الذي بطل إعلانه الدفع به و لو كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة .

الطعن رقم ١٣ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٣٢ بتاريخ ١٩٣٢/٦/١٦
ليس من الدفوع المتعلقة بالنظام العام الدفع ببطلان إقرار الوصي بدين على المورث بدون إذن من المجلس الحسبي أو ببطلان أى تصرف من التصرفات الوارد ذكرها في المادة ٢١ من قانون المجالس الحسبية المفروض على الأوصياء أن يستأذنوا المجلس قبل مباشرتها . ذلك بأن عدم الاستئذان لا يجعل تلك التصرفات باطلة بطلاناً جوهرياً ، بل يجعلها باطلة بطلاناً نسبياً تلحقها الإجازة فتصححها . أما التصرفات التي تقع باطلة بطلاناً جوهرياً فلا يصححها الإذن ابتداءً ، و لا الإجازة اللاحقة فلذلك هي التصرفات الوارد ذكرها في المادة ٢٢ من ذلك القانون .

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٣٥ بتاريخ ١٩٣٢/٦/٣٠
البطلان المرتب على إنقطاع المرافعة بطلان نسبي لا يجوز أن يتمسك به سوى من شرع الإنقطاع لمصلحته تمكيناً له من الدفاع عن حقوقه . فلا يحق لغير وارث الخصم المتوفى أو لغير القائم ضمن عزل أو عمن تغيرت حالته الشخصية أن يحتج ببطلان حكم مرتب على إنقطاع المرافعة .

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٦ صفحة رقم ٢١٤ بتاريخ ١٨/٥/١٩٣٣

— الفش وحده يفسد الرضاء ، و لا يبطل العقد بطلاناً مطلقاً ، و إنما يبطله بطلاناً نسبياً تلحقه الإجازة بشروطها .

— الفش الحاصل من أجنبي يطرق التواطؤ مع أحد المتعاقدين يفسد الرضاء ، كالفش الحاصل من المتعاقدين أنفسهم .

* للموضوع القرعي : البطلان بغير نص :

الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٤ مكتب قتي ١٩ صفحة رقم ٨٤٢ بتاريخ ٢٥/٤/١٩٦٨

لما كانت المادة ٦٧٩ من قانون المرافعات لم تنص صراحة أو دلالة على البطلان جزاء لمخالفة حكمها وكان تبليغ محضر التقرير بالزيادة إلى الراسى عليه المزاد بعد الميعاد المحدد فى تلك المادة و قبل الجلسة المحددة لأجراء الزيادة الجديدة يتحقق به الغاية من التبليغ و لا يترتب عليه ضرر للرأسى عليه المزاد ، فإنه طبقاً للقاعدة العامة المقررة فى المادة ٢٥ من قانون المرافعات لا يترتب البطلان فى هذه الحالة خلافاً لما تنص عليه المادة ٧٠٩ و ٧١٥ من القانون الفرنسى الذى رتب السقوط على تجاوز ميعاد التبليغ كما ألقى عبء إعلان التقرير بالزيادة على عاتق المقرر بها و على ذوى الشأن الآخرين فى حالة عدم قيامه بها و هو ما سار على عاتق المقرر بها و على ذوى الشأن الآخرين فى حالة عدم قيامه بها و هو ما سار على غرار قانون المرافعات القديم أما القانون الحالى فإن المشرع قد جعل التبليغ بمحضر تقرير الزيادة من واجب قلم الكتاب وحده .

الطعن رقم ١٤٧٤ لسنة ٥٢ مكتب قتي ٣٧ صفحة رقم ٢٣٢ بتاريخ ١٩/٢/١٩٨٦

مفاد ما نصت عليه المادة ٢٠ من قانون المرافعات و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه لا يقضى بالبطلان — فى حالة عدم النص عليه — إلا إذا شاب الإجراء عيب لم تتحقق بسببه الغاية منه ، فإذا أوجب القانون توافر شكل أو بيان إجراء ما ، فإن مناط الحكم بالبطلان هو التعرف على مراد المشرع من ذلك وما يستهدفه من تحقيق غاية معينة و أنه — من باب أولى — لا يقضى بالبطلان إذا لم يتطلب المشرع شكلاً معيناً فى الإجراء ، لما كان ذلك و كان المشرع ، لم يتطلب فى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ولا نصه التنفيذية الصادر بها قرار وزير الإسكان و العمير رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٨ ، و من قبل قرار وزير الإسكان و المرافق رقم ١٠٤٣ لسنة ١٩٦٩ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ توقيع أعضاء اللجنة المختصة على قرارات الإزالة و لم يترتب البطلان على عدم توقيع الأعضاء عليها و كان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر فإن التمسك على غير أساس .

*** الموضوع الفرعي : للبطلان ننص :**

الطنن رقم ٢١٢ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٨٤٢ بتاريخ ١٩٦٨/٤/٢٥

النص على البطلان فى المادة ٦٨١ من قانون المرافعات مقصور على مخالفة أى حكم من الأحكام المنصوص عليها فيها سواء ما تعلق منها بوجوب الإعلان عن البيع الثانى أو بإجراء هذا الإعلان فى ميعاد معين أو تضمين الإعلانات بيانات خاصة أو كيفية إجراء هذا الإعلان . و لا يسرى هذا البطلان على مخالفة حكم المادة ٦٧٩ من قانون المرافعات .

الطنن رقم ٥٣٧ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٤٥٧ بتاريخ ١٩٦٨/١١/٢٨

أوجبت المادة ٦١٠ من قانون المرافعات إشتغال ورقة التبيه بنزع ملكية العقار على تعيين موطن مختار للدائن المباشر للإجراءات فى البلدة التى بها مقر محكمة التنفيذ و نصت صراحة على أن إغفال هذا البيان يوجب عليه بطلان ورقة التبيه ، و لا عمل هنا لتطبيق القاعدة الواردة فى المادة ١٣ من قانون المرافعات و التى تجعل الجزاء فى حالة عدم بيان الموطن المختار فى الأحوال التى يوجب القانون بيانه هو جواز إعلان الأوراق فى قلم الكتاب ذلك بأن تطبيق هذه القاعدة لا يكون له محل فى الأحوال التى ينص فيها القانون على البطلان جزاء لعدم بيان الموطن المختار إذ أن المشرع بذلك يكون قد قدر أهمية هذا البيان فى هذه الحالات و قصد أن يستثنيها من القاعدة العامة الواردة فى المادة ١٣ و إلا لكان النص عليها على البطلان لهما لو أن المشرع أراد إخضاعها لتلك القاعدة و متى نص القانون على البطلان " فى ظل قانون المرافعات السابق " فتمعن على القاضى أن يحكم به دون بحث فى مقدار أهمية الإجراء أو ما يكون قد ترتب من الضرر عليه و ذلك اعتباراً بأن المشرع بنصه على البطلان قد قدر أهمية الإجراء و إغفال ترتب الضرر عليه فى الغالب .

الطنن رقم ١٠٦٥ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٣٢٥ بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٠

النص فى المادة ٢٠ من قانون المرافعات على أنه " يكون الإجراء باطلاً إذا نص القانون صراحة على بطلانه أو إذا شابه عيب لم تحقق بسببه الغاية من الإجراء - و لا يحكم بالبطلان عليه إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء " . يدل - و على ما أورده المذكرة الإيضاحية لى خصوص هذه المادة - أن المشرع قرر الفارقة بين حالة البطلان الذى يقرره القانون بعبارة صريحة منه و حالة عدم النص عليه فإذا نص القانون على وجوب إتباع شكل معين أو أوجب أن تتضمن الورقة بياناً معيناً و قرر البطلان صراحة جزاء على عدم إحرازه ، فإن الإجراء يكون باطلاً - و ليس على من تقرر الشكل لمصلحته من الخصوم إلا أن يثبت تحقيق غاية الخصومة ، فالقانون عندما يتطلب شكلاً معيناً قائماً يرمى إلى تحقيق غاية يحققها توالى هذا

الشكل أو البيان ، فإن من بين التمسك بالشكليات القضاء بالبطلان ، و مؤدى ذلك أن ربط شكل الإجراء بالغاية منه إنما يستهدف جعل الشكل أداة نافعة في الخصومة ، و ليس مجرد قالب كالشكليات التى كانت تعرفها بعض القوانين القديمة ، هذا إلى أن الشكل ليس هو الإجراء ، ذلك أن الإجراء أو العمل الإجرائى هو عمل قانونى يجب أن توافر فيه شروط معينة من بينها الشكل الذى يحدده القانون و ترتيباً على ما تقدم فإنه إذا أوجب القانون توافر الشكل أو بان فى الإجراء فإن مناط الحكم بالبطلان هو النطق إلى مراد المشرع و هذه البيانات و ما يستهدفه من تحقيق غاية معينة .

*** الموضوع للقرعى : البطلان فى الإجراءات :**

الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٦٢٢ بتاريخ ١٩٥٦/٥/٣١

مضى كان أحد الخصوم قد اختصم فى الدعوى الابتدائية بصفته قاصراً و قد كان و ظل كذلك إلى ما بعد صدور الحكم التمهيدى و لم يبنه أحد إلى بلوغه الرشد بعد ذلك حتى صدر الحكم الابتدائى و لكنه اختصم بصفته بالغاً الرشد فى الاستئناف ، فإنه لا يكون هناك بطلان فى الإجراءات .

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٩٣٧ بتاريخ ١٩٦٢/١٠/٢٥

توجب المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات و إجراءات الطعن بالنقض على الطاعن إذا ما صدر قرار بإحالة الطعن إلى الدائرة المختصة أن يقوم بإعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم مؤشراً عليه بقرار الإحالة و ذلك فى الخمسة عشر يوماً التالية لهذا القرار و أن يودع خلال خمسة أيام التالية لإنتضاء هذا الميعاد أصل ورقة إعلان الطعن فإنه يبنى على إغفال هذين الإجرائين الجوهريين بطلان الطعن . و لا يغير من هذا النظر بالنسبة للطعن الذى تحكم إجراءاته المادة ١١ سائفة الذكر صدور القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ الذى رفع عن كاهل الطاعن الطالب عبء إعلان تقرير الطعن وإيداع أصل ورقة الإعلان و ألقى على عاتق قلم الكتاب إعلان الطعن فى الخمسة عشر يوماً التالية لقرار الإحالة و جعل بداية الميعاد الذى يقدم فيه المطعون عليه دفاعه من تاريخ إعلانه بقرار الإحالة ذلك أن قوانين المرافعات لا تسرى على ما تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها و ليس من شأن صدور القانون الجديد أن يصحح الإجراء الذى وقع باطلاً طالما أن الميعاد المقرر فى القانون لإثبات هذا الإجراء قد انقضى و هو ما يفيد نص المادتين ١ و ٢٥ من قانون المرافعات المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .

الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٧٢٨ بتاريخ ١٩٦٥/٦/١٠

توجيه إعلان الصورة التنفيذية من حكم مرسى المزداد إلى المدين لا يقصد به إلا طلب إخلاء العقار وتسليمه للرأسى عليه المزداد والإعلان على هذا النحو لا يصحح البطلان الذى لحق الإجراءات السابقة

الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٣٣٩ بتاريخ ١٤/٢/١٩٦٧

إن المادة ٢٢/٣٤٠ من قانون المرافعات إذ تنص على أنه لا يجوز قبول أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون إطلاع الخصم الآخر عليها ، ولئن كان الجزء على مخالفة نصها الأمر هو البطلان عملاً بالمادة ٢٥ من قانون المرافعات ، إلا أنه طبقاً لنص المادة ١/٣ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فإن وقوع بطلان في الإجراءات لا يستوجب نقض الحكم المطعون فيه إلا إذا كان من شأن هذا البطلان التأثير في الحكم .

الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٢٤٨ بتاريخ ١٢/٢/١٩٦٩

من الجائز أن يتحول الأجراء الباطل إلى إجراء صحيح إذا كانت العناصر الباقية غير المعيبة تعالى بموجبها إجراء آخر صحيح .

الطعن رقم ٦٨ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٧٦٣ بتاريخ ٣٠/٤/١٩٧٠

إذ لم ينص القانون على البطلان جزاء لعدم توقيع رئيس الدائرة على محضر الجلسة و لم يبين الطاعن وجه مصلحته في التمسك به ، فإن النعى على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٣١ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٨٢٨ بتاريخ ٦/٢/١٩٧١

قبول الطعن في الحكم لوقوع بطلان في الإجراءات منوط بأن يكون هذا البطلان قد أثر في الحكم . والقضاء بالمقاصة في مقابل آتباب الحاماة بعد رفض الاستئناف الأسمى و الفرعى ليس دليلاً على وجود هذا الأثر .

الطعن رقم ٤٣٧ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٣٥٦ بتاريخ ٢/٢/١٩٧٦

تصحيح الأجراء الباطل ، يجب أن يتم في ذات مرحلة التقاضى التى يتخذ فيها هذا الإجراء فالبطلان الناشئ عن عدم توقيع محام على صحيفة إلتاح الدعوى ، ينهى أن يتم تصحيحه أمام محكمة الدرجة الأولى و قبل صدور حكمها الفاصل في النزاع إذ يصدر هذا الحكم بفرج النزاع من ولاية المحكمة و يتمتع إجراء التصحيح ، و لما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن توقيع المحامى على صحيفة إلتاح الدعوى أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الإستئناف من شأنه تصحيح البطلان الماتى بهذه الصحيفة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

*** الموضوع الفرعي : البطلان في شق من الإجراء :**

الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٤٢ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ١٢٣٠ بتاريخ ١٧/٥/١٩٧٧
إذ تنص الفقرة الثانية من المادة ٢٤ من قانون المرافعات على أنه ،، إذا كان الإجراء باطلاً في شق منه فإن هذا الشق وحده هو الذي يبطل ،، فهي تنظم إنتقاص العمل الباطل بحيث إذا كان شق من الإجراء غير معيب فإنه يمكن أن يبقى صحيحاً رغم تعيب الآخر ولا يرد هذا الإنتقاص إلا على العمل الإجرائي المركب من أجزاء قابلة للتجزئة أو الإنتقسام دون العمل الإجرائي البسيط أو غير القابل للتجزئة أو الإنتقسام تعيب شق من العمل الإجرائي من هذا النوع الأخير يؤدي إلى بطلان العمل الإجرائي كله .

*** الموضوع الفرعي : الغش يبطل للتصرفات :**

الطعن رقم ٣٤٥ لسنة ٢١ مكتب قني ٧ صفحة رقم ١٦٨ بتاريخ ٩/٢/١٩٥٦
لأعدة ،، الغش يبطل التصرفات ،، هي قاعدة قانونية سليمة و لو لم يجز بها نص خاص في القانون وتقوم على اعتبارات خلقية و إجتماعية في محاربة الغش والخديعة و الإحتيال و عدم الإنحراف عن جادة حسن النية الواجب توالفه في المعاهدات و التصرفات و الإجراءات عموماً صيانة لمصلحة الأفراد و الجماعات .
لذا كان الحكم قد اعتمد على هذه القاعدة في قضائه بطلان رسو المزداد فإنه لا يكون قد خالف القانون

*** الموضوع الفرعي : بطلان الأحكام :**

الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٨ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ١٠٦٠ بتاريخ ٧/١١/١٩٧٣
لما كان المطعون عليهم المشرة الأولون قد رفعوا الدعوى على الطاعنات و باقى المطعون عليهم يطلب إنهاء حق الإنتفاع على أرض الوقف ، و قضى الحكم المطعون فيه بهذا الطلب ، فإن موضوع الخصومة يكون غير قابل للتجزئة ، و يوجب على بطلان الحكم بالنسبة للقاصر - لعدم إخبار النيابة العامة بوجود قاصر في الدعوى - بطلانه بالنسبة لباقي الخصوم .

الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ١١٤٠ بتاريخ ١٥/١٠/١٩٧٤
إن ما أجازته المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات السابق للمدلة بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ من إستئناف الأحكام الصادرة بصفة نهائية من المحاكم الابتدائية بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم ، لا يعتبر - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إستثناء من حكم المادة ٤/١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، ذلك أن هذا القانون هو تشريع خاص تضمنت نصوصه قواعد تعتبر إستثناء من أحكام قانون المرافعات ، و لا سبيل إلى إلغاء أحكامه إلا بتشريع ينص على هذا الإلغاء و لا

يستفاد هذا الإلغاء من نص المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات بعد تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ إذ المقصود بهذا التعديل - على ما أوضحته المذكرة الإيضاحية لهذا القانون هو دفع اللبس الذى ثار حول معنى عبارة " بصفة نهائية " التى وردت بنص هذه المادة بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ فرأى المشرع أن يستبدل بها عبارة " فى حدود نصابها الإنتهائى " حتى يوضح أن المقصود بالنص هو إستئناف الأحكام الصادرة فى حدود النصاب الإنتهائى للمحكمة .

الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٤٠ بتاريخ ١٥/١٠/١٩٧٤

إذ صدر الحكم الابتدائى - فى منازعة إجبارية - فى ١٩٦٧/١١/٢٠ قبل تاريخ العمل بقانون المرافعات الحالى ، ففسر عليه من حيث جواز الإستئناف المادة ٤/١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المعمول بها وقت صدور الحكم و هو ما تقضى به الفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانون المرافعات الحالى من عدم سريان القوانين المنظمة لطرق الطعن بالنسبة لما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها معنى كانت هذه القوانين ملغية أو منشئة لطريق من تلك الطرق .

الطعن رقم ١٦٥٢ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٩٠٤ بتاريخ ٢٢/٦/١٩٨١

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بطلان إعلان صحيفة الدعوى و الحكم المستأنف المبنى عليها وكان يوجب على هذا البطلان عدم إنقضاء الخصومة فإن مودى قضاء محكمة الإستئناف ألا تبقى بعد ذلك خصومة مطروحة على المحكمة و من ثم فلا يسوغ لها أن تقضى بعد ذلك فى نظر الموضوع بل يكون عليها أن تقبل عدد حد القضاء بالبطلان .

للطعن رقم ٨٢١، ٨٣٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٦٦١ بتاريخ ١٨/٤/١٩٨١

من المقرر و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه إذا أجملت محكمة الموضوع بعض العناصر الواقعية فى الدعوى فاعجزت محكمة النقض مراقبة تطبيق القانون فإن حكمها يكون باطلاً قانونياً .

الطعن رقم ٥١ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٢٢٦ بتاريخ ٢١/١٢/١٩٨٢

المادة ١٧٨ من قانون المرافعات معدلة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٣ و أن أوجبت تضمين الحكم ببيانات معينة من بينها حضور الخصوم أو غيابهم ، إلا أن هذه المادة - كما بين من فقرتها الثانية - لم ترتب البطلان إلا على القصور فى أسباب الحكم الواقعية و النقص أو الخطأ الجسيم فى أسماء الخصوم و صفاتهم و كذا عدم بيان أسماء القضاة الذين أصلروا الحكم مما مؤداه أن إغفال الحكم إثبات حضور الخصوم أو غيابهم لا يوجب عليه بطلانه .

الطعن رقم ٢٣٥، ٢٣٨ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٢٠٠٦ بتاريخ ١٢/٢٩/١٩٨٣

إذ كان الحكم المطعون فيه بعد أن خلاص إلى بطلان إعلان الطاعنات بصحيفة الدعوى رتب على ذلك بطلان ما تلا هذا الإعلان من إجراءات الحكم المستأنف ثم إرسـل في نظر الموضوع في حين أن الأمر كان يقضى من الحكم المطعون فيه الوقوف عند حد تقدير بطلان الحكم المستأنف حتى لا تحرم الطاعنات من نظر الدعوى على درجتين باعتباره من أصول التقاضي، و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى في موضوع الدعوى بعد الحكم ببطلان الحكم المستأنف فإنه يكون قد خالف القانون و أخطأ في تطبيقه .

الطعن رقم ١٧٤٧ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ١٦٣٧ بتاريخ ١١/٢٠/١٩٨٣

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن التالف الذي يطل الحكم و يؤدي إلى تقضيه هو الذي يقع في الأسباب بحيث لا يلهم معه على أي أساس قضت المحكمة فيما إنتهت إليه بالمنطوق .

الطعن رقم ١٨١ لسنة ٥٤ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ٢٨٢ بتاريخ ٢٣/٢٣/١٩٨٨

إذا كان ما إنتهت إليه المحكمة الإستئنافية من وقائع الدعوى يتناظر مع النتيجة التي إستخلصتها من المحكمة الابتدائية إستخلاصاً ظاهر القبول و مع ذلك لم تكن بالرد على أسباب الحكم الابتدائي فإنها تكون قد أقامت قضائها على ما لا يكلل لحمله و يكون ذلك قصوراً يطل حكمها .

الطعن رقم ٢٢٨٦ لسنة ٥١ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٥٣٦ بتاريخ ٢١/١٠/١٩٩٠

من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه إذا كان الحكم قد بني على واقعة لا سند لها في أوراق الدعوى أو مستنده إلى مصادر موجود و لكن مناقض لها فإنه يكون باطلاً .

الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٦٠ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٥٣٢ بتاريخ ٢١/١٠/١٩٩٠

المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن إغفال الحكم بحث دفاع أعباء الخصم يوجب عليه بطلان الحكم إذا كان هذا الدفاع جوهرياً و مؤثراً في النتيجة التي إنتهت إليها المحكمة - إذ يعتبر ذلك إغفال قصوراً في أسباب الحكم الواقعية بما يقتضيه بطلانه .

* للموضوع الفرعي : بطلان التكليف بالحضور :

الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٢٦ مكتب قني ١٢ صفحة رقم ٨٠٦ بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٩١

البطلان الذي يزول بحضور الخصم - طبقاً للمادة ١٤٠ من قانون المرافعات - هو البطلان الناشئ عن عيب في إعلان أوراق التكليف بالحضور أو في بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة أو عن عدم مراعاة مواعيد

الحضور لا البطلان الناشئ عن عدم مراعاة الأوضاع الجوهرية المنظمة لطريق رفع الدعاوى والطعن فى الأحكام على الوجه المبين فى القانون ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببطلان صحيفة الدعوى الابتدائية " طلب تعديل قرار لجنة الطعن بتقرير تركه " لرفضها بمريضة أودعت قلم الكتاب لا بتكليف بالحضور على ما تقتضى به المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ ولم يعول على ما تمسكت به الطاعنتان من أن حضور مصلحة الضرائب من شأنه أن يزيل هذا البطلان فإنه لا يكون قد خالف القانون أو خطأ فى تطبيقه .

الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٤٧٨ بتاريخ ١٨/٤/١٩٦٢

إعلان الاستئناف المكرر بالمادة ٤٠٦ مكرر من قانون المرافعات لا يعد تكليفاً بالحضور مما يجرى عليه حكم المادة ١٤٠ مرافعات التى تقضى بأن بطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب فى الإعلان أو فى بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة أو عدم مراعاة مواعيد الحضور يزول بحضور المعلن إليه

الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١٣٦ بتاريخ ٢٩/١/١٩٦٤

البطلان الذى تحكمه المادتان ١٤٠ و ١٤١ من قانون المرافعات هو بطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب فى الإعلان أو فى بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة أو عن عدم مراعاة مواعيد الحضور و البطلان الناشئ عن نقص أو خطأ فى بياناتها الأخرى لا البطلان الناشئ عن عدم مراعاة الأوضاع الجوهرية المنظمة لطريق رفع الدعاوى على الوجه المبين فى القانون و هو بطلان متعلق بشكل الإجراءات و يفرض الضرر . و إذ كان الثابت أن الدعوى رفعت بصحيفة قدمت إلى قلم كتاب المحكمة و قضى الحكم المطعون فيه ببطلانها لرفضها بغير الطريق القانونى ولم يعول على ما تمسك به الطاعنون من أن حضور مصلحة الضرائب وعدم إبداء الدفع قبل أى طلب أو دفاع فى الدعوى من شأنه أن يزيل هذا البطلان ويسقط الحق فيه ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٨٤٣ بتاريخ ٧/١٢/١٩٦٧

بطلان أوراق التكليف بالحضور لم يلب فى الإعلان هو بطلان نسى مقرر لمصلحة من شرع لحمايته وليس متعلقاً بالنظام العام على ما يستفاد من المادتين ١٣٢ و ١٤٠ من قانون المرافعات بعد تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وبالتالي فلا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها وإنما يجب على الخصم الذى تقرر هذا البطلان لمصلحته أن يتمسك به أمام محكمة الموضوع . وعلى ذلك فإذا لم يتمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف - رغم حضوره أمامها - ببطلان إعلائه بالاستئناف لما شاب هذا الإعلان من عيب

فان نفيه على تلك المحكمة لعدم قضائها بهذا البطلان من تلقاء نفسها يكون سببا جديدا لا يجوز إبداءه لأول مرة أمام محكمه النقض .

الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٨٦٨ بتاريخ ١٩٦٨/٤/٢٥
البطلان الذى يزول بحضور المعلن عملا بالمادة رقم ١٤٠ من قانون المرافعات إنما هو بطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب فى الإعلان أو فى بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة أما البطلان الناشئ عن عدم مراعاة المواعيد المقررة لرفع وإعلان الطعن فى الأحكام فلا تسرى عليه هذه المادة .

الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٧٦٨ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٢٥
بطلان أوراق التكليف بالحضور لميب فى الإعلان هو بطلان نسى مقرر لمصلحة من شرع لحمايته وليس متعلقا بالنظام العام على ما يستفاد من المادتين ١٣٢ و ١٤٠ من قانون المرافعات السابق بعد تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، وبالتالى فلا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها وإنما يجب على الخصم الذى تقرر هذا البطلان لمصلحته أن يتمسك به أمام محكمة الموضوع ، ويجوز له أن ينزل عنه صراحة أو ضمناً ، وفى هذه الحالة يزول البطلان طبقاً لنص المادة ٢٦ من قانون المرافعات السابق ، ولا يجوز لمن نزل عن البطلان أن يعود إلى التمسك به .

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٢٦٦ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٢
إذا كانت المادة ٢١ من قانون المرافعات تنص على أنه " لا يجوز أن يتمسك بالبطلان إلا من شرع البطلان لمصلحته ، ولا يجوز التمسك بالبطلان من الخصم الذى تسبب فيه وذلك كله فيما عدا الحالات التى يتعلق فيها البطلان بالنظام العام " و كان بطلان أوراق التكليف بالحضور لميب فى الإعلان هو بطلان نسى مقرر لمصلحة من شرع لحمايته وليس متعلقاً بالنظام العام ، فإنه لا يقبل من الطاعة ما تنبئه بشأن إعلان المطعون عليه الثانى بصحيفة الدعوى الابتدائية أباً كان وجه الراى فيه .

الطعن رقم ٢١١ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٨٧ بتاريخ ١٩٧٨/١/٤
مولود نص المادة ١١٤ من قانون المرافعات أن المشرع اعتبر أن تقديم الخصم مذكرة بدفاعه يعد بمثابة الحضور بالجلسة ، إنساباً مع ما أورده المادة ٨٣ من ذات القانون من تسوية بينهما ، وإعتباراً بأن الحضور والإبداء يستهدفان غاية مشتركة هى إبداء الدفاع أما شفويّاً بالجلسة أو كتابياً بالمذكرة المودعة ومن ثم فإن القواعد التى تسرى على الحضور الذى يزول به البطلان تطبق أيضاً على إبداء المذكرة دون تفریق . لما كان ما تقدم و كان تقديم الخصم مذكرة بدفاعه والذى يتمتع معه بالتمسك بالبطلان هو الذى لا يكون وليد إعلاته الورقة ذاتها فى الزمان والمكان المعينين لقوله وإتاحة الفرصة له لتقديم مذكرة

بدفاعه ، بمعنى أن يتم التقديم في الجلسة التي دعي إليها بورقة الإعلان المتعي عليها بالبطلان إذ العلة من تقدير هذا البدأ هي إعتبار المذكورة في الجلسة التي دعي إليها بمقتضى الورقة الباطلة قد حقق المقصود منها

الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٨٥٠ بتاريخ ١٢/٦/١٩٧٨

بطلان أوراق التكليف بالحضور لميب في الإعلان هو بطلان نسي مقرر لمصلحة من شرع لحمايته وليس متعلقاً بالنظام العام على ما يستفاد من المادتين ١٠٨ ، ١١٤ من قانون المرافعات . و يجوز للخصم الذى تقرر البطلان لمصلحته أن ينزل عنه صراحة أو ضمناً . و في هذه الحالة يزول البطلان طبقاً للمادة ٢٢ من قانون المرافعات ، و لا يجوز لن نزل عن البطلان أن يعود إلى التمسك به .

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٨٢٦ بتاريخ ١١/٢٩/١٩٧٨

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن بطلان أوراق التكليف بالحضور لميب في الإعلان بطلان نسي مقرر لمصلحة من شرع لحمايته و ليس متعلقاً بالنظام العام و بالتالي لا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها و إنما يجب على الخصم الذى تقرر هذا البطلان لمصلحته أن يتمسك به أمام محكمة الموضوع أو فى صحيفة المعارضة أو الاستئناف و إلا سقط الحق فيه و ذلك إعمالاً لنص المادة ١٠٨ من قانون المرافعات .

الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٩١٠ بتاريخ ١٨/١١/١٩٨٠

بطلان أوراق التكليف بالحضور لميب في الإعلان ، بطلان نسي مقرر لمصلحة من شرع لحمايته وليس متعلقاً بالنظام العام ، فلا يجوز لغير الخصم الذى بطل إعلانه الدلع به و لو كان الموضوع غير قابل للجزئة و إذ كانت الطاعة الأولى بصفتها الشخصية هي التى تمسكت ببطلان إعلان الطاعين الثانى والثالث بصحيفة الإستئناف ، فإن هذا الدلع منها يكون غير مقبول لإنقضاء صفتها فى إيداعه ، و من ثم فلا يجب الحكم المطعون فيه إغفاله الرد عليه .

* الموضوع القرعى : بطلان الصحيفة لعدم توقيعها من محامى :

الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٤٧٦ بتاريخ ٤/٨/١٩٦٥

نص المادة الخامسة والعشرين من قانون المحاماه رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٥ صريح فى النهى عن تقديم محف الدعوى ما لم يوقعها محام ومقتضى هذا النهى أن عدم توقيع محام على صحيفة الدعوى الابتدائية يوجب عليه حتماً عدم قبولها ولا يقدح فى ذلك أن الشارع لم يوجب البطلان بلفظه جزاء على هذه المخالفة إذ إنه - على ما بين من المذكورة الإيضاحية لقانون المرافعات - قد يكون النص على البطلان بلفظه أو وبعبارة أو نالية تقتضيه ، و متى كان النهى الوارد فى المادة ٢٥ من قانون المحاماه يعتبر فى حكم المادة

٢٥ من قانون المرافعات نصاً على بطلان الصحيفة التي لا يوقعها عام فإن هذا البطلان يقع حتماً إذا ما أغفل هذا الإجراء ودون حاجه لإثبات ترتب ضرر للخصم على هذه المخالفة لأن لبوت ضرر إنما يكون واجباً إذا لم ينص القانون صراحة أو دلالة على البطلان ، أما في حالة النص على البطلان فإن المشرع يكون قد قدر أهمية الإجراء والفرض ترتب الضرر على إغفاله في الغالب .

الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٥٥٢ بتاريخ ١٠/٢٥/١٩٦٧

نص المادة ٢٥ من القانون الخامة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ صريح في النهى عن تقديم الدعاوى ما لم يوقعها عام ، ومقتضى هذا النهى - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن عدم توقيع عام على صحيفة الدعوى الابتدائية يوجب عليه حتما عدم قبولها ، وأن النهى الوارد في المادة ٢٥ من قانون الخامة يعتبر في حكم المادة ٢٥ من قانون المرافعات نصاً على بطلان الصحيفة التي لم يوقعها عام يقع حتماً إذا ما أغفل هذا الإجراء بغير ما حاجه لإثبات وقوع ضرر للخصم نتيجة هذه المخالفة إذ شرط ذلك أن لا ينص القانون صراحة أو دلالة على البطلان ، فإن هو نص عليه فإن المشرع يكون قد قدر أهمية الإجراء والفرض ترتب الضرر على إغفاله في الغالب ، والبطلان المرتب على عدم توقيع عام على صحف الدعاوى هو مما يتعلق بالنظام العام ويجوز الدلع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو أمام محكمة الاستئناف .

* الموضوع الفرعى : متى يكون للبطلان وجوبياً :

الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٣٣ بتاريخ ١٣/١٠/١٩٦٦

أورد المشرع في قانون المرافعات حكماً عاماً للبطلان الذى يلحق الإجراءات ضمنه المادة ٢٥ منه فنص على أنه يكون الإجراء باطلاً إذا نص القانون على بطلانه أو إذا شابه عيب جوهري ترتب عليه ضرر للخصم " . وهذا النص - على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية يجعل الحكم بالبطلان واجباً "أولاً" في الأحوال التى ينص فيها القانون على البطلان بلفظه أو بعبارة ناهية أو نافية تقتضيه إعتباراً بأن المشرع قد أهمية الإجراء والفرض ترتب الضرر عليه في الغالب "ثانياً" عند عدم النص إذا كان العيب الذى شاب الإجراء عيباً جوهرياً بشرط أن يثبت أنه قد أثر بالتمسك بالبطلان .

*** الموضوع الفرعي : مدة تقادم دعوى البطلان :**

الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١٨٦٦ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٦٧

يقضى الشق الثاني من الفقرة الأولى من المادة ١١١ من القانون المدني ببطلان تصرفات الصبي المميز متى كانت جنابة به ضرراً محضاً ، وتقضى الفقرة الثانية من المادة ١٤١ من ذات القانون بسقوط دعوى البطلان بمضي خمس عشرة سنة من وقت العقد ، ومؤدى هذين النصين مرتبطين أن يعتبر إقرار الصبي المميز بمحضر صالح تصرفاً باطلاً ، ولا تسقط الدعوى ببطلانه إلا بمضي خمس عشرة سنة منذ صدوره فيما لو اعتبر ضرراً به ضرراً محضاً .

بناء

* الموضوع الفرعي : العقار بالتخصيص :

الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٧٦ بتاريخ ١٩٧٢/١/٢٠

لا يكفي لتخصيص المنقول للعقار أن يكون رسداً على خُلمة هذا العقار أو استغلاله ، وإنما يشترط إلى جانب ذلك أن يكون مالِكهما واحداً بحكم الفقرة الثانية من المادة ٨٢ من التقنين المدني . و إذ كان الثابت فى الدعوى أن التلاجة التى وضعت فى الأرض والمباني كانت مملوكة للمطعمون عليه الثابى مع اولاد الذين كانوا يملكون الأرض والمباني ضمن أطيان أخرى على الشيوع ، فإن وضع التلاجة فى الأرض والمباني التى إختص بها الأخوان لا يجعلها عقاراً بالتخصيص لحسابهما دون باقى الشركاء ، و إذ كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى ملكية المطعون عليه الثابى لنصف التلاجة ، فإن النعى عليه بمخالفة الثابت بتقرير الخبير فى خصوص رسدها خُلمة أطيان الطاعنين وبفرض صحته هو لى غير متعج و لا جدوى منه .

* الموضوع الفرعي : ترخيص للمباني :

الطعن رقم ١٧١ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٣٨١ بتاريخ ١٩٨١/١/٢٨

النص فى المادة الأولى من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٠ الصادر بشأن فرض خدمات صحية وإجتماعية على بعض ملاك الأراضي الزراعية عل أنه " فى تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بكلمة "عزبة" مجموعة المباني التى تقام لسكنى المزارعين الذين يقومون بخدمات الأراضي الزراعية التابعة لهذه العزبة " ، وفى المادة الثانية منه على أنه " لا يجوز إنشاء عزبة من العزب إلا بعد الوحيص بذلك من مجلس المديرية الواقعة فى دائرتها الأرض الزراعية الملحقة بها مباني العزبة " يدل على أن المشرع قد إشرط توافر شرطين حتى توصف مجموعة المساكن بأنها عزبة فى مفهوم هذا القانون و بالتالى تخضع لأحكامه، هما : أولاً- أن تكون المساكن ملحقة بأرض زراعية أى تكون الأطيان هى الأصل والمساكن ملحقة بها ، مما يوجب أن تكون هذه المساكن تابعة للمالك الأطيان ، ثانياً - أن يكون شاغلو هذه المساكن من القاطنين على خدمة الأرض الزراعية المذكورة مما يقتضاه أن خضوع هذه المساكن لأحكام القانون المشار إليه رهن باستمرار توافر الشرطين المذكورين معاً .

*** الموضوع الفرعي : تعويض ملاك العقارات الخارجة عن خط التنظيم :**

الطعن رقم ٦ لسنة ٢٧ مكتب فني ١٣ صفحة رقم ٨٠٨ بتاريخ ١٤/٦/١٩٦٢
مؤدى نصي الفقرة الأخيرة من المادة الأولى مكرراً من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٤ المضافة إلى
الدكرير الصادر فى ٢٦ من أغسطس سنة ١٨٨٩ أن التعويض العادل الذى يمنح لملاك العقارات
الخارجة عن خط التنظيم هو مقابل منهم من إجراء البناء، و لم يتحدث هذا القانون و لا القانون رقم
١١٨ لسنة ١٩٤٨ المعدل له عن أى تعويض آخر يدفع لملاك هذه العقارات .

*** الموضوع الفرعي : حظر البناء فى الأراضي المقسمة :**

الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٣٧ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ١٠٢٠ بتاريخ ٢٥/٥/١٩٧٢
الجزء المرتب على مخالفة الحظر الصريح - من التصرف و البناء فى الأراضي المقسمة - الوارد فى المادة
العاشر من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ و هو حظر عام كما وصفته المذكرة الإيضاحية دعت إليه
الإعتبارات التى أفصحت عنها ، و كلها إعتبارات تتعلق بالصالح العام - مقتضاه - و على ما جرى به
قضاء هذه المحكمة - ترتب هذا الجزء و أن لم يصرح به ، و إعتبار البطلان فى هذه الحالة مطلقاً يجوز
لكل ذى مصلحة أن يمسك به ، و من ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى بطلان عقد البيع قد
إلترم صحيح القانون .

*** الموضوع الفرعي : حظر البناء فى الأراضي المقسمة :**

الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ١٨٢٢ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٨٣
من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مؤدى نص المادتين التاسعة و العاشرة من القانون رقم ٥٢ لسنة
١٩٤٠ المعدل بالقانون ٢٢٢ لسنة ١٩٥٣ أنه و أن كان حظر التصرف هو حظر يتعلق بالصالح العام
ليرتب على مخالفته البطلان إلا أن حظر التصرفات التى تتم بعد صدور القرار بالواقعة على التقييم
وقبل إيداع الشهر القارئ صورة منه مصداقاً عليها و من قائمة الشروط لا يتعلق بالصالح العام و إنما
قصد به الصالح الخاص للغير من له حق أو تلقى حقاً على المقار التصرف فيه حتى يكون على بينة منه
قبل أقدمه على إبرام التصرف و مقتضاه أن يكون التصرف قابلاً للأبطال لمصلحة من شرع الحظر لحمايته
إذا ما تمسك به و ليس منهم بائع المقار .

الطعن رقم ١٢٠٣ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٥٥٠ بتاريخ ١٤/٥/١٩٨٦

يبين من استقراء نصوص القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨١ فى شأن الأبنية و الأعمال التى تمت بالمخالفة لأحكام قانون تسليم الأراضى المعدة للبناء ، أنه يعرض لأحكام البطلان المنصوص عليه فى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضى المعدة للبناء سواء بتصحيحه أو اعتماد التقسيمات المخالفة لأحكام هذا القانون و عدم إلزائها حتى يعاد تخطيط المناطق التى أقيمت فيها و يتم أعداد مساكن جديدة لقاطنيها فتمنع إصدار قرارات أو أحكام بإزالة أو بهدم أو بتصحيح الأبنية المخالفة لهذا القانون و أوقف تنفيذ ما صدر منها خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٥٤ لسنة ١٩٨١ و كلف المحافظات بإعادة تخطيط المناطق التى أقيمت فيها المباني المخالفة لرفع مسورها و عدم إزالة ما يتعارض منها مع التخطيط الجديد إلا بعد أعداد مساكن جديدة لقاطنيها .

الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٥٨١ بتاريخ ١٩/٤/١٩٨٧

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المادة العاشرة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتقسيم الأراضى المعدة للبناء المعدل بالقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٣ قد حظرت بيع الأراضى المقسمة قبل صدور قرار بالموافقة على التقسيم و هو حظر عام كما وصفته المذكرة الإيضاحية دعت إليه إعتبارات تتعلق بالصالح العام مما يقتضيه ترتيب البطلان على مخالفته و أن لم يصرح به و إعتبار البطلان فى هذه الحالة بطلاناً مطلقاً لكل ذى مصلحة أن يمسك به و للمحكمة من تلقاء نفسها إعمال هذا الجزاء لعلل الحظر بالنظام العام .

الطعن رقم ١١٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٧٨ بتاريخ ١٣/٤/١٩٨٩

مفاد نص المادتين الأولى و العاشرة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الأراضى المعدة للبناء أن تطبق أحكام هذا القانون بما فيها حكم حظر بيع الأراضى الوارد فى نص المادة العاشرة منه يستلزم أولاً توافر الشروط التى أوجبها المشرع فى المادة الأولى و أصبحت عنها المذكرة الإيضاحية لإسباغ وصف التقسيم على الأرض و تتمثل فى أن تجزأ الأرض إلى عدة قطع ، و أن يكون المقصود من الصيغة التصرف فيها بأحد العقود المبينة بهذه المادة ، و أن تكون إحدى هذه القطع على الأقل لا تطل على طريق قائم و يجب أن توافر هذه الشروط مجتمعة بحيث إذا - تخلفت كلها أو بعضها - لا يتحقق معه إنشاء تقسيم أو تعديله على النحو الذى قصده المشرع فلا محل لتطبيق أحكام هذا القانون كما يفرد حكم الحظر الوارد به من البيع منحسراً .

الطعن رقم ١٥٢٠ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٤٧٧ بتاريخ ٨/٢/١٩٩٠

يشترط لإسباغ وصف التقسيم على الأرض الذى حظر المشرع إنشاؤه أو تعديله أو التصرف بالبيع فى

قطعة أرض من أراضيه تطبيقاً لأحكام المواد ١، ٢، ١٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ قبل إلغائه بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون التخطيط العمراني أو إعمالاً لأحكام المواد ١٢، ١٢، ١١، ٢٢ من هذا القانون الساري بعده أن تجزأ قطعة الأرض إلى أكثر من قطعتين ، فإذا لم تكن التجزئة كذلك إنتفى وصف التقسيم الذى عناه المشرع بهذه الأحكام فبندو حكم الحظر الوارد بها عن التصرفات بما فيها البيع منحسراً لما كان ذلك و كان عقد البيع محل النزاع قد أنصب على حصته شائعة من أرض زراعية لى مساحة أكبر مما لا تتحقق معه شرط التجزئة على نحو ما قصده المشرع ، فمن ثم فإن هذا البيع يكون بمنأى عن الحظر الوارد بطلب الأحكام و جزاء البطلان المذتب على مخالفتها .

*** الموضوع الفرعى : خط التنظيم :**

الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٤٦٤ بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٩
المقصود بالأرض المسموح بالبناء عليها هو بالنظر إلى خط التنظيم أو حد الطريق ، و هو يختلف عن حد البناء الذى يوجب القانون - فى حالات معينة - الإرتداد إليه مع بقاء مسطح الإرتداد ملكاً للمالك فلا يعرض عنه ، و إذ كان هذا الإرتداد - لما يلزب عليه من زيادة فى التهوية و إنتشار الضوء - يعود بالنفع على البناء ، فإن لازم ذلك بالضرورة وجوب إضافة مسطحة عند تقدير القيمة الإيجارية لمسطح الأرض المسموح بالبناء عليها - - و إذ كان البين من الأوراق أن العقار محل الدعاى بنى على طريق يقل عرضه عن ستة أمتار مما إقتضى الإرتداد به عملاً بالمادة السابعة من قرار وزير الإسكان ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ فى شأن اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المباني فتتج عنه مسطح إرتداد قدره ٩٥ و ٥ م ٢ يظل فى ملك المظنون بنده و لا يستحق أى تعويض عنه ، فإن الحكم المظنون فيه إذ إحتسب مسطح الإرتداد ضمن مساحة الأرض يكون قد إلتزم صحيح القانون .

الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٧٩١ بتاريخ ١٩٨٢/٦/١٦
مفاد المادة ١٢ من قانون تنظيم المباني السابق رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ أنه إذا صدر قرار من المحافظ بإعتماد خطوط التنظيم فإنه يحظر على أصحاب الشأن من وقت صدور هذا القرار إجراء أعمال البناء أو التعلية فى الأجزاء البارزة عن خط التنظيم ، غير أنه حماية لحقوق الأفراد ، حسبما ورد بالمذكرة الإيضاحية لهذا القانون . فقد نص المشرع على إلزام الإدارة بتعويض أولى الشأن تعويضاً عادلاً إذا تحقق موجه .

*** الموضوع الفرعي : رخصة المباني :**

الطعن رقم ١٣١ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٤٣٥ بتاريخ ١١/٣/١٩٥٥
ليس في نصوص قرار بلدية الإسكندرية الصادر في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٩ ولا في المرسوم الصادر في ٢٦ من أغسطس سنة ١٨٨٩ الخاص بأحكام التنظيم نص يجيز لطالب الرخص بالبناء عند عدم اعتراض البلدية على طلبه أو سكوتها عن إعطائه ترخيصاً في خلال خمسة عشر يوماً التالية لتقديم طلبه أن يعنى في إقامة بنائه دون حرج بل الاستفادة من هذه النصوص أن البناء إذا أقيم في هذه الحالة يجوز للبلدية أن تتخذ الإجراءات الإدارية وتفتح الأشغال فضلاً عن تعريض صاحب البناء للعقوبات المنصوص عليها في المادة ١١ من المدم أو سد الطريق أو إرجاع المكان حاله الأصلية المشار إليها في المادة ١٥ من دكرير التنظيم .

الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٤٥٠ بتاريخ ١٧/٣/١٩٧٠
مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنظيم البناء أنه متى شرع صاحب الشأن في خلال سنة من تاريخ منح الرخص في أعمال البناء التالية لأعمال الحفر ، فإن الرخص لا يسقط و يظل سارى المفعول دون حاجة إلى تجديده .

الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٤٧٠ بتاريخ ٢٢/٣/١٩٧٣
فاط القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني في مادته الأولى بالجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم سلطة الرخص للأفراد بإقامة المباني أو توسعتها أو تعديلها أو تدعيمها أو هدمها ، كما حظر القيام بأى عمل من الأعمال المذكورة إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك منها ، و من ثم فإن رفض الجهة الإدارية الرخص بعمل من تلك الأعمال التى عددها القانون يعتبر قراراً إدارياً صدر من هذه الجهة الإدارية المختصة في حدود سلطتها بقصد إحداث أثر قانوني .

الطعن رقم ٩٠٧ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٧٠٢ بتاريخ ٢٧/٤/١٩٨٨
القرر- على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن النص في الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ لإعادل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ وقبل تعديله بالقانون ومباني الإسكان الإدارى التى تبلغ قيمتها خمسين ألف جنيه لاكثر بلون حساب قيمة الأرض أن يقدم طالب البناء ما يدل على الإكتساب فى سندات الإسكان بواقع عشرة فى المائة قيمة المبنى يدل على أن لكل من عبارتى " المباني السكنية ومباني الإسكان الإدارى مدلولاً يختلف عن مدلول العبارة الأخرى و لما كان البين من نص الفقرة الرابعة من المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه

وتنظيم أعمال البناء الذي صدر القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ مرتبطاً به ومكملاً له في مجاله ، و من نص المادة الرابعة من هذه اللائحة و النماذج الملحق بها و من نص المادتين ٤٩ ، ٥١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الواردين في الفصل الأول من الباب الثاني في شأن هدم المباني غير السكنية لإعادة بنائها بشكل أوسع - أن عبارة " المباني السكنية " تشمل ما عدا ذلك من المباني الصناعية و التجارية و الثقافية و السياحية أو الفندقية و الرياضية و الإجتماعية..... وغيرها ، مما مفاده أن المخازن لا تدخل في مدلول عبارة " المباني السكنية " و كانت تشريعات الإسكان و المباني المشار إليها قد خلت من تحديد معنى خاص لعبارة " مباني الإسكان الإداري " وكان المعنى الظاهر لهذه العبارة بذاتها لا يتسع أيضاً لمباني المخازن و هو ما أكدته منشور وزير الإسكان الصادر بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٠ فيما نص عليه من أنه يقصد بالمباني السكنية و مباني الإسكان الإداري في تطبيق حكم المادة السادسة من القانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ المباني التي تضم وحدات تخصص لفرض السكن الدائم " شقق سكنية " و الوحدات التي تخصص لشغلها بواسطة المكاتب ، و لا تعتبر في حكمها مباني الفنادق و المنشآت التجارية و الصناعية و المباني الملحق بها " لما كان ذلك لأن مباني المخازن لا تكون داخلة في مدلول عبارة المباني السكنية و مباني الإسكان الإداري الواردة بنص المادة السادسة المشار إليها ، و لا وجه للقول بأن المادة الثانية من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ تضمنت تفسيراً تشريعياً لعبارة " مباني الإسكان الإداري " يبين العمل به منذ العمل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ ، ذلك أن التفسير التشريعي هو التفسير الذي يضعه المشرع ليكشف به حقيقة مراده من المعاني التي يحتملها تشريع سابق ليعتبره جزءاً منه - يجلو به ما يكتنف من ذلك الغموض والإبهام بما يتعين معه تطبيق التشريع الأصلي بالمعنى الذي يحدده هذا التفسير على كافة الوقائع التي حدثت منذ صدور ذلك التشريع ما لم تكن قد صدرت بشأنها أحكام قضائية نهائية ، و لا يعد تفسيراً تشريعياً ذلك الذي يخرج على أحكام نص سابق أو يلغيه أو يعدله بحكم مخالفة أو يستحدث معنى جديداً لم تكن تحتمله عباراته دون أن ينص على سرهانه إستثناء بأثر رجعي فلا ينعطف أثره على الماضي ولا ينطبق على الوقائع السابقة ، و لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ الصادر بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ قد نصت على أن " يكون الإكتساب في ممتلكات الإسكان المنصوص عليها في المادة ٦ من القانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦..... مقصوداً على مباني الإسكان الإداري و مباني الإسكان الفاخر و ذلك مهما بلغت قيمتها و يقصد بالإسكان الإداري في تطبيق هذا الحكم مباني المكاتب و المحال التجارية و الفنادق و المنشآت السياحية " و كان مؤدى هذا النص أن المشرع نظم من جديد الحالات التي يخضع الرخيص بينها لشروط الإكتساب فأنشأ مباني الإسكان الإقتصادي والمتوسط و فوق المتوسط من الخوض لهذا الشرط مهما بلغت قيمتها ، بعد أن كانت خاضعة له حتى بلغت قيمتها

حسين ألف جنيه فأكثروا أخضع لهذا الشرط مباني الإسكان الإداري و مباني الإسكان الفاخر و لو قلت قيمتها عن النصاب المشار إليه بعد أن كان خضوعها متوطناً ببلوغ هذا النصاب ، كما أخضع لهذا الشرط و بصرف النظر عن هذا النصاب أيضاً مباني المكاتب و المحل التجارية و الفنادق و المنشآت السياحية التي اعتبرها في تطبيق هذا التنظيم الجديد عن مباني الإسكان الإداري ، بعد أن كانت عدا النوع الأول منها غير خاضعة له - و لم تكن تحملها عبارات النص السابق و كان هذا التنظيم الجديد لأحوال الإكتتاب من شأنه أن يلغى التنظيم السابق المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ و ذلك تطبيقاً لنص المادة من القانون الملغى ، فإن نص المادة الثانية من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ لا يكون تفسيراً لتلك الفقرة التي ألغاهما ، و إذ ألزم الحكم المطعون فيه هذا النظر و قضى بأن مباني المخازن لا تخضع لشروط الإكتتاب المنصوص عليه في المادة السادسة سالفة البيان ، فقد ألزم التطبيق القانوني الصحيح .

الطعن رقم ١٣٧٧ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٤٤٤ بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٨٨

لما كان النص في المادة السادسة من القانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ على جمل الإكتتاب في سندات الإسكان شرطاً للوحيص بالمباني التي تبلغ قيمتها حسين ألف جنيه يدل على أن العبرة في تقدير قيمة المباني في هذا الخصوص هي بالقيمة التي يصدر الوحيص على أساسها بصرف النظر عن تكلفتها الفعلية بعد ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ أعاد بالقيمة الصادر بها الوحيص دون تلك التي تم تقديرها على ضوء تكلفتها الفعلية لا يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ١١٠٩ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٧٨٤ بتاريخ ٣/١٦/١٩٨٩

يدل النص في المادة السادسة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الإسكان الإقتصادى المعدل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ على أن الشارع وضع شرطاً للوحيص ببعض أنواع المباني إذا بلغت قيمتها حسين ألف جنيه مؤداة الإكتتاب في سندات الإسكان بواقع ١٠٪ من قيمة المبنى كما واجبه المشرع التحايل على القانون باستصدار عدة تراخيص متتالية تقل قيمة كل منها عن مبلغ حسين ألف جنيه لجعل الإعتداد في هذه الحالة بقيمة المباني التي رخص بها خلال خمس سنوات من تاريخ صدور الرخيص الأول بما مفاده أن قيمة المباني التي يعد بها الإكتتاب في سندات الإسكان هي التي يصدر بها الوحيص و ليس بقيمة ما تم تنفيذه منها .

• الموضوع الفرعي : قرار التقسيم :

الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٣٦٥ بتاريخ ١٩/٣/١٩٦٤

يبين من استقراء نصوص القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء أن نص المادة التاسعة قاطع في الدلالة على أن الموافقة على التقسيم لا تثبت إلا بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية ينشر في الجريدة الرسمية . وأن المقصود من اعتبار الطلب مقبولا في حالة ما إذا انقضت مدة الستة الأشهر المحددة للفصل فيه ولم تبلغ السلطة القائمة على أعمال التنظيم مقدمه موافقتها أو رفضها على ما ورد بالفقرة الأخيرة من المادة الثامنة - المقصود بذلك هو أن تعتبر موافقة هذه السلطة كأنها قد حصلت . وهذه الموافقة الإعتبارية لا يمكن أن يكون لها من أثر أكثر مما للموافقة الصريحة التي تبلغها السلطة للمقسم خلال مدة الستة الأشهر المشار إليها في الفقرة الأولى من تلك المادة و التي لا يوجب عليها سوى اعتبار مشروع التقسيم المقدم من المقسم موافقا لأحكام القانون و لكنها لا تغني عن وجوب صدور القرار الوزاري باعتماد التقسيم و لا تقوم مقامه في إحداث الآثار التي رتبها القانون على صدوره وبالتالي فلا يرتفع بها الخطر من التصرف و البناء في الأراضي المقسمة الواردة في المادة العاشرة ، لأن نص هذه المادة صريح في أن المشرع جعل جواز التصرف و البناء في تلك الأراضي مرهونا بصدور القرار الوزاري ذاته بإيداع صورة رسمية منه في الشهر العقاري . ولئن كانت المادة العاشرة المذكورة لم تنص على البطالان بلفظه جزاء مخالفتها إلا أن مقتضى الخطر الصريح الوارد فيها و هو حظر عام دعت إليه إعتبارات تتعلق بالصالح العام - مقتضا - ترتيب هذا الجزاء وإن لم يصرح به و إعتبار البطالان في هذه الحالة مطلقا . يؤكد ذلك تقرير البطالان صراحة في المادة الحادية عشر جزاء على مجرد إغفال تضمين العقد الإشارة إلى القرار الوزاري سالف الذكر حتى ولو كان هذا القرار قد صدر بالفعل قبل حصول التصرف وهي صورة أهون بكثير من صورة وقوع التصرف قبل صدور ذلك القرار .

الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٦١٤ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٧٥

مؤدى نص المادتين التاسعة و العاشرة من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء المعدل بالقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٣ يدل على أنه يوجب على مجرد صدور القرار بالموافقة على التقسيم إلحاق و غيرها من المرافق العامة التي عدتها المادة التاسعة بأمولاك الدولة العامة ، و أن جواز التصرفات - البيع و التأجير و التحكيم - التي عناها الشارع مرهون بشروط ثلاثة أَوْها - صدور القرار بالموافقة على التقسيم و ثانیها - إيداع الشهر العقاري صورة مصدقا عليها منه و ثالثها - إيداع قائمة الشروط ، لما كان ذلك ، و كانت المادة العاشرة لم تنص على الجزاء الموجب على مخالفة أى شرط من الشروط الثلاثة

التي عدلتها لأنه يعين للوقف على نوع هذا الجزء بيان مدى تعلق كل شرط منها بالنظام العام ، و إذ كان مقتضى حظر التصرف قبل صدور القرار بالموافقة على التقسيم هو حظر عام وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أخذاً بما أوضحته المذكرة الإيضاحية ودعت إليه الإعتبارات التي أفصحت عنها وكلها إعتبارات تتعلق بالصالح العام - مقتضاه ترتيب البطلان المطلق وأن لم يصرح به لما فيه من مصادرة بإلحاق الطرق وغيرها من المرافق العامة بأحكام الدولة العامة وهو ما يحس التخطيط العمراني أما حظر التصرفات التي تتم بعد صدور القرار بالموافقة على التقسيم - وقد تحقق بضوره الصالح العام بإلحاق المرافق العامة بأحكام الدولة العامة - و قبل إيداع الشهر القاري صورة مصدقاً عليها منه من قائمة الشروط فهو حظر لا يتعلق بالصالح العام الذي تحقق وإنما هو حظر قصد به حماية المصالح الخاصة للأغيار ممن له حق أو تلقى حقاً على المقار المتصرف فيه حتى يكون على بينة قبل إقدامه على إبرام التصرف ومقتضاه أن يكون التصرف قابلاً للبطلان لمصلحة من شرع الحظر لمصلحته إذا ما تمسك به و ليس منهم مانع المقار .

الطعن رقم ٩٢٥ لسنة ٤٥ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ١٩٣٣ بتاريخ ١٤/١٢/١٩٧٨ .

نص المادة ٢ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ على أن " يلحق بالمنافع العامة بدون مقابل الشوارع والطرق والميادين والمنزهات المنشأة في التقاسيم أو أجزاء التقاسيم التي تمت بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ... " يدل على أنه يشترط في الشوارع والطرق والميادين والمنزهات التي تلحق بالمنافع العامة بدون مقابل أن تكون داخلية في التقاسيم أو أجزاء التقاسيم التي تمت بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ .

الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٢٣٢٧ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٨١

النص في المادة الأولى من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ على أن " في تطبيق أحكام هذا القانون تطلق كلمة تقسيم على كل تجزئة لقطعة أرض إلى عدة قطع بقصد عرضها للبيع أو للمبادلة أو للتأجير أو للتكبير لإقامة مباني عليها متى كانت إحدى هذه القطع غير متصلة بطريق قائم " يدل على أن تجزئة الأرض إلى عدة قطع يحصل جميعها بطريق قائم بالفعل لا يعد تقسيماً في حكم هذا القانون ، لما كان ذلك و كان الثابت من الصورة الرسمية من قرار التجزئة المقدم من الطاعن و من الخريطة المرفقة بها أن البناء الذي تقع به الشقة محل العقد موضوع النزاع أقام على أرض جزئت إلى أربع قطع تتصل جميعها بطريق قائم هو شارع مدينة فإن الحكم المطعون فيه إذ غلص إلى عدم بطلان عقد البيع يكون قد انتهى إلى نتيجة صحيحة قانوناً .

الطعن رقم ١١٦٥ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٢٥٤ بتاريخ ١٨/١/١٩٨٣

المعرة ابتداء فى تحديد مدى خضوع أو عدم خضوع الأرض لقانون تقسيم الأراضى بما وضعته أحكامه فى ذلك من قواعد و ما حددته من ضوابط - و هى أحكام أمره و مصلقة بالنظام العام ، و من ثم فإنه لا تعويل على ما يرد دونها بأحكام التعاقد . و إذ لم يفتن الحكم المطعون فيه لذلك ، و كان ما استخلصه مع هذا - مما ورد بأحد بنود عقد البيع من إلزام المشتري بترك طريقين بالأرض المبيعة للمرور منها لباقى أرض البائع لا يودى إلى تلك النتيجة التى رتبها عليه إذ أن هذا الإلتزام لا يبدو -أخذاً بصريح عبارته واستهداء بهايته - أن يكون تقريراً لحق إرتفاق بالمرور لصالح البائع على الأرض المبيعة - دون أن يحمل أية دلالة على أن البيع أنصب على أرض مقسمة أو تخضع لقانون التقسيم .

الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٩٤٥ بتاريخ ٢٣/١٠/١٩٨٥

مؤدى نص المادتين الأولى و العاشرة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضى المعدة للبناء وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن تجزئة الأرض المعدة للبناء إلى عدة قطع لا يعتبر تقسيماً ولا يخضع لأحكام قانون التقسيم إلا إذا كان المقصود منها هو عرض هذه القطع للبيع أو للمبادلة أو للتأجير أو للتحكير ، فإن كانت لغرض هذا الغرض عرجت عن نطاق تطبيق هذا القانون ، و من ثم فإنه لا يعد تقسيماً بالمعنى المتقدم بيانه تجزئة قطعة الأرض بين مالكيها ليقسم كل منهم سكناً عليها أو ليقسم مالك القطعة عدة مبان عليها . لما كان ذلك و كان البين من الأوراق أن القصد من عقد القسمة موضوع الدعوى هو إنهاء حالة الشروع بين مالكي الأرض المقسمة ، فإنه لا مجال لتطبيق القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ على واقعة النزاع .

الطعن رقم ١٩٩٠ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٦٦٨ بتاريخ ١١/٦/١٩٨٦

- النص فى المادة الأولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضى المعدة للبناء على أنه " فى تطبيق أحكام هذا القانون تطلق كلمة تقسيم على كل تجزئة لقطعة أرض إلى عدة قطع بقصد عرضها للبيع أو المبادلة للتأجير أو للتحكير لإقامة مبان عليها متى كانت إحدى هذه القطع غير متصلة بطريق قائم " يدل على أن شرط عدم خضوع الأرض لهذا القانون أن تكون جميع قطع الأرض المقسمة متصلة بطريق قائم .

- النص فى المادة ٢٣ من القانون - رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضى المعدة للبناء على أنه " ولا يسرى القانون على مدينة مصر الجديدة و على كل تقسيم يكون بسبب أهميته أو بسبب أن الحكومة

فذلكه كله أو بعضه موضوع نظام خاص صدر به مرسوم * ، يدل على أن شرط عدم خضوع مثل هذا التقسيم للقانون أن يكون موضوع نظام خاص صدر به مرسوم من الجهة المختصة بذلك .

الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٥١ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٣٤ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٥

إن كانت الشركة الطاعة - وهى إحدى شركات القطاع العام لا تعبر عن الأشخاص العامة إلا أن الثابت من أحكام القانون ٥٦٥ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٠٩ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء الشركة العامة للتصوير السياحى و التى تحول إسمها فى سنة ١٩٦٨ إلى إسم الشركة الطاعة أن الدولة أناطت بها إقامة منطقة المعمورة ومرافقها وإدارتها وإستقلالها بما لازمة أن تتولى الشركة الطاعة تخطيط المنطقة وإستصدار قرار محافظة الإسكندرية باعتماد هذه التقسيم إعمالاً لأحكام القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ فى شأن تقسيم الأراضى المدة للبناء المعدل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٢ وإذ تمسكت الشركة الطاعة بأنها إستصدرت بالفعل موافقة مجلس محافظة الإسكندرية باعتماد تقسيم منطقة المعمورة وذلك بالقرار رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦٤ وقد وضع من منطقة التقسيم تحديد الشوارع واليادين والحدائق والمتزهات العامة والأسواق ومنها سوق المعمورة التجارى الذى يقع به محل النزاع وتمسكت بأنها قصبت من إقامة تقديم الخدمات لرواد شاطئ المعمورة والمصطافين بغرفى إستيجاتهم ولوازمهم بما يسبغ عليه صفة المال العام وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وذهب إلى أن العلاقة بين الشركة الطاعة والمطعون ضدهما هى علاقة إيجارية وأخضع مقابل الإنضاع محل النزاع لقواعد تحديد الأجرة وفقاً لقانون إيجار الأماكن على سند من أن الشركة الطاعة من أشخاص القانون الخاص وأن محل النزاع يقع فى وسط المنطقة السكنية بالمعمورة بعيداً عن الشاطئ فى حين أن الدولة - وعلى ما سلف بيانه - أن تعهد لأحد أشخاص القانون الخاص بإدارة المرفق العام إستقلاله وأن معاد التخصيص للمنتفعة العامة جاء مطلقاً ولم يقصره المشرع على أرض الشواطى وحدها ، وأن هذا التخصيص قد يكون بالفعل أو بأداة تشريعية أو قرار وزارى فإن الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وقد أدى به هذا المبدأ الخاطى الذى اعتصمه إلى إغفال بحث دفاع الشركة الطاعة سالف البيان وهو دفاع جوهرى أن صح قد يعتبر به فى رأى فى الدعوى وهو ما يعيب الحكم بالقصور فى التسيب لإخلاله بحق الدفاع فضلاً عن مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه .

الطعن رقم ٢٣٣٧ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ١٠٠٥ بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٢٦

إذا كانت العبارة ابتداء فى تحديد مدى خضوع الأرض لقانون تقسيم الأراضى هى بما وضعه أحكامه فى ذلك من قواعد وما حددته من ضوابط وهى أحكام آمرة ومعلقة بالنظام العام وكانت المادة الأولى من

القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ - الذى ينطبق على واقعة النزاع - قد بينت ماهية التقسيم فصنت على أن [تطلق كلمة "تقسيم" على كل تجزئة لقطعة أرض إلى عدة قطع بقصد عرضها للبيع أو للمبادلة أو للتأجير أو للتحويل لإقامة مان عليها متى كانت إحدى هذه القطع غير متصلة بطريق قائم] . و كان النص فى المادة التاسعة من ذات القانون قاطع الدلالة على أن الموافقة على التقسيم لا تثبت إلا بقرار من وزير الشئون البلدية والقروية - الذى حل محله المحافظ - ينشر فى الجريدة الرسمية و أن المشروع رتب على هذا القرار آثاراً هامة و أن موافقة الجهة القائمة على أعمال التنظيم صراحة أو إيجابياً على مشروع التقسيم لا يبنى عن وجوب صدور قرار باعتداده و لا تقوم مقامه فى إحداث الآثار التى رتبها القانون على صدوره و بالتالى فلا يرتفع بها الخطر من التصرف فى الأراضى المقسمة الواردة فى المادة العاشرة لأن نص هذه المادة صريح فى أن المشروع جعل جواز التصرف فى تلك الأراضى موهوباً بصدور قرار بالموافقة على التقسيم و بإبداء صورة رسمية منه الشهر العقارى .

* الموضوع الفرعى : قيود الإرتفاع :

الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٩٧٢ بتاريخ ١٩٨٤/٤/١١
مؤدى نص المادة ١١ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ و لائحته التنفيذية - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه فى حالة عدم الوصول بالمبائى إلى الإرتفاع الذى تسمح به قيود الإرتفاع فيحسب من قيمة الأرض المخصصة لمنفعة البناء و من تكاليف إقامة الأساسات و التوصلات الخارجية للمرافق نسبة بقدر ما أقيم من طوابق إلى العدد الذى تسمح به قيود الإرتفاع و هو ما يصدق على حالة التعلية فى مبنى أقيم دون إستكمال قيود الإرتفاع إذ يصين إحصاء حصة هذه المبائى المستبدلة فى كل قيمة الأرض المخصصة لمنفعة البناء و غيرها على النحو المتقدم و ذلك بنسبة ما أقيم فعلاً من أدوار مستبدلة إلى العدد الكلى الذى تسمح به قيود الإرتفاع .

* الموضوع الفرعى : قيود البناء الإنشائية :

الطعن رقم ١٣٣ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٩٧ بتاريخ ١٩٦٢/١/٢٥
تعتبر قيود البناء الإنشائية حقوق إرتفاق مبادلة مقررة لقائدة جميع العقارات التى تقام فى حى معين إذ يوجب عليها أن تصبح كل قطعة أرض مرتقفاً بها لمنفعة جميع القطع الأخرى التى فى نفس الحى بحيث إذا خالفها بعض الملاك أصبح الآخرون فى حل من الإلتزام بها لإتفاء سبب هذا الإلتزام أو المحكمة منه

الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٦٦٨ بتاريخ ١٤/١١/١٩٣٧

تعتبر قيود البنك الإنشائية حقوق إرثاق متبادلة مقررة لفائدة جميع المقاررات التى تقع فى المنطقة يترتب عليها أن تصبح - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - كل قطعة من الأرض مرتفقا بها لفائدة جميع القطع الأخرى بحيث يكون مسبب إلتزام مالك كل قطعة بإحرام حقوق الإرثاق المقررة عليها لمصلحة القطع الأخرى هو إلتزام ملاك هذه القطع بإحرام حقوق الإرثاق المقابلة .

الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٤٢٨ بتاريخ ٢٩/٧/١٩٦٨

- قيود البناء الإنشائية تعتبر - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - حقوق إرثاق متبادلة مقررة لفائدة جميع المقاررات الكائنة فى الحى و التى فرضت لمصلحةها تلك القيود فإذا خالفها أغلب أهل الحى أصبح صاحب العقار المرتفق به لى حل من الإلتزام بها مسبب هذا الإلتزام .

- مفاد نص المادة ١٨ و ١/١ و ٢ من القانون المدنى أن القانون و قد يحسب قيود البناء الإنشائية حقوق إرثاق جعل لملكى المقاررات المرتفقة أن يطالبوا بها مالك المقار المرتفق به و فى حالة مخالفته لملك القيود فإن الأصل أن يطالبوه بتنفيذها عينا عن طريق طلب الإصلاح العينى للمخالفة غير أن المشرع رأى أنه قد يترتب على ذلك إرهاب صاحب المقار المرتفق به إذا طلب منه إزالة بناء ضخم أقامه مخالفا لما فرض عليه من القيود فأنجز فى هذه الحالة الإكتفاء بالتعويض إذا وجد القاضى أن هذا إجراء عادل فيه الكفاية و ذلك على قرار ما قرره المشرع فى المادة ٢٠٣ فى شأن تنفيذ الإلتزام إذا كان فى التنفيذ العينى إرهاب للمدعى و متى كان المشرع قد جعل الحكم بالتعويض بديلا عن الحكم بالإصلاح العينى للمخالفة فإن القضاء بالتعويض لا يكون إلا حيث يطالب صاحب المقار المرتفق مالك المقار المرتفق به بالإصلاح العينى أما إذا رفعت الدعوى ابتداء من مالك المقار المرتفق به بطلب تحكيمه من إقامة بناء مخالف لما فرض عليه من القيود أو تكملة هذا البناء فلا يكون للقاضى أن يصرح له بذلك مقابل تعويض يدفعه لأصحاب المقاررات المقررة هذه القيود لمصلحةها ما داموا هم قد تمسكوا بوجوب إحرامها باعتبارها حقوق إرثاق تبادلية و ذلك لما ينطوى عليه هذا القضاء من تصريح بارتكاب مخالفة لما تنفع أو باستفحال مخالفة بدئى فيها ، و لم يقصد المشرع من إيراد حكم المادة ١٨ و ٢/١ من القانون المدنى تحويل القاضى الحق فى مخالفة حقوق الإرثاق هذه و إنما كل ما قصده هو عدم إرهاب مالك المقار المرتفق به بإزالة المباني المخالفة لما فرض عليه من قيود فى حالة وقوع هذه المخالفة فعلا قبل أن يرفع الأمر إلى القاضى فإذا لم تطلب هذه الإزالة فلا يكون هناك محل للحكم ببدليها و هو التعويض الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١١٧٦ بتاريخ ٢٥/٥/١٩٧٦

- نص المادة ١٠١٨ من القانون المدني في فقرتها الأولى ، يدل على أن قيود البناء الإضافية التي تدرج عادة في بيع الأراضى المقسمة و تلزم المشترين لهذه الأراضى بالبناء على مساحة محددة وعلى غط معين أو بعدم تجاوز إرتفاع محدد أو غير ذلك تكون منشئة لحقوق إرتفاق متبادلة لفائدة جميع المقارات ، ما لم يقيم الدليل على أن الطرفين قصدا إلى غير ذلك ، و يكون لأصحاب المقارات المقررة لها هذه الحقوق أن يطالبوا صاحب المقار المرتفق به بالإلتزام بهاو لا يجوز إتفاق بين البائع و أحد المشترين دون موافقة الباقي الإعفاء منها كلها أو بعضها ، إلا أنه إذا ما ألف أغلب ملاك الأراضى مخالفة تلك القيود و درجوا على ذلك ، أصبح المقار المرتفق به فى حل من الإلتزام بها لإنتفاء سبب الإلتزام .

- إذ كان الثابت من تقرير الخبر - الذى إستند إليه الحكم المطعون فيه - أن قطع الأرض الخاضعة للتقسيم تبلغ تسعة و سبعين قطعة خائف أصحاب أربعة عشرة منها شروط التقسيم بعدم تركهم المسافات المقررة مع إقامة دكاكين كما خالف أصحاب ست منها الإرتفاع المسموح به ، و أن نسبة المخالفين للقيود خمسة و عشرين فى المائة و هو عدد قليل بالنسبة لمن لم يخالف قيود التقسيم ، و إذ إستخلص الحكم أن غالبية الملاك لم تتنازل عن القيود الإضافية المذكورة ، و أن من حقاها التمسك بها قبل من خالفها و أن من خالفها لا يعدو أن يكون عدداً ضئيلاً ، و أن المطعون عليه - أحد الملاك - لم يتنازل عنها صراحة أو ضمناً ، و هو إستخلاص صالح من وقائع تودى إليه و لا معقب عليه لصلقه بأمر موضوعى لما كان ذلك و كان الحكم قد انتهى إلى أن المطعون عليه و هو من إلتزم بقيود التقسيم الحق فى مطالبه الطاعن وهو جار ملاحظ أن شروط التقسيم - بالتنفيذ المعنى أو التعويض فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق .

- مفاد نص الفقرة الثانية من المادة ١٠١٨ القانون المدني أن القانون قد جعل الحكم بالتعويض بديلاً عن الحكم بالإصلاح المعنى - عند مخالفة أحد الملاك لقيود البناء الإضافية - فى الأحوال التى تجوز فيها المطالبة بإصلاح المخالفات عيناً ، و التى ترى فيها الحكمة أن فى ذلك إرهاقاً لصاحب المقار المرتفق به المالك المخالف - ففى هذه الأحوال يجوز للمحكمة الإكفاء بالحكم بالتعويض .

الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٣٢٨ بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٧

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن قيود البناء الإضافية تعبر حقوق إرتفاق متبادلة مقررة لفائدة جميع المقارات التى تقام فى حى معين إذ يرتب عليها أن تصبح كل قطعة من الأرض مرتفقا بها لمنفعة جميع القطع الأخرى التى فى نفس الحى بحيث إذا خالفها بعض الملاك أصبح الآخرون فى حل من الإلتزام بها لإنتفاء سبب هذا الإلتزام أو الحكمة منه .

الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤١٦ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٨

القرر فى قضاء هذه المحكمة أن مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ١٠١٨ من القانون المدنى يدل على أن قيود البناء الإنشائية التى تدرج عادة فى بيوع الأراضى المقسمة و تلزم المشترين لهذه الأراضى بالبناء على مساحة محددة و على نمط معين أو بعدم تجاوز لارتفاع محدد أو غير ذلك تكون منشئة لحقوق إرتفاق متبادلة لفائدة جميع المقارات ، و يكون لأصحاب المقارات المقسرة لها هذه الحقوق أن يطالبوا صاحب المقار المرتفق به بالإتزام بها ، و تبث الفقرة الثانية من المادة ساقطة الذكر بالتعويض فى حالة عدم إمكان إصلاح المخالفة عيناً .

تأمين

* الموضوع الفرعي : للتأمين الإجبارى على السيارات

الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٧٢ بتاريخ ١٨/٢/١٩٦٥

إذا كان المشرع المصرى - قبل العمل بالقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية عن حوادث السيارات - لم يورد نصاً خاصاً يقرر للمضروور حقاً مباشراً فى مطالبة المؤمن بالتعويض الذى يسأل عنه هذا الأخير قبل المستامن ، فإنه لا يكون للمضروور قبل العمل بهذا القانون الرجوع على المؤمن بحق مباشر إلا حيث تتضمن وثيقة التأمين إشاراتاً لمصلحة الغير ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص من شروط وثيقة التأمين أن طرفها قصد الإشارات لمصلحة الغير وخوفاً بذلك للمضروور حقاً مباشراً فى منافع العقد طبقاً للقواعد العامة فى القانون ، فإن ذلك لا يمنع من أن يكون للمؤمن الاحتجاج على المضروور بالدفع التى نشأت قبل وقوع الحادث لأن المضروور إنما يتلقى حقه المباشر كما هو بالدفع التى ترد عليه وقت وقوع الحادث وفى الحدود التى رسمها عقد التأمين الذى أنشا له هذا الحق .

الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٣٧٨ بتاريخ ٢٥/٣/١٩٦٥

إذا كان نص الشرط الأول من وثيقة التأمين المطابق للنموذج الملحق بقرار وزير المالية والإقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ والصادر تنفيذاً للمادة الثانية من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات قد جرى بأن " يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية الناشئة عن الوفاة أو إيه إصابة بدنية تلحق أى شخص من الحوادث التى تقع من السيارات المؤمن عليها ويسرى هذا الالتزام لصالح الغير من حوادث السيارات إيا كان نوعها ولصالح الركاب أيضاً من حوادث سيارات النقل فيما يخص بالراكبين المسموح بركوبهما طبقاً للفقرة "هـ" من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ما لم يشملها التأمين المنصوص عليه فى القوانين رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ و ٨٩ لسنة ١٩٥٠ و ١١٧ لسنة ١٩٥٠ ، ولا يلقى التأمين للمسئولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن إيه إصابة بدنية تلحق زوج قائد السيارة وأبويه وأبنائه ، ويعتبر الشخص راكباً سواء أكان فى داخل السيارة أو ساعد إليها أو نازلاً منها ، ولا يشمل التأمين عمال السيارة " فإن مودى ذلك أن التأمين من المسؤولية المدنية حينما تكون السيارة المؤمن عليها مسياراً نقل لا يفيد منه إلا الراكبين المسموح بركوبهما طبقاً للفقرة "هـ" من المادة السادسة عشرة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ دون غيرهما فلا يشمل قائد

السيارة نزولاً على حكم دلالة اللفظ الواضحة وإعمالاً لحكم الإستثناء الوارد فى نهاية الشرط من أن التأمين لا يشمل عمال السيارة إذ ما من شك أن قائد السيارة يعتبر من عمالها ، وليس بصحيح القول بأن عدم ورود قائد السيارة بين من حرمهم شرط الوثيقة من التأمين من زوج وأب وابن من مقتضاة إفادة قائد السيارة من التأمين ذلك أن الحرمان من التأمين إذا كان قد شمل الزوج والأب والابن بحكم صلتهم بقائد السيارة فإن الحرمان من باب أولى يشمل قائد السيارة الموصول به ومن ثم فإذا اعتبر الحكم المطعون فيه قائد السيارة النقل من بين ركابها الذين يفيدون من التأمين وإنه لا يندرج تحت عمال السيارة النقل المستثنين من هذا التأمين فإنه يكون قد مسخ الشرط الوارد فى وثيقه التأمين وأخطأ فى تأويل المادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ والمادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ .

التعويض رقم ٣٤ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ١٩٩ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٤

أوجب المشرع فى المادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وفواعل المرور على كل من يطلب ترخيصاً لسيارة أن يقدم وثيقة تأمين عن الحوادث التى تقع منها ، ثم أصدر لإستكمال الغرض من هذا النص القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ونص بالفقرة الأولى من المادة الخامسة منه على إلزام المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو أى إصابة بدنية تلحق بأى شخص من حوادث السيارات . و إذ لم يكن للمضروور طبقاً للقواعد العامة وقبل العمل بالقانونين المشار إليهما فى أول يناير ١٩٥٦ أن يرجع على شركة التأمين إلا بالدعوى الغير مباشرة إستعمالاً لحق مدنية المؤمن له قبلها ، و كان المشرع قد رأى أن يخرج على هذه القواعد تحقيقاً للأغراض التى إستهدف بها حماية المضروور وضماناً لحصوله على حقه فى التعويض الجائر للضرر الذى وقع عليه مهما بلغت قيمة هذا التعويض بما أورده فى عجز الفقرة الأولى من المادة الخامسة المشار إليها من القانون رقم ٦٥٢ سنة ١٩٥٥ وجعل بذلك للمضروور من الحادث الذى يقع من سيارة مؤمن عليها أن يرجع على شركة التأمين بدعوى مباشرة لإقتضاء التعويض عن الضرر الذى أصابه عن ذلك الحادث ، و إذ لا تشترط هذه المادة لرجوع المضروور بالدعوى المباشرة على المؤمن أن يستصدر أولاً حكماً بتقرير مسؤولية المؤمن له عن الحادث وتحديد مبلغ التعويض المستحق عنه ، فإن مفاد ذلك مرتبطاً بحق المضروور فى الرجوع على المؤمن بهذه الدعوى على النحو السالف الذكر أنه يكفى أن يكون المؤمن له شخصاً فى الدعوى تحكم عليه فيها حيث يتسنى له أن يدفع مسؤوليته أن كان لذلك وجه وحتى لا يفقد المضروور إحدى المزاي التى أوجدها له المشرع بتقرير حقه فى هذه الدعوى ، فإذا اعتصم

المؤمن له ليصدر الحكم بالمسئولية في مواجهته لحسب الحكم أن يفصل في تقرير مبدأ المسئولية بالنسبة له بما يعتبر حجة عليه .

الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٥٠٠ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٧

أنشأ المشرع بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ " بشأن التأمين الإجبارى من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات " للمضروور في هذه الحوادث دعوى مباشرة قبل المؤمن ولنص على أن تخضع هذه الدعوى للتقادم المنصوص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون المدنى وهو التقادم الثلاثى المقرر للدعوى الناشئة عن عقد التأمين و لولا هذا النص لسرى على تلك الدعوى المباشرة التقادم العادى لأنها لا تعبر من الدعوى الناشئة عن عقد التأمين المنصوص عليها في المادة ٧٥٢ .

الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٤٣ بتاريخ ١٩٧٠/١/٨

مقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ أنه لا يشترط لإلزام شركة التأمين بمبلغ التعويض سوى أن يكون محكوما به بحكم قضائى نهائى و إذا كان المبلغ الذى حكم به للمطعون عليه المضروور - هو تعويض صدر به حكم نهائى من محكمة الجنح المستأنفة فإنه يتحقق بذلك موجب تطبيق تلك المادة و لا يدخل هذا البحث في نسبية الأحكام و لى أن شركة التأمين لم تكن مظهة في الدعوى التى صدر فيها الحكم الجنائى لأن إلزامها بتغطية مبلغ التعويض ليس مصدره المادة ٤٥ من القانون المدنى المتعلقة بمجبة الأحكام وإنما مصدره المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ و تحقق الشرط الذى نصت عليه و القول بأن لشركة التأمين أن تنازع في مقدار التعويض المحكوم به مؤداه أن تحدد مسئوليتها بما يحكم به عليها و قد يقل عما حكم به ضد المؤمن له و لى ذلك مخالفة لصريح نص المادة الخامسة المشار إليها .

الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١١ بتاريخ ١٩٧٢/١/٢٠

لم يورد المشرع المصرى قبل العمل بالقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسئولية عن حوادث السيارات نصا خاصا يقرر أن المصاب حقاً مباشراً في مطالبة المؤمن بالتعويض الذى يسأل عنه قبل المستأنم ، و من ثم فلا يكون للمضروور قبل العمل بهذا القانون - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الرجوع على المؤمن بحق مباشر إلا حيث تتضمن وثيقة التأمين إشرافاً لمصلحة الغير .

الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٦٨ بتاريخ ١٩٧٢/٢/١٥

مفاد نص المواد الثانية و السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات و قواعد المرور والخامسة و الثالثة عشرة من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسئولية المدنية

الناشئة عن حوادث السيارات مرابطة ، أن التأمين الإجبارى على السيارة الخاصة "الملاكى" لا يشمل الأضرار التى تحدث لركابها ، و لا يغطى التأمين فى هذه الحالة المسؤولية المدنية عن الإصابات التى تقع هؤلاء الركاب و لا عبء بما يقال من أنه كان ملحوظا وقت التأمين أن السيارة المؤمن عليها مملوكة لشركة مقاولات و معدة لنقل عمالها ، طالما أن الثابت من الوثيقة ، أن تلك السيارة هى سيارة خاصة "ملاكى" إذ أن هذا الوصف بمجرد كاف لأن يكون التأمين قاصرا على الأضرار التى تحدث للغير دون ركاب السيارة طبقا للقانون .

الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٣٧ مكتب قضى ٢٣ صفحة رقم ١١٦ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٥

أنشأ المشرع بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات دعوى مباشرة للمضروور قبل المؤمن ، و نص على أن تخضع هذه الدعوى للتقدم المنصوص عليه فى المادة ٧٥٢ من القانون المدنى ، و هو التقدم الثلاثى المقرر للدعوى الناشئة عن عقد التأمين .

الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٣٧ مكتب قضى ٢٣ صفحة رقم ٦٣٥ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٤

أنشأ المشرع بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات للمضروور فى هذه الحوادث دعوى مباشرة قبل المؤمن و نص على أن تخضع هذه الدعوى للتقدم المنصوص عليه فى المادة رقم ٧٥٢ من القانون المدنى و هو التقدم الثلاثى المقرر للدعوى الناشئة عن عقد التأمين ، و لولا هذا النص لسرى على تلك الدعوى التقدم العادى ، لأنها لا تحير من الدعوى الناشئة عن عقد التأمين المنصوص عليها فى المادة ٧٥٢ السالفة .

الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٤١ مكتب قضى ٢٧ صفحة رقم ٥٧٤ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٦

إذ نصت الفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ على أن " يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة مدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارات إذا وقعت فى جمهورية مصر ، و ذلك فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ و يكون إلتزام المؤمن بقيمة ما يحكم به قضائياً من تعويض مهما بلغت قيمته ويؤدى المؤمن مبلغ التعويض إلى صاحب الحق فيه " فقد أصبحت عن أنه لا يشترط لإلزام شركة التأمين بمبلغ التعويض سوى أن يكون محكوماً به بحكم قضائى نهائى و إذ كان الحكم الابتدائى الصادر بإلزام المؤمن له المطعون عليه الثانى - بالتعويض قد أصبح نهائياً بالنسبة للمطعون عليهما لعدم إستئنافه من أيهما و كان من غير

الجائز أن تضار الطاعة بإستئنافها ، فإنه يتحقق بذلك موجب تطبيق تلك المادة و لا يكون لشركة التأمين في الإستئناف المرفوع من الطاعة أن تنازع في مقدار التعويض المحكوم به أو أن تحدد مسؤوليتها بأقل مما حكم به ضده المؤمن له لما في ذلك من مخالفة نصير نص المادة الخامسة المشار إليها . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وقضى بإلزام شركة التأمين - المطعون عليها الأولى - بتعويض يقل عن المبلغ المحكوم به نهائياً على المؤمن له - المطعون عليه الثاني - فإنه يكون غلطاً في القانون .

الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٢٩٩ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٨

مؤدى نص المادتين ١٦ و ٣/٢ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ، و البند الخامس فقرة ج من الشروط العامة المنقحة بنموذج وثيقة التأمين الذى صدر به قرار وزير المالية و الإقتصاد رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٥ الخاص بتنفيذ حكم المادة الثانية من القانون المذكور - أن لشركة التأمين أن ترجع على مالك السيارة المؤمن له لإسداد ما تكون قد دفعته من تعويض للمضروور في حوادث السيارات في حالة ما إذا كان قائد السيارة مرتكب الحادث قد قادها بموافقة المؤمن له بدون رخصة تجيز قيادته لها ، كما أن للمؤمن أن يدلع دعوى الضمان التى يقيمها مالك السيارة قبله بعدم إلتزامه بتعويضه عن الضرر الناتج عن وقوع الخطر المؤمن منه في هذه الحالة ، لما كان ذلك و كان الثابت أن الشركة الطاعة - شركة التأمين - قد تمسكت لأول مرة أمام محكمة الإستئناف بأن المطعون عليها الأولى سمحت للمطعون عليه الثانى بقيادة السيارة دون أن يكون مرخصاً له بذلك ، و كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدلائل الجوهرى الذى قد يطر به وجهه الرأى فى الدعوى و إكتفى بالإحالة إلى أسباب حكم محكمة أول درجة التى لم يتناول هذا الدفاع إذ لم يسبق لإثارته أمامها لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور .

الطعن رقم ٨١٤ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٣١٧ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٣٠

تنص المادة ٧٤٧ من التقنين المدني على أن التأمين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدى إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذى إشتروا التأمين لصالحه مبلغاً من المال أو أى عوض مالى آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد مما مفاده أن الضرر المؤمن منه و الذى يجب تغطيته هو نشوء الدين في ذمة المؤمن له بسبب يحقق مسؤوليته أى كان نوعها تقصيرية كانت أم تعاليفية إلا أن المادة ١٨ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات قد نصت على أنه .. يجوز للمؤمن إذا إلتزم أداء التعويض في حالة وقوع المسؤولية المدنية على غير المؤمن له و غير من صرح له بقيادة سيارته أن يرجع على المسئول عن الأضرار لإسداد ما يكون قد أداه من تعويض .. كما قررت

المادة ١٩ منه أنه ،، لا يتوجب على حق الرجوع المقرر للمؤمن طبقاً لأحكام المواد الثلاثة السابقة أى مساس بحق المضرور ،، فإن مفادها أن نطاق التأمين من المسؤولية في ظل العمل بأحكام هذا القانون أصبح لا يقتصر على فعل المؤمن له و تابعه وحدهما و إنما يمتد إلزام المؤمن إلى تغطية المسؤولية المدنية لغير المؤمن له و لغير من صرح له بقيادة السيارة المؤمن عليها و في هذه الحالة أجاز المشرع للمؤمن الرجوع على الغير الذي تولدت المسؤولية عن فعله ليسود منه قيمة ما أداه من التعويض للمضرور و يؤكد هذا النظر عموم نص المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات و قواعد المرور بقولها ،، و يجب أن يغطي التأمين المسؤولية المدنية عن الإصابات التي تقع للأشخاص و أن يكون التأمين بقيمة غير محددة ،، بما يفهم من عموم هذا النص وإطلاقه إمتداد تغطية المسؤولية إلى أفعال المؤمن له و من يسأل عنهم من الأشخاص على حد سواء و ترتيباً على ذلك فإنه لا يشترط لإلزام شركة التأمين بدفع مبلغ التعويض للمضرور سوى أن تكون السيارة مؤمناً عليها لديها و أن تثبت مسؤولية قائدها عن الضرر مع تحديد مقدار التعويض .

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٦٣٠ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٧

نصت المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ سنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية عن حوادث السيارات على إلزام المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أى إصابه بدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارات و أن يكون هذا الإلزام بقيمة ما يحكم به قضائياً من تعويض مهما بلغت قيمة ، فإن مؤدى ذلك أن تكون للمؤمن له - عند تحقق الخطر برجوع المضرور عليه بالتعويض حق الرجوع على المؤمن تنفيذاً لعقد التأمين و حق المؤمن له فى الرجوع على المؤمن بمقتضى عقد التأمين ينشأ مستقلاً عن حق المضرور فى الرجوع على المؤمن مباشرة بموجب نص المادة الخامسة من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ سالفة الذكر .

الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٨٣٧ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٤

لما كانت المادة الثانية من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات و قواعد المرور قد عرفت السيارة النقل بأنها المعدة لنقل البضائع و المهومات و نصت المادة ١٦ فقرة "هـ" من ذات القانون على أن يرخص للسيارة النقل بركوب راكبين ، فإن مفاد هذين النصين أن كل ترخيص بتسيير سيارة نقل يتضمن التصريح بوجود راكبين فيها خلافاً لقائدها و عمالها ، و لما كانت المادة ٦ فقرة ٣ من القانون المشار إليه قد نصت على أن " يكون التأمين فى السيارة الخاصة و الموتوسيكل الخاص لصالح الغير دون الركاب ولهاى أنواع السيارات يكون لصالح الغير و الركاب " و كان نص الشرط الأول من وثيقة التأمين

موضوع الدعوى المطابقة للنموذج الملحق بقرار وزير المالية و الإقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ والصادر تنفيذاً للবাদة الثانية من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات - قد جرى بأن " يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية الناشئة عن الوفاة أو إبة إصابة مدنية تلحق أى شخص من الحوادث التى تقع من السيارات المؤمن عليها ويسرى هذا الإلتزام لصالح الغير من حوادث سيارات النقل فيما يخص بالراكبين المسموح بركوبهما طبقاً للفقرة " هـ " من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ، ما لم يشملها التأمين المنصوص عليه فى القوانين رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ و ٨٩ لسنة ١٩٥٠ و ١١٧ لسنة ١٩٥٠ ولا يغطى التأمين المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن إبة إصابة مدنية تلحق زوج قائد السيارة أو أبويه أو أبنائه ويعتبر الشخص ركباً سواء أكان فى داخل السيارة أو صاعداً إليها أو تنازلاً منها ولا يشمل التأمين عمال السيارة " فإن مؤدى ذلك أن التأمين من المسؤولية المدنية على السيارة النقل يفيد منه الراكبان المسموح بركوبهما طبقاً للفقرة " هـ " من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ أينما كانوا فى داخل السيارة سواء فى " كابيتها " أو فى صندوقها ، صاعدين إليها أو نازلين منها .

الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة قنى ٤٣٧ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٩

نص المادتين ١٨ ، ١٩ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى عن المسؤولية الناشئة عن حوادث السيارات ، مفاده أن نطاق التأمين من المسؤولية فى ظل العمل بأحكام هذا القانون أصبح لا يقتصر على تغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن فعل المؤمن له و تابعه وحدها و إنما يمتد الإلتزام المؤمن إلى تغطية المسؤولية المدنية لغير المؤمن له و لغير من صرح له بقيادة السيارة المؤمن عليها و فى هذه الحالة أجاز المشرع للمؤمن الرجوع على الغير الذى تولدت المسؤولية عن فعله ليسرد منه قيمة ما أداه من التعويض للمضروور و يؤيد هذا النظر عموم نص المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور - المنطبق على واقعة الدعوى - بقولها " و يجب أن يغطى التأمين المسؤولية المدنية عن الإصابات التى تقع للأشخاص و أن يكون التأمين بقيمة غير محدودة " بما يفهم من عموم هذا النص وإطلاقه إمتداد تغطية المسؤولية إلى أفعال المؤمن له و من يسأل عنهم و غيرهم من الأشخاص على حد سواء و لو كان هذا الغير قد استوفى على السيارة فى غفلة منهم و ترتباً على ذلك فإنه لا يشترط لإلتزام شركة التأمين لدفع مبلغ التعويض للمضروور سوى أن تكون السيارة مؤمناً عليها لديها و أن تمت مسؤولية قائدها عن الضرر ، و إذ كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر و قضى برفض الدعوى قبل شركة التأمين - المطعون عليها الثانية - على مجرد إنتفاء مسؤولية الشركة المؤمن لها - المطعون عليه الأول

- و عن الصوبوس رغم ثبوت مسئولية من قاد السيارة - المؤمن عليها لديها من غير تابعي المؤمن لها عن الحادث فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ حجبه عن الرد على ما تمسك به الطاعن من أن أساس مسئولية شركة التأمين هو قانون التأمين الإجبارى من حوادث السيارات دون إزبطات بمسئولية المؤمن له وهو دفاع جوهري من شأنه أن يغير به وجه الرأى فى الدعوى كما يعيب الحكم بالقصور فوق خطئه فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ٨١٤ لسنة ٤٥ مكتب قضاى ٢٩ صفحة رقم ١٦٣٦ بتاريخ ١٠/٢٦/١٩٧٨

النص فى المادة ١٣ من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسئولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات على أنه " فى تطبيق المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ لا يعتبر الشخص من الركاب المشار إليهم فى تلك المادة إلا إذا كان راكباً فى سيارة من السيارات المعدة لنقل الركاب وفقاً لأحكام القانون المذكور " لا يمنع من تغطية التأمين للمسئولية الناشئة عن إصابة الراكب فى سيارة النقل إذا تضمنت وثيقة التأمين النص على ذلك . لأن المادة ٧٤٨ من القانون المدنى تنص على أن " الأحكام المتعلقة بعقد التأمين التى لم يرد ذكرها فى هذا القانون تنظمها القوانين الخاصة " كما تنص المادة ٧٥٣ من القانون المدنى على أنه " يقع باطلاً كل اتفاق يخالف أحكام النصوص الواردة فى هذا الفصل إلا أن يكون ذلك لمصلحة المؤمن له أو لمصلحة المستفيد " و إذ كان مؤدى هاتين المادتين الواردتين ضمن الفصل الثالث الخاص بالأحكام العامة لعقد التأمين أنهما تحكما عقود التأمين كافة و توجبان الأخذ بشروط وثيقة التأمين كلما كانت أصلح للمؤمن له أو المستفيد ، و كان البند الأول من وثيقة التأمين على سيارة المطمون حده الثالث الذى أقر المطمون حده الأول بمذكرته أمام هذه المحكمة بمطابقته للنموذج الذى وضعته وزارة المالية و ألزمت شركات التأمين باتباعه بالقرار ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ تنفيذاً للمادة الثانية من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى ينص على أن " يلتزم المؤمن بتغطية المسئولية الناشئة عن الوفاة أو أية إصابة بدنية تلحق أى شخص من الحوادث التى تقع من السيارة المؤمن عليها و يسرى هذا الإلزام لصالح الغير من حوادث السيارة أياً كان نوعها و لصالح الركاب أيضاً من حوادث سيارات النقل فيما يخص بالراكبين المسموح بركوبها طبقاً للفقرة هـ من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ما لم يشملها التأمين المنصوص عليه فى القوانين ٨٦ لسنة ١٩٤٢ و ١١٧ لسنة ١٩٥٠ .. " فإن نص وثيقة التأمين هذا هو الذى يسرى لأنه أنفع للمستفيدين دون نص المادة ١٣ من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ سائلة البيان .

الطعن رقم ٢١ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٦١٢ بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٩

أوجب المشرع فى المادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور على كل من يطلب ترخيصاً لسيارة أن يقدم وثيقة تأمين - غير محدودة القيمة عن الحوادث التى تقع منها و إستكمالاً للفرض من هذا النص و ضماناً لحصول المضرور على حقه فى التعويض الجابر للضرر فقد أصدر القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات و نص بالفقرة الأولى من المادة الخامسة على إلزام المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو أية إصابة بدنية تلحق بأى شخص من حوادث السيارات كما قررت المواد ١٦، ١٧، ١٨، ١٩ من القانون المذكور حق المؤمن فى الرجوع على المؤمن له لأسوداد ما يكون قد دفعه من تعويض إذا أحصل الأخير بما يكون قد فرضه الأول - عليه من واجبات معقولة و قيود على إستعمال السيارة و قيادتها وكذا إذا ثبت أن التأمين قد عقد بناء على إدلاء المؤمن له ببيانات كاذبة أو إخفاء وقائع جوهرية تؤثر فى قبول المؤمن بتغطية الخطر أو على سعر التأمين أو شروطه أو إستخدام السيارة فى أغراض لا تبيحها الوثيقة واجازت للمؤمن أيضاً إذا إنتزم أداء التعويض فى حالة وقوع المسؤولية المدنية على غير المؤمن له و غير من صرح له بقيادة سيارته أن يرجع على المسئول عن الأضرار لأسوداد ما يكون قد أداه من تعويض على أن لا يوجب على حق الرجوع المقرر للمؤمن طبقاً للأحكام سالفة الذكر أى مساس بحق المضرور قبله ، ومفاد ذلك أن للمضرور من الحوادث الذى يقع من سيارة مؤمن عليها إجبارياً أن يرجع على شركة التأمين بدعوى مباشرة لإقتضاء التعويض عن الضرر الذى أصابه نتيجة الحادث مستمداً حقه فى ذلك من نصوص القانون المشار إليها أنفاً دون أشراط أن يستصدر أولاً حكماً بتقرير مسؤولية المؤمن له عن الحادث وتحديد مبلغ التعويض المستحق عنه و دون ضرورة لإختصاص المؤمن له فى الدعوى ذلك أن إلزام المؤمن له و من يسأل عنهم و غيرهم من الأشخاص غير المصرح لهم بقيادة السيارة المؤمن عليها على حد سواء و من ثم فإن إلزام شركة التأمين بدفع مبلغ التعويض للمضرور لا يستلزم سوى أن تكون السيارة التى وقع منها الحادث مؤمناً عليها لديها و أن تثبت مسؤولية قائدها عن الضرر سواء كان تابعاً للمؤمن له أو غير تابع صرح له بقيادته أو لم يصرح إذ لا أثر لذلك كله إلا بالنسبة للدعوى الرجوع المقرر للمؤمن دون أن يحد إلى حق المضرور قبل الأخير . و إذ كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر و قضى بعدم قبول الدعوى قبل شركة التأمين المطعون عليها الأولى على أساس أن المؤمن له لم يخضع كمسئول عن الحقوق المدنية فى اللجنة الدعوى الماثلة لإقرار مبدأ مسئوليته و مقدار التعويض و ذلك رغم ثبوت وقوع الحادث الذى نشأ عنه الضرر من السيارة المؤمن عليها إجبارياً لدى المطعون عليها الأولى بإحكام النهائية الصادر فى اللجنة فإنه يكون مشوباً بالخطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ١١٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٤٣ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٧

تنص المادة الخامسة من القانون رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى على السيارات على أن " يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارة إذا وقعت فى جمهورية مصر و ذلك فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة ٦ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ " فمن ثم يكون قانون التأمين الإجبارى على السيارات المذكور قد ألحق بحكم المادة الخامسة منه ذات البيان الوارد بالمادة ٦ من قانون المرور رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بصدد تحديد المستفيدين من التأمين فلا يتأثر بقاء هذا البيان بإلغاء قانون المرور المذكور . و بالتالى يظل الوضع على ما كان عليه من أن التأمين على سيارات النقل يكون لصالح الغير و الركاب دون عمالها .

الطعن رقم ٥١٣ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٦٥١ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٣

- التأمين الذى يعقده مالك السيارة عملاً بحكم المادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات و قواعد المرور ليس تأميناً اختيارياً يعقده المالك بقصد تأمين نفسه من المسؤولية من حوادث سيارته الناشئة عن خطئه أو خطأ من يسأل عن عملهم ، و لكنه تأمين إجبارى فرضه المشرع بموجب تلك المادة على كل من يطلب ترخيصاً لسيارة ، و إستهداف به حماية الضرور و ضمان حصوله على حقه فى التعويض الجابر للضرور الذى وقع عليه مهما بلغت قيمة هذا التعويض .

- المستفاد من نص المادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات و قواعد المرور ونصوص المواد ١، ٦، ٨، ١٢، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩ من القانون ٦٥ لسنة ١٩٥٥ و من المحكمة التى إستشهد بها المشرع بإصدار القانونين المشار إليهما أن نطاق المسؤولية التى يلتزم المؤمن بتغطيتها لا تقتصر على مسؤولية مالك السيارة وحده أو من يسأل عن عملهم وإنما تمتد إلى تغطية مسؤولية أى شخص يقع منه حادث السيارة متى ثبت خطؤه و لو إنتفت مسؤولية مالكها .

- للمضروور من الحوادث الذى يقع من سيارة صدرت بشأنها وثيقة تأمين أن يرجع على شركة التأمين بدعوى مباشرة لإقتضاء التعويض عن الضرور الذى أصابه من الحادث ، و متى تحققت مسؤولية مرتكب الحادث لا يشترط لقبول هذه الدعوى قبل المؤمن أن يكون مالك السيارة عتصماً فيها و لا أن يستصنر المضروور أولاً حكماً بقرار مسؤولية مالكها عن الضرور .

الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٤٢٣ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢

إذ كان لا خلاف على ركوب القليل فى صندوق السيارة المعدة لنقل البضائع كما لا خلاف على مطالبة وثيقة التأمين للنموذج الملحق بقرار وزير المالية و الإقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ و الصادر تنفيذاً

للمادة الثانية من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى وكانت هذه الوثيقة فى شرطها الأول تنص على أن " يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية الناشئة عن الوفاة أو أية إصابة بدنية تلحق أى شخص من الحوادث التى تقع من السيارة المؤمن عليها . ويسرى هذا الإلتزام لصالح الغير من حوادث السيارات أياً كان نوعها لصالح الركاب أيضاً من حوادث سيارات النقل فيما يخص بالركاب المصرح بركوبها طبقاً للفقرة " هـ " من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ما لم يشملها التأمين المنصوص عليه فى القوانين ٨٦ لسنة ١٩٤٢ و ١٧٧ لسنة ١٩٥٠ . ولما كان قرار وزير الداخلية المنفذ للقانون واجب التطبيق " القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور " قد أوجب فى المادة ٥١ منه تخصيص ٥٠ سم من مقعد "كائنة" سيارة النقل لجلوس القائد و ٤٠ سم لكل من الشخصين المصرح بركوبها بجواره مما مؤداه أن الراكبين اللذين يهيدان من التأمين هما المسموح بركوبها إلى جوار القائد فى مقعد " الكائنة " وأن من خلاهما لا يصدق عليه وصف الراكب ولا يمد إليه نطاق التأمين .

الطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٥٩٨ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٩

النص فى المادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور وفى المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ وفى المادة ١٣ من ذات القانون تدل مواءمة على أن التأمين الإجبارى على السيارة الخاصة لا تشمل الأضرار التى تحدث لركابها ولا يغطى التأمين فى هذه الحالة المسؤولية المدنية عن الإصابات التى تقع هؤلاء الركاب ، و إذ كان هذه النصوص واضحة جلية فهى قاطعة الدلالة على المراد منها ولا يجوز الخروج عليها أو تأويلها .

الطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٢٣٤ بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٣

مفاد نص المادتين ١٨ ، ١٩ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ، أن نطاق التأمين من المسؤولية الناشئة عن فعل المؤمن له و تابعه وحدها وإنما يمد إلتزام المؤمن إلى تغطية المسؤولية المدنية لغير المؤمن له و لغير من صرح له بقيادة السيارة المؤمن عليها ، و فى هذه الحالة أجاز المشرع للمؤمن الرجوع على الغير الذى تولدت المسؤولية عن فعله ليسود منه قيمة ما أداه من التعويض للمضروب و يؤيد هذا النظر عموم نص المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور - و الذى يحكم واقعة الدعوى - بما يفهم من عموم هذا النص و إطلاقه من إحصاء تغطية المسؤولية إلى أفعال المؤمن له و من يسأل عنهم و غيرهم من الأشخاص على حد سواء ، و تريباً على ذلك فإنه لا يشترط لإلتزام شركة التأمين بدفع مبلغ التعويض للمضروب سوى أن تكون السيارة مؤمناً عليها لديها و أن تثبت مسؤولية قائدها عن الضرر

الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ١٥٦٣ بتاريخ ١٩٨١/٥/٢١

- مفاد المادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ٥٥ بشأن السيارات و قواعد المرور، و الفقرة الأولى من المادة الخامسة و المواد ١٦، ١٧، ١٨، ١٩ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ٥٥ بشأن التأمين الإجبارى على المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات أن للمضروب من الحادث الذى يقع بالسيارة المؤمن عليها إجبارياً أن يرجع على شركة التأمين مباشرة لإقتضاء التعويض عن الضرر الذى أصابه نتيجة الحادث مسعداً حقه فى ذلك من نصوص القانون المشار إليها آتفاً دون إشراط أن يستصدر أولاً حكماً بقرير مسؤولية المؤمن له عن الحادث و دون ضرورة لإختصاص المؤمن له فى الدعوى ، ذلك أن إلزام المؤمن طبقاً للأحكام سالفة الذكر يمتد إلى تغطية المسؤولية عن أفعال المؤمن عليه له و من يسأل عنهم من الأشخاص غير المصرح لهم بقيادة السيارة المؤمن عليها على حد سواء .

- إلزام شركة التأمين بدفع مبلغ التعويض للمضروب لا يستلزم سوى أن تكون السيارة التى وقع منها الحادث مؤمناً عليها و أن تثبت مسؤولية قائدها عن الضرر سواء كان تابعاً للمؤمن له أو غير تابع ، صرح له بقيادتها أو لم يصرح إذ لا أثر لذلك كله إلا بالنسبة لدعوى الرجوع المقررة للمؤمن دون أن يمتد حق المضروب لبل الأخير .

الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ١٢٥٠ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٦

- تنص المادة الخامسة من القانون رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى على السيارات على أن " يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن إصابة بدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارات إذا وقعت فى جمهورية مصر و ذلك فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة ٦٥ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ " فمن ثم يكون قانون التأمين الإجبارى على السيارات المذكورة قد ألحق بحكم المادة الخامسة منه ذات البيان الوارد بالمادة ٦ من قانون المرور رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بصدد تعديل المستفيدين من التأمين فلا يتأثر بقاء هذا البيان بإلغاء قانون المرور المذكور .

- مؤدى نص المادة ١٦/ب من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ أن التأمين عن المسؤولية المدنية على سيارة النقل يفيد منه الركاب المسموح بركوبهما أينما كانوا فى داخل السيارة سواء فى كابينتها أو فى صندوقها صاعدين إليها أو نازلين منها دون تخصيص بأن يكونا من أصحاب البضاعة المحملة على السيارة أو من النابئين عنهم ما دام لفظ "الراكب" قد ورد فى النص عاماً و لم يتم الدليل على تخصيصه و يتعين جملة على عمومته .

الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٨٠ بتاريخ ١٩٨٣/١/١١

مفاد المادتين ٢ و ٦ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ و المواد ٥ و ١٣ و ١٧ و ١٩ من القانون ٥٦٢ لسنة ١٩٥٥ و المادة الخامسة من القرار ١٥٢ سنة ١٩٥٥ الخاص بوثيقة التأمين النموذجية أن المشرع يهدف إلى تحويل المضرور من حوادث السيارات حقاً في مطالبة المؤمن بالتعويض في الحالات المبينة بالمادة الخامسة من القرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ الصادر بوثيقة التأمين النموذجية ومنها استعمال السيارة في غير الغرض المبين برخصتها - دون أن يستطيع المؤمن أن يحتج قبله بالدفع المستعملة من عقد التأمين والتي يستطيع الاحتجاج بها قبل المؤمن له و منح المؤمن في مقابل ذلك حق الرجوع على المؤمن له بقيمة ما يكون قد أداه من تعويض فإذا ما غير المؤمن له وجه استعمال السيارة من سيارة خاصة و على خلاف الغرض المبين برخصتها إلى سيارة لنقل الركاب بالأجر التزم المؤمن بتغطية الأضرار التي تحدث للركاب وللغير معاً ، و القول بغير ذلك من شأنه أن يجعل النص على حق المؤمن في الرجوع على المؤمن له بما أداه من تعويض عند استعمال السيارة في غير الغرض المبين برخصتها لغواً لا طائل منه وهو ما يتزعمه المشرع .

الطعن رقم ١٨٢٧ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٨٤٤ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٩

مؤدى نص المادة الخامسة من القانون رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى على السيارات أنه قد ألحق بحكمها ذات البيان الوارد بالمادة السادسة من قانون المرور ٤٤٩ سنة ١٩٥٥ الذى تضمن النص على أن " يكون التأمين فى السيارة الخاصة و الموتوسيكل الخاص لصالح الغير دون الركاب و لباقي أنواع السيارات يكون لصالح الغير و الركاب دون عمالها .. " فلا يتأثر بقاء هذا البيان بإلغاء قانون المرور المذكور و بالتالى يظل الوضع على ما كان عليه فى القانون الملغى من أن الإعتبار هو لنوع السيارة التى تخضع لقانون التأمين الإجبارى و أن التأمين المذكور على سيارات النقل يكون لصالح الغير و الركاب دون عمالها .

الطعن رقم ٨٨١ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٢١٠ بتاريخ ١٩٨٣/٥/١٧

مؤدى نص المادتين ١٦ لفقرة [هـ] و ٦/٣ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور و المادة الثانية من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات أن التأمين من المسؤولية المدنية على السيارة النقل يفيد منه الركاب المسموح بركوبهما طبقاً للفقرة [هـ] من المادة ١٦ من قانون المرور رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ و التى إندمجت فى قانون التأمين الإجبارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ ، لما كان ذلك و كان البين من الأوراق أن مورث الطعون

ضدهم كان راكباً بالسيارة النقل مرتبكة الحادث والمؤمن عليها لدى الشركة الطاعة وأن وفاته حدثت نتيجة خطأ قائدها ولم يثبت من الأوراق أن أحداً غيره من ركاب السيارة قد أصيب أو أضر من الحادث ومن ثم فإن الشركة الطاعة تكون ملزمة بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن وفاته باعتباره من الركاب المصرح بركوبهما طبقاً للفقرة هـ من المادة ١٦ سالفة الذكر .

الطعن رقم ٩٩٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٢٣٨ بتاريخ ١٨/٥/١٩٨٣

النص في الشرط الأول من وثيقة التأمين المطابقة للنموذج الملحق بقرار وزير المالية والإقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ والصادر تنفيذاً للمادة الثانية من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات على أن "يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية الناشئة عن الوفاة أو أية إصابة بدنية تلحق أى شخص من الحوادث التى تقع من السيارة المؤمن عليها ويسرى هذا الأمر لصالح الغير من حوادث السيارات أياً كانت نوعها و لصالح الركاب أيضاً من حوادث سيارات النقل فيما يخص بالركاب المصرح بركوبهما طبقاً للفقرة [هـ] من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ما لم يشملها التأمين المنصوص عليه فى القوانين رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ و ٨٩ لسنة ١٩٥٠ ، ١١٧ لسنة ١٩٥٠ ولا يغطي التأمين المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية تلحق زوج قائد السيارة وأبيه و أبنائه و يحتر الشخص راكباً سواء أكان فى داخل السيارة أو صاعداً إليها أو نازلاً منها ولا يشمل التأمين عمال السيارة " مؤداه أن التأمين من المسؤولية المدنية حينما تكون السيارة المؤمن عليها سيارة نقل لا يفيد منه من ركابها إلا من صرح له بركوبها ولا يغير من ذلك إلغاء القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ ، ذلك أن القانون حينما يحدد نطاق بعض أحكامه بالإحالة إلى بيان عدد فى قانون آخر - فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة يكون قد ألحق هذا البيان ضمن أحكامه فبعضه جزءاً منه يسرى بسريانه دون توقف على سريان القانون الآخر الذى ورد به ذلك البيان أصلاً .

الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٩٥ بتاريخ ٤/٤/١٩٨٤

النص فى الشرط الأول من وثيقة التأمين المطابقة للنموذج الملحق بقرار وزير المالية والإقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ والصادر تنفيذاً للمادة الثانية من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات - على أن " يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية الناشئة عن الوفاة أو أية إصابة بدنية تلحق أى شخص من الحوادث التى تقع من السيارة المؤمن عليها و يسرى هذا الإلتزام لصالح الغير من حوادث السيارات أياً كان نوعها و لصالح الركاب أيضاً من حوادث سيارات النقل فيما

يخص بالراكين المسموح بركوبهما طبقاً للفقرة هـ من المادة ١٦ من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٥ ما لم يشملهما التأمين المخصوص عليه في القوانين أرقام ٨٦ لسنة ١٩١٢ ، ٨٩ لسنة ١٩٥٠ ، ١١٧ لسنة ١٩٥٠ ، ولا يغطي التأمين المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية تلحق زوج قائد السيارة وأبويه وأبنائه ، ويعتبر الشخص راكباً سواء أكان في داخل السيارة أو صاعداً إليها أو نازلاً منها ولا يشمل التأمين عمال السيارة " مؤداه أن التأمين من المسؤولية المدنية حينما تكون السيارة المؤمن عليها سيارة نقل لا يقيد منه من ركبها إلا من سمح له بركوبها ، ولا يغير من ذلك إلغاء القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ .

الظعن رقم ١٦٧٠ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٥٨٢ بتاريخ ١٠/٦/١٩٨٤

— تنص المادة السادسة من قانون المرور رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ — الملغى — على أن التأمين عن السيارات الخاصة — وهى المعدة للاستعمال الشخصى — يكون لصالح الغير دون الركاب ولباقى أنواع السيارات يكون لصالح الغير و الركاب دون عمالها ، وفاد ذلك بقاء الوضع على ما كان عليه من أن التأمين الإجبارى على السيارة الخاصة " الملاكى " لا يشمل الإضرار التى تحدث لركابها ولا يغطي المسؤولية المدنية عن الإصابات التى تقع ل هؤلاء الركاب .

— مؤدى نصى المادتين ١٧ ، ١٩ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى على السيارات أن استعمال السيارة المؤمن عليها فى غير الغرض المخصصة له يتيح للمؤمن الرجوع على المؤمن له دون مساس بحق المضرور قبل المؤمن .

الظعن رقم ٢٢٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٩٧٤ بتاريخ ٧/١١/١٩٨٥

لئن كان المشرع قد إضطر فى المادة الحادية والعشرين من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ بإصدار قانون المرور أن يؤمن من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث الجرافات للوخص بتسييرها ، إلا أن نصوص القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات والبود الواردة بنموذج وثيقة التأمين الملحقه بقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ المنفذ له قد بينت على سبيل الحصر الركاب الذين يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية الناشئة عن وفاتهم أو إصابتهم وحددت أنهم ركاب السيارات الأجرة وتحت الطلب ونقل الموتى وسيارات النقل العام والركبات المقطورة الملحقه بها ، وسيارات النقل الخاص للركاب وسيارات الإسعاف والمستشفيات وسيارات النقل فيما يخص بالركاب المصرح بركوبهم طبقاً للقانون ، و إذ لم يشمل هذا البيان ركاب الجرافات

الزراعية فإن التأمين الإجبارى على هذه الجرارات لا يغطى المسئولية الناشئة عن وفاة أو إصابة ركبائها فى الحوادث التى تقع منها .

الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٢٤ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٦

إذ كانت المادة الخامسة من القانون رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى على السيارات قد حددت من يشملهم التأمين الإجبارى بالإحالة إلى " الأحوال المنصوص عليها فى المادة السادسة من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ " فمن لم لا يمنع إلغاء هذا القانون الأخير من اعتبار البيان الوارد بتلك المادة جزءاً من المادة الخامسة من القانون رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٥٥ فيصل التأمين الإجبارى العادى على سيارة النقل مقرراً لصالح الغير ، والركاب المسموح لهم بركوبها . إلا أنه لما كانت هذه المادة لم تحدد من هم الركاب المسموح لهم بركوب سيارة النقل وبالتالى من يشملهم ذلك التأمين فمن ثم يصعب الرجوع فى هذا الخصوص إلى قانون المرور الذى يحكم الواقعة محل التداعى - لما كان ذلك وكانت اللائحة التنفيذية لقانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ الصادرة - بقرار وزير الداخلية رقم ٢٩١ لسنة ١٩٧٤ الذى وقع الحادث فى ظله تنص المادة ٩٤ على أنه " لا يجوز نقل الركاب فى أية مركبة ليست بها أماكن معدة للجلوس ، ولا يجوز وجود ركاب أو أشخاص فى الأماكن المخصصة للحمولة بمركبات النقل إلا بترخيص من قسم المرور إذا كان ذلك لازماً لمراقبة الحمولة أو للعمل عند إنتقال العمال إلى مكان عملهم أو عودتهم منه وفى هذه الحالة لا يجوز أن يزيد عددهم عن ثمانية أشخاص ويجب فى جميع الأحوال تقديم وثيقة التأمين الإجبارى عن الركاب الذين يصرح بهم " كما أوجبت المادة ١٩٤ من هذه اللائحة أن يخص من طول المقعد فى مقصورة " كابينة " القائد فى سيارة النقل ٥٠ سم للسائق ، ٤٠ سم لكل راكب فإن مفاد ذلك أن الركوب المسموح به أصلاً فى سيارات النقل يكون بجوار السائق لراكب واحد أو اثنين حسب مقياس طول مقعد المقصورة ومن ثم لا يشمل التأمين الإجبارى العادى سوى من تتوافر فيه هذه الشروط أما الركوب فى صندوق السيارة فهو غير مسموح به أصلاً وحينما أجازته الشارع استثناء استلزم له تصريحاً مستقلاً وتأميناً إجبارياً خاصاً .

الطعن رقم ٩٨١ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٢٨٤ بتاريخ ١٩٩١/١/٣١

مفاد نص الفقرة الثالثة من المادة السادسة من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ التى أحالت إليها المادة الخامسة من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى على السيارات و الشرط الأول من نموذج وثيقة التأمين الملحق بقرار وزير المالية والإقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ الصادر تنفيذاً للمادة الثانية من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ الذى تضمنته الوثيقة موضوع الدعوى أن التأمين الإجبارى على سيارة

النقل يكون لصالح الغير من حوادثها و لصالح الراكبين المشار إليهما بالوثيقة - طبقاً للمفكرة هـ من المادة ١٦ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ - أينما كانا في داخل السيارة سواء في غرفة قيادتها أو في صندوقها .

الطنن رقم ٥٢٠ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٣٠ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢٤

- مفاد نص الفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ سنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات أن التزام المؤمن يمتد إلى تغطية المسؤولية عن أفعال المؤمن له و من يسأل عنهم من الأشخاص و أن شركة التأمين وحدها هي المسئولة في النهاية عن تعويض المضرور بالغا ما بلغ مقدار التعويض مادام هذا الحق قائماً قانوناً . و مؤدى هذا أن الحكم الذى يصدر فى دعوى المسؤولية ضد المسئول بالتعويض و تقديره إنما يتضمن قضاء ضمناً صاراً لحاج به شركة التأمين مادامت بمحلة فى الدعوى و من لم يبرز لها فى هذه الحالة إستئناف هذا الحكم حتى إذا كان المسئول قد قبله .

- متى كانت مسؤولية المطمون عليه الأول عن تعويض الطاعنة عن الأضرار الناشئة عن حادث وقع من السيارة قيادته هي نفسها موضوع التأمين المقود بين شركة التأمين المطمون عليها الثانية - كمؤمن لديها و المطمون عليه الأول كمؤمن له تأميناً يغطي هذه المسؤولية مما يجعل الموضوع المحكوم فيه بالحكم الابتدائى موضوعاً واحداً لا يقبل التجزئة فإن تعود المطمون عليه الأول عن إستئنافه و فوات مهلة الإستئناف بالنسبة له لا يؤثر على شكل الإستئناف القرهى المرفوع صحيحاً من الشركة المطمون عليها الثانية ، و لما كانت هذه الأخيرة قد إختصمت فيه المطمون عليه الأول فإنه يعتبر طرفاً فيه ويستفيد من الحكم الصادر لزميلته المطمون عليها الثانية ، كما أن الفقرة الأخيرة من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات سالفة البيان صريحة فى أن كلا من الضامن و طالب الضمان يستفيد من الطعن المرفوع من أيهما فى الدعوى الأصلية إذا تقدم دفاعها فيها ، و لما كان المطمون يستفيد من الحكم الصادر لهذه المطمون عليها الثانية طالما أن دفاعهما فيه واحد و هو رفض الدعوى أو تخفيض التعويض إلى الحد المناسب .

الطنن رقم ٩٤٥ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٣٢٢ بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٦

يدل نص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات على أن وثيقة التأمين الإجبارى على السيارات تغطي المدة التى تؤدى عنها الضريبة على السيارة ، و كذلك تغطي مهلة الثلاثين يوماً التالية لإنهاء تلك المدة .

الطعن رقم ٩٤٣ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٤٧٨ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٤

دعوى الضرور المباشرة قبل المؤمن التى أنشأها المشرع بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات تخضع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - للتقادم المنصوص عليه فى المادة ٧٥٢ من القانون المدنى وهو التقادم الفاعلى المقرر للدعاوى الناشئة عن عقد التأمين ، وحق الضرور قبل المؤمن ينشأ من وقت وقوع الحادث الذى ترتبت عليه مسؤولية المؤمن له - مستقلاً عن حق المؤمن له قبل المؤمن لأن الضرور يستمد حقه المباشر بموجب النص القانونى من نفس العمل غير المشروع الذى أنشأ حقه قبل المؤمن له و بذلك يستطيع الضرور أن يرفع دعواه المباشرة على المؤمن من وقت وقوع هذا الفعل الذى سبب له الضرر مما يوجب عليه أن مدة الثلاث سنوات المقررة لتقادم هذه الدعوى تسرى من هذا الوقت ، وهى فى هذا تختلف عن دعوى المؤمن له قبل المؤمن التى لا يبدأ سريان تقادمها إلا من وقت مطالبة الضرور للمؤمن له بالتعويض .

الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٤٥٩ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٣

النص فى البند ج من الشرط الخامس من وثيقة التأمين على إنه يجوز للمؤمن الرجوع على المؤمن له بقيمة ما يكون قد أداه من تعويض إذا كان قائد السيارة سواء المؤمن له أو شخص آخر يقودها بموافقة غير حائز على رخصة قيادة لنوع السيارة قد ورد تفهيداً لما نص عليه المشرع فى المادة ١٦ من القانون رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات على أنه " يجوز أن تتضمن الوثيقة واجبات معقولة على المؤمن له و قيوداً معقولة على استعمال السيارة وليادتها فإذا أحل المؤمن له بتلك الواجبات أو القيود كان للمؤمن حق الرجوع عليه لإسداد ما يكون قد دفعه من تعويض " . فلا يعتبر من الشروط القائمة على التصف و المناقضة لجوهر العقد و لا مخالفة فيها للنظام العام و يتطرى على إستبعاد مخالفة معينة من المخالفات المنصوص عليها فى قانون المرور من نطاق التأمين ومنها الرغبة المشروعة فى اخذ من نطاق المسؤولية إستبعاد بعض الصور التى يكون من شأنها جعل الخطر أشد إحتمالاً ، فإنه لذلك يصح إعمال مقتضاه .

الطعن رقم ١٤٦٦ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٣٥٧ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢

النص فى المادة ١٦ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات على أنه " يجوز أن تتضمن الوثيقة واجبات معقولة على المؤمن له و قيوداً معقولة على استعمال السيارة و قيادتها فإذا أحل المؤمن له بتلك الواجبات أو القيود كان للمؤمن حق

الرجوع عليه لإسداد ما يكون قد دفعه من تعويض " - و في البند الرابع من وثيقة التأمين على المقطورة أداة الحادث - على أنه " يجب على المؤمن له أن يتخذ جميع الإحتياطات المعقولة للمحافظة على السيارة في حالة صالحة للاستعمال و يجوز للمؤمن التحقيق من ذلك دون إعتراض المؤمن له " و في البند السادس من ذات الوثيقة على أنه " لا يتوجب على حق الرجوع المقرر للمؤمن طبقاً لأحكام القانون و الشروط الواردة بهذه الوثيقة أى مساس بحق الضرر قبله - يدل على أن هناك حالات أخرى غير الحالات المنصوص عليها في البند الخامس من الوثيقة يجوز فيها للمؤمن أن يرجع على المؤمن له بقية ما يكون قد أداه من تعويض و منها حالة إخلاله بالواجب المفروض عليه في البند الرابع المشار إليه ، لما كان ذلك وكانت نصوص القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ و وثيقة التأمين الصادرة وفقاً له - قد غلت من كل ما يحول بين المؤمن و أداء التعويض رضاً إلى الضرر بل أن نص المادة السادسة من ذلك القانون أجاز أداء التعويض عن طريق تسوية ودية بين المؤمن له والمضروك بشرط الحصول على موافقة المؤمن فبان الحكم المطعون فيه إذا لم يلتزم هذا النظر و قضى برفض دعوى الطاعنة إستناداً إلى أنه لا يجوز لها الرجوع على المؤمن له في غير الحالات المنصوص عليها في البند الخامس من وثيقة التأمين و إلى أن التعويض المطالب به لم يصدر به حكم قضائي فإنه يكون معيياً بمخالفة القانون و الخطأ في تطبيقه مما يوجب نقضه .

الطعن رقم ١١ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٩٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢٦

أوجب النص في المادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ٥٥ بشأن السيارات و قواعد المرور - على كل من يطلب ترخيصاً لسيارة أن يقدم وثيقة تأمين غير محددة القيمة عن الحوادث التي تقع منها وإستكمالاً للفرض من هذا النص و ضماناً لحصول المضروك على حقه في التعويض الجائر للضرر فقد صدر القانون رقم ٦٥٢ سنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى على المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات و نص في الفقرة الأولى من المادة الخامسة على إلزام المؤمن له بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو أية إصابة بدنية تلحق بأى شخص من حوادث السيارات كما قررت المواد ١٦ ، ١٨ ، ١٩ من القانون المذكور حق المؤمن في الرجوع على المؤمن له لإسداد ما يكون قد دفعه من تعويض إذا أصبل بما يكون قد فرضه عليه الأول من واجبات معقولة و قيود في إستعمال السيارة و قيادتها و كلها إذا أثبت المؤمن أن التأمين قد عقد بناء على إدلاء المؤمن له ببيانات كاذبة أو إخفاء وقائع جوهرية تؤثر في قبول المؤمن بتغطية الخطر أو على سعر التأمين أو شروطه أو إستخدام السيارة في أغراض لا يبيحها الوثيقة وأجازت للمؤمن أيضاً إذا إلتزم أداء التعويض في حالة وقوع المسؤولية المدنية على غير المؤمن له و غير من صرح له بقيادة سيارته أن يرجع على المستول عن الأضرار لإسداد ما يكون قد أداه من تعويض على ألا

يؤتب على حق الرجوع المقرر للمؤمن طبقاً لأحكام مالفة الذكر أى مساس بحق المضرور قبله و مفاد ذلك أن للمضرور من الحادث الذى يقع بالسيارة المؤمن عليها إجبارياً أن يرجع على شركة التأمين مباشرة لإقتضاء التعويض عن الضرر الذى أصابه نتيجة الحادث مستمداً حقه فى ذلك من نصوص القانون المشار إليه أنفاً دون إشراط أن يستصدر أولاً حكماً بقربر مسؤولية المؤمن له عن الحادث و دون ضرورة لإختصاص المؤمن له أو قائد السيارة مرتكبة الحادث فى الدعوى . و من ثم فإن إلتزام شركة التأمين بدفع مبلغ التعويض للمضرور لا يستلزم سوى أن تكون السيارة التى وقع منها الحادث مؤمناً عليها لديها و أن تثبت مسؤولية قائدها عن الضرر سواء كان تابعاً للمؤمن له أو غير تابع له صرح له بقادتها أو لم يصرح بمضمون أو غير مضمون إذ لا أثر لذلك كله إلا بالنسبة لدعوى الرجوع المقررة للمؤمن .

الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٦٢ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٣٠

النص فى المادة الخامسة من القانون ٥٦٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى على السيارات على أن " يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاء أو عن أية إصابة بدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارات إذا وقعت فى جمهورية مصر و ذلك فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة السادسة من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ " يدل على أن عبارة " حوادث السيارات ورتت فى النص عامة مطلقة واذ خلا القانون من دليل على تخصيصها فقد وجب حملها على عمومها ، و مؤدى ذلك أن عقد التأمين الإجبارى يغطي المسؤولية المدنية الناشئة عن وفيات الأشخاص و إصاباتهم من كافة حوادث السيارات التى تقع من أى جزء منها أو ملحق متصل بها ، و سواء وقعت هذه الحوادث أثناء وقوف السيارة أو أثناء تشغيلها على أية صورة . و لما كان ذلك و كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر و أقام قضائه على أن وفاة مورث الطاعنين بسبب تشغيل غلاط السيارة بواسطة محركها أثناء وقوفها فى موقع العمل لا يصد من الحوادث التى يشملها التأمين الإجبارى تأسيساً على ما ذهب إليه من أن ذلك التشغيل مجرد السيارة عندئذ من وصف المركبة الآلية المعدة للسير على الطرق العامة و يجعلها مجرد أداة لإدارة آلة ميكانيكية فإنه يكون قد خصص عموم النص بغير تخصيص و حجب نفسه بذلك عن بحث صفة مورث الطاعنين و ما إذا كان من عمال السيارة اللذين لا يشملهم التأمين الإجبارى وفقاً لنص المادة السادسة المشار إليها - و هو ما يتغير به وجه الرأى فى الدعوى - فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون و شابه قصور فى التسبيب .

* الموضوع الفرعي : التأمين الجماعي :

الطعن رقم ٨٣ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٨ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٧

لما كان البين من الحكم المطعون فيه أن الشركة الطاعة تمسكت أمام محكمة الموضوع بدرجتها بدلاها المشار إليه بوجه النعى ، و كان الثابت من نص المادة الرابعة من عقد التأمين الجماعي المقدم من الشركة المؤمن لها أن شركة التأمين الطاعة تلزم - فى حالة وفاة أحد العمال المؤمن عليهم نتيجة حادث قبل بلوغ سن الستين - بأن تدفع لها مبلغ تأمين يعادل أجر الإشتراك عن سنة و ثلاثين شهراً ، فحسب ، و قد تضمنت الأوراق - ما يفيد قيام شركة التأمين بالوفاء بهذا المبلغ للشركة المؤمن لها التى سددته للورثة فعلاً بما مؤدها عدم مسؤولية شركة التأمين فى مواجهتهم عن مبلغ التعويض المقضى به و كيان إحكم المطعون فيه قد أحال فى الرد على هذا الدافع الذى تمسكت به الشركة على أسباب الحكم الابتدائى التى علت بدورها من الرد عليه كما خلا من بيان الأساس القانونى لما قضى به بالنسبة للشركة الطاعة فإنه يكون قد خالف الثابت فى الأوراق و خالف القانون و أخطأ فى تطبيقه .

* الموضوع الفرعي : للتأمين ضد الحريق :

الطعن رقم ٥١ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٣٤٧ بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٨

تقضى المادة ٧٦٧ من القانون المدنى بأن "يضمن المؤمن تعويض الأضرار الناجمة عن الحريق و لو نشأ هذا الحريق عن عيب فى الشيء المؤمن عليه " . و إذ كان هذا النص مطلقاً يتناول - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - كل عيب فى الشيء المؤمن عليه أياً كان هذا العيب و سواء كان ناتجاً عن طبيعة الشيء أو كان عرضياً ، و كان القانون فى المادة ٧٥٣ مدنى صريحاً فى بطلان كل اتفاق يخالف أحكام النصوص الواردة فى عقد التأمين إلا أن يكون ذلك لمصلحة المؤمن له أو المستفيد ، فإنه يعادى من هذا أن الشرط الوارد فى وثيقة التأمين و الذى ينص على أن عقد التأمين لا يضمن الحسارة أو الأضرار التى تلحق الأشياء المؤمن عليها بسبب إسراق ذاتى إلا بنص صريح فى الوثيقة ، يكون قد وقع باطلاً .

الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٣٥ بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٣١

لما كان العقد شريعة المتعاقدين و كان قد حذف من القانون المدنى نص المادة ٢/١١٠٠ من المشروع التمهيدي لهذا القانون التى كانت تنص على قاعدة النسبة فى التأمين بقولها " إذا كان مبلغ التأمين أقل من قيمة الشيء الحقيقية يوم وقوع الحريق كان المبلغ الواجب دفعه من مبلغ التأمين هو ما يعادل النسبة بين هذا المبلغ و قيمة الشيء المؤمن عليه وقت الحادث ما لم يتفق على غير ذلك " و كان حذف هذه المادة

لتعلقها بمجريات و تفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة ، لا لتعلقها بالنظام العام لما كان ذلك فإن النص في وثيقة التأمين على إعمال قاعدة النسبية يكون جائزاً .

* الموضوع الفرعي : الجهات التي تبشر عمليات التأمين :

الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٢٦ بتاريخ ١٩٧٥/١/١٩

نصت المادة العاشرة من قانون هيئات التأمين رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٩ على وجوب تسجيل كل هيئة تبشر عمليات التأمين في السجل المد للذك بوزارة الاقتصاد ، كما أجازت المادة ٤٧ منه تحويل الوثائق من هيئة إلى أخرى مع كل الحقوق و الإلتزامات المترتبة عليها عن كل أو بعض العمليات التي تراوها بشرط موافقة وزير الاقتصاد على التحويل بقرار ينشر في الجريدة الرسمية و يكون له الحجية قبل المؤمن لهم و المستفيدين من الوثائق التي أبرمتها الهيئة و كذلك قبل دائنيها ، و إذ كان يبين من قرار مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للتأمين الصادر في ١٩٦٢/١١/٢٠ أنه ينص على تحويل محافظ التأمينات العامة و محفظة تأمينات الحياة من شركة الإذخار و إدماجها في شركة النيل للتأمين و أن وزير الاقتصاد أصدر في ١٩٦٣/١٢/٢٨ اقرار رقم ٣ لسنة ١٩٦٤ و المنشور في ١٩٦٤/٢/١٣ بتحويل محفظة التأمينات العامة و محفظة تأمينات الحياة من شركة الإذخار إلى شركة النيل للتأمين مع شطب تسجيل شركة الإذخار من مزاولة العمل في فرعي التأمينات العامة و تأمينات الحياة على أن يعمل بهذا القرار اعتباراً من ١٩٦٢/٧/١ فإنه يوجب على ذلك نقل أموال شركة الإذخار الخاصة بالتأمينات إلى شركة النيل للتأمين و تصبح هذه الأخيرة وحدها هي المسؤولة عن جميع الحقوق و الإلتزامات المترتبة على وثائق التأمين التي شملها التحويل ، و لا يغير من الأمر صدور القرار الجمهوري رقم ٧١٤ لسنة ١٩٦٥ بإدماج شركة الإذخار للتأمين في شركة مصر للتأمين - الطاعة - ذلك أن هذا الدمج لا ينصرف إلا للأموال الأخرى التي بقيت لشركة الإذخار بعد تحويل أعمال التأمينات و أموالها إلى شركة النيل للتأمين ، و إذ كان ذلك و كان الحكم الابتدائي اعتبر شركة الإذخار مسئولة عن الإلتزام المترتبة على وثيقة التأمين موضوع الدعوى رغم شطب تسجيلها في هذا النشاط بعد تحويله إلى شركة النيل للتأمين على ما سلف البيان ، فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض الدفوع بعدم القبول المبدي من الطاعة بصفتها الدائبة لشركة الإذخار للتأمين و أيد الحكم الابتدائي على أساس أن قرار الإدماج يشمل جميع أموال شركة الإذخار بما في ذلك ما تعلق منها بأعمال التأمينات و رتب على ذلك مسئوليتها عن الإلتزام الناشئ عن وثيقة التأمين موضوع الدعوى فإنه يكون قد خالف القانون و أخطأ في تطبيقه .

* الموضوع الفرعي : الدعوى المباشرة قبل المؤمن :

الظعن رقم ١٤ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٥٠٠ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٧
ينشأ حق الضرر قبل المؤمن من وقت وقوع الحادث الذى ترتبت عليه مسئولية المؤمن له ، مستقلاً عن حق المؤمن له قبل المؤمن ، لأن الضرر يستمد حقه المباشر بموجب النص القانوني من نفس العمل غير المشروع الذى أنشأ حقه قبل المؤمن له ، و بذلك يستطيع الضرر أن يرفع دعواه المباشرة على المؤمن من وقت وقوع هذا الفعل الذى سبب له الضرر مما يوجب عليه أن مدة الثلاث سنوات المقررة لتقادم هذه الدعوى تسرى من هذا الوقت ، و هى فى هذا تختلف عن دعوى المؤمن له قبل المؤمن التى لا يبدأ مسريان تقادمها إلا من وقت مطالبة الضرر للمؤمن له بالتعويض .

* الموضوع الفرعي : إلغاء وثيقة التأمين :

الظعن رقم ٢٩ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٢٩٧ بتاريخ ١٩٤٧/١/٩
إذا جعل شخص من شخص آخر مستحقاً لقيمة التأمين الذى تعالده عليه مع شركة تأمين --- فهذا إشراف لمصلحة الغير إشرافه المؤمن على الشركة لمصلحة المستحق لا يوجب حقاً للمستحق قبل الشروط أو وراثته من بعده بسبب إلغاء بوليصة التأمين لإمتناع المستحق عن دفع أقساطه ، إلا إذا كان الإشراف قد حصل مقابل حق للمستحق على الشروط و ليس هو حوالة من المستحق للمستحق تفيد بلباتها مديونية المستحق له بمقابل قيمتها .

* الموضوع الفرعي : القادون المطبق على عقد التأمين :

الظعن رقم ٥١٣ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٦٥١ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٣
يبين من نص المادة ٧٤٧ من القانون المدنى أن من صور التأمين ما لا يرتبط بمسئولية المتعادل مع المؤمن وإذا يرتبط بوقوع حادث معين بتحقيقه يقوم إلزام المؤمن بأداء العوض المالى إلى المؤمن له أو إلى المستفيد و من ثم يجوز أن يكون التأمين من المسئولية غير مقتصر المتعادل مع المؤمن وحده يجوز أن يشمل مسئولية أى شخص يقع منه الحادث المبين فى العقد و لو لم يكن المتعادل مع المؤمن مسئولاً عن عمله ، و فى هذه الحالة يلزم المؤمن بتغطية المسئولية المئوية على الحادث - فى الحدود التى وردت فى العقد أو نص عليها القانون - و لو إنضت مسئولية المتعادل معه .

الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٨٠ بتاريخ ١٩٨٣/١/١١

من المقرر قانوناً أنه مع قيام القانون الخاص لا يرجع إلى القواعد العامة المنصوص عليها فى القانون المدنى فى صدد عقد التأمين إلا فيما فات القانون الخاص من أحكام ، فلا يجوز إصدار أحكام القانون الخاص بذريعة أعمال قاعدة عامة لما فى ذلك من منافاة صريحة للغرض الذى وضع من أجله القانون الخاص .

الطعن رقم ١٦٧٠ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٥٨٢ بتاريخ ١٩٨٤/٦/١٠

النص فى المادتين ٧٤٨ ، ٧٥٣ من القانون المدنى على أن الأحكام المتعلقة بعقد التأمين التى لم يرد ذكرها فى هذا القانون تنظمها القوانين الخاصة ، و أنه يقع باطلاً كل إتفاق يخالف أحكام المنصوص الواردة فى هذا الفصل إلا أن يكون ذلك لصلحة المؤمن له أو لصلحة المستفيد ، وورودها ضمن الفصل الثالث الخاص بالأحكام العامة لعقد التأمين مؤداه أن هاتين المادتين تحكما عقود التأمين كافة و توجبان الأخذ بشروط وثيقة التأمين كلما كانت أصح للمؤمن له أو المستفيد .

*** الموضوع الفرعى : لوفاء بقيمة للتأمين بالعملة الاجنبية :**

الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٦٠ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ١١٣ بتاريخ ١٩٩١/٥/١٣

لما كانت المادة ٩٣ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى تنص على أنه يجوز إبرام عقود التأمين مع الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية و شركات التأمين بالنقد الأجنبى ، مع الوفاء بالقيمة التأمينية ، أو أى تعويضات تستحق فى نطاقها بالنقد الأجنبى ، ... فلا على الحكم المطعون فيه أن أجابها إلى طلبها و قضى بالإلزام بالدولار الأمريكى .

*** الموضوع الفرعى : بطلان عقد التأمين :**

الطعن رقم ١١٧٣ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٥٨٣ بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٥

عقد التأمين من العقود التى منهاها حسن النية و صدق الإقرارات التى يوقع عليها المؤمن له و الغش فيها أو إخفاء حقيقة الأمر يجعل التأمين باطلاً ، فالمؤمن له ملزم بإحاطة المؤمن عند التأمين بجميع البيانات اللازمة لتأمينه من تقدير الخطر المؤمن منه و جسامته و قد يكون ذلك عن طريق الإجابة على أسئلة محددة فى طلب التأمين حيث يسأل المؤمن له عن حقيقة ما يدلى به من بيانات ، فإذا كان البيان قد جعله المؤمن محل سؤال محدد و مكتوب فإنه يعتبر جوهرياً فى نظره و لازماً لتقدير الخطر المؤمن منه و عليه أن يبلغ المؤمن بما يطرأ أثناء العقد من ظروف من شأنها أن تؤدى إلى زيادة هذه المخاطر و يترتب على الإخلال بهذا الإلتزام أن يقع عقد التأمين باطلاً .

الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٩٨٧ بتاريخ ١٢/١١/١٩٨٥

النعمى فى المادة ٧٥٠ من القانون المدنى على أن يعطل ما يرد فى وثيقة التأمين من الشروط الآتية :

٣- " كل شرط مطبوع لم يبرز بشكل ظاهر و كان متعلقاً بحال من الأحوال التى تؤدى إلى البطلان أو السقوط " يدل على أن البطلان لا يلحق إلا الشرط الذى يؤدى - متى تحقق - إلى بطلان حق المؤمن له أو سقوط هذا الحق بعد نشوئه أما إذا إتفق الطرفان فى وثيقة التأمين على استثناء بعض حالات الخطر المؤمن منه من التأمين ، فإنه يعين إعمال أثر هذا الإتفاق متى كانت هذه الحالات محددة تحديداً واضحاً مفرغة فى شرط خاص ، و لما كان هذا الشرط احدد لنطاق الخطر المؤمن منه لا يتعلق بأحوال البطلان أو السقوط فإنه يصح وروده ضمن الشروط المطبوعة فى الوثيقة و لا يسرى فى شأنه حكم النص المشار إليه .

*** الموضوع الفرعى : تقادم دعوى المؤمن له :**

الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٤٣ بتاريخ ١٨/١/١٩٧٠

- الدعوى المباشرة التى أنشأها المشرع للمضروب قبل المؤمن بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات خاضعة للتقادم الثلاثى المنصوص عليها فى المادة ٧٥٢ من القانون المدنى و الذى تبدأ مدته من وقت وقوع الفعل غير المشروع الذى سبب الضرر .

- إذا كان الفعل غير المشروع الذى يستند إليه المضروب فى دعواه قبل المؤمن يكون جريمة و كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على مقارنها سواء كان هو المؤمن له أو كان غيره بمن يعبر مستولاً عن الحقوق المدنية المترتبة على فعلهم فإن سريان التقادم بالنسبة للمضروب قبل المؤمن يقف طوال المدة التى تدوم فيها أحكام الجنائية ، و لا يعود إلى السريان إلا منذ صدور الحكم الجنائى أو إنتهاء محاكمة الجنائية لسبب آخر و ذلك على أساس أن رفع الدعوى الجنائية يكون فى هذه الحالة مانعاً قانونياً فى معنى المادة ٣٨٢/١ من القانون المدنى يتصلو معه على المضروب مطالبة المؤمن بمحقه .

الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١١٦ بتاريخ ٢٥/٥/١٩٧٢

- التقادم المقرر لدعوى المضروب قبل المؤمن - فى التأمين الإجبارى من حوادث السيارات - تسرى فى شأنه القواعد العامة الخاصة بوقف التقادم و إنقطاعه طبقاً لما أكدته المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ .

- إذا كان الفعل غير المشروع الذي يستند إليه المضرور في دعواه - قبل المؤمن في التأمين الإجباري من حوادث السيارات - جريمة رفعت الدعوى الجنائية على مقارلتها سواء كان هو بذاته المؤمن له أو أحداً ممن يعتبر مسئولاً عن فعلهم ، فإن رفع الدعوى الجنائية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يعتبر مانعاً قانونياً ، يعطل معه على الدائن المضرور مطالبة المؤمن بحقه ، مما ترتب عليه المادة ٣٨٢ من القانون المدني وقف سريان التقادم ما بقي المانع قائماً .

الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٣٧ مكتب فتي ٢٣ صفحة رقم ٦٣٥ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٤

إذا كان حق المضرور قبل المؤمن ينشأ من وقت وقوع الحادث الذي ترتبت عليه مسئولية المؤمن له مستقلاً عن حق المؤمن له قبل له قبل المؤمن ، لأن المضرور يستمد حقه المباشر بموجب النص القانوني من نفس العمل غير المشروع الذي أنشأ حقه قبل المؤمن له ، و بذلك يستطيع المضرور أن يرفع دعواه المباشرة على المؤمن من وقت وقوع هذا الفعل الذي سبب له الضرر ، مما يوجب عليه أن مدة الثلاث السنوات المقررة لتقادم هذه الدعوى تسرى من هذا الوقت ، و هي في هذا تختلف عن دعوى المؤمن له قبل المؤمن التي لا يبدأ سريان تقادمها إلا من وقت مطالبة المضرور للمؤمن له بالتصويض .

الطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٨ مكتب فتي ٢٣ صفحة رقم ١١٨ بتاريخ ١٩٨٧/١/١٤

مدة سقوط دعوى المؤمن له قبل المؤمن في التأمين من المسئولية تبدأ - عملاً بالمادة ٧٥٣ من القانون المدني - من وقت مطالبة المضرور للمؤمن له ودياً أو قضائياً بعد وقوع الحادث المؤمن منه ، إلا أنه لما كان التقادم المقرر للمؤمن له قبل المؤمن تسرى في شأنه القواعد العامة الخاصة بوقف مدة التقادم وإنقطاعها فإنه إذا كانت الواقعة التي يستند إليها المؤمن له في دعواه قبل المؤمن هي جريمة و رفعت الدعوى الجنائية على مقارلتها سواء كان هو بذاته المؤمن له أو أحد ممن يعتبر المؤمن له مسئولاً عن الحقوق المدنية عن فعلهم فإن سريان التقادم بالنسبة لدعوى المؤمن له قبل المؤمن يقف طوال المدة التي تستغرقها المحاكمة الجنائية ولا يعود التقادم إلى السريان إلا منذ صدور الحكم الجنائي النهائي أو إنتهاء المحاكمة بسبب آخر ذلك أنه وفقاً للمادة ٣/٧٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية المنطبقة على واقعة الدعوى - قبل تعديلها بالقانون ٨٥ لسنة ١٩٧٦ المعمول به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ٣٥ مكرر بتاريخ ١٩٧٦/٧/٢٨ - لا يستطيع المؤمن له توجيه دعوى الضمان الفرعية إلى المؤمن أمام المحكمة الجنائية ، كما أنه إذا رفع دعواه على المؤمن أمام المحكمة المدنية أثناء السير في الدعوى الجنائية كان مصيرها الحتمي هو وقف السير فيها حتى يحكم نهائياً في الدعوى الجنائية لأن مسئولية المؤمن قبل المؤمن له ، لا تقوم إلا بثبوت مسئولية المؤمن له قبل المضرور ، فإذا كانت هذه المسئولية الأخيرة ناشئة عن الجريمة التي رفعت عنها الدعوى الجنائية

فإنها تكون مسألة مشتركة بين هذه الدعوى و الدعوى المدنية التي رفعها المؤمن له على المؤمن و لازماً للفصل فيها في كليهما فيتحتم لذلك على المحكمة المدنية أن توقف دعوى المؤمن له هذه حتى يفصل نهائياً في تلك المسألة من المحكمة الجنائية عملاً بقاعدة أن الجنائي يوقف المدني إلزاماً بما تقضي به المادة ٤٦ من القانون المدني من وجوب تنفيذ القاضي المدني بالحكم الجنائي في الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضرورياً و ما تقضي به المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية من أن ما يقل فيه الحكم الجنائي نهائياً فيما يتعلق بوقوع الجريمة و نسبتها إلى فاعلها تكون له قسوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية في الدعاوى التي لم يكن قد فصل فيها نهائياً ، و متى كان مجتمعاً قانوناً على المؤمن له أن يرفع دعواه على المؤمن أمام المحاكم الجنائية بعد رفع الدعوى العمومية على الجنائي محدث الضرر سواء كان بذاته المؤمن له أو أحد من يعتبر المؤمن له مسئولاً عن الحقوق المدنية عن فعلهم ، و كان إذا رفع دعواه أمام المحاكم المدنية أثناء السير في الدعوى الجنائية فإن رفعها في هذا الوقت يكون عقيماً إذ لا يمكن النظر فيها إلا بعد أن يفصل نهائياً في تلك الدعوى الجنائية لأن رفع الدعوى الجنائية يكون في هذه الحالة مانعاً قانونياً يعتبر معه على المؤمن له مطالبة المؤمن بالضمان . مما يترتب عليه المادة ٢٨٢ من القانون المدني وقف سريان التقادم ما دام المانع قائماً ، و بالتالي يقف سريان التقادم بالنسبة لدعوى المؤمن له قبل المؤمن طوال المدة التي تدوم فيها المحاكمة الجنائية .

الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٧٢ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٣

إذا كان الفعل غير المشروع الذى يستند إليه المضرور في دعواه قبل المؤمن هو جريمة و رفعت الدعوى الجنائية على مرتكبها سواء كان هو بذاته المؤمن له أو أحد من يعتبر المؤمن له مسئولاً عن الحقوق المدنية عن فعلهم فإن الجريمة تكون مسألة مشتركة بين هذه الدعوى و بين الدعوى المدنية التي يرفعها المضرور على المؤمن و لازمة للفصل في كليهما فيترتب رفع الدعوى الجنائية مانعاً قانونياً يتصلر معه على الدائن المضرور مطالبة المؤمن بحقه مما يترتب عليه المادة ٣٨٢ من القانون المدني وقف سريان التقادم ما بقى المانع قائماً . و يبنى على ذلك أن تقادم دعوى المضرور قبل المؤمن يقف سريانه طوال المدة التي تظل فيها الدعوى الجنائية قائمة و لا يزول إلا بانقضاء هذه الدعوى بصدر حكم نهائي فيها أو لإقضاءها بعد رفعها لسبب آخر من أسباب الإنقضاء و لا يعود سريان التقادم إلا من تاريخ هذا الإنقضاء .

*** الموضوع الفرعي : حق الممتلكيد في حالة الهلاك الكلي للسيارة :**

الطعن رقم ٧٤ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١٤٢٤ بتاريخ ١٩/٥/١٩٨٠
إذ كانت قيمة إصلاح الإضرار التي سببها الحادث هي من حق المؤمن له الذي صدرت الوثيقة باسمه وقام بسداد أقساط التأمين ، ولأنه هو المستغل للسيارة ومن حقه أن تظل السيارة في حالة للإستعمال والإستغلال ، أما الشركة البائعة فإن حقها في إقتضائه باقي الثمن إنما تضمنه السندات الإذنية الصادرة من المشري ، كما تضمنه السيارة ذاتها التي إحتفظت بملكيته ، أما كونها هي المستفيدة من عقد التأمين فإن ذلك لا يعطيها إلا الحق في قبض مقابل التأمين في حالة الهلاك الكلي ، لما كان ذلك . فإن النتي على الحكم بالتقصير في التسبب يكون في غير محله .

*** الموضوع الفرعي : دعوى الضمان الفرعية :**

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٦٣٠ بتاريخ ٧/٣/١٩٧٧
إذا قضى الحكم المطعون فيه برفض دعوى الضمان التي أقيمت من الطاعة و هي المؤمن لها قبل شركة التأمين المؤمنة إستناداً إلى أنه لا وجه لتوجيه دعوى الضمان لصدر حكم للمتعورين ضد كل من الطاعة و المطعون ضدها بالتضام مع إختلاف الأساس في كل منهما فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

*** الموضوع الفرعي : سريان وثيقة التأمين :**

الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٥٨٥ بتاريخ ١٥/٣/١٩٦٦
متى كان إختصاص شركة التأمين أمام محكمة الموضوع مناه وثيقة التأمين المعقودة بينها كمؤمنة وبين شركة مصر للطيران كمؤمن لها والتي تضمن شركة التأمين بموجبها أداء مبلغ التعويض الذي يحكم به ضد شركة مصر للطيران إذا ما ثبتت مسؤوليتها قبل الغير عن الحادث المطالب بصويض الضرر الناشء عنه ، وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه - والذي لم يقل الطعن عليه بالنسبة لشركة الطيران " المؤمن لها " - قد قضى برفض الدعوى لإنقضاء مسئولية الشركة المذكورة عن حادث الطائرة المطالب بالتعويض من أجله ، فإن لازم ذلك زوال السبب الذي تقوم عليه محاصمة شركة التأمين " الشركة المؤمنة " بإنقضاء مسئولية الشركة المؤمن لها بحكم نهائي ومن ثم فإن الطعن بالنسبة لشركة التأمين يكون غير مقبول أيضاً تبعاً لعدم قبوله بالنسبة للشركة المؤمن لها .

الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٤٦٢ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٢٨

مضى كانت بنود وثيقة التأمين لم ترتب سقوط حق المؤمن له فى مبلغ التعويض جزاء على عدم إخطار الشركة المؤمنة بالحادثة فى الميعاد ائخذ فى الوثيقة كما لم يرد بالتقنين المدنى نص يقرر الجزاء على إخلال المؤمن له بالإخطار ، وإذ لا يكون سقوط الحق إلا باتفاق أو بنص قانونى . وكانت الطاعة "شركة التأمين" لم تدع أن ثمة ضرراً قد حاق بها بسبب التأخير فى إخطارها بالحادثة فى الميعاد المخصوص عليه فى الوثيقة بما يوجب عليه إنقاص مبلغ التعويض بقدر ما عسى أن يكون قد لحقها من ضرر طبقاً للقواعد العامة ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون إذ لم يرتب أثر على عدم إخطار شركة التأمين بالحادثة فى المدة المحددة له بالوثيقة وانتهى إلى القضاء بإلزامها بمبلغ التعويض .

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٨٩٥ بتاريخ ١٩٧١/١١/١٦

الأصل فى وثيقة التأمين أنه و أن كان مفعولها يسرى من وقت إبرامها إلا أنه يجوز أن ينقضى المؤمن والمؤمن له على وقت آخر لبدء سريانها وإنتاج آثارها ، و يجرى فى هذه الحالة بالنسبة لتفسير نصها ما يجرى على تفسير سائر العقود بما لا يخرج به عن عبارتها الظاهرة .

الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٧ صفحة رقم ١٢٥ بتاريخ ١٩٩١/٥/٢٦

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن عقد التأمين من العقود التى مباحها حسن النية و صدق القرارات التى يوقع عليها المؤمن و الفش فيها أو إخفاء حقيقة الأمر يجعل التأمين باطلاً ... و كان مؤدى شروط وثيقة التأمين المؤرخة ١٩٨٣/٦/٤ أن المؤمن عليه إلزام بإحاطة شركة التأمين عند طلب إعادة سريان التأمين كما هو ملزم عند التأمين بجميع البيانات و الظروف اللازمة لتمكينها من تقدير الخطر المؤمن منه و جسامته و قد يكون ذلك عن طريق الإقرار ببيانات يقدم بها لشركة التأمين تعتبرها الأخيرة جوهرية فى نظرها و لازمة لتقدير الخطر المؤمن منه ، لما كان ما تقدم و كان موثرت المطعون عليهما المؤمن على حياته - قد طلب إعادة سريان التأمين و قدم بتاريخ ١٩٨٤/٢/١٢ إقرار يتضمن بأن حالته الصحية جيدة و أنه لم يعرض نفسه على طبيب و لم يشك مرضاً منذ توقف عن دفع الأقساط الشهرية المستحقة عليه ، فى حين أن الثابت من التقرير الطبى المؤرخ ١٩٨٤/٢/١ المقدم من الشركة الطاعة أنه قد تم توقيع الكشف الطبى على المؤمن على حياته بتاريخ ١٩٨٤/١/١٣ و تبين أنه مصاب منذ ثلاثة أشهر سابقة بحرق من الدرجتين الثانية و الثالثة و توفي بتاريخ ١٩٨٤/٢/١٤ .

* الموضوع الفرعي : سقوط الحق في التأمين :

الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٢١ مكتب قني ٦ صفحة رقم ٧٢٣ بتاريخ ٢٤/٢/١٩٥٥

متى كان عقد التأمين قد نص على أن كل تغير أو تعديل يحدث بالنسبة للغرض الذي أُنشئ له المكان المحفوظ فيه البضائع المؤمن عليها أو الاستعمال الذي خصص من أجله ، و يكون من شأنه زيادة المخاطر دون قبول كتابي من المؤمن يجرم المستامن حقه في التصويض ، و كان الثابت هو أن المستامن قد استعمل هذا المكان عقب تحرير عقد التأمين في عملية تنظيف الحبوب الملوث بالمازوت بواسطة غسلها بالبرول وأنه أقام به لفرنًا لتسخين المياه اللازمة لتلك العملية بالقرب من مكان البضائع التي احتوت ، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ إذ قرر حرمانه من حقه في التصويض .

الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٥ مكتب قني ١١ صفحة رقم ٣٣٠ بتاريخ ٢١/٤/١٩٦٠

إذا كان بين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه - أن محكمة الاستئناف - بعد أن بينت أن الحكم الجنائي الذي قضى بإدانة سائق السيارة المؤمن عليه قام على تحميل تلك السيارة أكثر من الحمولات المقررة بطين و بأنها كانت في حالة غير صالحة للعمل من حيث فراملها و عجلة قيادتها ، عرضت لما أدلت به شركة التأمين الطاعنة في دفاعها من أن هاتين الحالتين لا تدخلان في نطاق التأمين إذ نصت المادة الثانية من وثيقة التأمين على أن التأمين لا يشملهما - و لم تأخذ بهذا الدفاع و أسست وجهة نظرها في التقرير بمسؤولية الطاعنة عن دفع مبلغ التأمين على أن ما احتوته وثيقة التأمين من شروط مطبوعة - عدت فيها الحوادث و الأضرار التي تلحق فيها الطاعنة من المسؤولية - يوصل إلى القول بأن الشركة قد اعتبرت نفسها في الواقع متحللة من دفع التأمين عن الحوادث التي تقع نتيجة مخالفة القوانين و اللوائح عموماً بما يترتب عليه عدم الإعتداد بهذا الشرط وإهداره ، فإن هذا الذي أقام الحكم المطعون فيه قضاؤه عليه يكون مخالفاً للقانون - ذلك إنه و أن كان مؤدى ما انتهى إليه ذلك الحكم هو إعتبار وثيقة التأمين موضوع الخصومة الحالية و التي عقدت في ظل أحكام القانون المدني القديم عقد إذعان ، إلا إنه لا يتأدى من ذلك أن يهدر نص المادة الثانية لجميع ما تضمنه من الصور و الحالات التي نص فيها على أن التأمين لا يشملها ذلك أن ما يسوغ إبطاله في هذه الحالة - إنما يقتصر على الشروط التصفية التي تتناقض مع جوهر العقد باعتبارها مخالفة للنظام العام ، و لما كان ما ورد بالتبين ثانياً و رابعاً من المادة الثانية من العقد من أن التأمين لا يشمل بصفة خاصة ما يقع من الحوادث و الأضرار نتيجة لتحميل السيارة بأكبر من حمولاتها المقررة رسمياً ، أو نتيجة لعدم العناية بها [و هاتان الحالتان هما عماد الحكم الجنائي في إدانة سائق السيارة المؤمن عليها] لا يعتبر من الشروط القائمة على التصسف و الناقضة لجوهر العقد و لا مخالفة لها للنظام

العام بل أن مبنائها الرغبة المشروعة في الحد من نطاق المسؤولية باستبعاد بعض الصور التي يكون من شأنها جعل الخطر أشد إجحالا ، فإنه يعين لذلك إعمال مقتضاها ، لما كان ذلك و كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون متعين النقض

الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٧٢ بتاريخ ١٨/٢/١٩٦٥

الشرط الذى يرد فى عقد التأمين بسقوط الحق فى التأمين بسبب عدم صلاحية السيارة للإستعمال وقت وقوع الحادث يتطو على إستبعاد مخالفه معينه من المخالفات المنصوص عليها فى قانون المرور من نطاق التأمين ومبناه الرغبة المشروعة فى الحد من نطاق للمسئولية باستبعاد بعض الصور التي يكون من شأنها جعل الحادث المؤمن منه أكثر إجحالا ، لما ينأى بذلك الشرط قانوناً عن البطلان الذى تجرى به المادة ٧٥٠ فقرة أولى مدنى على الشروط التى تقضى بسقوط الحق فى التأمين بسبب مخالفة القوانين أو اللوائح بصفة عامة دون تحديد لمخالفة معينة من المخالفات المنصوص عليها فيها .

الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٤٦٢ بتاريخ ٢٨/٦/١٩٦٦

مؤدى شرط إستعداد التأمين إلى مدة أخرى تكون شركة التأمين قد قبلت دفع قسط تجديد التأمين عنها أن يترتب على قبول شركة التأمين للأقساط بعد وفاة المؤمن له إعتبار التأمين قائماً بينها وبين ورثته خلال المدة التى دفعت عنها الأقساط بالشروط التى تضمنتها الوثيقة الموقع عليها من المورث ، وذلك أى كان شخص المولى بأقساط التأمين ، إذ يبرز الوفاء بأقساط التأمين من الغير وفقاً للقواعد العامة .

الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٤٥٩ بتاريخ ٢٣/٣/١٩٨٨

جرى قضاء هذه الأحكامه على أن البطلان الذى يجرى به نص الفقرة الأولى من المادة ٧٥٠ من القانون المدنى ينطبق على الشروط التى تقضى بسقوط الحق فى التأمين بسبب مخالفة القوانين واللوائح بصفة عامة دون تحديد لمخالفة معينة من المخالفات المنصوص عليها منه ، و على أن البطلان المنصوص عليه فى الفقرة الثالثة لا يلحق إلا الشرط الذى يؤدي - متى تحقق - إلى بطلان حق المؤمن له أو سقوط هذا الحق بعد نشوئه ، أما إذا إتفق الطرفان فى وثيقة التأمين على إستثناء بعض حالات الخطر المؤمن منه فإنه يصح إعمال أثر هذا الإتفاق متى كانت هذه الحالات محددة تحديداً واضحاً مفرغة فى شرط خاص ، و يصح ورود هذا الشرط ضمن الشروط المطبوعة فى الوثيقة ما دام لا يتعلق بأحوال البطلان أو السقوط و على أن ما يسوغ إبطاله وفقاً للفقرة الخامسة إنما يقتصر على الشروط التصفية التى تتناقض مع جوهر العقد بإعبارها مخالفة للنظام العام .

* الموضوع الفرعى : شرط استعمال شركة التأمين لدعوى الحلول :

الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٢٤ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ١٤ بتاريخ ١٩٥٩/١/١

إذا كان الواقع فى الدعوى أن الشركة المؤمنة قد دفعت للمؤمن له مبلغ التأمين الذى إستحق عليها الوفاء به بوقوع الخطر المؤمن منه فإن هذا الوفاء من جانبها ليس إلا تنفيذاً لإلتزامها تجاه المؤمن له فلا مجال مع هذا التأسيس حق شركة التأمين فى الرجوع على الغير الذى تسبب بفعله فى وقوع هذا الخطر على دعوى الحلول ذلك أن رجوع المولى على المدين بدعوى الحلول يقتضى أن يكون المولى قد وفى للدائن بالدين المترتب فى ذمة المدين - لابلدين مترتب فى ذمته هو - أما الإستناد إلى أحكام الحوالة فيحول دونه - أن واقعة الدعوى تحكمها فى شأن الحوالة نصوص القانون المدنى القديم الذى حررت لى ظله وثيقة التأمين وإقرار المؤمن له - المتضمن إحلاله الشركة المؤمنة فى حقوقه و تنازله لها عن التعويض المستحق له قبل الغير - وإذ نصت المادة ٣٤٩ منه على أنه لا تنقل ملكية الديون والحقوق البيعة ولا يعتبر بيعها صحيحاً إلا إذا رضى المدين بذلك بموجب كتابة - و كان لا يتعرف فى واقعة هذه الدعوى وجود كتابة من المدين تتضمن رضاه بالحوالة - فإنه لا مجال كذلك لإقامة هذا الحق على أساس من الحوالة .

الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٢٧ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ١١٦٦ بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٠

- عفاً الغير المسئول عن وقوع الحادث ليس هو السبب المباشر لإلتزام المؤمن بدفع قيمة التأمين للمؤمن له المضرور من هذا الحادث ، وإنما سبب هذا الإلتزام هو عقد التأمين ذاته فلولا قيام ذلك العقد لما إلتزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين رغم وقوع الحادث . و يبنى على ذلك أنه ليس للمؤمن أن يدعى بأن ضرراً قد حاق به من جراء وفاته بمبلغ التأمين إذ أن هذا الوفاء من جانبها لم يكن إلا تنفيذاً لإلتزامه التعاقدى تجاه المؤمن له مقابل الأقساط التى يؤديها له الأخير ، و تنفيذ الإلتزام لا يصح إعتباره ضرراً لحق بالملتزم وإذا كان الحادث الذى تسبب الغير فى وقوعه هو الذى يجعل مبلغ التأمين مستحقاً فإن عقد التأمين يقوم على أساس إحتمال تحقق الخطر المؤمن منه فى أى وقت و قد كان هذا الإحتمال محل إعتبار المؤمن عند التعاقد و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر مؤسساً حق شركة التأمين فى الرجوع على المسئول عن الضرر بما دفعته للمؤمن له على أساس من المسئولية التقصيرية و توافر رابطة السببية بين الضرر و وقوع الحادث و رتب على ذلك قضاءه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

- لا محل لتأسيس حق الشركة المؤمنة فى الرجوع على الغير المسئول عن الحادث على أساس الحلول ذلك أن رجوع المؤمن على المدين بدعوى الحلول يقتضى أن يكون المؤمن قد وفى الدائن بالدين المترتب فى

ذمة المدين لا بد من مرتب في ذمته هو ما لا يحقق بالنسبة لشركة التأمين إذ أن ولاءها بمبلغ التأمين يستند إلى الإلتزام المطلوب في ذمتها للمؤمن له بموجب عقد التأمين .

الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٥٠٠ بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٠

قوام علاقة المدعى بالتابع هو ما للأول على الثانى من سلطة فعلية في رقابته و في توجيهه ، و مودى البند الخامس فقرة ج من الشروط العامة الملحقه بنموذج وثيقة التأمين الذى صدر به قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ تنفيذاً لحكم المادة الثانية من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ أن حق شركة التأمين في الرجوع على مالك السيارة المؤمن له لإسترداد ما تكون قد دفعته من تعويض للمضروور في حادث وقع من تلك السيارة ، مناطه أن يكون ذلك المالك قد وافق على قيادة مركب الحادث لسيارته دون أن يكون حاصلأ على رخصة قيادة . لما كان ذلك و كان الحكم الابتدائى قد قضى بإلزام الطاعن بالتعويض باعتباره معزأاً للمطعون عليه الثانى الذى وقع منه الخطأ دون أن يورد الدليل على قيام تلك التبعة مكتفياً بما قرره من أن الطعون عليه المذكور قد أرتكب الحادث أثناء قيادته سيارة الطاعن فى حين أن ملكية السيارة لا تحقق بها وحدها علاقة التبعة الموجبة لمسئولية مالكها كما حكم على الطاعن فى دعوى الضمان الفرعية إستناداً إلى أن الطعون عليه الثانى قاد السيارة التى أرتكب بها الحادث دون أن يكون حائزاً على رخصة قيادة و لم يستظهر ما إذا كان ذلك قد حدث بموافقة الطاعن أم لا ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائى لأسبابه يكون معيأاً بالقصور بما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٦٠ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ١١٣ بتاريخ ١٩٩١/٥/١٣

بحسب الأصل - لا يكون للمؤمن حق الرجوع المباشر على الغير المسئول عن الضرر لعدم وجود علاقة مسببة مباشرة بين خطأ الغير و الضرر الذى تحمله المؤمن بدفعه التعويض للمؤمن له ، كما لا يحق له الرجوع بدعوى الحلول - إذا كان ما محل إلا إذا قد وفى الدائن بالدين المطلوب فى ذمة المدين وإنما يحق له هذا الرجوع إذا كان سنده فى ذلك حوالة الحق إليه من المؤمن له فى وثيقة التأمين .

* الموضوع الفرعى : شرط الإعفاء من المسئولية :

الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٨٥١ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٣

- متى كانت الطاعة " شركة التأمين " قد أسست دعواها قبل الناقل بطلب قيمة التعويض عن الضرر الذى لحق بها بسبب تلف البضاعة أثناء النقل ، على العقد الذى تم بموجبه نقل هذه البضاعة فإنه لا محل لما تنهيه الطاعة من أن ما تضمنه ذلك العقد من الإتفاق على الإعفاء من المسئولية هو شرط باطل فى نطاق المسئولية التقصيرية ، و لا على الحكم المطعون فيه و قد تبين أن المسئولية أساسها العقد ، أن هو لم يعرض

لما تدعيه الطاعة من أن لها حقا في الاختيار بين المسئولين و لم يمر تطبيق أحكام المسئولية التقصيرية بصدد هذا الشرط .

- إذ خلاص الحكم المطعون فيه إلى عدم مساءلة الناقل عن التلف تأسيسا على شرط الإعفاء الوارد بعقد النقل طبقا لنص المادة ٢١٧/٢ من القانون المدني فلا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أيا كان الخطأ الذي نسبته الحكم إلى عمال الناقل و سواء وصله بأنه خطأ يسير أو خطأ جسيم .

* الموضوع الفرعي : عدم جواز الجمع بين مبلغ التأمين و التعويض :

الطعن رقم ٣٩١ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٧٤٩ بتاريخ ١٩٧٤/٤/٢٩

إذ كان بين من وثيقة التأمين على البضاعة المتقولة بجرأ أن الطاعة - وزارة التأمين - قد وافقت بمقتضاها على أن تحمل شركة التأمين - بما تدفعه من تعويض عن الخسائر و الإضرار - بمقتضى هذه الوثيقة - عملها في جميع الدعاوى و الحقوق التي لها قبل الغير المسئول فمفاد ذلك أن الطاعة حولت حقها في التعويض عن الضرر قبل المسئول لشركة التأمين مما لا يجوز معه للطاعة - و هي المؤمن لها أن تجمع بين مبلغ التعويض و مقابل التأمين و إلا إستحال تنفيذ ما إتفق عليه بالمشاركة من رجوع شركة التأمين و هي المسئولة عن الضرر .

* الموضوع الفرعي : عقد للتأمين ضد السرقة :

الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٢٠ بتاريخ ١٩٦٧/١/١٧

لا يكفى في عقد التأمين ضد السرقة - لستحق المؤمن له مبلغ التأمين - مجرد تحقق إخفاء الأشياء المؤمن عليها ، و إنما يتعين على المؤمن أن يثبت أن هذه الأشياء قد إختفت بسرقتها ، و إذا كان إعمال مبدأ حسن النية في عقد التأمين ضد السرقة يستوجب عدم التشدد مع المؤمن له ، فلا يتطلب منه أن يقدم دليلاً يقيناً على وقوع الحادث لصعوبة ذلك في بعض الحالات إذا كانت السرقة مما لم يقدم عليها دليل مادي ينشأ عنها ، و على تقدير أن الوقت لا يتسع لتقديم هذا الدليل ، إلا أن ذلك لا يمنع من ناحية أخرى من وجوب مبادرة المؤمن له بالبليغ و أن يكون دقيقاً فيما يقدمه من بيانات و أن يكون ما أبلغ عنه تقريرياً إلى التصديق لتعقد محكمة الموضوع من مسلكه سنداً لتكوين عقيدتها بشأن صحة وقوع الحادث المبلغ عنه وذلك حماية للمؤمن الذي يتعرض بسبب تقديم المؤمن له بيانات غير صحيحة إلى تأمين مخاطر وهمية مما يتعمق من قدرته على مواجهة المخاطر الحقيقية و التي تحدث لساتر المؤمن لهم .

الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٨٤ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٣٠

إذ بين من الحكم المطعون فيه - الذى قضى برفض دعوى المؤمن لها لإنشاء شروط إستحقاقها مبلغ التأمين ضد الشركة المؤمن لديها - أنه لم يلتزم قرار النيابة العامة بقيد الواقعة جتعة سرقة ضد مجهول و بلا وجه لإقامة الدعوى الجنائية لعدم معرفة الفاعل و إستند الحكم فى ذلك إلى ما إستخلصه من أقوال الشهود الذين صمعتهم النيابة بهذا الخصوص و محضر تحريات مباحث الشرطة من أن واقعة سرقة السيارة المؤمن عليها غير صحيحة ، و رأى فى هذا ما يبنى إحالة الدعوى إلى التحقيق ، فإنه لا يكون هناك تناقص فى الحكم ، ذلك أنه لا تقرب على الحكم فى مخالفة قرار النيابة فى قضية السرقة ، و أن يستند فى نفس الوقت إلى التحقيق الذى أجرته فيها و يستخلص منه عدم صحة واقعة السرقة خلافاً للقرار الذى أصدرته النيابة بناء على هذه التحقيقات .

الطعن رقم ١١٨ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٧٥٥ بتاريخ ١٩٤٩/٤/١٤

إذا تعاقد شخص مع شركة تأمين على التأمين عن البضائع الموجودة بمحله من السرقة و قرر كتاباً فى إجابته عن الأسئلة المدونة فى طلب التأمين أنه يقيد مشرياته و مبيعاته فى سجل خاص و أنه يحتفظ بقائمة جرد بضاعته ، و كان منصوباً فى وثيقة التأمين على بطلان عقد التأمين إذا كان ما قرره طالب التأمين غير صحيح ، ثم إستخلص الحكم إستخلاءً سائفاً أن البيانات المشار إليها هى بيانات جوهرية ذات أثر فى تكوين التعاقد و رتب على عدم صحتها سقوط حق المؤمن له فى مبلغ التأمين إعمالاً لنص العقد ، فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون . و لا يغير من ذلك أن البيان الكاذب لم يكن له دخل فى وقوع الخطر الذى حصل من أجله التأمين و متى كان الحكم قد أقام قضاءه على أساس الشرط الصحيح الوارد فى عقد التأمين و الذى من مقتضاه بطلان العقد لعدم صحة ما قرره طالب التأمين و هذا شرط جائز قانوناً فلا يكون ثمة محل للنسب على الحكم بأنه قد أضاف إلى أسباب بطلان العقود سبباً جديداً لا يقره القانون .

*** للموضوع القرعى : عقد التأمين على الحياة :**

الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٧٧٣ بتاريخ ١٩٦٧/١١/٣٠

متى كان البيان - الخاص بالمرض - فى وثيقة التأمين قد جعله المؤمن محل سؤال محدد مكتوب فإنه يعتبر جوهرياً فى نظره ولازماً لتقدير الخطر المؤمن منه فإذا أقر المؤمن له بعدم سبق إصابته بمرض الكلى مع ثبوت إصابته به وعلمه بذلك - على ما سجله الحكم المطعون فيه - فإن هذا الإقرار من شأنه أن ينقص من تقدير الشركة المؤمنة لجسامة الخطر المؤمن منه ، ومن ثم فإذا لم يعمل الحكم الشرط الوارد فى عقد التأمين والذى مقتضاه بطلان العقد وسقوط حق المؤمن له فى مبلغ التأمين فى حالة إدلائه ببيانات خاطئة

فى إقرارته الواردة فى طلب التأمين ،والذى أبرم التأمين على أساسها وهو شرط جوائز قانوننا وواجب الإعمال حتى ولو لم يكن للبيان الكاذب دخل فى وقوع الخطر المؤمن منه فإن الحكم يكون قد خالف القانون بمخالفة شروط العقد مما يستوجب نقضه ، ولا يبرئه من هذه المخالفة ما قاله من أن مرض الكلى الذى أصاب المؤمن له ليس مما يخشى منه سوء العاقبة وأنه كان مرضاً عارضاً وكان المؤمن له قد شفى منه وقت إبرام عقد التأمين إذ أن ذلك - بفرض صحته - لم يكن ليغنى المؤمن له من واجب ذكر هذا المرض فى إقرارته الواردة فى طلب التأمين مادام أن ذلك كان محل سؤال محدد مكتوب

الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٢٩٤ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢

قبول المؤمن بإزالة خطر لم يكن مؤمناً منه فى وثيقة التأمين الأصلية و أن كان يحتر بمثابة إتفاق إضافى يلحق بها و تسرى عليه أحكامها ، إلا أنه لا يتأدى من ذلك إهدار الشروط المحددة فى قبول التأمين على هذا الخطر ، و إنما يصين إعمال مقتضاها إذا لم تكن قائمة على التسفس أو مخالفة للنظام العام بإعتبارها ناصخة أو معدلة لما احتوته الوثيقة الأصلية من شروط . و إذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن مجلس إدارة صندوق التأمين الخاص بالقوات المسلحة - و هو المؤمن - أصدر قبل وفاة المؤمن له قراراً بصيغ أسر الشهداء من أعضاء الصندوق بعد إستيفاء الشروط المنصوص عليها بالمادة ٢٦ فقرة جـ من نظامه الداخلى ، و كان الحكم المطعون فيه قد أجرى على الوفاة فى المعارك الحربية حكم الأخطار المؤمن منها فى وثيقى التأمين الأصلى الذى لا يشملها و جاوز النطاق المحدد للمسئولية عنها فى قرار مجلس إدارة الصندوق ، و أخفل بحث الشروط المنصوص عليها فى نظامه والصادر بها قرار المجلس المعدل لشروط الوثيقتين ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، و شابه قصور فى التسبيب .

الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١١١ بتاريخ ١٩٧٩/٤/١٢

مفاد نص المادة ٧٥٨ من القانون المبنى أنه إذا كان المؤمن له قد عين المستفيد بالإسم على نحو لا غموض فيه فإن ذلك يدل على تمام تعيين المستفيد بذاته ، فإذا عين المؤمن له المستفيد بصفة تميزه تمييزاً تاماً فيجب الإعتداد بهذه الصفة فى تحديد ذات المستفيد عند إستحقاق مبلغ التأمين ، أما إذا قرن المؤمن له إسم المستفيد بصفة معينة فحينئذ يكون على القاضى أن يستخلص نية المؤمن له ببيان لذاتية المستفيد عند الخلاف بشأنها .

* الموضوع الفرعي : قسح عقد التأمين :

الطعن رقم ٥٥ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٧٩ بتاريخ ١٩٧٠/٤/٢٨

لما كان من مقتضى عقد التأمين تغطية الأضرار التي يحتمل أن تصيب المؤمن له خلال مدة معينة يتحمل فيها المؤمن تبعه هذه الأضرار مقابل جعل التأمين الذي يتقاضاه من المؤمن له ، سواء في ذلك إتفق على أن يلتزم المؤمن له بسداد هذا الجعل دفعة واحدة أو على أقساط تدفع على فترات تحدده خلال مدة التأمين فإن مودى ذلك أن عقد التأمين و أن كان الزمن عنصرا جوهريا فيه لأنه يلزم المؤمن لمدة معينة إلا أنه عقد محدد المدة ، فإذا فسح أو إنفسخ قبل إنتهاء مدته لا ينحل إلا من وقت الفسخ أو الإنفساخ و يبقى ما نفذ منه قبل ذلك قائما ، أما إذا إسر في مدته فإنه يحترق منتها و يشترط لتجديده أن ينص على ذلك صراحة بما يعنى أنه لا يجوز تجديده ضمياً .

* الموضوع الفرعي : مسئولية المؤمن في الدعوى الجنائية :

الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٦٣٥ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٤

لا يستطيع المضرور وفقاً للقاعدة ٢٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولما استقر عليه قضاء الدائرة الجنائية بهذه المحكمة إدخال المؤمن في الدعوى الجنائية لمطالبة بالتعويض .

* الموضوع الفرعي : مشاركة التأمين :

الطعن رقم ٣١ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٧٩ بتاريخ ١٩٥٥/٥/٥

لم يورد الشارع المصرى - على خلاف بعض التشريعات الأخرى - نصا خاصا يقرر أن المصاب حقا مباشرا في مطالبة المؤمن بالتعويض عن الضرر الذى أصابه و الذى يسأل عنه قبل المستامن ، فوجب الرجوع إلى القواعد العامة لتعرف ما إذا كانت وثيقة التأمين على مسئولية المستامن قصد بها إشرط لمصلحة الغير أم قصد بها اتفاق خاص بين الطرفين المتعاقدين ، فإذا كان الحق الذى اشترطه المستامن إنما إشرطه لنفسه فلا يكون هناك إشرط لمصلحة الغير حتى لو كانت تعود منه منفعة على الغير ، أما إذا تبين من مشاركة التأمين أن العاقدين قصدا بتحويل المصاب الحق المباشر في منافع العقد ، فإن القواعد الخاصة بإشراط لمصلحة الغير هي التي تطبق .

الطعن رقم ٣٦٥ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٩٦٠ بتاريخ ١٩٦٣/٦/٣

تعيين المستفيد في مشارطة التأمين هو من مسائل الواقع التى تتصل بتصور المشاركة . فعلى كانت محكمة الموضوع قد استظهرت من مشاركة التأمين أن ورنه المتوفى "العامل" هم المستفيدون منها لا

الشركة التي كان يعمل بها . فإن النعي على الحكم المطعون فيه بخطئه في تكييف معنى المستفيد ومخالفته لنص المادة ٧٥٤ من القانون المدني و بأنه لم يخضع مبلغ التأمين لرسم الأيلولة على الزكوات يكون غير مجد

الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٤٧ مكتب فتى ٣٠ صفحة رقم ١١١ بتاريخ ١٩٧٩/٤/١٢

المقرر أن تعيين المستفيد في مشارطات التأمين هو من مسائل الواقع التي تتصل بنصوص المشاركة والتي تستقل بحكمة الموضوع بإستظهارها متى كان إستنادها في هذا الصدد يقوم على أسباب مائفة تؤدي إلى النتيجة التي تنتهي إليها .

الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٤٩ مكتب فتى ٣٦ صفحة رقم ٩٨٧ بتاريخ ١٩٨٥/١١/١٢

تعيين المستفيد في مشارطات التأمين هو من مسائل الواقع التي تستقل بحكمة الموضوع بإستخلاصها من نصوص المشاركة ولا رقابة عليها في ذلك من بحكمة النقض ما دام إستخلاصها سائفاً

الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٦٠ مكتب فتى ٤٢ صفحة رقم ١١٣ بتاريخ ١٩٩١/٥/١٣

– تعيين المستفيد في مشارطات التأمين هو – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – من مسائل الواقع التي تستقل بحكمة الموضوع بإستخلاصها من نصوص المشاركة ولا رقابة عليها في ذلك من بحكمة النقض ما دام إستخلاصها سائفاً .

– المؤمن له في حالة التأمين بشرط " جميع الأخطار " ليس عليه إثبات سبب الضرر بل تقوم قرينة لصالحه على أن سبب الضرر خطر مضمون و يكون للمؤمن أن يدحض هذه القرينة بالبسات أن الضرر يرجع إلى خطر مستبعد .

* الموضوع الفرعي : ملحق وثيقة التأمين :

الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٤٧ مكتب فتى ٣٠ صفحة رقم ١١١ بتاريخ ١٩٧٩/٤/١٢

من المقرر أن ملحق وثيقة التأمين الأصلي الذي يوقع عليه من طرفها يعتبر جزءاً لا يتجزأ منها و يندمج ضمن شروطها و لا يفسخ من هذه الشروط إلا ما قصد إلى تعديله فيها .

تأمينات إجتماعية

* الموضوع الفرعي : أحكام التأمين الصحي :

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٩١ بتاريخ ١٩٧٤/٦/٢٢

لئن كانت المواد ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٦ ، ٥٧ من قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد طلبت لإلتزام الهيئة بنفقات علاج العامل أن يقوم بإخطارها بمرضه و أن يلتزم بتعليمات العلاج الذى تقرر له فى المكان الذى تعينه ، إلا أن ذلك لا يعدو أن يكون تقريراً لقواعد تنظيمية قصد منها عدم تحميل الهيئة بنفقات غير حقيقية و غير ضرورية ، و مفاد ذلك أنه إذا ما ثبتت الهيئة من حقيقة المصروفات التى ألفتت فى علاج العامل و ضرورتها أن تقوم بصرفها له بناء على إلتزامها بعلاجه و إذ كان الحكم المطعون فيه قد أورد أن الثابت يبين أن المظنون حده كان مريضاً فعلاً و أنه لم يكن من مسيل لعلاجه إلا فى الخارج و لفق ما ثبت من تقرير الإدارة العامة للقومسيونات الطبية بوزارة الصحة و أن الهيئة منحه إجازة لمدة شهر بعد عودته و إستطلعت رأى القومسيون الطبي العام فى شأن إحساب المدة السابقة على تلك الإجازة و إنتهى الحكم صحيحاً بعد إستعراض مستندات المظنون حده الأول الخاصة بالمبلغ المطلوب إلى جديده نفقات الإنتقال و العلاج بالمستشفى التى قضى له بها دون أية نفقات أخرى فإن النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون - إذ قضى بإلزام الهيئة العامة للتأمين الصحى بنفقات العلاج رغم أن العامل لم يبيع الإجراءات التى حددتها المواد المشار إليها آنفاً يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٦٩٩ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٥٦ بتاريخ ١٩٧٨/٢/١٨

أصدر وزير الصحة القرار رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تحديد المنشآت التى يسرى بالنسبة إليها نظام التأمين الصحى و نص فى المادة الأولى منه على أن يستبدل بنص المادة الأولى من القرار الوزارى رقم ١٩ لسنة ١٩٦٤ النص الآتى " مادة ١- لا تسرى أحكام الباب الخامس من قانون التأمينات الإجتماعية فى شأن التأمين الصحى إلا على المنشآت الموجودة فى محافظة الإسكندرية و يبلغ عدد عمالها مائة عامل على الأقل " ثم أصدر قراره رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٦٥ باعتباره فروع المنشآت بمحافظه الإسكندرية و التى يبلغ عدد عمالها مائة عامل على الأقل فى حكم المنشأة فى شأن سريان نظام التأمين الصحى و نص فى مادته الأولى على أنه " فى تطبيق أحكام القرار رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٥ يعتبر فى حكم المنشأة الفروع الموجودة فى محافظة الإسكندرية للمنشآت التى يبلغ مجموع عمالها مائة عامل على الأقل " لساوى بذلك بين المنشأة الموجودة فى محافظة الإسكندرية فى شأن سريان التأمين الصحى و أخضعه لنظامه إذا بلغ عدد عماله مائة

عامل على الأقل ، و أن القرار ٣٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن العمل بأحكام المادة الأولى من القرار ٣٦٦ لسنة ١٩٦٥ بتعديل القرار رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٥ بشأن تحديد المنشآت التي يسرى بالنسبة إليها نظام التأمين الصحي قد قصد بإصداره مجرد تعديل تاريخ بدء العمل بالقرار رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٦٥ بجمله - و على ما جاء في مادته الأولى - أول يناير ١٩٦٦ ، دون أن يغير في موضوعه من شرط إعضاع فرع المنشأة المكان بمحافظه الإسكندرية لنظام التأمين الصحي بأن يبلغ عدد عمالها مائة على الأقل .

الطعن رقم ٥٨ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٢٩٧ بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٦

مفاد نصوص إصدار قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ و القرار الجمهورى رقم ٣٢٦٨ لسنة ١٩٦٤ - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تطبيق أحكام التأمين الصحي تدريجياً على المنشآت و الجهات التي يسرى عليها منوط بصدر قرار من وزير الصحة في هذا الخصوص و لا يغير من ذلك ما تنص عليه المادة الثانية من مواد إصدار قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ من أنه يتم سريان أحكام التأمين الصحي على جميع الحاضرين لأحكامه فى جميع أنحاء الجمهورية خلال ثلاث سنوات على الأكثر من تاريخ العمل به أى اعتباراً من ١/١/١٩٦٧ ذلك لأن ما تنص عليه المادة فى هذا الشأن هو من الأمور التنظيمية ، فإذا لم يصدر قرار من وزير الصحة بسريان أحكام التأمين الصحي الواردة بالباب الخامس من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على منشأة ما فإن عمالها لا يستفيدون من أحكام هذا التأمين .

الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٤١٥ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢١

مؤدى نص المادة ٥٠ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٣ لسنة ٦٤ - أن المؤمن عليهم الذين يحفظون بالترابا الطبية المقررة هم بقتضى قوانين أو لوائح أو نظم خاصة أو عقود مشرركة أو اتفاقيات أو غيرها ترتفع فى مسواها أو تخصصاتها عن الرعاية التى يؤديها إليهم تأمين المرض بموجب ذلك القانون هم أولئك الذين تقرر لهم هذه المزايا قبل ١/١/١٩٦٤ تاريخ العمل بأحكام التأمين الصحي التى أوردها هذا القانون باعتبارها حقوقاً مكتسبة لا يجوز المساس بها .

* الموضوع الفرعى : أحكام التأمينات الاجتماعية من التنظيم العام :

الطعن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٢٤ بتاريخ ١٩٨٤/١/٢

لما كان الدافع بعدم قبول الدعوى لعدم مراعاة الإجراءات و الموايد المنصوص عليها فى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الإجتماعى المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ - من النظام العام

فإن حكمة النقض أن تثيره من تلقاء نفسها طالما كان يدخل في نطاق الطعن و كانت عناصره قد طرححت أمام محكمة الموضوع .

الطعن رقم ٥١٣ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٢٥٤ بتاريخ ١٢/٣٠/١٩٨٥
المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن أحكام قوانين التأمينات الإجتماعية من النظام العام لا يجوز الإتفاق على ما يخالفها و أن قبول الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية إشراكات تأمين رغم عدم إلتزام صاحب العمل بها بموجب هذه القوانين لا يكسب العامل حقاً تأمينياً لم تنص عليه .

الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٩٦٧ بتاريخ ٥/٢٣/١٩٨٨
المقرر أن أحكام قوانين التأمينات الإجتماعية من النظام العام لا يجوز الإتفاق على ما يخالفها و أن قبول الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية إشراكات تأمين رغم إلتزام صاحب العمل بها بموجب هذه القوانين لا يكسب العامل حقاً تأمينياً لم تنص عليه .

الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٧٣ بتاريخ ٦/٢٧/١٩٨٨
أحكام قانون التأمينات الإجتماعية آمرة تتعلق بالنظام العام ، و تأخذ بها المحكمة من تلقاء نفسها .

الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٩١١ بتاريخ ٤/٢٢/١٩٩١
قانون التأمين الإجتماعى - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة مصدره القانون و تعتبر أحكامه من النظام العام .

• الموضوع للقرعى : أداء للمعاش للمستحق :

الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٣٦٨ بتاريخ ٦/٥/١٩٧٧
تنص المادة ٨٢ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أنه يستحق معاش المعجز أو الوفاة خلال خدمة المؤمن عليه و إستثناء من حكم الفقرة الأولى من هذه المادة يسمح لماض إذا حدث المعجز الكامل أو وقعت الوفاة خلال فترة تعطل العامل بشرط ألا تتجاوز هذه الفترة سنة من تاريخ الصطل و إذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن إنتهاء خدمة أبن الطاعن المؤمن عليه و تعطله حدث فى ١١ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ و أن المحكمة فى حدود سلطتها الموضوعية قد تحقق لديها أن المعجز الكامل الموجب لإستحقاق المعاش قد أصاب المؤمن عليه بتاريخ ٢٠ من مايو سنة ١٩٦٤ و هو تاريخ دخوله مستشفى الأمراض العقلية ، و إذ كانت هذه الواقعة الموجبة لإستحقاق معاش المعجز الكامل قد حدثت بعد العمل بأحكام المادة ٨٢ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون ٦٣ لسنة

١٩٦٤ في أول إبريل ١٩٦٤ عملاً بالمادة التاسعة من مواد إصدار هذا القانون وقبل مضي سنة كاملة على تاريخ تعطل المؤمن عليه الذي استمر حتى أدركه الحكم الحديث بشأنه و الوارد بالإستثناء المنصوص عليه في المادة ٨٢ المذكورة فإنه يكون مستوفياً للشرط القانوني الخاص بتاريخ حدوث العجز الكامل المرجح لإستحقاقه المعاش .

* الموضوع الفرعي : إشتراك التأمين :

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٣٤ مكتب قني ١٩ صفحة رقم ٦٣ بتاريخ ١٩٦٨/١/١٦

مؤدى نص المادتين ٧٣ و ٧٦ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ أن المشرع فرق بين حالة تخلف صاحب العمل أصلاً عن الإشتراك في هيئة التأمينات عن عماله كلهم أو بعضهم وبين حالة إشتراك رب العمل بإعطاء هيئة التأمينات بعدد عماله وأجورهم الصحيحة ثم تأخره بعد ذلك في توريد المبالغ المستحقة للهيئة في المواعيد والأوضاع التي رسمها القانون ، وعص المشرع كل حالة بحكمها . فنص على حالة التأخير في توريد الإشتراكات بالمادة ٧٣ وجعل جزاءها إلزام صاحب العمل بفوائد ٦ ٪ سنوياً عن المبالغ التي لم تورد في الميعاد القانوني ، و لا يغير من ذلك ما نص عليه في صدر المادة ٧٦ من وجوب مراعاة أحكام المادة ٧٣ ذلك أنه لا يتأدى من هذه العبارة إلزام صاحب العمل في حالة التأخير عن توريد الإشتراكات طبقاً للمادة ٧٣ بالجزاء المقرر بالمادة ٧٦ وهو دفع مبالغ إضافية طالما أن المادة ٧٣ قد استقلت بأحكامها الخاصة بالتأخير في توريد قيمة الإشتراكات بما في ذلك الجزاء الذي رتبته المشرع بها على التأخير وهو إلزام صاحب العمل بالفوائد بواقع ٦ ٪ على النحو المتقدم ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر وانتهى إلى عدم إستحقاق هيئة التأمينات للمبلغ الإضافي المنصوص عليه في المادة ٧٦ بإعتبار أن المطعون عليه لم يتخلف عن الإشتراك لدى الهيئة عن عماله فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٤ مكتب قني ١٩ صفحة رقم ٤٣٧ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٩

- مؤدى نصوص المادتين ٧٣ و ٧٦ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الإجتماعية أن المشرع فرق بين حالة تخلف صاحب العمل كلية عن الإشتراك في هيئة التأمينات عن عماله كلهم أو بعضهم وبين حالة إشتراك رب العمل بإعطاء هيئة التأمينات بعدد عماله وأجورهم الصحيحة ثم تأخره بعد ذلك في توريد المبالغ المستحقة للهيئة في المواعيد والأوضاع التي رسمها القانون وخص المشرع كل حالة بحكمها فنص على حالة التأخير في توريد الإشتراكات في المادة ٧٣ وجعل جزاءها إلزام صاحب العمل بفوائد ٦ ٪ سنوياً عن الإشتراكات التي لم تورد في الميعاد القانوني و لا يغير من ذلك ما نص عليه في صدر المادة ٧٦ من وجوب مراعاة أحكام المادة ٧٣ ذلك أنه لا يتأدى من هذه العبارة إلزام

صاحب العمل في حالة التأخير عن توريد الإشراكات طبقاً للمادة ٧٣ بالجزء المقرر بالمادة ٧٦ للتخلف وهو دفع مبلغ إضافي يوازي مقدار الإشراكات المستحقة لأن الإحالة إلى أحكام المادة ٧٣ إنما وردت بشأن التخلف لا التأخير ، وقد استقلت حالة التأخير بأحكامها الخاصة الواردة في تلك المادة بما قسّى ذلك الجزء المقرر لها وهو سريان الفوائد بواقع ٦ ٪ على الإشراكات التي لم تورد في الميعاد . ولا حجة فيما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ من أن المشرع قصد تطبيق المادتين ٧٣ و ٧٦ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على حالتي التأخير والتخلف إذ لا يتفق ذلك مع مدلول المادتين سالفتي الذكر ولا يمكن أن تضيف المذكرة الإيضاحية إلى أحكام القانون السابق جديداً لم تتضمنه نصومه أو أن تفسر أحكامها بما لا يتفق مع مدلولها .

— أخذ قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بالفرقة بين حالتي التأخير والتخلف عن الإشراك في هيئة التأمينات لجعل التخلف مقصوداً على حالة عدم قيام صاحب العمل بالإشراك عن العاملين كلهم أو بعضهم وحالة قيامه بأداء الإشراكات الخاصة بالعمال المؤمن عليهم على أساس أجور غير حقيقية ، أما حالة التأخير عن أداء الإشراكات الشهرية في المواعيد المعينة لذلك فقد خصها هذا القانون بحكم خاص وفرض لها جزاء أخف بكثير من جزاء التخلف مما يدل على أن للتأخير في ذهن المشرع معنى يختلف عن معنى التخلف .

الطعن رقم ٤٣٧ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٨٧٦ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٤

مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ١٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، أن المشرع أراد أن يلزم رب العمل الذى يتأخر عن أداء الإشراكات الشهرية الدورية في مواعيدها المحددة بغرامة إضافية بواقع ١٠ ٪ من الإشراكات التى تأخر عن أدائها في كل شهر يحدث فيه التأخير . ولذلك فإن هذه الغرامة تصدد بعدد الشهور التى يتأخر رب العمل خلالها في الوفاء بالإشراكات على ألا تتجاوز في مجموعها ٣٠ ٪ من قيمة هذه الإشراكات . وهذا النص يسرى بأثر رجعى منذ العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ طبقاً لنص المادة الخامسة من مواد الإصدار في القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . وإذ جرى الحكم المطعون فيه على إلزام رب العمل بغرامة قدرها ١٠ ٪ دون تحديد الشهور التى تم فيها التأخير و دون بيان نطاق هذه الغرامة فإنه يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٧٦٥ بتاريخ ١٩٦٩/٥/٨

نصت المادة الخامسة من مواد إصدار قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المعدل للقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على أن تسرى أحكام المادة ١٧ منه إعتباراً من تاريخ العمل بالقانون ٩٢ لسنة

١٩٥٩ ، و تقضى المادة ١٧ هذه بأن يلتزم صاحب العمل فى حالة عدم أدائه الإشتراكات الشهرية المستحقة فى المواعيد المعنية فى هذا القانون بأداء مبلغ إضافى إلى الهيئة يوازى ١٠٪ من الإشتراكات التى تأخر فى أدائها عن كل شهر و ذلك بمقد أقصى قدره ٣٠٪ و ذلك فضلاً عما تقضى به المادة ١٤ من إحتساب فوائد بسعر ٦٪ عن المدة من تاريخ وجوب أدائه حتى تاريخ السداد ، و مؤدى ذلك أنه إذا تأخر رب العمل فى أداء الإشتراكات الشهرية المستحقة للهيئة عن عمله المزمع عليهم لدى الهيئة عن المواعيد المعنية فى القانون فإنه يستحق عليه بالتطبيق لأحكام المادة ١٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المبلغ الإضافى المبين فى هذه المادة و ذلك نتيجة للأثر الرجعى الذى جعله القانون المذكور لأحكام المادة المشار إليها .

الطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٩٥٢ بتاريخ ١٩٦٩/٦/١٢

المبلغ الإضافى الذى يلتزم به صاحب العمل فى حالة تأخيره فى أداء الإشتراكات و المتخصص عليه فى المادة ١٧ من قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، ليس تعويضاً عما تشترط المادة ٢١٨ من القانون المدنى لإستحقاقه إعذار المدين ، بل هو جزاء مالى فرضه المشرع على صاحب العمل لحمله على أداء الإشتراكات المستحقة فى مواعيدها و هذا الجزاء شبيه بالجزاء الذى فرضه المشرع فى المادة ٧ من القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠ على حائزى أجهزة إستقبال الإذاعة التليفزيونية الذين لا يؤدون الرسم المقرر فى المواعيد المحددة لأدائه فقد ألزمهم ذلك القانون بدفع الرسم مضاعفاً و وصفت مذكرة الإيضاحية هذا الجزاء بأنه عقوبة مالية و هو ما يقطع بأنه ليس تعويضاً إذ أنه يختلف عن التعويض الذى هو مقابل الضرر الذى يلحق الدائن بسبب خطأ المدين و الذى لابد لإستحقاقه من ثبوت هذا الخطأ و وقوع الضرر للدائن نتيجة له ، بينما المبلغ الإضافى يستحق بمجرد ثبوت التأخير فى دفع الإشتراكات المستحقة و دون إثبات أى عنصر من تلك العناصر اللازمة لإستحقاق التعويض ، و معنى كان هذا المبلغ الإضافى لا يعتبر تعويضاً فإنه لا يسرى عليه حكم المادة ٢١٨ من القانون المدنى الذى يوجب الإعذار و يستحق بمجرد إقباض المواعيد المحددة لأداء الإشتراكات المستحقة أسوة بالفوائد التى ألزم بها المشرع رب العمل فى هذه الحالة .

الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٣٢ بتاريخ ١٩٧٠/١/١٥

— مؤدى نص المادتين ١٤ و ١٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن المبلغ الإضافى الذى يلتزم به صاحب العمل ، فى حالة تأخيره فى أداء الإشتراكات المستحقة ليس تعويضاً عما تشترط المادة ٢١٨ مدنى لإستحقاقه إعذار المدين ، بل هو جزاء مالى فرضه المشرع على صاحب العمل ، لحمله على أداء

الإشراكات المستحقة في مواعيدها . و هذا الجزء شبيه بالجزء الذى فرضه المشرع فى المادة ٧ من القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠ على حائزى أجهزة استقبال الإذاعة التليفزيونية الذين لا يؤدون الرسوم المقررة فى المواعيد المحددة لأدائه ، فقد أُلزمهم ذلك القانون بدفع الرسم مضاعفاً . و وضحت المذكرة الإيضاحية هذا الجزء بأنه عقوبة مالية و هو ما يقطع بأنه ليس تعويضاً إذ أنه يختلف عن التعويض الذى هو مقابل الضرر الذى يلحق الدائن بسبب غطأ المدين و الذى لابد لاستحقاقه من ثبوت هذا الخطأ و وقوع الضرر للدائن نتيجة له ، بينما المبلغ الإضافى يستحق بثبوت التأخير فى دفع الإشراكات المستحقة و دون ثبوت أى عنصر من تلك العناصر اللازمة لاستحقاق التعويض ، و متى كان هذا المبلغ الإضافى لا يعتبر تعويضاً فإنه لا يسرى عليه حكم المادة ٢١٨ من القانون المدلى الذى يوجب الإعداء ، و يستحق بمجرد إنقضاء المواعيد المحددة لأداء الإشراكات المستحقة ، أسوة بالفوائد التى ألزم بها المشرع رب العمل فى هذه الحالة .

— مژدى نص المادة ١٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ و المادة الخامسة من مواد إصداره التى نصت على الأثر الرجعى للمادة ١٧ ابتداء من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، أن تأخر رب العمل فى سداد الإشراكات الشهرية المستحقة للهيئة موجب لاستحقاق المبلغ الإضافى المبين بالمادة ١٧ و إذ كان المبلغ الذى طلب الطاعون الحكم ببراءة ذمتهم منه هو ما كانت تطالبهم به هيئة التأمينات على أساس المستحق عليهم نظير التأخير ، هو ١٠٠٪ من المبالغ التى تأخروا فى سدادها فإنه و قد ثبت أن المستحق عليهم طبقاً للمادة ١٧ آفة الذكر نسبة تقل عن ذلك فإنه كان يعين على الحكم المطعون فيه أن يخصم ما يوازى هذه النسبة ما دام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد عمل به قبل القضاة نهائياً فى الدعوى .

لنظن رقم ٤١٤ لسنة ٣٦ مكتب قضاة ٢٢ صفحة رقم ٤١١ بتاريخ ١٩٧١/٣/٢٥

— تنص المادة ٧٨ من قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على أن " يلتزم أصحاب العمل و العمال إذا كانوا وقت العمل بهذا القانون مرتبطين بتنفيذ أنظمة خاصة سواء فى شكل صناديق إدخار أو عقود تأمين جماعية أو نظم معاشات أو خلاف ذلك ، بالإشتراك فى المؤسسة طبقاً لأحكام هذا القانون " و لم يجعل القانون هذا الإلتزام فوراً بل نصت المادة ٧ منه على أن يكون تطبيقه تدريجياً بالنسبة للمؤسسات و الجهات التى يصدر تعيينها تبعاً لقرار من وزير الشؤون الإجتماعية و العمل و نص فى الوقت نفسه على إستمرار العمل بأحكام القوانين و القرارات الملغاة إلى أن يتم تطبيقه على جميع أنحاء الجمهورية . و لم يرد القانون رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٦١ الصادر بتعديل القانون المشار إليه نص يتعارض مع

إستمرار العمل بالنظم الخاصة التى كان معمولاً بها طبقاً للقوانين و القرارات المعلقة وظل الحال كذلك إلى أن صدر القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذى جعل الإشتراك لدى الهيئة العامة للتأمين الإجتماعية إجبارياً . و بين من نص المادة الرابعة منه أن عقود التأمين الجماعية و غيرها من النظم المماثلة قد ظل معمولاً بها حتى تاريخ صدوره . و إذ كان الثابت فى الدعوى أن أحد الموظفين المؤمن عليهم جماعياً لدى شركة التأمين الطاعة قد توفى بتاريخ ١٩٦١/٩/٢٣ و كانت الشركة المطعون عليها - رب العمل - قد سددت أقساط هذا التأمين إلى ما بعد هذا التاريخ ، فإن شركة التأمين تكون ملزمة بتنفيذ العقد بالنسبة له و لا يشفع للشركة لطاعة إستنادها إلى المادة ٧ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ التى تنص على أن يتم صريانه على جميع أنحاء الجمهورية خلال سنتين على الأكثر أى اعتباراً من أول أغسطس سنة ١٩٦١ ذلك أنه فضلاً عن أن هذا البص يحبر من النصوص التنظيمية ، فإن تطبيق القانون تدريجياً على المؤسسات و الجهات التى يسرى عليها منوط بصور قرار من وزير الشؤون الإجتماعية ، و إذ لم يصدر لقرار و زارى بصرىان أحكامه على الشركة المطعون عليها رب العمل - قبل تاريخ الوفاة فإنها لا تكون ملزمة بالإشتراك لدى الهيئة ، إكتفاء بإرتباطها بالنظام الخاص الذى إرتضته لعمالها و الذى أجاز القانون إستمرار العمل به . - الإشتراك الإجبارى لدى هيئة التأمينات الإجتماعية لا يعارض مع قيام عقود التأمين الجماعية فى حالة إتفاق الطرفين على إنشائها أو الإستمرار فيها و إرتضاء كل منهما أداء الإلتزامات الواردة فيها و العقد مبنى نشأ صحيحاً أصبح ملزماً لطرفيه ، فلا يزول أو يوقف أثره إلا بإتفاقيهما . و إذ إنتهى الحكم المطعون فيه إلى إستمرار عقد التأمين الجماعى المبرم بين الطاعة - شركة التأمين - و المطعون عليها - رب العمل - فإن إحواط إصاح الشركة الطاعة عن دفعها فى إستمراره يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٩٣٣ بتاريخ ١٩٧٣/٦/١٦

- مؤى نص المادة ١٣ من قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن الحساب الذى تجبره الهيئة و تحظر به صاحب العمل ، و يحق له الاعتراض عليه إما يتضمن علاوة على الإشتراكات التى تطالب بها المبالغ الأخرى المستحقة للهيئة وفقاً لأحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ و منها الفرامة الإضافية التى تقرها الفقرة الثانية من المادة ١٧ منه ، و إذ كانت المواعيد الواردة فى ذلك النص لم تخصص بأى قيد ، فإن الفقرة التى تقول بها الطاعة تكون على غير أساس ، و من ثم فسرى أحكام تلك المادة على كل نزاع بين صاحب العمل بين الهيئة بشأن المبالغ المستحقة لها وفقاً لأحكام هذا القانون ، سواء أكان النزاع يقوم على خلاف فى أرقام الحساب أو على التطبيق القانونى ، لأن الاعتراض على الحساب لا

يكون إلا بتناوله من كافة نواحيه ، فضلاً عن أن تلك التفرقة تتجاني مع غرض الشارع من وضع هذه المواعيد ، و هو البت في ذلك الحساب في أقرب وقت .

- الإجراء المعمول عليه و الذى تفتح به المواعيد الواردة في المادة ١٣ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ هو إخطار الهيئة صاحب العمل بالحساب بمطاب موصى عليه مع علم الوصول ، و أما توقيع الهيئة المحجز الإدارى ضد صاحب العمل فهو إجراء غرله ما القانون لتحصيل المبالغ المستحقة لها قبله و التى أصبحت واجبة الأداء ، و إذ كان الثابت أن الهيئة أخطرت مورث الطاعة بالمبالغ المستحقة عليه على ذلك النحو و أنه لم يعرض أصلاً على الحساب ، فإنه لا يسوغ بحال إعتبار إجراءات هذا المحجز بمثابة إخطار جديد حتى و لو كان المبلغ المحجز من أجله يقل عن رصيد الحساب السابق إخطاره به و ثم فإن التمس على الحكم - إذ قضى بعدم قبول الدعوى لرفضها بعد الأوان - يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٦١ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٦١٨ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٣٠

مضى كانت المادة الخامسة من مواد إصدار قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذى عمل به قبل الفصل نهائياً في الدعوى - قد نصت على سريان أحكام المادة ١٧ منه إعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، و كانت المادة ١٧ هذه تنص فى فقرتها الثانية على أن يلتزم صاحب العمل فى حالة عدم أدائه الإشتراكات الشهرية المستحقة فى المواعيد المعينة فى هذا القانون بأداء مبلغ إضافى إلى هيئة التأمينات الإجتماعية يوازى ١٠٪ من الإشتراكات التى تأخر فى أدائها عن كل شهر بعد أقصى ٣٠ ٪ و ذلك فضلاً عما تقضى به المادة ١٤ من ذات القانون من إحساب فوائد بسعر ٦٪ عن المدة من تاريخ وجوب الأداء حتى تاريخ السداد . إذ كان ذلك و كان الواقع إلى سجله الحكم المطعون فيه طبقاً لما انتهى إليه الحيز المنتدب من محكمة أول درجة ، و الذى لم ينازع فيه المطعون ضده هو أنه تأخر فى سداد الإشتراكات بما رتب فى ذمته فروقاً لها و الفوائد المستحقة عليها ، فإنه يكون قد استحق عليه أيضاً المبلغ الإضافى المقرر بالفقرة الثانية من المادة ١٧ السالف بيانها فى حدود النسب الواردة بها و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر مقررًا أن المادة ١٧ بفقرتها لا تنطبق إلا فى حالة التخلف عن الإشتراك ، فإنه يكون قد خالف القانون و أخطأ فى تطبيقه .

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٦٥٤ بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٢

إذ كان الواضح من نص المادة ١٣ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أنها لم تخصص بأى قيد و من ثم فإن التفرقة التى يقوم بها الطاعنون من أنها لا تنطبق إلا حيث يقوم النزاع على خلاف فى حساب الإشتراكات ، تكون على غير أساس ، و يتعين أعمال أحكام تلك المادة

على كل نزاع بين صاحب العمل وبين الهيئة عن البالغ المستحقة وفقاً لأحكام هذا القانون سواء أكان النزاع قائماً على خلاف في أرقام الحساب أو على مدى إنطباق القانون لأن الإعراض على الحساب لا يكون إلا بتناوله من كافة نواحيه ، فضلاً عن أن تلك التفرقة تعجالي مع غرض الشارع من وضع هذه المواعيد و هو حسم ذلك الخلاف .

الطعن رقم ٦٣٨ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٤١٧ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٢٦

توخى الشارع في تقرير نظام التأمين الإضامى فى المادة ٨٧ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن تصرف الهيئة مبلغاً نقدياً إضافياً إلى المؤمن عليه أو ورثته الشرعيين أو المستفيدين الآخرين الذين ينعينهم قبل وفاته فى حالة تحقق أحد الخطرين المؤمن منهما وهما العجز الكامل والوفاة خلال مدة خدمته ، و بشروط تلك المادة لإستحقاق هذا التأمين أن تكون الإشتراكات المسددة من المؤمن عليه لا تقل ٦ إشتراكات شهرية متصلة أو ١٢ إشتراكاً شهرياً متقطعاً و لما كانت إشتراكات التأمين طبقاً لنص المواد ١٠ ، ١٢ ، ١٤ من ذلك القانون تستحق شهرياً و تعتبر واجبة الأداء من أول الشهر التالى ، فإن تلك الإشتراكات المنصوص عليها فى المادة ٨٧ إنما تتحدد بمقدار ما سدد منها عن مدة خدمة المؤمن عليه حتى تحقق المعجز الكامل أو الوفاة و لا تتعداه إلى الإشتراكات المحصلة عن مدة تالية ، و لا يغير من ذلك أن تكون الهيئة قد جرت على تحصيل هذه الإشتراكات المحصلة عن مدة تالية ، و لا يغير من ذلك أن تكون الهيئة قد جرت على تحصيل هذه الإشتراكات مسبقاً عن تلك المدة .

الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٥٧٩ بتاريخ ١٩٧٦/١١/١٤

إذ كان مقتضى المواد ١٨ ، ٢١ ، ٥٦ ، ٦٦ ، ٧٣ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادرة بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، أن صاحب العمل يلتزم بأداء إشتراكات معينة عن العاملين لديه كما يلتزم بإستقطاع جزء محدد من أجور المؤمن عليهم و ذلك شهرياً ، و يجب عليه توريد هذه الإشتراكات التى تتكون منها أموال التأمين إلى مؤسسة التأمينات الإجتماعية خلال خمسة عشر يوماً الأولى من الشهر التالى ، فإن هذه الديون كلها تصبف بالدورية و التجدد ما دام أن صاحب العمل ملزم بالوفاء بها فى مواعيد دورية شهرية و يستمر أداؤها دون إقطاع طالما ظل عاضداً لأحكام قانون التأمينات ، و من ثم تعدد من الحقوق التى تقادم بمضى سنوات ، و لا يقدر فى ذلك نص المادة ١٢٥ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، التى تدل فقط على تطبيق أسباب قطع التقادم المنصوص عليها فى القانون المدلى باعتبارها أسباباً عامة و ذلك بالإضافة إلى التنبيه على صاحب العمل بأداء البالغ المستحقة للهيئة

ولا يكشف هذا النص عن طبيعة الالتزام بدفع الإشتراكات والفوائد والعمرات أو عن نوع التقادم الذي تخضع له هذه الديون .

الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٦٧١ بتاريخ ١٣/٣/١٩٧٧

— مؤدى نص المادة ١٣ من قانون التأمينات الإجتماعية أن الحساب الذي تجر به الهيئة و تخطر به صاحب العمل و يحق له الإعراض عليه لا يعتبر نهائياً و يجهل بالتالي الدعوى المطروحة على القضاء بالطعن عليه غير مقبولة إلا في حالة صدور قرار الهيئة الصريح أو الضمني برفض أعراض صاحب العمل على هذا الحساب و تقاعسه عن رفع دعواه تلك خلال الأجل الذي أوصحت عنه المادة ١٣ المشار إليها . أما إذا أصدرت الهيئة قرارها بقبول ذلك الأعراض ثم إتخذت إجراءات الحجز إنقضاء مبلغ الحساب موضوعه فإن الميعاد الذي حددته هذه المادة بالإلتجاء إلى القضاء ينحسر عن الدعوى المرفوعة في هذه الحالة لدفع تلك الإجراءات التي تخضع للقواعد العامة في رفع الدعاوى في قانون المرافعات (١) لا يسوغ إستظهار ماهية قرار هيئة التأمينات الإجتماعية بشأن الأعراض المقدم من رب العمل . من مجرد أقوالها إذ لا يجوز للشخص الطبيعي أو المعنوي أن يتخذ من عمل نفسه لنفسه دليلاً يمتنع به على الغير .

الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ١٥٣ بتاريخ ١٥/٦/١٩٧٧

نظمت المادة ١٣ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في فقراتها الأربع الأولى كيفية حساب الهيئة لمستحقاتها قبل صاحب العمل و إخطاره بهذا الحساب و نصت في فقراتها التالية على أنه يجوز لصاحب العمل الإعراض على هذا الحساب بخطاب موصى عليه منع علم الوصول خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إستلامه للإخطار وعلى الهيئة أن ترد على هذا الإعراض خلال شهر من تاريخ وروده إليها و لصاحب العمل في حالة رفض الهيئة إعراضه أن يلجأ إلى القضاء خلال الثلاثين يوماً التالية لإنقضاء هذه المدة و إلا صار الحساب نهائياً . و يحير عدم رد الهيئة على إعراض صاحب العمل خلال الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة بمطالبة قرار ضمني بالرفض . مما يدل على أن المرحلة التي يجرى فيها إخطار الهيئة صاحب العمل بالحساب و إعراض صاحب العمل عليه تنقضي إذ لم تستجب الهيئة لإعراضه برفضها هذا الإعراض صراحة أو ضمناً و عندئذ يكون لصاحب العمل اللجوء إلى القضاء في الميعاد الذي حددته و إلا صار الحساب نهائياً و ينبنى على ذلك أن ما توجهه الهيئة إلى صاحب العمل من إخطارات بهذا الحساب بعد أن ترفض إعراضه على النحو المشار إليه يخرج عن نطاق تلك المادة و التقيد بالأوضاع و الموايد المنصوص عليها فيها . لما كان ذلك و كانت الهيئة قد رفضت إعراض الطعون ضده على الحساب ثم عادت و أخطرته من بعد — وبناء على تظلم قدمه إليها — بحساب

يقل رصيده عن رصيد الحساب السابق إخطاره به فإن ما ترتبه الهيئة على ذلك الإخطار الأخير و الذي لا يعدو أن يكون تصحيحاً للإخطار الأول يكون منهار الأساس و بالتالي لا يعيب الحكم إغفاله الرد على ما تمسكت به الهيئة في هذا الصدد .

الطنن رقم ٤٨٦ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٧١٣ بتاريخ ١١/٣/١٩٧٨
مؤدى نص المادة ١٣ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا لم يسلك صاحب العمل سبيل الإعراض على الحساب الذى أخطرته به الهيئة فإن حقه الأصلي في الإلتجاء إلى القضاء يظل قائماً خلال المواعيد التى نصت عليها هذه المادة . وإذ كانت الهيئة الطاعة قد أقرت في صحيفة الطعن أنها أخطرت المظنون ضده بحساب الإشراكات التى تطالب بها بموجب الإخطارين المؤرخين ١٦ من مارس ١٩٧٢ ، و كان البين من واقع الدعوى الذى أثبتته الحكم المظنون فيه أن المظنون ضده أقام دعواه بتاريخ ٣ من مايو ١٩٧٢ فى خلال المواعيد التى حددتها المادة ١٣ ، فإن هذه الدعوى مقبولة .

الطنن رقم ٢٧٢ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٠٩ بتاريخ ١٥/٤/١٩٧٨
من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن إشراكات التأمين تعد من الحقوق الدورية المتجددة التى تتقدم بخمس سنوات ، و أن الغرامات و الفوائد التأخيرية تسقط معها بانقضاء هذه المدة باعتبارها من ملحقاتها و التقادم الخمسى للحقوق الدورية المتجددة المنصوص عليه في المادة ٣٧٥ من القانون المدنى لا يقوم على قرينة الوفاء و إنما يرجع فى أساسه إلى تجميد الدين عبء إثبات الوفاء بما تراكم من تلك الديون لو تركت بدون مطالبة تزيد على خمس سنوات و لذلك جعل له وفقاً لهذا النص أن يتمسك بالتقادم بانقضاء هذه المدة و لو بعد إقراره بوجود الدين فى ذمته .

الطنن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٣٤٩ بتاريخ ٢٧/٥/١٩٧٨
نص المادة الأولى من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٤ على أنه " إستثناء من أحكام المادتين ١٤ ، ١٧ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ يعطى صاحب العمل من فوائد التأخير و المبالغ الإضافية إذا قام بسداد مستحقات الهيئة من إشراكات و أقساط المدة السابقة و مكافآت نهاية الخدمة و فروقها المستحقة حتى آخر ديسمبر ١٩٧٣ و ذلك وفقاً لما يأتى :

١- يعطى صاحب العمل من كامل الفوائد و المبالغ الإضافية إذا قام بسداد مستحقات الهيئة المشار إليها دفعة واحدة أو على دفعات في مجاز غايته آخر ديسمبر ١٩٧٤ ... " و إذ قضى الحكم المظنون فيه بتأييد حكم محكمة أول درجة الصادر بتعديل مطالبة الطاعة - الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية محل

النزاع في الدعوى يجعلها قاصرة على قيمة الإشراكات المستحقة عن المدة من أول مايو سنة ١٩٦٦ وحتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٠ و مقدارها ... ، قد أقام قضاءه بتحديد جملة هذا المبلغ على فتح المطعون ضده بيزة الإعفاء من كامل الفوائد و المبالغ الإضافية عن تلك المدة للسداد في الميعاد مع إسقاط حساب المستحقات عن الفترة السابقة عليها بالتقادم الخمسي لتمسك المطعون ضده بهذا التقادم و إذ كان هذا التمسك من المطعون ضده بالتقادم يقوم على أساس شرعه القانون و ينزل في مجال أعمال ألره منزلة الوفاء بالمستحقات ذاتها فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى إعتبار أن لمطعون ضده و قد أوفى الطاعة بمستحقاتها حتى آخر ديسمبر ١٩٧٣ - دون تلك التي سقطت بالتقادم - بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٢١ خلال الميعاد المحدد بالمادة الأولى من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٤ و هو آخر ديسمبر سنة ١٩٧٥ و رتب على ذلك إعفاءه من كامل الفوائد و المبالغ الإضافية عن مدة النزاع التي تنتهي في ١٩٧٠/١٢/٣١ بالإعمال لهذا القانون ، يكون النتي الموجه إليه بمخالفة القانون و الخطأ في تطبيقه على غير أساس .

الطعن رقم ٦٣ لسنة ٤٥ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ٢٧٠ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١٥

مفاد نص المادة ٧٠ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ و المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ و المادتين ٧١ ٧٩ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ أن نظام تأمين الشيوخوخة حل محل مكافأة نهاية الخدمة إعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ في أول يناير سنة ١٩٦٢ و أن حصة العامل في النظام الخاص المحددة بالتطبيق للمادة ٧١ المشار إليها تزول وجوباً إلى الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية منذ سريان القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٣ في ٣ من يوليو سنة ١٩٦٣ فيمتنع على صاحب العمل الوفاء بها للعامل الذي لا يحق له مطالبة هذا الأخير بها بل تكون الهيئة هي صاحبة الحق في الرجوع بها عليه عند إمتاعه عن سدادها إليها و يقتصر حق العامل على الزيادة بالميزة الأفضل بين حصته في النظام الخاص و الحصة المقررة وفقاً للمادة ٧١ المنوه عنها و اجهة السداد للهيئة . لما كان ذلك ، و كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر و قضى للمطعون ضدهم السه الأول بمبلغ ٩٧٠ ج و ٥٦٢ م هو مجموع ما دفعه مورثهم في النظام الخاص شاملاً ريع الإستثمار تأسيساً على عدم قيام الدليل على أدائها إلى الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، و قد حجه هذا الخطأ عن البحث فيما إذا كان ذلك المبلغ المدفوع في النظام الخاص يزيد عن الحصة التي ينبغي الوفاء بها للهيئة بالتطبيق للمادة ٧١ سائلة الذكر ما دام حق الورثة يقتصر على الزيادة بالميزة الأفضل ، بما يوجب نقض الحكم .

الطعن رقم ١١٣ لسنة ٤٧ مكتب قتي ٣٠ صفحة رقم ٦٩٥ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٤

تنص الفقرة الثانية من المادة ٤٥ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٦٤ المطبق على واقعه الدعوى - على أنه " لا يجوز تحميل العاملين أى نصيب فى نفقات التأمين إلا فيما يرد به نص خاص " و قد وردت عبارة " نفقات التأمين " فى هذا النص بصفة عامة مطلقة بما مفاده عدم جواز تحميل العاملين بأى نفقات تأمين خلاف ما نص عليه القانون ، بما يستتبع حتماً وبطريق اللزوم عدم تحميلهم بنصيب صاحب العمل فى إشتراكات التأمين و القول بقصر مدلول عبارة نفقات التأمين تلك على المبالغ التى تصرف فى تحصيل الإشتراكات لأدائها هيئة التأمينات وإستبعاد إشتراكات التأمين ذاتها من هذا المفهوم يكون تقييداً لطلاق النص و تخصيصاً لمعومه بغير تخصيص باعتبار أن إشتراكات التأمين هى من مشمول نفقاته و هو ما لا يجوز ، ذلك لأنه متى كان النعى عاماً صريحاً فى الدلالة على المراد منه فلا محل لتقييده أو تأويله بمقولة إستهداء قصد الشارع منه . لما كان ذلك وكان القرار الجمهورى رقم ١١٨٣ لسنة ١٩٧٠ بتجديد إجاره المطعون ضده لبنك الإتمان الكويتى لم يجعله بشئ من إشتراكات التأمين الملزم بها البنك الطاعن أصلاً ، وإنما نص على تحميل الجاه المعار إليها جميع الإلتزامات المالية المترتبة على الإعارة ، فلا يصح الإلتحاق على تحميل المطعون ضده بها .

الطعن رقم ٤٣٣ لسنة ٤٧ مكتب قتي ٣٠ صفحة رقم ٨٦ بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٧

النص فى المواد الرابعة والخامسة والسابعة من القرار بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الإجتماعية يدل على أن إستمرار العمل بالقانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن إنشاء صندوق للتأمين وآخر للإعمار - على المؤسسات والجهات على أن يصدر قرار وزير الشؤون الإجتماعية والعمل بتطبيق القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ عليها أو تقتضى ستنان على العمل بهذا القانون . و إذ كان طلب تسوية حالة المطعون ضده الأول قد قدم فى ١٩٥٩/٩/٣ قبل صدور قرار وزير الشؤون الإجتماعية والعمل بتطبيق هذا القانون الأخير على البنك الأهلى اليونانى و قبل إنقضاء سنتين على العمل به ، فإن القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ يكون هو الواجب التطبيق ، و قد خلا هذا القانون من مواعيد السقوط التى نصت عليها المادة ١٠٠ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ و إذ إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى عليه بهذا الوجه يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٤٦ مكتب قتي ٣١ صفحة رقم ٢١٤٩ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٨

المستقر فى قضاء هذه المحكمة أن مدة تجنيد المؤمن عليه المنصوص عليها فى الفقرة الثالثة من المادة ١٥ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ و التى يعفى صاحب العمل والمؤمن

عليه من أداء الإشراكات عنها مقصورة على مدة الخدمة العسكرية الإلزامية وحدها دون مدة الإستبقاء في الخدمة أو الإستدعاء من الإحتياط ، و كان لازم ذلك أن المؤمن عليهم لا يطعون من أداء إشراكات التأمين عن مدة الإستدعاء من الإحتياط . و إذ إنترم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى عليه بهله الأسباب يقتضي غير سليم .

الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٤٦١ بتاريخ ١٩٨٠/٢/١٠

قانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الذى بدأ العمل به إعتباراً من ١/٩/١٩٧٥ إستحدث إجراءات جديدة نصت عليها المادة ١٢٨ منه بأن يلتزم صاحب العمل فى القطاع الخاص بأن يقدم للهيئة المختصة بيانات العاملين و أجورهم و إشراكاتهم و ذلك وفق النماذج التى تعدها الهيئة وعلى الهيئة المختصة إخطار صاحب العمل بقيمة الإشراكات المحسومة وفقاً لما تقدم و كذلك بالمبالغ الأخرى المستحقة عليه للهيئة بخطاب موصى عليه مع علم الوصول . و يجوز لصاحب العمل الإعراض على هذه المطالبة ، بخطاب موصى عليه مع علم الوصول خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إستلامه الإخطار . و على الهيئة المختصة أن ترد على هذا الإعراض خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وروده إليها و لصاحب العمل فى حالة رفض الهيئة إعراضه أن يطلب منها عرض النزاع على اللجان المشار إليها فى المادة ١٥٧ ... " و كانت المادة ١٥٧ من ذات القانون تنص على أن " ينشأ بالهيئة المختصة لجان للفحص المنازعات الناشئة عن تطبيق هذا القانون يصدر بتشكيلها و إجراءات عملها و مكافآت أعضائها قرار من الوزير المختص . و على أصحاب الأعمال و المؤمن عليهم و أصحاب المعاشات وغيرهم من المستفيدين ، قبل اللجوء إلى القضاء تقديم طلب إلى الهيئة المختصة لعرض النزاع على اللجان المشار إليها لتسويته بالطرق الودية ولا يجوز رفع الدعوى قبل مضي ستين يوماً من تاريخ تقديم الطلب المشار إليه فإن هذه الإجراءات الجديدة التى إستحدثها القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه و التى لم تبدأ موعيدها إلا فى ظله هى التى تسرى على واقعة النزاع بالخضوع لأحكام هذا القانون .

الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٦٠٠ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٢٤

الإجراء المعمول عليه و الذى تفتح به المواعيد الواردة فى المادة ١٣ من قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ هو إخطار الهيئة صاحب العمل بالحساب بخطاب موصى عليه مع علم الوصول و لكن كان القانون لم ينص على شكل معين للخطاب إلا أن هذا الخطاب يجب أن يتضمن بياناً كائياً عن إشراكات التأمين و المبالغ الأخرى المستحقة للهيئة بالقدر اللازم لصرف صاحب العمل بها تعريفاً نائياً للجهالة ، و إذ كان ما ورد فى خطاب الطاعة - رب العمل - للهيئة و فى مذكرة محاميتها عند وصول

خطاب الهيئة للطاعة معضماً مطالبها بالمبلغ محل الدعاى لا تؤدى إلى النتيجة التى إستخلصها الحكم بشأن الإخطار وفق أحكام القانون على ما سلف بيانه . لما كان ما تقدم و كانت الهيئة المطعون ضدها لم تقدم فى الدعوى دليلاً على حصول الإخطار المشار إليه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ إنتهى إلى عدم قبول الدعوى بناء على ما إستخلصه بغير سند من عبارات خطاب الطاعة و مذكرة حمائها و لفت بذلك عن غلو الدعوى من الدليل على حصول الإخطار ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون و عابه الفساد فى الإستدلال .

الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٣٨٠ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بإستحقاق المطعون ضده الأول المعاش قبل الهيئة رغم تسليمه بأنه من بين المستثنين من أحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لأنه يعمل خفياً زراعياً بالجمعية التعاونية للإصلاح الزراعى فإنه يكون مخالفاً للقانون ذلك لأن مقتضى ما إنتهى إليه الحكم فى قضاءه للمطعون ضده الأول بطلباته التقرير بأن حق الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية أن تقبل إشتراكات من عامل مستثنى من القانون صراحة و هو ما يخالف نص المادة الثانية منه و بأن من حقها أن تظل بمظلة التأمينات الإجتماعية عاملاً غير خاضع للقانون كما إستهدى الحكم بمحكمة التشريع فى إستحقاق المطعون ضده الأول للمعاش و الإدعاء قبل الهيئة رغم وضح النص القانونى بإستثنائه من هذا الإستحقاق كما أدخل نظام التأمين الإختيارى رغم أن القانون يعتبره إلزامياً ، و إذ كان ما تقدم فإن النعى على الحكم بهذا السبب يكون فى محله بما يسوجب نقضه .

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٩٧٧ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٩

نص الشارع فى الفقرة الثالثة من المادة ٨٩ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على إلزام هيئة التأمينات الإجتماعية بفوائد مركبة عن مبالغ فروق الميزة الأفضل بمعدل ٣٪ سنوياً و ذلك من تاريخ إيداعها فى الهيئة حتى تاريخ إستحقاق الصرف ، فإن مقتضى ذلك تطبيق حكم هذه المادة دون الأحكام العامة للفوائد الواردة بالمادة ٢٢٦ من القانون المدنى لأنه من المقرر قانوناً أنه مع قيام قانون خاص لا يرجع إلى أحكام القانون العام إلا فيما فات القانون الخاص من الأحكام و لا يجوز إبعاد القانون الخاص لإعمال القانون العام لما فى ذلك من منافاة صريحة للغرض الذى من أجله وضع القانون الخاص ، و إذ كان ذلك و كان الثابت فى الدعوى أنه لم يتم إيداع مبلغ فرق الميزة الأفضل المطالب به إلى الهيئة العامة للتأمينات ، فإن طلب إلزام الهيئة بفوائد عن ذلك المبلغ يكون على غير أساس من القانون ، و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٤٣٧ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٥٢٧ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٧

مفاد نص المادة ١٢٥ من قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ يدل على أن صاحب العمل الذى تستحق فى ذمته إشراكات عن عمله بمقتضى قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ إذا ما قام بسداد ما يزيد على مستحقات الهيئة فإن حقه فى إسداد المبالغ الزائدة يسقط بإقتضاء سنتين من تاريخ الدفع ، أما إذا كانت المبالغ المدفوعة كلها غير مستحقة أصلاً فإن الحق فى إسدادها طبقاً للمادة ١/١٨٧ من القانون المدنى بمضى ثلاث سنوات على اليوم الذى يعلم فيه الدافع بحقه فى الإسداد ، وإذا كان ذلك الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، و جرى فى قضائه على سقوط الحق فى طلب إسداد المبالغ المتنازع عليه بمضى خمس عشرة سنة فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ٩٧٠ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٧٢٠ بتاريخ ١٩٨١/٣/١

مؤدى نص المادتين ١/١٤ ، ١٥ من قرار وزير الشؤون الإجتماعية والعمل بناء على التفويض الصادر له من المشرع بنص المادة ٢٦ من القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين و آخر للإدخار الصادر فى ١١ مارس سنة ١٩٥٦ برقم ١٨ باللائحة التنفيذية للقانون المذكور - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع قد حدد الطريقة التى تقدر بها سن العامل عند بدء إشراكه فى صندوق التأمين والإدخار إذا تعلل عليه إثبات تاريخ ميلاده فى المهاد المقرر بمسند رسمى ، وأن هذه السن المقدرة بالطريق القانونى تكون فى خصوص الإستخدام أمراً مفروضاً غير قابل لإعادة النظر فيه وإجيب الأعداء به حتى لو ثبت عظمه بيقين ، و كان الثابت من الدعوى أنه تعلل على المطعون بنده إثبات تاريخ ميلاده عند بدء إشراكه فى صندوق التأمين والإدخار فى المهاد على الوجه المبين باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ المنطبق على الدعوى فتم بتاريخ ١٩٥٧/٥/١٥ تقدير منه بمعرفة طبيب المؤسسة بإعتبار أنه من مواليد ١٩٥٧/٥/١٥ و قد إعتمدت مؤسسة التأمين والإدخار هذا التقدير فى ١٩٥٧/٦/٨ ، فإن هذا التقدير يكون نهائياً ، لما كان ذلك و كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر و ألغى عن تقدير سن المطعون بنده الذى تم بهذا الطريق و عول فى تقدير منه على شهادة ميلاده التى قدمها إلى الطاعة بعد المهاد فى ١٩٥٨/٢/٦ بإعتبار أنه من مواليد ١٩٥٨/٩/١٨ فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ١٦٨٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٤١٤ بتاريخ ١٩٨١/٥/١٠

مفاد نص المادتين ١٧ ، ١١٣ من قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية تلتزم بالوفاء بالتزاماتها المقررة فى القانون بالنسبة لمن يسرى عليهم قانون التأمينات

الاجتماعية و لو لم يكن صاحب العمل قد إشرك عنهم فى الهيئة و تحسب مستحقاتهم على أساس مدة الخدمة و متوسط الأجر الفعلى الذى كانوا يتقاضونه فى الستين الأخيرين أو مدة الخدمة الفعلية أيهما أقل

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٥٠ مكتب قضاى ٣٢ صفة رقم ٢٧٣ بتاريخ ١١/٢٣/١٩٨١

لما كان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية قد نص فى مادته الثانية عشرة على أن " تحسب الإشتراكات التى يؤدبها صاحب العمل و التى تقتطع من أجور المؤمن عليهم خلال سنة ميلادية على أساس ما يتقاضونه من الأجور فى شهر يناير من كل سنة ... و يجوز لوزير العمل بقرار يصدره بناء على إقواء مجلس الإدارة أن يحدد طريقة حساب الأجر فى حالات معينة ... " كما نص القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الإجتماعى فى المادة ١٢٥ منه على أن " تحسب الإشتراكات التى يؤدبها صاحب العمل على أساس ما يستحقه المؤمن عليه من أجر خلال شهر ... و يجوز لوزير التأمينات بقرار يصدره بناء على إقواء مجلس الإدارة أن يحدد طريقة حساب الأجر فى حالات معينة ... " و كان مؤدى ذلك أن إشتراكات التأمينات تحسب على أساس الأجور الفعلية للعمال و أنه لا يجوز تغير طريقة حساب الأجور إلا بقرار يصدر من وزير العمل طبقاً لأحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أو من وزير التأمينات طبقاً لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ و ذلك بناء على إقواء مجلس إدارة الهيئة المظوم عليها . لما كان ذلك و كان الحكم المظوم فيه قد اعتمد فى قضائه على الحساب الذى أجرته اللجنة الفنية الدائمة - التى شكلها وزير العمل - بتقدير أجور عمال مصانع الطوب دون إحصاءد بالأجور الفعلية لعمال مصنع الطاحن ، و كان هذا الحساب يتطوى على تعديل فى طريقة تقدير الأجور التى تتخذ أساساً لربط إشتراكات التأمينات دون أن يصدر بهذا التعديل قرار من الوزير المختص فإن الحكم يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٤٥ مكتب قضاى ٣٣ صفة رقم ١٨١ بتاريخ ١/٢٥/١٩٨٢

- مؤدى نص المادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا لم يسلك صاحب العمل سبيل الإعراض على الحساب الذى أخطرت به الهيئة ، فإن حقه الأصى فى الإنجاء إلى القضاء يظل قائماً خلال المواعيد التى نصت عليها هذه المادة و أنه يعين إعمال أحكام المادة ١٣ سالفه الذكر على كل نزاع بين صاحب العمل و بين الهيئة عن المبالغ المستحقة وفقاً لأحكام هذا القانون سواء أكان النزاع قائماً على خلاف فى أرقام الحساب أو على أساس الإنزام ، لأن الإعراض على الحساب لا يكون إلا بتناوله من كافة الأوجه و لما كان البين من واقع الدعوى الذى أثبتته الحكم المظوم فيه و أقرت به الهيئة فى صحيفة الطعن أنها أخطرت المظوم عليها

بمسبب الإضرابات التي تطالبها بها بموجب الإضرار المؤرخ ١٩٧٣/٣/٢٦ وكان المطعون عليهما قد أقاما دعواهما بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٠ في خلال المواعيد التي حددتها المادة ١٣ من القانون سالف الذكر فإن هذه الدعوى تكون مقبولة و يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم القبول قد انتهى إلى النتيجة التي تتفق و صحيح حكم القانون و لا يعيبه ما تضمنته أسبابه من تهديدات قانونية خاطئة إذ حكمة التقضى أن تصحح هذه الأسباب بشر أن تنقضي .

— لما كان مؤدى نص المادة ١٨ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن المَقاول وحده هو المَلزم بأداء الإضرابات بالنسبة للعمال الذين إستخدمهم لتنفيذ العمل بإعتباره رب العمل الحقيقي دون صاحب البناء الطرف الآخر في عقد المَقاوله ، و في حالة قيام الأخير بإعطاء الهيئة العامة للتأمينات باسم المَقاول و عنوانه في الميعاد المقرر يكون للهيئة مطالبة بالتعويض أن كان له مقتضى فلا تقيم واقعة عدم الإضرار هذه قرينة قانونية على أنه هو الذى قام بالبناء بعمال تابعين له ما دامت المادة ١٨ المشار إليها لفقدت الدعامة اللازمة لقيامها ذلك أن القرينة القانونية لا تقوم بغير نص في القانون . لما كان ذلك و كان الأصل في الحقوق الشخصية — و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — براءة الذمة و إنشغالها عارض و يقع عبء الإثبات على عاتق من يخالف الثابت أصلاً مدعياً أو مدعى عليه و كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بتأييد حكم محكمة الدرجة الأولى ببراءة ذمة المطعون عليهما من المبلغ المطالب به على أنهما ليستا صاحب عمل بالنسبة للبناء الذى أقامته و أن عدم إضرارهما الهيئة الطاعة باسم المَقاول الذى تولى البناء لا يعنى أنهما أقامته بعمال تحت إضرارهما و رقابتهما ، و أن قول المطعون عليهما بأنهما لم تستخدمهما في إقامة البناء عمالاً تربطهما بهم علاقة عمل لا يجعل منهما مدعياً بخلاف الظاهر أصلاً فينتقل إليهما عبء إثبات أن علاقتهما بمن عهد إليهم بتشيد البناء علاقة مَقاوله و ليست علاقة عمل فإنه يكون قد طبق القانون تطبيق صحيحاً ، مما يكون النتي عليه بهذين الوجهين فى غير محله.

المطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٤١ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٨٨٦ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٢

المبلغ الذى يلتزم به صاحب العمل فى حالة تأخيره عن أداء الإضرابات المستحقة بالتطبيق للمادة ١٧ من قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ليس تعويضاً عما تشترط المادة ٢١٨ من القانون المدني لاستحقاقه اعداء المدين بل هو جزاء مالى فرضه المشرع على صاحب العمل لحمله على أداء الإضرابات المستحقة فى مواعيدها ، و وصفت مذكرته الإيضاحية هذا الجزاء بأنه عقوبة مالية و هو ما يقطع بأنه ليس تعويضاً إذ أنه يختلف عن التعويض الذى هو مقابل الضرر الذى يلحق الدائن بسبب خطأ

المدن والذي لا بد لإستحقاقه من ثبوت هذا الخطأ و وقوع الضرر للدائن نتيجة له ، بينما المبلغ الإضافي يستحق بمجرد ثبوت التأخير في دفع الإشتراكات المستحقة و دون إثبات أى عنصر من تلك العناصر اللازمة لإستحقاق التعويض ، و متى كان هذا المبلغ الإضافي لا يعتبر تمويضاً فإنه لا يسرى عليه حكم المادة ٢١٨ من القانون المدني الذي يوجب الأعذار و يستحق بمجرد إنقضاء المواعيد المحددة لأداء الإشتراكات المستحقة أسوة بالفوائد التي ألزم بها المشرع رب العمل في هذه الحالة .

الطعن رقم ٩٦ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ١٥٥٨ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٧

- مفاد نص المواد ٤ ، ١٥ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٧ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذى يحكم واقعة الدعوى - أن صاحب العمل هو الملتزم بسداد إشتراكات التأمين المستحقة على عماله للهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية ، و أنه إذا تأخر فى سدادها فى مواعيدها إلزم بأداء قيمتها مضافاً إليها فوائد التأخير و المبالغ الإضافية المنصوص عليها فى المادتين ١٤ ، ١٧ من هذا القانون ، و لا تبرا ذمة صاحب العمل من هذه المستحقات إلا بالوفاء أو بما يقوم مقامه .

- تقرير وزارة التربية و التعليم إعانة مالية للمدارس الخاصة - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو بمثابة حجة تمنحها الوزارة هذه المدارس لإعتبارات تنصل بأداء رسالة التعليم فلا تلزم إلا طرفيها و لا يتأدى من تقريرها أو تخصيص جزء منها لسداد إشتراكات التأمين بمجرد تغير شخص المدير بها ، و لا يبنى على تعهد وزارة التربية و التعليم بسداد الإشتراكات إنشغال الإلتزام بها إلى هذه الوزارة طالما لم يتم الإنفاق فيما بين صاحب المدرسة الخاصة و وزارة التربية و التعليم على حوالة الدين إلى الأخيرة و لم تقر الطاعنة هذه الحوالة وفق ما تقضى به المادتان ٣١٥ ، ٣١٦ من القانون المدني .

- إذ كان الثابت فى الدعوى أن ممثل المطعون ضده الثالث تعهد أمام الحبر بسداد وزارة التربية و التعليم ما تأخر على المطعون ضده الأول من إشتراكات تأمين للهيئة الطاعنة حتى ١٩٧٢/١٢/٣١ و أن الحاضر عن الهيئة قبل ذلك ، و كان هذا الصهد و ذاك القبول لا تتعقد بهما حوالة الإلتزام بأداء تلك الأشتراكات من ذمة المطعون ضده الأول إلى ذمة المطعون ضده الثالث و لا تنفذ بهما الحوالة فى حق الطاعنة ، فلم يكن الحاضر عن الهيئة مفوضاً تفويضاً خاصاً فى إقرارها .

الطعن رقم ٩١٤ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٥٩٢ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢١

مؤدى نص المادة الثانية عشرة من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ و المادة ١٢٥ من قانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أن إشتراكات التأمين تحسب على أساس الأجر القعلي و أنه لا يجوز تغير حساب الأجر إلا بقرار يصدر من وزير العمل طبقاً لأحكام

القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أو من وزير التأمينات طبقاً لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وذلك بناء على إقراح مجلس إدارة الهيئة الطاعة ، و كان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أقيم قضاءه على أن الطاعة اعتمدت في حساب الإشتراكات التي طالبت بها المطعون ضده على تقديرات اللجنة الفنية الدائمة لأجور عمال مصانع الطوب و لم تعد بالأجور الفعلية لعمال مصنع المطعون ضده وأن هذا الحساب إنطوى على تعديل في طريقة تقدير الأجور التي نص عليها القانونان السالف ذكرهما وتتخذ أسماً لربط إشتراكات التأمين دون أن يصدر بهذا التعديل قرار من الوزير المختص فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

الطعن رقم ١١٢٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٥١٨ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢١

— مؤدى نص المادة ٧/١٢ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن المشرع أعطى لوزير العمل - بناء على إقراح إدارة الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية - سلطة إصدار قرارات بقواعد خاصة لطريقة حساب الإشتراكات بالنسبة لبعض الحالات حسب ظروفها و كذلك بتحديد الشروط و الأوضاع في شأن تحصيل و أداء الإشتراكات و المبالغ المستحقة وفقاً للقانون و لو خالفت هذه القواعد ما هو متبع بالنسبة لغيرها .

— إذ كان وزير العمل قد أصدر القرار الوزاري رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٠ في شأن تطبيق المبالغ المستحقة للهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية لدى أصحاب الأعمال على مدد تزيد على سنوات التخلف و لدى المؤمن عليهم و أصحاب المعاشات و تضمن هذا القرار الشروط و الأوضاع الخاصة بتطبيق المبالغ المستحقة للهيئة قبل المؤمن عليهم و أصحاب المعاشات ، و كان نص المادة ٤ منه قد وضع قاعدة تنظيمية متعلقة بأداء الإشتراكات المستحقة قبل المؤمن عليهم و أصحاب المعاشات في حالات معينة هي وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو انتهاء الخدمة بسبب المعجز المستلهم الذي تبلغ نسبته ٣٥ ٪ فأكتر و إسمعقاق المعاش المقرر لذلك المعجز - مقتضاها إنقضاء حق الهيئة في تحصيل مبالغ باقى الأقساط في الحالات المذكورة ، فإنه يكون قد صدر فى نطاق التوظيف المخول لوزير العمل بنص المادة ١٢٢ من قانون التأمينات الإجتماعية - رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٥٦٤ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٧

مفاد نص المادة ٨٥ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الإجتماعية - الذى يحكم والقة الدعوى - و المعدلة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ ، و مذكرتها التفسيرية ، أنه يشترط فى مدة الخدمة السابقة حتى تدخل فى حساب المعاش أن تكون ١٥ مستحق عنها مكافأة وفقاً لقانون العمل و بما

مؤداه بطريق اللزوم والإقتضاء أنه إذا كان العامل قد سبق له أن استوفى مبلغ المكافأة عن تلك المدة فإنه لا يجوز له ضمها إلى مدة الإشتراك في التأمين لحساب معاش عنها إذ لا يحق له الجمع بين المكافأة عن مدة الخدمة السابقة والمعاش المقرر عنها ، لما كان ذلك ، و كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن مورث المطعون ضدهم إقتضى مكافأة نهاية الخدمة عن المدة من إلى ... نفاذاً للحكم رقم ٥٠٠٠٠ . فإنه لا يحق له طلب ضمها إلى مدة الإشتراك في التأمين ، وإذ خالف الحكم الابتدائي المزمّد بالحكم المطعون فيه هذا النظر وإنتهى إلى أحقية المطعون ضدها الأولى لمعاش عن مورثها بحسب على أساس ضم مدة خدمته السابقة على العمل بأحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ التي ثبتت صرفه مكافأة نهاية الخدمة عنها ولم يلق بها ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

الطعن رقم ٥٨ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ١٩٧ بتاريخ ١١/٢٦/١٩٨٤

— مفاد نص المادتين ١٤ ، ١٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذي يحكم والعة الدعوى — أنه يجب على صاحب العمل أن يؤدي إلى الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية إشتراكات التأمين عن العاملين لديه شهراً بشهر ، و أن الإشتراكات التي تستحق كل شهر تكون واجبة الأداء في أول الشهر التالي وأن تأخر صاحب العمل في سداد الإشتراكات عن هذا الميعاد يوجب عليه حساب فوائد التأخير من هذا التاريخ إلى تاريخ السداد دون حاجة إلى أي إجراء من جانب الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية ، فضلاً عن إلزامه بأداء مبلغ إضافي يوازي ١٠٪ من الإشتراكات التي تأخر في أدائها عن كل شهر بمقد أقصى ٣٠٪ و أن هذا المبلغ هو جزاء مالي لفرضه المشرع على صاحب العمل لحمله على أداء الإشتراكات المستحقة في مواعيدها .

— لما كان الواقع في الدعوى أن الحكم المطعون فيه طبقاً لما إنتهى إليه الخبر في تقريره أن المطعون ضده تأخر في سداد إشتراكات التأمين عن مواعيدها فإنه يكون ملزماً بأداء هذه الإشتراكات إلى الهيئة الطاعنة بمبالغ فوائد تأخير بنسبة ٦٪ سنوياً عن المدة من تاريخ وجوب أدائها حتى تاريخ السداد ومبلغ إضافي بواقع ١٠٪ منها عن كل شهر بمقد أقصى ٣٠٪ و إذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وأبى الحكم الابتدائي الذي قضى ببراءة ذمة المطعون ضده من الفوائد التأخيرية و المبلغ الإضافي على مسند من القول بأن الدعوى رفعت خلال ثلاثين يوماً من تاريخ رفض إصراض المطعون ضده منع إقصاء الصلة بين هذا الإجراء و ذلك الحق ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٣٢٢ بتاريخ ١٩٨٤/١/٣٠

مؤدى نص المادة ١٢ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذى يحكم واقعة الدعوى - و الفقرة الثانية من المادة الرابعة من ذات القانون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الشارع حمل أصحاب العمل حصة من إشتراكات التأمين عن العاملين لديهم وفوض وزير العمل فى تحديد طريقة حساب الأجر و شروط و أوضاع تحصيل هذه الإشتراكات وسائر المبالغ المستحقة للهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية وفقاً لهذا القانون و ذلك بموجب قرار يصدره بناء على إقرار مجلس إدارة الهيئة المذكورة و حظر تحميل العاملين حصة أصحاب العمل فى الإشتراكات إلا بنص و هو ما يستفاد من عبارة نفقات التأمين التى وردت بالفقرة الثانية من المادة الرابعة سالفه الذكر و لما كان القرار الوزارى رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٧ الذى أصدره وزير العمل تنفيذاً لقانون التأمينات الإجتماعية المشار إليه لم ينص على تحميل العاملين المتارين خارج الجمهورية و لا يتقاضون أجورهم من أصحاب الأعمال الأصليين حصة أصحاب العمل فى الإشتراكات إذ أن ما جاء بالفقرة "ب" من المادة الأولى و المادة الثانية من ذلك القرار لا يفيد سوى تأجيل أداء الإشتراكات المستحقة مدة الإجازة الاستثنائية بدون أجر إلى حين هودة العامل إلى عمله ، و كان الطابى بالأوراق أن الطائفة . . . منحت أجازة بدون مرتب لمرافقة زوجها الذى يعمل بالخارج . . . فإنه لا يبرز تحميلها حصة المطعون ضدها فى إشتراكات التأمين عن هذه الفترة و لا ينال من ذلك تمهدها بتحمل حصة المطعون ضدها فى إشتراكات التأمين ذلك لأن أحكام قانون التأمينات الإجتماعية من النظام العام فلا يجوز الإتفاق على ما يخالفها .

الطعن رقم ٧ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ١٧٦٧ بتاريخ ١٩٨٤/١٠/٢٨

- مفاد نص الفقرة الرابعة من المادة ٨٦ من قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذى يحكم واقعة الدعوى - أن مدد الخدمة السابقة التى لا تخضع للأحكام الواردة فى المادتين ٨٤ ، ٨٥ والقرارات الثلاث الأولى من المادة ٨٦ من قانون التأمينات الإجتماعية المشار إليه إنما يلتزم العامل بأداء مبالغ التأمين المستحقة عنها دون أن يكون على صاحب العمل إلزام بشأنها ، و إذ كانت مدد الخدمة التى طلب المطعون ضده حسابها فى معاشه تخضع لحكم الفقرة الرابعة من المادة ٨٦ سالفه الذكر فإن الإلتزام بأداء مبالغ التأمين عنها يقع على عاتقه .

- قيام الطائفة بأداء مبالغ التأمين المستحقة عن مدد الخدمة لإثنين من العاملين بها دون أن تكون ملزمة بذلك قانوناً لا يرتب حقاً للمطعون ضده فى المساواة بهما لأن المساواة بين العاملين عند توافر ظروفها إنما تكون فى الحقوق التى يكفلها القانون و لا يصح إتخاذها ميلاً إلى مناهضة أحكامه .

الظعن رقم ٤٨٤ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٢٤٦ بتاريخ ١٢/٣٠/١٩٨٥

مؤدى نص المادة ٨٩ الواردة فى الباب السابع من قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذى يحكم واقعة الدعوى- أن أصحاب الأعمال الذين كانوا يرتبطون حتى آخر يوليو سنة ١٩٦١ بأنظمة معاشات و مكافآت أو إدخار الفضل يلزمون بقيمة الزيادة بين ما كانوا يتمتعون به فى تلك الأنظمة و بين مكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على أساس المادة ٧٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل ، و أن حق العامل فى قيمة هذه الزيادة ناشئ عن عقد العمل و أن شرط إلزام الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية بأداء هذا الحق إلى المؤمن عليه أو المستحقين عنه لدى صرف المعاش أو المعروض أن يكون صاحب العمل قد أدى إليها قيمة تلك الزيادة .

الظعن رقم ٥٦٠ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٣٨٥ بتاريخ ٣١/٣/١٩٨٦

مفاد نص المادة ١٢٨ من قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أنه حال إنتقال ملكية المنشأة بآى تصرف من التصرفات القانونية تكون المنشأة ضامنة بذاتها لمستحقات الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية قبل صاحب العمل من الفترة السابقة على إنتقال الملكية و يكون الخلف مسئولاً بالتضامن مع السلف من هذه المستحقات و لو قام بإعطار الهيئة بالتصرف فى حبه أو تعهد السلف بالسداد منفرداً .

الظعن رقم ١٥١ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٩٩٨ بتاريخ ٢٢/١٢/١٩٨٦

مؤدى نص المادة ٨٩ من قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - أن حق العامل فى قيمة الزيادة بين أنظمة المعاشات أو المكافآت أو الإدخار الأفضل التى يرتبط به أصحاب الأعمال و بين مكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . حدد القانون الوقت الذى يعين فيه على صاحب العمل أدائه ، كما حددت وقت إستحقاقه و شروطه على وجه لا يجوز مخالفته ، و قد جرى قضاء هذه المحكمة - على أن حق العامل فى إقتضاء الميزة الإضافية هو حق ناشئ عن عقد العمل و تحكمه قواعده .

الظعن رقم ٤٩١ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٣٤٠ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٨٨

مؤدى ما نصت عليه المادة ١٢ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون ٦٣ لسنة ٦٤ و الفقرة الثانية من المادة الرابعة منه - أن الشارع حل أصحاب الأعمال حصه من إشتراكات التأمين عن العاملين لديهم و فوض وزير العمل فى تحديد طريقة حساب الأجر و شروط و أوضاع تحصيل هذه الإشتراكات و سائر المبالغ المستحقة للهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية وفقاً لهذا القانون و ذلك بموجب قرار يصدره بناء على إقتراح مجلس إدارة الهيئة المذكورة و حظر تحميل العاملين حصه أصحاب الأعمال فى

الإشراكات إلا بنص و هو ما يسفاد من عبارة نفقات التأمين التي وردت بالفقرة الثانية من المادة الرابعة سائلة الذكر ، و كان قرار وزير العمل رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٧ تنفيذاً - لقانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه لم ينص على تحميل العاملين الممارين خارج الجمهورية أو الحاصلين على إجازة إستثنائية بدون أجر و لا يتقاضون أجورهم من أصحاب الأعمال الأصليين حصة أصحاب الأعمال في الإشراكات ، إذ أن ما جاء بالفقرة /ب/ من المادة الأولى من ذلك و القرار لا يفيد سوى تأجيل أداء الإشراكات المستحقة عن فترة إعاره العاملين خارج الجمهورية إلى حين عودتهم إلى أعمالهم لدى أصحاب الأعمال الأصليين وذلك في حالة عدم تقاضى هؤلاء العاملين أجورهم من أصحاب الأعمال الأصليين أثناء إعارتهم .

الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٩٦٧ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢٣
مؤدى نص المادة ١٢٥ من قانون التأمين الإجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أن إشراكات التأمين تحسب على أساس الأجر الفعلية للعامل وإنه لا يجوز تغيير طريقة حساب الأجر إلا بقرار يصدر من وزير التأمينات الإجتماعية طبقاً لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ و ذلك بناء على إقراح مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية .

الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٣٥٨ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١٩
مؤدى نص المادة ١٢٥ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الإجتماعى - أن الحقوق التأمينية للمؤمن عليهم من عمال المقاولات يجرى حسابها على أساس الأجر الذى حدده قرار وزير الشؤون و التأمينات الاجتماعية رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٩ بالإستناد إلى تلويض من القانون ذاته و نص فى المادة الأولى منه على أن يتحدد أجر إشراك المؤمن عليهم من العاملين بقطاع المقاولات بالقطاع الخاص وفقاً لأحكام الجدول المرفق .

الطعن رقم ٢٢١٥ لسنة ٥١ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٧٥١ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٦
مؤدى نص المادتين ١٢٨ ، ١٥٧ من قانون التأمين الإجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بعد تعديله بالقانون ٢٥ لسنة ٧٧ و قرار وزير التأمينات الإجتماعية رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن لصاحب العمل في حالة إخطاره بمقدار إشراكات التأمين والمبالغ الأخرى - المستحقة عليه أن يعرض على هذه المطالبة أمام الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسلمه الإخطار و أن يطلب عرض النزاع على لجنة فحص - المنازعات المختصة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره بقرار الهيئة إذا ما رفضت إعراضه و له أن يعطى في هذا القرار أمام المحكمة المختصة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره به باعتبار هذا الإخطار أحد الإجراءات التى نص عليها قرار

وزير التأمينات المشار إليه في حدود التفويض المنصوص عليه في المادة ١٥٧ من القانون ٧٩ لسنة ٧٥ بعد تعديله آنف البيان على وجوب إتباعها بصدد إصدار قرار اللجنة .

الطعن رقم ٧٨٥ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١١٤ بتاريخ ١٧/٤/١٩٨٩

يدل النص المادة ١٤٦ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وعلى ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الصادر بقانون التأمين الإجتماعى على أن المشرع تحقيقاً للحماية الكافية لأموال الهيئة المختصة بجمع المنشأة بذاتها ضامنة لكافة مستحقات الهيئة في حالة انتقال ملكية المنشأة أو أحد عناصرها إلى الغير بأى تصرف من التصرفات أو بالإرث فإذا كان من إنتقلت إليه المنشأة خلفاً لصاحب العمل السابق فإنه فضلاً عن ضمان المنشأة لمستحقات الهيئة يكون الخلف مسئولاً متضامناً مع أصحاب الأعمال السابقين فى الوفاء بكافة المستحقات وغيرها من الإلتزامات الأخرى ونص المشرع على تحيد مسئولية الخلف فى حدود ما إنتقل إليه فى الحالات التى ينتقل فيها إلى الخلف أحد عناصر المنشأة فحسب بما لازمه أن ضمان المنشأة بذاتها لمستحقات الهيئة المختصة مسئول عن تضامن الخلف فى الوفاء بتلك المستحقات .

* للموضوع الفرعى : إصابات العمل :

الطعن رقم ٣٤ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٧ بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٤٩

إذا كان الحكم فيما قضى به من تعويض للمدعى على وزارة الداخلية قد قال أن المكافأة الإستثنائية التى حصل عليها المحكوم له كانت بمقتضى المادة ٣٣ من قانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٩ فى حين أنها منحت له وفقاً للمادة ٣٩ منه فهذا لا يؤثر فى سلامة النظر الذى انتهى إليه باعتباره أن المكافأة التى منحتها وزارة الداخلية للمضرور هى مكافأة إستثنائية بقرار معلوم إستحقاقها وفقاً لهذا القانون كتعويض له عن مجرد الإصابة التى لحقت به وأقصاه عن مواصلة العمل فى خدمة الحكومة و أن حقه فى التعويض الكامل الجابر للضرر الذى لحقه يظل مع ذلك قائماً وفقاً لأحكام القانون المدنى متى كانت هذه الإصابة قد نشأت من خطأ تسأل عنه الوزارة .

الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٢٧٠ بتاريخ ٢٣/١١/١٩٧٤

لما كان الماثل الذى تطالب به الطاعنة عن العجز الجزئى الناشء عن إصاباتها إستناداً إلى المادة ٣٠ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الذى يحكم والقة الدعوى لا يخرج عن كونه تعويضاً رأى المشرع و كما جاء بالمذكرة الإيضاحية لكل من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن التأمين و التعويض عن إصابات العمل و القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه أن يؤدى للعامل

المصاب في صورة معاش بدلاً من تعويض الدفعة الواحدة الذي كان مقررًا بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ في شأن التعويض عن إصابات العمل فلا يندرج ذلك المعاش في المعاشات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٨ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة والتي تربط للموظفين العموميين عند انتهاء خدمتهم بمقتضى القوانين المقررة لهذه المعاشات وكان منوطاً اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بطلبات التعويض طبقاً للمادة التاسعة من ذلك القانون أن تكون هذه الطلبات موجهة على القرارات الإدارية المنصوص عليها في المادة الثامنة منه وكانت دعوى الطاعنة لا تتعلق بقرار إداري بل تقوم على واقعة مادية هي إصابته أثناء العمل فإن الاختصاص بنظر هذه الدعوى يكون معقوداً لجهة القضاء العادي .

الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ١٣١ بتاريخ ١١/٣٠/١٩٧٤ .

إذ كان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الإجتماعية قد نص في مادته السابعة على أن يستمر العمل بالقرارات التي صدرت تنفيذاً لقانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ والتي لا تتعارض مع أحكامه وذلك إلى حين صدور القرارات المنفذة له ، وكان قرار وزير الشؤون الإجتماعية والعمل المركزي رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٩ قد صدر - وعلى ما يبين من عنوانه وديباجته - لبيان طريقة و شروط حساب الأجر في تأمين إصابات العمل بالنسبة للعامل الذين يستخدمون في أعمال غرضية مؤقتة ومنهم عمال المقاولات تنفيذاً للمادة ٧٢ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ التي نصت بعد أن نظمت كيفية حساب الإشتراكات على أساس الأجر الفعلية للعمال المؤمن عليهم على أنه يجوز لوزير الشؤون الإجتماعية والعمل المركزي بناء على إقرار مجلس إدارة المؤسسة أن يضع شروطاً أخرى لحساب الأجر في حالات معينة وكان قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ قد قصر في المادتين ٢ و ١٩ منه حق العمال الذين يستخدمون في أعمال غرضية مؤقتة في التأمينات على تأمين إصابات العمل بينما إمتد إليهم نطاق تطبيق قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فيما يخص بتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة ، فإن هذا القانون وبالتطبيق لحكم المادة السابعة منه يعد ناسخاً لذلك القرار الوزاري المشار إليه لقيام تعارض بينهما يحفل في أن هذا القرار كانت غايته و كما تقدم القول بيان طريقة و شروط حساب أجور هؤلاء العمال في تأمين إصابات العمل وحده تنفيذاً لقانون التأمينات الإجتماعية السابق و هو ما لا يتوافق مع تنظيم القانون الحالي لوضعهم على النحو المبين به ولا يجعل لهذا القرار مجالاً في التطبيق بعد صدور هذا القانون . و لا ينال من هذا النظر أن يكون قرار وزير العمل رقم

٧٩ لسنة ١٩٦٧ الذى صدر تنفيذاً للمادة ١٢ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - التى التزمت هى أيضاً الأصل المقرر فى المادة ٧٢ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ و هو أن يكون أداء الإشتراكات على أساس الأجر الفعلية للعمال المؤمن عليهم - قد أبقي على الطريقة التى وضعها القرار الوزاى رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٩ لحساب أجور عمال المقاولات والإشتراكات المستحقة عنهم للمهنة ما دام أن هذا القرار يعارض مع القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على النحو السالف الإشارة إليه لما كان ذلك و كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وأجرى حساب الإشتراكات الخاصة بعمال المطعون ضلعهما الأولين - الذين إستخدموا فى عملية مؤقنة خاصة بتوريد الأحجار السنوية لجسور النيل - على أساس أجورهم الفعلية طبقاً لأحكام قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، إلى يحكم واقعة الدعوى ، و إستبعد حسابها وفق أحكام القرار الوزاى رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٩ فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٢٥ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٧٦

الذين من إسقرار نصوص قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أنه بعد أن إستثنى بالمادة الثانية من سريان أحكامه بعض فئات العاملين ، إما لطبيعة العمل الذى يؤدونه أو لنوع العلاقة التى تربطهم بصاحب العمل ، و منهم العاملون فى الحكومة و الهيئات و المؤسسات العامة و وحدات الإدارة المحلية المتفعين بأحكام قوانين التأمين و المعاشات عاد فى المادة الثالثة و ألزم الجهات المذكورة بعلاج المصابين من العاملين بها و بدفع التعويضات المقررة لهم وفقاً لأحكام تأمين إصابات العمل الواردة فى الباب الرابع من هذا القانون أو أى قانون أفضل للمصاب .

الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٦٨٣ بتاريخ ٤/٣/١٩٧٨

المقصود بإصابة العمل وفقاً لنص الفقرة " د " من المادة الأولى من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذى يحكم واقعة الدعوى - الإصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم " ١ " الملحق بهذا القانون أو الإصابة نتيجة حادث وقع بفتة بفعل قوة خارجية أثناء العمل أو بسببه و من جسم العامل و أحدث به ضرراً ، و إذ كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه على أن وفاة مورث المطعون ضلعه نتيجة إصابته بجلطة فى القلب تعتبر إصابة عمل ، على ما حصله من أن هذه الإصابة قد نشأت عن الجهود الذى بذله فى عمله ، و كان الواقع فى الدعوى لا يكشف عن أن إرهابا المورث من العمل يتسم بالمباغضة حتى يعتبر حادث عمل ، و لما كانت تلك الإصابة لا تعدو أن تكون مرضاً لم يرد بالجدول المرافق لقانون التأمينات الإجتماعية السالف الإشارة إليه فلا تعتبر مرضاً مهنيّاً فإن

الحكم إذ جانب هذا النظر و حدد قيمة المعاش المستحق للمطعون ضدهم على أساس أن وفاة مورثهم نشأت عن إصابة عمل يكون قد خالف القانون

الطعن رقم ٣٧٧ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٧٧٥ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢٦

دلالة نصوص المواد ٦٣ ، ٦٣ مكرراً ، ٨١ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ مجمعة أن العامل الذى يصاب - أثناء سريان عقد العمل - بأحد الأمراض المنصوص عليها فى الفقرة الثالثة من المادة ٥٨ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ يستحق المعونة المالية المنصوص عليها فى هذه المادة إلى أن يتم شفاؤه أو تستقر حالته بما يمكنه من العودة إلى مباشرة عمله أو يغت عجزه عجزاً كاملاً و القول بغير ذلك يودى إلى أن يكون فى إستطاعة صاحب العمل بإرادته المنفردة - حين ينهى عقد العمل - أن يحرم العامل المريض من المعونة المالية التى ألزم القانون الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية بأدائها ، إذ كان ذلك و كان الثابت من تقرير لجنة التحكيم الطبي عن حالة المريض المشمول بقروامة المطعون ضده الأول أن حالته قابلة للتحسن و لم تستقر حتى ١٩٦٧/٩/٣٠ بالشفاء أو العجز الكامل ، فإن قيام المطعون ضدها الثانية بإنهاء عقد عمله بتاريخ ١٩٦٧/١/٧ - و أى كان وجه الرأى فيما انتهت إليه محكمة الموضوع فى شأن هذا الإنهاء لا يؤثر فى إستحقاقه للمعونة المالية ، ما دام مشمولاً فى التأمين الصحى لمدة ثلاثة أشهر متصلة أو تسعة أشهر متقطعة اتصل منها الشهران الأخيران تطبيقاً لنص المادة ٥٠ من قانون التأمينات الإجتماعية سالف الذكر و هو ما لم يجادل فيه الطاعنة .

الطعن رقم ٨١٤ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٦٦١ بتاريخ ١٩٧٩/٦/١٧

النص فى المادة ٢٥ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذى يحكم واقعة الدعوى - على أنه " إذا حالت الإصابة بين المؤمن عليه و بين أداء عمله فعلى الهيئة أن تؤدى له خلال فترة تخلفه عن عمله بسببها معونة مالية تعادل أجره المسدود عنه الإضرار أو تصرف هذه المعونة للمصاب أسبوعياً أو فى نهاية فترة العلاج أن قلت عن أسبوع و لا تؤدى المعونة عن أيام الراحة الأسبوعية إذا كانت بدون أجر و يستمر صرف تلك المعونة طوال فترة عجز المصاب عن أداء عمله أو حتى ثبوت العجز المستديم أو حدوث الوفاة إنهما أسبق ... و يتحمل صاحب العمل أجر يوم الإصابة أى كان وقت وقوعها " بما مفاده أن المعونة المالية إنما تصرف للمؤمن عليه حالة عجزه عن أداء عمله بسبب الإصابة ، و يشترط لإستمرار صرف العامل لها أن يظل خاضعاً للتأمين على إعصار أن العلة فى منحها هى حيولة الإصابة بينه و بين أداء عمله ، لذلك فهى تقدر بقيمة الأجر المستحق له والمسدد عنه إشراك التأمين ، فباعتين ولف صرف هذه المعونة عند بلوغ العامل للمؤمن عليه سن الستين لخروجه حيثل

عن نطاق التأمين ، لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أسس قضاءه على أن للمطعون ضده الأول الاستمرار في صرف المعونة المالية بعد بلوغه من الستين والإضافة إلى معاش الشيخوخة الذى يتقاضاه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

الطعن رقم ١٥٢٧ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣٣٧ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٠

— مفاد نص المادة ٤١ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الإجتماعية الذى وقع فى ظله الحادث محل التداعى أن تنفيذ الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية لإلتزامها المنصوص عليه فى الباب الرابع فى تأمين إصابات العمل لا يخل بما يكون للمؤمن له — العامل أو ورثته — من حق قبل الشخص المسئول . — أن ما تؤديه الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية للعامل — أو ورثته — بسبب إصابات العمل إنما هو فى مقابل ما تستأديه هذه الهيئة من إشتراكات تأمينية بينما يتقاضى حقه فى التعويض قبل المسئول عن الفعل الضرر بسبب الخطأ الذى إرتكبه المسئول وليس ثمة ما يمنع من الجمع بين الحقين .

الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٥٤ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٧

المقصود بإصابة العمل — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — وفقاً لنص الفقرة [د] من المادة الأولى من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ — الذى يحكم واقعة الدعوى — الإصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم [١] الملحق بهذا القانون أو الإصابة نتيجة حادث وقع بفتة بفعل قوة خارجية أثناء العمل أو بسببه من جسم العامل و أحدث به ضرراً و إذا كان ذلك . و كان الثابت من مداولات الحكم الابتدائى أن المخصر رقم ٦٢٤٦ لسنة ١٩٧٣ إدارى الرمل تضمن أن مورث المطعون ضده الأول قد توفي بسبب هبط فى القلب و قد خلص ذلك الحكم — الذى أئده و أحال إلى أسبابه فى هذا الشأن الحكم المطعون فيه — إلى أن هذه الوفاة قد حدثت أثناء العمل وبسببه دون أن يبين الأساس الذى أقام عليه هذا القضاء ، و لم يرد الحكم المطعون فيه على ما أثارته الطاعنة بأسباب إستئنافها فى هذا الشأن فإنه يكون قاصر البيان .

الطعن رقم ٩٧٩ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٩٣٠ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٧

ما تؤديه الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أو ورثته بسبب إصابات العمل إنما هو فى مقابل ما تستأديه هذه الهيئة من إشتراكات تأمينية بينما يتقاضى حقه فى التعويض عن الفعل الضرر بسبب الخطأ الذى يرتكبه المسئول وليس ثمة ما يمنع من الجمع بين الحقين .

الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٩٦٠ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٩

إذ كان لبوت إصابة الطاعن [العامل] باللجنة الصدرية و قصور الشريان التاجي و تاريخ حدوث هذه الإصابة غير منتج فى الدعوى طالما أن الطاعن لا يدعى بوقوعها نتيجة حادث مفاجئ، وقع أثناء العمل أو بسببه و من ثم فلا تعد إصابة عمل وفقاً لنص الفقرة [د] من المادة الأولى من قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، لما كان ما تقدم ، فلا تقرب على الحكم المطعون فيه ، أن هو أغفل طلب ضم ملف علاجه ، أو رفض طلب إحالته للكشف الطبي .

الطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٢٩٣ بتاريخ ١٩٨١/١/٢٥

- إذ كان البين من استعراض أحكام قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أنه ألزمت الباب الرابع منه لتأمين إصابات العمل بينما خصص الباب السابع لتأمين الشيوخوخة و العجز و الوفاة و كان الثابت فى الدعوى أن الطاعن أصيب بإصابة عمل تخلف لديه عجز مستديم قدرت نسبته بـ ٨٠٪ و من ثم فهو عجز جزئى مستديم و يجرى حساب معاش المؤمن عليه وفقاً للمادة ٨ بالفصل الثانى من الباب الرابع من قانون التأمينات الإجتماعية المشار إليه بما يوازى نسبة ذلك العجز من معاش العجز الكامل المستديم المنصوص عليه بالمادة ٢٧ منه . لما كان ذلك و كان النص فى المادة ٢٧ المذكورة على أنه " إذا نشأ من الإصابة عجز كامل مستديم أو وفاة سوى المعاش على أساس ٨٠٪ من متوسط الأجر فى السنة الأخيرة أو خلال مدة الإشتراك فى التأمين أن قلت عن ذلك ، مفاده أن متوسط الأجر فى السنة الأخيرة الذى يجرى على أساسه حساب المعاش هو متوسط المبالغ التى تقاضاها المؤمن عليه فعلاً بوصفها أجراً فى خلال هذه الفترة ، و إذ كان الثابت فى الدعوى أن ما تقاضاه الطاعن فى الثمانية الأشهر الأخيرة من السنة السابقة على فصله يعادل ٧٠٪ من مرتبه طبقاً لما يقرره نظام العاملين التابع له فى حالة المرض فإن الحكم المطعون فيه إذ عول على ما انتهى إليه الخبير من تقرير معاش الطاعن طبقاً لأحكام المادتين ٢٧ ، ٢٨ من قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الواجب التطبيق على أساس متوسط الأجر الفعلى الذى تقاضاه فى السنة الأخيرة يكون قد أصاب صحيح القانون إذ كان الشارع قد ناعياً بقانون التأمينات الإجتماعية تحقيق الضمان الإجتماعى دون إرتباط بالقواعد العامة فى المسؤولية أو بالأركان والأمس القانونية التى يقوم عليها التأمين الخاص فقد ألزم الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية بالحقوق التأمينية للمؤمن عليه المصاب بإصابة عمل أياً كان المنسب فى الإصابة ، و من ثم فقد حصر مسئولية الهيئة فيما يقرره قانون التأمينات الإجتماعية فى هذا الصدد و حظر فى المادة ٤٢ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الإجتماعية للمادة ٤٧ من القانون السابق رقم ٩٢ لسنة

١٩٥٩ على المصاب التمسك ضد الهيئة فيما يتعلق بإصابات العمل بأى قانون آخر خلاف هذا القانون مما مؤداه أنه لا يجوز للمصاب إصابة عمل أن يطالب بأى مبالغ تستحق له بسبب إصابة العمل بالإستعداد إلى أى قانون آخر سواء أكانت قد إستحققت له بسبب الإصابة ذاتها أم بسبب التأخير فى الوفاء بها ، لما كان ذلك فإن مطالبة الطاعن للهيئة بفوائد التأخير على سند من حكم المادة ٢٢٦ من القانون المدنى تصبح غير جائزة .

— إذ كان الين مما أورده المحكمات الابتدائي والإستئنافي أن محكمة الموضوع و هى بسبيل تقدير ما يستحقه الطاعن من تعويض قد إستظهرت من أوراق الدعوى ومستنداتها وظروفها وملابساتها نوع العمل الذى كان يمارسه الطاعن لدى الشركة المطعون ضدها وأجره وظروف فسخ العقد المبرم بينهما وصعوبة حصول الطاعن على عمل آخر وتولت بذلك تحديد مقدار التعويض الذى رأت أن الطاعن يستحقه على ضوء هذه العوامل مجتمعة ، و كان تقدير التعويض متى قامت أسبابه هو من سلطة قاضى الموضوع دون معطب عليه فيه ، و طالما أن الأسباب التى أوردها المحكمة فى هذا الصدد مائفة وتؤدى إلى النتيجة التى إنتهت إليها فى قضائها فإن ما يدعاه الطاعن فى شأن تقدير التعويض لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا يجوز إثارته أمام هذه المحكمة . و لا ينال من ذلك أن محكمة الموضوع راعت فى تقديرها للتعويض المعاش الذى تقرر للطاعن طبقاً لقانون التأمينات الإجتماعية نتيجة إصابة العمل و ذلك لأن الغاية من التعويض هى جبر الضرر جبراً متكافئاً معه غير زائد عليه .

— إذ كان الين من إستقراء أحكام قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أنه أفرد الباب الرابع منه لتأمين إصابات العمل بينما خصص الباب السابع لتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة و كان الثابت فى الدعوى أن الطاعن أصيب بإصابة عمل تخلف لديه عجز مستديم قدرت نسبته بـ ٨٠٪ و من ثم فهو عجز جزئى مستديم و يجرى حساب معاش المؤمن عليه وفقاً للمادة ٨ بالفصل الثانى من الباب الرابع من قانون التأمينات الإجتماعية المشار إليه بما يوازى نسبة ذلك العجز من معاش العجز الكامل المستديم المنصوص عليه بالمادة ٢٧ منه . لا كان ذلك و كان النص فى المادة ٢٧ المذكورة على أنه " إذا نشأ من الإصابة عجز كامل مستديم أو وفاة سوى المعاش على أساس ٨٠٪ من متوسط الأجر فى السنة الأخيرة أو خلال مدة الإشراف فى التأمين أن قلت عن ذلك ، فمقاده أن متوسط الأجر فى السنة الأخيرة الذى يجرى على أساسه حساب المعاش هو متوسط المبالغ التى تقاضاها المؤمن عليه فعلاً بوصفها أجراً فى خلال هذه الفترة ، و إذ كان الثابت فى الدعوى أن ما تقاضاه الطاعن فى الثمانية الأشهر الأخيرة من السنة السابقة على فصله يعادل ٧٠٪ من مرتبه طبقاً لما يقرره نظام العاملين التابع له فى حالة المرض فإن المحكم المطعون فيه إذ عول على ما إنتهى إليه الخبير من تقرير معاش الطاعن طبقاً لأحكام

المادتين ٢٧ ، ٢٨ من قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الواجب التطبيق على أساس متوسط الأجر الفعلي الذى تقاضاه فى السنة الأخيرة يكون قد أصاب صحيح القانون إذ كان الشارع قد تفيا بقانون التأمينات الإجتماعية تحقيق الضمان الإجتماعى دون إرتباط بالقواعد العامة فى المسئولية أو بالأركان والأسس القانونية التى يقوم عليها التأمين الخاص فقد ألزم الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية بالحقوق التأمينية للمؤمن عليه المصاب بإصابة عمل أى كان المسبب فى الإصابة ، و من ثم فقد حصر مسئولية الهيئة فيما يقرره قانون التأمينات الإجتماعية فى هذا الصدد وحظر فى المادة ٤٢ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الإجتماعية للمادة ٤٧ من القانون السابق رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على المصاب التمسك ضد الهيئة فيما يتعلق بإصابات العمل بأى قانون آخر خلاف هذا القانون مما مؤداه أنه لا يجوز للمصاب إصابة عمل أن يطالب بأى مبالغ تستحق له بسبب إصابة العمل بالإستعداد إلى أى قانون آخر سواء أكانت قد إستحققت له بسبب الإصابة ذاتها أم بسبب التأخير فى الوفاء بها ، لما كان ذلك فإن مطالبة الطاعن للهيئة بفوائد التأخير على سند من حكم المادة ٢٢٦ من القانون المدنى تصبح غير جائزة .

الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ١٧٠ بتاريخ ١٩٨١/١/١١

تنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات الإجتماعية - المنطبقة على والعمى الدهوى - على أن تلزم المؤسسة بتفقد أحكام هذا الفصل حتى ولو كانت الإصابة تقتضى مسئولية شخص آخر خلاف صاحب العمل وتحل للمؤسسة قانوناً محل المؤمن عليه قبل ذلك الشخص المسئول بما تكلفته مما مقتضاه أن تنفيذ مؤسسة التأمينات الإجتماعية لإلتزامها المنصوص عليه فى الفصل الأول بشأن تأمين إصابات العمل لا يخل بما يكون للمؤمن له العامل أو ورثته من حق قبل الشخص المسئول .

الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ١٩٧٣ بتاريخ ١٩٨١/٦/٣٠

- مقتضى نص المادة ٤١ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الإجتماعية - و تقابلها المادة ٦٦ من القانون الحالى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - أن تنفيذ الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية لإلتزامها المنصوص عليه فى الباب الرابع بشأن تأمين إصابات العمل لا يخل بما يكون للمؤمن له - العامل أو ورثته - من حق قبل الشخص المسئول عن الإصابة .

- إذ يقتضى العامل حقه فى التعويض عن إصابة العمل من الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية فى مقابل الإشتراكات التى قام بسدادها هو و رب العمل ، بينما يقضى حقه فى التعويض قبل المسئول عن الفعل الضار بسبب إخطأ الذى إرتكبه المسئول فليس ما يمنع من الجمع بين الحقين .

الطعن رقم ٦٣٣ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٢٨٣ بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٦

إذ كان المقصود بإصابة العمل وفقاً لنص الفقرة [د] من المادة الأولى من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذى يسرى على واقعة الدعوى - الإصابة بإحدى الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم [١٦] بهذا القانون أو الإصابة نتيجة حادث وقع بفعل قوة خارجية أثناء العمل أو بسببه و مس جسم العامل و أحدث به ضرراً و كان الحكم المطعون فيه قد أسس لقضائه بأن وفاة مورث المطعون ضدها الأولى نتيجة إصابته بجلطة فى الشريان التاجى و تصلب فى الشرايين و يارتفاع فى ضغط الدم تعتبر إصابة عمل على ما حصله من أن هذه الإصابة قد نشأت عن الجهود الذى بذله فى عمله و كان الواقع فى الدعوى لا يكشف عن أن إرهاب المورث فى العمل يتسم بالمباغضة حتى يعتبر حادث عمل ، لا كان ذلك و كانت الإصابة لا تعلم أن تكون مرضاً لم يرد فى الجدول المرافق لقانون التأمينات الاجتماعية السالف الإشارة إليه فلا يعتبر مرضاً مهياً فإن الحكم المطعون فيه إذ جانب هذا النظر و حدد قيمة المعاش المستحق للمطعون ضدها الأولى على أساس أن وفاة مورثها نشأت عن إصابة عمل يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ١٧٨٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٨٦ بتاريخ ١٩٨١/٦/١٤

مؤدى نص المادة الخامسة فقرة هـ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الذى يحكم واقعة النزاع - أنه يعين لإعتبار الحادث إصابة عمل أن يقع أثناء العمل أو بسببه و يعتبر الحادث واقعاً أثناء العمل إذا وقع فى الساعات المحددة للعمل أثناء تأدية العامل له أو فى غير هذه الساعات إذا كان العامل يباشر العمل لمصلحة صاحب العمل أو إذا وقع عقب انتهاء ساعات العمل و أثناء قيام العامل بتسليم أدواته أو قبل بدء العمل فى الدقائق التى كان يتسلم فيها العامل عمله و لا يشترط فى الحادث الذى يقع أثناء العمل توالى رابطة السببية بينه و بين العمل إذ أفترض المشروع قيام هذه الرابطة فى جميع الحالات التى يقع فيها الحادث أثناء تأدية العمل فلا يلزم إثبات وجودها و لا يجوز نفيها ، كما يعتبر الحادث الذى يقع على العامل فى غير أوقات العمل إصابة عمل إذا وجدت علاقة بينه و بين العمل أى يقع بسببه فإذا انتفت هذه العلاقة لا يعتبر إصابة عمل ، إذ كان ذلك و كان واقع الدعوى الذى تكشف عنه أوراقها أن مورث المطعون ضدهما من بين التلاميذ الصناعيين الملتحقين بشركة أسمنت بورتلاند بملوان بموجب عقد التدريب الجماعى للتخرج على مهنة الكهرباء و أنه إنما تولى غرقاً فى البحر بالإسكندرية يوم خلال الرحلة الإختيارية التى قام بها مع فريق الجواله بهذه الشركة أثناء الإجازة المقررة له ، فإن هذا الحادث الذى أودى بحياته لا يعتبر إصابة عمل ، و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر و اعتبره

إصابة عمل رتب عليها القضاء للمطعون ضدها بالمعاش المقرر عن إصابة العمل فإنه يكون قد خالف القانون و أخطأ في تطبيقه .

الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٩٤٨ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٧

- نص المادة ٤٦ من القانون رقم ٩٢ سنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الإجتماعية - المقابلة للمادة ٤١ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الإجتماعية على أن " تلتزم المؤسسة " مؤسسة التأمينات الإجتماعية " بتفدية أحكام هذا الفصل - تأمين إصابة العمل - حتى ولو كانت الإصابة تقتضى مسئولية شخص آخر خلاف صاحب العمل وتحمل المؤسسة قانوناً محل المؤمن عليه قبل ذلك الشخص المسئول بما تكلفته " فإن مقتضى ذلك أن تنفيذ المؤسسة لإلتزامها المنصوص عليه فى الفصل الأول فى تأمين إصابات العمل لا يخل بما يكون للمؤمن له - العامل أو ورثته - من حق قبل الشخص المسئول فيستوى إذن أن تكون الإصابة نتجت عن مخاطر العمل أو عن عمل غير مشروع .

- إذ كان العامل - أو ورثته - يقتضى حقه فى التعويض عن إصابة العمل من مؤسسة التأمينات الإجتماعية فى مقابل الإشتراكات التى دفعت إليها ، بينما يتقاضون حقهم فى التعويض قبل المسئول عن الفعل الضار بسبب الخطأ الذى يرتكبه المسئول فليس ثمة ما يمنع من الجمع بين الحقين .

الطعن رقم ١٩٢٣ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٨٦ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/١٢

لئن كانت المادة ١٦٨ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الإجتماعى المعمول به من ١٩٧٥/٩/١ قد أجازت إعادة تسوية بعض الحقوق التأمينية ونصت على أنه " يجوز لأصحاب المعاشات الذين إنتهت خدمتهم قبل العمل بهذا القانون أو من يستحقون عنهم بحسب الأحوال طلب الإنشاع بما يأتى : أولاً - إعادة تسوية المعاشات دون صرف فروق مالية عن الماضى وذلك بمراجعة الأحكام الآتية ١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - الفقرة الأولى من المادة ٥١ متى توافر فى الحالة تعريف إصابة العمل المنصوص عليها فى هذا القانون - ٨ - الفقرة الثانية من المادة ٥١ " ، فإن حكم هذه المادة يعد إستثناء من الأصل فى عدم سريان القانون على الوقائع السابقة على نفاذه ، وقد يخصص هذا الإستثناء فيما يتعلق بطلب الإنشاع بما تقرره المادة ٥١ من القانون إذا ما أعتبرت الحالة محل التسوية إصابة عمل فى حكم المادة ٥ فقرة [هـ] من هذا القانون فى تسوية المعاش والزيادة النسبية فيه ، فلا تجاوزه إلى غيره من المستحقات ، وإذ يخالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بتسوية معاش ومستحقات مورث المطعون ضدها الأولى طبقاً للمواد ٥١ ، ١١٨ ، ١٦٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بما مفاده أنه قضى بتسوية التعويض الإضافى وفق حكم المادة ١١٨ من هذا القانون حالة أنه لا ينطبق على الواقعة و لا

تنص المادة ١٦٨ منه على تسوية التعويض الإضافي ضمن الحالات التي أدرجها في نطاق الاستثناء المشار إليه ، فإنه يكون معيأً باحتمالاً في تطبيق القانون .

الطعن رقم ١٦٣١ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٥٩ بتاريخ ١٩٨٤/١/٢٣

تنص المادة ١١٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الإجتماعية - الذى يحكم واقعة الدعوى - على أن "لا تقبل دعوى المطالبة بمستحقات المؤمن عليه أو المستحقين منه إلا إذا طولبت الهيئة بها كتابة خلال خمس سنوات من التاريخ الذى تعتبر منه هذه المستحقات واجبة الأداء و إذ كان اعتبار المستحقات واجبة الأداء يبدأ من التاريخ الذى نشأ فيه سبب الإستحقاق وهو بالنسبة للمحقوق التأمينية الناشئة عن إصابات العمل من وقت حدوث الإصابة ، و كان إعلان الهيئة الطاعنة هيئة التأمينات الإجتماعية - بصحيفة الدعوى لا يتحقق به معنى الطلب الكتابى الذى يقطع التقادم المخصوص عليه فى المادة ١١٩ إلا إذ تضمن مطالبة الهيئة بمستحقات المؤمن عليه أو المستحقين عنه ، و كان الشائب فى الأوراق أن الدعوى رقم ١٠٠٠ أقيمت من الطاعن فى مواجهة المطعون ضدها بطلب إلزام صاحب العمل بالتعويض عن الإصابة تأسيساً على أحكام المسؤولية التقصيرية و لم يطلب الطاعن من المطعون ضدها أداء أية حقوق تأمينية مما يقررها قانون التأمينات الإجتماعية فإن إعلان صحيفة هذه الدعوى للهيئة المطعون ضدها لا يتحقق به معنى الطلب الكتابى الذى قصده المشرع و اعتبره قاطعاً للتقادم المخصوص عليه فى المادة ١١٩ .

الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٣٤٥ بتاريخ ١٩٨٤/١/٣٠

- تسرى أحكام تأمين إصابات العمل - وفق ما نصت عليه المادتان الثانية والثالثة من قانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على العاملين الحاضرين لأحكام قانون العمل الذين تربطهم بصاحب العمل علاقة عمل منتظمة دون قيد ببلوغهم سن الثامنة عشر كما تسرى على المتخرجين و التلاميذ الصناعيين و الطلاب المشتغلين فى مشروعات التشغيل الصيفى و المكلفين بخدمة عامة .

- مؤدى نصوص المواد الأولى والثانية والثالثة والمادة ٤٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الإجتماعى المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ، أن مناط سريان تأمين إصابات العمل هو قيام علاقة العمل و حدوث الإصابة خلالها ، على اعتبار أن هذا التأمين يستهدف مواجهة أخطار العمل . لما كان ذلك و كان تحديد سن الستين كحد أدنى لسن تقاعد العمال الحاضرين لأحكام قانون العمل الصادر بالقانون ، رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - المنطبق على واقعة الدعوى - لا يحول دون صاحب العمل وتشغيل العمال أو إستبقاء من يراه صالحاً من عماله للإستمرار فى العمل بعد هذا السن فإنه ليس ثمة ما

يمنع من التأمين على إصابات العمل طبقاً لأحكام قانون التأمين الإجتماعى آنف الذكر على العمال الحاضرين لأحكام قانون العمل إذا تم تشغيلهم بعد من الستين .

- النص فى المادة ٥١ من قانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل على حساب معاش إصابة العمل بنسبة معينة من الأجر الذى يحسب على أساسه معاش الشيوخوخة و المعجز و الوفاة بما لا يزيد أو يقل عن الحدين الأقصى و الأدنى المنصوص عليهما فى المادتين ٢٠ ، ٢٤ أو زيادة هذا المعاش زيادة نسبية لا يتأدى منه سريان أحكام إنتهاء تأمين الشيوخوخة و المعجز و الوفاة ببلوغ المؤمن عليه من الستين على تأمين إصابات العمل ، و لا يعنى إلا أن المشرع رأى حساب معاش تعويض إصابة العمل بنسبة معينة من الأجر الذى حددت على أساسه إشتراكات التأمين بدلاً من الأجر الفعلى الذى جرى القانون السابق رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الإجتماعية على إتخاذها أساس حساب هذا المعاش ، و أن الزيادة النسبية فى المعاش لا تعدو أن تكون إحدى صور الرعاية الخاصة للمصابين بإصابة عمـــــــل أو المستحقين عنهم حتى ببلوغ من الستين حقيقة أو حكماً .

- لا محل للتعدي بما نصت عليه المادة ١٩ من قرار وزير التأمينات الإجتماعية رقم ٣١٠ لسنة ١٩٧٦ فى شأن بعض الأحكام التنفيذية الخاصة بالتأمين ضد إصابة العمل من أنه " لا يستحق تعويض الأجر إذا إنتهت خدمة المصاب ببلوغه من الستين أو من التقاعد المنصوص عليه بنظام التوظيف المعامل به و يصرف له فى هذه الحالة المعاش أو التعويض المستحق له فى التأمين ضد الشيوخوخة و المعجز و الوفاة " ، إذ أن حكمها مقصور على العاملين الذين تنص صراحة نظم توظيفهم على إنتهاء خدمتهم ببلوغهم من الستين أو من آخر للتقاعد .

- التالف الذى يعيب الحكم هو الذى تنمى به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حل الحكم عليه و لا يفهم معه على أى أساس أقام قضاءه أما ما عساه يكون قد ورد فى عبارات الحكم بما يروهم بوقوع مخالفة بين بعض أسبابه مع بعض فلا يعد تناقضاً مطلقاً له طالما أن قصد المحكمة ظاهر ورواها واضح

الطعن رقم ١٩٩١ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١١٩ بتاريخ ١٦/٤/١٩٨٤

لما كان الخطأ المعنى بالفقرة الثانية من المادة ٦٨ من قانون التأمين الإجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - المنطبق على واقعة الدعوى - الذى يميز للمصاب بإصابة عمل أو للمستحقين عنه التمسك قبل صاحب العمل بأحكام أى قانون آخر إذا نشأت الإصابة عنه - هو خطأ صاحب العمل الشخصى الذى يرتب مسؤوليته الذاتية ، و هو خطأ واجب الإثبات فلا تطبق فى شأنه أحكام المسؤولية المفترضة الواردة فى المادة ١٧٨ من القانون المدنى لأن النص فى الفقرة الثانية من هذه المادة على أنه " هذا

مع عدم الإخلال بما يرد في ذلك من أحكام خاصة " يدل على أنه عندما يكون قد ورد في شأن المسؤولية الشيئية أحكام خاصة فإن هذه الأحكام هي التي تطبق دون أحكام المسؤولية المقررة الواردة في صدر تلك المادة التي تقوم على أساس خطأ على أساس خطأ مفروض وقوعه من حارس الشيء إلتزاماً لا يقبل إثبات العكس فلا ترتفع هذه المسؤولية إلا إذا أثبت الحارس أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه ، و كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر و أسس قضاءه بالتعويض على إلتراض الخطأ من جانب الطاعة بالتطبيق لأحكام المسؤولية الشيئية المنصوص عليها في المادة ١٧٨ من القانون المدني - فإنه يكون قد - تحجب بذلك عن إعمال أحكام المادة ٦٨ من قانون التأمين الإجتماعي السالف الإشارة إليها فيما تضمنه من أحكام خاصة بشأن خطأ صاحب العمل الواجب الإثبات .

الطعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٢٧٧ بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢٤
النص في المادة الخامسة البند هـ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - بإصدار قانون التأمين الإجتماعي اعتبر في حكم إصابة العمل " كل حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة ذهابه لمباشرة عمله أو عودته منه بشرط أن يكون الذهاب أو الإياب دون توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعي .

الطعن رقم ١٠ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٥٣ بتاريخ ١٩٨٦/٦/١٧
مقاد نص المادة ٥/هـ من قانون التأمين الإجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، و المادة الأولى من قرار وزير التأمينات رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن شروط و قواعد إعتبار الإصابة الناتجة عن الإجهاد أو الإرهاق من العمل إصابة عمل - و الذي يحكم واقعة الطلب - أن الإصابة الناتجة عن الإجهاد أو الإرهاق في العمل لا تعد إصابة عمل إلا إذا كان المؤمن عليه قد بذل مجهوداً إضافياً يفوق المجهود العادي بسبب تكليفه بإنجاز عمل معين في وقت محدد يقل عن الوقت اللازم لإنجاز هذا العمل أو بالإضافة إلى عمله الأصلي و أن يكون الإجهاد أو الإرهاق من العمل ناتجاً عن بذل هذا المجهود الإضافي و يتسبب عنه الإصابة بأحد الأمراض المبينة بالقرار الوزاري رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٧ و بحيث تتوالى رابطة السببية بين حالة الإجهاد أو الإرهاق و الحالة المرضية .

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٥٦ بتاريخ ١٩٨٦/٦/١٧
- إذ كان الثابت من صورة خطاب التظلم الموجه من الطالب إلى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أنه تضمن تظلمه من عدم موافاته بمكالمة الإذخار المستحقة له عليه فإذا جاء رد الهيئة على هذا التظلم مخلوفاً من أي إشارة إلى استحقاقه لتلك المكافأة بما مفاده عدم إقرارها لما فإنه يحق للطالب التظلم من هذا القرار السليبي أمام هذه المحكمة .

- إذ كان مؤدى نص المادة ١٤ من قانون التأمين الإجتماعى أن رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات هو صاحب الصفة فى أية خصومة تتعلق بأى شأن من شئونها ، و كان لا شأن لوزير التأمينات الإجتماعية بخصومة الطلب لأن الطلب بالنسبة له يكون غير مقبول .

الطعن رقم ٩٦ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٢٣ بتاريخ ١٩٨٧/٥/٢٦

النص فى المادة ١٤٢ من قانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على أنه " مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٥٦ ، ٥٩ " لا يجوز رفع الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة بهذا القانون بعد انقضاء سنتين من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق وذلك فيما عدا حالات طلب إعادة تسوية هذه الحقوق بالزيادة نتيجة تسوية تمت بناء على قانون أو حكم نهائى وكذلك الأخطاء المادية التى تقع فى الحساب عند التسوية ... " مفاده أن القيد الزمنى الوارد فى النص لا يبدأ سريانه إلا من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة نهائية .

الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٤٣٩ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٦

المقصود بإصابة العمل وفقاً لنص الفقرة " د " من المادة الأولى من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الإصابة بأحد الأمراض المهنية بالجدول رقم " ١ " الملحق به أو الإصابة نتيجة حادث وقع بته بغير قوة خارجية أثناء العمل أو بسببه . و من جسم العامل و أحدث به ضرراً فإن الإصابة بهبوط حاد فى القلب لا تعد إصابة عمل فى مفهوم قانون التأمينات الإجتماعية المشار إليه لأنها لا تنسم بالمباغحة كما أنها لا تدخل فى عداد الأمراض المهنية الواردة بالجدول الملحق بهذا القانون .

الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٩٦٧ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢٣

مؤدى نص المادة ١٤٢ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أن المشرع منع المطالبة بتعديل الحقوق المقررة بالقانون المشار إليه بعد انقضاء سنتين من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو تاريخ الصرف - بالنسبة لباقي الحقوق و إستثنى من ذلك حالة إعادة تقدير عجز المؤمن عليه المصاب بإصابة عمل و مستحقاته إذا أصيب بإصابة تالية طبقاً للقواعد المقررة بالمادة ٥٦ من هذا التشريع و حالة إعادة تقدير نسبة عجز المؤمن عليه عند إعادة فحصه طبياً بالتطبيق لما نصت عليه المادة ٥٩ منه و صدور قانون لا حق يوجب إعادة التسوية حسبما يأتى به من جديد يوجبها أو حكم قضائى نهائى بالتعديل أو وقوع أخطاء مادية فى حساب التسوية ، و لما كان المشرع قد أفصح فى نصوص القانون المتقدم عن قصده إلى سرعة تقدير المعاشات و التعويضات و صرفها لأربابها باعتبارها من مقومات

معيشتهم و تقياً في نظام التأمين الإجتماعي كله من العون العاجل إلى المستحقين في ظل قواعد منضبطة تجنبهم إختلاف الرأي مع الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية على نحو يساعد بينهم و الحصول على مستحقاتهم لكي تستقر المراكز القانونية بين الهيئة و هؤلاء المستحقين و إذ فرض بالمادة ١٤٣ من قانون التأمينات الإجتماعي المشار إليها على ذوى الشأن رفع الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة به خلال مدة محددة بستين تبدأ من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق في نطاق الإستثناءات التي أوردها بهذه المادة بما مژدها سقوط الحق في إقامة تلك الدعوى بعد إنقضاء المدة المنوّه عنها ، فإن لازم ذلك في مجموعة أن تكون مدة الستين الواردة في المادة ١٤٢ السابق الإنلاح إليها تنأى بحسب طبيعتها و قصد المشرع على الخضوع لقواعد الإنقطاع و الوقف المقررة للقادم .

الطعن رقم ١٢١ لسنة ٥٧ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ١١٧٨ بتاريخ ١١/٢١/١٩٨٨

- لا كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الخطأ المعنى في الفقرة الثانية من المادة ٦٨ من قانون التأمين الإجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ٧٥ الذي يميز للمصاب بإصابة عمل أو للمستحقين عنه التمسك قبل صاحب العمل بأحكام أى قانون آخر إذا نشأت الإصابة عنه ، هو خطأ صاحب العمل الشخصي الذي يرتب مسؤولية الذاتية و هو خطأ واجب الإثبات و من ثم فلا تنطبق في شأنه أحكام المسؤولية المقررة الواردة في المادة ١٧٨ من التقنين المدني و لا تلك الواردة في المادة ٧٧ من قانون التجارة البحري ، و إذ أسس الحكم المطعون فيه مسؤولية الطاعة عن الضرر و إلزامها بالتعويض لبوت الضرر دون إثبات للخطأ في حقها فإنه يكون معيباً بالتقصير فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٥٧ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٧٤٠ بتاريخ ٦/٢٩/١٩٨٩

بجاء إعمال الإجراءات التي نصت عليها المادة ٨٢ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ لإثبات مسبب الإصابة و تحديد نسبتها و درجة العجز و نوعه إنما يقتصر على الدعاوى التي يرفعها أحد المتظعين بأحكام هذا القانون و يستند فيها إلى إحدى الحالات الواردة فيه دون تلك التي يرفعها هذا المنتفع بطلب التعويض طبقاً لأحكام المسؤولية التقصيرية الواردة في القانون المدني و التي يطبق في شأنها القواعد العامة في الإثبات .

الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٥٨ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٥٨٥ بتاريخ ١٠/٢٩/١٩٩٠

– من المقرر أن أحكام قرار وزير التأمينات رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن شروط و قواعد اعتبار الإصابة الناتجة عن الإجهاد و الإرهاق من العمل إصابة عمل ، و الصادر إستناداً إلى المادة ٥ /هـ من قانون التأمين الإجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فيما أوزده من إجراءات لا يعدل أن يكون تقريراً

لقواعد تنظيمه للتيسير على العامل في اقتضاء حقوقه مما يدخل بحث مدى توافق شروطها في نطاق سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل .

- المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن تقدير ما إذا كانت الإصابة إصابة عمل من عدمه . هو مما يتعلق بفهم الواقع في الدعوى فلا يخضع فيه قاضي الموضوع لرقابة محكمة النقض ، متى كان إستخلاصه سائفاً وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه باعتبار إصابة المطعون ضده إصابة عمل على ما جاء بتقرير الطبيب الشرعي ، من أن الإصابة نتجت عن تكليف المطعون ضده بالإعداد للمعرض الدولي للكتاب وجرّد الكتب الجامعة و تسوية حسابات مؤلف الكتب . علاوة على عمله الأصلي كأمين مكتبه و أن التربة القلبية فاجأته أثناء قيامه بحمل جهاز عرض أفلام خاص بالمكتبة ، و صعوده به السلم الموصل بين طابقى المكتبة و أنه لم يسبق علاجه من حالة مرضه بالقلب أو الأوعية الدموية وإنهى التقرير من ذلك إلى اعتبار الإصابة إصابة عمل ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يتحلل في حقيقته إلى جدول موضوعي في سلطة المحكمة في فهم واقع الدعوى و تقدير الدليل فيها وهو ما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

- مفاد النص في المادتين ٤٩ ، ٥٢ من قانون التأمين الإجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أن تعويض الأجر يصرف للعامل إذا حالت الإصابة بينه و بين أداء عمله و حين شغاله أو ثبوت العجز المستديم أو حدوث الوفاء أما معاش العجز الجزئي المستديم يستحق للعامل بثبوت العجز و نسبته و ليس من تاريخ حدوث إصابته .

الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٧ صفحة رقم ٣٩٤ بتاريخ ١٩٩١/٧/٤

مفاد نص المادتين ٥٢ ، ٥٥ من قانون التأمين الإجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ و الذى يحكم والقة الدعوى - إنه في حالة إصابة العامل في كلتا عنيه فإن درجة العجز لديه تقدر على أساس نصف مجموع قوة الإبصار بعينه .

الطعن رقم ٥٩ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٣٦ بتاريخ ١٩٤٢/٥/١٤

لا يجوز الجمع بين أحكام قانون إصابات العمل ، باعتباره من القوانين الخاصة ، و أحكام القانون العام في المطالبة بتعويض الضرر الملقى به . لأن القانون الأول مجال تطبيقه الأحوال التى أراد فيها المشرع أن يرعى جانب العامل ، نظراً لمخاطر العمل ، بعدم تحميله عبء إثبات خطأ صاحب العمل أو تقصيره عند المطالبة بالتعويض . فإذا ما لجأ العامل إلى أحكام هذا القانون و إنقلدها سنداً له في طلب التعويض فإنه لا يصح له بمقتضى المادة الرابعة أن يتمسك بأى قانون آخر ضد صاحب العمل ما لم يكن الحادث المطلوب عنه

التعويض قد نشأ عن خطأ فاحش . و لكن إذا كان المدعى بنى طلب التعويض على قانون إصابات العمل لم طالب بتعويض بناء على قواعد المسؤولية العامة ، و طلب الحكم له بالتعويضين على اعتبار أنهما طلبان أصليان ، فاستبعدت المحكمة تطبيق قانون إصابات العمل ، فإنه من المعين عليها مع ذلك أن تنظر في الطلب المؤسس على القانون العام .

* الموضوع الفرعي : الأجر في قانون التأمين الاجتماعي :

الطعن رقم ٥٢٣ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٢٢٦٩ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٨١

- الأصل في إستحقاق الأجر و على ما جرى به نص المادة الثالثة من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أنه لقاء العمل الذى يقوم به العامل ، و أما ملحقات الأجر فمنها ما لا يستحقه العامل إلا إذا تحققت أسبابها ، فهى ملحقات غير دائمة و ليس لها صفة الثبات و الإستمرار - أما الأجر الإضافي - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنما يقابل زيادة طارئة في ساعات العمل المقررة لمواجهة حاجة العمل وفق ظروفه ، و هو بهذه المثابة أجراً يعبر أجراً متغيراً مرتبطاً بالظروف الطارئة للإنتاج بما قد تقتضيه من زيادة ساعات العمل عن المواعيد القانونية .

- مفاد نص المادة ٥ ط من قانون التأمين الإجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٧٧ أن المقصود بالأجر في تطبيق أحكام هذا القانون هو ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدي لقاء عمله الأصلي سواء أكان هذا المقابل محدد بالمدة أم بالإنتاج أم بهما معاً و لا تدخل الأجور الإضافية في حسابه - إذا أن هذا الأجر إنما يقابل الزيادة في ساعات العمل المقررة فيعتبر بهذه المثابة أجراً متغيراً و مرتبطاً بالظروف الطارئة التي تدعو إلى تشغيل العمال ساعات إضافية لا ينال من ذلك حصول العامل عليه طوال مدة عمله .

للطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ١٤٧ بتاريخ ٩/١/١٩٨٣

مفاد نص المادة ٥ فقرة [ط] من قانون التأمين الإجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ سنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ سنة ١٩٧٧ أن المقصود بالأجر في تطبيق أحكام هذا القانون هو ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدي لقاء عمله الأصلي سواء أكان هذا المقابل محدداً بالمدة أم بالإنتاج أم بهما معاً و لا تدخل الأجور الإضافية في حسابه .

الطعن رقم ١٣٧٧ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ١٢٥٠ بتاريخ ١٢/٣٠/١٩٨٥

الثابت أن سلفة التأمينات تعتبر قرصاً الغرض منه تقديم مساعدة مؤقته للمطعون ضده الأول وغيره من العاملين الذين تأثرت أحوالهم بتوقف الملاحة في قناة السويس و تسدد على آجال طويلة و من ثم فلا تعتبر أجراً أو من ملحقات الأجر .

الطعن رقم ١٧٧١ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٨٢ بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٨٦

- الأصل في إستحقاق الأجر حسبما نصت عليه المادة الثالثة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أنه لقاء العمل الذي يقوم به العامل أما ملحقات لمنه ما لا يستحقه العامل إلا إذا تحققت أسبابها فهي ملحقات غير دائمة و ليس لها صفة البات و الإستمرار .

- الأجر الإضافي - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة إنما يقابل زيادة طارئة في ساعات العمل المقررة لمواجهة العمل حسب ظروفه و هو بهذه المثابة يعتبر أجراً مضمياً مرتبطاً بالظروف الطارئة للإنتاج بما تقتضيه من زيادة ساعات العمل عن المواعيد القانونية .

- مفاد نص المادة ٥ " ط " من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ أن المقصود بالأجر في تطبيق أحكام هذا القانون هو ما يحصل عليه من مقابل نقدي لقاء عمله الأصلي سواء كان هذا المقابل محمداً بالمدة أم بالإنتاج أم بهما معاً و لا تدخل الأجور الإضافية في حسابه .

الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ١٣٤ بتاريخ ١٢/٢٥/١٩٨٨

الفقرة " ط " من المادة الخامسة من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ قد عرفت الأجر في تطبيق أحكام هذا القانون بأنه ما يحصل عليه المؤمن عليه لقاء عمله الأصلي .

الطعن رقم ٢٢٣٠ لسنة ٥٦ مكتب قني ٤٠ صفحة رقم ١٧ بتاريخ ١١/٦/١٩٨٩

لما كان النص في المادة ١٢٥ من قانون التأمين الإجتماعي بإصدار قانون التأمين الإجتماعي - و تقابل المادة ١٢ من القانون رقم ٦٣ لسنة ٦٤ على أن (.....) و النص في المادة الرابعة من مواد إصدار القانون المذكور على أن (.....) و كان النص في المادة الثانية من قرار وزير التأمينات الإجتماعية رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ و المعمول به إعتباراً من ١٩٧٥/٧/٢٩ و الصادر بناء على التفويض المنصوص عليه في المادة ١٢ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أن يحدد أجر تقدير الحقوق المقررة وفقاً لقانون التأمينات الإجتماعية للعاملين في المخازن البلدية وفقاً لما يلي مما

مؤداه أن الحقوق التأمينية للمؤمن عليهم من عمال المخازن البلدية يجرى حسابها على أساس الأجر الذى حدده القرار المشار إليه .

الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٦٩٧ بتاريخ ١٩٨٦/٦/١٦

النص فى المواد ٣ ، ٤ ، ٥ ، من قرار وزير التأمينات الإجتماعية رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٦ يبدل على أن المشرع قد اشترط للإستفادة من أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ بنظام التأمين الإجتماعى لفئات القوى العاملة و المعمول به اعتباراً من ١/١/١٩٨٦ أن يكون المؤمن عليه فى هذا التاريخ من بين فئات القوى العاملة الذين لا تشملهم أحكام قوانين المعاشات و التأمين الإجتماعى المعمول به و من بينهم الفئات التى أوردتها الشارع على سبيل المثال فى هذا الخصوص و تلك التى يصدر بتحديد غيرها قرار من وزير التأمينات بناء على اقتراف مجلس إدارة الهيئة و حدد الوسيلة اللازم إتباعها لتحديد مهنة المؤمن عليه بما أوردته فى المادة الخامسة من القرار ٥٨ لسنة ١٩٧٦ من أن يكون ذلك طبقاً للبيانات الواردة فى البطاقة الشخصية أو العائلية و عند عدم وجودها يجرى تحديد تلك المهنة بما عداها من الوسائل التى أوردتها النص المشار إليه .

* الموضوع الفرعى : التأمين المنوط بهيئة التأمينات اجباريا :

الطعن رقم ٦٢٨ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٣٧٦ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٢

وردت التأمينات الإجتماعية بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على سبيل الحصر فى المواد ٢٠، ٤٨، ٦٣، ٧٥ و هى تأمين إصابات العمل و التأمين الصحى و التأمين ضد البطالة و تأمين الشيخوخة و المعجز و الوفاة و لغرض المادة الخامسة من القانون على أن يعهد مباشرة هذه الأنواع الأربعة من التأمينات إلى الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية . و نصت الفقرة الأولى من المادة الرابعة صراحة على أن يكون التأمين فى الهيئة وفقاً لأحكام هذا القانون إلزامياً بالنسبة إلى جميع أصحاب الأعمال و العاملين لديهم و مؤدى ذلك أن القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لم يعرف سوى التأمين الإجبارى على العاملين الخاصين لأحكامه و قد ناط بالهيئة القيام بهذا التأمين الإجبارى و لم يحول لها القيام بتأمين إختيارى من أى نوع كان .

الطعن رقم ٢٤٩ سنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٣٤٥ بتاريخ ١٩٨٤/١/٣٠

وردت أنواع التأمين الإجبارى فى المادة الأولى من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الإجتماعى المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ - الذى يحكم واقعة الدعوى - على سبيل الحصر إلا أن لكل نوع من هذه التأمينات مبناه و أحكامه ، فالهدف من تأمين الشيخوخة و المعجز و الوفاة حصول المؤمن عليه أو المستحقين عنه على معاش أو تعويض حين التقاعد بسبب الشيخوخة أو المعجز أو الوفاة

بينما شرع تأمين إصابات العمل لمواجهة أخطاء العمل و تأمين العامل المصاب بإصابة عمل و ذلك بالحصول على العلاج و تعويض الأجر خلال فترة الإصابة و تعويض العجز المستديم إذا لم يتم الشفاء أو تعويض الأسرة في حالة وفاة المصاب .

- تسرى أحكام تأمين إصابات العمل - وفق ما نصت عليه المادتان التالية و الثالثة من قانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على العاملين الحاضرين لأحكام قانون العمل الذين تربطهم بصاحب العمل علاقة عمل منتظمة دون قيد ببلوغهم من الثامنة عشر كما تسرى على المتخرجين و التلاميذ الصناعيين و الطلاب المشتغلين فى مشروعات التشغيل الصيفى و المكلفين بخدمة عامة .

- النص فى المادة ٤ من قانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على إنتهاء التأمين ببلوغ المؤمن عليه من الستين ، يخص تأمين الشيخوخة و العجز و الوفاة ، فلا يسرى حكمها على تأمين إصابات العمل الذى وردت أحكامه فى الباب الرابع من القانون و خلا من النص على حكم مماثل للمعايرة و التمايز بين التأمينين ، فلا يجوز الربط بينهما إلا فى الحدود التى نص عليها القانون .

- مؤدى نصوص المواد الأولى و الثانية و الثالثة و المادة ٤ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الإجتماعى المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ، أن منط سريان تأمين إصابات العمل هو قيام علاقة العمل و حدوث الإصابة خلالها ، على إعتبار أن هذا التأمين يستهدف مواجهة أخطار العمل . لما كان ذلك و كان تحديد من الستين كحد أدنى لسن تقاعد العمال الحاضرين لأحكام قانون العمل الصادر بالقانون ، رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - المنطبق على واقعة الدعوى - لا يحول دون صاحب العمل وتشغيل العمال أو إعتقاده من وراء صالحاً من عماله للإستمرار فى العمل بعد هذا السن فإنه ليس ثمة ما يمنع من التأمين على إصابات العمل طبقاً لأحكام قانون التأمين الإجتماعى آنف الذكر على العمال الحاضرين لأحكام قانون العمل إذا تم تشغيلهم بعد من الستين .

- النص فى المادة ٥٩ من قانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل على حساب معاش إصابة العمل بنسبة معينة من الأجر الذى يحسب على أساسه معاش الشيخوخة و العجز و الوفاة بما لا يزيد أو يقل عن الحدين الأقصى و الأدنى المنصوص عليهما فى المادتين ٢٠ ، ٢٤ أو زيادة هذا المعاش زيادة نسبية لا يتأذى منه سريان أحكام إنتهاء تأمين الشيخوخة و العجز و الوفاة ببلوغ المؤمن عليه من الستين على تأمين إصابات العمل ، و لا يعنى إلا أن المشرع رأى حساب معاش تعويض إصابة العمل بنسبة معينة من الأجر الذى سددت على أساسه إشتراكات التأمين بدلاً من الأجر الفعلى الذى جرى القانون السابق رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الإجتماعية على إنفاذه أساس لحساب هذا المعاش ، و أن

الزيادة النسبية في المعاش لا تعدو أن تكون إحدى صور الرعاية الخاصة للمصابين بإصابة عمـسـل أو المستحقين عنهم حتى بلوغ من الستين حقيقة أو حكماً .

- لا محل للتحدى بما نصت عليه المادة ١٩ من قرار وزير التأمينات الإجتماعية رقم ٣١٠ لسنة ١٩٧٦ في شأن بعض الأحكام التنفيذية الخاصة بالتأمين ضد إصابة العمل من أنه " لا يستحق تعويض الأجر إذا إنتهت خدمة المصاب ببلوغة من الستين أو من التقاعد المنصوص عليه بنظام التوظيف العامل به و يصرف له في هذه الحالة المعاش أو التعويض المستحق له في التأمين ضد الشيخوخة والعجز و الوفاة " ، إذ أن حكمها مقصور على العاملين الذين تنص صراحة نظم توظيفهم على إنتهاء خدمتهم ببلوغهم من الستين أو من آخر للتقاعد .

- التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي تصاحى به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حل الحكم عليه و لا يلهم معه على أى أساس أقام لقضائه أما ما عساه يكون قد ورد في عبارات الحكم مما يوهم بوقوع عداولة بين بعض أسبابه مع بعض فلا يعد تناقضاً مطلقاً له طالما أن قصد المحكمة ظاهر و رأيها واضح .

* الموضوع الفرعي : للتأمين ضد البطالة :

الطعن رقم ١٣٣ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١٦١١ بتاريخ ٣١/٥/١٩٨٠

نصت المادة ٦٤ من قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أنه "مسرى أحكام هذا الباب التأمين ضد البطالة" على العاملين الخاضعين لأحكام هذا القانون عدا الفئات التالية : "١" العاملون الذين يستخدمون في أعمال عرضية أو مؤقتة و على الأخص عمال المقاولات و عمال الزاحيل و العمال الموسمين و عمال الشحن و التفريغ" و بذلك يخرج عن نطاق تطبيق أحكام التأمين ضد البطالة العاملون في المقاولات دون تفرقة بين من يقوم بعمل يدوي أو ذهني إذ جاء النص عاماً مطلقاً لا تخصيص فيه . لما كان ذلك ، و كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن كان يعمل رئيساً للحسابات بشركة "بونشيك" التي كانت تقوم بعملية إستصلاح ١٥٠٠٠٠ فدان لحساب جمهورية مصر العربية فإنه يكون من عمال المقاولات المدنية يسرى في شأنهم نص المادة ٦٤ من قانون التأمينات الإجتماعية سالف البيان .

* الموضوع الفرعي : للتأمين على عمال المقاولات :

الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ١٥٣ بتاريخ ٢٥/٦/١٩٧٧

مؤدى نص المادة ٨ من قرار وزير العمل رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن الإجراءات الخاصة بالتأمين على عمال المقاولات - و المصادر عملاً بالتفويض الوارد بالمادة ١٢ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ و أياً كان وجه الرأى في مدى إنتزاعه حدود ذلك التفويض فيما فرضه

على صاحب العمل من إلزامه باستقطاع إشتراكات التأمين ومداها للهيئة لا ينطبق في الأصل وبصريح عبارته إلا حيث يعهد بتنفيذ العمليات إلى مقاولين من الباطن و هو ، لم يكشف عنه الواقع في الدعوى الرابطة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى في قضائه إلى إستبعاد تطبيق حكم تلك المادة فإنه لا يكون قد أخطأ .

الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٩١٠ بتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٩

مفاد المادتين ١٠ ، ١١ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن بتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين أنه يعين الصرف على القيمة الفعلية لتكاليف المباني كأحد العناصر التي يمكن بمقتضاها التوصل إلى تقدير الأجرة ، ومؤدى المواد ٤ ، ١٠ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٧ من قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن أية عملية بناء تقتضى إستخدام عمال يقومون ويخصصون للإشراف ويتقاضون أجوراً يستلزم أداء إشتراكات بالنسبة لهم قيمة التأمينات الإجتماعية و من ثم فإن المبالغ المدفوعة إلى الهيئة المشار إليها مقابل الإشتراك لديها عن عملية البناء من المصروفات التي تدخل ضمن التكاليف الفعلية للبناء والتي يجب مراعاتها عند تقدير قيمة المبنى وتحديد أجرته متى كان صاحب البناء هو الذى تحمل بها يستوى في ذلك أن يكون مالك البناء هو الذى إستخدم بنفسه عمالاً في إنشائه متحملاً التكاليف الحقيقية للبناء بالإضافة إلى قيمة إشتراكات التأمينات أو أن يكون المالك قد تحملها واقعاً و فعلاً مع إسناده العملية لمقاول، فعند هذه الحالة من التكاليف الفعلية التي تكبدها مالك البناء .

الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٥ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٤٩ بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٤

المقاول وحده هو الملزم بأداء الإشتراكات بالنسبة للعمال الذين إستخدمهم لتنفيذ العمل بإعتباره هو رب العمل الحقيقي دون صاحب العمل الطرف الآخر في عقد المقاولة و في حالة عدم قيام الأخير بإعطاء هيئة التأمينات الإجتماعية باسم المقاول وعنوانه يكون للهيئة مطالبة بالتعويض أن كان له مقتضى خلافاً للمقاول الأصلي الذى جملة المشروع متضامناً مع المقاول من الباطن في الوفاء بالإلتزامات المقررة في قانون التأمينات الإجتماعية فلا تسقط والفة عدم الإخطار حتى مالك العقار في إثبات أنه عهد تنفيذ العمل إلى أحد المقاولين .

الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٤٦ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ١٥٤ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٧

صدر قرار وزير التأمينات رقم ١٦٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن القواعد الخاصة بالتأمين على عمال المقاولات

في ٢٨/١٠/١٩٧٣ على أن يعمل به من ١٩٧٣/١١/١ ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن موثر المطعون ضدها الأولى - العامل - تولى بتاريخ ١٩٧٣/١٠/٢٩ قبل العمل بهذا القرار فلا تسرى أحكامه على واقعة الدعوى .

الطعن رقم ٣٧١ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٢٩٥ بتاريخ ١٩٨١/١٢/١٤

مفاد نص المادة الأولى و الفقرة الثانية من المادة السابعة من قرار وزير العمل رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٨ بشأن الإجراءات الخاصة بالتأمين على عمال المقاولات الصادر نفاذاً لقانون التأمينات الإجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن العمال المقصودين بالتأمين عليهم وفق هذا القرار من ترتبط عقود عملهم بعمليات المقاولات أما من عداهم ممن ترتبط عقود عملهم بعمل آخر غير المقاولات ، فلا يسرى عليهم هذا القرار و لو استخدمهم صاحب العمل فى أعمال مقاولات عارضة على عملهم الأصلي لديه . لما كان البين من أوراق الطعن أن العمال المراد إخضاعهم لهذا القرار إنما هم عمال دائمون لدى الطاعن ترتبط عقود عملهم لديه بعمله الأصلي و هو تصنيع الأخشاب و بيعها و مؤمن عليهم لدى الهيئة و لا ترتبط عقود عملهم بعمليات مقاولات لأن القرار الوزاوى ٧٩ لسنة ١٩٦٧ لا ينطبق عليهم . و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يستوجب نقضه لهذا السبب .

الطعن رقم ٧٧٣ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٨١ بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٥

نص المادة الثامنة من قرار وزير العمل ٧٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن الإجراءات الخاصة بالتأمين على عمال المقاولات الصادر عملاً بالتطويع الوارد بالمادة ١٢ من ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أياً كان وجه الرأى فى مدى إلزامه حدود ذلك التطويع فيما فرجه على صاحب العمل من إلزام باستقطاع إشتراكات التأمين و سدادها للهيئة لا ينطبق فى الأصل و بصرى حارته إلا حيث يعهد بتفصيل العمليات إلى مقاولين من الباطن و هو ما لم يكشف عنه الواقع فى الدعوى الراهنة . لما كان ذلك و كان الحكم المطعون فيه قد انتهى فى قضائه إلى استبعاد تطبيق حكم تلك المادة ، فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ٢٣٥٣ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٢٩٧ بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٤

نص المادة ١٢ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الإجتماعية على أنه تحسب الإشتراكات التى يؤدونها صاحب العمل و تلك التى تقطعت من أجر المؤمن عليهم خلال سنة ميلادية على أساس ما يقاضونه من الأجور فى شهر يناير من كل سنة . أما الماملون الذين يلتحقون بعد الشهر المذكور فتحسب إشتراكهم على أساس أجر الشهر الذى التحقوا فيه بالخدمة ... و يجوز لوزير العمل بقرار يصدره بناء على إقراح مجلس الإدارة أن يحدد طريقة حساب الأجر فى حالات معينة كما يحدد الشروط

و الأوضاع التي تتبع في تحصيل و أداء الإشتراكات و المبالغ المستحقة وفقاً لهذا القانون " وكان وزير العمل و التأمينات الإجتماعية قد أصدر بموجب هذا الظويض القرارات أرقام ٧٩ لسنة ١٩٦٧ و ٩ لسنة ١٩٦٩ و ١٦٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن بعض القواعد الخاصة بالتأمين على المقاولات و بيان الأجر الذي يتم على أساسه تحديد حقوقهم التأمينية و ذلك لحكمة ترجع إلى طبيعة العمل الذي يؤديه ، بما مؤداه أن الحقوق التأمينية عليهم من عمال المقاولات يجري حسابها على أساس الأجر الذي حددته تلك القرارات بالإستناد إلى تفويض من القانون ذاته . لما كان ذلك و كان القرار رقم ١٦٩ لسنة ١٩٧٣ قد صدر من وزير التأمينات في ١٠/٢٨/١٩٧٣ علي أن يعمل به من ١/١١/١٩٧٣ ونص في المادة الثالثة منه على أن " يتم تحديد المزايا التي تستحق لعمال المقاولات المشار إليهم بالمادة ١ من قرار السيد وزير العمل رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٧ على أساس الأجر المحدد لحرفة العامل وفقاً للجدول رقم [٨] المرفق " وكان الثابت في الدعوى أن المطعون ضده الأول إلتحق بالعمل لدى المطعون ضده الثاني في ١/٩/١٩٧٤ في أعمال المقاولات و أصيب في ١٠/٢٨/١٩٧٤ بإصابة عمل نشأ عنها عجز مستعديم قدرت نسبته بـ ٣٩٪ فإن أحكام القرار الوزاري المشار إليه بشأن تحديد الأجر الذي يجري على أساسه حساب حقوقه التأمينية من معونة مالية و معاش تكون هي الواجبة التطبيق و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر و جرى في قضائه على حساب المعونة المالية و المعاش على الأجر الفعلي و لم ينزل أحكام القرار الوزاري السالف الذكر فإنه يكون قد خالف القانون و أخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

* الموضوع الفرعي : إلتزامات الهيئة العامة للتأمين :

الظعن رقم ٢٨٧ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٢٢٨ بتاريخ ١١/١١/١٩٦٩
مؤدى نصوص المواد ١٨ ، ٧٨ ، ٣٤ ، ٧٣ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ و المادة ١٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ التي حلت محل المادة ٧٦ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، أن المشرع ألزم الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية بأداء المعاش الشهري المنصوص عليه في المادة ١/٣٤ إلى مسحقه بعد وفاة العامل و هي لا تلزم بأدائه كاملاً إلا إذا كان صاحب العمل قد إشرك عن العامل المتوفى في هذا التأمين فإذا لم يكن قد إشرك فيه ، فإن إلتزام الهيئة بالمعاش يكون على أساس الحد الأدنى للأجور بصريح نص الفقرة الأولى من المادة ٧٩ من القانون المذكور ، و أن المشرع قد حصر إلتزامات صاحب العمل في الإشراك عن عماله لدى الهيئة و بأداء هذه الإشتراكات إليها في مواعيدها و قد فرض المشرع هذه الإلتزامات على صاحب العمل بإعتبارها ألساط تأمين ينظمها إلى الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية مقابل إلتزامها بتوفير معاش خلف العامل المتوفى . و لما كان من المقرر أنه ليس للمؤمن أن يرجع على المستامن

بقيمة التأمين الذى يدفعه للمستفيد فإنه لا يكون للهيئة العامة للتأمينات أن ترجع على صاحب العمل بالمعاش أو بقيمته الإستبدالية . و لا يؤثر فى ذلك ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٧٩ من أن للهيئة حق الرجوع على صاحب العمل بجميع ما تكلفته من نفقات وتعويز ذلك أن المعاش لا يعد من قبيل النفقة أو التعويز لأن الوفاء به إنما هو تنفيذ لإلتزام قرره القانون .

الطعن رقم ٤١ لسنة ٣٥ مكتب قلى ٢١ صفحة رقم ٩٧١ بتاريخ ١٩٧٠/٦/٣

مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ٦٣ من قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ أن المشرع نقل إلتزام دفع المكافأة من عاتق صاحب العمل إلى عاتق مؤسسة التأمينات الإجتماعية على أن تعود على صاحب العمل بالفرق بين المكافأة محسوبة على أساس المادة ٧٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أو على الوجه المبين فى عقود العمل الفردية أو لشركة أو اللوائح و النظم المعمول بها فى المنشآت أو قرارات هيئات التحكم أيهما أكبر ، و بين النتائج من الاشتراكات التى أداها صاحب العمل للمؤسسة .

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٤٣ مكتب قلى ٢٩ صفحة رقم ٢٨٢ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٣٠

نص المادة ١١٣ من قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أن تلتزم هيئة التأمينات الإجتماعية بالوفاء بالتزاماتها المقررة كاملة بالنسبة لمن تسرى عليهم أحكام هذا القانون و لم يقم صاحب العمل بالإشتراك عنهم فى الهيئة و يؤدى المعاش أو التعويز طبقاً لنص الفقرة الثالثة من هذه المادة على أساس الحد الأدنى للأجور فى حالة عدم إمكان التثبيت من قيمة الأجر . و جرى نص المادة ٩١ من القانون سالف الذكر على أن يكون الحد الأقصى للمعاشات التى تمنح بهذا القانون مائة شهيهاً كما يكون الحد الأدنى لمعاش المؤمن عليه ٣٦٠ قرشاً شهرياً . و مفاد ذلك أن تلتزم الهيئة العامة للتأمين بالوفاء بالتزاماتها المقررة فى القانون بالنسبة لمن يسرى عليهم قانون التأمينات الإجتماعية و لو لم يكن صاحب العمل قد إشتراك عنهم فى الهيئة . و تحسب مستحقاتهم على أساس مدة الخدمة ومتوسط الأجر الفعلى الذى كانوا يتقاضونه فى الستين الآخرين أو مدة الخدمة الفعلية أيهما أقل وذلك بعد أقصى للمعاش قدره مائة جيهه شهرياً مهما بلغت مدة الأجر و الخدمة ، و بعد أدنى مقداره ٣٦٠ قرشاً شهرياً مهما نقصت قيمة الأجر أو حوّلت مدة الخدمة ، و من ثم فإن المناط فى إستحقاق العامل للحد الأدنى للمعاش هو سريان أحكام قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ عليه ما لا يستلزم الإستيثاق من مقدار عنصرى الأجر و المدة ، و ذلك لأن التحقق من هذين العنصرين إنما يكون فى حالة طلب العامل أو ورثته معاشاً يزيد عن الحد الأدنى و قد أفصحنا عن ذلك المذكرة الإيضاحية للقانون سالف الذكر والثى ورد فيها أنه تنشأ مع الأغراض المرجوة من إنشاء نظام للمعاشات و حتى يساير القانون التطور الإجتماعى

والعمل على رفع مستوى المعيشة لفئات العاملين فقد تضمن القانون أن يكون الحد الأدنى للمعاش ٣٦٠ قرشاً شهرياً لصاحب المعاش وخمسائة مليم لكل من المستحقين عنه و لما كان الحكم المطعون فيه قد إلزم هذا النظر وقضى بأحقية الورثة للمعاش الذى طلبت الطعون ضدها الأولى الحكم به ٣٥٠ قرشاً شهرياً - وذلك تأسيساً على أن موثر الطعون ضدهما ممن يسرى عليهم قانون التأمينات الإجتماعية و أنه قد تولى بسبب العمل و إستخلص الحكم ذلك من التحقيقات التى تمت فى الدعوى فإن الحكم المطعون فيه لا يكون له مخالف القانون .

الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٩٨٧ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٣٠

مفاد نص المادتين ٨٧ ، ٨٨ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن التأمين الإضافى عبارة عن مبلغ تقضى بصرف دفعة واحدة إلى المؤمن عليه أو المستحق عنه فى حالات العجز الكامل أو الوفاة بالشروط التى عينها القانون ، و يكون معادلاً لنسبته من متوسط الأجر السنوى المشار إليه فى المادة ٨١ تبعاً للسنة وفقاً للجدول رقم ٤ المرافق للقانون مع زيادة النسب الواردة فى الجدول المذكور بواقع ٥٠٪ من قيمتها إذا كان العجز الكامل أو الوفاة بسبب إصابة عمل و يحجر بهذه الغاية تعويضاً لصدد منه المشرع مساعدة المؤمن عليه و أسرته بسبب إنتهاء خدمته قبل سن التقاعد و معالجة الأثار الناجمة عن الوفاة أو العجز الكامل قبل هذه السن ، و كانت عبارة " المعاشات أو التعويضات " قد وردت فى نص المادة ٩٥ من ذات القانون بصيغة مطلقة فتشمل تبعاً التأمين الإضافى وإعتباره تعويضاً يعين صرفه فى المواعيد المقررة بالمادة المشار إليها و إلا إلزمت الهيئة على طلب صاحب الشأن بدفعه مضافاً إليه ١ ٪ من قيمته عن كل يوم يتأخر فيه الصرف إعتباراً من تاريخ إستيفاء المؤمن عليه أو المستحقين عنه المستندات المطلوبة منه ، فإن القول بقصر مدلول عبارة " المعاشات أو التعويضات " على المعاشات أو تعويض الدفعة الواحدة دون هذا التأمين الإضافى يكون تقييداً لمطلق النص و تخصيصاً لعمومه بغير تخصيص و هو ما لا يجوز .

الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٣٨ بتاريخ ١٩٨٠/١/١٢

مفاد نص المادة ٩٥ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا إستحق المؤمن عليه معاش أو تعويض تعين على الهيئة صرف إستحقاق خلال أربعة أسابيع من تاريخ تقديمه إليها بطلب الصرف مؤيداً بمجتمداته ؛ فإن هى تراخت فى الصرف كان من حق المؤمن عليه مطالبتها به مضافاً إليه ١ ٪ من قيمته عن كل يوم يتأخر فيه الصرف إعتباراً من تاريخ إستيفاء المستندات المطلوبة به فلا يعفى الهيئة من دفع هذا التعويض أن يكون المطالب به

محل نزاع منها ما دام قد ثبت للمحكمة إلزام الهيئة به ، لأنه طالما أن حق المؤمن عليه أساسه القانون وكانت الهيئة قد عولت إتخاذ الوسائل الكفيلة بتقديره وتحديد مبلغه ، فلان تعذر أن هي لم تف به في المبدأ ، و لأن ما دعا الشارع إلى تقدير هذا الحق للمؤمن عليه إنما هو رغبته الأكيدة في سرعة صرف هذه الحقوق التأمينية لأربابها لما لها من صلة أساسية بأسباب معيشتهم وعلى هذا فقد ألزم الهيئة بأداء جزاء مالي أن هي تراخت في الصرف بعد إستيفائها المستندات المطلوبة ، وإذا كان ذلك فإن هذا الجزاء المالي - ليس فائدة قانونية مما نصت عليه المادة ٢٢٦ من القانون المدني لإختلاف كل منها عن الآخر مصدراً - وسياً فإنه لا يسرى عليه حكم المادة ٢٣٢ من القانون المدني .

الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ١٢٨٧ بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٦

مؤدى نص المادة ٨٩ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن مسؤولية الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية الطاعنة عن أداء المعاشات والعويضات المقررة وفقاً لأحكام الباب السابع من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - والتي تقابل من إلتزامات صاحب العمل ما يعادل مكافأة نهاية الخدمة القانونية هي مسؤولية ناشئة عن القانون مباشرة ، أما حق المؤمن عليه في قيمة الزيادة بين أنظمة المعاشات أو المكافأة أو الإدخار الأفضل التي إرتبط بها أصحاب الأعمال فهو حق ناشيء عن عقد العمل وتحكمه قواعده في عقود العمل وغتلف قوانينه و ما لا يعارض معها من أحكام القانون المدني ومنها ما نصت عليه المادة ٦٩٨ بقولها " تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل وانقضاء سنة تبدأ من وقت إنتهاء العقد " لما كان ذلك وكان التظلم الجزئي الخاص المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ المشار إليها تخضع له الدعاوى الناشئة عن عقد العمل يقوم على إعتبارات من المصلحة العامة و هي ملائمة إستقرار الأوضاع الناشئة عن عقد العمل والموالية إلى تصفية المراكز القانونية لكل من رب العمل و العامل على سواء فإن الحكم المطعون فيه و قد قضى بإلزام الطاعنة بأداء قيمة الزيادة و عن مكافأة نهاية الخدمة للمطعون ضده الأول رغم القضاء بسقوط حقه في مطالبة البنك المطعون ضده الثاني بها بالتقادم ، يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ١٩٨١/١/٢٥

مفاد نص المادة ١١٣ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن تلزم الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية بالوفاء بإلتزاماتها المقررة في القانون بالنسبة لمن يسرى عليهم قانون التأمينات الإجتماعية و لو لم يكن صاحب العمل قد إشارك عنهم في الهيئة ، و تحسب مستحقاتهم على أساس مدة الخدمة و متوسط الأجر الفعلي الذي كانوا يتقاضونه في السنتين الأخيرتين أو مدة الخدمة الفعلية لأيهما أقل .

الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٨١٤ بتاريخ ١٤/٦/١٩٨١

تنص الفقرة الأولى من المادة ٨٧ من قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - المنطبق على واقعة الدعوى - على أن " نلتزم الهيئة بأداء مبالغ التأمين الإضافي إلى المؤمن عليه وفقاً لأحكام هذا القانون أو إلى المستحقين عنه في الحالتين الآتيتين :

أولاً : عجز المؤمن عليه عجزاً كاملاً . ثانياً : وفاة المؤمن عليه . و يؤدي مبلغ التأمين الإضافي في هذه الحالة إلى وراثته الشرعيين ما لم يكن قد عين مستفيدين آخرين قبل وفاته فيؤدي مبلغ التأمين الإضافي إليهم " مما مفاده أن التأمين الإضافي للمستحق عند وفاة المؤمن عليه يتعين توزيعه على ورثته الشرعيين طبقاً لقواعد الإرث المبينة بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ ما لم يكن قد حدد قبل وفاته مستفيدين آخرين فيصرف إليهم مبلغ التأمين .

الطعن رقم ٦٨٢ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٥٢٦ بتاريخ ١٥/٥/١٩٨٢

مفاد نص المادة ٨٩ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذي يحكم واقعة الدعوى - أن إلزام الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية - بمقتضى القانون المشار إليه بأن تصرف المؤمن عليه أو المستحقين عنه قيمة الزيادة بين ما كان يتحمله أصحاب الأعمال في أنظمة المعاشات أو المكافآت أو الإِدخار الأفضّل ومكافأة نهاية الخدمة عند إستحقاق صرف المعاش أو الترخيض المرتب أساساً على إلزام أصحاب الأعمال بقيمة هذه الزيادة بمقتضى رابطة العمل والتزامهم بموجب القانون بأدائها إلى الهيئة كاملة دون إجراء تخفيض عند إنتهاء خدمة العامل . ولما كان إلزام أصحاب الأعمال وهو الأساس - ناشئاً عن عقد العمل ، فإنه يسرى في شأنه حكم المادة ٦٩٨ من القانون المدني الذي يقضى بسقوط الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بانقضاء سنة من وقت إنتهاء العقد إلا ما استثنى بالنص . مما موداه أن إلزام أصحاب الأعمال بقيمة الزيادة على مكافأة مدة الخدمة القانونية و هو إلزام لا يتناوله الإستثناء المذكور ينقضى - إذا ما تمسك صاحب العمل في مواجهة المؤمن عليه أو المستحقين عنه بسقوط المطالبة بأحق الناشئ عن عقد العمل بانقضاء سنة من وقت إنتهاء العقد وقضت به بذلك وبالتالي ينقضى إلزام الهيئة الطاعنة المرتب عليه أساساً و حينئذ لا يكون للمؤمن عليه أو المستحقين عنه الحق في أية زيادة بمقتضاها ، إذ لم تعد هناك رابطة تلزم صاحب العمل بقيمة الزيادة قبل آخر يوليو ١٩٦١ و من ثم فلا حق للعمال المؤمن عليه أو المستحقين عنه في مطالبة الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية بصرفها - لما كان قضاء هذه المحكمة قد إستقر على أنه لا يؤدي إلى نقض الحكم أن يكون النتم عليه قائماً على مصلحة نظرية بحتة . كما لا يؤدي إلى نقضه ما أورده تزيداً في أسبابه من إلزام الهيئة المَطعون ضدها

الثانية بأداء المكافأة الإضافية مشروط بإيداع رب العمل لها ، ذلك أن تقرير الحكم بذلك ، أياً كان وجه الرأى فى شأنه لم يكن لازماً لقضائه . و من لم يكون النعى يرمته على غير أساس .

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٩٧٤ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٨٦

مؤدى نص للمادتين ٨٧ ، ١١٣ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الإجتماعية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط لإستحقاق التأمين الأضالى ألا تقل الإشتراكات المسددة عن المؤمن عليه عن ستة إشتراكات شهرية متصلة أو إثنى عشر إشتراكاً متقطعاً و أن يحدث العجز أو تقع الوفاة أثناء خدمة المؤمن عليه ، و أن تلتزم الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية بالوفاء بهذا التأمين كاملاً فى حالة عدم إشتراك صاحب العمل عن العامل فى التأمين أو تخلفه عن سداد إشتراكات التأمين عن هذه المدد .

الطعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٢٧٧ بتاريخ ٢٤/٢/١٩٨٦

مؤدى نص للمادتين ١٥٠ ، ٤ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - بإصدار قانون التأمين الإجتماعى أن حق العامل فى المعاش قبل الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية منشؤه القانون . لأن القانون وحده هو الذى ينظم المستحقين فى المعاش و شروط إستحقاقهم . و أن الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية مجبرة على الوفاء بالتزاماتها المقررة فى القانون بالنسبة لمن تسرى عليهم أحكامه ، و لو لم يقدم صاحب العمل بالإشتراك عنهم لدى الهيئة .. أن التأمين فى الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية وفقاً للقانون إلزامى بالنسبة لجميع أصحاب الأعمال و العاملين لديهم - و أن أحكام القانون المذكور إنما تتعلق بالنظام العام بما لا يسوغ معه القول بإمكان تحلل أى من الهيئة أو أصحاب الأعمال أو العمال الخاضعين لأحكام القانون من الإلتزامات التى فرضها القانون عليهم .

• الموضوع الفرعى : التعويض الأضالى :

الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٨٨٩ بتاريخ ٤/٤/١٩٨٣

لما كان ما دحا الشارع إلى تقدير هذا الحق - التعويض الأضالى - للمؤمن عليه إنما هو رغبته الأكيدة فى سرعة صرف هذه الحقوق التأمينية لأربابها لما لها من صلة أساسية بأسباب معيشتهم و على هذا فقد ألزم الهيئة بأداء جزء مالى أن هى تراخت فى الصرف بعد إستيفائها المستندات المطلوبة ، فإن هذا الجزء لا يعد فائدة قانونية لما نصت عليه المادة ٢٢٦ من القانون المدنى لإختلاف كل منهما عن الآخر مصدرأ و سبباً ولا يسرى عليه حكم المادة ٢٣٢ من هذا القانون .

* موضوع الفرعي : تعويض الدفعة الواحدة :

الطعن رقم ٥٨ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٦٣ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٧

إذ كان الين من نص المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ الخاص بالتأمين والمعاشات لموظفى الدولة و مستخدميها و عمالها المدنيين أن ضم مدة الخدمة السابقة للمؤمن عليه الذى كان يخضع لقانون التأمينات الإجتماعية و يلتحق بإحدى الوظائف التى يتطع شاغلها بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ أمر جوازى للمؤمن عليه ، و كان القرار الجمهورى رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ فى شأن ضم مدة الخدمة السابقة المحسوبة طبقاً لقوانين المعاشات الحكومية أو طبقاً لقانون التأمينات الإجتماعية فى المعاش قد نص فى المادة الرابعة منه على أن " تسرى أحكام هذا القرار بالنسبة إلى العاملين الخاضعين لأحكام قوانين التأمين والمعاشات الحكومية بالنسبة إلى مدة خدمتهم المحسوبة فى المعاش وفقاً لأحكام قانون التأمينات الإجتماعية . و يكون التحويل إجبارياً فى جميع الحالات المبينة فى المادة الأولى " فإن هذا القرار - حسبما جاء بديباجه - و قد صدر باعتباره لائحة تنفيذية للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ و فى درجة تشريعية أدنى منه لا يملك إلغاء أو تعديل أو تعطيل أحكامه أو الإغفاء منها . فإن جاءت أحكامه مخالفة للتشريع الأعلى ينهى إعمال قواعد هذا التشريع دون التشريع الأدنى . و لما كانت المادة الرابعة من القرار الجمهورى رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ قد جعلت ضم مدة الخدمة السابقة إجبارياً ، فإن هذا القرار يكون قد عدل القاعدة القانونية التى نص عليها القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ وهو التشريع الأعلى و الذى نص فى المادة ٤٢٠ منه على أن يكون ضم تلك المدة أمراً جوازياً للمؤمن عليه مما يتعين معه - فى هذا الخصوص - إعمال حكم هذه المادة دون القرار الجمهورى سالف الذكر . لما كان ذلك و كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر و طبق المادة الرابعة من القرار الجمهورى رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بأن اعتبر ضم مدة الخدمة أمراً إجبارياً و أهمل حق المؤمن عليه الطاعن فى إختياره طلب تعويض الدفعة الواحدة ، فإنه يكون قد خالف القانون و أخطأ فى تطبيقه .

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٢٣٤ بتاريخ ١٩٧٦/١/١٧

مضى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أحقية الطاعن لصرف تعويض الدفعة الواحدة خروجه نهائياً عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الإجتماعية ، و ثبت من مدونات الحكم أن الطاعن كان قد إسعوفى تقديم مستنداته المؤيدة لطلب صرف التعويض و التى لم تكن محل منازعة من هيئة ، و مع ذلك لم تقم المحاكم ضدها الأولى بدفع مستحقته إليه و من ثم كان يحق له تقاضى التعويض الإضافى بواقع ١٪ من قيمة تعويض الدفعة الواحدة عن أيام التأخير فى السداد وفق ما تنص عليه المادة ٩٥/٢ من القانون رقم ٦٣

لسنة ١٩٦٤ . و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر و رفض القضاء له بقيمة هذا التعويض الإضافي فإنه يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ٦١٧ بتاريخ ١٩٧٦/٣/١٤

إذا كانت الفقرة ب من المادة ٨١ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قبل تعديلها بالقانون ٤ لسنة ١٩٦٩ - تقضي بأن يصرف للمؤمن عليه تعويض الدفعة الواحدة طبقاً للنسب الواردة بها " في حالة خروجه نهائياً من نطاق هذا القانون وكانت مدة الإشتراك تقل عن ٢٤٠ شهراً " وكان المشتغلون لحسابهم - طبقاً لنص المادة الثانية من ذات القانون - من الفئات التي تخرج عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الإجتماعية حتى يصدر بانطاقه عليهم قرار من رئيس الجمهورية . وإذ وردت عبارة "الخروج النهائي من نطاق تطبيق القانون " بالمادة ٨١ المشار إليها بصيغة عامة مطلقة فإن قصر هذه الحالات على تلك التي لا يتصور معها عودة المؤمن عليه إلى عمل جديد يخضع لأحكام القانون واستبعاد حالة اشتغاله لحسابه من هذه الحالات يكون تعديداً لمطلق النص وتقييداً لمعومه بغير تخصيص وهو ما لا يجوز ، ذلك أنه متى كان النص عاماً صريحاً في الدلالة على المراد منه فلا محل لتقييده أو تأويله بدعوى استبعاد قصد الشارع منه . إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر ورفض باستحقاق المطعون ضده تعويض الدفعة الواحدة لخروجه نهائياً من نطاق تطبيق قانون التأمينات الإجتماعية باستقالته من عمله واشغاله لحسابه بالزراعة ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٧٨٦ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٧

- مفاد النص في الفقرة الأولى من المادة ٧٧ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أنه " يستحق معاش الشيخوخة عند بلوغ المؤمن عليه سن الستين " و النص في المادة ٧٨ من القانون على أنه " يشترط لاستحقاق المؤمن عليه معاش الشيخوخة أن تبلغ مدة إشتراكه في التأمين ٢٤٠ شهراً على الأقل . و مع ذلك إذا كان انتهاء الخدمة بسبب بلوغ سن الستين أو الفصل بقرار من رئيس الجمهورية فيستحق المؤمن عليه المعاش متى بلغت مدة إشتراكه ١٨٠ شهراً على الأقل " و النص في الفقرة ج من المادة ٨١ من القانون على صرف تعويض الدفعة الواحدة " إذا بلغ المؤمن عليه السن المقررة وفقاً للمادة ٧٧ و انتهت خدمته قبل توافر شرط الحصول على معاش " أن المؤمن عليه الذي بلغ سن الستين يستحق أصلاً معاش الشيخوخة إذا بلغ المدة التي أُلصحت عنها المادة ٧٨ المشار إليها فإذا انتهت خدمته قبل توافر هذا الشرط استحق تعويض الدفعة الواحدة عند بلوغه سن الستين من عمره حتى لو بلغ هذه السن أثناء نظر دعواه بطلبه أمام محكمة الدرجة الثانية طالما أنه قد استكملها قبل أن تصدر

المحكمة حكماً فيها ، لأن الغرض الذي إستهدفه المشرع بنظام التأمينات الإجتماعية هو ألا يتسلم المؤمن عليه كلما ترك الخدمة عند أحد أصحاب الأعمال قبل بلوغ سن الستين - وهو سن الشيخوخة - مع قدرته على العمل مكافأته فيبدها و يتعرض هو و من يعولهم للحاجة و الحرمان ، و لذلك حرص المشرع على نقل الالتزام بدفع المكافأة من عاتق أصحاب الأعمال إلى عاتق الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية وأوجب عدم صرف تعويض الدفعة الواحدة إلا عند بلوغ سن الشيخوخة .

- نص المادة ٨٥ من القانون ٦٤ لسنة ١٩٦٤ على أنه " مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٨٠ ، ٨٤ تدخل المدة السابقة لإشراك المؤمن عليه في هذا التأمين و التي يستحق عنها مكافأة وفقاً لقانون العمل ضمن مدة الإشراك في هذا التأمين و بحسب عنها معاش بواقع ١ ٪ من متوسط الأجر الشهري المشار إليه في المادة ٧٦ عن كل سنة من سنوات تلك المدة السابقة فإذا لم تبلغ مدة الإشراك في التأمين مضافاً إليها المدة السابقة المدة التي تعطى الحق في معاش وفقاً لأحكام هذا القانون إستحق المؤمن عليه تعويضاً دفعة واحدة على أن يحسب عن كل سنة من المدة السابقة بواقع ٧,٥ ٪ من متوسط الأجر السنوي المشار إليه في المادة ٨١ " ينص عن أن المشرع لم يصف حالات جديدة لإستحقاق المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة غير تلك التي نص عليها في مواد الفصل الثاني عن إستحقاق المعاشات و التعويضات و كيفية تسويتها الواردة بالباب السابع الخاص بتأمين الشيخوخة و العجز والوفاة و إنما إستهدف بذلك النص أخذاً بما إحتملت عليه عباراته و يورده من مواد الفصل الثالث من ذلك الباب بعنوان في حساب المدة السابقة من المدة المحسوبة في المعاش - ضم مدة الخدمة السابقة لإشراك المؤمن عليه في التأمين التي يستحق عنها مكافأة وفقاً لقانون العمل إلى مدة الإشراك في التأمين .

الطعن رقم ٧٥٦ لسنة ٤٢ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ١٨٢٨ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٧٧

لا يعطى هيئة التأمينات الإجتماعية من دفع التعويض الإضافي المنصوص عليه في المادة ٢/٩٥ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن يكون المبلغ المطالب به محل نزاع منها ما دام قد ثبت للمحكمة إلزام الهيئة به إلا إذا كانت منازعة الهيئة تنصب على أصل الحق - وهو خروج الطاعن نهائياً من نطاق قانون التأمينات الإجتماعية أو عدم خروجه - إستناداً إلى التعديل الذي أدخله المشرع في هذا الخصوص على قانون التأمينات الإجتماعية فإن الهيئة لا تلزم بالتعويض الإضافي المشار إليه و تقدير جدية هذه المنازعة هو من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع ما دام قد أقام قضاؤه على أسباب سائلة تكفي لحمله .

الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٥٥٦ بتاريخ ١٨/٢/١٩٧٩

تقضى الفقرة ب من المادة ٨١ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قبل تعديلها بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ بأن يصرف للمؤمن عليه تعويض الدفعة الواحدة طبقاً للنسب الواردة بها فى حالة خروجه نهائياً من نطاق تطبيق هذا القانون و كانت مدة الأشراك تقل عن ٢٤٠ شهراً و لما كان المشغولون لحسابهم طبقاً لنص المادة الثانية من ذات القانون من الفئات التى تخرج عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الإجتماعية حتى يصدر بإعطائه عليهم قرار من رئيس الجمهورية ، و إذ وردت عبارة " الخروج النهائي عن نطاق تطبيق القانون " بالمادة ٨١ المشار إليها بصفة عامة مطلقة فإن قصر هذه الحالات على تلك التى لا يتصور فيها عودة المؤمن عليه إلى عمل جديد تخضع لأحكام القانون و إستبعاد حالة العمل لحسابه من هذه الحالات يكون تشديداً لمطلق النص و تخصيصاً لمعومه بغير تخصيص وهو ما لا يجوز ، إذ أنه متى كان النص عاماً جرى فى الدلالة على المراد منه فلا محل لتقيده أو تأويله - لما كان ذلك ، و كان قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٩ إنما عدل من أحكام الفقرة ب من المادة ٨١ من قانون التأمينات الإجتماعية فى شأن حالات الخروج النهائي عن نطاق تطبيق هذا القانون ، و من ثم فلا يسرى هذا التعديل إلا على الوقائع التى تقع بعد العمل به - و كان الثابت فى الدعوى أن المطعون ضده قد إستقال من عمله فى ١٨/٣/١٩٦٩ لإحراقه التجارة قبل صدور قرار وزير العمل رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٩ الذى حدد حالات الخروج النهائي من نطاق تطبيق قانون التأمينات الإجتماعية إستناداً للقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه ، و كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه باستحقاق المطعون ضده تعويض الدفعة الواحدة على أساس خروجه نهائياً عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الإجتماعية باستقالته من عمله لإحراقه التجارة ، عملاً بالفقرة ب من المادة ٨١ من قانون التأمينات الإجتماعية قبل تعديلها فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً

الطعن رقم ٥٨ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٢٤٨ بتاريخ ٢٧/٤/١٩٨٠

إذ كانت المادة ٨١ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بعد تعديلها بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ تنص على أنه " إذا إنتهت خدمة المؤمن عليه لأحد الأسباب التالية صرف له تعويض الدفعة الواحدة طبقاً للقواعد و النسب الآتية عن كل سنة من سنوات الإشتراك فى التأمين <١> حب- فى حالة خروج المؤمن عليه نهائياً من نطاق تطبيق هذا القانون و كانت مدة الإشتراك تقل عن ٢٤٠ شهراً أو فى حالة مغادرة البلاد نهائياً أو الهجرة يكون التعويض وفقاً للنسب الآتية و تعدد حالات خروج المؤمن عليه نهائياً من نطاق تطبيق هذا القانون بقرار يصدر من وزير العمل بناء على

إقراح مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية * وكان وزير العمل قد أصدر بموجب هذا التعويض القرارات أرقام ٢٢ لسنة ١٩٦٩ ، ٧ ، ١١٧ لسنة ١٩٧٠ بتحديد حالات الخروج النهائي عن نطاق تطبيق القانون و التي تجب للمؤمن عليهم صرف تعويضات الدفعة الواحدة وفقاً لأحكام المادة ٨١ المذكورة مما يبين معه أن تحديد هذه الحالات إنما ورد في قرارات وزير العمل على سبيل الحصر و ذلك بالإستناد إلى تعويض من القانون ذاته ، و بما لا يميز معه إجابة حالات أخرى إليها ، لما كان ذلك و كان ترك المطعون ضده العمل لدى الشركة الأهلية لتشغيل المعادن ليصبح شريكاً متضامناً فيها لا يعد من الحالات الواردة حصراً فإنها لا تحتر عروجاً نهائياً عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الإجتماعية تجب صرف تعويض الدفعة الواحدة .

الطعن رقم ١٦٥٣ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١٦٤ بتاريخ ١٩٨١/٤/٥

إذ كانت المادة الثانية من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص أن تسرى أحكام هذا القانون على جميع العاملين و كذا المترجمين منهم كما يسرى على العاملين من أعضاء الجمعيات التعاونية الإنتاجية و يستثنى من الخضوع لأحكامه الفئات الآتية "أ" العاملون في الحكومة والهيئات و المؤسسات ... "ب" العاملون في الزراعة ... "ج" عدم المنازل و لرئيس الجمهورية بناء على إقراح وزير العمل و بعد موافقة مجلس الإدارة أن يصدر قراراً يسريان أحكام هذا القانون على الفئات الآتية كلها أو بعضها و بين هذا القرار شروط و أوضاع الإنتفاع بالتأمينات الإجتماعية و طريقة حساب الأجور و المزايا بالنسبة إلى هذه الفئات : "١" "٢" "٣" دوى المهن الحرة و المستقلين لحسابهم و أصحاب الحرف "٤" أصحاب الأعمال أنفسهم . و كانت المادة ٨١ بعد تعديلها بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ تنص على أنه " إذا إنتهت خدمة المؤمن عليه لأحد الأسباب التالية صرف له تعويض الدفعة الواحدة طبقاً للقواعد و النسب الآتية عن كل سنة من سنوات الإشتراك في التأمين "أ" "ب" في حالة ... خروج المؤمن عليه نهائياً من نطاق تطبيق هذا القانون و كانت مدة الإشتراك تقل عن ٢٤٠ شهراً أو في حالة مغادرة البلاد نهائياً أو الهجرة يكون التعويض وفقاً للنسب الآتية و تحدد حالات خروج المؤمن عليه نهائياً من نطاق تطبيق هذا القانون بقرار يصدر من وزير العمل بناء على إقراح مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية ، و كان وزير العمل قد أصدر بموجب هذا التعويض القرارات أرقام ٢٢ لسنة ١٩٦٩ ١١٧/٧٥ لسنة ١٩٧٠ بتحديد حالات الخروج النهائي عن نطاق تطبيق القانون و التي تجب للمؤمن عليهم صرف تعويضات الدفعة الواحدة وفقاً لأحكام المادة ٨١ " المذكورة ، مما يبين معه أن المادة الثانية من القانون حددت فئات العمال الخاضعين

لنطاق تطبيقه أما المادة ٨١ و قرارات وزير العمل فقد حددت حالات الخروج النهائي من نطاق تطبيقه وإذ كان تحديد هذه الحالات ، إنما ورد في قرارات وزير العمل على سبيل الحصر و ذلك بالإستناد إلى تفويض من القانون ذاته ، و بما لا يجوز معه إضافة حالات أخرى إليها ، لما كان ذلك و كانت إستقاله المطعون ضده للعمل بالمخامة لا تعد من الحالات الواردة حصراً فإنها لا تعتبر خروجاً نهائياً عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الإجتماعية تميز صرف تعويض الدفعة الواحدة ، و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر و جرى في قضائه على أن المادة الثانية من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ حددت حالات عدم الخضوع لهذا القانون و من بينها ذوى المهن الحرة و المشتغلين لحسابهم الخاص و أصحاب الحرف و لما كانت مهنة المخامة من المهن الحرة فمن ثم تخرج عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الإجتماعية و رتب على ذلك إستحقاق المطعون ضده لتعويض الدفعة الواحدة في غير حالته المقررة ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٨٨ بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٥

لما كانت المادة ٨١ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بعد تعديلها بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ تنص على أنه " إذا إنتهت خدمة المؤمن عليه لأحد الأسباب التالية صرف له تعويض الدفعة الواحدة طبقاً للقواعد و النسب الآتية عن كل سنة من سنوات الإشتراك في التأمين .. فى حالة خروج المؤمن عليه نهائياً من نطاق تطبيق هذا القانون و كانت مدة الإشتراك تقل عن ٢٤٠ شهراً وفى حالة مغادرة البلاد نهائياً أو الهجرة يكون التعويض وفقاً للنسب الآتية ... و تحدد خروج المؤمن عليه نهائياً من نطاق تطبيق هذا القانون بقرار يصدر من وزير العمل بناء على إقراح مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية " و كان وزير العمل قد أصدر بموجب هذا التفويض القرارات أرقام ٢٢ لسنة ١٩٦٩ ، ٧ و ١١٧ لسنة ١٩٧٠ بتحديد حالات الخروج النهائي من نطاق القانون و التى تميز للمؤمن عليهم صرف تعويضات الدفعة الواحدة وفقاً لأحكام المادة ٨١ المذكورة مما يبين معه أن تحديد هذه الحالات إنما وردت في قرارات وزير العمل على سبيل الحصر و ذلك بالإستناد إلى تفويض القانون ذاته و بما لا يجوز معه إضافة حالات أخرى إليها ، ولما كان ذلك و كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن إستقالة الطاعن من عمله لإشتغاله فى التجارة لحساب نفسه لا تعد من الحالات الواردة حصراً و إنها لا تعد خروجاً نهائياً من نطاق تطبيق قانون التأمينات الإجتماعية تميز صرف تعويض الدفعة الواحدة ، فإنه يكون قد إلتزم بصحيح القانون .

الظعن رقم ٢١٨ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٨٨٩ بتاريخ ١٩٨٣/٤/٤

— مؤدى نصوص المادتين ٦٠ و ٢/٧١ مكرراً من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية المعدلة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ و المادتين ٧٣ و ٨٠ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل و المادة ٢/٢ من مواد إصداره المضافة بالقانون ٢٢٧ لسنة ١٩٥٩ و المادة ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن عقد العمل الفردى ، أنه إذا إنتهت خدمة المؤمن عليه بخروجه نهائياً من نطاق تطبيق قانون التأمينات الإجتماعية الصادر به القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ قبل بلوغه من الستين ، و كانت الإشتراكات المسددة عنه تقل عن ستين إشراكاً شهرياً و لم تبلغ مدة إشراكه فى التأمين مضافاً إليها المدة السابقة ٢٤٠ شهراً ، فإنه يستحق بجانب تعويض الدفعة الواحدة مكافأة عن مدة خدمته السابقة على إشراكه فى التأمين محسوبة طبقاً للمادة ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه فى المدة السابقة على العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فى ١٩٥٩/٤/٧ و طبقاً للمادة ٧٣ من هذا القانون فى المدد التالية وذلك إذا كان إنتهاء خدمة العامل بسبب إنقضاء مدة التعاقد المحدد المدة أو بسبب إلقاء العقد من جانب صاحب العمل فى العقود غير المحددة المدة ، و يستحق ثلثي المكافأة المنصوص عليها فى المادة ٧٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ طبقاً للمادة ٨٠ من هذا القانون فى حالة إستقالته من عمله و كانت مدة خدمته قد بلغت خمس سنوات ولم تبلغ عشر سنوات دون تفرقة بين مدة خدمته السابقة على العمل بالقانون ، لأن حكم الفقرة الثانية من مواد إصدار هذا القانون مقصوراً على المادة ٧٣ منه دون غيرها .

— تقدير كفاية المستندات المطلوبة لعصرف مكافأة نهاية الخدمة و تعويض الدفعة الواحدة من مسائل الواقع التى يستقل بتحصيله قاضى الموضوع بغیر رقابة عليه إذا أقيم على أسباب سائفة تكفى لحمله .

الظعن رقم ٥٣٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٩٩١ بتاريخ ١٩٨٤/٤/١٦

مؤدى نص المادتين ٢/١٩ و ٣٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الإجتماعى قبل تعديله بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ، و المادتين ٢٦ و ٣٤ من ذات القانون بعد تعديله بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ و المادة ١/١٩ من القانون المذكور — ٢٥ لسنة ١٩٧٧ — أن السنوات غير المحسوبة ضمن مدة الإشراك فى التأمين التى قضاهما العامل فى أى عمل و نشاط مستترة وفقاً لهذا التعديل الذى أجراه المشرع على أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ من المدد التى يستحق عنها تعويض الدفعة الواحدة ، و سرت أحكام هذا التعديل إعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون فى ١٩٧٥/٩/١ بما يتأدى

معه إعمالها على الوقائع التي قد تحدث اعتباراً من هذا التاريخ و لو كان العامل قد أحيل إلى المعاش قبل صدور القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٧١ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢
مفاد نص المادة ٨١ " ب " من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - قبل تعديلها بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ - بإصدار قانون التأمينات الإجتماعية - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن حالات إستحقاق تعويض الدفعة الواحدة المشار إليها في هذه الفقرة لا إرتباط بينها و تستقل كل منها بذاتها عن الأخرى ، فإذا تحقق خروج المؤمن عليه نهائياً عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الإجتماعية و كانت مدة الإشتراك تقل عن ٢٤ شهراً ، إستحق تعويض الدفعة الواحدة و لا يشترط لصرفه له بلوغ سن الستين و إذا بلغت مدة الإشتراك ٢٤ شهراً على الأقل كان له الخيار بين الحصول على التعويض المذكور دون تقلد بلوغ السن - و بين الحصول على معاش الشيخوخة الذى يصرف له عند إستحقاقه .

الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٩٦ بتاريخ ١٩٨٦/٢/١٠
مؤدى نص المادتين ٢/١٩ ، ٣٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الإجتماعى قبل تعديلها أنه إذا ما زادت مدة إشتراك المؤمن عليه فى التأمين عن ست و ثلاثين سنة أو القدر اللازم لإستحقاق الحد الأقصى للمعاش أيهما أكبر ، تحسب السنوات الزائدة التى قضاه فى أى عمل - أو نشاط بعد من العشرين و أدى عنها المبالغ المطلوبة ضمن مدة إشتراكه فى التأمين و يصرف له تعويض من دفعة واحدة بواقع ١٥ ٪ من الأجر السنوى عن كل سنة . و قد أسيّد القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الإجتماعى - بهذين النصين المادتين ٢٦ ، ٣٤ و نص فى أولاهما على إسعاد تلك المدة من المدد التى يصرف عنها تعويض الدفعة الواحدة كما نص فى المادة ١٩ على أن يعمل ما تقدم ، فإن ما يتره الطاعن من بطلان حكم المحكمة لعدم تحديد موضوع النزاع فى وثيقة التحكيم لا يكون مستنداً إلى أساس قانونى سليم و لا يمد إغفال الحكم المطعون فيه الزد عليه قصوراً محطّله . و لما تقدم يمين رفض الطعن .

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٦٦ بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٤
يدل نص المادة ٢٦ من قانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الملغى بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ على أن الأصل فى المدد التى تقضى القوانين و القرارات بإضافتها لمدد الإشتراك فى التأمين أنها لا تدخل فى حساب تعويض الدفعة الواحدة الذى يستحق للمؤمن عليه أو للمستحقين عنه من مدة

الإشتراك في التأمين الزائدة غير المحسوبة في المعاش بسبب بلوغ الحد الأقصى إلا إذا نصت هذه القوانين والقرارات على إستحقاق الدفعة الواحدة عن هذه المدد .

*** الموضوع الفرعي : حق المؤمن له في حالة تأخر صرف المعاش :**

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٢٣٤ بتاريخ ١٩٧٦/١/١٧

مفاد نص المادتين ٨١، ٩٥ من قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أنه إذا إستحق المؤمن عليه معاشاً أو تعويضاً خروجه نهائياً عن نطاق التأمينات الإجتماعية تميز على الهيئة صرف إستحقاقه خلال أربعة أسابيع من تاريخ تقديمه إليها بطلب الصرف مؤيداً بمستداته ، فبان هي تراخى في الصرف كان من حق المؤمن عليه مطالبتها به مضافاً إليه ١٪ من قيمته عن كل يوم يتأخر فيه الصرف إعتباراً من تاريخ إستيفاء المستندات المطلوبة ، فلا يعفى الهيئة من دفع هذا التعويض أن يكون المبلغ المطالب به محل نزاع منها ما دام قد ثبت للمحكمة إلزام الهيئة به ، لأنه طالما أن حق المؤمن عليه أساسه القانون و كانت الهيئة حاولت إتخاذ الوسائل الكفيلة بتقديره وتحديد مبلغه ، فلا تعلل أن هي لم تف به في المعاد ، ولأن ما دعا الشارع إلى تقرير هذا الحق للمؤمن عليه إنما هو رغبته الأكيدة في سرعة صرف هذه الحقوق التأمينية لأربابها لما لها من صلة أساسية بأسباب معيشتهم وهذا فقد ألزم الهيئة أداء التعويض الإضافي أن هي تراخى في الصرف بعد إستيفائها المستندات المطلوبة .

الطعن رقم ١٢١٦ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣٠ بتاريخ ١٩٧٩/١١/١٣

حق المؤمن عليه في التعويض عن التأخير في صرف مستحقته عن عروجه نهائياً عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لا ينشأ إلا بعد إستيفائه المستندات المؤيدة للصرف .

الطعن رقم ٩٨٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١٢٠ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١

— مفاد نص المادة ٩٥ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن المشرع قدر — على ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية لهذه المادة — ما تنطوي عليه سرعة صرف المعاشات والتعويضات لمستحقيها من أهمية بالغة في تحقيق الهدف الذى تفياه من نظام التأمينات الإجتماعية بما يستلزم أن تتخذ الهيئة من الوسائل ما يكفل تقديرها و صرفها خلال أربعة أسابيع على الأكثر من تاريخ تقديم المؤمن عليه طلباً بذلك مشفوعاً بكافة المستندات المطلوبة منه فإذا تأخر صرف المستحقات عن الموعد المقرر إستحق للمؤمن عليه أو المستحقون ١٪ من قيمة المستحقات عن كل يوم يتأخر فيه الصرف و تتحمل بها الهيئة ، فأوجب المشرع بذلك أداء المعاشات والتعويضات لمستحقيها خلال المعاد

الذى حدده بالمادة ٩٥ المشار إليها و وضع الضابط الذى يكفل تحقيق الهدف المذكور بالنص فى ذات المادة على جزاء مالى يرتبه التأخير فى صرف تلك المستحقات قدره بواقع ١ ٪ من قيمتها عن كل يوم يتأخر فيه الوفاء بها و أطلق مدة إستحقاق هذه النسبة فلم يحددها بأيام معينة فى نطاق فترة سريان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، و القول بأن مجموع تلك النسبة ينبغى ألا يجاوز قيمة المعاش أو الصويص المقرر فيه تخصيص لعموم نص المادة ٩٥ بغير تخصص . لما كان ذلك و إذ إلزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فيما يتعلق بنطاق نفاذ القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فإن النص عليه بهذا الوجه يكون على غير أساس .

— المادة ١٤١ من قانون التأمين الإجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه " على الهيئة المختصة أن تتخذ من الوسائل ما يكفل تقدير المعاشات أو التعويضات و صرفها خلال أربعة أسابيع من تاريخ تقديم المؤمن عليه أو المستحقين عنه طلباً بذلك مشفوعاً بكافة المستندات المطلوبة فإذا تأخر صرف المبالغ المستحقة عن المواعيد المقررة لها إلترمت الهيئة المختصة بناء على طلب صاحب الشأن بدفعها مضاف إليها ١ ٪ من قيمتها عن كل شهر يتأخر فيه الصرف عن الميعاد المحدد بما لا يجاوز قيمة أصل المستحقات و ذلك من تاريخ إستيفاء المؤمن عليه أو المستفيدين المستندات المطلوبة منهم " و مؤدى تلك القاعدة أنه لا يجوز للمؤمن عليهم أو المستحقين عنهم — إعمالاً للأثر المباشر للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الذى يسرى منذ أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ إتضاء نسبة الـ ١ ٪ المشار إليها متى بلغ مجموعها المستحق لهم ما يعادل أصل مستحقاتهم . لما كان ذلك و كان الثابت فى الدعوى أن المعونة المحكوم بها للمطعون فيه الأول بصفته مقدارها ٢٧ جنيه و أن الجزء الحالى المستحق له بواقع ١ ٪ يومياً من هذا المبلغ منذ ١٩٧٤/٦/٣٠ حتى ١٩٧٥/٨/٣١ يجاوز قيمة هذه المعونة لأنه يبلغ ١٥٨ جنيه و ٣٦٠ مليماً فإنه يضحى لفاقد الحق فى إتضاءها إعتباراً من تاريخ نفاذ القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه فى أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ ، فإذا قضى له الحكم المطعون فيه بهذا الجزء المالى عن المدة من ١٩٧٤/٦/٣٠ حتى السداد ، فإنه يكون قد خالف القانون و أعطى فى تطبيقه .

للظعن رقم ١١٧٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١٢٦ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١

مفاد نص المادة ٩٥ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادرة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن المشرع على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لهذه المادة — قدر ما تنطوى عليه سرعة صرف المعاشات والتعويضات لمستحقيها من أهمية بالغة فى تحقيق الهدف الذى تنفيه من أحكام التأمينات الإجتماعية لا يستلزم أن تتخذ الهيئة من الوسائل ما يكفل تقديرها و صرفها خلال أربعة أسابيع على الأكثر من تاريخ تقديم المؤمن عليه طلباً بذلك مشفوعاً بكافة المستندات المطلوبة منه ، فإذا تأخر صرف المستحقات عن

الموعد المقرر إستحق المؤمن عليه أو المستحقون عنه ١ ٪ من قيمة المستحقات عن كل يوم يتأخر فيه الصرف و تتحمل به الهيئة ، فأوجب المشرع بذلك أداء المعاشات و التعويضات لمستحقيها خلال الميعاد القصير الذى حدده بالمادة ٩٥ المشار إليها و وضع الضابط الذى يكفل تحقيق الهدف المذكور بالنص فى ذات المادة على جزء مالى يرتبه الأخير فى صرف تلك المستحقات قدره بواقع ١٪ من قيمتها عن كل يوم يتأخر فيه الوفاء بها و أطلق مدة إستحقاق هذه النسبة فلم يحددها بأيام معينة - فى نطاق فترة سريان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، و القول بأن مجموع تلك النسبة يبنى ألا يتجاوز قيمة المعاش أو التعويض المقرر فيه تخصيص لعدم نص المادة ٩٥ المنوه عنها بغير غرض . لما كان ذلك ، و إذ إنلزم الحكم المطعون فيه هذا النظر . فيما يتعلق بنطاق تطبيق القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فإن النعى عليه بمخالفة المادة ٢٣٢ من القانون المدنى التى توجب عدم زيادة مجموع الفوائد من قيمة رأس المال يكون على غير أساس

الطعن رقم ١٢٣٨ لسنة ٤٨ مكتب قضى ٣٠ صفحة رقم ٧ بتاريخ ١٩٧٩/١٠/٢٣

مفاد نص المادة ٩٥ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن حق المؤمن عليه فى التعويض عن التأخير فى صرف مستحقاته عند خروجه نهائياً عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لا ينشأ إلا بعد إستيفائه المستندات المؤيدة للصرف لما كان ذلك و كان الحكم المطعون فيه قد إنلزم هذا النظر و قضى بالتعويض من تاريخ صدوره تأسيساً على أن الطاعن "العامل" لم يقدم للمطعون ضدها " هيئة التأمينات الإجتماعية " المستندات التى تثبت حقه و إنما قدمها لدى نظر الدعوى أمام المحكمة الابتدائية فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أعطى فى تطبيقه .

الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٤٧ مكتب قضى ٣١ صفحة رقم ٩٨٧ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٣٠

مفاد نص المادة ٩٥ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أنه إذا إستحق المؤمن عليه أو المستحق معاشاً أو تعويضاً تعين على الهيئة صرف إستحقاقه له خلال أربعة أسابيع من تاريخ تقديمه إليها بطلب الصرف مؤيداً بمستنداته ، فإن هى تراخت فى الصرف كان من حق المؤمن عليه أو المستحق مطالبتها به مضافاً إليه ١ ٪ من قيمته عن كل يوم يتأخر فيه الصرف إعتباراً من تاريخ إستيفاء المستندات المطلوبة ، لأنه طالما أن حق المؤمن عليه أو المستحق أساسه القانون و كانت الهيئة قد حولت إتخاذ الوسائل الكفيلة بتقديره و تحديد مبلغه فلا تقدر أن هى لم تف به فى الميعاد ولأن ما دعى الشارح إلى تقرير هذا الحق للمؤمن عليه أو المستحق هو رغبته الأكيدة فى سرعة صرف هذه الحقوق التأمينية لأربابها لما لها من صلة أساسية بأسباب معيشتهم و لهذا فقد ألزم الهيئة بأداء التعويض الإضافى الذى يوقع عليها

بناء على طلب صاحب الشأن كجزء مالى أن هي تراخت فى الصرف بعد إستيفائها المستندات المطلوبة ويسرى هذا الصويض من تاريخ إستيفاء هذه المستندات .

الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٩٦٤ بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٩
إذ كان القانون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يطبق بوجه عام على الوقائع والمراكز القانونية التى تتم فى القوة ما بين تاريخ العمل به وإلغائه وأن القانون الجديد بالتعديل يسرى بأثر مباشر على الوقائع والمراكز القانونية التى تقع و تتم بعد نفاذه لما كان ذلك وكانت المادة ١٤١ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الإجتماعى والمعمول به إعتباراً من ١٩٧٥/٩/١ فقرتها الثالثة وبالمغايرة لما كانت تنص عليه المادة ٩٥ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أنه " فإذا تأخر صرف المبالغ المستحقة عن المواعيد المقررة لها إنتزمت الهيئة بناء على طلب صاحب الشأن بدفعها مضافاً إليها ١٪ من قيمتها عن كل شهر يتأخر فيه الصرف عن الميعاد المحدد لها بما لا يتجاوز أصل المستحقات وذلك من تاريخ إستيفاء المؤمن عليه أو المستفيدين المستندات المطلوبة منهم" وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٢ من القانون الجديد رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قد قضى للمطعون ضدهم بتجميد معاش و تأمين إضافى قدره بصويض عن التأخير فى سداد هذا المبلغ بواقع ١٪ بالإعمال لنص المادة ٩٥ من قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ التى تقدر هذا الصويض بنسبة ١٪ عن كل يوم يتأخر فيه الصرف وبدون حد أقصى لقيمة هذا الصويض ، ولم يطبق الحكم المادة ١٤١ من قانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بما لها من أثر فوري واجب الإعمال ليعا نصت عليه من جعل قيمة الصويض ١٪ من قيمة المبالغ المستحقة عن كل شهر يتأخر فيه الصرف و بما لا يجاوز الأصل فإنه يكون قد خالف القانون و أخطأ فى تطبيقه .

الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٨٨٩ بتاريخ ١٩٨٣/٤/٤
مفاد نص المادة ٩٣ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدلة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ أنه إذا إستحق المؤمن عليه معاشاً أو تعويضاً معين على الهيئة صرف إستحقاقه خلال الأجل المحدد بالمادة من تاريخ تقديمها إليها بطلب الصرف مقيداً بالمستندات ، فإن هي تراخت فى الصرف كان من حق المؤمن عليه مطالبتها به مضافاً إليها ١ ٪ من قيمته عن كل يوم يتأخر فيه الصرف إعتباراً من تاريخ إستيفاء المستندات المطلوبة ، فلا يعفى الهيئة من دفع هذا الصويض أن يكون المطالب به محل نزاع منها ما دام قد ثبت للمحكمة إنتزام الهيئة به لأنه طالما أن حق المؤمن عليه أساسه القانون وكانت الهيئة قد حولت إتخاذ الوسائل الكفيلة بتقديره وتحديد مبلغه فلا تعلق أن هي لم تف به فى الميعاد .

الطعن رقم ٤٦ لسنة ٤٩ مكتب قضى ٣٥ صفحة رقم ٦٥٣ بتاريخ ١٢/٣/١٩٨٤

مؤدى نص المادة ١٤١ من قانون التأمين الإجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أن الجزء المالى أو التعويض المنصوص عليه فى هذه المادة أصبح يقدر بوالع ١٪ من قيمة المستحقات عن كل شهر يتأخر فيه صرفها عن الميعاد اعتباراً من تاريخ إعمال هذا القانون و بما لا يتجاوز أصل المستحقات جمعاً فلا يجوز للمؤمن عليهم أو المستحقين عنهم إعمالاً للأثر المباشر للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعمول به من ١/٩/١٩٧٥ إقتضاء نسبة الـ ١٪ المشار إليها متى بلغ المستحق فم ما يعادل أصل مستحقاتهم حتى ولو كان بعضها قد إستحق فى ظل العمل بالمادة ٩٥ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ التى كانت تقدر هذا الجزء المالى بنسبة ١٪ من كل يوم تأخير بدون حد أقصى ، ذلك أن ما نص عليه فى شأن مقدار التعويض عن التأخير والحد الأقصى له هو من قواعد النظام العام وله صفة أمرية وبالتالى يصعب إعماله بأثر مباشر على الوقائع والراكر القانونية التى تتم - بعد نفاذ القانون فى ١/٩/١٩٧٥ - ولو كان أصل الإشتقاق قد بدأ قبل ذلك .

* موضوع الفرعى : دعوى التأمينات :

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٤٠ مكتب قضى ٢٩ صفحة رقم ١٧٦ بتاريخ ١٤/١/١٩٧٨

المادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، بعد أن بينت فى فقراتها الأولى كيفية حساب الأضرار . أجازت فى فقرتها الخامسة والسادسة لصاحب العمل الاعتراض على الحساب والالتجاء إلى القضاء للمنازعة فيه ، ولما كان مورث المطعون ضدهم لم يرض بالتقدير الجزائى الذى أحاطه به الهيئة الطاعنة طبقاً لما أسفرت عنه تحرياتهما ولجأ للقضاء للفصل فى منازعته وكانت محكمة الموضوع قد لدبت خيراً لفحص الحساب وأسانيد الطرفين ثم انتهت بما لها من سلطة فى بحث الدلائل والمستندات المقدمة وترجيح ما تطمئن إليه منها ، إلى الأخذ بما خلص إليه تقرير المحبر محمولاً على أسبابه ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس .

الطعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٥٠ مكتب قضى ٣٧ صفحة رقم ٢٧٧ بتاريخ ٢٤/٢/١٩٨٦

من المقرر أنه يجب عرض المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام قانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، على لجان فحص وتسوية المنازعات بالطرق الودية قبل اللجوء إلى القضاء عملاً بالمادة ١٥٧ من القانون سالف الذكر ، ولا يسرى هذا الحظر على الدعاوى المرفوعة قبل تاريخ العمل بالقرار الوزارى رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ بتشكيل هذه اللجان فى ١/٩/١٩٧٧ .

*** موضوع الفرعي : دعوى صاحب العمل بالإعراض على الحساب :**

الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٧٧٠ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/١٠
مؤدى نص المادة ١٣ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن المشرع جعل مناط الحق في رفع صاحب العمل دعواه إلى القضاء بالإعراض على الحساب أن يتم إقامتها خلال الثلاثين يوماً التالية لإنقضاء مدة الشهر المحددة هيئة التأمينات للرد على إعراضه دون اعتداء بتاريخ الرد عليه صراحة أو ضمناً ، ولما كان الشاهد من الأوراق أن إعراض الطاعن ورد للهيئة المطعون ضدها بتاريخ ٢٢ من يناير سنة ١٩٧٢ ، وكانت مدة الشهر المحددة للهيئة للرد على إعراضه تنتهى فى ٢٢ من فبراير سنة ١٩٧٢ - لأن الميعاد إذا كان مقدراً بالشهر ، لا يحسب بالأيام بل باعتباره شهراً كاملاً دون نظر إلى عدد أيامه ، وتبدأ بعد ذلك مدة الثلاثين يوماً المحددة للطاعن للإلتجاء إلى القضاء التى تنتهى فى يوم ٢٣ من مارس ١٩٧٢ - باعتبار أن شهر فبراير فى سنة ١٩٧٢ كان - تسعة وعشرين يوماً وكان الطاعن قد أقام دعواه - على ما هو ثابت من الصورة الرسمية بصحيفتها المقدمة بملف الطعن بتاريخ ٢٣ من مارس ١٩٧٢ ، أى قبل انتهاء الأجل المحدد له فإن الحكم المطعون فيه إذ عالف الشاهد فى الأوراق ورتب على ذلك قضاءه بسقوط الحق فى إقامة الدعوى ، يكون معيباً بما يتعين نقضه .

الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٤١ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣٨٥ بتاريخ ١٩٧٩/٥/١٩
المادة ١٣ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - بشأن إعراض رب العمل ومواعيده - لم تخصص أى قد و يتعين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أعمال أحكام تلك المادة على كل نزاع بين صاحب العمل وبين الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية من المبالغ المستحقة وفقاً لأحكام هذا القانون سواء أكان النزاع قائماً على مدى إنطباق القانون أو على خلاف فى أرقام الحساب لأن الإعراض على الحساب لا يكون إلا بتناوله من كالة نواحيه ، من ثم فإن ما يقول به الطاعن من عدم إنطباقها إذا كان النزاع يقوم على مدى إنطباق القانون يكون على غير أساس فضلاً عن مجالته لغرض الشارع من وضع المواعيد الواردة بها وهو حسم ذلك الخلاف والبت فى الحساب فى أقرب وقت ولا يبدى الطاعن تمسكه بحجية الحكم الجنائى الصادر فى الجلسة بمقولة أن صفته كمصاحب عمل قد زالت لأن ذلك لا يعلو أن يكون وسيلة إثبات متعلقة بموضوع الدعوى.

الطعن رقم ٦٨٨ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٩٢٢ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٤
مؤدى نص المادة ١٣ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادرة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن الحساب الذى تجرته الهيئة وتخطر به صاحب العمل وحق له الإعراض عليه إنما يكون إستناداً إلى بياناته ومستنداته

التي يقدمها إلى الهيئة و سجلاته المزم بحفظها وفقاً لأحكام قانون التأمينات الإجتماعية المنوه عنه أو بناء على تحريات الهيئة التي تجريها في حالة عدم وجود هذه البيانات والمستندات و السجلات . و لما كان ذلك و كانت المواعيد انواردة في تلك النصوص لم تخصص بأى قيد ، فإن أحكام المادة ١٣ المشار إليها تسرى على كل نزاع بين صاحب العمل و بين الهيئة عن المبالغ المستحقة لها وفقاً لأحكام ذلك القانون سواء قام النزاع حول الحساب المبني على بيانات ومستندات و سجلات صاحب العمل طبقاً للفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة أو الحساب المؤسس على تحريات الهيئة بالتطبيق للفقرة الثانية منها . والنظر في هذا الخصوص بين هذين النوعين من الحساب تتجالي مع غرض الشارع من وضع هذه المواعيد و هو البت في هذا الحساب -- أياً ما كانت طريقة إجرائه في أقرب وقت ، ذلك أن المشرع إنضى حسم المنازعات القضائية التي قد تنشأ حول ذلك الحساب حتى تستقر الأوضاع بين الهيئة و صاحب العمل وذلك بتحديد مواعيد إثارتها لكي لا تتخذ إذ ما تركت مفتوحة ومبيلة لتعطيل حقوق الهيئة ، فإذا لم يسلك صاحب العمل سبيل الإعراض على الحساب الذي أخطرته به الهيئة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إستلامه الإخطار بمطالبة موصى عليه مع علم الوصول ، فإن حقه الأصلي في الإلتجاء إلى القضاء يظل قائماً ما دام قد أقام دعواه قبل فوات المواعيد المنصوص عليها في المادة ١٣ المذكورة بإنقضاء تلك المواعيد دون إلتخاذ إجراءات الإعراض و التقاضي خلالها يضحى الحساب نهائياً و تكون الدعوى المرفوعة بعد فواتها بالمنازعة فيه غير مقبولة . و لما كان ما تقدم و كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بتأييد حكم محكمة الدرجة الأولى لأسبابه فيما إنتهى إليه من رفض الدفع المبدي من الهيئة الطاعنة بعدم قبول دعوى المطعون ضده مؤسساً قضاؤه على أن أحكام المادة ١٣ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لا تسرى إلا في حالة قيام الهيئة بحساب الإشتراكات المطالب بها بناء على شكاوى عمال صاحب العمل و تحرياتها و أن تلك الدعوى مرفوعة بطلب براءة اللمة من الإشتراكات موضوعها فلا تسقط إلا بإنقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه من دفع غير المستحق بمحقه في الأمرداد أو خمس عشر سنة من تاريخ نشوء الإلتزام في ذمته ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون و أخطأ في تطبيقه وتأويله .

الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٢٣٢ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١١

إستهدف الشارع العمل على حسم المنازعات القضائية - التي قد تفرم حول الحساب - بحيث لا تتخذ إذا ما تركت مواعيد إثارتها مفتوحة سبباً إلى تعطيل وصول الهيئة إلى حقوقها ، فجعل مناط الحق في رفع صاحب العمل دعواه إلى القضاء بالإعراض على الحساب أن تتم إقامتها خلال الثلاثين يوماً التالية

لإنقضاء مدة الشهر المحددة لهيئة التأمينات للرد على إعراضه دون إعتداد بتاريخ الرد عليه صراحة أو ضمناً ، فإن إنقضت هذه المدة دون أن يقيم صاحب العمل خلالها دعواه بالإعراض على الحساب يصير نهائياً ويستقر عليه الوضع بينه وبين الهيئة و يتمتع عليه مناقشته .

الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٧٣٧ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢٤

مؤدى نص المادة ١٣ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن المشرع يستهدف العمل على حسم المنازعات القضائية التى تقوم حول الحساب بحيث لا تتخذ إذا تركت مواعيد إنارتها مفتوحة سبيلاً إلى تعطيل وصول الهيئة إلى حقوقها فعمد إلى تحديد هذه المواعيد بحيث لا تتجاوز ثلاثين يوماً بعد إنقضاء مدة الشهر التالية لإنهاء مواعيد الإعراض ، دون إعتداد بتاريخ الرد على إعراض صاحب العمل صراحة أو ضمناً .

الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١١٩٣ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٠

مؤدى نص المادة ١٢٨ من قانون التأمين الإجتماعى الصادر بالقانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بعد تعديلها بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٧٧ المعمول به من ١/١/١٩٧٥ و قبل تعديلها بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٨٠ ، أنه إذا عترض صاحب العمل على الحساب الذى أخطرته به الهيئة فإن إخطاره برفض الهيئة إعراضه يصبح هو الإجراء المأمور عليه و الذى يفتح به لصاحب العمل مهلة آخر مدته ثلاثين يوماً يكون له خلاله أن يطلب عرض النزاع على لجنة فحص المنازعات المشار إليها فى المادة ١٥٧ من هذا القانون ، لما كان ذلك و كان الثابت فى الدعوى أن الهيئة المطعون ضدها أخطرت الطاعن فى ١٩٧٦/٦/٣٠ بحساب إشراكات التأمين المستحقة عليه حتى ١٩٧٦/٦/٣٠ و مقدارها ٦١ ج و ٩٧٠ م فأعرض على هذه المطالبة فى ١٩٧٧/١٠/٧ ثم ردت الهيئة على إعراضه فى ١٩٧٧/١٠/١٧ بتحديد يوم ١٩٧٦/١٢/١٩ للمناقشة و طالبه فى هذا التاريخ بسداد إشراكات التأمين المستحقة عليه عن المدة من إبريل ١٩٥١ إلى ١٩٧٤/١٢/٣٩ - و مقدارها ٤٩٤ ج و ٢١٨ م - و كان رد الهيئة على إعراض الطاعن بتحديد موعد للمناقشة أو مطالبتها المستحقة بحساب آخر لا يعد بهذه المثابة رفضاً للإعراض لأنه لا تشرب على الطاعن أن أقام دعواه بالمنازعة فى الحساب بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢٠ قبل نفاذ قرار وزير التأمينات رقم ٣٦٠ لسنة ٧٦ بتشكيل لجان فحص المنازعات المنصوص عليها فى المادة ١٥٧ من قانون التأمين الإجتماعى المشار إليه - و إذ انتهى الحكم المطعون فيه على خلاف هذا النظر إلى عدم قبول الدعوى إستناداً إلى أن الطاعن أقامها بعد المواعيد المنصوص عليها فى المادة ١٢٨ من هذا القانون فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٣٥٢ بتاريخ ١٩٨٦/٣/٢٤

مفاد نص المادة ١٢٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الإجتماعى - أنه يعين على الهيئة أن تعلن صاحب العمل بقرار اللجان المشار إليها فى المادة ١٥٧ بخطاب موصى - عليه مع علم الوصول ، و أن هذا هو الإجراء الذى يفتتح به الميعاد المنصوص عليه للطعن أمام المحكمة المختصة فى قرار اللجان .

الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٤٨١ بتاريخ ١٩٨٦/٤/٢٨

مفاد نص المادة ١٢٨ من القانون رقم ١٩٧٥/٧٩ بإصدار قانون التأمين الإجتماعى - الذى يحكم واقعة الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الإجراء المعمول إليه ، و الذى تفتتح به المواعيد الواردة فى المادة سالفة الذكر ، هو إخطار الهيئة صاحب العمل بالحساب بخطاب موصى عليه مع علم الوصول و لا يفنى عن ذلك أى إجراء آخر .

*** الموضوع الفرعى : سريان أحكام القانون :**

الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ١١٩٦ بتاريخ ١٩٨٣/٥/١٦

مفاد المادة الثانية من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المعمول به إعتباراً من ١/٤/١٩٦٤ - الذى يحكم واقعة الدعوى - هو سريان أحكام هذا القانون على جميع العاملين عدا من نوهت عنهم تلك المادة و من بينهم أصحاب الأعمال الذين يخرجون عن نطاق تطبيق القانون ظناً لم يصدر فى شأن سريان أحكامه بالنسبة لهم قرار من رئيس الجمهورية .

*** الموضوع الفرعى : سقوط دعوى المطالبة بالمعاش :**

الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٧٩٠ بتاريخ ١٩٧٨/٣/١٨

- إذ كان الثابت فى الدعوى أن المطعون ضده الأول طلب إلزام الهيئة المطعون ضدها الثانية برسط معاش شهرى ، و كان منشأ الحق فى المعاش ليس عقد العمل بل قانون التأمينات الإجتماعية الذى رتب هذا الحق و تظلم أحكامه و كان التقادم المنصوص عليه فى المادة ٢٩٨ / ١ من القانون المدنى إشا يواجه الدعاوى الناشئة عن عقد العمل ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى رفض دفع الطاعن بالسقوط المؤسّف على نص المادة ٦٩٨ من القانون المدنى . يكون صحيحاً فى القانون .

- إذ كان البين من الحكم المطعون فيه أن الطاعة تسكت أمام محكمة الإستئناف بالتقادم الحوّل الوارد فى المادة ٦٩٨ من القانون المدنى و إنتهت المحكمة إلى عدم إنطباقه على واقعة الدعوى فلا على المحكمة بعد

هذا أنها لم تعمل حكم المادة ٩٦ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لأن الطاعة لم تتمسك بالتقادم المنصوص عليه في هذه المادة و لا يغنى عن ذلك تمسكها بالتقادم الحوли لأن لكل تقادم شروطه و أحكامه .

الطعن رقم ٢٨ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٠ بتاريخ ١٩٤٢/١١/٢٦
إن احتساب مدة سقوط دعوى المطالبة بتعديل معاش الموظف يجب أن يكون من تاريخ الأمر الصادر بالإحالة إلى المعاش لا من تاريخ المركي الذي هو نتيجة موثبة على هذا الأمر . و لا فرق في ذلك بين المعاش الذي يكون مستحقاً أثناء مدة التقادم و المعاش الذي يستحق بعد إنتضاء تلك المدة . فإن إستحقاق المعاش في كلتا الحالتين مرجعه واحد هو الأمر الصادر بالإحالة إلى المعاش ، و هذا الأمر بطبيعته الحال غير متجدد ، لكل الآثار المترتبة عليه يجب أن يكون حكمها واحداً من جهة التقادم .

* للموضوع الفرعي : سلطنة محكمة الموضوع في تقدير المعاش :

الطعن رقم ١١٧٩ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ١٢٦ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١
تقدير كفاية المستندات المطلوبة لتقدير المعاش أو التصريح من مسائل الواقع التي يستقل بتحصيلها قاضي الموضوع بغير رقابة عليه من محكمة النقض متى أقامة على أسباب سائفة .

* الموضوع الفرعي : طلب الإحالة إلى المعاش :

الطعن رقم ١١٠ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٧٠ بتاريخ ١٩٤٦/١/٢٤
إذا كانت المحكمة قد حصلت من وقائع الدعوى تحميلاً سليماً أن تقديم الموظف طلب الإحالة على المعاش كان نتيجة الظاهر الذي تم بينه و بين الوزير على إثر إصرار الوزير على توقيع الكشف الطبي عليه لمعرفة لياقته للخدمة ، إذ هو من جهته طلب الإحالة على المعاش مع تحسين معاشه تفادياً لإحتمال تقرير القومسيون الطبي عدم لياقته للخدمة فلا يكون له أن يحصل إلا على المعاش التقائوني فقط . والوزير من جهته عدل عن الكشف الطبي عليه و وعده بالمساعدة على تحسين معاشه ، و بناءً على ذلك لم تعد المحكمة بما كان من عدول الموظف عن طلبه قبل أن يبت فيه مجلس الوزراء ، و اعتبرت القرار الصادر بإحالته على المعاش حاصلاً بناءً على طلبه ، فلا يصح أن ينعى عليها أنها خالفت القانون ، فإن إستخلاص الواقع في الدعوى مما يستقل به قاضي الموضوع دون معقب عليه متى كانت الوقائع الثابتة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي إنتهت إليها .

*** الموضوع الفرعي : عدم تمتع عمال الزراعة بقانون التأمين الإجتماعي :**

الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٨ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ١٩٥ بتاريخ ١٩٧٤/٦/٢٢

- إذا كان قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ قد نص في المادة الثانية منه على أن يستثنى من نطاق تطبيقه " العمال الذين يستخدمون للعمل في الزراعة إلا فيما يرد به نص خاص " كما جرى نص المادة الثانية من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أن أحكامه لا تسرى على " العاملين في الزراعة إلا فيما يرد به نص خاص " . و كان المشرع حين أصدر القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردي وإستثنى من أحكامه العاملين في الزراعة إنما أراد بهذا الإستثناء - وعلى ما يبين من المناقشات البرلمانية الخاصة بهذا القانون إستبعاد كل من يعمل في الزراعة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بحيث يشمل الإستثناء العمال الذين يؤدون الأعمال الإدارية والكتابة المتعلقة بالزراعة مما يكشف عن أن لمصطلح " العاملين في الزراعة " مدلولاً معيناً في قصد المشرع ، وكانت نصوص القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين و آخر للإدخار للعمال الخاضعين لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردي والذي إستثنى بدوره العاملين في الزراعة من نطاق تطبيقه ، وكذلك نصوص قانوني التأمينات الإجتماعية الصادرين بالقانونين ٩٢ لسنة ١٩٥٩ و ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد حلت ما يشعرت بتحول المشرع عن مدلول ذلك المصطلح ، فإنه يمين إلتزام هذا المعنى في تفسير نص المادة الثانية من القانونين الآخرين لأن الأصل في قواعد التفسير أن المشرع إذا أورد مصطلحاً معيناً في نص ما لمعنى معين وجب صرفه هذا المعنى في كل نص آخر يرد فيه .

- إذا أوردت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ حين تحدثت عن فئات العاملين التي إستثناءها القانون في مادته الثانية من أحكامه " العاملين في الزراعة و المقصود بهم من يقومون بأعمال الفلاحة البحتة و لا يبعد الإستثناء إلى من يؤدون الأعمال الإدارية أو أعمال الحراسة كمنابر الزراعة والحقل والخير أو كاتب الزراعة و غير هؤلاء من يؤدون أعمالاً مماثلة " تكون قد خرجت عن المعنى الصحيح لعبارة النص حسبما قصدته الشارح فضلاً عن تخصيصها لمعومه بغير تخصيص وتجاوزت حد الإيضاح و بسطت مجال تطبيق القانون على بعض طوائف من عمال الزراعة دون سند من نصوصه التي قصرت سرهان أحكامه فيما يتعلق بالعاملين في الزراعة وفقاً للمادة ١٩ منه التي صيغت على غرار المادة ١٩ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على العاملين المشتغلين

بالآلات الميكانيكية أو المعرضين للأمراض المهنية بالنسبة لتأمين إصابات العمل وهو ما لا غلظه تلك المذكرة و من ثم فلا يعتد بما ورد بها في هذا الخصوص .

الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ١٢٣٣ بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢١

مفاد نص المادة الثانية من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو إسبعاد العاملين في الزراعة ، بما في ذلك من يؤدي منهم أعمالاً إدارية أو كتابية متعلقة بها ، من نطاق تطبيق هذا القانون . وإذ كان الثابت أن الطاعن كان يعمل كاتباً زراعياً فلا تظله أحكام قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لأن عمله يندرج فيما إستبقى بمقتضى نص المادة الثانية من نطاق تطبيق أحكامه . لما كان ذلك ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه لإغفاله بحث طلب الطاعن إستحقاقه تعويض الدفعة الواحدة طبقاً لأحكام القانون المشار إليه والذى لا يفيد الطاعن منه أصلاً - يكون غير منتج .

الطعن رقم ٤٣٣ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ١٧٦ بتاريخ ١٩٧٨/١/١٤

إذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه إنه قضى بالفرامة على مورث المطعون ضدهم من عدة تهم من بينهم تهمة عدم التأمين على عمال دائرته الزراعية للوضحة أسماءهم بمحضر الضبط وكانت تهمة عدم الإشراك في هيئة التأمينات عن العمال - المؤلفة بالمادة ١٣٥ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - مخالفة و لا ترتبط بالجنح موضوع باقي التهم ارتباطاً لا يقبل التجزئة إلا أنه يجوز للمتهم والنيابة العامة إستئناف الحكم الصادر لديها عملاً بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٢ و ذلك للخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها ، يحتل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - في عدم خضوع العاملين بالزراعة لأحكام قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ عدا تأمين إصابات العمل بالنسبة للفئات المنصوص عليها في المادة ١٩ منه ، لما كان ذلك وكانت الطاعة لم تقدم ما يدل على أن الحكم الجنائى الذى تستند إليه قد صار باتاً ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة حكم جنائى حاز قوة النشى المحكوم به يكون غير دليل .

الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ١٦٨٩ بتاريخ ١٩٧٨/١/١٤

النص في المادة الثانية من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أن أحكامه لا تسرى " على العاملين في الزراعة إلا فيما يرد به نص خاص " مفاده وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن المشرع إذا أراد بهذا الإستثناء إستبعاد كل من يعمل في الزراعة بصفة مباشرة

أو غير مباشرة بحيث تشمل الإستهاء العمال الذين يؤدون أعمال الحراسة كالحفير ، لأن ذلك هو المدلول المعين في قصد المشرع لمصطلح " العاملين في الزراعة " حسبما أفصح عنه في القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردي الذي إستثنى من أحكامه هؤلاء العاملين ، كما أن نصوص القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين و آخر للإدخار للعمال الخاضعين لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن العمل الفردي الذي إستثناهم بدوره من تطبيقه وكذلك نصوص قانوني التأمينات الإجتماعية الصادرين بالقانونين رقمي ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، ٦٣ لسنة ١٩٦٤ غلوا مما يشعر بتحول المشرع عن مدلول ذلك المصطلح ، فينبغي إلزام هذا المعنى في تفسير نص المادة الثانية من القانون الأخير ، إذ يجب صرف المصطلح الوارد في نص ما لمعنى معين إلى هذا المعنى في كل نص آخر يرد فيه دون الإعتداد في هذا الخصوص بما أورده المذكورة الإيضاحية للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ من أن المقصود بالعاملين في الزراعة من يقومون بأعمال الفلاحة البحتة وليس من يؤدون الأعمال الإدارية وأعمال الحراسة كالحفير و الأعمال المماثلة ، لأنها بذلك خرجت عن المعنى الصحيح لمعارة النص حسبما قصده الشارع بالإضافة إلى تخصيصها لعمومه لغير تخصص وتجاوزت حد الإيضاح و بسطت مجال تطبيق القانون على بعض طوائف من عمال الزراعة بغير سند من نصوصه ، لما كان ذلك و كانت المادة الأولى من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٧ بإنشاء نظام إدخار للعاملين تنص على أن " ينشأ نظام إدخار للعاملين الخاضعين لأحكام قوانين المعاشات المدنية والعسكرية و كذا العاملين الدائمين الخاضعين لقانون التأمينات الإجتماعية و تتولى تطبيق هذا النظام الجهات و الهيئات الملتزمة بمعاشات أو بمكالات المتقاعين طبقاً لأحكام قوانين المعاشات و التأمينات الإجتماعية المشار إليها " و هو مؤداه أن مناط سريان نظام الإدخار بشأن العامل أن يكون من العمال الدائمين خاضعاً لأحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . لما كان ما تقدم وكان الثابت في الدعوى أن مورث المطعون ضدهم الأربعة الأول - الذي توفي يوم ١٩٧١/٧/٢١ - قد عمل حفير زراعة حراسة أطبان المطعون ضده الخامس ، مما يجعله يمتثل عن نطاق تطبيق القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ و تنحصر عنه بالنسبة أحكام الإدخار بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٧ و إذ قضى الحكم المطعون فيه للمطعون ضدهم الأربعة الأول بمبالغ التأمين الإضافي و المعاش و الإدخار المقرر بهذين القانونين ، فإنه يكون قد خالف القانون و أخطأ في تطبيقه .

الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٧٤٠ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢٤

جرى قضاء هذه الضمكة على إعتبار العاملين في الزراعة بصفة مباشرة أو غير مباشرة و منهم الذين يؤدون أعمالاً إدارية أو كتابية متعلقة بها من الخارجيين عن نطاق هذا القانون طالما لم يصدر في شأن سريان

أحكامه بالنسبة لم قرار بذلك وفق ما نوهت عنه المادة الثانية من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ و أنه وقد صدر القرار الجمهوري رقم ٧٩٤ لسنة ١٩٧٣ بشأن إنقطاع فئات عمال الزراعة بمزايا التأمينات الإجتماعية والمعمول به طبقاً للمادة الخامسة منه اعتباراً من أول الشهر الثالث لتاريخ نشره في ١٤/٦/١٩٧٣ ، و نصت المادة الأولى من ذلك القرار على أن تسرى أحكام تأمين إصابات العمل وتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة المنصوص عليها في قانون التأمينات الإجتماعية المشار إليه على الفئات التالية : " ١ ... ب - عمال الزراعة الدائمين في القطاع الخاص الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير التأمينات بعد موافقة مجلس الوزراء ، و يكون التأمين عليهم إلزامياً ، و يسرى في شأن أصحاب الأعمال الذين يستعملونهم الأحكام الواردة بالقانون المذكور " كما نصت المادة الثانية منه على أنه " يقصد بعمال الزراعة الدائمين العمال الذين لا تقل مدة عملتهم لدى صاحب العمل في النشاط الزراعي عن ستة أشهر متصلة " . مما مفاده سريان قرار التأمينات المقررة بقانون التأمينات الإجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على عمال الزراعة في القطاع الخاص الذين لا تقل مدة عملتهم لدى صاحب العمل في النشاط الزراعي عن ستة أشهر متصلة ، و الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير التأمينات بعد موافقة مجلس الوزراء ، و أنه إذا أصغر وزير التأمينات القرار رقم ٥ لسنة ١٩٧٤ بتحديد فئات عمال الزراعة الذين يسرى في شأنهم قانون التأمينات الإجتماعية والمعمول به اعتباراً من تاريخ نشره في ٣/٧/١٩٧٤ . ونص في مادته الأولى على أن " تسرى أحكام تأمين إصابات العمل وتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة على العاملين في الزراعة الذين لا تقل مدة عملتهم عن ستة أشهر متصلة لدى الجهات الآتية : " ١ ... ب - حائزي الأراضي الزراعية الذين تزيد مساحة الحيازة عن خمسة أفدنة في أول سبتمبر سنة ١٩٧٣ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية المشار إليه أو في أي تاريخ لاحق . ج - فإن أحكام تأمين إصابات العمل والشيخوخة والعجز والوفاة المنصوص عليها في القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٤ تعتبر سارية على عمال الزراعة الدائمين في القطاع الخاص بالتطبيق للقرار الجمهوري رقم ٧٩٤ لسنة ١٩٧٣ اعتباراً من تاريخ نشر قرار وزير التأمينات رقم ٥ لسنة ١٩٧٤ في ٣/٧/١٩٧٤ بتحديد فئاتهم تنفيذاً للقرار الجمهوري المشار إليه والعمل به بدءاً من هذا التاريخ . وإذا كان الثابت في الدعوى أن المطعون ضده الثاني عمل خفياً لزراعة المطعون ضده الأول في ٨/٧/١٩٧٣ و أن إشتراكات التأمين بها من الطاعنة هي عن قوة عمله لدى رب العمل حتى آخر يناير سنة ١٩٧٤ فلا تمتد إليها أحكام القرار الجمهوري رقم ٧٩٤ لسنة ١٩٧٣ الذي تراعى العمل به في هذا الشأن إلى حين صدور القرار الوزاري رقم ٥ لسنة ١٩٧٤ المنفذ له والعمل به ابتداء من تاريخ نشره في ٣/٧/١٩٧٤ ، و إذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى

عدم استحقاق الطاعة لإشراكات التأمينات الإجتماعية عن المدة محل النزاع حتى آخر يناير ١٩٧٤ وقضى برد ما دفع منها بغير حق فإنه يكون قد انتهى إلى نتيجة صحيحة في القانون .

الطعن رقم ٦٢٨ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٣٧٦ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٢.

استثنت المادة الثانية من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ صراحة من سريان أحكامه العاملين في الزراعة و لما كانت أحكام القانون في هذا الخصوص من النظام العام ، و لا يجوز الإتفاق على مخالفتها و لا يعد بقبول هيئة التأمينات لإشراكات عامل غير خاضع لأحكام هذا القانون و لا يكسبه هذا القبول أى حق فى التمتع بأحكامه ، ذلك أن حق المؤمن عليه فى التأمين منشؤه القانون ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بوجود نظام التأمين الإختياري تقوم به الهيئة تأسيساً على قبولها لإشراكات المعطون ضده الأول و هو من عمال الزراعة و أجاز له الحق فى المعاش وفقاً لأحكام القانون المذكور فإنه يكون قد عالف القانون وأخطأ فى تطبيقه و تأويله .

الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٣٨٠ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٣.

جعل المشرع فى قانوني التأمينات الإجتماعية رقمى ٩٢ لسنة ١٩٥٩ و ٦٣ لسنة ١٩٦٤ مظلة التأمينات الإجتماعية تشمل فئات العاملين بما فى ذلك المتخرجين . غير أنها إستتيا بعض تلك الفئات ممن نص عليهم فى المادة الثانية صراحة من نطاق تطبيق قانون التأمينات الإجتماعية لحكمة رآها ترجع إما إلى طبيعة العمل الذى يؤدونه أو لنوع العلاقة التى تربطهم بصاحب العمل . بما يبنى عليه متى ثبت أن العامل من بين أولئك المستثنين من نطاق تطبيق قانون التأمينات الإجتماعية فلابد ذلك عدم قصه بالترابا الواردة فى القانون ، و يؤكد هذا المعنى أن المادة الأولى من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه نص صراحة على أنه " فى تطبيق أحكام هذا القانون يقصد " أ " ... " ب " ... " ج " بالؤمن عليه كىل من تسرى عليه أحكام هذا القانون و من ثم فمن لا يسرى عليه القانون لا يتمتع بأحكام التأمينات المنصوص عليها فيه . لما كان ذلك ، و كان من المقرر أنه متى كان النص واضحاً قاطعاً فى الدلالة على المراد منه فإنه لا يجوز الخروج عليه أو تأويله بدعوى الإستهداء بالحكمة التى أمله لأن البحث فى حكمة التشريع ودواعيه إنما تكون عند غموض النص ، و كان من المقرر فى قضاء محكمة النقض أن ما ورد بالذكر الإيضاحية تعليقاً على المادة الثانية من القانون إنما هو خروج منها عن المعنى الصحيح بمسألة النص حسبما قصده الشارع فضلاً عن تخصيصها لمعوم النص بغير تخصيص و تجاوزت فيما قورته حد الإيضاح و بسطت مجال تطبيق القانون على بعض طوائف من عمال الزراعة دون سند من نصوصه . بما يبين معه أن الإستثناء الوارد فى المادة الثانية من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ يمتد إلى كافة العاملين فى الزراعة و يقصد بهم

من يقومون بأعمال الفلاحة أو الأعمال الإدارية أو بأعمال الحراسة كساظر الزراعة و الحولى و الخجير و كاتب الزراعة و غير هؤلاء عن يؤدون أعمالاً مماثلة .

الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٤٣٣ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٦

القرار أن من حق المشرع أن يصدر قانوناً تفسيراً يكشف به عن حقيقة المراد بقانون سابق و أن هذا الحق لا يؤثر فيه إستطالة الزمن بين القانونين ، و أن القانون التفسيري يعتبر كاشفاً عن حقيقة مراد الشارع من تاريخ مريان القانون السابق الذى فسرته لا منشأ لحكم جديد . لما كان ذلك فإن العاملين فى الزراعة المستثنين من أحكام القانون ٩٢ لسنة ٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الإجتماعية - هم فقط العاملون الذين يقومون بأعمال الفلاحة البحتة - بما مؤداه أن غير هؤلاء من العاملين فى الزراعة بصفة غير مباشرة كمن يؤدون - الأعمال الزراعية - شأن ناطر الزراعة أو إعمال الحراسة و المشتغلين على الآلات الميكانيكية فإنهم يخضعون لأحكام جميع أنواع التأمينات الإجتماعية التى ينظمها القانون سالف الذكر . لما كان ذلك و كان الحكم المطعون فيه قد أطلق عبارة عمال الزراعة المستثنين من أحكام القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على كل من يعمل فى الزراعة بصفة مباشرة أو غير مباشرة سواء منهم القسامين بأعمال الزراعة البحتة أو الذين يؤدون الأعمال الإدارية أو أعمال الحراسة و سوى فى الحكم بينهم فى عدد خضوعهم جميعاً لكافة أنواع التأمينات الإجتماعية هذا المشتغلين منهم على آلات ميكانيكية الذين يخضعون لتأمين إصابة العمل . فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون و تفسيره بما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ١٥١٣ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٨٧ بتاريخ ١٩٨٣/١/٢

لما كان المشرع قد أصدر بتاريخ ١٩٨٠/٥/٣ القانون رقم ٩٣ سنة ١٩٨٠ و نص فى المادة العاشرة منه على أنه " يقصد بالعاملين فى الزراعة المستثنين من أحكام القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين و آخر للإدخار للعمال الخاضعين لأحكام المرسوم رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردى و القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الإجتماعية و القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الإجتماعية العاملون الذين يقومون بأعمال الفلاحة البحتة و كانت المذكرة الإيضاحية لهذا النص قد أفصحت عن أنه إنما تنيا بيان قصد الشارع من عبارة عمال الزراعة الواردة فى القوانين المشار إليها بما ينهى عن أنهم أولئك الذين يقومون بأعمال الفلاحة البحتة فقط ... وهو ما مؤداه أن عبارة المادة العاشرة المشار إليها ليست إلا تفسيراً كشف به المشرع عن أنه يقصد بعمال الزراعة المستثنين من تطبيق أحكام القوانين المنوه عنها بنص المادة ، أولئك الذين يقومون بأعمال الفلاحة البحتة ، ذلك أنه يحق للمشرع أن يصدر قانوناً تفسيراً يكشف به عن حقيقة المراد بقانون سابق و لا يؤثر

في هذا الحق إستطالة الزمن بين القوانين و يعتبر القانون الضمري كاشفاً عن هذه الحقيقة منذ تاريخ سريان القانون السابق الذي فسره و ليس منشأ حكم جديد و مؤدى ذلك بطريق اللزوم و الإلتضاء أن من عداهم من العاملين في الزراعة بصفة غير مباشرة يتخضعون لأحكام جميع أنواع التأمينات الإجتماعية التي نظمتها تلك التشريعات .

* الموضوع الفرعي : لجنة التحكيم الطبي :

الطعن رقم ٤٦٧ لسنة ٤٠ مكتب قني ٧٧ صفحة رقم ٦٧٣ بتاريخ ١٤/٣/١٩٧٦
مفاد نص المادة ٦٧ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ - بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ الذي يحكم النزاع - أن تقدير من المؤمن عليه لا يكون نهائياً غير قابل للطعن فيه إلا إذا تحدد بقرار من لجنة التحكيم الطبي المشار إليها فيها ، و لما كان الطاعن " العامل " لم يلجأ إلى الطريق الذي رسمه القانون و إنما إستصدر قراراً بتقدير منه من جهة أخرى هي القومسيون الطبي و كان الحكم المطعون فيه إذ لم يعتد بهذا التقرير و إعتقد ما لبثت من المستعرج الرسمي لشهادة ميلاد الطاعن المودع ملف خدمته السابقة بوزارة الداخلية قد إنتهى إلى النتيجة الصحيحة ، فإن النعي عليه بمخالفة القانون و إحتفاء في تطبيقه يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٦٠ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٦٤ بتاريخ ١٢/٨/١٩٨١
أجازت المادة ٦١ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ للمؤمن عليه أن يقدم إلى الهيئة العامة للتأمينات بطلب لإعادة النظر في قرار اللجنة الطبية المختصة بعدم إصابته بمرض مهني ، و أوجبت المادة ٦٢ من ذات القانون على الهيئة إحالة الطلب إلى لجنة تحكيم يصدر بتشكيلها وتنظيم أعمالها قرار من وزير التأمينات لتصدر قراراً ملزماً لطرفي النزاع ، مما مفاده أن الإلتجاء إلى التحكيم الطبي ليس إلزامياً على المؤمن عليه و لكنه إذا إختار هذا الطريق لإلتضاء حقوقه فإن قرار لجنة التحكيم الصادر في موضوع المنازعة يكون نهائياً و غير قابل للطعن فيه منه و يعين عليه إلتزامه و عدم التحلل منه .

الطعن رقم ١٣٦٠ لسنة ٥٣ مكتب قني ٤٠ صفحة رقم ٦١ بتاريخ ١/٢/١٩٨٩
لما كانت المادة ٦١ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الإجتماعي المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ أجازت للمؤمن عليه أن يقدم إلى الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية بطلب لإعادة النظر في قرار جهة العلاج و ذلك في خلال أسبوع من تاريخ إخطاره بإنهاء العلاج أو بتاريخ العودة للعمل أو بعدم إصابته بمرض مهني و خلال شهر من تاريخ إخطاره بعدم ثبوت المعجز أو بتقديم نسبه و أوجبت

المادة ٦٢ من ذات القانون على الهيئة إحالة الطلب إلى لجنة تحكيم يصدر بتشكيلها و تنظيم أعمالها قرار من وزير التأمينات تصدر قراراً ملزماً لطرفي النزاع ، مما مفاده أن الإلتجاء إلى التحكيم الطبى ليس إلزامياً على المؤمن و لكن إذا اختار هذا الطريق لإقتضاء حقوقه فإن قرار لجنة التحكيم الطبى الصادر فى موضوع المنازعة يكون نهائياً و غير قابل للطعن عليه منه و يتعين عليه إلتزامه و عدم التحلل منه .

الطعن رقم ٢٩٤٩ لسنة ٦٠ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٦٩٩ بتاريخ ١١/٣/١٩٩١

مفاد النص فى المادة ١٨ من قانون التأمين الإجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ ، و المادة ١٢ من قرار وزارة التأمينات رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٠ - أنه إذا قررت اللجنة الطبية المختصة أن المؤمن عليه فى حالة عجز جزئى مستديم و قررت اللجنة التصوص عليها فى قرار وزير التأمينات رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٠ أنه قد ترتب على هذا العجز عدم وجود عمل آخر لدى صاحب العمل المؤمن عليه حق بناء على ذلك لصاحب العمل إنهاء خدمة المؤمن عليه و ينحسر عن هذا القرار وصف التصفى حتى لو ثبت بعد ذلك خطأ اللجنة الطبية المختصة فى إعتبار حالة المؤمن عليه عجزاً مستمداً لأن العبرة فى سلامة قرار إنهاء الخدمة ، و فيما إذا كان صاحب العمل قد تصفى فى إنهاء خدمته ، و لم يتصفى هى - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة بالظروف و الملابسات التى كانت يحيط به وقت الإنهاء لا بعده ، كما أن خطأ اللجنة الطبية المشار إليها أن كان لا يسال عنه صاحب العمل .

* للموضوع الفرعى : لجنة فض منازعات التأمين الإجتماعى :

الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٦٦٠ بتاريخ ١١/٣/١٩٨٠

المادة ٨٩ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بعد أن بينت فى قراراتها الأربعة الأولى قواعد المعاشات والتعويضات المقررة وفقاً لأحكام تأمين الشيخوخة و العجز والوفاة بالنسبة لإلزامات صاحب العمل فى مكافأة نهاية الخدمة القانونية منها و تلك المحددة وفقاً لنظام الفصل و كيفية حسابها و إقتضاها و صرفها و إستخدامها نصت فى الفقرة الأخيرة فيها على أن " تشكيل لجنة بقرار من وزير العمل للبت بصفة نهائية فى أى خلاف ينشأ من تطبيق أحكام هذه المادة" و يفسح هذا النص عن أن المشرع رسم ميلاً للفصل فى الخلاف الذى قد ينشأ حول الحقوق المبينة فأنشأ اللجنة المشار إليها لكى تتنبع حداً للمنازعة فى هذا الخصوص ، لكنه لم يسلب حق المؤمن عليه الأصل فى اللجوء إلى القضاء مباشرة فلم يورد حظراً على حقّه فى التقاضى من الإلتجاء إلى هذه اللجنة إجراءً مسبقاً قبل رفع الدعوى بتلك الحقوق ، يؤيد هذا النظر أن المشرع إستحدث حكماً مغايراً فى قانون التأمين الإجتماعى الصادر

بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فنص في الفقرة الثانية من المادة ١٥٧ منه على تقديم طلب إلى الهيئة قبل اللجوء إلى القضاء وهو ما يؤذن بتحول في السيادة التشريعية إذ لفرض القانون على المؤمن عليه عرض النزاع على اللجنة قبل رفع الدعوى . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بعدم قبول الدعوى الطاعنة تأسيساً على إنها رفعتها قبل الإلتجاء إلى اللجنة المنوه عنها يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٢ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٤٨ بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٣

إذ نص قانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فى المادة ١٥٧ منه على أن " تنشأ بالهيئة المختصة لجان لفحص المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون يصدر بتشكيلها وإجراءات عملها ومكالات أعضائها قرار من الوزير المختص ، وعلى أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين وغيرهم من المستفيدين قبل اللجوء إلى القضاء تقديم طلب إلى الهيئة المختصة لعرض النزاع على اللجان المشار إليها لتسوية بالطرق الودية ، ولا يجوز رفع الدعوى قبل مضى ستين يوماً من تاريخ تقديم الطلب المشار إليه " . وكان قد صدر بتشكيل هذه اللجان قرار وزير التأمينات رقم ٣٦٥ لسنة ١٩٧٦ ومن ثم فإنه من تاريخ نشر هذا القرار فى ٩ يناير سنة ١٩٧٧ لا يجوز لأصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات وغيرهم من المستحقين اللجوء إلى القضاء قبل تقديم طلب إلى الهيئة المختصة لعرض منازعاتهم على تلك اللجان ، لما كان ذلك وكان الثابت أن الطالب رفع طلبة إلى هذه المحكمة فى ٨ يناير ١٩٧٩ دون أن يسبقه بتقديم طلب إلى الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات المختصة لعرض النزاع على اللجان سالفة الذكر فإن طلبة يكون غير مقبول

الطعن رقم ٦٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٦٤ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٨

مؤدى نص المادة ١٥٧ من قانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ينال -و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه لا يجوز لأصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات وغيرهم من المستحقين اللجوء إلى القضاء قبل تقديم طلب إلى الهيئة المختصة لعرض منازعاتهم على اللجان المشار إليها بالمادة سالفة البيان وذلك إعتباراً من تاريخ نشر قرار وزير التأمينات رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ فى ٩ يناير سنة ١٩٧٧ بتشكيل تلك اللجان ، ولما كان ذلك ، وكان الثابت أن الطالب رقم ٦٠ لسنة ٤٩ قد رفع إلى هذه المحكمة فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٧٩ دون أن يسبقه تقديم طلب إلى الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية لعرض النزاع على اللجان سالفة الذكر ، فإنه يكون غير مقبول .

الطعن رقم ١١١ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ١٢٥ بتاريخ ١٧/١/١٩٨٧

لئن كانت المادة ١٥٧ من قانون التأمين الإجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن ينشأ بالهيئة المختصة لجان لفحص المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون يصدر بتشكيلها قرار من الوزير المختص وعلى أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين وغيرهم ممن يستفيدون به قبل اللجوء إلى القضاء تقديم طلب إلى الهيئة المختصة لمعرض النزاع على اللجان المشار إليها نسوية النزاع بالطرق الودية إلا أن مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من مواد إصدار القانون المشار إليه عدم أعمال الحظر الوارد بالمادة ١٥٧ المشار إليها - وهو نص مستحدث - إلا من تاريخ نفاذ القرار الصادر بتشكيل اللجان ، وإذ صدر قرار وزير التأمينات رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ ونفذ من تاريخ نشره في ١٩٧٧/١/٩ فإن التاريخ الأخير يضحى هو المعمول عليه في أعمال الحظر على رفع الدعوى أمام المحكمة قبل الإلتجاء إلى اللجنة المشكلة بموجبه . ولما كان البين من الأوراق أن الدعوى أقيمت أمام محكمة الدرجة الأولى بصحيفتها المودعة قلم الكتاب في ١٩٧٦/٢/٢٣ قبل صدور القرار الوزاري بتشكيل تلك اللجان - فلا تهرب على المطعون ضده الأول ولم يكن من قيد عليه قبل ذلك - أن يلجأ بدعواه إلى المحكمة طالما أن العمل بقرار إنشاء اللجان قد تراضى إلى ما بعد رفع دعواه .

الطعن رقم ٩١٤ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٥١٢ بتاريخ ٢١/٢/١٩٨٣

النص في الفترتين السادسة والسابعة من المادة ١٢٨ من قانون التأمين الإجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ والنص في الفقرة الثامنة من هذه المادة قبل تعديلها بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ وفي المادة ١٥٧ من ذات القانون ، يدل على أن اللجان التي إستحدثها المشرع لفحص المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام قانون التأمين الإجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وهي اللجان التي صدر بتشكيلها وإجراءات عملها قرار وزير التأمينات رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ المعمول به من ١٩٧٧/١/٩ ولئن كانت بحكم تشكيلها لجان إدارية إلا أن المشرع لم يعهد إليها مهمة الفصل في النزاع بين الطرفين وإنما قصد من إنشائها محاولة تسوية النزاع بينهم بالطرق الودية قبل اللجوء بشأنه إلى القضاء فلا تعتبر اللجان في قيامها بمهمة التسوية الودية هذه هيئات ذات اختصاص قضائي ، ولما كان ذلك وكان قرار لجنة فحص المنازعات إذ يصدر في نطاق العلاقة التأمينية فيما بين الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية وأصحاب الأعمال بقصد تصفية المنازعات بينهم بالطرق الودية قبل اللجوء إلى القضاء فإنه لا يعتبر من قبيل المقررات الإدارية التي تفصح بها جهة الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث مركز قانوني معين يكون ممكناً وجائزاً

إتباع تحقيق مصلحة عامة و بما مقتضاه أن جهة القضاء العادى تكون هى المختصة بنظر الطعون التى يرفعها أصحاب الأعمال فى هذه القرارات .

الطعن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٢٤ بتاريخ ١٩٨٤/١/٢

لما كانت المادة ١٥٧ من قانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ - بعد أن أوجبت على أصحاب الأعمال و المؤمن عليهم و أصحاب المعاشات والمستحقين وغيرهم من المستفيدين قبل اللجوء إلى القضاء تقديم طلب إلى الهيئة المختصة لعرض النزاع على لجان فحص المنازعات التى صدر قرار وزير التأمينات رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ فى ١٩/٩/١٩٧٧ بتشكيلها نصت على أنه " و مع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٢٨ لا يجوز رفع الدعوى قبل مضى ستين يوماً من تاريخ تلقى الطلب المشار إليه " وكانت المادة ١٢٨ من ذات القانون بعد أن نظمت طريقة حساب إشراكات التأمين المستحقة على أصحاب الأعمال و كيفية الإعراض على الحساب و معاد عرض النزاع فى الحساب على لجنة تسوية المنازعات أجازت فى الفقرة الأخيرة منها لصاحب العمل الطعن فى القرار الصادر من تلك اللجنة أمام المحكمة المختصة خلال الثلاثين يوماً التالية لصدوره ، بما مفاده أنه لا يجوز لصاحب العمل اعتباراً من ١٩/٩/١٩٧٧ اللجوء إلى القضاء للمنازعة فى حساب إشراكات التأمين عن العاملين لديه إلا بطريق الطعن فى قرار اللجنة المشار إليها وكان الثابت بالحكم المطعون فيه أن النزاع المائل يدور حول حساب إشراكات التأمين عن العاملين لدى المطعون ضده بمصنع الطوب و أن الدعوى أقيمت فى ١٩٧٧/٢/٦ بعد تشكيل اللجان المشار إليها و قبل أن يصدر قرار منها فى النزاع فإن الدعوى تكون غير مقبولة .

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٨٦ بتاريخ ١٩٨٤/٦/٥

لجاء أصحاب الأعمال و المؤمن عليهم و أصحاب المعاشات وغيرهم إلى القضاء قبل تقديم طلب إلى الهيئة لعرض منازعاتهم على لجان الفحص و فوات ستين يوماً على تقديمه . م ١٥٧ لسنة ١٩٧٥ . أثره عدم قبول الطلب .

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٩٧٢ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٣

مقتضى المواد ١٢٨ ، ١٥٧ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ و إصدار قانون التأمين الإجتماعى المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ، من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٦ فى شأن التأمين الإجتماعى على أصحاب الأعمال و من فى حكمهم ، أنه يعين على المؤمن عليهم من أصحاب الأعمال و من فى حكمهم أنه يعين على المؤمن عليهم من أصحاب الأعمال و المستحقين أو غيرهم من المستفيدين قبل اللجوء إلى

القضاء بشأن أى نزاع ينشأ عن تطبيق أحكام القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٦ السالف الذكر تقديم طلب إلى الهيئة العامة للتأمينات بعرض النزاع على لجنة فحص المنازعات خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسلمهم الإخطار اخذد حقوقهم قبل الهيئة المذكورة ، و أنه إذا إنقضى ستون يوماً من تاريخ تقديم ذلك الطلب ولم يتم إعلانهم بصدور قرار بصالحهم من هذه اللجنة يجوز لهم اللجوء للقضاء بدعوى مبدئه .

الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٣٥٢ بتاريخ ١٩٨٦/٣/٢٤

لما كان الدفع بعدم قبول الطعن في قرار اللجان المشكلة طبقاً للمادة "١٥٧" من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الإجتماعى لرفعه أمام المحكمة المختصة بعد الميعاد المنصوص عليه فى المادة ١٢٨ من القانون سالف الذكر دفع متعلق بعمل إجرائي و ليس دفعا بعدم القبول مما نصت عليه المادة ١١٥ من قانون المرافعات لأن العبارة هى بحقيقة الدفع ، و متى تقرر أن هذا الدفع من الدفوع الشكلية وليس دفعا بعدم القبول مما ورد ذكره ، فى المادة ١١٥ سالفه الذكر ، فإن محكمة الدرجة الأولى بقبولها هذا الدفع الشكلى و الحكم بعدم قبول الطعن تأميساً على ذلك لا تكون قد إستنفدت ولايتها فى نظر موضوع الدعوى . فإذا إستوفى حكمها و قضت محكمة الإستئناف بإلغاء هذا الحكم ورفض الدفع فإنه يجب عليها فى هذه الحال أن تعيد الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى لنظر موضوعها ، لأن هذه المحكمة لم تقل كلمتها فيه ، و لا تملك محكمة الإستئناف التصدى لنظر الموضوع ، لما يوجب على ذلك من تفويت إحدى درجات التقاضى على الخصوم ، ذلك أن مبدأ التقاضى على درجتين هو من المبادئ الأساسية للنظام القضائى التى لا يجوز للمحكمة مخالفتها .

الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٤٨١ بتاريخ ١٩٨٦/٤/٢٨

مؤدى النص فى المادتين ١٢٨ ، ١٥٧ من قانون التأمين الإجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ و الفقرة الثامنة من المادة ١٢٨ قبل تعديلها بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ يدل على أن اللجان التى إستحدثها المشرع لفحص - المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام قانون التأمين الإجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ و التى صدر قرار وزير التأمينات رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ بتشكيلها و إجراءات عملها ، و أن كانت بحكم تشكيلها لجائناً إدارية إلا أنه نظراً لأن الشارع حدد اختصاصاتها بتسوية المنازعات التى تنشأ بين الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية وبين أصحاب الأعمال و المتفعين بأحكام التأمين الإجتماعى بالطرق الودية قبل اللجوء إلى القضاء ، و لم يعهد إليها بسلطة الفصل فى هذه المنازعات ، فإنها لا تعد من قبيل الجهات الإدارية ذات الاختصاص القضائى و لما كانت قرارات هذه اللجان إنما تصدر منها فى نطاق العلاقة التأمينية بين الهيئة العامة للتأمينات

الإجتماعية و بين أصحاب الأعمال ، و المتضمين بأحكام التأمين الإجتماعى بقصد تصفية المنازعات بينهم بالطرق الودية قبل اللجوء إلى القضاء ، فإنها لا تعد قرارات إدارية ، ذلك بما لها من سلطة بمقتضى القانون و اللوائح بقصد إحداث مركز قانونى معين ، و يكون ممكناً و جائزاً إبتغاء تحقيق مصلحة عامة . و من ثم تكون بنأى عن نطاق محاكم مجلس الدولة و تكون جهة القضاء العادى هى المختصة بنظرها باعتبارها صاحبة الولاية العامة .

الطعن رقم ١٩٨٩ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٦٢٣ بتاريخ ١٩٩٠/١١/٨

لما كانت المادة ١٥٧ من قانون التأمين الإجتماعى الصادر برقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بعد أن أوجبت على أصحاب الأعمال و المؤمن عليهم أصحاب - المعاشات المستحقة و غيرهم من المستفيدين قبل اللجوء إلى القضاء تقديم طلب إلى الهيئة المختصة لمرض منازعاتهم الناشئة عن أحكام هذا القانون على اللجان المهنية بها . نصت فى الفقرة الأخيرة منها على أنه " بما مفاده - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الدلع بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل تقديم هذا الطلب إلى هذه الهيئة لمرض المنازعات على تلك اللجان هو فى حقيقة جوهره و مرماه دفع بطلان الإجراءات بالتالى يكون موجهاً إلى إجراءات الخصومة و شكلها و كيفية توجيهها و يضخى بهذه المثابة دفلاً شكلياً و ليس دفلاً بعدم القبول مما نصت عليه المادة ١١٥ من قانون المرافعات ، و الذى تستند المحكمة التى أصدرته ولايتها إلى الفصل فى موضوع الدعوى .

* الموضوع للفرعى : مسئولية رب العمل عن أداء الاشتراكات عن العمال :

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٧٨١ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢٦

يسين من إستقراء نصوص المواد ٤ ، ١٠ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٧ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أنه لا يلزم بأداء الاشتراكات من أصحاب الأعمال إلا أولئك الذين يستخدمون عمالاً يعملون تحت إشرافهم لقاء أجر طبقاً للتعريف الوارد بالمادة الأولى من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، و مفاد ذلك - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المقاتول وحده هو الملزم بأداء الاشتراكات عن العمال الذين إستخدمهم لتنفيذ العمل باعتباره هو رب العمل الحقيقى دون صاحب العمل الطرف الآخر فى عقد المقاتولة ، و أنه فى حالة عدم قيام صاحب العمل بأخطار هيئة التأمينات الإجتماعية بإسم المقاتول و عنوانه لا يكون للهيئة إلا مطالبته بالتعويض أن كان له مقتضى خلافاً للمقاتول الأصلى الذى جمعه المشرع متضامناً مع المقاتول من الباطن فى الالتزامات المقررة فى قانون التأمينات الإجتماعية . لما كان ذلك ، و كان الحكم المطعون فيه قد إلزم هذ النظر

وقضى براءة ذمة المطعون ضده إستناداً إلى أن الحكم الابتدائي المزيّد لأسبابه و المكمل بالحكم المطعون فيه قد أعتد بعقود المفاوضة المتقدمة من المطعون ضده في مجال إثبات أنه عهد البناء إلى مقاولين و رتب على ذلك عدم إلتزامه بإداء الأشتراكات ما دامت الطاعنة لم تنف هذا الذي أثبتته فإنه لا يكون قد خالف قواعد الإثبات أو أخطأ في تطبيق القانون .

*** الموضوع الفرعي : معاش :**

الطعن رقم ٢١١ لسنة ١٩ مكتب قني ٣ صفحة رقم ٤٨٣ بتاريخ ١٤/٢/١٩٥٢
إنه و أن كان القانون رقم ١٦ لسنة ١٩١٢ الذي أجاز في مادته الأولى إحالة ضباط البوليس إلى الاستبعاد بقرار من وزير الداخلية نص في مادته الثانية على أن المدة التي يسوغ فيها إبقاء ضباط البوليس في الإستبعاد لا تقل عن سنة و لا تزيد على خمس سنوات و سكت عن النص على جواز إحالة ضباط البوليس إلى المعاش أثناء وجودهم في الإستبعاد أو عند إنقضاء أقصى مدته إلا أن هذا السكوت لا يمكن أن يفيد أو يلغى حق الحكومة في إحالة ضباط البوليس إلى المعاش بقرار يصدر من مجلس الوزراء سواء أكانوا في الخدمة العاملة أم في الاستبعاد أسوة بهالقي للموظفين و وفقاً للأمر العالي الصادر في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٨٤٤ كما أن المقصود من تحديد أقصى مدة يبقى فيها ضباط البوليس في الاستبعاد إنما هو عدم تركهم في الاستبعاد إلى ما لا نهاية بل يجب البت في أمرهم عند نهاية المدة المحددة و لا يكون ذلك إلا بإعادتهم إلى الخدمة العاملة أو بإحالتهم إلى المعاش إذا كان لها مقتضى من المصلحة العامة

الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٢٢ مكتب قني ٧ صفحة رقم ١٩٨ بتاريخ ٩/٢/١٩٥٦
- أن القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ عندما أبطل الرقيات و الصلاوات و التمييزات و المعاشات الإستثنائية نظم ما يتبع في شأن كل حالة من هذه الحالات و وضع حكماً خاصاً للموظف الذي لا يزال بخدمة الحكومة فنص على بقائه مع رده إلى الوظيفة التي توله لها درجته بعد التعديل و زوال الإستثناء أما أن كان قد ترك الخدمة بإحالته إلى المعاش فيقتصر الأمر على تسوية معاشه طبقاً لما نص عليه في المادة الخامسة من هذا القانون فإذا قالت المحكمة بأن تخفيض المعاش الإستثنائي للموظف ترك خدمة الحكومة يستلزم إعادته للخدمة وأن ذلك ما قصد إليه المشرع من إستصدار القانون المذكور ، هذا القول يكون تفسيراً خاطئاً و مخالفاً لمصريح المادة الخامسة المشار إليها .

- ليس للموظف بعد تجرده من وظيفته على وجه قانوني أن يسائل الحكومة إذ هي لم تستجب لطلبه وعودته لخدمتها و لو كان مرجع الطلب إلى أن المميزات التي منحت له عند قبول طلب إحالته إلى المعاش

قد ذهب بها تشريع لاحق إذ أمر إعادته من إطلاقات الإدارة وحدها شأنه في ذلك شأن أى موظف جديد .

الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٣٦ مكتب قتي ٢٣ صفحة رقم ٨٩٤ بتاريخ ١٣/٥/١٩٧٢

مفاد المادة ٧٠ من قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ و المادة الرابعة من هذا القانون الأخير أن نظام تأمين الشيخوخة قد حل محل نظام مكافأة نهاية الخدمة إعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ في أول يناير سنة ١٩٦٢ . و إذ نصت المادة ١٨ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على جعل الإشتراك في مؤسسة التأمينات الإجتماعية إلزامياً بالنسبة لأصحاب الأعمال و العمال ، و تضمن الفصل الثاني من الباب الثالث منه الأحكام الخاصة بذلك التأمين ، و بين في المادة ٥٧ و ما بعدها المعاشات و التعويضات المقررة للعمال ، و نص في المادة ٧١ مكرراً منه المضافة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ على أنه إذا لم تبلغ مدة إشتراك المؤمن عليه في التأمين مضافاً إليها المدة السابقة على إشتراكه ٢٤٠ شهراً ، إستحق المؤمن عليه مكافأة عن المدة السابقة بحسب وفقاً لقانون العمل ، و على أنه يجوز خلال السنوات الخمس التالية لصدر القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ للمؤمن عليهم الذين بلغت مدة إشتراكهم في التأمين مضافاً إليها المدة السابقة ٢٤٠ شهراً أو أكثر إذا إنتهت خدمتهم خلال هذه المدة أن يطلبوا إقتضاء المكافأة المستحقة عن مدة خدمتهم السابقة بدلاً من إحتسابها في المعاش . و نص في المادة ٧٣ منه على أن يرود صاحب العمل الإشتراكات المقطوعة من أجور عماله و تلك التي يؤديها لحسابهم إلى المؤسسة خلال الخمسة عشر يوماً الأولى من الشهر التالي و على أن تحسب في حالة التأخير فوائد بمر ٦ ٪ سنوياً ، كما نصت المادة ١٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ التي حلت محل المادة ٧٦ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ و يسرى حكمها من تاريخ سريان هذا القانون بمقتضى المادة ٥ من مواد إصدار القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على إلزام صاحب العمل الذي لم يقيم بالإشتراك عن كل أو بعض عماله بأن يؤدي إلى هيئة التأمينات الإجتماعية مبلغاً إضافياً يوازي ٥٠ ٪ من قيمة الإشتراكات التي لو يؤديها و على إلزامه في حالة التأخر في سداد الإشتراكات بأن يؤدي إليها مبلغاً إضافياً يوازي ١٠ ٪ من الإشتراكات التي تأخر في أدائها عن كل شهر و بمد أقصى قدره ٣٠ ٪ - فإن مؤدى ذلك كله أن المشرع ألزم مؤسسة التأمينات الإجتماعية بأداء تلك المعاشات و التعويضات و المكافآت للعمال ، و هي لا تلزم بأدائها كاملة إلا إذا كان صاحب العمل قد إشتراك عن العامل في ذلك التأمين ، فإذا لم يكن قد إشتراك فيه فإن إلزام المؤسسة بالوفاء بها يكون على أساس الحد الأدنى للأجور على أن يقتضى العامل منها حقه كاملاً على أساس الأجر الفعلي عندما تستوفى هي حقوقها

من صاحب العمل ، و ذلك عملاً بالمادة ٧٩ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ و وفقاً لما صرحت به
المذكورة الإيضاحية لهذا القانون و لما هو ثابت من أن المشرع حصر إلتزامات صاحب العمل في الإشتراك
عن عماله لدى المؤسسة و بإداء تلك الإشتراكات لها في المواعيد التي عينها القانون فإن تأخر في أدائها
أو تخلف أصلاً عن الإشتراك في المؤسسة عن عماله كلهم أو بعضهم إلتزم بأن يؤدي لها علاوة على قيمة
هذه الإشتراكات فوائد التأخير و مبالغ إضافية على التفصيل سالف البيان ، و قد فرض المشرع هذه
الإلتزامات على صاحب العمل مقابل إلتزام التأمينات الإجتماعية بالوفاء بالمعاشات و التعويضات
و المكافآت المستحقة للعمال .

الطعن رقم ١٤١ لسنة ٣٦ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٩١١ بتاريخ ١٣/٥/١٩٧٢

— مؤدى نصوص المواد ٥٧ و ٧١ مكرر و ٧١ مكرر [ب] من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل
بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ أنه إذا إنتهت خدمة المؤمن عليه لبلوغه سن الستين استحق معاش
الشيخوخة إذا كانت الإشتراكات التي مددت عنه لا تقل عن ٢٤٠ إشتراكاً شهرياً و أن المدة السابقة
لإشتراك المؤمن عليه في التأمين والتي يستحق عليها مكافأة وفقاً لأحكام قانون العمل تدخل ضمن مدة
الإشتراك في التأمين فإذا بلغت مدة إشتراك المؤمن عليه في التأمين مضافاً إليها المدة السابقة التي أدخلها
القانون ضمن مدة الإشتراك ٢٤٠ إشتراكاً شهرياً استحق المؤمن معاش الشيخوخة و يجوز للمؤمن عليه
استثناء من هذه القاعدة وخلال الخمس سنوات التالية لصدور القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ أن يطلب
التضاء المكافأة المستحقة عن مدة خدمته السابقة بدلاً من احتسابها في المعاش أما إذا لم تبلغ مدة الإشتراك
في التأمين مضافاً إليها المدة السابقة ٢٤٠ شهراً فإن المؤمن عليه يستحق عن المدة السابقة على إشتراكه
في التأمين مكافأة تحسب وفقاً لقانون العمل إلا أنه رعاية للمؤمن عليه ولأسرته من بعده وحتى لا يبدد
المكافأة ثم يعرض هو وأسرته بعد تهديدها لشروط الحاجة والحرمان أجزأ الشارع — استثناء من حكم
المادة ٥٧ للمؤمن عليه متى كان قادراً على أداء عمله أن يستمر فيه ، أو أن يلتحق بعمل جديد بعد سن
الستين حتى يستكمل مدد الإشتراك الموجبة للاستحقاق في المعاش لا أن يزيد عليها ، والغرض من ذلك
هو إتاحة الفرصة للمؤمن عليه للحصول على معاش أيا كان مقداره لأن معاش الشيخوخة الأفضل وأبقى
من المكافأة .

— متى كانت مدة الإشتراك التي توجب الاستحقاق في معاش الشيخوخة قد اكتملت ، فإنه لا يحق لمن
بلغ سن الستين أن يطلب استمراره في عمله أو أن يلتحق بعمل جديد بعدها ابتغاء الحصول على معاش
أكبر وفي آخر ديسمبر سنة ١٩٧٦ يكون كل مؤمن عليه اشترك في التأمين منذ صدور القانون رقم

٤١٩ سنة ١٩٥٥ قد استكمل ٢٤٠ اشراكاً شهرياً واستحق الحد الأدنى للمعاش سواء كان يستحق مكافأة عن مدة سابقة أم لا فلا يكون هناك مبرر لاستمراره في العمل بعد سن الستين و لذلك نص الشارع على ألا يسر حكم المادة ٧١ مكرراً [ب] بعد ذلك التاريخ لأنه ضمن للعامل حصوله على الحد الأدنى للمعاش ولو كان قصد الشارع إتاحة الفرصة للحصول على معاش أكبر لما حدد هذا الأجل ولجعل سريان النص مطلقاً من هذا القيد . على أن عبارة الشارع واضحة في أن غرضه و مراده هو أن يستمر المؤمن عليه القادر على العمل في عمله أو أن يلتحق بعمل جديد بعد سن الستين وذلك "لإستكمال" المدة الموجبة للإستحقاق في المعاش كما أن عبارته واضحة في أن المدة السابقة تدخل في حساب معاش المؤمن عليه وله أن يطلب المكافأة عنها بدلاً من احسابها في المعاش .

الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٢١٥ بتاريخ ١٩٧٣/٢/١٠

القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ الصادر بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٦٩ وفقاً لما تراه هذه المحكمة ، قانون تفسيرى كشف عن حقيقة مراد المشرع من المادة السادسة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ منذ تقييدها و هو أن يستمر المؤمن عليه في العمل أو أن يلتحق بعمل جديد بعد سن الستين متى كان قادراً على أدائه حتى يستكمل المدة الموجبة لإستحقاق المعاش و قدرها مائة وثمانون شهراً ، و أن هذه المدة لا تصرف إلى مدة الإشتراك الفعلية في التأمين وحدها بل يدخل في حسابها مدة الخدمة السابقة على إشراك المؤمن عليه في التأمين . إذ كان ذلك و كان الحكم المطعون فيه قد إلزم هذا النظر وقضى برفض دعوى الطاعن [العامل] تأسيساً على أن مدة خدمته لدى الشركة المطعون ضدها تجاوزت عشرين عاماً ، و بذلك يكون قد استكمل المدة المقررة لإستحقاق المعاش و أن مبدأ إشراكه في التأمين فعلاً في أول يولييه سنة ١٩٥٥ و أنه لا يحق له بالتالي أن يستمر في عمله بعد بلوغه سن الستين في أول إبريل سنة ١٩٦٤ ، فإن النعى على الحكم بالخطأ في تفسير القانون و تطبيقه يكون على غير أساس .

الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٨٢٨ بتاريخ ١٩٧٣/٥/٢٦

مفاد نص المادة ٣/٧ من مواد إصدار القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالتأمينات الإجتماعية المادة الثانية من قرار وزير الشؤون الإجتماعية و العمل المركزي رقم ١٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن تحديد الجهات و المؤسسات التى يطبق عليها قانون التأمينات الإجتماعية ، و المادة الأولى من قرار وزير الشؤون الإجتماعية و العمل المركزي رقم ٢٩ لسنة ١٩٦١ - أن المشرع رأى أن يعمم نظام التأمينات تدريجياً و جعل الأصل هو أن تسرى أحكام تأمين الشيخوخة و تأمين المعجز و الوفاة على جميع المؤسسات الموجودة في الجمهورية ، و لم يستثن من هذا الأصل إلا الهيئات التى نص عليها القرار الوزاى رقم ١٨ لسنة

١٩٥٩ على سبيل الحصر و منها " أصحاب المهن غير التجارية الذين لا تزيد ضريبة المهن المستحقة عليهم حسب آخر ربط على عشرين جنيهاً " و هو إستثناء يشترط لتطبيقه أن تكون هناك ضريبة مستحقة أصلاً على أصحاب هذه المهن و ألا تزيد هذه الضريبة المستحقة على عشرين جنيهاً ، و من ثم فلا يشمل الإستثناء المذكور صاحب المهنة غير التجارية المعفى من هذه الضريبة لسبب خاص توخاه المشرع ، يؤيد هذا النظر أن القرار الوزاري رقم ٢٩ لسنة ١٩٦١ السابق الإشارة إليه و الذي تم بمقتضاه تنفيذ القانون في جميع أنحاء الجمهورية على جميع العمال و الطوائف التي كانت مستثناء خلال الفترة السابقة على العمل به لم ينص على سريانه أيضاً على الطوائف المعفاة من ضريبة المهن بقوة القانون ، مما يدل على أن الإستثناء السابق لم يكن يشملها . إذ كان ذلك و كان الإستثناء لا يجوز القياس عليه ، و كان الحكم المطعون فيه قد عاقل هذا النظر ، و قضى بأن الإستثناء سالف الذكر ينطبق من باب أولى على أصحاب المهن غير التجارية المعفين من أداء ضريبة هذه المهن و نه تأسيساً على ذلك لا تخضع المدارس الحرة لسنة ١٩٥٩/٨/١ لأحكام تأمين الشيوخة و العجز و الوفاة ، فإنه يكون قد عاقل القانون .

الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٣٧ مكتب قتي ٢٥ صفحة رقم ١٩١ بتاريخ ١٩٧٤/١/١٩

مفاد نص المادتين ٧٠ و ٧١ مكرراً من قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ الذي يحكم واقعة الدعوى و المادة ٤ من القانون الأخير على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن نظام تأمين الشيوخة قد حل محل نظام مكافأة نهاية الخدمة إعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ في أول يناير سنة ١٩٦٢ و أن الالتزام بأداء مكافأة نهاية الخدمة يقع على عاتق الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية دون صاحب العمل بعد هذا التاريخ . و إذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم قبول الدعوى بطلب المكافأة قبل الوزارة المطعون ضدها على ذلك الأساس فإنه لا يكون قد عاقل القانون .

الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٣٨ مكتب قتي ٢٥ صفحة رقم ١٣٦١ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٧

مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ١١٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن المشرع رأى أن يحفظ للمؤمن عليه و المستحقين عنه حقهم في المستحقات بمجرد تقديم طلب كتابي إلى هيئة التأمينات الإجتماعية خلال خمس سنوات من التاريخ الذي تعتبر فيه هذه المستحقات واجبة الأداء ، و ذلك دون أن يشترط شكلاً معيناً لهذا الطلب الكتابي أو يرتب عليه أية إجراءات أو مواعيد يتعين على المؤمن عليه أو المستحقين عنه أو هيئة التأمينات الإجتماعية إتباعها بعد تقديمه إذ كان ذلك و كان إعلان الهيئة بصحيفة دعوى المطالبة بالمستحقات خلال المدة المحددة في الفقرة الأولى من المادة ١١٩ سالفة البيان

يتحقق به معنى الطلب الكتاب الذى قصده المشرع بحيث تستطيع الهيئة بعد مطالعتها بتلك الصحيفة أن تراجع مستحقات الطالب و أن تصرفها ودياً - إذا ثبت الحق فيها - بما يفي عن الإستمرار فى التقاضى فإن ما تنعاه الطاعنة - الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية - على الحكم المطعون فيه الذى أبد قضاء الحكم الابتدائى برفض الدلع البدئى من الهيئة بعدم قبول الدعوى لعدم مطالبتها كتابة بالمستحقات قبل رفع الدعوى يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٨ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ١٢٠ بتاريخ ١٩٧٥/١/٤

مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الإجتماعية - قبل تعديلها بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ - و الفقرة الأولى من المادة ٩٣ من قانون التأمينات الإجتماعية و الفقرة الأخيرة من المادة ١١ من ذات القانون الواردة فى الباب الثامن الفصل الثانى الخاص بالمستحقين و شروط إستحقاقهم - أن المشرع أجاز للمؤمن عليه الإستمرار فى عمله بعد بلوغه من السنين إذا كان قادر على أدائه ليستكمل المدة المولجة لإستحقاق المعاش طبقاً لقانون التأمينات الإجتماعية و لم يجرمه من الجمع بين أكثر من نوع واحد من المعاشات إلا تلك التى تستحق بالتطبيق لأحكام ذات القانون ، و ذلك على خلاف المستحقين عن المؤمن عليه الذين لا يجوز لهم الحصول على أكثر من معاش طبقاً لقانون التأمينات الإجتماعية أو قوانين معاشات أخرى . و لما كان الحكم المطعون فيه قد بنى على نظر خاطيء مخالف لما سبق ، مؤداه أنه لا يجوز للمؤمن عليه الجمع بين معاشه عن مدة عمله بالحكومة و المعاش الذى يستحق له طبقاً لقانون التأمينات الإجتماعية فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما حجه عن بحث مدى توافر شروط إعمال حكم المادة السادسة من القانون رقم ٦٣ بالنسبة للطاعن .

الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٥٩٤ بتاريخ ١٩٧٥/٣/١٥

مؤدى نص المادة ٢٥ من القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين و آخر للإدخار للعمال الخاضعين لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردى و الذى أبرم عقد التأمين الجماعى - الذى يتنفع به الطاعن - تطبيقاً له ، أن المعجز لا يعتبر كاملاً ، متى كان المؤمن عليه يستطيع القيام بأى مهنة أو عمل يكتسب منه و هو ما أكدته المشرع بعد ذلك فى المادة الأولى من قانونى التأمينات الإجتماعية الصادرين بالقانونين رقمى ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . لما كان ذلك وكانت الشركة المطعون ضدها الأولى بعد أن تبينت عدم قدرة الطاعن على القيام بعمله كسائق ، قد

أسندت إليه عملاً آخر بها يستطيع أن يؤديه ، فإنه يخرج بذلك عن مدلول عبارة المعجز الكامل الذي يستحق عنه قيمة التأمين ، و إذ إلزم الحكم المطعون هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً

الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٥٩٩ بتاريخ ١٥/٣/١٩٧٥

الذين من نص المادة ٨١ ب من قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - قبل تعديلها بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩- أن حالات إستحقاق تعويض الدفعة الواحدة المشار إليها في هذه الفقرة لا إرتباط بينها و تستقل كل منها بذاتها عن الأخرى ، فإذا تحقق خروج المؤمن عليه نهائياً عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الإجتماعية و كانت مدة الإشتراك تقل عن ٢٤٠ شهراً إستحق تعويض الدفعة الواحدة و لا يشترط لصرفه له بلوغه سن الستين ، و إذا بلغت مدة الإشتراك ٢٤٠ شهراً على الأقل كان له الخيار بين الحصول على التعويض المذكور دون تقييد ببلوغ تلك السن و بين الحصول على معاش الشيخوخة الذي يصرف له عند إستحقاقه . و لما كان دواع الطاعن فى الدعوى أنه ترك مهنة التمريض و أصبح يعمل مزارعاً بحسابه و أنه خرج بذلك نهائياً من نطاق تطبيق القانون المذكور و يحق له المطالبة بتعويض الدفعة الواحدة دون تقييد بسنه ، و كان الحكم المطعون فيه لم يحدد بحالة خروج الطاعن نهائياً عن نطاق تطبيق القانون على حدة و إشرط لإستحقاق ذلك التعويض أن يتوافر معها مغادرة الطاعن البلاد نهائياً و الهجرة فإنه يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٩٧ بتاريخ ٣/٥/١٩٧٥

لما كانت المادة ٥٧ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ قد نصت على أن يستحق معاش الشيخوخة كل مؤمن عليه بلغ سن الستين ، و جرى نصها بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ على أن يستحق معاش الشيخوخة إذا إنتهت خدمة المؤمن عليه لبلوغه سن الستين كما نصت المادة ٧٧ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أن يستحق معاش الشيخوخة عند بلوغ المؤمن عليه سن الستين ، و كان مؤدى هذه النصوص أن إشتراك العامل فى تأمين الشيخوخة يتوقف بحسب الأصل - بمجرد بلوغه سن الستين ، و كان ما أجازته المادة ٧١ مكرراً " ب " من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المتضافة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ و المادة ١/٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الإجتماعية من إستمرار المؤمن عليه فى العمل أو إتحاقه بعمل جديد بعد سن الستين متى كان قادراً على أدائه - و هو إستثناء من ذلك الأصل على ما صرحته به المادة الأولى منهما مشروطاً بأن يكون من شأن ذلك إستكمال مدد الإشتراك الموجبة لإستحقاق المعاش بحيث إذا إكتملت هذه المدد لا يحق للمؤمن عليه

الذى بلغ من الستين أن يطلب الإستمرا في عمله أو الإلتحاق بعمل جديد إلتفاء الحصول على معاش أكبر و لذلك نصت هاتان المادتان على أن حكمهما لا يسرى بعد آخر ديسمبر سنة ١٩٧٦ لأنه في هذا التاريخ يكون كل مؤمن عليه إشراك في التأمين منذ صدور القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين و آخر للإدخار للعمل - و هو أول تشريع للتأمينات الإجتماعية في مصر - قد إستكمل تلك المدد و إستحق بذلك الحد الأدنى للمعاش فلا يكون هناك ميرر لإستمراره في العمل أو إلتحاقه بعمل جديد بعد من الستين ، و لو كان قصد الشارع إتاحة الفرصة للحصول على معاش أكبر لما حدد ذلك الأجل و جعل مرهان كل من التصين مطلقاً من كل قيد . إذ كان ذلك و كان الشابت في الدعوى أن المرحوم كان يعمل بمصلحة البريد إلى أن إنتهت خدمته بإحالة إلى المعاش في سنة ١٩٥٠ لبلوغه من الستين و أنه يتقاضى معاشاً عن خدمته هذه ، فإن إلتحاقه بالعمل لدى الطعون ضدها الأولى "مدارس الأمريكان الخاصة" منذ أول سبتمبر ١٩٥٧ إلى أن توفى في سنة ١٩٦٦ لا يتطلب إشراكه في تأمين الشيخوخة لأنه يكون بمثابة تأمين يبدأ لأول مرة بعد بلوغه من الستين و هو ما لا يجوز .

الطعن رقم ٥٤٩ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٩٦٧ بتاريخ ١٧/٤/١٩٧٦

- ما أجازته المادة ١/٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الإجتماعية من إستمرا المؤمن عليه في العمل أو إلتحاقه بعمل جديد بعد من الستين متى كان قادراً على أدائه مشروط و كما هو باد من نصها - قبل تعديلها بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ - بأن يكون من شأن ذلك إستكمال مدد الإشراك الفعلية الموجبة للإستحقاق في المعاش و قدرها ١٨٠ شهراً . و إذا كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ قد صدر مفسراً لتلك المادة كاشفاً عن حقيقة مراد الشارع منها منذ تقييدها فأوضح أن هذه المدد لا تنصرف إلى مدة الإشراك في التأمين وحدها بل يدخل في حسابها مدة الخدمة السابقة على إشراك المؤمن عليه في التأمين و التى إستحق عنها المكافأة وفقاً لأحكام قانون العمل ، يسعى في ذلك أن يكون للمؤمن عليه قد أمضى تلك المدد في خدمة رب عمل أو أرباب عمل متعددين .

- متى كان الثابت في الدعوى أن الطاعن قد عمل بمتجر الأسمت من ١/٤/١٩٣٠ حتى ١٩٥٧/٩/٣٠ و حصل على مكافأة عنها ثم عمل لدى الطعون ضده الأول إلى أن أنهى خدمته في ١١/٥/١٩٦٤ لبلوغه من الستين ، و كان ضم هاتين المديتين تتوافر به المدة المقررة للإستحقاق الطاعن لمعاش لو كان قد لجأ بطلبه هيئة التأمينات الإجتماعية و أدى لها ما إستحقه من مكافأة عن مدة خدمته السابقة فإنه لا يسوغ

له الإستمرار فى عمله بعد بلوغه تلك السن بالإستناد إلى المادة ١/٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لإنقضاء شرطها ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بهذا النظر فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون .

الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٧٩٢ بتاريخ ٢٧/٣/١٩٧٧

إذ خلص الحكم المطعون فيه إلى أن عقود عمل المطعون ضدهم قد إنتهت بإحلتهم إلى التعاقد عام ١٩٥٩ سواء كان ذلك سابقاً على أول أغسطس سنة ١٩٥٩ تاريخ بدء العمل بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٩ فى شأن التأمينات الإجتماعية أو لاحقاً عليه - وكان عمال الزراعة غير خاضعين لأحكام القانون السابق رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين و آخر للإدخار للعمال الخاضعين لأحكام الرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردى وكان القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ قد إستنى فى مادته الثانية من نطاق أحكامه ,, العمال الذين يستخدمون فى الزراعة إلا فيما يرد به نص خاص ,, ثم أخضع فى المادة ١٩ منه عمال الزراعة المشتغلين بآلات ميكانيكية أو المعرضين لأحد الأمراض المهنية بالجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون لتأمين إصابات العمل و المطعون ضدهم - العاملون السابقون بإدارة الأحياء الموقوفة لسوا من بين هؤلاء إذ كان ذلك وكان بإنهاء عقود عمل المطعون ضدهم سنة ١٩٥٩ تحدد جميع آثار تلك العقود . و كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى إلزام الطاعة - وزارة الأوقاف بأداء المعاشات التى تقررت للمطعون ضدهم من الواقف بصفته ظاهراً سابقاً للوقف الخبرى دون مؤسسة التأمينات الإجتماعية التى أنشئت بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ و الذى يخرج المطعون ضدهم عن نطاق أحكامه فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

الطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٨٧٧ بتاريخ ٢٤/١٢/١٩٧٧

مؤدى نص المادة السادسة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الإجتماعية المعدلة بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ - و على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون الأخير أن المشرع احتفظ للعاملين بالحق فى الإستمرار فى الخدمة أو الإلتحاق بعمل جديد بعد سن الستين بقصد إستكمال مدد الإشتراك فى التأمين الموجبة لإستحقاق المعاش ، وإشروط لذلك أن تثبت قدرتهم على العمل بقرار من الجهة الطبية التى يعينها وزير العمل ، وإستثناء من هذا الحكم مع مراعاة ما إستهدفه المشرع و هو تمكين العاملين من إستكمال مدد الإشتراك ، فقد أعطى لأصحاب الأعمال الحق فى إنهاء خدمة هؤلاء العاملين - و هم القادرون على العمل ممن بلغوا سن الستين و لم يستكملوا تلك المدد بشرط وفاة صاحب العمل بمحضته فى إشتراكات تأمين الشيخوخة و العجز و الوفاة التى تستحق عن السنوات الكاملة الواجب إضاعتها إلى مداد إشتراكهم فى التأمين لإستكمالها إلى القدر الذى يؤمنهم الحق فى المعاش .

الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٣ مكتب قتي ٢٨ صفحة رقم ١٩٢٩ بتاريخ ١٢/٣١/١٩٧٧

نصت المادة ١/٣٤ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ و المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ - الذى يحكم واقعة النزاع - على أنه إذا أدت الإصابة إلى وفاة المصاب فعلى المؤسسة أن ترتب معاشاً شهرياً بنسبة ٥٠٪ من أجر المتوفى بحيث لا يقل عن ٢٠٠ قرش ولا يجاوز ٢٠ جنيه يوزع على المستحقين من بعده على الوجه المبين فى المادة ٨٩ . و نصت المادة ٨٩ من ذات القانون بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ على أنه " إذ توفى المؤمن عليه أو صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق فى تقاضى معاشات بمقدار الأنصبة المقررة بالجدول رقم ٣ المرافق." وتضمن هذا الجدول فى البند رقم ٢ ج منه - أنه فى حالة عدم وجود أرملة أو زوج مستحق يكون نصيب الوالد والوالدة مقدار ٨/١ المعاش لكل منهما . ولما كان الثابت من الأوراق أن أجر العامل المتوفى هو ١٢ جنيه شهرياً ، و ترتب المادة ١/٣٤ ساقطة الذكر معاشاً للمستحقين عنه مقداره ستة جنيهات شهرياً منه ٥٠٪ من أجره ، على أن يوزع هذا المبلغ طبقاً للمادة ٨٩ و الجدول رقم ٣ المشار إليهما بحيث يستحق والده والدة ٨/١ هذا المعاش لا تؤول إلى غيرهم إلا فى حالات معينة وردت على سبيل الحصر فى الجدول رقم ٣ و ليس من بينها أيلولة معاش الوالدة إلى زوجها وأولادها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى لوالد العامل المتوفى عن نفسه وبصفته ولياً طبعياً على أولاده القصر من والدة العامل بالمعاش الكامل الذى ترتبه المادة ٣٤/١ و هو مبلغ ستة جنيهات شهرياً يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٤٢ مكتب قتي ٢٩ صفحة رقم ٦٦٤ بتاريخ ٣/٤/١٩٧٨

مفاد نص المادتين ٧٠ ، ٧١ مكرراً من قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ - المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ - و المادة الرابعة من القانون الأخير - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن نظام تأمين الشيخوخة قد حل محل نظام مكافأة نهاية الخدمة إعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ فى أول يناير سنة ١٩٦٢ و أصبحت الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية صاحبة الحق فى إقتضاء ، مكافأة نهاية الخدمة المستحقة للعامل ، و إذ ألام الحكم المطعون فيه قضاء برفض طلب هذه المكافأة على أنها من أموال تأمين الشيخوخة و يلتزم صاحب العمل بأدائها إلى الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية لتواجه التزاماتها بهذا التأمين قبل العامل الذى حل حقه فيها محل تلك المكافأة فإنه يكون بمنأى عن مخالفة القانون .

الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٧٩٦ بتاريخ ١٨/٣/١٩٧٨

تنص المادة ١/٧٩ ، ٢ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - قبل تعديلها بالقرار بقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ و المنطبقة على واقعة الدعوى - على أنه " إستثناء من أحكام المادة ٧٧ يجوز للمؤمن عليه الذي بلغ الخمسين من عمره و للمؤمن عليها . التي بلغت من الخامسة و الأربعين طلب صرف المعاش بشرط أن تكون مدة الإشتراك في التأمين ٢٤٠ شهراً على الأقل و يخضع المعاش في هذه الحالة بنسبة تختلف تبعاً للسنة وفقاً لما يأتي مما مفاده أن الشارع أجاز للمؤمن عليه صرف أن هو إستوفى الشروط المبينة بتلك المادة مع تخفيض قيمته بنسبة تختلف تبعاً لسنة المؤمن عليه و أنه رتب صرف المعاش على مجرد تقديم المؤمن عليه طلباً بذلك إلى الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية و عليها تحديد قيمة المعاش المستحق له وفقاً لحالته طبقاً للقانون .

الطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٥١٨ بتاريخ ١٨/٢/١٩٧٨

- مفاد نص المادة ٨٢ من قانون التأمينات الإجتماعية ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بعد تعديله بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٠ أنه إذا إنتهت خدمة المؤمن عليه نتيجة عجز جزئي مستديم غير ناشئ من إصابة عمل ولم يتوفر له عمل آخر إستحق المعاش المقرر في حالة العجز الكامل غير الناتج من هذه الإصابة .

- مفاد نص المادة الأولى من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ و المواد ٧٧ ، ٨٢ - بعد تعديلها بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٧٠ - ، ٨٣ منه ، أن المشرع إفرق بين المعاش المستحق للمؤمن عليه في حالة العجز الكامل المستديم الناشئ عن إصابة عمل و بين المعاش المستحق له في حالة إنتهاء خدمته نتيجة عجز جزئي مستديم غير ناشئ عن إصابة عمل و لبوت عدم وجود عمل آخر له و حدد قيمة المعاش في الحالة الأولى على النهج الذي أوصى به في المادة ٢٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بينما حدد قيمته في الحالة الثانية وفقاً لأسس مغايرة له و تختلف عنه إختلافاً كلياً هي المبينة في المادة ٨٣ من هذا القانون .

الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٤٦ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ١١٧٦ بتاريخ ٥/٦/١٩٧٨

مفاد نصوص المواد ٧٧ ، ٧٨ و الفقرة ج من المادة ٨١ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، و الفقرة الخامسة من المادة السادسة من مواد إصدار القانون ، أن المؤمن عليه الذي بلغ من الستين يستحق أصلاً معاش الشيخوخة إذا بلغت مدة إشتراكه في التأمين المدة المقررة للحصول على معاش ، فإذا إنتهت خدمته قبل توافر هذا الشرط إستحق تعويض الدفعة الواحدة عند بلوغه سن الستين من عمره ، و إذا إنتهت حدة المؤمن عليه قبل نهاية سنة ١٩٧٦ لبلوغه سن الستين

وكان غير قادراً على العمل ولم يكن قد استكمل مدة الإشراف المقررة للحصول على معاش كان له الخيارين الحصول على تعويض الدفعة الواحدة وبين الحصول على معاش يقدر على الأساس المبين في الفقرة الخامسة من المادة السادسة من مراد إصدار القانون ، و مقتضى ذلك أنه إذا انتهت خدمة المؤمن عليه لسبب آخر غير بلوغ سن الستين قبل استكمال هذه المدة فإنه لا يستحق للمعاش المقرر بالفقرة الخامسة من المادة السادسة سائلة البيان بل أنه يستحق تعويض الدفعة الواحدة كنص الفقرة ج من المادة ٨١ من القانون .

الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٦٢٠ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٥

أصدر الشارع قانون التأمينات الإجتماعية بالقانون رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ و خص الباب السابع منه بتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة والتأمين الإضافي عند العجز والوفاة ، ثم أورد في مواد الفصل الثاني من هذا الباب من المادة ٧٦ إلى المادة ٨٣ بشأن إستحقاق المعاشات والتعويض وكيفية تسويتها فإنه يعين عند تسوية معاش المؤمن عليه أعمال أحكام هذه النصوص لتحديد مقدار المعاش المستحق ابتداءً وتجهيداً بالتالى لمعرفة ما إذا كان هذا المعاش يخصم بعد إتمام تسويته لأحكام أخرى من القانون تنظم منحه أم لا ، لا كان ذلك وكانت المادة ٧٦ من القانون المشار إليه قد نصت على أن " ترتبط المعاشات والصيغيات التي تستحق وفقاً لأحكام هذا الباب على أساس متوسط الأجر الشهري الذى سدد عنه الإشتراك خلال الستين الأخيرتين أو مدة الإشتراك فى التأمين أن قلت عن ذلك ... " ونصت المادة ٧٧ منه على أن " يستحق معاش الشيخوخة عند بلوغ المؤمن عليه سن الستين ، ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على إقراح مجلس الإدارة تحديد سن أقل لإستحقاق المعاش فى أحوال خاصة " ثم نصت المادة ٧٩ على أنه إستثناء من أحكام المادة ٧٧ يجوز للمؤمن عليه الذى بلغ الخمسين من عمره وللمؤمن عليها التى بلغت سن الخامسة والأربعين طلب صرف المعاش بشرط أن تكون مدة الإشتراك فى التأمين ٢٤٠ شهراً على الأقل ، و يخفض المعاش فى هذه الحالة بنسبة تختلف تبعاً للسن وفقاً لما يأتى ... ١٠٪ من قيمة المعاش متى بلغت سن المؤمن عليه أو المؤمن عليها الواحدة والخمسين حتى سن الخامسة والخمسين ... " كما نصت المادة ٨٠ على أنه مع مراعاة أحكام المادتين ٧٦ ، ٩١ من هذا القانون يربط معاش الشيخوخة بواقع ٢٪ من متوسط الأجر الشهري للمؤمن عليه عن كل سنة إشتراك فى التأمين بحد أقصى قدره ٧٥٪ من ذلك المتوسط ... " ، وإذ كانت المادة ٩١ من الفصل الأول من الباب الثامن للقانون فى إستحقاق المعاشات بوجه عام قد نصت على أن يكون الحد الأقصى للمعاشات التى تمنح وفقاً لأحكام هذا القانون مائة جنيه شهرياً كما يكون الحد الأدنى لمعاش المؤمن عليه ٣٦٠ قرشاً شهرياً ، و تربط معاشات المستحقين بحد أدنى

قنره ٥٠٠ ملجم لكل منهم بشرط ألا يجاوز مجموع معاشاتهم معاش المؤمن عليه " ونصت بعد تعديلها بموجب القرار بالقانون رقم ٦٣ سنة ١٩٧١ على أنه " يجب ألا يجاوز الحد الأقصى للمعاش في الشهر ما يلي . من يتقاضون أجوراً تبلغ أو تزيد عن ٢٠٠٠ ج سنوياً ١١٠ ج بالي المتضمنين ١٠٠ ج ويكون الحد الأدنى لمعاش المؤمن عليه ٣٦٠ قرشاً شهرياً و تربط معاشات المستحقين بحد أدنى قنره ٥٠٠ ملجم لكل منهم بشرط ألا يجاوز مجموع معاشاتهم معاش المؤمن عليه - و كان الحكم المطعون فيه قد ألقم قضاءه على أن المطعون ضده - المؤمن عليه - و الذي بلغت سنه الواحدة و الخمسين في نوفمبر ١٩٦٩ و تجاوزت مدة إشراكه في التأمين حينئذ ٢٤٠ شهراً يتحدد معاشه المستحق بإعطاء بتسويته طبقاً للمواد ٧٦ ، ٧٧ ، ٨٠ ، من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بحيث يحفظ هذا المعاش بنسبة ١٠ ٪ منه على الأساس السابق و أنه إذ تبين أن المعاش الذي تمت تسويته وفق ذلك قد تجاوز الحد الأقصى للمعاش الشهري على ما هو منصوص عليه بالمادة ٩١ من هذا القانون فإنه يتعين النزول بمقداره إلى الحد المبين بالمادة المشار إليها و بالتطبيق لحكمها قبل و بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ حسب الفترة الزمنية التي يعامل بها المؤمن عليه . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٤٥ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ١١٥ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١

- النص في المادة ١/٦ من مواد إصدار قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - قبل تعديله بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ - على أن " يكون للمؤمن عليه الحق في الإستمرار في العمل - أو الإلتحاق بعمل جديد بعد سن الستين متى كان قادراً على أدائه إذا كان من شأن ذلك إستكمال مدد الإشتراك الفعلية الموجبة للإستحقاق في المعاش ، و لا يسرى حكم هذه الفقرة بعد آخر ديسمبر سنة ١٩٧٦ " . يدل على أن إستمرار المؤمن عليه في عمله منوط بإفصاحه عن رغبته في ذلك بقصد إستكمال مدد الإشتراك الموجبة لإستحقاق المعاش . و لما كان الثابت في الدعوى أن الطاعن لم يفصح عن هذه الرغبة إستعمالاً للحق المقرر له على الطاعة السالفة الذكر ، و كان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر ولغني برفض الدعوى ، فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس - من المقرر أن منشأ حق العامل في المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة ليس هو عقد العمل بل قانون التأمينات الإجتماعية الذي رتب هذا الحق و نظم أحكامه ، و من ثم فإن نزول العامل عن حقه في الإستمرار في العمل لإستكمال مدد الإشتراك الموجبة لإستحقاق المعاش و إيشاره صرف تعويض الدفعة الواحدة لا يتضمن مصالحة أو إبراء في حكم الفقرة الثالثة من المادة السادسة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

الطعن رقم ٩٥٧ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٩١٨ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٤

مؤدى نص المادتين الأولى والخامسة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٤ ، أن المشرع رفع الحد الأدنى للمعاش و من أول مايو سنة ١٩٧٤ و هو تاريخ نفاذ أحكام هذا القانون سواء بالنسبة للمنتفع صاحب الحق فى المعاش أو المستحقين عنه إذ من المقرر قانوناً أن لا تسرى أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها و أن كان من حق السلطة التشريعية فى غير المواد الجنائية و لإعتبارات من العدالة والمصلحة العامة تستقل هى بتقدير مبرراتها و دوافعها أن تجرى تطبيق حكم قانون معين على الوقائع السابقة على تاريخ نفاذه بنص صريح فيه لا يجوز التحدى بقصد الشارع من القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٤ إزاء ما نصت عليه المادة الخامسة فيه على العمل بأحكامه اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٧٤ لأنه متى كان النص صريحاً جلياً فلا محل للخروج عليه أو تأويله بدعوى البحث عن قصد الشارع منه لأن محل هذا البحث إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه . و إذ قضى الحكم المطعون فيه بفساد أحكام القانون المشار إليه بأثر رجعى على واقعة وفاة مورث المطعون ضده و السابقة على تاريخ نفاذ ذلك القانون و دون نص صريح فيه و سوى معاش المورث بسنة جنيهاً و رفع معاش المطعون ضده و الدال على المعامل المتوفى - إلى مبلغ جنيهاً فإنه يكون قد خالف القانون و أخطأ فى تطبيقه .

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣٠٠ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١٦

تنص المادة ٨١ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بعد تعديلها بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ على أنه " إذا إنتهت خدمة المؤمن عليه لأحد الأسباب التالية صرف له تعويض المدفوعة الواحدة طبقاً للقواعد و النسب الآتية من كل سنة من سنوات الإشتراك فى التأمين " أ ... ب " فى حالة خروج المؤمن عليه نهائياً من نطاق تطبيق هذا القانون و كانت مدة الإشتراك تقل عن ٢٤٠ شهراً أو فى حالة مفارقة البلاد نهائياً أو الهجرة يكون التعويض وفقاً للنسب الآتية ... و تحدد حالات خروج المؤمن عليه نهائياً من نطاق تطبيق هذا القانون بقرار يصدر من وزير العمل بناء على إقتراح مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية . " و كان وزير العمل قد أصدر بموجب هذا التفويض القرارات أرقام ٢٢ لسنة ١٩٦٩ ، ٧ ، ١١٧ لسنة ١٩٧٠ بتحديد حالات الخروج النهائي من نطاق تطبيق القانون و التى تجيز للمؤمن عليه صرف تعويضات المدفوعة الواحدة وفقاً لأحكام المادة ٨١ المذكورة ، مما يبين معه أن تحديد هذه الحالات إنما ورد فى قرارات وزير العمل على سبيل الحصر و ذلك بالاستناد إلى تفويض من القانون ذاته ، و هو ما لا يجوز معه إضافة حالات أخرى إليها . لما كان ذلك وكانت إستقالة المطعون ضده للعمل باغماض لا تعد من الحالات الواردة حظراً فإنها لا تعتبر خروجاً نهائياً

من نطاق تطبيق قانون التأمينات الإجتماعية تجيز صرف تعويض الدفعة الواحدة و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فسي قضائه على أن إستقالة المطعون ضده من خدمة القطاع العام في ١٠/٧/١٩٧٣ وإستقاله بمجهة الخامه للمنظمة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ تعد خروجاً نهائياً من نطاق تطبيق قانون التأمينات الإجتماعية و أنه يحق له بالتالي تقاضي تعويض الدفعة الواحدة في غير حالته المقررة ، فإنه يكون قد خالف القانون و أخطأ في تطبيقه .

الطعن رقم ١١١٦ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٦١٠ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٤

مفاد نص المادة السادسة من مواد إصدار قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - قبل تعديلها بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ أن الأصل هو إنتهاء خدمة العامل ببلوغه من الستين و إستثناء من هذا الأصل يحق له متابعة عمله بعد بلوغ هذه السن إذا كان قادراً على القيام بأعباء وظيفته وقت بلوغها لكي يستكمل مدد الإشتراك الفعلية التي ترتب إستحقاقه للمعاش ، و لم يرسم المشرع طريقاً معيناً للطبقت من القدرة الصحية منوط الإستمرار في العمل إذ جاء نص المادة السادسة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار إليها علواً من تحديد أى طريق معين لإثبات تلك القدرة في هذه الحالة ، و لا يبرر من هذا النظر أن المادة ٨١ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ و قرار وزير الشؤون الإجتماعية و العمل رقم ١٧٠ لسنة ١٩٦٠ قد بينا طريقة إثبات عجز العامل عن تأدية عمله وإجراءاته أمام لجنة التحكيم الطبي المشكلة لهذا الغرض ، لأن ذلك كله لا يعدو أن يكون تقريراً لقواعد تنظيمية للتيسير على العامل في إقتضاء حقوقه و لا يجرمه من حقه الأصلي في الإلتجاء إلى القضاء إذا لم يرغب في التحكيم .

الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ١٦٣ بتاريخ ١٩٧٩/٤/٢١

تنص الفقرة الأولى من المادة ٦٣ لسنة ١٩٤٤ معدلة بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٧١ على أنه " مع عدم الإخلال بأحكام المواد ٨٠ ، ٨١ ، ٨٤ تدخل المدة السابقة لإشراك المؤمن عليه في هذا التأمين والتي يستحق عنها مكافأة وفقاً لقانون العمل ضمن مدة الإشتراك في هذا التأمين و يحسب عنها معاش ... " وتجري مذكرتها التفسيرية بأن المدد السابقة هي تلك التي قضتها العامل في خدمة صاحب العمل قبل تاريخ إشتراكه في الهيئة و تحسب هذه المدد في المعاش بالنسبة للعامل الموجودين بالخدمة لدى صاحب العمل عند بدء إشتراكه في التأمين و أن يكون تمويلها من المبالغ التي تؤدي في مقابل مكافأة نهاية الخدمة المستحقة من تلك المدد المحسوبة وفقاً لقانون العمل و على أساس الأجر الأخير عند ترك الخدمة و يشترط لأحتساب مدة الحرية السابقة في المعاش وفقاً لأحكام القانون و يستفاد من ذلك أن المدة السابقة لأشراك

المؤمن عليه في التأمين والتي يستحق عنها مكافأة وفقاً لأحكام قانون العمل تدخل في حساب مدد الإشتراك المرجبة للإمتحان في المعاش المنصوص عليها في تلك المادة

الطعن رقم ١١٧٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١٢٦ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١

نص المشرع على أن تكون الإستمارة رقم ٩ من بين المستندات المطلوب تقديمها مع طلب صرف المعاش أو التعويض تيسيراً للإجراءات لم يطعيا من هذه الإستمارة أن تكون إجراء شكلياً بحتاً ، لمعى ثبت إخطار الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية بالبيانات التي تتضمنها الإستمارة و الكفيلة بتقدير المعاش أو التعويض بما يتحقق به علم الهيئة فإنه ينتج أثره .

الطعن رقم ٩٤١ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٨٦٣ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٢

مفاد نص المادة ٥/١٢ من قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن المشرع جرى على قاعدة معينة في إحتساب أيام العمل - لمن يقاضون أجرهم بغير الشهر - بسعة و عشرين يوماً توحيداً للأساس الذى يجرى عليه تحديد الأجر الشهري بالنسبة لهم . لما كان ذلك ، و كانت المادة ٧٦ من القانون المذكور قد أوجبت أن تربط المعاشات مستحقها على أساس متوسط الأجر الشهري الذى سدد عنه الإشتراك خلال السنتين الأخيرتين أو مدة الإشتراك في التأمين أن قلت عن ذلك ، فإنه ينهض حساب الأجر المذكور على الأساس الوارد في المادة ٥/١٢ من القانون المذكور باعتباره أجر ستة وعشرين يوماً .

الطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٧٦٧ بتاريخ ١٩٨٠/٦/١٤

النص في المادة ٨٥ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أن " ... تدخل المدة السابقة لإشتراك المؤمن عليه في هذا التأمين والتي يستحق عنها المكافأة وفقاً لقانون العمل ضمن مدة الإشتراك في هذا التأمين و يحسب عنها المعاش بواقع ١ ٪ من متوسط الأجر الشهري المشار إليه في المادة ٧٦ عن كل سنة من سنوات تلك المدة السابقة ... و يجوز للمؤمن عليه أن يطلب حساب المعاش عن المدة السابقة المشار إليها أو جزء منها بواقع ٢ ٪ من متوسط الأجر الشهري بشرط أن يؤدي إلى الهيئة مبالغ تحسب وفقاً للجدول رقم ٥ المرفق " ، مفاده أن المشرع تلميا مصلحة المؤمن عليه بتقرير حقه في طلب حساب معاش المدة السابقة لإشتراكه في التأمين التي يستحق عنها المكافأة وفقاً لقانون العمل و ذلك بواقع ٢ ٪ من متوسط الأجر الشهري الذى ألغى عنه بدلاً من ١ ٪ من هذا المتوسط لتمكينه من زيادة المعاش الذى تقرر أصلاً لكافة الحماية الاقتصادية له والمستحقين عنه بتوفير شفقات معيشته عند بلوغه سن التقاعد و معيشتهم بعد وفاته فمنحه المشرع حق تقديم ذلك الطلب إذ رأى أنه يحقق مصلحة له ، و لما كان المعاش لا يوتكن في أساسه على رباط عقدي بين المؤمن عليه و الهيئة العامة

للتأمينات الإجتماعية و إنما تحدده أحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذى فرضه و ليس فى هذه الأحكام و لا فى القانون العام ما يحول دون عدول المؤمن عليه طلب حساب ذلك المعاش بواقع ٢٪ من متوسط الأجر الشهري المشار إليه و إسراده ما دفعه من هذا الخصوص . يبريد هذا النظر أن المشرع استحدث حكماً مغايراً فى قانون التأمين الإجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بأن منع الفقرة الأخيرة من المادة ٤١ منه المؤمن عليه من العدول عن طلب ضم المدد أو حسابها أو الإشتراك عنها مما يؤذن بتحويل فى السياسة التشريعية من إطلاق حقه فى العدول إلى حظر هذا الحق و تعميم الحظر وجعله شاملاً . لما كان ذلك ، و كان الثابت فى الدعوى أن المطعون ضده قدم فى ٢٩ من مارس سنة ١٩٦٨ طلب حساب المعاش المستحق له عن المدة السابقة على أول إبريل سنة ١٩٥٦ - و هى السابقة لإشراكه فى التأمين التى يستحق عنها مكافأة وفقاً لقانون العمل بواقع ٢ ٪ من متوسط الأجر الشهري المنوه عنه بدلاً من ١ ٪ منه و بدأ سداد الأقساط المستحقة فى هذا الشأن إعتباراً من إبريل سنة ١٩٦٨ لم يتضح له أن ذلك الطلب لن يؤدي إلى زيادة معاشه ، فإنه يحق له العدول عن طلبه و إسراده الأقساط المدفوعة بصده .

الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٣٨٠ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٣

حق العامل فى المعاش قبل الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية منشؤه القانون ، ذلك لأن القانون وحده هو الذى ينظم المستحقين فى المعاش و شروط إستحقاقهم و كانت الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية مجبرة بالوفاء بالالتزامات المقررة فى القانون بالنسبة لمن تسرى عليهم أحكامه حتى و لو لم يقيم صاحب العمل بالإشتراك عنهم لدى الهيئة " مادة ١١٣ من القانون " و كان التأمين فى الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية وفقاً للقانون إلزامياً بالنسبة لجميع أصحاب الأعمال و العاملين لديهم [المادة ٤ من القانون] و البناء على ذلك فإن أحكام القانون المذكور إنما يصلق بالنظام العام بما لا يسوغ معه القول بإمكان تحلل أى من الهيئة العامة للتأمينات أو أصحاب الأعمال أو العمال الخاضعين لأحكام القانون من الإلتزامات التى فرضها القانون عليهم .

الطعن رقم ١٤٣١ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٤٨٤ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٥

إذ كان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ بصديل بعض أحكام قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد نص فى المادة الرابعة منه على أن " يرفع معاش المعجز و الشيخوخة و الوفاء بنسبة ١٠٪ وذلك بالنسبة لأصحاب المعاشات الذين إنتهت خدمتهم قبل العمل بهذا القانون و المستحقين عنهم مع مراعاة الحد الأقصى المنصوص عليه فى المادة ٩١ " ، و كانت عبارة معاش المعجز و الشيخوخة

والوفاء قد وردت في هذا النص بصفة عامة ومطلقة لتشمل معاش الوفاة سواء أكانت الوفاة طبيعية أم ناشئة عن إصابة عجل ، فإن القول بقصر مدلول هذه العبارة على معاش الوفاة الطبيعية وإستبعاد معاش الوفاة بسبب إصابة عمل من زيادة المعاش يكون تقييداً مطلقاً للنص وتخصيصاً لعمومه بغير تخصص وهو ما لا يجوز لأنه متى كان النص عاماً وصريحاً في الدلالة على المراد منه فلا محل لتقييده أو تأويله بمقولة الإستبعاد بقصد الشارع أو الرجوع إلى ما يراد في شأنه بالذكر الإيضاحية لمشروع القانون .

الطعن رقم ٩٨١ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ١٤٢ بتاريخ ١٧/٥/١٩٨٠

— تنص المادة ٨٥ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المنطبق على واقعة الدهوى على أنه " تدخل المدة السابقة لإشتراك المؤمن عليه في هذا التأمين والتي يستحق عنها مكافأة وفقاً لقانون العمل ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين ويحسب عنها معاش " . مما مفاده أنه يشترط في مدة الخدمة السابقة حتى تدخل في حساب المعاش أن تكون مما يستحق عنها مكافأة وفقاً لقانون العمل .

— إذ كانت مدة اشتراك المطعون ضده — و هو سائق سيارة خاصة — في التأمين من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ حتى تقاعده في ١٠/٣/١٩٧٥ تقل عن المدة الموجبة لإستحقاق المعاش فإن ادعواه تكون قائمة على غير أساس ويعني رفضها، ولا يغير منه هذه النتيجة أن الهيئة تقاضت إشتراكات عن مدة خدمته التي قضاها في ظل قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ذلك أنه من المقرر — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — أن قيام الهيئة بتقاضى الإشتراكات عن أحد العمال في الأحوال المحددة بقوانين التأمينات الاجتماعية لا ينشئ للعامل حقاً له أحكام هذه القوانين .

للطعن رقم ١٥٣٣ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٢٤٧ بتاريخ ١٤/١٢/١٩٨٠

إستقر قضاء هذه المحكمة على أن قانون التأمينات الاجتماعية هو وحده الذي ينظم حالات المستحقين للمعاش ومدى إستحقاقهم فيه باعتبار أن أحكام قانون التأمينات الاجتماعية في هذا الخصوص إنما تتعلق بالنظام العام فلا يصح أن يجري إتفاق في شأنها. لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وقضى بعدم قبول إستئناف الطاعة بمقولة أن ما قرره مجلسه بجلسته ٨/٤/١٩٧٦ أمام محكمة الدرجة الأولى من أن الهيئة لا تمنع في تسوية مستحققات المطعون ضده حسب الحكم الذي سيصدر في الدعوى يعتبر قبولاً للحكم يمنع من الطعن فيه وفقاً للمادة ٢١١ من قانون المرافعات وصادر بذلك حق المستأنفة في الإستئناف فإنه يكون قد خالف القانون وأعطى في تطبيقه بما يوجب نقضه .

الطعن رقم ١٨١٢ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٧٧٢ بتاريخ ١٩٨٠/٦/١٤

أحل المشرع نظام تأمين الشيخوخة محل نظام مكافأة نهاية الخدمة إعتبار من تاريخ العمل بالقانون ١٤٣ لسنة ١٩٦١ المعدل للقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ فى ١/١/١٩٦٢ وأصبح الإلتزام بأداء معاش العمال واقعاً على عاتق الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية دون صاحب العمل بعد هذا التاريخ .

الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٨١٠ بتاريخ ١٩٨١/٦/١٤

مفاد نص المادة ٩٧ من قانون التأمينات الإجتماعية الوارد بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذى يحكم واقعة الدعوى - أن إزوة المؤمن عليه أو صاحب المعاش لا يستحقون شيئاً فيه عند وجود الوالدين المستحقين فى المعاش أو أحدهما وذلك حالة عدم وجود أرملة أو زوج مستحق لما كان ما تقدم وكان الثابت من مدونات الحكم الابتدائى أن المطعون ضدها وألدة المتوفى - تستحق فى معاشه - وأنه لم يكن للمتوفى أرملة - فإن أخته ... المشمول بوصاية المطعون ضدها لا تستحق شيئاً فى هذا المعاش و إذ قضى -الحكم المطعون فيه للمطعون ضدها عن نفسها و بصفتها وصية على القاصر ... بكامل المعاش فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١١٧٢ بتاريخ ١٩٨١/٤/١٩

- مفاد نص المادة ٨٥/١ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذى يحكم واقعة الدعوى - أن معاش الوفاة يستحق بصفة إستثنائية بعد إنتهاء خدمة المؤمن عليه إذا حدثت وفاته خلال فترة تعطله بشرط ألا تتجاوز هذه الفترة سنة من تاريخ التعطل عن العمل و إذ كان ذلك وكان لفظ التعويض قد جاء فى هذا النص عاماً و مطلقاً بما يحمل على معنى عدم إلتحاق المؤمن عليه بعمل آخر ، فإنه لا يجوز تخصيص هذا المعنى أو تقييده بالربط فيما بينه و بين أحكام توظيف و تخديم العاطلين المنصوص عليها فى الفصل الثالث من الباب الأول من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أو أحكام الباب السادس من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ و كان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر و قضى بأحقية المطعون ضدها الأولى عن نفسها و بصفتها معاش الوفاة تأسيساً على أن وفاة مورثها المؤمن عليه حدثت فى ١٩٧١/٥/٦ خلال سنة من تاريخ تعطله عن العمل بعد إنتهاء خدمته لدى المطعون ضده الثانى فى ١٩٧١/٥/٢ فإنه لا يكون قد خالف القانون .

- مفاد نص المادة ٨٧ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أنه يشترط لإستحقاق المؤمن عليه أو المستحق عنه مبلغ التأمين الإضافى أن يحدث المعجز أو تقع الوفاة أثناء خدمة المؤمن عليه .

- مؤدى الفقرة الأولى من المادة ١١٠ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن منحة الوفاة هذه لا تستحق إلا بسبب وفاة صاحب المعاش ، و المقصود بصاحب المعاش هو من ربط له معاش وفقاً لأحكام القانون .

الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ١/٢٥/١٩٨١
مفاد نص القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ سواء قبل أو بعد تعديله بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ أن المشرع فرق بين المدة السابقة لإشراك المؤمن عليه فى التأمين و التى يستحق عنها مكافأة وفقاً لقانون العمل و بين مدة الإشراك فى التأمين و جعل لكل منهما حساباً مغايراً فى تقدير المعاش ، و إذ خالف الحكم هذا النظر و حدد المعاش المقضى به بنسبة ٢٪ من متوسط الأجر الشهري دون تفرقة بين المدة السابقة لإشراك المؤمن عليه فى التأمين و التى يستحق عنها مكافأة وفقاً لقانون العمل و بين مدة الإشراك فى التأمين فإنه يكون قد أعطى فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٨١٤ بتاريخ ٦/١٤/١٩٨١
مفاد نص المادتين ٨٥ و ٧٥ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن رب العمل هو الملزم قبل هيئة التأمينات الإجتماعية بأداء مكافأة نهاية الخدمة كاملة عن مدة خدمة العامل السابقة على سريان القانون ١٤٣ لسنة ١٩٦١ - الذى جعل التأمين إجبارياً لدى الهيئة - و هى التى تلزم قبل العامل - أو المستحقين عنه بأداء المعاش المستحق و لو لم يتم صاحب العمل بأداء مبلغ المكافأة المذكور إليها و لها فى هذه الحالة حق الرجوع عليه بما لم يوف به من مكافأة مستحقة للعامل قياساً على حالة عدم سدادته لإشراكات التأمين

الطعن رقم ٦٣١ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٤٣٧ بتاريخ ٤/٢٦/١٩٨٢
إن النص فى المادة ١١٣ من قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بأن " تلزم الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية بالوفاء بالتزاماتها المقررة كاملة بالنسبة لمن تسرى عليهم أحكام هذا القانون و لو لم يتم صاحب العمل بالإشراك عنهم فى الهيئة ... " و فى المادة الثالثة من مواد إصدار القانون المذكور بأن " تسرى أحكام القانون الموافق على المستحقين للمعاملين بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ... " مفاده أن حق العامل فى المعاش قبل الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية مصدره القانون لأنه وحده هو الذى ينظم المستحقين فى المعاش و شروط إستحقاقهم ، و أن الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية لا تجبر على الوفاء بالتزاماتها المقررة فى القانون إلا بالنسبة لمن تسرى عليهم أحكامه .

الطعن رقم ٧٢٥ لسنة ٤١ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٣١ بتاريخ ١٩٨٣/٤/٢٤

- إستقر قضاء محكمة النقض على أن القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ الصادر فى ١٩٦٩/١/٩ يتضمن النص فى مادته الأولى على أن يستبدل بنص المادة السادسة من القانون رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الإجتماعية النص التالى " " هو قانون تفسىرى كشف عن قصد المشرع من المادة السادسة من القانون رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ المشار إليه منذ تقييدها و هو أن يستمر المؤمن عليه فى العمل أو أن يلحق بعمل جديد بعد من الستين متى كان قادراً على أدائه حتى يستكمل المدة الموجبة لإستحقاق المعاش وقدرها مائة وثمانون شهراً و أن هذه المدة لا تنصرف إلى مدد الإشتراك الفعلية فى التأمين وحدها بل تدخل فى حسابها مدة الخدمة السابقة على إشتراك المؤمن عليه فى التأمين .

- لما كان مفاد نص المادة ٥٧ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ سنة ١٩٥٩ المادة ٧٧ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ أن إشتراك العامل فى تأمين الشيخوخة يتوقف بحسب الأصل بمجرد بلوغه من الستين ، و كان ما أجازته المادة ٧١ مكرراً "ب" من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ سنة ١٩٥٩ المضافة بالقانون رقم ١٤٣ سنة ١٩٦١ ، و المادة ٦/١ من القانون رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ المشار إليه من إستمرار المؤمن عليه فى العمل أو إنتحاقه بعمل جديد بعد من الستين متى كان قادراً على أدائه مشروطاً - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بأن يكون من شأن ذلك إستكمال مدد الإشتراك الموجبة لإستحقاق المعاش بحيث إذا اكتملت هذه المدد لا يحق للمؤمن عليه الذى بلغ من الستين أن يطلب الإستمرار فى عمله أو الإنتحاق بعمل جديد بعدما إنتفاء الحصول على معاش أكبر ، و لذلك نصت هاتان المادتان على أن حكمهما لا يسرى بعد آخر ديسمبر سنة ١٩٧٦ لأن فى هذا التاريخ يكون كل مؤمن عليه إشتراك فى التأمين منذ صدور القانون رقم ٤١٩ سنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين و الآخر للإدخار للمعاش وهو أول تشريع للتأمينات الإجتماعية فى مصر قد إستكمل تلك المدد و إستحق بذلك الحد الأدنى للمعاش فلا يكون هناك ميرر لإستمراره فى العمل أو إنتحاقه بعمل جديد بعد من الستين و لو كان قصد الشارع إتاحة الفرصة للحصول على معاش أكبر لما حدد ذلك الأجل و لجعل سريان كل من النصين مطلقاً من كل قيد ، لما كان ذلك و كان الثابت فى الدعوى أن مدة خدمة الطاعن تجاوزت الخمسة عشر عاماً و إستوفى مدد الإشتراك اللازمة لإستحقاق المعاش فلا يحق له طلب الإستمرار فى العمل بعد بلوغه من الستين إستناداً إلى نص المادة السادسة من قانون التأمينات الإجتماعية .

الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٨٥٥ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٨٣

يدل نص المادة ٩٦ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أن المشرع حرص لإعتبارات من المصلحة العامة هي ملائمة إستقرار الأوضاع التى تنشأ عن إنتهاء الخدمة والموالية إلى تحديد المراكز القانونية لكل من المهنة وأصحاب الشأن على حد سواء أن يقرر تقادماً من نوع خاص مدته سنتان يتمتع بعدها المنازعة فى قيمة المعاش أو التعويض و جعل معاد هذا التقادم لا يبدأ بالنسبة للمعاش إلا من تاريخ الإخطار بربطه بصفة نهائية .

الطعن رقم ٩٢٥ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٢٧٧ بتاريخ ٢٣/٥/١٩٨٣

تنص المادة ١٤ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الإجتماعى - الذى يحكم واقعة الدعوى - على أنه " إذا تولى المؤمن عليه أو صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق فى تقاضى معاش وفقاً للأئصة والأحكام المقررة بالجدول رقم [٣] المرافق من أول الشهر الذى حدثت فيه الوفاة . ويقصد بالمستحقين الأرملة والطلقة والزوج والأبناء والوالدين والأخوة والأخوات الذين تتوافر فيهم فى تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش شروط الإستحقاق المنصوص عليه فى المواد التالية ... " وقد أورد الجدول رقم ٣ الملحق بهذا القانون فى البند العاشر بياناً بأئصة المستحقين فى المعاش فى حالة وجود والد واحد أو والدين مع عدم وجود أرملة أو زوج مستحق أو أولاده فنص على أن يستحق الوالد أو الوالدان نصف المعاش وأورد البند الثانى عشر المضاف بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بياناً بأئصة المستحقين فى المعاش فى حالة وجود والد أو والدين أو أخ أو أخت أو أكثر مع عدم وجود أرملة أو زوج أو أولاد فنص على أن يستحق الوالد أو الوالدان نصف المعاش بينما يستحق الأخوة والأخوات أئصهم أو كلهم ربعه ، و نصت الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه على أن يسرى حكم البند الثانى عشر المضاف على الحالات التى وقعت قبل تاريخ نشر القانون فى ٣/٥/١٩٨٠ على أن يكون الصرف طبقاً له إعتباراً من هذا التاريخ و مفاد ذلك أنه إذا تولى المؤمن عليه ولم يترك أرملة أو زوجاً أو أولاد يكون نصيب الوالد أو والدين فى المعاش النصف بينما يكون نصيب الأخوة أو الأخوات الربع على ألا يصرف نصيب الأخوة أو الأخوات لهم إلا إعتباراً من ٣/٥/١٩٨٠ .

الطعن رقم ٦٨٥ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٤٥٨ بتاريخ ٢٨/٥/١٩٨٤

مؤدى نص المادة ١٦٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الإجتماعى بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ و المادة ١٩ من القانون الأخير أنه فى حالة إنتهاء خدمة أصحاب

المعاشات قبل العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الإجتماعي في ١٩٧٥/٩/١
تعاد تسوية المعاشات اعتباراً من هذا التاريخ على أساس الأجر الذي سويت عليه من قبل و إذ كان الثابت
في الدعوى أن خدمة مورث المطعون ضدها الأولى لدى المطعون ضدها الثانية إنتهت في ١٩٧٥/٢/٦ في
ظل العمل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الإجتماعية و قبل العمل بقانون التأمين
الإجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٥ ، فإن الأجر الذي يتخذ أساساً لإعادة تسوية معاش
المطعون ضدها الأولى يكون هو ذات الأجر الذي ينص القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على تسوية المعاش
وفقاً له ، لما كان ذلك و كانت الفقرة الأولى من المادة ٧٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تقتضى بأن
ترتب معاشات الشيخوخة و العجز و الوفاة و التأمين الإضافي ضد العجز و الوفاة على أساس متوسط
الأجر الذي مدد عنه الإشتراك خلال السنتين الأخيرتين أو مدة الإشتراك في التأمين أن قلت عن ذلك
فإن إعادة تسوية معاش المطعون ضدها الأولى يتعين أن تجرى على أساس متوسط أجر مورثها خلال السنتين
الأخيرتين من عمله .

الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ١٢٨٤ بتاريخ ١٩٨٤/٥/١٤

تنص المادة ٩٧ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذي يحكم واقعة
الدعوى على أنه " إذا توفي المؤمن عليه أو صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق في تقاضي معاشات
وفقاً للنظمتة و الأحكام المقررة بالجدول رقم " ٣ " المرفق إعتباراً من أول الشهر الذي حدث فيه الوفاة
و يقصد بالمستحقين في المعاش ١ ٢ ٣ ٤ ٥ الوالدان
ويشترط لإستحقاق الوالدة ألا تكون متزوجة من غير والد المتوفى " و أورد الجدول رقم " ٣ " الملحق
بهذا القانون في بنده الثامن بياناً بالمستحقين في المعاش و أنصبتهم في حالة وجود والدين أو أحدهما مع
وجود أرملة أو زوج مستحق تنص على أن يستحق الوالدان أو أحدهما ثلث المعاش .

الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٣٤٥ بتاريخ ١٩٨٤/١/٣٠

- وردت أنواع التأمين الإجباري في المادة الأولى من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين
الإجتماعي المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ - الذي يحكم واقعة الدعوى - على سبيل الحصر إلا أن
لكل نوع من هذه التأمينات مناه و أحكام ، فالهدف من تأمين الشيخوخة و العجز و الوفاة حصول المؤمن
عليه أو المستحقين عنه على معاش أو تعويض حين التقاعد بسبب الشيخوخة أو العجز أو الوفاة بينما
شرح تأمين إصابات العمل لمواجهة أخطاء العمل و تأمين العامل المصاب بإصابة عمل و ذلك بالحصول

على العلاج و تعويض الأجر خلال فترة الإصابة و تعويض العجز المستديم إذا لم يتم الشفاء أو تمويض الأسرة في حالة وفاة المصاب .

- النص في المادة ٤٠ من قانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على إنهاء التأمين ببلوغ المؤمن عليه من الستين ، يخص تأمين الشيخوخة و العجز و الوفاة ، فلا يسرى حكمها على تأمين إصابات العمل الذي وردت أحكامه في الباب الرابع من القانون و خلا من النص على حكم مماثل للمغايرة و التمايز بين التأمينين ، فلا يجوز الربط بينهما إلا في الحدود التي نص عليها القانون .

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ١٩٧٧ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٣

لما كان مؤدى نص المادتين ١/١ و ١٨ من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن التأمين الإجتماعي على أصحاب الأعمال و من في حكمهم أنه بالنسبة لأصحاب الأعمال و من حكمهم يشترط لإستحقاق معاش العجز أو الوفاة تحقق العجز الكامل أو حدوث الوفاة قبل بلوغ المؤمن عليه من الخامسة و الستين و أن يحدث العجز أو تقع الوفاة أثناء مباشرة نشاطه أو خلال سنة على الأكثر من تاريخ انتهاء نشاطه و أن تكون مدة إشتراكه في التأمين ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة على الأقل ، و أن العجز الكامل في مفهوم هذا القانون هو الذي يفقد المؤمن عليه القدرة كلية و بصفة دائمة على أداء أى مهنة أو نشاط يرتزق منه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائي الذي قضى للمطعون ضده بمعاش العجز الكامل على أساس أن المذكور لا يستطيع مزاوله مهنة القيادة بسبب إصابته بفقد إحصار العين اليسرى بانفصال شبكي و بضعف إحصار العين اليمنى ، دون أن يعنى يبحث ما إذا كان من شأن هذه الإصابة أن تحول بين المطعون ضده و بين أداء أى مهنة أو نشاط آخر غير مهنة القيادة يكون قد شابه القصور في التسيب بما يوجب نطقه .

الطعن رقم ١٥١٣ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ١٢٥٤ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٣٠

مؤدى نصوص المواد ١٢ ، ٧٦ ، ٨٢ المعدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٠ ، ٨٣ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٣ لسنة ٦٤ بإصدار قانون التأمينات الإجتماعية - الذي يحكم واقعة الدعوى أن معاش العجز المستديم يربط على أساس متوسط الأجر الشهري الذي سدد عنه الإشتراك خلال الستين الأخيرين من خدمة المؤمن عليه أو مدة الإشتراك في التأمين أن قلت عن ذلك .

الطعن رقم ٧١ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٧٩٦ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٠

لما كان المشرع قد أورد في الباب الرابع من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الإجتماعية الأحكام المنظمة لتأمين إصابات العمل ، و حدد في الباب السابع من

ذات القانون الأحكام الخاصة بتأمين الشيخوخة والعجز والوفاء والتأمين الإضافي ضد المعجز والوفاء و رخص في المادتين ٧١ ، ١٦٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الإجتماعي المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ لأصحاب المعاشات الذين إنتهت خدمتهم قبل يوم ١٩٧٥/٩/١ أو المستحقين عنهم الجمع بين معاش الإصابة والمعاش المنصوص عليه في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء بما لا يجاوز أجر تسوية المعاش أو الأجر الأكبر الذي سوى على أساسه أى المعاشين وربما لا يجاوز الحد الأقصى المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة " ٢٠ " بالنسبة لجموع المعاشات المستحقة عن الأجر الأساسى ، على أن يقدموا طلباً بالجمع بين المعاشين في ميعاد أقصاه يوم ١٩٨٢/١٢/٣١ ويتم صرف الفروق اعتباراً من أول الشهر التالى لتاريخ تقديم الطلب وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد قضى للمطعون ضدهم معاش الإصابة ومعاش المعجز اعتباراً من ١٩٧٥/٩/١ دون أن يبين سنداً فى ذلك من أحكام القانون ، و مدى توافر شروط إستحقاق كل من المعاشين فى حقهم وأحققتهم فى الجمع بينهما ، لأنه يكون قد شابه القصور فى السبب .

الطعن رقم ٧٨٠ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٨٠٠ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٠

مؤدى نص المواد ١/٣٤ ، ١٧٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الإجتماعي المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ و المادة ١/٧ ، ٢ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ أنه يحق لأصحاب المعاشات ممن إنتهت خدمتهم قبل يوم ١٩٧٥/٩/١ أو ممن تركوا الخدمة حتى يوم ١٩٨٠/٥/٤ حساب أى عدد من السنوات التى قضاها فى أى عمل أو نشاط بعد سن العشرين ضمن مدة إشتراكهم فى التأمين إذا قدموا إلى الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية طلباً بذلك فى موعد أقصاه ١٩٨٢/١٢/٣١ وأدوا المبالغ المبينة بالجدول رقم " ٤ " المرفق للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه دفعة واحدة نقداً خلال فترة إبداء الرخصة أو بالتقسيط لمدة خمس سنوات تحصل ابتداء من تاريخ إستحقاق الزيادة فى المعاش .

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٤١٩ بتاريخ ١٩٨٥/٣/١٨

لما كان مناط إستحقاق المؤمن عليه للتأمين الإضافى والزيادة فى المعاش طبقاً للمواد ١٨ بند ٥١٠ ، ٥٢ ، ١١٧/١ من قانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ أن تكون خدمة المؤمن عليه قد إنتهت بسبب عجزه المستديم وكان الشاغل فى الأوراق أن الطاعنة أنكرت فى مذكرتها الختامية التى قدمت إلى محكمة الإستئناف تحقق هذا الشرط بصدد علاقة العمل بين المطعون ضده الأول و المطعون ضده الثانى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائى فى

قضاة للمطعون ضده الأول بالتعويض الإجمالي و الزيادة في المعاش دون أن يرد على هذا الدفاع رغم أنه دفاع جوهري و من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى يكون فضلاً عن مخالفة القانون مشوباً بالقصور فى التسبيب .

الطعن رقم ٧٤٧ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٤٧٢ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٥

مؤدى نص المادتين ١/٣٤ ، ١٧٠ من قانون التأمين الإجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بعد تعديله بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ أن المؤمن عليهم من غير أصحاب المعاشات هم الحق فى طلب حساب المدة التى قضوها فى أى عمل أو نشاط بعد سن العشرين ضمن مدة إشتراكهم فى التأمين إذا إنتهت خدمتهم قبل العمل بقانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فى ١/٩/١٩٧٥ واستحقوا مكافأة عن مدة عملهم ،و كان مجموع المدة المراد ضمها إلى المدة التى إستحققت منها المكافأة تعطىهم الحق فى المعاش وفقاً للقانون الذى إنتهت خدمتهم فى ظله على أن يردوا هذه المكافأة و يؤدوا المبالغ التى نص عليها القانون إلى الجهة المزمرة بصرف المعاش ، أو كانوا موجودين بالخدمة فى تاريخ العمل بقانون التأمين الإجتماعى المشار إليه فى إحدى الهيئات العامة أو المؤسسات العامة و عوملوا بأحد قوانين التأمين والمعاشات المئدية و إنتهت خدمتهم بسبب نقلهم من تلك الجهات أو تمتهم بأحدى وحدات القطاع العام و صرفوا مكافأة بشرط رد هذه المكافأة و أداء المبالغ التى ينص عليها القانون ، أو كانوا موجودين بالخدمة فى تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فى إحدى وحدات القطاع العام و عوملوا بقانون التأمينات الإجتماعية و صرفوا تعويض الدفعة الواحدة خروجهم من نطاق تطبيق هذا القانون و ردوا هذا التعويض و أدوا المبالغ المئدة آنفاً .

الطعن رقم ٩٨١ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٨٨٩ بتاريخ ١٩٨٥/٦/١٠

مؤدى نص المادة الأولى من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٣ بشأن سريان بعض أحكام قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على بعض أصحاب الأعمال - الذى يحكم واقعة الدعوى - و المادة الثانية من ذات القانون أن سريان أحكام تأمين الشيخوخة و المعجز و الوفاة المقررة بقانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على بعض أصحاب الأعمال منوط بتحقيق الشروط المنصوص عليها فى المادة الأولى من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٣ وحلها دون غيرها و أن الطالب الذى يقدمه المؤمن عليه إلى الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية بناء على نص الفقرة الثانية من المادة التالية من هذا القانون ليس شرطاً لسريان أحكام التأمين و إنما هو مجرد وسيلة لإخطار الهيئة ببعض البيانات الخاصة بالمؤمن عليه و بالفترة التى يختارها لأداء الاشتراكات و حساب المستحقات التأمينية على أساسها فإذا

استوفي المؤمن عليه من أصحاب الأعمال الشروط المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون و قدم الطلب إلى الهيئة متضمناً الفئدة التي إختارها ، و كانت هذه الفئة داخله في نطاق الحدين الأدنى و الأقصى المنصوص عليهما في الجدول رقم " ١ " المرفق بالقانون تعين ممداد الإشراكات و صرف المستحقات التأمينية وفقاً لها ، و إذ لم يقدم هذا الطلب حسب الإشراكات وفقاً للفئة الدنيا و صرفت المستحقات طبقاً للمادة ١١٣ من قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ التي أحالت إليها المادة ١٦ من القانون ٦١ لسنة ١٩٧٣ و يكون من حق الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية أن ترجع على المؤمن عليه أو ورثته بجميع الإشراكات المقررة و فوائد تأخيرها

الطعن رقم ٢٣٩٢ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٦٤٤ بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٢

— لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة — أن النص في المادة ٧٧ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ — الذي بدأ التأمين على المطعون ضده في ظل أحكامه — على أن يستحق معاش الشبوحنة عند بلوغ المؤمن عليه سن الستين مفاده أن إشراك العامل في تأمين الشبوحنة يتوقف بحسب الأصل بمجرد بلوغه سن الستين و ما أجازته المادة ١/٦ من القانون المذكور من إستمرار المؤمن عليه في العمل أو إلتعاقبه بعمل جديد بعد سن الستين متى كان قادراً على أدائه بعد إستثناء من ذلك الأصل مشروطاً بأن يكون من شأن ذلك إستكمال مدد الإشراكات الموجبة لإستحقاق المعاش ، و لما كان العامل في الحصول على المعاش منقوص بدلاً من تعويض الدفعة الواحدة بعد بلوغه سن الستين بغير إكتمال المدة اللازمة لإستحقاق المعاش و حق صاحب العمل في إنهاء خدمة العامل بعد بلوغه سن الستين دون توافر المدة اللازمة لإستحقاق المعاش بشرط قيامه بأداء الإشراكات عن المدة الباقية لإستكمال التأمين و بالأوضاع و الشروط المقررة في المادة السادسة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المعدلة بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ مقتضاه أن يكون التأمين قد بدأ قبل بلوغ العامل سن الستين .

— لما كان الأصل في قانون التأمين الإجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ و الذي إنتهت خدمة المطعون ضده في ظل أحكامه — و على ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة — أنه إذا بلغ المؤمن عليه في القطاع الخاص سن الستين أو إنتهت خدمته في الحكومة أو القطاع العام ببلوغ سن التقاعد ينتهي إشراكه في تأمين الشبوحنة بحيث لا يجوز له من بعد الإستمرار في التأمين أو تأجيل تسوية معاشه فإذا لم تبلغ مدة إشراكه في التأمين المدة اللازمة لإستحقاق المعاش إستحق تعويض الدفعة الواحدة إلا أنه إستثناء أجاز للمؤمن عليه طبقاً للمادة ١٦٣ من القانون المذكور عدم صرف هذا التعويض و الإستمرار في

العمل و في التأمين حتى تتوافر له مدة إستحقاق المعاش ، إذ ليس المقصود إتاحة فرصة الحصول على معاش أكبر من خلال العمل بعد سن التقاعد و إنما هو فقط إستكمال المدة الموجبة لإستحقاق المعاش .

- لما كان منشأ الحق في تأمين الشيخوخة هو القانون فإنه لا يعتد بقبول هيئة التأمينات الإجتماعية لإشراكات عامل لا يستطيع من أحكامه ، و لا يكسبه هذا القبول حقاً في التمتع بهذا المعاش ، لما كان ذلك و كان الثابت في الدعوى و على ما سجله الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده قد إتفق بالعمل بعد تجاوزه سن الستين مما لا يتطلب إشراكه في تأمين الشيخوخة لأنه يكون بمثابة تأمين يبدأ لأول مرة بعد بلوغه سن الستين و هو ما لا يجوز ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر و أقام قضائه بأحقية المطعون ضده في صرف المعاش و الفروق المالية على قبول الهيئة الطاعة لإشراكه و إفادته من المادتين السادسة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، ١٦٣ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فإنه يكون قد خالف القانون و أعطى في تطبيقه .

الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٩٦ بتاريخ ١٩٨٦/٢/١٠

مؤدى نص المادتين ٢/١٩ ، ٣٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الإجتماعى قبل تعديلهما أنه إذا ما زادت مدة إشراك المؤمن عليه في التأمين عن ست و ثلاثين سنة أو القدر اللازم لإستحقاق الحد الأقصى للمعاش أيهما أكبر ، تحسب السنوات الزائدة التي قضائها في أى عمل أو نشاط بعد سن العشرين و أدى عنها المبالغ المطلوبة ضمن مدة إشراكه في التأمين و يصرف له تعويض من دفعة واحدة بواقع ١٥ ٪ من الأجر السنوى عن كل سنة . و قد أسجل القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الإجتماعى - بهلبن النصين المادتين ٢٦ ، ٣٤ و نص في أولاهما على إستبعاد تلك المدة من المدة التي يصرف عنها تعويض الدفعة الواحدة كما نص في المادة ١٩ على أن يعمل ما تقدم ، فإن ما يثيره الطاعن من بطلان حكم المحكمة لعدم تحديد موضوع النزاع في وثيقة التحكيم لا يكون مستنداً إلى أساس قانونى سليم و لا يعد إفعال الحكم المطعون فيه الرد عليه قصوراً مبطل له . و لما تقدم يمين رفض الطعن .

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٩٧٤ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/١٥

- مؤدى نص المادة ٩٧ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٣ لسنة ٦٤ بإصدار قانون التأمينات الإجتماعية أنه إذا تولى المؤمن عليه أو صاحب المعاش في ظل العمل بهذا القانون يكون للمستحقين عنه الحق في تقاضى معاشات وفقاً للأفضة و الأحكام المقررة بالجدول رقم "٣" المرافق للقانون المذكور إعتباراً

من أول الشهر الذي حدثت فيه الوفاة ، و طبقاً للبند الثامن من هذا الجدول يستحق الوالدان ثلث المعاش للواحد منهما أو للأثنين في حالة عدم وجود أرملة أو زوج .

– مقتضى نص المادتين ١١٣ ، ١١٥ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الإجتماعي بعد تعديله بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ و قبل تعديله بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ والبند العاشر من الجدول المرافق لهذا القانون و ملاحظاته أنه في حالة وفاة أحد المستحقين لمعاش في ظل العمل بهذا القانون يؤزل معاشه إلى باقي المستحقين من فته ، لما كان ذلك و كان الثابت في الحكم أن العامل قد توفي ... في ظل العمل بقانون التأمينات الإجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ، و انحصر إستحقاق المعاش في والديه ... و المظنون ضدهما ... ثم توفي الوالد ... في ظل العمل بقانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، فإن نصيب الوالدين في المعاش يكون الثلث – طالما لم يطلب الإنقطاع بأحكام هذا القانون و يؤزل نصيب الوالد إلى الوالدة بعد وفاته .

الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٢٩٤ بتاريخ ١٩٨٦/٣/٣

مؤدى نص الفقرتين الأولى و الثانية من المادة ٢٧ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الإجتماعية الذى يحكم واقعة الدعوى – و الفقرات الثانية و الثالثة و الرابعة من المادة ٧٦ من ذات القانون ، أنه في حالة عجز المؤمن عليه عجزاً كاملاً أو وفاته نتيجة إصابة عمل يسوى معاشه بواقع ٨٠ ٪ من متوسط الأجر الذى تقاضاه في السنة الأخيرة من عمله أو في مدة الأشواك في التأمين أن قلت مدة خدمته عن ستة ، و أنه إذا كان غير خاضع في تحديد أجره وترقياته للراحة عمل صدرت بقانون أو بقرار من رئيس الجمهورية أو بمقتضى إتفاقية جماعية لا يجوز أن يتجاوز الفرق في الأجر عند نهاية مدة خدمته عنه عند بدنها ٤٠ ٪ زيادة أو نقصاً و إلا إستبعد ما جاوز هذه النسبة عند حساب المعاش . و أن مناط إصمال هذا القيد أن تكون مدة الأشواك في التأمين متصلة لأن الشارع تغيا منه – وعلى ما جاء بالملذكرة الإيضاحية للقانون – منح التلاعب الذى قد يلجأ إليه البعض من منح أجور صورية للمعاملين عند نهاية الخدمة أو زيادة هذه الأجور زيادة مفتعلة لرفع قيمة المعاش بما يؤدى إلى الإضرار بحقوق الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية ، و حماية العاملين الذين تنخفض أجورهم في نهاية الخدمة لأى سبب من الأسباب .

الطعن رقم ٧٥ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٣٠ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢

النص في المادة ٦ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على أن "يسرى حكم المادة ٣١" من قانون التأمين الإجتماعي المشار إليه في شأن

من إنتهت خدمتهم قبل أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ من مبق أن شغلوا مناصب الوزراء أو نواب الوزراء أو المناصب التي تقضى القوانين بمعاملة شاغلها من حيث المعاش معاملة الوزراء أو نوابهم ، و تصرف الفروق المالية المستحقة لهم أو للمستحقين عنهم نتيجة إعادة التسوية وفقاً لحكم الفقرة السابقة إعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون " مفاده أن حكم المادة ٣١ من قانون التأمين الإجتماعي المذكور يسرى بأثر رجعى على من إنتهت خدمتهم قبل ١٩٧٥/٩/١ و شغلوا مناصب الوزراء أو نوابهم و من فى حكمهم و يعاد تسوية معاشات هؤلاء طبقاً لهذا النص .

الطعن رقم ١٣٧١ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٢١٠ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٨

النص فى المادة ١٤٢ من قانون التأمين الإجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ٧٥ " مؤداه أن المشرع فى هذه المادة - المقابلة للمادة ٩٦ من قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - مع المطالبة بتعديل الحقوق المقررة بالقانون المشار إليه بعد إنقضاء سنتين من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو تاريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق وإستثنى من ذلك حالة إعادة تقدير عجز المؤمن عليه المصاب بإصابة عمل و مستحقاته إذا أصيب بإصابة تالية طبقاً للقواعد المقررة بالمادة ٥٦ من هذا التشريع و حالة إعادة تقدير نسبة عجز المؤمن عليه عند إعادة فحصه طبياً بالتطبيق لما نصت عليه المادة ٥٩ منه و صدور قانون لاحق يوجب إعادة التسوية أو حكم قضائى بالتعديل أو وقوع أخطاء مادية فى حساب التسوية و لما كان المشرع قد ألغى فى نصوص القانون المضم عن قصده إلى سرعة تقدير المعاشات و التويضات و صرفها لأربابها باعتبارها من مقومات معيشتهم و تلقا فى نظام التأمين الإجتماعى كله العون العاجل إلى المستحقين فى ظل قواعد منضبطة تجنبهم إختلاف الرأى مع الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية على نحو يعاد بينهم والحصول على مستحقاتهم لكن تستقر المراكز القانونية بين الهيئة و هؤلاء المستحقين مما يجعل الخطاب فى شأن عدم جواز رفع الدعوى المنصوص عليه فى المادة ١٤٢ من قانون التأمين الإجتماعى المشار إليها موجهاً إلى الهيئة المختصة و أصحاب الشأن على حد سواء حتى يتحقق المحكمة منه لو روده عاماً لا يجوز تخصيصه بغير شخص بما مؤداه سقراط الحق فى إقامة تلك الدعوى بعد إنقضاء المدة المنو عنها و أن مدة السنتين الواردة فى المادة ١٤٢ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه تنأى بحسب طبيعتها و قصد الشارع على الخضوع لقواعد الإنقطاع و الوقف المقررة للتقاعد .

الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٤٣ بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٥

لما كانت المادة ٤٩ من القانون رقم ١٨ لسنة ٧٦ فى شأن التأمين الإجتماعى على أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم تنص على أن " تسرى على التأمين المنصوص عليه فى هذا القانون أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الإجتماعى فيما لم يرد به نص خاص فى هذا القانون و بما لا يعارض مع أحكامه " وكانت المادة ١٨ من القانون رقم ١٨ لسنة ٧٦ المشار إليه تنص على أن " يستحق المؤمن عليه أو المستحقون عنه - بحسب الأحوال - معاشاً فى حالتي العجز الكامل للمؤمن عليه أو وفاته ، بشرط ألا تقل مدة إشراك المؤمن عليه فى التأمين عن ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة ، ، كما تنص المادة ٢١ على أن " يستحق المؤمن عليه أو المستحقون عنه تعويضاً إضافياً فى الحالات الآتية (١) (٢) وفاة المؤمن عليه . (٣) و ويشترط لإستحقاق مبلغ التعويض أن يكون للمؤمن عليه مدة إشراك لا تقل عن ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة " ولما كان القانون رقم ١٠٨ لسنة ٧٦ لم ينص على قاعدة معينة بشأن حساب كسور الشهر أو كسور السنة عند احتساب مدة الإشراك فإنه يبين الرجوع إلى أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ٧٥ فى هذا الخصوص

الطعن رقم ١٢٨٧ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٣٤٥ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١٩

مؤدى نصوص التشريعات رقم ١٨ ق القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن رفع الحد الأدنى للمعاش ، القانون ٧ لسنة ١٩٧٧ بشأن تقرير إعانة إضافية لأصحاب المعاشات والمستحقين ، و الفقرتين ٢ ، ٣ من المادة ٢٤ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الإجتماعى ، المادة الأولى من القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٨ بزيادة المعاشات ، المادة الأولى من القانون ٦٢ لسنة ١٩٨٠ بتقرير إعانة خلاء إضافية لأصحاب المعاشات والمستحقين ، و المادة الثامنة من القانون ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الإجتماعى و اللذين إنتهت خدمتهم قبل ١٩٧٤/١٢/٣١ زيادة الحد الأدنى للمعاش وفى الوقت نفسه رفع المعاشات السابق ربطها لتلاحق الزيادة فى الحد الأدنى رعاية من المشرع وعلى ما ورد بالمذكرة الإيضاحية للقانون ٤٦ لسنة ١٩٧٤ لأصحاب المعاشات ممن إنتهت خدمتهم قبل العمل به للإفادة من تلك الزيادة من تواريخ نافذها المنصوص عليها .

الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٧٣ بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢٧

مؤدى نص المواد ١٧ ، ١٩ ، ١٥٠ من قانون التأمينات الإجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أن الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية لا تلزم بربط المعاش للعامل المؤمن عليه أو للمستحقين عنه إلا بالنسبة للأجر المسدد عنه إشراكات التأمين أو الحد الأدنى للأجور أيهما أكبر ، و فى حالة ما إذا لم

يقم صاحب العمل بالإشراك عن المؤمن عليه فإن الهيئة لا تلتزم بربط المعاش إلا على أساس الأجور غير المتنازع عليه بينها وبين المؤمن عليه أو المستحقين عنه بحيث لا يقبل في هذه الحالة عن الحد الأدنى للأجور وتقاس على ذلك حالة إشراك رب العمل عن المؤمن عليه بأجر يقل عن الأجر الفعلي فإنه لا سبيل لإلزام الهيئة بربط المعاش على أساس الأجر المتنازع عليه إلا إذا تثبت بنفسها من قيمة الأجرة أما إذا لم تثبت من قيمة الأجر فلا وجه لإلزامها بربط المعاش على الجزء المتنازع عليه إذ أن القانون لا يلزمها بذلك .

الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٥٨ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ١٣٥٨ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٨٨

لما كانت المادة " ١٤ " من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تنص " " كما أورد البند الثاني عشر المضاف بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بياناً بأن نسبة المستحقين في المعاش في حالة وجود والـ أو والدين وأخ أو أخت أو أكثر مع وجود أرملة أو زوج أو أولاد نصص على أن يستحق الوالـ أو الوالدان نصف المعاش بينما يستحق الأخرى والأخوات أئيم أو كلهم ربعه و قضت الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من القانون المشار إليه بـسريان حكم البند الثاني عشر المضاف على الحالات التي وقعت قبل تاريخ نشر ذلك القانون في الجريدة الرسمية على أن يكون الصرف طبقاً له إعتباراً من هذا التاريخ كما نصت المادة " ١٩ " من القانون ٧٩ لسنة ٧٥ على أنه " " و ملاد ذلك إنه إذا توفي المؤمن عليه ولم يترك أرملة أو زوجاً أو أولاداً يكون نصيب الوالد أو الوالدين في المعاش النصف بينما يكون نصيب الإخوة والأخوات الذين تتوافر فيهم شروط الإستحقاق - الربع على ألا يصرف نصيب الإخوة والأخوات إلا إعتباراً من ١٩٨٠/٥/٣ تاريخ نشر القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ في الجريدة الرسمية .

الطعن رقم ٢١٤٢ لسنة ٥١ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٦٦ بتاريخ ١٩٨٩/١/٢

لما كان المشرع في قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٣ لسنة ٦٤ فرق في شأن حساب المدة السابقة ضمن المدة المحسوبة في المعاش بين حالتيه وقد تناولتها المادة ٨٤ منه هي المدة التي أدى عنها المؤمن عليه إشتراكات وفقاً لأحكام القانونين رقمي ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ ، ٩٢ لسنة ١٩٥٩ إلى أي من الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية أو النظام الخاص فقرر بالنسبة لها إدخالها ضمن الإشتراك في هذا التأمين دون أداء فروق إشتراكات عنها ، وذلك من أول إبريل سنة ١٩٥٦ ، كما تدخل مدة الإشتراك في النظام الخاص السابق على هذا التاريخ ضمن المدة المحسوبة في المعاش بواقع ٢ ٪ من كل سنة على أن يؤدي النظام الخاص بالنسبة لكل مشترك مبالغ نقدية من رصيده تحسب وفقاً للجدول رقم ٥ المرفق . و الثانية و قد تناولتها المادة ٨٥ منه - هي المدة السابقة على إشتراك المؤمن عليه في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة والتي يستحق عنها مكافأة . فقرر بالنسبة لها إدخالها ضمن مدة الإشتراك في

هذا التأمين على أن يحسب عنها معاش بواقع ١٪ من متوسط الأجر الشهري عن كل سنة من سنوات تلك المدة السابقة و أجاز للمؤمن عليه في هذه الحالة أن يطلب حساب المعاش عن المدة السابقة المشار إليه أو جزء منها بواقع ٢٪ من متوسط الأجر الشهري بشرط أن يؤدي إلى الهيئة مبالغ تحسب وفقاً للجدول رقم ٥ المرفق و لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٥ بشأن رد ثلث المبالغ التي تحملها المؤمن عليهم -- العاملين لزيادة معدل احتساب المدة السابقة في المعاش من ١٪ إلى ٢٪ وفقاً لقانون لقانون التأمينات الإجتماعية تنص على أنه " ما مفاده أن التسوية التي قررها هذا القانون إنما تجرى بالنسبة للأعضاء التي تحملها المؤمن عليهم قبل تاريخ العمل به تطبيقاً لحكم المادة ٨٥ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ فحسب و لا يشمل ذلك الأعيان التي تحملها النظام خاص تطبيقاً للمادة ٨٤ من ذات القانون .

الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٨٦٤ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٧

لما كان مفاد نص المادة ١٦٣ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الإجتماعى والمادة ١٨ من ذات القانون أنه متى بلغ المؤمن عليه سن الستين استحق معاش الشيخوخة متى كانت الإشتراكات التي مددت عنه لا تقل عن ١٢٠ إشراكاً شهرياً على الأقل فإن قلت مدة إشراكه عن ذلك كان له الحق في الاستمرار في العمل أو الإلتحاق بعمل جديد بعد سن الستين متى كان من شأن ذلك إستكمال مدد الإشتراك الموجبة لإستحقاق المعاش و متى اكتملت هذه المدد قام حق المؤمن عليه في إستحقاق المعاش و إنتهى تأمين الشيخوخة بالنسبة له لإنهاء الغرض منه و هو إستكمال مدد الإشتراك الموجبة لإستحقاق المعاش إذ ليس المقصود في هذه الحالة إتاحة الفرصة للمؤمن عليه للحصول على معاش أكبر من خلال العمل بعد سن الستين بل مجرد إستكمال مدد الإشتراك الموجبة لإستحقاق معاش الشيخوخة .

الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٢١٣ بتاريخ ١٩٩٠/١/٢٢

مؤدى نص المواد ١/٣٤ ، ١٧٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ٧٥ بإصدار قانون التأمين الإجتماعى المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ، و المادة ٧ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ أنه يحق لأصحاب المعاشات من إنتهت خدمتهم قبل يوم ١/٩ أو من تركوا الخدمة حتى يوم ٤/٥/١٩٨٠ حساب أى عدد من السنوات التي قضاوها في أى عمل أو نشاط بعد من العشرين ضمن مدة إشتراكهم في التأمين إذا قدموا إلى الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية طلباً بذلك في موعد أقصاه ٣١/١٢/١٩٨٢ و أدوا المبالغ

المينة بالجدول رقم "٤" المرفق للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه دفعه واحدة نقداً خلال فترة إبداء الرغبة أو بالتقسيط لمدة خمس سنوات تحصل من تاريخ إستحقاق الزيادة في المعاش .

الطعن رقم ١٣١ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٦٧٩ بتاريخ ١٩٩٠/٣/٥

القوانين - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تسرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ، و لا يجوز تطبيقها على ما يكون قد إنقصد قبل العمل بها من تصرفات أو تحققات من أوضاع . و أن النص في المادة الأولى من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ على أن "يستبدل بتصوص المواد و ٢٠ و..... من قانون التأمين الإجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ النصوص الآتية:

.....م ٢٠ - ويستثنى من هذه الحد الحالات الآتية : [١] [٢]
..... وفى المادة الثانية عشر من ذات القانون على أن " ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره " و إستنت بعض النصوص من ذلك بتحديد تواريخ سابقة لسريان أحكامها ليس من بينها المادة ٢٠ مאלفة الذكر و التى يستند إليها الطاعن ، و فى المادة ٢/٢٤ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على أن تكون الحد الأدنى للمعاش المؤمن عليه فى جميع الحالات المنصوص عليها بالمادة [١٨] سعة جنهات شهرياً بما فى ذلك إعانة غلاء المعيشة المنصوص عليها فى المادة ١٦٥ ، ثم رفع هذا الحد الأدنى للمعاش بالمادة السادسة من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٨ ، ثم إلى إعمالاً للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ و اللاحق لصلور القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ الذى أضاف فقرة أخيرة للمادة ٢٤ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ زيادة الحد الأدنى للمعاش إلى هذا القدر فى حالات بلوغ من الشيخوخة أو بسبب الفصل بقرار من رئيس الجمهورية أو بسبب الوظيفة أو المعجز أو الوفاة . ثم زيادته بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٨٣ يدل على أن تعديل المادة ٢٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ لا يمتد إلى وضع حد أدنى للمعاش حيث تنظم ذلك قوانين و نصوص أخرى يمتد أثرها إلى المعاشات التى تم تسويتها قبل العمل بها . و من ثم فإن تعديل المادة ٢٠ مالف الإشارة إليها بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ لا يسرى إلا اعتباراً من ١٩٨٠/٥/٤ و هو اليوم التالى لنشر ذلك القانون بالجريدة الرسمية .

الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٥٨٥ بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٢٩

القصود بالنسبة الأخيرة فى نطاق أعمال نص الفقرة الثانية من المادة ١٩ من قانون التأمين الإجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ٧٥ المعد له بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ . السنة التى نهايتها تاريخ ثبوت المعجز أو حصول الوفاة باعتبار أن هذا التاريخ هو تاريخ إستحقاق المعاش .

الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٥٨ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٩٨٨ بتاريخ ١٢/٢٤/١٩٩٠

— مفاد نص المواد الأولى والخامسة والسادسة من القانون رقم ١٨ في شأن التأمين الإجتماعي على أصحاب الأعمال ومن حكمهم أن المشرع جعل التأمين على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم إلزامياً لمن بلغ منهم الحادية والعشرين ولم يتجاوز الستين من عمره وإختيارياً لمن تجاوز الستين وأن معاش الشيخوخة في الحالتين يستحق ببلوغ المؤمن عليه سن الخامسة والستين إلا إذا لم تبلغ مدة إشتراكه في التأمين ١٨٠ شهراً فيستمر سداذه للإشتراكات حتى يستكمل — هذه المدة أو يتوقف نشاطه وبالتالي فلا يجوز أن يبدأ التأمين على صاحب العمل في الحالة الإختيارية إذا كان قد تجاوز الخامسة والستين .

— المقرر — و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن أحكام قوانين التأمينات الإجتماعية تتعلق بالنظام العام ، و أن قيام الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية بقضاى الإشتراكات عن أحد الأشخاص فى غير الأحوال المحددة بتلك القوانين لا يتشئ له حقاً تأمينياً قبلها .

الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٥٣ مكتب فني ٤٢ صفحة رقم ٩١١ بتاريخ ٤/٢٢/١٩٩١

مفاد نصوص المواد ٢/١٩ ، ٢٠ ، ٢٢ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ أنه في حالة الوفاة يسوى المعاش بواقع جزء واحد من خمسة وأربعين جزءاً من الأجر المنصوص عليه في المادة ١٩ عن كل سنة من سنوات الإشتراك في التأمين وذلك بعد أقصى ٨٠٪ من هذا الأجر وتضاف مدة إقراضية لمدة الإشتراك في التأمين لتقدير المعاش المستحق — مقدارها ثلاث سنوات بشرط أن تزيد عن المدة الباقية لبولوج المؤمن عليه السن المنصوص عليها بالبنء [١] من المادة ١٨ وإذا كان المعاش يقل بعد إضافة هذه المدة عن ٥٠٪ من الأجر الذى سوى على أساسه رفع إلى هذا القدر و يزداد المعاش فى هذه الحالة بما يساوى نصف الفرق بينه وبين الحد الأقصى المنصوص فى الفقرة الأولى من المادة [٢٠] بما يصبح معه المعاش المستحق عندئذ ٦٥٪ من الأجر .

الطعن رقم ٢١٣٣ لسنة ٥٤ مكتب فني ٤٢ صفحة رقم ١٨٨ بتاريخ ٥/١٣/١٩٩١

يدل النص فى المادة ١٥٧ من قانون التأمين الإجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أنه لا يجوز لأصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات وغيرهم من المستحقين اللجوء إلى القضاء قبل تقديم طلب إلى الهيئة المختصة لمرضى منازعاتهم على اللجان المشار إليها بالمادة سالفة البيان و ذلك إعتباراً من تاريخ نشر قرار وزير التأمينات الإجتماعية رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ فى ٩ يناير سنة ١٩٧٧ بتشكيل تلك اللجان .

الطعن رقم ٢ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٤٧٤ بتاريخ ١١/٦/١٩٤٢

إن قانون المعاشات كغيره من القوانين يخضع تفسيره للقواعد العامة . فالقاضي يتفهم نصومه بناء على ما يعرفه من غرض الشارع منه مستهدياً في ذلك بكل ما يؤدي إليه من الوسائل . فله أن يستشهد في تفسيره على وجه معين بما جرت عليه في تنفيذ أحكامه الجهة القائمة على ذلك . و إذن فإذا كانت المحكمة قد اعتمدت في تقرير حق المدعي في معاش والده الذي كان يعامل بمقتضى قانون سنة ١٨٧٦ على ما كان من الحكومة من قبولها تقرير معاش له إذا ما ثبت عجزه عن التكسب ، ثم على نصوص هذا القانون مفسرة وفقاً لما استشفت أنه قصد الشارع منه مما جاء به من أحكام للأحوال المختلفة الواردة فيه ، و مما جاء عنه في المذكرة التفسيرية للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ من أنه يمنع من كان في حالة المدعي حقاً في المعاش ، و مما جاء في قانون سنة ١٨٧١ المكمل بالأمر العالي الصادر في سنة ١٩٢٠ فلا خبار عليها في ذلك .

* الموضوع الفرعي : معاش الأجنبي :

الطعن رقم ٧٧١ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ١٨١٠ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٨٣

— يدل نص المادة الثانية من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ و نص للمادة الثانية من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الإجتماعية المعدلة بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٠ — على أن الشارع وضع قاعدة عامة تقضي بخضوع جميع العاملين الذين يرتبطون مع أصحاب الأعمال بالعقود عمل بما في ذلك المترجمين منهم لأحكام التأمينات الإجتماعية المنصوص عليها في هذين القانونين ، و استثنى منها فئات حددتها على سبيل الحصر إرتأى عدم خضوعها لهذه الأحكام ليس من بينها العمال الأجانب .

— إصدار وزير العمل القرارات أرقام ٢٢ لسنة ١٩٦٩ ، ٧ ، ١١٧ لسنة ١٩٧٠ بناء على التفويض المنصوص عليه في المادة ٨١ [ب] من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ بتحديد حالات الخروج النهائي من نطاق تطبيق هذا القانون التي تجوز للمؤمن عليه صرف تعويض الدفعة الواحدة وفقاً للمادة ٨١ منه ، و إيراد هذه القرارات حالة مغادرة الأجنبي البلاد ضمن هذه الحالات ، ما هو إلا أثر من آثار خضوع العمال الأجانب لأحكام التأمينات الإجتماعية المنصوص عليها في القانون المذكور .

— النص في المادة الثانية عشرة من الموسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ — بشرط توظيف الأجانب المعدلة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٥٤ — المادة العاشرة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٨

بشأن القواعد و النظم الخاصة باستخدام الأجانب - على حظر منح الموظفين الأجانب معاشاً أو مكافأة عن مدة خدمتهم ... مقصور تطبيقه على العاملين بالدولة بصريح دلالة نصوص المرسوم بقانون المذكور وإستناد قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٨ إلى التفويض المنصوص عليه في المادة ٨٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، فلا يتسنى إعمال أحكامهما على العاملين بشركات القطاع العام بحكم كون هذه الشركات من الأشخاص الاعتبارية و لا تندرج ضمن أشخاص القانون العام ، و لأنه لا يتأدى من الإشارة بدياجة قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٦٦ و بدياجة القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ إلى المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ و إلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٨ - تطبيق أحكام هذين التشريعين على العاملين بشركات القطاع العام .

* الموضوع الفرعي : مكافأة نهاية الخدمة :

الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٤١٨ بتاريخ ١٥/٣/١٩٧٢
مفاد نص المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون التأميمات الإجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ - و قبل صدور القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، و المادة ٧١ مكرراً من القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بعد تعديله بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ أنه إبتداء من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ فى أول يناير سنة ١٩٦٢ ، حل نظام المعاش محل نظام مكافأة الخدمة فى حل إنتهاء العقد بسبب الشيخوخة أو العجز أو الوفاة ، فأصبح هو الأصل الواجب إتباعه ، أما الأحكامُ المتعلقة بمكافأة نهاية الخدمة ، فلا تسرى إلا فى الحدود التى يرد فيها نص خاص ، و قد إستهدف المشرع بهذا التعديل على ما ألفتحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون ، تطوير نظام مكافآت نهاية الخدمة إلى نظام للمعاش " وقاية للمواطنين من شروخ الحاجة عند التقاعد أو العجز ، و رعاية أسرهم بعد وفاة العائل و توجيه حصيلة المدخرات إلى تمويل خطة التنمية الاقتصادية لفتح آفاقاً واسعة ، و تتيح فرصاً جديدة لتفعيل العمال و مواجهة تزايد عدد السكان " .

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٨٨ بتاريخ ٣١/٣/١٩٧٦
مضى كان الين من الخطاب الصادر من ناظر الوقف و الذى ركن إليه المعلنون عليه أن المبلغ المشار إليه فيه قد رتبته ناظر الوقف كمعاش إتفاقي للمعلنون عليه مدى حياته عن مدة خدمة حددتها بالقوة من يوليو سنة ١٩٣٢ إلى ١٩٦٠/١٢/٣٠ ، مما مفاده أن المعاش قد تقرر - بالإتفاق - بدلاً عن مكافأة نهاية خدمته التى إنتهت فى ظل القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، و كان مؤدى نص المادة ٥ من القانون رقم ٩٢ لسنة

١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الإجتماعية و المراد ١/١٨، ٥٦، ٦٣، ٧٩ من هذا القانون و المادة ٣٤ من القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين و آخر للإدخار للعمال الخاضعين لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردي - مجتمعة ومتصانة - أن الشارع قد جعل من مؤسسة التأمينات الإجتماعية - التي حلت محل مؤسسة التأمينات و الإدخار - طرفاً أصلياً في كل القضايا التي يطالب رافعوها بحقوق مقررة لهم في قانون التأمينات الإجتماعية الصادر به القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ أو بحقوقهم في مكافأة نهاية الخدمة أو بمعاش بدليل عنها إذا وجد نظام خاص للمعاش وفقاً للمادة ٨٣، ٣ من قانون العمل الصادر به القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، بحيث يصين اختصاص تلك المؤسسة في كل دعوى تتعلق بحق من الحقوق السابقة الذكر وإلا كانت الدعوى غير مقبولة لرافعها على غير ذي صفة و إذ كانت الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية قد حلت في هذا الصدد محل مؤسسة التأمينات الإجتماعية بموجب قانون التأمينات الإجتماعية الصادر به القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذي حمل به إعتباراً من ١/٤/١٩٦٤ و من قبله القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٣ يقطع بهذا الحلول ، نصوص ذلك القانون في الجملة و على وجه الخصوص المادة الرابعة من مواد إصدار القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ و المواد : ٥ و ١٣ و ٨٤ و ٩٨ و ١١٣ و ١١٩ و ١٢٨ و ١٣٩ من هذا القانون ، مما مفاده وجوب اختصاص تلك الهيئة في دعاوى المطالبة بالحقوق التي ترتبها قوانين التأمينات الإجتماعية ، و إلا كانت غير مقبولة لرافعها على غير ذي صفة . لما كان ما تقدم ، و كان المطعون عليه قد رفع دعواه في ظل ذلك القانون الأخير مطالباً بالمعاش الإلتفائي المشار إليه بكتساب نظر الوقف مختصاً فيها وزارة الأوقاف وحدها دون الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية فإن الدعوى تكون قد رفعت على غير ذي صفة ، لما كان يصين معه على محكمة الإستئناف القضاء بعدم قبولها لهذا السبب .

الطعن رقم ٤٣٣ لسنة ٤٧ مكتب قتي ٣٠ صفحة رقم ٨٦ بتاريخ ١١/٧/١٩٧٩

النص في الفقرة الثانية من المادة الثانية و العشرين من القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ - بشأن إنشاء صندوق للتأمين و آخر للإدخار - لا يخل بما يكون قائماً وقت العمل به من صناديق إدخار و أنظمة تأمين أو معاشات أنشأها أصحاب الأعمال ترتب للعمال إمتيازات تكميلية بالإحالة إلى الإلتزام بمكافأة نهاية الخدمة و ما تقرره هم أحكام هذا القانون ، و تظل تلك الصناديق و الأنظمة خاضعة للوائح التي تحكمها . و إذ كان ذلك . و كان البين من الحكم المطعون فيه أنه قضى للمطعون بسده الأول بما يستحقه ، طبقاً لنظام التأمين و المعاش المؤرخ ١٧/٩/١٩٥٦ الصادر من البنك الأهلي اليوناني المطعون بسده و الثاني لصالح موظفيه و عماله و الذي لم تدع الطاعنة أنه خلا من تلك الحقوق ، فإنه لا يكون قد خالف القانون

الطعن رقم ١٤١٢ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٤١٨ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٩

النص فى المادة ٨٩ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ يبدل على أن حق العامل فى قيمة الزيادة من أنظمة المعاشات أو المكافآت أو الإذخار الأفضل التى أرتبط بها أصحاب الأعمال وتحملوها و مكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل هو حق ناشئ عن عقد العمل وتحكمه قواعده من عقود العمل و يختلف قوانينه و ما لا يتعارض معها من أحكام القانون المدنى ، و منها ما نصت عليه المادة ٩٦٨ بقولها " تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بانقضاء سنة تبدأ من وقت إنهاء العقد " . و هو ميعاد يتصل برفع الدعوى ، أما مستحقات المؤمن عليه الأخرى المقررة و الناشئة مباشرة من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فمستحقة للتقادم الخمسى ، المنصوص عليه فى المادة ١١٩ من هذا القانون . و إذ كان ذلك و كان الحكم المطعون فيه قد إلزم هذا النظر و جرى فى قضائه على موقوف دعوى الطاعن لرفعها بعد إنقضاء سنة من إنهاء عقده فإنه لا يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٩٧٧ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٩

مفاد نص المادة ٩٥ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن الإلزام بأداء مكافأة نهاية الخدمة - بما فى ذلك نظام المكافآت الأفضل - يقع على عاتق الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية دون صاحب العمل .

الطعن رقم ١٨١٢ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ١٧٧٢ بتاريخ ١٩٨٠/٦/١٤

قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذى أحل محل القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ والذى سرت أحكامه - وفقاً للمادة الثانية منه - على جميع العاملين عدداً من إستبتهم هذه المادة على سبيل الحصر قد أبقى على نظام تأمين الشيخوخة إلى جانب ما إستحدثه من تأمينات أخرى ، و كانت المادة ٨٩ منه بعد أن نصت فى فقرتها الأولى على أن " المعاشات و التوظيفات المقررة وفقاً لأحكام هذا الباب لا تقابل من إلتزامات صاحب العمل فى تأمين الشيخوخة و المعجز و الوفاة إلا ما يعادل مكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل و أحكام الفقرة الثانية من المادة ٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ " أوردت فى فقرتها الثانية أنه " و يلتزم أصحاب الأعمال الذين كانوا يرتبطون حتى آخر يوليو سنة ١٩٦١ بأنظمة معاشات أو مكافآت أو إدخال الفضل بقيمة الزيادة بين ما كانوا يتحملونه فى تلك الأنظمة و مكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على الأساس المشار إليه فى الفقرة السابقة . " مفاد ذلك أنه إذا كان صاحب العمل قد إرتبط مع عماله بنظام معاش أو مكافأة قبل آخر

يوليو سنة ١٩٦١ فإنه لا يظل ملتزماً قبلهم إلا بفرق الميزة التي تزيد وفقاً لهذا النظام عن مكافأة نهاية الخدمة القانونية . ولا يغير من ذلك ما تقتضى به المادة ١١٠ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ من احتساب مكافأة نهاية الخدمة عند انتهاء عقد عمل الصحفى على أساس شهر عن كل سنة و من سنوات التعاقد ، ذلك أن ما تضمنته هذه المادة ليس حكماً مستحدثاً فهو ترديد لما نصت عليه لائحة العمل الصحفى الصادرة فى ١٠/٢٣/١٩٤٣ ، و التى أبقي القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٨ على الحقوق التى كانت مقررة للصحفين بمقتضاها و منها هذه المكافأة .

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٤٢٣ بتاريخ ١٢/٢٦/١٩٨١

من المقرر - طبقاً لما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن حق العامل فى قيمة الزيادة بين أنظمة المعاشات أو المكافآت أو الإذخار الأفضل التى إرتبطت بها الشركة حق ناشئ عن عقد العمل فمن لم فإنه لا يوجب على انتقال ملكية المنشأة بإدماجها فى منشأة أخرى أحقية العاملين فى المنشأة المندجة فى المطالبة بما يكون مقرراً لعمال المنشأة الداجة من نظام خاص بمكافأة نهاية الخدمة ما دامت عقود عملهم التى إرتبطوا بها مع الشركة المندجة لم تكن تقرر لهم هذا النظام ذلك أن خلافة الشركة الداجة للشركة المندجة لا يمكن أن يوجب عليها تحميلها بحقوق للعاملين بالشركة المندجة تتجاوز حقوقهم الواردة بعقود عملهم قبل الإدماج و لا محل لإعمال قاعدة المساواة فى هذا المجال ذلك أن المساواة لا تكون إلا فى الحقوق التى يكفلها القانون ، فلا يصح أن تتخذ سبيلاً إلى مناهضة أحكامه أو مخالفتها .

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٤٢٣ بتاريخ ١٢/٢٦/١٩٨١

مفاد نص المادة ٨٩ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن أصحاب الأعمال الذين كانوا يرتبطون حتى آخر يوليو سنة ١٩٦١ بأنظمة معاشات أو مكافآت أو إذخار أفضل يلتزمون بقيمة الزيادة بين ما كانوا يتحملونه فى تلك الأنظمة و مكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل ، و ذلك بالنسبة للعاملين لديهم الموجودين بالخلمة فى ٢٢/٣/١٩٦٤

الطعن رقم ١٨ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٩٢ بتاريخ ١٧/٦/١٩٨٥

- لما كانت المادة السابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الإجتماعية تعص على أن " ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، و لوزير الشؤون الإجتماعية و العمل المركزى إصدار القرارات و اللوائح اللازمة لتطبيقه . و يعمل به فى الجمهورية العربية المتحدة اعتباراً من أول الشهر التالى لإقفضاء ثلاثة أشهر على نشره . و يكون تطبيقه تدريجياً بالنسبة للمؤسسات و الجهات التى يصدر بتعيينها تباعاً قرارات من وزير الشؤون الإجتماعية و العمل المركزى على أن يتم سرعيانه على جميع أنحاء

الجمهورية خلال سنتين على الأكثر ، و كان عقد عمل الطاعن لدى شركة قد إنتهى لى ١٩٦٠/١٢/٢ قبل مضى سنتين على تاريخ العمل بهذا القانون فى ١٩٥٩/٨/١ و لما يصدر قرار من وزير الشؤون الإجتماعية و العمل المركزى بتطبيق أحكامه على هذه الشركة ، و كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة عدم مريان القانون بوجه علم إلا على الوقائع و المراكز القانونية التى تحدثت أو تنشأ فى ظله فإن مكافاه نهاية الخدمة المطالب بها تكون بمنأى عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الإجتماعية المشار إليه .

— لما كان الإلتزام بأداء مكافأة نهاية الخدمة إلى العامل يقع على عاتق صاحب العمل طبقاً لما يقضى به نص المادة ٧٣ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل سواء أكان عقد العمل المحدد المدة قد إنتهى بانتهاؤه أم ألى من جانب صاحب العمل فى العقود غير المحددة المدة و كان الحكم الصادر فى الإستئناف رقم بعدم قبول دعوى إلزام الشركة التى كان يعمل بها الطاعن بأن تزود إليه مكافأة نهاية الخدمة لا حجة له قبل الهيئة المطعون ضدها لأنها لم تكن طرفاً فى الخصومة التى فصل هذا الحكم إذ المقرر و على ما جرى به نص المادة ١١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون الإلزام أن الأحكام التى حازت قوة الأمر المقضى لا تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق إلا فى نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تغير صفاتهم و تتعلق بذات الحق محللاً و سبباً .

* الموضوع الفرعى : مواعيد الاعتراض :

الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣١ صلحة رقم ٢٢٣ بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٠
جرى قضاء محكمة النقض على أن الإجراء الذى تفتح به المواعيد الواردة بالمادة ١٣ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ هو إخطار الهيئة صاحب العمل بالحساب بخطاب موسى عليه مع علم الوصول و لا يبنى من ذلك أى إجراء آخر بما تقتضاه أنه لم يتم إخطار صاحب العمل أصلاً بهذا الحساب بخطاب موسى عليه يعلم الوصول فإن أياً من هذه المواعيد لا يفتح .

* الموضوع الفرعى : وفاة صاحب العمل المؤمن عليها :

الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صلحة رقم ٨٤٠ بتاريخ ١٩٩٠/١١/٢٩
مفاد نص المادة ١٦ من قانون التأمين الإجتماعى على أصحاب الأعمال و من فى حكمهم الصادر بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ و بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٨٤ و المادتين الأولى و العاشرة من قرار وزير الشؤون و التأمينات الإجتماعية رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٧٧ باللائحة التنفيذية للقانون المذكور . أنه يشترط لإعتبار الوفاة إصابة بسبب حادث عمل بالنسبة لأصحاب الأعمال المؤمن عليهم أن يقع الحادث هم أثناء و لسبب تأديتهم لنشاطهم الذى تم التأمين عليهم بسببه ، بما لازمه

أن يقع الحادث بالنسبة لأصحاب الأعمال المؤمن عليهم بصفتهم ملاك وسائل النقل أثناء تأديتهم لنشاطهم
بوسيلة النقل التي تم التأمين عليهم بسببها .

تحكيم

* الموضوع الفرعي : اثر شرط التحكيم في العقد :

الطعن رقم ٤٩ لسنة ١٩ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٣٣٨ بتاريخ ١٩٥٢/١/٣

التحكيم طريق استثنائي لفض الخصومات قوامه الخروج عن طرق التقاضي العادية و ما تكفله من ضمانات ، فهو يكون مقصورا حتما على ما تنصرف إرادة المحكمين إلى عرضه على هيئة التحكيم ولا يصح بما إطلاق القول في خصوصه بان قاضي الأصل هو قاضي الفرع . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أبطل حكم هيئة التحكيم بإعلان عقد شركة لعدم مشروعية الفرض منها ، و ذلك بناء على أن مشاركة المحكمين لم تكن لتجيز ذلك لأنها تقصر ولاية المحكمين على بحث المنازعات الخاصة بتنفيذ عقد الشركة . فضلا عما اعرض به أمام هيئة التحكيم من أنها متنوعة من النظر في الكيان القانوني لعقد الشركة ، فهذا الحكم لا يكون قد خالف القانون في شيء .

الطعن رقم ٥١ لسنة ٣٦ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٥٩٨ بتاريخ ١٩٧٠/٤/١٤

منع ائحاكم من نظر النزاع - عند وجود شرط التحكيم - لا يكون إلا إذا كان تنفيذ التحكيم ممكنا ويكون للطاعنة المطالبة بحقوقها - و حتى لا تحرم من عرض منازعتها على أية جهة للفصل فيها - أن تلجأ إلى ائحاكم لعرض النزاع عليها من جديد لأنها هي صاحبة الولاية العامة في الفصل في جميع المنازعات إلا ما استثنى منها بنص خاص .

الطعن رقم ٩ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ١٣٨ بتاريخ ١٩٧٦/١/٦

التحكيم هو - و على ما جرى به قضاء هذه ائحكمة - طريق استثنائي لفض المنازعات قوامه الخروج عن طريق التقاضي العادية ، و لا يتعلق شرط التحكيم بالنظام العام فلا يجوز للمحكمة أن تقضي بأعماله من تلقاء نفسها ، و إنما يعين التمسك به أمامها و يجوز النزول عنه صراحة أو ضمنا ، و يسقط الحق فيه فيما لو أثير متأخرا بعد الكلام في الموضوع إذ يعتبر السكوت عن إيدائه قبل نظر الموضوع نزولا ضمنا عن التمسك به ، و من ثم فإن الدافع بعدم قبول الدعوى لوجود شرط التحكيم لا يعد دافعا موضوعيا مما ورد ذكره في المادة ١/١١٥ من قانون المرافعات .

الطعن رقم ٧١٤ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٤٤٢ بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٦

شرط التحكيم - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يتعلق بالنظام العام ، فلا يجوز للمحكمة أن تنقض بأعماله من تلقاء نفسها ، وإنما يتعين التمسك به أمامها ، و يجوز النزول عنه صراحة أو ضمنا ويسقط الحق فيه لو أثر متأخرا بعد الكلام فى الموضوع .

* الموضوع الفرعى : إجراءات التحكيم :

الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٧٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٥٢٢ بتاريخ ١٩٥٦/٤/١٢

- لم يأت فى نصوص المواد ٧٢ - ٧٧ من قانون المرافعات القديم ما يمنع من أن يكون التحكيم فى الخارج على يد أشخاص غير مصريين لأن حكمة تشريع التحكيم تنحصر فى أن طرفى الخصومة يريدان بحض أرائتهما و اتفاقهما تلويض أشخاص ليس لهم ولاية القضاء أن يقضوا بينهما أو يحسموا النزاع بحكم أو بصلح يقبلان شروطه - فضاء طرفى الخصومة هو أساس التحكيم - وكما يجوز هما الصلح بدون وساطة أحد فانه يجوز هما تفويض غيرهم فى إجراء ذلك الصلح أو فى الحكم فى ذلك النزاع ويسعى أن يكون المحكمون فى مصر و أن يجرى التحكيم فيها أو أن يكونوا موجودين فى الخارج و أن يصدروا حكمهم هناك .

- المستفاد من المادة ٨٤١ من قانون المرافعات الجديد التى أوجبت أن يصدر حكم المحكمين فى مصر وإلا انتهت فى شأنه القواعد المقررة للأحكام الصادرة فى بلد أجنبي - المستفاد من ذلك أن المشرع المصرى لا يرى فى الاتفاق على محكمين يقيمون فى الخارج و يصدرون أحكامهم هناك أمرا يمس النظام العام .

الطعن رقم ٤٣٣ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٩١٧ بتاريخ ١٩٦٥/١٠/٢٦

مفاد نص المادة ٨٣١ من قانون المرافعات أن الميعاد المحدد للتحكيم يمتد ثلاثين يوما فى حالة تعيين محكم بدلا من المحكم المعزول أو المعتزل سواء تم التعيين بمحكم من المحكمة أو باتفاق الخصوم وذلك لإسباحا فى الوقت ليمتدنى لمن خلف الحكم المعتزل أو المعزول دراسة موضوع النزاع ولأن تغيير المحكم يسوجب إعادة المرافعة أمام المحكمين . و يبنى على ذلك أن انتهاء أجل المرافعة لا يستتبع حتما انقضائها إذ أن هذا الأجل قابل للائتمداد وفقا لصريح نص المادة ٨٣١ مرافعات سائلة الذكر .

الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٦٢٨ بتاريخ ١٩٦٧/١١/٨

مؤدى ما نصت عليه المادة ١٩٨ من القانون رقم ٩١٠ لسنة ١٩٥٩ أن اختيار المندوبين وإحضارهما فى يوم الجلسة منوط بالخصوم لا بالهيئة ولا إلزام عليها باستدعائهما أو بالتقرير بصحة انعقادها إذا ما تغيب

المدعيان أو أحدهما ويقع انعقاد الهيئة - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - صحيحا إذا لم يحضره المدعيان المذكوران أو أحدهما ، وإذ كان طرفا النزاع لم يختارا مندوبين عنهما ولم يحضراهما فإن انعقاد الهيئة بدونهما يكون صحيحا دون حاجة إلى التقرير بصحة ذلك الانعقاد ولا مخالفة فيه للقانون .

الطعن رقم ١ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٤١١ بتاريخ ١٩٧٠/٣/٥

- إذا كان الثابت أن أحد أعضاء هيئة التحكيم قد انسحب من العمل قبل إصدار الحكم فاستحال على الهيئة مواصلة السير في نظر الطلب وأصدرت قرارا بوقف إجراءات التحكيم فإن الميعاد المحدد لإصدار الحكم في النزاع المعروض على الهيئة يقف سريانه - م ٨٣٨ مرافعات - حتى يصدر من المحكمة المختصة حكم بتعيين محكم بدلا من المحكم المعتزل عملا بالمادة ٨٢٥ من قانون المرافعات وذلك بحسبان هذه المسألة عارضة تخرج عن ولاية المحكمين و يستحيل عليهم قبل الفصل فيها مواصلة السير في التحكيم المنوط بهم .

- إذ نصت المادة ٨٣٩ من قانون المرافعات على أن الميعاد المحدد للحكم يمتد ثلاثين يوما في حالة تعيين محكم بدلا من المحكم المعتزل أو المعتزل سواء تم التعيين بمحكم من المحكمة أو باتفاق الخصوم ، وذلك لإفساحا في الوقت ليتسنى لمن خلف المحكم المعتزل أو المعتزل دراسة موضوع النزاع ، ولأن تغيير المحكم يستوجب إعادة المرافعة أمام الهيئة الجديدة ، فينبى على ذلك أنه بعد صدور الحكم بتعيين محكم بدلا من المحكم المعتزل يبدأ سريان الباقي من مدة الحكم المتفق عليها ثم تضاف إليه مدة ثلاثين يوما أخرى

الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ١٧٩ بتاريخ ١٩٧١/٢/١٦

انه و أن كانت المادة ٨٣٤ من قانون المرافعات السابق تقضى بوجوب التزام الجناىء الأساسية في التقاضى ، و الأخذ بقواعد قانون المرافعات المتبعة أمام المحاكم ما لم يحصل إعفاء المحكمين منها صراحة إلا أن ذلك الإعفاء لا يردى إلى عدم اتباع الأحكام الخاصة بالتحكيم و الواردة في الباب الرابع من الكتاب الثالث من قانون المرافعات المذكور ، و من بينها المادة ٨٣٣ التي توجب على المحكمين عند عدم اشواط اجل للحكم أن يحكموا في ظرف ثلاثة اشهر من تاريخ قبولهم للتحكيم . و لن كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، و اعتبر أن ميعاد صدور حكم المحكمين وفق المادة ٨٣٣ سالفة الإشارة هو مما يمتد إليه الإعفاء الوارد في البند الثانى من مشاركة التحكيم ، إلا انه و قد انتهى صحيحا فيما قرره من رفض دفاع الطاعن في هذا الخصوص ، و كان الثابت من مشاركة التحكيم أن قبول المحكمين حصل بتاريخ ١٠ من يوليو سنة ١٩٦٢ ، و صدر حكم المحكمين في ٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ أي خلال الأجل المقرر قانونا ، فان النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٧ مكتب قتي ٢٤ صفحة رقم ٣٢١ بتاريخ ١٩٧٣/٢/٢٤

إذا كانت المادة ٨٣١ من قانون المرافعات السابق تنص على أن الميعاد المحدد للمحكّم عند ثلاثين يوما في حالة تعيين محكم بدلا من المحكم المزعول أو المعتزل سواء تمّ تعيين محكم من المحكمة أو بالتشاق الخصوم وذلك لإساحا في الوقت ليتسنى لمن خلف المحكم المزعول أو المعتزل دراسة موضوع النزاع ولأن تغيير المحكم يستوجب إعادة المرافعة أمام الهيئة الجديدة ، و كان ينبغي على ذلك انه إذا صدر حكم بتعيين محكم بدلا من المحكم المعتزل أو إذا اتفق الخصوم على تعيين غيره يبدأ مريان الباقي من مدة التحكيم المتفق عليها ثم تضاف إليه مدة ثلاثين يوما أخرى، فان الحكم المستأنف إذ خالف هذا النظر وقضى بالقضاء المشاركة و اعتبرها كان لم تكن مجرد انتهاء الميعاد المحدد لها لإصدار الحكم في النزاع يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٤٨٠ لسنة ٣٧ مكتب قتي ٢٥ صفحة رقم ٣١٦ بتاريخ ١٩٧٤/٢/٩

ما اشترطته المادة ٢١ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ من أن يؤدي عضوا هيئة التحكيم عن وزارتي العمل و الصناعة اليمين المينة بها أمام رئيسها يقتضي أن يتم الحلف قبل مباشرتهما العمل في الهيئة ، و إذا كان هذا الاجراء يصح إثباته بمحضر جلسة أول نزاع يعرض على الهيئة دون ما حاجة إلى تكرار إثباته بمحضر كل نزاع تال كما يصح أن يفرد له محضر خاص قائم بذاته ، و كان الأصل في الإجراءات أن تكون قد روعيت و على من يدعى أنها خولفت إقامة الدليل على ما يدعيه لما كان ذلك وكالت الطاعة لم تقدم سوى محاضر الجلسات التي نظر فيها هذا النزاع و هي لا تكفي بذاتها للتدليل على أن عضو وزارة العمل في الهيئة لم يؤد تلك اليمين ، فان نعيها يكون مجردا عن الدليل .

الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٣٧ مكتب قتي ٢٥ صفحة رقم ٤١٤ بتاريخ ١٩٧٤/٢/٢٣

ما اشترطته المادة ٢١ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ من أن يؤدي عضوا هيئة التحكيم عن وزارتي العمل و الصناعة اليمين المينة بها أمام رئيسها يقتضي أن يتم الحلف قبل مباشرتهما العمل في الهيئة ، و إذا كان هذا الاجراء يصح إثباته بمحضر جلسة أول نزاع يعرض على الهيئة دون ما حاجة إلى تكرار إثباته بمحضر كل نزاع تال ، كما يصح أن يفرد له محضر خاص قائم بذاته ، و كان الأصل في الإجراءات أن تكون قد روعيت و على من يدعى أنها خولفت إقامة الدليل على ما يدعيه ، و كانت الطاعة لم تقدم سوى محاضر الجلسات التي نظر فيها هذا النزاع و هي لا تكفي بذاتها للتدليل على أن عضوي وزارتي العمل و الصناعة في الهيئة لم يؤديا تلك اليمين ، فان نعيها يكون مجردا عن الدليل .

الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٧٦٩ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٧٦

لئن كان صحيحا أن المحكمين المفوضين بالصلح يلتزمون - رغم إعفائهم من التقييد بإجراءات المرافعات بمراعاة المبادئ الأساسية في التقاضي و أهمها مبدأ احترام حقوق الدفاع ، إلا أنه لما كانت المادة ٨٣٦ من قانون المرافعات السابق توجب على الخصوم " في جميع الأحوال أن يقدموا دفاعهم و مستنداتهم قبل انقضاء الميعاد المحدد للحكم بخمسة عشر يوما على الأقل و إلا جاز الحكم بناء على الطلبات و المستندات التي قدمها أحدهم " و إذا كان الثابت من الأوراق أن المحكمين قد قرروا بجلسة ١٩٥٦/٧/٥ - بعد أن تقدم الخصوم بدفاعهم و مستنداتهم - إصدار الحكم في ١٩٥٦/٨/١٦ ثم عادوا و قرروا وقف الدعوى لحين الفصل في طلب الرد المقدم ضد أحدهم من مورث الطاعنين و لما حكم نهائيا في هذا الطلب قرروا إصدار حكمهم في ١٩٦٧/٤/٢٧ بعد اختصار الخصوم ، فإن عدم تحديدهم جلسة للمرافعة بعد الفصل في طلب الرد و قبول إصدار الحكم لا يكون فيه إهدار للمبادئ الأساسية للتقاضي أو الإخلال بحق الدفاع .

الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢١٥٩ بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٨٠

أن انتهى الحكم المطعون فيه إلى عدم استيفاء حكم المحكمين موضوع الدعوى للشروط القانونية اللازمة لصحة أحكام المحكمين مما يجعله باطلا ، إلا أنه ذهب إلى أن هذا لا يفتى كونه عقدا رضائيا موقعا عليه من الطرفين اتفاقا فيه على اختصاص كل منهما بمسطح معين من الأرض و أقام على ذلك قضاء بإلغاء الحكم المستأنف و رفض الدعوى بإبطال هذا العقد . و لما كان التوقيع من الطرفين في نهاية حكم المحكمين بما يفيد انهما قبلاه و وضع كل منهما يده على نصيبه من قطعة الأرض حسب ما توضح به لا يعنى انصراف نيتهم إلى الارتباط باتفاق أبرم بإرادتهما ، إنما يعنى الموافقة على حكم المحكمين الباطل و هو مما يستتبع بطلان هذه الموافقة فلا تتج آثارا ، و إذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد أعطا في تطبيق القانون .

الطعن رقم ١١٤٢ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٢٨٦٦ بتاريخ ٢/٣/١٩٨٢

مؤدى نص المادة ٥٦ مرافعات هو التزام الحكم بكل القواعد المقررة في باب التحكيم و هي تقر الضمانات الأساسية للخصوم في هذا الصدد و مؤدى نص المادتين ٥٧ ، ٥١٢ /١ مرافعات وجوب صدور حكم المحكمين ، بأشراكهم جميعا فيه و أن كان لا يلزم إلا اجتماع رأى الأغلبية عليه بحيث لا يجوز أن يصدر من هذه الأغلبية في غيبة الأقلية ما لم ياذن هم أطراف التحكيم أنفسهم بذلك لما ينطوى عليه

ذلك من مخالفة صريحة لنص الفقرة الثالثة من المادة ٥١٢ من قانون المرافعات فضلاً عن مخالفته للقواعد الأساسية في إصدار الأحكام .

الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٦٥٣ بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٣

- لن كانت الفقرة الأولى من المادة ٥٧ من قانون المرافعات قد أوجبت توقيع المحكمين على الحكم الذى أصدره فإن الفقرة الثانية قد نصت على أن الحكم يكون صحيحاً إذا وقعت أغلبية المحكمين إذا رفض واحد أو أكثر توقيع الحكم على أن يذكر ذلك فيه .

- النص فى الفقرة الأولى من المادة ٥٦ من قانون المرافعات يبدل - وعلى نحو ما ورد بتقرير اللجنة التشريعية أن الحكم لا يلزم بإجراءات المرافعات على تقدير أن الالتجاء إلى التحكيم قصد به فى الأصل تفادى هذه القواعد إلا أنه مع ذلك فإن الحكم يلزم بكل القواعد المقررة فى باب التحكيم باعتبار أنها تقرر الضمانات الأساسية للمحكوم فى هذا الصدد .

- مفاد نص المادة ٥٣ من قانون المرافعات أنه يجب تقديم طلب برد الحكم سواء فى الحالات التى يجوز فيها رده أو تلك التى يعتبر بسببها غير صالح للحكم ، وأنه لا يجوز الرد إلا لأسباب تحدث أو تظهر بعد إبرام وثيقة التحكيم .

الطعن رقم ٤ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥١٧ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢١

النص فى المادة السابعة من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ينال على أنه يشترط فى المحكمين أن يكونا عدلين رشيدين من أهل الزوجين أن أمكن ، فإن لم يوجد من الأقارب من يصلح هذه المهمة عين القاضى أجيبين من لهم خبرة بالحقما وقدرة على الإصلاح وإزالة الخلاف بينهما .

الطعن رقم ٩٠ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٧٩٣ بتاريخ ١٩٩١/٣/٢٤

المشرع وأن لم يشأ أن يتضمن حكم المحكمين جميع البيانات التى يجب أن يشتمل عليها حكم القاضى إلا أنه أوجب اتباع الأحكام الخاصة بالتحكيم الواردة فى الباب من الكتاب الثالث من قانون المرافعات ومنها حكم المادة ٥٧ التى توجب احتمال الحكم بوجه خاص على ملخص أقوال الخصوم ومستداتهم وقد استهدف المشرع من إيجاب إثبات ذلك بمحكم المحكمين توفير الرقابة على عملهم والتحقق من حسن استيعابهم لوقائع النزاع ودفاع طرفيه والوقوف على أسباب الحكم الصادر فيه وذلك رعاية لصالح الخصوم وهى على هذا النحو بيانات لازمة وجهرية يتوجب على اغفالها عدم تحقق الغاية التى من أجلها أوجب المشرع لإثباتها بالحكم بما يؤدى إلى البطالان . ولا ينال من ذلك أن أوراق القضية قد أودعت مع

الحكم بقلم كتاب المحكمة لان الحكم يجب أن يكون دالا بذاته على استكمال شروط صحته بحيث لا يقبل تكمله ما نقص فيه من البيانات الجوهرية بأي طريق آخر .

*** الموضوع الفرعي : الاتفاق على التحكيم :**

الطعن رقم ٢٢ بتاريخ ٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٨٩٤ بتاريخ ٣١/٥/١٩٥١

١[الرسوم الجمركية ليست إلّا ضريبة لا ترتكن فى أساسها إلى رباط عقدى بين مصلحة الجمارك والتاجر و إنما تحددها القوانين التى تفرضها وليس فى هذه القوانين و لا فى القانون العام ما يحول دون تدارك الخطأ الذى يقع فيها للتاجر أن يسرد ما دفعه بغير حق و للمصلحة أن تطالب بما هو مستحق زيادة على ما دفع و ذلك ما لم يكن هذا الحق قد سقط بالتقادم . ب[يبين من مرسوم تعريفه الرسوم الجمركية الصادر فى ١٤ من فبراير سنة ١٩٣٠ نافذا للمادة الأولى من قانون تعديل تعريفه الرسوم الجمركية رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ انه و أن كانت مادته السابعة توجب عند قيام النزاع بين الجمرك و بين .. المقرر عن البضاعة، على نوعها أو صنفها أو مصدرها إحالة هذا النزاع على .. الخيرة القانونية للتحكيم، و تجمع المحاكم من نظره و كذا القرارات التى تصدر بشأنه إلا أن مادته الثامنة تنص على انه لا يجوز مطلقا اللجوء إلى .. الخيرة القانونية للتحكيم ،، إلا فيما يتعلق بالبضائع التى لا تزال فى حيازة الجمرك و هذه النصوص تفيد بجلاء أن اختصاص هيئة التحكيم و منع المحاكم من نظر النزاع و القرارات الصادرة بشأنه مشروط بوجود البضاعة فى حيازة الجمرك فإذا لم يتوافر هذا الشرط كان الاختصاص للمحاكم صاحبة الولاية العامة بالفصل فى جميع المنازعات إلا ما استثنى منها بنص خاص ج[لا يغير من هذا النظر ما تنص عليه المادة السابعة من انه إذا امتنع .. المقرر عن البضاعة ،، عن تعيين الخبير الذى ينوب عنه يكون توضيح الجمرك بشأن الخلاف نهائيا و أن قرار الخبيرين المعين أحدهما من المقرر والآخر من الجمرك عند اتفاقهما يكون نهائيا و أن قرار القوميسر الذى يمال عليه الخلاف عند اختلافهما فى الراي يكون غير قابل لأى طعن ذلك أن هذه القرارات لا تصدر إلا فى حالة وجود البضاعة فى حيازة الجمرك . و أذن لمضى كان الواقع فى الدعوى هو أن الطاعنين اسعودوا من الخارج أخشابا و صقوها فى الشهادات الجمركية المقدمة منهم عنها بأنها من الخشب الحام الذى ينطبق عليه البندين ٣٨٤ و ٣٨٥ من تعريفه الرسوم الجمركية و لما تبين للمطعون عليها [مصلحة الجمارك] بعد الإلراج عن هذه الأخشاب و دفع الرسوم عنها على أساس البيانات التى ذكرها الطاعنون فى الشهادات المشار إليها أنها من الخشب المسموح الذى ينطبق عليه البند ٣٩٢ من تعريفه الرسوم أقامت دعواها تطلب إلزام الطاعنين بفرق الرسوم المقررة على الأخشاب وفقا للبند سالف الذكر و كان الغابت بالأوراق أن هذه الأخشاب قد أخرج عنها بعد دفع رسومها وفقا لبند

التريفة الذى ذكروه فى الشهادات المقدمة منهم دون أن يحدث بينهم وبين الجمرى أى خلاف أحوال أمره على هيئة التحكيم وان النزاع على فرق الرسوم المطالب به فى الدعوى لم ينشأ إلا بعد خروج الأعتشاب من حيازة الجمرى فانه يكون صحيحا ما قضى به الحكم المطعون فيه من رفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى و من ثم فان النعى عليه باقيا فى تطبيق القانون يكون على غير أساس .

الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٢٢٣ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٤

مفاد نص المادة ٨١٨ من قانون المرافعات تحويل المتعاقدين الحق فى الالتجاء إلى التحكيم لنظر ما قد ينشأ بينهم من نزاع كانت تخص به المحاكم أصلا . فاختصاص جهة التحكيم بنظر النزاع وان كان يرتكن أساسا إلى حكم القانون الذى أجاز استثناء سلب اختصاص جهات القضاء ، إلا انه ينبنى مباشرة وفى كل حالة على حدة على اتفاق الطرفين . وهذه الطبيعة الاتفاقية التى يتسم بها شرط التحكيم وتتخذ قواما لوجوده تجعله غير متعلق بالنظام العام ، فلا يجوز للمحكمة أن تقضى بأعماله من تلقاء نفسها ، وإنما يتعين التمسك به أمامها ، ويجوز النزول عنه صراحة أو ضمنا ، ويسقط الحق فيه فيما لو أثير متأخرا بعد الكلام فى الموضوع ، إذ يعتبر السكوت عن إيدائه قبل نظر الموضوع نزولا ضمنا عن التمسك به .

الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٦٨ بتاريخ ١٩٧٢/٢/١٥

إذا كان مفاد نص المادة ٨١٨ من قانون المرافعات السابق الذى يطبق على واقعة الدعوى - و على ما جرى به قضاء محكمة النقض - تحويل المتعاقدين الحق فى الالتجاء إلى التحكيم لنظر ما قد ينشأ بينهم من نزاع كانت تخص به المحاكم أصلا ، فان اختصاص جهة التحكيم بنظر النزاع ، و أن كان يرتكن أساسا إلى حكم القانون الذى أجاز استثناء سلب اختصاص جهات القضاء ، إلا انه ينبنى مباشرة وفى كل حالة على حدة على اتفاق الطرفين ، وهذه الطبيعة الاتفاقية التى يتسم بها شرط التحكيم وتتخذ قواما لوجوده تجعله غير متعلق بالنظام العام فلا يجوز للمحكمة أن تقضى بأعماله من تلقاء نفسها و إنما يتعين التمسك به أمامها ، ويجوز النزول عنه صراحة أو ضمنا ، ويسقط الحق فيه ، فيما لو أثير متأخرا بعد الكلام فى الموضوع ، إذ يعتبر السكوت عن إيدائه قبل نظر الموضوع نزولا ضمنا عن التمسك به - و إذ كان ما صدر من الخصم صاحب المصلحة فى التمسك به ، قبل إيدائه من طلب الحكم فى الدعوى دون عسكه بشرط التحكيم و طلب التأجيل للصلح و الاتفاق على وقف الدعوى بتمامه ، يفيد تسليمه بقيام النزاع أمام محكمة مختصة ، و مواجهته موضوع الدعوى ، فانه بذلك يكون قد تنازل ضمنا عن الدافع المشار إليه مما يسقط حقه فيه .

الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٩٥٣ بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٦

التحكيم المنصوص عليه في المادة ٥١ من قانون المرافعات ، هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - طريق إستثنائي لفرض المنازعات قوامه الخروج عن طريق التقاضي العادية ، ولا يتعلق شرط التحكيم بالنظام العام فلا يجوز للمحكمة أن تقضى بأعماله من تلقاء نفسها وإنما يعين التمسك به أمامها ويجوز النزول عنه صراحة أو ضمنا أو يسقط الحق فيه فيما لو أثير متأخرا بعد الكلام في الموضوع ، إذ يعتبر السكوت عن إبداله قبل نظر الموضوع نزولا ضمنا عن التمسك به .

الطعن رقم ١٢٨٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٣٧٥ بتاريخ ١٩٨٣/٢/١

مفاد نص المادة ٥١ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء محكمة القضاء - تحويل المتعاقدين الحق في الانجاء إلى التحكيم لنظر ما قد ينشأ بينهم من نزاع كانت تختص به أصلا أحكام ، باختصاص جهة التحكيم بنظر النزاع و أن كان يرتكن أساسا إلى حكم القانون الذي أجاز استثناء سلب اختصاص جهات القضاء إلا أنه يبنى مباشرة و في كل حالة على حدة على اتفاق الطرفين كما أن المشرع لم يأت في نصوص قانون المرافعات بما يمنع أن يكون التحكيم في الخارج على يد أشخاص غير مصريين لأن حكمه تشريع التحكيم يقتصر في أن طرفي الخصومة يريدان بمحض إرادتهما واتفاقهما تفويض أشخاص ليست لهم ولاية القضاء في أن يقضوا بينهما أو يحسموا النزاع بحكم أو يصلح يقبلان شروطه . فرفض طرفي الخصومة هو أساس التحكيم ، و كما يجوز لهما الصلح دون وساطة أحد فانه يجوز لهما تفويض غيرهما في إجراء هذا الصلح أو في الحكم في النزاع يسعى في ذلك أن يكون الحكمون في مصر و أن يجرى التحكيم فيها أو أن يكونوا موجودين في الخارج ويصدر حكمهم هناك بإرادة الخصوم هي التي تخلق التحكيم كطريق إستثنائي لفرض المنازعات ، و قد أقر المشرع جواز الاتفاق عليه و لو تم في الخارج دون أن يمس ذلك النظام العام .

الطعن رقم ٩٨ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٩٨٠ بتاريخ ١٩٨٣/٤/١٤

مفاد نص المادة ٥١ من قانون المرافعات المصري جواز اتفاق المتعاقدين على الانجاء إلى التحكيم لنظر ما قد ينشأ بينهما من نزاع كانت تختص بنظره أحكام أصلا .

الطعن رقم ١٩٦٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٢٥٣ بتاريخ ١٩٨٥/٢/١٢

تنص الفقرة الأولى من المادة ٥١ من قانون المرافعات على أنه " يجوز الاتفاق على التحكيم في نزاع معين بوثيقة تحكيم خاصة " كما يجوز الاتفاق على التحكيم في جميع المنازعات التي تنشأ في تنفيذ عقد معين " . فان مفاد هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تحويل المتعاقدين الحق في الانجاء إلى

التحكيم لنظر ما قد ينشأ بينهم من نزاع كانت تخص به المحاكم أصلاً ، فاختصاص جهة التحكيم بنظر النزاع ، و أن كان يرتكن أساساً إلى حكم القانون الذي أجاز استثناء سلب اختصاص جهات القضاء ، إلا أنه يبنى مباشرة و في كل حالة على حدة على اتفاق الطرفين ، كما أن المشرع لم يأت في نصوص قانون المرافعات مما يمنع أن يكون التحكيم في الخارج على يد أشخاص غير مصريين إلا أن حكمة تشريع التحكيم تنحصر في أن طرفي الخصومة يريدان أن يحصا إرادتهما و اتفاقهما تفويض أشخاص ليست لهم ولاية القضاء في أن يقضوا بينهما أو يحسموا النزاع بحكم أو يصلح يقبلان شروطه ، فضاء طرفي الخصومة هو أساس التحكيم ، و كما يجوز لهما الصلح دون وساطة أحد فانه يجوز لهما تفويض غيرهما في إجراء هذا الصلح أو في الحكم في النزاع يستوى في ذلك أن يكون الحكمون في مصر و أن يجري التحكيم فيها أو أن يكونوا موجودين في الخارج و يصدر حكمهم هناك لإفادة الخصوم هي التي تخلق التحكيم بطريق استثنائي لنقض المنازعات و قد أقر المشرع جواز الاتفاق عليه و لو تم في الخارج دون أن يحس ذلك النظام العام .

الطعن رقم ١٤٧٩ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ٩٦٨ بتاريخ ١٩/١١/١٩٨٧

لئن كان من غير الجائز التحكيم بصدد تحديد مسؤولية الجاني عن الجريمة الجنائية و إلا عد باطلا لمخالفة للنظام العام ، إلا أنه إذا اشتمل الاتفاق على التحكيم بالقضاء في منازعات لا يجوز فيها ، فانه شأنه في ذلك شأن سائر العقود - يصبح بالنسبة إلى ما يجوز فيه التحكيم و يقتصر البطلان على الشق الباطل وحده ما لم يقدم من يدعي البطلان الدليل على أن الشق الباطل أو القابل للإبطال لا ينفصل عن جملة الصائد .

الطعن رقم ١٦٤٠ لسنة ٥٤ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ٢٤٧ بتاريخ ١٤/٢/١٩٨٨

الحكم هو الشخص الذي يعهد إليه - بمقتضى الاتفاق على التحكيم أو في اتفاق مستقل بفض نزاع بين طرفين أو أكثر و يكون له نظر النزاع و الاشراف في المداولة بصوت محدود و في إصدار الحكم والتوقيع عليه . و مؤدى ذلك أن من يكلف بمعاونة الحكمين لا يعتبر محكما ، فان تعددوا فلا أهمية أن يكون عددهم و ترا أو شفعاً كما لا أهمية لما يطرأ على صفاتهم أو ما يطرأ على عددهم من النقص أو الزيادة فلا يؤثر في صحة تشكيل هيئة التحكيم وفاة أحدهم أثناء نظر النزاع و عدم إحلال آخر محله لما كان ذلك و كان تشكيل الهيئة و ترا فان هذا التشكيل يكون متفقا و صحيح القانون و إذ أخذ الحكم المظنون فيه بهذا النظر فان النعي عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٤٧ بتاريخ ١ مجموعة صم ٤٤ صفحة رقم ٣٧٧ بتاريخ ١٨/٥/١٩٤٤

إذا كانت واقعة الدعوى هي انه ، حسما للنزاع لقائهم بين فريق قبيلتي السناقرة و القطعان و بين فريق الجبليات بسبب حادثة قتل أحد أفراد السناقرة و آخر من القطعان و اتهام قبيلة الجبليات فيهما ، اتفق بعض أفراد الفريقين ، بمقتضى كتابة موقع عليها منهم، على أن يحكموا فى هذا النزاع قومسيون تحكيم مؤلفا من حكمدار مديرية البحيرة وليسا، و ثمانية أعضاء محكمين اختار كل فريق أربعة منهم ، و قرر الجميع انهم قابلون للحكم الذى يصدر من هذا القومسيون مهما كان ، و انهم مستعدون لتنفيذه بكل الطرق ، و ان قومسيون التحكيم المذكور اصدر حكمه بثبوت حصول القتل من قبيلة الجبليات و بمالزام الموقعين عليه من أفراد هذه القبيلة بأن يدفعوا إلى الموقعين عليه من أفراد قبيلتي السناقرة و القطعان مبلغ أربعمائة جنيه دية عن كل واحد من القتيلين بمجرد إتمام حلف أولياء دم كل قاتل خمسة وخمسين يمينا . بان القتل حصل من قبيلة الجبليات ، و وقع على هذا الحكم بعض أفراد هذه القبائل ، فان هذا الحكم يرتب على الموقعين عليه من أفراد قبيلة الجبليات تمهدا بدفع مبلغ ثمانمائة جنيه للموقعين عليه من قبيلتي السناقرة و القطعان معلقا على شرط حلف عدد معلوم من الإيعان ؛ و هذا الشرط الذى قبل الطرفان تعليق تنفيذ الصهد على تحققه ليس مخالفا للقانون بل له أصله فى القسامة فى مسائل الدية فى الشريعة الإسلامية ، فهو إذن تمهد مستوف كل العناصر القانونية الواجب توافرها فى التمهدات ، و سببه و هو حصول التمهدين على الصلح بينهم هم و باقى أفراد قبيلتهم و بين التمهد هم و باقى أفراد القبيلتين الآخرين بخصوص حادثة القتل ، و هو سبب صحيح جائز قانونا ، فالحكم الذى لا يعتبر هذا تمهدا ملزما يكون مخالفا للقانون .

* الموضوع الفرعى : التحكيم فى منازعات العمل :

الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٦٦٨ بتاريخ ١١/٨/١٩٦٧

هيئة التحكيم - وفقا للمادة ٢٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المقابلة للمادة ١٦ من القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ ، وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - ملزمة أصلا بتطبيق القوانين واللوائح فيما يعرض لها من منازعات جماعية بين العمال واصحاب العمل ولها إلى جانب هذا الأصل رخصة الاستناد إلى العرف ومبادئ العدالة فى إجابة مطالب العمال التى لا تتركز إلى حقوق مقررة لهم فى القانون وذلك وفقا للحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة فى المنطقة ، ولا سبيل إلى إلزامها باختيار العمل بالرخصة الممنوحة لها ، ولا عليها إذا هى استعملت أحد وجهيها دون الوجه الآخر ، وهى غير مكلفة فى ذلك ببيان أسباب اختيارها أحد الوجهين . وإذا كان القرار المطعون فيه قد خلص إلى أن مطلب العمال لا يرتكز إلى

حق مقرر لهم في القانون وطبق مبادئ العدالة فالزم الشركة الطعون عليها نصف الأجور في المجلات الخارجية عن إرادة العامل ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

*** الموضوع للقرعي : التحكيم في منازعات القطاع العام :**

الطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ١٩١ بتاريخ ١٢/٢٨/١٩٦٧

- المنازعات التي قصد المشرع إخضاعها لنظام التحكيم الإجباري الذي استحدثه القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ إنما هي المنازعات الموضوعية التي تنشأ بين شركات القطاع العام أو بين إحداها وبين جهات حكومية أو هيئة أو مؤسسة عامة بشأن تقرير حق أو نفيه وذلك اعتباراً بأن هذه الأنزعة - على ما جاء بالملزمة الإيضاحية - لا تقوم على خصومات تتعارض فيها المصالح كما هو الشأن في مجال القطاع الخاص بل تنتهي جميعاً ، في نتیجتها إلى جهة واحدة هي الدولة .

- وإن كانت المادة ٦٦ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ قد جعلت هيئات التحكيم المنصوص عليها في هذا القانون مختصة دون غيرها بنظر المنازعات التي تقع بين شركات القطاع العام أو بين شركة منها وبين جهة حكومية أو هيئات عامة أو مؤسسة عامة دون أن تستثنى من ذلك الطعون المروضة على محكمة النقض على قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠ يناير سنة ١٩٦٦ الذي كان ينص صراحة على استثناء المنازعات المطروحة على محكمة النقض من اختصاص هيئات التحكيم المشكلة وفقاً لأحكام هذا القرار ، إلا أنه مع ذلك ترى محكمة النقض وجوب سريان هذا الاستثناء في ظل أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ ذلك أن المشرع إذ جعل المنصر الغالب في تشكيل هيئات التحكيم لغير رجال القانون وأحل هذه الهيئات من التقيد بقواعد قانون المرافعات إلا ما تعلق منها بالضمانات والمبادئ الأساسية في التقاضي فإنه يكون قد دل بذلك على أنه لم يقصد تهيتها للفصل في تلك المسائل القانونية الدقيقة التي تعرض على محكمة النقض كما أن المشرع وقد استثنى في المادة السادسة من قانون الإصدار من الإحالة إلى هيئات التحكيم الدعاوى التي تهيات للحكم فيها ولو كانت أمام محكمة أول درجة فإن هذا الاستثناء يجب أن ينسحب من باب أولى إلى الدعاوى التي تم الفصل فيها بحكم نهائي نافذ وإن طعن فيه بطريق النقض إذ ليس من شأن هذا الطعن أن يمس بقوة هذا الحكم أو يوقف تنفيذه .

- لا يصح القول بأن المشرع قد ناط بهيئات التحكيم الفصل في كافة منازعات القطاع العام ، فإنه يكون قد قصد إسقاط ما سبق صدوره من أحكام نهائية مما يخول لتلك الهيئات نظر الموضوع من جديد إذا أحيل إليها الطعن بحالته من محكمة النقض ذلك بأنه ما دام المشرع لم ينص صراحة على إسقاط هذه

الأحكام لأنها لا تسقط بطريق الاستنتاج لما يوجب على إسقاطها من المساس بالحقوق المكتسبة للخصوم .
والصواب أن تظل هذه الأحكام قوتها وحصانتها التي كفلها القانون حتى يقتضى من محكمة النقض فى أمر
الطعن المرفوع عنها فإن قضت برفضه طويت صفحة النزاع نهائيا وإن بنقض الحكم سقطت عنه حصانته
وزالت آثاره وتعين على محكمة النقض عندئذ أن تحيل القضية إلى هيئات التحكيم التى أحلها المشرع محل
محكمة الموضوع .

الطعن رقم ٩٦ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٥٨٨ بتاريخ ١٠/٤/١٩٦٩

إذ كانت الدعوى وهى تتضمن منازعة بين شركة من شركات القطاع العام وبين هيئة عامة أصبحت
طبقا للمادة ٦٦ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ من اختصاص هيئات التحكيم المنصوص عليها فى
القانون المذكور دون غيرها وبتعين لذلك عملا بالمادة ٦ من مواد إصداره إحالة الدعوى إلى هذه الهيئات

الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٦٩ بتاريخ ٢/٨/١٩٧٣

انه وأن أجاز المشرع فى الفقرة [ج] من المادة ٦٦ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ هيئات التحكيم
أن تنظر أيضا فى المنازعات التى تقع بين شركات القطاع العام وبين الأشخاص الطبيعيين والأشخاص
الاعتباريين وطنيين كانوا أو أجانب ، إلا أنها اشترطت قبول هؤلاء الأشخاص بعد وقوع النزاع إحالته
على التحكيم . وإذ كان من بين الخصوم فى الدعوى ... الذى اختصم بوصفه ممثلا لشركة الملاحة التى
تبعها الباحرة . وكانت الأوراق قد خلت بما يدل على أن هذه الشركة قد قبلت بعد وقوع النزاع إحالته
على التحكيم ، فإنه لا يكون ثمة وجه للقول باختصاص هيئات التحكيم بنظر النزاع ويكون النعى على
الحكم بمخالفة القانون على غير أساس .

الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٨٥٩ بتاريخ ١٢/٥/١٩٧٤

النص فى المادة ٦٦ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة
١٩٦٦ على أن هيئات التحكيم المنصوص عليها فى ذلك القانون تختص دون غيرها بنظر المنازعات التى
تقع بين شركات القطاع العام وبين شركة منها وبين جهة حكومية أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة مؤداة
انه يلزم لاختصاص تلك الهيئات أن يكون جميع أطراف النزاع ممن عددهم المادة سالفة الذكر وإذ كان
الثابت فى الدعوى أن الطاعة - شركة التأمين الأهلية - تطلب الحكم على المظنون عليهما شركة
إسكندرية للتوكيلات الملاحية والشركة العربية للشحن والتفريغ - متضامتين بالدين موضوع المنازعة
وكانت المظنون عليها الأولى قد اختصمت أيضا بصفتها وكيله عن باخرة أجنبية ، فإن شرط تطبيق المادة

٦٦ المشار إليها يكون غير معروف ، و يكون الاختصاص بنظر هذا النزاع مفقود للمحاكم دون هيئات التحكيم .

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ١٥٦ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٣٠

لما كان قرا مجلس الوزراء الذي تستند إليه الطاعة لا يتصل بتنظيم ولاية القضاء أو اختصاصه وإما يتضمن توجيهات إدارية صادرة إلى جهات الإدارة ووحدات القطاع العام بطلب وقف السر في المنازعات المطروحة بينها على المحاكم ، و العمل على فض تلك المنازعات عن طريق هيئات التحكيم التي نص عليها ذلك القرار . و كان مفاد نص المادة ٦٦ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ أن التحكيم في المنازعات التي تقع بين شركات القطاع العام و بين الأشخاص الطبيعيين هو تحكيم إختياري رهين بقبول هؤلاء الأشخاص بعد وقوع النزاع إحالته إلى التحكيم . و كان النزاع المطروح على المحكمة يضم أشخاصا طبيعيين ، هم المطعون ضدهم من الرابع للثامن ، مما يجعل التحكيم في هذه الحالة اختياريا لا يتعلق بالنظام العام طالما لم يتم دليل على قبولهم له . لما كان ذلك و كان لا يجوز التمسك بسبب من أسباب الطعن غير التي ذكرت بالتقرير ما لم يتعلق بالنظام العام ، فان ما تمناه الطاعة بمذكراتها الشارحة من مخالفة قواعد الاختصاص المتعلق بالنظام العام يكون غير مقبول .

الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٤٤٦ بتاريخ ١٩٧٥/٢/٢٢

متى قضت هذه المحكمة بنقض القرار المطعون فيه و قررت رفض الدفع المبدئي من شركات البترول المطعون ضدها بعدم اختصاص هيئة التحكيم و اختصاصها على أساس أن على هيئة التحكيم أن تنقذ بالقرار الذي أصدرته في النزاع رقم ٤ لسنة ١٩٥١ الصادر بين نفس الخصوم و عن ذات الموضوع وإن تعتبر الباعة الجائلين العاملين بالشركات المطعون ضدها عمالا لديها ذلك لان هذا القرار يعتبر حائزا لقوة الأمر المقضي ، و أرتأت بعدئذ أن تمضي في نظر الموضوع لتحكم فيه باعتبار أن الطعن الحالي بالنقض كان للمرة الثانية ، فانه لا يقبل من الشركات المطعون ضدها معاودة النزاع في علاقة الباعة الذين تظلمهم النفاية الطاعة بالشركات المطعون ضدها أو طلب نذب مكتب الحجرة لتقص تلك العلاقة أو في اختصاص هيئة التحكيم بنظر النزاع بعد أن قضت محكمة النقض بحكمها المذكور في ذلك و كذلك ليس بسديد ما تنيره الشركات المطعون ضدها من طلب وقف الدعوى حين الفصل في الطعن على قرار التحكيم رقم ٤ لسنة ١٩٥١ و اغال من محكمة القضاء الإداري إلى محكمة النقض أو حين صدور تفسير له و ذلك لما لقرار هيئة التحكيم من قوة الأمر المقضي .

الطعن رقم ٤٩١ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٩٣٢ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٥

مفاد نص المادة السادسة من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم الصحافة و نص المادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ بشأن المؤسسات الصحفية - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المؤسسات الصحفية لا تعدو أن تكون مؤسسات خاصة غير أن المشرع رأى أن يكون تأسيسها للشركات المساهمة اللازمة لمباشرة نشاطها و تنظيم علاقاتها بها وفق القواعد المقررة بالنسبة للمؤسسات العامة ، كما اعتبرها فى حكم هذه المؤسسات فيما يتعلق بمسئولية مديريها و مستخدميها الجنائية ، و فيما يخص بمزاولة الاستيراد و التصدير ، و من ثم تعد المؤسسات الصحفية فيما يجاوز هذه المسائل - من أشخاص القانون الخاص ، و بالتالى يكون الاختصاص بشأنها لجهة القضاء العادى صاحب الولاية العامة . لما كان ذلك و كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر و اعتبر المؤسسة الطاعنة - مؤسسة دار المعارف - مؤسسة عامة و رتب على ذلك القضاء بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى و هى خاصة بمطالبة بنك مصر الطاعن بمبلغ مقابل نشرات ، و باختصاص هيئات التحكيم بها فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون

الطعن رقم ٧٣٨ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ١٢٨ بتاريخ ١٩٧٧/٥/١٦

نصت المادة ٦٠ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ فى شأن التحكيم على اختصاص هيئات التحكيم المنصوص عليها فى هذا القانون دون غيرها بالفصل فى المنازعات التى تقع بين شركات القطاع العام كما أجاز القانون هيئات التحكيم الفصل فى المنازعات التى تقع بين شركات القطاع العام و بين الأشخاص الطبيعيين و الأشخاص الاعتباريين و طنيين كانوا أو أجانب إذا قبل هؤلاء الأشخاص بعد وقوع النزاع أحواله على التحكيم ، و إذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعد اختصاص المحكمة بنظر الدعوى الموجهة إلى المطعون ضدها بصفتها الشخصية و اختصاص هيئات التحكيم بنظرها على أن الطرفين من شركات القطاع العام بما مفاده انه أضفى صفة القطاع العام على الشركة الطاعنة دون أن يبين المصدر الذى استقى منه هذه الصفة التى خلعها على الطاعنة و يتغير بها الاختصاص بنظر الدعوى و من شأنه أن يجهل الأسباب التى أقام الحكم عليها قضاءه و يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيقه للقانون فانه يكون معيبا بالقصور .

الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٩٤١ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٧

النص فى المادة ٦٠ من قانون المؤسسات العامة و شركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المنطبق على الدعوى على أن " تختص هيئات التحكيم المنصوص عليها فى هذا القانون دون غيرها

بنظر المنازعات الآتية : ١- المنازعات التي تقع بين شركات القطاع العام ٢- كل نزاع يقع بين شركة قطاع عام و بين جهة حكومية ... أو هيئة عامة أو مؤسسات عامة ... " يرجع إلى أن هذه الأنزعة لا تقوم على خصومات تتعارض فيها المصالح كما هو الشأن في مجال القطاع الخاص بل تنهى جميعا في نتائجها إلى جهة واحدة هي الدولة ، و لما كانت محكمة الاستئناف قد قضت بتأييد الحكم الابتدائي فيما انتهى إليه من عدم اختصاص القضاء العادى بنظر طلب الضمان القائم بين الهيئة الطاعنة و هي هيئة عامة و بين المطعون عليها الرابعة و هي من شركات القطاع العام و استند في ذلك إلى أن المادة ٦٠ سالفه الذكر لم تفرق بين منازعة أصلية أو منازعة فرعية أو بين منازعة سببها علاقة عقدية أو غير عقدية و إنما جاء نصها مطلقا شاملا لأية منازعة بين شركات القطاع العام و الهيئات العامة و المؤسسات العامة ، لما كان ذلك و كان للمحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم اختصاصها لانتفاء ولايتها بنظر الدعوى طبقا لنص المادة ١٩ من قانون المرافعات ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد التزم صحيح القانون .

الطعن رقم ١٩٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٣٠ بتاريخ ١٩/١/١٩٨١

النص في المادة ٦٦ من قانون المؤسسات العامة و شركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ على أن " هيئات التحكيم المنصوص عليها في ذلك القانون تخصص دون غيرها بنظر المنازعات التي تقع بين شركات القطاع العام ، أو بين شركة منها و بين جهة حكومية أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة مؤداة انه يلزم لاختصاص تلك الهيئات ، أن يكون جميع أطراف النزاع من عددهم المادة سالفه الذكر ، و إذ كان الثابت في الدعوى أن الشركات المطعون ضدها -- الثلاث الأولى -- قد أقامت دعواها بطلب الحكم على الطاعنة و المطعون ضدها الرابعة متضامتين و متضامين بالدين موضوع المنازعة ، و كانت هذه الأخيرة قد اختصمت بصفتها وكالة عن سفينة أجنبية ، فان شرط تطبيق المادة ٦٦ المشار إليها يكون غير متوافر و يكون الاختصاص بنظر هذا النزاع معقود للمحاكم دون هيئات التحكيم .

الطعن رقم ٦٩٢ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٨٢٥ بتاريخ ٢٨/٣/١٩٨٣

النص في المادة ٦٦ من قانون المؤسسات العامة و شركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ و الذى كان قائما وقت رفع الدعوى - و في المادة ٦٠ المقابلة لها في القانون الحالى رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - على أن تخصص هيئات التحكيم دون غيرها بنظر المنازعات التي تقع بين شركات القطاع العام و بين شركة منها و بين جهة حكومية أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة ، مؤداة انه يلزم لاختصاص تلك الهيئات - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون جميع أطراف النزاع من عددهم المادة سالفه الذكر . و إذا كان الشارع قد أجاز هيئات التحكيم أن تنظر أيضا في المنازعات التي تقع بين شركات

القطاع العام و بين الأشخاص الطبيعيين و الأشخاص الاعتبارية و طين كانوا أو أجانب إلا أنها اشترطت قبول هؤلاء الأشخاص - بعد وقوع النزاع - إحالته إلى التحكيم و إذ كان الثابت في الدعوى أن من بين الخصوم فيها بعض الأشخاص الطبيعيين .. و كانت الأوراق قد خلت مما يدل على أن هؤلاء الأشخاص قد قبلوا بعد وقوع النزاع إحالته إلى التحكيم فإن الاختصاص بنظر النزاع يكون مقفودا للمحاكم دون هيئات التحكيم .

الطعن رقم ١٦١ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٨١٤ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٣

نص المادة ٦٠ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بشأن المؤسسات العامة و شركات القطاع العام و قبل تعديلها بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨١ - و التي تسرى على واقعة النزاع - يدل على أن المشرع أجاز لأشخاص القانون الخاص سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو أشخاصا اعتباريين اللجوء إلى طريق التحكيم المنصوص عليه في القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ تحفيلا للعبء عن كاهل القضاء و سرعة الفصل في القضايا ، مما مفاده أن هيئات التحكيم الإجباري خصها المشرع دون غيرها بالفصل في منازعات محددة لطرفو معينة خاصة بالنزاع ، و ذلك بنصوص آمرة في القانون المذكور ، و هي نصوص تختلف عن نصوص التحكيم الواردة في قانون المرافعات الناشئة عن اتفاق جميع أطراف النزاع و الذى وضع له المشرع قواعد خاصة به ، و من ثم فإن اختصاص هذه الهيئات المشار إليها بالفصل في المنازعات المنصوص عليها في القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ يكون قد سلب جهة القضاء العادى أي اختصاص بالنسبة لهذه المنازعات ، آية ذلك أن المادة ٧٠ من القانون المذكور أسندت إلى تلك الهيئات جميع المنازعات المتعلقة بتنفيذ أحكامها ، و بالتالى فلا يجوز رفع دعوى مبنية أمام القضاء العادى ببطالان أحكام هيئات التحكيم الإجباري .

الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ١٥٩ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢٩

لما كان نص المادة ٦٠ من قانون المؤسسات العامة و شركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ - المنطبق على الدعوى - على أن تختص هيئات التحكيم المنصوص عليها في هذا القانون دون غيرها بنظر المنازعات الآتية :- ١- المنازعات التي تقع بين الشركات القطاع العام ٢- كل نزاع يقع بين شركة قطاع عام و بين جهة حكومية أو هيئة قضائية أو مؤسسة عامة ... و كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قضى بعدم اختصاص القضاء العادى بنظر دعوى الضمان الفرعية المرفوعة من الطاعنة و هي شركة قطاع عام على المطعون ضدها الأخيرة و هي جهة حكومية وزارة المالية - و استند في ذلك إلى أن المادة ٦٠ سالفه الذكر جاء نصها شاملا لاية منازعة بين الشركات القطاع العام و الجهات

الحكومية و أن تبعية دعوى الضمان للدعوى الأصلية ليس من شأنها أن تغير من أحكام الاختصاص لانه يكون قد التزم صحيح القانون .

الطعن رقم ١٣٦٣ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٧ بتاريخ ١٩٩٠/٥/١٥

القرر فى قضاء هذه المحكمة - أن النص فى المادة ٥٦ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ فى شأن هيئات القطاع العام و شركاته - المقابل لنص المادة ٦٠ لسنة ١٩٧١ بشأن المؤسسات العامة والقطاع العام على أن يفصل فى المنازعات التى تقع بين شركات القطاع العام بعضها وبعض أو بين شركة قطاع عام من ناحية و بين جهة حكومية مركزية أو محلية أو هيئة عامة أو هيئة قطاع عـــام أو مؤسسة عامة من ناحية أخرى عن طريق التحكيم دون غيره على الوجه المبين فى هذا القانون . مؤداه أن تختص هيئات التحكيم دون غيرها بنظر كل نزاع بين الجهات سالفة البيان - لانه لا يقوم على خصوصيات تعارض فيها المصالح كما هو الشأن فى القطاع الخاص بل تنتهى جميعها إلى جهة واحدة هى الدولة ، و أن هذا الاختصاص الولاىى المتعلق بالنظام العام لا يجوز الاتفاق على مخالفته و لا تصح هذه المخالفة اجازة و لا يرد عليها قبول .

الطعن رقم ٢٢٤٣ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٧١ بتاريخ ١٩٨٧/١/١٥

القرر - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن النزاع فى دعوى الشفعة يدور بين أطراف ثلاثة هو الشفيع و المشتري و البائع فهتـين اختصاصهم جميعا ، و انه و على ما جرى به نص المادة ٦٠ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ الذى يحكم واقعة النزاع قبل تعديلها بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨١ انه لا اختصاص هيئات التحكيم بالمنازعات التى يكون بين أطرافها شخص طبيعى إلا بموافقة .

الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ١٧٢ بتاريخ ١٩٩١/١/١٠

النص فى المادة ٦٠ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بالمؤسسات العامة و شركات القطاع العام والنص تحكيم واقعة النزاع و المقابلة للمادة ٥٦ من القانون الحالى رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ، على أن يختص هيئات التحكيم دون غيرها بنظر المنازعات التى شركات القطاع العام بعضها البعض ، و بين شركة منها و بين جهه حكومية أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة ، مؤداه - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن يلتزم باختصاص تلك الهيئات أن يكون جميع أطراف النزاع من عددتهم المادة سالفة الذكر ، و إذا كان الشارع قد أجاز هيئات التحكيم أن تنظر أيضا فى المنازعات التى تقع بين شركات القطاع العام وبين الأشخاص الطبيعيين و الأشخاص الاعتبارية ، إلا أنها اشترطت قبول هؤلاء الأشخاص - بعد وقوع إحاطته إلى التحكيم . و إذا كان الثابت فى دعوى الضمان التى إقامتها الطاعنة - هيئة النقل العام بالقاهرة - أنها

اختصت مع المطعون ضلها الثانية - شركة مصر للتأمين - تابعها . . السائق الذي ارتكب الحادث وكانت الأوراق قد خلت بما يفيد أن هذا الشخص الأخير قد بعد وقوع النزاع إحالته إلى التحكيم لأن الاختصاص بنظره يكون معقودا لجهة القضاء العادى و ليس هيئات التحكيم .

* الموضوع الفرعى : المحكمة المختصة بتعيين المحكم :

الطعن رقم ١ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٤١١ بتاريخ ١٩٧٠/٣/٥

نص المادة ٨٢٥ مرافعات صريح فى أن المحكمة المختصة بتعين المحكم - الذى لم ينفق عليه أو امتنع أو اعتزل عن العمل - هى المحكمة المختصة أصلا بنظر النزاع المعلق على لفضه بطريق التحكيم ، فان كان هذا النزاع لم يسبق عرضه على المحاكم أو عرض على محكمة الدرجة الأولى المختصة أصلا بنظره كانت هى المختصة بتعين المحكم ، و أن كان النزاع المذكور استئنافا لحكم صدر من محكمة أول درجة ، كانت محكمة الاستئناف المختصة أصلا بنظر هذا الاستئناف هى المختصة أيضا بتعين المحكم ، و لا يغير من ذلك ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة من عدم جواز الطعن فى هذا الحكم بالمعارضة و لا بالاستئناف إذ أن المشرع إنما قصد بهذا النص منع الطعن بالمعارضة أو الاستئناف فيما يجوز الطعن فيه من هذه الأحكام بأحد هذين الطريقين .

* الموضوع الفرعى : بطلان حكم المحكمين :

الطعن رقم ٤٢ لسنة ٢٥ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٤٧٦ بتاريخ ١٩٦٠/٦/٣٠

إذا كانت هيئة التحكيم قد عرضت من تلقاء نفسها لتقدير حجية قرار صادر منها فى نزاع سابق وانتهت إلى قيام هذه الحجية و رتب على ذلك قرارها بعدم جواز نظر النزاع لسبق الفصل فيه - فى حين انه لم يكن للهيئة أن تأخذ من تلقاء نفسها بقرينة قوة الأمر القضى عملا بنص المادة ٤٥ من القانون المدنى وبالرغم من عدم إبداء الشركات الطاعنة أى دفع فى هذا الخصوص أمام الهيئة فضلا على انه لم يكن يتصور إبداء هذا الدفع من جانبها [الشركات] - كما انه لم يكن يتصور أن تكون النقابة و هى التى رفعت النزاع قد تسكت بعدم جواز نظره لسبق الفصل فيه ، فان القرار المطعون فيه يكون معيبا بما يسوجب نقضه .

الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٤٨٨ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٤

مفاد نص المادة ٣/٥١٣ من قانون المرافعات ، أن ما يوجب رفع الدعوى بطلان حكم المحكمين هو وقف تنفيذ هذا الحكم المطعون فيه بالبطلان و لا يقتضى ذلك وقف السير فى دعوى أخرى يشور فيها نزاع يحصل بالحكم المذكور .

الطعن رقم ٨٥٢ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١١٨١ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٦

لئن كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة انه إذا بطل حكم المحكمين فان توقيع اختكمن لو حصل على نهايته لا يفيد قبولهم له إنما يستتبع بطلان هذه الموافقة و انعدام كل اثرها ، إلا أن ذلك البطلان لا يتناول إلى ما يصدر عن اختكمن من إقرارات لاحقة تتعلق بما ورد بهذا الحكم من وقائع .

الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٥١ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٩٢٦ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٣

- لئن أوجبت المادة ٥٧ من قانون المرافعات أن يشتمل حكم المحكمين على ملخص التوال الخصوم إلا انه لا يوجب على إضاها بطلان الحكم إلا إذا ثبت أنها كانت تتضمن دفاعا جوهريا مؤثرا فى النتيجة التى انتهى إليها حكم المحكمين بمعنى أن هيئة التحكيم لو كانت قد بحثت لجاز أن تغير به هذه النتيجة إذ يعتبر ذلك قصورا فى أسباب الحكم الواقعية مما يوجب عليه البطلان .

- حدد المشرع فى المادة ٥١٢ من قانون المرافعات الحالات التى يجوز بناء عليها رفع الدعوى ببطلان حكم المحكمين على سبيل الحصر .

الطعن رقم ١٦٤٠ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٢٤٢ بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٤

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن دعوى بطلان حكم المحكمين و على ما جرى به نص المادة ٥١٢ من قانون المرافعات دعوى خاصة حدد المشرع أسبابها و جعل الاجراء إليها جوازيا مما مؤداه أن البطلان الذى شرعت تلك الدعوى فى نطاق أسبابها هو بطلان نسى لا يتعلق بالنظام العام ، لما كان ذلك و كان خروج حكم المحكمين عن نطاق ما قصده المصنفان فى الاتفاق على التحكيم أو مشاركته هو من الأسباب القانونية التى يثاقلها واقع و كان الطاعن لم يمسك بهذا السبب أمام محكمة الاستئناف و من ثم لا يجوز له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٢٩٩٤ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٤٣٤ بتاريخ ١٩٩٠/٧/١٦

أحكام المحكمين شأن أحكام القضاء تجوز تحجية الشئ المحكوم به بمجرد صدورهما و تبقى هذه الحجية و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - طالما بقى الحكم قائما ، و من ثم لا يملك القاضى عند الأمر بتنفيذها التحقق من عدالتها أو صحة قضائتها فى الموضوع لأنه لا يعد هيئة استئنافية فى هذا الصدد .

الطعن رقم ٩٠ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٧٩٣ بتاريخ ١٩٩١/٣/٢٤

يجوز طلب بطلان حكم المحكمين وفقا للفقرة الأخيرة من المادة ٥١٢ من قانون المرافعات إذا وقع بطلان في الحكم أو في الإجراءات اثر في الحكم .

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ١٦٠ بتاريخ ١٩٣٧/١٢/٢٢

الطعن ببطلان التحكيم وحكم المحكمين يجب أن ترفع به دعوى خاصة يسار فيها بالطريق الذى شرعه القانون بالمادة ٧٢٧ من قانون المرافعات .

الطعن رقم ١٧ بتاريخ ٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٦٣ بتاريخ ١٩٤٤/٥/١١

إذا كان الظاهر من حكم المحكمين انهما بحثا جميع اوجه النزاع التى عرضها الخصوم عليهما ومحصا المستندات المقدمة لهما وسما أقوالهم ، و بعد هذا كله اصدرنا حكما ، لانهما لا يكرنان قد انهما النزاع بطريق الصلح . و متى كان الأمر كذلك فان حكمها يكون صحيحا ، لان وتربة العدد المنصوص عليها بالمادة ٧٥ مرافعات لا تجب إلا إذا كان المحكمون مفوضين بالصلح و انهوا النزاع بالصلح . أما إذا كانوا مفوضين بالحكم و بالصلح معا ، و فصلوا فيه بالحكم ، فليس من المحتم أن يكون عددهم وترا . و إذن فالحكم الذى يقضى ببطلان حكم هذين المحكمين لعدم وتربة العدد يكون مخطئا

*** الموضوع الفرعى : تنفيذ حكم المحكمين :**

الطعن رقم ٩٣ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٢٢٩ بتاريخ ١٩٥٧/٣/١٤

معنى كان الثابت أن طرفي الخصومة قد لجأ إلى التحكيم فيما كان ناشيا بينهما من منازعات متعددة بشأن زراعة الأطنان المملوكة لهما وكان حكم المحكمين قد فصل بصفة نهائية فى هذه المنازعات وقضى لأحدهما بأحقية فى استلام أطنان معينة بما عليها من الزراعة و كانت هذه الزراعة قائمة فى تلك الأرض فعلا وقت صدور حكم المحكمين فان أحقية المحكوم له للزراعة المذكورة تكون أمرا مقضيا له به بموجب حكم المحكمين ضد الخصم الآخر و تكون دعوى هذا الأخير بطلب أحقية هذه الزراعة مردودة بما لهذا الحكم من قوة الأمر المقضى و من حجيته قبله ، و لا يقدح فى ذلك أن يكون هو الزارع لتلك الزراعة ولا يغير من ذلك أيضا إلا يكون الحكم قد تنفذ بالاستلام فان عدم تنفيذ الأحكام لا يخل بما لها من حجية لم تنقض بأي سبب من الأسباب التى تنقض بها قانونا .

الطعن رقم ٥٢١ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٤٧٢ بتاريخ ١٥/٢/١٩٧٨

الأمر الصادر من قاضى الأمور الوقتية و الذى يعتبر بمقتضاه حكم انحكم واجب التنفيذ طبقا للمادة ٨٤٤ من قانون المرافعات يقصد به مراقبة عمل الحكم قبل تنفيذ حكمه من حيث الثبوت من وجود مشاركة التحكيم ، و أن الحكم قد راعى الشكل الذى يتطلبه القانون سواء عند الفصل فى النزاع أو عند كتابة الحكم دون أن يقول قاضى الأمور الوقتية حق البحث فى الحكم من الناحية الموضوعية ومدى مطابقته للقانون ، و كان يترتب على أن حكم الحكم له بين الخصوم جميع الآثار التى تكون للحكم القضائى أن تلحقه الحجية و لو لم يكن قد صدر الأمر بتنفيذه ، لأن صدور الأمر من قاضى الأمور الوقتية إنما يتطلب من اجل التنفيذ لا من اجل قوة الثبوت ، فانه و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا تجوز المجادلة فى حجية حكم الحكمين حتى يفرض انه لم يتم تنفيذه طالما الحجية قائمة لم تنقض بأي سبب من الأسباب التى تنقض بها قانونا .

* الموضوع الفرعى : حجية حكم المحكمين :

الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٨٥ بتاريخ ٦/٢/١٩٨٦

الأصل فى الإجراءات - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنها قد روعيت و على من يدعى أنها قد خولفت إقامة الدليل على ما يدعيه ، و كان الطاعن لم يقدم إلى محكمة الموضوع الدليل على أن الحكمين الذين اشتركوا فى المداولة و إصدار الحكم لم يكن عددهم وثرا و كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على دفاع لم يقدم الخصم دليله فان النسي يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٢١٨٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٧٨ بتاريخ ٦/٢/١٩٨٦

النص فى المواد ١٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية ، ١/٥١ ، ٣/٥٢ ، من قانون المرافعات يدل على انه و أن كانت ولاية الفصل فى المنازعات معقودة - فى الأصل للمحاكم إلا أن المشرع أجاز للخصوم - خروجاً على هذا الأصل - أن يتفقوا على إحالة ما بينهم من نزاع على محكمين يختارونهم ليفصلوا فيه بحكم له طبيعة أحكام المحاكم ، و إذا كان الحكمون يستمدون ولايتهم فى الفصل فى النزاع من اتفاق الخصوم على اختيارهم للفصل فيه ، فان ما يصدر خارج الحكم بغير هذا الاتفاق لا يكون حكماً له القومات الأساسية للأحكام بما يتبع لأي من الخصوم دللح الاحتجاج عليه به بمجرد إنكاره و التمسك بعدم وجوده دون حاجة إلى الادعاء بتزويره أو اللجوء إلى الدعوى الابتدائية لإلحاده .

الطعن رقم ٨٨٧ لسنة ٥٩ مكتب قني ٤٧ صفحة رقم ١٨٤ بتاريخ ١٩٩١/١/١٤

الحكم ليس طرفا في عصومة التحكيم ، وإثا هو شخص يتمتع بصفة الخصوم و التجهت إرادتهم إلى منحة سلطة الفصل فيما شجر بينهم بحكم شانه شان أحكام القضاء يجوز حجية الشيء المحكوم به بمجرد صدوره و من ثم لا يتصور أن يكون خصما و حكما في ذات الوضع .

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٦ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ٢٥٥ بتاريخ ١٩٧٢/٢/٢٦

نصت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات السابق على البيانات التي يجب أن يتضمنها الحكم على سبيل الحصر ، و ليس من بين هذه البيانات إثبات حلف عضوى هيئة التحكيم اليمين المنصوص عليها في المادتين ١٩٨ ، ٢١ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

* الموضوع الفرعى : طريق الطعن في حكم المحكمين :

الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٢٥ مكتب قني ١٢ صفحة رقم ٧٣٠ بتاريخ ١٩٦١/١١/٣٠

التاريخ الذى يجهه المحكم حكمه يعتبر حجة على الخصم ولا يستطيع جرده إلا بالتخاذ طريق الطعن بالتزوير في الحكم لان حكم المحكم يعتبر ورقة رسمية شانه في ذلك الأحكام التى يصدرها القضاء .

* الموضوع الفرعى : مشاركة للتحكيم :

الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٢٥ مكتب قني ١٢ صفحة رقم ٧٣٠ بتاريخ ١٩٦١/١١/٣٠

— متى كان الحكم المطعون فيه قد أقيم قضاء على انه إذا كان إمحكم لم يعاين بعض الأعمال التى قام بها المطعون عليه الأول باعتبار أنها من الأعمال الغير ظاهرة التى اعفته مشاركة التحكيم من معاينتها وكان تقرير ما إذا كانت هذه الأعمال ظاهرة أو غير ظاهرة تقريراً موضوعياً فإن الحكم وقد انتهى فى أسباب سائفة ودون أن يخرج على المعنى الظاهر لنصوص المشاركة إلى أن المحكم قد التزم فى عمله الحدود المرسومة له فى مشاركة التحكيم فإنه لا يكون قد خالف القانون .

— إذا كان الطرفان قد حدد فى مشاركة التحكيم موضوع النزاع القائم بينهما بشأن تنفيذ عقد مقاوله ونصا على تحكيم المحكم لحسم هذا النزاع و حدا مأموريته معاينة الأعمال التى قام بها المقاول لمعرفة مدى مطابقتها للمواصفات والأصول الفنية من علمه و تقدير قيمة الصحيح من الأعمال كما نصا فى المشاركة على تفويض المحكم فى الصلح ، و كان ذلك التفويض بصيغة عامة لا تخصيص فيها فإن المحكم إذ اصدر حكمه فى الخلاف و حدد فى منطوقه ما يستحقه المقاول عن الأعمال التى قام بها جميعا حتى تاريخ الحكم ببلغ معين فإنه لا يكون قد خرج عن حدود المشاركة أو قضى بغير ما طلبه الخصوم .

- مقتضى غلو مشاركة التحكيم من تحديد ميعاد للحكم الذى يصدره المحكم أن يكون الميعاد هو ما حددته المادة ٧١٣ من قانون المرافعات "القديم" فى حالة عدم اشراف ميعاد للحكم و هو ثلاثة اشهر من تاريخ تعيين المحكم و لا يجوز تعديل مشاركة التحكيم إلا باتفاق الطرفين المحكمين .

الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٧٢٠ بتاريخ ١٩٦٥/٢/٢٥

إذا لم ينص فى مشاركة التحكيم على تفويض المحكمين بالصلح فانهم يكونون محكمين بالقضاء ، ومن ثم فلا حاجة لما تتطلبه المادة ٨٢٤ من قانون المرافعات من ذكر المحكمين باسمائهم فى مشاركة التحكيم .

الطعن رقم ٤٦ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٧٧٨ بتاريخ ١٩٦٥/٦/١٧

إذا لم ينص فى مشاركة التحكيم على تفويض المحكمين بالصلح فانهم يكونون محكمين بالقضاء ، ومن ثم فلا حاجة لما تتطلبه المادة ٨٢٤ من قانون المرافعات من ذكر المحكمين باسمائهم فى مشاركة التحكيم . لان هذا البيان لا يكون واجبا إلا حيث يكون المحكمون مفوضين بالصلح .

الطعن رقم ٣٦٥ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٧٨٧ بتاريخ ١٩٦٥/٦/١٧

إذا لم ينص فى مشاركة التحكيم على تفويض المحكمين بالصلح فانهم يكونون محكمين بالقضاء ، ومن ثم فلا حاجة لما تتطلبه المادة ٨٤٢ من قانون المرافعات من ذكر المحكمين باسمائهم فى مشاركة التحكيم لان هذا البيان لا يكون واجبا إلا حيث يكون المحكمون مفوضون بالصلح .

الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٢١ بتاريخ ١٩٦٧/٥/١٨

تنص المادة ٨٢٤ من قانون المرافعات القائم - والمادة ٧٥ المقابلة لها فى القانون الملغى - "على انه لا يجوز التفويض للمحكمين بالصلح ولا الحكم منهم بصفة محكمين مصالحين إلا إذا كانوا مذكورين باسمائهم فى المشاركة المتضمنة لذلك أو فى عقد سابق عليها" . وهذا النص صريح فى وجوب اتفاق الخصوم المحكمين على جميع المحكمين المفوضين بالصلح أو الذين يحكمون بصفتهن محكمين مصالحين وتعيينهم باسمائهم سواء فى مشاركة المحكمين أو فى عقد سابق عليها . وحكم هاتين المادتين - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - من النظام العام فمخالفته موجبة لبطالان الحكم الذى يصدره المحكمون - الذين لم يمتثلوا طبقا له بطلانا مطلقا لا يزيله حضور الخصوم أمام هؤلاء المحكمين . وما دام القانون لا يجيز تعيين الحكم المفوض بالصلح بغير اتفاق الخصوم فانه يمنع المحكمة فى جميع الأحوال أن تعين محكما مصالحا لم يوفق عليه الطرفان المتنازعان .

الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٣٣ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ١٢١ بتاريخ ١٨/٥/١٩٦٧

لئن كان نص المادة ٨٢٥ من قانون المرافعات القائم - والمادة ٧٧ من القانون الملغى - الذى يحول الشكمة سلطة تعيين المحكمين فى حالة عدم اتفاق الخصوم عليهم قد ورد بصيغة عامة وغير مخصوص بنوع معين من المحكمين إلا انه يجب قصره على المحكمين الحاكمين دون القوضين بالصلح أو الذين يحكمون بصفتهم محكمين مصابين إذ أن المشرع قد بين فى المادتين ٨٢٤ من القانون القائم و ٧٥ من القانون الملغى طريق تعيين هؤلاء مستلزما اتفاق الخصوم عليهم جميعا ونهى عن تعيينهم بغير هذا الطريق .

الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٣ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ٥٤٣ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٧

إذا كان ما فصل فيه حكم المحكم يخرج عن مشاركة المحكمين ، وكان الحكم الابتدائى الذى اعتنى الحكم المطعون فيه أسبابه قد حصل فى حدود سلطته الموضوعية وفى أسباب تزدى إلى ما انتهى إليه انه لا يمكن فصل ما قضى به حكم المحكم فى أمر خارج عن النزاع الوارد فى مشاركة المحكمين عن باقى حدود ما قضى به هذا الحكم ، وإذا رتب الحكم المطعون فيه على ذلك بطلان حكم المحكم ، فانه النعى عليه بمخالفة القانون وفساد الاستدلال يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٣٤ مكتب قتي ٢٠ صفحة رقم ٢١٠ بتاريخ ١٩٦٩/١/٣٠

مجرد تحرير مشاركة المحكمين والتوقيع عليها لا يقطع أيهما فى ذاته مدة التقادم ، لان المشاركة ليست إلا اتفاقا على عرض نزاع معين على محكمين والنزول على حكمهم ، و لا يتضمن مطالبة بالحق أو تكليفها للخصوم بالحضور أمام هيئة المحكمين وإنما يمكن أن يحصل الانقطاع نتيجة للطلبات التى يقدمها الدائن للمحكى أثناء السير فى المحكمين إذا كانت تتضمن تمسكه بحقه ، لان قانون المرافعات نظم إجراءات المحكمين على نحو يماثل إجراءات الدعى العادية و الزم المحكمين والخصوم باتباع الأصول والمواعيد المتبعة أمام المحاكم إلا إذا حصل إعفاء المحكمين منها صراحة ، كما أوجب صدور الحكم منهم على مقتضى قواعد القانون الموضوعى .

الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٣٦ مكتب قتي ٢٢ صفحة رقم ١٧٩ بتاريخ ١٩٧١/٢/١٦

التحكيم طريق استثنائى لفرض الخصومات ، قوامه الخروج على طرق التقاضى العادية ، و ما تكلفه من ضمانات ، و من ثم فهو مقصورا حتما على ما تصرف إرادة المحكمين إلى عرضه على هيئة التحكيم . وقد أوجبت المادة ٨٢٢ من قانون المرافعات السابق أن تتضمن مشاركة التحكيم تعيينا لموضوع النزاع حتى تتحدد ولاية المحكمين ، ويتسنى رقابة مدى التزامهم حدود ولايتهم . كما أجاز المشرع فى نفس المادة أن يتم ذلك التحديد أثناء المرافعة أمام هيئة التحكيم .

الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٧ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٣٢١ بتاريخ ١٩٧٣/٢/٢٤

- مؤدى نص المادة ٨٢٦ من قانون المرافعات السابق - المقابلة للفقرة الأولى من المادة ١/٥٣ من القانون الحالي - أن الكتابة شرط لإثبات قبول الحكم مهمة التحكيم و ليست شرطا لانعقاد مشاركة التحكيم . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر و أقام قضاءه على أن توقيع المحكمين على العقد يعتبر ركنا لانعقاده ، إذ استلزم أن يكون توقيع الحكم على ذات العقد و إلا اعتبر باطلا واستبعد على هذا الأساس الإقرار الصادر من المحكم و الذى ضمنه سبق موافقته على مهمة التحكيم وهو محرر له قوة الكتابة فى الإثبات - و رتب الحكم على ذلك بطلان المشاركة لعدم انعقادها فانه يكون قد خالف القانون - إذ كانت مشاركة التحكيم موضوع الدعوى - المطلوب الحكم بطلانها - هى عقد رضائي توافرت عناصره من إيجاب و قبول صحيحين بين طرفيه ، و كان موضوع النزاع مما يجوز التحكيم فيه و قد وقع بمحكمان على المشاركة و اقر الحكم الثالث كتابة بقبوله مهمة التحكيم ، فان المشاركة تكون قد انعقدت صحيحة و يكون طلب الحكم بطلانها على غير أساس . و لا يبرر من هذا النظر قول المطعون ضده الأول انه بولاء المحكم - الذى لا يجوز تعين غيره بواسطة المحكمة لانه كان محكما مفوضا بالصلح - أضحى تنفيذ المشاركة مستحيلا مما يعتبر معه باطلا ، لان ذلك مردود بان الحكم تولى بعد نشوء المشاركة صحيحة فلا تكون هذه الولاية إلا عبة استجدت فى سبيل تنفيذ المشاركة لا سببا لبطلانها ، لانه - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - متى كان الحكم مفوضا بالصلح فلا يمكن تعين غيره بغير اتفاق الطرفين ، و مؤدى ذلك انه إذا حدث سبب بعد مشاركة التحكيم يمنع الحكم عن الحكم فلا ينفذ عقد التحكيم إلا باتفاق جديد بين الخصوم على شخص محكم آخر طبقا للمادة ٨٢٤ من قانون المرافعات السابق الواجبة التطبيق فى الدعوى و التى يعتبر حكمها من النظام العام و كل هذا لا يخل بشروط انعقاد المشاركة موضوع النزاع التى توافرت قبل وفاة المحكم .

- الميعاد المحدد فى مشاركة التحكيم لإصدار الحكم فى النزاع المعروض على الهيئة - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يلف سريلانه حتى يصدر من المحكمة المختصة حكم فى الدعوى المرفوعة قبل انقضائه بطلب تعين محكم آخر بدلا من تنحي - عملا بالمادة ٨٣٨ من قانون المرافعات السابق و ذلك بحسبان هذه المسألة مسألة عارضة تخرج عن ولاية المحكمين ، و يستحيل عليهم قبل الفصل فيها مواصلة السير لى التحكيم المنوط بهم .

الطعن رقم ٥٢١ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٤٧٢ بتاريخ ١٩٧٨/٢/١٥

- التحكيم طريق استثنائي لبعض الخصومات قوامه الخروج عن طرق التقاضى العادية ، و لن كان فى

الأصل ولبد إرادة الخصوم ؛ إلا أن أحكام المحكمين في شأن أحكام القضاء تحوز حجية الشيء المحكوم به بمجرد صدورها و تبقى هذه الحجة طالما بقي الحكم قائما و لو كان قابلا للطعن و نزول بزواله ، و لما كان الثابت أن طرفي الخصومة قد لجأ إلى التحكيم فيما كان ناشئا بينهما من منازعات و كان حكم المحكمين الصادر بتاريخ ١٩٦٨/٤/٥ فصل فيها و انتهى إلى اعتبار المطعون عليه مشترطيا لنصيب الطاعن في المنزل الكائن به شقة النزاع ، و كان لم يطعن على هذا الحكم بطرق الاستئناف الذي كانت تجيزه المادة ٨٤٧ من قانون المرافعات السابق ، و كان لا سبيل إلى إقامة دعوى مبتداه بطلب بطلان حكم المحكمين وفق المادة ٨٤٩ من ذات القانون بما لأنه لما يجوز استئنافه و الفرصة متاحة لإبداء كل الاعتراضات عليه فإن حكم المحكمين يكون بمجرد صدوره ذا حجية فيما فصل فيه و له قوة ملزمة بين الخصوم و يسوغ للمي على حكم المحكمين بالبطلان استنادا إلى مخالفة المادة ٨٢٣ من قانون المرافعات السابق من أن عدد المحكمين كان شلعا و ليس و ترا أو أن موضوع النزاع لم يحدد في مشاركة التحكيم أو أثناء المرافعة في معنى المادة ٨٢٢ من ذات القانون أو أن مشاركة التحكيم خلت من توقيع المحكمين بالموافقة على مهمة التحكيم وفق المادتين ٨٢٦ ، ٨٢٧ من القانون المشار إليه أو أن الخصومة في التحكيم لم تتبع فيها الأصول و المواعيد المقررة في قانون المرافعات بما لعدم دعوة الطاعن للحضور عملا بالمادة ٨٣٤ من القانون عنه فضلا عن إعطاء موضوعية شابت الحكم - على النحو المفصل بسبب التي - أيا كان وجه الرأي في هذه الأسباب جميعا ، بما لأنه لا يجوز للخصوم أن يأتوا بما يناقض الحجة ، و لأن قوة الأمر المقضى تسمح على اعتبارات النظام العام .

- أن ما نص عليه المادة ٨٢٢ من قانون المرافعات السابق من وجوب إيداع أصل جميع أحكام المحكمين مع أصل مشاركة التحكيم فلم كتاب المحكمة المختصة أصلا بنظر الدعوى في معاد معين قصد به التعجيل بوضع الحكم تحت تصرف الخصوم و تمكين المحكوم له من الحصول على أمر التنفيذ ، فإنه لا يوجب أي بطلان على عدم إيداع حكم المحكمين أصلا أو إذا أودع بعد انقضاء الميعاد المقرر .

للطعن رقم ٧١٤ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٣ صالحة رقم ٤٤٢ بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٦

إذا كان الثابت أن شرط التحكيم الوارد بمشارطة الإيجار موضوع الدعوى قد نص على إحالة كل ما ينشأ عنها من نزاع إلى التحكيم في لندن ، و كان المشرع قد أقر الاتفاق على إجراء التحكيم في الخارج و لم ير في ذلك ما يمس النظام العام فإنه يرجع في تقرير صحة شرط التحكيم و تربيته لإثارة في قواعد القانون الإنجليزي باعتباره قانون البلد الذي اتفق على إجراء التحكيم فيه بشرط إلا يكون في قواعد ذلك القانون ما يخالف قواعد النظام العام في مصر ، متى كان ذلك ، و كان الحكم المطعون فيه قد تطرق - بعد أن

قضى بسقوط حق الطاعة في التمسك بشرط التحكيم إلى اعتبار هذا الشرط باطلا لعدم تضمنه أسماء المحكمين طبقاً لما أوجبه المادة ٣/٥٣ مراتب فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بإخضاعه هذا الشرط للقانون المصري دون القانون الإنجليزي الواجب التطبيق.

الطعن رقم ٧٣٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٧٥ بتاريخ ١٩٨٧/٥/٤

النص في الفقرة الأولى من المادة ٥٦ من قانون المرافعات على أن يصدر المحكمون حكمهم غير مقيدين بإجراءات المرافعات عدا ما نص عليه في هذا الباب و يكون حكمهم على مقتضى قواعد القانون ما لم يكونوا مفوضين بالصلح يدل على أن المشرع و أن لم يشأ أن يتضمن حكم المحكمين جميع البيانات التي يجب أن يشتمل عليها حكم القاضي إلا أنه أوجب اتباع الأحكام الخاصة بالتحكيم والواردة في الباب الثالث من الكتاب الثالث من قانون المرافعات. منها حكم المادة ٥٧ التي توجب إعمال الحكم بوجه خاص على صورة من وثيقة التحكيم و قد هدف المشرع من إيجاب إثبات هذا البيان بحكم المحكمين التحقق من صدور القرار في حدود سلطة المحكمين المستمدة من وثيقة التحكيم رعاية لصالح الخصوم فهو على هذا النحو بيان لازم و جوهري يتوجب على إغفاله عدم تحقق الغاية التي من أجلها أوجب المشرع إتباعه بالحكم بما يؤدي إلى بطلان ، و لا يغير من ذلك أن تكون وثيقة التحكيم قد أودعت مع الحكم بقلم كتاب المحكمة لأن الحكم يجب أن يكون دالا بذاته على استكمال شروط صحته لا يقبل تكملة ما نقص فيه من البيانات الجوهرية بأي طريق آخر .

الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٨ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/١٦

أجاز الشارع - تحقيقا لاستقرار الحقوق و منع تعارض الأحكام في الخصومة الواحدة - للمحكوم عليه في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين - أن يطعن في الحكم أثناء نظر الطعن - بالنقض أو الاستئناف - المرفوع في المعاد من أحد زملائه منضمما إليه في طلباته حتى و لو كان قد فوت معاد الطعن أو قبل الحكم ، فان قعد عن ذلك وجب على المحكمة أن تأمر الطاعن باحتصامه في الطعن ، كما أوجب على محكمة الاستئناف دون محكمة النقض لما نصت عليه المادة ٣٥٣ من قانون المرافعات الواردة في الفصل الرابع منه الخاصة بالطعن بالنقض عن حكم مغاير - أن تأمر باحتصام جميع المحكوم لهم و لو بعد فوات المعاد . وهو ما يقطع مع اتجاه الشارع إلى الإقلال من دواعي البطلان بتغليب موجبات صحة إجراءات الطعن واكتماها على أسباب بطلانها أو قصورها ، اعتبارا بأن الغاية من الإجراءات هو وضعها في خدمة الحق و يسائر أيضا اتجاهه في قانون المرافعات الحالي - و على ما بين من مذكرته الإيضاحية - إلى عدم الوقوف بالقاضي عند الدور

السلبى تاركا الدعوى لمفاضلة أطرافها يوجهونها حسب هواهم و وفق مصالحهم الخاصة ، فمنحه مزيدا من الإيجابية التى تحقق هيئته على الدعوى بما أورده على سبيل الجزاء - كما هو الشأن فى إطلاق الحالات التى يجوز فيها للقاضى الأمر بإدخال من لم يختصم فى الدعوى ، على خلاف القانون الملغى الذى كان يصورها - فأجاز للقاضى فى المادة ١١٨ إدخال كل من يرى إدخاله لمصلحة العدالة أو لإظهار الحقيقة ، و بعضها الآخر أورده على سبيل الوجوب ، كما هو الشأن فى الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ سائلة البيان ، فإذا ما تم اختصاصم باقى الخصوم عليهم أو باقى الخصوم لم استقام شكل الطعن واكتملت له موجبات قبوله بما لازمه مريان اثر الطعن فى حق جميع الخصوم و منهم من تم اختصاصهم فيه بعد رفضه . أما إذا امتنع الطاعن عن تنفيذ ما أمرته به المحكمة فلا يكون الطعن قد اكتملت له مقوماته و يجب على المحكمة - و لو من تلقاء نفسها - أن تقضى بعدم قبوله . وان كانت القاعدة القانونية التى تضمنتها الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات إنما تشير إلى قصد الشارع تنظيم و حجب بذاته على نحو محدد لا يجوز الخروج عليه - على نحو ما سلف بيانه التزاما بمقتضيات الصالح العام و تحقيقا للغاية التى هدف إليها و هو توحيد القضاء فى الخصومة الواحدة ، فان هذه القاعدة نصير من القواعد الآمرة المتعلقة بالنظام العام بما لا يجوز مخالفتها أو الأعراض عن تطبيقها و تلزم المحكمة بأعمالها .

الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٩٢٦ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٣

مشاركة التحكيم ، لا تعدو أن تكون اتفاقا بين الخصوم على طرح النزاع على محكمين لفصلوا فيه بدلا من طرحه على القضاء .

الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٨٥ بتاريخ ١٩٨٦/٢/٦

لئن أوجبت المادة ٥١ من قانون المرافعات أن تتضمن مشاركة التحكيم تعيينا لموضوع النزاع حتى تتحدد ولاية المحكمين و يتسنى رقابة مدى التزامهم حدود ولايتهم فان المشرع أجاز أيضا فى هذه المادة أن يتم ذلك التحديد أثناء المرافعة أمام هيئة التحكيم .

الطعن رقم ١٦٤٠ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٢٤٢ بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٤

المقرر أن التحكيم - إذ هو طريق إستثنائى لقض الخصومة - قوامه الخروج عن طرق التقاضى العادية و ما تكلفه من ضمانات و من ثم فهو مقصور على ما تنصرف إليه إرادة المحكمين فى عرضه على هيئة التحكيم يستوى فى ذلك أن يكون الاتفاق على التحكيم فى نزاع معين بوثيقة خاصة أو انصرف إلى جميع المنازعات التى تنشأ من تنفيذ عقد معين ، و لازم ذلك إلا يمتد نطاق التحكيم إلى عقد آخر لم تنصرف إرادة الطرفين إلى فضه عن طريق التحكيم أو إلى اتفاق لاحق ما لم يكن بينهما رباط لا ينقسم بحيث لا

يستكمل دون الجمع بينهما اتفاق أو يفض مع الفصل بينهما خلاف - وكان خروج المحكمين عن مشاركة التحكيم أو امتداد نطاق التحكيم إلى غير ما اتفق عليه الطرفان أو الحكم في نزاع معين دون قيام مشاركة تحكيم خاصة هو من الأسباب القانونية التي يخالطها الواقع وكان الطاعن لم يتمسك بسبب التمسك أمام محكمة الاستئناف و من ثم لا يجوز له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض

الطعن رقم ٧٤٠ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٣١ بتاريخ ١٩٨٩/٥/١٨

التحكيم طريق استثنائي لنقض الخصومات ، قوامه الخروج على طرق التقاضي العادية، و ما تكفله من ضمانات ، و من ثم فهو مقصور حتما على ما تنصرف إرادة المحكمين على عرضه على هيئة التحكيم ولا يصبح بعبارة إطلاق القول في خصومه بأن قاضي الأصل هو قاضي الفرع ، و قد أوجبت المادة ٨٢٢ من قانون المرافعات السابق المطبقة على واقعة الدعوى - المقابلة ٥١ من القانون الحالي - أن تتضمن مشاركة المحكمين تعينا لموضوع النزاع حتى تتحدد ولاية المحكمين ، و يسنى رقابة مدى التزامهم بحدود ولايتهم و أجاز المشرع في نفس المادة أن يتم هذا التحديد أثناء المرافعة أمام هيئة التحكيم ، مما يستلزم موافقة المحكمين عليه كشرط لتسامه ، و قد رتب القانون البطلان جزاء على مخالفة هذه الأحكام .

الطعن رقم ٢٥٦٨ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ٢٢١ بتاريخ ١٩٩٠/١/٢٣

من المقرر - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن النص في الفقرة الأولى من المادة ٥٦ من قانون المرافعات على أن " يصدر المحكمون حكمهم غير مقيدين بإجراءات المرافعات عدا ما نص عليه في هذا الباب و يكون حكمهم على مقتضى قواعد القانون ما لم يكونوا مفوضين بالصلح " يدل على أن المشرع وإن لم يشر أن يتضمن حكم المحكمين جميع البيانات التي يجب أن يشتمل عليها حكم القاضي ، إلا أنه أوجب اتباع الأحكام الخاصة بالتحكيم الواردة في الباب الثالث من الكتاب الثالث من قانون المرافعات و منها حكم المادة ٥٧ التي توجب اشتغال الحكم بوجه خاص على صورة من وثيقة التحكيم ، و قد هدف المشرع من إيجاب إثبات هذا البيان في الحكم إلى التحقق من صدور قرار المحكمين في حدود سلطتهم المستمدة من وثيقة التحكيم فهو على هذا النحو بيان جوهري لازم لصحة الحكم يترتب على إغفاله عدم تحقق الغاية التي من أجلها أوجب المشرع إثباته بالحكم بما يؤدي إلى البطلان و لا يغير من ذلك أن تكون وثيقة التحكيم قد أودعت مع الحكم بقلم كاتب المحكمة لأن الحكم يجب أن يكون دالا بذاته على استكمال شروط صحته بحيث لا يقبل تكملة ما نقص فيه من البيانات الجوهرية بأي طريق آخر وكان يجوز طلب بطلان حكم المحكمين وفقا لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٥١٢ من قانون المرافعات إذا

وقع بطلان في الحكم أو في الإجراءات اثر في الحكم و كان البين من حكم ائحكمن موضوع الدعاى لم يشتمل على صورة من وثيقة التحكيم و من ثم فانه يكون باطلا .

الطعن رقم ٢٢١٢ لسنة ٥١ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ٣١٠ بتاريخ ١٩٩١/١/٢٧

أن التحكيم ليس من قبيل الدعاوى التى هى سلطة غنولة لصاحب الحق فى الالتجاء إلى القضاء للحصول على تقرير حق له أو حمايته كما أن مشاركة التحكيم لا تمد من قبيل التصرفات المنشئة أو الكاشفة لحق عين عقارى أصلى أو من قبيل سحب الدعاوى و إنما من مجرد اتفاق على عرض نزاع معين على محكمين و النزول على حكمهم و لا يتضمن مطالبة بالحق أو تكليفاً للخصوم بالحضور أمام هيئة التحكيم وفقاً لأحكام المادتين ١٧،١٥ من القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى لإذا ما سجلت أو اظهر بها فانه لا يترتب على ذلك أن الحق المدعى به إذا تقرر بحكم ائحكمن و تأشر به أن يكون حجة على من ترتب لهم حقوق عينية ابتداء من تاريخ تسجيل مشاركة التحكيم لأن هذا الأثر يتعلق بالدعاوى فقط .

الطعن رقم ٨٨ لسنة ٣ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٥١٠ بتاريخ ١٩٣٤/١٢/٢٠

— أن المادة ٧٥ من قانون المرافعات توجب أن يكون عدد ائحكمن المفوضين بالصلح و ترا ، و أن يذكروا بأسمائهم فى مشاركة التحكيم أو فى ورقة سابقة عليها . و هذا النص ينطى معه جواز القول بإمكان تعيين بعض ائحكمن فى المشاركة و توكيل هذا البعض فى تعيين آخرين من بعد . و حكم هذه المادة هو من النظام العام ، فمخالفته موجبة لبطلان المشاركة بطلاناً مطلقاً لا يزيله حضور الخصوم أمام ائحكمن الذين لم تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها فى المادة المذكورة .

— أن المادة ٧١١ من قانون المرافعات إذ أوجبت ، من جهة ، أن عقد التحكيم يكون بالكتابة ، و إذ أفادت المادة ٧٥ مرافعات ، من جهة أخرى ، أن أسماء ائحكمن و وتريه عددهم تكون فى نفس المشاركة أو فى ورقة سابقة عليها ، فذلك يفيد قطعاً أن التحكيم المفوض فيه بالصلح هو بمقصوده على الأقل لا يجوز فيه الرضاء الضمنى .

الطعن رقم ٢٦ بتاريخ ٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٩ بتاريخ ١٩٤٣/١/٢١

أن خروج ائحكمن فى حكمهم عن مشاركة التحكيم يجب أن يتمسك به الخصوم أمام المحكمة وإلا فلا يكون لها أن تقضى من تلقاء نفسها ببطلان الحكم لعدم تعلق ذلك بالنظام العام.

الطعن رقم ٣٣ بتاريخ ٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٣٤٣ بتاريخ ١٩٤٧/١/٣٠

إذا بنيت دعوى بطلان مشاطة التحكيم على أنها قد تناولت منازعات لا يجوز التحكيم فيها لعلها بالنظام العام أو بما لا يجوز التصرف فيه من الحقوق ، و كان الحكم الصادر برفض هذه الدعوى حين تصدى لبيان المنازعات التي اتفق على التحكيم فيها - لم يقل إلا أن النزاع الشرعى الذى كان قائما بين الطرفين قد فصلت فيه المحكمة العليا الشرعية ، و أن النزاع القائم بينهما أمام المحكمة الأهلية قد فصل فيه القضاء المستعجل فيما رفع منه إليه ، و ما بقى أمام القضاء العادى هو عبارة عن دعاوى حساب عن غلة الوقف ، فهذا من الحكم قصور فى بيان موضوع الدعاوى الواقع عليها التحكيم . إذ لا يعرف منه هل كان موضوع النزاع من نوع الحقوق التى يملك المتحاكمون مطلق التصرف فيها ليصح التحكيم أم ليست منه فلا يصح . و ذلك من شأنه أن يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق المادة ٧٣ من المرافعات التى تسكت بها مدعية البطلان بما يعين معه لنقض الحكم .

الطعن رقم ٧٣ بتاريخ ٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٥٨ بتاريخ ١٩٤٨/١١/١٨

التحكيم هو بنص المادتين ٧٢ و ٧٣ من قانون المرافعات مشاطة بين مصالقين ، أى اتفاق على التزامات متبادلة بالتزول على حكم المحكمين . و بطلان المشاطات لعدم الأهلية هو بحكم المادتين ١٣١ و ١٣٢ من القانون المدنى بطلان نسى إلى عدم الأهلية فلا يجوز لذى الأهلية التمسك به .

* للموضوع الفرعى : ميعاد الحكم فى التحكيم :

الطعن رقم ١٦٤٠ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٢٤٢ بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٤

النص فى المادة ٥٥ من قانون المرافعات بان " على المحكمين أن يحكموا فى الميعاد المشروط ما لم يرفض الخصوم امتداده ، و يجب عليهم عند عدم اشرط اجل للحكم أن يحكموا خلال شهرين من تاريخ قبولهم للتحكيم و إلا جاز لمن شاء من الخصوم رفع النزاع إلى المحكمة " ، يدل على أن الأصل أن يكون تحديد ميعاد حكم المحكمين أو مد امله المشروط باتفاق الطرفين ، فان خلا اتفاقهم من تحديد هذا الأجل وجب على المحكمين إصدار حكمهم خلال شهرين من تاريخ قبولهم مهمة التحكيم إلا أن سر بيان حكم القانون فى تحديد الميعاد لا يجب زيادة الطرفين فى مده سواء بأنفسهم أو بتفويض و كلاًهما ————— أو محكميهم فى ذلك ، و كما يكون الاتفاق على مد الأجل صريحاً فانه يستفاد ضمناً من حضور الطرفين أمام هيئة التحكيم و المناقشة فى القضية بعد الميعاد ، لما كان ذلك و كان استخلاص إرادة الطرفين فى تحديد الميعاد أو فى الاتفاق على مده أو فى تفويض الوكلاء و المحكمين فى شأن ذلك كله هى أسباب

يُخاطبها واقع لم يسبق الطاعن التمسك بها أمام محكمة الاستئناف و من ثم لا يجوز له إثارتها لأول مرة أمام
محكمة النقض

ترخيص

* الموضوع الفرعي : ترخيص سيارات الأجرة :

الطعن رقم ٥٧ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٢٣٨ بتاريخ ١٢/٣/١٩٣٧

إن نص المادة الرابعة من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٤ الخاص بالسيارات قد فرض على طالب الترخيص الذي قبل طلبه ثلاثة شروط يتعين عليه القيام بها لإمكان حصوله على هذا الترخيص و هي أن يقدم السيارة للفحص و أن يقوم بسداد الرسم المستحق عليها و أم يكون سداد هذا الرسم في مدى الشهر التالي للقبول على الأكثر . فإذا فوت هذا الميعاد فالحكومة في حل ، فلا مسئولية عليها ، من أن تهمل طلب الترخيص بعد قبوله . و هي في ذلك ليست ملزمة بإتخاذ صاحب الطلب و تكليفه القيام بالتزاماته لأن هذا الميعاد لم يفرض عن تعاقده بل يفرضه القانون ، فإثارة تتحقق دون حاجة إلى إنذار أو تكليف . وتحمل الحكومة مسئولية في هذه الحالة إستناداً إلى أن القانون لم ينص على أن مجرد علم دفع الرسم في الميعاد الذي حدده يترتب عليه وحده إلغاء القبول حتماً ، و أن الإلغاء لا يكون إلا بعد التثبت من تقصير الطالب الذي قبل طلبه و بعد إنذاره ، و أن المديرية عند ما أخطرت الطالب بالقبول لم يحدد له مدة معينة لتقديم مستند الملكية و دفع الرسوم - ذلك غلطاً و فيه مخالفة صريحة للمادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ، إذ أن تصرف الحكومة لم يكن إلا إجراء إدارياً تملكه ، فلا مسئولية عليها ما دام هذا التصرف لم يقع مخالفاً للقانون الواجب تطبيقه و هو القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٤ السابق الذكر .

الطعن رقم ٢٢ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٧٩٨ بتاريخ ٦/٩/١٩٤٩

إن المادة الأولى من قرار ١٧ من يونيو سنة ١٩٣٦ أوجبت لإمكان الترخيص لسيارات الأجرة أن تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها فيه " فضلاً عن الشروط العمومية الخاصة بالمتانة و الأمن المطلوبة للحصول على الرخصة - المنصوص عنها في قرار ٩ سبتمبر سنة ١٩١٣ " و إذ كان من شروط الأمن المقررة في المادة الأولى فقرة هـ من هذا القرار أن تصبح العربات بحيث يسهل إبقاؤها تماماً لجهات الإدارة فإن الحكم إذا قرر أن العيب في وضع مقعد السائق في السيارة المطلوب الترخيص لها لا يحقق الشرط الذي أوجبه قرار ٩ من سبتمبر سنة ١٩١٣ و أن قلم المرور في رفضه الترخيص لم يكن معسفاً في رفض طلب الرخصة يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

* الموضوع الفرعي : حجية الترخيص المؤقت :

الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٢٢ مكتب قني ٧ صفحة رقم ٦٩٢ بتاريخ ١٩٥٦/٦/٧

- إصدار ترخيص مؤقت لمناسبات خاصة بتشغيل محل للموسيقى و الرقص لا يكسب حقاً في الحصول على رخصة دائمة .

- إستنتاج الحكم أن في إصدار المخالفات تصريحات مؤقتة بتشغيل محل للموسيقى و الرقص ما ينفي عنه التعسف و سوء استعمال الحق عندما أصدر قرار الرفض بالترخيص الدائم هو إستنتاج موضوعي صالح .

* الموضوع الفرعي : رخص المحال للعامة :

الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٢٢ مكتب قني ٧ صفحة رقم ٦٩٢ بتاريخ ١٩٥٦/٦/٧

- طلب تحويل دار السينما إلى مرقص و محل للموسيقى يخضع لأحكام لائحة التياترات الصادرة في ١٢ يولييه سنة ١٩١١ دون القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمخالفات العمومية . وتفسير نشاط اغل كطلب الترخيص أصلاً يستدعي رخصة جديدة كنص المادة ١٧ من تلك اللائحة ، و لا محل للقول بالإكتفاء بتبليغ الجهة المختصة بهذا التفسير إستناداً إلى المادتين ٨ ، ٢٤ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ - لائحة التياترات الصادرة في ١٢ يولييه سنة ١٩١١ ليست لائحة تنفيذية لقانون المخالفات العمومية رقم ١ لسنة ١٩٠٤ الذي ألغى بمقتضى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ و لا هي من قبيل اللوائح التي تصدر تنفيذاً لأحكام قانون آخر بل إنها لائحة قائمة بذاتها مما اصطلاح على تسميته "بلوائح البوليس" والتي يكون الغرض من إصدارها مخالطة على أمن و سلامة الجمهور و الصحة العامة ، و قد كان للسلطة التنفيذية إذ ذاك الحق في إصدار تلك اللوائح المستقلة بذاتها ، و الديباجة التي صدرت بها اللائحة عمو من الإشارة إلى أي قانون تستند إليه في إصدارها بل يبين منها أن وزير الداخلية إنما أصدرها في حدود سلطانه .

- نص المادة ٢٨ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ لا يجد من تطبيق لائحة التياترات و لا يدل على أن الملهي يخضع لهذا القانون بل لها أحكامها الخاصة .

- ما نصت عليه المادة ٤٧ من قانون المخال العمومية رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ من إلغاء أحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٤ بشأن المخالفات العمومية وجميع القوانين المعدلة و المكملة له لا أثر له على لائحة التياترات إذ أنها صدرت مستقلة عنه .

*** الموضوع الفرعى : رخصة إدارة ماكينة :**

الظعن رقم ٦٦ لسنة ٦ مجموعة عمر ٢٤ صفحة رقم ٤٩ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٣٦

الرخصة التى يحصل عليها صاحب الماكينة من القسم الميكانيكى بوزارة الأشغال لا تبيح له إدارة الماكينة للصناعة المذكورة فيها إلا بعد حصوله على ترخيص بإدارتها لهذه الصناعة من الجهة صاحبة الشأن ، فإن ما تطلبه وزارة الأشغال من الإشرافات لا يتصدى ما هو خاص بالآلات البخارية و لا شأن له بالصناعة ذاتها و إنما الشأن فى ذلك لوزارة الداخلية . و إذن فلا يجوز التمسك فى إدارة الخلل بموافقة وزارة الأشغال لأن هذه الموافقة وحدها لا تغنى عن موافقة وزارة الداخلية التى لها كامل الحرية فى الوحيش بإدارة الخلل أو عدم الرخيص مراعية فى ذلك الإعتبارات التى تتصل بمهمتها باعتبارها متكفلة بالأمر فى راحة السكان و أمنهم . كذلك لا يجدى صاحب الخلل أن يكون مأمور المركز ومفتش الصحة قد ألوا الرسم التخطيطى المرافق لرخصة وزارة الأشغال و وافقاً على ملائمة موقع الماكينة من الوجهتين الصحية و الإدارية لأن الرخيص ليس من سلطتهما ، و كل ما يصدر منهما لا يعدو أن يكون من قبيل التحريات التمهيدية فقط

تسوية الديون العقارية

*** الموضوع الفرعي : أثر الصلح على نفاذ قرار لجنة التسوية :**

الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٧١٩ بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢٣

متى كان عقد الصلح و التصديق عليه من المحكمة مابقين على قرار لجنة تسوية الديون العقارية و كان المدينون قد تقدموا بالدين موضوع الصلح ضمن الديون التى طلبوا من اللجنة تسويتها وفقا لأحكام القانون وكان قرار اللجنة قد تضمن الفصل فى أمر هذا الدين باستعادته من التوزيع فإنه لا يكون للصلح أثر على هذا القرار ما لم يثبت أن هذا الاتفاق "الصلح" قد ظل نافذا برضاء المدينين إلى ما بعد صدور قرار اللجنة .

*** الموضوع الفرعي : أثر تخلف الدائنين عن تقديم البيانات :**

الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٧١٩ بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢٣

مقتضى الجزء الذى تفرضه المادة ١٨ مكرر من القانون ١٢ لسنة ١٩٤٢ المضافة بالقانون ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ على أن يتخلف من الدائنين عن تقديم البيانات والمستندات الخاصة بدينه هو استبعاد هذا الدين من التوزيع ويكون حكم الدائنين الذين بحثت اللجنة ديونهم و لم يصيهم نصيب فى التوزيع طبقا لأحكام القانون .

*** الموضوع الفرعي : أثر تسوية الديون العقارية :**

الطعن رقم ٥٩ لسنة ١٧ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٣٥٠ بتاريخ ١٩٥٠/٣/١٦

إن القرار الصادر إنتهائيا من لجنة تسوية الديون العقارية فى حدود إختصاصها له حجية الأحكام الإنتهائية فلا يجوز الطعن فيه أمام المحاكم .

الطعن رقم ١٣ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٣٥٨ بتاريخ ١٩٥١/٢/٢٢

قرار لجنة تسوية الديون العقارية بتخفيض الدين وتسيطه لا يترتب عليه سقوط حق الدائن فى ضمان حوله إياه اتفاله مع الدين على الانتفاع بأطيان هذا الأخير و الاستيلاء من ريعها على القسط الذى يستحق له متوبا من الدين متى كان هذا الاتفاق قد ظل نافذا بين الطرفين برضاء المدينين إلى ما بعد صدور قرار اللجنة . و من ثم فإن أعمال هذا الاتفاق لا محل للاعراض عليه .

الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٤٨٦ بتاريخ ١٣/١/١٩٥٥

نص المادة ٢٦ من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ قد أسيع على المدينين الذين قبلت التسوية معهم حصانة فى أموالهم ليس فقط بالنسبة إلى الأموال التى كانت موضوع التسوية بل وفى كل مال آخر تؤول ملكيته إليهم عقب التسوية أيا ما كان سبب الملكية وذلك بالنسبة للديون السابقة على التسوية . و إذن فمضى كان الواقع فى الدعوى هو أن التسوية قد قبلت مع المدين فإن قرار لجنة التسوية وفقا للعادة المشار إليها يكون قد أبرأ ذمته من الديون التى عليه للدائنين و التى استبعدتها اللجنة فأصبحت علاقته بهم بالنسبة لهذه الديون منتهية ولا يجوز لهم بعد ذلك أن يحصلوا بمقتضاها على الاختصاصات التى أولعها على عقار لمدينهم و أن كانت ملكيته قد آلت إليه بعد التسوية .

الطعن رقم ٢١١ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٩٥ بتاريخ ١٥/١١/١٩٥٦

المستطاد من عبارات القانون اخص بتسوية الديون المقاربة أن التسوية تقصر على الأراضي الزراعية والمباني الملحقة بها و ليس سكن المزارع إلا ملحقا بالعقار الذى شملته التسوية مما يعتبر داخلا فيها حتماً وبحكم القانون سواء ذكر فى طلب التسوية أو لم يذكر .

الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٧١٩ بتاريخ ٢٣/٥/١٩٦٣

تقضى المادة ٢٦ من القانون ١٢ لسنة ١٩٤٢ بعد تعديلها بالقانون ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ بأن قرار لجنة تسوية الديون المقاربة يرىء من ذمة المدين من كافة الديون التى تزيد على ٧٠٪ من قيمة عقاراته حسب قرار اللجنة لغاية يوم صدوره و يعتبر ذلك القرار منهما لكل علاقة بين المدين ودائنيه السابقة ديونهم على تاريخ تقديم طلب التسوية و قد قصد المشرع بذلك أن يسيع على المدينين الذين قبلت اللجنة نهائيا تسوية ديونهم حصانة فى أموالهم ليس فقط بالنسبة إلى الأموال التى كانت موضوع التسوية بل وفى كل مال آخر تؤول ملكيته إليهم عقب التسوية أيا كان سبب هذه الملكية - و من ثم فما دام الدين سابقا على تاريخ تقديم طلب التسوية فإن قرار اللجنة الذى صدر فى هذه التسوية يقف فى سبيل كل إجراء من إجراءات التنفيذ على أموال المدين أيا كان طريق هذا التنفيذ .

الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٤٥٩ بتاريخ ٨/٤/١٩٦٥

- جرى قضاء محكمة النقض بأن للجنة تسوية الديون المقاربة - وفقاً لأحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ المعدلة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ إختصاصاً نهائياً فى حصر ديون طالب التسوية وتقدير قيمة العقارات التى يملكها و إعمال حكم القانون فى تخفيض بعض الديون و إستبعاد البعض الأخر ولقدير نسبة ما يخص به كل دائن من أصحاب الديون المخفضة فى التوزيع و شروط سدادها والقرارات التى

تصدرها اللجنة في ذلك كله ما حجة تلزم المدين و الدائنين السابقة ديونهم على تاريخ تقديم طلب التسوية فلا يجوز الطعن فيها أمام إيه جهة من جهات التقضاء إذ بالتسوية تتحدد علاقة المدين بدائنيه المذكورين تحديداً نهائياً فثيراً ذمته من كافة هذه الديون إلا بالقدر الذى خصص لهم و هذا الآخر الذى يربط على التسوية فى علاقة المدين بدائنيه و الحجة التى تلحقها يسفان على قرار اللجنة الصادرة بهذه التسوية - و فى حدود اختصاص اللجنة - طبيعة الأحكام الإنتهائية و يجعلان هذا القرار آثارها القانونية . - يبين من مراحل التشريع التى مر بها تعديل المادة ٢٦ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ - المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ انه قد قصد بهذا التعديل أن يكون قرار لجنة تسوية الديون العقارية ميراثاً لزمة المدين من كافة الديون التى لم يحدد لأصحابها نصيب فى التوزيع و منهاً لكل علاقة بين المدين و دائنيه السابقة ديونهم على تاريخ تقديم طلب التسوية بحيث يتمتع عليهم التنفيذ بديونهم تلك بأى طريق من طرق التنفيذ ليس فقط على عقارات المدين التى إنتضعت بالتسوية بل وعلى كل مال آخر تزول ملكيته إليه بعد صدور قرار اللجنة .

الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٧ بتاريخ ١٠/٣/١٩٧٠

مردى نص المادة ٢٦ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ حسبما يبين من مراحل التشريع التى مر بها التعديل و من المناقشات البرلمانية التى دارت فى مجلس النواب و الشيوخ بشأن هذا التعديل ، أنه قصد به أن يكون قرار اللجنة ميراثاً لزمة المدين من كاله الديون التى لم يحدد لأصحابها نصيب فى التوزيع و السابقة على تاريخ تقديم طلب التسوية بحيث يتمتع عليها التنفيذ بديونهم تلك بأى طريق من طرق التنفيذ ، ليس فقط على عقارات المدين التى إنتضعت بالتسوية ، بل وعلى كل مال آخر تزول ملكيته إليه بعد صدور قرار اللجنة ، و إنه ما دام الدين سابقاً على تاريخ تقديم طلب التسوية فإن هذا القرار يقف فى سبيل كل إجراء من إجراءات التنفيذ على أموال المدين أما كان طريق هذا التنفيذ .

الطعن رقم ١١٣ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٦١ بتاريخ ٨/٢/١٩٧٣

إذا أوجبت المادة ١٥ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ على المدين أن يقدم طلب التخفيض إلى لجنة تسوية الديون العقارية مصحوباً ببيان تفصيلى بالديون العقارية و المادية يذكر فيه جملة الديون أصلاً و الفوائد محسبة لغاية ١٩٤١/١٢/٣١ ، كما أوجبت المادة الثانية من لائحة الإجراءات الصادرة تنفيذاً للقانون المذكور على الدائن أن يقدم اللجنة فى خلال خمسة عشر يوماً التالية لإعلانه بتقديم طلب

التسوية بياناً تفصيلياً بديونه من رأس مال و فوائد محسبة لغاية ١٩٤١/١٢/٣١ ، فإنه لا جدال في أن هذا البيان لا يشمل ما سدد من الدين و فوائده بعد هذا التاريخ الذي حددته المادتان السابقتان .

الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٤٧ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٨٥١ بتاريخ ١٩٨١/٣/١٨

مفاد المواد ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ بشأن تسوية الديون العقارية - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع منح لجنة تسوية الديون العقارية إختصاصاً نهائياً في حصر ديون طالبي التسوية و تقدير قيمة العقارات التي يملكها و إعمال حكم القانون في تخفيض بعض الديون و إستبعاد البعض الآخر و تقدير نسبة ما يخص به كل دائن من أصحاب الديون المخفضة في التوزيع و شروط سدادها و القرارات التي تصدرها اللجنة في ذلك لها حجية تلزم المدين و الدائنين السابقة ديونهم على تاريخ تقديم طلب التسوية فلا يجوز الطعن فيها أمام أية جهة من جهات القضاء إذ بالتسوية تحدد علاقة المدين بدائنيه المذكورين تحديداً نهائياً وهذا الأمر الذي يترتب على التسوية في علاقة المدين بدائنيه و الحجية التي تلحقها تسببها على قرار اللجنة طبيعة الأحكام النهائية و يجعلها آثارها القانونية و كذلك فإن قرار هذه اللجنة يفضي على أموال المدين الحصانة لسائر الأموال التي تزول ملكيتها إليه عقب التسوية مما يجعله يضي من سبل إجراءات التنفيذ عليها بالديون السابقة على تاريخ تقديم طلب التسوية و التي لم يحدد لأصحابها نصيب في التوزيع أيأ كان طريق التنفيذ

* الموضوع الفرعي : إختصاص لجنة تسوية الديون العقارية :

الطعن رقم ٥٩ لسنة ١٧ مكتب قني ١ صفحة رقم ٣٥٠ بتاريخ ١٩٥٠/٣/١٦

إن القانون رقم ٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بتسوية الديون العقارية إذ جعل من شروط قبول طلب تسوية الديون أن يكون المدين من غير التجار ، و ناط بلجنة تسوية الديون العقارية المشكلة وفقاً للمادة ١٠ منه الفصل في قبول الطلب أو رفضه فقد عوفاً بذلك سلطة البت في توافر أو عدم توافر هذه الشروط و من ثم لا يصح القول بأن هذه اللجنة إذا ما اعتبرت المدين طالب التسوية من غير التجار و يحق له الإستفادة من قانون التسوية رغم الإعراض على ذلك تكون قد خرجت عن نطاق ولايتها . كما لا يصح القول بأنه كان يتعين على اللجنة أن تحيل النزاع في هذا الخصوصي على المحكمة الابتدائية المختصة عملاً بالمادة ١٤ من القانون سالف الذكر . ذلك أن هذه المادة لا توجب الإحالة إلا في حالات يبتها على صيل الحصر وهي النزاع في وجود الدين أو صحته أو طبيعته وليس منها المنازعة في صفة المدين أهر تاجر أم غير تاجر التي جعلها القانون شرطاً من شروط قبول الطلب .

الطعن رقم ٣٧ لسنة ١٨ مكتب قني ١ صفحة رقم ٢٩ بتاريخ ١٩٤٩/١١/٢٤

إن للجنة تسوية الديون المقاربة - وفقاً لأحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ - اختصاصاً نهائياً في حصر ديون طالب التسوية الجائزة تسويتها و تقدير قيمة العقارات التي يملكها ، و إعمال حكم القانون في تخفيض بعض الديون و نحو البعض الآخر ، و تقدير نسبة ما يخص به كل دائن من أصحاب الديون المخفضة في التوزيع و شروط سدادها . و القرارات التي تصدرها اللجنة في ذلك لها حجية تلزم المدين و الدائنين السابقة ديونهم على تاريخ تقديم طلب التسوية فلا يجوز الطعن فيها أمام أية جهة من جهات القضاء ، إذ بالتسوية تتحدد علاقة المدين بدائنيه المذكورين تحديداً نهائياً فتراثاً ذمته من كلفة الديون إلا من القدر الذي خصص لهم و بالشروط التي قررت لسداده . و هذا الأثر الذي يوجب على التسوية في علاقة المدين بدائنيه و الحجة التي تلحقها يسفان على القرار الصادر بها طبيعة الأحكام و يجعل له آثارها القانونية . و يوجب على ذلك أن كل حكم يصدر على خلاف هذا القرار يعين نقضه وفقاً للمادة ١١ من قانون محكمة النقض التي تقابلها المادة ٤٢٦ من قانون المرافعات الحالي .

الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٢٢ مكتب قني ٢ صفحة رقم ١٦٣٥ بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٢٩

إن القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ خاص بتسوية الديون المقاربة و لا شأن للجنة التسوية بالفصل في ملكية الأفراد إذ بين من نصوص المواد ١٠ و ١١ و ١٢ من القانون المذكور و السارد في محصر ما يوجب على قبول التسوية نهائياً أنه ليس من بينها اعتبار تقارير المدين خاصة بملكية الأحيان موضوع التسوية أن لها حجية على الكافة و إذا كان قد نص بالمادة ١١ من القانون المشار إليه على أنه يوجب على التسوية نهائياً حرمان البائع للمدين من استعمال حقه في الفسخ لمقصود به حالات تخلف المدين عن الوفاء بالتزامه كمشور لعدم دفع الثمن . و إذن فمضى كان النزاع في الدعوى لا يقوم على فسخ للعقد بسبب عدم دفع الثمن بل إنصب على بطلان عقد البيع لصوريته صورية مطلقه فلا علاقة لذلك بموضوع التسوية وقانونها .

الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢١ صفحة رقم ٤١٧ بتاريخ ١٩٧٠/٣/١٠

لجنة تسوية الديون المقاربة لها - وفقاً لأحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ - اختصاصاً نهائياً في حصر ديون طالب التسوية و تقدير قيمة العقارات التي يملكها و إعمال حكم القانون في تخفيض بعض الديون و اعتماد البعض الآخر ، و تقدير نسبة ما يخص به كل دائن من أصحاب الديون المخفضة على التوزيع و شروط سدادها ، و القرارات التي تصدرها اللجنة في ذلك كله لها حجية تلزم المدين و الدائنين السابقة ديونهم على تاريخ تقديم طلب التسوية ، فلا يجوز

الطعن فيها أمام أية جهة من جهات القضاء أيا كان سبب الطعن و مبناه ما دام أن القانون قد وفر للدائنين كافة الضمانات للإعراض على حصر الديون و تقدير الممتلكات و تحرير قائمة التوزيع النهائية فإذا تراخى الدائن أو سكت عن استعمال هذه الرخصة في حينها سقط حقه في إثارتها ، إذ بالتسوية تتحدد علاقة المدين بدائنيه المذكورين تحديداً نهائياً فتراخى منه من كالة هذه الديون إلا بمالقدر الذى خصصه لهم وهذا الأثر الذى يترتب على التسوية فى علاقة المدين بدائنيه و الحجة التى تلحقها بسببان على قرار اللجنة الصادر بهذه التسوية - و فى حدود اختصاص اللجنة - طبيعة الأحكام الإنتهائية .

الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٨٥١ بتاريخ ١٨/٣/١٩٨١

المشرع فى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ المعدل بالقانون ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ منح تسوية الديون العقارية إختصاصاً نهائياً فيما يخصها ينظره من مسائل تتصل بتسوية الديون العقارية و أوسع على قراراتها من الأثر و الحماية ما للأحكام النهائية من طيبة و آثار قانونية ، مما يستتبع أن يكون لتلك القرارات أثر هذه الأحكام من إكتساب القوة التنفيذية فتدخل بهذا المعنى فى مدلول الأحكام التى عنها نص المادة ٢٨٠ من قانون المرافعات و إعتوها من السندات التنفيذية ، و من ثم يجب لإلحاق قرار تلك اللجنة بقائمة شروط البيع إعمالاً بنص المادة ٤١٥ من قانون المرافعات و إلا ترتب على مخالفة ذلك جزاء البطلان المنصوص عليه فى المادة ٤٢٠ من هذا القانون .

*** الموضوع الفرعى : للطعن فى قرار لجنة التسوية :**

الطعن رقم ٣٧ لسنة ١٨ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٢٩ بتاريخ ١١/١١/١٩٤٩

إذا تقدم أحد المدينين المتضامنين إلى لجنة تسوية الديون العقارية قبلت طلبه وقررت تخفيض الدين فلا يجوز لورثة المدين الآخر أن يحتجوا بهذا القرار و لا أن يطعنوا فى الحكم الصادر على خلافه .

الطعن رقم ٢١١ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٩٥ بتاريخ ١١/١١/١٩٥٦

- متى كان الحكم الصادر بالدين سابقاً على قرار التسوية و قائمة التوزيع النهائية فإن القرار الذى صدر فى هذه التسوية يسرى عليه و يقف فى سبيل أى إجراء من إجراءات التنفيذ بأى طريقة من الطرق القانونية كطريقة الإعراض على قائمة شروط البيع .

- إذا تراخى الدائن أو سكت عن استعمال الرخصة التى و فرها له القانون فى حينها للإعراض لدى لجنة تسوية الديون العقارية على حصر الديون و تقدير ممتلكات المدين و تحرير قائمة التوزيع النهائية سقط حقه فى إثارتها و أصبح قرار الطعن و مبناه . و من ثم فلا محل للقول بمحصول غش أو تدليس من المدين لأن هذا القول يكون قد فلت أوثه .

الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٦٣٥ بتاريخ ١٢/٢٩/١٩٥٥

لا يجوز للمشوى التحدى بقول طلبة فى لجنة تسوية الديون العقارية فى عدم جواز الطعن فى عقده بالصورية ذلك أن المادة ٢٤ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ نصت على أن قرار لجنة تسوية الديون العقارية غير القابل للطعن هو الذى يتعلق بتحديد المبالغ المستحقة للدائنين و شروط تسديدها و ما جاء فى قائمة التوزيع خاصة بذلك .

الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٧١٩ بتاريخ ٢٣/٥/١٩٦٣

مجال بحث ما إذا كان دين الدائنين يزيد أو لا يزيد على الـ ٧٠٪ من قيمة عقارات المدين المخصصة للتوزيع إنما يكون أمام لجنة تسوية الديون العقارية ، فإذا فوت الدائنون على أنفسهم هذه الفرصة وأصدرت اللجنة وفى حدود اختصاصها قرارها المتضمن استبعاد دينهم و انقضى ميعاد التظلم لديها فى هذا القرار طبقاً للمادة ٢٤ من القانون ١٢ لسنة ١٩٤٢ المعدل بالقانون ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ صار هذا القرار نهائياً و تكون له حجية الأحكام النهائية و يمنع تبعاً لذلك الجدل فيه أمام المحاكم .

الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٤٥٩ بتاريخ ٤/٨/١٩٦٥

إذ تنص المادة ١٥ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ على إنه " إذا نازع أحد الدائنين أو المدينين فى وجود الدين أو صحته و رأت اللجنة إحالة النزاع إلى المحكمة توقف النظر فى الطلب [كطلب التسوية] وتحيل اللجنة القضية إلى المحكمة الابتدائية المختصة" فإن مفاد ذلك أن إحالة النزاع إلى المحكمة فى حالة المنازعة فى وجود الدين أو صحته ليس واجباً على اللجنة و إنما هو أمر جوازى مزك لتقديرها فإذا لم تر اللجنة إسماعيل هذه الرخصة و حددت مقدار الدين ثم قررت إستبعاده من التوزيع لأن صاحبه لم يصبه نصيب فى هذا التوزيع طبقاً لأحكام القانون و مضى ميعاد التظلم فى قوارها هذا - وفقاً للمادة ٢٤ من القانون ١٢ لسنة ١٩٤٢ - فإن هذا القرار يكون نهائياً لا يجوز الطعن فيه أمام إيه جهه من جهات القضاء و تكون له قوة الأحكام الإنتهائية و بالتالى يكون مانعاً للمحاكم من نظر أى نزاع بشأن تحديد الدين أو إشغال ذمه المدين به .

الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٢١ بتاريخ ٢/٨/١٩٧٣

جرى قضاء هذه المحكمة على أن للجنة تسوية الديون العقارية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ اختصاصاً نهائياً فى حصر ديون طالب التسوية و تقدير قيمة العقارات التى يملكها ، و إعمال حكم القانون فى تضيض بعض الديون و إستبعاد البعض الآخر و تقدير نسبة ما يخص به كل دائن من أصحاب الديون المخفضة فى التوزيع و شروط سدادها و القرارات التى

تصدرها اللجنة في ذلك كله لما حجية تلزم المدين و الدائنين السابقة ديولهم على تاريخ تقديم طلب التسوية ، فلا يجوز الطعن فيها أمام أية جهة من جهات القضاء ، إذ بالتسوية تتحدد علاقة المدين بدائنيه المذكورين تحديداً نهائياً ، فبما دفعه من كافة الديون إلا بالقدر الذي خصص لهم .

* للموضوع الفرعي : للمستفيد من فوائد الديون :

الطعن رقم ١٤ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ١ بتاريخ ١٩٤٥/١١/٢٢
إن القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ الخاص بتسوية الديون العقارية إنما أريد به مصلحة المدين لا غيره . فهو وحده ، دون الكفلاء ، الذي يستطيع من المادة ١٥ من ذلك القانون فيما يخص بالفوائد .

* الموضوع الفرعي : نهائية قرار لجنة التسوية :

الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٢١ بتاريخ ١٩٧٣/٢/٨
- إنه و قد جرى نص الفقرة الرابعة من المادة السابعة من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ المعدلة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ على أنه " إلى أن تفصل اللجنة نهائياً في موضوع الطلب يذفع المدينون كل سنة لحساب هذه الأقساط مبلغاً يعادل ٤,٥ ٪ من قيمة العقارات حسب التقديرات الواردة في طلباتهم " كما نصت المادة ٢٤ من ذات القانون على أن " تحدد اللجنة المبالغ للدائنين بعد التسوية وشروط تسديدها طبقاً لأحكام هذا القانون ، و تعد قائمة التوزيع و تعلن للدائنين و المدين بخطاب مسجل يعلم الوصول ولكل ذى شأن في خلال عشرة أيام من تاريخ تسليم الخطاب المذكور أن يتظلم لدى اللجنة عن الخطأ المادى في قائمة التوزيع ، فإذا إنقضى الميعاد المذكور اعتبر قرار اللجنة نهائياً و لا يجوز الطعن فيه أمام أية جهة من جهات القضاء " فإن مؤدى ذلك أن قرار اللجنة لا يعتبر نهائياً إلا بعد مضي ميعاد التظلم فيه وإذا كانت الأوراق قد حلت بما يدل على أن قرار اللجنة قد أصبح نهائياً بالنسبة لجميع الخصوم في موعد سابق على العشرة الأيام السابقة على تاريخ التصديق على القائمة ، فإن القسط الواجب على المدين دفعه يعادل ٤,٥ ٪ من قيمة المقارنات حسب التقديرات الواردة في طلبه .

- لم يحرم قانون تسوية الديون العقارية المدين من سداد دينه جميعه دفعة واحدة رغم تقسيطه .

تضامن

* الموضوع الفرعي : لثر التضامن :

الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٢٧٠ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٥٤
الحكم الذى قرره المادة ١٦٩ من القانون المدنى الجديد المقابلة للمادة ١٥٠ وما بعدها من القانون المدنى القديم و التى تنص على أنه إذا تعدد المسئولون عن عمل ضار كانوا متضامنين فى إلزامهم بتعويض الضرر و تكون المسئولية فيما بينهم بالتساوى إلا إذا عين القاضى نصيب كل منهم ، هذا الحكم لا يرد إلا عند تحديد مسئولية كل شخص من محدثي الضرر المتضامنين ، و ذلك فيما بين مرتكبى الفعل الضار أنفسهم . و إذن فمضى كانت الحكومة لم ترتكب خطأ شخصيا من جانبها و أن مسئوليتها بالنسبة للخطأ الذى اقوله الموظفون التابعون لها هى مسئولية المتبوع عن عمل تابعه فإنها لا تعتبر بالنسبة لهؤلاء الموظفين مدينة أصلا و لا تتحمل شيئا من التعويض المحكوم به .

الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٢٣٤ بتاريخ ١٦/٣/١٩٦١
تفسر القواعد الخاصة بالتضامن السلى والإيجابى منوط بفكرتين هما وحدة الدين ، و تعدد الروابط ومن مقتضى الفكرة الأولى فى التضامن السلى أن يكون كل من المدينين المتضامنين ملتزما فى مواجهة الدائن بالدين كاملا غير منقسم و للدائن أن يوجه مطالبته إلى من يختاره منهم على إفراد أو إليهم مجتمعين وإذا وجهها إلى أحدهم و لم يفلح فى إستيفاء الدين منه كله أو بعضه فله أن يعود لمطالبة المدينين الآخرين وأى واحد منهم يختاره بمابقى من الدين ، كما أن له إذا ما طالبهم مجتمعين أمام القضاء أن يتنازل عن بعضهم و يهصر مطالبته بجملة الدين فى أحدهم أو فى بعضهم دون أن يسوغ لهؤلاء أن يطالبوه باستئزال حصة من حصل التنازل عن مطالبته منهم . و من مقتضى الفكرة الثانية أن كل مدين تربطه بالدائن رابطة مستقلة ومتميزة عن الروابط التى تربط المدينين الآخرين بهذا الدائن فإذا شابت رابطة أحد المدينين المتضامنين بالدائن عيوب خاصة بها مع بقاء الروابط الأخرى التى تربط هذا الدائن بالمدينين الآخرين سليمة فإن عيوب رابطة أخرى منها لا تتعداها إلى رابطة أخرى و إذا زال الالتزام بالنسبة للمدين الذى أعزى رابطة فإن زوال هذا الالتزام لا يمس التزام الآخرين فيقتل كل واحد منهم ملتزماً قبل الدائن بالدائن بأسره ويكون للمدين الذى تعيت رابطة وحده الحق فى التمسك بالعيب الذى شاب رابطة و لا يكون له أن يطالب باستئزال حصة المدين الذى تعيت رابطة فهذه الحصة لا تستزل ما دام العيب قاصرا على رابطة دون غيرها - وكل هذا تطبيق لما نصت عليه المادة ٢٨٥ من القانون المدنى .

الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٤٨٩ بتاريخ ١٨/٥/١٩٦١

تشروط المادة ٢٢ من القانون التجارى لالتزام الشركاء المتضامنين بالتعهدات الموقع عليها من أحدهم أن يكون توقيعهم بعنوان الشركة . فمضى كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن توقيع أحد الشركاء المتضامنين على السندات لم يكن بعنوان الشركة المبين فى عقد تأسيسها المشهر قانونا ، و أن هذا العنوان لم يغير بسبب وفاة أحد الشركاء المديرين وقضى الحكم بقيام مسئولية الشركة عن هذه السندات لأنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٢٧٩ بتاريخ ١٠/٢/١٩٦٦

جرى قضاء محكمة النقض فى ظل القانون المدنى القديم بأن مؤدى نص المادة ١١٠ منه أن مطالبة أى واحد من المدينين المتضامنين تسرى فى حق باقى المدينين كما أن مطالبة أى واحد من الكفلاء المتضامنين تسرى فى حق سائر زملائه لإلزامهم فى المركز والمصلحة إتحاداً يُتخذ منه القانون أساساً لإفواض نوع من الوكالة بينهم فى مقاضاة الدائن لهم ومن ثم كان حكم المادة ١١٠ سالف الذكر سارياً فيما بين المدينين المتضامنين بعضهم وبعض الكفلاء المتضامنين بعضهم وبعض وتكون مطالبة الدائن لبعض الكفلاء المتضامنين بالدين مطالبة منه للآخرين ويكون الحكم الصادر ضد هذا البعض حجة على باقى الكفلاء المتضامنين وقاطعاً لمدة التقادم بالنسبة لهم .

*** الموضوع الفرعى : الإلتزام بالتضامن :**

الطعن رقم ٩٢٤ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٣١ بتاريخ ١٢/١١/١٩٨١

الإلتزام بالتضامن فى حكم الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات يقصد به التضامن بين المدينين ، كما أن العبرة بالحكم فعلاً بالتضامن أما إذا كان المدعى قد طلب الحكم به ولم تستجب المحكمة له فلا يتحقق موجب الإستمعاء المقرر فى الفقرة المشار إليها كما لا يجوز القياس ، و تبقى القاعدة المقرنة فى الفقرة الأولى من تلك المادة من أنه إذا تعدد المحكوم لهم أو المحكوم عليهم جاز رفع الطعن من أو ضد البعض دون حاجة إلى إدخال الآخرين و لا يفيد من الطعن إلا من رفعه و يعتبر الآخرون غير خصوم فى الطعن و لا يجوز إدخالهم بعد معنى معاد الطعن و لا يجوز الإحتجاج منهم أو ضدهم بالحكم الصادر فى الطعن .

*** الموضوع الفرعي : للتضامن لا يقتصر :**

الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٣٣ مكتب قتي ١٩ صفحة رقم ٢٠ بتاريخ ١٩٦٨/١/٩
التضامن بين المدينين لا يجوز إقصاءه ويجب ألا يكون عمل شك في العبارة التي تضمنته ، فإذا لم يكن واضحاً بجلاء فسرت العبارة لمصلحة المدينين لأن الأصل هو عدم تضامنهم . ومؤدى ذلك مرتبطاً بنص الفقرة الأولى من المادة ٢٦ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الضريبة على العقارات المبنية أن يكون مالك الأرض التي أقيم عليها البناء المطالب بضريته كفيلاً متضامناً مع مالك البناء في أداء هذه الضريبة باعتبار إلزام مالك الأرض إلزاماً قابلاً للإلزام مالك البناء المدين أصلاً بالضريبة .

الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٣٤ مكتب قتي ١٩ صفحة رقم ١٥٦٥ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٢٦
لا يفرض التضامن ولا يؤخذ فيه بالظن ولكن ينبغي أن يرد إلى نص في القانون أو إلى اتفاق صريح أو ضمنى وعلى قاضي الموضوع إذا استخلصه من عبارات العقد و ظروفه أن يبين كيف أُلادته هذه العبارات و الظروف .

الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٦٠ مكتب قتي ٤٢ صفحة رقم ٩٣٩ بتاريخ ١٩٩١/٤/٢٨
التضامن لا يفرض ولا يؤخذ بالظن ولكن ينبغي أن يرد إلى نص في القانون أو اتفاق صريح أو ضمنى و يعين على الحكم الذي يربط المسؤولية التضامنية أن يبين في غير غموض الأساس الذي استند إليه في ذلك ، فالحكم الذي يلزم جميع المدينين بالتضامن دون أن يبين سنده في ذلك يكون خاطئاً لقصور أسبابه .

*** الموضوع الفرعي : التلبيغة المتبادلة بين المدينين المتضامنين :**

الطعن رقم ٧١ لسنة ٢٠ مكتب قتي ٣ صفحة رقم ٥٨٥ بتاريخ ١٩٥٢/٣/٦
يشترط لرجوع المدين التضامن على المدين التضامن معه أن يكون قد وفى أكثر من نصيبه في الدين و إذن فمتى كان الواقع أن الطاعن مدين بالتضامن مع المطعون عليه في عقد رهن و كان الحكم المطعون فيه قد أثبت بأسباب مألوفة أنه لم يوف من الدين المضمون بالرهن إلا أقل مما إلزم به بمقتضى محضر الصلح المبرم بينه و بين المطعون عليه فإن ما يزعمه من أن جميع أقساط الدين موضوع الصلح أصبحت واجبة الأداء له لا سند له من القانون .

الظعن رقم ٣٤٥ لسنة ٢١ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٦٨ بتاريخ ١٩٥٦/٢/٩

- القول بحق المدين المتضامن فى الرجوع على المدينين الآخرين بما دفعه عنهم و نزع ملكية أرضهم و شرائها بالمزاد لنفسه جهراً أو بواسطة من يوكله أو يستخره عنه خفيه . هذا القول عمله أن يكون الوفاء من ماله الخاص .

- متى كان المدين المتضامن قد حل بحكم القانون محل الدائنين بمقدار ما عساه يكون قد دفعه زيادة عن نصيبه و يحق له الرجوع به على المدينين الآخرين فإنه و أن امتنع عليه التنفيذ بها على ما هم مادامت محل نزاع إلا أنه لا يقبل طلب هؤلاء المدينين بشطب القيود و التسجيلات التى شملتها لتسوية الديون قبل معرفة مقدار تلك الزيادة التى يحق للمدين المذكور الحلول بها محل الدائنين فى القيود و التسجيلات المذكورة .

- متى قررت محكمة الموضوع أن مديناً متضامناً قام بتسوية الدين و نزع ملكية أطيان المدينين الآخرين و شرائها بالمزاد لنفسه و أنه أوفى مقابل التسوية لحسابهم جميعاً و من المال المشترك ، فإن النيابة التبادلية فى الإلتزامات التضامنية أو الوكالة الضمنية التى قررتها تلك المحكمة فى هذه الحالة تقع من إضافة الملك إلى الوكيل أو النائب الرأسى عليه المزداد بل و يعتبر رسم المزداد كأنه لم يكن إلا فى خصوص إنهاء علاقة الدائن بالمدينين المتزوجة ملكيتهم.

الظعن رقم ٣٩٩ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١١١ بتاريخ ١٩٥٨/١/٢٣

إذا رفعت الدعوى بطلب الحكم على المدعى عليها بالتضامن فإن كلا منهما يكون مستقلاً عن الآخر فى الخصومة وفى مسلكه فيها والظعن على ما يصدر فيها من أحكام . و لا مجال فى هذا الوضع للقول بنباهة المسئولين بالتزام تضامنى عن بعضهم البعض فى إجراءات الخصومة و اعتبار الاستئناف المرفوع من أحدهما بمثابة مرفوع من الآخر .

الظعن رقم ١٦٨ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٧٥ بتاريخ ١٩٦٦/١١/٢٢

النيابة المتبادلة التى فرضها القانون بين المدينين المتضامنين تقوم فى أحوالها الواردة بالتقنين المدنى الحالى على أن كل مدين يمثل سائر المدينين المتضامنين فيما يفهمهم لا فيما يضرهم . وإنه وإن كان التقنين المدنى السابق يتضمن قيام هذه النيابة فيما يقع وفيما يضر إلا ما يزيد من عبء الإلتزام إعتبار بأن ما يتخذ فى سبيل إغلاظة على الإلتزام واستيقانه هو من نتائج الطبيعة التى تسرى فى حقهم ولو كانت ضارة بهم كما هو الشأن فى قطع التقادم ، إلا أن هذه النيابة المتبادلة على إختلاف سمعتها فى القائلين لا تمتد حدودها فى كل منهما إلى ما يعتبر زيادة فى عبء الإلتزام على بعض المدينين المتضامنين بفعل الآخرين

منهم ، كما أن المادة ٢٧ من القانون المدني القديم إذ تنص على أن " ترك أحد المدينين حقه في التمسك بمضى المدة لا يعثر بالباقيين " فإن مؤدى هذا النص أن إقرار أحد المدينين المتضامنين بالدين بعد أن اكتملت مدة سقوطه لا يسرى في حق الباقيين .

الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٦٨٩ بتاريخ ١٩٦٨/٤/٢

إن المادة ١٩٥ من القانون المدني القديم إذ نصت على أنه ،، إذا قام أحد المتضامنين في الدين بأداءه أو وفاته بطريق المقاصة مع الدائنين جاز له الرجوع على باقي المدينين كل منهم بقدر حصته ،، فقد افادت بذلك - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أنه يشترط لرجوع المدين المتضامن على المدين المتضامن معه أن يكون قد أوفى أكثر من نصيبه في الدين .

الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٥٤٩ بتاريخ ١٩٧١/٤/٢٢

إذا ألام الدائن دعواه يطلب الدين على المدينين المتضامنين مجتمعين و صدر فيها الحكم لصالحه فإن الاستئناف المرفوع من المحكوم عليهم بالتضامن لا يصعد بتعددتهم ، و الحكم الصادر برفض هذه الاستئنافات و تأييد الحكم الابتدائي ، إنما هو بمثابة حكم جديد بذات حق الدائن الذي لا يتعدد بتعدد المسؤولين عن الإلتزام التضامنى ، بل يقوم على وحدة الغل ، كما يقوم المدينون المتضامنون بعضهم مقام البعض في الإحتجاج على الدائن بأوجه الدفع المشوكة بينهم جميعاً ، و ينصب إستئناف كل منهم على نفس طلبات الآخرين و هو ما يجعلها في حكم الإستئناف الواحد ، يستحق بالنسبة لها رسم واحد و لا وجه للقول باستقلال كل مدين في الخصومة و في مسلكه فيها و الطعن على ما يصدر فيها من أحكام وإعبار الإستئناف المرفوع من أحدهم مستقلاً عن إستئناف الآخر بصدد تسوية الرسوم المستحقة عنه كما أن صدور الحكم بالزام المطعون عليه - أحد المحكوم عليهم بالتضامن بمصروفات إستئنافه و بإلزام باقي المحكوم عليهم بمصروفات إستئنافهم ، لا يعتبر مانعاً من تقدير الرسوم المستحقة على هذه الإستئنافات وتسويتها وفقاً لأحكام القانون . و بالتالى فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باحتساب رسم واحد عن جميع الإستئنافات ، لا يكون قد خالف الحكم السابق أو مس حججه .

الطعن رقم ٣٤١ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٩٣٣ بتاريخ ١٩٧٢/٥/١٦

لا ينال التضامن - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من إستقلال كل من المتضامنين عن الآخر في الخصومة و في الطعن في الحكم الصادر فيها .

الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٣ مكتب قتي ٢٧ صفحة رقم ١٥٣٥ بتاريخ ١٩٧٦/١١/٨

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا رفعت الدعوى بطلب الحكم على المدعى عليهم بالتضامن كان كل منهم مستقلاً عن الآخر في الخصومة ، لما كان ذلك و كان الثابت أن المطعون ضده لم يكن خصماً للطاعين أمام محكمة أول درجة في الدعوى السابقة ، بل هو محكوم عليه معهما على وجه التضامن بالتعويض - وآخر - و كان الطاعين لم يوجها طلبات للمطعون ضده أمام المحكمة الإستئنافية في الاستئناف المرفوع منهما عن الحكم المشار إليه فلا يصح اعتباره خصماً حقيقياً للطاعين في هذا الاستئناف و من ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه - والزام الطاعين بتعويض المطعون ضده لثبوت الخطأ في جانبهما - على أن الحكم الصادر في الاستئناف المشار إليه - الذي قضى برفض دعوى التعويض قبل المستأنفين و تأييد الحكم المستأنف بالنسبة للمطعون ضده - لا حجة له في الدعوى الحالية لإختلاف الخصوم ، يكون قد إلتزم صحيح القانون .

الطعن رقم ٤٥٣ لسنة ٥٣ مكتب قتي ٣٨ صفحة رقم ٨٩ بتاريخ ١٩٨٧/٦/١١

إستقر قضاء هذه المحكمة " الدائرة الجنائية " على أن التضامن ليس معناه مساواة المتهمين في المسؤولية فيما بينهم و إنما معناه مساواتهم في أن للمقضى له بالتعويض أن يظل على أيهم بجميع المحكوم به .

الطعن رقم ٦٧ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٣٤ بتاريخ ١٩٤١/٢/٢٧

إن المادة ١١٥ من القانون المدني تنص على أنه إذا قام أحد المتضامنين في الدين بأداءه جاز له الرجوع على باقي المدينين معه كل بقدر حصته في الدين . و مفاد هذا أن تضامن المدينين قبل الدائن لا يلزم عنه تضامنهم بعضهم قبل بعض . فالحكم الذي يقضى باعتبار المدينين متضامين فيما بينهم لكونهم متضامين قبل الدائن يكون مخالفاً للقانون معينا لقضه .

الطعن رقم ٧٢ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٣٤ بتاريخ ١٩٤١/٢/٢٧

إنه بمقتضى المادة ١١٥ من القانون المدني لا يكون للمدين المتضامن الذي أوفى الدين أن يرجع على أحد من المدينين معه إلا بقدر حصته في الدين . ثم إنه و أن كان يجوز للمدين المتضامن الذي وفى الدائن بالدائن أن يحل محله في الضمانات التي كانت له كالترهون و الإحتصاصات العقارية فإن هذا الحلول إنما يكون بداهة بالقدر الذي يجوز له أن يطالب به كل مدين . فإذا قضى الحكم بأن المدين المتضامن ليس له أن يرجع بشيء على مدين متضامن معه دفع أكثر من حصته في الدين ، و بالتالي ليس له أن يدخل في توزيع ثمن أرباحه التي نزع ملكيتها وفاء لدين آخر عليها ، و أنه لذلك لا تكون له صفة في الطعن على تصرفات هذا المدين بطريق الصورية أو بغرها من الطرق ، فإنه لا يكون قد خالف القانون في شيء .

*** الموضوع الفرعي : تضامن الوكلاء :**

الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١١١٨ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٣
مفاد نص المادة ١/٧٧ من القانون المدنى أن الوكلاء لا يكونون متضامين فى التزاماتهم قبل الموكل إلا إذا كانت الوكالة غير قابلة للإنقسام ، أو كان الضرر الذى أصاب الموكل قد وقع نتيجة خطأ مشترك بين الوكلاء جميعاً .

*** الموضوع الفرعي : طلب التضامن :**

الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٣٥٣ بتاريخ ١٩٦١/٤/٦
مضى تنازل المدعى أمام محكمة أول درجة عن طلب التضامن فأبى لا يملك العودة إلى طلب التضامن فى الاستئناف إذ يعد هذا الطلب طلباً جديداً لا يجوز إيدأه أول مرة أمام محكمة الاستئناف وفقاً للمادة ١/٤١١ من المصاحف .

*** الموضوع الفرعي : علاقة الدائن بالمدينين المتضامين :**

الطعن رقم ١٣ لسنة ١٣ مجموعة صر ٤٤ صفحة رقم ١٩٥ بتاريخ ١٩٤٣/٦/١٧
للدائن أن يرى أحد المدينين المتضامين من دينه ، و ذلك ليس من شأنه أن يحول دون مطالبة الدين الآخر بما يخصه فى الدين .

*** الموضوع الفرعي : كفاية أموال المدين تمنع من الرجوع على الكفيل :**

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٦ مجموعة صر ٢٧ صفحة رقم ٧٦ بتاريخ ١٩٣٧/١/٢١
إذا حصلت محكمة الاستئناف من أوراق الدعوى أن المدين أموالاً كان الدائن يمكنه التنفيذ عليها والإستداد بدينه منها ، و لم يكن هناك من موجب لرجوعه على أموال الكفيل الذى لم يكن متضامناً فى السداد ، فإن تحصيل هذا الفهم لا يدخل فى رقابة محكمة النقض متى كان مستقى من مصادر صالحة لأن تؤدى إليه .

*** الموضوع الفرعي : مسئولية الضامن :**

الطعن رقم ٥٧ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٦٤٩ بتاريخ ١٩٥١/٤/٥
ورثة الضامن يستفيدون من الاستئناف المرفوع من ورثة المدين عن الحكم الابتدائى لمتى ليست فى استأنفهم أن الدين المطالب به وفى من مال المدين امتنع الرجوع على ورثة الضامن .

تعليق

• الموضوع الفرعي : التعليم الحر :

الظعن رقم ٢٣ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٩٦٧ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٥٦
لم يكسب القانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٥٠ بمجرد صدوره موظفى أو مدرسى التعليم الحر صفة الموظفين العموميين ذلك أن هذا القانون لم يتناول غير فتح إعتماذ إضافى بمبلغ معين فى ميزانية السنة المالية ١٩٥٠
١٩٥١ بوزارة المعارف لإنشاء عدد معين من وظائف معلمى و موظفى التعليم الحر عن المدة الباقية من السنة المالية المذكورة .

• الموضوع الفرعي : المدارس الخاصة :

الظعن رقم ٢٧١ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٨٤ بتاريخ ١١/٦/١٩٦٤
- مؤدى المادة ١١ من قانون التعليم الحر رقم ٤٠ لسنة ١٩٣٤ و نصوص القرارات الوزارية الصادرة بالإستناد إليها أن العلاقة بين وزارة التربية والتعليم وبين المدارس الحرة فى خصوص الإعانة يختلف أنواعها ليست علاقة عقدية و إنما هى علاقة تنظيمية عامة مصدرها القوانين و القرارات الصادرة فى هذا الشأن . و من ثم فإنه يجب الرجوع إلى هذه القوانين و اللوائح فى الأنزعة التى تنور بين الوزارة وبين أصحاب تلك المدارس بسبب الإعانة .
- بين من القرارين الوزاريين رقمى ٥٧١٨ ، ٥٧١٩ الصادرين فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٢ و اللذين ينظمان " إعانة الكفاية " أن هذه الإعانة إنما تقرها الوزارة للمدرسين من أصحاب المؤهلات و لا يدخل شئ منها فى ذمة صاحب المدرسة أو ناظرها ، و أن دور أيهما فيها لا يعدو دور الوسيط بين الوزارة وبين المدرسين الذين تقررت لهم الإعانة من الوزارة و تم تعيينهم بموافقتها فيتسلم صاحب المدرسة أو ناظرها فى نهاية كل شهر مبلغ الإعانة المقررة هؤلاء المدرسين و يقوم بدوره بتسليمه إليهم و إذ كان الأمر كذلك فلا يكون للوزارة أن تطالب صاحب المدرسة أو ناظرها برده ما تكون قد دفعته من هذه الإعانة معنى ثبت أنه قام بتسليمه لأصحابه من المدرسين المقررة لأن هذه الحالة تروا ذمته بهذا التسليم و لا يكون قد إستولى لنفسه على شئ حتى يطالب برده ، كما لا يمكن تأسيس مطالبته بالرد على وقوع خطأ من جانبه لعدم إستيفاء هؤلاء المدرسين شروط إستحقاق إعانة الكفاية ذلك أن الأمر فى تقريرها موكول إلى الوزارة وحدها و قد تطلب منها القرار الوزارى رقم ٥٧١٩ علم تقريرها إلا بعد التحقق من إستيفاء المدرسين المعائن شروط إستحقاقها .

- بين من القرارات الوزارية و النشرات الصادرة في شأن " إعانة الإِسْتِقَاء وإعانة التعويض عن الجانية " أن الوزارة لا تقرهما إلا بعد التحقق من قيام موجبيهما ، وأنه ليس في تلك القرارات والنشرات ما يخول الوزارة في حالة إخلال صاحب المدرسة أو ناظرها بالإلتزامات المفروضة عليه الحق في إسترداد ما تكون قد دفعته فعلا من هذه الإعانة ، وإنما يقتصر حقها في هذه الحالة على منع الإعانة أو وقف صرفها حتى يفي صاحب المدرسة أو ناظرها بالتزاماته .

الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٣١ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٧١٧ بتاريخ ١٩٦٥/٦/٩

- توجب الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم المدارس الخاصة وكذلك المادة ٢٧ من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور ، على إدارة المدارس الخاصة إتباع القرارات والتعليمات والمنشورات التي تصدرها وزارة التربية والتعليم في شأن تنظيم المدارس الخاصة و إذا تمسكت الطاعنة في دلائعها أمام محكمة الموضوع بأنها تحصل شهادة الفنون الطرزنية قسم ثانوى وتعتبر بذلك حاملة كؤهل تروى يبيح لها العمل بالمدرسة كمدرسة أطفال طبقاً لنشور وزارة التربية الصادر في يناير سنة ١٩٥٩ كما تمسكت بالكتاب الدورى رقم ١١٧ بتاريخ ١٩٥٩/٧/٩ الذى يحتم الرجوع إلى المكتب الفنى لإدارة التعليم الأجنبى قبل إنهاء العقد ، و هو دلائع جوهرى قد يتغير معه وجهه الرأى فى الدهوى ، وقد خلا الحكم الابتدائى الذى أحال الحكم المطعون فيه إليه فى أسبابه من الرد على هذا الدلائع ، فإنه يكون مشوباً بالتقصير .

- بين من الفقرة السادسة من المادة ٦٩ من القرار الوزارى رقم ٢٠ الصادر فى ١٧ مارس سنة ١٩٥٩ تنفيذاً للمادة الثانية من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم المدارس الحرة ، أن وزير التربية وبمقتضى من المشرع - أوجب على إدارة المدرسة الحرة أن تعد لائحة داخلية تنظم شئون العمال بها وتحدد حقوق العاملين فيها بحيث تكون أجورهم مائلة لماهيات نظرهم فى المدارس الحكومية على الأقل وهى ذات الأحكام التي كانت تتضمنها الفقرة السابعة من المادة ٧٠ من القرار رقم ٥١٢ الصادر بتاريخ ١٩٥٦/٥/١٤ بتفيذ أحكام القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ - وهى أحكام ملزمة على إدارة المدارس الخاصة مراعاتها والعمل بها - و إذا لم يمتد الحكم المطعون فيه بما قرره اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٥٥ ورقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ فى شأن الأجر و بيان نطاقه و مده إستناداً إلى قوله أن [ما نص عليه من إستارة المدارس الحرة بما هو متبع فى شأن مدرسى الوزارة لا يرتفع قانوناً إلى مرتبة الإلتزام بما هو متبع فعلاً بمدارس الحكومة ...] فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٣٧ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ١٣٥ بتاريخ ١٩٧٣/٢/١

- تعتبر المدرسة الخاصة منشأة خاصة ، لأنها على ما أفصحته عنه المادة الأولى من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ مؤسسة غير حكومية تقوم أصلاً بالزيرة والتعليم ، و أن كانت تخضع لرقابة وزارة التربية والتعليم وتفتيشها في الحدود والقيود المبينة بالقانون المذكور ولائحته التنفيذية .

- أوجبت المادة ٢٣ من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ والمادة ٦٩ من لائحته التنفيذية أن تبين اللائحة الداخلية للمدرسة الخاصة التي تتقاضى مصروفات نظام تعيين الموظفين والمؤهلات المطلوب توافرها فيهم والمرتبات التي يمنحونها عند التعيين . و إذ كان يبين من اللائحة الداخلية للمدرسة موضوع النزاع أنه نص في الباب السادس منها على أن يعين مدير المدرسة بقرار من صاحبها بناء على ترشيح مجلس الإدارة فإن القرار الصادر بتعيين مدير المدرسة من صاحبها أو من ورثته أو النائب عنهم لا يحترق من القرارات الإدارية التي يتمتع على القضاء العادي وقف تنفيذها حتى ولو وافقت عليه مديرية التربية والتعليم ، كما أنه لا يحول دون القضاء بوضع المدرسة تحت الحراسة القضائية ، كما لا يحول دون ذلك ما تعلقت المادتان ٤ ، ٧ من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ توافره في صاحب المدرسة ومديرها من شروط ما دام أن اختصاص المدير قاصر على الشؤون المالية والإدارية دون الشؤون التربوية والتعليمية التي يختص بها ناظر المدرسة على ما أفصحته عنه المادة ٤٣ من اللائحة الداخلية للمدرسة .

الطعن رقم ١٣٣ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ١٢٥٠ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/١١

يقضى القانون رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم المدارس الحرة في مادته الأولى بمخضوع هذه المدارس لرقابة وزارة التربية والتعليم وتفتيشها في الحدود الواردة به ، كما يوجب في مادته الثالثة أن يكون مبنى المدرسة سليماً مستوفياً الشروط الصحية وتجيز المادتان ٤٩ ، ٥٤ من ذلك القانون إتخاذ إجراءات معينة بشأن المدرسة ، منها إصدار قرار بعلفها إدارياً إذا خالفت أحكامه وأحكام القرارات الصادرة تنفيذاً له . و إذ كان مفاد ما إستخلصه الحكم المطعون فيه من أوراق الدعوى أن المصلحة العامة قد إقتضت أن تصدر جهة الإدارة المختصة بالرقابة على المدارس الحرة قرارات بتفليق مدرسة الطاعن مؤقتاً و مجرد منقولاتها وتخزينها ، و إستهدفت بهذه القرارات إحداث أثر قانوني بمقتضى أحكام قانون تنظيم المدارس المذكورة وهو وقف الترخيص لها بمزاولة التعليم حفاظاً على أرواح التلاميذ وسلامتهم ، و كان قد ترتب على ذلك فيما يدعى الطاعن - أن لحقت به أضرار أدبية ومادية تتمثل في الإساءة إلى سمعته ، و فوات كسبه من المدرسة ، و تلف بعض منقولاتها بسبب عدم الحيطه في النقل والجرد والتخزين ، و العبث ببعض كتبها وأدواتها أو ضياعها خلال العمليات المذكورة ، فإن هذه الأضرار المدعاة ، سواء كان مردها إلى عيب في

القرارات ذاتها بمس مشروعيها و شروط صحتها أو إلى خطأ شاب تنفيذ هذه القرارات المعيبة ، فهي أضرار ناشئة عن تلك القرارات الإدارية .

الطعن رقم ٦٤٩ لسنة ٤٠ مكتب قضى ٢٧ صفحة رقم ١١٤٤ بتاريخ ١٩٧٦/٥/٢٢

نصت الفقرة السابعة من المادة ٧٠ من قرار وزارة التربية والتعليم رقم ٥١٢ بتاريخ ١٤ مايو ١٩٥٦ بتنفيذ أحكام القانون رقم ٥٨٣ سنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم المدارس الحرة على أن تشمل اللائحة الداخلية للمدرسة نظم تعيين الموظفين والمؤهلات المطلوب توافرها فيهم والموتبات التي يمنحونها عند التعيين والنظم المقررة للمعاولات التي تمنح لهم وترقياتهم وأجازتهم والمكافآت التي تمنح لهم عند ترك الخدمة .

و ضمناً لاستقرار أحوال المدرسين في تلك المدارس تستتر بالتبعية في مثل هذه الحالات المدارس الحكومية مع مراعاة أحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي . ثم نصت الفقرة السادسة من المادة ٦٩ من قرار وزير التعليم المركزي رقم ٢٠ بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٥٩ المعدل بقرار وزارة التربية والتعليم رقم ٧٧ بتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٦٢ باللائحة التنفيذية لقانون التعليم الخاص رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ الذي استبدل بالقانون السابق على أن تشمل اللائحة الداخلية للمدرسة نظام تعيين المدرسين والموظفين والمؤهلات المطلوب توافرها فيهم والمرتبات التي يمنحونها عند التعيين والنظم المقررة للمعاولات التي تمنح لهم وترقياتهم وأجازتهم والمكافآت التي تمنح لهم عند ترك الخدمة .

و ضمناً لاستقرار أحوال المدرسين والموظفين تستتر تلك المدارس بما هو متبع في مثل حالاتهم بالمدراس الرسمية على أن تكون مرتباتهم عند التعيين مماثلة لمرتبات نظرائهم في المدارس الرسمية على الأقل مع مراعاة أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل . و لما كان نص كل من هاتين المادتين واضحاً وقاطعاً في الدلالة على ما إستهدفه الشارع منه وهو أن تستتر المدارس الخاصة وهي بصدد وضع لوائحها الداخلية بما يتبع في المدارس الحكومية من نظم خاصة بالمرتبات والمعاولات والوقيات والأجازات والمكافآت ولا يرقى إلى حد إلزامها باتباع تلك النظم ، فلم يستوجب الشارع توحيد المعاملة بين مدرّس المدارس الخاصة وبين مدرّس المدارس الحكومية ومساواتهم في المرتبات والمعاولات وفي غيرهما من الحقوق والمزايا المتعلقة بالوظائف ولذلك حرص على أن يصرح في القرار الوزاري الأخير وعندما شاء أن يفرض قدرأ من المساواة بينهم بأن تكون مرتبات مدرّسي المدارس الخاصة عند التعيين مماثلة لمرتبات نظرائهم في المدارس الحكومية لما كان ذلك و كان إيراد الشارع عبارة " عند التعيين " بذاتها في هذا القرار يهدف بجلاء أنه إذا أراد قصر المعاملة على المرتبات عند التعيين فلا تصدأها إلى المعاولات المقررة لمدرّسي المدارس الحكومية و إلى ما قد يطرأ على مرتباتهم من زيادة من بعد ، يؤيد هذا المعنى أن الشارع

راعى عند تقيينه المادة ٢٦ من قرار وزير التربية والتعليم المركزى رقم ٢٧ بتاريخ ١٢ إبريل ١٩٦١ بشأن وضع غرودج لائحة داخلية للمدرسة الحرة و هى المادة الخاصة ببيان مرتب المدرس و العلاوة السنوية إنه ينص على أنه " و يلاحظ أن بداية المرتب يجب أن تكون مساوية لبداية المرتب المقررة عند التعيين فى المدارس الرسمية المناظرة كما أن نصوص القانون ١٦ لسنة ١٩٦٩ فى شأن التعليم الخاص والذى حل محل القانونين السابقين المنطقيين على واقعة الدعوى - من أصحاب المدارس الخاصة و العاملين فيها .. وإجراءات التعيين و التأديب و الفصل و ساعات العمل و غيرها من القواعد المتعلقة بأوضاع العاملين بالمدارس الخاصة و فى جميع الأحوال يجب أن تكون مرتبات العاملين فى المدارس الخاصة عند التعيين مماثلة - على الأقل لمرتبات نظرائهم فى المدارس الحكومية . كما نصت المادة ٧٥ من قرار وزارة التربية والتعليم رقم ٤١ لسنة ١٩٧٠ بشأن اللائحة التنفيذية لذلك القانون على أنه يجب أن تتضمن اللائحة الداخلية للمدرسة نظاماً لمنح العاملين علاوات دورية بشرط ألا تزيد الفترة بين علاوة دورية أخرى على ثلاث سنوات و تقرر لجنة إدارة المدرسة فى ختام كل سنة مالية مبدأ منح العالوة أو عدم منحها بالنسبة إلى العاملين و ذلك فى ضوء المركز المالى للمدرسة و هو ما يدل على أن منح العالوة الدورية للعاملين بالمدارس الخاصة لا يربط بالنظام المتبع فى الجهاز الحكومى . لما كان ذلك و كان الحكم المطعون فيه قد عايف هذا النظر و جرى فى قضائه على إطلاق التسوية بين المطعون ضدهن و بين نظرائهن فى المدارس الحكومية فى المرتبات و العالوات و انتهى إلى إضافة العالوات المقررة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة إلى مرتبات المطعون ضدهن و إلى تعديل هذه المرتبات وفق أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة ونظام العالوات الدورية الواردة به فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ٥٣٢ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٣١١ بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٤

مؤدى الفقرات الأولى و الثانية و الرابعة من المادة ٢١ من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ فى شأن التعليم الخاص ، و المادتين ٣٨ ، ٣٩ من اللائحة التنفيذية للقانون الصادر بقرار وزير التربية والتعليم رقم ٤١ لسنة ١٩٧٠ ، أن المشرع جعل العلاقة بين أصحاب المدارس الخاصة و الجهة القوامة على التربية و التعليم علاقة تنظيمية تحكمها القواعد الإدارية و ليست تعاقدية ، و أن إعانة الإيجار المشار إليها فى القانون و اللائحة التنفيذية ليست حقاً مكتسباً لأصحاب المدارس الخاصة التى تتبع نظام المجانية و إنما هى منحة من جهة الإدارة مقيدة تعطى لهم ، المرد فيها إلى تقدير كل من مديرية التربية و التعليم و المجالس المحلية المختصة إستعداداً لإستمرار السير بمرق التعليم حسبما يتطلب صالح العمل و طبقاً لما تسمح به موارد

الدولة ، و تحديد الشروط اللازمة لنسج الإدانة لا يغير من طبيعتها الإختيارية المنصوص عليها صراحة ، بل يؤدي إلى مجرد تقييد سلطة الجهة المختصة في منحها ، بمعنى أنه قيد يرد على إرادة النسخ لا إرادة الخيرة المخولة لها ، و لكن كان منح إعانة الإيجار أو منحها هو في الأصل من الملاءمات التي تخص الإدارة في تقديرها بلا معقب عليها ، إلا أنه لما كان الإختصاص الذي تباشره الإدارة إنما تزاوله على مقتضى القوانين و اللوائح ، و في حدود الغاية التي إستهدفها تلك التشريعات نصاً و روحاً فيعين عليها إلتزام هذه الغاية و لا تتجاوزها إلى سواها ، و إلا شاب تصرفها عيب الإنحراف بالسلطة بحيث يفسد الإختيار و يفسد ما إنجذ على أساسه من قرار .

الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٤٣٧ بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٨١
مفاد نص المادة ٥٤ من القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم المدارس الخاصة أن إدارة المدرسة المسئولة عليها مؤلفاً بما تتطلبه من إشراف مالى و إدارى لا يجعل الجهة القائمة عليه صاحبة عمل وإنما هي بصريح نص المادة نائبة عن صاحب المدرسة نيابة قانونية .

الطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٥٩٥ بتاريخ ٢/٢٢/١٩٨١
إذ كان مفاد نص المادة ٤٠ من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ فى شأن التعليم الخاص أن الإشراف المالى و الإدارى على المدرسة لا يجعل الجهة القائمة عليه صاحبة عمل، و إنما هي بصريح نص المادة نائبة عن صاحب المدرسة نيابة قانونية ، و كان الغائب من مدونات الحكم المطعون فيه أن الدعوى رفعت على المطعون ضده بصفتة ممثلاً لمديرية التربية و التعليم بأسبوط التي كانت تتولى الإشراف المالى و الإدارى على المدرسة قبل إستيلاء الوزارة عليها ، و كان إختصاص المطعون ضده بهذه الصفة لا يجعل منه صاحب عمل لما كان ذلك و كان حكم المادة ٨٥ من قانون العمل لا يسرى إلا على أصحاب الأعمال فإن الحكم إذ قضى بعدم إلتزام المطعون ضده بفرق الأجر المطالب به لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

* الموضوع الفرعى : تبعية وحدات للحكم المحلى بالمدراس لوزير التعليم :

الطعن رقم ١٤ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٨٨٦ بتاريخ ١١/٢٥/١٩٨٤
يدل نص المادتين ٢٧ ، ٢٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ فى شأن الحكم المحلى - الذى وقع الحادث فى ظل أحكامه - على أن الشارع و أن كان قد خول وحدات الحكم المحلى سلطات على العاملين بالمدراس بما يجعلهم تابعين لها ، إلا أنه لم يسلب وزير التعليم صفتة بالنسبة لهم ، و من ثم فإن هؤلاء العاملين يكونون تابعين لتلك الوحدات و لوزير التعليم أيضاً .

* الموضوع القرعي : شروط القبول بالكليات :

الطعن رقم ٥١ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٢٤١ بتاريخ ٢١/٦/١٩٤٨

إنه يبين من نص المادة ١٨ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٢ بإنشاء و تنظيم جامعة فاروق الأول أن شروط القبول في الكليات لا تقرها الجامعة وحدها وإنما تقر بمرسوم ، كما يبين من نص المرسوم الصادر في ١٦ سبتمبر من سنة ١٩٤٢ بشأن قبول الطلاب في كليات جامعتي فؤاد الأول و فاروق الأول الذي صدر تنفيذاً لنص المادة المذكورة أنه لم يجعل التقدم إلى الكشف الطبي و لا النجاح فيه شرطاً في القبول . و لكن كان للجامعة أن تضع - غير إمتصاف مرسوم - إجراءات تنظيمية في سبيل تنفيذ أحكام المرسوم الصادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٢ فإنها لا تملك تحت هذا الستار أن تضع شروطاً أخرى للقبول ليست واردة في هذا المرسوم ، فلها أن تحدد موعداً لتقديم الطلبات إذ هذا الإجراء يقتضيه وجوب تعرف عدد الراغبين في الالتحاق من بين من توالى فيهم شروط القبول لتقبل منهم بحسب ترتيب درجاتهم العدد الذي يملأ الحال الحالية ، فهو إجراء تنظيمي بحث لا دخل له في شروط القبول بحيث أن من يتخلف عن تقديم طلبه في الميعاد لا يعد فاعداً لشرط من شروط القبول بل يعتبر متخلياً عن إستعمال حقه ، و ليس الكشف الطبي من قبيل الإجراءات التنظيمية التي تملكها الجامعة إذ هو غير لازم لتنفيذ أحكام المرسوم ، لأن قبول الطلبات وفقاً لهذه الأحكام لا يتطلب لذاته إجراء كشف طبي . فإذا إشتراطته الجامعة للقبول فإنها تكون متجاوزة حد الإختصاص التنظيمي الذي لها و لا يكون لها قانوناً أن ترتب على التخلف عن التقدم إليه في الميعاد الذي تحدده إعتبار الطالب فاعداً لشرط من شروط القبول .

تعويض

* الموضوع الفرعي : الإعذار كشرط لإستحقاق التعويض :

الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٥٩٠ بتاريخ ١٠/٢٢/١٩٥٩
إذا كانت الطاعة قد نعت على الحكم المطعون فيه مخالفة مقتضى المادتين ١٥٧ و ١٥٨ من القنين المدني فيما توجانه من إعذار المدين كشرط لاستحقاق التعويض . فإن تعيها يكون غير منتج ولا مصلحة لها فيه ما دام قد قضى لها بالتعويض فعلا واقتصر طعننا على طلب زيادة مبلغ التعويض المقضى به تبعاً لتحديد التاريخ الذى يثبت فيه المعجز عن توريد الباقي القدر الميع و يتعين فيه الشراء على حساب المطعون عليه .

الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٨٨ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٨٩
مقاد نص المادتين ٢١٨ ، ٢٢٠/١ من القانون المدني أنه و لكن كان التعويض لا يستحق إلا بعد إعذار المدين ما لم ينص على غير ذلك ، إلا أنه لا ضرورة لهذا الإعذار إذا أصبح تنفيذ الإلتزام غير ممكن أو غير مجد بفعل المدين ، لما كان ذلك و كان الثابت من عقد تركيب و إستعمال التليفون المبرم بين الطرفين أن الهيئة الطاعة إلترمت تركيب و صيانة الخط التليفوني ، و كانت طبيعة هذا الإلتزام تقتضى أن تعجز الهيئة الطاعة ما يلزم من الأعمال الفنية لإصلاح هذا الخط فى الوقت المناسب و فور إخطار المشترك بالمعطى حتى تمكنه من إستعماله بما يحقق له الغرض الذى هدف إليه من التعاقد ، و من ثم فإن تأخير الهيئة الطاعة فى تحقيق الإتصال التليفوني فى الوقت المناسب من شأنه أن يربط مسئوليتها عن إخلالها بهذا الإلتزام و لا يكون إعذارها واجباً بعد فوات هذا الوقت إذ لا ضرورة للإعذار كنص المادة ٢٢٠ من القانون المدني فى هذه الحالة ، و كان الحكم المطعون فيه قد إستند إلى الثابت من تقرير الخبير أن التليفون تعطل عدة مرات و لفترات طويلة فسى المدة من و حتى بسبب قطع الكابيل الأرضى ، و إذ لم تقم الهيئة بإصلاح هذه الأعطال و فأت الوقت و وقع الضرر فإنه لا ضرورة للإعذار فلا على الحكم المطعون فيه أن إلتفت عن دفاع الطاعة بشأن هذا الإعذار و لم يرد عليه .

* الموضوع الفرعي : التضامن فى المسئولية :

الطعن رقم ٩٢٤ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٣١ بتاريخ ١٢/١١/١٩٨١
الحكم الذى تقررته المادة ١٦٩ من القانون المدني من أنه إذا تعدد المسئولون عن عمل ضار كانوا متضامنين فى إلتزامهم بتعويض الضرر .. لا يرد إلا عند تحديد مسئولية كل شخص من محدثي الضرر المتضامين و ذلك فيما بين مرتكبي الفعل الضار أنفسهم ، و ما دام المبروع لم يرتكب خطأ شخصياً فإن

مستوليه بالنسبة لما إقوله تابعه هي مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه و لا يصير بالنسبة لهذا التابع مديناً متضامناً أصلاً .

* الموضوع الفرعى : التعويض الإلتافى :

الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٥٨٣ بتاريخ ١٩٦٢/٥/٣
لا يستحق التعويض إلا بعد إعدار المشتري المدين ما لم ينص على غير ذلك [٢١٨ مدينى] . فإذا كان الثابت من تقارير الحكم المطعون فيه أن الطاعة " المشترية " لم تعلم المطعون عليهم [البالغ والضامنين له] بالوفاء عند حلول الأجل المحدد لتوريد القطن و كان المقد المزم بين الطرفين قد خلا من النص على الإعفاء من الإعدار و هو إجراء واجب لإستحقاق التعويض المتفق عليه فيه ، فإن الطاعة لا تكون على حق المطالبة بهذا التعويض.

الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١٢٣٨ بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٧
إذا كان الثابت من وقائع النزاع أن المدين " البالغ " قد نفذ بعض الأعمال التى إلزم بها و تخلف عن توريد الباقي الأقطان المتفق عليها للمشتري فإن تقصيره فى هذا الشأن يكون تقصيراً جزئياً يسمح للقاضى على ما جرى به قضاء محكمة النقض — أن يخفض التعويض المتفق عليه إلى الحد الذى يتناسب مع مقدار الضرر الحقيقى الذى لحق الدائن مما يدخل تقديره فى سلطان محكمة الموضوع .

الطعن رقم ٣١١ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٧٤ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٣٠
مضى إنتهى الحكم بأن الإلتفاق بين الطاعن والمطعون ضده على إصلاح الخلل الذى نشأ فى مبنى الأخير بسبب عملية ذلك الأساسات — ليس من شأنه أن يغير من نوع مسئولية الطاعن لجعلها عقدية بعد أن كانت تقصيرية وأن قبول هذا الطاعن الإلتزام بما إلزم به بمقتضى هذا الاتفاق تعبير إقراراً منه بوقوع الخطأ من جانبه وكان الحكم قد اعتبر مسئولية الطاعن تقصيرية لأنه لا يكون قد جمع بين هذه المسئولية والمسئولية العقدية .

الطعن رقم ١١ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٦٤٩ بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢١
إلتفاق الطرفين مقدماً — فى عقد العمل — على التعويض الذى يستحقه المطعون ضده إذا تقاعست الطاعة عن تنفيذ المقد أو ألقته قبل نهاية مدته ، فإن تحقق هذا الشرط يجعل الضرر واقعاً فى تقدير المتعاقدين ، فلا يكلف المطعون ضده إثباته و يعين على الطاعة إذا إدعت أن المطعون ضده لم يلحقه أى ضرر أو أن التقدير مبالغ فيه إلى درجة كبيرة أن تثبت إدعاءها إعمالاً لأحكام الشرط الجزائى .

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ١٢٧٤ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٧٣

مؤدى حكم المادة ٢٢٤ من القانون المدنى الخاصة بالتعويض الإتفايى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه متى وجد شرط جزائى فى العقد فإن تحقق مثل هذا الشرط يجعل الضرر واقعاً فى تقدير المتعاقدين ، فلا يكلف الدائن إثباته ، و إنما يقع على المدين عبء إثبات أن الضرر لم يقع أو أن التعويض مبالغ فيه إلى درجة كبيرة . و إذ كان الحكم المطعون فيه قد أثبت وجود اتفاق بين الطرفين فى عقد الصلح على إلزام من يخل به بأن يدفع تعويضاً قدره ... كما أثبت إخلال الطاعنة بذلك العقد إذ طعن فيه ولم يفلته ، و كان لا يبين من الأوراق أن الطاعنات قد أثبتن أمام محكمة الموضوع بأن المطعون ضدهم لم يلحقهن ضرر ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلزامهن بتعويض إعمالاً للشرط الجزائى لا يكون قد خالف القانون أو جاء قاصراً فى التسيب .

الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ١٧٥٧ بتاريخ ٣١/١٢/١٩٧٥

- أن ما نص عليه فى الرد الثالث عن عقد الوكالة - الصادر من الطاعنة للمحامي - من أنه " لا يجوز للطاعنة عزل مورث المطعون ضدهم من عمله طالما كان يقوم به طبقاً للأصول القانونية فإذا عزلته قبل انتهاء العمل دون سبب يدعو لذلك التزمت بتعويض إتفايى لا يقبل المجادلة بمقداره ٥٠٠٠ ج . يستحق دون تنبيه أو إنذار أو حكم قضائى " هو اتفاق صحيح فى القانون و لا مخالفة فيه للنظام العام لأن الوكالة باجر و هو صريح فى أنه شرط جزائى حدد مقدماً قيمة التعويض بالنص عليه فى العقد طبقاً لما تقضى به المادة ٢٢٢ من القانون المدنى .

- تقضى المادة ٢٢٤ من القانون المدنى بأنه " لا يكون التعويض الإتفايى مستحقاً إذا أثبت المدين أن الدائن لم يلحقه ضرر ، و يجوز للقاضى أن يخفف هذا التعويض إذا أثبت المدين أن التقدير كان مبالغاً فيه إلى درجة كبيرة أو أن الإلتزام الأصلى قد نفذ فى جزء منه . و يقع باطلاً كل اتفاق يخالف أحكام الفقرتين السابقتين ، و إذ كان قانون المحاماة ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الذى يحكم واقعة الدعوى لا يمنع من تطبيق هذا النص على التعويض المطلق عليه بين المحامي و موكله فى حالة عزله من الوكالة ، لما كان ذلك ، فإن مبلغ الـ ٥٠٠٠ ج المتفق عليه بين مورث المطعون ضدهم و بين الطاعنة كشرط جزائى على إخلالها بإلتزامها بعدم عزله قبل إتمام العمل دون سبب يدعو لذلك لا يكون مستحقاً إذا أثبت المدين أن الدائن لم يصبه ضرر ، و إذا لم يثبت ذلك و أصبح التعويض مستحقاً فإنه يخضع لتقدير القضاء بالتخفيض إذا أثبت المدين مبرره المتبصر عليه فى المادة ٢٢٤ من القانون المدنى ، و إذ قضى الحكم على الطاعنة بالمبلغ المذكور

باعتبار أنه تعويض إضافي محدد لا يقبل الجادلة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، و قد حجب ذلك عن إخضاع هذا التعويض لتقدير المحكمة مما يوجب نقضه

*** الموضوع الفرعي : التعويض الإجمالي :**

الظعن رقم ١٢ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٧٩ بتاريخ ١٩٤٩/٢/٣
ليس مما يطل الحكم قضاءه بتعويض إجمالي من عدة أمور متى كان قد ناقش كل أمر منها على حدة وبين وجه أحقية طالب التعويض فيه أو عدم أحقيته .

*** الموضوع الفرعي : التعويض التكميلي :**

الظعن رقم ١٧٢ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ١٤٩٥ بتاريخ ١٩٥٥/١١/١٧
- إذا كانت محكمة الجنح قد قضت بالتعويض للمدعي بالحق المدني على أنه تعويض كامل عن الضرر الذي لحقه ، فليس له أن يطالب بتعويض آخر أمام المحكمة المدنية سواء كان قد طلب التعويض باعتبار أنه تعويض مؤقت أو باعتبار أنه تعويض كامل ، إلا إذا أثبت أن ضررا طارئا قد لحقه بعد الحكم الجنائي وإذن لمعنى كان الواقع هو أن المدعي بالحق المدني قد طلب من محكمة الجنح الحكم له بمبلغ ٢٥ جنيتها تعويضا مؤقتا فقررت هذه المحكمة بعد التثبت من مدى الضرر الذي أصابه أن التعويض المطلوب مبالغ فيه وأن كل ما يستحقه عن هذا الضرر الذي استقر نهائيا هو مبلغ ١٥ جنيتها ولما رفع دعواه أمام المحكمة المدنية مطالبا بجواز تكملة التعويض ولم يثبت أن ضررا طارئا قد لحقه بعد الحكم الجنائي ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها لا يكون قد خالف القانون .

- إذا كان المدعي بالحق المدني أمام محكمة الجنح قد طلب القضاء له بمبلغ بصفة تعويض مؤقت عن الضرر الذي أصابه مع حفظ حقه في المطالبة بالتعويض الكامل و قضى له بالتعويض على هذا الأساس فإن ذلك لا يحول بينه وبين المطالبة بتكملة التعويض أمام المحكمة المدنية ، لأنه لا يكون قد استفد كل ما له من حق أمام محكمة الجنح ، ذلك أن موضوع الدعوى أمام المحكمة المدنية ليس هو ذات موضوع الدعوى الأولى بل هو تكملة له .

الظعن رقم ٤٧٥ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ١٨٥٧ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٣٠
مفاد نص المادة ٢٣١ من القانون المدني أنه يشترط للحكم بالتعويض التكميلي بالإضافة إلى الفوائد أن يقيم الدائن الدليل على توفر أمرين أولهما حدوث ضرر إستثنائي به لا يكون هو الضرر المألوف الذي ينتج عادة عن مجرد التأخير في وفاة المدين بالتزامه و ثانيهما سوء لية المدين بأن يكون له تعدد عدم

الوفاء بالتزامه وهو عالم بما يحدثه ذلك لدائته من الضرر ، و إذ كان الثابت أن الطاعنين لم يقدموا بحكمة الموضوع الدليل على قيام هذين الأمرين ، كما لم يطلبوا سلوك طريق معين لإثبات توافرها فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يقض بالتعويض التكميلي يكون صحيحاً في القانون .

الطعن رقم ٨٧٠ لسنة ٤٥ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ١٣٦ بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٣

القضاء للمدعى بالحق المدني أمام محكمة الجنتع بتعويض مؤقت عن الضرر الذي أصابه لا يحول بينه وبين المطالبة بتكملة التعويض أمام المحكمة المدنية لأنه لا يكون قد إستنفد كل ما له من حق أمام محكمة الجنتع ذلك أن موضوع الدعوى أمام المحكمة المدنية ليس هو ذات موضوع الدعوى الأولى بل هو تكملة له .

الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ١١٣٠ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٩

الحكم بالتعويض المؤقت - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - متى حاز قوة الأمر المقضى و أن لم يحدد الضرر في مده أو التعويض في مقداره - يحيط بالمسؤولية التقصيرية في مختلف عناصرها ويرسى دين التعويض في أصله و منه ما تقدم بين الخصوم حجيته ، إذ بها تستقر المساءلة و تتأكد الدينونة إيجاباً و سلباً ، و لا يسرغ في صحيح النظر أن يقصر الدين الذي أرساه الحكم على ما جرى به المتطوق رمزاً له و دلالة عليه بل يمتد إلى كل ما يتسع له محل الدين من عناصر تقديره و لو بدعوى لاحقة يرفعها المضرور بذات الدين إستكمالاً له و تعييناً لمقداره ، فهي بهذه المثابة فرع لأصل حاز قوة الأمر المقضى فبات عنواناً للحقيقة .

الطعن رقم ١٦٣٣ لسنة ٥٤ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٥٧٠ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٢

إذ كان الحكم بالتعويض المؤقت قد حسم النزاع في شأن تقرير المسؤولية المدنية بعناصرها الثلاثة فلا يبقى من بعد إلا تقدير التعويض التكميلي حسبما تلألم الضرر.

الطعن رقم ٦٩ لسنة ٣ مجموعة عبر ١٤ صفحة رقم ٤١٥ بتاريخ ١٩٩٤/٦/٧

إذا دخل شخص مدعياً بحق مدني أمام محكمة الجنتع طالباً أن يقضى له بمبلغ بصفة تعويض مؤقت عن الضرر الذي أصابه بفعل شخص آخر ، مع حفظ الحق له في المطالبة بالتعويض الكامل من المسؤول عنه بقضية على حدة ، و قضى له بالتعويض المؤقت ، فذلك لا يمنعه من المطالبة بتكملة التعويض بعد أن يتبين له مدى الأضرار التي لحقتة من الفعل الذي يطلب التعويض بسببه .

*** الموضوع الفرعي : التعويض العيني :**

الطعن رقم ١٢ لسنة ١٩ مكتب فني ٣ صفحة رقم ١١٨٧ بتاريخ ١٢/٦/١٩٥٢
متى كان الحكم المطعون فيه قد قرر " أن من حق المستأنفة إسترداد منقولاتها . فلها أن تسودها و أن تطالب بقيمتها إذ لم توجد . و لكنها لم تفعل هذا بل طلبت من أول الأمر الحكم ها بقيمتها دون أن تثبت ضياعها أو تعذر الحصول عليها ، مع أنه كان ينبغي أن تطلب الحكم ها بتسليمها إليها عينا فإذا تعذر ذلك حق لها المطالبة بقيمتها . و هذا لا يمنعها من المطالبة من جديد بهذه المنقولات عينا إذا شاءت " . فإن هذا الذي قرره الحكم لا عيب فيه ذلك بأن ما جاء بصحيفة دعوى الطاعنة من تكليفها المطعون عليه بتسليمها هذه المنقولات لا يعدو أن يكون إنذارا منها له بذلك لم يقرب بطلب الحكم بتسليمها عينا

الطعن رقم ٧٤ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٨٢ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٤٨
التعويض العيني عن الفعل الضار هو الأصل ، و لا يسار إلى عرضه ، أى التعويض النقدي ، إلا إذا استحال التعويض عينا . فإذا رفع الضرور دعواه مطالبا بتعويض نقدي و عرض المدعى عليه التعويض عينا - كرد الشيء المقتضب - وجب قبول ما عرضه ، بل لا تكون المحكمة متجاوزة سلطتها إذا هني أعملت موجب هذا العرض و لو لم يطلب المدعي ذلك أو أصر على ما يظلمه من تعويض نقدي و على ذلك فإذا إستولت جهة الإدارة على عقار دون إتخاذ إجراءات نزع الملكية للمنافع العامة ففادهاها المالك مطالبا بقيمة العقار ، و أبدت الإدارة أثناء سير الدعوى إستعدادها أن ترد الأرض المقتضبة و قضت المحكمة للمدعي بقيمة الأرض ، دون أن تعبر بإستعداد المدعي عليه للرد و دون أن تنفي إستحالة الرد أو جدية الإستعداد له ، فإن حكمها يكون قد خالف القانون .

*** الموضوع الفرعي : التعويض المؤقت :**

الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ٤٥ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٦٤١ بتاريخ ٢٨/٢/١٩٧٩
لما كانت المادة ٣٨٥ من القانون المدني فيما تنص عليه فقرتها الثانية من تقادم الدين بخمس عشرة سنة إذ صدر حكم حائز لقوة الأمر المقضي تستبدل التقادم الطويل بالتقادم القصير للدين متى عززه حكم يثبتها و يكون له من قوة الأمر المقضي فيه ما يحصنه ، و إذا كان الحكم بالتعويض المؤقت و أن لا يحدد الضرر في مدها يعرض للمسئولية القصيرة بما يثبتها و لدين التعويض بما يرسبه غير معين المقدار كما يرتبط بالمنطوق أوتق ارتباطا فمعتد إليه قوة الأمر المقضي و متى توافرت لأصل الدين هذه القوة فهي بظواهر النص حسيبه في إستبدال التقادم الطويل بتقادمه القصير و لو لم يكن قابلا بعد للتنفيذ الجبري و ليس يسوغ في صحيح النظر الدين الذي أرساه الحكم على ما جرى به المنطوق رمزا له و دلالة عليه بل يمتد إلى كل ما يتسع إليه

محلّه من عناصر تقديره و لو بدعوى لاحقه لا يرفعها المضرور بل يرفعها بذات الدين يستكمّله بتعيين مقداره ، فهي بهذه المثابة فرع من أصل تخضع لما يخضع له وتتقدم بما يتقدم به ومدته خمس عشرة سنة .

الطعن رقم ٤٥٣ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٨٩ بتاريخ ١٩٨٧/٦/١١

القضاء بالتعويض المؤقت على سبيل التضامن - و الذى أصبح باتاً - هو حكم قطعى حسم الخصومة فى هذا الأمر و يجوز حجية فى هذا الخصوص يمنع الخصوم أنفسهم من التنازع فيها فى أية دعوة تالية تكون فيها هذه المسألة الأساس فيما يدعيه أى من الطرفين قبل الآخر من حقوق ، على أن ذلك لا يحول بين المحكوم لهم و بين المطالبة بتكملة التعويض أمام المحكمة المدنية لأنهم لا يكونوا قد إستنفدوا كل ما لهم من حق أمام المحكمة الجنائية ذلك أن موضوع الدعوى أمام المحكمة المدنية ليس هو ذات موضوع الدعوى الأولى بل هو تكملة له .

الطعن رقم ٢٨٩٧ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ١٨٧ بتاريخ ١٩٩٠/١/١٧

المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن الحكم بالتعويض المؤقت متى حاز قوة الأمر المقضى - و أن لم يحدد الضرر فى مده أو التعويض فى مقداره يحيط بالمسؤولية فى مختلف عناصرها و يرسى دين التعويض فى أصله و منه ما تقوم بين الخصوم حجيته إذ بها تستقر المسائلة و تتأكد الدبينة إيجاباً و سلباً و لا يسوغ فى صحيح النظر أن يقص الدين الذى أرساه الحكم على ما جرى به المنطوق رمزاً له و دلالة عليه بل يمتد إلى كل ما يسمح له محل الدين من عناصر تقديره و لو بدعوى لاحقه يرفعها المضرور بذات الدين إستكمالاً له و تبعاً لتقديره فهي بهذه المثابة فرع لأصل حاز قوة الأمر المقضى فبات عنواناً للحقيقة .

* موضوع الفرعى : التعويض الموروث :

الطعن رقم ١٤٦٦ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢٥٥ بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٣

إذا كان الضرر المادى الذى أصاب المضرور هو الموت بأن إعدى شخص على حياته فبات فى الحال فإنه يكون قد حاق به عند وفاته ممتلاً فى حرمانه من الحياة و ينتقل الحق فى جبره تعويضاً إلى ورثته .

الطعن رقم ٧٣ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٢٣ بتاريخ ١٩٨١/٤/١

إذا كان الثابت أن المرحوم . . . زوج المعلن عندها الثالثة كان قد طالب بالتعويض عن الضرر الأبدى الذى لحقه بوفاته شقيقة أجنبي عليه فى اللجنة رقم ٣١٤٣ لسنة ١٩٦٧ روض الفرج إبان نظرها أمام المحكمة الجنائية ، فإنه إذ تولى من بعد ذلك إنتقل حقه فى التعويض إلى ورثته و ضمنهم زوجته المذكورة دون أن ينال منه قضاء المحكمة الجنائية بإعتباره تاركاً لدعواه المدنية ذلك أن المورث قد تمسك بحقه فى

التعويض قبل وفاته والقضاء بالترك - بصريح نص المادة ١٤٣ من قانون المرافعات - سواء السابق أو الحالى - لا يحس الحق المرفوعة به الدعوى ولا يمنع من رفع الدعوى به من جديد

الطعن رقم ٣٥١٧ لسنة ٦٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١٩٩٤/٢/٢٢
الأصل فى التعويض عن الضرر المادى أنه إذا ثبت الحق فيه للمضرور فإنه ينتقل إلى ورثته و يستطيع الوراث أن يطالب بالتعويض الذى كان لمورثه أن يطالب به لو بقى حياً .

الطعن رقم ٨٢١ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٣٧٠ بتاريخ ١٩٩٠/١/٣١
المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا كان فعل الغير الضار هو السبب فى وفاة المضرور فإن هذا الفعل لابد له و أن يسبق الموت و لو بلحظة و يكون المضرور فى هذا اللحظة أهلاً لكسب حقه فى التعويض عن الضرر الذى لحقه و حسبما يتطور هذا الضرر و يتفاقم ، و متى ثبت له هذا الحق قبل وفاته فإن ورثته يطلقونه عنه فى تركه و يحق لهم بالتالى مطالبة المسئول بجبر الضرر المادى الذى سببه لمورثهم الموت الذى أدى إليه الفعل الضار باعتباره من مضاعفاته .

* موضوع الفرعى : للتعويض بسندات رسمية :

الطعن رقم ١٦٣٠ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٧٤٠ بتاريخ ١٩٩١/٣/١٣
النص فى المادة الخامسة من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ على أن يؤدى التعويض سندات إسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة و بفائدة قدرها ٤٪ محسوبة من تاريخ الإستيلاء . . . و يجوز للمحكومة بعد عشر سنوات أن تستهلك هذه السندات كلياً أو جزئياً .. مؤداة أن هذه السندات تستهلك بعد مضي خمس عشرة سنة من تاريخ الإستيلاء إلا إذا رأت الحكومة إستهلاكها بعد عشر سنوات و إذا لم تؤد الدولة لصاحب الأرض الزراعية المستولى عليها السندات الإسمية و فولدها حتى إنتهاء إستهلاكها فإنه يكون مستحقاً للتعويض .

* الموضوع الفرعى : للتقاضى الكيدى :

الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٩١٦ بتاريخ ١٩٥٢/٤/١٠
متى كانت المحكمة قد إستخلصت فى حدود سلطتها الموضوعية من ظروف الدعوى و قرائن الحال فيها أن دعاوى الإسترداد التى رفعت من الغير و قضى فيها جميعاً بالرفض كانت دعاوى كيدية أقبمت بإيعاز من الطاعن و التواطؤ معه إضراراً بالمطعون عليه كما إستدلّت على كيدية الدعاوى التى رفعها الطاعن على المطعون عليه بمضيق فى التقاضى رغم رفض جميع دعاويه السابقة و باستمراره فى إغصاب الأطنان

موضوع النزاع رغم الأحكام المتعددة الصادرة عليه . فإنه يكون في غير محله النعي على حكمها بالقصور في بيان ركن الخطأ في مسئولية الطاعن .

الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٥٧٤ بتاريخ ١٥/١٠/١٩٥٩

حق الإنتجاع إلى القضاء هو من الحقوق العامة التي تثبت للكافة ، إلا أنه لا يسوغ لمن يباشر هذا الحق الإنحراف به عما وضع له وإستعماله إستعمالاً كيدياً إبتغاء مضارة الغير وإلا حقت المساءلة بالتعويض وسواء في هذا الخصوص أن يقرن هذا القصد بنية جلب المنفعة لنفسه أو لم تقو به تلك النية ، طالما أنه كان يستهدف بدعواه مضارة خصمه ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد إستخلص توفّر نية الإضرار ولقد الكيد لدى الطاعن بطلبه إشهار إفلاس المطعون عليه - فحسبه ذلك ليقوم قضاءه في هذا الخصوص على أساس سليم .

الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٩٤٣ بتاريخ ٢٨/١٢/١٩٦٧

حق الإنتجاع إلى القضاء وإن كان من الحقوق العامة التي تثبت للكافة إلا أنه لا يسوغ لمن يباشر هذا الحق الإنحراف به عما شرع له وإستعماله إستعمالاً كيدياً إبتغاء مضارة الغير وإلا حقت مساءلته عن تعريض الأضرار التي تلحق الغير بسبب إساءة استعمال هذا الحق .

الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٢٤٢ بتاريخ ٢٧/١١/١٩٦٩

إذ كان الحكم المطعون فيه قد قرر بأن للحكمين السابقين - الصادرين في الإجراءات القضائية التي تخلفها الطاعنون ضد المطعون عليها - حجية الأمر المقضى في ثبوت ركن الخطأ في دعوى التعويض عن إساءة إستعمال حق التقاضي - إلا أن الحكم لم يقف عند هذا الحد بل إستخلص من هذين الحكمين ومن باقى أوراق الدعوى ووقائعها في حدود سلطته الموضوعية الأفعال التي وقعت من الطاعنين في حق المطعون عليها ثم اعتبر هذه الأفعال مكونة للخطأ الموجب لمسئوليتهم لإساءة إستعمالهم حق التقاضي ، وإذ كان إستخلاصه سابقاً ، ووصفه للأفعال التي إستخلصها بأنها خطأ ترتب المسؤولية هو وصف صحيح موافق للقانون ، فإن النعي عليه فيما قرره من حجية الحكمين المشار إليهما يكون غير منتج ولا جدوى فيه .

الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٧٧٥ بتاريخ ١١/٣/١٩٨٠

يكفى لعدم مساءلة من أبلغ كذباً عن التعويض عن الواقعة التي أبلغ بها أن تقوم لديه شبهات تبرر إتهام من إتهمه وتؤدي إلى اعتقاده بصحة ما نسب إليه .

الطعن رقم ١٤٥٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٣٥٥ بتاريخ ١٩٨٣/٦/١

لا محل للتحدى بأن الحكم المطعون فيه لم يعمل ما تقضى به المادة ١٨٨ من قانون المرافعات من جواز الحكم بالتعويض مقابل التفقات الناشئة عن دعوى أو دفاع قصد بهما الكيد ، ذلك أن هذا النص لا يحول بين المضرورة من الإجراءات الكيدية من أن يرفع دعوى للمطالبة بالتعويض طبقاً للقواعد الواردة فى القانون المدنى .

الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٣٢ بتاريخ ١٩٨٩/١/١٥

إذ كان المشرع قد خص القضاء بإجراءات حددها التقرير بعدم لاحتيمهم و ردهم و تنجيمهم ضمنها المواد من ١٤٦ - ١٦٥ من قانون المرافعات فإنه لم يخرج بذلك عن القاعدة العامة التى إستلهاها لمساءلة من إبحرأف عن إستعمال حق التقاضى على النحو السالف بيانه و هو ما أشار إليه حين نص فى المادة ١٦٥ من ذات القانون على إنه " إذا رفع القاضى دعوى تعويض على طالب الرد أو قدم ضده بلاغاً لجهة الإختصاص زالت صلاحيته للحكم فى الدعوى و تعين عليه أن يتحى عن نظرها " مؤكداً بذلك حق التقاضى الذى تقرر برده فى أن يلجأ إلى القضاء للحكم له على طالب الرد بالتعويض " لما كان ذلك وكان البين من الحكم المستأنف المؤيد لأسبابه من الحكم المطعون فيه أنه أقام بإلزام الطاعة بالتعويض المحكوم به على قوله أن " الثابت للمحكمة من مطالعة سائر أوراق الدعوى و على الحكم الصادر فى طلب الرد الرقم و القاضى برفض طلب الرد المقدم من المدعى عليها الطاعة فى الدعوى المطروحة أنه تضمن فى حيثاته أن الأسباب التى بنت عليها طالبة الرد طلبها ليست من الأسباب الواردة بنص المادة ١٤٨ مرافعات و تقيداً بقوة الأمر المقتضى للحكم المذكور و اخذاً بما ثبت للمحكمة من باقى أوراق الدعوى فإنه يكون من الثابت لدى المحكمة أن المدعى عليها و هى تهاجر حقها فى طلب رد المدعى قد إبحرأف عن السلوك المألوف للشخص المعادى و إبحرأف بهذا الحق عما وضع له و إستعملته إستعمالاً كيدياً إنتفاء مضارة المدعى الأمر الذى يعوار به الخطأ التقصى فى حقها و تسال معه عما أصاب المدعى من أضرار مرتبة على هذا الخطأ و أى ضرر أقسى و أمر على نفس القاضى أن تجعل المدعى عليها نزاهته و حيده على الشك من الخصوم و سمحه مضفة فى الألفاظ " وكان ما إستند إليه هذا الحكم فى إثبات الخطأ فى جانب الطاعة وعلاقة السببية بينه و بين الضرر الذى أصاب المطعون عليه سائلاً كائناً لحمل قضائه فى هذا الخصوص و يؤدى إلى ما إنتهى إليه من مساءلة الطاعة عما أصاب المطعون عليه من جراء هذا الخطأ .

الطعن رقم ٢٢٧٣ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٩ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٧

تبليغ الجهات المختصة بما يقع من الجرائم لا يعد خطأ تقصيراً يستوجب مسئولية المبلغ إلا إذا ثبت كذب الواقعة المبلغ بها وأن التبليغ صدر عن سوء قصد بغية الكيد والنيل والنكابة بمن أبلغ عنه أو ثبت صدور التبليغ عن تسرع ورعونه وعدم احتياط .

*** الموضوع الفرعى : التنفيذ العيني :**

الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٢٢١ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢

جرى قضاء محكمة النقض فى ظل القانون المدنى السابق على أن التنفيذ العيني للإلتزام هو الأصل والمبدول عنه إلى التعويض التقدى هو رخصة لقاضى الموضوع الأخذ بها كلما رأى فى التنفيذ العيني إرهاباً للمدين وعلى ألا يلحق ذلك بالدائن ضرراً جسيماً ، و متى كانت محكمة الموضوع قد رأت أن قيمة الإصلاحات التى أجراها الطاعن (المستاجر) فى العين المؤجرة لا تتناسب مع الأجرة التى يدفعها للمطعون ضده (الماجر) إذا أنها توازى أجرة العين المؤجرة لمدة تقرب من ثمانى سنوات و إنتهت إلى قسمتها بينهما فلا تشرى عليها - و لا يقدح فى ذلك إيرادها - فى أسبابها - بتقريرات قانونية خاطئة طالما أنها إنتهت فى حكمها إلى تطبيق صحيح القانون .

*** الموضوع الفرعى : الضرر الألبى :**

الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٦٣٦ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٢

الضرر الألبى الذى يلحق بالزوج والأقارب - هو ضرر شخصى مباشر - قصر الشارع وفقاً لنص المادة ٢/٢٢٢ مدنى الحق فى التعويض عنه على الزوج والأقارب إلى الدرجة الثانية لما يصيبهم من جراء موت المصاب " الزوجة " .

الطعن رقم ٧٣ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٢٣ بتاريخ ١٩٨١/٤/١

مفاد النص فى المادة ٢٢٢ من القانون المدنى أن الحق فى التعويض عن الضرر الألبى مقصور على المضرور نفسه فلا ينتقل إلى غيره إلا أن يكون هناك إتفاق بين المضرور و المستول بشأن التعويض من حيث مبدله و مقداره أو أن يكون المضرور قد رفع الدعوى فعلاً أمام القضاء مطالباً بالتعويض ، أما الضرر الألبى الذى أصاب ذوى المتوفى فلا يجوز الحكم بالتعويض عنه إلا للأزواج و الأقارب إلى الدرجة الثانية .

الطعن رقم ٣٥١٧ لسنة ٦٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١٩٩٤/٢/٢٢

النص في الفقرة الأولى من المادة ٢٢٢ من القانون المدني على أن يشمل التعويض الضرر الأدبي أيضاً ... " و في الفقرة الثانية على أنه " ومع ذلك لا يجوز الحكم بتعويض إلا للأزواج و الأقارب إلى الدرجة الثانية عما يصيبهم من ألم من جراء موت المصاب " يدل على أن المشرع أجاز تعويض الضرر الأدبي بالمعنى السابق بيانه دون تخصيص ثم قيد هذا الحق من حيث مستحقه فقتصره في حالة الوفاة على الأزواج و الأقارب إلى الدرجة الثانية ، و هو تحديد لأشخاص من يحق لهم التعويض عن الضرر الأدبي و ليس تحديد الحالات و أسباب إستحقاقه ، و هو ما ينطبق بدوره - و من باب أولى - في تحديد المستحقين للتعويض عن هذا الضرر في حالة الإصابة .

*** الموضوع الفرعي : الضرر المادى :**

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٤٣ بتاريخ ١٩٦٥/١١/١١

الحق في التعويض لا يترتب إلا حيث يكون هنالك إخلال بحق أو مصلحة مالية للمضرور . فإذا كان الثابت أن المظنون ضده قد أقام دعواه على أساس وجود حق إرتفاق بالرى لأرضه على أرض الطاعين وذلك عن طريق مسقاه غر في أرضهم لدى أطيانه فقاموا بهدم هذه المسقى مما ترتب عليه تلف زراعته و هو ما طالب بالتعويض عنه في الدعوى . وكان الطاعنون قد أنكروا على المظنون ضده حق الإرتفاق الذى أدعاه . فإنه يعمى على محكمة الموضوع التحقق من وجود حق الإرتفاق الذى إدعى المظنون ضده الإخلال به حتى يحق له طلب التعويض فإذا أقامت المحكمة قضائها بالتعويض على ما ذهبت إليه في الحكم المظنون فيه من أن للمظنون ضده الحق في إنشاء مجرى على أرض الطاعين طبقاً للمادة ٨٩ من القانون المدني و للمادة ١٦ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الرى والصرف و ذلك رغم إختلاف هذا الحق عن حق الإرتفاق الذى جعله المدعى أساساً لطلب التعويض و ذلك من حيث طبيعتهما و مصدرهما و كيفية كسبهما فأنها بذلك تكون قد غيرت أساس الدعوى من تلقاء نفسها و بذلك صار حكمها مشوباً بالقصور و مخالفا للقانون .

الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٦٤٦ بتاريخ ١٩٧٦/٣/١٥

يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى الإخلال بمصلحة مالية للمضرور وأن يكون الضرر عمقاً بأن يكون قد وقع بالفعل أو يكون وقوعه في المستقبل حتماً ، فإن أصاب الضرر شخصاً بالتيمة عن طريق ضرر أصاب شخصاً آخر فلا بد أن يتوفر لهذا الأخير حق أو مصلحة مالية مشروعه يعتبر الإخلال بها ضرراً أصابه ، والعبرة في تحقق الضرر المادى للشخص الذى يدعيه نتيجة وفاة آخر هي بوث أن المجنى

عليه كان يعوله فعلاً وقت وفاته على نحو مستمر ودائم وأن فرصة الإستمرار على ذلك كانت محققة وعندئذ يقدر القاضي ما ضاع على المضرور من فرصة بفقد عائلته ويقضى له بالتعويض على هذا الأساس أما مجرد احتمال وقوع الضرر في المستقبل فلا يكفي للحكم بالتعويض .

الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٣١ بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٣

يشترط في التعويض عن الضرر المادى الإخلال بمصلحة مالية للمضرور و أن يكون الضرر محققاً بأن يكون وقع بالفعل أو يكون وقوعه في المستقبل ، فإن أصاب الضرر شخصاً بالتبعية عن طريق ضرر أصاب آخر فلا بد أن يتوافر لهذا الأخير حق أو مصلحة مالية مشروعة ترتب على الإخلال بها ضرر أصابه ، و العبرة في تحقق الضرر المادى الذى يدعيه نتيجة وفاة آخر هي ثبوت أن المتوفى كان يعوله وقت وفاته على نحو مستمر ودائم ، أن فرصة الإستمرار على ذلك كانت محققة و عندئذ يقدر القاضي ما ضاع على المضرور من فرصة بفقد عائلته و يقضى له بالتعويض على هذا الأساس ، أما احتمال وقوع الضرر في المستقبل فلا يكفي للحكم بالتعويض .

الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٩٤١ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٧

- يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى في الإخلال بمصلحة مالية للمضرور و أن يكون الضرر محققاً بأن يكون قد وقع بالفعل أو أن يكون وقوعه في المستقبل حتماً فإن أصاب الضرر شخصاً بالتبعية عن طريق ضرر أصاب شخصاً آخر فلا بد أن يتوافر لهذا الأخير حق أو مصلحة مالية مشروعة يعتبر الإخلال بها ضرراً أصابه .

- العبرة في تحقق الضرر المادى للشخص الذى يدعيه نتيجة وفاة آخر هي ثبوت أن المتوفى كان يعوله فعلاً وقت وفاته على نحو مستمر ودائم و أن فرصة الإستمرار على ذلك كانت محققة و عندئذ يقدر القاضي ما ضاع على المضرور من فرصة بفقد عائلته و يقضى له بالتعويض على هذا الأساس ، أما مجرد احتمال وقوع الضرر في المستقبل فلا يكفي للحكم بالتعويض .

الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣٦١ بتاريخ ١٩٧٩/٥/١٦

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا كانت الفرصة أمراً محتملاً فإن تفويتها أمر محقق ، و لا يمنع القانون من أن يحسب في الكسب الفاتت ما كان المضرور يأمل الحصول عليه من كسب ما دام لهذا الأمل أسباب مقبولة ، و كان الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى وصف تفويت الفرصة على الطاعنين في رعاية إبنهما في شيخوختهما بأنها احتمال ، فخلط بذلك بين الرعاية المرجوة من الأبن لأبويه و هي أمر احتمالي و بين تفويت الأمل في هذه الرعاية و هي أمر محقق ، و لما كان الثابت في الأوراق أن الطاعن الأول قد بلغ من

الشيخوخة و أنه أحيل إلى المعاش قبل فوات حصة أشهر على فقد ابنه الذى كان طالباً فى الثانوية العامة وبلغ من عمره ثمانية عشر عاماً الأمر الذى يبعث الأمل عند أبويه فى أن يستظلا برعايته ، و إذ أنقذه فقد فالت فرصتهما بضائع أملهما ، فإن الحكم المطعون فيه إذ إستبعد هذا العنصر عند تقدير التعويض يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٥٧ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٩٣٧ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٧

طلب التعويض عن الضرر المادى نتيجة وفاة شخص آخر - و على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة مشروط بثبوت أن المتوفى كان يعول طالب التعويض فعلاً وقت وفاته على نحو مستمر و دائم و أن فرصة الإستمرار كانت محققة . لما كان ذلك ، و كان الثابت منه مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على ما شهد به شاهدى المطعون ضدها الأولى من أن مورثها الجنى عليه كان يعولها حال حياته و أن معاشها الشهرى عن زوجها لم يكن يكفى لتفقاتها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أسس ثبوت الضرر و حدد عناصره على أسباب سالفة تكفى لحمله .

الطعن رقم ١٤٩٤ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٨٤٥ بتاريخ ١٩٨١/٣/١٧

من المقرر - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى الإخلال بمصلحة مالية للمضروب ، و أن يكون الضرر محققاً بأن يكون قد وقع بالفعل أو يكون وقوعه فى المستقبل حتمياً ، و العبرة فى تحقق الضرر المادى للشخص الذى يدعيه نتيجة وفاة آخر هو ثبوت أن الجنى عليه كان يعوله فعلاً وقت وفاته على نحو مستمر و دائم ، و أن فرصة الإستمرار على ذلك كانت محققة وعندئذ يقرر القاضى ما حاض على المضروب من فرصة بفقد عائلته و يقضى له بالتعويض على هذا الأساس أما مجرد احتمال وقوع الضرر فى المستقبل فلا يكفى للحكم بالتعويض ، لما كان ذلك و كان الحكم المطعون فيه قد إعتد فى تقدير التعويض المحكوم به للمطعون عليها الأولى على ما أصابها من ضرر مادى على القول بأنها كانت تعتمد فى معيشتها على إبنها الجنى عليه دون أن يبين المصدر الذى إستقى منه ذلك و دون أن يستظهر ما إذا كان الجنى عليه سالف الذكر قبل وفاته كان يعول فعلاً والدته على وجه مستمر و دائم ، فإن الحكم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون و عابه القصور فى السبب .

الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ١١٣٠ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٩

يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى الإخلال بمصلحة مالية للمضروب و أن يكون الضرر محققاً بأن يكون قد وقع بالفعل أو يكون وقوعه فى المستقبل حتمياً ، و العبرة فى تحقيق الضرر المادى للشخص الذى يدعيه نتيجة وفاة شخص آخر هى ثبوت أن المتوفى كان يعوله فعلاً وقت وفاته على نحو مستمر و دائم

وأن فرصة الإستمرار على ذلك كانت محققة ، و عندئذ يقدر القاضي ما ضاع على المضرور من فرصة لفقد عائلته و يقضى له بالتعويض فى هذا الأساس .

الطعن رقم ٨٢٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٨٧٨ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٩
يشروط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى الإخلال بمصلحة مالية للمضرور و أن يكون الضرر محققاً بأن يكون قد وقع بالفعل أو أن يكون وقوعه فى المستقبل حتماً .

الطعن رقم ٨٣٧ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٤٣ بتاريخ ١٩٨٥/٣/١٤
إذا كان الحرمان من الفرصة حتى فواتها هو ضرر محقق و لو كانت الإفادة منها أمراً محتملاً و كان الغائب أن الطاعين أقاموا الدعوى بطلب التعويض عن الضرر المادى الناشء عن إمتناع المطعون ضده عن طبع مؤلفهم و حبس أصوله عنهم خلال السنوات المقام بشأنها الدعوى بما ضيع عليهم فرصة تسويقه خلال المدة و هو ضرر محقق ، فإن الحكم - المطعون فيه - إذ قضى برفض طلب التعويض على سند من أن هذا الضرر إحصائى يكون قد أخطأ تطبيق القانون .

الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٨٢٩ بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢٢
المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه يشروط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى الإخلال بمصلحة مالية للمضرور و أن يكون الضرر محققاً بأن يكون قد وقع بالفعل أو يكون وقوعه فى المستقبل حتماً والعبرة فى تحقيق الضرر المادى للشخص الذى يدعيه نتيجة وفاة آخر هى ثبوت أن الأجنبى عليه كان يعوله فعلاً وقت وفاته على نحو مستمر و دائم و أن فرصة الإستمرار على ذلك كانت محققة و عندئذ يقدر القاضي ما ضاع على المضرور من فرصة بفقد عائلته و يقضى بالتعويض على هذا الأساس ، أما مجرد وقوع الضرر فى المستقبل فلا يكفى للحكم بالتعويض ، لما كان ذلك و كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد إحتد فى تقدير التعويض بتحقيق الضرر المادى الذى حاق بالمطعون ضدها الأولى و أنها لها المشمولين بوصايتها على أن التعوفى كان عائلاً لهذه الأم و إخوانه القصر دون أن يبين المصدر الذى إستقى منه ذلك و دون أن يستظهر ما إذا كان التعوفى قبل الموت كان يعول فعلاً والدته و أخوته القصر على وجه دائم و مستمر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون و عاره القصر فى السبب بما يوجب نقضه .

* الموضوع الفرعي : المسؤولية التقصيرية :

الطعن رقم ١٤٦ لسنة ١٧ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٣٢٤ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٩

إذا كانت المدعية قد أقامت دعواها على وزارة المعارف بتعويض الضرر الذى أصابها على أنها إذ كانت تحاول الخروج من مصعد بمستشفى تابع للوزارة وقف المصعد بعد تحركه بقليل و ظل معلقاً بين الدور الأرضى و الدور الأول فقفز منه العامل المنوط به تحريكه ثم قفز بعض زميلاتها اللاتي كن معها فيه ، ثم لما أرادت هى أن تقفز مثلهن تحرك المصعد فجأة و أطبق عليها فسبب لها الإصابات التى أحدثت بها الأضرار التى تطالب بالتعويض عنها ، و عزت ما كان من تحرك المصعد بعد توقفه إلى خطأ موجب لمسئولية الوزارة فرفضت المحكمة هذه الدعوى على أساس أن المصعد لم يتحرك بعد توقفه مهذرة أقوال شهود المدعية فى صدد هذه الواقعة لما قام لديها من عدم الثقة بهم و مغفلة فى ذات الوقت إعراضاً صريحاً من المدعى عليها بهذه الواقعة دون أن تبين حلة إغفاله ، فإن حكمها يكون قاصراً ، إذ لو أن المحكمة لم تغفل هذا الإعراف و تعتبر المدعية عاجزة عن إثبات تلك الواقعة الجوهرية مع تسليم الخصم بها ، وعتبت بتحرى صحتها فيما كان يظهر نتيجة لذلك وجه الرأى فى الدعوى .

الطعن رقم ٤٧ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٩٨ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١٥

- إذا كان الحكم قد قضى باستحقاق المؤجر للتعويض مقابل حرمانه من منفعة أرضه فى المدة التالية لإنهاء الإجارة إستناداً إلى إستمرار المستأجر فى الإنتفاع بهذه الأرض بغير رضا المؤجر ، الأمر الذى يعد غصباً فلا يصح النعى عليه بأنه قد قضى بالتعويض دون تكليف رسمى ، إذ هذه مسئولية تقصيرية لا يلزم لإستحقاق التعويض عنها التكليف بالوفاء .

- أن تقدير التعويض متى قامت أسبابه و لم يكن فى القانون نص ملزم بإتباع معايير معينة فى خصوصه هو من سلطة قاضى الموضوع . فإذا كان الحكم فى تقديره التعويض الذى قضى به للمؤجر على مستأجر إستمر فى وضع يده على الأرض المؤجرة دون رضا المؤجر ، قد إستهدى بفئات الإيجار السنوية المقررة بمرسوم بقانون معلوم لكافة الناس لنشره فى الجريدة الرسمية ، و بالعالم العام بارتفاع أجور الأطنان للمحالة الاقتصادية السائدة فى السنوات المعاصرة و اللاحقة لعقد المستأجر و بقبول المستأجر لفئة الإيجار بواقع كذا جنبهاً للفدان إذا ما إستمر وضع يده على المين برضا المؤجر ، فلا يصح أن ينعى عليه أنه أحل بحق المستأجر فى الدلاع إذ إعتبر ضمن ما إعتبر به فى تقدير التعويض بفئات الإيجار المستوى الواردة بذلك المرسوم بقانون الذى لم يكن بين أوراق الدعوى و لم يتمسك به أحد من الخصوم .

- متى كان الحكم إذ قضى برفض دعوى التعريض أنى رفعها الطاعنان لتلغى أثارها و ضياع بعض أمتعهما بسبب غرق العائمة التى إستاجرتها أولاها من المطعون عليها قد أعمل حكم بصد عقد الإيجار الذى يلزم المستأجرة بإعجار المالكه بما قد تراه ضرورياً من الإصلاحات فى العائمة فإن لم تقم بها هذه الأخيرة كان لها حق الإنتجاع إلى القضاء لتحقيق ما يجب إجراؤه . كما إستند ، ضمن ما إستند إليه إلى أن المستأجرة شعرت بالخلل المنذر بقرب غرق العائمة و لم تتخذ ما كان يجب عليها من الإجراءات للملافاة ولم تخبر المالكه للطاى منه و إنه لم يتم دليل على علم المالكه بالخلل قبل وقوع الكارثة . فإن الحكم بإعماله البند سالف الذكر فى صدد نفي المسؤولية عن المالكه لم يخرج عن ظاهر نصوصه كذلك يكون قد أقام قضاءه فى نفي المسؤولية التقصيرية عن المالكه على أسباب تكفى لحمله . و لا يكون فى حاجة بعد ، إلى بحث وجه المسؤولية المؤسس على إهمال تابعها و هو رئيس العائمة المنوط به ملاحظتها ، لأن كل ما كان يتطلب من هذا الأخير هو إبلاغ المالكه بالخلل لإصلاحه فى الوقت المناسب و هو ما كشفته نفس المستأجرة و أهملت ملافاة . و من ثم فإن الطعن فيه باحطاً فى تطبيق القانون إستناداً إلى أنه اعتبر مسؤولية المالكه عن نتائج غرق العائمة لا تعدو كونها مسئولية تعاقدية ناشئة عن عقد الإيجار فضلاً عن أنه أخفل بحث المسؤولية التقصيرية الموجهة على إهمال تابع المالكه - هذا الطعن يكون صحيح

- متى كان الحكم إذ قضى برفض دعوى التعريض التى رفعها الطاعنان لتلغى أثارها و ضياع بعض أمتعهما بسبب غرق العائمة التى إستاجرتها أولاها من المطعون عليها قد أعمل حكم بصد عقد الإيجار الذى يلزم المستأجرة بإعجار المالكه بما قد تراه ضرورياً من الإصلاحات فى العائمة فإن لم تقم بها هذه الأخيرة كان لها حق الإنتجاع إلى القضاء لتحقيق ما يجب إجراؤه . كما إستند ، ضمن ما إستند إليه ، إلى أن المستأجرة شعرت بالخلل المنذر بقرب غرق العائمة و لم تتخذ ما كان يجب عليها من الإجراءات للملافاة و لم تخبر المالكه للطاى منه و إنه لم يتم دليل على علم المالكه بالخلل قبل وقوع الكارثة . فإن الحكم بإعماله البند سالف الذكر فى صدد نفي المسؤولية عن المالكه لم يخرج عن ظاهر نصوصه ، كذلك يكون قد أقام قضاءه فى نفي المسؤولية التقصيرية عن المالكه على أسباب تكفى لحمله . و لا يكون فى حاجة بعد إلى بحث وجه المسؤولية المؤسس على إهمال تابعها و هو رئيس العائمة المنوط به ملاحظتها لأن كل ما كان يتطلب من هذا الأخير هو إبلاغ المالكه بالخلل لإصلاحه فى الوقت المناسب و هو ما كشفته نفس المستأجرة و أهملت ملافاة . و من ثم فإن الطعن فيه باحطاً فى تطبيق القانون إستناداً إلى أنه اعتبر مسؤولية المالكه عن نتائج غرق العائمة لا تعدو كونها مسئولية تعاقدية ناشئة عن عقد الإيجار فضلاً عن أنه أخفل بحث المسؤولية التقصيرية الموجهة على إهمال تابع المالكه - هذا الطعن يكون صحيح

الطعن رقم ١٧ لسنة ١٩ مكتب قني ٢ صفحة رقم ٦٣ بتاريخ ١٩٥٠/١١/١٦

إذا كان الحكم إذ قضى بمسئولية المحكوم عليهما وهما من جنود البوليس قد أقام قضاءه على ما وقع لصلاً منهما من إهمال وخطأ في تنفيذ العمل المهود به إليهما و هو إطلاق مدفع و أثبت أن هذا الإهمال والخطأ كان محل مؤاخذه المحكوم عليهما إدارياً فإنه لا محل للزعم بأن الحكم أخطأ في تطبيق القانون بمقولة إنه رتب مسئوليتهما على تفليهما الأمر الصادر إليهما من رئيس وجبت عليهما طاعته .

الطعن رقم ٦٢ لسنة ١٩ مكتب قني ٣ صفحة رقم ٢٢٠ بتاريخ ١٩٥١/١٢/٢٠

إذا كان الطاعن قد أسس دعواه على مسئولية المطعون عليها [وزارة الأوقاف] مسئولية تقصيرية ذلك أنها أجرت له ماكينة لإستعمالها في دراس القمح كانت معيبة و قصرت هي فيما يجب عليها من إصلاحها فنشأ عنها حريق ألهم جانباً كبيراً من محصول القمح ، و كانت المحكمة الابتدائية قد قضت بمسئولية المطعون عليها بناء على ما إلتضح لها من تقرير غير دعوى إثبات الحالة من أن هذه الماكينة التي يرجع إليها سبب الحريق إذ كانت معيبة و لم تكن المطعون عليها بصيانتها وإعدادها للعمل ، و أن ما دالعت به الوزارة من أنها لم توجر الماكينة للطاعن لدارس القمح وإنما أجرتها له لدارس الفول غير صحيح بدليل أنه دفع إليها أجرتها بموجب إيصال محرر في تاريخ يقع في أوان درس القمح و أن سائق الماكينة التسابع للوزارة والخاضع لتعليماتها بدأ عمله عليها في دراس القمح ، ثم جاءت محكمة الإستئناف فالتفت هذا الحكم معتمدة في ذلك على أن العيوب التي وجدت بالماكينة إنما ترجع إلى سوء صناعتها وأنه لم يكن في مكتة الوزارة تلافيها ، وعلى أن التشريع المصري السابق لم يقر المسئولية الشئئية المترتبة على مجرد ملكية الشيء ، و أن الطاعن إنما تسلم الماكينة للرى ثم لدارس الفول ولم يتسلمها لدارس القمح و مادام هو قد إستعملها في غير ما أجرت له فهو يتحمل نتيجة تصرفه و أن الإيصال المتضمن دفعه أجرة الماكينة لم يوضح به أن هذه الأجرة كانت عن دارس القمح ، فإن حكم محكمة الإستئناف يكون قاصراً قصوراً يطله . ذلك بأنه إذ أرجع سبب الحادث إلى سوء التصميم وحده قد أظفل الإعتبار بالعيوب الأخرى التي ألبتها الخبر دون أن يبين لماذا لم يعتبر بها ، ثم أن ما قرره من أن التشريع المصري السابق لم يقر المسئولية الشئئية . ذلك خارج عن موضوع الدعوى المؤسسة على المسئولية التقصيرية ، و المالك و أن كان لا يسأل في القانون القديم عن عظام ملكه إلا أنه مسئول عنها إذا ما لأبها شيء من التقصير ثم أن قوله أن إيصال دفع الأجرة خلا عن بيان أنه عن دارس القمح لا يصلح رداً على ما تمسك به الطاعن وأخذت به محكمة الدرجة الأولى في هذا الخصوص إذ أن غلو الإيصال من بيان الغرض الذي أجرت الماكينة من أجله لا ينفي أنه كان عن دارس القمح مما كان مقتضاه أن تتحقق المحكمة من العمل

الذى حصل الإتفاق عليه .

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٢١ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ١٢٧ بتاريخ ١٨/١١/١٩٥٤

لا تسأل الحكومة أن هي قامت بتنفيذ مشروع من المشروعات العامة مثل تحويل ترعة إلى مصرف إلا فى نطاق المسؤولية التقصيرية ، فلا تسأل عما يكون قد لحق الأفراد من ضرر بسبب هذا المشروع إلا إذا ثبت أنها ارتكبت خطأ معينا يكون سببا لمساءلتها .

الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٢١ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٨٩٢ بتاريخ ٢٠/٥/١٩٥٤

مضى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الإصابات التى لحقت بالمطعون عليها كانت نتيجة مباشرة خطأ عامل المصعد وأنه وإن كان تحت خطأ مشترك بين عامل المصعد والمصابة إلا أن هذا الخطأ ليس من شأنه أن يحو حق المصابة فى التعويض وأن كان يؤثر فى تقدير المبلغ الذى يقضى لها به ، فإن هذا الذى قرره الحكم هو تقرير موضوعى لا خطأ فيه .

الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٢١ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ٢٤٩ بتاريخ ٩/١٢/١٩٥٤

إذا كان خطأ رب العمل الذى نشأ عنه الحادث فاحشا فإنه يجوز للعامل المضروب منه الصلح بالقواعد العامة للمسئولية التقصيرية دون تقيده باللجوء إلى قانون إصابات العمل رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ وذلك عملا بالمادة الرابعة منه . و إذن فإن الحكم وأن كان قد أخطأ فى فهم قانون إصابات العمل بما قرره من وجوب أن يكون الحادث قد نشأ عن آلات العمل و أدواته إلا أن النعى عليه بهذا الفهم الخاطئ يكون غير منتج مضى كان قد أقام قضاءه على دعائه يستقيم بها و هى وقوع خطأ فاحش من جانب رب العمل يسوغ للعامل طلب تطبيق القواعد العامة للمسئولية التقصيرية .

الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٦١٦ بتاريخ ١٧/٥/١٩٥٦

إذا كان قد نص فى عقد توريد المياه على تحميل المشترك التزام مرابطة و صيانة و حفظ المواسير الفرعية ومسئولية ما ينجم عن عدم القيام بهذا الإلتزام من أضرار دون أن يتضمن هذا النص الإلتفاق على إعفاء المجلس القروى من مسئولية الخطأ التقصيرى الذى يقع منه - فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون متى أقام لقضاءه بمسئولية المجلس على أن خطأ تقصيرياً جسيماً وقع منه مما ساعد على تفاقم الضرر الذى أصاب منزل المشترك نتيجة تسرب المياه من الكسر الذى حدث بالماسورة الفرعية بإهمال هذا المشترك و مخالفته نص الإلتفاق المشار إليه ومعنى كان الحكم قد قسم الضرر الذى أصاب المنزل على الطرفين و بين رابطة السببية بين الخطأ التقصيرى و ذلك الضرر .

الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٧٢٣ بتاريخ ١٩٥٦/٦/١٤

الدعوى المؤسسة على المنافسة غير المشروعة لا تخرج عن أن تكون دعوى مسئولية عادية أساسها الفعل الضار فيحق لكل من أصابه ضرر من فعل المنافسة غير المشروعة أن يرفع الدعوى بطلب تعويض ما أصابه من ضرر من جرائها على كل من شارك في إحداث هذا الضرر متى توفرت شروط تلك الدعوى وهى الخطأ و الضرر و رابطة السببية بين الخطأ و الضرر .

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٤٤١ بتاريخ ١٩٥٨/٥/١٥

متى كانت محكمة الاستئناف قد أقامت قضاءها برفض دعوى التعويض المؤسسة على المسئولية التقصيرية على أن وقوع الحادث للطائرة - و الذى أودى بحياة طيارها - دون أن يعرف سببه لا يلزم منه اعتبار شركة الطيران مرتكبة خطأ يقتضى الحكم عليها بالتعويض إذ يعين على الضرر أن يثبت وقوع الخطأ المعين الذى نشأ عنه الحادث و ارتبط معه برابطة السببية ، و أنه متى كان سبب احراق الطائرة فى الجو غير معلوم و لا يمكن إسناده لعب معين فى تركيب الطائرة فإن مسئوليتها عن التعويض تعتبر منتفية - فإن هذا التأسيس صالح لإقامة الحكم و كاف فى دفع مسئولية الشركة المذكورة .

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٥٥ بتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٥

تعد المنافسة التجارية غير المشروعة فعلاً تقصيراً يستوجب مسئولية فاعله عن تعويض الضرر المترتب عليه عملاً بالمادة ١٦٣ من القانون المدلى - و يعد تجاوزاً لحدود المنافسة المشروعة إرتكاب أعمال مخالفة للقانون أو ألعادات أو إستخدام وسائل منافية لمبادئ الشرف و الأمانة فى المعاملات إذا قصد به إحداث لبث بين منشأتين تجاريتين أو إيجاد اضطراب بإحدهما متى كان من شأنه إجتذاب عملاء إحدى المنشأتين للأخرى أو صرف عملاء المنشأ عنها - فإذا كانت الواقعة الثابتة من الأوراق و التى حصلها الحكم المطعون فيه - هى خروج تسعة عمال من محل المطعون عليه خلال شهر واحد ثم إختالفهم بمحل الطاعنين المتنافس له كل منهم فور خروجه ثم إعلان الطاعنين بالصحف أكثر من مره عن إلحاق أربعة منهم بمحلهم موجهين الأنظار إلى أفعالهم و سبق إستغاثهم بمحل المطعون عليه ، و كانت هذه الوقائع تتم عن إغراء الطاعنين لعمال محل المطعون عليه على الخروج منه و إختالفهم بمحلهم كما تتم عن إعتداء على الإسم التجارى محل المطعون عليه بإقحامه فى الإعلانات المتعلقة بمحلهم و تضمينها ما يفيد سبق إستغلال عمالهم لدى المطعون عليه رغم إنقطاع الصلة بينهم و بينه بخروجهم من محله و كانت هذه الأفعال مجتمعة تعتبر تجاوزاً لحدود المنافسة المشروعة لما يتربط عليها من لإضطراب فى أعمال محل المطعون عليه بسبب إنتفاض عميلاته عنه إلى محل الطاعنين ، لم كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ إنتهى إلى مساءلة الطاعنين

على أساس من الفعل الضار غير المشروع و قضى بتعويضه يكون طبق القانون تطبيقا سليما و بنى قضاؤه على أسباب سائفة كافية لحمله .

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٦٥١ بتاريخ ١٢/١١/١٩٥٩

إذا كان الحكم المطعون فيه قد استند فى تحديد حقوق الطرفين إلى عقد تعديل الشركة المبرم بينهما وأثبت أن هذا التعادل تضمن قمر حق إستعمال الإسم التجارى للشركة التى كانت معقودة بينهما على الشركة المطعون عليها و إلزام الطاعنين الذين انفصلا من الشركة بعدم إستعمال هذا الإسم ، كما إستخلص الحكم مطابقة الإسم الذى إتخذه الطاعنان لإسم شركتهما بإسم شركة المطعون عليه وجود تشابه بين الإسمين من شأنه أن يوجد لبسا لدى جمهور المستهلكين فى تحديد مصدر منتجات كل من الطرفين مما يعتبر منافسة غير مشروعة ، و كان الحكم قد أقام قضاءه فيما إنتهى إليه فى هذا الخصوص على الإعتبارات السائفة التى أوردها و على ما إستعمده من عبارات تعديل الشركة بغير مسخ أو تحريف لأن ما إنتهى إليه فى هذا الصدد يكفى لحمل قضاؤه فلا عمل للنهى عليه بالقصور فى التسيب .

الطعن رقم ١٢١ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٧٦٣ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٥٩

إذا كانت محكمة الموضوع إذ قررت أن المطعون عليهما الأول والثانى كانا على حق فى استعمال لقب "الشيراويزى" وأن أولهما سعى لمنع خلط اللبس بإضافته اسمه الخاص قبل اللقب المذكور - وأن سميه هذا كان على قدر إدراكه - فإنها تكون قد نفت عن المطعون عليهما الخطأ بجميع صورته سواء كان هذا الخطأ خروجاً عن الحق أو تعسفاً فى استعماله - بما يجتمع معه المسائلة بالتعويض .

الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٦٩٥ بتاريخ ١٩/١١/١٩٥٩

إذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن سرد وقائع الدعوى عرض لما أورده حكمة الدرجة الأولى فى حكمها من أسباب أقامت عليها مسئولية الحكومة عن فعل تابعيها من رجال البوليس أثناء قيامهم بتفريق المظاهرات التى قامت يوم وقوع الحادث الذى أصيبت فيه الطاعنة و ما أسنده ذلك الحكم إليهم من خطأ يتمثل فى إطلاعهم الأخيرة النارية على غير هدى و بدون دقة - مع وجود متمسح من القضاء أمامهم وإحداثهم نتيجة لذلك و لعدم إحكام الرماية إصابة الطاعنة التى كانت فى شرفة منزله فى الدور الثانى منه ، و كان الحكم المطعون فيه تناول بالتنقيد ما ورد فى هذه الأسباب فأوضح - مما حصله من الوقائع أنه لم يكن ثمة - فى مكان وقوع الحادث - قضاء متمسح و أنه لم يثبت أن رجال البوليس كانوا يطلقون النار جزأاً - و أسس قضاءه برفض دعوى الطاعنة على نفى وقوع خطأ ما من جانب رجال البوليس

مورداً في ذلك، من الإعتبارات السالفة ما يبرر قضاءه فإن النعى عليه باخفاً في القانون وفساد الإستدلال يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٢٥ مكتب قتي ١٠ صفحة رقم ٧٥٠ بتاريخ ١٢/٣/١٩٥٩

- إذا كانت محكمة الموضوع - وهي بسبيل تقدير ما يستحقه الطاعن من تعويض قد أطرحت للأسباب السالفة التي ذكرتها الأرقام التي أوردها الطاعن في الكشف المتقدم منه تحديداً من جانبه للتعويض الذي يرى نفسه مستحقاً له - وتولت هي بما لها في هذا الخصوص من سلطة التقدير تحديد مقدار التعويض الذي رأت أن الطاعن يستحقه - مينة في حكمها أن المبلغ الذي قدرته هو عن جمع ما لحق بالطاعن من ضرر مادي وأدبي ، وأنه تعويض عن جميع ما تكبدته من مصروفات ، و ما ناله من متاعب - فحسبها ذلك ليستقيم قضاؤها .

- لا يعيب الحكم أنه فيما قرر إستبعاده من عناصر الضرر لم يدخل في إعتباره حرمان الطاعن من مكافآت الدروس الخصوصية و التدب للمرافلة في الإمتحانات - طالما أن نظره في هذا الخصوص بنى كما هو مفهوم من أنبائه على أن الضرر الذي يدعيه الطاعن في هذا الصدد هو ضرر إحتمالي و ليس بضرر محقق الولوج .

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٢٣ مكتب قتي ٩ صفحة رقم ٤٤١ بتاريخ ١٥/٥/١٩٥٨

- حسب المحكمة أن تكون قد أقامت حكمها برفض دعوى التعويض المؤسسته على المسؤولية التقصيرية على ما ثبت لها من أن الضرر الذي أصاب المضرور قد نشأ عن سبب أجنبي لم يكن للمدعى عليه يد فيه وليس على المحكمة بعد ذلك أن تتحرى وقوع خطأ من المضرور أو خطأ من الغير .

- متى كانت محكمة الموضوع و هي بسبيل تحقيق مسؤولية شركة الطيران التقصيرية قد عرضت لما أسند إليها من خطأ وما دفعت به هذا الخطأ فأوضحت أن الحادث الذي اعتبر أساسا لدعوى التعويض وهو احراق الطائرة قد وقع بسبب أجنبي لا يد للشركة فيه يتمثل في صورة حادث مفاجيء مجهول السبب وغير متصل بأي خطأ من جانب الشركة فإنه لا مصلحة للمضرور في التمسك بعدم تعرض الحكم للبحث في المسؤولية التعاقدية التي أسس عليها أحد مبلىي التعويض المطالب بهما باعتبار أنه يمثل حصته الميراثية فيما يستحقه مورثه من تعويض قبل الشركة نتيجة لخطئها التعاقدى ذلك لأن السبب الأجنبي يصلح أساسا لدفع المسؤولية التقصيرية و كذلك لدفع المسؤولية التعاقدية .

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٦٥١ بتاريخ ١٩٥٩/١١/١٢

١- كان الحكم المطعون فيه قد أوضح أن ركاز المسئولية الموجهة للتعمير من حطاً هو إحلال الطاعين بالتعاقد و منافستهما المطعون عليه منافسة غير مشروعة و من ضرر محقق يصحبه لآل التسمية التى اتخذها الطاعنان لشركتهما توجد لبساً فى تحديد مصدر منتجات كل من الشركتين لدى المستهلكين ومن وجود رابطة السببية بين الخطأ و الضرر فلا محل للنعي عليه بالقصور .

الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٣٥٩ بتاريخ ١٩٦٠/٤/٢٨

يتعين للحكم بالتعويض بسبب العدول عن الخطبة أن تتوافر شروطا المسئولية التقصيرية بأن يكون هذا العدول قد لازمه أفعال خاطئة فى ذاتها و مستقلة عنه إستقلالآ تاماً ومنسوبه لأحد الطرفين و أن ينتج عنه ضرر مادي أو أدبي للطرف الآخر . فإذا كان بين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضائه بالتعويض للمطعون عليها عن فسخ الخطبة على ما ورد فيه من أن الطاعن أقدم على فسخ الخطبة لغير ما سبب سوى طمعه فى مال والد خطيبته لرفضه أن يخض أبنته بنصيبها فى ماله حال حياته ، و اعتبرت الحكمة عدول الطاعن لهذا السبب عدولاً طائشاً ليس له مسوغ يقتضيه و رتب عليه الحكم للمطعون عليها بالتعويض وكان سبب العدول على هذا النحو لاصقاً بالعدول ذاته و مجرداً عن أى فعل خاطئ مستقل عنه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى القانون إذ قضى للمطعون عليها بالتعويض .

الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٦٢ بتاريخ ١٩٦١/١٠/٢٦

- إذ نص الشارع فى المادة ١٢ من القانون المدنى القديم على أن " يكون الحكم فيما يتعلق بحقوق المؤلف فى ملكية مؤلفاته على حسب القانون المنصوص بذلك " و إذ جاء فى قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ بنصوص فى المواد ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠ حماية هذه الحقوق عن طريق فرض عقوبات جنائية على من يعتدى عليها فإن ذلك يدل على أنه قد اعترف بحق المؤلف على مصنفاته ووصف هذا الحق بأنه حق ملكية - مع ما فى هذا الوصف من تجوز - واذ كان التشريع الخاص بتنظيم حماية هذا الحق و الذى أشارت إليه النصوص المقدمة لم يصدر إلا فى سنة ١٩٥٤ بالقانون رقم ٣٥٤ سنة ١٩٥٤ مما أدى إلى تعطيل نصوص قانون العقوبات فى هذا الشأن فإن ذلك لا ينفى إعتراف الشارع بحق المؤلف و كل ما فى الأمر أنه ترك تنظيمه للتشريع الذى وعد بإصداره و ذلك على ما قصده النص الفرنسى للمادة ١٢ من القانون المدنى الملقى .

- للمؤلف وحده الحق فى إستغلال مصنفه ماليا بالطريقة التى يراها فلا يجوز لغيره مباشرة هذا الحق بغير إذن منه وإلا كان عمله عدواناً على الحق الذى أعترف به الشارع للمؤلف و إخلالاً به و بالتالى عملاً غير

مشروعاً و خطأ يستوجب مسئولية فاعله عن تعويض الضرر الناشئ عنه طبقاً للمادة ١٥١ من القانون المدني القديم .

الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٤٤ بتاريخ ١٩٦١/٤/٢٧
مضى كان الحكم المطعون فيه قد نفى قيام الدليل على أن مرض الطاعن كان نتيجة لوضعه فى عيمة بالعراء مدة حسبه احتياطياً فإن الجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض تصبح مجادلة فى أمور موضوعية بما تستقل به محكمة الموضوع .

الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ١٩٤ بتاريخ ١٩٦١/٣/٢
يبين من المادة العاشرة من دكرته ٢٦ من أغسطس سنة ١٨٨٩ بخصوص أحكام مصلحة التنظيم والمادة الرابعة عشر منه المادتين بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٤٨ و ما أوضحت عنه مذكرته التفسيرية أن مالك البناء الذى يصدر من السلطة القائمة على أعمال التنظيم قرار يهدم بنائه إعتبار أنه آيل للسقوط لا يلزم بهدمه مجرد صدور هذا القرار لأن هذا يتأتى مع حقه فى الدفاع عن ملكه بالنزاعة فى صحة هذا القرار أمام القضاء حتى إذا ما صدر من المحكمة المختصة حكم بالهدم قام بتنفيذه وإلا صار تنفيذه جبراً على نفقته - و القول بالتزام المالك بالتدابير الاحتياطية مجرد صدور القرار ينطوى على تسليم بصحته وأيلولة البناء للسقوط . فإذا كان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى الطاعنة يطلب نفقات التدابير التى اتخذتها لتدبرها عاقبة إنهاء منزل المطعون عليها قد قام قضاءه على هذا النظر و على أن حالة البناء لم تكن تقتضى اتخاذ هذه التدابير ، و كان مؤدى ما تقدم نفى للمسئولية التقصيرية عن المطعون عليها - فإن النعى على الحكم بمخالفة القانون يكون فى غير محله .

الطعن رقم ٥ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٥١٠ بتاريخ ١٩٦١/٦/١
إدخال ريلات "ماريا تريزا" المسعودة من السودان إلى القطر المصرى كعملة عتقور قطعياً وفقاً لنصوص قانون الجمارك و أن كان ذلك جائزاً بعد تشويبهها ، إذ تنزل فى هذه الحالة منزلة السبائك القضيية ويستحق عليها رسم جمركى بالقيمة المقررة فى القانون ، و لا يقبل من جانب المستعوردين أو الوسطاء الدفع بالجهل بما أوجبه القوانين الجمركية فى هذا الصدد و بالتالى تأسيس دعوى التعويض قبل مصلحة الجمارك على أن الإلراج عن البضاعة المسعودة دون تحصيل الرسم المستحق عليها ينطوى على خطأ موجب للتعويض . و إذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن إغفال مصلحة الجمارك تحصيل الرسم المستحق على البضاعة المسعودة لا يعلو إلى مرتبة الخطأ الموجب للتعويض المستعوردين إذ أن تقصير موظفى المصلحة فى إقتضاء الرسم المستحق إنما يكون قد أضر بحق الخزنة العامة وحدها ، فإنه لا

يكون قد فرق بين التقصير الجسيم و التقصير اليسير بل نفى عن واقعة عدم تحصيل الرسوم مظنة إعتبارها خطأ أو تقصيراً في حق الطاعين .

الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٢٦ مكتب فني ١٣ صفحة رقم ٦٤٢ بتاريخ ١٠/٥/١٩٦٢

يعبر التعويض عن الفعل الضار مستحق الأداء من يوم وقوع العمل غير المشروع و يسقط جيمه بالتقادم بالقضاء خمس عشرة سنة تبدأ من يوم وقوع العمل غير المشروع فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قرر أن التعويض المطالب به [في سنة ١٩٥٢] أساسه خطأ الطاعن في إحفظه بالماكينتين المملوكتين للمطعون عليه الأول بغير حق منذ سنة ١٩٣٤ و أن هذا التعويض عن المدة السابقة على سنة ١٩٣٧ قد سقط بمضى خمس عشر سنة من تاريخ الفعل الضار عملاً بالمادة ٢٨ من القانون المدني الملغى الذي يحكم واقعة النزاع - و هو تقرير صحيح في القانون - إلا أنه خلص مع ذلك إلى القضاء بالتعويض عن ذلك الفعل عن المدة اللاحقة استناداً إلى أنه لم يرض على إستحقاقه أكثر من خمس عشرة سنة فإنه يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٢٩ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ٦٣١ بتاريخ ٣٠/٤/١٩٦٤

الأصل في المسألة المدنية وجوب تعويض كل من أصيب بضرر ، يستوى في ذلك الضرر المادي والضرر الأدبي ، على أنه إذا كان الضرر أدبياً و ناشئاً عن موت المصاب فإن أقرباءه لا يعرضون جميعهم عن الضرر الذي يصيبهم شخصياً إذ قصر المشرع في المادة ٢٢٢/٢ التعويض على الأزواج والأقارب إلى الدرجة الثانية ، و لازم ذلك أن المشرع أن كان قد خص هؤلاء الأقارب بالحق في التعويض عن الضرر الأدبي فلم يكن ذلك ليحرهم مما لهم من حق أصيل في التعويض عن الضرر المادي أن توافرت شروطه .

الطعن رقم ٧ لسنة ٣٠ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ١٧ بتاريخ ٥/١١/١٩٦٤

عقد المشرع لمصادر الالتزام فصلاً خمسة حيث خصص الفصل الثالث منها للمصدر الثالث من مصادر الالتزام جاءلا عنوانه العمل غير المشروع ثم قسم هذا الفصل إلى ثلاثة فروع رصد الفرع الأول منها للمستولية عن الأعمال الشخصية و الفرع الثاني للمستولية عن عمل الغير و الفرع الثالث للمستولية عن الأضياء ، مما يفاده أن أحكام العمل غير المشروع تنطبق على أنواع المستولية الثلاث . و إذ تحدث المشرع عن تقادم دعوى المسغولية المدنية فقد أورد نص المادة ١٧٢ من القانون المدني عاماً منسبطاً على تقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بصفة عامة ، و اللفظ متى ورد عاماً و لم يرق الدليل على تخصيصه وجب حمله على عمومه و إثبات حكمه قطعاً لجميع أفرادها ، و من لم تقادم دعوى المستولية عن العمل الشخصي و دعوى المستولية عن الأضياء بالقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور

بحدوث الضرر وبالشخص المسئول قانوناً عنه . ولا يؤثر في ذلك كون المسئولية الأولى تقوم على خطأ ثابت و كون الثانية تقوم على خطأ مفترض لا يقبل إثبات العكس إذ أن كليهما مصدره الفعل غير المشروع الذى ترتب عليه المسئولية و التى لا يتأثر تقادم دعواها بطريقة إثبات الخطأ فيها . و لا وجه للتحدى برورود نص المادة ١٧٢ فى موضعها من مواد المسئولية عن الأعمال الشخصية للقول بقصره على تقادم دعوى تلك المسئولية إذ أن الثابت من الأعمال المحظورة أن المشرع حين عرض لأحكام العمل غير المشروع عرض لها فى قسمين رئيسيين أفرد أوفهما للمسئولية عن الأعمال الشخصية مضمناً إياه القواعد العامة للمسئولية ومنها التقادم و ألرد ثانيهما لأحوال المسئولية عن عمل الغير و المسئولية الناشئة عن الأشياء و لا مراء فى أن القواعد العامة تنطبق على جميع أنواع المسئولية .

الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٧٨ بتاريخ ١٨/٢/١٩٦٥

حق الإنجاء إلى القضاء مقيد بوجود مصلحة جديده ومشروعة ، فإذا ما تبين أن المدعى كان مطالباً فى دعواه ولم يقصد بها إلا مضارة خصمه والنكاية به فإنه لا يكون قد باشر حقاً مقرواً فى القانون بل يكون عمله خطأ يجوز الحكم عليه بالتعويض .

الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٧٢ بتاريخ ٩/٦/١٩٦٥

بالرجوع إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - قبل وبعد تعديل القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ - ولانحة التنفيذية بين إنه فرق فى إجراءات ربط الضريبة بين الممولين الذى يقدمون إقرارات بأرباحهم والممولين الذين لا يقدمون هذه الإقرارات فأتاح للأولين فرصة تبادل الرأى مع مصلحة الضرائب فى شأن ما إنطوت عليه إقراراتهم لعلهم أن ينتهوا معها إلى إشفاق تتحسم به المنازعات التى تقوم بين الطرفين بأن أوجب على مصلحة الضرائب إخطارهم بعناصر ربط الضريبة على النموذج رقم ١٨ ضرائب لكى يدوا ما عساه يهن لهم من ملاحظات عليها بحيث إذا والقت المصلحة عليها إلحسم النزاع وإن لم تقتنع أخطرتهم بالربط على النموذج ١٩ ضرائب ، أما الممولين الذى لا يقدمون إقرارات بأرباحهم فإن مصلحة الضرائب تتولى إخطارهم بربط الضريبة على الأساس الذى تراه بمقتضى النموذج ١٩ . وإذا كان الثابت أن المطعون عليهما لم يقدما لمصلحة الضرائب إقرارات بأرباحهما ووجهت إليهما المصلحة النموذج رقم ١٩ ضرائب بتقدير أرباحهما وربط الضريبة على مقتضاها فإنه بذلك تكون قد إلزمت أحكام القانون بما لا وجه معه للقول بطلان هذا النموذج وما ترتب عليه من إجراءات .

الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٦٩٠ بتاريخ ١٩٦٥/٦/٣

- مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية المخالفة للقانون ليس مصدرها العمل غير المشروع وإنما القانون -
- الأصل في ديون الدولة قبل الغير ودين الغير قبل الدولة إنها تخضع لقواعد التقادم الواردة في القانون المدني ما لم يوجد تشريع خاص بها يقضى بغير ذلك .

الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٦١٤ بتاريخ ١٩٦٥/٥/٢٠

- إنه وإن كان لجهة الإدارة حرية إدارة المرافق العامة - ومن بينها مرفق الأمن - وحق تنظيمها والإشراف عليها إلا أن ذلك لا يمنع القضاء - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - من حق التدخل لتقرير حق الإدارة عن الضرر الذى يصيب الغير متى كان ذلك راجعاً إلى إهمالها أو تقصيرها فى تنظيم شؤون المرفق العام أو الإشراف عليه - و المحكمة و هى بسبيل تحقيق الخطأ المنسب إلى جهة الإدارة غير ملزمة ببيان وسيلة تلافيه إذ أن ذلك من شأن جهه الإدارة وحدها عملاً بمبدأ الفصل بين السلطات -
- متى كان الحكم المطعون فيه - قد اعتبر عدم وجود أحد من رجال الشرطة فى المنطقة التى وقع فيها الحادث ولى الظروف غير العادية التى حدث فيها سواء أكان ذلك راجعاً إلى عدم صدور أوامر إليهم بالتواجد فى هذه المنطقة أو إلى مخالفتهم لما صدر إليهم من أوامر ، اعتبر ذلك خطأ من جانب الحكومة يستوجب مسئوليتها . فإنه لا يكون غلطاً فى إستخلاص توفر ركن الخطأ .

الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٨٧٠ بتاريخ ١٩٦٥/٦/٣٠

- إنه و أن لم يكن رجال الضبط القضائي ملزمين قبل صدور القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٣ بإقامة حارس على الأمصة والأثاثات التى تضبط فى المخال للمارة للفجور أو الدعارة و هى المخال المشار إليها فى المواد ٨ و ٩ و ١٠ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة إلا إنه إذا كان سند وزارة الداخلية " الطاعنة " فى وضع الأختام على مسكن المظنون ضدها هو نص المادة ٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية الذى يقضى بأن " لماورى الضبط القضائي أن يضعوا الأختام على الأماكن التى بها آثار أو أشياء تنفد فى كشف الحقيقة وهم أن يقيموا حراساً عليها " و كان هذا النص و أن جعل إقامة الحارس فى حالة وضع الأختام أمراً جوازياً لماورى الضبط القضائي موزكاً لتقديرهم إلا إنه لما كان يوجب على وضع الأختام على مسكن شخص منعه من دخوله و من مباشرة سلطانه كحائز على الأمصة التى بدخله وباتصاله فقد سيطرته عليه وعلى هذه الأمصة فإن ذلك يقضى إذا ما رأى رجال الضبط القضائي ألا يستعملوا الرخصة المخولة لهم فى إقامة حارس على هذا المسكن - أن تقوم جهه الإدارة بواجب حراسة و رعاية محتوياته بحيث إذا قصرت فى القيام بهذا الإلتزام الذى تفرضه الحطة الواجبة فى عدم الإضرار بالغير كان ذلك

منها خطأ يستوجب مسئوليتها عن الضرر الناتج عنه و لا يكفي فى هذه الحراسة بمجرد حراسة الأمن العادية التى توليها الإدارة لساتر الأماكن التى فى حيازة أصحابها بل يجب فرض حراسة خاصة على المكان الذى وضعت الاختام عليه بعد أن أقضى صاحبه عنه وحيل بينه وبين رعاية أمتعته بنفسه .

— متى كانت محكمة الموضوع قد استخلصت بأسباب سائفة أن خطأ الحكومة " الطاعنة " هو الذى أدى إلى وقوع السرقة ، وإنه لولا هذا الخطأ ما كانت تقطع بالصورة التى وقعت بها و ما كان الضرر الذى لحق المظعون ضدها ، فإن هذا الخطأ يكون من الأسباب المنتجة و المؤثرة فى إحداث الضرر وليس سبباً عارضاً و بالتالى تتحقق به مسئولية الحكومة عن هذا الضرر .

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٧٥ بتاريخ ١٦/١١/١٩٦٥

بطلان الإجراء لا يستتبع حتماً المسائلة بالتعويض إلا إذا ترتب عليه لمن وقعت المخالفة فى حقه ضرر بالمعنى المفهوم فى المسئولية التقصيرية ومن ثم لا يكفي توافر الضرر فى معنى المادة ٢/٢٥ من قانون المرافعات الذى يتمخض فى ثبوت تخلف الغاية من الإجراء الجوهري الذى نص عليه المشرع إذ أن الضرر بهذا المعنى شرط لرتب بطلان الإجراء و علم الإعتداد به وليس للحكم بالتعويض .

الطعن رقم ٤١ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٨٢ بتاريخ ١٦/١١/١٩٦٥

— وإن كان لجهة الإدارة حرية إدارة المرافق العامة وحق تنظيمها والإشراف عليها إلا أن ذلك لا يمنع إلحاقها — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — من حق التدخل لتقرير مسئولية الإدارة عن الضرر الذى يصيب الغير متى كان ذلك راجعاً إلى إهمالها أو تقصيرها فى تنظيم شئون المرافق العام أو الإشراف عليه .

— متى كان مفاد ما قرره الحكم أن إصابة المظعون ضدها جاءت نتيجة خطأ تابى الطاعنة [وزارة المواصلات] من مستخدمين وعمال و إنه رغم الجهالة بالفاعل الذى ألقى بالحجر الذى أصاب المظعون عليها فألقدها إحصار أحد عينها فقد قطع الحكم فى نطاق سلطة الموضوعية و بأسباب سائفة بأن هذا الفاعل ليس أجنبياً عن طرفي المشاجرة التى نشبت بين عمال مصلحة السكة الحديد ومستخدميها العاملين بالقطار فإن النعى على الحكم خطأ فى تطبيق المادة ١٦٥ من القانون المدنى يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٥٣٦ بتاريخ ١٠/٣/١٩٦٦

— تنظيم قوات الأمن وتوزيعها وتحديد عددها هو من المسائل التى تنأى عن رقابة إلحاقها فلا تقوم مسئولية الحكومة عن تعويض الأضرار التى تلحق الأفراد بسبب الإضرابات والقتال إلا إذا ثبت أن القائمين على شئون الأمن قد امتنعوا عن القيام بواجبهم أو قصروا فى أداء هذه الواجبات تقصيراً يمكن وصفه فى تلك الظروف الإستثنائية بأنه خطأ .

- مجرد عدم وجود قوات من رجال الأمن بمكان الحادث وقت حصوله لا يكفي بذاته في الظروف الإستثنائية التي لا يست حوادث ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ لتوافر ركن الخطأ في حق وزاوة الداخلية * الطاعة " فإذا كانت الطاعة قد دفعت بأنه كان من المتعذر على قوات الشرطة بسبب الثورة المفاجئة التي إنفجرت في هذا اليوم في أماكن متفرقة وفي وقت واحد منع حوادث الإلتلاف التي حدثت ومن بينها حادث حريق عمارة المطعون ضدهم ، فقد كان على الحكم المطعون فيه أن يثبت لقيام المسؤولية أن عدم تواجد قوات من رجال الأمن في مكان الحادث وقت حصوله يرجع إلى امتناع أو تقصير من جانب القائمين على شئون مرفق الأمن أو يثبت أن من كان موجوداً من هؤلاء قريباً من مكان الحادث قد امتنع عن القيام بواجبه في منع الفوضى من إشعال الحريق في عمارة المطعون ضدهم فإذا خلا الحكم من التبريل على ذلك فانه يكون مشوباً بالتقصير .

الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٣٣٧ بتاريخ ١٧/٢/١٩٦٦

إذا تسببت وفاة الجنى عليه عن فعل ضار من الغير فإن هذا الفعل لابد أن يسبق الموت ولو بلحظة مهما قصرت كما يسبق كل سبب لنتيجته وفي هذه اللحظة يكون الجنى عليه مازال أهلاً لكسب الحقوق ومن بينها حقه في التعويض عن الضرر الذى لحقه وحسبما يتطور إليه هذا الضرر ويتعاقب . ومن ثب لـ هذا الحق قبل وفاته فإن ورثته يلقونه عنه في تركته ويقع لهم بالتالى مطالبة المسئول بجبر الضرر المادى الذى سببه لمورثهم لا من الجروح التى أحدثها به فحسب وإنما أيضاً من المات الذى أدت إليه هذه الجروح باعتبارها من مضاعفاتها . ولئن كان الموت حقاً على كل إنسان إلا أن التعجيل به إذا حصل بفعل لاعل يلحق بالجنى عليه ضرراً مادياً محققاً إذ يترتب عليه فوق الآلام الجسيمة التى تصاحبه خرمات الجنى عليه من الحياة وهى أعلى ما يمتلكه الإنسان باعتبارها مصدر طاقاته وتفكيره والقول بامتناع الحق في التعويض على الجنى عليه الذى يموت عقب الإصابة مباشرة وتجوز هذا الحق لمن يبقى حيا مدة الإصابة يؤدى إلى نتيجة يأبأها العقل والقانون هي جعل الجاني الذى يقسو في اعتدائه حتى يجهز على ضحيته فوراً في مركز يفضل مركز الجاني الذى يقل عنه قسوة وإجراما ليصيب الجنى عليه بأذى دون الموت وفي ذلك تحريض للجناة على أن يجهزوا على الجنى عليه حتى يكونوا بمنجاة من مطالبته لهم بالتعويض .

الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٦٢٩ بتاريخ ٨/١١/١٩٦٦

استخلاص السببية بين الخطأ والضرر هو من مسائل الواقع التى يقدرها قاضى الموضوع ، ولا رقابة عليه في ذلك لحكمة التقض إلا بالقدر الذى يكون فيه استخلاصه غير سائغ .

الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١٤٩٧ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٣٠

محكمة النقض أن تراقب محكمة الموضوع فى تكييفها للأفعال الصادرة من المدعى عليه - فى دعوى المسؤولية - بأنها خطأ . فإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن تقديم هيئة الإذاعة تجميعية بأنها مقبسة من قصة لكاتب إنجليزى لا يدع فى أذهان المستمع هذه التمثيلية أى لبس فى أن حوادثها بما فيها حادثة نشر خبر مكذوب فى جريدة الخبر وإذاعة صاحبها ورئيس تحريرها جنائياً بسبب هذا النشر كل ذلك من لىح خيال واضح التمثيلية ولا ظل له من الواقع فإنه لا يمكن بعد ذلك أن تنصرف أذهان جمهور المستمعين إلى أن صحيفة من الصحف التى تصدر فعلاً على اعتبار أنها المعنية فى القصة بنشر الخبر المكذوب حتى ولو تشابه اسم هذه الصحيفة مع اسم الجريدة الذى ذكر فى مجريات التمثيلية ومن ثم لأن الحكم المطعون فيه إذا أقام قضاءه على أن ما ورد فى مجريات التمثيلية عن الجريدة التى نشرت الخبر المكذوب قد انصرف فى الذهان إلى صحيفة المطعون عليهما وعلى هذا أساس اعتبر الحكم عدم تحقق هيئة الإذاعة من وجود جريدة تحمل نفس الاسم أطلقه واضح التمثيلية على الجريدة الكاذبة إخراجاً من الهيئة عن السلوك الواجب بتحقيق به ركن الخطأ ، فإن الحكم يكون قد خالف القانون لأن ما وصفه بأنه خطأ مستوجب لمسئولية الطاعين لا يعتبر كذلك .

الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١٣١٦ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٢

ليس محكمة الموضوع أن تقيم المسؤولية التقصيرية على خطأ لم يدعه المدعى متى كان أساسها خطأ مما يجب إثباته إذ أن عبء إثبات الخطأ يقع فى هذه الحالة على عاتق المدعى المضرور فلا يصح للمحكمة أن تنطوع بإثبات ما لم يثبت ومن باب أولى ما لم يدعه من الخطأ كما لا يجوز لها أن تتحمل ضرراً لم يقل به لأنه هو الملزم أيضاً بإثبات الضرر .

الطعن رقم ٣١١ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٧٤ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٣٠

إذا اعتبرت محكمة الموضوع استعمال الطاعين لآلات ميكانيكية ثقيلة فى ذلك أساساً عمارتهم الملائمة لبنى المطعون ضده دون إغفالهم الإحتياطات الواجبة فى هذه الحال لئلا تتحد هذه العملية من ضرر فى مبنى الجار خطأ مستوجب مسؤوليتهم عن تعويض الضرر الذى تسبب عنه طبقاً لقواعد المسؤولية التقصيرية فإن ما وصلته تلك المحكمة بأنه خطأ يصدق عليه هذا الوصف وإذا حصلت المحكمة بعد ذلك فى حدود سلطتها التقديرية وبأسباب مائفة لها أصلها الثابت فى الأوراق أن الطاعين جميعاً قد ساهموا فى هذا الخطأ فإنها إذ اعتبرتهم متضامين فى المسؤولية عن التعويض تكون قد إلترمت حكم المادة ١٦٩ من القانون المدلى .

الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٣٣ مكتب فتى ١٨ صفحة رقم ١٤ بتاريخ ١٩٦٧/١/١٧

يجب للمحكوم له أن ينشر مضمون ما قضى به نهائياً لصالحه حماية لحقوقه التجارية ، ولا يكون في مسلكه على هذا النحو خطأ يوجب مساءلته .

الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٣٣ مكتب فتى ١٨ صفحة رقم ١١ بتاريخ ١٩٦٧/١/٣

- إمتناع الموظف عن تنفيذ واجبات وظيفته يعتبر خطأ توجب عليه مسؤوليته إذا ما ألحق ذلك ضرراً بالغير
- إستخلاص محكمة الموضوع للعلاقة السببية بين الخطأ و الضرر هو مما يدخل في تقديرها متى كان سائغاً
- حجية الورقة الرسمية تقتصر على ما ورد بها عن بيانات قام بها محررها في حدود مهمته .

الطعن رقم ١٤١ لسنة ٣٣ مكتب فتى ١٨ صفحة رقم ١٦٩٩ بتاريخ ١٩٦٧/١١/١٦

قيام مصلحة الأموال المقررة بتحصيل الأموال الأميرية المستحقة على الأطنان من رسى عليه مزادها والتمزم بمقتضى قائمة شروط البيع بسداد تلك الأموال من تاريخ رسو مزادها عليه ، لا يمكن وصفه بأنه خطأ من جانب مصلحة الأموال المقررة يرتب مسئوليتها التقصيرية حتى ولو كان الراسى عليه المزداد لم يتفع بالأرض المبيعة . ذلك أن هذه المصلحة حين تقوم بتحصيل الأموال الأميرية المربوطة على أطنان زراعية ممن اشترأها والتمزم أمامه بسداد الأموال الأميرية المستحقة عليها إنما تقوم بوظيفتها التي يفرضها عليها القانون ولا يقدر في ذلك صدور حكم يقضى بطلان محضر رسو المزداد مادام تحصيل هذه الأموال كان سابقاً على صدور هذا الحكم .

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٤ مكتب فتى ١٨ صفحة رقم ١٣٨٦ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٧

إذا كانت مسؤولية المظعون عليها [شركة نقل جوى] عن الضرر الذى لحق الطاعن بسبب تأخير وصوله عن الموعد المحدد لإبرام صفقة في بلد أجنبي لا تقوم إلا إذا نشأ الضرر عن هذا الخطأ ، وكان قضاء الحكم في نفي ركن الضرر سليماً بما لا حاجة معه إلى التحقق من إتمام التعاقد بشأن هذه الصفقة وقيام المسؤولية في جانب من كانت متبرم الصفقة معه عن نكوله عنها ، فإن ما أورده الحكم في هذا الخصوص يعد استطراداً زائداً عن حاجة الدعوى لا تأثير للخطأ فيه على النتيجة التى إنتهى إليها ويكون النعى على ما أورده الحكم في ذلك غير منتج .

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٤ مكتب فتى ١٨ صفحة رقم ١٧٢٠ بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢١

إذا كان الثابت من الحكم المظعون فيه أن الطاعن أقام دعوى فرعية طلب فيها إلزام البنك المظعون عليه بأن يدفع له تعويضاً عما أصابه من ضرر نتيجة قيام البنك بإجراء مقاصة باطلّة فإن عدم مخالفة البنك

للقانون في المقاصة التي أجراها يجعل تعيب الحكم المطعون فيه في قضائه برفض طلب التعويض الذي أقامه الطاعن على هذا الأساس يكون في غير محله .

الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ١٥٦٠ بتاريخ ١٠/٢٦/١٩٦٧

- يجب عند تحديد المسؤولية الوقوف عند السبب المتبع في إحداث الضرر دون السبب العارض .
- إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى بحق إلى أن مسؤولية الشركة المؤجرة مسئولية تقصيرية وكانت الفقرة الأخيرة من المادة ٢١٧ من القانون المدني صريحة في بطلان كل شرط يقضى بالإعضاء من هذه المسؤولية فإن دفاع الشركة المؤسس على إعفائها يكون مرفوضاً حتماً وبالتالي فهو دفاع جوهري لا يتغير به وجه الرأى في الدعوى ومن ثم فإن إغفال الحكم الرد عليه لا يبطله .

الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٣٠ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٦٨٩ بتاريخ ٤/٢/١٩٦٨

- إذ انتهى الحكم إلى أن مسؤولية المؤسسين و منهم مورث الطاعنين تقوم قبل المساهمين على أساس من المسؤولية الشخصية باعتبار الدعوى فردية مقامة من حامل الأسهم على المؤسسين لأخطاء نسبت إليهم فإن الحكم ما كان بحاجة بعد ذلك للرد على دفاع مورث الطاعنين الخاص بإبداع مبالغ من بعض المؤسسين على ذمة الوفاء بحقوق المساهمين .

- من المقرر قانوناً أن فعل اللز أو الضرر لا يرفع المسؤولية عن الأعمال الشخصية أو يخفف منها إلا إذا اعتبر هذا الفعل خطأ في ذاته و أحدث وحده الضرر أو ساهم فيه .

الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٣٠ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٧١٩ بتاريخ ٤/٢/١٩٦٨

الأصل في المسؤولية التضامنية عن العمل الضار أن تقسم على المسئولين في إحداث الضرر إلى حصص متساوية بين الجميع أو بنسبة خطأ كل منهم .

الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٦٤٢ بتاريخ ٣/٢٨/١٩٦٨

مضى أقام الحكم المطعون فيه قضاءه بالتعويض على أن ما تبودل من مكاتبات بين الهيئة العامة للبرول وشركة الملاحة لا يعدو مرحلة التمهيد لإبرام عقد نقل بحري و لا يؤدي إلى إعتقاده غير أنه يرى في التصرفات التي أسندتها للسكرتير العام للهيئة بخرافا عن السلوك المألوف في الظروف التي صدرت فيها هذه التصرفات و بالتالي خطأ تقصيرياً ، و كانت هذه التصرفات ليست مما تقتضيه عملية التمهيد للتعاقد التي ذكر الحكم أنها تدخل في سلطة السكرتير العام و كان ما إستخلصه الحكم من أن هذه التصرفات كان من شأنها في الظروف الملائمة أن توقع بمثل الطرف الآخر في فهم خاطيء بأن التعاقد قد تم و أن عليه أن يبدأ في تنفيذه هو إستخلاص سائع مستمد من مقدمات تؤدي إليه فإن الحكم لا يكون قد خالف

القانون ولا يكون لما يفرضه الطاعن في شأن دلالة المستندات على عدم إنقضاء العقد أثر في قيام المسؤولية التقصيرية التي أقام الحكم قضاءه عليها .

الطعن رقم ٨٠ لسنة ٣٤ مكتب قني ١٩ صفحة رقم ٧٨٨ بتاريخ ١٨/٤/١٩٦٨

إذا كانت مسؤولية جهة الإدارة " الطاعة " على أساس المادتين ١٧ و ١٨ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ مصدرها هذا القانون فإن الحكم المطعون فيه لا يكون بحاجة إلى الاستناد إلى أحكام المسؤولية التقصيرية للقضاء بالتعويض .

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٣٤ مكتب قني ١٩ صفحة رقم ٥٧٦ بتاريخ ٣/٢١/١٩٦٨

لا تقوم مسؤولية الحكومة عن تعويض الأضرار التي تلحق الأفراد بسبب الإضرابات والقلال إلا إذا ثبت أن القائمين على شؤون الأمن قد إمتنعوا عن القيام بواجباتهم وقصروا في إدارتها تقصيراً يمكن وصفه في الظروف التي وقع فيه الحادث بأنه خطأ . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بوقوع الخطأ في جانب وزارة الداخلية على أن رجال الأمن التابعين لها قد تهاونوا في العمل على تفريق المتظاهرين و في إتخاذ الإحتياطات لطاى وقوع الإشتباك بينهم دون أن يبين الحكم مظهر هذا التهاون ويورد دليله عليه و خاصة بعد أن سجل الحكم الإبدالي - الذي أيده الحكم المطعون فيه - في تقريراته أن رجال الشرطة قد تدخلوا إثر ثورة الجمهور على حكم لعبة الكرة لتفريق المتظاهرين ، و كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر مجرد حصول الإشتباك بين الجمهور و رجال الشرطة و زيادة الشغب نتيجة حتمية لتهاون رجال الأمن في أداء أعمال وظيفتهم ، فإن الحكم يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٣٤ مكتب قني ١٩ صفحة رقم ٩٠ بتاريخ ١٨/١/١٩٦٨

إذا كانت المادة ٣٥٢ من قانون المرافعات تنهى عن تسليم صورة الحكم المذيلة بالصيغة التنفيذية إلا للخصم الذي تضمن الحكم هود منفعة عليه من تنفيذه كما تنهى عن تسليمها لهذا الخصم إلا إذا كان الحكم جائزاً تنفيذه فإن مقتضى ذلك أن وضع صيغة التنفيذ على صورة الحكم التي يبد الخصم يكون شاهداً على أنه هو صاحب الحق في إجراء التنفيذ و أن هذا الحكم جائز تنفيذه جبراً . فإذا أقام الحكم المطعون فيه قضاءه على أن الحكم الصادر في التظلم و الذي قضى بإلغاء أمر الحجز كان مذنباً بصيغة التنفيذ و أن البنك المحجوز لديه قد اعتقد لأسباب مبررة صلاحية ذلك الحكم للتنفيذ و قصد من تنفيذه إختياراً نقادى تنفيذه عليه جبراً و أن وجود الصيغة التنفيذية على صورة الحكم المعلقة إليه يرفع عنه واجب التحقق بما إذا كان ذلك الحكم قد أصبح نهائياً و أنهى من ذلك إلى نفي الخطأ من جانب البنك فإن الحكم المطعون فيه يكون بذلك قد نفي هذا الخطأ بما يصلح قانوناً تنفيه و بما لا يتخالف فيه للقانون .

الطعن رقم ٨٣ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٤٤٨ بتاريخ ١٩/١١/١٩٦٩

إذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أثبت الأفعال التى اعتبرها خطأ من جانب الطاعن "محافظ الإسكندرية" و إنتهى إلى أن السبب المتبع منها فى إحداث الضرر هو خطأ الطاعن المتمثل فى عدم إيجاد أشخاص فنيين و أدوات و عقاقير لإسعاف مورت المطعون ضدهم بعد إنتشاله من المياه بشاطئ المعجمى و كان الطاعن لم يدع أمام محكمة الموضوع وجود رجال أو أدوات للإسعاف بل دفع مسئوليته بعدم إنترامه بتزويد الشاطئ بعمال و معدات الإنقاذ و الإسعاف مما يقيد تسليمه بعدم وجود هؤلاء العمال و تلك المعدات ، إذ كان ذلك فإن الحكم لم يكن بحاجة لإقامة دليل آخر على عدم وجودهما ، و لما كان هذا الفعل من الطاعن يتحقق فيه معنى الخطأ لأنه يعتبر إنحرافا عن السلوك المألوف الذى يقتضى من المشرفين على شاطئ المعجمى المستغلين له إتخاذ الإحتياطات اللازمة للمحافظة على سلامة المستحمين ووقايتهم من الغرق و إسعافهم عندما يشرفون عليه و كان من شأن عدم إسعاف المشرف على الغرق بعد إنصرابه من المياه أن يؤدى عادة إلى وفاته فإن الحكم المطعون فيه إذ إنتهى إلى توافر علاقة السببية بين خطأ الطاعن و وفاة المورت التى ألحقت الضرر بورثته لا يكون مخالفا للقانون أو مشوبا بالقصور .

الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٩٦٧ بتاريخ ٢١/٥/١٩٦٨

توافر رجال الأدب لدى مثل هيئة الإذاعة و تعرفها بواسطة على المصنفات الأدبية المختلفة لدرائتهم بها مما يستدعي السير الطبيعى لعملها و يدخل فى نطاق سلوكها المؤلف فىسوغ تحصيل الحكم لركن الخطأ فى جانبها من عدم اعتمادها على هؤلاء الأدباء فى الرقابة على هذه المصنفات قبل إذاعتها .

الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٨٦٨ بتاريخ ٦/٤/١٩٦٩

أساس الحكم بالتعويض المادل - فى حالة إبطال العقد أو بطلانه مع إستحالة إعادة المتعاقدين إلى الحالة التى كانوا عليها قبله - إنما هو المسؤولية التقصيرية .

الطعن رقم ٤١٧ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٩٤ بتاريخ ٣/٧/١٩٦٩

- إذا كان الحكم قد خلص إلى أن وفاة مورت المطعون ضدهم الثلاثة الأول قد حدثت نتيجة خطأ فى عملية التخدير التى بأمرها المطعون تده السادس و لم يساهم فيها الطاعن ، و لم يسند الحكم إلى الطاعن أى خطأ فى الجراحة التى أجراها للمورث ، فإنه لا يمكن إسناد أى خطأ تقصيرى لشخص الطاعن لأنه بحكم كونه طبيبا بالمستشفى ما كان يستطيع أن يمنع الطبيب الذى عينته إدارة المستشفى للقيام بعمليات التخدير - فى الفترة التى أجريت فيها الجراحة - من مباشرة عملية تخدير المسورث أو أن يختار غير هذا الطبيب للقيام بهذه العملية ، و لا عرة بما قرره الحكم من أن طبيبا آخر متخصصا كان قد أشار قبل

إجراء العملية للمورث بضعة أيام يعطائه بنجا موضعيا ما دام الثابت أن هذا الطبيب المتخصص كان في إجازة في اليوم الذي أجريت فيه العملية للمورث ، و أن إدارة المستشفى عهدت إلى المطعون ضده السادس بالقيام بعمله مدة تعفيه ، و لم يكن بالمستشفى في اليوم الذي أجريت فيه العملية للمورث طبيب آخر متخصص في التخدير كان يمكن للطاعن أن يستعين به في تخدير المورث .

- متى إنتهى وقوع خطأ شخصي من جانب الطاعن ، و كان لا يجوز مساءلته عن خطأ المطعون ضده السادس على أساس أن الأخير تابع له ، و كان أيضا لا يمكن مساءلة الطبيب إلا على أساس المسؤولية التقصيرية ، لأنه لا يمكن القول في هذه الحالة بأن المريض قد أختار الطبيب لمعالجه حتى يتفقد عقد بينهما كما لا يمكن القول بوجود عقد إشراف لمصلحة المريض بين إدارة المستشفى العام و بين أطبائها لأن علاقة الطبيب الموظف بالجهة الإدارية التي يتبعها هي علاقة تنظيمية و ليست تعاقدية وبذلك لا يكون هناك محل لبحث مسؤولية الطاعن في دائرة المسؤولية التعاقدية ، و لو أن الأمر لا يتغير في هذه الحالة لأن المدين بالتزام تعاقدى لا يسأل عن عمل الغير إلا إذا كان قد إستخدمه في تنفيذ إلتزامه التعاقدى ، مما يقتضى ألا يسأل الجراح عن خطأ صادر من أحد مساعديه من الأطباء يصيب المريض بضرر ، إلا إذا كان قد أختار هو هذا المساعد لمعاونته في العملية أو تركه يتدخل فيها مع إستطاعته منعه من هذا التدخل و هو ما لا يتوفاها في حالة الطاعن

الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٣١١ بتاريخ ١٢/٣١/١٩٧٠

- متى كان بين ما أورده الحكم أنه لم يثبت لدى محكمة الموضوع أن المطعون عليهم - منتج أحد الأفلام و المخرج و شركة التوزيع - قد تعمدوا الإضرار بالطاعن - صاحب لوكاندة - أو أنهم قد تسببوا في ذلك نتيجة تقصيرهم في بذل العناية المتوقعة من الرجل العادى ، و أن إلحام إسم لوكاندة الطاعن في الفيلم لا يعتبر خطأ تقصيريا حتى و لو لم يتم حذف إسم اللوكاندة من النسخ المعروضة بعد العرض الأول إستنادا إلى أن المعروف لدى الكافة أن الأفلام السينمائية هي من نسج الخيال و لا ظل لها من الحقيقة وأن الخلاف الذى أثبتته الخبر بين لوكاندة الطاعن و اللوكاندة التى ظهرت في الفيلم ليس من شأنه أن يؤدى إلى الخلط بينهما لدى جمهور المشاهدين ، فإن هذا الذى أورده الحكم سائق و تؤدى إليه المقدمات التى ساقها و لا يشوبه فساد فى الإستدلال .

- إستخلاص ثبوت الضرر أو نفيه من مسائل الواقع التى يستقل بها قاضى الموضوع ما دام الدليل الذى أخذ به في حكمه مقبولا قانونا .

الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٤٤٣ بتاريخ ١٩٧١/٤/٨

- متى كان الحكم قد نفى وقوع الضرر فى حدود سلطته ، و كان هذا الأساس وحده كافيًا لحمل قضائه برفض دعوى التعويض ، فإنه لا يؤثر فى سلامته ما ذكره من أن ركن الخطأ غير متوافر حتى ولو كان قد أخطأ فى ذلك . و من ثم فإن النعى على الحكم بإضطراب أسبابه فيما يتعلق بوصف الفعل المسند إلى المظنون عليها ، يكون غير منتج و لا جدوى فيه .

- يكفى لعدم مساءلة إجتى عليه - المدعى فى دعوى البلاغ الكاذب عن الواقعة التى أبلغ بها - أن تقوم لديه شبهات تبرر إتهام من إتهمه ، و لما كان الحكم ببراءة الطاعن من التهمتين المستدتين إليه البلاغ الكاذب و القذف - لم يبين على عدم صحة الوقائع التى أسندها إليه المظنون عليه الشانى فى صحيفة دعوى الجنحة المباشرة ، و إنما بنى على إنفاء سوء القصد و هو أحد أركان التهمة الأولى وعلى عدم كفاية الأدلة بالنسبة للتهمة الثانية - و كان الحكم المظنون فيه قد انتهى إلى إنفاء سوء قصد المظنون عليه الثانى - إجتى عليه - للأسباب التى سألها و رأى أن فى ظروف الدعوى وملابسائها ما يكفى لتوافر الدلائل المؤدية إلى صحة اعتقاده بصحة ما نسب إلى الطاعن فى دعواه ، فإن هذا الذى قرره الحكم يعتبر استدلالاً سائفاً يكفى لحمل النتيجة التى انتهى إليها برفض دعوى التعويض

الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٦٧ بتاريخ ١٩٧٢/١/١٩

دعوى التعويض عن إخلال رب العمل بالتزامه بدفع الأجور هى من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل وتخضع لحكم المادة ٦٩٨ من القانون المدنى ، و لا محل للتحدى فى هذا الخصوص بمدة تقادم العمل غير المشروع ، لأن المادة ٦٩٨ ساقطة الذكر ، تعتبر إستثناء من نص المادة ١٧٢ من القانون المدنى التى تقضى بأن تقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بمضى ثلاث سنوات من اليوم الذى يعلم فيه المضرور بالضرر و محدثه أو بمضى خمسة عشر عاماً من يوم وقوع العمل غير المشروع .

الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٧ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ١٣٨٨ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٩

- تطلبت المادة ٤٧ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ لإمكان رجوع العامل على صاحب العمل بالتعويض فيما يتعلق بإصابات العمل أن يكون عطفه جسيماً ، و قد وردت هذه العبارة فى هذا النص بصيغة عامة مطلقة بما يجعلها شاملة لكل فعل خاطئ سواء أكان مكوناً لجريمة يعاقب عليها أم أنه لا يقع تحت طائلة العقاب طالما أنه خطأ جسيم . و إذ كان ما يقوله الطاعن بسبب النعى من أن الخطأ الجسيم لا يعوارف إلا أن يكون مكوناً لجريمة جنائية - ينطوى على تخصيص لمعوم النص بغير تخصيص و هو ما لا يجوز و كان الحكم المظنون فيه قد أقام قضاءه بالتعويض على أساس الخطأ الجسيم من جانب رب العمل و تابعه

مستنداً في ذلك إلى قواعد المسؤولية التقصيرية المقررة في القانون المدني فإنه لا يكون قد خالف القانون أو شابه القصور .

- متى كان وجه النعي معلقاً بتعيب الحكم المطعون فيه فيما قضى به من عدم قبول الدعوى بالنسبة لهيئة التأمينات الإجتماعية . و كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه قضى بمسئولية الطاعن بالتعويض على أساس المسؤولية التقصيرية المقررة في القانون المدني لإرتكابه خطأ جسيماً أدى إلى وفاة إبن المطعون ضده دون أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالتأمينات الإجتماعية فإن النعي بهذا السبب يكون غير منتج .

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٨٩٤ بتاريخ ١٢/٦/١٩٧٣
إذ كان المستأجرون قد أسسوا دعاوهم على أنه إلى جانب خطأ المالك يقوم خطأ آخر هو خطأ محافظ القاهرة بصفته " المطعون عليه الثاني " أدى إلى إتهار المنزل وإلحاق الضرر بهم ، و كان الحكم المطعون فيه بعد أن نفى المسؤولية عن المطعون عليه الثاني اعتبر أن خطأ الذي أثبتته في جانب المالك هو السبب في إحداث الضرر ، و كانت هذه المحكمة قد نقضت الحكم المطعون فيه في خصوص قضائه بنفى المسؤولية عن محافظ القاهرة و أحالت القضية في هذا الخصوص إلى محكمة الإستئناف للفصل في هذه المسؤولية وكان من شأن تحقق هذه المسؤولية لو ثبت التأثير في مسؤولية المالك لما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة من أن فعل الغير يرفع المسؤولية عن الأعمال الشخصية أو يختلف منها إذا اعتبر هذا الفعل خطأ في ذاته وأحدث وحده الضرر أو ساهم فيه . إذ كان ذلك ، فإن نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى المحافظ يستتبع نقضه بالنسبة إلى المالك .

الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٩٤٠ بتاريخ ١٩/٦/١٩٧٣
لما كان يبين ما قرره الحكم أنه أسس قضاءه بالتعويض على أن البنك الطاعن قد وقع منه خطأ يستوجب مسؤليته ببيع الفلال المرهونة لديه دون إتباع ما تقضى به المادة ٧٨ من قانون التجارة من وجوب التنبيه على المدين بوفاء الدين قبل إستصدار إذن من القاضي بالبيع ، و لم يؤسس الحكم قضاءه بالمسئولية على مجرد إستناع البنك الطاعن عن رد الفلال المرهونة على نحو ما ذهب إليه الطاعن في طعنه - فإن النعي على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون و الخطأ في تطبيقه يكون غير صحيح .

الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٣٧ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ١٥١٩ بتاريخ ٣١/١٢/١٩٧٤
إستخلاص علاقة السببية بين الخطأ و الضرر هو من مسائل الواقع التي يقدرها قاضي الموضوع و لا رقابة عليه في ذلك حكمة النقض إلا بالقدر الذي يكون فيه إستخلاصه غير سائغ .

الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٧١٠ بتاريخ ١١/١١/١٩٧٤

- لما كان الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه قد إنتهى كلاهما إلى أن التلف الذى أصاب الرسالة نتيجة إندفاع المياه من مواسير الباخرة إلى الرصيف الذى كانت عليه البضاعة حدث بعد إنتهاء الرحلة البحرية وتسليم البضاعة إلى الوزارة الطاعة ، فإن التكيف الصحيح لمسئولية الشركة المطعون ضدها " الناقلة " فى هذه الحالة أنها مسئولية تقصيرية لا عقدية ، حيث ينقض عقد النقل بالتفيلد وتسليم البضاعة .

- لما كان التعويض فى المسئولية التقصيرية يشمل كل ضرر مباشر ، متولفاً كان هذا الضرر ، أو غير متوقع ، و يقوم الضرر المباشر وفقاً للمادة ١/٢٢١ من القانون المدنى على عنصرين أساسين هما الخسارة التى لحقت بالمضروب والكسب الذى فاته . و كان الحكم المطعون فيه قد إقتصر فى تقدير التعويض على قيمة البضاعة حسب فواتير الشراء ، مغللاً فى تقديره عنصراً أساسياً من عناصر الضرر المباشر هو ما عساه يكون قد فات الوزارة الطاعة من كسب ، فإنه يكون قد خالف القانون و أخطأ فى تطبيقه .

الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٩٤٢ بتاريخ ١٩٧٥/٥/٨

- إستناد الخصم إلى الخطأ العقدى لا يمنع إحكامه من أن تبنى حكمها على خطأ تقصى متى إستبان لها توافر هذا الخطأ عند تنفيذ العقد . و إذ كان الحكم المطعون فيه قد إستبان من تقرير الخبر أن الطاعين لدا إرتكبا خطأ تقصىراً يتالفهم غراس المطعون عليهم مما تكون معه تلك الأعمال قد تجاوزت الإخلال بالإنزام التعاقدى . فإن الحكم المطعون فيه إذ إنتهى إلى أعمال أحكام المسئولية التقصيرية ، و قضى بالزامهما متضامين بالتعويض بغير إعلار سابق و دون إعتداد بما إتفق عليه الطرفان بعقود الإيجار لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

- متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالتعويض إستناداً إلى أحكام المسئولية التقصيرية و قضى للمطعون عليهم بالتعويض مراعيماً ما أصابهم من ضرر نتيجة إتلاف الزراعة القائمة قبل نضجها و إتضاعهم بها ، فإن النعى عليه - فيما قرره من أن الطاعين عدلاً عما ورد بعقد الإيجار المبرم بين الطرفين بشأن كيفية تقدير التعويض عن الزراعة ، و أنه لا محل لمتازعتهما فى الفترة التى حددها الخبر لغصبهما أرض النزاع إستناداً إلى ما ورد بذكرتهما من أن تلك المدة هى - يكون غير منتج ولا جلدوى منه .

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٣٥٩ بتاريخ ١١/١١/١٩٧٥

- لما كانت المادة ٢/١٧٢ من القانون المدنى تقضى بأنه إذا كانت دعوى التعويض ناشئة عن جريمة فإنها لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية حتى يتمكن المضروب فى الوقت الذى يعاقب له الجناى أن يقاضى

منه التعويض المدني ، و كان الثابت أن دعوى التعويض التي أقامها مورث المَطعون عليها ناشئة عن جريمة و هو الخطأ الذي نسب إلى ابن الطاعن من أنه كان يركب حصاناً دهم به إبنه المورث المذكور فقتلها ، لا يغير من ذلك أن النيابة العامة صرفت النظر عن إتهامه . و إذ يبين من الحكم المطعون فيه أن التحقيق ظل يجرى بمعرفة النيابة في قضية الجثة التي حررت عن الواقعة حتى يوم ١٩٦٢/١٢/١٠ و أنه لم تقتض مدة ثلاث سنوات حتى تاريخ رفع الدعوى الحالية في ١٩٦٥/١/٣٠ و إذ رتب الحكم على ذلك قضاءه برفض الدفع بالمقادم فإن النعي عليه - بالخطأ في تطبيق القانون - يكون على غير أساس .

- مفاد نص المادة ٢٢٢ من القانون المدني أن الحق في التعويض عن الضرر الأدبي مقصور على المضرور نفسه فلا ينقل إلى غيره إلا أن يكون هناك اتفاق بين المضرور و المسؤول بشأن التعويض من حيث مبدئه و مقداره أو أن يكون المضرور قد رفع الدعوى فعلاً أمام القضاء مطالباً بالتعويض . أما الضرر الأدبي الذي أصاب ذوى المولى فلا يجوز الحكم بالتعويض عنه إلا للأزواج و الأقارب إلى الدرجة الثانية .

- إذا كان الثابت أن مورث المَطعون عليها عن نفسها و بصفتها وصية على إبنها قد أقام الدعوى يطالب بحقه في التعويض عن الضرر الأدبي الذي لحقه بوفاته إبنه ثم تولى أثناء سير الدعوى ، فإن هذا الحق ينتقل إلى وراثته و إذ استأنفت الدعوى سيرها بناء على طلب المَطعون عليها التي انتصبت خصماً عن باقي الورثة طالبة الحكم للركة بكل حقها ، و قضى الحكم المطعون فيه بالتعويض فيه لا يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٤٧٣ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٣٤٣ بتاريخ ١٩٧٦/١/٢٩

القوة القاهرة بالمعنى الوارد في المادة ١٦٥ من القانون المدني تكون حرباً أو زلزالاً أو حريقاً ، كما قد تكون أمر إدارياً واجب التنفيذ ، بشرط أن يوافر فيها إستحالة التوقع و إستحالة الدفع ، و يقتضى بها إلزام المدين من المسؤولية العقدية ، و تنطى بها علاقة السببية بين الخطأ و الضرر في المسؤولية التقصيرية فلا يكون هناك محل للتعويض في الحالتين .

الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٥٤٠ بتاريخ ١٩٧٦/١١/٩

المادة ٣٣ من قانون الإصلاح الزراعى التي تنص على أنه لا يجوز أن تزيد اجرة الأرض الزراعية على سبعة أمثال الضريبة الأصلية المربوطة عليها لا تحكم سوى العلاقة الإيجابية التي تقوم بين المالك والمستاجر . و لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه بالرعي على أن الطاعنين وضعوا اليد على نصيب المَطعون عليهم في أطياف الركة بطريق القصب ، و كان القصب باعتباره عملاً غير مشروع يلزم من إرتكبه و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بتعويض الأضرار الناشئة عنه ، و لا تطبيق المحكمة بحكم المادة ٣٣ من

قانون الإصلاح الزراعي عند قضائها بالبيع لصالح العقار المنصب مقابل ما حرم من ثمار وذلك باعتبار هذا البيع بمثابة تعويض ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون بفرض تجاوزه للحد الأقصى المقرر لإيجار الأراضي الزراعية طبقاً للمادة ٣٣ المشار إليها

الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٤٢ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ١٤٥٤ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٢٩

- تكييف الفعل المؤسس عليه طلب التعويض بأنه خطأ أو نفي هذا الوصف عنه هو من المسائل التي يخضع قضاء محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض إلا أن إستخلاص الخطأ الموجب للمسئولية هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية محكمة الموضوع مادام هذا الإستخلاص سائفاً ومستنداً من عناصر تؤدي إليه من وقائع الدعوى .

- متى كان الحكم قد إستقام قضاؤه على ما إستظهره في أسباب سليمة على أساس المسئولية التقصيرية فإن العي باستناده - بصدد إثبات مسئولية رب العمل عن وفاة العامل - إلى المادتين ١٨ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والخامسة من قرار وزير العمل رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ أيما كان وجه الرأي فيهما غير منتج .

الطعن رقم ٤٩ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ١٦٦١ بتاريخ ١٩٧٦/١١/٢٥

إذ كان المطعون عليه آمناً للمخزن وقد عجز بعهدته ، و كان قيام بعض موظفي الطاعة - وزارة الشؤون الاجتماعية - باحتلاس بعض مخيمات المخزن غير تلك المطالب بقيمتها لا يعد قوة قاهرة أو ظرفاً خارجاً عن إرادة المطعون عليه لا يمكن التحوط له فإنه يكون مسئولاً عن قيمة العجز ، و يعين القضاء بالزامه بأن يدفع للطاعة المبلغ المطالب به .

الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٠ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ٩٨٢ بتاريخ ١٩٧٧/٤/١٩

إذ كان الثابت أن المطعون عليه كان يشغل وقت الحادث وظيفة سائق لدى الطاعة - هيئة النقل العام لمدينة الإسكندرية - وكانت علاقة الموظف بالدولة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - علاقة تنظيمية تحكمها القوانين والوائح الصادرة بشأنها و هي التي تحدد حقوق واجبات كل وظيفة بصرف النظر عن شغلها ، و إذ بين المشرع حقوق الموظفين ثم حدد واجباتهم والأعمال المحرمة عليهم في الفصل السادس من الباب الأول من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وكانت المادة ٨٢ مكرراً المطالبة إلى أحكام هذا الفصل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ المعمول به من تاريخ نشره في ١٩٥٧/٤/٤ قبل حصول إتلاف السيارة قد حرمت على الموظف في الفقرة الرابعة منها مخالفة لائحة المخازن و المشليات المصدق عليها من مجلس الوزراء في ١٩٤٨/٦/٦ وكانت المادة ٤٥ من هذه اللائحة و التي قررت من

قبل العمل بالمادة ٤ من المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ ومحاكمة من يخالفها تأديباً قد نصت على أن أمناء المخازن وجميع أرباب العهد مسئولون شخصياً عن الأصناف التي في عهدهم و عن حفظها والإعتناء بها و عن صحة وزنها و عددها و مقاسها و نوعها و عن نظافتها و صيانتها من كل ما من شأنه أن يعرضها للتلف أو الفقد ، و لا تخلى مسئوليتهم إلا إذا ثبت للمصلحة أن ذلك قد نشأ عن أسباب قهريّة أو ظروف خارجيّة عن إرادتهم و لم يكن في الإمكان التحوط لها " ، كما نصت الفقرة الثانية من المادة ٣٤٩ منها على أن " الأصناف التي تفقد أو تلف بسبب سرقة أو حريق أو أى حادث آخر كان في الإمكان منعه فيسأل عنها من كانت في عهده تلك الأصناف حين حصول السرقة أو التلف " . لما كان ذلك فإن مسؤولية أمناء المخازن و جميع أرباب العهد عما في عهدهم ، لا تنسب إلى العمل غير المشروع بل تنسب إلى القانون الذي أنشأها .

الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٥٥ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٦

تص المادة ٤١ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الإجتماعية المنطبعة على والمة الدعوى و تقابلها المادة ٦٦ من القانون الحالي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على أن ،، لتلزم الهيئة بتنفيذ أحكام هذا الباب حتى و لو كانت الإصابة تقتضى مسؤولية شخص آخر خلاف صاحب العمل ، و لا يخل ذلك بما يكون للمؤمن عليه من حق قبل الشخص المسئول مما مقتضاه أن تنفيذ الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية لإلتزامها المنصوص عليه في الباب الرابع بشأن تأمين إصابات العمل ، لا يخل بما يكون للمؤمن له العامل أو وورثته - من حق قبل الشخص المسئول .

الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٥٩٢ بتاريخ ١٩٧٧/١١/١

مؤدى نص المادة ١٧٤ من القانون المدنى - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن علاقة التبعة تقوم على توافر الولاية فى الرقابة و التوجيه بحيث يكون للمتبع سلطة فعلية فى إصدار الأوامر إلى التابع فى طريقة أداء عمله و فى الرقابة عليه فى تنفيذ هذه الأوامر و محاسبته على الخروج عليها .

الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٦٣٩ بتاريخ ١٩٧٧/١١/٩

إشترطت المادة ١٨ من شروط و قيود بيع أملاك المرى الحرة الصادرة عن وزارة المالية ، تصديق نظارة المالية على كل بيع ما عدا بيع زوائد التنظيم التى لا يتجاوز مجموع ثمن القطعة منها عشرة جنيهاً و إذ لم يثبت حصول تصديق على البيع لمورث المظنون ضدهم فإن هذا البيع لا يكون باتاً و تظل الأرض المباعة على ملك البائعة .

الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٤٨٥ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٢٢
مفاد نص المادة ١٧٨ من القانون المدنى أن المسئولية المقررة فى هذا النص تقوم على أساس خطأ مفروض وقوعه من حارس الشيء إقراضاً لا يقبل إثبات العكس ، و من ثم فإن هذه المسئولية لا تندرج عن الحارس بإثبات أنه لم يرتكب خطأ ما و أنه قام بما ينبغى من العناية والحيلة حتى لا يقع الضرر من الشيء الذى يتولى حراسته ، و هى لا ترتفع إلا إذا أثبت الحارس أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه و هذا السبب لا يكون إلا قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير .

الطعن رقم ٣١١ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١١٢ بتاريخ ١٩٧٨/٤/١٧
من المقرر أن وصف الفعل بأنه خطأ موجب للمسئولية التقصيرية أو نفى هذا الوصف عنه هو من المسائل القانونية التى تخضع لرقابة محكمة النقض .

الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٦٨٦ بتاريخ ١٩٧٨/٣/٦
- محكمة النقض أن تراقب الموضوع فى تكييفها للأفعال الصادرة من ربان الباخرة بأنها خطأ . و إذا كان إلواع رسالة الدقيق التى إستوردتها الطاعة على الباخرة التى تحتلها الشركة المطعون ضدها ووضعها على رصيف الميناء تمهيداً لنقلها لا يعتبر فى ذاته خطأ ، ذلك أن هذا الرصيف قد أعد لوضع البضائع عليه تمهيداً لشحنها على البواخر أو نقلها خارج الميناء .

- إذ كان الثابت أن الضرر الذى لحق بأجولة الدقيق موضوع الداعى قد نجم عن إندفاع المياه على رصيف الميناء من ماسورة عادم الباخرة المشار إليها ، و كان هذا التصرف من ربانها يعتبر إجحافاً عن السلوك المألوف و عن السلوك الواجب إتباعه قانوناً طبقاً لنص المادتين ٢ ، ٣ من قرار وزير الحربية رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٢ فى شأن المحافظة على نظافة الموانىء و المياه الإقليمية الصادر بتنفيذاً للقانون رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن القواعد و النظم التى يعمل بها فى الموانىء و المياه الإقليمية - الذى يحظر على السفن و العائمات فى موانىء الجمهورية أو ممراتها المائية إلقاء مخلفات الوقود و القاذورات و الفضلات فى الماء أو على الأرض و يوجب عليها أن تستخدم ماعوناً أو أكثر تلقى فيه الفضلات و المخلفات ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ نفى الخطأ عما وقع من ربان الباخرة ، يكون قد خالف القانون و أخطأ فى تطبيقه .

الطعن رقم ٥٨ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٢٦٥ بتاريخ ١٩٧٨/١/١٩
النص فى المادة ١٥٧ من القانون المدنى على أنه فى " العقود الملزمة للجائين إذا لم يوف أحد المتعاقدين بالتزامه جاز للمتعاقد الآخر بعد إغذار المدين أن يطالب بتنفيذ العقد أو بفسخه مع التعويض أن كان له

مقتضى " يدل على أن الفسخ إذا كان مرده خطأ أحد المتعاقدين فإن هذا الطرف لا يلزم برد ما حصل عليه فقط و إنما يلزم فوق ذلك تعويض الطرف الآخر عما لحقه من ضرر نتيجة لذلك الفسخ و إذ كان ما بنى عليه الحكم قضاءه على الطاعن بالتعويض مؤسباً على توافر الخطأ في جانبه وعلاقة السبب بين هذا الخطأ و ما أصاب المطعون عليه الأول من ضرر و هى الأركان اللازمة لقيام المسؤولية التقصيرية فلا يعيبه وصفه خطأ الطاعن بأنه خطأ عقدي ما دام أن ذلك لم يؤثر فى النتيجة الصحيحة التى إنتهى إليها .

الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٤٦ بتاريخ ١٩٧٨/٦/٦

إذ كان الثابت من الأوراق أن مطالبة الطاعنة بالتعويض المدنى أمام المحكمة الجنائية كان مبنياً على المسؤولية عن الأعمال الشخصية طبقاً للمادة ١٦٣ من القانون المدنى ، و لم تتناول المحكمة - و ما كان لها أن تتناول وعلى ما جرى به قضاء الدائرة الجنائية بمحكمة النقض - بحث طلب التعويض على أى أساس آخر و قضت برفض الدعوى المدنية إستناداً إلى إلتفاء ركن الخطأ فى حق الطاعنة ، فإن ذلك لا يحول دون مطالبتها أمام المحكمة المدنية بإعتبارها مسؤولة عن الضرر الذى أحدثته تابعها بعمله غير المشروع طبقاً للمادة ١٧٤ من القانون المدنى لإختلاف السبب فى كل من الطرفين . و إذ لم يخالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس ، و لا يغير من هذا النظر ما ورد بحكم المحكمة الجنائية من أن المتهم وحده هو الذى أحضر العمال و أشرف عليهم حين قيامهم بالعمل الذى تسبب فى وقوع الحادث ، إذ أن ذلك كان يبعد نفى مسؤولية الطاعنة عن عملها الشخصى .

الطعن رقم ٥٨٧ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٦٣٢ بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٢٦

لئن كانت محكمة الموضوع بدرجتها قد أوضحت - فى أسبابها - أن خطأ المطعون ضده الثانى "التابع" يتمثل فى قيامه السيارة بحالة ينجم عنها الخطر على الأشخاص و الأموال مما أدى إلى إصطدامها بسيارة المطعون ضده الأول ، إلا أن المحكمة لم تفصح عن المصدر الذى إستظهرت منه ثبوت هذا الخطأ ، و ما إذا كان ذلك من التحقيقات التى أجرتها محكمة أول درجة أو من التحقيقات التى تمت فى اللجنة و من ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً .

الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٢٤٦ بتاريخ ١٩٧٨/٥/١٣

حصول الزمن عليه على حقوقه التى كفلها له قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لا يحول دون مطالبة رب العمل بالتعويض الجابر لما حاق به من ضرر إستناداً إلى المسؤولية التقصيرية ، إذ يظل الحق بهذه المطالبة قائماً وفقاً لأحكام القانون المدنى إذا كان سبب الضرر هو الخطأ التقصيرى متى كان جسيماً ، على ما نصت عليه المادة ٤٢ من قانون التأمينات الإجتماعية الأمر الذى لم

يعرض له الحكم المطعون فيه بالبحث - إلا أن ذلك مشروط بأن يراعى القاضى عند تقدير التعويض خصم الحقوق التأمينية من جملة التعويض الذى يستحق لأن الغاية من إلزام رب العمل بالتعويض هى حصر الضرر جبراً متكافئاً معه و غير زائد عليه ، لأن كل زيادة تعتبر إثراء على حساب الغير دون سبب ، و إذ كان الحكم المطعون فيه قد مبلغ التعويض المقضى به المطعون ضدها الأولى بصفتها قبل رب العمل الطاعن - بألف جنيه بغير بيان ما إذا كان الحادث قد حصل نتيجة خطأ من الطاعن جسيم ، و دون أن يكشف فى قضائه عما إذا كان قد راعى فى تقدير هذا التعويض قيمة المعاش الذى ألزم الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية بدفعه لما يبين معه أنها لم تحصل على حقوق أزيد مما حاق بها من أضرار ، فإنه يكون مشوباً بالقصور .

الطعن رقم ٧٤٠ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١٨١ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٦

من المقرر - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع بصدده لم يحدد نطاق مسئولية المتبوع وفقاً لحكم المادة ١٧٤ من القانون المدنى لم يقصد لصر المسئولية على خطأ التابع و هو يؤدى عملاً من أعمال وظيفته و بسببه بل لتحقيق المسئولية كلما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء تأدية الوظيفة أو كلما إستعمل هذه الوظيفة أو ساعدته هذه الوظيفة على إثبات فعله غير المشروع أو هيأت له بأى طريقة كانت فرصة إرتكابه سواء إرتكب لمصلحة المتبوع أو عن باعث شخصى و سواء أكان الباعث الذى دفعه إليه متصلاً بالوظيفة أو لا علاقة له بها و سواء وقع الخطأ بعلم المتبوع أو بغير علمه .

الطعن رقم ١٢٣١ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٢٣٦ بتاريخ ١٩٧٩/٤/٣٠

-النص فى المادتين ٢٥ ، ٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية يدل على إبلاغ الجهات المختصة بما يقع من الجرائم - التى يجوز للنيابة العامة رفع الدعوى الجنائية فيها بغير شكوى أو طلب - بغير حقاً مقررراً لكل شخص و واجباً على كل من علم بها من الموظفين العموميين أو المكلفين بخدمة عامة أثناء وبسبب تأدية عملهم و ذلك حماية للمجتمع من عبث الخارجين على القانون و من ثم فإن إستعمال هذا الحق أو أداء هذا الواجب لا ترتب عليه أدنى مسئولية قبل المبلغ إلا إذا ثبت كذب الواقعة المبلغ عنها و أن التبليغ قد صدر عن سوء قصد بغير الكيد و التلبس و الكتابة بمن أبلغ عنه أو ثبت صدور التبليغ عن تسرع و عروله و عدم احتياط ، أما إذا تبين أن المبلغ كان يعتقد بصحة الأمر الذى أبلغ عنه أو قامت لديه شبهات تبرر التبليغ فإنه لا وجه لمساءلته عنه . و من ثم فلا ترتب على المبلغ إذا أبلغ النيابة العامة الواقعة اعتقد بصحتها و توافرت له من الظروف و الملابسات الدلائل الكافية و المؤدية إلى إقتناعه بصحة ما نسب إلى المبلغ ضده .

- تكيف العمل بأنه خطأ موجب للمسئولية التقصيرية يعتبر من المسائل القانونية التي تخضع لرقابة محكمة النقض .

- إذا كان الحكم المطعون فيه قد ركن في قضائه بمسألة الشركة الطاعنة على مخالفتها للأصول المتبعة والأسس الحسابية السليمة وإغفالها وإسقاطها المدة من ١٩٧٦/٧/١ إلى ١٩٦٧/٧/٩ من عملية جرد عهده المطعون ضده وكان الثابت بالأوراق أن المطعون ضده قد ركن في دعواه إلى تسرع الطاعنة في الإبلاغ ضده دون تحوط ولم ينع عليها بمخالفة الأسس الحسابية السليمة في عملية جرد عهده فإن الحكم المطعون فيه إذ ركن في قضائه إلى تلك الواقعة يكون قد أخطأ في القانون ذلك أنه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليس لحكمة الموضوع إقامة المسئولية التقصيرية على خطأ لم يدعه المدعي متى كان أساسها خطأ يجب إثباته إذ أن عبء إثبات الخطأ يقع في هذه الحالة على عاتق المدعي المضرور

الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٤٤ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ١٤٧١ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٢

من المقرر قانوناً إذا تعدد المسئولين عن العمل ضار كانوا متضامنين في التزامهم بتعويض الضرر قبل المضرور إلا أن يستغرق خطأ أحدهم ما نسب إلى الآخرين من خطأ كان يكون الفعل الضار عمدياً فيوقع في جسامته بالى الأخطاء غير المتعمدة أو يكون هو الذى دفع إلى ارتكاب الأخطاء الأخرى .

الطعن رقم ٨٨ لسنة ٤٤ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ١٢٣٦ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢٦

الخطأ الجسيم في معنى المادة الرابعة من قانون إصابات العمل رقم ٦٤ لسنة ١٩٢٦ و التي تقابلها المادة ٤٢ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - هو الذى يقع بدرجة هير يسيرة ولا يشترط أن يكون متعمداً لما كان ذلك و كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه قضى مسئولية الطاعنة " الشركة " عن التعويض على أساس المسئولية التقصيرية المقررة في القانون المدنى لإرتكابها خطأ جسيماً يتمثل في مماسحها بتسيير السيارة التى وقع بها الحادث و إطارها الخلفى صالح بنسبة ٣٠ ٪ مع أن عمل الشركة و نشاطها يجعلها على علم بأن السيارة قد تجتاز طرقاً وعرة وكان هذا الذى قرره الحكم مستنداً إلى أدلة كافية لحمله و لها أصلها الثابت فى الأوراق - فإن ما تنهه الطاعنة على الحكم من الخطأ في تطبيق القانون لا يكون له محل .

الطعن رقم ٩٩٤ لسنة ٤٥ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٧١ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٤

إذ كان الغصب فى ذاته فعلاً ضاراً ، و كان الرعي - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يعتبر بمثابة تعويض لصاحب العقار المقتصد مقابل ما حرم من ثمار ، و كان من المقرر طبقاً لنص المادة ١٦٩ من القانون المدنى أنه إذا تعدد المسئولون عن فعل ضار كانوا متضامنين فى التزامهم بتعويض الضرر ، فإن

الحكم إذ أيد الحكم المستأنف فيما قضى به من إلزام الطاعنين متضامنين بالورع يكون قد إلترم صحيح القانون .

الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ١١٨١ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢٣

إن مسئولية حارس الأشياء المنصوص عليها فى المادة ١٧٨ من القانون هى مسئولية تقصيرية قوامها خطأ يتمثل فى تقصيره قوامها خطأ يتمثل فى تقصير حارس الشيء فى بذل ما تقتضيه الحراسة عليه من عناية خاصة تحول دون أن يقلت زمانه من يده ليحدث الضرر ، و هو خطأ يمكن أن يكون محلاً للمساءلة الجنائية متى تحدد نوعه و قام الدليل على نسيه إلى الحارس ، أما إفراض مسئولية الحارس على الشيء فإنه قاصراً على المسئولية المدنية وحدها ينصرف الغرض فيها إلى علاقة السببية دون الخطأ ، يؤكد ذلك ما نصت عليه المادة المشار إليها من قابلية إفراضها لإثبات العكس متى أثبت الحارس الأجنبى الذى تنفى به السببية .

الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ١٩٧٨ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تكييف الفعل المؤسس عليه طلب التعويض بأنه خطأ أو نفى هذا الوصف عنه هو من المسائل التى يخضع قضاء محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض ، إلا أن إستخلاص الخطأ الموجب للمسئولية هو لما يدخل فى حدود السلطة التقديرية محكمة الموضوع ما دام هذا الإستخلاص سائفاً و مستمداً من عناصر تؤدى إليه من وقائع الدعوى ، و إذ كان الحكم المطعون فيه أحال على أسباب حكم محكمة أول درجة و التى نفت الخطأ عن المضرور بمقولة أن إرتكابه على سائر الشرفة تصرف عادى و مألوف ، إذ أنه ليس من القاطنين بالشقة التى سقطت شرفتها وإنما يردود عليها بحكم وظيفته فلا يستطيع أن يعلم بأن الشرفة خربة و أن مونة البناء التى تتكون منها قد تحللت و هى أسباب سائفة من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى إنتهت إليها ، مما يكون معه النعى جديلاً موضوعياً لا يبرز إثارته أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ١٧٩ بتاريخ ١٩٨٠/١/١٦

يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى الإغلال بمصلحة مالية للمضرور و أن يكون الضرر المادى محققاً بأن يقع بالفعل أو بأن يكون وقوعه فى المستقبل حتماً فمناطق تحقق الضرر المادى لمن يدعيه نتيجة وفاة آخر هو ثبوت أن المبنى عليه كان يعول فعلاً وقت وفاته على نحو مستمر و دائم و أن فرصة الإستمرار على ذلك كانت محققة و عندئذ يقدر القاضى ما ضاع على المضرور من فرصة بفقد عائلته .

فيقتضى له بالتعويض على هذا الأساس ، أما مجرد احتمال وقوع الضرر في المستقبل فإنه لا يكفي للحكم بالتعويض .

الطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ١٥٩٨ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٩

المقرر قانوناً أنه مع قيام القانون الخاص لا يرجع إلى أحكام القواعد العامة إلا فيما فات القانون الخاص من الأحكام ، و لا يجوز إهدار القانون الخاص بلزمة أعمال قاعدة عامة لما في ذلك من منافاة صريحة للغرض الذى من أجله وضع القانون الخاص . لما كان ذلك ، و تحسب المادة السابعة من قانون التأمين الإجبارى ، لا علاقة لها بتحديد من يعتبر من الغير في تطبيق أحكام القانون المذكور ، ذلك أنها تنص على عدم مسئولية المؤمن بتغطية المسئولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن الإصابة التى تلحق زوج قائد السيارة و أبويه وأبنائه إذا كانوا من غير ركابها أيأ كانت السيارة ، أو كانوا من الركاب في حالة السيارة الأجرة أو السيارة تحت الطلب ، و لو كان صحيحاً ما ذهب إليه الطاعن من أن المقصود بالغير في هذا المجال هو من لا يجرى من الخلف العام لما كان المشرع في حاجة إلى النص سالف الذكر هذا فضلاً عن أن صفة الخلف العام لا تقتصر على من ساهم الطاعن بل تتوالى في آخرين غيرهم كالجد والإخوة والإخوات فى أحوال معينة . لما كان ذلك كذلك ، و كان الثابت بما أورده الحكم المطعون فيه بصدد التأمين الإجبارى أن هذا التأمين كان عن سيارة خاصة لإن شركة التأمين - المطعون ضدها الأولى -- لا تلتزم قانوناً بتغطية المسئولية المدنية الناشئة عن وفاة المجنى عليه الذى كان من ركاب تلك السيارة ولت وقوع الحادث .

الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ١٤٦ بتاريخ ١٩٨٠/١/١٤

إن قانون التجارة البحرى الصادر عام ١٨٨٣ و أن لم يعن بوضع تعريف للسفينة التى تسرى عليها أحكامه إلا أنه يستفاد من نصوص ذلك القانون و القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٠ فى شأن سلامة السفن أنه يقصد بالسفينة كل منشأة عائمة تقوم أو تخصص للقيام بالملاحة البحرية على وجه الإعتاد ، و إذ كانت السفينة الحربية و سفن الدولة المخصصة لخدمة عامة تتعارض طبيعتها مع الأحكام الواردة بقانون التجارة البحرى مثل التسجيل و حقوق الإمتياز و الرهون البحرية و عقدى النقل و التأمين البحرى والحجز على السفينة و غير ذلك ، فإن تلك السفينة تخرج عن نطاق تطبيق ذلك القانون . و قد أكدت هذا النظر المعاهدة الخاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بالمصادمات البحرية الموقعة فى بروكسل بتاريخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩١٠ و التى وافقت عليها مصر بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٤١ و علم بها إنشاء من أول يناير سنة ١٩٤٤ بمقتضى مرسوم صدر فى ٣١ يناير سنة ١٩٤٤ فقد نصت المادة ١١ من هذه المعاهدة على عدم تطبيق أحكام المصادم البحرى على السفن الحربية و سفن الحكومة المخصصة لخدمة عامة .

لما كان ذلك و كان واقع الحال الثابت بالأوراق الذى لم يتنازع فيه الطرفان أن حادث التصادم المفروع عنه دعوى التعويض قد وقع بين سفينة حرية مصرية و سفينة تجارية لبنانية فى المياه الإقليمية لجمهورية مصر العربية فإن هذا التصادم لا يخضع لأحكام قانون التجارة البحرية و لا تسرى فى شأنه الإجراءات والمواعيد المنصوص عليها فى المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من القانون المشار إليه . و من ثم دعوى التعويض عنه إنما تخضع للقواعد العامة فى المسؤولية المنصوص عليها فى القانون المدنى .

الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٧٣٦ بتاريخ ١٠/٦/١٩٨٠

- مسئولية رئيس المدرسة بالرقابة لا ترتفع بمجرد إختيار مشرفين من المعلمين للملاحظة التلاميذ أثناء وجودهم بالمدرسة بل تقوم بوفيه رقيبها الأول ، يلزم بتعويض الضرر الذى يحدثه القاصر للغير بعمله غير المشروع أثناء وجوده بالمدرسة - إلى جانب مسئولية هؤلاء المشرفين - بناء على خطأ مفروض فى واجب الرقابة بوفيه قائماً بإدارة المدرسة . إذ كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه قد أصاب صحيح حكم القانون متى ثبت أن الفعل الضار وقع من أحد المتولى رقابتهم خارج الفصل و فى فناء المدرسة و قبل إنتهاء اليوم الدراسى .

- مسئولية المكلف بالرقابة عن الأعمال الغير مشروعة التى تقع من هم فى رقبته - و هى مسئولية مبنية على خطأ مفروض هو الإخلال بواجب الرقابة و هو خطأ يقبل إثبات العكس - لا ترتفع فى حالة وقوع الحادث الذى سبب الضرر للغير فجأة إلا إذا كان من شأن هذه المفاجأة نفي علاقة السببية المفروضة بين الخطأ المفروض فى جانب المكلف بالرقابة و بين الضرر الذى أصاب المضرور و هذا لا يتحقق إلا إذا أثبت عبثية الموضوع أن المفاجأة فى وقوع الفعل الضار بلغت حداً ما كانت تجدى معه الرقابة فى منع وقوعه و أن الضرر كان لا بد واقعاً حتى و لو قام متولى الرقابة بما ينبغى له من حرص و عناية .

الطعن رقم ٩٣٣ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢١٧٥ بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٨٠

لئن كانت الإدارة مسئولة مع الموظف أمام المضرور عن التعويض المستحق له عما يصيبه من ضرر بسبب الخطأ الذى يرتكبه هذا الموظف على أساس مسئولية التجوع عن أعمال التابع المنصوص عليها فى المادة ١٧٤ من القانون المدنى سواء كان هذا الخطأ مرفقياً أو شخصياً ، إلا أنها - و على ما نصت عليه المادة ٥٨ من قانون العاملين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المقابلة للمادة ٣/٧٨ من القانون الحالى رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ و المادة ٥٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ فى شأن هيئة الشرطة المقابلة للمادة ٣/٤٧ من القانون اللاحق عليه رقم ١٩ لسنة ١٩٧١ ، و ما أُلصحت عنه المذكرة الإيضاحية لهذا القانون الأخير - لا ترجع على هذا الموظف بما حكم به عليها من تعويض إلا إذا كان الخطأ الواقع منه خطأ شخصياً ، إذ

لا يسأل الضابط في علاقته بالدولة عن هذا التعويض إذا كان ما وقع منه خطأ مصلحياً أو مرفقياً ، و لا يعتبر ما وقع من الموظف خطأ شخصياً إلا إذا كان خطؤه جسيماً ، أو كان مدفوعاً فيه بعوامل شخصية قصد بها مجرد النكاية أو الإيذاء أو تحقيق منفعة ذاتية له أو لغيره .

الطعن رقم ٤٩٨ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٢٣٩٨ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٤

إذا كانت المادة ٣٨٥ من القانون المدني - فيما تنص عليه فقرتها الثانية - من تقدم الدين بخمس عشرة سنة إذا صدر به حكم حائز لقوة الأمر المقضى - تستبدل التقدم الطويل بالتقدم القصير للدين متى عززه حكم يثبت و يكون له من قوة الأمر المقضى فيه ما يحسنه ، و إذا كان الحكم بالتعويض المؤقت و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - و أن لم يحدد الضرر في مده - يفرض للمسئولية التقصيرية بما يلحقها ولدين التعويض بما يرسبه غير معين المقدار مما يرتبط بالمنطوق أو تلقى إرتباط فتمتد إليه قوة الأمر المقضى ، و متى توافرت لأصل الدين هذه القوة فهي بظاهر النص حسبه في استبدال التقدم الطويل بتقدمه القصير و لو لم يكن قابلاً بعد للتنفيذ الجبرى ، و ليس يسوغ فى صحيح النظر أن يقتصر الدين الذى أرساه الحكم على ما جرى به المنطوق رمزاً له و دلالة عليه بل يمتد إلى كل ما يتسع له عمله من عناصر تقديره و لو بدعوى لاحقة لا يرفعها المضرور بدين غير الدين بل يرفعها بذات الدين يستكملة بتعيين مقداره ، فهي بهذه المثابة فرع من أصل تخضع لما يخضع له و تتقدم بما يتقدم به ومدته خمس عشرة سنة .

الطعن رقم ١١٨٠ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٣٢٨ بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٩

- إذا ما أدت الإصابة إلى وفاة الراكب من قبل رفع دعواه فإنه يكون أهلاً فيما يسبق الموت و لو لوحظه لكسب الحقوق و من بينها حقه فى التعويض عن الضرر الذى لحقه و حسبما يتطور إليه هذا الضرر و يعاقم ، و متى ثبت له هذا الحق قبل وفاته فإن ورثته يتلقونه عنه فى تركته و يحق لهم المطالبة به تأسيساً على تحقيق مسئولية عقد النقل الذى كان المورث طرفاً فيه ، و هذا التعويض يفاير التعويض الذى يسوغ للورثة المطالبة به عن الأضرار المادية و الأدبية التى حاقّت بأشخاصهم بسبب موت مورثهم و هو ما يجوز لهم الرجوع به على أمين النقل على أساس من قواعد المسئولية التقصيرية و ليس على سند من المسئولية العقدية لأن التزامات عقد النقل إنما إتصفت إلى عاقبته فالراكب المسافر هو الذى يحق له مطالبة الناقل بالتعويض عن الإخلال بإتزامه بضمان سلامته دون ورثته الذين لم يكونوا طرفاً فى هذا العقد .

- طلب الطاعن قبل أمين النقل للتعويض الموروث مع طلبهم التعويض عما أصابهم من أضرار لا يعتبر جمعاً بين المسئولين العقدية و التقصيرية عن ضرر واحد لإختلاف موضوع كل من الطرفين و الدائن فيهما ذلك بأن التعويض الموروث لإعما هو تعويض مستحق للموروث عن ضرر أصابه و تعلق الحق فيه بركة

وآل إلى ورثته بوفاته فتحدد أنصبتهم فيه وفقاً لقواعد التوريث و أحكامه المعبرة شرعاً بينما التعويض الآخر هو عن ضرر حاق بالورثة أنفسهم نتيجة فقدان مورثهم و تعلق الحق فيه بأشخاصهم .

الطعن رقم ١٣٥٢ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٤٨١ بتاريخ ١٩٨١/٢/١٢

لئن كان قانون التأمين الإجبارى يستلزم التأمين على المقطورة على إستقلال عن الجرار - باعتبارها إحدى المركبات وفقاً لقانون المرور - حتى تغطي شركة التأمين المؤمن عليها لديها الأضرار الناتجة عن الحوادث التى تقع بواسطتها إلا أن المعيار فى تحديد المسؤولية عند تعدد الأسباب المؤدية إلى الضرر و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يكون بتحديد السبب الفعال المنتج فى إحداثه دون السبب العارض ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر المقطورة مجرد سبب عارض فى الحوادث وأن قيادة الجرار على النحو الذى ثبت من تحقيق الواقعة هى السبب المنتج للضرر فى إستخلاص سائق سليم من أوراق الدعوى ، ورتب على ذلك مسؤولية الشركة الطاعنة باعتبارها المستولة عن تغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث الجرار المؤمن عليه لديها ، فإن النعى على الحكم - عدم إمتداد الضمان الناشئ عن وثيقة التأمين الإجبارى على الجرار إلى المقطورة و وقوع الحادث نتيجة مخالفة المقطورة غير المؤمن عليها لشروط الأمن و المتانة - يكون على غير أساس .

الطعن رقم ١٣٩٩ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٢١١١ بتاريخ ١٩٨١/١١/٢٦

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن إستخلاص علم المضرور و بالشخص المسئول عنه هو من المسائل المتعلقة بالواقع التى يسقط بها قاضى الموضوع متى كان إستخلاصه سائفاً و من شأنه أن يؤدى عقلاً إلى النتيجة التى إنتهى إليها الحكم و أن التقادم المنصوص عليه فى الفقرة الأولى من المادة ١٧٢ من القانون المدنى لا يبدأ فى السريان إلا من تاريخ العلم الحقيقى الذى يحيط به المضرور بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه باعتبار أن إنقضاء ثلاث سنوات من يوم ثبوت هذا العلم ينطوى على تنازل المضرور عن حق التعويض الذى فرضه القانون على المسئول مما يستتبع سقوط دعوى التعويض بمضى مدة التقادم ، و لا وجه لإفراض هذا التنازل من جانب المضرور و ترتيب حكم السقوط فى حالة العلم الظنى و الذى لا يحيط بوقوع الضرر أو بشخص المسئول عنه .

الطعن رقم ١٤٤٣ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٧٥٥ بتاريخ ١٩٨١/٣/٤

لا يشترط فى قيام الخطأ الجسيم فى نص المادة ٤٢ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الإجتماعية الذى يحكم واقعة النزاع - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون - معتمداً بل يكفى أن يكون خطأ غير عمدى و يقع بدرجة غير يسيرة .

الطعن رقم ٥٥ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٦٨٩ بتاريخ ١٩٨١/٦/٣

إذ كانت الخصومة المطروحة قد اشتملت على دعوتين أولاهما أصنية بين الطعون ضدها الأولى المظهر إليها - و بين الطاعن - المدين - و قد قام دافع الطاعن فيها على أنه غير مدين للشركة المظهرة بالمبلغ الثابت بسند الدين و أن المظهر المنسوب صدوره إليها مزور عليها ، و الدعوى الثانية فرعية إختصم فيها الطاعن تلك الشركة - الطعون ضدهما الثانى و الثالث طالبا إلتزامهما بما عساه أن يقضى به عليه فى الدعوى الأصلية إذا ما أخفق فى دفاعه فيها إستنادا إلى أنه غير مدين لتلك الشركة بالمبلغ الوارد بسند المديونية و هو ما أقرته عليه ، و من ثم فإن هذه الدعوى الثانية - بحسب الغرض الذى أقيمت من أجله و الأساس الذى بنيت عليه - تكون فى صحيح الوصف دعوى مسئولية تقصيرية لما كان ذلك ، و كان الحكم المطعون فيه قد وقف عند حد القضاء بصحة التظهر مرتباً على ذلك إلتزام الطاعن بأن يودى إلى الطعون ضدها الأول المبلغ الوارد بسند الدين ، و كان التظهر الصحيح أن صلح أساساً لإلتزام الطاعن من قبل الطعون ضدها الأولى إعمالاً لقاعدة التظهر من الدلوع و عدم جواز الإحتجاج بها على الخامل حسن النية ، إلا أنه لا يكفى سنداً لرفض دعوى الطاعن الفرعية قبل الشركة إذ لم يستظهر الحكم مدى توافر أو عدم توافر عناصر المسئولية التقصيرية - من خطأ و ضرر و صلة سببية مباشرة بينهما - فى حقهما .

الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٩٨ بتاريخ ١٩٨١/١١/٢٥

تضمن القانون رقم ٤٤ لسنة ٦٧ المعدل بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٤ القواعد التى تنظم المعاشات والإعانات و القروض عن الخسائر فى النفس و المال نتيجة الأعمال الحربية - و نص على إختصاص اللجان التى تشكل طبقاً لأحكامه لمعاينة و حصر الأضرار فى هذه الأحوال ، و أجاز صرف معاشات أو قروض عن الإضرار الناجمة عنها ، و لا تحول نصوصه بين الضرور الذى صرفت له إعانة تعويضية و بين المطالبة بمقته فى التعويض الكامل الجابر للضرر الذى لحقه ، إذ أن هذا الحق يظل قائماً وفقاً لأحكام القانون المدنى إذا كان سبب الضرر إخلالاً التقصيرى ، إلا أنه لا يصح للمضرور أن يجمع بين تعويضين فىراعى القاضى عند تقدير التعويض فى هذه الحالة ما صرف من إعانة تعويضية .

الطعن رقم ١٣١٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٩٥٢ بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٥

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن إستخلاص ثبوت الضرر أو نفيه من مسائل الواقع التى يستقل بها قاضى الموضوع ما دام الدليل الذى أخذ به فى حكمه مقبولاً قانوناً ، و أن إستخلاص إخلالاً علاقة السببية بين

الخطأ والضرر هو مما يدخل في السلطة التقديرية بحكمة الموضوع ما دام هذا الإستخلاص سائفاً ومستمداً من عناصر تؤدي إليه من وقائع الدعوى .

الطعن رقم ١٧٢٣ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٦٦٢ بتاريخ ١٩٨١/٦/٢

— النقد المباح هو إبداء الرأي في أمر أو عمل دون مساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو إلحاقه من كرامته ، فإذا تجاوز النقد هذا الحد وجبت المسائلة باعتباره مكوناً لجريمة مسبب أو إهانة أو قذف حسب الأحوال ، فحتى يكون النقد مباحاً تعين ألا يخرج الناقد في نفسه إلى حد ارتكاب إحدى الوقائع المذكورة ، فيجب أن يلتزم الناقد العبارة الملائمة والألفاظ المناسبة للنقد وأن يتوخى المصلحة العامة وذلك باعتبار أن النقد ليس إلا وسيلة للبناء لا الهدم ، فإذا ما تجاوز ذلك فلا يكون ثمة محل للتعهد عن النقد المباح .

— إشتمال مقال الناقد على عبارات يكون الغرض منها الدفء عن مصلحة عامة وأخرى يكون القصد منها التشهير فإن المحكمة في هذه الحالة توازن بين القصدين وتقدر لأيهما كانت الغلبة في نفس الناشر ولا محل للقول بأن حسن النية يجب أن يقدم في كل الأحوال على ما عدهه وإلا لإستطاع الكاتب تحت ستار الدفء ظاهرياً عن مصلحة عامة مزعومة أن يتال من كرامة صاحب الأمر ما شاء دون أن يتأله القانون .

— الأصل أن المرجع في تعريف حقيقة ألفاظ السب أو القذف أو الإهانة هو بما تعطين إليه محكمة الموضوع من تحصيلها للمهم الواقع في الدعوى ولا رقابة عليها في ذلك بحكمة النقض ما دام أنها لم تخطئ في التطبيق القانوني للواقعة .

— إذا ما كان للناقد أن يشتد في نقد أخصامه السياسين ، فإن ذلك لا يجب أن يتعدى حدود النقد المباح فإذا خرج إلى حد الطعن والتجريح فقد حقت عليه كلمة القانون ، ولا يبرر عمله أن يكون أخصامه قد سبقوه فيما أذاعوا به أو نشره إلى إستباحة حرمان القانون في هذا الباب .

— لا يشفع في تجاوز حدود النقد المباح أن تكون العبارات المهينة التي إستعملت هي مما جرى العرف على المساجلة بها ، لما فيه من خطر على كرامة الناس وطمأنيتهم .

— القانون جعل مسئولية رئيس التحرير بالجريدة مسئولية مفروضة بنص المادة ١٩٥ من قانون العقوبات مردها إلفاض علم رئيس التحرير بما تنشره جريدته وإذنه بنشره ، وإلرض الشارع أنه مرتكب جريمة النشر ولو لم يكن هو فاعله الحقيقي أو إشرك في ارتكابها بالمعنى القانوني ، فإذا أصاب الغير ضرر من هذا النشر كان له أن يرجع على رئيس التحرير بالتعويض .

الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٧٥٧ بتاريخ ١٥/٦/١٩٨٢

التضامن لا يفرض ولا يؤخذ فيه بالظن ولكن ينبغي أن يرد إلى نص فى القانون أو إلى إتفاق صريح أو ضمنى وإذا كانت المادة ١٦١ من التقنين المدني تقضى بتضامن المسئولين عن العمل الضار فى التزامهم بصوى الضرر إلا أن ذلك مشروط بأن يكون الضرر المطلوب التعويض عنه هو ذات الضرر الذى أسهم خطأ المسئولين فى إحداثه دون أن يكون فى الوسخ تعيين من أحدث الضرر و حقيقة من بينهم أو تحديد نسبة مساهمة كل منهم فى إحداثه .

الطعن رقم ٧٧٥ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٧٧ بتاريخ ١٠/٦/١٩٨٢

علاقة التبعية لا تقرم وفقاً لحكم المادة ١٧٤ من القانون المدنى - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة إلا بتوافر الولاية فى الرقابة والتوجيه بأن يكون للمتعوب سلطة فعلية - طالبت مدتهما أو قصرت فى إصدار الأوامر إلى التابع فى طريقه أداء عمله و فى الرقابة عليه فى تنفيذ هذه الأوامر ومحاسبته على الخروج عليها .

الطعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٨١٨ بتاريخ ٢٤/٦/١٩٨٢

ركن السببية فى المسئولية التقصيرية لا يقوم إلا على السبب المنتج للضرر دون السبب العارض الذى ليس من شأنه طبيعته إحداث مثل هذا الضرر مهما كان قد أسهم مصادفة فى إحداثه بأن كان مقولاً بالسبب المنتج . لما كان ذلك ، و كان السبب المنتج للضرر فى وفاة ابن المظعون ضدهما هو إشعاله النار فى نفسه عمداً أما إهمال تابعى الطاعن فى حراسته فلم يكن سوى سبباً عارضاً ليس من شأنه طبيعته إحداث هذا الضرر و من ثم لا يتوافر به ركن المسئولية موضوع دعوى المظعون ضدهما ولا يعتبر أساساً لها .

الطعن رقم ١٨٣٤ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ١٢٧٩ بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٨٢

- المساءلة بالتعويض لقيامها خطأ المسئول ، و تنص المادتان الرابعة والخامسة من التقنين المدنى على أن من إستعمل حقه إستعمالاً مشروعاً لا يكون مسئولاً عما ينشأ عن ذلك من ضرر بالغير و أن إستعمال الحق لا يكون غير مشروع إلا إذا لم يقصد به سوى الإضرار بالغير و هو ما لا يتحقق إلا بانتفاء كل مصلحة من إستعمال الحق ، كما أن حق التقاضى والدفاع من الحقوق المباحة و لا يسأل من يلج أبواب القضاء تمسكاً أو زوداً عن حق يدعيه لنفسه إلا إذا ثبت إنحرافه عن الحق المباح إلى اللدد فى الخصومة والعنت مع وضح الحق إنتفاء الإضرار بالخصم .

- وصف الأفعال بأنها خاطئة هو من مسائل القانون التى تخضع لرقابة محكمة النقض .

الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ١٦٥ بتاريخ ١١/٢٨/١٩٨٢

— مژدى نص المادة ١٧٤ من القانون المدني أن علاقة التبعية تقوم على توافر الولاية فى الرقابة والتوجيه بأن يكون للمتبع سلطة فعلية — طالت مدتها أو قصرت — فى إصدار الأوامر إلى التابع فى طريقة أداء عمل معين يقوم به التابع لحساب المتبع وفى الرقابة عليه فى تنفيذ هذه الأوامر ومحاسبته على الخروج عليها حتى ولو لم يكن المتبع حراً فى اختيار التابع .

— العبرة فى تحديد المتبع المستول عن خطأ التابع بوقت نشوء الحق فى التعويض وهو وقت وقوع الخطأ الذى ترتب عليه الضرر الموجب لهذا التعويض ولا يغير من ذلك خضوع هذا التابع لرقابة وتوجيه متبع آخر قبل أو بعد هذا الوقت .

— رابطة العمل وأن كان لازمها الرقابة والتوجيه والإشراف من صاحب العمل على العامل إلا أنها بمجرد أنها لا تكفى لإثبات علاقة التبعية اللازمة لتوافر شروط المسؤولية التقصيرية ، ذلك لأنه لا يكفى لتوافر التبعية الموجبة للمسؤولية أن يكون هناك مطلق رقابة أو توجيه فقد تستقل سلطة الرقابة والتوجيه الفعلية مع قيام رابطة العمل إلى شخص آخر غير صاحب العمل كالمستعير أو المستأجر إذا كانت الإعارة أو الإجارة يستفاد منها أنه فى فترة الإعارة أو الإجارة يستقل المستعير أو المستأجر بالرقابة على العامل وتوجيهه فى العمل الذى يقوم به العامل لحساب المستعير أو المستأجر خاصة لا لحساب صاحب العمل ولو أن ذلك يتم نطاق علاقة العمل الأصلية بين العامل وصاحب العمل الذى أجر أو أعار لخرج العامل بمقتضى الإعارة أو الإجارة عن نطاق سلطته الفعلية فى الرقابة عليه والتوجيه له فى العمل الضار بذاته المستول عنه وأن بقى فى ذات الوقت عاملاً لديه وله مطلق الرقابة ومطلق التوجيه له فى نطاق العمل لديه لا فى العمل الضار بذاته الذى إرتكبه وسئل عنه .

الطعن رقم ٩٨ لسنة ٣٩ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ١٤٦٠ بتاريخ ١١/٢١/١٩٨٣

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تكييف الفعل المؤسس عليه طلب التعويض بأنه خطأ أو فنى هذا الوصف عنه هو من المسائل التى يخضع قضاء الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض ، وإذ كان قانون تنظيم المباني رقم ١٩٥٦ لسنة ١٩٥٤ وقانون المنشآت الآيلة للسقوط رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٤ قد تضمنتا فى نصوصهما ما يدل على أن المشرع قد منح مهندسى التنظيم فى سبيل قيامهم بأعمالهم ومهام وظائفهم سلطات واسعة وأناط بهم أموراً جوهرية من بينها سلطة وقف الأعمال المخالفة للأحكام الصادرة بتصحيح أو استكمال أو هدم تلك الأعمال على نفقة ومسئولية مالكيها إذا لم يقوموا هم بتنفيذها خلال المدة التى يحددها لهم مهندسو التنظيم ، كما أناط بهم مراقبة إستيفاء المباني لشروط المتانة والأمن ... لما كان ما

تقدم و كان الطاعون قد تمسكوا لدى محكمة الموضوع بأن المظنون ضده الأول رغم إقامته البناء دون الحصول على ترخيص و عدم مطابقته للأصول الفنية فقد قام مهندسون التنظيم مع علمهم بذلك بالمرافقة على توصيله بالمراقب العامة ، هذا فضلاً عن تكوّلهم عن وقف الأعمال المخالفة التي كان يجربها سواء بتعليق الأدوار الجديدة بدون ترخيص و التي لا تسمح بها حالة البناء ... و ذلك الطاعون على ثبوت هذه الأخطاء في حق مهندسي التنظيم بما ورد بالتحقيقات ... و ثبوت إدانتهم إدارياً ... غير أن الحكم المظنون فيه قد اختلف عن ذلك و ذهب على خلافه إلى نفي مسئولية مهندسي التنظيم عن وقوع الحادث ... و بنفى أوجه الخطأ عنهم و جعل الأمر موكّناً لطلاق تقديرهم ... و إرادتهم دون رقيب أو حسيب عليهم .. فإنه قد خالف القانون و أخطأ في تطبيقه ...

الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٤٧ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ١٩٤٨ بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٨٣

السرعة التي تصلح أساساً للمسألة المدنية في جريمة القتل خطأ ليس لها حدود ثابتة و إنما هي تتجاوز الحد الذي تقتضيه ملائمة الحال و ظروف المرور و زمانه و مكانه فيتسبب من هذا التجاوز الموت ولا غير من ذلك أن تكون السرعة داخله في الحدود المسموح بها طبقاً للقرارات و القواعد المنظمة للمرور واستخلاص ما إذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعدّ عنصراً من عناصر الخطأ أو لا تعدّ هي مسألة تقديرية موكّنة بحكمة الموضوع بلا معقب عليها من محكمة النقض معى كان ذلك فإن إسناده الحكم المظنون فيه الخطأ لسائق السيارة الملاكي لأنه كان يسير بسرعة زائدة للأسباب السالفة التي أوردتها لا رقابة عليه هذه المحكمة .

— المقرر — و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه يجوز للمضروب أن يجمع بين التعويض الذي يطالب به عن الضرر النافذ عن الخطأ — وفقاً لأحكام المسئولية التقصيرية — و بين ما قد يكون مقررّاً له عن ذلك — بموجب قوانين أو قرارات أخرى — من مكافآت أو معاشات إستثنائية — بشرط أن يراعى ذلك عند تقدير التعويض بحيث لا يتجاوز مجموع ما يعود عليه من ذلك القدر المناسب و الكافي لجبر الضرر و حتى لا يثري المضروب من وراء ذلك بلا ميب .

— مسئولية مدير المدرسة أو المدارس و أن كانت لا تقوم في الأصل على أنه ملتزم بتحقيق غاية هي ألا يصاب أحد من الطلبة إبان اليوم الدراسي ، إلا أنه يلتزم ببذل العناية الصادقة في هذا السبيل ، و لما كان الواجب في بذل العناية مناطه ما يقدمه المدارس أو مدير المدرسة ليقظ من أوسط زملائه علماء و دراية في الظروف المحيطة به أثناء ممارسته للعمل مع مراعاة تقاليد البيئة و أصولها الخاصة — و بصرف النظر عن المسائل التي تختلف فيها أهل هذه المهنة لينفتح باب الإجتهد فيها ، و كان انحراف مدير المدرسة —

أو المدرس عن أداء واجبه وإخلاله بالتزامه المحدد على النحو المقدم يعد خطأ يستوجب مساءلته عن الضرر الذي يلحق أحد الطلبة ما دام هذا الخطأ قد تداخل بما يزدى إرباطه بالضرر إرباط السبب بلسبب . لما كان ذلك وكان البين من الحكم الابتدائي الذي أبده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أنه آخذ الطاعن الرابع والمطعون ضده الثاني - من الواقع الذي حصله بإحماها في تثبيت عارضة الهدف و في الرقابة الواجبة على الطلبة - لما كان ما تقدم فإن الحكم في وصفه عدم تثبيت عارضة الهدف والسماح للطلبة بالإقتراب منها بأنه خطأ من الطاعن الرابع والمطعون ضده الثاني يكون قد إلتزم صحيح القانون .

الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٧٤٦ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٤
لئن كان الدفاع حقاً للخصم إلا أن إسماعاله له مقيد بأن يكون بالقدر اللازم لإقتضاء حقوقه التي يدعيها والنود عنها فإذا هو إنحرف في إسماعاله عما شرع له هذا الحق أو تجاوزه بنسبة أمور شائنة لغيره ماسة باعتباره و كرامته كان ذلك منه خطأ يوجب مسئولته عما ينشأ عنه من ضرر و لو كانت هذه الأمور صحيحة ما دام الدفاع في الدعوى لا يقتضي نسبها إليه .

الطعن رقم ٧٣٤ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٦٢٤ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢
نشر أبناء المحاكمات فرع من علانيتها وإمتداد هذه العلانية طالما لم يحظر هذا النشر طبقاً للقانون .

الطعن رقم ١١٨١ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ١١٣٧ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٥
إذ كان من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن للمضروور من الحادث الذي يقع من سيارة مؤمن عليها تأميناً إجبارياً أن يرجع - طبقاً لأحكام القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ - على شركة التأمين لإقتضاء التعويض عن الضرر الذي أصابه نتيجة الحادث مستمداً حقه في ذلك من القانون مباشرة طالما ثبتت مسؤولية قائد السيارة عن الضرر حتى ولو لم يكن تابعاً للمؤمن له أو إنتضت مسؤولية هذا الأخيرة و كان الثابت من الأوراق أن السيارة التي إرتكبت الحادث الذي أدى إلى وفاة إبن الطاعنين كان مؤمناً عليها تأميناً إجبارياً طبقاً للقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ لدى الشركة المطعون ضدها الثانية فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط دعوى الطاعنين قبل شركة التأمين المطعون ضدها الثانية تبعاً لسقوطها بالنسبة للشركة المطعون ضدها الأولى - مالكة السيارة - يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٥٨٨ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٧
إذ كانت مسؤولية المطعون ضدهم عن تعويض الطاعن عن إصابته الناشئة عن حادث وقع من السيارة المملوكة للمطعون ضدهم الثالث والرابع بقيادة المطعون ضده الثاني هي نفسها موضوع التأمين العقود

بين المطعون ضده الأول المؤمن لديه و المطعون ضدهما الثاني و الثالث كموثمن هما تأميناً يغطي هذه المسؤولية لما يجعل الموضوع المحكوم عليهم فيه باحكمة الابتدائي موضوعاً واحداً لا يقبل التجزئة فإن قعود المطعون ضدهم من الثاني إلى الرابع عن إستئنافه و فوات ميعاد الإستئناف بالنسبة لهم لا يؤثر على شكل الإستئناف المرفوع صحيحاً من المطعون ضدها الأولى ، و لما كانت هذه الأخيرة قد إختصمت فيه المطعون ضدهم المذكورين فإنهم يحترون أطرافاً فيه و يستفيدون من الحكم الصادر لزميلتهم المطعون ضدها الأولى كما و أن الفقرة الأخيرة من المادة ١٢٨ من قانون المرافعات مאלقة الذكر صريحة في أن كلا من الضامن و طالب الضمان يستفيد من الطعن المرفوع من أيهما في الدعوى الأصلية إذا إتحدا دلاعهما فيها ، و لما كانت المطعون ضدها الأولى ضامنة بالتأمين للمطعون ضدهما الثاني و الثالث في مسؤوليتهما عن الحادث و هما بدورهما متضامتان مع المطعون ضده الأخير في الإلتزام بها ، فإن المطعون ضدهما الثاني و الثالث يستفيدان من الحكم الصادر المطعون ضدها الأولى و المطعون ضده الأخير يستفيد منه طالما أن دفاع الجميع فيه واحد و هو تخفيض التعويض إلى الحد المناسب .

الطعن رقم ٥٨٩ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ١٥٧٨ بتاريخ ١٩٨٣/١١/١٠

من المقرر - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع إذ حدد نطاق مسؤولية المتبوع طبقاً للمادة ٩٧٤ من القانون المدني ، بأن يكون العمل الضار غير المشروع والعملاً من التابع " حال تأدية الوظيفة أو بسببها " لم يقصد أن تكون المسؤولية مقتصرة على خطأ التابع و هو يؤدي عملاً من أعمال وظيفته ، أو أن تكون الوظيفة هي السبب المباشر لهذا الخطأ ، أو أن تكون ضرورة لإمكان وقوعه بل تتحقق المسؤولية أيضاً كلما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء تأدية الوظيفة ، أو كلما إستعمل وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على إثبات فعله غير المشروع أو هيأت له بأية طريقة كانت فرصة ارتكابه سواء ارتكبه التابع لمصلحة المتبوع أو عن باعث شخصي وسواء أكان الباعث الذي دفعه إليه معصلاً بالوظيفة أو لا علاقة له بها ، و سواء وقع الخطأ بعلم المتبوع أو بغير علمه .

الطعن رقم ٨٢ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ١٧٧٩ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٨

تضمن القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ القواعد التي تنظم المعاشات و المكافآت و التأمين و التعويض لأفراد القوات المسلحة عند الوفاة أو العجز الكلي أو الجزئي بسبب العمليات الحربية أو كانت الوفاة بسبب الخدمة ، و هي أحكام يقتصر تطبيقها على الحالات المنصوص عليها في هذا القانون و لا تعداها إلى التعويض المستحق طبقاً لأحكام القانون العام فلا تحول دون مطالبة المضرور بحقه الكامل الجابر للضرر الذي لحقه إذ أن هذا الحق يظل مع ذلك قائماً وفقاً لأحكام القانون المدني إذا كان سبب الضرر الخطأ

القصيرى ، إلا أنه لا يصح للمضروور أن يجمع بين التعويضين فيعين على القاضي عند تقديره التعويض خصم ما يقرر صرفه من مكافأة أو معاش أو تعويض من جملة التعويض المستحق عن جميع الأضرار إذ أن الغاية من التعويض هو جبر الضرر جبراً متكافئاً معه و غير زائد عليه .

الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٢٨٢ بتاريخ ١/٢٣/١٩٨٣

مؤدى نص المادة ١/١٧٢ من القانون المدنى أن المشرع إستحدث فى نطاق المسؤولية التقصيرية تقادماً قصيراً يقضى بسقوط دعوى التعويض الناشئة عن عمل غير مشروع بإنقضاء ثلاث سنوات و جعل من شروط هذا التقادم أن يبدأ سريان مدته من اليوم الذى يعلم فيه المضروور بالضرر الحادث و يقف على شخص من أحده لإذا لم يعلم بالضرر الحادث أو يقف على شخص من أحده ، فلا يبدأ سريان هذا التقادم القصير و لم يرد فى النص المذكور ذكر تاريخ وقوع الحادث و لا ما يفيد إلغاض علم المضروور بالضرر الحادث و الوقوف على شخص محدثه من هذا التاريخ و الأصل عدم العلم ، و قد ادعى الطاعنان فى الدلع المبدى منهما بسقوط الدعوى بالتقادم علم المظمون بتدعما بالضرر الحادث و بشخص من أحده قبل رفع الدعوى بثلاث سنوات فيكون عليهم عبء إثبات ذلك إذ أن المشرع عنى بتحديد متى يقع عليه عبء الإثبات مستهدياً فى ذلك بالمبدأ العام فى الشريعة الإسلامية و الذى يقضى بأن البينة على من ادعى و اليمين على من أنكر و المراد بمن أدعى ليس من رفع الدعوى بل كل خصم يدعى على خصمه أمراً على خلاف الظاهر سواء كان مدعياً فى الدعوى أو مدعى عليه .

الطعن رقم ١٣٨٠ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٩٦ بتاريخ ٤/٢٨/١٩٨٣

مناط التعويض عن الضرر المادى الناشئ عن تفويت الفرصة أن تكون هذه الفرصة قائمة و أن يكون الأمل فى الإفادة منها له ما يبرره .

الطعن رقم ١٥٤٣ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٣٨٢ بتاريخ ١/٢/١٩٨٣

إنشاء هيئة عامة يناط بها تشغيل و صيانة مرفق الكهرباء من أثره أنها تنص - وفقاً لنص المادة ١٧٨ من القانون المدنى - هى المسئولة عما يحدث عنها من أضرار . و تأسس شركة لمزاولة جزء معين من نشاطها وفى مناطق معينة دون خلافاتها أو حلولها عليها قبل إنشائها لا يكون من شأنه إنقضاء الهيئة أو زوال شخصيتها أو المساس بمسئولية الهيئة عن باقى أوجه النشاط الأخرى التى تزاولها فى إدارة المرفق و تشغيله ما دامت هى المنوطة وحدها بعبء صيانة و تشغيل المرفق و تعتبر بهذه المهمة صاحبة السيطرة الفعلية عليه و المتولية حراسته و من ثم تنصحي وفقاً لنص المادة ١٧٨ مدلى هى المسئولة عما يحدث من أضرار .

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٢ بتاريخ ١٩٨٤/١/١

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن فعل الضرر و أن كان يخفف المسؤولية عن الأعمال الشخصية إلا أنه يجب أن يكون هذا الفعل خطأ فى ذاته و مساهم فى إحداث الضرر ، و أن تقرير مساهمة الضرر فى الفعل الضار يتعلق بفهم الواقع فى الدعوى متى أقام القاضى قضاءه على إستخلاص سائغ ، و لكن وصف الفعل الذى وقع من الضرر و أسس عليه إشراكه فى إحداث الضرر هو من التكييف الذى يخضع لرقابة محكمة النقض .

الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٤٣ بتاريخ ١٩٨٤/١/٥

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن وصف الفعل بأنه خطأ موجب للمسئولية ، أو نفى هذا الوصف عنه هو من المسائل القانونية التى تخضع لرقابة محكمة النقض و يسأل مرتكب الخطأ عن الأضرار مهما تتابعات وفاقمت متى كانت مباشرة و ناشئة عنه وحده .

الطعن رقم ١٣٤٠ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٢٩ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٠

إذ كان الحكم المطعون فيه - وقد انتهى إلى أن الطاعن قد إرتكب غشاً بعدم تسليم كمية الكتب التى إنتشلت من المياه و إستجازه لها بغير مقتضى - على نحو ما سلف بيانه - فإن مسؤولية الطاعن فى هذه الحالة كناقيل - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليست مسئولية عقدية بل مسئولية تقصيرية لقوامها الخطأ المدعى عليه به و من ثم تخضع فى تقادمها للمادة ١٧٧ من القانون المدنى التى تقضى بتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بالقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه الضرر بمحدوث الضرر و بالشخص المسئول عنه .

الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١١١٧ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٦

- مفاد نص المادة ١٧٧ من القانون المدنى أن حارس البناء الذى يفرض الخطأ فى جانبه على مقتضى نص هذه المادة هو ذلك الشخص الطبيعى أو المعنوى الذى تكون له السيطرة الفعلية على البناء بأن يكون ملتزماً بصيانه و ترميمه و تلافى أسباب إضراره بالناس ، فالمسئولية المنصوص عليها فى تلك المادة تتعلق بهدم البناء كلياً أو جزئياً بغير تدخل إتمان . و الأصل أن تكون الحراسة للمالك ما لم يثبت إنتقالها إلى الغير بتصرف قانونى كالبيع أو القالة ، و كان من المقرر فى القانون أن من يشترك فى أعمال الهدم والبناء لا يسأل إلا عن نتائج عظمته الشخصى فصاحب البناء لا يعتبر مسئولاً مدنياً عما يصيب الناس من الأضرار عن هدم البناء بسبب عدم إتخاذ الإحتياطات المقرولة إلا إذا كان العمل جارياً تحت ملاحظته

وإخراجه الخاص ، فإذا عهد به كله أو بعضه إلى مقاول مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسئوليته فإن الأخير هو الذى يسأل عن نتائج خطئه .

- العبرة لى قيام الحراسة الموجبة للمسئولية على أساس الخطأ المفترض - و أياً كان وجه الرأى فى مدى إعتبار الوكيل تابعاً للموكل - هى سيطرة الشخص على البناء سيطرة فعلية لحساب نفسه ، ولما كان التابع يعمل لحساب متبوعه و لمصلحته و يقرر بأوامره و يتلقى تعليماته فإنه يكون خاضعاً للمتبوع مما يفقده العنصر المعنوي للحراسة و يجعل المتبوع وحده هو الحارس على المقار .

الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ١٤٧٦ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٩

- إستخلاص علم الضرور بمحدث الضرر و الشخص المسئول عنه هو من المسائل المتعلقة بالواقع والتي يستقل بها قاضى الموضوع إلا أن حكمه النقض أن تبسط رقابتهما متى كانت الأسباب التى بنى عليها الحكم إستخلاصه لى من شأنها أن تودى عقلاً إلى النتيجة التى إنتهى إليها .

- علاقة النجعة لا تقوم بذاتها موجبة لإسناد الخطأ لشخص المتبوع أو إقراره فى حقه و بالتالى قيام مسئوليته عنه إذ من الجائز أن يكون الخطأ فى هذه الحالة والعماً من التابع - الضرور - أو من الغير كما أن صرف الزدلة لأستحقاقهم فى المعاش و التعويض القانوني و هى ناشئة عن عمل المورث أمر منبت الصلة قطعاً بالمخادث و المسئول عنه .

الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٣٥٧ بتاريخ ١٩٨٤/١/٣١

المقرر أن حارس الشيء الذى يفرض الخطأ فى جانبه هو الشخص الطبيعي أو المعنوي الذى تكون له السلطة الفعلية على الشيء نصراً و استقلالاً و لا تنقل الحراسة منه إلى تابعه المنوط به إستعمال الشيء المسئولية المنصوص عليها فى المادة ١٧٨ من القانون المبنى فى أساسها خطأ مفروض قبل الحارس ما لم يقسم الدليل على حدوث خطأ من الضرور ينفي خطأ الحارس .

الطعن رقم ٩٢ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٧٢٤ بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٢

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه و لئن كان لا يحق للمتبوع أن يرجع على تابعه بالتعويض المحكوم به للضرور إلا إذا أقام بأداله للضرور إلا أن القضاء قد أجاز للمتبوع أن يختصم تابعه فى الدعوى التى يرغمها الضرور على المتبوع وحده و أن يطلب المتبوع فى هذه الدعوى الحكم على تابعه بما قد يحكم به عليه للضرور و ذلك لما للمتبوع من مصلحة فى هذا الاختصاص لأن مسئوليته تبعه لمسئولية التابع فإذا أستطاع هذا ورد مسئوليته و هو بطبيعة الحال أقدر من أن المتبوع على الدفاع عن نفسه أستفاد المتبوع من ذلك و إنتفت بالتالى مسئوليته هو و إذا لم يستطع التابع كان حكم التعويض حجة عليه فلا يمكنه أن يعود

ليجادل في وقوع الخطأ منه عندما يرجع عليه المتبوع بما أوفاه للمضروور عن التعويض المحكوم به . وإذا حكم للمتبوع في تلك الدعوى على التابع بما حكم به للمضروور على المتبوع فإن تنفيذ الحكم الصادر المتبوع على التابع يكون معلقاً على ولاء المتبوع بالتعويض للمحكوم به عليه للمضروور .

الطعن رقم ٩٢٤ لسنة ٥٣ مكتب قتي ٣٧ صفحة رقم ٩٣٠ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٤

إذ كان الثابت من الأوراق أن مطالبة المطعون ضده الأول بالتعويض المدني أمام المحكمة الجنائية كان منها المسؤولية عن الأعمال الشخصية طبقاً للمادة ١٦٣ من القانون المدني ، و لم تتناول تلك المحكمة و ما كان لها أن تتناول و على ما جرى به قضاء الدائرة الجنائية بمحكمة النقض - بحث طلب التعويض على أى أساس آخر ، و قضت برفض الدعوى المدنية إستناداً إلى إنتفاء ركن الخطأ في حق الطاعن فإن ذلك لا يمول دون مطالبة أمام المحكمة المدنية باعتباره مسؤولاً عن الضرر الذي أحدثه تابعة بعمله غير المشروع طبقاً للمادة ١٧٤ من القانون المدني لأختلاف السبب في كل من الطرفين . و لا ينال من ذلك توجيه إعلان من المطعون ضده الأول إلى الطاعن أثناء محاكمته جنائياً بمسؤوليته عن التعويض بصفته متبوعاً .

الطعن رقم ٢٢٧٤ لسنة ٥٥ مكتب قتي ٣٧ صفحة رقم ١١٦ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢٢

المنافسة التجارية غير المشروعة تعتبر فعلاً ضاراً يستوجب مسئولية فاعله عن تعويض الضرر المترتب عليه عملاً بالمادة ١٦٣ من القانون المدني و يعد تجاوزاً لحدود المنافسة غير المشروعة إرتكاب أعمال مخالفة للقانون أو أعادات أو إستخدام وسائل منافية لمبادئ الشرف و الأمانة في المعاملات إذا قصد به إحداث لبس بين منشأتين تجاريتين أو إيجاد إضطراب بأحدهما متى كان من شأنه إجتذاب عملاء إحدى المنشأتين للأخرى أو صرف عملاء المنشأة عنها .

الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٥٣ مكتب قتي ٣٨ صفحة رقم ١٤٥ بتاريخ ١٩٨٧/١/٢١

مؤدى نص المادة الثانية من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن التأمين على سيارة النقل يفيد منه الركاب المسموح بركوبهما طبقاً للفقرة "هـ" من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ أينما كانوا في داخل السيارة سواء في كابينتها أو في صندوقها صاعدين إليها أو نازلين منها دون تخصيصه بأن يكونوا من أصحاب البضاعة أحمولة على السيارة أو من النافذين عنهم ، و مادام لفسظ " الركاب " قد ورد في النص عاماً و لم يلم الدليل على تخصيصه ليعين حملة على عمومه .

الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٤٧ بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٥

- ركن السببية فى المسئولية التقصيرية التى أقام عليها الحكم قضاءه بالنسبة للطاعن لا يقوم إلا على السبب الفعال المتيج احدث للضرر دون السبب العارض الذى ليس من شأنه بطبيعته إحداث مثل هذا الضرر مهما كان قد أسهم فى إحداثه بأن كان مقرراً بالسبب المتيج .

- مفاد نص المادة ١٥٠ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ٧٥ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ - الذى يحكم واقعة الدعوى - أن الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية تلزم بالوفاء بالتزاماتها المقررة فى القانون بالنسبة لمن يسرى عليهم قانون التأمين الاجتماعى و لو لم يكن صاحب العمل قد إشرك عنهم فى الهيئة .

الطعن رقم ١٦١٠ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٦٢٠ بتاريخ ١٩٨٨/٤/٧

النص فى المادة ٤٥ من الدستور على أن " حياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون " ، وفى المادة ٥٠ من القانون المدنى على ، أنه " لكل من وقع عليه اعتداء غير مشروع فى حق من الحقوق الملازمة لشخصيته أن يطلب وقف هذا الاعتداء مع التعويض عما يكون قد لحقه من ضرر " ، يدل على أن الحقوق الملازمة لشخصية الفرد و منها حياته الخاصة حرمة يحميها للقانون و الكشف عنها بطريق إعلانها للفير بأمر من شأنها أن تدبج دون إذن منه - أسراراً عن حياته الخاصة يحرص على كتمانها أو تتطوى على مساس بإعتباره و كرامته بعد اعتداء غير مشروع على هذه الحقوق يتحقق به ركن الخطأ الموجب للمسئولية التى لا يدروها فى هذا الخصوص إثبات صحة هذه الأمور ، لإذ ما ترتب على هذا الاعتداء ضرر فإن المنسب فيه يلزم بتعويضه يسوى فى ذلك أن يكون ضرراً مادياً أصاب الفرد فى مصلحة مالية أو أدبية أصابة فى معنوياته ومنها شعوره بالاعتداء على حقه الشخصى هذا .

الطعن رقم ١٩٦٩ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٢٦٨ بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٨

تقدم دعوى المسئولية عن عمل الفير و دعوى المسئولية عن الأضياء عملاً بنص المادة ١٧٢ من القانون المدنى لانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه للضرر بحدوث الضرر و بالشخص المسئول قانوناً عنه و لا يؤثر فى ذلك كون المسئولية الأولى تقوم على خطأ ثابت و كون الثانية تقوم على خطأ مفروض لا يقبل إثبات العكس إذ كليهما مصدره الفعل غير المشروع الذى ترتب عليه المسئولية و التى لا يتأثر تقدم دعواها بطريقة إثبات الخطأ فيها ، و المراد بالعلم بدء سريان التادم الثلاثى المقرر بالمادة مسالفة الذكر و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو العلم الحقيقى الذى يحيط بوقوع الضرر و بشخص المسئول قانوناً عنه باعتبار أن انقضاء ثلاث سنوات من يوم هذا العلم يطوى على تنازل المضرور عن حق التعويض

الذى فرضه القانون على الملتزم دون إرادته مما يستتبع سقوط دعوى التعريض بمعنى مدة التقادم و لا وجه لإفراض هذا التناول من جانب الضرر و ترتيب حكم السقوط فى حالة العلم النفسى الذى لا يمحط بوقوع الضرر أو بشخص المسئول عنه و إذ خُص الحكم المطعون فيه إلى أن بدء سريان التقادم يكون من تاريخ صدور الحكم الجنائى النهائى و هو اليوم الذى علم فيه الضرر و يقيناً بالضرر و بشخص المسئول عنه فإن النعى يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٨١٣ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٣٤ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١٤

إستخلاص الخطأ الموجب للمسئولية و علاقة السببية بينه و بين الضرر و تقدير إنتفاء الخطر المبرر لفرض الحراسة هى من المسائل الموضوعية التى تستقل بتقديرها بحكمة الموضوع متى أقامت قضاءها على أسباب سالفة تكفى لحمله .

الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٣٢ بتاريخ ١٩٨٩/١/١٥

إستخلاص الخطأ الموجب للمسئولية و علاقة السببية بينه و بين الضرر هو مما يدخل فى حدود السلطة التقديرية بحكمة الموضوع مادام هذا الإستخلاص سالفاً و مستمداً من عناصر تؤدى إليه من وقائع الدعوى

الطعن رقم ١٦٩٧ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥٩٣ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٣

النص فى المادتين ٢٥ ، ٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية يدل على أن إبلاغ الجهات المختصة بما يقع من الجرائم التى يجرى للنياحة العامة رفع الدعوى الجنائية عنها بغير شكوى أو طلب يعتبر حقاً مقررراً لكل شخص و واجباً على كل من علم بها من الموظفين العموميين أو المكلفين بخدمة عامة إنشاء و بسبب تأدية عملهم و ذلك حماية للمجتمع من عبث الخارجين على القانون ، و من ثم فإن إستعمال هذا الحق أو أداء هذا الواجب لا توجب عليه أدنى مسئولية قبل المبلغ إلا إذا ثبت كذب الواقعة المبلغ عنها و أن التبليغ قد صدر عن سوء قصد و بغية الكيد و النكابة بمن أبلغ عنه أو ثبت صدور التبليغ عن تسرع و رعونة و عدم إحياط ، أما إذا ثبت أن المبلغ كان يعتقد بصحة الأمر الذى أبلغ عنه أو قامت لديه شبهات تبرر التبليغ فإنه لا وجه لمساءلته عنه .

الطعن رقم ١٧٨١ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٤٥ بتاريخ ١٩٨٩/١/١٥

لما كان إثبات مساهمة المضرور أو الغير فى الفعل الضار و أن الضرر من فعل أنهما وحده من مسائل الواقع التى يقدرها قاضى الموضوع و لا رقابة عليه فى ذلك بحكمة النقض ما دام إستخلاصه سالفاً و كان الحكم المطعون فيه قد إستخلص من الأوراق أن صغر السن لم يكن هو الذى أدى إلى الحادث و أن عدم

وجود الحارس على الحزام هو الخطأ المباشر الذى أدى إلى الوفاة و كان هذا الذى إستخلصه الحكم مسانداً و يكفى لحمل قضاة إن النعي بهذا السبب لا يبدو أن يكون جديلاً موضوعياً مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٦٤٠ بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢٠

لما كان النص في المادة ١١٥ من قانون العمل الصادر بالقانون ١٣٧ لسنة ١٩٨١ على أنه " على المستأجر توفير وسائل السلامة و الصحة المهنية في أماكن العمل بما يكفل الوقاية من مخاطر العمل وأضراره و على الأخص ما يأتي : أ- المخاطر الميكانيكية . و هي ما ينشأ عن الإصطدام أو الإتصال بين جسم العامل و بين جسم صلب كمخاطر المباني و الإنشاءات و مخاطر الأجهزة و الآلات و مخاطر وسائل الإنقال والعدوال ... " و في المادة ١١٧ منه على أنه " على المنشأة أن يحيط العامل قبل مزاوله العمل بمخاطر عدم إتزامه بوسائل الوقاية المقررة لهته . مع توفير أدوات الوقاية الشخصية وتدريبه عليها " و في المادة السادسة من قرار وزير العمل الصادر برقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ - و في شأن تنظيم الإحتياطات اللازمة لحماية العمال أثناء العمل - على أنه " على المنشأة أن تحيط دائماً و بصفة مستمرة الأجزاء المتحركة من مولدات الحركة و أجهزة نقل الحركة و الأجهزة الخطرة من الماكينات سواء كانت ثابتة أو منقلة بخواجز الوقاية المناسبة إلا إذا كانت هذه الأجزاء قد روعي في تصميمها أو وصفها أنها تكفل الوقاية التامة كما لو كانت مغطاة تماماً بالخواجز الواقية " ، و في المادة السابعة منه على أنه " على المنشأة أن تراعى في إقامة الخواجز المشار إليها في المادة السابقة ما يلي : ح- أن تعمل على الوقاية الكاملة من الخطر الذى وضعت لتلافيه حبه أن تحول دون وصول العامل أو أحد أعضاء جسمه إلى منطقة الخطر طوال فترة أداء العمل " و في المادة الأولى من قرار وزير القوى العاملة و التدريب الصادر برقم ١٣ لسنة ١٩٨٢ و المادة ١٣ من قراره الصادر برقم ٢٢ لسنة ١٩٨٢ على خطر تشغيل النساء و الأحداث حتى سبع عشرة سنة في " إدارة أو مراقبة الماكينات المتحركة أو تصليحها أو تنظيفها أثناء إدارتها " يدل على أن الشارع أنشأ بهذه القواعد الآجرة إلتزامات قانونية فرض بها عدم تشغيل النساء أو الأحداث حتى سبع عشرة سنة على الماكينات المتحركة ، أو تصليحها أو تنظيفها أثناء إدارتها كما فرض بها توفير وسائل السلامة و الصحة المهنية في أماكن العمل ، و توعية العاملين و تزويدهم بما يكفل وقايتهم من مخاطر العمل و أضراره ، و إتخاذ كافة الإحتياطات للحيلولة دون إتصال جسم العامل بأى جزء من أجزاء الآلة الميكانيكية التى يجرى تشغيله عليها - و نص في المواد ١٧٢ و ما بعدها من القانون على معاقبة كل من يخالف حكماً من تلك الأحكام ، و جعل صاحب العمل أو من يفوضه أو المدير المسئول عن المنشأة

مسؤولاً بالتضامن مع المتسبب عن مخالفة قواعد السلامة و الصحة المهنية و كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر بما ذهب إليه إنتقاء خطأ في جانب المطعون ضدهما تأسيساً على ما أورده في مدوناته من أن إبتة المستأنف - البالغة من العمر خمس عشرة سنة حسبما تدل عليه الأوراق - هي التي وضعت يدها داخل الماكينة - التي تعمل أوتوماتيكاً - لإخراج ذببة بلاستيك ، و عندما أرادت إخراجها أغلقت الماكينة على يدها و أن أحداً لم يتسبب في إصابتها " في حين أن هذا الذي حصله الحكم من وقائع الدعوى و ظروفها يتوالى به ركن الخطأ الشخصي في جانب المطعون ضدهما بما يترتب مسئوليتهما الذاتية عن تعريض ما نشأ عن هذا الخطأ من ضرر لما يدل عليه من أن إصابة العاملة نشأت بسبب إخلالهما بالالتزامات القانونية المشار إليها و كان الحكم قد حجب نفسه بذلك عن بحث عناصر هذا الضرر و ما يقابل تلك العناصر من تعريض كامل طبقاً لقواعد المسئولية التقصيرية محصوراً منه قيمة الحقوق التأمينية التي حصلت عليها المصابة بسبب إصابتها - فإنه يكون قد خالف القانون و أخطأ في تطبيقه و شبهه القصور في التسبب .

الطعن رقم ٣٥١٧ لسنة ٦٢ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١٩٩٤/٢/٢٢

النس في الفقرة الأولى من المادة ٢٢٢ من القانون المدني على أن " يشمل التعويض الضرر الأدبي أيضاً و لكن لا يجوز في هذه الحالة أن ينتقل إلى الغير إلا إذا تحدد بمقتضى اتفاق أو طالب الدائن به أمام القضاء " و ما ورد به بالمذكرة الإيضاحية من أنه - " استقر في العصر الحاضر على وجوب التعويض عن الضرر الأدبي بوجع عام بعد أن زال - ما خامر الأذهان من عوامل الودد في هذا الصدد " يدل على أن المشرع يستهدف بهذا النص وجوب التعويض عن الأضرار الأدبية التي تشمل كل من يؤدي الإنسان في شرفه وإعتباره أو يصيب عاطفته و إحساسه و مشاعره أما ما عدا ذلك من مساس بمصلحة مشروعة للمضرور في شخصه أو في ماله إما بالإخلال بحق ثابت يكفله له القانون أو بمصلحة مالية له فإنه يتوالى بمجرد الضرر المادي ، و كان حق الإنسان في الحياة و سلامة جسمه من الحقوق التي كفلها الدستور و القانون و جرم التعدي عليه و من ثم فإن المساس بسلامة الجسم بأي أذى من شأنه الإخلال بهذا الحق يتوافر به الضرر المادي .

الطعن رقم ٢٣٨٤ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ٩١٧ بتاريخ ١٩٩٠/٤/٤

إذ كان المقرر - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه لا يجوز الأخذ بأحكام المسئولية التقصيرية في دعوى التعويض التي يرتبط فيها المضرور مع المسئول عنه بعلاقة عقدية سابقة كما يترتب على الأخذ بأحكام المسئولية التقصيرية في مقام العلاقة العقدية من إهدار لنصوص العقد المتعلقة بالمسئولية عند عدم

تنفيذه بما يحل بالقوة المألزمة إلا أن ذلك رهن بعدم ثبوت أن الضرر الذي لحق بأحد العاقدين كان نتيجة فعل من العاقد الآخر يكون جريمة أو يعد غشاً أو خطأ جسيماً مما تتحقق به في حقه أركان المسؤولية التقصيرية تأسيساً على أنه أحل بالترام قانوني إذ يتتبع عليه أن يرتكب مثل هذا الفعل في جميع الحالات سواء كان متعاقداً أو غير متعاقداً وأن استخلاص عناصر الغش و تقدير ما يثبت به من عدمه في حدود السلطة التقديرية تحكماً الموضوع بغیر رقابة من محكمة النقض عليها في ذلك ما دامت الوقائع تسمح به .

الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٥٥ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٣٤٧ بتاريخ ١٩٩٠/١/٣٠

من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع بصدد تحديد نطاق مسؤولية المتبوع وفقاً لحكم المادة ١٧٤ من القانون المدني لم يقصد أن تكون المسؤولية مقتصورة على مسؤولية السامع وهو يؤدي عملاً من أعمال وظيفته أو أن تكون الوظيفة هي السبب المباشر لهذا الخطأ أو أن تكون ضرورة لإمكان وقوعه ، بل تتحقق المسؤولية أيضاً كلما استغل التابع الوظيفة أو ساعدته هذه الوظيفة على إتيان فعله غير المشروع ، أو هيات له بأى طريقة كانت فرصة ارتكابه ، سواء إرتكبه لمصلحة المتبوع أو عن باعث شخصي ، و سواء كان الباعث الذي دفعه إليه متصلاً بالوظيفة أو لا علاقة له بها ، و سواء وقع الخطأ بعلم المتبوع أو بغیر علمه .

الطعن رقم ٩٥٠ لسنة ٥٦ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٣٧٩ بتاريخ ١٩٩٠/٦/٢٧

إثبات مساهمة المضرور في الفعل الضار أو أن الضرر بفعله وحده من مسائل الواقع التي يقرها قاضي الموضوع ، كما أن استخلاص ما إذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصراً من عناصر الخطأ أو لا تعد هي مسألة تقديرية. مزوكة تحكماً الموضوع بلا معقب .

الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ٥٦ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٤٥٩ بتاريخ ١٩٩٠/٢/٦

لما كان من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - "٢" أن العبرة في تحقق الضرر المادي للشخص الذي يدعيه نتيجة وفاة آخر هي بظوت أن المتوفي كان يعوله فعلاً وقت وفاته على نحو مستمر و دائم ، و أن فرصة الإستمرار على ذلك كانت محققة و عندئذ يقدر القاضي ما ضاع على المضرور من فرصة يفقد عائله وبقضى له بالتعويض على هذا الأساس ، أما إحتمال وقوع الضرر في المستقبل فلا يكفي للحكم بالتعويض - و كان الثابت من الأوراق أن المطعون ضدها زوجة للمجنى عليه و من ثم فإن نفقتها تكون واجبة عليه طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٥ بشأن أحكام النفقة و تكون أعماله لها ثابتة قانوناً ، و يتحقق بذلك الضرر المادي الموجب للتعويض و إذ قضى الحكم المطعون فيه له بالتعويض عن الضرر المادي فإنه يكون قد أعمل صحيح حكم القانون .

الطعن رقم ١١٧ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٢٤٧ بتاريخ ١٩٩٠/٥/٣١

- مفاد نصوص المادة الأولى من القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ الخاص بتحويل وزارة التربية والتعليم سلطة الإستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة و معاهد التعليم المعدلة بالقانون رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٦ بقترتها الأولى والثانية و المواد ٤٤ ، ٤٧ ، ٤٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ مجمعة أن المشرع رأى لإعتبارات تتعلق بالصالح العام أن يحول لرئيس الجمهورية سلطة إصدار قرارات بالإستيلاء على العقارات اللازمة لأداء رسالة وزارة التربية والتعليم و إشرط لذلك أن يعرض ذوى الشأن عن هذا الإستيلاء و حدد الطريقة التى يتم بها تقدير هذا التعويض و الجهة التى عهد إليها بتقديره فخص بذلك اللجان الإدارية التى يصدر وزير التموين قرارات بإنشائها على أن يحصل التقدير وفقاً للأسس التى ينهها هذا المرسوم بقانون ثم رسم الطريق الذى يتبع للطعن فى تقدير التعويض إذا لم يرتضيه صاحب الشأن نص على أن يكون هذا الطعن بطريق المعارضة فى قرار لجنة التقدير أمام المحكمة الابتدائية المختصة وأوجب إتباع إجراءات خاصة للفصل فى هذه المعارضة ، كما نص على أن الحكم الذى يصدر فيها يكون إنتهائياً غير قابل للطعن بأى طريق من طرق الطعن .

- إذ كانت قواعد تقدير التعويض و الطعن فيه المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قواعد أمرة و الإختصاص الوارد فيها متعلق بالنظام العام لا تجوز مخالفته و كان تحويل الإختصاص للمحاكم بنظر الطعون فى القرارات الصادرة من لجان التقدير - و هى قرارات إدارية يعتبر إستثناء من الأصل الذى يقضى بإختصاص مجلس الدولة بنظر الطعون فى القرارات الإدارية فإنه يجب قصر هذا الإستثناء فى الحدود المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و جعل ولاية المحكمة الابتدائية فى هذا الخصوص مقصورة على النظر فيما يرفع إليها من طعون فى القرارات التى تصدرها لجان التقدير المبينة فى المادة ٤٧ من ذلك المرسوم بقانون ، فلا تختص بنظر الدعاوى التى ترفع إليها لطلب تقدير هذا التعويض ابتداء و قبل أن تصدر اللجنة المختصة قرارها فيه ، لأن القول بغير ذلك يوجب عليه تفويت الغرض الذى إنتهه المشرع من وضع تلك الأحكام و فتح باب لتقدير التعويض بغير الطريق الذى رسمه و القواعد التى حددها المرسوم بقانون آتف الذكر مما يؤدى إلى إهدار أحكامه كى ذلك ما لم يكن التعويض مطلوباً عن الضرر الناهى عن التأخر فى تشكيل اللجان المختصة بتقدير التعويض عن الإستيلاء أو تأخيرها فى إصدار قراراتها مما يميز لذوى الشأن اللجوء إلحاكم فى طلب هذا التعويض على أساس المسئولية التقصيرية بدعوى متبداة بإعتبارها صاحبة الولاية العامة للفصل فى كافة المنازعات المدنية و التجارية إلا ما إستثنى بنص خاص .

الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٥٨ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٧٧ بتاريخ ١٩٩٠/٥/٨

النص في المادة ١٧٥ من القانون المدني على أن " للمستول عن عمل الغير حق الرجوع عليه في الحدود التي يكون فيها هذا الغير مسئولاً عن تعويض الضرر وفي المادة ٣٢٦ منه على أنه " إذا أُلِّم بالوفاء شخص غير المدين حل المولى محل الدائن الذي استوفى حقه في الأحوال الآتية :

[أ] إذا كان المولى ملتزماً بالدين مع المدين أو ملزماً بوفائه عنه وفي المادة ٣٢٩ منه على أن " من حل قانوناً أو اتفاقاً محل الدائن له حقه بما لهذا الحق في خصائص و ما يلحقه من توابع و ما يكلفه من تأمينات و ما يرد عليه من دلول و يكون هذا الحلول بالقدر الذي أداه من ماله من حل محل الدائن بدل على أنه قضى على المتبوع بالتعويض عما لحق المضرور من ضرر بخلاف إرتكبه التابع و قام المتبوع نفاذاً لهذا الحكم بالوفاء إلى المضرور بحقه في التعويض حل محله في نفس حقه و إنتقل إليه هذا الحق بماله من خصائص و ما يلحقه من توابع و ما يكلفه من تأمينات و ما يرد عليه من دلول و كان له أن يرجع به كله على تابعه طالما كان المتبوع مسئولاً عن هذا التابع و ليس مسئولاً معه ، فإذا لم يكن التابع قد إختصم في دعوى التعويض كان له في دعوى الحلول أن يتمسك في مواجهة المتبوع بالدلول التي كان له أن يتمسك بها في مواجهة المضرور - بما فيها الدفع بسقوط دعوى التعويض بالتقادم الثلاثي المقرر في المادة ١٧٢ من القانون المدني متى كان قد إنتفضى على علم المضرور بحدوث الضرر و بالشخص المسئول عنه أكثر من ثلاث سنوات دون أن يرفع عليه دعوى التعويض ، ذلك أن رفع المضرور دعواه على المتبوع لا يقطع التقادم بالنسبة للتابع . كما لا يعتز بالحكم الصادر في تلك الدعوى حجة على التابع لعدم إختصاصه فيها - أما إذا كان التابع قد إختصم مع المتبوع في دعوى التعويض و قضى عليهما بهذا التعويض متضامين و حاز الحكم الصادر فيها قوة الأمر المقضى فإن هذا الحكم يكون حجة على التابع ، و عملاً بنص المادة ٣٨٥ من القانون المدني تصبح مدة تقادم دعوى التعويض المقضى به خمس عشرة سنة و يتمتع على التابع أن يتمسك في مواجهة المتبوع بما يتمتع عليه أن يتمسك به من دلول في مواجهة المضرور نتيجة لذلك الحكم بما فيها الدفع بالتقادم الثلاثي المشار إليه .

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٥٨ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٧٦٦ بتاريخ ١٩٩٠/٣/١٥

مفاد نصص المواد ١٦٣ ، ١٧٠ ، ١٧١ من القانون المدني أن الضرر ركن من أركان المسؤولية و بوجبه شرط لازم لقيامها و القضاء بمأ لذلك ، يستوى في إيجاب التعويض عن الضرر أن يكون هذا الضرر مادياً أو أدبياً و لا يقصد بالتعويض عن الضرر الأدبي - و هو لا يمثل خسارة مالية - نحو هذا الضرر و إزالته من الوجود إذ هو نوع من الضرر لا يحى و لا يزول بتعويض مادي و لكن يقصد بالتعويض أن يستحدث

المضروب نفسه بدلاً عما أصابه من الضرر الأدبي ، فالحسارة لا تزول ولكن يقوم إلى جانبها كسب يعوض عنها ، وليس هناك من معيار لحصر أحوال التعويض عن الضرر الأدبي إذ كل ضرر يؤدي الإنسان في شرفه و إعتباره أو يصيب عاطفته وإحساسه ومباعره يصلح أن يكون محلاً للتعويض فيندرج في ذلك العدوان على حق ثابت للمضروب كإلتهاء على حق الملكية ولذا فإن إتلاف سيارة مملوكة للمضروب وتدخلها وسيلة لكسب الرزق والعيش يعتبر عدواناً على حق الملكية وحرماناً من ثمرته من شأنه أن يحدث لصاحب هذا الحق حزناً و غماً و أسى وهذا هو الضرر الأدبي الذي يسوغ التعويض عنه لما كان ذلك و كان الحكم المطعون فيه قد إنترم هذا النظر في بيان التعويض عن الضرر الأدبي فأورد بأسبابه أن المطعون ضده فضلاً عما أصابه من ضرر مادي قد حاق به ضرر أدبي يمثل فيما ألم به من هم وحزن لتعطيم سيارته و ضياع مصدر رزقه فإنه يكون قد خلس صحيحاً إلى كفاية واقعة إتلاف مال مملوك للمضروب يعيش منه لتحقيق الضرر الأدبي و وجوب التعويض عنه .

المطعون رقم ٢٧٥٣ لسنة ٥٨ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٦١ بتاريخ ١٩٩٠/٥/٦

الخطأ المرفق - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو الخطأ الذي ينسب إلى المرفق حتى ولو كان الذي قام به مادياً أحد العاملين بالمرفق ، و يقدم الخطأ على أساس أن المرفق ذاته هو الذي تسبب في الضرر لأنه لم يؤد الخدمة العامة وفقاً للقواعد التي يسير عليها سواء كانت هذه القواعد خارجية أي وضعها المشرع ليلتزم بها المرفق ، أو داخلية أي منها المرفق لنفسه أو يقتضيها السير العادي للأموال و إذا كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه من الحكم المطعون فيه فيما قضى به من إلزام الطاهن و المطعون عليه بتعويض المضروبين عن موت ابنتي عليه أنه أسس قضاءه بالتعويض إلزاماً بحجية الحكم الجنائي الذي أدان المطعون عليه فيما نسب إليه من إهمال لقيادته السيارة بحالة ينجم عنها الخطر دون أن يتأكد من خلو الطريق أمامه لإصطدم بالجنبي عليه وإحداث به الإصابات التي أودت بحياته ، لما كان ذلك و كان ما صدر من المطعون عليه من خطأ رتب مسؤوليته عن الضرر الموجب للتعويض المقضى به لا يعدو و أن يكون خطأ شخصياً يسأل عنه التابع وبالتالي يحق للمتبع الكفيل المتضامن معه الرجوع عليه بما يوفيه عنه من تعويض للمضروب عملاً بنص المادة ١٧٥ من القانون المدني و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر و إعتبر أن ما صدر من المطعون عليه تابع للطاعتين خطأ مهيناً و أعمل حكم قانون العاملين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ يكون قد خالف القانون و أخطأ في تطبيقه

الطعن رقم ٣٥٨٧ لسنة ٥٨ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ١١٣ بتاريخ ١٩٩٠/٥/٩

إذ كان مقتضى نص المادة ٦٦ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أن تنفيذ الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية لإلتزاماتها بشأن تأمين إصابات العمل لا يخل بما يكون للمؤمن له - العامل أو ورثته - من حق قبل الشخص المسئول عن الإصابة ، ولما كان المادة ١٧٤ من القانون المدني قد نصت على أن المتبوع يكون مسئولاً عن الضرر الذي يحدته تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعاً منه حال تادية وظيفته أو بسببها ، وكانت مسئولية المتبوع عن تابعه ليست مسئولية ذاتية إنما هي في حكم مسئولية الكفيل المتضامن و كفالته ليست مصدرها العقد وإنما مصدرها القانون فإنه لا يجدى الشركة الطاعة التحدى قبل المطعون ضدهم بعد جواز تحكيمهم قبلها بأحكام المسئولية التقصيرية طبقاً للقانون المدني على ما جرى به نص المادة ٢/٦٨ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والتي لا تجيز للمصاب أو ورثته فيما يتعلق بإصابات العمل بأن يمسك قبل الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية بأحكام أى قانون آخر. ولا يجوز له أيضاً بالنسبة لصاحب العمل إلا إذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ ذاتي من جانبه ذلك أن مجال تطبيق هذه المادة وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو عند بحث مسئولية رب العمل الذاتية وإذا كان العامل يقتضى حقه في التعويض عن إصابة العمل من الهيئة المذكورة في مقابل الإشراكات التي قام بسدادها هو رب العمل بينما يتقاضى حقه في التعويض قبل المسئول عن الفعل الضار بسبب الخطأ الذي أرتكبه المسئول فليس ثمة ما يمنع من الجمع بين الحقيقتين .

الطعن رقم ١٩١٤ لسنة ٥٦ مكتب فني ٤٢ صفحة رقم ١٣٤ بتاريخ ١٩٩١/٥/٩

إذ إستند المطعون ضده الأول في طلباته قبل الطاعن إلى أحكام المسئولية التقصيرية بإعتباره مرتكب الفعل الضار ، و إستند في طلباته الموجهة إلى المطعون ضده الأخير إلى وثيقة التأمين ، فيكون مصدر إلزام كل منهما مختلفاً عن مصدر إلزام الآخر و يكونا متضامنين في أداء التعويض و يترتب عليه متى تحققت شروط مسئولية كل منهما وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون كل منهما مسئولاً عن كل الدين ويستطيع الدائن التفضل به كله قبل أيهما ، و يعترف رجوع من يعترف منهما بكامل الدين على الآخر على ما قد يكون بينهما من علاقة .

الطعن رقم ٧٩١ لسنة ٥٧ مكتب فني ٤٢ صفحة رقم ١٢١٥ بتاريخ ١٩٩١/٥/٢٨

النص في المادتين ١/١٨ ، ٧٠ من قانون العمل الصادر بالقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ وفي المادة الخامسة من قرار وزير العمل رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ المعدل بقرار وزير القوى العاملة رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٢ في شأن تنظيم الإحتياجات اللازمة لحماية العمال أثناء العمل - يدل على أن الشارع أنشأ بهذه القواعد

الأمره إلزامات قانونية فرض بها على كل أصحاب العمل الخاضعين لقانون العمل - حتى ولو كانت عقود العمل المرتبطين بها مستثاء من الخضوع لأحكام الفصل الخاص منه بعقد - العمل الفردي توفير وسائل السلامة والصحة المهنية في أماكن العمل و توعية العاملين و تزويدهم بما يكفل وقايتهم من مخاطر العمل و أضراره ، و اتخاذ كافة الإحتياجات اللازمة لحماية العمال أثناء العمل نص في المادة ٢٢٩ من القانون على معاقبة كل من يخالف حكماً من تلك الأحكام و جعل صاحب العمل أو من يتوب عنه مسئولاً عن مخالفة قواعد السلامة والصحة المهنية ، و كان الحكم المطعون فيه قد نفى قيام خطأ في جانب المطعون ضده تأسست على ما أورده في مدوناته من أن أوراق الدعوى خلو من دليل على وقوع خطأ من جانب الشركة للمستأنفة أو من العاملين بها لاسيما و أن لجل المستأنف قد قرر في المحضر .. الذى حرر عقب الحادث أن أحداً لم يتسبب في إحداه إصابته ، و يضاف إلى ما سبق أن السات بالأوراق أن المجنى عليه قد تيب عليه من جانب الشركة التى تقوم بالتدريب بضرورة إرتداء النظارة الواقية أثناء عمله على المخروطة و ورد هذا البند في دراسته النظرية التى تلقاها بموجب كتاب تكنولوجيا الحراطة الذى يتسلمه تلامذة الصنعة كمبرور لدراسة الحراطة و من لم يكون الثابت أن الحادث نتج عن خطأ المستأنف عليه لعدم ارتداء النظارة الواقية خلال عمله على المخروطة بالتدريب الصناعي فى حين أن هذا الذى حصله الحكم من وقائع الدعوى و ظروفها لا ينفى مسؤولية الشركة عن الحادث ما دام لم يتم فى الأوراق الدليل على قيامها بما يفرضه عليها القانون من إلتزامات بتوفير وسائل و إحتياجات الأمن الصناعي و تسليمها للطاعن النظارة الواقية من أخطار العمل أمام آلة الحراطة فإنه يكون قد خالف القانون و أخطأ فى تطبيقه و شابه القصور .

الطعن رقم ١١ لسنة ٤مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٤٨٥ بتاريخ ١٥/١١/١٩٣٤

إذا إستند المحكوم له بالتعويض على نظرية مسئولية المخاطر و نظرية المسئولية التقصيرية ، و رأت محكمة النقض أن فى القضاء بالتعويض على أساس نظرية المسئولية عن المخاطر مخالفة للقانون و نقضت الحكم جاز لها أن تسبقى دعوى التعويض على أساس المسئولية التقصيرية و تحكم فيها متى كانت عناصرها الواقعية مينة فى الحكم المطعون فيه .

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١١٥٦ بتاريخ ٢٢/٦/١٩٣٦

الطبيب مسئول عن تعويض الضرر المترتب على خطئه فى المعالجة . و مسئوليته هذه تقصيرية بعيدة عن المسئولية التعاقدية ، فقاضى الموضوع يستخلص ثبوتها من جميع عناصر الدعوى من غير مراقبة عليه .

الطعن رقم ٢ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ١٧٥ بتاريخ ١٧/٦/١٩٣٧

— أن القانون المصرى لا يعرف إلا المسؤولية التقصيرية المبينة على خطأ من تسبب فى الضرر .
— إذا كان النابت بالحكم أن المالك قصر فى ترميم بلكون منزله فنشأ عن ذلك وفاة أحد الناس فإن المالك يكون مسئولاً قبل ورثة المتوفى عن تعريض الضرر . و لا تنفى عنه هذه المسؤولية إلا بتفى الفعل الضار عنه ، و لا يجديه فى ذلك تمسكه بأن العين مؤجرة ، و أنه إشرك على المستأجر أن يقوم بالتصليحات اللازمة ، و أن هذا يجعل المسؤولية واقعة على المستأجر الحائز للعين . على أن هذا لا يمنعه من الرجوع على المستأجر إذا رأى أنه مسئول أمامه .

الطعن رقم ١١ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ١٧٠ بتاريخ ٣/٦/١٩٣٧

المسؤولية التقصيرية لا ترتب قانوناً إلا إذا كان الضرر قد نشأ عن خطأ . و الحكومة فى هذا كالأفراد لا تسأل عن تعريض الضرر إلا إذا كانت قد ارتكبت خطأ تسبب عنه هذا الضرر . فإذا هى قامت بمشروع عام متوخية فى ذلك الطرق الفنية فإنها لا تكون مسئولة عما قد يلحق الأفراد من ضرر بسبب هذا المشروع .

الطعن رقم ١٥ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٢١٤ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٣٧

المسؤولية التقصيرية تقع على المنسب بذات الفعل أو الزك الضار سواء أكان متعمداً أم مقصراً و سواء أكان حسن القصد أو سيئه .

الطعن رقم ١٠ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٢٤ صفحة رقم ١٨٩ بتاريخ ١٠/٦/١٩٤٣

إن القول بأن الحجز الواقع بسوء نية على مال غير المدين حكمه حكم القصب قاصداً و باعتبار الموظف الذى يباشر عملية هذا الحجز غاصباً مسئولاً عن هلاك الشيء المحجوز فى يد حارسه ، غير صحيح على إطلاقه . ذلك لأن الغاصب فى عرف القانون هو الشخص الذى يستولى على مال غير مملوك له جبراً عن صاحبه أو فى غفلته بقصد إمتلاكه و حرمان صاحبه من ملكيته له و من الإنطفاع به ، أما الموظف الذى يباشر الحجز بناء على طلب الدائن و لمصلحته و تنفيذاً لسند واجب التنفيذ فلا يستفيد لنفسه شيئاً من المحجوز ، و إذن فالحكم باعتباره غاصباً لوضعه المحجز على شئ يعلم أنه غير مملوك للمدين المطلوب التنفيذ عليه و مساءلته على هذا الأساس عن هلاك المحجوز بدون بيان توافر رابطة السببية بين خطئه و الهلاك يكون حكماً مخطئاً فى تطبيق القانون . و الصحيح أن مسؤولية الموظف هو و الجهة التى يضعها لا تكون إلا مسؤولية تقصيرية لا يصح أن يقضى بناء عليها بتعويض إلا إذا توافرت جميع عناصرها القانونية و أهمها علاقة السببية بين الخطأ و الضرر .

الطعن رقم ١٣٠ لسنة ١٢ مجموعة صر ٤٤ صفحة رقم ٣٩٧ بتاريخ ١/١/١٩٤٤

إذا حملت المحكمة المداول وحده ، دون الحكومة ، المسؤولية عن الضرر الذي أحدثه بالمنازل المجاورة للمشروع الذي عهدت إليه الحكومة القيام به " حفر حفرة لوضع ماكينة الجارى الخاصة ببلدية الفيوم " وذلك بناء على أن الحكومة حين عهدت إليه بالعملية و هو مقاول فنى قد حملته مسؤولية الأضرار التي قد تحصل عنها ، و أنه لم يثبت أنها هي قد وقع منها خطأ فى تصميم العملية الذى قدمنته له و سار على أساسه و لا أن للمهندس الذى كلفته الإشراف على العمل تدخل تدخل فعلياً فى الأعمال التى كان يجريها ، و أن وضع الحكومة مواصفات المقاتلة و رسومها و علم إستطاعة المقاتل الخروج عن حدود هذه المواصفات لم يكن ليحول دون أن يتعدى هو من جانبه الإحباطات التى كان يجب إتخاذها لمنع الضرر عن الغير عند تنفيذ المقاتلة ، فإن هذا الحكم لا يكون فى قضائه بعدم مسؤولية الحكومة قد شابه قصور فى إيراد الوقائع .

الطعن رقم ٥ لسنة ١٦ مجموعة صر ٥٥ صفحة رقم ٣٩٨ بتاريخ ١٧/٤/١٩٤٧

إذا قضت المحكمة بالإزام وزارة الأشغال العمومية بتعويض الضرر الناشئ عن الحلل الذى أحدثه فى منزل المدعى تسرب المياه إليه نتيجة كسر أنبوتها ، و أسست تقريرها خطأ الوزارة على تقصيرها فى مراقبة الأنابيب و ملاحظتها و تعهدتها فى باطن الأرض و الكشف عليها من أن لآخر للتأكد من سلامتها و دوام صلاحيتها ، فهذا الحكم لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

• للموضوع الفرعى : للمسئولية العقدية :

الطعن رقم ١٥١ لسنة ١٨ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٥٥١ بتاريخ ١/٦/١٩٥٠

إذا كان المدعى عليه فى دعوى تعويض عن عدم إنتاج فيلم فليتم تعاقده عليه قد دلف مسؤوليته بأن الممثلين اللذين يصلحان لأداء الدور الرئيسى فى هذا الفيلم ، فضلاً عن بهافة أجورهما ، لا يعملان إلا فى الأفلام التى يتجانها تعاقده مع واحد غيرهما فجاءه هذا بعد قبضه معجل الأجر بالنسبة عن العمل و بالتزامه إلى شركة أخرى أخرجت фильماً عن الرواية نفسها بعد الإعلان عنها ، فاضطره ذلك إلى عدم إخراج الفيلم المتعاقد عليه كيلا يتعرض لخسارة وخيمة العواقب فقضت المحكمة بمسئوليته و إقصرت فى ردها على دفاعه بأن إخراج الشركة الأخرى نفس الرواية فى فيلم من إنتاجها لم يكن ليحول دون إخراجها هو ذلك الفيلم ، إذ كان مقررأ حسب نصوص العقد أن يعرض فى سوريا و لبنان ، و أنه كان عليه ، و قد تنحى الممثل الذى تعاقده معه عن العمل ، أن يبحث عن غيره و هم كثيرون ، لهذا يكون رداً قاصراً ، إذ أن مجرد الإنفاق على إستغلال المدعى عليه عرض الفيلم فى سوريا و لبنان ليس يعنى أن الفيلم الذى أنتجته الشركة الأخرى لن يعرض فى هذين القطرين و لا أن عرض هذا الفيلم مقصور عليهما دون

غيرهما من الأقطار العربية الأخرى ، مما لا يفي المنافسة التي عيشي مجتبتها ثم أن إنتاج فيلم سينمائي موضوعه رواية تاريخية هو عمل لا يصلح للقيام بالدور الأول فيه مطلقاً مثل أو مطرب بل يجب أن تتوالف فيمن يقوم به صفات خاصة ، و العقد الذي يوقع فيه على إنتاج مثل هذا الفيلم عقد ذو طبيعة خاصة يتميز بها عن العقود الأخرى ، فلا يكتفى في الرد على دفاع المدعى عليه في هذا الصدد بمجرد القول بأن هناك ممثلين و مطربين كثيرين يصلحون للقيام بالدور الرئيسي ، دون إستناد إلى دليل ثابت في الأوراق على وجود ممثل مطرب صالح لأدائه ، و إثبات أنه كان في وسع المدعى عليه إستخدامه لهذا الغرض . وهذا القصور يعيب الحكم بما يستوجب قطعه .

الطعن رقم ١٩٥ لسنة ١٨ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٢٢٩ بتاريخ ١١/١/١٩٥١

النص في بند من عقد الإشراك في الحصول على مياه من المجلس البلدى بالمداد على أن "المواسم اللازمة لتوصيل المياه من المواسم العمومية إلى المداد في محل المشترك تعمل بمعرفة المجلس على حساب المشترك .. و هو المكلف بمراقبتها و صيانتها و حفظها بحالة جيدة و هو المسئول وحده عنها و عن جميع الأضرار التي تحصل بسببها ، إلا أنه يجب على المشترك كلما رغب الكشف على هذه المواسم أن يطلب ذلك من المجلس و يولد ذلك كتابة حتى يجرى المجلس ذلك و يقوم بالإصلاحات اللازمة ، إذا إتقضى الحال ، على مصاريف المشترك " - نص هذا البند واضح في إعفاء المجلس من أية مسئولية عن الأضرار التي تحصل بسبب المواسم الفرعية ، و لا محل لإهداره بحجة تعارضه مع بند آخر في العقد ينص على أنه " ممنوع قطعاً على المشترك أن يمس المداد أو المواسم الكائنة بين المداد و المواسم العمومية أو البريزة لأي سبب كان و إذا أخل المشترك بهذا الشرط كان للمجلس فسخ العقد حالاً و مصادرة التأمين بدون الإخلال بكافة الإجراءات الأخرى " إذ القول بقيام هذا التعارض غير مستساغ ، لأن نص هذا البند الأخير هو على ما جرى به قضاء المحكمة إنما ينظم - بداعي المصلحة العامة - حق المشترك في المراقبة و إذن فمتى كان الحكم الإبتدائي إذ قضى بالزام المجلس - الطاعن أن يعرض المشترك مورث الطعون عليهم - عما أصاب منزله من تصدع نتيجة تسرب المياه من الماسورة الفرعية التي تمد المنزل بالمياه ، قد ألام قضاءه على ما ثبت له من أن سبب تسرب المياه هو كسر شرعي بالغض بسبب خطأ وقع فيه عامل المجلس عند تركيبه و ذلك أخذاً بما قرره الخبير الذى ندب في دعوى إثبات الحالة و كان الحكم الاستئنافي لم يقم مسئولية المجلس على هذا الوجه من خطأ بل على وجه آخر ، إذ رأى أن لا أهمية لتمحيص سبب تسرب المياه أهو خطأ العامل وقت تركيب الغض كما قرر خبير دعوى إثبات الحالة ، أم كسر في نفس الماسورة كما قرر الخبير الذى ندبته محكمة الإستئناف ، قولاً بأن مسئولية المجلس قائمة لأنه هو المسئول عن حفظ و مراقبة

المواسير و أنه لا عبرة بما نص عليه في البند الأول من عقد الإشتراك ، ذلك لأن البند الثاني منه يحرم على المشترك أن يمس العداد أو المواسير . فإن الحكم الإستثنائي إذ أهدر البند الأول من عقد الإشتراك قد أخطأ في تطبيق قانون العقد ، كما عاره القصور إذ لم يبين وجه الخطأ الذي إرتكبه المجلس و الذي لا تقوم مسئولية إلا بآلئاته .

الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٩٣٩ بتاريخ ١٧/٤/١٩٥٢

متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون عليها الأولى بالتعويض عما حدث من ضرر بسبب إنهيار غرفه و تصدع أخرى مجاورة لها بالدور العلوى من المنزل الذى له حق الركوب على دور سفلى يملكه الطاعنات و بأن المطعون عليهن شوعا بينهم أسس قضاءه على أن الدعوى رفعت من المطعون عليها الأولى عن نفسها و بصفتها وكالة عن زوجها الغائب و أنه يملك الملو اغتوى على الفرقتين اللتين تهدمتا و أن لها بمقتضى العقد الصادر لها من زوجها يبيع نصف المنزل كالة الحقوق التى للمالك على ملكه وحاجته من الملاك كما أن الحكم الممهذى المزد لأصاياه بالحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى إستنادا إلى أن الطاعنين لم يقدموا صورة من حكم صحة التعاقد يبيع المنزل الصادر لزواج المطعون عليها الأولى من البائع السابق و لما كان مؤدى دفاع الطاعنين هو أن حكم صحة التعاقد و العقود العرفية المقدمة من المطعون عليها الأولى لا تدخل فى أى منها الفرقتان المطلوب التعويض عن تدهمهما وكان الحكم لم يرد على هذا الدفاع بغير ما قرره من أن الطاعنين لم يقدموا حكم صحة التعاقد مع أن المطعون عليها الأولى هى المكلفة بإثبات أن الفرقتين المطلوب عنهما التعويض تدخلان فى مستنداتها ، لما كان ذلك كان خطأ أن يتخذ الحكم من عجز الطاعنين عن إثبات دفاعهما المشار إليه دليلا على صحة دعوى المطعون عليها الأولى و كان لزاما على المحكمة للرد على دفاع الطاعنين أن تتحقق من إنطباق مستندات المطعون عليها الأولى على الفرقتين المطلوب التعويض عن تدهمهما قبل الحكم لها بطلباتها ، و إذ هى لم تفعل فإن حكمها فضلا عن غطته فى تطبيق قواعد الإثبات قد عاره القصور بما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ١٦ لسنة ٢١ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ٥٧ بتاريخ ١١/٢/١٩٥٤

متى كان الحكم إذ قضى برفض طلب تعويض العامل لامتناع رب العمل عن إعطائه شهادة بخلو طرفه أقام قضاءه على سببين مستقل أحدهما عن الآخر : الأول - أن القانون المصرى لم يكن حتى صدور القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ يوجب على صاحب العمل إعطاء العامل شهادة خلو طرف حتى يكون مستولا عن تعويض الضرر الذى يصيبه بسبب امتناعه عن إعطائه هذه الشهادة ، و الثانى - أنه يشترط لقيام المسئولية وفقا للمادة ١٥٦ من القانون المدنى القديم توافر التقصير أو الخطأ ، و وقوع الضرر وأنه لم

ثبت أن ضرراً أصاب العامل من عدم إعطائه شهادة خلو الطرف ، و كان يصح قيام الحكم على الأساس الثاني وحده . فإن خطأه في الأساس الأول لا يستوجب نقضه .

الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٢١ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ٤٢ بتاريخ ١٩٥٤/١/٧

تجديد الوقت الذي يتم فيه النقل امر متوقف على شروط العقد فإذا لم ينص في مشاركة النقل على تجديد هذا الوقت فإن النقل لا يعتبر تاماً إلا بتسليم البضاعة إلى المرسل إليه ، فإن لم يتم التسليم على الوجه المتفق عليه فللمحكمة أن تقدر الوقت الذي كان يجب أن يتم فيه ، وهي إذ تفعل إنما تباهر سلطة موضوعية .

الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٢١ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ٧٦٣ بتاريخ ١٩٥٥/٣/١٠

عمر عدم تنفيذ المدين لالتزامه المتعاقدى يعتبر في ذاته خطأ موجباً للمسئولية التي لا يدرونها عنه إلا إلتزامه قيام القوة القاهرة أو خطأ الدائن و إلى هذا كانت تشير المادة ١١٩ من القانون المدني القديم الذي لا يختلف في هذه الناحية عن القانون الجديد .

الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٢١ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ٨٧ بتاريخ ١٩٥٤/١١/٤

مضى كان الحكم إذ قضى بالزام رب العمل بأن يدفع للعامل الذى يتقاضى أجراً يومياً ما يساوى أجر ثلاثين يوماً بصفة تعويض لفسخ العقد دون إخطار سابق لم يفعل أن الوحدة الزمنية التى يتقاضى العامل أجره على أساسها هو اليوم ، و لم يستند فى قضائه بالتعويض بما يساوى أجر ثلاثين يوماً على أساس أنه من ذوى المرتبات الشهرية ، و إنما استخلص من الأوراق و من الوقائع التى عرض لتفصيلها قرار لجنة التحكيم أن الطرفين قصداً إلى أن تكون معاملة العمال على أساس أنهم من ذوى المرتبات الشهرية و أنه ينبغي أخذاً بهذا القصد إعمال أثره بينهما فى شأن بدل الإنتذار و أنه على هذا الأساس يكون العامل مستحقاً قبل رب العمل ما يعادل أجر ثلاثين يوماً ، و كان رب العمل لم يعيب الحكم فيما استخلصه فى هذا الخصوص ، بل قصر النعى على أنه يخالف بالوثائق إذا اعتبر أن العامل من ذوى المرتبات الشهرية فى حين أنه معترف فى صحيفة دعواه بأنه من العمال الذين يتقاضون أجراً يومياً ، فإن هذا النعى الذى لم يرد على مبنى الحكم و هو قصد المتعاقدين المستخلص من الأوراق يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٨ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٨٥٧ بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٢٥

مضى كان الثابت أن عقد الإشتراك مع المجلس البلدى قد إنقضى بعلم المجلس و موافقة جمع المياه فعلاً عن منزل المشترك لأن العقد يكون قد إنتهى أمره و لم يعد له وجود قانونى . و لا يجوز للمجلس التحدى بخصوص هذا العقد للقول بمسئولية المشترك عن تلف وصلة المياه الخاصة بمنزله .

الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٨٢٤ بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٢٥

إذا كانت محكمة الموضوع قد أسست قضائها برفض طلب التعويض الموجه للمطعون عليها الثالثة والمطعون عليها الأولى - وزارة الصحة - بالتضامن على أن المطعون عليها الثالثة لم تخالف مقتضى العقد المبرم بينها وبين الطاعن . و أنها التزمت في تصرفها في خصوص النشر - - بنصه - - و أنها إذ توفقت عن النشر لم تكن إلا في حدود الحق المخول لها و أثبتت من الناحية الأخرى إخلال الطاعن بالالتزامات الملقاة على عاتقه طبقاً للعقد المذكور ، فحسبها ذلك التأسيس للقضاء برفض دعوى التعويض المقامة من الطاعن و لم يكن عليها بعد ذلك أن تقتضى وقوع ضرر للطاعن أو تلتفت لما ساقه من أسانيد لإثبات هذا الضرر . إذ المسألة بالتعويض لا تقوم على الضرر فحسب بل يتعين كذلك ثبوت وقوع الخطأ من جانب المدعى - و قد نفى الحكم المطعون فيه وقوع خطأ منه - كما أثبت من جهة أن البدان [وهو الطاعن] قد أحل التزامه فكان عدم تنفيذ الالتزام بالنشر نتيجة أيضاً لخطئه .

الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٧٣ بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٤

إذا كان يبين من أسباب الحكم المطعون فيه أن إخلال مورث الطاعنين بالتزامه بتسليم كميات من الأرز عينا إسمعمر حتى ارتفع ثمنها وقت رفع الدعوى عن الثمن المطلق عليه فى العقد ، و كان هذا الإخلال العمدى على الصورة التى أوردتها الحكم من شأنه أن يوجب إلزامه بالتضمينات ما كان منها متوقعاً أو غير متوقع وفقاً لأحكام المواد ١١٩ ، ١٢١ ، ١٢٢ من القانون المدنى القديم الذى يحكم الواقعة الدعوى ، لما كان ذلك فلا أساس لما ينهيه الطاعنون على الحكم المطعون فيه من أنه يخالف قاعدة المسؤولية التعاقدية التى تقتصر - فى غير حالة التدليس - التعويض على الضرر المتوقع دون غير المتوقع ، و أنه لم يعتد فى تقديره لقيمة التعويض بقيمة الالتزام بالتنفيذ العينى فى الوقت المحدد إجمالاً .

الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٤٢ بتاريخ ١٩٥٤/١/٧

مسئولية أمين النقل هى مسئولية تعاقدية ناتجة عن إخلاله بواجبه فى تنفيذ عقد النقل و يكفى لإثبات إخلاله بتعهد ثبوت عدم تسليم البضاعة للمرسل إليه ، و ليس على المرسل إثبات إهمال أو خطأ من جانب الأمين و إنما يكون على الأمين إذا أراد دفع المسؤولية عن نفسه أن يثبت أحد الأسباب التى تعفيه من المسؤولية والنصوص عليها قانوناً ، فإن عجز عن هذا الإثبات وجب اعتباره مسؤولاً .

الطعن رقم ٨ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٨٥٧ بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٢٥

متى كان الحكم قد أسس قضاءه بالتعويض على أن خطأ تقصيرياً جسيماً قد وقع من المجلس البلدى وإستند فى ذلك إلى ثبوت إهمال المجلس فى عدم وضع الجيش المقطرون و البلك حول وصلة المياه الخاصة

يجوز المشوك عند تركيبها لحمايتها من التآكل و إلى إهماله كذلك في عدم تمهده هذه الوصلة و المواسير الأخرى بالكشف عليها في الوقت المناسب و عدم تداركه ما قد يصيبها من تلف بتقادم العهد عليها مع علمه مقدماً باحتمال حصول هذا التآكل و خطئه في تقدير هذه الاحتمالات جميعها لما ترتب عليه تآكل الماسورة فعلاً و تسرب المياه لنزول المشوك و تصدع بنائه - و كان الحكم قد بين رابطة السببية بين هذا الخطأ التصوري الذي وقع من المجلس البلدي و ما أصاب المشوك من ضرر فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في القانون .

الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٧ مكتب قني ١٣ صفحة رقم ٦٤٦ بتاريخ ١٩٦٢/٥/٢٣

مضى كان بين من الأوراق أن الإدارة قد تولت بنفسها تسيير المرفق مؤلفاً بوجوداته و عماله و موظفيه تفعلاً للأمر العسكري رقم ٨٩ سنة ١٩٥٤ الصادر بالإستيلاء المؤقت على المرفق ثم عادت و أسقطت الالتزام عن الملتزم السابق وظلت تدير المرفق حتى وضعت قائمة شروط جديدة لتسييره كان من بينها إلزام الملتزم الجديد بتشغيل عمال الملتزم السابق بحيث تكون له أخيرة في الاستثناء عن يرى الإسطناء عنه من كبار موظفي الملتزم السابق و من بينهم المطعون عليه الأول فلم يشأ الملتزم الجديد إبقاء الأخير وأخطر بذلك جهة الإدارة التي قامت بإنهاء العقد [المحدد المدة] وتحديد مكافاته و كان مؤدى ذلك أن إنهاء العقد قد وقع بناء على عمل إيجابي من جانب الإدارة بعد أن قبلت تفويض المدة من وقت الإستيلاء على المرفق - وبعد إسقاط الالتزام - حتى تاريخ إنائها للعقد ، فحققت بذلك مساءلتها عن هذا الإنهاء وما يوجب عليه من نتائج ، وذلك بصرف النظر عن البحث في آثار إسقاط الالتزام ومدى تفيد جهة الإدارة بآثار العقود و الإنذارات المبرمة بين الملتزم السابق و الغير . و من ثم فالحكم المطعون فيه إذ أسس قضاءه بالتعويض عن فسخ الإدارة عقد المطعون عليه الأول من جانب واحد وقبل إنتهاء مدته ، لا يكون قد مخالف القانون .

الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٣٠ مكتب قني ١٦ صفحة رقم ١١٨ بتاريخ ١٩٦٥/١١/١١

لئن كان أساس التمييز الذي يستحقه المستأجر في حالة تعرض المؤجر له بما يخل بانتفاعه بالعين المؤجرة هو المسؤولية العقدية التي تقضي قواعدها بتعويض الضرر المباشر المتوقع الحصول إلا إنه إذا كان المؤجر قد ارتكب خطأ أو خطأ جسيماً فبعض المستأجر عندئذ عن جميع الأضرار المباشرة ولو كانت غير متوقعة الحصول .

الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١٦٢٩ بتاريخ ١١/٨/١٩٦٦

- علاقة بين الشاحن وهيئة السكك الحديدية علاقة عقدية تحكمها عقد النقل ولاحة نقل البضائع ومقتضاها دفع رسوم الأرضية قبل تسليم الراسل .

- متى كان الشاحن لم يدع أن خطأ مصلحة الجمارك قد ترتب عليه استعانة تنفيذ إلتزاماته المترتبة على عقد النقل بينه وبين هيئة السكك الحديدية فإنه لا يمنع من مسئولية عن تنفيذ العقد قبل الهيئة المذكورة ما تمسك به من دفاع استند فيه إلى المادة ١٦٥ من القانون المدنى تأسيساً على أن الخطأ قد وقع بفعل الغير وهو مصلحة الجمارك .

الطعن رقم ١ : لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١٦٤٩ بتاريخ ١١/١٤/١٩٦٧

عدم إستحقاق السمسار لأجره إذا لم تتم الصفقة على يديه . لا يحول دون حقه فى الرجوع بالتعويض على من وسطه إذا تسبب بخطئه فى عدم إبرام الصفقة .

الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٣٣٩ بتاريخ ٢/١٤/١٩٦٧

متى كان الطاعن قد أعلن المطعون ضده باعتبار العقد مفسوخاً من جهته ، و كان الحكم المطعون فيه قد رتب على هذا الإعلان أن المطعون ضده لم يكن بحاجة إلى إعذار الطاعن قبل المطالبة بالتعويض باعتبار أن الطاعن قد صرح بهذا الإعلان أنه لا يريد القيام بالتزامه ، فإن الحكم يكون قد إلتزم صحيح القانون

الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١٥ بتاريخ ٥/١٦/١٩٦٧

الأصل فى عقد المقاولة أنه عقد لازم وأنه طبقاً لنص لمادة ٦٦٣ من القانون المدنى يجب على رب العمل إذا تحلل من العقد وأوقف التنفيذ قبل إتمامه أن يعرض الماقل ، ولكن يجوز الخروج على هذا الأصل المقرر لمصلحة المتعاقدين باتفاقهما على حق رب العمل فى التحلل من تنفيذ العقد كله أو بعضه دون دفع تعويض للمقاؤل أو لاتفاقهما على تحديد نطاق الإلزام فى جزء من العمل ليخرج الجزء الباقى عن نطاق الإلتزام بالتنفيذ العيى أو بطريق التعويض ، ويصين إعمال هذه القواعد على التماقد الذى يرميه رب العمل مع المهندس المعمارى باعتباره من عقود المقاولة .

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١٤٣ بتاريخ ٦/٢٩/١٩٦٧

الناثب فقهاً وقضاء أن المرسل إليه وإن كان ليس طرفاً فى عقد النقل الذى إنقذ بين المرسل والناقل إلا أنه يكسب حقوقاً ويصحمل بالتزامات من هذا العقد ومن بين تلك الحقوق الرجوع على الناقل بالتعويض فى أحوال الهلاك والتلف والتأخير . والمرسل إليه إذ يرفع على الناقل دعوى المسئولية فى هذه الأحوال إنما يستعمل حقاً مباشراً وقد أقر المشرع له بهذا الحق فى المادة ٩٤ من قانون التجارة ومن ثم فلا جدوى من

البحث عن الأساس القانوني لهذا الحق وهو ما احتم الخلاف بشأنه . وإذا كان رجوع المرسِل إليه على الناقل في حالة هلاك البضاعة أو تلفها أو التأخير في نقلها يكون على أساس إخلال الناقل بالتزاماته الناشئة عن عقد النقل الذي يعتبر المرسِل إليه في مركز الطرف فيه بالنسبة للناقل فإن هذا الرجوع يكون على غير أساس المسؤولية التعاقدية .

الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٦٦٨ بتاريخ ١٤/١١/١٩٣٧

لا يكفي لاستحقاق التعويض الاتفاقي مجرد توافر ركن الخطأ في جانب المدين بالالتزام ، وإنما يشترط توافر ركن الضرر في جانب الدائن فإذا أثبت المدين إنتفاء الضرر سقطت الجزاء المشروط .

الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٩١٦ بتاريخ ٢٨/١٢/١٩٦٧

عدم تنفيذ المدين لالتزامه التعاقدى يعتبر في ذاته خطأ يترتب مسؤوليته التى لا يدرأها عنه إلا إذا أثبت هو قيام السبب الأجنبى الذى تنفي به علاقة السببية فإذا كان بين من العقد أن المظعون ضده تعهد بتنفيذ جميع أعمال البناء المتفق عليها وتسليم المبني معدا للسكنى فى الموعد المتفق عليه ، وكان هذا الالتزام هو التزام بتحقيق غاية فإنه متى أثبت الطاعنة إخلاله بهذا الإلتزام فإنها تكون قد أثبتت الخطأ الذى تتحقق به مسؤوليته ولا يجديها فى نفى هذا الخطأ أن يثبت هو أنه قد بذل ما فى وسعه من جهد لتنفيذ التزامه فلم يستطع مدامت الغاية لم تتحقق ، ومن ثم فإذا استلزم الحكم المظعون فيه لقيام مسؤولية المظاول المظعون ضده ثبوت وقوع خطأ أو إهمال منه فى تأخيره فى تسليم المباني للطاعنة مع أن هذا التأخير هو الخطأ بذاته - فإن الحكم يكون مخالفا للقانون .

الطعن رقم ١٦١ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٧٢٩ بتاريخ ٤/٤/١٩٦٨

المسؤولية العقدية عن تعويض الضرر الذى تسبب عن خطأ المدين متى تحققت لا ترتفع عن هذا المدين بإقرار الغير بتحمل هذه المسؤولية منه ما دام الدائن المضروور لم يقل ذلك ولم يكن طرفا فى الورقة التى أقر فيها الغير بتحمل تلك المسؤولية . ولا يعتبر هذا الإقرار من الغير إتفاقاً على الإعفاء من المسؤولية مما تجيزه المادة ٢١٧ من القانون المدنى لأن الإلتفاق الذى تعنيه هذه المادة هو الإلتفاق الذى يحصل بين الدائن المضروور وبين المدين المسئول بشأن تعديل أحكام المسؤولية الواردة فى القانون إعفاء أو تحقيقاً أو تشديداً أما حيث يتفق المسئول مع الغير لِيَتَحَمَّلَ عنه المسؤولية دون دخل للمضروور فى هذا الإلتفاق فإن هذا يكون إتفاقا على ضمان المسؤولية لا يؤثر على حق المضروور فى الرجوع على المسئول الأصلي ولا يتقص من هذا الحق .

الطعن رقم ٥٦٣ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ١٤٩٠ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٥

عدم تنفيذ المدين لإلتزامه التعاقدى يعتبر فى ذاته خطأ يربط مسئولية .

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٥٣٨ بتاريخ ١٩٧٠/٣/٣١

المدين فى المسئولية العقدية لا يلزم فى غير حائى الفش و الخطأ الجسمى إلا بتعويض الضرر الذى يمكن توقعه عادة وقت التعاقد ، و ذلك حملاً :المادة ٢٢١/١ من القانون المدنى ، و الضرر المتوقع يقاس بمعمار موضوعى لا بمعمار شخصى ، بمعنى أنه هو ذلك الضرر الذى يتوقعه الشخص المعتاد فى مثل الظروف الخارجيه التى وجد فيها المدين ، لا الضرر الذى يتوقعه هذا المدين بالذات .

الطعن رقم ٧١ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٧٦٧ بتاريخ ١٩٧٠/٤/٣٠

إذا كان الثابت من الأوراق أن الطرفين قد إتفقا فى شروط المزايدة على أن لوزارة التموين - الطاعنة أن تصدر التأمين الموقت المدفوع من الملعون عليه الأول إذا لم يكمله عند قبول عطائه أو إعتماد رسو المزااد عليه و إعادة البيع على ذمته حينئذ أو إذا تأخر عن سحب المقادير المبيعة أو بعضها فى الموعد المحدد فضلاً عن إلتزامه بأجره التخزين و المصاريف الإداريه و الفوائد بواقع ٧٪ سنوياً وكان هذا الذى حدداه جزاء لإخلال الملعون عليه بالتزاماته إنما هو شرط جزائى يتضمن تقديراً إتفاقياً للتعويض فمن لم يجوز للقاضى حملاً بالمادة ٢٢٤ من القانون المدنى أن يحفضه إذا أثبت المدين أن التقدير كان مبالغاً فيه إلى درجة كبيرة أو أن الإلتزام الأصلى نفذ فى جزء منه .

الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ١١٤٨ بتاريخ ١٩٧٠/١١/٢٤

يكفى لقيام الخطأ فى المسئولية العقدية ، ثبوت عدم تنفيذ المتعاقد لإلتزاماته المترتبة على العقد ، و لا ترفع عنه المسئولية إلا إذا قام هو بإثبات أن عدم التنفيذ يرجع إلى قوة قاهرة أو بسبب أجنبى أو بخطأ المتعاقد الآخر .

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ١٢٨ بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٨

المدين فى المسئولية العقدية يلزم طبقاً لنص المادة ١/٢٢١ ، ٢ من القانون المدنى بتعويض الضرر الذى يمكن توقعه عادة وقت التعاقد ، و يشمل تعويض الضرر ما لحق الدائن من خسارة و ما فاتته من كسب و الضرر المتوقع إنما يقاس بمعمار موضوعى لا بمعمار شخصى ، بمعنى أنه ذلك الضرر الذى يتوقعه الشخص المعتاد فى مثل الظروف التى يوجد بها المدين لا الضرر الذى يتوقعه هذا المدين بالذات .

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٧٥٦ بتاريخ ١٩٧٠/٤/٣٠

إثبات الحقن الموجب للسئولية العقديفة على أءء العاقدين هو تقدير موضوعى تسقل به محكمة الموضوع فى حدود سلطتها التقديرية ما دام استخلاصها مائفا .

الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٣٦٤ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/١٢

عدم تنفيذ المدين لإلزامه التعااقى يعتبر خطأ فى ذاته يربب مسئوليته التى لا يبرؤها عنه إلا إذا أثبت قيام السبب الأءبى الذى تنفى به علاقة السببية فإذا كان يبين مما أثبتة الحكم المطعون فيه أن المؤجرين قد إلزما برى الأيطان محل النزاع — و هو ما لم يكن محل نعى منهما و كان إلزامهما برى الأيطان المؤجرة منهما إلى المسائر و هو إلزام بتحقيق غاية فإنه متى أثبت المسائر إءلال المؤجرين بهذا الإلزام فإنه يكون قد أثبت الخطأ الذى تحقق به مسئوليتهما و لا يجديهما فى نفى هذا الخطأ أن يبتنا أنهما قد بذلا ما وسعهما من جهد التنفيذ لإلزامهما و لم يستطيعا ما دامت الغاية لم تحقق . لما كان ذلك ، و كان الحكم المطعون فيه قد أثبت إءلال المؤجرين بإلزامهما برى الأرض موضوع النزاع فإنه يكون قد أثبت بذلك الخطأ التعااقى فى جانبهما ، و إذ كان يبين أيضاً من الحكم أنه نفى فى أسباب مسائلة قيام القوة القاهرة التى أءعى المؤجران وجودها فإن النعى على الحكم باءطأ فى القانون والقصور فى السبب يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٩٦٢ بتاريخ ١٩٧٢/٦/٢٣

لا يمتنع على المحكمة المدنية البءث فيما إذا كان الفعل مع تجرده من صفة الجريمة يعتبر إءمالاً جسيماً إذ يجوز أن يكون هناك خطأ مدنى دون أن يوجد خطأ جنائى و إذ كانت حجية الحكم الجنائى السابق فيما قضى به من براءة الطاعن — العامل — مقصورة على أنه لم تثبت إرتكابه للجريمة و لا تنفى عنه الإءمال الجسم الذى نسب إله الحكم المطعون فيه ، و إءباره إءلالاً بالإلزامات الجهورية المئوية على عقد العمل فإنه لا يكون قد عالف القانون .

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٨٩٤ بتاريخ ١٩٧٣/٦/١٢

مسئولية المؤجر قبل المسائر فى صيانة العين المؤجرة و إجراء ما يلزم لحفظها هى و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة مسئولية عقدية يسرى عليها أحكام العقد و ما هو مقرر فى القانون بشأنه .

الطعن رقم ٧٣ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٩٦٢ بتاريخ ١٩٧٤/٦/١

إذ كان المشرع قد أجاز فى المادة ٢/٦٩٤ قانون المدنى و المادة ١٧٢/١ قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لكل من طرفى عقد العمل غير المحدد المدة أن يضع حداً لعلاقته مع المساءلة الأعر بشرط مراعاة مهلة

الإخطار المقررة في القانون ، و كان استعمال حق الفسخ بإرادة المتعاقد المفردة - لا يرتب مسؤولية طالما إستند إلى ما يبرره فإن أعوزه المبرر كان للمتضرر الحق في تعويض تقدره المحكمة تمشياً مع المبدأ العام من أن العقد غير المحدد المدة هو عقد مؤقت بطبيعته و ليس أبدياً فإن تخطئة الحكم المطعون فيه بأنه أقر إنهاء عقد الطاعن في حالة ليست من الحالات الواردة على سبيل الحصر في قانون العمل يكون لا سند له من القانون .

الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٩٨١ بتاريخ ١٩/٤/١٩٧٦

ليس في القانون ما يمنع من أن تتعاقد الدولة أو غيرها من الأشخاص الإدارية العامة مع إحدى شركات القطاع العام طالما أن لكل منهما شخصيتها المعنوية و ذمتها المالية المستقلة التي تؤهلها لكسب الحقوق وتحمل الإلتزامات . و إذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن وزارة السياحة قد تعاقدت مع الشركة المطعون ضدها الأولى و هي إحدى شركات القطاع العام على أن تقوم بواسطة و كالاتها في مدريد بشحن أمتعة و سيارة الطاعن من ميناء برشلونة إلى الموانئ المصرية على أن يكون سداد قيمة نفقات و أجور الشحن في ميناء الإسكندرية بالعملة المصرية ، و كان التكليف الصحيح لهذا التعاقد أنه إشراط لمصلحة الغير يحول الطاعن حقاً مباشراً قبل الشركة المطعون ضدها الأولى فإن دعواه قبلها بتعويض الضرر الناجم عن التأخير في تنفيذ إلتزامها بالشحن تكون أساسها المسؤولية العقدية . و إذ إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر و قضى في الدعوى على أساس إنفاء الخطأ العقدي فإنه لا يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٦٠ بتاريخ ٢٧/٤/١٩٧٧

إذ كان الحكم المطعون فيه قد إعتد بقرار وزير العدل بإلغاء الجزاء الموقع - على كاتب الجلسة و أسيع الحجة عليه مع أنه لا يبدو أن يكون سحياً لقرار إدارى لا يحول بين الضرور و بين إقامة الدعوى المدنية بالتعويض يدلل فيها على وقوع الخطأ و نسبته إلى المدعى عليه فيها و حصول الضرر و علاقة السببية بينهما و لو على خلاف مدلول القرار الصادر من السلطة الإدارية .

الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٧٩٠ بتاريخ ١٨/٣/١٩٧٨

إذ كانت الفقرة الثانية من المادة ١٢٨ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تجعل صاحب العمل الجديد مسئولاً بالتضامن مع أصحاب العمل السابقين عن تنفيذ جميع الإلتزامات المستحقة عليهم هيئة التأمينات الإجتماعية ، فإن دفاع الطاعنة بأنه لا تجوز مساءلتها عن مكافأة نهاية الخدمة إلا إعتباراً من بموجب العمل عقد البيع الصادر إليها من صاحب العمل السابق يضحى غير منتج في الدعوى .

الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٤٩٧ بتاريخ ١٦/٢/١٩٧٨

إذ كان المدين مستولاً عن خطأ الأشخاص الذين يستخدمهم فى تنفيذ إلتزامه المقدى ، و كان الحكم المطعون فيه قد قرر أن المقاتل الذى عهد إليه الطاعن - المالك - بتنفيذ عملية الزمزم قد أخطأ فى عمله خطأ ترتب عليه هدم المبنى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر الطاعن مستولاً أمام المطعون عليه المستأجر عن الخطأ الذى إرتكبه المقاتل دون تعليق دعوى المطعون عليه على الفصل فى الدعوى التى رفعها الطاعن ضد المقاتل . لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

الطعن رقم ٧٨٤ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٧٤٢ بتاريخ ٣/٧/١٩٧٩

يشترط فى خطأ الغير الذى يعفى الناقل من المسؤولية إعفاء كاملاً ، ألا يكون فى مقدور الناقل توقعه أو تفاديه وأن يكون هذا الخطأ وحده هو الذى سبب الضرر للراكب . لما كان ذلك ، و كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن الضرر قد نشأ عن قوة قاهرة أو عن خطأ الغير ، حالة أنه يشترط لإعتبار الحادث قوة قاهرة عدم إمكان توقعه وإستحالة دفعه أو التحرز منه ، و لما كان سقوط الأمطار وأثرها على الطريق الراى - فى الظروف والملايسات التى أدت إلى وقوع الحادث فى الدعوى الماثلة من الأمور المألوفة التى يمكن توقعها ولا يستحيل على قائد السيارة المتبصر التحرز منها وكان الخطأ المنسوب لقائد السيارة النقل قد إنطى بحكم جنائى قضى ببراءته وإلترم الحكم المطعون فيه بمحجته فى هذا الخصوص فإنه إذ قضى برفض دعوى الطاعنين بمقولة أن الحادث وقع بسبب أجنبى لا يد لقائد الأتوبيس فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ٢ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٨٥٩ بتاريخ ١٩/٣/١٩٧٩

مسئولية أمين النقل هى مسئولية تعاقدية ناتجة عن إخلاله بإلتزامه الناشء من عقد النقل - و هو الإلتزام بتحقيق غاية - و يكفى لإثبات إخلاله تمهده بثبوت عدم تسليم البضاعة إلى المرسل إليه دون حاجة إلى إثبات وقوع خطأ أو إهمال من جانب أمين النقل وإثما يكون على الناقل إذ أراد دفع المسؤولية عن نفسه أن يثبت أن عدم تسليم البضاعة أو تلفها يرجع إلى سبب أجنبى لا يد له فيه لقوة قاهرة أو عيب فى البضاعة أو خطأ من المرسل .

الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣٨٥ بتاريخ ١/٢/١٩٧٩

يشترط لإستحقاق التعويض من عدم تنفيذ الإلتزام أو التأخير فى تنفيذه وجود خطأ من المدين ولا يعنى من توافر هذا الشرط أن يكون التعويض مقدراً فى المقد لأن هذا التقدير ليس هو السبب فى إستحقاق التعويض وإثما ينشأ الحق فى التعويض من عدم تنفيذ الإلتزام أو التأخير فى تنفيذه وإذ يبين من الحكم

المطعون فيه أنه قضى برفض دعوى فسخ عقد البيع المرفوعة من الطاعنة على المطعون ضدهما إستناداً إلى أنهما قاما بدفع باقى الثمن فى الوقت المناسب مما مؤداه إنتفاء الخطأ فى حقهما وهو ما يكفى لحمل الحكم برفض طلب التعويض و لو كان مقدراً فى العقد فإن النعى على الحكم يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٥٨٧ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٩

المدين فى المسؤولية العقدية - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يلزم طبقاً لنص المادة ١/٢٢١، ٢ من القانون المدنى بتعويض الضرر الذى يمكن تولفه عادة وقت التعاقد و هو يقاس بمقياس موضوعى لا بمقياس شخصى أى بالضرر الذى يوقعه الشخص المعتاد فى مثل الظروف التى يوجد بها المدين لا الضرر الذى يوقعه هذا المدين بالذات ، و هذا الضرر الواجب للتعويض هو ما كان محققاً بأن يكون قد وقع بالفعل أو أن يكون وقوعه فى المستقبل حتمياً .

الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٣٥٥ بتاريخ ١٩٨١/١/٢٧

إذ خص المشرع المسؤولية العقدية و المسؤولية التقصيرية كلا منهما بأحكام تسقط بها عن الأخرى وجعل لكل من المسؤولين فى تقديره موضوعاً منفصلاً عن المسؤولية الأخرى فقد أصبح بذلك عن رغبته فى إقامة نطاق محدد لأحكام كل من المسئولتين ، فإذا قامت علاقة تعاقدية محددة بأطرافها و نطاقها وكان الضرر الذى أصاب أحد المتعاقدين قد وقع بسبب إخلال الطرف الآخر بتنفيذ العقد ، فإنه يتعين الأخذ بأحكام العقد و بما هو مقرر فى القانون بشأنه ، باعتبار أن هذه الأحكام وحدها هى التى تضبط كل علاقة بين الطرفين بسبب العقد ، سواء عند تنفيذه صحيحاً أو عند الإخلال بتنفيذه ، و لا يجوز الأخذ بأحكام المسؤولية التقصيرية التى لا يرتبط الضرر فيها بعلاقة عقدية سابقة ، لما يترتب على الأخذ بأحكام المسؤولية التقصيرية فى مقام العلاقة العقدية من إهدار لنصوص العقد المتعلقة بالمسؤولية عند عدم تنفيذه بما يخل بالقوة الملزمة له ، و ذلك ما لم يثبت ضد أحد الطرفين المتعاقدين أن الفعل الذى إرتكبه و أدى إلى الإضرار بالطرف الآخر يكون جريمة أو يعد غشاً أو خطأ جسيماً مما تتحقق معه المسؤولية التقصيرية تأسيساً على أنه أخل بالتزام قانونى ، إذ يمنع عليه أن يرتكب مثل هذا الفعل فى جميع الحالات سواء كان متعاقداً أو غير متعاقد .

الطعن رقم ٧٤٣ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٦٦ بتاريخ ١٩٨٣/١/١١

- من المقرر - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه متى وجد شرط جزائى فى العقد فإن تحقق مثل هذا الشرط يجعل الضرر واقعاً فى تقدير المتعاقدين فلا يكلف الدائن إثباته لأن وجوده يقوم قرينة قانونية

غير قاطعة على وقوع الضرر ويكون على المدين في هذه الحالة إثبات عدم تحقق الشرط أو إثبات عدم وقوع الضرر .

– من المقرر أن عدم تنفيذ المدين لإلتزامه التعاقدى يعتبر بذاته خطأ يوجب مسئولية و أن النص فى العقد على الشرط الجزائى يجعل الضرر والعلم فى تقدير المتعاقدين فلا يكلف الدائن إثباته ، بل يقع على المدين إثبات عدم تحققه ، كما يفرض فيه أن تقدير التعويض المتفق عليه متناسب مع الضرر الذى لحق الدائن وعلى القاضى أن يعمل هذا الشرط ما لم يثبت المدين خلاف ذلك .

الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٥٥٤ بتاريخ ١٩٨٤/٦/٦

تقدير التعويض – و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة – على أساس المسئولية العقدية أخف منه على أساس المسئولية التقصيرية ، إذ أنه طبقاً لنص المادة ٢٢١ من القانون المدنى يقتصر التعويض فى المسئولية العقدية – فى غير حالات الغش والخطأ الجسيم – على الضرر المباشر الذى يمكن توقعه عادة وقت التعاقد أما فى المسئولية التقصيرية لىكون التعويض عن أى ضرر مباشر سواء كان متوقعاً أو غير متوقع و الضرر المباشر هو ما يكون نتيجة طبيعية خطأ المسئول إذا لم يكن من الإستطاعة توقعه ببذل جهد معقول ، و قياس الضرر المتوقع بمعمار موضوعى لا بمعمار شخصى ، بمعنى أنه ذلك الضرر الذى يتوقعه الشخص العادى فى مثل الظروف الحارضية التى وجد فيها المدين وقت التعاقد ، و لا يكون توقع سبب الضرر لحسب بل يجب توقع مقدار و مده .

الطعن رقم ٧٦٠ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٧٦٨ بتاريخ ١٩٨٥/٥/١٣

من المقرر أنه إذا هلكت العين المؤجرة – بعد الإيجار – بغير خطأ المستأجر فإنها تهلك على المؤجر سواء حدث الهلاك قبل التسليم أو بعده ، و لا يكون المؤجر مسئولاً عما يحدث هذا الهلاك من ضرر بالمستأجر إلا إذا ثبت وقوع خطأ منه لأن مسئولية المؤجر فى هذه الحالة مسئولية عقدية مضمرها عقد الإيجار ، و لا محل لتطبيق مسئولية المستأجر المفروضة عن حريق العين المؤجرة النصوص عليها فى المادة ٥٨٤ من القانون المدنى فى حق المؤجر إذا حدث الحريق أثناء وجود العين المؤجرة فى حيازته قبل تسليمها للمستأجر فعلياً ذلك أن هذا النص إنما يورد حكماً خاصاً بمسئولية المستأجر عن حريق العين المؤجرة لا يجوز القياس عليه .

الطعن رقم ١٢٩٣ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٣٣٣ بتاريخ ١٩٨٦/٣/١٦

تمس الفقرة الأولى فى المادة ٢٢٤ من القانون المدنى على أن " لا يكون التعويض الإضافى مستحقاً إذا أثبت المدين أن الدائن لم يلحقه أى ضرر " و وجود الشرط الجزائى فى العقد يفرض معه وقوع الضرر إلا إذا أثبت المدين عدم وقوعه لأن هذا الشرط ينقل عبء الإثبات من عاتق الدائن إلى عاتق المدين .

الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٨ بتاريخ ١٢/٢٢/١٩٨٦

لما كان العقد قانون التعاقدين لا يسوغ لأحدهما نقضه أو الإنفراد بتعديل شروطه فإن قيام الشركة المطعون ضدها بتضمين أمر التوريد شروطاً مغايرة لما تلائمت عليه إرادة المتعاقدين من حيث طريقة أخذ العينة وكيفية السداد - يعد تعديلاً للعقد بإرادتها المنفردة ، وهو أمر لا تملكه ولا يحق لها أجبار الطاعن على قبوله و بالتالى فإن إمتناعه عن تنفيذه لا يشكل خطأ يستوجب مسئوليته .

الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١١٢٩ بتاريخ ١٢/٢٠/١٩٨٧

- المقصود بالإعذار هو وضع المدين فى مركز الطرف المتأخر عن تنفيذ إلتزامه ولا موجب للإعذار متى أصبح التنفيذ غير ممكن بفعله .

- إستخلاص الخطأ الموجب للمسئولية مما يدخل فى السلطة التقديرية بحكمة الموضوع .

الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٩٥ بتاريخ ١/٢٦/١٩٨٩

- المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن عدم تنفيذ المدين لإلتزامه التعاقدى أو التأخير فى تنفيذه يعتبر فى ذاته خطأ يربط مسئوليته .

- إستخلاص ثبوت الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما هو من مسائل الواقع التى يقدرها قاضى الموضوع ولا رقابة عليه فى ذلك بحكمة النقص إلا بالقدر الذى يكون فيه إستخلاصه غير مبالغ .

الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤١٦ بتاريخ ٢/٨/١٩٨٩

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الإعذار غير لازم فى حالة المسئولية التقديرية عند الإخلال بالإلتزام سلبى ذلك أن ارتكاب العمل الممنوع لا يتصور فروؤه ولا تجنب نتائجه بالإعذار .

الطعن رقم ١٥٥٦ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٨٤٠ بتاريخ ٣/٢٦/١٩٨٩

- المدين فى المسئولية التقديرية يلزم طبقاً لنص المادة ١/٢٢١ ، ٢ من القانون بتعويض الضرر المباشر الذى يمكن توقعه عادة وقت التعاقد ويشمل تعويض الضرر لما لحق الدائن من خسارة وما فاتته من كسب وهذا الضرر الموجب للتعويض هو ما كان محققاً بأن يكون قد وقع بالفعل أو أن يكون وقوعه فى المستقبل حتمياً وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه وهو بسبيل تقدير ما يستحقه المطعون عليه من تعويض إتسع المعايير المترتبة على إخلال المدين بإلتزاماته التعاقدية ففضى للمطعون عليه بالتعويض عن الأضرار المادية والمنعوبة المباشرة التى لحقت به و التى كانت متوقعة وقت تعاقدها معه وإستبعد التعويض عن الأضرار غير المباشرة و التى لا محل لمساءلة الطاعة عنها بعد أن إستبعد الحكم وقوع غش أو خطأ جسيم منها فى تنفيذ العقد المبرم بينهما و من ثم يكون الحكم المطعون فيه قد إلتزم صحيح القانون فى إستخلاص الضرر .

- ما كان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد إستخلص من العقد المبرم بين الطرفين أن العقد تم بطريق الإذعان و أن الشرط الذي تضمن البند الثاني منه بإعفاء الطاعة من المسؤولية عن تعطيل التليفون هر من قبيل الشروط التصفية و إنتهى إلى إعفاء المطعون عليه بإعتباره الطرف المدعى - منه إعمالاً للمادة ١٤٩ من القانون المدني ، و إذ كان هذا الإستخلاص من ما يدخل في السلطة التقديرية حكمة الموضوع و قد أقيم على أسباب سائفة و لم يكون محل نعي من الطاعة فإن ما تثيره حول التمسك بهذا الشرط يكن في غير محله .

الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٢٨٨ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٨٩

- إستخلاص الخطأ الموجب للمسئولة و علاقة السببية بينه و بين الضرر هو ما يدخل في حدود السلطة التقديرية حكمة الموضوع ما دام هذا الإستخلاص سائفاً و مستعمداً من عناصر تؤدي إليه من وقائع الدعوى و لما كان عدم تنفيذ المدين لإلتزامه التعاقدى يحتر خطاً في حد ذاته يوجب المسؤولية و كان البين من الحكم المطعون فيه أنه إستند في إثبات خطأ الطاعة إلى قوله أن " الثابت بتقرير الخبر المقدم تعطل التليفون العديد من المرات مدداً طويلة و أن هذه الأعطال كانت بسبب عطل الكابل أو إنقطاع الكابل و إنقطاع الهوائى و هى أعطال كان فى مكتبة الهيئة إصلاحها فى الوقت المناسب دون تراخ أو إهمال لمدة طويلة بغير مرور و الهيئة لديها من الأجهزة المخصصة لمعرفة و تحديد كل عطل بحيث يمكن إصلاحه من الخارج الأمر الذى يؤكد أن الهيئة قد أخلت إخلالاً واضحاً بإلتزاماتها العقدية فإن الحكم يكون قد إستخلص من تعطل التليفون عدة مرات و لمدة طويلة دون إصلاحه فى الوقت المناسب أنه - فى ذاته - الخطأ الموجب لمسئولية الهيئة الطاعة و إذ كان هذا الإستخلاص سائفاً وله أصل ثابت فى الأوراق و كالمأخوذ من قضاائه فإن النعي على الحكم بهذه الأسباب يكون على غير أساس

- طبقاً لنص المادة ٢٢١ من القانون المدنى يقتصر التعويض فى المسؤولية العقدية على الضرر المباشر متوقع الحصول ، و يشمل التعويض ما لحق الدائن من خسارة و ما فاتته من كسب ، و لا يمنع القانون أن يحسب فى الكسب الفاتت ما كان المضرور يأمل الحصول عليه من كسب ما دام لهذا الأمل أسباب مقبولة ، ذلك أنه إذا كانت القرصة أمر محتملاً فإن نفيها أمر محقق يجب التعويض عنه .

الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٦٥ بتاريخ ٥/٧/١٩٩٠

المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - إنه إذا كانت العلاقة التى تربط طرفى النزاع علاقة تعاقدية ، و كان الضرر الذى لحق بأحد المتعاقدين نتيجة إخلال الطرف الآخر بإلتزامه التعاقدى ، فإن أحكام العقد

والمسئولية العقدية تكون هي الواجبة التطبيق ما لم يرجع المضرور الضرر إلى استعمال الآخر للطرق الإحتيالية أو إقراره فعلاً يبرمه القانون أو إرتكابه خطأ جسيماً معادلاً للفسح ، فإنه يعين إعمال أحكام المسئولية التصورية .

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٩ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٧٥ بتاريخ ١٩٤٠/٢/٢٩
المسئولية عن القبض تختلف عن المسئولية عن الإدارة و لو أن عملية القبض تدخل في الإدارة . و ذلك لأن مبنى المسئولية الأولى هو الغصب و مبنى الثانية العلاقة التعاقدية .

الطعن رقم ١١٩ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٢٥ صفحة رقم ٥١٣ بتاريخ ١٩٤٨/١/١
ما دام الحكم قد أقام مسئولية المحكوم عليه بالتعريض على كلا الأساسين : العقد و الفعل الضار فإنه لا تكون به حاجة إلى تطبيق المادة ١٢٠ من القانون المدني التي تنص على أن الضمينات لا تستحق إلا بعد تكليف المصهد بالوفاء تكليفاً رسمياً ، إذ هذه المادة لا تنطبق على المسئولية عن الأفعال الضارة و إذ أن الإضرار الذي تنص عليه غير لازم في حالة المسئولية العقدية عند الإخلال بالتزام سلبى .

• الموضوع الفرعى : المسئولية عن النشر :

الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٢٥٧ بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٧
- ذل الشارع بما نص عليه في المادتين ١٨٩ و ١٩٠ من قانون العقوبات على أن حصانة النشر مقصورة على الإجراءات القضائية العلنية و الأحكام التى تصدر علناً و لا تمتد إلى التحقيق الابتدائى و لا إلى التحقيقات الأولية أو الإدارية لأن هذه كلها ليست علنية إذ لا يشهد بها غير الخصوم و وكلاهم فمن ينشر و فأنع هذه التحقيقات أو ما يقال فيها أو ما يتخذ فى شأنها من ضبط و حبس و تفتيش و اتهام وإحالة إلى المحاكمة فإنما ينشر ذلك على مسئوليته .

- حرية الصحفى لا تعدو حرية الفرد العادى و لا يمكن أن يتجاوزها إلا بتشريع خاص إذ يدل نص المادة الخامسة من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة - رغم عدم إنتطافه على واقعة الدعوى - على أنه و لمن كان للصحفى الحق فى نشر ما يحصل عليه من أنباء أو معلومات أو إحصائيات من مصادرها إلا أن ذلك مشروط بأن يكون النشر فى حدود القانون .

- يدل نص المادة الثامنة من القانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة على أن الشارع و أن أجاز للصحف تدخل القضايا فى مرحلة التحقيق الإبتدائى أو الأولى بالنشر والتزامها فى هذه الحالة بنشر بيانات - مائة منها و . بطرق القرارات التى تصدر فيها كاف للأسباب التى تقام عليها إذا ما صدر القرار بإلحظ - إلا أن مراد الشارع ' تنجته إلى تقرير هذا الحق على إطلاقة بل حظر على الصحيفة نشر ما تتولاها

سلطات التحقيق بما يؤثر على صالح التحقيق أو على مراكز من يتألفهم التحقيق ، و من البديهي سرعان هذا الحظر إذا تضمن النشر انتهاك محارم القانون ، يؤكد ذلك ما نصت عليه المادة الأولى من القانون المشار إليه من أن " الصحافة سلطة شعبية مستقلة تمارس رسالتها بحرية في خدمة المجتمع . . و ذلك في إطار المقومات الأساسية للمجتمع و الحفاظ على الحريات و الحقوق و الواجبات العامة وإحرام حرية الحياة الخاصة للمواطنين " . ما نصت عليه المادة السادسة من أن " يلتزم الصحفي فيما ينشره بالمقومات الأساسية المنصوص عليها في الدستور " .

الطعن رقم ١٨٤٤ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ٣١٠ بتاريخ ١٧/٦/١٩٩٠

دل الشارع بما نص عليه في المادتين ١٨٩ ، ١٩٠ من قانون العقوبات على أن حصانة النشر مقصورة على الإجراءات القضائية العلنية و الأحكام التي تصدر علناً و لا تمتد إلى التحقيق الابتدائي و لا إلى التحقيقات الأولية أو الإدارية لأن هذه كلها ليست علنية إذ لا يشهد بها غير الخصوم و وكلائهم ، فمن ينشر وقائع هذه التحقيقات أو ما يقال فيها أو ما يتخذ في شأنها من ضبط و حبس و تفتيش و إتهام و إحالة إلى المحاكمة فإنما ينشر ذلك على مستواه إذ أن حرية الصحفي لا تعدو حرية الفرد العادي ولا يمكن أن تتجاوزها إلا بتشريع خاص و من ثم فإنه يلتزم فيما ينشره بالمقومات الأساسية المنصوص عليها في الدستور ، و أنه و لكن جاز للصحف - و هي تمارس رسالتها بحرية في خدمة المجتمع تناول القضايا بالنشر في مرحلة التحقيق الابتدائي أو الأولى باعتبارها من الأحداث العامة التي تهتم الرأي العام إلا أن ذلك ليس بالفعل المباح على إطلاقه و إنما هو محدود بالصوابط المنظمة له و منها أن يكون النشر في إطار المقومات الأساسية للمجتمع و الحفاظ على الحريات و الحقوق و الواجبات العامة وإحرام حرية الحياة الخاصة للمواطنين و عدم الاعتداء على شرفهم و سمعتهم و إتهامهم أو انتهاك محارم القانون و لما كان الواقع الثابت في الدعوى أن الصحيفة التي يمثلها المظنون عليه نشرت ما تناوله التحقيق الابتدائي - في مرحلة من مراحله - عن توجيه الإتهام إلى الطاعين معرفين بإسميهما والإفراج عنهما بضمان مالى و ذلك قبل أن يتحدد موقفهما بصفة نهائية من هذه التحقيقات الجنائية و دون تريث إلى حين التصرف النهائي فيها و أن الطاعين استندا في دعواهما على أن نشر هذا الخبر على هذه الصورة وبهذا التسرع تضمن مساساً بسمعتهم ، و كان لا مراء في أن المساس بالشرف والسمعة على هذا النحو - متى ثبت عناصره - هو ضرب من ضروب الخطأ الموجب للمسئولية لا يشترط فيه أن يكون المعتدى سى النية بل يكفي أن يكون متسرعاً إذ في التسرع إغتراف عن السلوك المألوف للشخص المعتاد وهو ما يتوالت به هذا الخطأ هذا إلى أن سوء النية ليس شرطاً في المسئولية التصيرية كما هو شرط في المسئولية الجنائية ، فإن الحكم

المطعون فيه إذ لم يلزم هذا النظر و أقام قضاءه برفض الدعوى على ما ذهب إليه من أن سرية التحقيق الابتدائي و حظر إفشائه تقتصر على القائمين عليه و المتصلين به بسبب وظيفتهم أو مهنتهم - و لا تستطيل إلى الصحف طالما لم يثبت صدور قرار من جهة مختصة بخظر النشر وأن الصحيفة التي يخطئها المطعون عليه إستمعلت حقها المباح في نشر الأخبار مستهدفة خدمة المصلحة العامة دون سوء نية أو قصد مؤثم ، و بالتالي فلا خطأ يمكن نسبته إليها و لا مسئولية عليها ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، و قد حجه هذا الخطأ عن تناول موضوع الدعوى تناولاً صحيحاً و إستظهار قيام التسرع و عدم التريث في نشر الخبر المصلي بإتهام الطاعنين معرفين بإسميتهما و أثر ذلك على قيام ركن الخطأ المستوجب للحكم بالصبر أو إنقائه و هو - ما يبيحه و يوجب نقضه .

*** الموضوع الفرعي : تعويض عن إتلاف مزروعات :**

الطعن رقم ٧٩ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٩٥ بتاريخ ١٩٤٩/١/٦
مضى كان المستفاد من الحكم أن المسأجر أسس طلب التعويض على أن السجل أتلّف زراعته ، و كانت المادة ٣٩٣ من القانون المدني لا تفرق بين ما يكون من الحوادث الجبرية متوقفاً وقت التعاقد و بين غيره فإن هذا الحكم لا يكون قد أخطأ في رفضه طلب التعويض إعتباراً بأن السجل هو من الحوادث الجبرية التي لا يجوز بسببها الرجوع على المؤجر عملاً بعقد الإيجار الذي ينص على أن المؤجر غير ملزم بصبر أو عمار يقع من عوارض ظاهرة أو صادرة عن قوة جبرية ينتج عنها عدم إنتفاع المسأجر بكل الأظيان أو بعضها .

*** الموضوع الفرعي : تقادم دعوى التعويض :**

الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٥٢٠ بتاريخ ١٩٦٣/٤/١١
مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية المخالفة للقانون لا تنسب إلى العمل غير المشروع و إنما تنسب إلى المصدر الخامس من مصادر الإنزام وهو القانون باعتبار هذه القرارات تصرفات قانونية و ليست أعمالاً مادية ، و من ثم فإن مساءلة الإدارة عنها عن طريق التعويض لا تسقط إلا بالتقادم العادى .

الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٧١٩ بتاريخ ١٩٦٨/٤/٢
إن المادة ١٧٢ من القانون المدني إذ تجرى عبارة الفقرة الأولى منها بأنه ,, تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بإنتضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه الضرر بمحذوث الضرر وبشخص المسئول عنه . و تسقط هذه الدعوى في كل حال بإنتضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع ,, فإن المراد بالعلم لبدء سريان التقادم الثلاثي المستحدث بهذا النص هو العلم

الحقيقي الذي يحيط بوقوع الضرر و بشخص المسئول عنه بإعتبار أن إنقضاء ثلاث سنوات من يوم هذا العلم ينطوى على تنازل المضرور عن حق التعويض الذي فرضه القانون على الملتزم دون إرادته مما يستتبع سقوط دعوى التعويض بمعنى مدة التقادم ، و لا وجه لإفراض هذا التنازل من جانب المضرور و ترتيب حكم السقوط في حالة العلم الظني الذي لا يحيط بوقوع الضرر أو بشخص المسئول عنه - و إستظهار الحقيقة في العلم هو من قبيل فهم الواقع في الدعوى .

الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٢٣٣ بتاريخ ١٩٧٥/١/٢٣

متى كان متبنياً قانوناً على الطاعنين رفع دعواهما - يطلب التعويض عن إتلاف السيارة بطريق الخطأ أمام المحاكم الجنائية ، و كان إذا رفعها أمام المحاكم المدنية أثناء السير في الدعوى الجنائية المرفوعة عن جريمة القتل الناشئة عن ذات الخطأ - كان رفعها في هذا الوقت عقيماً ، إذا لا يمكن الحكم فيها إلا بعد أن يفصل نهائياً في تلك الدعوى الجنائية ، فإن رفع الدعوى الجنائية يكون في هذه الحالة مانعاً قانونياً يتصلر معه على الدائن المضرور المطالبة ببقه ، لما ترتب عليه المادة ٣٨٢ من القانون المدني ولف سريان التقادم ما دام المانع قائماً ، و بالتالى يقف سريان التقادم بالنسبة لدعوى التعويض الحالية طوال المدة التى تدوم فيها المحاكمة الجنائية .

الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٢٤٧ بتاريخ ١٩٧٦/٦/١

- تجرى عبارة الفقرة الأولى من المادة ١٧٢ من القانون المدني بأنه " تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بإنقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبشخص المسئول عنه و تسقط هذه الدعوى في كل حال بإنقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع " و المراد بالعلم لبده سريان التقادم الثلاثي المستحدث بهذا النص - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو العلم الحقيقي الذي يحيط بوقوع الضرر و بشخص المسئول عنه بإعتبار أن إنقضاء ثلاث سنوات من يوم هذا العلم ينطوى على تنازل المضرور عن حق التعويض الذى فرضه القانون على الملتزم دون إرادته مما يستتبع سقوط دعوى التعويض بمعنى مدة التقادم .

- لأن كان إستخلاص علم المضرور بحدوث الضرر و بالشخص المسئول عنه هو من المسائل المتعلقة بالواقع و التى يستقل بها قاضى الموضوع إلا أن حكمة النقض أن تبسط رقابته متى كانت الأسباب التى بنى عليها الحكم إستخلاصه ليس من شأنها أن تؤدى عقلاً إلى النتيجة التى إنتهى إليها .

- إذ كان الثابت أن قرار لجنة الإصلاح الزراعى بطرد المطمون عليه من الأحيان التى يستأجرها من الطاعنين الأربعة الأول و بتجنيد الطاعة الأخيرة في نصف المساحة التى يستأجرها منها قد نفذ في

١٩٥٦/١/١٩ يستلام الطاعنين أحياناً مفرزة زرعها المطعون عليه بأشجار اللوز فتقدم بالشكوى إلى الشرطة ، ثم أقام عدة دعاوى لتمكينه من إعادة وضع يده على الأطنان التي استلمها الطاعنون و إنتهى الأمر إلى إقامة الدعوى الحالية للمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي أحصاها في الصحيفة و خلقت به نتيجة هذا التفيذ و كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع بسقوط هذه الدعوى بالتقادم الثلاثي إستناداً إلى أن علم المطعون عليه بالضرر و محدثه لم يتحقق إلا في ١٩٦٢/١/٢٩ تاريخ صدور الحكم في الإستئناف الذي قضى نهائياً بإعادة وضع يده على الأطنان التي إستلمها الطاعنون رغم إنشاء التزام الخصى بين الأمرين ، إذ أن قيام النزاع على صحة تنفيذ قرار لجنة الإصلاح الزراعي في الدعاوى التي رفعها المطعون عليه بإعادة وضع يده على هذه الأطنان لا تعتبر مانعاً من سريان التقادم بالنسبة للتعويض الذي يرجع به المطعون عليه على الطاعنين عن هذا التفيذ لأن النزاع المذكور لم يكن ليحول دون المطالبة بالتعويض ، فضلاً عن أن دين التعويض يستحق من الوقت الذي يتحقق فيه الضرر بتنفيذ قرار اللجنة لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالفساد في الإستدلال .

الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ١٧٤١ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/١٤

إن منازعة الطعون عليهما - أمام محكمة الموضوع - حول مسئوليتهما عن توقيع البروتستات ، لا يعتبر مانعاً من سريان التقادم بالنسبة للتعويض الذي يرجع به الطاعن عليهما عن توقيع هذه البروتستات لأن النزاع المذكور لم يكن ليحول دون مطالبتهما بالتعويض سواء في تلك الدعوى أو بدعوى أخرى مستقلة قبل إقضاء مدة التقادم ذلك أن دين التعويض يستحق من الوقت الذي تحقق فيه الضرر للطاعن بتوقيع البروتستات .

الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ١٨١٥ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/١٥

منى كانت دعوى التعويض ناشئة عن جناية أحداث فإن سريان التقادم الثلاثي المسقط لحق المطعون ضده بصفته في الرجوع على المستول عن الفعل الضار لا يبدأ إلا من تاريخ صدور الحكم النهائي في الجناية المذكورة بإدانة الجاني ، و إذا كان الحكم الصادر فيها بتاريخ ١٩٦٨/١٠/٢٠ بتسليم المتهم الصغير ابن الطاعن - لولى أمره و أن كان لا يقبل الطعن فيه بالإستئناف من المتهم كمنص المادة ٣٥٤ من قانون الإجراءات المنطبقة على واقعة الدعوى - قبل إلغائها بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث فإنه لا يكون إلا بقوات المواعيد المقررة للطعن فيه من النيابة العامة أو باستفاد طرق الطعن وإذا كانت النيابة العامة لا تطعن على الحكم المذكور بالإستئناف فإنه يكون نهائياً بقوات مدة الثلاثين يوماً المقررة للطعن فيه بالإستئناف من النائب العام كمنص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية أى من

١٩٦٨/١١/١٩ و هو التاريخ الذي يبدأ من اليوم التالي له سريان تقادم دعوى التعويض المدنية بمثلها الأصلية - ثلاث سنوات - ، و لما كان الثابت بالأوراق أن الدعوى أقيمت في ١٩٧١/١١/٩ فإنها تكون قد رفعت قبل مضي الثلاث سنوات المقررة قانوناً لسقوطها ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاب في قضائه برفض الدفع بسقوطها بالتقادم ، و لا يغير من الأمر شيئاً خطؤه تاريخ الحكم الصادر في إسئناف التهم مبدأ لسريان التقادم طالما أن ذلك لم يؤثر في النتيجة التي انتهى إليها .

الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٣٠ مكتب فني، ٢٩ صفحة رقم ١٨٣٢ بتاريخ ١٩٧٨/١١/٣٠
إذ كان الحكم للطاعنين بقرض واحد تعويضاً مؤقتاً في الإدعاء المدني بالتبع للدعوى الجنائية ليست له قوة الإلزام إلا في حدود الجزء من التعويض الذي قضى به مؤقتاً ، فإن أثره في تغيير مدة التقادم المسقط لدين التعويض عن العمل غير المشروع و هي ثلاث سنوات كصص المادة ١٧٢ من القانون المدني إنما يكون قاصراً على ما ألزم به من هذا الدين أى بالنسبة للقرض المقضي به تعويضاً مؤقتاً و لا يصدها إلى دعوى تكملة التعويض التي يرفعها المضرور أمام المحكمة المدنية و التي يبدأ تقادمها من جديد من يوم صدور الحكم النهائي في دعوى المسؤولية بذات المدة المقررة في تلك المادة لتقادم الإلتزام الأصلي و هي ثلاث سنوات ، لا يغير من ذلك أن يكون الحق في التعويض قد تقرر الحكم النهائي في دعوى المسؤولية لأن مجرد صدور حكم بقرض الحق في دين التعويض و إلزام المدعي عليه بأداء قرض واحد منه مؤقتاً لا يفي المضرور - و على ما سلف - وصولاً إلى حقه بطريق التفيد الجبري من الحصول على حكم جديد بإلزام المدعي عليه بأداء ما قد يكون مستحقاً له من تعويض تكميلي ، و إذ كان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر و قضى بسقوط الحق في طلب تكملة التعويض بالتقادم الثلاثي ، فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٨٤٦ لسنة ٤٥ مكتب فني، ٢٩ صفحة رقم ١٤١ بتاريخ ١٩٧٨/٦/٥
مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ١٧٢ من التقنين المدني أن التقادم الثلاثي المشار إليه و الذي تسقط به دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع لا يبدأ في السريان إلا من تاريخ العلم الحقيقي الذي يمحيط به المضرور بوقوع الضرر و بشخص المسئول عنه بإعتبار أن انقضاء ثلاث سنوات من يوم ثبوت هذا العلم ينطوي على تنازل المضرور عن حق التعويض الذي فرضه القانون على المسئول مما يستتبع سقوط دعوى التعويض بمضي مدة التقادم ، و لا وجه لإفراض هذا التنازل من جانب المضرور و ترتب حكم السقوط في حالة العلم الظني و الذي لا يمحيط بوقوع الضرر أو بشخص المسئول عنه ، لما كان ذلك و كان الحكم المطعون فيه قد أجرى سريان مدة التقادم الثلاثي المشار إليه في حق الطاعنين من ١٩٧٨/١٢/٢٥ تاريخ

التصديق على الحكم الصادر بإدانة تابع المظنون ضده في اللجنة العسكرية رقم و كان يستخلص علم الضرر بحدوث الضرر و بشخص المسئول عنه و أن إعتبر من المسائل المتعلقة بالواقع التي يستل بها قاضي الموضوع ، إلا أن محكمة النقض أن تبسط رقابتها متى كانت الأسباب التي بنى عليها الحكم إستخلاصه ليس من شأنها أن تؤدي عقلاً إلى النتيجة التي إنتهت إليها ، لما كان ما تقدم و كان الحكم المظنون فيه قد قرن علم الطاعنين بحدوث الضرر و بالشخص المسئول عنه بعنايخ التصديق على حكم إدانة تابع المظنون ضده الصادر من المحكمة العسكرية في اللجنة التي لم يكونوا محللين فيها ، رغم إنفاء التلازم الحمى بين الأمرين ، فإن الحكم المظنون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ٨١٠ بتاريخ ١٩٨٠/٣/١٣ .

إذا كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة و المؤيد بالحكم المظنون فيه بعد أن إستخلص أن التقادم بالنسبة لدعوى المظنون ضده بالتعويض قد وقف سريانه منذ وقوع التعذيب و الإعتداء على حريته في ١٩٥٥ و حتى صدور الدسور ١٩٧١ إنتهى إلى أن الدعوى المدنية الناشئة عن هذا الإعتداء لا تسقط بالتقادم فإنه لا يكون قد خالف القانون لأنه أعمل الأثر المباشر لنص المادة ٥٧ من الدسور التي أعتبرت ملغية لنص المادة ١٧٢ من القانون المدني في صدد هذه الجرائم بقوة نفاذ الدسور و دون حاجة إلى تدخل من المشرع.

الطعن رقم ٧٣ لسنة ٤٣ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ١٢٣ بتاريخ ١٩٨١/٤/١

دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشرع تسقط بالتقادم بإقتضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه الضرر بحدوث الضرر و بالشخص المسئول عنه عملاً بالمادة ١٧٢ من القانون المدني و يقف سريان التقادم أثناء محكمة المسئول جنائياً إلى أن يصدر في الدعوى الجنائية حكم نهائي في موضوعها فعندئذ يعود سريان التقادم بإعتبار أن تحقق المانع الذي يوقف سريان التقادم يوجب عليه وقف التقادم حتى زوال المانع

الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ١٦٠ بتاريخ ١٩٨٢/١/٢١

إنه و أن كان من تقادم دعوى التعويض عن العمل غير المشروع و سقوط الحق لى إبطال العقد لحصوله نتيجة إكراه مدته ثلاث سنوات إلا أن لكل منهما قواعده و شروطه الخاصة به ، و من ثم فإن مجرد سقوط الحق في إبطال العقد لحصوله نتيجة إكراه وفق نص المادة ١٤٠ من القانون المدني لا تقادم به حتماً دعوى التعويض عن الأضرار الناتجة عن هذا الإكراه بإعتباره عملاً غير مشروع .

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٦٤٧ بتاريخ ١٩٨٢/٦/٢

- لما كان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ تضمن القواعد التى تنظم المعاشات والمكافآت والأمين والتعويض لأفراد القوات المسلحة عند الوفاة أو العجز الكلى أو الجزئى بسبب الخدمة أو العمليات الحربية وهى أحكام يقتصر تطبيقها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على الحالات المنصوص عليها فى هذا القانون ولا تتمدها إلى التعويض المستحق طبقاً لأحكام القانون المدنى ، فلا تحول دون مطالبة المضرور بحقه فى التعويض الكامل الجابر للضرر الذى لحقه ، إذ أن هذا الحق يظل مع ذلك قائماً وفقاً لأحكام القانون المدنى إذا كان مسبب الضرر الخطأ التقصى ، إلا أنه لا يصح للمضرور أن يجمع بين التعويضين .

- تنص المادة ١١٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ على أنه لا يجوز لكافة الجهات القضائية النظر فى دعاوى التعويض الناشئة عن إصابة أو وفاة أحد الأفراد الخاضعين لأحكامه عندما تكون الإصابة أو الوفاة بسبب الخدمة أو العمليات الحربية ، وفاد ذلك أن الخطر من نظر دعاوى التعويض الذى نصت عليه المادة المذكورة يقتصر على الدعاوى التى تستند إلى الحالات المنصوص عليها فى ذلك القانون ، ولا يتعداها إلى غيرها من دعاوى التعويض التى ترفع طبقاً لأحكام القانون المدنى ، ومن ثم لا تحول هذا النص دون سريان التقادم الثلاثى المنصوص عليه فى المادة ١٧٢ من القانون المدنى .

الطعن رقم ١٢١٦ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٣٣١ بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٧

إذ كان الحكم المطعون فيه بعد أن إستخلص أن التقادم بالنسبة لدعوى المَطعون عليه قد وقف سريانه حتى تاريخ ثورة التصحيح فى ١٩٧١/٥/١٥ و إذ لم تكن مدة التقادم قد إكتملت فى تاريخ نفاذ الدستور فى ١٩٧١/٩/١١ فلا تسقط تلك الدعوى بالتقادم إعمالاً لنص المادة ٥٧ منه .

الطعن رقم ١٨٥٣ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ١٢٥ بتاريخ ١٩٨٣/٥/١٧

إذ كان الحكم المطعون فيه بعد أن إستخلص أن التقادم بالنسبة لدعوى المَطعون ضده وقف سريانه حتى تاريخ ثورة التصحيح فى ١٥ مايو سنة ١٩٧١ و أن مدة التقادم لم تكن قد إكتملت فى تاريخ نفاذ الدستور فى ١٩٧٦/٩/١١ فلا تسقط تلك الدعوى بالتقادم إعمالاً لنص المادة ٥٧ منه .

الطعن رقم ١٨٣٢ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٤٤٨ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢٦

الأثر الكاشف للحكم بإبطال العقد الذى يرتد بهذا البطلان إلى يوم صدور ذلك العقد و أن كان يزيل العقد فى خصوص إلتزامات طرفيه التعاقدية منذ إبرامه إلا أنه لا أثر لذلك فى خصوص بدء سريان تقادم دعوى التعويض عن العمل غير المشروع الذى أدى للحكم بهذا البطلان لأن العبرة فى بدء سريان هذا

التقادم ليست بإفراض وقوع الضرر و علم الضرر به و بالمستول عنه منذ إبرام العقد قياساً على ذلك الأثر الكاشف للحكم بالطلان ، بل أن العبرة في ذلك - و على ما جرى به نص المادة ١٧٢ من القانون المدني - هي بوقوع الضرر فعلاً و بالعلم الحقيقي به و بالمستول عنه و هو ما لا يتحقق بالفعل إلا يوم صدور ذلك الحكم .

الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٥٩ بتاريخ ١٩٩٠/٢/٦

مفاد نص المادتين ١٧٢ ، ١/٣٨٢ من القانون المدني - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة "١" أنه إذا كان العمل غير المشروع يشكل جريمة بما يستتبع قيام الدعوى الجنائية إلى جانب دعوى التعويض المدنية ، فإن الدعوى المدنية لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية فإذا انفصلت الدعويان بأن اختار المضرور الطريق المدني دون الطريق الجنائي للمطالبة بتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة ، فإن سريان التقادم بالنسبة له يقف ما بقى الحق في رفع الدعوى الجنائية أو تحريكها أو السير فيها قائماً فإذا انقضت هذه الدعوى بصدور حكم نهائي فيها بإدانة الجاني أو بسبب آخر من أسباب الإنقضاء كسقوطها بالتقادم عاد تقادم دعوى التعويض إلى السريان من هذا التاريخ على أساس أن بقاء الحق في رفع الدعوى الجنائية أو تحريكها أو السير فيها قائماً يعد في معنى المادة ١/٣٨٢ من القانون المدني مانعاً يتعلل معه على المضرور المطالبة بمقته في التعويض .

الطعن رقم ١٦٥٢ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٦٧ بتاريخ ١٩٩٠/١١/٧

مفاد نص المادة ١٧٢ من القانون المدني أنه إذا كان العمل الضار يقتضى دعوى جنائية إلى جانب دعوى التعويض المدنية فإن الدعوى المدنية لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية ، فإذا اختار المضرور الطريق المدني دون الطريق الجنائي للمطالبة بالتعويض وفق سريان التقادم بالنسبة للمضرور طوال مدة المحاكمة الجنائية و يترتب على إنقضاء الدعوى الجنائية - بصدور حكم بات بإدانة الجاني أو عند انتهاء المحاكمة بسبب آخر - عودة سريان تقادم دعوى التعويض المدنية بمدة الأصلية و هي ثلاث سنوات على أساس أن رفع الدعوى الجنائية يكون في هذه الحالة مانعاً قانونياً في معنى المادة ١/٣٨٢ من القانون المدني يتعلل معه على المضرور المطالبة بمقته في التعويض و الحكم الحضورى الإعتبارى الصادر في مواد الجلسع هو في حقيقته حكم غيائى و من ثم يحتر من إجراءات المحاكمة التى تقطع تقادم الدعوى الجنائية و لا تنقضى به و تبدأ من مدة التقادم من تاريخ صدوره .

*** الموضوع الفرعي : تقدير التعويض :**

الطعن رقم ٢٤ لسنة ١٧ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٤٣ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١

شككة الموضوع عند تقدير مبلغ التعويض المستحق لموظف أحالته الحكومة إلى المعاش قبل الألوان مطلق السلطة في أن تقيم وزناً لتحلله من قيود الوظيفة وإمكان إسعادته من تفرغه لشؤونه الخاصة وليس في هذا ما يخالف القانون ، و لا مقب ل رأيها في ذلك متى كان تقديرها مبنياً على إعتبارات موضوعية

الطعن رقم ٤٧ لسنة ١٨ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٩٨ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١٥

- إذا كان الحكم حين قضي بأن وضع يد المستاجر بعد إنتهاء مدة إجارته على العين التي كانت مؤجرة له يعد غصباً ، قد إستند في ذلك إلى أن العقد منصوص فيه على إلزام المستاجر بتسليم الأرض في نهاية مدة الإجارة و أن المؤجر له عليه بالتسليم بمقتضى عطف مسجل مع أن هذا التنبيه لم يكن واجباً طبقاً لنص المادة ٣٨٥ مدني إذ أن مدة الإجارة معينة ، فإنه يكون قد بنى قضاءه على أسباب مؤدية إلى ما إنتهى إليه . و لا يعميه إستخلاصه حصول التنبيه من إيصال الخطاب الموصى عليه الموجه من المؤجر إلى المستاجر ، فإن في عدم تقديم المستاجر هذا الخطاب الذي لم ينكر تسلمه ما يسوغ هذا الإستخلاص إذا كان الحكم قد قضى بإستحقاق المؤجر للتعويض مقابل حرمانه من منفعة أرضه في المدة التالية لإنهاء الإجارة إستناداً إلى إستمرار المستاجر في الإنتفاع بهذه الأرض بغير رضا المؤجر الأمر الذي يعد غصباً فلا يصح النعي عليه بأنه قد قضى بالتعويض دون تكليف رسمي ، إذ هذه مسئولية تقصيرية لا يلزم لإستحقاق التعويض عنها التكليف بالوفاء .

- أن تقدير التعويض متى قامت أسبابه و لم يكن في القانون نص ملزم بإتباع معايير معينة في خصوصه هو من سلطة قاضي الموضوع . فإذا كان الحكم في تقديره التعويض الذي قضى به للمؤجر على مستاجر إستمر في وضع يده على الأرض المؤجرة دون رضا المؤجر ، قد إستهدى بفئات الإيجار السنوية المقررة بمرسوم بقانون معلوم لكافة الناس لنشره في الجريدة الرسمية ، و بالعلم العام بإرتضاع أجور الأطنان للحالة الاقتصادية السائدة في السنوات المعاصرة و اللاحقة لعقد المستاجر و بقبول المستاجر لفئة الإيجار الواقع كذا جنيهاً للقدان إذا ما إستمر وضع يده على العين برضاء المؤجر ، فلا يصح أن ينعي عليه أنه أخل بحق المستاجر في الدفاع إذ اعتبر ضمن ما اعتبر به في تقدير التعويض بفئات الإيجار السنوى الواردة بذلك المرسوم بقانون الذي لم يكن بين أوراق الدعوى و لم يتمسك به أحد من الخصوم .

الطعن رقم ١٧٠ لسنة ١٨ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٦٦٩ بتاريخ ١٩/٤/١٩٥١

إنه وأن كانت المادة المذكورة تلزم السيد الذى يفسخ عقد الإيجار اخذد المدة بتعويض المستخدم عن جميع المدة التى لا يتمكن فيها من الإلتحاق بخدمة "غير إلا أن عدم التمكن هذا هو من الأمور الموضوعية التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع مستيطاً هذا التقدير من كافة ما يقدم إليه من أدلة بما فى ذلك مجرد القرائن ومستهديا فى ذلك بضيعة عمل المستخدم وكافة ظروف الذعوى وملابساتها . و إذن لمضى كان الحكم إذ قضى للمطعون عليه وهو طيب بقيمة أجر المدة الباقية من عقد إستخدامه وفقاً للمادة ٤٣ من القانون المدنى قد أقام قضاءه على ما رآته المحكمة بما لها من سلطة تقدير الواقع من أن عدم إدعاء الطاعن للإلتحاق المطعون عليه بخدمة جديدة وعدم تمسكه بأن المطعون عليه تقاعد عن السعى فى هذا السبيل ودفاعه بأن المطعون عليه كان يكسب من تفرغه لعمله بعيادته الخاصة ما يعوضه عن المرتب الذى كان يتقاضاه من المستشفى الذى فصل منه مع عدم قيام الدليل على ذلك . ما رآته من أن ذلك كله هو تسليم من الطاعن بأن المطعون عليه لم يوافق إلى الإلتحاق بوظيفة جديدة ولا سيما بعد ما ذكره أمام محكمة الإستئناف من أن تصرف إدارة المستشفى قبله كان عائقاً له فى هذا السبيل . فإن الطعن على الحكم إستناداً إلى أنه انحطأ فى تفسير المادة ٤٣ من القانون المدنى القديم ومخالف قواعد الإثبات كما شابه القصور والتناقض يكون على غير أساس .

الطعن رقم ١٥٢ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٧٤٤ بتاريخ ١٩/٤/١٩٥١

- متى كان الحكم إذ قضى بتعويض الطاعنة قد أدمج مقابل ما فاتتها من منفعة الأرض المؤجرة لها من المطعون عليه الثانى بسبب ما حصل لها من التعرض ضمن عناصر التعويض المقضى به على المطعون عليها الأولى التى ثبت حصول التعرض من تابعها فانه لا يكون قد خالف القانون .

- متى كان الحكم قد قضى بالتعويض للمستأجرة على أساس ما فاتتها من ربح وما لحقها من خسارة بسبب التعرض مراعى فى تقديره مدة التعرض وأثره فإن ما تنعاه عليه المستأجرة من مخالفة المادة ١٥١ من القانون المدنى [القديم] يكون غير صحيح .

الطعن رقم ١٠ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٦٧٦ بتاريخ ٢٧/٣/١٩٥٢

متى كان بين من الحكم أن المحكمة لم تأخذ بشرط التعويض الجزائى المطلق عليه بالمقد و قدرت التعويض الذى طلبت المطعون عليها الحكم به على الطاعنين بمبلغ معين بناء على الإعتبارات التى إستمدتها من واقع الأوراق المقدمة فى الدعوى و رأت معها أنه تعويض عادل مناسب للضرر الذى لحق المطعون عليها فإن هذا الذى أخذت به المحكمة لا عيب فيه لدخوله فى سلطتها الموضوعية وإستقلالها بتقديره ولا تريب عليها إذ

هى لم تر - و أن كانت المادة تجارية - موجبا لتكليف المطعون عليها تقديم دفاتها أو الأخذ بالمقارنات التى أوردتها الطاعن فى مذكرتهما إكتفاء بالإعتبارات التى إستندت إليها فى تقدير التعويض ، إذ الأمر بتقديم الدفاتر فى هذه الحالة جوازى لها .

الطعن رقم ٧٦ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٦٨٩ بتاريخ ١٩٥٢/٣/٢٧

مضى كانت المحكمة إذ قضت بالتعويض وفقاً للمادتين ١٥١ ، ١٥٢ من القانون المدنى "القديم" قد إستخلصت من وقائع الدعوى فى حدود سلطتها الموضوعية بالأدلة الساتفة التى أوردتها أن المصاب لم يكن عاملاً بمصنع الطاعن و أن إصابته وقعت بإهمال أحد عمال المصنع فإن تعمدى الطاعن بأحكام القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ إلتصاص بإصابات العمال يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٩٢٤ بتاريخ ١٩٥٢/٤/٢٣

إذا كانت المحكمة قد إستدلت فى حدود سلطتها الموضوعية بالمستندات التى أشارت إليها فى أسباب حكمها على أن أسعار الشئ لم تكن فى هبوط فى الوقت المحدد لتسليم المقدار المبيع من الطاعن وأن الشهادة التى قدمها هذا الأخير و الموقعة من أحد التجار هى شهادة مجاملة لا تعطنى إليها وأن الطرفين لم يقدموا شهادة رسمية عن أسعار الشئ فى السوق وعن مقدار ما يبيعه تجاره من ربح و إنتهت من ذلك إلى تقدير التعويض المستحق للشركة المشترية التى لم تسلم الشئ المبيع على أساس ربح تجارى معقول حددته بعشرين فى أمانته من قيمة الصفقة ، فإن المحكمة تكون قد أسست قضاءها بالتعويض على أسباب تؤدي إلى النتيجة التى خلصت إليها . و يكون فى غير محله النعى عليها بأنها قضت بالتعويض على أساس يختلف عن التسعير الجبرى للشئ متى كان الطاعن لم يقدم دليلاً على أن ما قضى به من تعويض يختلف عن التسعير الجبرى الذى كان مفروضاً على أسعار الشئ وقت إنقضاء الصفقة .

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ١٤٥٧ بتاريخ ١٩٥٥/١١/١٠

لا يكفى للحكم بالتعويض لصاحب الأرض التى تعطلت زراعتها بسبب قيام الحكومة بإنشاء مصرف أن يثبت تحقق الضرر بل يجب أيضاً أن يكون طالب التعويض هو المضرور فعلاً ، فإذا كانت هذه الأرض مزرعة للغير و أحالت المحكمة الدعوى على التحقيق لإثبات تنازل صاحب الأرض للمستأجر عن مقابل الضرر لم أصدرت حكمها بالتعويض لصاحب الأرض مكتفية بالتحدث عن ثبوت الضرر و تقدير التعويض دون أن تقول كلمتها فى نتيجة التحقيق فإن - حكمها يكون قاصراً قصوراً يستوجب نقضه .

الطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٥٣ بتاريخ ١٩٥٦/٤/٥

تقدير التعويض عن الضرر الذى يلحق العامل نتيجة فصله بغير مبرر هو من سلطة محكمة الموضوع .

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٧٨٣ بتاريخ ١٩٥٧/١١/١٤
جرى قضاء محكمة النقض بأنه كلما كان الضرر متغيراً تعين على القاضى النظر فيه لا كما كان عندما وقع
بل كما صار إليه عند الحكم .

الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٩ صفحة رقم ٦٧٧ بتاريخ ١٩٥٨/١١/٦
إن تقدير التعويض عن الضرر أمر موكول لرأى محكمة الموضوع طالما أنها تعتمد لى ذلك على أساس
معقول .

الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٩ صفحة رقم ٦٨٩ بتاريخ ١٩٥٨/١١/١٣
تقدير الضرر وتقدير التعويض عنه هو من المسائل الواقعية التى تستقل بها محكمة الموضوع دون تعقيب
عليها فيه .

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٢٥ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٥٥ بتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٥
تقدير التعويض من المسائل الواقعية التى يستقل بها قاضى الموضوع .

الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٢٥ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٨٦٦ بتاريخ ١٩٥٩/١٢/٣١
إذا كان الحكم قد أثبت تصف الشركة المطعون عليها فى فصل الطاعن من عمله لمجرد رفعه دعوى
بالمطالبة بما يعتقد أنه من حقه واعتبر الحكم أن هذا الفصل التصفى خطأ ورتب عليه مسؤولية الشركة
المطعون عليها عن تعويض الطاعن عن الضرر لم قدر الحكم التعويض فى حدود حقه المطلق فى التقدير
على هدى العناصر التى أشار إليها هو والحكم الابتدائى والتى تستوجب المادة ٣٩ من القانون رقم ٣١٧
لسنة ١٩٥٢ مراعتها عند التقدير فإن ما ورد فى الحكم يتضمن الرد الكافى على ما ينعى به الطاعن عليه
من القصور ومخالفة القانون وإخطا فى تطبيقه .

الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٢٥ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٧٥٠ بتاريخ ١٩٥٩/١٢/٣
لا يجب الحكم انه أدمج الضرر المادى والأدى معاً و قدر التعويض عنهما بجملة بغير تخصيص لمقداره عن
كل منهما إذ ليس هذا التخصيص بـ لازم قانوناً .

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٢٨ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ٦٦٣ بتاريخ ١٩٦٣/٥/٩
متى طرح الاستئناف المرفوع من والد المصاب بطلب زيادة مبلغ التعويض المحكوم به مع الاستئناف
المرفوع من الطاعة المضمن طلب تعديله يانقصه بما يوازى ما أسهم به والد المصاب من خطأ فى الحوادث
، فإن محكمة الاستئناف فى هذه الحالة لا تكون مقيدة بمحدود المبلغ المحكوم به ابتدائياً ويكون من حقهها تبعاً

لما لها من سلطة مطلقة في تقدير التعويض أن تقر الحكم الابتدائي على تقديره ولو اعتبرت أن الضرر قد نتج عن خطأ مشترك بين والد المصاب و المظنون عليه الثاني تابع الطاعة خلافا لما ارتآه ذلك الحكم من مسئولية المظنون عليه الثاني وحده عن ذلك الضرر .

الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٨ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٥٦٥ بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٤

متى كانت محكمة الموضوع و هي في سبيل تقدير التعويض عن الفصل التصفي قد استظهرت من أوراق الدعوى ومستنداتنا وظروفها وملاساتها نوع العمل الذي كان يباشره الطاعن "العامل" لدى الشركة المظنون عليها " رب العمل" و أجره الأصلي و ملحقاته ومدة خدمته فيها و ظروف لسخ العقد المبرم بينهما و التحاق الطاعن بعمل آخر ، و تولت بعد ذلك تحديد مقدار التعويض الذي رأت أنه يستحقه على ضوء هذه العناصر مجتمعة ؛ و كان تقدير التعويض متى قامت أسبابه من سلطة قاضي الموضوع دون معقب ؛ فان النعي على الحكم في شأن هذا التقدير يكون جدلا موضوعيا لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٩ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ٧٦ بتاريخ ١٩٦٤/٥/٢١

الشرط الجزائي كان يخضع دائما - وفقا للقانون المدني الملغى - لمطلق تقدير القاضي فلا يحكم إلا بما يراه مناسبا من التعويض للضرر الذي لحق الدائن .

الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٢٩ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ٦٣١ بتاريخ ١٩٦٤/٤/٣٠

مراعاة الظروف الملازمة في تقدير التعويض أمر يدخل في سلطة قاضي الموضوع بلا معقب عليه في ذلك

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٩ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٥٧٠ بتاريخ ١٩٦٥/٥/١٣

إن الضرر الموجب للتعويض يجب أن يكون ضرراً محققاً بمعنى أن يكون قد وقع أو إنه سيقع حتماً أما الضرر الإحتمالي الغير محقق الوقوع فإن التعويض عنه لا يستحق إلا إذا وقع فعلاً ، وإذ كان الحكم المظنون فيه قد أقام قضاءه بالتعويض للمظنون ضدهم على أساس أن الطاعن ما زال تحت يده حكم المديونية - رغم الوفاء - ويستطيع التنفيذ به على أموالهم إذا وجد لديهم ما يمكن التنفيذ عليه وكان ذلك التنفيذ الذي جعله الحكم منوطاً للضرر المحكوم بالتعويض عنه غير محقق الحصول فإن الضرر الناشئ عنه يكون ضرراً إحتمالياً لا يصح التعويض عنه وبالتالي فإن قضاء الحكم بالتعويض عن هذا الضرر يكون مخالفاً للقانون .

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٥٢٧ بتاريخ ١٩٦٥/٤/٢٩
مضى كان الحكم قد بين عناصر الضرر الذى لحق المطعون ضده فإن تقدير التعويض الجابر لهذا الضرر هو من سلطة القاضى الموضوع ما دام لا يوجد فى القانون نص يلزم بإتباع معايير معينة فى خصوصه .

الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٣٩٦ بتاريخ ١٩٦٥/٣/٢٥
تقرير الوزارة الطاعنة مكافأة أو معاشاً استثنائياً للمطعون ضدها لفقدان زوجها أثر حادث وهو يؤدى واجبه لا يتمتع من مطالبة الوزارة قضائياً بالتعويض المناسب بإعتبارها مسئولة طبقاً لقواعد القانون المدنى عما لحقها من أضرار متى كانت المكافأة والمعاش اللذان قررتهما لا يكفيان لجبر جميع هذه الأضرار ، على أن يراعى القاضى عند تقديره التعويض خصم ما تقرر صرفه من مكافأة أو معاش من حصة التعويض المستحق عن جميع الأضرار إذ أن الغاية من إلزام الوزارة هو جبر الضرر جبراً متكافئاً معه وغير زائد عليه .

الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٧٣٦ بتاريخ ١٩٦٥/٦/١٠
لا وجه لتضرر الطاعن من تقدير التعويض على أساس هدم المنزل ما دامت محكمة الموضوع قد إنتهت فى حدود سلطتها التقديرية إلى أن إصلاح الميب الموجود فى أساس المبنى - وهو ما كان يقتضيه الحكم بالتفويض المبنى - يتكلف أصحاب ما إنتهت المحكمة إلى القضاء به من تعويض .

الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٩٣٩ بتاريخ ١٩٦٥/١٠/٢٨
إن محكمة الموضوع متى بينت فى حكمها عناصر الضرر المستوجب للتعويض فإن تقدير مبلغ التعويض الجابر لهذا الضرر هو مما تسقط به ما دام لا يوجد فى القانون نص يلزم بإتباع معايير معينة فى خصوصه ولا تريب عليها إذا هى قضت بتعويض إجمالى عن أضرار متعددة ما دامت قد ناقشت كل عنصر منها على حده وبينت وجه أحقيه طالب التعويض فيه أو عدم أحقيه . فإذا كان الحكم الابتدائى قد أوضح فى أسبابه - التى أقرها الحكم المطعون فيه وأخذ بها - عناصر الضرر الذى لحق المطعون ضدهم بسبب خطأ الطاعنة وبين وجه أحقيتهم فى التعويض عن كل عنصر فإن محكمة الاستئناف وقد رأت أن مبلغ التعويض المحكوم به لا يكفى فى نظرها لجبر هذه الأضرار فرفعته إلى مبلغ أكبر لما صرحت به فى حكمها من أن هذا المبلغ هو ما تراه مناسباً لجبر تلك الأضرار فإن فى هذا الذى ذكرته ما يكفى لتعليل مخالفتها لمحكمة أول درجة فى تقدير التعويض .

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٩٤٧ بتاريخ ١١/٢/١٩٦٥

يقدر التعويض بقدر الضرر والضرر الذى تراه محكمة الموضوع مناسباً لجبهه طالما إنه لم يرد بالقانون أو بالاتفاق نص ما يلزم يتابع معايير معينة فى خصوصه . فإذا كان موضوع الدعوى هو المطالبة بتعويض عن فسخ العقد وكان المتعاقدان لم يتفقا على نوع التعويض أو مقداره عند إخلال أحدهما بالتزاماته المترتبة على العقد فإن الحكم المطعون فيه إذ قدر مبلغ التعويض بالعملة المصرية - لا بالدولار الأمريكى الذى إتفق على الوفاء بالثمن على أساسه - لا يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٢٤٤ بتاريخ ١٢/٩/١٩٦٥

و أن كان يجوز شكمة الموضوع أن تقضى بتعويض إجمالى عن جميع الأضرار التى حالت بالمضروور إلا أن ذلك مشروط بأن تبين عناصر الضرر الذى قضت من أجله بهذا التعويض و أن تناقش كل عنصر منها على حدة و تبين وجه أحقية طالب التعويض فيه أو عدم أحقيته .

الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٦٢٩ بتاريخ ١١/٨/١٩٦٦

- تعويض الضرر يشمل ما لحق المضروور من خسارة وما فاتته من كسب بشرط أن يكون ذلك نتيجة طبيعية خطأ المستول ، ويعتبر الضرر نتيجة طبيعية إذا لم يكن فى الإمكان توقعه ببذل جهد معقول .
- تقدير التعويض من مسائل الواقع التى لا يلتزم فيها قاضى الموضوع إلا بإيضاح عناصر الضرر من أجله قضى بالتعويض .

الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٨٢ بتاريخ ١٢/٧/١٩٦٦

- الأجر من عناصر تقدير التعويض ويرتبط به .
- متى كان التعويض المطلوب عن خطأ - - التقصيرى أو العقدى - مما جرى فيه إلى تقدير القاضى المطلق فإنه لا يكون - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - معلوم المقدار وقت الطلب فى معنى المادة ٢٢٦ من القانون المدنى .

الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٢١ بتاريخ ٥/١٩/١٩٦٦

تقدير الضرر وتحديد التعويض الجائز له من مسائل الواقع التى يستقل بها قاضى الموضوع ولا يخضع لهما لرقابة محكمة النقض مادام قد اعتمد فى قضائه على أساس معقول .

الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٦٣٦ بتاريخ ١٥/٣/١٩٦٧

تعويض الضرر الأدبي بنشر الحكم فى الصحف على نفقة الحكوم عليه من سلطة قاضى الدعوى التقديرية والمطلقة بما لا رقابة حكمه التقضى على محكمة الموضوع فيه .

الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٣٧٣ بتاريخ ١٦/٢/١٩٦٧

— تقدير التعويض الجابر للضرر من سلطة قاضى الموضوع ما دام لا يوجد فى القانون نص يلزمه بإتباع معايير معينة فى خصوصه .

— للمحكمة أن تدخل فى عناصر التعويض ما ضاع على المظعون ضده من مرتبات وعلاوات لو أنه بقى فى الخدمة إلى من السنين ذلك أنه و أن كان المرتب مقابل العمل الذى يؤديه الموظف و قد سجل بينه وبين أدائه بالفصل إلا أن ذلك لا يمنع المحكمة من أن تقدر له تعويضا عن حرمانه من راتبه طوال مدة الفصل . كما أن القانون لا يمنع من أن يدخل فى عناصر التعويض ما فات المظعون ضده من فرص الرقى وما كان سيحصل عليه من معاش ذلك أن تلويت الفرصة على الموظف فى الرقى إلى درجة أعلى من درجته بسبب إحالة إلى المعاش بغير حق قبل انتهاء مدة خدمته عنصر من عناصر الضرر الذى يجب النظر فى تعويض الموظف عنه لأن الفرصة إذا كانت أمرا محتملا فإن تلويتها أمر محقق ولا يمنع القانون من أن يحسب فى الكسب الفاتت — وهو عنصر من عناصر التعويض — ما كان المضرور يأمل الحصول عليه من كسب ما دام لهذا الأمل أسباب مقبولة .

— سلطة محكمة الموضوع فى تقدير التعويض تخولها أن تدخل فى حسابها جميع عناصر الضرر ومنها ما يصيب بسبب طول أمد التقاضى .

— متى كان الحكم المظعون فيه قد بين عناصر الضرر الذى قضى من أجله بالتعويض و ناقش كل عنصر منها على حدة وجه أحقيه طالب التعويض فيه فإنه لا يعيب الحكم ذلك أنه قدر التعويض عن الضرر المادى والضرر الأدبي جملة بغير تخصيص لتداره عن كل منهما إذ ليس هذا التخصيص بلازم قانونا .

الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١٦٥٩ بتاريخ ١٤/١١/١٩٦٧

المجادلة فى تقدير الحكم لمقابل التعطيل عن الانتفاع بالعين المؤجرة وإقحام قانون الإصلاح الزراعى خارج نطاقه إنما هى مجادلة تنصب فى الحقيقة على تقدير التعويض الذى يستقل به قاضى الموضوع ولا معقب عليه فيه .

الطنع رقم ٣١٠ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١٩٤٣ بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٨

تقدير التعويض متى قامت أسبابه ولم يكن فى القانون نص يلزم بإتباع معايير معينة فى خصوصه هو من سلطة قاضى الموضوع ولا مقب عليه من محكمة النقض فى ذلك متى كان قد بين عناصر الضرر ووجه أحقية طالب التعويض فيه .

الطنع رقم ١٨٢ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٤١ بتاريخ ١٩٦٨/١/١١

إذ نصت المادة الأولى من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن التجاوز عن إسرداد ما صرف إلى الموظفين والعمال من مرتبات وأجور على أنه ،، يتجاوز عن إسرداد ما صرف إلى الموظفين والعمال من مرتبات وأجور بناء على قرارات بالرقية أو تساويات صادرة من جهات الإدارة تفهيداً لحكم أو فتوى صادرة من القسم الاستشارى للفتوى والتشريع بمجلس الدولة والإدارات العامة بديوان الموظفين وذلك إذا ألغيت أو سحبت تلك القرارات أو التسويات ،، فقد أصبح هذا النص عن أن التجاوز عن الإسرداد مقصور على ما صرف إلى الموظفين والعمال من مرتبات وأجور . فإذا كان الثابت من تقريرات الحكم الطعن فيه أن المبلغ المطالب برده كان قد قضى به للمطعون ضده على أساس أنه تعويض له بسبب إحالة إلى المعاش قبل من الخامسة والستين فإن هذا المبلغ المحكوم به لا يعتبر مرتباً أو أجراً وبالتالي لا يخضع للتجاوز عن الإسرداد المنصوص عليه فى القانون المذكور و لو كان هذا التعويض قد قدر بما كان سيتقاضاه المطعون ضده من المرتب لو أنه استمر فى الخدمة إلى من الخامسة والستين لأن هذا لا يغير من طبيعته كتعويض ولا يجعله مرتباً .

الطنع رقم ٣٦٨ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٦٥٥ بتاريخ ١٩٦٨/٣/٢٨

تقدير التعويض متى قامت أسبابه ولم يكن فى القانون نص يلزم بإتباع معايير معينة فى خصوصه هو من سلطة قاضى الموضوع ولا تريب عليه أن هو قدر قيمة التعويض المستحق للمستأجر عن حرمانه من الإنتفاع بالعين المؤجرة بقدر الأجرة خلال المدة التى حرم فيها المستأجر من هذا الإنتفاع ما دام القاضى قد رأى فى هذه الأجرة التعويض العادل الجابر للضرر الناشئ عن هذا الحرمان .

الطنع رقم ٣٥٠ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٩٦٧ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢١

تقدير التعويض يعد من المسائل الواقعية التى يستقل بها قاضى الموضوع من بين العناصر المكونة له .

الطنع رقم ٢٨٨ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٩٣٩ بتاريخ ١٩٦٩/٦/١٢

- المقصود بالقيمة السوقية للبضاعة هو سعرها فى السوق الحرة التى تخضع لقواعد العرض والطلب ولا يعنى فى تقدير التعويض بالسعر الذى فرضته وزارة التموين لتبيع به البن للتجار المحليين ، ذلك لأن الضرر

الذى حققها نتيجة عدم بيعها البين الذى فقد أو تلف بهذا السعر ليس مما كان يمكن توقعه عادة وقت التعاقد لأن هذا السعر الجبرى هو سعر تحكّمى لفرضته الوزارة نفسها و دخلت فى تحديده عوامل غريبة عن التعاقد و قد راعت الوزارة فى تحديده أن تحبى من ورائه ربما كبيرا تعوض به ما تخسره فى سبيل توفير مواد التموين الأخرى الضرورية للشعب ، هذا علاوة على أن هذا السعر قابل للتغيير فى أى وقت لأن تحديده يخضع للظروف الإستثنائية التى دعت إلى فرضه .

- يجب لإعتبار الضرر متوقعا أن يتوقعه الشخص العادى فى مثل الظروف الخارجة التى وجد فيها المدين وقت التعاقد ، و لا يكفى توقع سبب الضرر فحسب بل يجب أيضا توقع مقداره و مده . و إذ كان لا يمكن للناقل العادى أن يتوقع مقدار الكسب الذى قد يفوت الوزارة الطاعة نتيجة فرضها السعر الجبرى فى حالة تلف البضاعة أو فقدها لأنه لا يستطيع الإلمام بالسعار الجبرية التى تفرض فى البلاد التى ترسل إليها سفنه و ما يطرأ عليها من تغير ، فإن الناقل لا يكون مسئولاً عن فوات هذا الكسب وإنما يسأل فقط عما فات الطاعة من كسب بسبب زيادة سعر البضاعة التالفة أو الفاقدة فى السوق الحرة فى ميناء الوصول على سعر شرائها .

الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٢٤٢ بتاريخ ١٩٦٩/١١/٢٧

نقائات القاضى التى تدخل ضمن عناصر التعويض - عن إساءة استعمال حق التقاضى - لا تكفى لجبرها المصروفات القضائية المحكوم بها .

الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١١٨٩ بتاريخ ١٩٧٠/١١/٢٦

إذا أوضح الحكم فى أسبابه عناصر الضرر الذى لحق المظنون عليه بسبب خطأ الطاعن و بين وجه أحقيته فى التعويض عن كل عنصر منها ، فإنه لا يعنيه تقدير تعويض إجمالي عن تلك العناصر ، إذ لا يوجد فى القانون نص يلزم بإتباع معايير معينة فى خصوصه .

الطعن رقم ٣١ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٨٢٨ بتاريخ ١٩٧١/٦/٢٤

تقدير التعويض هو مما يستغل به قاضى الموضوع ، ما لم ينص القانون على وجوب إتباع معايير معينة فى هذا الخصوص ، وإنه و أن كان القانون لا يمنع من أن يحسب فى الكسب الفائت بإعتباره من عناصر التعويض ، ما كان المضرور يأمل الحصول عليه من كسب ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون للأمل أسباب مقبولة .

الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٨٩٤ بتاريخ ١٣/٥/١٩٧٢

تستوجب المادة ٧٤ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ عند تقدير التعويض عن فسخ العقد بلا مبرر مراعاة نوع العمل ومقدار الضرر ومدة الخدمة والعرف الجارى ، و إذ كان الحكم المطعون فيه قد قرر " أن التعويض عن الإنهاء التصلى لعقد العمل يقدر بالنظر إلى الإضرار التى لحقت بالعمال ويشمل ذلك ما لحقه من خسارة وما فاتته من كسب وفقا للقواعد العامة المقررة فى القانون المدنى " و كان تعيين العناصر المكونة للضرر قانوناً و التى يجب أن تدخل فى حساب التعويض فى المسائل القانونية التى تهيمن عليها محكمة النقض فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالتعويض على هذه الصورة المجملية و لم يبين عناصر الضرر ، فإنه يكون قد عاره البطلان لقصور أسبابه .

الطعن رقم ٣٣٤ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٦٧٠ بتاريخ ٨/٤/١٩٧٢

- يبين من نصوص السواد ١٧٠ و ٢٢١ و ٢٢٢ من القانون المدنى أن الأصل فى المسألة المدنية أن التعويض عموماً يقدر بمقدار الضرر المباشر الذى أحدثه الخطأ و يسعى فى ذلك الضرر المادى والضرر الأدبى على أن يراعى القاضى فى تقدير التعويض الظروف الملابسة للضرر دون تخصيص معايير معينة لتقدير التعويض عن الضرر الأدبى .

- تقدير الضرر و مراعاة الظروف الملابسة فى تقدير التعويض مسألة موضوعية يستقل بها قاضى الموضوع ما دام لا يوجد نص فى القانون يلزمه اتباع معايير معينة فى خصوصه . و إذ كان يبين ما أورده الحكم المطعون فيه أنه ما دامت المحكمة لم تستطع أن تصل بالتعويض إلى ما يجعله مساوياً للضرر الحقيقى الذى أصاب المطعون ضده فإنها تكتفى فى تقديره بمبلغ رمزى مناسب ، و كان قصد المحكمة من ذلك واضحاً فإن الحكم لا يكون مشوباً بالتناقض و لا مخالفة فيه للقانون .

الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ١٧٥ بتاريخ ٨/٦/١٩٧٢

تقدير التعويض هو من إطلاقات محكمة الموضوع بحسب ما تراه مناسباً لجبر الضرر مستهدفة فى ذلك بكافة الظروف و الملابسات فى الدعوى ، فلا عليها أن هى قدرت التعويض الذى رآه مناسباً ، دون أن تبين أو ترد على ما أثاره الطاعن من هذه الظروف .

الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٣٨٩ بتاريخ ٢١/٢/١٩٧٤

تحديد قيمة التعويض متى كان غير مقدر فى القانون من سلطة قاضى الموضوع و لا معقب عليه فى ذلك من محكمة النقض ، ما دام قد بين عناصر التقدير و أوجه أحقية طالب التعويض .

الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١١٤٦ بتاريخ ١٥/١٠/١٩٧٤

لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه - الصادر فى دعوى ريع - أن المحكمة لم تلزم الطاعن بإداء أجرة عن نصيب الطعون عليه فى الأيطان و إنما إستشدت بقيمتها الإيجارية التى بينها الخبير فى تقريره و المقدم فى الدعوى الأولى لتحديد الريع المناسب لهذه الأيطان بعد أن خلصت إلى أنه ليس ثمة دليل على أنه حققها تغيير فى معدنها أو فى مساحتها ، و لا مخالفة فى ذلك للقانون . لأن الريع وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يعتبر بمثابة تعويض لصاحب العقار المختصب مقابل ما حرم من ثمار ، و تقدير هذا التعويض متى قامت أسبابه و لم يكن فى القانون نص يلزم بإتباع معايير معينة فى خصوصه هو من سلطة قاضى الموضوع و لا تتركب عليه أن هو قدر قيمة التعويض المستحق لصاحب الأرض عن حرمانه من الإنتفاع بأرضه بقدر الأجرة خلال المدة التى حرم فيها من هذا الإنتفاع ، ما دام أن القاضى قد رأى فى هذه الأجرة التعويض العادل الجابر للضرر الناشئ عن هذا الحرمان .

الطعن رقم ٦١ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٥٦٨ بتاريخ ١٢/٣/١٩٧٥

- تقدير التعويض متى قامت أسبابه و لم يكن فى القعد أو القانون نص يوجب إتباع معايير معينة فى تقديره هو من سلطة قاضى الموضوع بغير رقابة من محكمة النقض .
- تقدير التعويض إذا لم يكن مقدراً فى القعد أو بنص فى القانون من سلطة محكمة الموضوع التامة بلا معقب عليها من محكمة النقض ، و بحسب الحكم أن يكون قد بين عناصر الضرر الذى يقدر التعويض عنه و له فى سبيل ذلك أن يستبطن القرائن السالفة من أوراق الدعوى .

الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٧٨ بتاريخ ٥/٥/١٩٧٥

إنه و أن كان تقدير التعويض عن الضرر من المسائل الواقعية التى يستقل بها قاضى الموضوع إلا أن تعيين عناصر الضرر التى يجب أن تدخل فى حساب التعويض هو من المسائل القانونية التى تخضع لرقابة محكمة النقض .

الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٨٥٧ بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٧٦

تقدير الضرر و مراعاة الظروف الملائسة فى تقدير التعويض مسألة موضوعية يستقل بها قاضى الموضوع ما دام لا يوجد فى القانون نص يلزمه بإتباع معايير معينة فى خصوصه.

الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١١٥٣ بتاريخ ٢٢/٥/١٩٧٦

لئن كان تقدير الضرر و تحديد الجابر له هو من إطلاقات قاضى الموضوع إلا أن شرط ذلك أن يكون قد إعتمد فى قضائه على أساس سليم ، و لما كان الثابت على ما سجله الحكم المطعون فيه ، أن الطاعن فصل

من العمل بالمؤسسة بتاريخ ١٩٦١/١٠/١٨ بقرار من الخارص العام على أموال الخاضعين لأمر رئيس الجمهورية رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ و أن هذه المؤسسة أمت بمقتضى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٦٣ المعمول به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية من ١٩٦٣/٥/١٢ و كان مقتضى ذلك أن الطاعن فصل من العمل بالمؤسسة سائلة الذكر قبل تأميمها فإن الحكم إذا أخذ في الاعتبار عند تقدير الضرر الذى حاق بالطاعن من جراء هذا الفصل و تحديد التعويض الجائر له بما تقتضى به المادة السادسة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ من جواز إعفاء مديرى الشركات المؤتممة من مناصبهم يكون قد بنى لقضائه على غير أساس من الواقع و القانون .

الطعن رقم ٧٣٥ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ١٨٣٧ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/١٩

إذ كان الثابت من الأوراق أن سندات شحن البضائع موضوع النزاع ، قد خلت من أى اتفاق على إعفاء المطعون ضدها الأولى - هيئة السكك الحديدية من المسئولية عن فقد أو تلف البضائع المشحونة - أو التخفيف منها ، كما خلت من أى عبارة تفيد قبول الطرفين أعمال أحكام قرار وزير النقل سائل الذكر أو الإحالة إليه ، و إذ كان هذا القرار صدر بالتطبيق لنص المادة ٤ من القانون ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء الهيئة العامة للسكك الحديدية و التى خولت مجلس إدارة الهيئة وضع شروط نقل البضائع و قواعد التعويضات الإثباتية و اعتمادها من وزير المواصلات " و النقل حالياً " عملاً بالمادة ٧ من القانون المشار إليه فإن مفاد هذه النصوص كما تدل عليه عبارة ,, التعويضات الإثباتية ,, أن المشرع رأى أن يسند لمجلس إدارة الهيئة العامة للسكك الحديدية وضع الشروط و القواعد المنظمة لنقل البضائع و كيفية تقدير التعويض عنها و التى يتعين على المسئولين فى الهيئة مراعاتها و النصص أو الإحالة إليها فى عقود النقل التى تبرمها مع الغير فإذا أهملوا أو أغفلوا ذلك فإن تلك الشروط و القواعد لا تعتبر مكملة لمقود النقل و لا يلزم بها المتعاقد الآخر .

الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ١٥٧٤ بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٧

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يعيب الحكم أن يدمج الضررين المادى و الأدبى معاً و يقدر التعويض عنهما بغير تخصيص لمقداره عن كل منهما ، و لا يحول ذلك دون قيام الحقيقة الواقعة و هى أن كل عنصر من هذين العنصرين كان له حسابه فى تحديد مقدار التعويض المقتضى به ، و من ثم إذ إستأنف محكوم ضده حكماً قضى بإلزامه بأداء تعويض عن أضرار مادية و أدبية و لم يكن هذا الحكم قد حدد مقدار ما يخص كل عنصر منهما من التعويض ، و رأت محكمة الاستئناف عدم الأحقية فى التعويض

بالنسبة لأحد هذين العنصرين فقد وجب عليها عندئذ أن تخضع ما يقابل ذلك العنصر من التعويض المقضى به ابتداءً و هو ما يقتضى بطريق الزوم النزول به عن المقدار الذى صدر به الحكم المستأنف .

الطعن رقم ٨٦١ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣١٨ بتاريخ ١٩٧٩/٥/١٠

من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه لا يجب المحكمة أن يدمج الضررين للإدأى والأذى معاً و تقدر التعويض عنهما بغير تخصيص لمقداره عن كل منهما ، و لا يحول ذلك دون قيام تلك الحقيقة الواقعة وهى أن كل عنصر من هذين العنصرين كان له حسابه فى تحديد مقدار التعويض المقضى به ومن ثم إذا استأنف محكوم ضده حكماً قضى بإلزامه بأداء تعويض عن أضرار مادية و أدبية و لم يكن هذا الحكم قد حدد مقدار ما خص كل عنصر منهما من التعويض ، و رأت محكمة الإستئناف عدم الأحقية فى التعويض بالنسبة لأحد هذين العنصرين ، فقد وجب عليها عندئذ أن تخضع ما يقبل ذلك العنصر من التعويض المقضى به ابتداءً ، و هو ما يقتضى بطريق الزوم النزول به عن المقدار الذى صدر به الحكم المستأنف .

الطعن رقم ١١٩١ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٧٧٧ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢١

التعويض المطلوب عن الخطأ التقصى أو العمدى إذا كان مما يرجع فيه إلى تقدير القاضى فإنه لا يكون معلوم المقدار وقت الطلب بالمعنى الذى قصده المشرع فى المادة ٢٢٦ من القانون المدنى وإنما يصدق عليه هذا الوصف بصور الحكم النهائى فى الدعوى

الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٣٨٩ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٦

- إنهاء الحكم إلى أن إلزام الشركة الطاعة بحفظ الجبن المودع لديها فى لجاجتها من الإلتزامات الجوهرية و أنه إلزام بهذا العناية هى عناية الشخص العادى - لأن الشركة مأجورة على هذا الإلتزام مؤداه أنه كيف العقد بأنه عقد ودعية مأجورة متفقاً فى ذلك مع عبارات العقد و دون أن تجادل الطاعة فى هذا التكيف ، لما كان ذلك و كان مقتضى عقد الودعية أن يلتزم المودع لديه - أساساً - بالمحافظة على الشيء المودع لديه و أن يدلل فى سبيل ذلك - إذا كان مأجوراً - عناية الشخص العادى و يعتبر عدم تنفيذه لهذا الإلتزام خطأ فى حد ذاته يرتب مسئولية التى لا يدرأها عنها إلا أن يثبت السبب الأجنبى الذى تنطى به علاقة السببية و كان الخبير المنتدب بعد أن عاين التلاجة و الجبن المخزون فيها و إطلع على دلالتى التلاجة المعدة للإثبات درجات الحرارة و أطرحها لعدم سلامتها و لعدم مطابقتها الواقع ورجح من واقع فحصه للجبين المخزون و معاينته التلاجة من الداخل - أن تلف الجبن يرجع إلى الإرتفاع الكبير و المتكرر فى درجات الحرارة -إستناداً إلى ما لاحظته من تكثف الماء على سطح الجبن والأجولة التى تحميه و من تراب الجبن المبلل على أرضية التلاجة ، و إذ إطمأنت محكمة الموضوع إلى تقرير الخبير - فى هذا الشأن

لسلامة أسمه و إستخلصت منه في حدود سلطتها التقديرية أن الشركة الطاعة لم تبدل العناية الواجب إقتضاؤها من مثلاً في حفظ الجبن المودع لديها مما أدى إلى تلفه و رتب على ذلك مسئولياتها عن هذا التلف - لأنها لا تكون ملزمة بعد ذلك ، بالرد إستقلاً على الطعون التي وجهتها الشركة الطاعة إلى ذلك التقرير لأن في أخذها به محمولاً على أسبابه السائفة ما يفيد أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنه التقرير

- تقدير التعويض الجابر للضرر من سلطة قاضي الموضوع ما دام لا يوجد نص في القانون أو العقد يلزمه بإتباع معايير في خصوصه .

- البين من ملحق العقد المؤرخ أنه نص في البند الخامس منه على أنه و مفاد هذا النص أن الطرفين إتفقا مقدماً على مقدار التعويض الذي يلتزم به الشركة الطاعة - و حدداه بنحو شراء الجبن مما مؤداه أن يلتزم محكمة الموضوع بالقضاء به عند ثبوت مسئولية الشركة الطاعة عن التلف الذي أصاب الجبن - ما لم تثبت عدم وقوع ضرر للمطعون ضده الأول - أو - أن التعويض المطلق عليه كان مبالغاً فيه ، و إذ كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى أن الشركة الطاعة قد أخلت بالتزامها بالحفظ و لم تبدل في سبيل ذلك عناية الشخص المادى و اعتبرها مسئولة عن التعويض فإنه كان يصح عليه عند تقديره التعويض - عن الجبن الثالث - أن يلتزم في ذلك بالتمن الذي دفعه الأخير للحصول عليه بحسب التعويض المطلق عليه مقدماً . و إذ خالف الحكم المطعون فيه ذلك رغم إشارته في مدولته إلى نص البند الخاص - فإنه يكون فضلاً عن تناقضه قد أخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه .

الطعن رقم ١٧١ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١١٩٧ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٧

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن حكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير التعويض المناسب للضرر بلا معقب عليها من محكمة النقض ما دامت قد أقامت قبضاً على ما يكفى لحمله .

الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٨٧ بتاريخ ١٩٨٥/٩/٣١

إستلاء الحكومة على عقار جبراً عن صاحبه بدون إتباع الإجراءات التي يوجبها قانون نزع الملكية للمنفعة العامة يعتبر - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بمثابة غصب يستوجب مسئوليتها عن التعويض ويكون شأن المالك عند مطالبته بالتعويض شأن المضرور من أى عمل غير مشروع ، له أن يطالب بتعويض الضرر سواء ما كان قائماً وقت الغصب أو ما تلاقم من ضرر بعد ذلك إلى تاريخ الحكم

الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ١٣٠ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢٤

تقدير التعويض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة . متى قامت أسبابه و لم يكن فى العكس - أو القانون نص يوجب إتباع معايير معينة فى تقديره هو من سلطة قاضى الموضوع بغیر رقابة من محكمة النقض .

الطعن رقم ١٧٨١ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ١٤٥ بتاريخ ١٩٨٩/١/١٥

متى بينت محكمة الموضوع فى حكمها عناصر الضرر الموجب للتعويض فإن تقدير مبلغ التعويض الجابر لهذا الضرر هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مما تستقل به ما دام لا يوجد فى القانون نص يلزم بإتباع معايير معينة فى خصوصه .

الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٢٨٨ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/١٢

تقدير التعويض يعتبر من مسائل الواقع التى لا يلتزم فيها قاضى الموضوع إلا بإيضاح عناصر الضرر الذى من أجله قضى بالتعويض وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى صحيحاً إلى ثبوت إخلال الهيئة الطاعنة بالزاماتها العقدية بما يوجب مسئولياتها فالزمها بتعويض الأضرار التى لحقت بالمطعون ضده من جراء هذا الخطأ والمتمثلة - كما أورد فى مدوناته - فى أدائه للإشراك دون مقابل ، و تملر الإتصال به كطبيب يحتاج فى تعامله مع مرضاه للإتصال التليفونى فى كل وقت من الأوقات ، و إذ كانت هذه الأضرار لا تفرج عن كونها أضراراً مادية مباشرة متوقفة فإن الحكم المطعون فيه يكون قد بين عناصر الضرر الذى قضى بالتعويض عنه و لا يعيبه بعد ذلك أن قدر التعويض جملة .

الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٥١٧ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٣١

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تكييف الفعل المزمس عليه طلب التعويض بأنه خطأ أو نفى هذا الوصف عنه من مسائل القانون التى يخضع قضاء محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض واستخلاص الخطأ الموجب للمسئولية و علاقة السببية بينه و بين الضرر هو مما يدخل فى حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ما دام هذا الاستخلاص سائفاً .

الطعن رقم ١٢٢٥ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٤٩ بتاريخ ١٩٩٠/٧/٩

المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن إثبات الخطأ الموجب للمسئولية العقدية على أحد العاقدین وتحديد قيمة التعويض عن الضرر الناشئ عن هذا الخطأ متى كان غير مقدر فى القانون ، تستقل به محكمة الموضوع بما لها من سلطة فهم الواقع فى الدعوى و تقدير الأدلة فيها ، دون معقب عليها فى ذلك متى كان استخلاصها سائفاً و له أصله الثابت بالأوراق و ما دامت قد بينته عناصر التعويض .

الطعن رقم ٩٥٠ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٣٧٩ بتاريخ ٢٧/٦/١٩٩٠

تقدير التعويض - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من إطلاقات محكمة الموضوع بحسب ما تراه مناسباً مستهدية في ذلك بكافة الظروف والملاسات في الدعوى، و أن تعديل محكمة الاستئناف مبلغ التعويض فقط يوجب عليها ذكر الأسباب التي إلتصت هذا التعديل .

الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٨٩٠ بتاريخ ٢٨/٣/١٩٩٠

لا يطل الحكم قضاءه بتعويض إجمالي عن عدة أمور متى كان قد ناقش كل أمر منها على حدة ، و من المقرر أن تقدير التعويض من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضى الموضوع .

الطعن رقم ٢٨٩٧ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ١٨٧ بتاريخ ١٧/١/١٩٩٠

تقرير الشركة الطاعة تعويضاً اختيارياً ، أو معاشاً إستثنائياً للمطعون ضدهما أولاً و ثانياً لفقدتهما عائلتهما إثر حادث و هما مؤديان واجبهما لا يمنعها من مطالبتها قضائياً بالتعويض المناسب باعتبارها مسئولة طبقاً لقواعد القانون المدلى عما لحقهما من أضرار متى كان ما تم صرفه لكل منهما لا يكفى لجبر جميع هذه الأضرار على أن يراعى القاضى عند تقريره التعويض خصم ما تقرر صرفه من تعويض اختيارياً أو معاش من جملة التعويض المستحق عن جميع الأضرار إذ أن الغاية من إلزام الشركة الطاعة هي جبر الضرر جبراً متكافئاً معه و غير زائد عليه .

الطعن رقم ١٩١٤ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ١٣٤ بتاريخ ٩/٥/١٩٩١

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقدير التعويض هو من إطلاقات محكمة الموضوع بحسب ما تراه مناسباً مستهدية في ذلك بكافة الظروف والملاسات في الدعوى . فلا عليها أن هي قدرت التعويض الذى رآته مناسباً بدون أن تبين أو ترد على ما أثاره الطاعن من ظروف ، و أنه إذا لم يكن التعويض مقدراً بالإتفاق أو بنص القانون فإن محكمة الموضوع السلطة التامة في تقديره دون رقابة عليها من محكمة النقض و بحسب الحكم أن يكون قد بين عناصر الضرر الذى يقدر التعويض عنه .

الطعن رقم ١٧ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٥٥١ بتاريخ ٢٤/١/١٩٣٥

- إذا إستاجر شخص محلاً ، و كان مشروطاً عليه في عقد الإيجار ألا يتنازل عن إجارته لأحد أو يؤجره من باطنه لآخر إلا بإذن المأجر ، و أشرك المستأجر شخصاً آخر معه فى التجارة و أودعا بضاعتها فى الخل ، ثم تهدم الخل و تلفت البضاعة بفعل المالك و إهماله ، فلا مخالفة للقانون فى أن تقضى المحكمة للمالك البضاعة التالفة بقيمة التعويض المستحق لهما .

- كما يجوز للمحكمة أن تقدر ما فات المحكوم لها من ربح في البضاعة التالفة ببلغ معين تقدره وتضيفه إلى ما استقر عندها أنه هو الواجب إلزام المذنب به من التعويض يجوز لها أيضاً في تقديره أن تجريه مجرى الفوائد القانونية ، إذ هذه مسألة شكل لا أهمية لها . وقضاؤها بهذه الفوائد التعويضية في هذه الصورة لا يصح النعي عليه بأنه قضاء بما لم يطلبه الخصم . على أن مجرد القضاء بما لم يطلبه الخصم إنما يكون وجهاً للإلماس إعادة النظر لا وجهاً للطعن بطريق النقض .

الطعن رقم ٥٧ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٨ بتاريخ ١٩٣٦/١١/٢٦

إن تقدير التعويض عن الضرر أمر مذكور لرأى محكمة الموضوع ، فهي إذ تقدر تعويض الضرر المترتب على دلاع كبدي و تبين كيفية تقديرها له لا يخضع لرعاية محكمة النقض ما دامت قد اعتمدت في ذلك على أساس معقول .

الطعن رقم ١٥ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢١٤ بتاريخ ١٩٣٧/١٢/١٦

إذا اختلفت المحكمة الاستئنافية مع المحكمة الابتدائية في وقائع التقصير المبني عليها طلب التعويض والثابت حصولها هي و ما ترتب عليها من ضرر لطالب التعويض من حيث إعتبارها من قبيل التقصير الذي يسأل من إرتكبه عن نتائجه الضارة أو عدم إعتبارها ، فهذا الخلاف بما تفصل فيه محكمة النقض لأنه لا يتعلق بتحصيل لهم الواقع ، و إنما يتعلق بتكييف وقائع التقصير الثابت قيامها .

الطعن رقم ٥٣ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٦٢ بتاريخ ١٩٣٨/٢/٣

إن القانون يوجب التعويض الجائر لكل ضرر متصل بالسبب بأصله الضار . و لا مانع في القانون من أن يحسب في عناصر التعويض ما كان لطالبه من رجحان كسب لوفته عليه وقوع فعل ضار أو تصرف إداري خاطئ كذلك . فإذا كان الثابت أنه لم يكن هناك أساس لإحتمال أن تؤخر وزارة الحرية أحد الضباط " أميرالاي " عن دوره في الزقي إلى رتبة أعلى " اللواء " لو كان قد بقي في الخدمة و لم تحله إلى المعاش قبل الأوان إستناداً إلى قرار بقرير سنة صدر باطلاً لمخالفته لقرار آخر ملزم لا يجوز نقضه فمن الواجب قانوناً أن يعتد في تعويض هذا الضابط برجحان هذه الزقية التي فوتها عليه إحالته إلى المعاش قبل الأوان .

الطعن رقم ٧٩ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ١٢٣ بتاريخ ١٩٤٠/٣/١٤

إن إثبات حصول الضرر أو نفيه من الأمور الواقعية التي تقدرها محكمة الموضوع . فإذا رأت محكمة الإستئناف أن ما قع من المصهد بتوريد الأغذية لأحد الملاجيء " ملجأ الأميرة لوقية بطنطا " هو " أمر خطير فيه تعريض لصحة اللاجئين للخطر فضلاً عما فيه من إفساد للمستخدمين الموكول إليهم حمايتهم

واخفاضة على سلامتهن " ثم رأت التعويض المشروط في عقد التوريد عن هذا الفعل متناسب و غير جائز لحكمت بإلزام المتعهد به فلا معقب على حكمها بحكمة النقض .

الطعن رقم ١٤ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٣٤ صفحة رقم ٤٧٣ بتاريخ ١٩٤٢/٦/١١

متى كانت الحكمة قد قدرت التعويض على أساس ما أثبتته على المحكوم عليه من الخطأ في عدوله عن الصفقة التي كان المزاد فيها قد رسا عليه ، ما أثبتته على المحكوم له ذاته من تباطؤ و تراخ في إبلاغ رسو المزاد في الوقت المناسب إلى الراسي عليه ، و ما كانت عليه الأسعار من تقلبات في الفترة ما بين المزاد الأول و المزاد الثاني الذي كان طلب التعويض على أساس نقص الثمن فيه ، فإنها تكون قد بينت أساس التعويض المقضي به ، و هذا يكفي لسلامة الحكم . أما قيمة التعويض فمروكة لسلطة المحكمة تقدرها على وفق ما تراه .

الطعن رقم ١١ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٥٦ بتاريخ ١٩٤٤/٥/٤

إذا كان الثابت في الحكم المطعون فيه أن الضرر الذي يشكو منه طالب التعويض و يدعى لحقوقه به من جراء تنفيذ مشروع للرعى " مشروع الرى الصفي لأطيان مركز إدلو " كان موقفاً لم زال سببه ، و أن المدعى سيغد من المشروع المذكور في المستقبل فائدة عظيمة يعمد على الضرر حتماً في زمن و جيز لم بقي له على عمر الزمن ، و بناء على ما استخلصته المحكمة من ذلك قضت بأنه ليس هناك عمل للتعويض لأنها لا تكون قد أخطأت .

الطعن رقم ٥ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٣٩٨ بتاريخ ١٩٤٧/٤/١٧

التعويض يقدر بقدر الضرر ، و لكن كان هذا التقدير من المسائل الواقعية التي يستقل بها قاضي الموضوع فإن تعيين العناصر المكونة قانوناً للضرر و التي يجب أن تدخل في حساب التعويض من المسائل القانونية التي تهيم عليها محكمة النقض ، لأن هذا التعيين من قبيل التكيف القانوني للواقع وكلما كان الضرر متغيراً تعين على القاضي النظر فيه ، لا كما كان عندما وقع بل كما صار إليه عند الحكم ، مراعيّاً للتغير في الضرر ذاته من زيادة راجع أصلها إلى خطأ المستول أو نقص كائناً ما كان سببه ، و مراعيّاً كذلك التغير في قيمة الضرر بارتفاع ثمن النقد أو إنخفاضه و بزيادة أسعار المواد اللازمة لإصلاح الضرر أو نقصها ذلك أن الزيادة في ذات الضرر التي يرجع أصلها إلى الخطأ و النقص فيه أيّاً كان سببه غير منقطعي الصلة به . أما التغير في قيمة الضرر فليس تعديراً في الضرر ذاته . و إذ كان المستول ملزماً بحجر الضرر كاملاً فإن التعويض لا يكون كالياً لجبره إذا لم يراع في تقديره قيمة الضرر عند الحكم . و من ثم كان لا وجه للقول بأن تغير القيمة لا يمت إلى الخطأ بصلته ، كما لا وجه للقول بأن الضرور ملزم بالعمل على إصلاح الضرر

، فإذا هو تهاون فعلياً بتمتع تهاونه ، فإن إلزام جبر الضرر واقع على المسئول وحده ، ولا على المضرور أن ينتظر حتى يوفي المسئول إلتزامه .

الطعن رقم ١٢ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٧٩ بتاريخ ١٩٤٩/٢/٣
لحكمه الموضع سلطانها المطلق في تقدير التعويض في حدود الطلبات المعروضة عليها من طرفي الخصومة دليلاً ورداً . و إذن فلا خطأ في أن تراعى المحكمة في تقدير التعويض المستحق للموظف المفصول بغير حق ما قد يلحظه من التحرر من أعباء الوظيفة .

* الموضوع الفرعي : تقدير الخطأ :

الطعن رقم ١٢٧ لسنة ١٨ مكتب فني ١ صفحة رقم ٥٢٩ بتاريخ ١٩٥٠/٥/٢٥
لا يكفى لتقرير مسئولية المجلس عما ينجم من أضرار للمشاركين للحصول على مياه منه القول بأن من أول واجباته المحافظة على المصلحة العامة و أنه المسيطر على عملية المياه ، بل لابد من إثبات الخطأ المسند إليه و الذي يكون أساساً لمسئوليته .

الطعن رقم ٢ لسنة ٢٢ مكتب فني ٦ صفحة رقم ١٤٥٢ بتاريخ ١٩٥٥/١١/١٠
إنه بين من نصوص المواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٠ الخاص بطبيب الأسنان أنه يشترط بحث الجهة المختصة بإصدار الرخيص بمزاولة مهنة طب الأسنان في مؤهلات طالب الرخيص للتحقق من صحة وقيمة الدبلوم المقدم منه و كفايته لنيل الرخصة فإذا وجدت فيها مقعماً منحة الرخيص بغير تكليف بأداء امتحان و إلا كلفه بأدائه وعلى ذلك يكون من الخطأ القول بأن المشرع أوجب الامتحان إطلاقاً دون اعتداد بمؤهلات طالب الرخيص التي قد تعفيه من أداء الامتحان . و إذن فمتى كان الواقع هو أن وزارة الصحة إذا تراجعت في إعطاء الرخيص لطالبه لم يكن مرجع هذا التراخي رغبته في بحث مؤهلاته و تقديرها و إنما صدرت في ذلك عن فهم خاطيء للقانون و هو وجوب أداء الامتحان لكل من يبدد دبلوم أجنبي ويغيب ممارسة المهنة دون تقدير لمؤهلاته فإن مسئليتها يكون خاطئاً و تسأل عنه قانوناً

للطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٢٢ مكتب فني ٧ صفحة رقم ٣١٠ بتاريخ ١٩٥٦/٣/١٥
- أن المحكمة و هي بسبيل تحقيق الخطأ النسوب لجهة الإدارة غير ملزمة ببيان وسيلة تلافيه لأن ذلك من شأن جهة الإدارة وحدها عملاً بمبدأ الفصل بين السلطات .
- متى كانت المحكمة قد أشارت في صدد تقرير خطأ الحكومة إلى أن الأمر كان يقتضي منها عناية أولى لصيانة الأمن فإن ذلك كاف لوتيب المسئولية .

- إستخلاص الحكم للخطأ المرجب لستولية جهة الإدارة إستخلاصاً سائفاً من عناصر تؤدى إليه هو مما يدخل فى حدود سلطة محكمة الموضوع التقديرية .

الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٣٥١ بتاريخ ١٤/٢/١٩٦٧

أعمال المنافسة التى يوجب عليها مساءلة فاعليها و تقوم على أساس من المستولية يمكن ردها إلى أعمال من شأنها إحداث اللبس بين المنشآت أو منتجاتها أو إلى إدعاءات غير مطابقة للحقيقة أو أعمال تهدف إلى إحداث الإضطراب فى مشروع الخصم أو فى السوق مما يتواءم به ركن الخطأ و تعد بذلك منافسة غير مشروعة .

الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٦٣٩ بتاريخ ٩/١١/١٩٧٧

إذ كان بيع زوائد التنظيم محل النزاع و ثمن كل منها يتجاوز عشرة جنيهات لا يتم قبل التصديق على البيع و ما يدفعه طالب الشراء من ثمن قبل التصديق يسوغ قبوله على سبيل الأمانة عملاً بالمادة ١٩ من منشور نظارة المالية فى شأن شروط و قيود بيع أملاك الميرى الحرة ، و لما كان الحكم المطعون فيه قد إستخلص خطأ تابعي الطاعة - محافظة القاهرة - من إستلام الثمن و التأخير فى المطالبة بمقابل الإنقطاع بالأرض إحدى عشرة سنة حالة أن مورث المطعون ضدهم مدد الثمن أمانة حتى يتم التصديق على البيع ، فإذا تخلف التصديق ظلت الملكية للطاعة و يكون من حقها إقتضاء مقابل الإنقطاع بها وليس فى مباشرة هذا الحق - عجلت الطاعة فى ذلك أو قصرت - خطأ تسأل عن تعويض ما أحدثه من ضرر . و إذ خالف الحكم هذا النظر فإنه يكون مخطئاً فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٨٢٧ بتاريخ ٢١/٣/١٩٧٨

- النعى بأن المطعون عليه - الذى قضى له بالتعويض قبل الطاعن لإغتصابه شقة النزاع - عيادين آخرين علاوة على شقة النزاع خلافاً للقانون رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٥٤ فى شأن مزاولة مهنة طب و جراحة الأسنان و أن له مسكناً فى منطقة أخرى على خلاف الخطر المنصوص عليه فى قانون إيجارات الأماكن رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، هذه المخالفة بغرض التسليم بصحتها لا تتيح للطاعن إغتصاب الشقة المذكورة و حرمان المطعون عليه من الإنقطاع بها ، و إذ قرر الحكم المطعون فيه أن هذا الإعتداء يعتبر خطأ يستحق المطعون عليه التعويض عنه فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ، و يكون النعى عليه بالقصور لعدم الرد على دلائل الطاعن غير منتج .

- إذا كان الطابع من الحكم أن حرمان المظنون عليه من استعمال الشقة موضوع النزاع إنما كسب بسبب إغتنابها بواسطة الطابع فلا على الحكم أن هو أدخل في تقدير التعويض المقضى به مقدار الأجرة التي دفعها المظنون عليه لهذه الشقة في المدة التي حرم فيها من الإنطاع بها .

الظعن رقم ١٥٢٧ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٣٣٧ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٠

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تكيف الفعل المؤسس عليه طلب التعويض بأنه خطأ أو نفي هذا الوصف عنه هو من المسائل التي يخضع قضاء محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض . إلا أن استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية وعلاقة السببية بينه وبين الضرر هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ما دام هذا الاستخلاص سائفاً ومستنداً من عناصر تؤدي إليه من وقائع الدعوى .

الظعن رقم ١٨ لسنة ٤٥ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٢٩٧ بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٦

الأصل حسبما تقضى به المادة ٤ من القانون المدني من أن " من استعمال حقه استعمالاً مشروعاً لا يكون مسئولاً عما ينشأ عن ذلك من ضرر باعتبار أن مناط المسئولية عن تعويض الضرر هو وقوع خطأ و أنه لا خطأ في استعمال صاحب الحق في جلب المنفعة المشروعة التي ينتجها له هذا الحق ، و كان خروج هذا الاستعمال عن دائرة المشروعية إنما هو إستثناء من ذلك الأصل ، و أوردت المادة ٥ من ذلك القانون حالته بقولها " يكون استعمال الحق غير مشروع في الأحوال الآتية " أ " إذا لم يقصد به سوى الإضرار بالغير . " ب " إذا كانت المصالح التي يرمى إلى تحقيقها قليلة الأهمية بحيث لا تتناسب البتة مع ما يصيب الغير من ضرر بسببها . " ج " إذا كانت المصالح التي يرمى إلى تحقيقها غير مشروعة " و ذلك دواعياً لإكتفاء ظاهر القواعد القانونية سائراً غير أخلاقي لإلحاق الضرر بالغير ، و كان يبين من إستقرار تلك الصور أنه يجمع بينها ضابط مشترك هو لية الإضرار سواء على نحو إيجابي يعتمد السعي إلى مضارة الغير دون نفع يجنيه صاحب الحق من ذلك أو على نحو سلبي بالإستهانة المقصودة بما يصيب الغير بضرر فادح من استعمال صاحب الحق لحقه استعمالاً هو الزف أقرب مما سواه مما يكاد يبلغ قصد الإضرار العمدى وكان من المقرر أن معيار الموازنة بين مصلحة البتة في هذه الصورة الخيرة و بين الضرر الواقع هو معيار مادي قوامه الموازنة بحدود بين النفع والضرر دون نظر إلى الظروف الشخصية للمتنتع أو الضرر بفساداً أو عسراً إذ لا تنبع فكرة إسائة استعمال الحق من دواعي الشفقة و إنما من اعتبارات العدالة القائمة على إقرار التوازن بين الحق والواجب .

الطعن رقم ٩٧٩ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٩٣٠ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٧

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن إستخلاص الخطأ الموجب للمسئولية بما يدخل فى حدود السلطة التقديرية محكمة الموضوع ما دام هذا الإستخلاص سائماً و مستنداً من عناصر تؤدى إليه من وقائع الدعوى إلا أن تكيف الفعل المؤس عليه طلب التعويض بأنه خطأ أو نفى هذا الوصف عنه من المسائل التى يخضع قضاء محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض و أن رقابة المحكمة الأخيرة تمتد إلى تقدير الوقائع فيما يستلزمه التحقق من صحة إستخلاص الخطأ من تلك الوقائع و الظروف التى كان لها أثر فى تقدير الخطأ و إستخلاصه .

الطعن رقم ١٤٤٣ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٧٥٥ بتاريخ ١٩٨١/٣/٤

من المقرر - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تكيف الفعل أو الترك المؤس عليه طلب التعويض بأنه خطأ أو نفى هذا الوصف عنه من مسائل القضاة التى يخضع قضاء محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض و من المقرر كذلك أن إستخلاص علاقة السببية بين الخطأ و الضرر و تقدير مدى جسامه الخطأ من مسائل الواقع التى يقدرها قاضى الموضوع إلا أن محكمة النقض أن تبسط رقابتها متى كان إستخلاصه غير سائغ .

الطعن رقم ٨٣٣ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٥٣٤ بتاريخ ١٩٨١/٢/١٧

مفاد نص المادة ٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن إبلاغ النيابة العامة أو مأمورى الضبط القضائى بما يقع من جرائم يهوز للنيابة رفع الدعوى عنها بغير شكوى أو طلب ، يعتبر حقاً مقررأ لكل شخص و لكن لا يسوغ لمن يباشر هذا الحق الإنحراف به عما وضع له و إستعماله إنتفاء مضاربة الغير و إلا حقت المساءلة بالتعويض - و لما كان الذى أورده الحكم المطعون فيه لا يصلح منذأ لتوافر الخطأ الموجب للمسئولية و لا يكفى لإثبات إنحراف الطاعنين عن حق الشكوى الذى يحتر من الحقوق المباحة للأفراد و لا يوجب على إستعماله أدنى مسئولية قبل المبلغ طالما لم يثبت كذب الواقعة المبلغ عنها و أن التبليغ قد صدر عن سوء قصد ، هذا إلا أن الحكم المطعون فيه خلص إلى اعتبار الطاعنين مسئولين عن التعويض إستنادأ إلى مجرد نشر الوقائع آتفة الذكر فى جريدة الجمهورية دون أن يعرض الحكم إلى نسبة هذا الفعل إليهم أو كدأخلهما فيه ، لما كان مما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون و شابه الفساد فى الإستدلال و القصور فى السبب .

الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٨٥١ بتاريخ ١٩٨٢/٦/٣٠

إن كان لقاضى الموضوع السلطة المطلقة فيما يستخلصه من الوقائع المطروحة عليه ، إلا أنه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يجب عليه أن يبين العناصر الواقعية التى استخلص منها النتيجة التى إنتهى إليها ، وإذ كان الشخص الإعتبارى يسأل عن الأخطاء التى يرتكبها ممثلوه بسبب ما يؤدونه لحسابه من أعمال ، ولا يسأل عن أخطائهم الشخصية ، وكان الحكم المطعون فيه قد إعتبر أن هذا الذى وقع من مخالط القاهرة السابق ، يمثل خطأ شخصياً إستناداً إلى مجرد صدور الأمر به منه شخصياً دون بيان ما إذا كان فى ذلك يباشر نشاطاً لحساب المعتدى أم لحساب نفسه ، فإنه يكون قاصر البيان .

الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٦٠ بتاريخ ١٩٨٢/١/٢١

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تكليف الفعل المؤسس عليه طلب التعويض بأنه خطأ أو ثنى هذا الوصف عنه هو من المسائل التى يخضع لقضاء محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض إلا أن إستخلاص الخطأ الموجب للمسئولة هو مما يدخل فى حدود السلطة التقديرية محكمة الموضوع ما دام هذا الإستخلاص سائلاً مستعداً من عناصر تؤدى إليه من وقائع الدعوى ، وأن إستخلاص علاقة السببية بين الخطأ والضرر هو من مسائل الواقع التى يقدرها قاضى الموضوع دون رقابة عليه فى ذلك شكمة النقض متى كان إستخلاصه لها سائلاً .

الطعن رقم ٧١٥ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٨٩١ بتاريخ ١٩٨٢/١١/١١

أن تحويل اللجان المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين دون غيرها سلطة تقدير التعويض المستحق عن الإستيلاء إنداء لا يحول دون إتجاء ذوى الشأن إلى المحاكم بطلب تعويضهم عن الضرر الناشئ عن تأخر تشكيلها أو تأخيرها فى إصدار قراراتها و ذلك على أساس المسئولية التقصيرية إذ توافرت الشروط اللازمة لتحقيق هذه المسئولية إذ يعتبر هذا التأخير بغير مسوغ حرض تقضي ظروف الأحوال خطأ يستوجب مسئولية فاعله عن الضرر المتسبب عنه .

الطعن رقم ١٥٢٩ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٣١١ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢٥

عدم تنفيذ المدين لإلتزامه التعاقدى يعتبر خطأ يرتب مسئولية التى لا يدروها عنه إلا إذا أثبت هو قيام السبب الأجنبى الذى تنطى به علاقة السببية وهذا السبب قد يكون حادثاً فجائياً أو قوة القاهرة أو خطأ من المضرور أو من الغير .

الطعن رقم ١٤١ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ١١٤٧ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٨٥

رتب المشرع في المادة ١٦٣ من القانون المدني الإلتزام بالتعويض على كل خطأ سبب ضرراً للغير وأورد عبارة النص في صيغة عامة بما يجعلها شاملة لكل فعل أو قول خاطيء سواء أكان مكوناً لجريمة معاقباً عليها أم كان لا يقع تحت طائلة العقاب و يقتصر على الإخلال بأى واجب قانوني لم تكلفه القوانين العقابية بنص خاص ، و مؤدى ذلك أن المحكمة المدنية يجب عليها البحث فيما إذا كان الفعل أو القول المنسوب للمسئول - مع تجرده من صفة الجريمة - يعتبر خروجاً على الإلتزام القانوني المفروض على الكافة ، بعدم الإضرار بالغير دون سبب مشروع ، فلا يمنع إثناء الخطأ الجنائي من القول أو الفعل المؤسس عليه الدعوى من توافر الخطأ في هذا القول أو الفعل .

الطعن رقم ٩٢ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٧١٩ بتاريخ ١٩/٦/١٩٨٦

الخطأ المرفقي هو الخطأ الذى ينسب إلى المرفق حتى ولو كان الذى قام به مادياً أحد العاملين به ويقوم على أساس أن المرفق ذاته هو الذى تسبب فى الضرر لأنه لم يؤد الخدمة العامة وفقاً للقواعد التى يسير عليها سواء أكانت هذه القواعد خارجية أى وضعها المشرع ليلتزم بها المرفق أم داخلية منها المرفق لنفسه و يقتضيها السير العادى للأمر ، و لما كان الحكم المطعون فيه إذ أسس قضاءه على صحة ما تمسك به المطعون ضده فى هذا الشأن ، ذلك إستناداً إلى ما خلص إليه خبير الدعوى و قرار مجلس إدارة الهيئة الطاعنة الصادر بتاريخ ... تنازها عن حقها فى الرجوع على العاملين فيها فيما تسببه أخطاؤهم المهنية الهسرة من أضرار للغير و تلتزم الهيئة بتعويضهم عنها و هو الأمر الذى لم يرد بالقانون ما يحظره فإنه يكون قد أصاب صحيح الواقع و القانون .

الطعن رقم ١٥٥٦ لسنة ٥٦ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٨٤٠ بتاريخ ٢٦/٣/١٩٨٩

لما كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن إثبات مساهمة الضرور فى الفعل الضار أو أن الضرر بقعله وحده من مسائل الواقع التى يقدرها قاضى الموضوع و لا رقابة عليه فى ذلك شكمة التقضى ما دام إستخلاصه مائناً ، و كان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد إستخلص فى حدود سلطته التقديرية أن الخطأ راجع إلى الهيئة الطاعنة وحدها و نفى الخطأ عن المطعون عليه لما هو ثابت بتقرير الخبير الذى إستند إليه فى قضائه أن تعطل التليفون رجع إلى تهالك شبكة الكابلات الأرضية و أن إصلاحه لا يحتاج لدخول عمال الطاعنة إلى مسكن المطعون عليه و أطرح ما جاء بالخضر رقم ... المؤرخ فى ٢٨/٢/١٩٨٩ خدمة دفاعها بعد أن أقام المطعون عليه الدعوى ، و كان هذا الإستخلاص سائفاً و له أصله الثابت بالأوراق

فإن ما تنهه الطاعة في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض ويكون النعي برمته على غير أساس .

الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٥٧ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٦٤٠ بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢٠
تكيف الفعل المؤسس عليه طلب التعويض بأنه خطأ أو نفي هذا الوصف عنه هو من المسائل التي يخضع الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض .

الطعن رقم ٢٢٧٣ لسنة ٥٧ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٢٩ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٧
إستخلاص الفعل الذي يؤسس عليه طلب التعويض و أن كان يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع إلا أنه يشترط أن يكون هذا الإستخلاص سائفاً و له أصل ثابت بالأوراق و أن تكيف هذا الفعل بأنه خطأ أو نفي هذا الوصف عنه هو من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض .

الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٥٦ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ١١٥ بتاريخ ١٩٩٠/١/٤
المقرر في قضاء المحكمة أنه و أن كان تكيف الفعل المؤسس عليه التعويض بأنه خطأ أو نفي هذا الوصف عنه هو من المسائل التي يخضع قضاء محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض ، إلا أن إستخلاص قيام الخطأ أو نفي ثبوته هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ما دام هذا الإستخلاص سالفاً و مستمداً من عناصر تؤدي إليه من وقائع الدعوى .

الطعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٥٦ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٨٣٣ بتاريخ ١٩٩٠/١١/٢٩
المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن إستخلاص الغلط و عناصر الغش و البحث فيما إذا كان الحادث الطارئ هو مما في روع الشخص العادي توقعه أو أنه من الحوادث الطارئة هو مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع طالما أقام قضاءه على أسباب مؤدية إلى ما انتهى إليه .

الطعن رقم ٦١ لسنة ٣ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٣٠٠ بتاريخ ١٩٣٤/١/١١
لا تنطبق المادة ١٥١ من القانون المدني إلا إذا توافرت شروط ثلاثة : الأول حصول فعل أو ترك والثاني أن ينشأ أو يتسبب عن ذلك الفعل أو الترك ضرر للغير ، و الثالث أن يكون ذلك الفعل أو الترك خطأ . وتحقيق حصول الفعل أو الترك أو عدم حصوله هو من الأمور الواقعية التي تدخل في سلطة قاضي الموضوع و لا معقب لتقديره . أما إرتباط الفعل أو الترك بالضرر الناشئ إرتباط المسبب بالسبب والمعلول بالعللة ، و كذلك وصف ذلك الفعل أو الترك بأنه خطأ أو غير خطأ ، فهما كلاهما من المسائل القانونية التي يخضع في حلها قاضي الموضوع لرقابة محكمة النقض فإذا قضى حكم على وزارة الداخلية بالتعويض

لورثة شخص سقطت عليه مثذنة جامع لقتلته ، مستنداً إلى وقوع خطأ من جانب أحد الأقسام في تنفيذ إشارة مهندس التنظيم المبلغة لهذا القسم لمنع المرور أمام ذلك الجامع خشية من سقوط مثذنة لوجود خلل بها ، إذ القسم لم يفلح الحواشيت المقابلة للمسجد ولم يمنع المرور من الشارع منعاً كلياً ، وكانت إشارة المهندس غير مطلوب فيها إغلاق الحواشيت ولا منصوب فيها على منع المرور من الشارع منعاً كلياً و ثبت أن البوليس قام بتنفيذ ما طلب منه في حدود نص الإشارة و في حدود المقول ، فالقضاء بالتعويض إستناداً إلى وقوع خطأ من البوليس مخالف للقانون .

الطعن رقم ٦٣ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٩١ بتاريخ ١٩٣٦/٤/٩

متى أثبت الحكم الأفعال التي صدرت من شخص ما > فرداً كان أم شخصاً معنوياً < و اعتبرها مصلية بعضها ببعض اتصال الأسباب بالنتائج ، ثم وصف ذلك الأفعال بأنها أفعال خاطئة قد أحقت ضرراً بشخص ما ، و اعتبر من صدرت منه تلك الأفعال مسئولاً عن الضرر الذي نشأ عنها فلا مخالفة لى ذلك للقانون . و إذن إذا حمل الحكم مصلية الآثار مسئولية خطئها في سحبها من متجر بالآثار و رخصته و ما ترتب على هذا السحب من إعتباره متجراً بغير رخصة و تحرير محضر مخالفة له و مهاجمة منزله و إزالة اللوحة المعلقة على محل تجارته إلخ ، و قضى له بناء على ذلك بتعويض عما لحقه من الأضرار ففضاؤه بذلك صحيح قانوناً .

الطعن رقم ٨٥ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١١١٩ بتاريخ ١٩٣٦/٥/٢١

يجب على المحكمة عند القضاء بتعويض يدعى ترتبه على إجراءات كيدية ضارة أن تثبت في حكمها أركان الخطأ المستوجب للتعويض تطبيقاً للمادة ١٥١ من القانون المدني و إلا كان حكمها باطلاً لقصور أسبابه .

الطعن رقم ٨٠ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٤٨٩ بتاريخ ١٩٣٩/١/٢٦

إنه إذا كان مجرد ركوب شخص مع صديق له في سيارة يقودها هذا الصديق مسرعاً في سيرة بها هو مما لا يعتبر في بعض الصور إشراكاً في الخطأ الذي وقع فيه قائد السيارة ، و إذا كان مجرد قيام هذا الراكب تحت تأثير الفرع ، بحركة ما إلتماساً للنجاة فأخبر بنفسه لا يعتبر كذلك إشراكاً في خطأ القائد فإنه لا شك في أن مساهمة هذا الراكب في الإتيان مع قائد السيارة على إجراء مسابقة بها هي مما يجعله عتقاً للمسابقين معهم في خطئهم و مسئولاً عما يحدث من جراء ذلك .

الطعن رقم ٥ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٣٩٨ بتاريخ ١٩٤٧/٤/١٧

إذا كان المدعى عليه في دعوى التعويض قد عرض على مدعيه كامل المبلغ الذي قدره الخبير المنتدب في دعوى إثبات الحالة لجبر الضرر الحاصل للمدعي فلا يكون للمدعي عليه من بعد وجه للقول بأن الخطأ

الذى عزاه الحكم إليه مستنداً إلى ذلك العرض لم يكن له من سند ، إذ ذلك العرض من شأنه أن يفيد التسليم بمسئوليته .

*** الموضوع الفرعى : تقدير الضرر :**

الطعن رقم ٨٠ لسنة ٨ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٤٨٩ بتاريخ ١/٢٦/١٩٣٩
إنه و أن كان ما يراه قاضى الموضوع من إثبات مساهمة المضرور فى الفعل الضار لتوزيع المسؤولية بينه هو و من إشراكه معه فى إحداث الضرر متعلقاً بفهم الواقع فى الدعوى و لا رقابة عليه حكمة النقض فإن وصف الأفعال التى وقعت من المضرور فى الحادث الضار و أسس عليها إشراكه فيه هو من التكيف الذى تراه هذه المحكمة .

*** الموضوع الفرعى : تقدير علاقة السببية :**

الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٤١ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٣٥٦ بتاريخ ١/٢٩/١٩٨٠ -
إن كان إستخلاص علاقة السببية بين الخطأ و الضرر هو - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من مسائل الواقع التى تستقل بها محكمة الموضوع و لا رقابة عليها فى ذلك حكمة النقض ، إلا أن ذلك مشروط بأن تورد الأسباب السالفة المؤدية إلى ما إنتهت إليه . و إذ يتضح أن محكمة الموضوع قد سلمت بغياب النقل عن النادى يوم وقوع الحادث ، و أنه وقت نزول الصبى إلى الماء لم يكن المشرف موجوداً بساحة الحمام ولكنه إنصرف إلى فرقة الماكينات ، و أن طبيعة عمل المشرف تقتضى وجوده دائماً بالحمام لمنع صغار السن من النزول إلى الماء متى كان المنقلب غير موجود . و لما كانت تلك الأخطاء التى رأى الحكم المطعون فيه أن الصبى قد إرتكبها و رتب عليها قضاءه بإنتفاء علاقة السببية بين خطأ المشرف و بين الصبى ، ما كانت تمكنه أصلاً من النزول إلى الماء ، إذا كان المشرف موجوداً و المنقلب غائباً لأن واجب المشرف فى حالة عدم وجود المنقلب منع الصبية من نزول الحمام ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالفساد فى الإستدلال .

الطعن رقم ٥٤ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٥٦٥ بتاريخ ١١/٣/١٩٤٨
إن القول بقيام رابطة السببية بين الخطأ و الضرر هو من المسائل المتعلقة بالواقع ، فلا يخضع قاضى الموضوع فى فهمه له لرقابة محكمة النقض إلا أن يشوب تسيبه عيب .

*** الموضوع الفرعي : جواز الجمع بين تعويضين :**

الطعن رقم ٣٤ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٧ بتاريخ ١٠/٢٧/١٩٩٩

إذا كان الحكم حين نقى بإلزام الوزارة بالمبلغ الذى قدره تعريضاً للمدعى لم يبين هل المبلغ الذى قدر للمدعى كمكافأة إستثنائية زائدة على ما إستحقه من مكافأة عادية يخصم من هذا المبلغ أم لا فإنه يكون مشوباً بالقصور . ذلك لأن المكافأة الإستثنائية هى فى حقيقتها تعويض تلزم به الحكومة بمجرد وقوع الحادث على أسس و نسب عينها قانون المعاشات ، فإن إلزمت الحكومة أيضاً وفقاً للقانون المدنى بتعويض المضرور باعتبارها مسئولة عن الخطأ الذى أدى إلى وقوع الحادث لم يكن للمضرور أن يجمع بين التعويضين كليهما معاً لأن هذين الإلتزامين متحدان فى الغاية و هى جبر الضرر جبراً مكافئاً له و لا يجوز أن يزيد عليه .

الطعن رقم ١١١ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٤١٠ بتاريخ ١/٢٤/١٩٥٢

إن المطالبة بتعويض مقابل أجره رى الأيطان محل الدعوى عن مدة معينة تتناهى بطبيعتها مع المطالبة بتعويض مقابل أجره هذه الأيطان عن نفس المدة لعدم زراعتها بسبب حرمانها من الرى ذلك أن هذا المقابل هو تعويض كامل على الحرمان من الإنقطاع بزراعة الأيطان فالجمع بين التعويضين غير جائز .

الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٥٥ بتاريخ ٤/٢٦/١٩٧٧

إذ كان العامل يقتضى حقه فى التعويض عن إصابة العمل من الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية فى مقابل الإشتراكات التى شارك هو و رب العمل فى دفعها بينما يتقاضى حقه فى التعويض قبل المستول عن الفعل الضرر بسبب الخطأ الذى ارتكبه المستول ، فإنه ليس ثمة ما يمنع من الجمع بين الحقين .

الطعن رقم ٤٣ لسنة ١٣ مجموعة صر ٤ صفحة رقم ٢٥١ بتاريخ ٢/٣/١٩٤٤

إن حادثة وفاة المستخدم التى يوجب عليها إلزام الحكومة بالمكافأة الإستثنائية لأرملته و أولاده بموجب قانون المعاشات قد يوجب عليها أيضاً إلزام من يكون مستولاً عن الحادثة بالتعويض الذى يستحق بموجب القانون المدنى . و لما كان قانون المعاشات قد رتب إستحقاق المكافأة الإستثنائية على وقوع الحادثة وأجاز زيارتها تبعاً لظروف الحال ، فإنه يكون قد بين أن غرضه هو أن يجبر ، بقدر معلوم الضرر الواقع لأرملته المستخدم و أولاده . فهذان الإلتزامان ، و أن كانا مختلفين فى الأساس القانونى هما متحدان فى الغاية و هى جبر الضرر الواقع للمضرور . و هذا الجبر أن وجب أن يكون كاملاً مكافئاً لقدر الضرر فإنه لا يجوز أن يكون زائداً عليه . إذ أن كل زياده تكون إثراء لا سبب له . و من ثم فإنه عند ما تكون الحكومة مسئولة أيضاً عن التعويض الذى أساسه القانون المدنى يكون من المعين خصم مبلغ المكافأة الإستثنائية من

كامل مبلغ التعويض المدنى المستحق . و هذا النظر يتفق و ما قرره الشارع فى حالة مماثلة ، فإن قانون إصابات العمل رقم ٦٤ سنة ١٩٣٦ الذى قرر إلتزام صاحب العمل - على غرار إلتزام الحكومة متانون يدفع بقدر معلوم كذلك تعويضاً للعامل المصاب ، نص على عدم الجمع بين هذا التعويض و التعويض المستحق بموجب القانون المدنى .

*** الموضوع الفرعى : دعوى التعويض الفرعية :**

الطعن رقم ١٨١ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٥٨٩ بتاريخ ١٩٥٠/٦/٨
إذا كان الحكم فى رفضه دعوى التعويض الفرعية المقامة من أصحاب هذه الرىالات على أساس أنهم باعوها بمكبس زهيد إذ لم يدخلوا فى حساب تكاليفها الرسوم الجمركية بسبب خطأ موظفى الجمارك فى تسليمهم البضاعة دون إقتضاء رسم عليها ، قد أقام الرفض على أساس أنهم كانوا على علم تام بما تفرضه لائحة الجمارك من رسوم على السبائك الفضية فإنه يكون قاصراً ، إذ الفصل فى هذه الدعوى كان يقتضى من المحكمة أن تبحث ما إذا كان وقع خطأ من موظفى الجمارك فى عدم تحصيل الرسوم قبل تسليم البضاعة و مائة هذا الخطأ و هل كان أصحاب البضاعة يعلمون بأن الرىالات المستوردة دخلت السودان وقت الإعفاء دون أن يحصل عنها رسم أم كانوا لا يعلمون ذلك .

*** الموضوع الفرعى : دعوى تعويض عن أعمال المصلحة :**

الطعن رقم ٣٤ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٧ بتاريخ ١٩٤٩/١٠/٢٧
متى كان الحكم لم يجهل الخطأ الذى أقام عليه مسئولية وزارة الداخلية عن الإطلاق قذيفة من مدفع من خلف على المحكوم له بالتعويض " عامل عندها " إذ تنصى الأحوال التى يقع فيها مثل هذا الحادث وقال بمسئوليتها فيها جميعاً خطأ تابعها إما فى تطوير المدفع و إما فى إطلاق ترابسه و إما فى التأكد من سلامة القذيفة المستعملة ، و لم تدع الوزارة أن ثمة عيباً فى هذا الحصر ، فإنه لا يجديها نفعها على الحكم أنه لم يقطع برأى فى الحالة التى وقع بها الخطأ من بين تلك الحالات التى عددها ، إذ هى مسئولة عن الحادث كيفما كان وقوعه .

الطعن رقم ١٢٧ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٥٢٩ بتاريخ ١٩٥٠/٥/٢٥
إذا كان الحكم القاضى بإلزام أحد المجالس البلدية بتعويض صاحب منزل عما أصاب منزله من خلل من جراء تدفق المياه من الماسورة الفرعية التى تمده منزله بالماء قد أقيم على أساس ما أثبتته خبر دعوى إثبات الحالة من أنه كشف على هذه الماسورة فوجد بها ثقباً فى موضع مواجه للمنزل كانت تتدفق منه المياه نحو

المنزل و أنه ليس عليها أثر للخيش أو القطران أو غير ذلك مما يقبها من التآكل و كان يعلوها الصدا وكان اخلس قد دفع هذا الوجه من أوجه المسئولية بأن عدم معاينة الخسر أثر خميش أو قطران لا يرجع إلى إهماله عند مد الماسورة كما أثبت حكم محكمة أول درجة ، و إنما يرجع إلى مضي أعوام كثيرة على مدحا و مع ذلك إكتفى بالحكم المطعون فيه في هذا الصدد بالإحالة على الحكم الابتدائي الذي لم يتعرض لهذا الدفاع بل ردد ما أورده الخبير في هذا الشأن ، فإن عدم تمحيصه هذا الدفاع الجوهرى الذى لو صح لكان كالياً لدفع هذا الوجه يكون قصوراً يعيب الحكم .

الطعن رقم ٦٥ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٤٦ بتاريخ ١٩٥١/٣/١

١١٠ كل إجراء يتخلله أحد رجال السلطة التنفيذية بمقتضى السلطة المخولة له قبل فرد من الأفراد تنفيذاً لقانون من قوانين الدولة هو عمل من أعمال الإدارة التى تخضع لرقابة القضاء فى حدود ما نصت عليه الفقرة العاشرة من المادة الخامسة عشرة من لائحة الوتيب "ب- للمحكمة فى كل الأحوال أن تتحرى ما إذا كان عمل الإدارة قد وقع وفقاً للقانون أو مخالفاً له لئلا يترتب على ذلك الفصل فى طلب التضمين المطروح عليها . وإذن فمضى كان الواقع فى الدعوى هو أن الطاعة - وزارة الأشغال العمومية - أزالته البدالة المركبة على مصرف والى توصل مياه ترعة إلى أرض المطعون عليها فإن الدفع بعدم اختصاص المحاكم بنظر دعوى التمييز القائمة من هذه الأخيرة بسبب ما أصاب زراعتها من ضرر استناداً إلى أن إزالة البدالة هو من أعمال السيادة المحظور على المحاكم النظر فيها كما أنه من الأعمال الفنية التى لا تخضع لتقدير المحاكم - هذا الدفع فى غير محله .

الطعن رقم ١١٨ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٧٥٦ بتاريخ ١٩٥١/٤/١٩

مضى كان الحكم إذ قضى بإلزام الطاعتين بتعويض المطعون عليه الأول عما أصابه من ضرر نتيجة لعدم تسميد زراعته تأسيساً على أن الطاعتين مسئولتان عن تقصيرها فى صرف السماد له قد أقام قضاءه على ما استخلصته المحكمة من التحقيقات التى باشرت بها الطاعة الأولى [وزارة الزراعة] بناء على شكوى المطعون عليه الأول و من تأشير معاون الزراعة على الاستمارة المقدمة منه بالتعويض له فى صرف السماد و من كتابى بنك التسليف الموجهين إليه بعد فوات ميعاد التسميد لاستلام السماد - ما استخلصه من كل ذلك من أن طلب المطعون عليه الأول سبق أن قبل من الطاعتين رغم كونه موقعا عليه منه بوصفه عمدة بدلاً من عمدة الناحية التابعة لها الأطنان على خلاف ما يقضى به قرار وزير الزراعة رقم ١٠٠ لسنة ١٩٤٣ مما يفيد عدم تمسك الحكومة بهذا العيب الشكلى و مما يكون معه غير مقبول منها آثاره بعد ذلك وإن التواخي فى الأمر بصرف السماد له إلى ما بعد نهاية الفترة المحددة لصرفه فى قرار

وزير الزراعة سالف الذكر قد أضر بالمطعون عليه الأول ضرراً يربط له الحق في التعويض فإن الطعن على الحكم بالقصور في السبب ومخالفة القانون يكون بوجهيه على غير أساس ذلك أن الأسباب التي أقيم عليها الحكم من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها وتكفي لحمله كذلك العيب الشكلي المشار إليه لا مساس له بالنظام العام ومن حق الحكومة عدم التمسك به .

الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٣٨١ بتاريخ ١٩٥٥/١٠/٢٠

إنه و أن كان لرجال البوليس في سبيل تنفيذ ما نص عليه القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر والقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ بتقرير الأحكام الخاصة بالاجتماعات العامة والمظاهرات في الطريق العمومية أن يتخلوا من الوسائل ما يؤدي إلى تفريق المجتمعين ، و لا مسئولية عليهم إذا هم في سبيل القيام بهذا الواجب أصابوا أحدا منهم إلا أنهم إذا تجاوزوا في تصرفاتهم الحد اللازم لتحقيق هذه الأغراض كان هذا التجاوز اعتداء لا يحمله القانون ، وتقدر ذلك هو من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع .

الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٤٤ بتاريخ ١٩٦١/٤/٢٧

لم يحدد الشارع سجونا معينة لتنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية وللجهة المكلفة بتنفيذ تلك الأحكام تنفيذها في أحد السجون العامة أو في أى سجن من سجون مصلحة الحدود حسبما تليه الظروف ويطبق على المحكوم عليه عند التنفيذ أحكام و لوائح السجن الذي تم التنفيذ فيه . فمتى كان الحكم المطعون فيه قد قرر أن سجن مصلحة الحدود لم يكن موجودا وقت صدور الحكم على الطاعن مما كان يعين معه تنفيذ العقوبة المحكوم بها بأحد السجون العامة فإنه بذلك يكون - و في حدود سلطة المحكمة التقديرية . قد نفي ما عراه الطاعن إلى الحكومة من إساءة استعمال السلطة .

الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٢٣ بتاريخ ١٩٦٣/١/٣١

جعلت المادة ٧٧ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الرى و الصرف ، الإختصاص بطلب التعويض في الأحوال الخاصة التي نص على إستحقاق التعويض فيها عما ينشأ من الأضرار بسبب تنفيذ بعض أحكامه إلى لجنة إدارية . و مفاد ذلك أن إختصاص اللجنة الإدارية مقصور على نظر طلبات التعويض في الحالات المحددة بالقانون المذكور ، أما طلبات التعويض في غير هذه الأحوال فإن الإختصاص بنظرها يكون للمحاكم صاحبة الولاية العامة بنظر جميع الأنزعة إلى ما إستثنى منها بنص . فإذا كان الطاعن قد طلب التعويض عن الإضرار التي لحقت بأرضه نتيجة لما يدعيه من أن الحكومة لم تراعى الأصول

الفنية في إنشاء المصرف ولم تعهده بالصيانة والتطهير وكان التعويض لذلك السبب ١٢ ما يرد عليه نص في القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ فإن اللجنة الإدارية سائلة الذكر لا تكون مختصة بنظره .

الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ١١٥ بتاريخ ١٩٩٠/١/٤

مسئولية الحكومة عن الأضرار التي تلحق الأفراد بسبب الاضطرابات والقتال لا تقوم إلا إذا ثبت أن القائمين على شؤون الأمن قد استمعوا عن القيام بواجباتهم وقصروا في إدارتها تقصيراً يمكن وصفه في الظروف الإستثنائية التي وقع فيها الحادث بأنه خطأ .

الطعن رقم ٦ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٧٧٨ بتاريخ ١٩٣٥/٥/١٦

إذا كان طلب التعويض عن الضرر المزعوم لحوقه بمن استمعت الحكومة ، في حدود سلطتها وحققها عن التصريح له بدخول القطر المصري من شأنه أن يرفض ، وكان الظاهر من حكم محكمة الموضوع أنها بدل أن ترفضه جعلت قضاءها بعدم الإختصاص شاملاً أيضاً له ، فإن مصلحة الحكوم حده في نقد الحكم من هذه الجهة مصلحة نظرية صرف لا يؤبه لها ما دام إسقاط التعويض من اللوازم الحتمية التي تلزم عن كون الطالب غير المصري و عن كون الحكومة لها الحق المطلق في عدم التصريح له بدخول الديار المصرية الأمرين اللذين هما العلة في عدم الإختصاص .

الطعن رقم ٢١ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٨٧ بتاريخ ١٩٤١/١٢/٤

للحكومة - رعاية للمصلحة العامة - أن تفرس الأشجار على جوانب الطرق العمومية ، إلا أنه يجب عليها - إثناء للأضرار التي قد تتسبب عن الأشجار التي تزرعها - أن تعهدها بالملاحظة . فإذا ما أنساب هذه الأشجار مرض وبائي كان عليها أن تبادر إلى إتخاذ الوسائل التي من شأنها أن تحول دون إنتقال المرض إلى الزراعات المجاورة و متى قامت بذلك فإنها تكون قد أدت كل ما عليها . و إذن فإذا كان الثابت أن الحكومة قامت بتخير الأشجار التي غرسها على أثر شكوى صاحب الزراعة القائمة هذه الأشجار على السكة الزراعية التي تشققها ، ثم لما لم تجد هذه الوسيلة في إستئصال المرض الوبائي الذي أصيب به باهزت إلى إزالتها ، و لم تتفق من الوقت في سبيل ذلك كله إلا ما إقتضاه إجراء هاتين العمليتين ، الواحدة تلو الأخرى ، فإنها لا تكون قد قصرت في شيء ، و لا تصبح مطالبتها بتعويض عن الضرر الذي يصيب زراعة مجاورة .

الطعن رقم ٢٠ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٦ بتاريخ ١٩٤٣/١١/٤

إذا كانت الحكومة و هي تقوم بتنفيذ مشروع عام لم تراع الإعتبارات الفنية اللازمة في عمله فإنها تكون مسئولة حتماً عما يصيب الغير من الضرر من جراء ذلك . و ليس من المخطور على المحاكم ، إذا ما رفع

إليها نزاع من هذا القبيل ، أن تتحرى ثبوت التقصير المدعى به على الحكومة و تتحقق من الضرر المطلوب تعويض عنه ، فإن ذلك لا يدخل في الخطر الوارد بالمادة ١٥ من لائحة الترتيب المقصور على تأويل أى عمل أو أمر من أوامر الإدارة أو وقف تنفيذه ، بل هو متعلق بطلب تعويض عن ضرر مدعى خوفاً مطالب التعويض بسبب خطأ مدعى وقوعه من جانب الحكومة . و إذن فإذا كان الموضوع المروى على المحكمة هو مجرد طلب تعويض عن ضرر يقول المدعى إنه أصاب أرضه و مبانى عزبته الواقعة على ترعة معينة بسبب مياه النشع التى تسربت إليها من هذه الرعة بعد إنشائها ، فإنه لا تريب على المحكمة إذا هى فى بحثها عناصر مسئولية الحكومة قد تعرضت لنسوب المياه فى تلك الرعة و أثبتت أن الحكومة جعلت هذا النسوب فيها على إرتفاع متجاوز الحد الأقصى المسموح به فنياً فحصل منه النشع ، و أنها مع ذلك أهملت إنشاء المصارف التى تخفف من أثر تجاوز الحد الأقصى للزيادة الجارية فى منسوب المياه عن منسوب الأرض ، و أن المناد الذى وضع فى آخر الرعة لا يؤدى عمله - فكل هذا البحث لم يكن فيه تعرض للأمر الإدارى من ناحية وقفه أو تأويله أو إلزام جهة الإدارة بإجراء عمل معين أو بالتصرف فى شأن من الشئون على خلاف ما تصرف ، و إنما هو للتحقق من قيام الخطأ المدعى به و حصول الضرر الذى أصاب طالب التعويض من تصرف من جانب الحكومة لم تلاحظ فيه الإعتبارات الفنية .

الطنين رقم ١٧ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٤٥٣ بتاريخ ١٩٤٧/٦/٥

- العبرة فى إختصاص المحاكم بالتعويض عن أعمال الحكومة المخالفة للقوانين ليست بوقوع المخالفة بالفعل بل هى بمجرد الإدعاء بها .

- إذا كان الحكم الذى قضى فى دعوى تعويض مرفوعة على الحكومة بعدم إختصاص المحاكم بالنظر فيها قد بنى على أن التصرف المشكوك منه لا مخالفة فيه للقانون فإن ابتداءه على هذا الذى يؤدى إلى رفض الدعوى و لا يؤدى إلى عدم الإختصاص لا يجوز الطعن فيه بهذا الطعن إذ لا مصلحة تعود على الطاعن من ورائه .

* الموضوع الفرعى : صاحب الحق فى طلب التعويض :

الطنين رقم ٢٩١ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ١١٣ بتاريخ ١٩٨٢/١/١٤

من المقرر قانوناً و فى قضاء هذه المحكمة أن المضرور - هو أو نائبه أو خلفه - هو الذى يثبت له الحق فى طلب التعويض ، أما غير المضرور فلا يستطيع أن يطالب بتعويض عن ضرر لم يصبه ، و لا يحق للمضرور أن يطلب من المحكمة القضاء مباشرة بالتعويض لجهة خيرية أو مؤسسة تعمل للمصلحة العامة و لا تستطيع

الحكمة في هذه الحالة أن يجيبه إلى هذا الطلب لأن مثل هذه الجهة لم يصيبها أى ضرر فلا يجوز الحكم لها مباشرة بتعويض وتكون الدعوى في هذه الحالة غير مقبولة .

* الموضوع الفرعي : عناصر التعويض :

الطعن رقم ٢٠ لسنة ١٩ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٧٢٧ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٥١
إن في إلغاء المرسوم المطعون فيه وتقرير أحلية الطالب للرقية و ما عدا ذلك مما قضى له به التعويض الكافى عن الضرر الذى لحق الطالب بسبب تحطيه فى الرقية و من ثم فلا محل للقضاء له بالتعويض الرسمى الذى طلبه .

الطعن رقم ١٥٨ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٩ صفحة رقم ٦٨٤ بتاريخ ١١/١٣/١٩٥٨
لا يمنع القانون من أن يحسب في الكسب الفاتى الذى هو عنصر من عناصر التعويض ما كان المضرور يأمل الحصول عليه مادام لهذا الأمل أسباب معقولة ، و من ثم فإن تفويت الفرصة على الموظف فى الرقية إلى درجة أعلى من درجته بسبب إحالته إلى المعاش بغير حق و هو فى درجته - عنصر من عناصر الضرر التى يجب النظر فى تعويض الموظف عنها ، أما القول بأن الضرر الذى يصور فى هذه الحالة مرده مجرد أمل لا يرقى إلى مرتبة الحق المؤكد إذ لا يعلق للموظف حق إلا بتفويت ترقية مؤكدة فمردود بأنه إذا كانت الفرصة أمراً محتملاً أو مجرد أمل فإن تفويتها أمر محقق ، و إذن فمضى كان الحكم المطعون فيه قد قرر أن الطاعن يستحق تعويضاً عن إحالته إلى المعاش بغير حق ثم استبعد عند تقدير التعويض ما كان سبيلفه من مرتب وما يحصل عليه من معاش لو أنه بقى فى الخدمة إلى سن الستين بمقولة أن العرة بمخالصه وقت إحالته إلى المعاش فإنه يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٥٢٧ بتاريخ ٤/٢٩/١٩٦٥
ليس فى القانون ما يمنع من أن يدخل فى عناصر التعويض ما كان للمضرور من رجحان كسب فوته عليه العمل غير المشروع ذلك إنه إذا كانت الفرصة أمراً محتملاً فإن تفويتها أمر محقق يجب التعويض عنه .

الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٧٣٦ بتاريخ ١٠/١/١٩٦٥
التعويض كما يكون عن ضرر حال فإنه يكون أيضاً عن ضرر مستقبل متى كان محقق الوقوع فإذا كانت محكمة الموضوع قد انتهت - فى حدود سلطتها التقديرية - إلى أن هدم المبني أمر محتم ولا يحصى من وقوعه ، فإنها قد قدرت التعويض المستحق للمطعون ضدها على أساس وقوع هذا المصدم ، ولا تكون قد قدرته عن ضرر إحتمالى وإنما عن ضرر مستقبل محقق الوقوع .

الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٧٧ بتاريخ ١١/١/١٩٦٦

حتى كان الطاعن قدر التعويض الذى طلبه أمام محكمة الموضوع بما لحقه من خسارة ولم يدخل فى هذا التقدير ما فاتته من كسب وكانت محكمة الموضوع لا تلزم بتقدير التعويض إلا فى حدود عناصره المطلوبة فإنه لا يقبل النعى على الحكم بالقصور بأنه لم يقدر التعويض عن الكسب الفائت الذى لم يطلبه الطاعن .

الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٦٥٩ بتاريخ ٢٣/١٢/١٩٧٥

إذ يبين من الأوراق أن المطعون عليه يطالب بالتعويض عن الأشجار تأسيساً على أنه قام بغرسها فى الأرض التى كان يستأجرها من الملك السابق ولما آلت ملكية هذه الأرض إلى الدولة بقرار ١٩٥٣/١١/٨ الصادر من مجلس قيادة الثورة بمصادرة أموال أسرة محمد على - وتولى الإصلاح الزراعى إدارتها حوّر عقد إيجار مع المطعون عليه عن هذه الأرض ثم بيعت إلى شركة المقطم التى حلت محلها الشركة الطاعنة وأن الشركة الأخيرة تسلمت جزءاً من الأرض المذكورة بما عليها من أشجار ، مما مفاده أن المطعون عليه يستند فى ملكيته لهذه الأشجار إلى عقد الإيجار . ولما كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بإحكام المطعون فيه قد إستخلص للأسباب السالفة التى أوردتها أن المؤجر الأصلى كان يعلم بما أحدثه المطعون عليه من غراس فى الأرض المجرة وأنه ليس فى الأوراق ما يدل على أنه أعرض على زراعتها ، فإنه يكون للمطعون عليه أن يطالب بالتعويض عن هذه الأشجار عند إنتضاء عقد الإيجار عملاً بحكم المادة ١/٥٩٢ من القانون المدنى ولا يكون هناك وجه لما تدعيه الطاعنة من أن هذه الأشجار قد إنتقلت ملكيتها إلى الدولة مع الأرض المصادرة التى كان يستأجرها المطعون عليه بالتطبيق لنص المادة ١/٩٢٢ من القانون المدنى .

الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٧٣٢ بتاريخ ٢٢/٣/١٩٧٧

القانون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يمنع من أن يدخل فى عناصر التعويض ما كان للمضروب من رجحان كسب فوته عليه العمل غير المشروع ، ذلك أنه إذا كانت الفرصة أمراً محتملاً فإن تضرعها أمر محقق يجب التعويض عنه .

الطعن رقم ١١٨٠ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٤٤ بتاريخ ١٧/١١/١٩٨١

لا يمنع من أن يدخل فى عناصر التعويض ما كان للمضروب من رجحان كسب فوته عليه العمل غير المشروع ذلك أنه إذا كانت الفرصة أمراً محتملاً فإن تضرعها أمر محقق يجب التعويض عنه .

الطعن رقم ٨٣ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٣٩٩ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٣

النص فى المادة ٣٢ من قانون العقوبات على أن " يعد قادراً كل من أسند ليعره بواسطة إحدى الطرق المبينة بالمادة ١٧١ من هذا القانون أموراً لو كانت صادقة لأوجبت عقاب من أسندت إليه بالعقوبات المقررة لذلك القانون أو أوجبت إحتقاره عند أهل وطنه و مع ذلك فالطعن فى أعمال موظف عظام أو شخص ذى صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة لا يدخل تحت حكم هذه المادة إذا حصل بسلامة نية و كان لا يعدى أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة و بشرط إثبات حقيقة كل فعل أسند إليه ولا يقبل من القاذف إقامته الدليل لإثبات ما قذف به إلا فى الحالة المبينة فى الفقرة السابقة " يدل على أن المشرع - فى سبيل تحقيق مصلحة عامة و حماية للمجتمع من عبث الخارجين على القانون - أباح الطعن فى أعمال الموظفين العموميين أو الأشخاص ذوى الصفة النيابية العامة أو المكلفين بخدمة عامة متى تعلقت وقائع القذف بأعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة ، و توافر حسن النية لدى من طعن فى هذه الأعمال و بشرط إثبات صحة الوقائع المذكورة ، فإذا كان القذف طعنأ فى أعمال موظف عام أو من فى حكمه و كان حاصلأ بسلامة نية و غير متعد لأعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة ، يقبل ممن طعن إقامته الدليل لإثبات ما قذف به بكافة طرق الإثبات .

الطعن رقم ١٢ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٧٩ بتاريخ ١٩٤٩/٢/٣

القانون لا يمنع من أن يدخل فى عناصر التعويض ما كان لطالبه من رجحان كسب فوته عليه العمل الضار غير المشروع . فإذا كان الحكم لم يعتبر بهذا العنصر فيما قضى به من تعويض لموظف أحيل إلى المعاش دون مسوغ ، و لم يورد لذلك أسباباً من شأنها أن تفيد أن ترقية طالب التعويض كانت غير محتملة لو أنه استمر فى الخدمة حتى بلوغه سن التقاعد ، فإنه يكون معنياً بنقضه فى هذا الخصوص .

* الموضوع للقرعى : عناصر الضرر :

الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٨٦٣ بتاريخ ١٩٦٤/٦/٢٤

متى كان الحكم قد أورد ضمن بياناته ما يكشف عن نوع العمل و مدة خدمة العامل و ظروف الإستعفاء عن خدماته فإن فى ذلك ما يدل على أنه راعى هذه العناصر فى تقدير التعويض .

الطعن رقم ٩٢ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٨٣٧ بتاريخ ١٩٦٨/٤/٢٤

تعيين العناصر المكونة للضرر و التى يجب أن تدخل فى حساب التعويض هى - و على ما جرى به قضاء محكمة النقض - من المسائل القانونية التى تهيم عليها محكمة النقض .

الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ١٦٧٨ بتاريخ ١٩٧٦/١١/٢٧

مضى كان الحكم المطعون فيه قد عرض لكافة العناصر المكونة للضرر قانونا و التى يجب أن تدخل فى حساب التعويض ثم إنتهى إلى تقدير ما يستحقه الطاعن من تعويض عن الضررين المادى و الادبى فلا يعبه إدماجهما معا و تقدير التعويض عنهما جملة .

الطعن رقم ٤٨٥ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٣٩٥ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٨

إذ كان يبين مما أورده الحكم المطعون فيه أنه إقتصر على تقدير نفقات العلاج الفعلية و هى التى قدمت عنها المستندات - كما قرر الحكم - دون أن يتحدث بتى عن الأضرار المستقبلية التى طالب الطاعن نفسه بالتعويض عنها نتيجة الحوادث الذى أصيبت فيه إبنته ، و أدخلها الحكم الابتدائى فى تقدير التعويض وأشار إليها بقوله " و ما ينتظر أن يتكبده - الطاعن عن نفسه - من مصاريف علاجية وعمليات جراحية و تجميلية للمعنى عليها . " لا يغير من ذلك ما إنتهى إليه الحكم المطعون فيه من أنه يقدر مبلغ ١٥٠٠ ج تعويضا لكافة الأضرار التى لحقت بالطاعن عن نفسه و بصفته - ولياً على إبنته - ذلك أن الحكم خلص إلى هذه النتيجة بعد أن قصر التعويض المستحق للطاعن عن نفسه على نفقات العلاج الفعلية و قدرها بمبلغ ١٠٠ ج ، يؤكد ذلك أن الحكم حدد الأضرار التى قضى بالتعويض عنها مستعملاً صيغة الماضى لقرار بأنها هى تلك الأضرار التى عن نفسه و بصفته ، مما يقتضاه أن الحكم المطعون فيه لم يدخل عنصر الضرر المستقبلى فى تقدير التعويض عن الحادث و لم يناقشه فى أسبابه واذ يجوز للمضرور أن يطالب بالتعويض عن ضرر مستقبل متى كان محقق الوقوع ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور .

الطعن رقم ٧٣٥ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ١٨٣٢ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/١٩

تعيين العناصر المكونة للضرر و التى يجب أن تدخل فى حساب التعويض تعد من مسائل القانون التى تخضع لرقابة محكمة النقض .

الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ١٢٥ بتاريخ ١٩٧٨/٤/١٨

إذ كان الثابت من الأوراق أن الطاعنة طلبت الحكم لها بمبلغ ... و هو ما يمثل قيمة التعويض عما أصابها من خسارة بسبب تلف السيارة و الحكم لها بمبلغ ... شهرياً و هو ما يعادل إيراد السيارة التى حرمت منه ، و لما كان هذان العنصران - الخسارة الحاصلة و الكسب الفائت - هما قوام طلبات الطاعن و على أساسها تلزم المحكمة بتقدير التعويض ، فإن الحكم إذ اعتبر عنصر التعويض عما فات الطاعنة من كسب طلباً للفوائد و قضى فيه على هذا الأساس يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٩٤١ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٧

تعيين العناصر المكونة قانوناً للضرر و التى يجب أن تدخل فى حساب التعويض - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من مسائل القانون التى تخضع لرقابة محكمة النقض .

الطعن رقم ٢٢٢٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٧١٦ بتاريخ ١٩٨٢/٦/١٠

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن العبرة فى تحقق الضرر المادى للشخص الذى يدعيه نتيجة وفاة آخر هى ثبوت أن المتوفى كان يعول لعلاً وقت وفاته على نحو مستمر و دائم و أن فرصة الإستمرار على ذلك كانت محققة و عندئذ يقدر القاضى ما حياح على المضرور من فرصة بفقد عائلته و يقضى له بالتعويض على هذا الأساس ، أما مجرد إحتمال وقوع الضرر فى المستقبل فلا يكتفى للحكم بالتعويض .

الطعن رقم ١٨٩٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٧٥٢ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٠

- المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى الإخلال بمصلحة مالية للمضرور و أن يكون الضرر محققاً بأن يكون قد وقع بالفعل أو يكون وقوعه فى المستقبل حتمياً ولا يلزم المدعى فى المسؤولية التقديرية فى غير حالى الغش و الخطأ الجسمى إلا بتعويض الضرر الذى كان يمكن توقعه عادة وقت التعاقد .

- المقرر و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن تعيين العناصر المكونة قانوناً للضرر و التى يجب أن تدخل فى حساب التعويض من مسائل القانون التى تخضع لرقابة محكمة النقض .

- المقرر و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن علاقة البنك بالعمل الذى يقوم بإيداع مبالغ فى حسابه لدى البنك هى علاقة ودعية ناقصة تحتر بمقتضى المادة ٧٢٦ من القانون المدنى قرصاً ، و إذ يلزم المقرض وفقاً لحكم المادة ٥٣٨ من القانون المدنى بأن يرد للمقرض مغل ما إقرض ، فإن البنك يلزم فى مواجهة عمله بأن يرد إليه مبلغاً تقديماً مساوياً لما قام بإيداعه فى حسابه لديه من مبالغ ، و إذا قام البنك ببناء على أمر عملية بسحب شيك على بنك آخر و تسليمه مقابل كل أو بعض رصيده لديه كان ذلك بالنسبة للبنك وفاء بالتزامه فى هذا الصدد قبل العمل .

- المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مجرد قبول الدائن شيكاً من المدين إستيفاء لدينه لا يعتبر وفاء مبرراً للذمة المدين لأن الإلتزام المترتب فى ذمته لا يقضى إلا بتحويل قيمة الشيك

- المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تقدير الدليل هو ما يستدل به قاضى الموضوع فله أن يأخذ بالدليل المقدم له إذا اقتنع به و أن يطرحه إذا تطرق إليه الشك فيه لا فرق بين دليل و آخر إلا أن تكون للدليل حجية معينة حددها القانون .

- المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى الإخلال بمصلحة مالية للمضرور و أن يكون الضرر محققاً بأن يكون قد وقع بالفعل أو يكون وقوعه في المستقبل حتمياً و لا يلزم المدعى في المسؤولية العقدية في غير حائى الفش و الخطأ الجسيم إلا بتعويض الضرر الذى كان يمكن توقعه عادة وقت التعاقد .

- المقرر و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن تعيين العناصر المكونة لقانوناً للضرر و التى يجب أن تدخل في حساب التعويض من مسائل القانون التى تخضع لرقابة محكمة النقض .

الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ١١٣٠ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٩
تعيين العناصر المكونة لقانوناً للضرر و التى يجب أن تدخل في حساب التعويض - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من مسائل القانون التى تخضع لرقابة محكمة النقض .

الطعن رقم ٨٣ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ١٣٩٩ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٣
- المقصود بمسئولية موجه الطعن في أعمال الموظف العام - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن يكون الطعن صادراً منه عن اعتقاد بصحة وقائع القذف و خدمة المصلحة العامة لا عن قصد التشهير والتجريح بسبب مضافان أو دوافع شخصية ، و إستظهار هذا القصد من الأمور التى تستقل بها محكمة الموضوع طالما أقامت لقضاءها على أسباب ماثلة .

- أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة التى يتعين ألا يتعداها الطعن ، مجاها الأعمال التى تدخل في نطاق هذه الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة دون الأعمال المتعلقة بالحياة الخاصة للموظف العام ومن في حكمه ، و التمييز بين أعمال الوظيفة العامة و ما في حكمها و شئون الحياة الخاصة ليس ميسوراً دائماً فقد تكون الصلة بينهما دقيقة ، فبإباح في هذه الحالة القذف المتعلق بالحياة الخاصة في القدر الذى تكون له فيه صلة بأعمال الوظيفة العامة و ما في حكمها ، و محكمة الموضوع تستقل بتقدير هذه الصلة على أن تقوم لقضاءها على ما يكفى لحمله .

الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ١٣٦١ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٠
تقدير الضرر - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - و مراعاة الظروف الملائمة في تقدير التعويض مسألة موضوعية تستقل بها قاضى الموضوع و لا مقب عليه من محكمة النقض في ذلك ما دام قد بين عناصر الضرر و وجه أحقية طالب التعويض فيه ، و ما دام لا يوجد في القانون نص يلزمه بإتباع معايير معينة في تقديره .

الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٥٥٤ بتاريخ ١٩٨٤/٦/٦

تعيين العناصر المكونة قانوناً للضرر و التي يجب أن تدخل في حساب التعويض - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض لما كان ذلك ، و كان بين مما أورده الحكم المطعون فيه أنه لم ينسب إلى الطاعنة إرتكاب غش أو خطأ جسيم في تنفيذ العقد المبرم بينها و بين المظنون عليه ، و أنه خلط في قضائه بين قواعد المسؤولية العقدية و قواعد المسؤولية التقصيرية عندما عدل في تعيين عناصر الضرر التي يجب أن تدخل في حساب التعويض و هو في مقام تطبيق قواعد المسؤولية العقدية - على الضرر غير المتوقع بحيث لا يعرف ماذا يكون قضاؤه لو لطن إلى عدم جواز التعويض عن مثل الضرر المذكور ، فيكون الحكم بذلك قد أعطى في تطبيق القانون

الطعن رقم ١٥٥٦ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٨٤٠ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٦

المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يجوز محكمة الموضوع أن تقضى بصيغ إجمالية عن جميع الأضرار التي حادت بالمضروور إلا أن - ذلك مشروط بأن تبين عناصر الضرر الذي قضت من أجله بهذا الصيغ و أن تناقش كل عنصر فيها على حدة و تبين وجه أحقية طالب التعويض فيه أو عدم أحقيته .

الطعن رقم ٢٣٨٤ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٩١٧ بتاريخ ١٩٩٠/٤/٤

و لكن كان المقرر - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تعيين العناصر المكونة قانوناً للضرر والتي يجب أن تدخل في حساب التعويض من مسائل القانون التي تخضع لرقابته بما يوجب على محكمة الموضوع أن تبين في مدونات حكمها عناصر الضرر الذي قضت من أجله بهذا الصيغ و أن لها تقدير تلك العناصر دون رقابة عليها في ذلك ما دامت قد استندت إلى أدلة مقبولة و بحسبها أن تكون قد بينت عناصر الضرر الذي قدرت التعويض على أساسه .

الطعن رقم ٦٣ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ١٥٨ بتاريخ ١٩٣٢/١٢/٢٢

إذا قضى الحكم بصيغ على شخص لعدم تقديمه عقد إجارة مودعاً لديه إلى شريكه في الإجارة ، دون أن يبين وجه الضرر الذي لحق بالهكوم له بالتعويض ، مع نفي الهكوم عليه لحق أى ضرر به إعتبر هذا الحكم غير مسبب فيما أوجبه من التعويض ، و تعين نقضه .

الطعن رقم ٨٠ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٤٨٩ بتاريخ ١٩٣٩/١/٢٦

الأصل أن الضرر المربوط على فعل مضمون و مهدر يسقط فيه ما يقابل المهدر و يعتبر ما يقابل المضمون فينبغي إذن أن يستنزل من التعويض ما يقابل الفعل الذي ساهم به المضروور في الضرر و يعتبر الفعل الذي وقع من الغير .

الطعن رقم ٥٧ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٧ بتاريخ ١٩٤٣/٤/١ .

إذا أدخل الحكم ضمن التعويض المحكوم به ما فات على الموظف من فرصة الترقية بسبب إحالته إلى المعاش قبل الأوان فلا خطأ في ذلك . فإن القول بأن الترقية من الإطلاقات التي تملكها الجهات الرئيسية للموظف وليس حقاً مكسباً له ، محله بالبداهة أن يكون الموظف باقياً يعمل في الخدمة . أما إذا كانت الوزارة هي التي أحالت الموظف إلى المعاش بدعوى بلوغه السن بناء على قرار باطل فلا مناص من إدخال تعويض الترقية على الموظف ضمن عناصر الضرر التي نشأت عن الإخلال بحقه في البقاء في الخدمة ، ذلك لأن القانون لا يمنع من أن يحسب في الكسب الفاتل الذي هو عنصر من عناصر التعويض ما كان المضرور يأمل الحصول عليه ما دام هذا الأمل له أسباب معقولة .

الطعن رقم ٩١ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٢٧٥ بتاريخ ١٩٤٦/١٢/١٢

إذا كان الحكم - رغم ما أثبتته على وزارة الدفاع من مخالفتها للقانون بتفويض القرار الطبي الملزم لها بتقدير سن الضابط وإصدارها قراراً طبيّاً آخر باطلاً قانوناً - اعتمدت عليه في إحالة الضابط إلى المعاش قبل بلوغه السن المقررة لرتبته - قد وقف في جبر الضرر الناشئ عن هذا الخطأ عند حد القضاء لهذا الضابط على الحكومة بالفرق بين معاشه وبين صافي راتبه ، ولم يعرضه عما فاتته من فرصة الترقية إلى رتبة اللواء التي خلت ، مستنداً في ذلك إلى أن الترقية ليست حقاً للموظف ولو تحققت فيه شروط الأقدمية والجدارة . بل هي حق للحكومة تصرف فيه كما تشاء بلا رقيب ولا حسيب ، فإنه يكون قد أخطأ ، إذ أن حرمانه من الفرصة التي منحت له للحصول على الترقية هي عنصر من عناصر الضرر يمين النظر فيه . ولقد كان يصح ما قاله الحكم لو أن ذلك الضابط كان قد بقي في الخدمة ولم ترقه الوزارة فعلاً حيث يصح القول بأن الترقية هو من الإطلاقات التي تملكها الوزارة وتستقل بها بلا معقب أما والوزارة قد أحالته على المعاش قبل بلوغه السن بناءً على قرار باطل اتخذته في تقدير سنه ، مخالفة في ذلك قراراً آخر صحيحاً ملزماً لها لا تملك نقضه ، فإن هذا القول لا يسوغ جعل تصرفها الخاطئ فوق رقابة قضاء التضمين

* الموضوع الفرعي : فوائد التعويض المقضى به :

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١١٨ بتاريخ ١٩٧٩/٤/١٦

إذا كان أساس المطالبة بالتعويض - كما فات المطعون ضده من كسب جبراً للضرر الذي أصابه نتيجة إخلال الطاعة بالتزامها التعاقدي يختلف عن أساس المطالبة بالفوائد القانونية عن هذا التعويض بسبب تأخر الطاعة عن الوفاء به ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون ضده بالفوائد عن مبلغ التعويض المقضى به لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

*** الموضوع الفرعي : قواعد نفى الممنولية :**

الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ١٣٨١ بتاريخ ١٩٥٥/١٠/٢٠

يشترط نفى المسئولية اعتمادا على حالة الدفاع الشرعى أن يكون الاعتداء المراد دفعه حالا أو وشيك الحلول . و إذن فمضى كان الحكم إذ قرر مسئولية الحكومة ونفى قيام حالة الدفاع الشرعى قد أثبت أن البوليس ارتكب خطأ ظاهر فى محاصرة المتظاهرين فوق أحد الكبارى وكان من المستحيل عليهم الإفلات من القوتين المتقابلتين ، و لم تكن هذه الوسيلة هى الكفيلة بالفرض الذى يجب أن يفصله البوليس من تفريقهم وأنه إذا كان قد حصل اعتداء على بعض رجاله فقد كان مقابل تهجمه على المتجمهرين الفارين أمام البوليس و أن البوليس هو الذى كان البادى بالاعتداء دون أن يكون لذلك مبرر فان فى هذا الذى قرره الحكم ما يكفى لحمل قضائه فى هذا الخصوص .

الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٧٦٧ بتاريخ ١٩٥٦/٦/٢٨

قاعدة اهلاك على المالك إذا تقروم إذا حصل اهلاك بقوة قاهرة - أما إذا نسب إلى البائع تقصير فإنه يكون مسئولا عن نتيجة تقصيره .

الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٩٥٣ بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٦

عدم تنفيذ المدعى لإلتزامه التعاقدى أو التأخير فى تنفيذه يعتبر فى ذاته خطأ يرتب مسئولية التى يبراها عنه إذا أثبت هو أن عدم التنفيذ يرجع إلى سبب أجنبى لا يد له فيه كحادث فجائى أو قوة قاهرة أو خطأ من الغير أو من المتعاقدين الآخر ، و هو ما أشار إليه نص المادة ٢١ من القانون المدنى .

الطعن رقم ١٢٢٣ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٧١ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٥

المقرر و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن عدم تنفيذ المدين لإلتزامه التعاقدى أو التأخير فى تنفيذه يعتبر فى ذاته خطأ يرتب مسئولية التى لا يبراها عنه إلا إذا أثبت هو أن عدم التنفيذ يرجع إلى سبب أجنبى لا يد له فيه كحادث فجائى أو قوة قاهرة أو خطأ من الغير أو من المتعاقدين الآخر .

الطعن رقم ١٣ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٢٣٤ بتاريخ ١٩٤٦/١٠/٣١

ليس للمعلم أن يعمسك بأن الحادثة التى هى محل المسألة كانت نتيجة ظرف فجائى ليتخلص من المسئولية إلا إذا ثبت أنه قد قام بواجب المراقبة المقررة عليه .

*** الموضوع القرعى : مسئولية الطبيب :**

الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٦٣٦ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٢

مسئولية الطبيب لا تقوم - فى الأصل - على أنه يلزم بتحقيق غاية هى شفاء المريض وإنما يلتزم ببذل العناية الصادقة فى سبيل شفاؤه . ولما كان واجب الطبيب فى بذل العناية مناطه ما يقدمه طبيب يقظ من أوسط زملائه علماً ودراية فى الظروف المحيطة به أثناء ممارسته لعلومه مع مراعاة تقاليد المهنة والأصول العلمية الثابتة وبصرف النظر عن المسائل التى يختلف فيها أهل هذه المهنة لينفتح باب الإجتهد فيها فإن انحراف الطبيب عن أداء هذا الواجب يعد خطأ يستوجب مسئوليته عن الضرر الذى يلحق بالمريض ويفوت عليه فرصة العلاج مادام هذا الخطأ قد تدخل بما يؤدى إلى ارتباطه بالضرر لإرتباط السبب بالمسبب ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد حصل من الواقع أن الطاعن - طبيب - قد أمر بنقل مريضة من مستشفى إلى آخر وهى على وشك الرفاة وقبل إحالتها إلى القسم المختص لفحصها وإعقاد ما يجب بشأنها مما أدى إلى التعجيل فى وفاتها ، وأعتبر الحكم هذا التصرف خطأ لا يبرره له إدعاء الطاعن بعدم ضرورة التدخل الجراحى إذ أن هذا الادعاء - بفرض صحته - لم يكن ليحول دون إحالة المريضة إلى القسم المختص لفحصها وتقرير العلاج اللازم لها وتأخير نقلها من هذا المستشفى إلى الوقت الملائم لحالتها المرضية ، فإن الحكم يكون قد إلتزم صحيح القانون .

الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٧٥ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٢٦

مسئولية الطبيب الذى إختاره المريض أو نالته للعلاج هى مسئولية عقدية . والطبيب و أن كان لا يلتزم بمقتضى العقد الذى يتعقد بينه وبين مريضه بشفاؤه أو بنجاح العملية التى يجريها له ، لأن إلتزام الطبيب ليس إلتزاماً بتحقيق نتيجة وإنما هو إلتزام ببذل عناية ، إلا أن العناية المطلوبة منه تقتضى أن يبذل لمريضه جهوداً صادقة يقظه تنفق - فى غير الظروف الإستثنائية - مع الأصول المستقرة فى علم الطب ، فبإسأل الطبيب عن كل تقصير فى مسلكه الطبى لا يقع من طبيب يقظ فى مستواه المهنى وجد فى نفس الظروف الخارجية التى أحاطت بالطبيب المسئول . و جراح التعجيل و أن كان كثيره من الأطباء لا يضمن نجاح العملية التى يجريها إلا أن العناية المطلوبة منه أكثر منها فى أحوال الجراحة الأخرى إعتباراً بأن جراحة التعجيل لا يقصد منها شفاء المريض من حلة فى جسمه وإنما إصلاح تشويه لا يعرض حياته لأى خطر .

الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ١٦٢ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢١

إلتزم الطبيب - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليس إلتزاماً بتحقيق نتيجة هى شفاء المريض وإنما هو إلتزام ببذل عناية ، إلا أن العناية المطلوبة منه تقتضى أن يبذل لمريضه جهوداً صادقة يقظة تنفق فى غير

الظروف الإمتثالية مع الأصول المستقرة في علم الطب ، فيسأل الطبيب عن كل تقصير في مسلكه الطبي لا يقع من طبيب يقظ في مستوى المهني وجد في نفس الظروف الخارجية التي أحاطت بالطبيب المستور كما يسأل عن خطئه العادي أباً كانت درجة جسامته .

* الموضوع الفرعي : مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه :

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٢٠ مكتب قني ٤ صفحة رقم ٨٨ بتاريخ ١٩٥٢/١١/١٣

مضى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بمسئولية الطاعة عن الضرر الذي لحق الطعون عليهما بسبب غرق إثنين في حمام للسباحة أقيم لقضاءه على ما استخلصه من أوراق الدعوى من أن الطاعة عينت الملاحظين وهى التي تدب من يقوم منهم بالملاحظة والأشراف على الحمام ، مما يتوافق معه علاقة تبعية هؤلاء الموظفين إلى الطاعة وبالتالى مسئوليتها عما يتركبه هؤلاء التابعون من أخطاء تسبب ضرراً للغير في مجال تأدية وظائفهم أو بسببها ، فانه يكون لما لا جدوى فيه البحث فيما إذا كانت مرتبات موظفى الحمام تدفع لهم عن أعمالهم في الحمام وحده أو عن أعمال أخرى منضمة إليها ، كما يكون غير منتج ما تمسكت به الطاعنه من أن للحمام شخصية منوية مستقلة عنها .

الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٢١ مكتب قني ٦ صفحة رقم ٢٧٠ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/١٦

- متى كان الحكم الجنائي قد قضى بالزام الموظفين المقولين للجريمة متضامين بالتعويض المدني كما قضى بالزام الحكومة بهذا التعويض بطريق التضامن مع هؤلاء الموظفين على اعتبار أنها مسئولة عنهم مسئولية المتبوع عن تابعه و ليست مسئولة معهم عن خطأ شخصي وقع منها ساهم في ارتكاب هذه الجريمة . فانها بهذا الوصف تعتبر في حكم الكفيل المتضامن ، كدالة ليس مصدرها العقد ، وإثما مصدرها القانون ، فإذا دفعت التعويض المحكوم به على موظفيها باعتبارهم مسئولين عن إحداث الضرر الذي كان أساسا للتعويض تنفيذاً للحكم الجنائي الصادر في الدعوى المدنية فإن لها بهذا الوصف أن تحمل محل الدائن المحكوم له بالتعويض في حقوقه و يكون لها الحق في الرجوع على أى من المدينين المتضامين بجميع ما أدته وفقاً للمادة ٥٥ من القانون المدني القديم .

- متى كان الثابت أن الموظف قد ارتكب الخطأ الموجب لمسئوليته حال تأدية عمله و اعتماداً على سلطة وظيفته و لم يقع خطأ شخصي من جانب الحكومة عند مفارقة الموظف لهذا الخطأ الذي أقيم عليه الحكم بالتعويض المدني ، فتكون مسئولية الحكومة بهذا الوصف هى مسئولية التبوع عن تابعه فهى ليست مسئولية ذاتية عن خطأ شخصي وقع منها وإثما تقوم مسئوليتها على أساس الخطأ الحاصل من الغير وهو

الموظف التابع لها و بذلك تكون متضامنة مع تابعها و مسئولة قبل المضور عن أفعاله غير المشروعة وفقاً للمادة ١٥٢ من القانون المدني القديم و ليست مسئولة معه بصفتها مدنية .

الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٥٨٢ بتاريخ ١٩٥٦/٥/٣

متى كان الثابت أن التابع هو مستخدم لدى وزارة الداخلية فى وظيفة بوليس ملكى و أن الوزارة سلمته للتعيينات وظيفته سلاحاً نارياً و تركه بحمله فى جميع الأوقات و أنه ذهب حاملاً هذا السلاح إلى حفلة عرس دعى إليها و هنالك أطلق السلاح إظهاراً لمشاعره الخاصة فأصاب أحد الحاضرين ، فإن وزارة الداخلية تكون مسئولة عن الأضرار التى أحدثها تابعها بعمله هذا غير المشروع . و لا يؤثر فى قيام مسئوليتها أن يكون تابعها قد حضر الحفل بصفته الشخصية ما دام عمله الضار غير المشروع متصلاً بوظيفته مما يجعله واقعاً منه بسبب هذه الوظيفة وذلك وفقاً لحكم المادة ١٥٢ مدنى قديم الذى لا يفرق فى شيء عن حكم المادة ١٧٤ مدنى جديد .

الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٥٤٣ بتاريخ ١٩٦٢/٤/٢٦

لما كان نص المادة ١٥٢ من القانون المدني القديم - التى تقضى بمسئولية المتبوع عن عمل تابعه حال تأدية وظيفته - قد جاء نصاً عاماً مطلقاً فلم تشترط لقيام رابطة التبعية أن يكون للمتبوع علاقة مباشرة بالتابع وإنما تقوم هذه الرابطة أيضاً متى كان للمتبوع سلطة فعلية على التابع فى الرقابة عليه و فى توجيهه طالبت مدة هذه السلطة أو قصرت فكلاًما تحققت هذه السلطة قامت تلك العلاقة . و من ثم فإذا كان الحكم المطعون فيه قد نفى مسئولية وزارة الصحة [المطعون عليها] تأسيساً على عدم تبعية مرتكب الفعل الضار لها [موظف بوزارة الداخلية] دون أن يعرض فى أسبابه لما إذا كان لوزارة الصحة تلك السلطة الفعلية عليه أثناء قيامه بالإجراءات التى كلف بها أو ليس له تلك السلطة فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور .

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٦٦٣ بتاريخ ١٩٦٣/٥/٩

- مؤدى ما نصت عليه المادة ١٧٤ من القانون المدني هو أن علاقة التبعية تقوم على توالى الولاية فى الرقابة و التوجيه ، بحيث يكون للمتبوع سلطة فعلية فى إصدار الأوامر إلى التابع فى طريقة أداء عمله و فى الرقابة عليه فى تنفيذ هذه الأوامر و محاسبته على الخروج عليها .

- مفاد ما نص عليه القانون ٣٨ لسنة ١٩٤٨ و القرارات المنفصلة له من خضوع المدارس الحرة لرقابة وزارة التربية و التعليم و تفتيشها فى الحدود التى رسمها أن لوزارة التربية و التعليم سلطة فعلية فى رقابة و توجيه العاملين بالمدارس الحرة ، و هى سلطة تستمدتها من القانون لا حساب هذه المدارس و إنما لحسابها

هي باعتبارها القوامة على مرافق التعليم بما يتحقق معه تسمية المدارس المذكورة والعاملين بها للوزارة بالمعنى المقصود في المادة ١٧٤ من القانون المدني .

الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٦٨٩ بتاريخ ١٦/٥/١٩٦٣

مسئولية التبوع عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع الواقع منه حال تأدية وظيفته أو بسببها" م ١٧٤ مدنى "قوامها وقوع خطأ من التابع مستوجب لمسئولته هو ، بحيث إذا انضمت مسئولية التابع فان مسئولية المتبوع لا يكون لها من أساس تقوم عليه و إذ كانت مسئولية التابع لا تتحقق إلا بتوافر أركان المسئولية الثلاثة و هي الخطأ بركته المادى و المعنوى و هما فعل التعدى و التمييز ثم الضرر و علاقه السببية بين الخطأ و الضرر ، و كان النابت من الأوراق أن التابع وقت اقترافه حادث القتل لم يكن مميزا لصابته بمرض عقلى يجعله غير مدرك لأقواله وأفعاله بما ينطى به الخطأ فى جانبه لتخلف الركن المعنوى للخطأ وهو ما يستتبع انتفاء مسئولية التابع وبالتالي انتفاء مسئولية الوزارة المتبوعة ، فان الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وبنى قضاءه بالزام الطاعنة بالتعويض على أساس مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٨٨٨ بتاريخ ٢٠/٦/١٩٦٣

مؤدى نص المادة ١٥٢ من القانون المدنى الملغى أن رابطة التبعية تقوم بين المتبوع و التابع متى كانت له عليه سلطة فعلية ورقابة فى توجيهه . و إذ كان مفاد ما نص عليه القانون ٣٨ لسنة ١٩٤٨ بشأن علاقة وزارة التربية و التعليم بالمدارس الحرة ، أن للوزارة سلطة فعلية فى رقابة و توجيه العاملين بالمدارس الحرة أنها تصدر الأوامر إلى التابع فى طريقة أداء عمله وفى الرقابة عليه فى تنفيذ هذه الأوامر ومحاسبته عن اخروج عليها ، فان الحكم المطعون فيه إذ التزم هذا النظر وقرر أن نصوص القانون ٣٨ لسنة ١٩٤٨ تجعل وزارة التربية مسئولة عن خطأ صاحب المدرسة وموظفيها باعتبارها متبوعا فانه لا يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٨٨٨ بتاريخ ٢٠/٦/١٩٦٣

مسئولية المكلف بالرقابة لا تنطى إلا إذا أثبت أنه قام بواجب الرقابة أو أثبت أن الضرر كان لا بد والعا ولو قام بهذا الواجب . و إذ نفت محكمة الموضوع فى حدود سلطتها الموضوعية كلا الأمرين بأسباب مسائلة تؤدى إلى النتيجة التى انتهت إليها لإنها لا تكون قد خالفت القانون .

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٩٧٤ بتاريخ ١٠/٢٤/١٩٦٣

- المرشد يعتبر أثناء قيامه بعملية إرشاد السفينة تابعا للمجهز لأنه يزاول نشاطه فى هذه الفترة بحساب المجهز ويكون الحال كذلك ولو كان الإرشاد إجباريا وليس فى هذا خروج على الأحكام المقررة فى القانون المدنى فى شأن مسئولية المتبوع ذلك أن الفقرة الثانية من المادة ١٧٤ منه تقضى بأن رابطة التبعية تقوم ولو لم يكن المتبوع حرا فى اختيار تابعه متى كانت له سلطة فعلية فى رقبته وتوجيهه . والمجهز يمارس سلطة الرقابة والتوجيه على المرشد بواسطة ربانه وقد قررت القاعدة المتقدمة معاهدة بروكسل الخاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بالمصادمات البحرية والتي وافقت مصر عليها و صدر مرسوم بالعمل بأحكامها إذ تقضى المادة الخامسة منه ببقاء مسئولية السفينة فى حالة ما إذا حصل التصادم بسبب خطأ المرشد حتى ولو كان الإرشاد إجباريا . و مؤدى ذلك أن المرشد ينسلب فى الفقرة التى يشار إليها نشاطه على ظهر السفينة عن الجهة التى يتبعها أصلا وعلى ذلك فلا تسأل هذه الجهة عن الأخطاء التى تقع منه فى تلك الفترة .

- ما نصت عليه الفقرة الثالثة من البند الأول من لائحة الملاحة فى قناة السويس من أن أية سفينة تجتاز مياه القناة وموانئها تضمن Garantit لشركة القناة كل دعوى تقام عليها من الغير من جراء أية أضرار مباشرة أو غير مباشرة تسبب السفينة فى حدوثها ، لا يعدو أن يكون تطبيقا للقواعد العامة فى تقرير حق الضموم فى الرجوع على متعهد الضمان إذا كان الأخير هو ذات الشخص المسئول عن الفعل الضار . وإذا كان الثابت أن الخطأ الذى نشأ عنه الضرر الذى حكم على المطعون عليها "هيئة قناة السويس" فى الدعوى الأصلية بتصويته قد وقع من الربان والمرشد وكلاهما تابع للشركة الطاعنة "شركة السفينة" مما يجعلها مسئولة عن هذا الخطأ مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه ، فإن الحكم المطعون فيه فيما تقضى به من أحقية المطعون عليها فى الرجوع على الطاعنة بما حكم به عليها فى الدعوى الأصلية لا يكون مخالفا للقانون ، ولا يعيبه خطؤه فى تفسير الشرط المتقدم و وصفه بأنه التزام بالتأمين من المسئولية مادام أن منطق مع التطبيق الصحيح للقانون .

الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١٢٢ بتاريخ ١١/١٢/١٩٦٤

- لا يعرف القانون مسئولية التابع عن المتبوع وإنما هو قد قرر فى المادة ١٧٤ من القانون المدنى مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة وهذه المسئولية مصدرها العمل غير المشروع و هى لا تقوم فى حق المتبوع إلا حيث تتحقق مسئولية التابع بناء على خطأ واجب إثباته أو بناء على خطأ مفروض .

- لم يقرر القانون التضامن في الالتزام بتعويض الضرر إذا تعدد المسؤولون عنه إلا عندما تكون مسئوليتهم عن عمل غير مشروع . و إذن لمضى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بمسائلة الطاعنين " التابعين " عن الضرر الذى لحق المضرور على أن الوزارة التى يجمعها الطاعنان مسئولة عن الضرر مسئولية تعاقدية كما أنها مسئولة عن أعمالهما بوصفهما تابعين لها مسئولة وصفها الحكم بأنها مسئولة التابع للمتزوج وأن من شأن هذه المسئلة أن تلزم الوزارة والطاعنان بالتضامن بتعويض ذلك الضرر ، فإن الحكم المطعون فيه إذ رتب مسئولية الطاعنين على مجرد وجود تعاقد بين متبوعيهما وزارة التربية والتعليم - وبين المضرور وولى أمره يجعل الوزارة ملتزمة بتعويض الضرر الذى أصاب المضرور ، ولم يكن الطاعنان طرفا فى هذا التعاقد ، وعلى قيام التضامن بين الطاعنين وبين الوزارة دون أن يسجل عليهما وقوع أى خطأ شخصي من جانبهما وبين ماهيته ونوعه ، فإن هذا الحكم يكون قد بنى قضاءه بمسئولية الطاعنين على أساس فاسد .

الطعن رقم ١١ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٣٧ بتاريخ ١٩/١/١٩٦٧

مسئولية المكلف بالرقابة عن الأعمال غير المشروعة التى تقع من هم فى رقبته - وهى مسئولية مبنية على خطأ مفروض إقراضا قابلا للإثبات العكس - لا ترتفع فى حالة وقوع الحادث الذى سبب الضرر للغير مفاجأة إلا إذا كان من شأن هذه المفاجأة نفى علاقة السببية المفروضة بين الخطأ المفروض فى جانب المكلف بالرقابة وبين الضرر الذى أصاب المضرور ، وهذا لا يتحقق إلا إذا ثبت ضخامة الموضوع أن المفاجأة فى وقوع الفعل الضار بلغت حدا ما كانت تجدى معه المراقبة فى منع وقوعه وأن الضرر كان لا يبد واقعا حتى ولو قام متولى الرقابة بواجب الرقابة بما ينهى له من حرص وعناية . فإذا كانت محكمة الموضوع رأت فى حدود سلطتها التقديرية أن الفعل الضار ما كان ليقع لو أن المكلف بالرقابة "الطاعن" قام بواجب الرقابة المفروض عليه فإنها بذلك تكون قد نفت ما تمسك به الطاعن من أن ظرف المفاجأة الذى لايس الفعل ، كان من شأنه أن يجعل وقوعه مؤكداً ولو كان هو قد قام بواجب الرقابة وما دام الحكم المطعون فيه قد إنتهى بأسباب مسالفة إلى أن المفاجأة - المدعاة - لم يكن من شأنها نفى علاقة السببية المفروضة بين خطأ المفروض فى جانب المكلف بالرقابة وبين الضرر فإنه إذ لم يحتر دفاع الطاعن بمحصل الفعل الضار مفاجأة سببا لإعفائه من المسئولية المقررة فى المادة ١٧٣ من القانون المدنى لا يكون خطأ فى القانون .

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٦١٤ بتاريخ ١١/٧/١٩٦٧

- تقوم مسئولية المتبوع عن أعمال التابع الغير مشروعة - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض على أساس الخطأ المفروض من جانب المتبوع كتقصيره فى مراقبة من عهد إليهم بالعمل لديه وتوجيههم بما مؤداه إعتبار مسئولية المتبوع قائمة بناء على عمل غير مشرع ، ومقتضى المادة ٣/٢١٧ من القانون المدنى هو عدم جواز الاتفاق سلفا على الإعفاء من المسئولية عن العمل غير المشروع . فإذا كان هدف المشرع فى تقرير مسئولية المتبوع عن أعمال التابع غير مشروعة هو سلامة العلاقات فى المجتمع بما يعد من الأصول العامة التى يقوم عليها النظام الاجتماعى والاقتصادى فى مصر ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون إذ اعتبر القاعدة المقررة لمسئولية المتبوع عن أعمال التابع غير المشروعة من المسائل المتعلقة بالنظام العام فى معنى المادة ٢٨ من القانون المدنى ورتب على ذلك استبعاد تطبيق القانون الفلسطينى الذى لا تعرف نصوصه هذه المسئولية وطبق أحكام القانون المصرى فى هذا الخصوص .

- علاقة التبعية تقوم كلما كان للمتبوع سلطة فعلية على التابع فى الرقابة وفى التوجيه ولو كانت هذه الرقابة قاصرة على الرقابة الإدارية . فإذا كانت نصوص القانون ٢٥٥ لسنة ١٩٥٥ بإصدار القانون الأساسى للمنطقة الواقعة تحت رقابة القوات المصرية بفلسطين تؤدى على النحو الذى استخلصه الحكم إلى أن للطاعن الثانى [السيد وزير الحرية] سلطة فعلية على الطاعن الأول [السيد مدير الشئون الثقافية والتعليم لقطاع غزة] واستبدل الحكم بذلك على قيام علاقة التبعية بينهما ورتب على ذلك مسئولية الطاعن الثانى عن أعمال الطاعن الأول فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ٦٤ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٣٢٧ بتاريخ ٢٢/٢/١٩٦٨

- مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة هى مسئولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضرور وتقوم على فكرة الضمان القانونى فيعتبر المتبوع فى حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون وليس العقد ومن ثم فإذا أوفى المتبوع التعويض للمضرور كان له أن يرجع به كله على تابعة محدث الضرر كما يرجع الكفيل المتضامن على المدين الذى كفله لأنه مسئول عنه وليس مسئولا معه وهذه القاعدة هى التى قننها المشرع فى المادة ١٧٥ من القانون المدنى القائل بعد أن يختلف الرأى فى ظل القانون الملغى حول ما يرجع به المتبوع على تابعة وأساس هذا الرجوع ولم يقصد المشرع من وضع هذه المادة أن يستحدث للمتبع دعوى شخصية جديدة يرجع بها على تابعه فى حالة وفاته بالتعويض المضرور .

- لما كان المتبوع - وهو فى حكم الكفيل المتضامن - لا يستطيع الرجوع على تابعه عند وفاته بالتعويض للدائن المضرور بالدعوى الشخصية التى قررها القانون فى المادة ٨٠٠ من القانون المدنى للكفيل قبل

المدن وذلك لما هو مقرر من عدم جواز رجوع الكفيل بهذه الدعوى إذ كانت الكفالة لمصلحة الدائن وحده ، و ضمان المتبوع لأعمال تابعة هو ضمان قرره القانون لمصلحة الدائن المضرور وحده فإنه لا يكون للمتبع في رجوعه على المدين إلا دعوى الحلول المتصوص عليها في المادة ٧٧٩ من القانون المدني و هي تطبيق للقاعدة العامة في الحلول القانوني المتصوص عليها في المادة ٣٢٦ من القانون المذكور والتي تقضى بأن المولى يحمل محل الدائن الذي إسوفى حقه إذا كان المولى ملزماً بوفاء الدين عن المدين .

— أن المتبوع حين يوفى التعويض إلى الدائن المضرور إنما يحمل محل هذا الدائن في نفس حقه وينتقل إليه هذا الحق بما يرد عليه من دفع و من ثم يجوز للمدين التابع أن يتمسك بإقتضاء هذا الحق بالتقادم كما كان يستطيع التمسك بذلك قبل الدائن فهذا الدافع إنما يرد على حق الدائن الأصلي الذي إنتقل إلى المتبوع بحلولة محل الدائن فيه و الذي يطالب به المتبوع تابعه و ليس على حق المتبوع في الرجوع على هذا التابع .

— للمضرور أن يرجع مباشرة على المتبوع بصعوض الضرر الناشء عن أعمال تابعه غير المشروعة دون حاجة لإدخال التابع في الدعوى و لا تلزم الحكمة في هذه الحالة بتنبية المتبوع في إدخال تابعه .

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٨٧٠ بتاريخ ١٩٦٨/٤/٢٣

مقتضى حكم المادتين ١٥١/٢ و ١٥٢ من القانون المدني القديم أن علاقة التبعية تقوم على السلطة الفعلية التي تثبت للمتبع في رقابة التابع و توجيهه سواء عن طريق العلاقة العقيدية أو غيرها و سواء إستعملت المتبوع هذه السلطة أو لم يستعملها طالما أنه كان في إستطاعته إستعمالها .

الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٩٤ بتاريخ ١٩٦٩/٧/٣

إنه و أن كان قيام رابطة التبعية لا يقتضى أن يكون المتبوع حراً في إختيار تابعه إلا أنه يشترط لقيام هذه التبعية أن يكون للمتبع على التابع سلطة فعلية في رقايته و توجيهه ، و هذه السلطة لا تكون للطبيب الجراح في مستشفى عام على الطبيب الذى عينته إدارة المستشفى لإجراء التخدير ، و من ثم فإن هذا الأخير لا يعتبر تابعا للطاعن في حكم المادة ١٧٤ من القانون المدني .

الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٩٩ بتاريخ ١٩٦٩/١/٣٠

— مسئولية المتبوع من أعمال تابعه غير المشروعة هي مسئولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضرور و هي تقوم على فكرة الضمان القانوني ، فالمتبوع يعتبر في حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون و ليس العقد . و من ثم فإن للمتبع الحق في أن يرجع على تابعه محدث الضرر بما يفي به من التعويض للمضرور كما يرجع الكفيل المتضامن على المدين الذى كفله لأنه مسئول عنه وليس مسئولاً معه . وهذه القاعدة هي التى قننها المشرع في المادة ١٧٥ من القانون المدني التى تقضى بأن المسئول عن عمل الغير

حق الرجوع عليه في الحدود التي يكون فيها هذا الغير مستولا عن تعويض الضرر . و لم يقصد بتلك المادة أن يستحدث للمتبوع دعوى شخصية جديدة يرجع بها على تابعه .

- مطالبة المضرور للمتبوع بالتعويض مطالبة قضائية و أن كانت تقطع التقادم بالنسبة للمتبوع إلا أنها لا تقطعه بالنسبة للتابع و ذلك أخذا بما نصت عليه المادة ٢٩٢ من القانون المدني من أنه إذا إقطعت مدة التقادم بالنسبة إلى أحد المدينين التضامنين فلا يجوز للدائن أن يتمسك بذلك قبل باقي المدينين . وإذا كان قطع التقادم بالنسبة إلى أحد المدينين التضامنين لا يوجب عليه أثر بالنسبة لباقي المدينين فمن باب أولى لا يكون لقطع التقادم بالنسبة للكفيل و لو كان متضامنا مع المدين الأصلي أثر بالنسبة إلى هذا المدين .

- لكن كان لا يحق للمتبوع أن يرجع على تابعه بالتعويض المحكوم به للمضرور إلا إذا قام بأدائه للمضرور إلا أن القضاء قد أجاز للمتبوع أن يختصم تابعه في الدعوى التي يرفعها المضرور وحده و أن يطالب المتبوع في هذه الدعوى بالحكم على تابعه بما قد يحكم به عليه للمضرور و ذلك لما للمتبوع من مصلحة في هذا الإختصاص لأن مسئوليته تجمعة لمسئولية التابع فإذا استطاع هذا درء مسئوليته و هو بطبيعة الحال أقدر من المتبوع على الدفاع عن نفسه ، إستطاع المتبوع من ذلك و إنتفت بالتالي مسئوليته هو ، و إذا لم يستطع التابع ، كان حكم التعويض حجة فلا يمكنه أن يعود فيجادل في وقوع الخطأ منه عندما يرجع عليه المتبوع بما أوفاه للمضرور من التعويض المحكوم به . و طبيعي أنه إذا حكم للمتبوع في تلك الدعوى على التابع بما حكم به للمضرور على المتبوع فإن تنفيذ الحكم الصادر للمتبوع على التابع يكون معلقا على وفاة المتبوع بالتعويض المحكوم عليه للمضرور .

- حق المتبوع في الرجوع على تابعه و أن كان لا ينشأ إلا من تاريخ الوفاء عملا بالمادة ٣٨١ من القانون المدني إلا أنه يشترط لذلك ألا يكون التعويض الذي يوفي به قد سقط بالتقادم بالنسبة للتابع ومن ثم فإذا تبين عند الفصل في الدعوى التي يرفعها المضرور على المتبوع و إختصم هذا فيها تابعه أن حق المضرور قبل التابع قد سقط بالتقادم و تمسك التابع بهذا التقادم فإنه لا يجوز أن يحكم عليه بشئ للمتبوع لأنه لا جدوى من حكم لا يمكن تنفيذه و لو حكم للمضرور على المتبوع بالتعويض بسبب رفع الأول الدعوى على الثاني قبل إقفاء مدة تقادمها . و هذه النتيجة أدى إليها ما أجازاه القانون للمضرور من حق في الرجوع بالتعويض على المتبوع وحده إذا أثار المضرور ذلك دون حاجة إلى إختصاصه بالتابع في الدعوى وما تقتضيه نصوص القانون من أن رفع الدعوى على المتبوع لا يقطع التقادم بالنسبة للتابع .

- الدعوى الشخصية التي يستطيع المتبوع الرجوع بها على تابعه هي الدعوى المنصوص عليها في المادة ٣٢٤ من القانون المدني التي تقضى بأنه إذا قام الغير بوفاء الدين كان له حق الرجوع على المدين بقرض ما دفعه . و هذه الدعوى سواء أكان أساسها الإثراء بلا سبب أو الفضالة لا يستطيع المتبوع الرجوع بها إذا

كان قد أوفى التعويض للدائن المضرور بعد أن كان حق الدائن فيه قد سقط بالنسبة للتابع لأن لم يقد شيئا من هذا الوفاء . و ليس للمتبع أن يرجع على تابعه بالتعويض الذى أوفاه عنه بالدعوى الشخصية التى قررها القانون فى المادة ٨٠٠ من القانون المدنى للكفيل قبل المدين ، و ذلك لما هو مقرر من عدم جواز رجوع الكفيل بهذه الدعوى إذا كانت الكفالة لمصلحة الدائن وحده وضمن المتبع لأعمال تابعه هو ضمان قرره القانون لمصلحة الدائن المضرور وحده .

الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٧٧٩ بتاريخ ١٣/٥/١٩٦٩

لما كانت وزارة الزراعة هى المهمة على خدمة الإنتاج الزراعى و عليها تقع تبعة تقصير موظفيها أو قصورهم فى أداء واجباتهم كل فى دائرة اختصاصه لتوفير هذا الإنتاج تحقيقا للرضاء العام بما يتطلب منهم بذل العناية التى تقتضيها أصول وظيفتهم الفنية و على مستوى ما هو مألوف من أوسط الفنين علما وكفاية و يظن بحث إذا اُخبروا عن هذا المعيار عد ذلك منهم خطأ موجبا لمسئوليتهم و مسئولية وزارة الزراعة عن الضرر الذى يتجم عنه متى توافرت سائر شروط هذه المسئولية . و لا ينفى عن وزارة الزراعة مسئوليتها قولها بأن المشورة التى يقدمها موظفوها غير ملزمة للزراع لأن من حق هؤلاء أن يقولوا على الأجهزة الفنية للوزارة فى المشورة التى تقدمها إليهم و أن يطمئنتوا إلى صوابها فيما إستقرت عليه أصول الفن فى شأنها باعتبارها صادرة من جهة فنية تتولى الإشراف على الإنتاج الزراعى .

الطعن رقم ٤٢٦ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٣٣ بتاريخ ٢٣/١٢/١٩٦٩

- إذ إقام الحكم المطعون فيه قضاءه بمسئولية الأب عن خطأ ابنه الذى كان يبلغ تسع سنوات وقت الحادث على أساس أن الخطأ وقع فى حضوره و أنه أهمل فى رقابة ابنه إذ شاهده فى الطريق قبل وقوع الحادث يلهو بلعبة " النبلة " - و هى أداة الفعل الذى سبب الضرر - دون أن يتخذ الحيطة لمنع من ممارسة هذه اللعبة بل تركه يلهو بها مع ما فى إستعمالها من خطر و قد تحقق فعلا فاصيب المظعون ضده فى إحدى عينيه ، و كانت الظروف التى وقع فيها الحادث على هذه النحو تؤدى إلى ما إنتهى إليه الحكم من وصف اللعبة بأنها خطيرة ما دام من شأنها - فى مثل هذه الظروف - حدوث الخطر من مزاولتها فإن الحكم لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

- مسئولية الوالد عن الأعمال غير المشروعة التى تقع من ابنه المكلف بتربيته و رقابته - و هى مسئولية مبنية على خطأ مفروض إقراضا قابلا لإلبات العكس - لا ترتفع إلا إذا أثبت الوالد أنه لم يسئ تربية ولده و أنه قام بواجب الرقابة عليه بما ينبغى من العناية . فإذا كان الحكم المطعون فيه و أن أخذ بدفاع الطاعن - الأب - بأنه قام بتربية ابنه تربية حسنة إلا أنه لم يأخذ بدفاعه الآخر - فى أسباب سالفه - بأنه قام

بواجب الرقابة على ابنه بما يلزم من حرص و عناية و رتب على ذلك مسئولية الطاعن عن حصول الضرر
فإن النعي على الحكم بالفساد في الاستدلال يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٦ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٤٤٦ بتاريخ ١٢/٣/١٩٧٠

معي كان الثابت أن الطاعة قد أختصت المظنون عليها الثانية أمام محكمة الموضوع باعتبارها مسئولة عن
أعمال تابعها - المظنون عليه الأول - غير المشروعة مسئولة تبعية مقررة بحكم القانون و تعتبر فيها في
حكم الكفيل المتضامن ، و كان الثابت أن الحكم المظنون فيه - و الذي لم يقبل الطعن عليه بالنسبة
للمظنون عليه الأول لبطان إعلانه به - قد قضى نهائياً بانتفاء مسئولية المظنون عليه الأول عن الواقعة
المطالب بالتعويض من أجلها و رفض دعوى الطاعة قبله ، فإن لازم ذلك - و على ما جرى به قضاء هذه
الحكمة - زوال الأساس الذي تقوم عليه مسئولية المظنون عليها الثانية ، و يكون الطعن بالنسبة لها غير
مقبول أيضاً .

الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٣٦ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٧١١ بتاريخ ١٦/٦/١٩٧١

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن القانون المدني أقام في المادة ١٧٤ منه مسئولية المتبوع عن الضرر الذي
يحدثه تابعه بعمله غير المشروع على خطأ مفروض في جانب المتبوع فرضاً لا يقبل إثبات العكس مرجعه
سواء إختياره لتابعه . و تقتصره في رقابته و أن القانون إذ حدد نطاق هذه المسئولية بأن يكون العمل
الضار غير المشروع واقعاً من التابع " حال تأدية الوظيفة أو بسببها " لم يقصد أن تكون المسئولية مقتصورة
على خطأ التابع و هو يؤدي عملاً من أعمال وظيفته ، أو أن تكون الوظيفة هي السبب المباشر لهذا الخطأ
أو أن تكون ضرورة لإمكان وقوعه ، بل تتحقق المسئولية أيضاً كلما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء
تأدية الوظيفة أو كلما إستغل وظيفته أو مساعدته هذه الوظيفة على إتيان فعله غير المشروع أو هيأت له
بأية طريقة كانت فرصة ارتكابه ، سواء إرتكبه التابع لمصلحة المتبوع أو عن باعث شخصي و سواء أكان
الباعث الذي دفعه إليه متصلاً بالوظيفة أو لا علاقة له بها ، و سواء وقع الخطأ بعلم المتبوع أو بغير علمه .

الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٣٦ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ١٧٥ بتاريخ ٨/٦/١٩٧٢

القائم على تربية القاصر و أن كان ملازماً بصعوض الضرر الذي يحدثه ذلك القاصر للغير بعمله غير
المشروع ، و أن هذه المسئولية تقوم على خطأ مفروض لمصلحة المتضرر و هو الإخلال بواجب الرقابة إلا أن
هذه الرقابة تنقل إلى من يشرف على تعليمه أثناء وجوده في المدرسة ، فلا يستطيع المكلف بالرقابة أن
يدرا مسئوليته إلا إذا أثبت أنه قام بواجب الرقابة أو أن الضرر وقع بسبب أجنبي أو خطأ من المتضرر
أو خطأ ثابت في جانب الغير . و إذ كان الحكم الابتدائي قد أقام قضاءه بنفي المسئولية عن والد الغلام

الجانبي على - أن الحادث وقع في المدرسة و أن إدارة المدرسة كانت مسئولة بمفردها عن الرقابة وقلت وقرعه - و كان الثابت أن الطاعن لم يمسك بصحيفة الاستئناف بالخطأ الثابت إكفاء بالخطأ المفروض في جانب والد القاصر عن الحادث الذي ترفع منه أثناء وجوده في المدرسة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أبعد الحكم الابتدائي لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٣٧ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ١٥١٩ بتاريخ ١٢/٣١/١٩٧٤

أقام القانون المدني في المادة ١٧٤ منه مسئولية التبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع على خطأ مفروض في جانب التبوع فرضاً لا يقبل إثبات العكس ، مرجعه سوء اختياره لتابعه و تقصيره في رقبته . و إذ كان الحكم المطعون فيه قد أحال في بيان الأخطاء المسندة إلى تابعي الشركة الطاعنة والتي نشأ عنها الحادث - وفاة العامل - إلى تقرير اللجنة الفنية و إنتهى في حدود سلطته في تقدير الأدلة إلى إعتبارها خطأ جسيماً يميز الرجوع عليها طبقاً لأحكام القانون المدني ، فإن المجادلة في مدى نسبة الخطأ إلى تابعي الشركة أو في تقدير درجته لا تعدو أن تكون جدلاً موضوعياً .

الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ١٢٨٦ بتاريخ ١١/٢٦/١٩٧٤

يجوز للتابع إذا رجع عليه التبوع بما دفعه للضرر أن يثبت أن التبوع قد إشرك معه في الخطأ وفي هذه الحالة يقسم التعويض بينهما بنسبة إشتراك كل منهما في الخطأ الذي تسبب عنه الضرر و إذ كان الثابت في الدعوى أن الطاعن - التابع - قد تسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن المطعون عليها التبوع إشركت معه في الخطأ الذي نشأ عنه الحادث ، و كان الحكم المطعون فيه لم يناقش هذا الدفاع و لم يعن بالرد عليه مع أنه دفاع جوهري قد يتغير معه وجه الرأي في الدعوى فإنه يكون قد عاره قصور يطله

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٥٤٩ بتاريخ ٣/١١/١٩٧٥

رئيس المدرسة بوصفه رقيبها الأول يلزم بتعويض الضرر الذي يحدثه القاصر للغير بعمله غير المشروع أثناء وجوده بالمدرسة ، و تقوم هذه المسئولية على خطأ مفروض لمصلحة الضرر هو الإخلال بواجب الرقابة ولا يستطيع رئيس المدرسة ، و هو مكلف بالرقابة أن يدرا مسئوليته إلا إذا أثبت أنه قام بواجب الرقابة أو أثبت أن الضرر كان لابد واقعاً حتى و لو قام بهذا الواجب بما ينبغي له من حرص و عناية ولما كانت مسئولية رئيس المدرسة لا ترفع بمجرد إختيار مشرفين من المعلمين للملاحظة التلاميذ أثناء وجودهم بالمدرسة بل تقوم - و على ما سلف البيان - إلى جانب مسئولية هؤلاء المشرفين بناء على خطأ مفروض في واجب الرقابة بوصفه قائماً بإدارة المدرسة و إذ كان الحكم المطعون فيه قد إلزم هذا النظر ، فإن النقص عليه يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٤١ مكتب فتي ٢٧ صفحة رقم ٦٩٧ بتاريخ ١٨/٣/١٩٧٦

- من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن القانون المدني إذ نص في المادة ١٧٤ على أن يكون التبوع مستولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعاً منه في حال تأديبه وظيفته أو بسببها فقد أقام هذه المسؤولية على خطأ مفروض في جانب التبوع فرضاً لا يقبل إثبات العكس مرجعه سوء اختياره لتابعه و تقصيره في رقابه .

- إذ حدد القانون نطاق مسؤولية التبوع عن أعمال تابعه بأن يكون العمل الضار غير المشروع واقعاً من التابع حال تأديبه الوظيفة أو بسببها لم يقصد أن تكون مسؤولية مقتصرة على خطأ التابع ، و هو يؤدي عملاً من أعمال وظيفته أو أن تكون الوظيفة هي السبب المباشر لهذا الخطأ ، أو أن تكون ضرورة لإمكان وقرعه ، بل تتحقق المسؤولية أيضاً كلما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء تأديبه الوظيفة أو كلما استغل وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على إتيان فعله غير المشروع أو هيات له بأى طريقة كانت فرصة ارتكابه سواء إرتكبه لمصلحة التبوع ، أو عن باعث شخص ، و سواء أكان الباعث الذى دفعه إليه متصلاً بالوظيفة ، أو لا علاقة له بها ، و سواء وقع الخطأ بعلم المتبوع أو بغير علمه .

- متى كان الحكم المطعون فيه بعد أن مرد في أسبابه أن المتهم ذكر أن المستأنف عليهما - تابعي الشركة الطاعة - كان يشتركان معه و مع آخر في سرقة الأخشاب - المملوكة لذات الشركة و كانا ينقلان العروق الخشبية من داخل العمارة و يخرجانها إلى باقى شركاتهما من فتحات معينة إلى خارج الأسوار حيث يسهل نقلها بعد ذلك ، انتهى إلى أن هذا الذى حدث من المستأنف عليهما المذكورين ومن المستأنف عليه الثانى ما كان يتم لولا وظيفتهم بالشركة المستأنف عليها الأولى التى لولاها و ما هياته فهم من معرفة مكان الأخشاب و الأمكنة التى يمكن تهريبها منها لما وقعت الجريمة التى أدت إلى قتل مورث المطعون عيهما المعين حارساً على مهمات الشركة ، و الذى حاول ضبط السرقة نتيجة طلق نارى من المتهم مسألف الذكر ، و من ثم فإن مسؤولية الشركة المستأنف عليها الأولى تضحى قائمة طبقاً لنص المادة ١٧٤ من القانون المدني ، إذ أن الجريمة قد وقعت بسبب الوظيفة و بمناسبتها و قد هيات الوظيفة فرصتها و كان هذا الذى ذكره الحكم يطق و التكيف القانونى الصحيح لما وقع من تابعي الشركة الطاعة ووصفة خطأ وقع بسبب الوظيفة و بمناسبتها ، كما يطق و إستخلاصه توافر رابطة السببية اللازمة لتثبيت مسؤولية الشركة ، و كان هذا الإستخلاص مما تحمله أقوال المتهم و يؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها الحكم فى حدود سلطته الموضوعية فإن النعى بالخطأ فى الإستنتاج يكون على غير أساس .

- إذ كان الحكم المطعون فيه الذى ألقى حكم محكمة أول درجة فيما تضمنه من رفض دعوى المسؤولية ضد الشركة الطاعة و إلزامها بالتعويض قد تكفل بالرد على ما تثيره الشركة فى هذا الخصوص بقوله "

أن تقدير معاش من جانب هيئة التأمينات لا يمنع المستأنف من المطالبة بالتعويض عن الفعل الضار لإختلاف مصدر كل من التعويضين " ، وكانت محكمة الاستئناف أن هي ألغت الحكم الابتدائي وأقامت حكمها على ما يكتفى لحمله غير ملزمة بالرد على أسبابه ، فإن النعي على الحكم بالقصور يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٧٤٢ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٣

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن القانون المدنى إذ نص فى المادة ١/١٧٤ منه على أن يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعاً منع فى حال تأديبه وظيفته أو بسببها قد أقام هذه المسئولية على خطأ مفروض فى جانب المتبوع فربما لا يقبل إثبات العكس مرجعه سواء لتابعه أو تقصيره فى رقابته و أن القانون إذ حدد نطاق هذه المسئولية بأن يكون العمل الضار غير المشروع واقعاً من التابع حال تأديبه الوظيفة أو بسببها لم يقصد أن تكون المسئولية مقصورة على خطأ التابع و هو يردى عملاً من أعمال وظيفته أو أن تكون الوظيفة هى السبب المباشر لهذا الخطأ أو أن تكون ضرورة لإمكان وقوعه بل تتحقق أيضاً كلما فعل التابع قد وقع منه أثناء تأدية الوظيفة أو كلما إستغل وظيفته أو مساعدته هذه الوظيفة على إثبات فعله غير المشروع أو هيات له بأية طريقة كانت فرصة إرتكابه سواء إرتكابه التابع لصلحة المتبوع أو عن باعث شخصى ، سواء كان الباعث الذى دفعه إليه متصلاً بالوظيفة أو لا علاقة له بها و سواء وقع الخطأ بعلم المتبوع أو بغير علمه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أطرح دفاع الشركة الطاعنة الخاص بأن تابعها إختلس الجرار فى غفلة منها وإرتكب به الحادث ، و أن مورث المطعون عليهم الثلاثة الأولين مساهم بخطئه فى وقوعه ، و اعتبر الحكم الشركة مسئولة عن تعويض الضرر الذى تسبب فيه تابعها لأنه لم يكن يستطيع أن يقود الجرار ويصدم به مورث المطعون عليهم لو لم يكن يعمل لدى هذه الشركة فى المنطقة التى يوجد بها الجرار . لما كان ذلك فإن النعي على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون و القصور يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٣٧٧ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٣٢٢ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٣

إن مقتضى حكم المادة ١٧٤ من القانون المدنى أن علاقة التبعية تقوم على السلطة التبعية التى تبت للمتبوع فى رقابة التابع و توجيهه سواء عن طريق العلاقة العقدية أو غيرها ، و سواء إستعمل المتبوع هذه السلطة أو لم يستعملها طالما أنه كان فى إستطاعته إستعمالها . لما كان ذلك و كان بين من الحكم الابتدائي المزيد لأسباب بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاؤه بمسئولية الطاعنة - الهيئة العامة للمجارى و الصرف الصحى - عن خطأ المطعون عليه الثانى - مقالو الحفر على ما خلص إليه إستاداً إلى شروط المقاول و تقرير الخبير من أن عمل موظفى الطاعنة لم يقتصر على مجرد الإشراف الفنى ، بل تجاوز إلى التدخل

الإيجابي في تنفيذ العملية و هو ما تتوافر به سلطة التوجيه و الرقابة في جانب الطاعة و يؤدي إلى مساءلتها عن الفعل إحتاطي الذي وقع من المطعون عليه الثاني باعتباره تابعاً لها ، و لا وجه للإحتجاج بأن الحكم لم يعمل شروط عقد للقاولة المبرم بين الطرفين فيما نص عليه من أن المقاتل وهو وحده المسئول عن الأضرار التي تصيب الغير من أخطائه و ذلك إزاء ما حصله الحكم من ثبوت السلطة الفعلية للطاعة على هذا المقاتل في تسيير العمل .

الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ١٥٢٤ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٢٨

الحكم لا تكون له حجية إلا بالنسبة للخصوم أنفسهم . و إذ كان الثابت أن الطاعة الثانية عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر و من بينهم الطاعن الأول قبل بلوغه من الرشد ، أقامت الدعوى ضد المطعون عليهما طالبة الحكم بإلزامهما متضامين بالتعويض لأن المطعون عليه الثاني تسب بإهماله وعدم إحتياطه في قتل مورثهما و لأن المطعون عليه الأول متبرع للثاني و مسئول عن أعماله تابعه و حكمت محكمة أول درجة بمبلغ التعويض على المطعون عليهما متضامين ، فإستأنف المطعون عليه الأول و الطاعنان هذا الحكم و لم يستأنف المطعون عليه الثاني و قضى الحكم المطعون فيه بإلغائه وبعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها إستناداً إلى أن محكمة الجرح حكمت ببراءة المطعون عليه الثاني من تهمة القتل الخطأ ورفض الدعوى المدنية المقامة ضده من الطاعة الثانية عن نفسها و بصفتها و صار الحكم في الدعوى المدنية نهائياً بعدم إستئنافها فيها و أنه لا يغير من هذا النظر أن محكمة الجرح المستأنفة قضت بإدانة المطعون عليه الثاني لأن ذلك مقصور على الدعوى الجنائية التي إستأنفها النيابة العامة وحدها ، لما كان ذلك فإنه لا يجوز للطاعنين أن يمسكوا ضد المطعون عليه الأول - المتبرع بحجية الحكم الصادر ضد المطعون عليه الثاني - التابع - بسبب إختلاف الخصوم ، و يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى في إستئناف المطعون عليه الأول بإلغاء الحكم المستأنف و بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها دون أن يتقيد بحجية الحكم الابتدائي الذي ألزم المطعون عليه الثاني بالتعويض و صار نهائياً بالنسبة له بعدم إستئنافه ، قد أصاب صحيح القانون و يكون النتي عليه في غير محله .

الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ١٥٥ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٦

نصت المادة ١/١٧٤ من القانون المدني على أن المتبرع يكون مسؤولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعاً منه حال تأدية وظيفته أو بسببها و إذ كانت مسئولية المتبرع عن تابعه ليست مسئولية ذاتية و إنما هي مسئولية - الكفيل المتضامن - و كفالاته ليس مصدرها العقد و إنما مصدرها القانون ، فإنه لا جدوى من التحدى في هذه الحالة بنص المادة ٤٢ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤

والتي تجيز للمصاب فيما يتعلق بإصابات العمل أن يتمسك ضد هيئة التأمينات الإجتماعية بأحكام أى قانون آخر ولا تجيز له ذلك أيضاً بالنسبة لصاحب العمل إلا إذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ جسيم فى جانبه ذلك أن مجال تطبيق هذه المادة - وعلى ما جرى به قضاء الدائرة الجنائية لهذه المحكمة - هو عند بحث مسؤولية رب العمل الذاتية .

الطعن رقم ٤٧٠ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٨١٥ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/١٥

إذا كان مؤدى نص المادة ٣/١٧٣ من القانون المدنى أن مسؤولية متولى الرقابة عن الأعمال غير المشروعة التى تقع من تجب عليه رقابتهم هى مسؤولية ، منهاها خطأ إفراضاً قابلاً للإثبات العكس ومن ثم يستطيع متولى الرقابة أن ينفى هذا الخطأ عن نفسه بأن يثبت أنه قام بواجب الرقابة بما ينبنى من العناية وأنه اتخذ الاحتياطات المعقولة لمنع من ينطت به رقابته من الإضرار بالغير وأنه بوجه عام لم يسئ تربيته فبان لعل إنفى الخطأ المفروض فى جانبه وإزفقت عنه المسؤولية كما يستطيع أيضاً أن ينفى مسؤوليته بنفى علاقة السببية بإثبات أن الضرر كان محال والقأ ولو قام بما يفرضه عليه القانون من واجب الرقابة بما ينبنى من العناية ، وإذ كان الثابت من الأوراق أن الطاعن قسك أمام محكمة الإستئناف بنفى مسؤوليته عن الفعل الصادر الذى وقع من إبنة القاصر مؤسساً ذلك على أنه لم يقصر فى واجب الرقابة المفروض عليه بما ينبنى من العناية وأنه لم يسئ تربيته ، فضلاً عن تمسكه بنفى علاقة السببية بين الخطأ المفروض فى جانبه وبين الضرر الذى أحدثه الفعل على أساس أن الفعل الذى سبب الضرر كان مفاجأة من شأنها أن تجعل وقوع الضرر مؤكداً حتى ولو لم يهمل فى واجب الرقابة بما ينبنى من حرص وعناية وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات دفاعه ، وكان هذا الدفاع جوهرياً قد يتغير به أن صح الرأى فى الدعوى فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعن بالرد عليه يكون معيأ بالقصور

الطعن رقم ٥٢ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٧٩٨ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/١٤

مسؤولية مالك السيارة التى أحدثت الضرر هى مسئلة المتبوع عن أعمال تابعة قائد السيارة - المطعون ضده الأول - ومۇداها أن يكون مالك السيارة كليلاً متضامناً لقائد السيارة فى أداء التعويض الذى يحكم به عليه ، ولما كان لا يجوز أن يسوى فى الحكم بين الكفيل المتضامن لأن تضامن الكفيل مع المدين لا يجعله مديناً أصلياً بل يبقى لإتزامه تبعياً فينتضى حمأً بإقتضاء إتزام المدين ولو كان ذلك بالتقادم الذى وقف سريانه بالنسبة للكفيل ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى على سند صحيح من القانون بسقوط الحق فى مطالبة قائد السيارة مرتكب الحادث بالتعويض وهو المدين الأصلى بما ينبنى عليه حمأً وبطريق اللزوم بالنسبة لملك السيارة - باعتباره كفلياً متضامناً ، فإنه لا جدوى من بحث تمثيل المطعون

ضدهما الثاني و الثالث - بشخصيهما للشركة مالكة السيارة من عدمه لأن إلزام هذه الشركة إنقضى
تما لإنقضاء إلزام المدين الأصلي المطعون ضده الأول .

الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١١٨٠ بتاريخ ١٩٧٨/٥/٨

النص في المادتين ١٧٤/ و ١٧٥ من القانون المدني يدل على أن مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعة غير
المشروعة هي مسؤولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضرور تقوم على فكرة الضمان القانوني
فالتبوع يعتبر في حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون و ليس العقد ، و من ثم فإن للمتبوع الحق
فى الرجوع على تابه محدث الضرر بما يفي به من التعويض للمضرور لا على أساس أنه مسئول معه بل
لأنه مسئول عنه .

الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٢٥٧ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١٣

مفاد نص المادة ١٧٤ من القانون المدني أنه تتحقق مسؤولية المتبوع عن التابع إذا ارتكب التابع فى حالة
تأدية وظيفته أو بسببها خطأ أحدث ضرراً ، و لما كان مصدر الحق فى التعويض هو العمل غير المشروع
الذى أتاه المسئول و يرتب هذا الحق فى ذمة المتبوع من وقت وقوع الضرر الموثب على ما ارتكبه هذا
المسئول من خطأ ، و تقوم مسؤولية المتبوع فى هذه الحالة على واجب الإشراف والتوجيه للتابع ، فإن
العبرة فى تحديد المتبوع المسئول عن خطأ التابع هو بوقت نشوء الحق فى التعويض و هو وقت الخطأ الذى
ترتب عليه الضرر الموجب لهذا التعويض ، و لا يغير من ذلك انتقال هذا التابع إلى رقابة و توجيه مبصوع
آخر بعد ذلك .

الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣٧ بتاريخ ١٩٧٩/٥/١٠

- مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة هي - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة مسؤولية
تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضرور ، و تقوم على فكرة الضمان القانوني ، فيعتبر المتبوع فى حكم
الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون و ليس العقد ، و من ثم فإذا أوفى المتبوع التعويض كان له أن
يرجع به كله على تابه محدث للضرر كما يرجع الكفيل المتضامن على المدين الذى كفله لأنه المسئول عنه
و ليس مسؤولاً معه ، و هذه القاعدة هي التى قتها المشرع فى المادة ١٧٥ من القانون المدني التى تنص
بأن للمسئول عن عمل الغير حق الرجوع عليه فى الحدود التى يكون فيها هذا الغير مسؤولاً عن تعويض
الضرر ، و لم يقصد المشرع بتلك المادة أن يستحدث للمتبوع دعوى شخصية جديدة يرجع بها على تابه
- للمتبوع عند وفاته بالتعويض للذاتين المضرور أن يرجع على التابع بدعوى الحلول المنصوص عليها فى
المادة ٧٩٩ من القانون المدني و التى ليست إلا تطبيقاً للقاعدة العامة فى الحلول القانوني المنصوص عليها

في المادة ٣٢٦ من القانون المذكور والتي تقضي بأن المرفى يحل محل الدائن الذي إستوفى حقه إذا كان المرفى ملزماً بوفاء الدين عن اثنين . و إذ كان للمدين في حالة الرجوع عليه بهذه الدعوى أن يتمسك في مواجهة الكفيل بالدفع التي كان له أن يتمسك بها في مواجهة الدائن فإن من حق التابع أن يتمسك قبل المتبوع الذي أوفى التعويض عنه للمضروور بانقضاء حق هذا الدائن المضروور قبله بالتقادم الثلاثي المقرر في المادة ١٧٢ من القانون المدني بدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع ، على أساس أنه إنقضت على علم المضروور بحدوث الضرر و بالشخص المسئول عنه أكثر من ثلاث سنوات دون أن يرفع المضروور عليه الدعوى بطلب التعويض على أساس أن رفعه الدعوى على المتبوع ، لا يقطع التقادم بالنسبة إليه ، و التقادم هنا لا يرد على حق المتبوع في الرجوع على التابع ، و إنما على حق الدائن الأصلي الذي إنتقل إلى المتبوع بحلوله محل الدائن " المضروور " فيه و الذي يطالب به المتبوع تابعه ، ذلك بأن المتبوع حين يرفى التعويض للدائن المضروور فإنه يحل محل هذا الدائن في نفس حقه و ينتقل إليه هذا الحق بما يرد عليه من دفع .

- يستطيع المتبوع الرجوع على تابعه بالدعوى الشخصية المنصوص عليها في المادة ٣٢٤ مدني التي تقضي بأنه إذا قام الغير بوفاء الدين كان له حق الرجوع على المدين بقدر ما دفعه . و هذه الدعوى سواء كان أساسها الإثراء بلا سبب أو الفضالة فإن المتبوع لا يستطيع الرجوع بها إذا كان قد أوفى التعويض للدائن المضروور بعد أن كان حق الدائن فيه قد سقط بالنسبة للتابع لأن هذا لم يبد شيئاً من هذا الوفاء . وليس للمتبوع أن يرجع على تابعه بالتعويض الذي أوفاه عنه بالدعوى الشخصية التي قررها القانون في المادة ٨٠٠ من القانون المدني للكفيل قبل المدين ، و ذلك لما هو مقرر من عدم جواز رجوع الكفيل بهذه الدعوى إذا كانت الكفالة لمصلحة الدائن وحده ، و ضمان المتبوع لأعمال تابعه هو ضمان قرره القانون لمصلحة الدائن المضروور وحده .

الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٥ مكتب فني . ٣٠ صفحة رقم ٣٧٩ بتاريخ ١٢/٢٦/١٩٧٩

النص في الفقرة الأولى من المادة ١٥٣ من القانون المدني على أنه " إذا تعهد شخص بأن يجعل الغير يلتزم بأمر فلا يلتزم الغير بتعده . فإذا رفض الغير أن يلتزم ، وجب على المتعهد أن يعوض من تعادله معه و يجوز له مع ذلك أن يتخلص من التعويض بأن يقوم بنفسه بتنفيذ الإلتزام الذي تعهد به " . يؤدي تطبيقه على واقعة النزاع إلى أنه عندما تعادل الطاعن باسمه لإستيجار شقة النزاع لتكون مقر الجمعية فإن هذا الصاعد كان يتضمن تعهد الطاعن بأن تقبل الجمعية عند إنشائها إستيجار الشقة ، و يعتبر العقد المبرم بين الطاعن و المظنون ضده - المؤجر - مشتملاً على إيجاب من هذا الأخير موجهاً للجمعية إذا قبلت صارت

مستأجرة للعين محل النزاع بموجب عقد إيجار جديد بينها وبين المؤجر ، محل محل العقد الذى أبرمه الطاعن وتم تنفيذه بقبول الجمعية ، و إذ حلت الجمعية فقد إنقضت شخصيتها القانونية التى كانت تستأجر العين محل النزاع ، مما يجعل تنفيذ عقد الإيجار مستحيلًا لإنعدام المستأجر فينسخ بقوة القانون عملاً بالمادة ١٥٩ من القانون المدنى ، ولا يحق للطاعن الإدعاء بأنه ما زال مستأجرًا للعين إذ أن تصافده إنتهى بمجرد قيام الجمعية و قبولها الإستئجار ، أو الإدعاء بأن جمعية خلفت الجمعية المنحلة فى عقد الإيجار لأن لكل من الجمعيتين شخصية قانونية مستقلة تنشأ بشهر نظامها وتقضى بحلها فيحظر على أعضائها كما يحظر على القائمين على إدارتها وعلى موظفيها مواصلة نشاطها أو التصرف فى أموالها عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٥٨ من القانون ٢٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة .

الطعن رقم ٧٤٠ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ١٨١ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٦

مسئولية التبوع تتحقق ولو لم يعين تابعه الذى وقع منه الفعل غير المشروع إذ يكفى فى مساءلة المتبوع أن يثبت وقوع خطأ من تابع له و لو تعلم تعيينه من بين تابعيه .

الطعن رقم ٨٢ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٤٩٦ بتاريخ ١٩٧٩/٥/٣١

- من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن القانون المدنى إذ نص فى المادة ١٧٤ منه على أن " يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذى يحدله تابعه بعمله غير المصرح متى كان واقعاً منه فى حال تادية وظيفة أو بسببها و تقوم رابطة التبعية و لو لم يكن التبوع حراً فى إختيار تابعه متى كانت عليه سلطة فعلية فى رقابته و فى توجيهه " ، قد ألأم هذه المسئولية على خطأ مفترض فى جانب المتبوع فرضاً لا يقبل إثبات العكس مرجعه سوء إختياره لتابعه و تقصيره فى رقابته ، و أن القانون إذ حدد نطاق هذه المسئولية بأن يكون العرسل الضار غير المشروع واقعاً من التابع حال تادية الوظيفة أو بسببها " لم يقصد أن تكون المسئولية مقتصورة على خطأ التابع و هو يؤدى عملاً من أعمال وظيفته ، أو أن تكون الوظيفة هى السبب المباشر لهذا الخطأ ، أو أن تكون ضرورة لإمكان وقوعه ، بل تتحقق المسئولية أيضاً كلما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء تادية الوظيفة ، أو كلما استغل وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على إتيان فعله غير المصرح أو هيات له بأية طريقة كانت فرصة إرتكابه ، سواء إرتكبه التابع لمصلحة المتبوع أو عن نابع شخصى وسواء أكان الباعث الذى دفعه إليه متصلاً بالوظيفة أو لا علاقة له بها ، و سواء وقع الخطأ بعلم المتبوع أو بغير علمه . و لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الثالث جندى سلاح البحرية يعمل تحت رئاسة المطعون عليه الثانى الضابط بذات السلاح ، و أن هذا الضابط أحضر السيارة المملوكة له إلى مقر عمله و سلم مفاتيحها إلى المطعون عليه الثالث و كلفه بإصلاح مقبض بابها ، فقاد الأخير السيارة و غادر

مقر العمل حيث إصطدم بسيارة الطاعة الثانية ، فإن وظيفة المظنون عليه الثالث لدى المظنون عليه الأول " وزير الحربية " تكون قد هيأت للمظنون عليه الثالث فرصة إتية عمله غير المشروع إذ لولا هذه الوظيفة و ما يسرته لصاحبها من قيادة سيارة الضابط لما وقع الحادث منه وبالصورة التي وقع بها ويكون المظنون عليه الأول مسئولاً عن الضرر الذى أسدته المظنون عليه الثالث بعمله غير المشروع ، و إذ نفى الحكم المظنون فيه مسئولية المظنون عليه الأول عن هذا الضرر ، و إذ نفى الحكم المظنون فيه مسئولية المظنون عليه الأول عن هذا الضرر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

- تقوم علاقة التبعية على توافر الولاية فى الرقابة و التوجيه بأن يكون للمتبوع سلطة فعلية - طالت مدتها أو قصرت - فى إصدار الأوامر إلى التابع فى طريقة أداء عمل معين يقوم به التابع لحساب المتبوع و فى الرقابة عليه فى تنفيذ هذه الأوامر و محاسبته على الخروج عليها ، حتى و لو كان لم يكن المتبوع حراً فى اختيار التابع . و إذ يبين من الحكم المظنون فيه أنه نفى مسئولية المظنون عليه الثانى تأسيساً على عدم تبعية مرتكب الفعل الضار له ، دون أن يعرض الحكم فى أسبابه . لما إذا كان المظنون عليه الثانى تلك السلطة الفعلية على المظنون عليه الثالث أثناء قيامه بإصلاح السيارة أو ليس له تلك السلطة فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور .

الظعن رقم ١٥٢٧ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٣٣٧ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٠

تنص المادة ١٦٣ من القانون المدنى على أن كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من إرتكبه بالتعويض . وتنص المادة ١٧٤ من ذلك القانون على أن يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع من كان واقعاً منه فى حال تأدية وظيفة أو بسببها . و من لم تكون مسئولية المتبوع عن تابعة ليست مسئولية ذاتية و إنما هى فى حكم مسئولية الكفيل المتضامن كفالة ليس مصدرها العقد وإنما مصدرها القانون . و لا يجدى فى هذه الحالة التحدى بنص المادة ٤٢ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ التى لا تجيز للمصاحب فيما يتعلق بإصابات العمل أن يتمسك ضد الهيئة بأحكام أى قانون آخر و لا تجيز له ذلك أيضاً بالنسبة لصاحب العمل إلا إذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ جسيم من جانبه . ذلك أن مجال تطبيق هذه المادة هو عند بحث مسئولية رب العمل الذاتية .

الظعن رقم ٦٨ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ١٨٦٤ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢٥

مفاد نص المادة ١٧٤ من القانون المدنى - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن مسئولية المتبوع عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع تقوم على خطأ مفروض فى جانب المتبوع فرضاً لا يقبل إثبات العكس متى كان هذا العمل غير المشروع وقع منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها أو ساعدته هذه

الوظيفة أو هيأت له إتيان فعله غير المشروع و تقوم علاقة التبعية كلما كان للمتبع سلطة فعلية على التابع في الرقابة والتوجيه و لو كانت هذه الرقابة قاصرة على الرقابة الإدارية ، كما تقوم علاقة التبعية على توافر الولاية في الرقابة والتوجيه بحيث يكون للمتبع سلطة فعلية في إصدار الأوامر إلى التابع في طريقة أداء عمله و في الرقابة عليه في تنفيذ هذه الأوامر ومحاسبته سواء في طريق العلامة المقدسة أو غيرها و سواء إستعمل المتبع هذه السلطة أو لم يستعملها طالما كان في إستطاعته إستعمالها ، و من ثم فإن قوام علاقة التبعية بالتابع هو ما للمتبع على التابع من سلطة فعلية في توجيهه ورقابته و يكفي لتحقيقها أن يقوم بها تابع آخر نيابة عنه وحسابه . لما كان ذلك ، و كان الحكم المطعون فيه قد نفى مسؤولية الشركة المطعون ضدها تأسيساً على أن الحادث وقع بسبب خطأ عامل يعتبر من الغير لتلك الشركة بالرغم مما ورد بتقرير الخبير المنتدب من أن جميع عمال الخلع سواء في ذلك عمال الشركة المطعون ضدها أو عمال مقاولي الباطن يعملون تحت إمرة الشركة المذكورة وإشراقها دون أن يعرض لدلالة هذه الرقابة فإنه يكون مثوباً بالخطأ في القانون و القصور في التسيب .

الطعن رقم ١٨٥١ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٢١٦ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٩

مؤدى نص المواد ١٢٠، ١٢١، ١٨، ٣٣، ٣٠ من القانون ٥١ لسنة ١٩٦٩ بشأن الجمعيات التعاونية الزراعية أن الجمعية التعاونية الزراعية لها شخصية اعتبارية مما مقتضاه أن تكون لها عملاً بالمادة ٥٣ من القانون المدني ذمة مالية مستقلة كما أن لها حق التصاخي و نائب عن إدارتها ، لما كان ذلك و كان الثابت أن المطعون عليه الثالث وقت وقوع الحادث كان تابعاً للجمعية التعاونية الزراعية فتكون مسئولة عن الضرر الذي أحدثه تابعها بعمله غير المشروع طالما كان واقعاً منه في حالة تأدية وظيفته أو بسببها وفقاً للمادة ١٧٤ من القانون المدني ، لما كان ما تقدم و كان يشترط لقيام رابطة التبعية أن يكون للمتبع على التابع سلطة فعلية في رقابته وتوجيهه ، و من ثم فإنه لا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٥٢ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ من أن تباشر الدولة سلطاتها في الرقابة على الجمعيات التعاونية الزراعية بواسطة الوزير المختص ، لأن ذلك يفقد الجمعية السالفة الذكر شخصيتها الاعتبارية . و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر و أيد حكم محكمة أول درجة بصدد ما تضمنه من رفض الدفع المبدى من الطاعن - وزير الزراعة بصلته - بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة بالنسبة له و ما ترتب على ذلك من إلزامه بأداء مبلغ التعويض المقتضى به فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

الطنن رقم ٥٧٣ لسنة ٤٥ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ١٧٠ بتاريخ ١٩٨١/١١/١١

- إذ كانت المادة ١/١٧٤ من القانون المدني قد نصت على أن المتبوع يكون مسؤولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه غير المشروع متى كان واقعاً منه حال تأدية وظيفته أو بسببها ، و كانت مسؤولية المتبوع عن تابعه ليست بمسئولية ذاتية ، إنما هي في حكم مسؤولية الكفيل المتضامن و كفايته ليس مصدرها العقد وإنما مصدرها القانون ، فإنه لا جدوى من التحدى في هذه الحالة بنص المادة ٤٧ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ التي لا تجيز للمصاب فيما يتعلق بإصابات العمل أن يتمسك قبل المؤسسة بأحكام أى قانون آخر و لا تجيز له ذلك أيضاً بالنسبة لصاحب العمل إلا إذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ جسيم من جالبه ذلك أن مجال تطبيق هذه المادة - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو عند بحث مسؤولية رب العمل الذاتية .

- يكفى في مساءلة المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة أن يثبت أن الحادث قد نتج عن خطأ التابع ولو تعذر تعيينه من بين تابعيه .

الطنن رقم ٩٢٤ لسنة ٤٥ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٢٣١ بتاريخ ١٩٨١/١١/١٢

- يدل النص في المادتين ١/١٧٤ و ١٧٥ من القانون المدني - و على ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة - على أن مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة هي مسؤولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضور و تقوم على فكرة الضمان القانوني ، فالمتبوع يتحمل في حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون و ليس العقد ، و من ثم فإن للمضور أن يرجع مباشرة على المتبوع بصويص الضرر الناشئ عن أعمال تابعه غير المشروعة دون حاجة لإدخال التابع في الدعوى و لا لتلزم المحكمة في هذه الحالة بتبنيه المتبوع إلى حقه في إدخال تابعه ، و للمتبوع الحق في الرجوع على تابعه محدث الضرر بما يلزم به من التعويض للمضور لا على أساس أنه مسئول معه بل لأنه مسئول عنه فهو أن عد في حكم الكفيل المتضامن لا يعتبر مدنياً متضامناً مع التابع .

- إذ كان الطنن بصفته ليس مدنياً متضامناً مع تابعه ، و كان الحكم الابتدائي قد قضى بسقوط الدعوى بالتقادم ، كما أن واقعة النزاع ليست من ضمن حالات عدم القابلية للتجزئة المنصوص عليها قانوناً ، و لم يوجب القانون إختصاص التابع و المتبوع معاً في دعوى الصويص عن العمل غير المشروع فإنه لا تغرب على الحكم المطعون فيه إذا إلتفت عن إدخال التابع المدخل أمام محكمة أول درجة .

الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٩٧٣ بتاريخ ١٩٨١/٦/٣٠

إذ تنص المادة ١/١٧٤ من القانون المدنى على أن المتبوع يكون مسئولاً عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعاً منه حال تأدية وظيفته أو بسببها ، وكانت مسئولية المتبوع عن تابعه ليست مسئولية ذاتية إنما هي فى حكم مسئولية الكفيل المتضامن و كفاائه ليس مصدرها العقد وإنما مصدرها القانون ، فإنه لا جدوى من التحدى فى هذه الحالة بنص المادة ٤٢ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والتي لا تجيز للمصاب فيما يتعلق بإصابات العمل أن يتمسك ضد الهيئة بأحكام أى قانون آخر ولا تجيز له ذلك أيضاً بالنسبة لمصاحب العمل إلا إذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ جسيم من جانبه ، ذلك أن مجال تطبيق هذه المادة - و على ما جرى به قضاء الدائرة الجنائية بهذه المحكمة - هو عند بحث مسئولية رب العمل الذاتية .

الطعن رقم ٦ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٤١٥ بتاريخ ١٩٨١/٢/٣

- من المقرر - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن القانون المدنى إذ نص فى المادة ١/١٧٤ منه على أن يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعاً منه فى حالة تأدية وظيفته أو بسببها ، قد أقام هذه المسئولية على خطأ مفروض فى جانب المتبوع مرجعه سوء اختياره لتابعه أو تقصيره فى رقابته ، و أن القانون إذ حدد نطاق هذه المسئولية بأن يكون العمل الضار غير المشروع واقعاً من التابع حال تأدية الوظيفة أو بسببها ، لم يقصد أن تكون المسئولية مقصورة على خطأ التابع و هو يؤدي عملاً من أعمال وظيفته أو أن تكون الوظيفة هي السبب المباشر لهذا الخطأ أو أن تكون ضرورية لإمكان وقوعه ، بل تتحقق المسئولية أيضاً كلما استغل التابع وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على إثبات فعله غير المشروع أو هيات له بأية طريقة كانت فرصة ارتكابه سواء ارتكبه لمصلحة المتبوع أو عن باعث شخصى ، و سواء كان الباعث الذى دفعه إليه متصلاً بالوظيفة أو لا علاقة له بها - من المقرر أن علاقة التبعية مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ، طالما أنها تقيم قضائياً على أسباب سائفة تكفى لحمله .

الطعن رقم ٦٧٨ لسنة ٤١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٧ بتاريخ ١٩٨٢/١/١٤

- المقرر وفقاً لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة أن مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة هي مسئولية تبعية مقرر بموجب القانون لمصلحة المضرور و تقوم على فكرة الضمان القانونى فصنح كفالة مصدرها القانون و ليس العقد .

- يجوز للتابع إذا رجع عليه المتبوع بما دفعه للمضروب أن يثبت أن المتبوع قد إشرك معه فى الخطأ وفى هذه الحالة يقسم التعويض بينهما بنسبة إشراك كل منهما فى الخطأ الذى سبب عنه الضرر .

الطعن رقم ٩٨ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٤٦٠ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢١

لجهة الإدارة حرية إدارة المرافق العامة و حق تنظيمها و الإشراف عليها إلا أن ذلك لا يمنع احكام وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من حق التدخل لتقرير مسؤولية الإدارة عن الضرر الذى يصيب الغير متى كان ذلك راجعاً إلى إهمالها أو تقصيرها فى تنظيم شئون المرفق العام أو الإشراف عليه والسلطة القائمة على أعمال التنظيم و هى المهمة على إنشاء المباني و تعديلها و هدمها بما لها من سلطة منح التراخيص اللازمة فى هذا الشأن و التحقق من مطابقة الأعمال المرخص بها للشروط والأوضاع القانونية و محافظة على أمن المواطنين و سلامة أرواحهم تقع عليها تمة تقصير موظفيها أو قصورهم فى أداء واجهم ، و فى بذل العناية التى تقتضيها أعمالهم الفنية فى حدود ما هو مألوف من أوسط الفنيين علماء و يقظة ، بحيث إذا انحرفوا عن هذا المعيار عد ذلك منهم خطأ لمسؤوليتهم ومسؤولية الجهة التابعة لها عما ينجم عن ذلك من الضرر .

الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٩٤٨ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٧

نصت المادة ١٧٤ من القانون المدنى على أن المتبوع يكون مسئولاً عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمل غير مشروع متى كان واقعاً حالة تأدية وظيفته و كانت المسؤولية المتبوع عن تابعه ليست مسؤولية ذاتية و إنما هى فى حكم مسؤولية الكفيل المتضامن و كفالته ليس مصدرها العقد و إنما مصدرها القانون فإنه لا يحدى فى هذه الحالة نص المادة ٤٧ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المقابلة للمادة ٤٢ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ و التى لا تجيز للمصاحب فيما يتعلق بإصابات العمل أن يتمسك ضد المؤسسة بأحكام أى قانون آخر - و لا تجيز له ذلك أيضاً بالنسبة لصاحب العمل إلا إذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ جسيم ، ذلك أن مجال تطبيق هذه المادة هو عند بحث مسؤولية رب العمل الذاتية .

الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٢٢ بتاريخ ١٩٨٣/١/١٣

المتبوع - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يعتبر فى حكم الكفيل المتضامن للتابع كفالة مصدرها القانون لما يترتب عليه أنه إذا تعدد المتبوعون كانوا متضامين فيما بينهم عملاً بالمادة ٧٩٥ من القانون المدنى .

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٢ بتاريخ ١٩٨٤/١/١

نقضى القانون المدنى فى المادة ١٧٤ منه على أن يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعاً منه فى حالة تأدية وظيفته أو بسببها ، و تقوم رابطة التبعية و لو لم يكن المتبوع حراً فى إختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية فى رقبته و توجيهه ، فإنه يكون قد أقام هذه المسئولية على خطأ مفروض فى جانب المتبوع و تقوم علاقة التبعية على توافر الولاية فى الرقابة و التوجيه بأن يكون للمتبع سلطة فعلية فى إصدار الأوامر إلى التابع و فى الرقابة عليه فى تنفيذ هذه الأوامر و محاسبته على الخروج عليها .

الطعن رقم ٢٢٦٧ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٨٧٠ بتاريخ ١٩٨٥/٦/٦

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المتبوع حين يولى بالتعيين للمضروب إما يحمل عمل هذا الأخير فى نفس حقه فينتقل إليه هذا الحق بما يرد عليه من دفع ، و من لم يكون للتابع - فى حالة الرجوع عليه أن يتمسك فى مواجهة المتبوع بكافة الدفع التى كان له أن يتمسك بها فى مواجهة المضروب طالما لم يكن خصماً فى الدعوى التى أقامها هذا المضروب على المتبوع .

الطعن رقم ٩٢ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٧١٩ بتاريخ ١٩٨٦/٦/١٩

لئن كان مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة هى - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة مسئولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضروب تقوم على فكرة الضمان القانونى ، فيعتبر المتبوع فى حكم الكفيل المتضامن كقالة مصدرها القانون و ليس العقد بحيث إذا أوفى المتبوع بالتعويض كان له أن يرجع به كله على تابعه محدث الضرر فى الحدود التى يكون فيها هذا التابع مسئولاً عن تعويض هذا الضرر و ذلك إعمالاً لحكم المادة ١٧٥ من القانون المدنى مثلما يرجع الكفيل المتضامن على المدين الذى كلفه لأنه المسئول عنه و ليس مسئولاً معه . إلا أن للتابع فى حالة الرجوع عليه من متبوعه أن يتمسك فى مواجهته ليس فقط بالدفع التى كان له أن يتمسك بها فى مواجهة المضروب بل أيضاً بما قد يكون لديه من دفع قبل هذا المتبوع .

الطعن رقم ١٩٦٩ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٢٦٨ بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٨

مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة المقررة بالمادة ١٧٤/١ من القانون المدنى - و على ما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة - هى مسئولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضروب تقوم على فكرة الضمان القانونى فالمتبوع يعتبر فى حكم الكفيل المتضامن كقالة مصدرها القانون و ليس العقد و للمتبع

عملاً بنص المادة ١٧٥ من القانون المدني الحق في الرجوع على تابه محدث الضرر بما يقف به من التعويض للمضرور لا على أساس أنه مسئول معه بل لأنه مسئول عنه .

الطعن رقم ١٧٣٩ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٣٨٠ بتاريخ ١٠/٣/١٩٨٨

بدل نص المادة ١٧٤ من القانون المدني على أن علاقة التبعية تقوم على توافر الولاية في الرقابة والتوجيه بأن يكون للمتبع سلطة فعلية في إصدار الأوامر إلى التابع في طريقة أداء عمله وفي الرقابة عليه في تنفيذ هذه الأوامر ومحاسبته على الخروج عليها. وإذ كان القانون رقم ١٦ سنة ١٩٦٩ في شأن التعليم الخاص الذي ينطبق على واقعة الدعوى يقضي في مادته الثالثة بأن المدارس الخاصة تخضع لرقابة وزارة التربية والتعليم ومديريات التربية والتعليم وتفتشها في الحدود الواردة بذلك لقانون وفي هذه الحدود توجب أحكام القانون إشراط مؤهلات معينة فمن يعملون بتلك المدارس ، كما توجب وضع لائحة لكل مدرسة تكفل انتظام ماليتها وحسن إدارة التعليم والإمتحانات فيها وإختصاصات العاملين بها ونظام تعيينهم وترقيتهم وتأديبهم طبقاً للقرار الذي تصدره الوزارة بتعيين القواعد الأساسية المؤدية لتحقيق تلك الأغراض ، كما أجاز القانون للوزارة منح الإعانات المالية لهذه المدارس ومساعدتها على الإدارة الفنية والمالية بجميع ما تراه من الوسائل ، وكذلك أعطى القانون الوزارة - بالإتفاق مع وزير العمل سلطة إصدار قرار بالقواعد المنظمة لحقوق واجبات العاملين بالمدارس الخاصة وعلاقتهم بالوزارة وإجراءات التعيين والتأديب والفصل وغير ذلك من تلك القواعد ، و حول القانون لموظفي الوزارة حق دخول هذه المدارس و طلب جميع البيانات الخاصة بها والإطلاع على سجلاتها للتحقق من تنفيذ أحكام القانون . ومفاد ذلك كله أن للوزارة سلطة فعلية في رقابة وتوجيه العاملين بالمدارس الخاصة وهي سلطة تستمدّها من القانون لا لحساب هذه المدارس وإنما لحسابها هي باعتبارها القوامة على مرفق التعليم بما يتحقق معه تهيئة المدارس المذكورة والعاملين بها للوزارة بالمعنى المقصود في المادة ١٧٤ من القانون المدني بصرف النظر عن ملكية الأفراد للمدارس الخاصة أو طبيعة علاقة العاملين بها بأصحابها .

الطعن رقم ١٥٢٨ لسنة ٥٦ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٩١٩ بتاريخ ٣٠/٣/١٩٨٩

المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا تعدد المسؤولون عن عمل حار كانوا متضامنين في إلزامهم بتعويض الضرر إذ يعتبر التبوع في حكم الكفيل المتضامن للتابع كماله مصلرها القانون مما يترتب عليه أنه إذا تعدد المتبرعون كانوا متضامنين فيما بينهم عملاً بالمادة ٧٩٥ من القانون المدني .

الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ١٢٣ بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٩٠

- مسؤولية التبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة هي - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة مسؤولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضرور ، و تقوم على فكرة الضمان القانوني فيعبر التبوع في حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون و ليس العقد . و من ثم فإذا أوفى المتبوع بالتعويض كان له أن يرجع به كله على تابعه محدث الضرر كما يرجع الكفيل المتضامن على المدين الذي كفله لأنه المستول عنه و ليس مسئولاً معه ، و هذه القاعدة هي التي قننها المشرع في المادة ١٧٥ من القانون المدني التي تقضى بأن للمستول عن عمل الغير حق الرجوع عليه في الحدود التي يكون فيها هذا الغير مسئولاً عن تعويض الضرر ، و لم يقصد المشرع بذلك المادة أن يستحدث للمتبوع دعوى شخصية جديدة يرجع بها على تابعه للمتبوع عند وفاته بالتعويض للدائن المضرور أن يرجع على التابع بأحدى دعوتين الأولى دعوى الحلول المنصوص عليها في المادة ٧٩٩ من القانون المدني و التي ليست إلا تطبيقاً للقاعدة العامة في الحلول القانوني المنصوص عليها في المادة ٣٢٦ من القانون المذكور و التي تقضى بأن المولى يحمل الدائن الذي إسعوفه حقه إذا كان المولى ملزماً بوفاء الدين عن المدين ، و الدعوى الثانية هي الدعوى الشخصية المنصوص عليها في المادة ٣٢٤ من ذات القانون التي تقضى بأنه إذا قام الغير بوفاء الدين كان له حق الرجوع على المدين بقدر ما دفعه . و ليس للمتبوع أن يرجع على تابعه بالتعويض الذي وفاه عنه بالدعوى الشخصية التي قررها المشرع في المادة ٨٠٠ من القانون المدني لكفيل قبل المدين ، و ذلك لما هو مقرر من عدم جواز رجوع الكفيل بهذه الدعوى إذا كانت الكفالة لمصلحة الدائن وحده و ضمان التبوع لأعمال تابعة هو ضمان قرره القانون لمصلحة الدائن المضرور وحده .

- المصروفات القضائية و أتعاب المحاماة تمثل نفقات فعلية تكبدها المحكوم لها في تلك الدعوى فتعتبر من قبيل التعويض و تأخذ حكمه في حلول المتبوع في كل ما وفي به من التعويض محل الدائن المضرور و من ثم يكون للطاعن أن يرجع على تابعه المطعون ضده لإقتضاء هذه المصروفات بدعوى الحلول .

الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٤٦٥ بتاريخ ٢/٧/١٩٩٠

إذ كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه خلص إلى مسؤولية الطاعن عن الحادث الذي وقع من إبنة المكلف بوليته و رقابته قانوناً - و هي مسؤولية مبنية على خطأ مفروض إيجاباً قابلاً لإثبات العكس - و لم يستطع أن يفيها - و كان ما أورده في هذا الشأن سائغاً وله أصله الثابت في الأوراق و يكفي لحمل قضاءه لأن التبعي بهذا السبب - و على ما جرى به قضاء هذه

اخكمه - لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً تنحصر عنه رقابة محكمة من النقض مما لا يجوز إلثاره أمامها ومن ثم يكون غير مقبول .

الطعن رقم ٢٩٢٢ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٣٩٤ بتاريخ ١٩٩٠/٦/٢٨
مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ١٧٤ من القانون المدنى - و على ما جرى به قضاء هذه اخكمه - أن علاقة التبعية تقوم كلما توافرت الولاية فى الرقابة و التوجيه بحيث يكون للمتبع سلطة فعلية فى إصدار الأوامر إلى التابع فى طريقة أداء عمله و فى الرقابة عليه فى تنفيذ هذه الأوامر و محاسبته على الخروج عليها و بالتالى فلا يكفى أن يكون هناك مطلق رقابة أو توجيه بل لابد أن تكون هذه الرقابة و ذلك التوجيه فى عمل معين يقوم به التابع لحساب المتبوع ، و لا يعد من هذا القليل مجرد الإشراف العام على عمل التابع - حتى و لو كان فنياً - بل لابد من التدخل الإيجابى من المتبوع فى تنفيذ هذا العمل و تسييره كما شاء و هو الأمر الذى تقوم به سلطة التوجيه و الرقابة فى جانب المتبوع و يؤدى إلى مساءلته عن الفعل الخاطى الذى وقع من التابع .

الطعن رقم ١٨٦١ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٣٨٤ بتاريخ ١٩٩٠/٦/٢٧
يشترط لقيام رابطة التبعية أن يكون للمتبع على التابع سلطة فعلية فى رلأته و توجيهه .

الطعن رقم ١١ لسنة ٤ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٤٨٥ بتاريخ ١٩٣٤/١١/١٥
إن القانون المصرى لم يرد فيه ما يجعل الإنسان مسئولاً عن مخاطر ملكه التى لا يلبسها شئ من التقصير بل أن هذا النوع من المسئولية يرفضه الشارع المصرى باتاً . فلا يجوز للقاضى - اعتماداً على المادة ٢٩ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية - أن يتره على اعتبار أن العدل يسيهه . إذ أن هذه المادة لا يصح الرجوع إليها إلا عند عدم معالجة الشارع لموضوع ما وعلم وضعه لأحكام صريحة فيه جامعة مانعة . وإذن فالحكم الذى يرب مسئولية الحكومة مدنياً عما يحدث لعامل على نظرية مسئولية مخاطر الملك التى لا تقصر فيها > المسئولية الشئنية < يكون قد أنشأ نوعاً من المسئولية لم يقرره الشارع و لم يرده ، و يكون إذن قد خالف القانون و يمين نقضه .

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٦ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ١١٥٦ بتاريخ ١٩٣٦/٦/٢٢
إن وجود علاقة تبعية بين الطبيب و إدارة المستشفى الذى عالج فيه المريض ، و لو كانت علاقة تبعية أدبية كاف لتحميل المستشفى مسئولية خطأ الطبيب .

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٦ مجموعة صم ٤٢ صفحة رقم ٨ بتاريخ ١١/١٢/١٩٣٦

- لا يشترط لإنطابق المادة ١٥٢ من القانون المدني إلا أن يكون الخطأ الذي نشأ الضرر عنه قد وقع من الخادم في أثناء قيامه بتأدية عمله . فمضى توافر ذلك ثبتت مسؤولية السيد بحكم القانون بغض النظر عما إذا كان قد أحسن أو أساء في اختيار خادمه أو في مراقبته ، و بغض النظر عما إذا كان الخادم فيما وقع منه قد خالف أو أطاع أوامر . وذلك لأن هذه المسؤولية إنما فرضها القانون مفروضاً قيام موجبها على الدوام .

- يسأل القاصر في ماله ، عملاً بالمادة ١٥٢ مدني ، عن خطأ خادمه ولا يحمل عنه وصية هذه المسؤولية

الطعن رقم ٦٠ لسنة ٨ مجموعة صم ٤٣ صفحة رقم ٢٥ بتاريخ ١٢/١٤/١٩٣٩

إن مسؤولية المخلوم عن أعمال خادمه لا تقوم على مجرد اختياره ، بل هي في الواقع قوامها علاقة الصعبة التي تجعل للمخدوم أن يسيطر على أعمال التابع ويسيره كيف يشاء بما يصدره إليه من الأوامر والتعليمات . و إذن فمالك المنزل لا يسأل عن خطأ الصانع الذي إستأجره لعمل معين إذا كان لم يتدخل معه في إجراء هذا العمل .

الطعن رقم ٥٩ لسنة ١١ مجموعة صم ٤٣ صفحة رقم ٤٣٦ بتاريخ ٥/١٤/١٩٤٢

إن المادة ١٥٢ من القانون المدني تقتضي مساءلة المخدم أن يكون الضرر الذي أصاب الغير ناشئاً عن فعل الخادم في حالة تأدية وظيفة " en exerçant ses fonctions " تلك العبارة التي يقابلها في المادة ١٣٨٤ من القانون الفرنسي " dans les fonctions auxquelles ils les ont employes " . والبارتان مؤداهما واحد ، ولا فرق بينهما إلا من حيث أن النص في القانون المصري قد لوحظ فيه دقة التعبير عن المعنى المقصود . و المادة المذكورة إذ جعلت المسؤولية تتعدى إلى غير من أحدث الضرر قد جاءت إستثناء من القاعدة العامة التي مقتضاها ، بناء على المادة ١٥١ من القانون المدني ، أن الذي يلزم بالتعويض هو محدث الضرر . و هذا الإستثناء - على كثرة ما قيل في صدد تسويفه - أساسه أن شخصية المتبوع تتناول التابع بحيث يعتبران شخصاً واحداً . لذلك يكون من المعين عدم الأخذ بهذا الإعتبار إلا في الحدود المرسومة في القانون و هي أن يكون الضرر واقعاً من التابع أثناء قيامه بوظيفته . و هذا النوع من المسؤولية و أن كان محل خلاف أبشأ من حيث وجوب وجود أو عدم وجود علاقة إتصال بين الفعل الضار والوظيفة التي وقع أثناء القيام بها إلا أنه لا جدال في أن الحادث الموجب للمسؤولية يجب أن يكون قد وقع من التابع في وقت لم يكن قد تخلى فيه عن عمله عند المتبوع فتكون

الصلة بينهما قد انقطعت و لو مؤقتاً و يصبح التابع حراً يعمل تحت مسؤوليته وحده . ذلك لأن مسؤولية المتبوع أساسها ما له من حق إصدار الأوامر و التعليمات إلى تابعة و ما عليه من ملاحظته إياه في القيام بعمله . فإذا إنعدم هذا الأساس فلا يكون التابع قائماً بوظيفته

و لا يكون المتبوع مسئولاً عن تصرفه . و إذن فإذا كان النائب بالحقم أن حادث القتل المطلوب التعويض عنه قد وقع خارج المصنع الذى يشغل فيه القاتل ، و فى غير أوقات العمل ، و أن مرتكبيه من عمال المصنع قد دبروه فيما بينهم خارج المصنع أيضاً عشية وقوعه ، فلا يصح اعتبار أنهم لمرتكبوه أثناء تادية وظيفتهم لدى صاحب المصنع ، و بالتالى لا يصح إلزامه بالتعويض عنه مهما كان سببه أو الدافع إليه ما دامت العلاقة الزمنية و المكانيّة متعمدة بينه و بين العمل الذى يؤديه اللجنة لمصلحة صاحب المصنع .

الطعن رقم ٦٦ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦٢ بتاريخ ١٩٤٣/٣/٤

إنه و أن كان لرجال الحفظ عند القيام بمهام وظائفهم و إحضارهم باحفاظة على الأمن العام و العمل على إحتياط السكينة و صيانة الأرواح و الأموال أن يتخذوا من الوسائل ما يكفل تحقيق هذه الأغراض و لا تكون فئة مسئولية عليهم إذا هم فى سبيل القيام بهذه الواجبات ، أصابوا أحداً من التجمهريين إلا أنهم تحقق عليهم المسئولية إذا هم أتوا فى أداء ذلك أعمالاً خارجة عما يكون لازماً لتحقيق هذه الأغراض . و إذن فإذا كانت المحكمة قد إسباحت من الوقائع التى ذكرتها فى حكمها أن القاتل الذى يطالب ورثته بالتعويض عن قتله لم يكن مشرئاً فى التجمهر بل كان يسعى لجنبه حتى لقد لجأ لمباذة أحد الأطباء بالدور الثانى ، و أن إصابته إنما كانت و هو بداخل هذه العيادة و من غير مقتض من الدفاع عن النفس أو تشتيت المتظاهرين ، فإن حكمها بالتعويض على وزارة الداخلية بصفتها مسئولة عن الحقوق المدنية يكون صحيحاً و مقاماً على ما يسنده قانوناً .

الطعن رقم ١٣ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٢٣٤ بتاريخ ١٩٤٦/١٠/٣١

من الخطأ تخلى المعلم عن المراقبة المفروضة عليه و عهده بها إلى تلميذ لم يبلغ عمره سبع سنوات .

الطعن رقم ١١٥ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٢٦٠ بتاريخ ١٩٤٦/١١/٢٨

إن القول بأن المادة ١٥٢ من القانون المدنى إذ نصت على مسئولية السيد عن فعل خادمه قد جاءت إستثناءً من الأصل المقرر بالفقرة الأولى من المادة ١٥١ التى بمقتضاها لا يسأل الإنسان إلا عن فعله هو قول لا سند له من النص و لا من علته التشريعية ، بل القول الحق هو أن مسئولية السيد أساسها خطؤه بسوء إختيار من عهد إليهم بملازمته و بتقصيره فى مراقبتهم . و هذه المادة ليست إلا تطبيقاً خاصاً لقواعد

المسئولية الشخصية ، إلا أن الشارع قد أراد أن يجعل من خطأ الخادم قرينة قاطعة على خطأ سيده فلم يهتبه عموم نص المادة ١٥١ .

و المادة ١٥٢ إذ تقرر مسئولية السيد عن " الضرر الناجي للغير عن أفعال خدمة متى كان واقعاً منهم في حال تأدية وظائفهم " قد عممت فلم تجعل المسئولية واجبة فقط عن الأضرار الناشئة من تأدية الوظيفة نفسها بل جعلتها واجبة أيضاً عن الأضرار الناشئة عن كل فعل وقع حال تأدية الوظيفة ولو لم يكن من أعمال الوظيفة ذاتها ولكن هيأة للمخادم أداؤه الوظيفة بحيث لو لا هذا الأداء ما كان هذا الفعل يقع كما وقع . فإذا كان الضرر الذي وقع من الموظف نتيجة عبثه بسلاح تسلمه بحكم وظيفته فالوزارة التي هو تابع لها مسئولة عن تعريض هذا الضرر .

* للموضوع الفرعي : مسئولية حارس الأشياء :

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٢٧٦ بتاريخ ٢٦/٣/١٩٥٩

إنه وإن كان صحيحاً أن مصلحة السكة الحديد غير مكلفة بإقامة المجازات أو بحراسها إلا أنها متى أقامتها وعهدت بها إلى حراس يقومون على تنظيم حركة اجتيازها فيمنعون المرور عند الخطر ويأذنون به عند الأمان فقد حق للناس أن يقولوا على ما أخذت مصلحة السكة الحديد نفسها به و أن يعتبروا المرور مأموناً متى فتح الحارس البوابة و أذن بالمرور ، و من ثم يكون من غير المنتج في نفى المسئولية عن العامل القائم على المزلقان ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أنه لم يكن يعلم بقدوم القطار الذي صدم السيارة وأنه لم يكن في مقدوره أن يسمع حركته أو أن يراه بسبب إطفاء أنواره ، ولما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه و قد أقيم على تلك الأسباب يكون مشوباً بقصور يطله يستوجب نقضه .

الطعن رقم ١٧ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١١٥٦ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٦٣

المسئولية المقررة في المادة ١٧٨ من القانون المدني تقوم على أساس خطأ مفوض وقوعه من حارس الشيء الفواضلا لا يقبل إثبات العكس ومن ثم فإن هذه المسئولية لا تدرك عن هذا الحارس يائبات أنه لم يرتكب خطأ ما وأنه قام بما ينبغي من العناية والحيلة حتى لا يقع الضرر من الشيء الذي في حراسته وإنما ترتفع هذه المسئولية فقط إذا أثبت الحارس أن وقوع الضرر كان بسبب اجنبى لا يد له فيه وهذا السبب لا يكون إلا قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في القول بإنتفاء هذه المسئولية عن الوزارة المطعون عليها على ما ذكره من إنتفاء الخطأ من جانب الوزارة حارسة الشيء فإن ذلك لا يتدفع به مسئوليتها طبقاً للمادة ١٧٨ من القانون المدني .

الطعن رقم ١٤ لسنة ٢٩ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ٢٤٠ بتاريخ ١٩٦٤/٢/٢٠

يشترط لتحقق مسؤولية حارس الأشياء المقررة في المادة ١٧٨ من القانون المدني أن يقع الضرر بفعل الشيء مما يقتضي أن يتدخل الشيء تدخلاً إيجابياً في إحداث الضرر . فإذا دفع الحارس هذه المسؤولية أمام محكمة الموضوع بأن تدخل الشيء لم يكن إلا تدخلاً سلبياً و أن الضرر لم يقع إلا بفعل التوفى الذي دخل إلى حيث توجد آثار الفضلات - في مكان يحرم عليه بحكم اللوائح دخوله ، بل أن الشارع يؤلم هذا الفعل - فإذا أحكم المطعون فيه إذ لم يواجه هذا الدفاع الجوهري ولم يناقشه يكون معيباً مما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٠ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٣٩٦ بتاريخ ١٩٦٥/٣/٢٥

- حارس الأشياء التي يفرض الخطأ في جانبه على مقتضى نص المادة ١٧٨ من القانون المدني ، هو ذلك الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي تكون له السلطة الفعلية على الشيء قصداً وإستقلالاً ، ولا تنقل الحراسة منه إلى تابعه المتوط به إستعمال الشيء ، لأنه وإن كان للتابع السيطرة المادية على الشيء وقت إستعماله ، إلا إنه إذ يعمل لحساب متبوعه ولصلحته ويأثر بأوامره ويتلقى تعليماته ، فإنه يكون خاضعاً للمتبوع مما يفقده العنصر المعنوي للحراسة ويجعل المتبوع وحده هو الحارس على الشيء كما لو كان هو الذي يستعمله ، ذلك أن العبرة في قيام الحراسة الموجبة للمسؤولية على أساس الخطأ المفروض هي بسيطرة الشخص على الشيء سيطرة فعلية لحساب نفسه . فإذا كانت الوزارت الطاعنة هي المالكة للطائرة وقد أعدتها لتدريب طلبة كلية الطيران وعهدت إلى مورث المطعون ضدها وهو تابعها بمهمة تدريبهم واختبارهم وأنه في يوم الحادث خلق بها مصطحباً أحد الطلبة لإختباره فسقطت به ولقي مصرعه ، فإن الحراسة على الطائرة تكون وقت وقوع الحادث معقودة للطاعنة باعتبارها صاحبة السيطرة الفعلية عليها ولم تنتقل إلى مورث المطعون ضدها ، وبالتالي تكون الطاعنة مسئولة عن الضرر الذي لحق به مسؤولية مبنية على خطأ مفروض طبقاً للمادة ١٧٨ من القانون المدني ولا تنفي عنها هذه المسؤولية إلا إذا أثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد لها فيه .

- إنه وإن جاز حارس الأشياء أو الآلات الميكانيكية في حكم المادة ١٧٨ مدنى نفى مسؤولية المقررة عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر بإثبات أن ما وقع كان بسبب أجنبي لا يد له فيه ، إلا إنه يشترط أن يكون السبب الذي يسوقه لدفع مسؤولية محدداً لا تجهيل فيه ولا إيهام سواء أكان محملاً في قوة قاهرة أم حادث فجائي أم خطأ المصاب أم خطأ الغير

الطعن رقم ٢٣ لمنبة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صلحة رقم ١٧١٢ بتاريخ ١١/٢٢/١٩٦٦

المسئولية المقررة بالمادة ١٧٨ من القانون المدنى تقوم على أساس خطأ مفروض وقوعه من حارس الشيء ومن ثم فإن هذه المسئولية - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - لا تدرا عن هذا الحارس بإثبات انه لم يرتكب خطأ ما أنه قام بما يبدى من العناية والخطة حتى لا يقع الضرر من الشيء الذى فى حراسته ، وإنما ترتفع هذه المسئولية فقط إذا ثبت الحارس أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبى لا يد له فيه ، وهذا السبب لا يكون إلا قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير .

الطعن رقم ٥٤٣ لمنبة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صلحة رقم ١٥٥٧ بتاريخ ٣١/١٢/١٩٧٤

إن الحراسة الموجبة للمسئولية على أساس الخطأ المفروض طبقاً لنص المادة ١٧٨ من القانون المدنى إنما تتحقق بسيطرة الشخص على الشيء سيطرة فعلية فى الإستعمال والتوجيه والرقابة لحساب نفسه "١" ولما كان الثابت فى الدعوى أن مرفق مياه القاهرة عهد إلى مقاول بالقيام بأعمال الحفر فى الطريق فى مناطق معينة بالقاهرة لوضع أنابيب المياه ثم ردم الحفر ورفع المتعلقات الناتجة عن هذه الأعمال وكان من نتيجة هذا الحفر أن كشفت الأسلاك الكهربائية وأصبحت غير عازلة للتيار الكهربائى وفى يوم الحادث سقط ابن الطاعن فى إحدى الحفر فصعقه التيار ومات لساعته ، وإذ كانت الحراسة على الحفر التى أجراها المقاول فى الطريق وعلى الأسلاك الكهربائية التى كشفت عنها منوطه بمرفق مياه القاهرة باعتبار أنه صاحب السيطرة الفعلية عليها وعلى أنابيب المياه التى قدمها للمقاول ، وتظل هذه الحراسة للمرفق المذكور ولا تنتقل إلى المقاول إذ العقد المبرم بينهما هو من عقود الأشغال العامة يمارس المرفق العام بمقتضاه سلطته فى الرقابة والتوجيه والإشراف على هذه الأعمال تحقيقاً للمصلحة العامة ، ويقوم فيه المقاول بالعمل لحساب المرفق ، وكانت الحفر التى أجراها المقاول والأسلاك الكهربائية التى كشفت عنها هى من الأشياء التى تتطلب حراستها عناية خاصة فيكون المرفق المذكور مسئولاً عن الضرر الذى أحدثته بالطاعن مسئولية أساسها خطأ مفروض طبقاً لنص المادة ١٧٨ سالفة الذكر ولا تنفى عنه هذه المسئولية إلا إذا أثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبى لا يد له فيه ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقرر أن مرفق مياه القاهرة قد تخلى عن سيطرته الفعلية على أعمال الحفر فى مكان الحادث إلى المقاول لأنه نص فى عقد القاوله على أنه مسئول وحده عن الإصابات والأضرار التى تحدث أثناء سير العمل وأنه يلتزم بإحاطة الحفر والخنادق بموانع من الحبال وأن المرفق لا يكون مسئولاً إلى أن يتم له إستلام العمل نهائياً ، ورتب الحكم على ذلك قضاءه بعدم مسئولية المرفق لما كان ما تقدم فإن الحكم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ٥٣٨ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٥٩١ بتاريخ ١٩٧٧/٣/١

- نعت المادة ١٧٨ من القانون المدني على أن " كن من تولي حراسة أشياء تتعذب حراستها خنيسة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولاً عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه " و من ثم فإن الحراسة الموجهة للمسئولية على أساس الخطأ المفترض طبقاً لهذا النص إنما تتحقق بسيطرة الشخص على الشيء سيطرة فعلية لحساب نفسه . ولما كان النابت في الدعوى أن الشركة الطاعنة عهدت إلى مقاول بسد فتحات في أبواب مبان مملوكة لها ، و في يوم الحادث كان مورث المطعون عليه الأول عن نفسه و بصفته و هو أحد العمال التابعين للمقاول يقوم بعمله و أثناء مروره صفقه سلك كهربائي مسند على حائط في المبنى ، فإن الحراسة على هذا السلك تكون وقت الحادث معقودة للشركة باعتبارها صاحبة السيطرة الفعلية على البناء و السلك الكهربائي الموجود فيه و لم تنقل هذه الحراسة إلى المقاول لأن عملية البناء التي أسندت إليه لا شأن لها بالأسلاك الكهربائية الموجودة في المبنى أصلاً ، و بالتالي تكون الشركة مسئولة عن الضرر الذي لحق بمورث المطعون عليه الأول مسئولة أساسها خطأ مفروض طبقاً لنص المادة ١٧٨ سالفة الذكر ، و لا تنفي عنها هذه المسئولية إلا إذا أثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد لها فيه .

- المسئولية المقررة بالمادة ١٧٨ من القانون المدني - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنما تقوم على أساس خطأ مفروض وقوعه من حارس الشيء ، و من ثم فإن المسئولية لا تنبأ عن هذا الحارس بالثبات أنه لم يرتكب خطأ ما أو أنه قام بما ينبغي من العناية والحيطه حتى لا يقع الضرر من الشيء الذي في حراسته ، و إنما ترتفع هذه المسئولية فقط إذا أثبت الحارس أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه و هذا السبب لا يكون إلا قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير .

- إذ كان النابت أن المطعون عليه الأول عن نفسه و بصفته قد أقام دعواه الحالية ضد الشركة الطاعنة لمطالبها بالتعويض إستناداً إلى أحكام المادة ١٧٨ من القانون المدني الخاص بمسئولية حارس الأشياء ، فإنه ليس للطاعنة أن توجه دعوى الضمان إلى الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية عن الحق المطالب به إذ لا علاقة بينها غورها هذا الحق ، و إذ إلزم الحكم المطعون فيه هذا النظر و قرر أنه لا تعارض بين الدعوى التي يرجع بها العامل أو ورثته على هيئة التأمينات إستناداً إلى قانون التأمينات الإجتماعية و رتب على ذلك قضاءه برفض دعوى الضمان ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ١٤٨٥ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٢٢

إن مجرد الرخيص للطاعة بإنشاء مصنعها و تشغيله ، لا ينهض سبباً اجنبياً تنفى به مسئوليتها عما ينتج عنه من ضرر للغير .

الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ١٩٤ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٥

النص فى المادة ١٧٨ من القانون المدنى على أن " كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولاً عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر ، ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب اجنبى لا يد له فيه " ، يدل على أن الحارس الذى يفترض خطأ فى جانبه على مقتضى هذا النص هو ذلك الشخص الطبيعى أو المعنوى الذى تكون له السيطرة الفعلية على الشئ لقصداً وإستقلالاً و لا تنقل منه إلى تابعه المنوط به رقبته لأنه و أن كان للتابع السيطرة المادية على الشئ إلا أنه إذ يعمل لحساب متبوعه و لمصلحته و يأمر بأوامره و يتلقى تعليماته فإنه يكون خاضعاً للمتبوع مما يفقده العنصر المعنوى للحراسة و يجعل المتبوع وحده هو الحارس على الشئ ، لأن العبرة فى قيام الحراسة الموجبة للمسئولية فى هذه الحالة هى بيطرة الشخص على الشئ سيطرة فعلية لحساب نفسه و تقوم المسئولية على أساس خطأ مفروض وقوعه من حارس الشئ إيجاباً لا يقبل إثبات العكس و من ثم فإن هذه المسئولية لا تدرأ عن هذا الحارس لاثبات أنه لم يرتكب خطأ ما و أنه قام بما ينبغي من العناية و الحيلة حتى لا يقع الضرر من الشئ الذى فى حراسته ، و إنما ترتفع هذه المسئولية إذا أثبت الحارس أن وقوع الضرر كان بسبب اجنبى لا يد له فيه بأن يكون الفعل خارجاً عن الشئ فلا يكون متصلاً بداخليته أو تكوينه فإذا كان الضرر راجعاً إلى عيب فى الشئ فإنه لا يعتبر ناشئاً عن سبب اجنبى ولو كان هذا العيب خفياً وهذا السبب لا يكون إلا قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير .

الطعن رقم ٨٥٠ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ١٧٩ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٤

- جرى نص المادة ١٧٨ مدنى على أن " كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولاً عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر ، ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب اجنبى لا يد له فيه " مما يدل على أن الحراسة الموجبة للمسئولية على أساس الخطأ المفروض طبقاً لهذا النص إنما تتحقق بيطرة الشخص الطبيعى لا المعنوى على الشئ سيطرة فعلية فى الإستعمال والتوجيه و الرقابة لحساب نفسه

- إذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الإستئناف بعدم قبول الدعوى تأسيساً على أن المؤسسة المصرية العامة للكهرباء هى المنوط بها حراسة الشبكة الكهربائية داخل

مدينة طنطا بالتطبيق لأحكام القرارين الجمهوريين رقمي ٣٧٢٦ لسنة ١٩٦٥ ، ٢٩٤ لسنة ١٩٦٩ . وكانت المادة الثانية من القرار الجمهوري الأول قد نصت على إختصاص المؤسسة المشار إليها بتنفيذ المشروعات الخاصة بإنتاج القوى الكهربائية ونقلها وتوزيعها وإدارة محطات الكهرباء وتشغيلها وصيانتها والنقل وتنظيم حركة الأحمال على الشبكات الرئيسية في أنحاء الجمهورية وتوزيع القوى الكهربائية وبيعها في أنحاء الجمهورية ، كما نصت المادة الثانية من القرار الثاني على أن تقوم تلك المؤسسة بأعباء تشغيل وصيانة شبكات توزيع الجهد المنخفض داخل مجالس المدن والقرى ، لما كان ذلك و كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدعوى على قوله " أن أسلاك الكهرباء كانت في تاريخ الحادث ١٩٧٢/١١/٢٣ تتبع مجلس مدينة طنطا و أن القانون الذي أتيهما مؤسسة الكهرباء صدر بعد حادث الوفاة " فإن هذا الذي أورده الحكم ينطوي على خطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن القرارين الجمهوريين سالفى الذكر قد صدر أولهما في سنة ١٩٦٥ و ثانيهما في سنة ١٩٦٩ أى قبل وقوع الحادث في ١٩٧٢/١١/٢٣ و قد أدى هذا الخطأ إلى حجب محكمة الإستئناف عن بحث دفاع الطاعن وتحقيق ما إذا كانت حراسة الشبكة الكهربائية داخل مدينة طنطا قد إنتقلت بالفعل إلى المؤسسة المصرية العامة للكهرباء و أصبحت لها السيطرة الفعلية لحساب نفسها على أعمدة و أسلاك الكهرباء من عدمه وهو دفاع جوهري من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأى في الدعوى ، لما كان ما تقدم فيأن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون و شابه القصور .

الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٣١ بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٣

النص في المادة ١٧٨ من القانون المدني على أن " كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسؤولاً عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر ، ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه " يدل على أن الحارس الذى يفرض الخطأ في جانبه هو ذلك الشخص الطبيعي أو المعنوي الذى تكون له السلطة الفعلية على الشئ قصداً و إستقلالاً ، و لما كان الثابت في الدعوى أن الشبكة الكهربائية داخل مدينة حوش عيسى مملوكة لمجلس المدينة - الطاعن - و هو الذى يسيطر عليها سيطرة فعلية و يتولى إستعمالها و إستغلالها لحساب نفسه ، و كان قيام المؤسسة المصرية العامة للكهرباء طبقاً للمادتين الأولى و الثانية من القرار الجمهوري رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٦٩ بتوريد الطاقة الكهربائية لمجلس المدينة و صيانة و تشغيل الشبكة الكهربائية داخل هذا المجلس مقابل جعل مادی تقاضاه منه شهرياً ، ليس من شأنه أن يخرج تلك الشبكة الكهربائية من السلطة الفعلية للمجلس ، فإن هذا المجلس

يكون هو الخارس لها و بالتالي مسئولاً عن الضرر الذى تخذه مسئولية أمامها خطأ مفترض طبقاً لنص المادة ١٧٨ سائلة المذكور .

الطعن رقم ٢٧١ نسخة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٤٣٧ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٩

لئن كانت مسئولية حارس الشيء المقررة بنص المادة ١٧٨ من القانون المدنى تقوم على خطأ مفترض إلتزاماً لا يقبل إثبات العكس إلا أن الخارس يستطيع دفع مسئوليته بنفى علاقة السببية بين فعل الشيء والضرر الذى وقع و ذلك بإثبات أن وقوع الضرر كان بسبب اجنبى لا يذ له فيه كقوة قاهرة أو حادث مفاجئ أو خطأ المصاب أو خطأ الغير .

الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٢٥٤ بتاريخ ١٩٧٨/٥/١٥

- مفاد نصوص المواد ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٧ من القانون ٨٧ سنة ١٩٦٠ مجمعة أن المشرع قد تحول للجهة الإدارية المختصة بشئون التبعة العامة إصدار نوعين من القرارات فى شأن وسائل النقل و الرفع والجبر " أوما " إصدار قرار باستعمال وسيلة النقل لمدة معينة " و ثانيهما " إصدار قرار بالإستيلاء على وسيلة النقل . فإذا أصدرت قراراً بالإستيلاء جبراً على وسيلة النقل ، فقد أسند المشرع إلى اللجان الإدارية المشار إليها فى القانون المذكور الإختصاص بتقدير التعويض الذى يستحقه من وقع عليهم الإستيلاء جبراً مع مراعاة القواعد و المعايير التى تضمنها هذا القانون فى شأن تقدير التعويض ، أما فى حالة صدور قرار باستعمال وسيلة النقل لمدة معينة فلم يرى الشارع إسناد الإختصاص بتقدير التعويض عنه إلى اللجان الإدارية المشار إليها بل تركه معقولاً للمحاكم صاحبة الولاية العامة و ذلك على خلاف ما كان منصوص عليه فى قانونى التبعة العامة السابقين رقمى ١٥٦ لسنة ١٩٥٧ ، ٢٥ لسنة ١٩٥٣ من إختصاص تلك اللجان الإدارية لتقدير التعويض سواء فى ذلك حالة صدور قرار الإستيلاء جبراً على وسيلة النقل أو فى حالة صدور قرار باستعمالها .

- اللجان الإدارية التى نص عليها قانون التبعة العامة رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ يقتصر إختصاصها على تقدير التعويض الذى يستحقه من وقع عليهم الإستيلاء جبراً ، و رسم المشرع فى المادة ٢/٢٥ من القانون المشار إليه القواعد التى يجب على تلك اللجان الإدارية مراعاتها فى تقدير التعويض عن الأضرار المستولى عليها ، أما إذا كان القرار قاصر على تشغيل وسيلة النقل لمدة معينة فإن المطالبة بتعويض عنها تنحصر به المحاكم ذات الولاية العامة ، تجرى فى شأنه القواعد العامة المنصوص عليها فى القانون المدنى ، لما كان ذلك و كانت الطاعة قد تمسكت فى دفاعها أمام محكمة الموضوع بأنها سلمت سيارة المظعون ضده إلى تابعه بعد أسبوع من إستدعائها ، فإن مفاد ذلك أنه لم يصدر قرار بالإستيلاء على تلك السيارة

والتصر استدعائها على تشغيلها لفترة مؤقتة ، و من ثم لا يسرى في شأن تقدير التعويض عنه أحكام المادة ٢/٢٥ المشار إليها .

الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٦٧٣ بتاريخ ١٩٨١/٦/٢

الحراسة الموجبة للمسئولية على أساس الخطأ المقرض طبقاً لنص المادة ١٧٨ من القانون المدني إنما تتحقق بسيطرة الشخص الطبيعي أو المعنوي على الشيء سيطرة فعلية في الإستعمال و التوجيه و الرقابة لحساب نفسه . لما كان ذلك و كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءً بمسئولية الشركة الطاعنة على قواعده المسئولية الضمنية تأسيساً على أنها هي المالكة للعبة التي إلتصفت بالحادث و أن حيازة السائق لها كانت حيازة عرضية ، دون أن يعن بتحقيق دفاع الطاعنة بأن الحراسة قد إنتقلت إلى مرتكب الحادث الذى يعمل لحساب نفسه كتاجر دون رقابة أو توجيه منها ، فإنه يكون معيأً بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب .

الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٢١٢ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢

تقوم مسئولية حارس الشيء المقررة بالمادة ١٧٨ من القانون المدني على أساس خطأ مفروض وقوعه من حارس الشيء إلفواضاً لا يقبل إثبات العكس و لا تدركه إثبات أنه لم يرتكب خطأ ما و أنه قام بما ينبغي من العناية و الحيلة حتى لا يقع الضرر من الشيء الذى فى حراسته . و إنما ترتفع عنه . و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إذا ثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه . و هذا السبب لا يكون إلا قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير .

الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٢٢ بتاريخ ١٩٨٣/١/١٣

الشيء فى حكم المادة ١٧٨ من القانون المدني ، هو ما تقتضى حراسته عناية خاصة إذا كان خطراً بطبيعته أو كان خطراً بطروفه و ملاساته بأن يصبح فى وضع أو فى حالة تسمح عادة بأن يحدث الضرر

الطعن رقم ٩١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٨٣٠ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/١٥

إذ كان الأصل فى الدعوى المدنية التى ترفع تبعاً للدعوى الجنائية على المتهم و رب العمل بوصفه متبرعاً أنها لا تطرح على المحكمة الجنائية خطأ شخصياً منسوباً للمتبرع و إنما يسأل فقط باعتباره كضامن متضامن مع المتهم فإن الحكم الذى يصدر برفض هذه الدعوى لا يحول دون مطالبة المضرور لسرب العمل باعتباره مسئولاً عن خطئه الشخصى المفروض بوصفه حارساً للشيء الذى وقع به الحادث ذلك لتغير صفة المدعى عليه و السبب فى الدعوى الأولى عنها فى الدعوى الثانية .

الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٣٥٧ بتاريخ ١٩٨٤/١/٣١

انص في المادة ١٧٨ من القانون المدني يدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن المسؤولية المقررة بموجبها تقوم على أساس خطأ مفروض وقوعه من حارس الشيء إلهافاضاً لا يقبل إلهاف العكس ومن ثم فإن هذه المسؤولية لا تندأ عن الحارس إلهافات أنه لم يرتكب خطأ أو أنه قام بما ينبغي من العناية والحيلة حتى لا يقع الضرر من الشيء الذى يتولى حراسته وهى لا ترتفع إلا إذا أثبت الحارس أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبى لا يد له فيه وهذا السبب لا يكون إلا قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير .

الطعن رقم ٧٦٠ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٧٦٨ بتاريخ ١٩٨٥/٥/١٣

من المقرر أن مسؤولية حارس الشيء تقوم على أساس خطأ مفروض فى جانبه وهى تتطلب أساساً أن يقع الضرر بفعل الشيء ذاته أى يتدخله تدخل إلهافياً بحيث يكون الفعل المسبب للضرر مفصلاً بداخله وتكوينه ، و يجب إسعاد هذه المسؤولية الشفينة متى قامت علاقة تعاقدية بين الحارس والمضرور .

الطعن رقم ١٩٦٩ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٢٦٨ بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٨

مسؤولية حارس الشيء المقررة بالمادة ١٧٨ من القانون المدلى تقوم على أساس خطأ مفروض وقوعه من حارس الشيء إلهافاضاً لا يقبل إلهاف العكس وترفع عنه - - - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة إذا أثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبى لا يد له فيه وهذا السبب لا يكون إلا قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير .

الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١١٤ بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢٩

النص فى المادة الثالثة من قرار رئيس مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٧٨/٣/٤ برقم ٢٢٠ لسنة ١٩٧٨ بتأسيس الشركة الطاعنة " شركة توزيع كهرباء القاهرة " و الذى وقع الحادث فى ظل سريانه على أن غرض هذه الشركة هو توزيع و بيع الطاقة الكهربائية للمستهلكين فى مدينة القاهرة و ضواحيها وامتدادها فى محافظتى القليوبية و الجيزة " القاهرة الكبرى " و فى المادة الحادية عشرة منه على أن تتولى هيئة كهرباء مصر بالنسبة للشركة الأنشطة التالية <تخطيط عمليات الصيانة الأساسية وأعمال التجديدات والإحلال و متابعة تنفيذها ، يدل على أن الطاعنة إختصت بمزاولة جزء من نشاط هيئة كهرباء مصر هو توزيع و بيع الطاقة الكهربائية للمستهلكين فى مناطق معينة و القيام بعمليات الصيانة و أعمال التجديدات و الإحلال التى تتولى الهيئة المشار إليها تخطيطها وأصبحت بذلك صاحبة السيطرة الفعلية و المتولية حراسة شبكة الكهرباء فى المناطق التى تقوم بتوزيع و بيع الطاقة الكهربائية فيها و بالتالى مسئولة عما يحدث عنها من أضرار على النحو السالف بيانه ، لما كان ما تقدم

وكان قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧ لسنة ١٩٧٩ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الحكم المأخوذ صدر تالياً لواقعة الحادث فلا محل لإعمال أحكامها على واقعة الدعوى . و إذ ألزم الحكم المطعون فيه هذا النظر و أقام قضاءه على أن الطاعة هي التي تقوم بتوزيع الكهرباء في المنطقة الكائنة بها العامود أداة الحادث مسئولة عن الضرر الذي يندله مسئولة أساسها الخطأ المفروض طبقاً لنص المادة ١٧٨ من القانون المدني باعتبار أن تشغيل و صيانة الشبكات الكهربائية مما يدخل في نطاق اختصاصها فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٥٦ مكتب قتي ٤٠ صفحة رقم ٧١ بتاريخ ١٩٨٩/١/٥

— الحراسة الموجبة للمسئولية طبقاً لنص المادة ١٧٨ من القانون المدني — و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إنما تتحقق بسيطرة الشخص الطبيعي أو المعنوي على الشيء سيطرة فعلية في الإستعمال والتوجيه و الرقابة لحسابه نفسه .

— مؤدى نص المادة الثانية من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ — الذي يحكم واقعة الدعوى — بعد تعديلها بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ و المادة التاسعة عشر من اللائحة التنفيذية لهذا القانون أنه أصبح يصدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ منوطاً بوحدة الحكم الحكمي المأخوذ تولى أعمال إنشاء وصيانة شبكات الإنارة العامة في مختلف المدن و القرى . فتكون هذه الوحدات في مدلول حكم المادة ١٧٨ من القانون المدني حارسة على هذه الشبكات باعتبارها الجهة ذات الهيمنة و السيطرة عليها بما أسند إليها قانوناً مهام إنشائها و إستعمالها و صيانتها و الرقابة على ما يتصل باستهلاك طاقة الكهرباء و لا يغير من ذلك ما تضمنه قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٧٦ من اعتبار مرفق الكهرباء من المرافق ذات الطبيعة الخاصة في تطبيق أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بنظام الحكم المأخوذ ، إذ أن مجال تطبيق هذا القرار يقتصر على نطاق سريان هذا القانون الذي صدر في ظله دون القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المتعارض مع أحكامه ، و لا يسوغ إصراف الحراسة إلى الشركة المطعون ضدها الثانية إذ يبين من إستقرار القرار رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٧٨ الصادر من رئيس مجلس الوزراء بتأسيسها أن الغرض من إنشائها هو توزيع و بيع الطاقة الكهربائية بمحافظات الدلتا فلا تعتبر قيامها بهذا العمل من شأنه أن يخرج شبكات الإنارة العامة من السلطة الفعلية لوحدة الحكم المأخوذ وفقاً لما أسندته القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ و لائحته التنفيذية .

الطعن رقم ٤٩٢ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٧٧ بتاريخ ١٩٨٩/١/٥

- الحراسة الموجهة للمسئولية طبقاً لنص المادة ١٧٨ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنما تحقق بسيطرة الشخص الطبيعي أو المعنوي على الشيء مسيطرة فعلية في الإستعمال والوجوبه والرقابة لحساب نفسه .

- مؤدى نص المادة التالية من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ - الذى يحكم واقعة الدعوى - بعد تعديلها بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ و المادة التاسعة عشر من اللائحة التنفيذية لهذا القانون أنه أصبح يصدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ متوطاً بوحدات الحكم اخلى تولى أعمال إنشاء وصيانة شبكات الإنارة العامة فى مختلف المدن والقرى فتكون هذه الوحدات فى مدلول حكم المادة و ١٧٨ من القانون المدنى حارسة على هذه الشبكات باعتبارها الجهة ذات الهيمنة و السيطرة الفعلية عليها بما أسند إليها قانوناً مهام إنشائها وإستعمالها وصيانتها والرقابة على ما يتصل باستهلاك طاقة الكهرباء ولا يسوغ إنصراف الحراسة إلى الشركة الطاعنة و التى يبين من إستقراء القرار رقم ٢٢١ لسنة ١٩٧٨ الصادر من رئيس مجلس الوزراء بتأسيسها أن الغرض من إنشائها هو توزيع و بيع الطاقة الكهربائية للمستهلكين بمحافظات مصر الوسطى فلا يعتبر قيامها بهذا العمل من شأنه أن يخرج شبكات الإنارة العامة من السلطة الفعلية لوححدات الحكم اخلى وفقاً لما إستشهد به القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية .

الطعن رقم ١٧٨١ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٤٥ بتاريخ ١٩٨٩/١/١٥

الشيء فى حكم المادة ١٧٨ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو ما تقتضى حراسته عناية خاصة إذا كان خطراً بطبيعته أو خطراً بظروفه وملابساته بأن يصبح فى وطع أو فى حالة تسمح عادة بأن يحدث الضرر ، و كان الحكم المطعون فيه قد إستخلص أن حمام السباحة الذى وقع فيه الحادث هو من الأشياء التى تتطلب حراستها عناية خاصة بالنظر إلى ظروف الحادث وملابساته إستناداً إلى ما قرره " أن عرضه ٢٥ م وعمقه من ٥ - ٦ م و أنه كان ممتلئاً فى يوم وقوع الحادث . و ثابت من أقوال ... مسئول النشاط الرياضى بأندية الشركة أن الحمام يقع فى وسط النادى و لا يمكن منع الإقتراب منه لرواد النادى و مثل هذا الحمام يعتبر شيئاً خطراً فى مثل هذه الظروف طالما أنه غير محاط بسور يمنع الدخول إليه إلا بإذن مالكه أو تعين عليه حراسة تمنع ذلك و هو الأمر الذى إنتهى ساعة وقوع الحادث و أن تثبتت من أقوال المسئولين المذكورين أن الحمام بعد الساعة <٢> لا يكون به مسئول عن الإنقاذ " .

الطعن رقم ٨٢١ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٣٧٠ بتاريخ ١/٣١/١٩٩٠

- إذ قضى المحكم المضمون فيه بالتعويض على أساس المسؤولية الناشئة عن حراسة الأشياء وفقاً لنص المادة ١٧٨ من القانون المدنى وأن الشئ فى حكمها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو ما تقتضى حراسته عناية خاصة إذا كان خطراً بطبيعته أو كان خطراً بطرقه و ملاساته بأن يصبح فى وضع أو حالة تسمح عادة بأن يحدث ضرراً ، و كان إستخلاص المحكم المضمون فيه أن الأسلاك التليفونية فى مثل ظروف الدعوى تعتبر من الأشياء التى تتطلب حراستها عناية خاصة و هو إستخلاص سائق له أصله الثابت فى الأوراق و تزدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها و يتفق و صحيح القانون .

- المسؤولية المقررة بالمادة ١٧٨ من القانون المدنى - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة تقوم على أساس خطأ مفروض وقرعه من حارس الشئ و من ثم فإن هذه المسؤولية لا تندرأ عن الحارس بإثبات أنه لم يرتكب خطأ ما و أنه قام بما ينبغى عليه من العناية و الحيلة حتى لا يقع الضرر من الشئ الذى فى حراسته و إنما تنطبق هذه المسؤولية فقط إذا أثبت الحارس أن وقوع الضرر كان لسبب أجنبى لا يد له فيه و هو السبب لا يكون إلا قوة قاهرة أو خطأ الغير أو خطأ المضرور و أن إستخلاص علاقة السببية بين الخطأ و الضرر أو إقطاعها من مسائل الواقع التى تقدرها محكمة الموضوع دون رقابة عليه من محكمة النقض .

الطعن رقم ١٣٥٥ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٥٤٠ بتاريخ ٢/٢١/١٩٩٠

إذ كان الثابت من الحكم الصادر فى قضية اللجنة رقم ١٢١١ لسنة ١٩٨٣ عسكرية شرطة أن الدعوى أقيمت ضد تابع الطاعن بصفته لأنه تسبب برعونه أثناء قيادته سيارة الشرطة فى إصابة المظنون ضحكها بالإصابة الموصوفة بالتقرير الطبى و طلبت النيابة العسكرية معاقبته بالمادة ١/٢٤١ قانون العقوبات و قد حكمت المحكمة العسكرية ببراءته مما أسند إليه ، فإن مؤدى ذلك أن المحكمة لم تفصل فى الأساس المشترك بين الدعوى الجنائية و الدعوى المدنية الخالية لأن قوام الأولى خطأ جنائى واجب الإثبات و منسوب إلى التابع فى حين أن قوام الثانية خطأ مفروض فى حق الطاعن بصفته باعتباره حارساً للسيارة ، فمستويته تتحقق و لو لم يقع منه أى خطأ لأنها مسئولة ناشئة عن الشئ ذاته و ليست ناشئة عن خطأ شخصى .

الطعن رقم ١٧٣ لسنة ٢١ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٩٨ بتاريخ ١٠/٢٢/١٩٥٣

مضى كان الحكم المظنون فيه إذ قضى بالتعويض للمظنون عليهم عن الأضرار التى خلقت منهم قد حل الطاعنة مسئولة سقوط حائظ منها دون بيان وجه خطئها فى ذلك مع وجوب هذا البيان عملاً بالمادة ١٥١ من القانون المدنى القديم المنطبق على واقعة الدعوى والذى لم يرد فيه نص كالمادة ١٧٧ من القانون المدنى الجديد تفرض مسئولة حارس البناء عما يحدثه انهياره من ضرر ما لم يثبت أن الحادث لا يرجع

سببه إلى إهمال في الصيانة أو قدم في البناء أو عيب فيه ، وهذا تشريع مستحدث لا يسرى إلا من تاريخ العمل به ، فإن هذا الحكم يكون قد خالف القانون وشابه التصور .

الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٧٦٢ بتاريخ ١٩٦٨/٤/١٦

ذل المشرع بإلزامه لكل من المستولتين التعاقدية والتقصيرية أحكاماً مستقلة تختص بها دون الأخرى على النحو السالف الإشارة إليه ، على أنه وضع المادة ١/١٧٧ لحماية غير المتعاقدين في حالة تهدم البناء أو جزء منه ، أما من يربطه بحارس البناء عقد إيجار فإن أحكام هذا العقد ونصوص القانون المدني الواردة في الفصل الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني التى تنظم أحكام عقد الإيجار تكون هى وحدها الواجبة التطبيق لتحديد مسؤولية المؤجر . ولا يغير من ذلك ما جاء بالمذكورة الإيضاحية للقانون المدني تعليقاً على المادة ٢/٥٦٥ الواردة فى الكتاب الثانى ضمن أحكام عقد الإيجار من أنه ،، إذا كان بالعين المؤجرة عيب يمرض صحة المستأجر ومن معه فخطر جسيم وأصابة من ذلك ضرر بالفعل وثبت خطأ فى جانب المؤجر فإن المستأجر يستحق التعويض طبقاً لقواعد المسؤولية التقصيرية ، ويجوز له أيضاً أن يطلب لسخ العقد ولو كان قد تنازل عن هذا الحق مقدماً لأن الأمر يتعلق بالنظام العام ،، ذلك أنه وقد حلت هذه المادة من عبارة ،، طبقاً لقواعد المسؤولية التقصيرية ،، وورد نصها أمراً فى تنظيم أحد التزامات المؤجر المترتبة على العقد فإنه لا يخرج مسؤولية المؤجر - فى خصوص هذا الالتزام - عن طبيعتها ولا يجعلها إلى مسؤولية تقصيرية وذلك ما لم يثبت أن المؤجر ارتكب خطأ جسيماً أو غشاً أو فعلاً يؤمّن القانون على النحو السالف بيانه .

الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٩٧٨ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢

- مسؤولية حارس البناء تقوم قانوناً عند تهدم البناء كلياً أو جزئياً وهى تستند إلى خطأ مفترض فى جانب الحارس بإهمال صيانة البناء أو التجديد أو الإصلاح ، وهو خطأ لا يقبل إثبات العكس بإقامة الدليل على قيامه بالصيانة أو التجديد أو الإصلاح ، وأن كانت المسؤولية تنفى بنفسى علاقة السببية بين هذا الخطأ المفترض وبين الضرر بإثبات أن وقوع التهدم - ولو كان جزئياً - لا يرجع إلى إهمال فى الصيانة أو قدم البناء أو عيب فيه وإنما يرجع إلى القوة القاهرة أو خطأ الغير أو خطأ المضرور نفسه .
- المقصود بحارس البناء هو من تكون له السيطرة الفعلية عليه لحساب نفسه أو لحساب غيره فالحراسة تكون فى الأصل للمالك ولا تنتقل بالإجازة أو الحيازة المستأجرة - ما لم يقض الإضاق بغير ذلك - إذ أن المالك دون المستأجر هو المطالب بتعهد ملكه ومولاته بأعمال الصيانة والترميم ، فإذا قصر فى ذلك كان مسئولاً عن الضرر الذى يصيب الغير بهذا التقصير ، ومن ثم فلا يحق للطاعة مالكة العقار أن تنفى

مستوليتها التصورية عن تهمم العقار و إحداث الضرر بقيام العلاقة التعاقدية بينها و بين المستاجر المطعون عليها الثالثة - و إذ كان ما نصت عليه المادة ٥٦٨ من القانون المدني من وجوب قيام المستاجر بإخطار المورج للقيام بإجراء أعمال الصيانة لا يسرى على أحوال المسؤولية التقديرية و إذ كان الحكم المطعون فيه قد إنترم هذا النظر فإن التي يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٣٥٥ بتاريخ ١/٢٧/١٩٨١

إن المشرع قد جاء بنص المادة ١/١٧٧ من القانون المدني الخاص بمسؤولية حارس البناء ضمن النصوص المتعلقة بالمسؤولية عن العمل غير المشروع لحماية غير المتعاقدين في حالة تهمم البناء أو جزء منه ، أما من يربطه بحارس البناء عقد إيجار ، فإن أحكام هذا العقد و نصوص القانون المدني التي تنظم أحكام عقد الإيجار تكون هي وحدها الواجبة التطبيق لتحديد مسؤولية المورج .

الطعن رقم ٢٣٤٨ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٢٤١ بتاريخ ٢/٢٠/١٩٨٦

مفاد نص المادة ١/١٧٧ من القانون المدني أن مسؤولية حارس البناء عن الضرر الناشئ عن تهممه كلياً أو جزئياً تقوم على خطأ مفروض في جانب الحارس بإهماله صيانة هذا البناء أو تجديده أو إصلاحه وهو خطأ لا يقبل إثبات العكس ، و أن كانت المسؤولية تنفي بغير علاقة السببية بين هذا الخطأ المفروض و بين الضرر بإثبات أن وقوع التهمم و لو كان جزئياً لا يرجع إلى إهمال في الصيانة أو قدم في البناء أو عيب فيه و إنما يرجع إلى القوة القاهرة أو خطأ الغير أو خطأ المضرور نفسه .

* الموضوع الفرعي : مسؤولية حارس الحيوان :

الطعن رقم ١١٢ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٥٢ بتاريخ ٢/١٤/١٩٥٢

متى كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ قضى بتقرير مسؤولية الطاعنة " وزارة الحربية والبحرية " عن الضرر الناشئ عن إحدى الأفراس المملوكة لها قد أقام قضاءه على أن مورث المطعون عليها كان وكيلاً عسكرياً بالوزارة المذكورة ومن أخص أعمال وظيفته القيام بالعمل الذي قام به وفقاً لما قرره المجلس العسكري الذي شكل عقب وقوع الحادث وأنه وقت إصابته كان في طريقه للخروج من ساحة العرض بعد أن تم إستعراض الخيول وأن الحادث لم يقع بقوة القاهرة أو بسبب خطأ من جانب المصاب وأن مسؤولية الطاعنة وهي مالكة الحيوان لا تتوقف وفقاً للمادة ١٥٣ مدني " قديم " على خطأ معين يثبت في حقها و أنها تقوم على مظنة الخطأ وحدها و هي بمثابة قرينة قانونية تستلزم مساءلتها لأن المخكمة تكون قد لفت في حدود سلطتها الموضوعية وقوع الحادث بقوة القاهرة أو بسبب خطأ من

جانب مورث المظعون عليها و هي إذ قضت بمسئولية الطاعة عن الضرر الذي أصاب المظعون عليها بوفاء مورثها تكون قد إستندت في هذا الشأن إلى أسباب مسوغة لحكمها .

الطعن رقم ١٨١ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ٥٣١ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٢

إن حارس الحيوان بالمعنى المقصود في المادة ١٧٦ من القانون المدني هو من تكون له السيطرة الفعلية عليه ويملك التصرف في أمره و لا تنتقل الحراسة من مالك الحيوان إلى التابع الخوط به ترويضه وتدريبه ذلك أنه وإن كان التابع السيطرة المادية على الحيوان وقت تدريبه إلا أنه إذ يعمل لحساب متبوعه ومصالحه ويطلق تعليماته في كل ما يتعلق بهذا الحيوان فإنه يكون خاضعاً للمتبع مما تظل معه الحراسة لهذا الأخير إذ أن العبارة في قيام الحراسة الموجهة للممسئولية على أساس الخطأ المفروض هي بسيطرة الشخص على الحيوان سيطرة فعلية لحساب نفسه .

تموين

* الموضوع الفرعي : إتحاد للتجار المستوردين :

الطعن رقم ٣٣٤ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٩ صفحة رقم ٣٥ بتاريخ ١٩٥٨/١/٢
ليس من شأن تحميل رئيس اتحاد التجار المستوردين في لجنة الحديد أن يلزم التجار بآراء أو مقترحات اللجنة في خصوص تحديد أسعار الحديد المرسى عليه .

* الموضوع الفرعي : إتفاق وزير التموين بشأن السكر :

الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٧ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ٩٣ بتاريخ ١٩٦٣/١/١٠
مضى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تكييف العلاقة بين الشركة الطاعنة و وزارة التموين بأنها اتفاق على زيادة مقطوعة السكر المقررة لمصنع الشركة لمواجهة حاجة الاستهلاك الفعلي على أن تصرف من التقادير التي تسعرد فعلا ، فإن من شأن هذا التكييف ألا يعلق حق الشركة في تلك الزيادة نوعا ، إلا من يوم تحقق حاجة الاستهلاك الفعلي للمصنع مما يتنفي معه القول بتعلق حق الشركة بذات الكمية المستوردة والمخصصة لذلك - وقت وصولها .

* الموضوع الفرعي : إختصاص لجنة القطن المصرية :

الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٣٤ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ١٢٠ بتاريخ ١٩٦٩/١/١٦
- المستفاد من نص المادة الثالثة من قرار وزير التموين رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٠ أن إختصاص لجنة القطن المصرية بتسليم و توزيع كميات القطن على المصانع اخلية طبقا للأمرس و القواعد التي تضعها وزارتا التموين و التجارة و بالأسعار التي يعينها وزير التموين لا يكون إلا بعد تمام إستلام تلك الألقطن إستلاما فعليا و هو ما أفصحت عنه المادة الأولى من القرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٥١ .
- لم يتضمن القرار رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٠ و القرارات الأخرى المعدلة له على إلزام الحكومة بمصاريف التأمين و التخزين عن الفترة السابقة على الإستيلاء الفعلي . و يذل القرار رقم ١٥ الصادر عن اللجنة الثلاثية المهود إليها تنفيذ القرار رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقرار رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٥٠ على أن مصاريف التأمين و التخزين التي قصد تغطيتها بإضافة ٥ ٪ من ثمن ما تسلمه المصانع من ألقطن إنما هي المصاريف التي تستحق من تاريخ الإستلام الفعلي للألقطن حتى تاريخ تسليمها للمصانع .

*** الموضوع الفرعي : الاستيلاء على المواد التموينية :**

الطعن رقم ١٨٩ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٨٦٨ بتاريخ ١٩٥١/٥/٢٤

مضى كان الواقع هو أن الطاعن أقام دعواه على المطعون عليهما و طلب فيها قيمة ثمن تكلفة البضائع التي استولى عليها المطعون عليه الثاني [وزير التموين] وكان الخبير قد اعتمد تقدير الطاعن لثمن التكلفة وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر ثمن التكلفة النخل وقت الاستيلاء لأن النعى عليه اخطأ فى تطبيق المادة السابعة من المرسوم بقانون ٩٦ لسنة ١٩٣٩ يكون على غير أساس متى كان الطاعن لم يقدم دليلا على أنه ادعى لدى محكمة الموضوع ثمنا للمخل وقت الأداء يزيد على الثمن الذى قال انه ثمن التكلفة .

الطعن رقم ٣٣٤ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٣٥ بتاريخ ١٩٥٨/١/٢

- الاستيلاء المقصود فى معنى المواد ٤٤ و ٤٥ وما بعدها من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بحسب مفهوم لغوصها إنما هو الاستيلاء الفعلى المقرون بالتسليم للمواد المستولى عليها وبعد جردها مجردا وصليا فى حضور ذوى الشأن أو بعد دعوتهم للحضور بخطاب مسجل و ليس هو مجرد صدور قرار بالاستيلاء فى ذاته .

- أن قرار اللجنة العليا للتموين الصادر بتاريخ ١٩٤٥/١٠/١٧ و كذلك قرار لجنة الحديد الصادر فى ١٩٤٥/١٠/٢٤ بشأن تحديد أسعار الحديد المستولى عليه بقرار وزير التموين رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٥ هذان القراران لم يصدر أيهما من هو مختص بإصداره و هو وزير التموين دون غيره وذلك ولما للفقرة السادسة من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

- تبين أن الحكومة قد فرضت فى ظل الدستور الملغى اقتضاء جزء من ثمن الحديد المستولى عليه لتغطية مصاريف توزيع تدعيها واستندت فى اقتضاء هذه الحصيلة على قرار وزير التموين رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٥ دون أن يصدر بهذه الحصيلة قانونا يحدد أساسها ووعاها و الملتزمين بدفعها و طريقة تحصيلها لأن ذلك يكون نوعا من الضريبة أو الرسوم المفروضة بطريق الدستورى الصحيح ولما للمادة ١٣٤/١ للدستور الملغى و يجوز لكل ذى مصلحة أن يمسك بأن فرض اقتضاء هذه الحصيلة غير قائم على سند تشريعى سليم لفصله ذلك بالنظام العام - ذلك لأن قرار وزير التموين رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٥ الملصل بالقرار رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٥ و الصادر تنفيذا للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالسعر الجبرى قد تضمن الاستيلاء عاما على كميات الحديد المخزونة بالمخازن أو الموجودة بالدوائر الجمركية أو الكميات التى يتم استيرادها مستقبلا فهو استيلاء مجرد و لم يقرن بالتسليم الفعلى للحديد المستولى عليه و لم يصاحبه جرد وصلى بحضور ذوى الشأن أو بعد دعوتهم

لذلك فهو لا يعدو أن يكون إجراء تنظيميا قصد به تحقيق العدالة في التوزيع على المستهلكين ومنع المضاربة في هذه السلعة بعد تحديد سعرها والكميات الواجب صرفها منها ، وليس من شأن هذا الاستيلاء أن ينقل ملكية الحديد المستولى عليه أو حيازته إلى الحكومة ولا شأن لها به ولا باقتضاء حصيلة من ثمنه .

الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١١٣٩ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٦٣

- الاستيلاء المقصود في معنى المواد ٤٤ و ٤٥ وما بعدها من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بحسب مفهوم نصوصها إنما هو الاستيلاء الفعلي المقتضى بالتسليم للمواد المستولى عليها وبعد جردها مجردا وصفيها في حضور ذوى الشأن أو بعد دعوتهم للحضور بخطاب مسجل وليس هو مجرد صدور قرار الاستيلاء في ذاته .

- متى كان قرار وزير التموين رقم ٥٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ٥١٩ لسنة ١٩٤٦ والصادر تنفيذا للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قد تضمن الاستيلاء إسيلا عاما على جميع ما يوجد من بلرة القطن وكذلك على جميع ما ينتج أو ما يرد منها في المستقبل سواء أكانت تجارية أم للتساوى وسواء أكانت في المحالج أو في شون البنوك أو في المحال التجارية أو في حيازة الأفراد أو الهبات بأية صفة كانت فإن تقرير الاستيلاء مجردا على هذا النحو لا يعدو أن يكون إجراء تنظيميا قصد به تحقيق العدالة في التوزيع وتنظيم تداول البلرة ومنع المضاربة فيها بعد تحديد سعرها والكميات الواجب صرفها وليس من شأن هذا الاستيلاء أن ينقل ملكية البلرة أو حيازتها إلى الحكومة ، يؤكد ذلك صدور قرارات بعد ذلك القرار بتنظيم تداول هذه البلور ويان كيفية التصرف فيها وتحديد أسعارها ، وفرض مثل هذه القيود على التصرف في البلرة وتحديد سعر جريها لا يفيان ملكية صاحبها إذ أن تقييد حق الملكية بقيد قانونية تتضمنها تشريعات خاصة مراعاة للمصلحة العامة أمر جائز وقد أقرت ذلك المادة ٨٦ من القانون المدني

الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٣٤٣ بتاريخ ١/١٢/١٩٧٦

تنص المادة ٨٥ من القانون المدني على أنه لا يجوز أن يجرم أحد من ملكه إلا في الأحوال التي يقرها القانون وبالطريقة التي رسمها ، ويكون ذلك في مقابل تعويض عادل . وإذا كانت المادة الأولى من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٥ تنص على أنه " يجوز لوزير التموين لضمان تموين البلاد بالمواد الغذائية وغيرها ... الإستيلاء على أى متقول وأى شيء من المواد الغذائية " ، كما تنص المادة ٤٤ من القانون على أنه " لن وقع عليهم طلب الأداء جبر الحق في تعويض أو جزاء على الوجه المبين بها " ، وكان وزير التموين قد أصدر القرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ المعدل للقرار رقم ٦ لسنة ١٩٦٢ بالإستيلاء على جميع

كميات اللب التي كانت موجودة عند صدوره في جمر الشلال أو المخازن التابعة له و كذلك على الكميات التي ترد مستقبلاً إلى الجمر المذكور ، فإن هذا الإستيلاء تنتقل به ملكية المال من الأفراد جبراً عنهم إلى جهة الإدارة - مقابل تعويض عادل ، و لا يعتبر مصادرة أو قوة قاهرة بالمعنى الوارد في المادة ١٦٥ من القانون المدني .

الطعن رقم ١١١ لسنة ٤٢ مكتب قتي ٢٧ صفحة رقم ١٠٣٤ بتاريخ ١٩٧٦/٤/٢٩

خول وزير التموين - لضمان تخمين البلاد بالمواد الغذائية و غيرها من مواد الحاجات الأولية و خامات الصناعية و البناء و لتحقيق العدالة في توزيعها - أن يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التموين العليا كل أو بعض التدابير المنصوص عليها في المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والتي من بينها الإستيلاء على أى مصنع أو محل صناعي ، و أناط به تنفيذ القرارات التي يصدرها في هذا الخصوص بالطريقة المنصوص عليها في المادتين ٤٥ ، ٤٦ من ذات المرسوم بقانون ، لقاء التعويضات التي تقدرها اللجان التي يقوم وزير التموين بتشكيلها و تحديد اختصاصها ، و خول للوى الشأن في المادة ٤٨ منه حق المعارضة في قرارات هذه اللجان لدى المحكمة الابتدائية المختصة في المواعيد والطريقة المحددة بها لما كان ذلك فإنه يكون قد دل على أن المستول أساساً عن التعويضات المستحقة هو وزير التموين المختص بإصدار القرارات بكل أو بعض التدابير المنصوص عليها .

الطعن رقم ١١٨٨ لسنة ٥٧ مكتب قتي ٣٩ صفحة رقم ١٩٣ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٣

- إذ كان المطعون ضده بعد أن قصر طلباته أمام محكمة أول درجة على طلب الحكم بإخلاء العين المجرة لم يجادل في صحة قرار الإستيلاء الصادر من وزير التموين - أو تفسيره أو تأويله و إنما إنصبت منازعته على تجرد وضع يد الشركة الطاعنة من سبب مشروع يبرر حيازتها للعين بعد إنتهاء مدة الإستيلاء و التي رأى أنها تنتهى بإلغضاء ثلاث سنوات من تاريخ صدور القرار و من ثم فإن الدعوى على هذه الصورة لا تثير ثمة منازعة إدارية بل تعد منازعة مدنية تخص بنظرها محاكم القضاء المدني ، لما كان ذلك و كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي فيما تضمنته أسبابه من رفض الدفع بعدم الإختصاص الولائي فإنه لا يكون قد خالف القانون .

- النص في المادة الأولى من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين على أنه " يجوز لوزير التموين لضمان تخمين البلاد بالمواد الغذائية و غيرها من مواد الحاجات الأولية و خامات الصناعة و البناء و لتحقيق العدالة في توزيعها أن يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التموين العليا على كل أو بعض التدابير الآتية ١- ٥- الأمتلاء على أية واسطة أو عقسار

أو أى منقول " يدل على أن المشرع قصد إلى يكون هذا الإستيلاء مختلفاً عن الإستيلاء المؤقت المنصوص عليه فى قانون نزاع الملكية للمنفعة العامة رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ الذى نص فيه على تأقيت القرار بمدة أقصاها ثلاث سنوات والإختلاف بين قرار الإستيلاء فى كل من القانونين ظاهر فى أن إستيلاء وزارة التموين على الأحياء غير محددة مدة معينة فى حين أن الإستهلاك المؤقت طبقاً لقانون نزاع الملكية محددة مدته إنتهاء بحيث لا تزيد على ثلاث سنوات وقد رسم المشرع لكل حالة إجراءات وأحكام خاصة بتقدير مقابل الإنتفاع ولم يضع فى القانون الأول قواعد خاصة لتقدير ثمن العقار مهما طالت مدة الإستيلاء عليه بينما عمد بالنسبة للإستيلاء الذى تزيد مدته على ثلاث سنوات فى قانون نزاع الملكية إلى بيان كيفية تقدير ثمن العقار المستولى عليه ، وإذ كان إنتهاء قرار الإستيلاء على العقار الصادر وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ رهن بصدور قرار من وزير التموين برده إلى صاحبه إذا ما إنتضت الحاجة إليه وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءه بالإخلاء للعقار على النزاع على سند من أن قرار وزير التموين بالإستيلاء عليه هو إستيلاء مؤقت يحكمه قانون نزاع الملكية للمنفعة العامة رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ وقد زال أثره بانتضاء ثلاث سنوات من تاريخ صدوره دون أن تتخذ الجهة الإدارية إجراءات نزاع الملكية فإنه يكون قد خالف صحيح القانون .

*** الموضوع القرعى : الإستيلاء على للمواد الطبية :**

الطعن رقم ٨٣ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٣٣٩ بتاريخ ١٩٦٧/١/٢٢

— ليس فى نصوص القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم تجارة الأدوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية ما يمس التزامات المستولى لديهم قبل الغير ولم يلزم ذاتيهم بتقديم بيان عن ديونهم كما فعل بالنسبة لمدينى المستولى لديهم وبذلك ظلت حقوق هؤلاء الدائنين قائمة بعد صدوره .

— القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦١ بإنشاء لجان لتصفية الديون المستحقة على عيازن الأدوية التى تم الإستيلاء عليها طبقاً لأحكام القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ لا يتناول سوى الديون المستحقة على عيازن الأدوية دون غيرها من الديون المستحقة على باقى المستولى لديهم من ورد ذكرهم فى المادة الرابعة من القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ فإذا كان المطعون عليه ليس من أصحاب هذه المخازن وإنما هو مسعود وقد ترتب دين البنك فى ذمته بسبب أدوية استوردها من الخارج فلا تسرى على هذا الدين التصفية المنصوص عليها فى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦١ وبالتالى يظل الدين المذكور قائماً بعد صدور القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ ومن حق البنك الدائن المطالبة به بعد إنتهاء مدد تأجيل الوفاء المنصوص عليها فى القانونين رقمى ٢٦٩ لسنة ١٩٦٠ .

الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ١٣٦٣ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٣٠

إنه وأن قضى القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم تجارة الأدوية والكيمائيات والمستحضرات الطبية على أن لوزير التموين حق الإستيلاء الفوري على المهتمات الطبية الموجودة لدى المستوردين ووكلاء الشركات والمؤسسات الأجنبية و فى مخازن الأدوية والمستودعات والفروع الخاصة بهؤلاء وعلى أن يسلم وزير التموين ما يتم الإستيلاء عليه من هذه المواد إلى المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية ، و لكن ألزم هذا القانون كل شخص توجد لديه أموال بأية صفة كانت للأفراد أو الهيئات التى يتم الإستيلاء على ما لديها أو يكون مديناً لأى منها ، أن يقدم بياناً إلى وزير التموين خلال شهر من تاريخ العمل بالقانون المشار إليه ، إلا أنه ليس فى نصوص هذا القانون ما يمس إلتزامات المستولى لديهم قبل الغير فلم يلزم هذا القانون دائتى المستولى لديهم بتقديم بيان عن ديونهم و بذلك ظلت حقوق هؤلاء الدائنين - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - قائمة بدون انقضاء ، و يؤكد ذلك صدور القانونين رقمى ٢٦٩ ، ٢٧٢ لسنة ١٩٦٠ بتأجيل الديون المستحقة على المشتغلين بتجارة الأدوية لأشخاص لا يباشرون نشاطاً متعلقاً بها و القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦١ بإنشاء لجان لتصفية الديون المستحقة على مخازن الأدوية التى تم الإستيلاء عليها .

الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ١٣٦٣ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٣٠

- مؤدى القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ الذى قضى بالإستيلاء على المستحضرات الطبية ومستودعاتها لدى المشتغلين بتجارة الدواء مقابل تعويض يحدد طبقاً للمادة التاسعة منه على أساس التكاليف الحقيقية ومراعاة الصلاحية وإمكانات التوزيع وعلى ألا يتجاوز مقدار التكاليف شاملة نسبة من الربح حدها الأقصى ٦ ٪ ، هو عدم حلول المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية أو غيرها من الهيئات محل المستولى لديهم فى حقوقهم وإلتزاماتهم و أن يبقى هؤلاء مسئولين عن سداد ديون منشأتهم لدائليها .

- ما قضت به المادة ١٣ من القانون ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ من أنه يقع باطلاً كل عقد أو تصرف أو عملية أو إجراء يتم بالنسبة إلى الأشياء المستولى عليها طبقاً لأحكام هذا القانون ، إنما يستهدف القضاء على التلاعب أو التهرب من نصوص القانون و يقصد به تفادى أية محاولة لعرقلة الإستيلاء الذى تم فصلاً أو حكماً من قبل إبرام عقود أو إجراء تصرفات لاحقة تعارض مع تنفيذ عملية الإستيلاء على وجه كامل شامل ، دون أن يعنى ذلك البطالان إلى تنفيذ العقود و الإلتزامات القائمة التى تظل مساوية و نافذة ويقطع بذلك إعتداد الإستيلاء وفق المادة ٤/ب من القانون رقم ٢١٢ سنة ١٩٦٠ إلى ما يوجد من المواد المستولى عليها فى الدائرة الجمركية و فى مخازن الإيداع و ما يرد منها مستقبلاً تنفيذاً لطلبات أو عقود

سابقة ، مما يعنى أن هذه العقود المراجحة التنفيذ تظل حافظة لكيانها و يلحقها الإستيلاء عند ورود البضاعة فى المستقبل و فى تاريخ لاحق لصدور القانون .

– الصّحّ المشرع فى القانونين رقمى ٢٦٩ . ٢٧٢ لسنة ١٩٦٠ عن إرادته فى التدخل بسبب ظروف إقتصادية خاصة قرر إزاءها وقف المطالبة بالديون المستحقة على شركات الأدوية المستولى لديها خلال مدة معينة ، و هذه المدة إنما تعتبر أجلاً محدداً قانوناً يتوقف على حلوله نفاذ الإلتزام ، بمعنى أن الإلتزام نشأ منجزاً Moratorium و لكنه تحول أثناء التنفيذ إلى إلتزام مؤجل بناء على تدخل المشرع و إذ أراد المشرع بصريح عبارة القانونين المذكورين ، مجرد تأجيل الديون المستحقة بعد سريان القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ دون أن يتدخل فى تعديل الإتفاق على الفوائد المعتبر شريعة المتعاقدين ، و كان المشرع قد قرر بالقانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ الإستيلاء على المستحضرات الطبية لدى شركات القطاع الخاص التى تتجر فى الأدوية و نظم أحكام هذا الإستيلاء تشبيهاً مع سياسة الدولة الإشرافية حتى لا تتضخم أرباح هذه الشركات على حساب السواد الأعظم من أبناء الشعب بالتحكم فى السوق و رفع الأسعار فإن أثر هذا التأجيل يقتصر – أخذاً بالعملة التى أرادها المشرع و بالقدر الذى توخاه منها – على أصل الدين دون إيقاف سريان فوائده و إلا لكان فى ذلك مغرم لهذه المنشآت الأمر الذى لم يدر فى خلد المشرع بل و يعارض مع أهدافه .

– ما عناه القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ هو تنظيم العلاقة بين من إسعى لديه على المهمات الطبية وبين الجهة الإدارية التى تنهض بالإستيلاء دون علاقته بالبنك الدائن له ، و من ثم فلا شأن لهذا القانون بتعيين مقدار الديون أو إستحقاقها .

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٦ بتاريخ ١٥/١/١٩٧٠

ليس فى نصوص القانون ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ – بشأن تنظيم تجارة الأدوية و الكيماويات و المستلزمات الطبية ما يمس إلتزامات المستولى لديهم قبل الغير ، فتظل حقوق هؤلاء الدائنين قائمة بعد صدوره كما أن القانونين رقمى ٢٦٩ و ٢٧٢ لسنة ١٩٦٠ ، بشأن تأجيل ديون المستولى لديهم المستحقة لأشخاص لا يباشرون نشاطاً يتعلق بتجارة الأدوية و الكيماويات و المستلزمات الطبية ، لم يتناول أى منهما بالتعديل شيئاً مما تم الإتفاق عليه فى عقود فتح الإعتماد سوى ميعاد استحقاق ما نشأ عنها من ديون . و لما كان إستيلاء وزارة التموين على الأدوية و ما عداها مقابل منحهم تعويضاً لا يجعل تنفيذ الإلتزام مستحيلاً و من ثم فلا أثر للقانون ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ على ما تم الإتفاق عليه فى عقود فتح الإعتماد التى تظل قائمة و حكم العلاقة بين الطرفين فيما عدا ميعاد استحقاق ما نشأ عنها من ديون الذى عدله المشرع . و إذ لم

يرد بالقانونين ٢٦٩ و ٢٧٢ لسنة ١٩٦٠ ، ما يحرم الدائن من إقتضاء الفوائد المفق عليها قبل حلول ميعاد الإستحقاق - وهى من قبيل الفوائد التصريفية - و ما أستحق له من عمولة و مصاريف و كذا ما يستحق له من فوائد تأخرية ، بعد إنتقضاء المهلة المحددة بالقانونين المذكورين ، فإن إلزام المطعون عليه المدين - بأدائها يظل قائماً ، و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر و ألزم الطاعن برد ما أقتضاه من فوائد و عمولة فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ١٧٣٤ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٧٠

- أنه و أن لضى القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم تجارة الأدوية و الكيماويات والمستلزمات الطبية ، على أن لوّزير الصّومين حق الإستيلاء الفورى على المهمات الطبية الموجودة لدى المسعوردين ووكلاء الشركات و المؤسسات الأجنبية و فى مخازن الأدوية و المستودعات و الفروع الخاصة بهؤلاء وعلى أن يسلم وزير الصّومين ما يتم الإستيلاء عليه من هذه المواد إلى المؤسسة العامة لتجارة و توزيع الأدوية ، و لن ألزم هذا القانون كل شخص توجد لديه أموال بأية صفة كانت للأفراد أو الهيئات التى يتم الإستيلاء على ما لديها أو يكون مديناً لأى منها ، أن يقدم بياناً إلى وزير الصّومين خلال شهر من تاريخ العمل بالقانون المشار إليه ، إلا أنه ليس فى نصوص هذا القانون ما يحسب إلتزامات المستوى لديهم قبل الغير فلم يلزم هذا القانون دائنى المستوى لديهم بتقديم بيان عن ديونهم و بذلك ظلت حقوق هؤلاء الدائنين قائمة بدون إقتضاء .

- القانونان ٢٦٩ و ٢٧٢ لسنة ١٩٦٠ يفصحان عن إرادة المشرع فى التدخل بسبب ظروف إقتصادية خاصة ، قرر إزائها وقف المطالبة بالديون المستحقة على شركات الأدوية المستوى لديها خلال مدة معينة وهذه المدة إنما تعتبر أجلاً محدداً قانوناً يعرّف على حلوله نفاذ الإلتزام ، بمعنى أن الإلتزام نشأ منجزاً ولكنه تحول أثناء التنفيذ إلى إلتزام مؤجل بناء على تدخل المشرع ، و قد أراد المشرع بمجرد تأجيل الديون المستحقة بعد سريان القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ دون أن يتدخل فى تعديل الإلتفاق على الفوائد المعبر شريعة المتعاقدين ، ذلك أن عبارة القانونين رقمى ٢٦٩ و ٢٧٢ لسنة ١٩٦٠ صريحة فى تأجيل الوفاء بالدين فحسب لمدة أقصاها ستة شهور دون أن تشير إلى وقف الفوائد التى تظل سارية بحكم الإلتفاق الذى لم يحسمه القانون .

*** الموضوع الفرعي : الإشتراط لمصلحة أرباب الصناعات الصغرى :**

الطنن رقم ١٣٧ لسنة ١٩ لسنة ١٩٥١/٢/٢٢ بتاريخ ٣٨٥ صفحة رقم ٢ مكتب فنى

الاتفاق المبرم بين شركة الغزل والشركة المصرية لصناعة المنسوجات و شركة بيع المنسوجات المصرية المطعون عليها الثانية - وبين وزارة التموين - المطعون عليها الثالثة - والغرف التجارية على أن تضع كل شركة من هذه الشركات ٥٪ من مجموع ما تنتجه من أقمشة تحت تصرف وزارة التموين بسعر معتدل ليوزع بمعرفة الغرف التجارية على أرباب الصناعات الصغرى لتمكينهم من مزاوله صناعاتهم و وصل أسباب العيش لهم إذ لم يكن فى مقدورهم منافسة الشركات الكبيرة فضلا عن أن حصولهم على الأقمشة بسعر معتدل يمكنهم من بيعها بسعر معتدل فى متناول جمهور المستهلكين مما يضمن لهم رواج هذا الاتفاق هو فى الواقع اشتراط لمصلحة أرباب الصناعات الصغرى تعود عليهم فائدته قبل أن تعود إلى جمهور المستهلكين . و إذن لمضى كان الحكم قد أقام قضاءه على أن الطاعن وهو من أرباب الصناعات الصغرى - لم يكن طرفا فى هذا الاتفاق أو ممثلا فى اللجنة التى أبرمتها لجنة الصناعات و أن التصهد الصادر من جانب الشركات سافلة الذكر و الغرف التجارية إذا صح أنه التزام لمصلحة الغير وإنما كان فى الواقع لمصلحة جمهور المستهلكين دون أرباب الصناعات الصغرى الذين لا يضرهم ارتفاع أسعار الأقمشة أو انخفاضها متى كانوا يحصلون على أرباحهم المقررة و التى يضيفونها حتما إلى الثمن المدفوع فلا يمكن أن تنشأ عنه أية رابطة قانونية بين الطاعن و بين الشركات و الغرف التجارية الموقعة عليه أو يرتب له حقوقا قبلها - متى كان الحكم قد أقام قضاءه على ذلك فإنه يكون قد أعطى فى تكيف الاتفاق المشار إليه مما يستوجب نقضه .

*** الموضوع الفرعي : التسعير الجبرى :**

الطنن رقم ١٣٨ لسنة ١٨ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٣٥٦ بتاريخ ١٩٥٠/٣/١٦

إن القرار الوزاى رقم ١٦٣ سنة ١٩٤٣ الصادر بإضافة جميع المواد و الأصناف التى تخضع لى جرائم التموين إلى الجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١١ سنة ١٩٣٩ و إخضاعها للتسعير الجبرى بمعرفة اللجنة المنصوص عليها فى ذلك المرسوم قد صدر بمقتضى السلطة المخولة لوزير التجارة بالمادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١١ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالأوامر العسكرية رقم ١٤٦ و ٣٥٥ و ٣٩٠ لسنة ١٩٤٣ و من ثم لا يقبل الطعن فيه سواء أكان هذا الطعن مباشرة أم بطريق غير مباشر من طريق المطالبة بتعويض عن آثاره وذلك عملاً بالمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ .

الطعن رقم ١٩٠ لسنة ١٨ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٥٠ بتاريخ ١٦/١١/١٩٥٠

الأسعار التى تضعها لجان التسعير وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١١ لسنة ١٩٣٩ الخاص بتحديد أقصى الأسعار للأصناف الغذائية و مواد الحاجيات الأولية المبينة بالجدول الملحق به و من بينها جميع المواد و الأصناف التى تضبط فى جريمة من جرائم التموين و لا يشملها للآن التسعير الجبرى - و قد أضيفت بقرار وزير التجارة رقم ١٦٣ الصادر بتاريخ ٦ من يولييه سنة ١٩٤٣ - هذه الأسعار ملزمة للكافة و فى مخالفتها جريمة ، و ليس فى نصوص المرسوم بقانون مالف الذكر ما يميز المعارضة فيها أمام المحاكم و لو أنه قد وكل إلى لجنة عليا سلطة النظر فى الشكاوى التى تقدم عن جداول الأسعار التى تضعها هذه اللجان و إذن فإذا كان أساس دعوى الطاعة هو معارضتها فى الأسعار التى وضعتها لجنة التسعير لبضائعها التى ضبطت فى جريمة من جرائم التموين ، كانت دعواها غير مقبولة من هذه الناحية أيضاً ، و لا يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى قضائه بعدم قبول الدعوى .

الطعن رقم ٦٠ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٧٣٣ بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٥٧

إذا صدر أمر استيلاء على بضاعة مسخرة تسعيرة جبرية و جب تقدير قيمتها على حسب التسعير الجبرى حتى لو كان من حصل الاستيلاء على بضائعه يمتن مهنة التوريد للسفن ذلك لأن الواقعة لا تقوم على تقدير ثمن بيع تم على ظهر سفينة راسية فى المياة الإقليمية بما لا محل معه للغرض فى بحث ما إذا كان عقد البيع فى هذه الحالة يخضع لقانون اخل أو لقانون علم السفينة . وإنما تقوم على تصرف لا جدال فى أنه وقع فى الأرضى المصرية و هو الاستيلاء ، و هذا التصرف بحكمة القانون المصرى الذى حدد معرا جريماً لنوع البضاعة المذكورة دون ما نظر لأى اعتبار آخر مثل ثمن الشراء أو احتمال بيع البضاعة خارج الأرضى المصرية .

الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٢٨ بتاريخ ٢/١٢/١٩٥٨

مضى كانت لجنة التسعيرة قد قررت فى ظل الدستور الملئ فرض مبلغ معين عن كل أقة من الزيت زيادة على التسعيرة الواردة فى جدول التسعيرة الجبرية تستولى عليه الحكومة إذا كان الزيت لأغراض صناعية . فإن هذا القرار يكون باطلا لمخالفته لذلك الدستور حتى لو صدر قرار اللجنة تنفيذاً لقرار من مجلس الوزراء إذ ليس من اختصاصه فرض ضريبة أو رسم ، و لا يقدح فى ذلك أن يكون القرار الوزارى رقم ٥٤ سنة ١٩٤٥ قد صدر من وزير التموين بالاستيلاء على الزيت الموجود بالمعاصر فى جميع بلاد القطر المصرى إذ أن هذا الاستيلاء صدر عاماً فهو استيلاء مجرد ولم يقترن بالتسليم الفعلى للزيت المستولى عليه ولم يعاين به جرد و صلى بحضور ذوى الشأن فيه أو بعد دعوتهم بخطاب مسجل طبقاً للمادة ٤٥ من

الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ فهو لا يعدو أن يكون إجراء تنظيميا قصد به تحقيق العدالة في التوزيع على المستهلكين ومنع المضاربة في هذه السلعة ، و ليس من شأنه نقل ملكية الزيت إلى الحكومة فلا شأن لها به و لا بالتقضاء جزء من ثمنه و إلا كان ذلك نوعا من الضريبة المرسومة بغير الطريق الدستوري الصحيح طبقا للمادة ١٣٤/١ من الدستور الملغى .

الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٤٤١ بتاريخ ١٩٥٩/٥/٢١

إختصاص وزارة التموين و لجنتها قاصر على تداول الزيت و تحديد أسعاره فلا يتعداه إلى تحصيل فروق أسعار عن سلعة ليست مملوكة لها فإذا كانت وزارة التموين بواسطة لجان التسعيرة الجبرية قد حددت في ظل الدستور الملغى سعرا لمزرة القطن يلزم به البائع أخضات إليه زيادة تقتضيها عن كل طن من الزيت يسلم إلى المصابين فإن هذه الزيادة لا تعد جزءا من الثمن وإنما هي فرض ضرب على المشوى لا مصلحة للبائع فيه ليس لوزارة التموين سند من القانون في تحصيلها لحساب الحكومة ولو إستهدفت من ذلك تعطية ما تتمم له من بيع الزيوت المخصصة لشئون التموين بأقل مما تكلفه فعلا ذلك أنها لا تملك فرض رسوم أو ضرائب على السلع عند تداولها ولو صدر بها قرار من مجلس الوزراء إذ أن المادة ١٣٤ من الدستور الملغى الذى كان ساريا وقت فرض هذه الزيادة لا تحيز إنشاء ضريبة أو تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون ولا تكليف الأهالي بتأديه شيء من الأموال أو الرسوم إلا فى حدود القانون ولم يتحول القائمون على إجراء الأحكام العرفية وتنفذ تلك سلطة فرض ضريبة أو رسم ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ اعتبر هذه الزيادة فروق أسعار يجوز للحكومة تحصيلها قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ٦٠ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٧٣٣ بتاريخ ١٩٥٧/١٠/٢٤

لا محل للقول بأن السعر الجبرى خاص بالبيع المحلية و أنه لا يرسى على صاحب البضاعة إذا كان موردا للسفن وغير مجبر على البيع فى السوق المحلية .

الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٨٦٠ بتاريخ ١٩٦٧/١٢/١٢

لا يعتبر الحكم المطعون فيه مخالفا للقانون إذا لم يأخذ بجدول الأسعار المتعلق بالبنزين فى صدد تقدير سعر الصفائح الفارغة .

الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٢٤٣ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٨

— ليس من بين السلطات المخولة لوزير التموين بمقتضى الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المذكور سلطة تحديد أجور نقل القمح المسلم من وزارة التموين لأصحاب المطاحن أو تحديد السعر الجبرى لـه أو للدقيق و إنما و قد ورد ذكر الحبوب و الفلال بأنواعها و الدقيق و مشتقاته فى الجدول رقم "١" الملحق

بالمرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التسعير الجبرى و من ثم فإن وضع أسس تحديد أسعارها - بما فى ذلك تكاليف الإنتاج التى تدخل فيها أجور النقل يكون - على ما قضى به المادة الثالثة من هذا المرسوم بقانون - من اختصاص اللجنة العليا المنصوص عليها فى تلك المادة و التى يصدر بتأليفها قرار من مجلس الوزراء . كما يكون تحديد الأسعار الجبرية للغلال و الدقيق على الأسس التى تضعها تلك اللجنة من إختصاصها أو إختصاص لجان التسعير إقليمية المنصوص عليها فى المادة الأولى من المرسوم بقانون ذاته . و قد أبقي المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ - الذى حل محل المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ - على إختصاص اللجنة العليا بوضع أسس تعيين الأسعار للجان التسعير المحلية كما أبقي على إختصاص هذه اللجان الأخيرة بتعيين أقصى الأسعار للمواد المينة بالجدول الملحق به و من بينها الغلال و الحبوب و الدقيق و مشتقاته .

- متى تحدد السعر الجبرى للقمح الذى يتسلمه أصحاب المطاحن من وزارة التموين و الدقيق الذى ينتجه هؤلاء من هذا القمح و روى عند وضع أسس تحديد أسعار الدقيق بواسطة اللجنة العليا المشار إليها بالمرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ إحتساب مبلغ أربعين مليماً فى تكاليف الإنتاج نظير أجرة نقل الإردب من القمح من الشئون المحلية إلى المطحن و أنه فى حالة إستلام المطاحن القمح من هون بعيدة عن مطاحتهم تصرف لهم وزارة التموين ما زاد من أجرة نقله على هذه الأربعين مليماً . متى كان ذلك فإن وزارة التموين لم تكن غللك فرض مبلغ العشرين مليماً الذى فرضته على أصحاب المطاحن بمنشورها الصادر فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٧ لأن ذلك يؤدى إلى زيادة فى السعر الجبرى لبيع القمح بغير الطريق القانونى المشار إليه بالمرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ كما يؤدى إلى زيادة فى أجرة نقل القمح السابق تحديدها بواسطة لجنة التسعير العليا عند وضعها أسس تحديد أسعار بيع الدقيق و هو ما لا تملكه وزارة التموين بغير الرجوع إلى تلك اللجنة و من ثم فإن إحكم المطعون فيه يكون قد أصاب فى عدم إعتداده بمنشور الوزارة سالف الذكر لعدم مشروعيته .

- إذ لا تملك وزارة التموين فرض زيادة فى السعر الجبرى للقمح أو زيادة تكاليف إنتاج الدقيق و كان البيع بائكر من السعر الجبرى جرعة بمقابل عليها القانون و لو كان المشرى قابلاً للزيادة فى السعر و من ثم فإن قبول صاحب المطحن للزيادة فى أجرة النقل التى فرضتها وزارة التموين لا يعتد به لمخالفته للقانون

الطعن رقم ٥٦ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٢٤٧ بتاريخ ١٩٦٩/٢/٤

تحديد سعر جبرى لسلمة معينة و فرض قيود على حرية مشرى هذه السلعة فى التصرف فيها بقصد تحقيق العدالة فى التوزيع على المستهلكين و منع المضاربة فيها ، لا ينفى ملكية مشرى السلعة لها .

• الموضوع الفرعي : غش دخان :

الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٩٢٧ بتاريخ ١١/٢٩/١٩٥٦

- متى ثبت أن حاتم الدخان المخلوط قد حاز مع علمه بوجود المواد الغريبة فيه فإنه بذلك يكون قد توفّر لديه ركن سوء النية في حيازته .

- المادة الرابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ المعدل بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٨ بشأن تنظيم صناعة الدخان و تجارته لم ترتب بطلاناً على النقص في عدد العينات أو صوري محض الضبط ما دام من ضبط لديه الدخان لم يبد اعراضاً على ذات العينات التي جرى التحليل عليها و لا اعراضاً على ما دون باغضر فمضى أطمأن القاضى إلى صحة الدليل المستمد من التحليل و لم يساوره الشك في ناحية من لواحيه خصوصاً من جهة أخذ العينة أو من تحرير المحضر من صورة واحدة أو من عملية التحليل ذاتها أصغر حكمه على هذا الأساس بعض النظر عن عدد العينات التي أخذت كما جرى قضاء هذه المحكمة

• الموضوع الفرعي : قرار وزير التموين بتداول الشاي :

الطعن رقم ٣١ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٤٩٦ بتاريخ ٣/٢٩/١٩٥١

إن نص المادة ٢٤ من قرار وزير التموين رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٤٤ الخاص بتداول الشاي صريح في أن صافي الربح من عملية الشاي يدفع إلى التجار المستوردين . و إذن فمضى كان الواقع هو أن الطاعنة وهى من التجار المستوردين - أقامت دعواها تطلب إلزام المطعون عليه الأول بصفته رئيساً للجنة توزيع الشاي بتقديم كشف حساب تفصيلي معزز بالمستندات من يوم إنشاء المكتب مثبت فيه إيرادات المكتب من حصيلة الخمسة عشر مليماً التي كان يستقطعها من ربح العملية عن كل ألفة من الشاي . فإن الحكم إذ قضى بعدم قبول الدعوى يكون قد أخطأ فنى تطبيق القانون ، إذ الطاعنة باعتبارها من التجار المستوردين الذين يعود إليهم بهذا النص الصريح صافي الربح من عملية توزيع الشاي ذات حصة في مطابقة المطعون عليه الأول بتقديم حساب عن حصيلة المبلغ سالف الذكر ، و هذا الأخير إذا كان قد استمر بعد صدور القرار التنظيمي المشار إليه و نشره في الجريدة الرسمية يستولى على خمسة عشر مليماً عن كل ألفة من الشاي وفقاً للقرار الأول الصادر من وزير التموين في ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٣ فإن ذلك لا يمكن إلا أن يكون على ذمة مصروفات المكتب و تحت الحساب .

* الموضوع الفرعي : لجنة الغزل و المنسوجات :

الطعن رقم ٩٨ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٩٤٧ بتاريخ ١٩٥٣/٤/٣٠

لما كانت المادة ٣٤ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ تنص على أن البطاقات و التراخيص الخاصة بصرف الغزل و المنسوجات شخصية لا يجوز التازل عنها كما أنه عملاً بالمادة السابعة من القرار رقم ٥١٠ لسنة ١٩٤٥ الصادر من وزير التموين بتنظيم وسائل التصرف فى المنسوجات بمقتضى السلطة المخولة له فى المادة ٣٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ يحظر على تجار الجملة أن يبيعوا المقادير المقررة لكل منهم من الأقمشة لغير من تعينهم وزارة التموين من تجار التجزئة ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقيم على خلاف ذلك بأن قرر صحة الاتفاق الحاصل من طرفين من تجار الجملة على أن يتنازل أحدهما للآخر عن حصة مما خصه فى توزيع الأقمشة الشعبية مع أنه اتفاق باطل يحرمه القانون لاعتبارات متصلة بالنظام العام من حيث الحظر على تجار الجملة ببيع الأقمشة إلا إلى من تعينهم وزارة التموين لضمان تصريفها إلى المستهلكين ، و كان قضاؤه بمستولية الطاعن عن التصويض مبني على امتناعه عن تنفيذ الاتفاق الذى عقده مع المطعون عليهما مع أن التصويض لا يمر له لانعدام أساسه القانوني و لأبالة على اتفاق غير جائز قانوناً - لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون مخالفة تستوجب نقضه .

الطعن رقم ١٧ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٤٥٣ بتاريخ ١٩٤٧/٦/٥

إن المادة الثانية من الأمر العسكري رقم ١٩٦ قد خصت لجنة الغزل و المنسوجات بإيجاد التوازن بين الكميات اللازمة للإستهلاك المحلى من الغزل و المنسوجات القطنية و بين ما تنتجه مصانع النسيج الآلية والأنوال اليدوية ، و تدبير ما قد يولد من عجز فى الإنتاج باستيراد الكميات اللازمة من الخارج وإنشاء نظام لتوزيع الغزل و المنسوجات الوطنية ، و تيسير إمداد النساجين و تجار التجزئة و المستهلكين بالكميات اللازمة لهم ، و غولتها الحق فى أن تعيد النظر فى العقود قيد التنفيذ التى يكون النساجون قد أبرموها ببيع مصنوعاتهم ، و أن تقرر عند الإقتضاء إلغاءها فوراً بلا تعويض و بغير إعلان سابق ، و ذلك تمكيناً لها من الحصول على الكميات اللازمة للتوزيع . و إذن فالتصرف فى توزيع الغزل هو من اختصاص تلك اللجنة و على ذلك لقرار وزارة التموين سحب الرخيص من حامله تنفيذاً لقرار تلك اللجنة لا مخالفة فيه للقانون

* الموضوع الفرعي : ماهية المعارضة فى قرارات لجنة التقدير :

الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٢٤ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ١٢٨ بتاريخ ١٩٥٩/٢/٥

يبين من مطالعة نصوص المواد ٤٣ إلى ٤٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ أن المعارضة فى قرارات لجان التقدير ليست معارضة بالمعنى المتعارف عليه فى قانون المرافعات و إنما هى طعن من نوع

خاص فى قرارات لجان إدارية له إجراءات متميزة و تحكم فيه المحكمة ولفى أحكام موضوعية محددة هى المنصوص عليها فى ذلك المرسوم بقانون و يكون حكمها باتا غير قابل لأى طعن فلا تسرى عليها أحكام المعارضة المقررة فى قانون المرافعات بل أحكام التشريع الإستثنائى الذى نظم هذا الطريق من الطعن والذى لا يمكن بأحكامه الخاصة أن يتسع لغيره من الأحكام لمناطق إختصاص المحكمة فى شأنه هو الفصل فيه دون سواء و ولاية المحكمة بالنظر فى أمر الطعن الموجه إلى قرار لجنة تقدير التصويض لا يتعدى النظر فيما إذا كان هذا القرار قد صدر من اللجنة فى حدود اختصاصها و عدم مجاوزة هذا الاختصاص لم النظر فيما إذا كان هذا القرار قد صدر بموافقة أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ أم بمخالفته بعكس الحال فى الدعوى المبتدئة أو دعوى التصويض الأصلية فإن ولاية المحكمة عليها مطلقة و النصوص القانونية التى تحكمها متغايرة ، و من لم فإن الحكم المطعون فيه إذ أفضل الفصل فى أمر المعارضة و حكم فى نفس الوقت بقبول دعوى التصويض الأصلية التى رفعت أثناء النظر فى قضية المعارضة و ألحمت عليها يكون قد خالف القانون .

١	تابع إيجار
١	* الموضوع الفرعي : إمتداد عقد الإيجار
٧٦	* الموضوع الفرعي : إمتياز دين الأجرة
٧٧	* الموضوع الفرعي : إنتهاء عقد الإيجار
٨٧	* الموضوع الفرعي : إعتقاد الإيجار لإعتبارات شخصية
٨٧	* الموضوع الفرعي : إيجار أسطح المباني
٨٨	* الموضوع الفرعي : إيجار الأرض الفضاء
١٠٠	* الموضوع الفرعي : إيجار الحصة الشائعة
١٠٢	* الموضوع الفرعي : إيجار المساكن الشعبية
١٠٤	* الموضوع الفرعي : إيجار المنشأة الطبية
١٠٧	* الموضوع الفرعي : إيجار لأراضي زراعية
١٠٨	* الموضوع الفرعي : إيجار مكتب المحامي
١٠٨	* الموضوع الفرعي : إيجار ملك الغير
١١٠	* الموضوع الفرعي : بطلان عقد الإيجار
١١١	* الموضوع الفرعي : بيع الجندك
١٢٦	* الموضوع الفرعي : بيع العين المؤجرة

- ١٢٦ * الموضوع الفرعي : تأجير المال الشائع
- ١٢٧ * الموضوع الفرعي : تأجير محل التجارى
- ١٢٧ * الموضوع الفرعي : تأجير المنشآت الصدفية
- ١٢٨ * الموضوع الفرعي : تبادل الوحدات السكنية
- ١٣٤ * الموضوع الفرعي : تجديد العلاقة الإيجارية
- ١٣٩ * الموضوع الفرعي : تحقق الشرط القاسخ فى عقد الإيجار
- ١٣٩ * الموضوع الفرعي : تشكيل محكمة الإيجارات
- ١٣٩ * الموضوع الفرعي : تغيير النشاط فى العين المؤجرة
- ٢٤١ * الموضوع الفرعي : تقادم دعوى الإعلاء
- ١٤١ * الموضوع الفرعي : تقادم دين الإجرة
- ١٤٣ * الموضوع الفرعي : تقدير القيمة الإيجارية
- ٢١٤ * الموضوع الفرعي : حظر إبرام أكثر من عقد إيجار
- ٢١٧ * الموضوع الفرعي : حظر تقاضى تأمين تجاوز أجرة شهرين
- ٢١٨ * الموضوع الفرعي : حق الحرفى فى تأجير جزء من المكان المؤجر له
- ٢١٨ * الموضوع الفرعي : حق المالك فى تلبية العقار
- ٢٢٣ * الموضوع الفرعي : حق المستأجر فى رفع دعاوى الحياة
- ٢٢٤ * الموضوع الفرعي : حكم المؤجر الذى يدخل تحسينات فى العقار
- ٢٣٤ * الموضوع الفرعي : حكم المستأجر الذى يبنى فى العقار المؤجر

- ٢٤٠ * الموضوع الفرعي : حكم المصرى الذى انحسرت عنه الجنسية
- ٢٤٠ * الموضوع الفرعي : دعوى إسداد فرق أجره
- ٢٤٠ * الموضوع الفرعي : ضمان دين الأجرة
- ٢٤١ * الموضوع الفرعي : عبء التزميم و الصيانة
- ٢٤٢ * الموضوع الفرعي : عدم قابلية بعض قوانين إيجار الأماكن للطن
- ٢٤٤ * الموضوع الفرعي : عقد الإيجار المطبوع
- ١٤٤ * الموضوع الفرعي : عقد الإيجار عقد معاوضة
- ٢٤٤ * الموضوع الفرعي : عقد الإيجار من أعمال الإدارة
- ٢٤٤ * الموضوع الفرعي : عقد الإيجار يخضع لجدا سلطان الإرادة
- ٢٤٥ * الموضوع الفرعي : عقد الوعد بالإيجار
- ٢٤٥ * الموضوع الفرعي : عقد إيجار المسكن ذو طابع عائلى
- ٢٤٩ * الموضوع الفرعي : عقوبة من أجر مكان لأكثر من مستأجر
- ٢٤٩ * الموضوع الفرعي : فسخ عقد الإيجار
- ٢٥٤ * الموضوع الفرعي : قفل باب المرافعة
- ٢٥٤ * الموضوع الفرعي : قيود الإرتفاع فى المبنى
- ٢٥٥ * الموضوع الفرعي : بيان تقدير الأجرة
- ٢٧٥ * الموضوع الفرعي : ماهية الإستضافة
- ٢٧٥ * الموضوع الفرعي : ماهية المتجر

٢٧٧	* الموضوع الفرعي : متى تطبق القواعد العامة على عقد إيجار الأماكن
٢٨٥	* الموضوع الفرعي : متى يجوز للمستأجر أن يزجر من الباطن
٢٨٥	* الموضوع الفرعي : مقدم الإيجار
٢٨٧	* الموضوع الفرعي : ملحقات الدين المؤجرة
٢٩١	براءة الاختراع
٢٩١	* الموضوع الفرعي : إجراءات منحها - حجتها
٢٩١	* الموضوع الفرعي : تعيين الشخص الذي توصل إلى اختراع
٢٩١	* الموضوع الفرعي : ماهيتها
٢٩٢	بطلان
٢٩٢	* الموضوع الفرعي : أثر بطلان الحكم الابتدائي
٢٩٣	* الموضوع الفرعي : البطلان المطلق
٢٩٦	* الموضوع الفرعي : البطلان النسبي
٣٠٤	* الموضوع الفرعي : البطلان بغير نص
٣٠٥	* الموضوع الفرعي : البطلان بنص
٣٠٦	* الموضوع الفرعي : البطلان في الإجراءات
٣٠٨	* الموضوع الفرعي : البطلان في شق من الإجراءات
٣٠٨	* الموضوع الفرعي : الفشل يظل التصرفات

٣٠٨ * الموضوع الفرعي : بطلان الأحكام

٣١٠ * الموضوع الفرعي : بطلان التكليف بالخطور

٣١٣ * الموضوع الفرعي : بطلان الصحيفة لعدم توقيعها من محامى

٣١٤ * الموضوع الفرعي : متى يكون البطلان وجوبياً

٣١٥ * الموضوع الفرعي : مدة تقادم دعوى البطلان

٣١٦ **بـ**

٣١٦ * الموضوع الفرعي : العقار بالتخصيص

٣١٦ * الموضوع الفرعي : ترخيص المبنى

٣١٧ * الموضوع الفرعي : تعويض ملاك المقارات الخارجة عن خط التنظيم

٣١٧ * الموضوع الفرعي : حظر البناء فى الاراضى المقسمة

٣١٧ * الموضوع الفرعي : حظر البناء فى الأراضى المقسمة

٣١٩ * الموضوع الفرعي : خط التنظيم

٣٢٠ * الموضوع الفرعي : رخصة المبنى

٣٢٣ * الموضوع الفرعي : قرار التقسيم

٣٢٧ * الموضوع الفرعي : قيود الإرتفاع

٣٢٧ * الموضوع الفرعي : قيود البناء الإضافية

٣٣١ **تـ**

- ٣٣١ * الموضوع الفرعي : التأمين الاجبارى على السيارات
- ٣٥١ * الموضوع الفرعي : التأمين الجماعى
- ٣٥١ * الموضوع الفرعي : التأمين ضد الحريق
- ٣٥٢ * الموضوع الفرعي : الجهات التى تباشر عمليات التأمين
- ٣٥٣ * الموضوع الفرعي : الدعوى المباشرة قبل المؤمن
- ٣٥٣ * الموضوع الفرعي : إلغاء وثيقة التأمين
- ٣٥٣ * الموضوع الفرعي : القانون المطبق على عقد التأمين
- ٣٥٤ * الموضوع الفرعي : الوفاء بقيمة التأمين بالعملة الاجنبية
- ٣٥٤ * الموضوع الفرعي : بطلان عقد التأمين
- ٣٥٥ * الموضوع الفرعي : تقادم دعوى المؤمن له
- ٣٥٨ * الموضوع الفرعي : حق المستفيد فى حالة الهلاك الكلى للسيارة
- ٣٥٨ * الموضوع الفرعي : دعوى الضمان الفرعية
- ٣٥٨ * الموضوع الفرعي : سرعان وثيقة التأمين
- ٣٦٠ * الموضوع الفرعي : سقوط الحق فى التأمين
- ٣٦٢ * الموضوع الفرعي : شرط استعصال شركة التأمين لدعوى الحلول
- ٣٦٣ * الموضوع الفرعي : شرط الإعفاء من المسؤولية
- ٣٦٤ * الموضوع الفرعي : عدم جواز الجمع بين مبلغ التأمين و التعويض
- ٣٦٤ * الموضوع الفرعي : عقد التأمين ضد السرقة

- ٣٦٥ * الموضوع الفرعي : عقد التأمين على الحياة
- ٣٦٧ * الموضوع الفرعي : فسخ عقد التأمين
- ٣٦٧ * الموضوع الفرعي : مسؤولية المؤمن فى الدعوى الجنائية
- ٣٦٧ * الموضوع الفرعي : مشاركة التأمين
- ٣٦٨ * الموضوع الفرعي : ملحق وثيقة التأمين

٣٦٩ تأمينات إجتماعية

- ٣٦٩ * الموضوع الفرعي : أحكام التأمين الصحى
- ٣٧٠ * الموضوع الفرعي : أحكام التأمينات الإجتماعية من النظام العام
- ٣٧١ * الموضوع الفرعي : أداء المعاش المستحق
- ٣٧٢ * الموضوع الفرعي : إشراكات التأمين
- ٣٩٤ * الموضوع الفرعي : إصابات العمل
- ٤١٠ * الموضوع الفرعي : الأجر فى قانون التأمين الاجتماعى
- ٤١٢ * الموضوع الفرعي : التأمين المتوط بهيئة التأمينات اجباريا
- ٤١٤ * الموضوع الفرعي : التأمين ضد البطالة
- ٤١٤ * الموضوع الفرعي : التأمين على عمال المقاولات
- ٤١٧ * الموضوع الفرعي : إلتزامات الهيئة العامة للتأمين
- ٤٢٢ * الموضوع الفرعي : التعويض الإضافى

- ٤٢٣ * موضوع الفرعي : تعويض النكسة الواحدة
- ٤٣١ * الموضوع الفرعي : حق المؤمن له في حالة تأخر صرف المعاش
- ٤٣٥ * موضوع الفرعي : دعوى التأمينات
- ٤٣٦ * موضوع الفرعي : دعوى صاحب العمل بالإعراض على الحساب
- ٤٣٩ * الموضوع الفرعي : سريان أحكام القانون
- ٤٣٩ * الموضوع الفرعي : سقوط دعوى المطالبة بالمعاش
- ٤٤٠ * الموضوع الفرعي : سلطة محكمة الموضوع في تقدير المعاش
- ٤٤٠ * الموضوع الفرعي : طلب الإحالة إلى المعاش
- ٤٤١ * الموضوع الفرعي : عدم تمتع عمال الزراعة بقانون التأمين الإجتماعي
- ٤٤٧ * الموضوع الفرعي : لجنة التحكيم الطبي
- ٤٤٨ * الموضوع الفرعي : لجنة فض منازعات التأمين الإجتماعي
- ٤٥٣ * الموضوع الفرعي : مسؤولية رب العمل عن أداء الإشتراكات عن العمال
- ٤٥٤ * الموضوع الفرعي : معاش
- ٤٨٩ * الموضوع الفرعي : معاش الأجيال
- ٤٩٠ * الموضوع الفرعي : مكافأة نهاية الخدمة
- ٤٩٤ * الموضوع الفرعي : مواعيد الاعراض
- ٤٩٤ * الموضوع الفرعي : وفاة صاحب العمل المؤمن عليها

- ٤٩٦ * الموضوع الفرعي : الر شرط التحكيم في العقد
- ٤٩٧ * الموضوع الفرعي : إجراءات التحكيم
- ٥٠٢ * الموضوع الفرعي : الاتفاق على التحكيم
- ٥٠٦ * الموضوع الفرعي : التحكيم في منازعات العمل
- ٥٠٧ * الموضوع الفرعي : التحكيم في منازعات القطاع العام
- ٥١٤ * الموضوع الفرعي : الشكوة المختصة بصين الحكم
- ٥١٤ * الموضوع الفرعي : بطلان حكم المحكمين
- ٥١٦ * الموضوع الفرعي : تنفيذ حكم المحكمين
- ٥١٧ * الموضوع الفرعي : حجية حكم المحكمين
- ٥١٨ * الموضوع الفرعي : طريق الطعن في حكم المحكمين
- ٥١٨ * الموضوع الفرعي : مشاركة التحكيم
- ٥٢٧ * الموضوع الفرعي : معاد الحكم في التحكيم

- ٥٢٩ * الموضوع الفرعي : ترخيص ميزات الأجرة
- ٥٣٠ * الموضوع الفرعي : حجية الترخيص المؤقت
- ٥٣٠ * الموضوع الفرعي : رخص ائصال العامة

٥٣١ * الموضوع الفرعي : رخصة إدارة ماكينة

٥٣٢ تسوية الديون العقارية

٥٣٢ * الموضوع الفرعي : أثر الصلح على نفاذ قرار لجنة التسوية

٥٣٢ * الموضوع الفرعي : أثر تخلف الدائنين عن تقديم البيانات

٥٣٢ * الموضوع الفرعي : أثر تسوية الديون العقارية

٥٣٥ * الموضوع الفرعي : اختصاص لجنة تسوية الديون العقارية

٥٣٧ * الموضوع الفرعي : الطعن في قرار لجنة التسوية

٥٣٩ * الموضوع الفرعي : المستفيد من فوائد الديون

٥٣٩ * الموضوع الفرعي : نهائية قرار لجنة التسوية

٥٤٠ تضامن

٥٤٠ * الموضوع الفرعي : أثر التضامن

٥٤١ * الموضوع الفرعي : الإلتزام بالتضامن

٥٤٢ * الموضوع الفرعي : التضامن لا يفترض

٥٤٢ * الموضوع الفرعي : النيابة المتبادلة بين المدينين المتضامنين

٥٤٦ * الموضوع الفرعي : تضامن الوكلاء

٥٤٦ * الموضوع الفرعي : طلب التضامن

٥٤٦ * الموضوع الفرعي : علاقة الدائن بالمدينين المتضامنين

٥٤٦ * الموضوع الفرعي : كفاية أموال المدين تمنع من الرجوع على الكفيل

٥٤٦ * الموضوع الفرعي : مسئولية الضامن

٥٤٧ تعليم

٥٤٧ * الموضوع الفرعي : التعليم الحر

٥٤٧ * الموضوع الفرعي : المدارس الخاصة

٥٥٢ * الموضوع الفرعي : تبعة وحدات الحكم الأعلى بالمدارس لوزير التعليم

٥٥٣ * الموضوع الفرعي : شروط القبول بالكليات

٥٥٤ تصويض

٥٥٤ * الموضوع الفرعي : الإعداد كشرط لإسحقاق التصويض

٥٥٤ * الموضوع الفرعي : النظام في المسئولية

٥٥٥ * الموضوع الفرعي : التصويض الإضافي

٥٥٧ * الموضوع الفرعي : التصويض الإجمالي

٥٥٧ * الموضوع الفرعي : التصويض التكميلي

٥٥٩ * الموضوع الفرعي : التصويض المعنى

٥٥٩ * الموضوع الفرعي : التصويض الموقت

٥٦٠ * موضوع الفرعي : التصويض الموروث

٥٦١ * موضوع الفرعي : التصويض بمسندات رسمية

- ٥٦١ * الموضوع الفرعي : التقاضى الكيدى
- ٥٦٤ * الموضوع الفرعي : التنفيذ العيني
- ٥٦٤ * الموضوع الفرعي : الضرر الادبى
- ٥٦٥ * الموضوع الفرعي : الضرر المادى
- ٥٦٩ * الموضوع الفرعي : المسئولية التقصيرية
- ٦٢٦ * الموضوع الفرعي : المسئولية العقدية
- ٦٤٢ * الموضوع الفرعي : المسئولية عن النشر
- ٦٤٤ * الموضوع الفرعي : تعويض عن إتلاف مزروعات
- ٦٤٤ * الموضوع الفرعي : تقادم دعوى التعويض
- ٦٥١ * الموضوع الفرعي : تقدير التعويض
- ٦٧٠ * الموضوع الفرعي : تقدير الخطأ
- ٦٧٨ * الموضوع الفرعي : تقدير الضرر
- ٦٧٨ * الموضوع الفرعي : تقدير علاقة السببية
- ٦٧٩ * الموضوع الفرعي : جواز الجمع بين تعويضين
- ٦٨٠ * الموضوع الفرعي : دعوى التعويض الفرعية
- ٦٨٠ * الموضوع الفرعي : دعوى تعويض عن أعمال السلطة
- ٦٨٤ * الموضوع الفرعي : صاحب الحق فى طلب التعويض
- ٦٨٥ * الموضوع الفرعي : عناصر التعويض

 **Bibliotheca Alexandrina**



0206102